

مطبعہ تجلی

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين والقرارات والاوامر العسكرية الآتية :

عدد

- ٥١ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
٩ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
١٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية

وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه المصلحة للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ قانون المرافعات
بجامعة اسكندرية
التكليف القانوني للرشوة والجزاءات المترتبة عليها للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة
بمكتب النائب العام
تحديد طبيعة الامر بتقدير النفقة الوقتية طبقاً لنص المادة ٨٩٦ مرافعات الأستاذ صلاح الدين
عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف

- قرار بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤
بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية . ص ١
قرار بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية . ص ٢
قرار بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤
بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ . ص ٢
قرار بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . ص ٨
قرار بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية
الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . ص ٩
قرار بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس . ص ١٠
قرار بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بإضافة حكم
جديد بعدم جواز تملك الاموال الخاصة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة كذلك
أموال الاوقاف الخيرية أو كسب حق عيني عليها بالتقادم . ص ١٣

- قرار بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ١٤
- قرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المعاشات والمسكافات والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة . ص ١٨
- قرار بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام قانون عضوية مجلس الأمة . ص ٤٨
- قرار بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر . ص ٥٠
- قرار بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ بفرض ضريبة إضافية على ما يتقضاء أعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة . ص ٥١
- قرار بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن التعبئة العامة . ص ٥٢
- قرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة تقويل الاعاية للقطن المصري . ص ٥٦
- قرار بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن النحاس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية . ص ٥٨
- قرار بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ٦٠
- قرار بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية . ص ٧٢
- أوامر عسكرية :
- أمر رقم ٢٦ بتشكيل محكمة عسكرية عليا . ص ١٠٢
- وزارة المالية والاقتصاد :
- قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧ بتنفيذ القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمسكافات التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية . ص ١٠٣

لجنة التحرير

محمد طه الغنم - محمد الطنسي - نوافل سيدهم - عبد العزيز الشويحي
 حسين أبو زيد - نصيف زكي - أحمد مختار قطب - أحمد شوقي

سبتمبر
سنة ١٩٥٧

المحكمة

المرور الأول
السنة الثامنة والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وأحمد
زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

له في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى
إليها .

(القضية رقم ٧٢٤ سنة ٢٦ ق) .

٢

أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

عقوبة . تقديرها . مدار هذا التقدير .

المبدأ القانوني

تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة التي
قارنوا المتهم لا الوصف القانوني الذي تعطيه
المحكمة لها .

(القضية رقم ٧٢٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومصطفى كامل
ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندي
المستشارين) .

١
أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
ب - تزوير أوراق رسمية . متى يتحقق الضرر
في جريمة التزوير في الورقة الرسمية ؟
ج - حكم . تسببه . خطأ الحكم في سرد الوقائع
بما لا أثر له في منطقه ولا في نتيجته . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة
التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييراً من
شأنه أن يسبب ضرراً ويكون بنية استعمالها فيما
غيرت من أجله الحقيقة فيها .

٢ - يتحقق الضرر في جريمة التزوير في
الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما في ذلك
من العبث بصحتها وقيمتها الدليلية .

٣ - خطأ المحكمة في سرد وقائع الدعوى
لا يؤثر في سلامة الحكم مادام هذا الخطأ لا أثر

بالنسبة لجناية المروع في القتل . أثره بالنسبة لما
قضى به في اللجنة المنسوبة للمتهم .

المبادئ القانونية

١ - عدم التناسب بين فعل الاعتداء
وفعل الدفاع لا ينظر إليه إلا لمعاسبة تقدير ما إذا
كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت
عن الحد الضروري الذي استلزمه القانون ،
ومضى هذه الزيادة في مسئولية المتهم عن
الاعتداء الذي وقع منه .

٢ - بساطة الإصابات التي تحصل
بالمتهم نتيجة اعتداء الجاني عليه لا تنفي أن
الجاني عليه هو البادئ بالعدوان .

٣ - نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع في
القتل يقتضي نقضه بالنسبة لما قضى به في اللجنة
المنسوبة للمتهم وذلك بسبب ما بين الجريمتين
من الارتباط لوقوع إحداها في أعقاب الأخرى
ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن
تكون الإعادة بالنسبة إليهما معا .

(القضية رقم ٧٢٧ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وفيهم يسي الجندى
الاستشارين) .

٥

أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

تروير . القصد الجنائي . مجرد الإهمال في تحري
الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .

المبدأ القانوني

مجرد إهمال العمدة أو الشيخ البلد في تحري

٣

أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

قوة الأمر القضي . تزوير . حكم . تسببه . عدم
تقيد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا
الحكم نهائياً . اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التي
اعتمد عليها القاضي المدني . لا يضره .

المبدأ القانوني

القاضي الجنائي لا يقتيد بحكم المحكمة
المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن
يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على
صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك
الأسانيد بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك
أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم
تقيد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس
مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي
اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضره مطلقاً أن تكون
الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي
اعتمد عليها القاضي المدني .

(القضية رقم ٧٢٦ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل
ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي
الاستشارين) .

٤

أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي .
عدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع . متى
ينظر إليه ؟

ب - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي .
حصول إصابات بسيطة بالمتم نتيجة اعتداء الجاني عليه .
عدم انتفاء كون الجاني عليه هو البادئ بالعدوان .

ج - نقض . أثره . ارتباط . قتل . نقض الحكم

الحقيقة في الورقة الزورة مهما بلغت درجته لا يمتحن به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

(القضية رقم ٧٢٩ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وعبد محمد حسين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٦

أول أكتوبر سنة ١٩٥٦

حكم . أسباب كالم . الخطأ في الاسناد . يعيب الحكم ١ .

المبدأ القانوني

الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(القضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٧

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

عقوبة . رافة . سلاح . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع . في جريمة إحراز السلاح المأقب عليها قانونا بالسجن . تزولها بعقوبة الحبس إلى أسبوع . خطأ .

المبدأ القانوني

مق كانت عقوبة جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي دين بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم

٣٩٤ سنة ٥٤ وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزات بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد - فإنها تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر قانونا بهذه المادة والتي لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور .

(القضية رقم ٧٣٣ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وفهم يسى الجندي وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٨

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - جارك . عقوبة . تعويض . الجزاء المقرر في الأمر العالي الرقم ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ التي تختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب . هو تعويض مدني .

ب - جارك . اختصاص . اختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة في قراراتها .

ج - دخان . اختصاص . اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ .

المبادئ القانونية

١ - الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الرقم ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدني للجزاة العامة من الضرر الذي أصابها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش باعتبارها تهريبا جرميا .

٢ - اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية

ولما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

٣ — المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

المحكمة

د من حيث إن الطاعنة تؤسس طعنها على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة المسندة إلى المطعون ضدهما ذلك بأن المحكمة قضت بعدم اختصاصها مستندة إلى أن الواقعة المطروحة عرضت على اللجنة البركية فقضت بتغريم كل واحد من المتهمين عشرة جنيهات والمصادرة ، وإلى ما قاله من أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي طلبت النيابة تطبيقه غير منطبق على واقعة الدعوى لأنه إنما يعاقب أصحاب المصانع على مخالفة حكم المادة الثانية منه . أما الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ فقد نص في مادته الثانية على اعتبار استيراد الدخان المغشوش أو المخلوط وتداوله وحيازته وبيعه وعرضه للبيع من أعمال التهريب ، كما جعل الاختصاص بنظر هذه المخالفات للجنة البركية بمقتضى المادة السادسة ، فالت المحكمة ذلك مع أن الواقعة رفعت إلى المحكمة لا بوصف أنها تهريب لبضائع جبركية وإنما بوصف أن المطعون ضدهما وجد حائزين لفضلات التبناك وأعقاب السجائر وذلك بقصد التداول وهو ما يعد جريمة تقع تحت أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي تطبقه المحاكم الجنائية .

د ومن حيث إن الدعوى العمومية رفعت على المتهمين لأنهما في يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز طما حازا فضلات التبناك وأعقاب السجائر وما يتخلف من الاستعمال منها وذلك بقصد التداول . وطلبت النيابة بمقابلهما بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فقضت محكمة طما الجزئية بمداينة كل منهما بتغريمه عشرة جنيهات والمصادرة عملاً بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ ولما استأنف المتهمان هذا الحكم قضت محكمة سوهاج الابتدائية بإلغاء الحكم المستأنف . وبعدم اختصاص محكمة طما بنظر الواقعة وأسست حكمها على ما قالته من أن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لا ينطبق على واقعة الدعوى وهي حيازة أدخنة مغشوشة وأن القانون المذكور إنما يعاقب أصحاب المصانع على مخالفة ما نص عليه في المادة الثانية منه . وأن الواقعة المسندة إلى المتهمين سبق عرضها على اللجنة البركية بالقاهرة وأصدرت قرارها فيها بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ فلا يجوز عرضها على المحاكم العادية .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأمر العالي الرقيم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ أنه معنون د ذكر يتو فان إدخال واصطناع وتداول وبيع وإحراز الدخان المغشوش يعتبر من أعمال التهريب ، وجاء في الديباجة المصدر بها ما يفصح عن غرض الشارع من إصداره وهو أن ما يقع من التجار من هذه الأعمال يضر بصالح الخزانة كما يضر بصالح التجار ذوي الذمة والاستقامة ، ولما كانت هذه العلة هي التي حفزت المشرع على النص في المادة الثانية من هذا الأمر العالي على اعتبار هذا الغش من قبيل التهريب ، ويجازى

كل من جمع أو نقل أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع فضلات التباك أو أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف عن الاستعمال وهذا النص هو الذي طلبت النيابة العامة أخذ المتهمين بمقتضاه ووصفت به الواقعة، ومتى تقرير ذلك فإن المحاكم الجنائية تكون هي المختصة بالفصل فيما أسند للطعون ضدهما طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وتكون المحكمة المطعون في حكمها حين تسبكت ما تمسكت به النيابة من تطبيق هذا القانون على الواقعة التي طرحت عليها بناء على استئناف المتهمين وانتهت إلى القضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية، تكون المحكمة بذلك قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه بما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه. ولما كانت المحكمة قد قصرت بحثها على الدفع بعدم الاختصاص دون أن تعرض لموضوع الدعوى فإنه يتعين مع نقض الحكم لإحالة القضية لنظرها من جديد أمام دائرة أخرى.

(القضية رقم ١٣٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

٩

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

دفاع . تقديم حق التهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة في تعيين المدافع . عدم طلب تأجيل الدعوى لحين حضور المحامي الآخر الذي وكله المتهم . حرية المحامي الذي تدببه المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته .

المبدأ القانوني :

المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه

عليه بجزء مالي وبالمصادرة، وجعل الاختصاص بتوقيع هذا الجزاء للجنة الجرمية . كما نص في المادة الثالثة المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ الصادر في ٣ من يوليو (وهو نفس التاريخ الذي صدر فيه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣) على أنه : تعتبر المبالغ المحصلة من الغرامات أو من ثمن الأشياء المصادرة من إيرادات مصلحة الجمارك ، ولما كان يبين من مقارنة هذه النصوص أن اختصاص لجنة الجمارك بهذه الأفعال أساسه ذلك الاعتبار الذي افترضه الشارع بعد تلك الأفعال من أعمال التهريب فرق ما تنطوي عليه من غش مستوجب للعقاب بمقتضى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ كما أن الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي المشار إليه وخص لجنة الجمارك بتوقيعه وهو بمثابة تعويض مدني للخزينة العامة عن الضرر الذي أصابها من هذه الأفعال باعتبارها تهريباً جرمياً . لما كان ذلك - وكانت اللجان الجرمية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية وكان القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان كما يبين من نصوصه لم يقتصر - كما قالت المحكمة المطعون في حكمها - على عقاب أصحاب مصانع الدخان على مخالفة أحكام المادة الثانية منه ، بل نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة أيضاً (المعدلة بالقانون رقم ٧٩ في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٤) على معاقبة كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز دخاناً مغشوشاً أو مخلوطاً بعقوبتي الحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كما يعاقب في الفقرة الثانية من تلك المادة بهذه العقوبات

الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحاً .

المسألة

« حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه هو على إجراء باطل إذ رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش استناداً إلى أن تصرف رجل مكتب المخدرات مع الطاعن لا يعتبر قبضاً بل هو استيقاف للسيارة التي كان بها وليس فيه حد من حرمة أو حرية من كان معه وأن الغرض من هذا الإجراء البحث عن الشخص الصادر بشأنه إذن التفتيش في حين أنه إجراء يتطوى على اعتداء على حرية الطاعن الشخصية وانتهاك لحرمة السيارة التي كان يركبها ومن معه والذين لم يكونوا موضع الريبة والشك ، وتبعاً لذلك إذا كان الطاعن نتيجة لهذا الإجراء الباطل قد أخرج ما يحمل من مخدرات فإن ضبطها على أساس قيام حالة التلبس يكون غير قانوني ، وتخليه عن المخدر ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه ونفيده بغير وجه حق .

« وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى بما توافر معه العناصر المسكوكة للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مرتبة القبض وتناول الدفع بطلان القبض ورد عليه بقوله « وحيث إنه عن مجرد استيقاف سيارة المتهمين للبحث عن « عبد الرحيم مرشدي » المأذون بتفتيشه فقد استقرت أحكام النقض على أنه لا يعتبر قبضاً ولا حداً من حرية المتهمين فإذا كان رجلاً البوليس قد أوقفنا السيارات عند نهاية كوبري زفتي إعمالاً لاذن التفتيش الصادر ضد عبد الرحيم المرشدي فإن هذا الاستيقاف لا يعتبر

وحيث في ذلك مآذم على حق المحكمة في تعيين المدافع . إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين نذبت محامياً عنه أنه وكل محامياً آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فإن المحامي الذي نذبت المحكمة يكون حراً في أداء مهمته .

(القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة ، مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل ومحمد عبد حسنين وفهم يسى الجندى المستشارين) .

١٠

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . استيقاف . قيام الضابط باستيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه وتخلي المتهم بإرادته عن المخدر . اعتبار الحكم أن هذا الاستيقاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا خطأ .

المبدأ القانوني

« متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائغة وفي حدود سلطاتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يمد تخلياً منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على

يقبض عليه أو يفتش بما يعد منه تخليا عن المخدر بأرادته يجوز ضبطه وتفتيشه ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من هذا الضبط وهذا التفتيش يكون صحيحا ويكون ما جاء بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو قصور الحكم في البيان ، ذلك بأن الطاعن ذكر في دفاعه أن المخدرات لم تضبط مع كل منهم على حدة بل كانت موضوعة بداخل السيارة وقام الضابط بتوزيعها على المتهمين وخص كل واحد منهم بقدر منها حتى لا يفتلوا من العقاب بسبب شيوع التهمة هذا إلى أن الضابط والكونستابل فتشا الطاعن والذين كانوا معه بالسيارة على مرأى ومسمع من المخبرين والعسكري المعين لحراسة الكوبرى وعامل الكوبرى وقد قرر هؤلاء بأنهم لم يروا واقعة ضبط المخدر — كما أن آثار المخدر التي وجدت بحبيب الطاعن إنما كانت نتيجة تلوثه من أيدي رجال القوة بعد أن عبثوا بالمخدر ، دفع الحاضر عن الطاعن بذلك كله ولكن الحكم لم يرد على دفاعه هذا واكتفى ببيان أقوال شهود الإثبات دون أن يتعرض لأقوال العسكري المعين لحراسة الكوبرى وعامل الكوبرى التي جاءت مخالفة لأقوال الضابط والكونستابل .

وحيث إن الحكم قد تناول دفاع الطاعن ورد عليه بما يفنده ولما كان ما تضمنه هذا الوجه من الطعن متعلقا بموضوع الدعوى ولا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالأدلة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح فإن

قبضا بل كان المقصود منه البحث عن الشخص المراد تفتيشه وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا بإيقاف السيارات لاحتمال أن يكون موجودا في أحدها وإذا كان المتهم الأول الطاعن ، قد اعتقد لأمر ما أنه هو المقصود بالبحث عنه فوعد بدفع مبلغ لقاء التستر عليه والسماح له بالمرور ولما سئل في ذلك أخرج من تلقاء نفسه المخدرات من جيوبه ولما سئل عن رفقاته قال إنهم يحملون مثل ما يحمل فإنه يكون قد تطوع بخلق حالة تلبس صريحة أمام الشاهدين الأولين مما اضطرهما إلى تفتيشه بعد أن أخرج المتهم الطاعن الأول ، الحشيش من جيوبه وتفتيش بقية المتهمين والسيارة الأمر الذي تميزه المادة ٤٩ إجراءات جنائية وحتى لو لم يخرج المتهم الأول الحشيش من جيوبه فإن مجرد عرضه المبلغ للسماح له بالمرور يجعله في حالة مريبة ويعتبر من الدلائل الكافية على أن المتهم يحوز بمخدرات مما يسوغ القبض والتفتيش عملا بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية وقد أجاز إذن التفتيش الصادر ضد عبد الرحيم المرشدي تفتيش وسائل النقل التي يستعملها في تحركاته ، فتتخذ نصوص هذا الإذن لا يكون إلا بالطريقة التي اتبعت في هذه الدعوى ولذا يكون الضبط والقبض والتفتيش قد وقعت كلها صحيحة — ومن ثم يتعين رفض الدفعين ، — لما كان ذلك وكانت المحكمة اعتبرت بأداة سائغة وفي حدود سلطتها الموضوعية ما حصل من الضابط والكونستابل حيال الطاعن صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش الصادر بشأن عبد الرحيم مرشدي ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن أخرج المخدر من جيوبه من تلقاء نفسه وقبل أن

هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مادام الساحب لم يكن له رصيد قائم في التاريخ اثبت بالشيك فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه فضاه يكون صحيحا في القانون .

(القضية رقم ٧٤٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود كامل وعمود محمد مجاهد محمد عبد الحسين والسيد أ. م. م. المستشارين) .

١٣

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - دفاع . حصانة . قذف . مريان حكم المادة ٣٠٩ ع بالنسبة لل عبارات التي تصدر أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس .
ب - إجراءات . عدم سؤال المتهم عن التهمة . عدم بطلان المحاكمة .

المبادئ القانونية

١ - حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه .

٢ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة مادام في مقدوره أن يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .

(القضية رقم ٧٤٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد محمد عبد الحسين والسيد أحمد عيسى المستشارين) .

ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ليس له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى بما لا تقبل لإثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم أخطأ في الاستناد إذ نسب إلى المتهم الثالث أنه اعترف على الطاعن بأنه أخرج المخدر من جيبه بينما يبين من الرجوع إلى أقوال هذا المتهم في التحقيق أنه قال إن الطاعن ألقى بالمخدر في أرض السيارة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ما أثبتته المحكمة ونسبه إلى المتهم الثالث من رؤية الطاعن يلقى بما معه من مخدر للضابط لا يختلف في جوهره ومرماه عما يتمسك به الطاعن من قول لهذا المتهم في التحقيق إذ مؤدى كلتا الروايتين ثبوت الاحراز في حق الطاعن بما يتفق معه خطأ الحكم في الاستناد ويكون هذا الوجه أيضا في غير محله .

وحيث إنه من كل ما تقدم يكون الطعن برفع على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا ،
(القضية رقم ٧٤٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومحمود كامل واحد ذكر كامل المستشارين) .

١١

٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

شيك . اعتباره أداة وفاة متى كان يحمل تاريخا واحدا بنقض النظر عن حقيقة الواقع .

المبدأ القانوني

متى ذكرت المحكمة أن الشيك موضوع للتهمة يحمل تاريخا واحدا فإنه يكون أداة وفاة بنقض النظر عن حقيقة الواقع ، وإصداره على

الطلب بأن الشاهد كان ضامناً للطالب لدى الشركة التي يقاضى رؤساءها وأن الطلب جاء متأخراً . عدم الطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قيداً زمنياً مبهماً .

المبدأ القانوني

متى كان المدعى بالحق المدني قد طلب سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم وكان مائضته رد المحكمة على ذلك أن الشاهد كان الضامن للمدعى بالحق المدني لدى الشركة التي يقاضى رؤساءها وأن طلب سماع شهادته جاء متأخراً ، فإن ذلك لا ينطوي على حكم سابق على شهادته ولا يفرض قيداً زمنياً مبهماً وإنما يرمى إلى استظهار أن أمر هذا الشاهد لم يكن لوغى على المدعى بالحق المدني إلى ما بعد حجز القضية للحكم وعلاقتها أعرق في القدم من قيام التقاضى .

(القضية رقم ٧٥٧ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

١٥

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

أجراءات . شقوبة المرافعة . التمويل في إدانة المتهم ابقائاً على أنوال شاهد الإثبات في التعقيب وفي جلسة المحاكمة النهائية . التزام المحكمة الاستئنافية بإجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره .

المبدأ القانوني

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على

٢ - ٣

١٣

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - حكم . تسبب كاف . قتل خطأ . بيان الحكم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل الجنى عليه أن المتهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى . تمسك المتهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في الوصف . لا عيب . ب - حكم . تسبب كاف . دفاع . متى لا يستند بخطأ الحكم في الاسناد ٢ .

المبادئ القانونية

١ - متى أثبت الحكم على المتهم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل الجنى عليه أنه قاد السيارة بسرعة ينتجم عنها الخطر - وهو ماورد بوصف الواقعة التي أقيمت عليها الدعوى - كان هذا الخطأ وحده كافياً لإقامة الحكم ولا يكون هناك محل لما يثيره المتهم من أن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في وصف التهمة .

٢ - خطأ المحكمة في الاسناد لا هبرة به مادام هذا الخطأ بفرض وجوده غير منسوب على دفاع جوهرى في الدعوى .

(القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسين المستشارين) .

١٤

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

دفاع . طلب المدعى بالحق المدني سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم . رد المحكمة على هذا

شخصية وأوامر عائلية تربط بين المجنى عليه
والمتهم — ولا تمتد إلى سواه من المتهمين .

٢ — متى كان الحكم قد جعل للتنازل
الصادر من الزوج في جريمة السرقة أراضاً إلى
الشريك ويشمله فإنه يكون قد أخطأ في القانون .
(القضية رقم ٧٦٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد
وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٧

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

حكم د. بيانته . . الحكم بالبراءة . قضية أمور
أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة . غير لازم .
المادة ٣١٠ أ . ج .

المبدأ القانوني

لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة
أسوة بأحكام الادانة ويكفي أن يكون الحكم
قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم
يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم .

(القضية رقم ٧٦٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد
وفهم يسى الجندى المستشارين) .

١٨

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — وصف التهمة . دفع . مواد مخدرة . استظهار
المحكمة أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتبذرها
الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأعمال

ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق عانى بالجلسة،
فإذا كان الحكم المستأنف قد أخذ بأسباب
الحكم الابتدائي وكان الحكم المذكور قد عول
في إدانة المتهم على أقوال شاهد الإثبات في
التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية دون أن
يسأل في مواجهة المتهم فإنه كان يتعين على
المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في
الاجراءات بإجابة المتهم إلى ما طلبه من سماع
أقوال شاهد الإثبات في حضوره .

(القضية رقم ٧٥٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد
وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٦

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — سرقة . اجراءات . اختلاف النزاع المنصوص
عليه في المادة ١٠ أ . ج من النزاع المنصوص
عليه في المادة ٣١٢ ع .
ب — سرقة . نزاع الزوج عن الشكوى . امتداد
أثر هذا النزاع إلى الشريك . خطأ .

المبادئ القانونية

١ — يختلف معنى النزاع في المادة ١٠ من
قانون الاجراءات الجنائية عنه في المادة ٣١٢ من
قانون العقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق
يمحو واقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة
المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ من قانون
العقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص
الجاني الذي قصد به وقصر عليه — لاعتبارات

أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع .

ب - نقض سبب جديد . إجراءات . تحقيق . الدفع بطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا يقبل .

ج - إثبات . اعتراف . تفتيش . صدور اعتراف من المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الأحرار بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم فإنها لا تكون قد أخلت في شيء بدفاعه .

٢ - الدفع بطلان إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي يجب ابداءه أولاً أمام محكمة الموضوع والتمسك به من صاحب الحق فيه ولا يقبل إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تعتمد

في حكمها عليه رغم العدول عنه .

(القضية رقم ٧٦٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحد زكي كامل المستشارين) .

١٩

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

إثبات . اعتراف . تفتيش . تفتيش باطل . حق القاضي في الأخذ بالاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

المبدأ القانوني

بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي لجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بمجازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

(القضية رقم ٧٦٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندي والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

٢٠

٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

حكم « تسبيب كاف » . عاهة مستديمة . اطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدث إصابته الرأس . الخطأ في تحديد أيها التي أحدثت الكسر . لا عيب .

المبدأ القانوني

متى اطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو

٢٢

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

قتل خطأ . خطأ أى من المتهم أو المجنى عليه لا ينفي
مسئولية الآخر .

المبدأ القانونى

يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى
أدى إلى وقوع حادث القتل خطأ مشتركاً بين
المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما
مسئولية الآخر .

(القضية رقم ٦٧٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد
بجاءد ومحمد محمد حسنين واحمد زكى كامل المستشارين) .

٢٣

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

ضرب أحدث عاهة مستديرة . عدم تحديد نسبة
النقص الذى يتطلبه القانون فى تحديد العاهة .

المبدأ القانونى

لم يحدد القانون نسبة معينة للنقص الذى
يتطلبه لتكوين العاهة المستديرة ، بل يكفى لتحقيق
وجودها أن يثبت أن منفعة العضو الذى تحققت
به قد فقدت بصفة مستديرة ولو فقدت جزئياً . مما
يكن مقدار هذا القدر .

(القضية رقم ٧٨٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد بجاءد ، ومحمد محمد حسنين
المستشارين) .

محدث الاصابتين اللتين وجدتا برأس المجنى
عليه فلا ضير فى أن تخطى . فى تحديد أيهما التى
أحدثت الكسر مادام المتهم يحمل وزرها معا
ويكون الخطأ فى ذلك مما لا يؤثر فى النتيجة التى
انتهى إليها الحكم ولا يعيبه .

(القضية رقم ٧٦٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد بجاءد
والسيد احمد عفيفى المستشارين) .

٢١

٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

ضرب أفضى إلى الموت . مسئولية جنائية . ثبوت
أن المجنى عليه أصيب فى رأسه أربع إصابات رضية
أحدثت لهم إحداها . حصول وفاة المجنى عليه نتيجة
إصابات الرأس جميعها . مساءلة المتهم عن جريمة الضرب
المبيت . صحيح .

المبدأ القانونى

مضى أثبت الحكم أن المجنى عليه أصيب
فى رأسه بإصابات أربع رضية ، وأن المتهم هو
المحدث لإحدى هذه الاصابات وانتهى الحكم
من ذلك إلى أن المتهم مسئول عن جنائية الضرب
المبيت على أساس ما استبان من تقرير الصفة
التشريحية من أن الضربة التى أوقعها المتهم هى
وسائر الضربات التى وقعت على رأس المجنى
عليه كانت مجتمعة هى السبب فى وفاته ، فإن
الحكم يكون قد أصاب بحجة الصواب فى تقرير
مسئولية المتهم .

(القضية رقم ٧٥٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين
والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

غير دقيق القبح الفاخر مرة ١ مخالفة ذلك للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

متى ثبت أن المتهم صاحب مخبر أفرنكي، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه من نوع غير دقيق القبح الفاخر مرة ١ ، فإن حيازته لهذا الدقيق بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

(القضية رقم ٧٩٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٢٧

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

حكم . نصيب غير كاف . بيان الحكم لا يرشح اقيام حالة الدفاع الشرعي . إدانة المتهم بجريمة القتل دون غنى قيام تلك الحالة او تناولها بالتمحيص . تصور .

المبدأ القانوني

متى كان ما قبله الحكم يرشح اقيام حالة الدفاع الشرعي ولكنه دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليها وذلك من غير أن ينفي قيام تلك الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص لبيان

٢٤

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

٣ ثار . جريمة التعدي على أرض أثرية . هي جريمة مستمرة متجددة .

المبدأ القانوني

جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(القضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد واحمد زكي كامل المستشارين) .

٢٥

١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٦

سلاح . مجرد الحيازة المادية للسلاح غير الرخص ايا كان الباعث على الحيازة ولو كان الأمر عارض . كفايته لتوفر الجريمة .

المبدأ القانوني

يكفي لتوافر جريمة إحراز السلاح بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية ايا كان الباعث على الحيازة . ولو كان الأمر عارض .

(القضية رقم ٨٠١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

٢٦

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تموين . حيازة المتهم وهو صاحب مخبر أفرنكي دقيقا صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ولكنه من نوع

الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقدر صحة ذلك العذر؛ فإنها تكون قد أخلت ببحثه في الدفاع .

(القضية رقم ٨٢٩ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٣٠

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

سلاح . جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص .
توافرها بانتهاء مفعول الترخيص .

المبدأ القانوني

تم جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .
(القضية رقم ٨٣ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد السيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٣١

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . حكم . اجراءات . محكمة الاستئناف .
حالة بطلان الاجراءات او بطلان الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

ب - دعوى مدنية . تركها . ثبوت ان المدعى المدنى اعلن الحضور للجلسة في محله المختار وعدم اعلانه لشخصه . عدم اعتباره تاركا دهواه . صحيح . المادة ١٢٦١ ج .

وجه الرأي فيها، فإنه يسكون قاصر البيان .
(القضية رقم ٧٩٥ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد حسين المستشارين) .

٣٨

١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦

قتل محمد . نية القتل . حكم . تسبب معيب . استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل .

المبدأ القانوني

استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(القضية رقم ٧٩٦ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

٣٩

٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦

دفاع . طلب التأجيل . حضور المحامي بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا العذر . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

مضى كان المحامي الحاضر عن انهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر

المبادئ القانونية

١ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية أن تسيد القضية لمحكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه المحكمة الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى، أما حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد أوجب الشارع بتقضى المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية للمحكمة الاستثنائية أن تصحح هذا البطلان ونحكم في الدعوى.

٢ - متى قالت المحكمة « إن الثابت بالأوراق أن المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة إلا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا دعواه » فإن هذا التعامل الذى بنت المحكمة عليه قضاؤها هو تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية.

(القضية رقم ٨٤١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين، وقهيم يسى الجندى المستشارين)

٣٣

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده . شرطه .

المبدأ القانوني

يجوز للوالد الذى يقيم مع ولده بصفة

مستمرة في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر في حياة الوالد وولده معا .

(القضية رقم ٨١٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد مجاهد المستشارين)

٣٣

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

حكم . تسبب كاف . شهادة . ذكر مقبول أقوال الشهود في الحكم وعدم إبراز النص الكامل لأقوالهم . كفايته .

المبدأ القانوني

لا يستلزم القانون إبراز النص الكامل لأقوال الشهود بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .

(القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وقهيم يسى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين)

٣٤

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - حكم . بياناته . عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم به . بطلانه . المادة ٣١٠ أ . ج .
ب - استئناف . التصود بمالة الخطأ في القانون للنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ أ . ج .
جواز استئناف الحكم لبطلانه بعدم إشارته لنص القانون الذى حكم به .

المبادئ القانونية

١ - عدم إشارة الحكم إلى نص القانون

اعتماد عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(القضية رقم ٨٢٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعبد محمد حسين المستشارين) .

٣٦

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تقضى . طعن . إجراءات الطعن . حصول الضامن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ثم إعلاءه بإيداعه في الميعاد . عدم تقديمه الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة لتقديم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لرفض الحكم .

المبدأ القانوني

متى كان الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ؛ ولما أعلن بإيداعه في الميعاد لم يقدم الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه بل طلب أصليا بطلان الحكم واحتياطيا إعطائه مهلة لتقديم تلك الأسباب بالنظر إلى عدم ختم الحكم في خلال الثمانية الايام المقررة في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(القضية رقم ٨٣٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل واحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

التي حكم بموجبه يوجب البطلان . وذلك طبقا لنص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصورا فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاثة المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما ينهيه المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز استئنافه يكون قد أخطأ في القانون .

(القضية رقم ٨١٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعبد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٣٥

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

أسباب الإباحة ومسوانع العقاب . دفاع شرعي . تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . كفايته لقيام الدفاع الشرعي .

المبدأ القانوني

لا يشترط لقيام الدفاع الشرعي وقوع اعتداء فعلا وإنما يكفي قيامه تخوف المتهم من حصول

إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض .
(القضية رقم ٨٤٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين
وفهم إسى الجندي المستشارين) .

٣٩

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

سلاح . قانون أسلح . إحراز سلاح بدون ترخيص
في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ . معاقبة المتهم
طبقاً لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره
القانون الأصح . لا خساً .

المبدأ القانوني

متى كانت جريمة إحراز سلاح نارى غير
ترخيص قد ارتكبت في ظل القانون رقم ٥٨
سنة ١٩٤٩ فإن الحكم إذ قضى بعقاب المتهم
طبقاً لنصوص القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤
باعتباره القانون الأصح ، يكون سليماً ومعيناً
من الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

(القضية رقم ٤٠١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد حامد ، وأحمد زكي كامل
للمستشارين) .

٤٠

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

وقاع . الشروع فيه . سورة والتمس بها
جريمة الشروع في الوقاع .

المبدأ القانوني

متى قل الحكم إن المتهم دفع المجنى عليها
بأقوة وأرقدها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها

٢ - ٣

٣٧

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

استئناف . رفع الاستئناف من غير التهم الحقيقى
الذى أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء بعدم قبول
الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة .

المبدأ القانوني

متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة
تفصل فيه ليس مرفوعاً من المتهم الحقيقى الذى
أقيمت عليه الدعوى فينبغى على المحكمة أن تقضى
بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى
صفة .

(القضية رقم ٨٣٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد حامد
والسيد احمد عفيفى المستشارين) .

٣٨

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - التفتيش . الاذن به . صدوره بالاسم الذى
اشتهر به المتهم . صحته .
٢ - قاض . طعن . سبب جديد . الدفع
بطلان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض
لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ - متى استظهر الحكم بأدلة سائغة أن
الشخص الذى حصل تنفيذه في الواقع هو بذاته
المقصود بأمر التفتيش والتمس فيه بالاسم الذى
اشتهر به ، فإن الاذن بالتفتيش يكون صحيحاً .
٢ - لا يقبل من المتهم الدفع ببطلان

٤٢

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

ملاحظات تجزئية . غش . عدم مطابقة مادون في البيان التجاري لما ثبت من اختلاف نسبة الدمس الداخلة في تركيب الجبن . مخالفة ذلك للقانون .

المبدأ القانوني

متى كان البيان التجاري موضوع الاتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة لما اتضح من اختلاف نسبة الدمس الداخلة في تركيب الجبن ، فإنه يعتبر مخالفا للقانون ولو كانت نسبة الدمس في الجبن المعروض تزيد على ما هو مدون على العبوة .

(القضية رقم ٨٤٨ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل مصطفى كامل وعبد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤٣

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

مسئولية مدنية . تضامن . ضرب . تضامن التامع الذين ساهموا في إحداث الضرر بالجنح عليه في المسؤولية المدنية . شرطه .

المبدأ القانوني

للتضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالجنح عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب الذي تعلق عنه

وجذب مبرواها فأمسكت برباط الاستك تحاول منعه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها في يده وفك أزرار بنطالونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقتها بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع في الواقع متى اقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .

(القضية رقم ٦٩٤ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفيهم يسى الجندى وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤١

٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦

لغش . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر في إشكال في تنفيذ حكم صدر في جريمة مخالفة . عدم جواز الطعن فيه .

المبدأ القانوني

الحكم الصادر في الاشكال يتنع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . فإذا كان الحكم صادرا في إشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة ، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(القضية رقم ٨٤٤ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل مصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفيهم يسى الجندى المستشارين) .

طاعة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(القضية رقم ٨٦٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعبد محمد حسين المستشارين) .

٤٤

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ - ضرائب . دعوى عمومية . حق طلب رفع الدعوى المحلول لمصلحة الضرائب طبقاً لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين موظف بعينه .

ب - ضرائب . قانون . مصلحة الضرائب . النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . اعتباره نصاً تفسيرياً يلحق بالتفسير السابق أو اللاحق .

ج - ضرائب . دعوى عمومية . أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل المحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية .

المبادئ القانونية

١ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في إسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن ، وجاء النص خلواً - في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية - من تعيين موظف بعينه .

٢ - معنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية : ومن ثم فإن النص على المقصود « مصلحة الضرائب » يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالتفسير السابق من وقت

صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً .

٣ - من المقرر أن أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له فقد وردت على سبيل المحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية ولا يجوز إعمالاً لهذا الأصل التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ، كما لا يصح تعديده حكم حالة من أحوال الطلب المنصوص عليها إلى أخرى لم يرد في خصوصها نص .

(القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٤٥

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

لإجراءات . الحكم لا يكمل عضو الجلسة إلا في الاجراءات دون أدلة الدعوى .

المبدأ القانوني

لا يكمل الحكم بحضور الجلسة إلا في خصوص إجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .

(القضية رقم ٨٥٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وعبد محمد حسين المستشارين) .

٤٦

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تلبس . قبض . مواد مخدرة . ضبط المخدر مع المتهم .
اعتباره في حالة تلبس تبيع للأور الضبط القضائية
الحق شاهد وقوعها التلبس على كل من ساهم فيها .

المبدأ القانوني

التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف
النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فإن ضبط المخدر
مع المتهم يجعل جريمة إحرازه متلبساً بها مما
يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها
أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته
فيها .

(القضية رقم ٨٤٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسي الجندي
واحد زكي كامل المستشارين) .

٤٧

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

غرفة الاتهام . قض . الأمر الصادر من غرفة
الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى . توكيل المحامي
العام رئيس النيابة بالتقرير بالعلن بقلم الكتائب في هذا
الأمر . وحبوب قيام المحامي العام بوضع أسباب العطن
بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره لما جاء
م ١٩٣٠ ج .

المبدأ القانوني

لا يجوز العطن امام محكمة النقض في الأمر
الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة
الدعوى إلا للنائب العمومي بنفسه أو للمحامي
العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه،

فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالعلن بقلم
الكتائب . فعليه أن يتولى هو وضع أسباب
العلن، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب
عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره إياها .
(القضية رقم ٨٥٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين
واحد زكي كامل المستشارين) .

٤٨

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . الاذن به . متى يشترط أن يكون مسبقاً
بتطبيق مفتوح ؟

المبدأ القانوني

لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن
يكون مسبقاً بتطبيق مفتوح مادام التفتيش
لم يقع على منزل المتهم .

(القضية رقم ٨٦٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد محمد
وفهم يسي الجندي المستشارين) .

٤٩

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

أسباب الإباحة ومسوانع العطن . دفاع شرعي .
قول المتهم بأنه لم يكن متدياً وإنما كان يرد اعتداء
وقع عليه من الحق عليه . نقاده التمسك بإتمام حالة
الدفاع الشرعي عن النفس .

المبدأ القانوني

لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي

أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير المأدب الوحيد من تلك التلازمات .

٢ — تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع — إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى — كما أثبتها المحكم — تدل بغير شك على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يقضي به المطلق والقانون .

(القضية رقم ٨٦٧ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندي المستشارين) .

٥١

٣. أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — قتل محمد سبق الاصرار . مثال لكفارة استظهاره .
ب — دفاع . مجرد الاختلاف في تقدير المسألة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبر الفني . ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردًا خاصًا .

المبادئ القانونية

١ — متى قال المحكم إن سبق الاصرار متوفر من اتفاق المتهمين الثلاثة معًا على جريمة القتل وإعدادهم للسلاح اللازم في تنفيذها وقيامهم من بلادهم صوب بلدة المجني عليه

عن النفس إرادته بلفظه بل يكفي أن يكون للثمة أو اندفاع عنه قد تمسك بأنه لم يكن معتدياً وأنه إنما كان برد اعتداء وقع عليه من المجني عليه وفريقه مما مفاده التمسك بقيام تلك الحالة .

(القضية رقم ٨٦١ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية للسادة الأساتذة حسن دنود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندي المستشارين) .

٥٠

٣. أكتوبر سنة ١٩٥٦

١ — أسباب الإباحة وانتم العتاب . دفاع شرعي . مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة مظلمة وفي مكان بعيد عن السران يطلق ناري نحوه . اعتباره في حالة دفاع شرعي .

ب — نفس . ساطعة محكمة النقض . دفاع شرعي وجود التهم في حالة دفاع شرعي . استخلاص المحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

المبادئ القانونية

١ — مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفي مكان ينأى عن السران يطلق ناري نحوه — هو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة — يبرر رد الاعتداء بالوسيلة التي تصل إلى يد المدافع ويعتبر في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي وتنقيضاته أمر اعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التي

ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضى ردا خاصا مادام حكمها مبنيا على أصل ثابت في الدعوى .

(القضية رقم ٨٦٨ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال وعبد محمد صنيح وأحمد زكي كامل للاستشارين) .

واستصحابه معهم لمحل الحادث حيث قتلوه متبرزين فرصة إزالته للضرورة — فانه يكون قد استظهر ظرف سبق الأصرار ودال على توافره تدابيرا سائغا .

٢ — مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخبير الفني ،

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

٥ — أقدمية . اختصاص . ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » . طلبة إلغاء مرسوم الترقية فيما تضمنه من عدم تصحيح أقدميته على أساس استحقاقه للترقية بمرسوم سابق حكم بالفائه . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب .

٥ — استقالة . استقالة الطالب قبل صدور قرار مجلس الوزراء انطعمون فيه وقبول الاستقالة قبل الطعن على هذا القرار . أثر هذه الاستقالة بالنسبة للطعن .

المبادئ القانونية

١ — متى كان قد قضى برفض طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها ، فإن طلب إلغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ » أو ما يعادلها يكون على غير أساس لأنه لم يكن قد باع قبل المرسوم الأخير درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها وهي التي يختار من بين شاغليها من

٥٢

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦

أ — ترقية . القضاء برفض طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها . طلب إلغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ » أو ما يعادلها . انعدام أساسه .

ب — ترقية . القضاء بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية ورقى ذلك المرسوم . طلب إلغاء المرسوم اللاحق الذي لم يشمل على ترقية زميل الطالب . لا محل له .

ج — ترقية . القضاء بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية ورقى في ذلك المرسوم . صدور قرار لاحق من مجلس الوزراء وقرارات وزارة مكية تشمل على ترقية زميل الطالب إلى درجة رئيس محكمة دون الطالب . عدم تقديم ما يدل على تغير حالة الطالب ولا على قيام أسباب جديدة تحول دون الترقية . خصا .

يرقون إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « أ ».

٢ — إذا قضى بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة أهلية زميله الذي يليه في الأقدمية والذي رقى في ذلك المرسوم إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية فإنه لا عمل لطلب إلغاء المرسوم اللاحق إذا كان لم يشتمل على ترقية من رأت المحكمة مساواة الطالب به في درجة الأهلية إلى درجة أعلى من الدرجة التي رقى إليها بالمرسوم الذي قضى بإلغائه .

٣ — إذا قضى بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة أهلية زميله الذي يليه في الأقدمية والذي رقى في ذلك المرسوم إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية وتبين من قرار مجلس الوزراء اللاحق والقرارات الوزارية للكاملة أنها اشتملت على ترقية زميل الطالب إلى درجة رئيس محكمة وأغفلت ترقية الطالب إلى هذه الدرجة ، فإن القرارات المذكورة تكون قد خالفت القانون متى كانت وزارة العدل لم تقدم ما يدل على أن حالة الطالب قد تغيرت مما كانت عليه عند صدور المرسوم الذي حكم بإلغائه ولا على قيام أسباب جديدة تحول دون ترقيته إلى درجة رئيس محكمة .

٤ — إذا كان الطالب قد رقى إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » فإن طلبه إلغاء مرسوم الترقية فيما تضمنه من عدم تصحيح أقدميته على أساس استحقاقه للترقية بمرسوم سابق حكم بإلغائه — هذا الطلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

٥ — إذا كان الطالب قد قدم استقالته من وظيفته قبل صدور قرار مجلس الوزراء المطعون فيه وقبلت هذه الاستقالة قبل الطعن على هذا القرار فإن هذا الطعن يكون قد جاء بعد أن انقطعت صلة الطالب بالوظيفة ويكون الطلب متعين الرفض على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

(الطلبات أرقام ٦٢ و ١٠٩ سنة ٢٤ و ٢ و ١٧ و ١٣٦ و ١٨٤ سنة ٢٥ في « رجال القضاء » : رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد العروسي وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود عياد واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد لوشه وفهم يسي الهندى ومحمد متولى عظم المستشارين) .

٥٣

٢٦ يناير سنة ١٩٥٧

أ — تنازع الاختصاص . اختصاص . طلاق . عدم اختصاص محكمة النقض بالفصل في أثر إبطال الطلاق المثبت أمام المحكمة العرفية . المادة ١٩٦ من قانون نظام القضاء .

ب — تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . صدور حكم نهائي من المحكمة العرفية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم نهائي آخر من المجلس الأعلى للإبطال الأرثوذكس بقرير النفقة على أساس قيام الزوجية . اختصاص محكمة النقض

ذلك لأن عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في هذا النزاع أمر يتعلق بالنظام العام .

المحكمة

« ... من حيث إن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء تنص أنه « وتختص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المالية » . ومن ثم فإن هذه المحكمة تكون غير مختصة بالفصل في أثر إشهاد الطلاق المؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ لأنه ليس حكما .

« ومن حيث إن الحكم الشرعي الصادر في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ بوقف تنفيذ النفقة بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ من محكمة المنيا الجزئية الشرعية هو حكم نهائي إذ أنه صدر غيايا ولما عارضت فيه الطالبة قضى برفض معارضتها ولم تستأنفه فأصبح نهائيا (مستند رقم ١ حافظة المدعى عليه) كما أن الحكم المالي الصادر من مجلس ملي فرعي المنيا في القضية رقم ١٣٩ سنة ١٩٥١ بتاريخ ٨ من يونيو سنة ١٩٥١ هو حكم غياي لم يعارض فيه المدعى عليه ولما استأنفه بالدعوى رقم ١٨١ سنة ١٩٥٤ قضى بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وبذلك يكون الحكم الشرعي والمالي انتهائين ولما كان أحدهما قد قضى بإسقاط النفقة على أساس حصول الطلاق وقضى الآخر بتقريرها على أساس قيام الزوجية فهما حكمان متناقضان يدخل أمر الفصل في وقف تنفيذ أحدهما في اختصاص هذه المحكمة .

بالفصل في وقف تنفيذ أحد الحكمين .

ج - تنازع الاختصاص . اختصاص نفقة . مجالس مالية . محاكم شرعية . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان مذهبيا . مثال في دعوى نفقة .

المبادئ القانونية

١ - لا تختص هذه المحكمة بالفصل في أثر إشهاد الطلاق انشبت أمام المحكمة الشرعية لأنه ليس حكما وذلك وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

٢ - إذا صدر حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطام على أساس حصول طلائها من زوجها كما صدر حكم نهائي آخر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة على أساس قيام الزوجية فإنهما يكونان حكمين متناقضين يدخل أمر الفصل في وقف تنفيذ أحدهما في اختصاص هذه المحكمة .

٣ - اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إنما يكون عند اختلاف المذهب أما إذا اتحد الطرفان مذهبيا فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى - ومن ثم فلا تختص المحاكم الشرعية بطلب وقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لزوجته على زوجها من طائفة الأقباط الأرثوذكس ، ولا يؤثر في ذلك أن تكون الزوجة لجأت في بادئ الأمر إلى المحاكم الشرعية بطلب فرض النفقة لها على زوجها .

« ومن حيث إن الطالبة تطعن على الحكم الأول وهو الحكم الشرعي بانعدام أثره لصدوره من محكمة لا ولاية لها لأن الطرفين من الأقباط الأرثوذكس .

« وحيث إنه يبين من إظهار الطلاق (المقدم بحافظة المدعى عليه تحت رقم ٣) أن المدعى عليه أقر فيه بأنه والطالبة قبطيان أرثوذكسيان فهما متحدا الملة والمذهب ، كما يبين من الشهادة الصادرة من وكيل شريعة الأقباط بناحية طره مركز ومديرية المنيا المقدمة من الطالبة أنها قبطية أرثوذكسية وأنها حتى تحرير الشهادة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ ظلت كذلك ولم تخرج عن مذهبها ومن ثم فلا تلتفت المحكمة إلى ما قرره المدعى عليه من أن الطالبة غيرت مذهبها .

« ومن حيث إن اختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسيحيين يكون عند اختلاف المذهب أما إذا اتحد الطرفان مذهباً فلا اختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى ولا يؤثر في ذلك أن تكون الطالبة لجأت في بادئ الأمر إلى المحاكم الشرعية بطلب فرض نفقة لها على زوجها ذلك بأن عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في مثل هذا النزاع أمر يتعلق بالنظام العام .

« ومن حيث إن الحكم الصادر من المجلس الملي هو حكم صادر من الجهة ذات الولاية بالفصل في النفقة فيكون هو الواجب التنفيذ ويتعين الحكم للطالبة بوقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر في ١٢ من سبتمبر ١٩٥٠ في الدعوى رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٠ ذلك ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذي قرر الحكم الصادر من المجلس

الملي بجعله بدءاً لاستحقاق النفقة المقضى بها .
(الطلب رقم ٩ سنة ٢٥ ق « تنازع الاختصاص »
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وأحمد الرومي ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عباد واسحق عبد السيد ومجد عبد الرحمن يوسف ومحمود محمد مجاهد ومجد محمد حسين واحمد قوشه وفهم يسى الجندي ومجد متولى عتلم واحمد زكي كامل وإبراهيم عثمان المستشارين) .

٥٤

٢٦ يناير سنة ١٩٥٧

١ - أهلية . تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من الفئة « ب » بمعرفة لجنة مشكلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم .
سدور قرارها بإجماع الآراء . لاخطأ . استثناس اللجنة برأى اثنين من المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة . لا يغير من ذلك . القرار الوزاري الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ .

ب - نفق . المصاحبة في الطعن . الحكم بالفاء الرسوم فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصاحبة في الطعن على المراسيم اللاحقة .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين من مراجعة تقرير التفتيش الذي وضع للطالب وهو رئيس محكمة من الفئة « ب » أن اللجنة التي قامت بتقدير أهليته كانت مشكلة من مدير التفتيش القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم وأن قرارها صدر بإجماع الآراء فلا مخالفة في ذلك للمادة العاشرة من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ - ولا يغير من هذا النظر أن تكون اللجنة قد استألفت برأى اثنين من

المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة .

٢ - متى كانت المحكمة قد قضت بإلغاء الرسوم فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار فإن الطعن في المراسيم اللاحقة لذلك الرسوم يصبح غير منتج إذ لا مصلحة للطالب فيه .

(الطالبات أرقام ٤١ سنة ٢٣ و ٢٣ و ٨٥ و ١٢٥ و ١٢٦ سنة ٢٤ ق ٥ رجال القضاء « رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد المروسي ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عباد واسحق عبد السيد ومحمد عبدالرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد جاسم ومحمد محمد حسنين وأحمد قوشة وفهم يسى الجندي ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

٥٥

٢٦ يناير سنة ١٩٥٧

نقض اجراءات الطعن . ايداع الأوراق والمستندات .
إغفال الطاعن ايداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المقرر في المادة ٤٣٢ مرافعات . بطلان الطعن .

المبدأ القانوني

متى تبين أن الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ من قانون لرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء — من ايداع أصل ورقة إعلان الطعن في خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به . فإن إغفال هذا الاجراء يترتب عليه بطلان الطعن — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

(الطلب رقم ٢ سنة ٢٤ ق ٥ رجال القضاء « بالهيئة السابقة) .

٥٦

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧

ترقية . ترقية قضاء الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها رخصة لوزير العدل . أثر عدم أعمال هذه الرخصة أو إعمالها . قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لم تستحدث جديدا عما كان مقررا في قانون استقلال القضاء رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٣ — وبين من مقارنة المادة ٣٣ من القانون القديم بالمادة ٢١ من القانون الجديد — أن الترقية بالكفاية والامتياز لقضاء الدرجة الثانية هي رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسبما تقتضيه المصلحة العامة في الحدود المرسومة لما من حيث كون رجل القضاء مدرجا في كشف الامتياز ولا يزيد عدد المرقين على الثلث وبترتيب أفدية الامتياز فيما بينهم أما إذا لم تعمل هذه الرخصة فعلا أو أعلنتها بأن اختارت أقل من ثلث المدرجين في الكشف فإن ذلك لا يترتب عليه حق لرجال القضاء من يكونون قد أدرجوا في كشف الامتياز ولم تلحقهم الترقية — أما ما قرره المادة ٢١ المشار إليها من أنه « تجري الترقية من واقع الكشفين على ألا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم المتأخرة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأفدية فيما بينهم » — فإن

هذه العبارة لا تخرج عن كونها توجيهها للوزير إذا ما رأى وجها لتعطى الرخصة التي حولها فإنه يتعين عليه في هذه الحالة أن يكون اختياره مقصورا على من أدرج اسمه في هذا الكشف الخاص باعتباره أن من أدرج اسمه في هذا الكشف قد توافرت فيه شروط الصلاحية للترقية بالامتياز .

(الطلب رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق ٥ رجال القضاء • رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود هياوي واسحق عبد السيد وعبد عبد الرحمن يوسف وعبد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد وأحمد قوشه وفهم يسى الجندى ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) •

٥٧

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - أقدمية . عامو قسم قضايا وزارة الأوقاف ومهام إدارة قضايا الحكومة . تحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء . انطباق الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة .

ب - أقدمية . المندوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف . عدم اعتباره من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ . ج - أقدمية . تحديد أقدمية من يعين في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومهام إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها . جوازي .

المبادئ القانونية

١ - لانزاع في أن المشرع قد سوى بين مهام قسم قضايا وزارة الأوقاف وبين مهام إدارة قضايا الحكومة وتطبق عليهم الفقرة

السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في تحديد أقدمية من يعين منهم في وظائف القضاء ولا تنطبق عليهم الفقرة الأخيرة من تلك المادة إذ أنها خاصة بالمهام أمام المحاكم من غير مهام إدارة قضايا الحكومة وقسم قضايا الأوقاف .

٢ - لا يعتبر المندوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ إذ أن هذه الفقرة خاصة - على ما هو ظاهر من صريح نصها - بتحديد أقدمية أعضاء النيابة والموظفين القضائيين بديوان الوزارة - والمقصود بالآخرين على ما هو واضح الموظفون القضائيون بديوان وزارة العدل ولا محل في هذا المجال للقياس .

٣ - نص الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ صريح في أن تحديد أقدمية من يعينون في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة ومهام إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها هو أمر جوازي - وقد قصد بهذا النص تقرير حق مطلق بجواز تحديد أقدمية من يعينون من هؤلاء عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات . (الطلب رقم ١١٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) •

٥٨

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٧

دعوى . مصروفاتها . تنازل الطالب عن طلبه .
التزامه بالمصروفات . المادة ٣٥٧ مرافعات .

المبدأ القانوني

مقاد نص المادة ٣٥٧ مرافعات التي تنص
على أنه « يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم
المحكوم عليه فيها » أن تكون المحكمة قد
فصلت في موضوع الدعوى وتبديت الخصم الذي
ألزم بالحق المتنازع عليه فيها . فإذا كان الطالب
قد تنازل عن دعواه ولم يعد تمت مجال لفصل
في موضوعها وبيان وجه الحق فيها بالنسبة
لوزارة العدل فإنه يتعين إلزام الطالب
بمصروفاتها .

(الطلب رقم ١٢ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء »
بالمهنة السابقة) .

٥٩

٣٠ مارس سنة ١٩٥٧

اختصاص . ترقية . طلب الحكم بالأهلية في الترقية
للوظيفة وكيل محكمة . عدم اختصاص محكمة النقض
بهذا الطلب .

المبدأ القانوني

طلب الحكم بأهلية الطالب للترقية إلى
وظيفة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يماثلها
هو طلب يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

(الطلب رقم ٤٣ سنة ٢٤ ق « رجال القضاء »
رئاسة ومجلس السادة الأساتذة حسن داود
ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عباد وإسحق عبدالمعيد
ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود
محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد توشة وفهم يسى
الجندي ومحمد متولي ومحمود إبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٦٠

٣٠ مارس سنة ١٩٥٧

١ — أهلية . تقدير أهلية وكيل محكمة بمعرفة لجنة
مشكلة من وكيل التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم
وسدور قرارها بإجماع الآراء . استئناسها برأى اثنين
من المفتشين بدرجة وكيل محكمة . لا خطأ . القرار
الوزاري الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ .

ب — تفتيش قضائي . قيام وكيل التفتيش الذي
يسبق الطالب في الأقدمية بإجراء التفتيش على عمل الطالب
وإعداد التقرير والتوقيع عليه وتقديمه للجنة . اعتبار
التقرير حجة بما جاء فيه .

ج — أهلية . اعتماد اللجنة وتقدير أهلية الطالب
قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير
ثم عودتها إلى الانقاد وفحص الاعتراضات واستقرارها
على تقدير أهليته بدرجة معينة . لا خطأ .

د — تفتيش قضائي . أهلية . جواز التفتيش على
عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

المبادئ القانونية

١ — متى تبين من تقرير التفتيش الذي
وضع للطالب — وهو وكيل محكمة — أن اللجنة التي
قامت بتقدير أهليته كانت مشكلة من وكيل
إدارة التفتيش واثنين من رؤساء المحاكم وأن
قرارها قد صدر بإجماع الآراء فلا مخالفة في ذلك
للمادة ١٠ من القرار الوزاري الصادر في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٥٢ ولا يغير من هذا النظر أن
تكون اللجنة قد استأنست برأى اثنين من
المفتشين القضائيين بدرجة وكيل محكمة .

٢ — متى كان وكيل التفتيش — وهو
يسبق الطالب في الأقدمية — هو الذي أجرى
التفتيش على عمل الطالب واطلع على الدفاتر
والقضايا وهو الذي أعد التقرير ووقع عليه وقدمه

للجنة فإن هذا التقرير يكون حجة بما جاء فيه .
 ٣ — النعى على تقرير التفتيش بأن اللجنة قد انقضت وقدرت درجة أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنتها للتقرير خلافا لما تقضى به المادة ١٢ من القرار الوزاري الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ — هذا النعى لا يكون له محل إذا كانت اللجنة قد عادت إلى الانعقاد وفحصت اعتراضات الطالب وقررت أنها لا تزال عند رأيها في تقدير كفايته بدرجة معينة .

٤ — لا تحدد المادة ٦ من القرار الوزاري الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ وقتاً معيناً لإجراء التفتيش فليس ثبت ما يمنع من إجراء هذا التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في نفس السنة .

(الطلاب رقا ١١٠ و ١٧٥ سنة ٢٤ في رجال القضاء)
 رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد قوشه وفهم بسي الجندي وإبراهيم همام يوسف المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٦١

٣ يناير سنة ١٩٥٧

مخرايب . ضريبة القيم المنقولة . شركات مساهمة .
إضافة الاحتياطي إلى رأس المال في شركة من هذه
الشركات وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى .
استحداث الضريبة في هذه الحالة . القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ ، ١٤٦٠ سنة ١٩٥٠ .

المبدأ القانوني

إضافة الاحتياطي - الذي تكون من
الأرباح - إلى رأس المال في شركة من
الشركات المساهمة وتوزيع أسهم مجانية على
المساهمين القدامى هو توزيع للأرباح تستحق
عنه ضريبة القيم المنقولة وذلك وفقاً لنص الفقرة
الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٣٩ وكذلك وفقاً لنص الفقرة المعدلة
بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي لم ينشئ
حكماً جديداً في هذا الخصوص .

الحكم

... حيث إن الطاعن ينهى على الحكم
المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لسببين :
يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم أقام

قضائه على أن نص الفقرة الأولى من المادة الأولى
من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عام يشمل كل
نتاج للأسهم يدل على ذلك ماورد في تقرير اللجنة
المالية لمجلس الشيوخ وعلى ما قضت به محكمة
النقض الفرنسية مؤيداً لهذا النظر كما استند إلى
القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٣٩ ، ووجه خطأ
الحكم في هذا الاستناد هو . أولاً - أن الفقرة
الأولى من المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة
١٩٣٩ كانت تنص على سريان الضريبة على
الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على
اختلاف أنواعها ، ونصت الفقرة الأولى من
المادة الثامنة من هذا القانون على أن تحديد
الإيرادات الخاضعة للضريبة يكون ، فيما يتعلق
بالأسهم بقيمة الربح المقرر دفعه عن السهم طبقاً
لما هو ثابت في قرارات الجمعيات العمومية
للمساهمين ، ويبين من ذلك أن المادة الثامنة
خصصت ما عظمته المادة الأولى فعرفت لإيراد
السهم الذي يخضع للضريبة بأنه الربح الذي تقرر
الجمعية العمومية دفعه لحامل السهم ويعنى آخر
هو ما يؤدي عينا للمساهم من المبالغ التي تظهر
في قسائم التوزيع ، وحرمان المساهم من الربح
بإدخاله في الاحتياطي ثم حرمانه منه مرة أخرى
عن طريق ترحيله إلى رأس المال ليس توزيعاً
أوربحاً تقرر دفعه للمساهم وفقاً لنص المادة

الثامنة ذلك أن الحاق الاحتياطي برأس المال يخلى بينه وبين المساهم فلا يجوز له التصرف فيه باعتباره ربها بترحيله يلحق برأس المال ذاته ويكون جزءا منه تملكه الشركة بوصفها شخصا معنويا ويعرضه لمخاطر استغلال نشاط الشركة . ثانيا — إن صراحة نص المادة الثامنة في تعيين وعاء الضريبة بأنه : « قيمة الربح المقرر دفعه » كان يقتضى إعمال هذا النص دون تأويل أو تفسير فلا يفيد شيئا ما جاء بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ من أنه : — « إيضاها لعبارة وغيرها الواردة في الفقرة أولا تذكر اللجنة أنه قصد بها سريان الضريبة على كل ما ينتج من الاسهم بأى شكل من الاشكال إذ تعتمد بعض الشركات أحيانا إلى الهروب من الضريبة بتوزيع أرباحها على المساهمين في شكل أسهم جديدة تنشأ على اعتبار أن هذه الاسهم تعد من رأس المال ولكنها ليست إلا جزءا من أرباح الشركة يجب أن تؤخذ عنه الضريبة » — هذه العبارة من تقرير اللجنة لا تفيد أن اللجنة قصدت إلى وضع حكم عام مطلق في مسألة هي محل خلاف وجدل وإنما أرادت بها الإشارة إلى حالات تعتمد فيها بعض الشركات إلى التحايل على القانون بترحيل الاحتياطي إلى رأس المال ترحيلا صوريا ، وعلى ذلك يكون مناط تطبيق النص في هذا المعنى هو توافر ركن الغش . ثالثا — إن المشرع إذ أصدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فعدل به الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بأن أضاف إلى نصها عبارة « وسواء كانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية وسواء أتم توزيعها تقدا أم مجانا على شكل أسهم أو على

أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر ، إنما قصد المشرع بهذا التعديل أن ينشئ حكما جديدا لا أن يفسر النص القديم . رابعا — استناد الحكم إلى قضاء محكمة النقض الفرنسية رغم إجماع الفقهاء على تعدد واضطراد القضاء في بلجيكا وإنجلترا والولايات المتحدة على عكسه — ونصوص القانون فيها متفقة مع القانون المصرى — هذا الاستناد مع انعدام سند هو خطأ في تأويل القانون وتفسيره — ويتحصل السبب الآخر في أن الحكم أقام قضاءه أيضا على أن ترحيل الاحتياطي إلى رأس المال وما يتبع ذلك من توزيع أسهم ذات قيمة مادية على المساهمين بغير مقابل هو توزيع لهذا الاحتياطي ترتب عليه أن دخل في ذمتهم ما يوازي القيمة الاسمية للأسهم التي وزعت عليهم وقد تم ذلك على خطوتين : الاولى توزيع الاحتياطي الذي انعدم وجوده : والاخرى عودة ذلك المال إلى ذمة الشركة في شكل اكتاب جديد ، ووجه الخطأ في هذا القول هو ان التوزيع شرط جوهري لاستحقاق الضريبة فلا يكفي أن تحصل الشركة على ربح كي يخضع هذا الربح للضريبة على إيراد القيمة المنقولة لأن الضريبة ليست مفروضة على الشركة التي أصدرت السهم بل على صاحب السهم وعلى مقدار ما يستولى عليه من ربح أو فائدة أو أى نتاج آخر ولا يمكن أن يقال إن المساهم حصل على إيراد مادامت المبالغ التي تحصل عليها الشركة باقية في حيازتها إذ إجماع المال الاحتياطي كله أو بعضه في رأس المال ليس إلا مجرد قيد في الدفاتر ينقل مبلغ الزيادة من حساب إلى حساب ولا يترتب على ذلك زيادة أو نقص في موجودات الشركة فهي لا تتجرد من أى أصل من الأصول أو بعبارة أخرى لا يخرج من ذمتها مال إلى المساهم ، ويترتب

كل ما تنتجه الاسهم على اختلاف أنواعها وبؤيد هذا ماورد بتقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ عن ذلك وقد أراد المشرع المصري توكيد هذا النظر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ حيث عني بتفسير الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تفسيراً يزيل كل لبس فنص القانون الجديد في صراحة ووضوح باستحقاق الضريبة عند إضافة الاحتياطي الذي تكون من الارباح - لرأس المال وصرف أسهم بجانبة مقابل هذا للمساهمين .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت تنص على أن الضريبة تسرى على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الاسهم على اختلاف أنواعها ... ، وقد تناول تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ توضيح المقصود من كلمة « وغيرها » الواردة في نص المادة فقال إنه ويقصد بذلك سريان الضريبة على كل ما ينتج من الاسهم بأي شكل إذ تعتمد بعض الشركات أحياناً إلى الهروب من الضريبة بتوزيع بعض أرباحها على المساهمين في شكل أسهم جديدة تنشئها على اعتبار أن هذه الاسهم تعتبر من رأس المال ولكنها في الحقيقة ليست إلا جزءاً من أرباح الشركة يجب أن تؤخذ عنه الضريبة ، فلما أصدر المشرع بعد ذلك القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ جاء بمذكرته الايضاحية أنه لما صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل مقرر أن الضرائب مباشرة على أنواع جديدة من الإيرادات لم تكن البلاد قد ألغت الضريبة عنها وكان من

على ذلك أن المساهم لا يثرى بالتوزيع ولا يكسب حقاً إذ أن السهم يحول ماله حقا في اقتسام أرباح الشركة وحقا آخر في الحصول على جزء من موجوداتها عند انقضاءها أو مدامت الموجودات لم يختلف فإن السهم الجديد لا يحول صاحبه حقا أكثر مما كان له بمقتضى ما كان لديه من السهم القديم ذلك الحق الذي كان يتمثل في القيمة الاسمية للسهم الذي يملكه وما طرأ عليها من زيادة في رأس المال بسبب وجود الاحتياطي فلأنه باع السهم لحصل على زيادة عن قيمته الاسمية دون أن يؤدي عن ذلك ضريبة وبعد ترحيل الاحتياطي تهبط قيمة الاسهم بسبب كثرتها عن قيمتها قبل الترحيل وفي مقابل هذا النزول يعطى المساهم أسهما جديدة أخرى فلا يلزم بأداء ضريبة عنها وفضلاً عن ذلك كله فإن القرار الصادر بترحيل الاحتياطي إلى رأس المال يحرم المساهم من حقه في المطالبة بتوزيعه فلا يملك التصرف فيه بأية صورة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن قضاءه قام في صدد ما ينهه الطاعن على بحث في مصدر التشريع الضريبي في مصر وأنه القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٧٢ وأن قضاء محكمة النقض هناك جرى على أعمال هذا التشريع واستحقاق الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة عند إضافة الاحتياطي إلى رأس مال شركة من الشركات التجارية والصناعية وانتهى من ذلك إلى أن نية المشرع كانت متجهة عند صياغة الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى الاخذ بما جرى عليه القضاء الفرنسي والاخذ بمبدأ سريان الضريبة وقد ظهرت هذه النية واضحة من النص ذاته إذ شمل

الطبيعى أن يحتاج هذا التشريع إلى تعديل من حين إلى حين لاستكمال نقص فيه أو توضيح غموض أو لبس ظهر من التطبيق العملي خلال السنوات الماضية وقد ظهر أن بالفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لبسا منشؤه ما تضمنته النص من سريان الضريبة على القيم المنقولة على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم كما هو مفهوم من تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس الشيوخ أن الضريبة تسرى على كل ما ينتج من الأسهم بأى شكل من الأشكال دوريا أو غير دوريا إلا أن بعض الشركات قد عمدت إلى التهرب من دفع الضريبة بتوزيع جانب من أرباحها في شكل أسهم مجانية على المساهمين منتبهة فرصة ما لازم النص من غموض ولما رفع الأمر إلى القضاء المختلط رأت محكمة الاستئناف المختلطة أن توزيع الأسهم المجانية على المساهمين لا يخضع للضريبة وترى اللجنة تحقيقا لغرض المشرع منعا للتهرب من أداء الضريبة إضافة نص تفسيري يقضى على كل لبس أو غموض حول نية المشرع من إخضاع كل التوزيعات للضريبة ولو كانت على شكل أسهم مجانية ، وظاهر من هذه المذكرة أن إصدار القانون كان بقصد تفسير ما غمض من نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لاستكمال نقص فيه فتناول التفسير الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون وأصبح نصها بعد ذلك : وتسرى الضريبة على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة سواء كانت مالية أو صناعية أم تجارية وسواء كانت هذه الأرباح دورية أم غير دورية وسواء أتم توزيعها نقدا

أم مجانا على شكل أسهم أو سندات أو حصص تأسيس أو على أية صورة أخرى ولو بطريق غير مباشر . فالذى يؤخذ من هذا التشريع ومن المذكرة الإيضاحية له بالإضافة إلى ما ورد بتقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ وقد سبقت الإشارة إليه أن المشرع في مصر استقر على ترجيح الأخذ بالرأى الفائل بأن إضافة الاحتياطى إلى رأس المال وتوزيع أسهم مجانية على المساهمين القدامى هو توزيع للأرباح تستحق عنه ضريبة القيم المنقولة ، فقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يثنى حكما جديدا كما يقول الطاعن ، ولا يغير من هذا النظر ما يقول به الطاعن أيضا من أن المشرع الفرنسى قد عدل القانون الضريبي في سنة ١٩٤٥ تعديلا مقتضاه أن يعنى الاسم الجديدة التى توزع على المساهمين عند إضافة الاحتياطى إلى رأس المال من الضريبة إذ أن مصدر التشريع المصرى هو القانونان الصادران في فرنسا في سنى ١٨٧٢ و ١٩١٤ من جهة ولأن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ صدر بعد هذا التعديل مؤيدا لمبدأ سريان الضريبة من جهة أخرى وفى ذلك ما يقطع بأن المشرع المصرى رأى ألا ينهج نهج المشرع الفرنسى ومن ثم فلا محل للاستناد إلى ذلك التعديل أو القياس عليه .

و حيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتعين رفضه .

(الفضية رقم ١١٧ سنة ٢٣ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الزر محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد واحمد فوشة ومحمد تولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

ج - حكم . بيانه . إجراءات التقاضي . تحصيله .
خلو الحكم من البيان الخاص بتلاوة تقرير التأخير الذي
أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة في الجلسة .
الترام من يتمسك بطلان الحكم بتقديم محاضر جلسات
نظر الدعوى لالتحق من عدم تلاوة التقرير . م ١١٦
و ٢٤٩ مرافعات .

د - تقض . إجراءات الطعن « إيداع الأوراق
والاستندات » . إغفال الطاعن لإيداع صورة من الحكم
الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه
في المواعيد المقررة . بطلان الطعن . المادة ٤٣٢ / ٢
مرافعات .

هـ - تقض . إجراءات الطعن « إيداع الأوراق
والاستندات » . توجيه أسباب الطعن إلى الحكم المطعون
فيه دون أن تكون لها صلة بما أحال فيه على أسباب
الحكم الابتدائي . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم
إيداع صورة من الحكم الابتدائي . في غير محله . أمثلة
ذلك .

المبادئ القانونية

١ - طلب إلغاء وصف الدفاع هو طالب
وقتي تابع للغالب الأصلي وحكم محكمة الاستئناف
فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع
ولا يمنع المحكمة التي أصدرته من الفصل في
استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع في المادة
٤٧١ مرافعات أن يكون التظلم من الإغفال أمام
نفس الهيئة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم -
وملئ ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التي
أصدرت الحكم في الاستئناف الوصفي أبدى
رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا
الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب
عدم الصلاحية يمنعه من الفصل في استئناف
الموضوع متى كان الحكم في الاستئناف الوصفي

٦٢

١٠ يناير سنة ١٩٥٧

رسوم بلدية . مجالس بلدية . تقسيم المحال التجارية
والصناعية إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية . العبرة
فيه . اعتبار القيمة الإيجارية عنصراً من عناصر التقسيم
إلى جانب أهمية المحل .

المبدأ القانوني

العبرة في تقسيم المحال التجارية والصناعية
إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية عليها
حسباً يبين من نص المادة الأولى من المرسوم
الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ - هي
بالأهمية النسبية لكل محل تجاري أو صناعي
على حدة في البلدة - أما القيمة الإيجارية فليست
إلا عنصراً من العناصر التي تراعى في التقسيم
إلى جانب أهمية المحل . ومن ثم فالقول بأن
القيمة الإيجارية للمحل هي عنصر التفسير
الوحيد لهذه الأهمية هو قول يخالف للقانون .
(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٣ في بالهيئة التابعة)

٦٣

١٠ يناير سنة ١٩٥٧

١ - استئناف . الاستئناف الوصفي . قضاء
« عدم الصلاحية » . اختصاص . حق تقس الهيئة الاستئنافية
إلى فصلت في الاستئناف الوصفي في الفصل في استئناف
الموضوع . الماذنان ٣١٣ / ٥ و ٤٧١ مرافعات .

ب - دفاع . ريع . قوة الأمر المقتضى . محكمة
الموضوع . اقتضار المدعى عليه في دعوى الريع على
الدفع بقوة الأمر المقتضى دون أن يقيد بحكمة الموضوع
في دفاعه . الحكم في موضوع الدعوى واعتبار سكوته
عن مناقشة قيمة الريع عدم منازعة منه فيها . لا إخلال
بحق الدفاع .

إنما يستند إلى ما يبدو المحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

٢ - إذا رفعت دعوى المطالبة بربع أطيان واقعة اندمى عليه في دفاعه على الدفع القانوني بقوة الأمر المقضي دون أن تكون محكمة الموضوع قد قيدته في دفاعه وجعلته فاصراً على البحث في قوة الأمر المقضي فلا على المحكمة إن هي حكمت في موضوع الدعوى واعتبرت سكوته عن مناقشة قيمة الربع عدم مذاكرة منه في تلك القيمة .

٣ - إذا كان الحكم قد خلا عما يدل على أن تقرير التلخيص الذي أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة قد تلى بالجلسة - فيجب على من يتمسك بإعلان الحكم لهذا السبب أن يقدم صور محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير في الجلسة إذ أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجب القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ مرافعات هو وجوب تلاوة التقرير وقد خلا نص المادة ٣٤٩ مرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم من النص على وجوب إثبات هذا البيان .

٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد

المقررة في المادة ٤٣٢/٢ مرافعات هو من الإجراءات التي يترتب على اغفالها بطلان الطعن .

٥ - متى كان أسباب الطعن موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي ولا يمكن أن يكون الحكم الابتدائي مكملاً للحكم المطعون فيه في خصوصها فإنه لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لتلك الأسباب تأسيساً على عدم قيام الطاعن بإيداع صورة من الحكم الابتدائي في المواعيد المقررة في القانون . وهذا هو الشأن في سبب الطعن الذي يقوم على عدم صلاحية أحد قضاء محكمة الاستئناف أو خلو الحكم من إثبات تلاوة تقرير التلخيص أو الاخلال بحق الدفاع أمام محكمة الاستئناف .

المحكم

... حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن الطاعن لم يودع صورة رسمية من الحكم الابتدائي طبقاً للمادة ٤٣٢/٢ من قانون المرافعات ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في وقائع النزاع والأدوار التي مر بها إلى ما أورده الحكم المستأنف وبعد أن سرد وجهة قضاء الحكم المستأنف ووجهة الطاعن في استئنافه وفند الوجهتين واستقل عنهما في وجهته بشأن حجية الحكم بالملكية للطعون عليهما للأسباب الواردة به قال في نهايته : « ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف للأسباب المبينة آنفاً وما لا يتعارض معها من أسباب ذلك

الحكم ، - وأن مقتضى ذلك أن أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسباب الحكم المطعون فيه أصبحت أسباباً مكملة لأسباب هذا الحكم الأخير وكان لهذا يتعين على الطاعن أن يودع صورة رسمية من الحكم الابتدائي تنفيذاً لصريح نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة وأن هذا الإيداع إجراء من إجراءات الطعن يترتب على عدم مراعاته ما يترتب على عدم إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه إذ يعتبر الحكم الابتدائي جزءاً من الحكم المطعون فيه ولا يكون إيداع صورة الحكم المطعون فيه معتبراً إلا إذا كان شاملاً للجزء المتمم له . وأن الجزاء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم الابتدائي المحال على أسبابه لا يمكن أن يختلف عن الجزاء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن - ومحصله أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في قضائه بالبيع للمطعون عليهما على أن النزاع في الملكية قد حسمه الحكم الصادر من محكمة الجيزة في القضية رقم ٦ سنة ١٩٤٦ كلى قد أخطأ في تأويل ذلك الحكم واستخلص منه نتيجة لا تؤدي إلى أسبابه التي ورد فيها ، إن تمسك المدعى - الطاعن - بالشرط الخامس الوارد بالعقد وهو الذي منعه المشتري من التصرف إلا بموافقة كتابية فإن هذا الشرط لا يفيد أن التملك مضاف إلى ما بعد الموت - وإنما يعني أن التملك حصل فعلاً ناجزاً وأن للمشتريين أن يتصرفا فيما اشترياه ولكن يجب أن يوافق هو كتابية على هذا التصرف - وأن ظروف تحرير العقد تنادي

بأن نية الطرفين كانت منصرفة وقت تحريره إلى أن يكون بيعاً ناجزاً صحيحاً ولا عبرة ببقاء الاطيان تحت يد البائع لأنه يجوز أن يخفف بوضع اليد حال حياته دون أن يؤثر ذلك على حق الملكية الذي انتقل فعلاً إلى المشتريين، وقد تأيد هذا الحكم استثنائياً لأسبابه ولما طعن فيه أمام محكمة النقض قضت المحكمة برفض الطعن تأسيساً على أن الحكم إذا استخلص من عبارات العقد أن مقصود العاقدين فيه هو التملك المنجز لالتملك المؤجل وقال إن اشتراط الطاعن الاحتفاظ لنفسه مدة حياته بحق الانتفاع بالبيع ومنع المطعون عليهما من التصرف في العين المبيعة إلا بموافقة على ذلك لا يمنع من اعتبار التصرف بيعاً صحيحاً ناقلاً للملكية فقد أقام قضاءه على أسباب سائفة، وأن مؤدى حكم محكمة الجيزة أن المحكمة في سبيل استظهار قصد المتعاقدين فرقت بين عناصر الملكية وأسست قضاءها على عدم انتقال حق المنفعة للمطعون عليهما واحتفاظ الطاعن بذلك الحق مدى حياته على عكس ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن قضاء محكمة الجيزة قد انصب على تنجيز انتقال الملكية بجميع عناصرها - وأن محكمة النقض إذ رفضت الطعن الموجه إلى حكم محكمة الجيزة قد فهمت ذلك الحكم على أساس أنه فرق بين عناصر الملكية وأن ما انتقل منها إلى المطعون عليهما هي ملكية الرقبة دون حق الانتفاع ومن ثم أصبحت أسباب حكم محكمة الجيزة في هذا الخصوص مرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً تكون معه وحدة لا تنجزاً تنبسط عليها قاعدة الأمر المقضي وأنه لا محل بعد ذلك لتحديد الحكم المطعون فيه بخلو عقد البيع من شرط احتفاظ الطاعن بالمنفعة - هذا

الثالث في قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية برئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . ويتحصل السبب الأخير الذي أبداه الطاعن أمام دائرة فحص الطعون في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ خلا من إثبات تلاوة تقرير المستشار المقرر وهذه الأسباب موجهة إلى الحكم المطعون فيه . ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي . ولما كان الحكم الابتدائي لا صلة له إطلاقاً بذلك الأسباب ولا يمكن أن يكون متمماً للحكم المطعون فيه في خصوصها فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لملك الأسباب يكون في غير محله ويتعين رفضه . وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية في خصوص الأسباب الثلاثة الأخيرة فيتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً بالنسبة لها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن محكمة الاستئناف قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك أن مرافقته الشفوية ومذكرته الختامية أمامها كانت قاصرة على الدفع بقوة الشيء المقضي به فكان خليفاً بها وقد رأت رفض هذا الدفاع أن تتيح للطاعن فرصة إبداء دفاعه في الموضوع سواء ما اتصل منه بتفسير نصوص عقد البيع نفسه من جديد أو ما تعلق بمناقشة قيمة البيع ولكنها لم تفعل وفصلت في الموضوع دون أن تسمع دفاعه في خصوصه بدليل ما أوردته في نهاية حكمها من أنه لا طاعن ولا المطعون عليهما أثاروا نزاعاً في شأن البيع وقصروا منازعتهم على الأساس القانوني الذي تقوم عليه الدعوى — وكان نتيجة ذلك أن قضى الحكم المطعون فيه للمطعون عليهما بالبيع عن مسنة ١٩٤٥ الزراعية أي ابتداء من أكتوبر سنة

هو محصل السبب الأول من أسباب الطعن ويبين منه أنه قد انصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه في موضوع الدعوى ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد وقائع النزاع ووجهة نظر الحكم المستأنف ووجهة نظر المستأنف والطاعن، عقب على ذلك ببيان الأسباب التي استند إليها في خصوص حجية حكم الملكية الصادر في الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٤٦ كلى الجيزة وأن تلك الحجية تشمل الملكية بجميع عناصرها ومقوماتها انتهى إلى أنه ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف للأسباب المدينة آنفاً وما لا يمارض معها من أسباب ذلك الحكم، ومؤدى هذا أن أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع أسباب الحكم المطعون فيه أصبحت جزءاً من أسباب هذا الحكم الأخير ومكملة لها — ولما كانت المادة ٤٣٢/٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . وكان الطاعن لم يودع في المواعيد المقررة في القانون صورة من الحكم الابتدائي وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن هذا الإيداع من الإجراءات التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بباقي أسباب الطعن فانها وإرادة على الحكم المطعون فيه فيما لا يتصل بالحكم الابتدائي ذلك أن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع أمام محكمة الاستئناف كما يتحصل السبب

١٩٤٤ مع أن حقهما على فرض ثبوته لا ينشأ إلا من يوم إبرام العقد الرسمي في ١٨ من يناير سنة ١٩٤٥ .

« وحيث إن هذا النعمى مردود بأن الطاعن لم يأخذ على محكمة الاستئناف أنها قيدته في دفاعه وجعلته قاصراً على البحث في قوة الأمر المقضى ولما كان الطاعن هو الذى آنر أن يقتصر في دفاعه على الدفع القانوني بقوة الأمر المقضى وكان وحده صاحب الشأن في إبداء ما يرى من أوجه الدفاع في الدعوى فلا على المحكمة إن هي حكمت في موضوع الدعوى واعتبرت سكوته عن مناقشة قيمة الربيع عدم منازعة منه في تلك القيمة — ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعن عن خطأ الحكم المطعون فيه بالقضاء للبطون عليهما بالربيع كاملاً عن سنة ١٩٤٥ الزراعية مع أن عقد ملكيتهما محرز في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ لانه لا سبيل إلى المجادلة أمام هذه المحكمة فيما لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية برئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ذلك أن هذا الرئيس سبق أن اشترك في الحكم الصادر في الاستئناف الوصفي المرفوع عن الحكم المستأنف وإن المحكمة إذ فصلت في الاستئناف الوصفي لم تقتصر في أسباب حكمها على بيان وجهة نظرها في أمر هذا الاستئناف بل أبدت رأيها في الموضوع بما ذكرته من « أن الطاعن أصبح لا يمكنه المنازعة من جديد في الملكية لصذور حكم فصل في هذا النزاع وأن هذا الحكم أصبح نهائياً وله حجته وما دام أن هذا الحكم قائم لم ينقض فاعترافه « أي الطاعن ، بقبض ال ٢٧٠

جنيتها هو اعتراف بالالزام على أساس ذلك الحكم ، . وأنه لما كانت المادة ٣١٣/٥ من قانون المرافعات تنص على أن « يكون القاضى غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم ... إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها ، . وكان رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد أبدى رأيه في موضوع الدعوى بما جاء بأسباب الحكم في الاستئناف الوصفي فإنه يكون قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية ويكون الحكم المطعون فيه قد عاره البطلان عملاً بحكم المادة ٣١٤ من قانون المرافعات .

« وحيث إن هذا النعمى مردود : ذلك أن طلب إلغاء وصف النفاذ طلب ووقي تابع للطلب الأصلي والمحكمة التي لها ولاية الحكم في الطلب الأصلي تملك الحكم في الطلب الوقي عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . فإذا ما فصلت المحكمة في الطلب الوقي فإن ذلك لا يمنعها من الفصل في الطلب الأصلي لاختلاف موضوع الطلبين وسيبهما . والقضاء الوقي لا يجوز قوة الأمر المقضى ومن ثم فللمحكمة عند الفصل في الطلب الأصلي أن تعدل عن رأى رآته عند الحكم في الطلب الوقي لأن الحكم في هذا الطلب الأخير يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى . وحكم محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالنفاذ المعجل لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع إذ هو يعتبر متبهما لحكم محكمة الدرجة الاولى إن كان حكمها قد أغفل النفاذ المعجل في حالة يوجبها فيها القانون

إثبات تلاوة تقرير المستشار الملخص فجاء بذلك مخالفا لما تقتضى به المادة ١٢٦ من قانون المرافعات .

« وحيث إن هذا الترخي مردود — ذلك أنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا بما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة إلا أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجب القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ مرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذى يحيل به قاضى التحضير الدعوى إلى المرافعة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ مرافعات التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم فى النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم — لما كان ذلك وكان الطاعن لم ينف واقعة عدم تلاوة التقرير فى الجلسة إذ لم يقدم صور محاضر الجلسات التى نظرت فيها الدعوى للتحقق من عدم تلاوة التقرير تأييدا لهذا السبب من أسباب الطعن فإن النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون عاريا عن الدليل .

(القضية رقم ٣٨ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤

١٠ يناير سنة ١٩٥٧ .

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . أعمال تجارية . عدم اقتصار نشاط الزارع على بيع الزهور المثولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن فرضها فى محله وامتداد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى فنية بتسويق الزهور فى باقات وسلال بوسائل استتدرجت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة . خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ .

المبدأ القانونى

متى كان نشاط الزارع لم يقتصر على بيع

أو ملغيا للتنفيذ إن كان حكمها قد أمر به فى غير الأحوال المنصوص عليها فيه على ما قضت به هذه المحكمة فى الطعن رقم ٩ سنة ١ ق . ولما كان يبين من الحكم الصادر فى الاستئناف عن طلب إلغاء شمول الحكم بالتنفيذ الذى اشترك فى إصداره رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أنه أورد فى أسبابه « إن المستأنف الأول « الطاعن ، لا يمكنه المنازعة من جديد فى الملكية لصدر حكم فصل فى هذا النزاع وهذا الحكم أصبح نهائيا وله حجته ومادام هذا الحكم قائما لم ينقض فاعترافه بقبض مبلغ الـ ٢٧٠ ج هو اعتراف بالإلزام على أساس ذلك الحكم ، وهذا الذى أورده الحكم ما هو إلا ما بدا للمحكمة من ظاهر حكم محكمة الجيزة الذى فصل فى الملكية وليس من شأن هذا القضاء الوقتى أن يمنع المحكمة من العدول عن المدلول الظاهر لذلك الحكم إذ ما استبان لها عند الفصل فى الموضوع أن حجته قاصرة على ملكية الرقبة — كما أن ما أورده الحكم من اعتراف الطاعن بقبض الـ ٢٧٠ جنيا وربط هذا الاعتراف بالمدلول الظاهر لحكم الملكية لا يدل على أن المحكمة قد تعرضت لموضوع الطلب الأسلى أو أبدت فيه رأيا ، ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤٧١ مرافعات أن يكون التظلم من التنفيذ أمام نفس الهيئة التى يرفع إليها الاستئناف عن الحكم بقوله « ويجوز إبداء هذا التظلم فى الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم ويحكم فيه على وجه السرعة مستقلا عن الموضوع » .

« وحيث إن السبب الاخير الذى أبداه الطاعن أمام دائرة لحض الطعون يتحصل فى النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان إذ خلا الحكم من

مذكورة في مسائل الأحوال الشخصية في خلال عشرين يوما من تاريخ قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية .
المواد ٤٣٢ مكررة و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

إبادة القانونية

١ - الزوج - طبقا للشرعة الموسوية لطائفة القرائين - أن يطلق زوجته إذا ما عرضت نفسها للإبادة ذال في الطريق والاسواق والمجتمعات أو خالطت غير أهل الحشمة والوقار أو أنتأمرأ مريباً ، وتقدير ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع - أما ما قال به بعض الفقهاء الاسرائيليين من أنه يشترط في الرية المبررة للطلاق أن يصدق الزوج ما يبلغه من رية عن زوجته وأن يكون التصديق خلقاً له عادة فائقصود به أن يكون الزوج مصداقاً لما بلغه عن زوجته وأن اتهامه لها بالرية لم يكن تجنياً .

٢ - نظام الغيرة في الشريعة الموسوية لطائفة القرائين كان جوازياً وعدل عنه .

٣ - إذا كان الحكم القاضي بتطويق الزوج من زوجته للرية طبقاً للشرعة الموسوية لطائفة القرائين قد أحال الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة للحضانة فإن إحالة الدعوى إلى التحقيق لا تتعارض مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام مبرر الطلاق إذ أن الأم لا تحرم من حضانة ولدها إلا إذا كانت لا تؤمن بحلي أخلاقه ونفسه بسبب اعوجاج سلوكها وهو ما أرادت المحكمة تحقيقه .

الزهور المفقولة من مزرعته أو على تسهيل حماية البوع بحسن عرضها في محله استجلاباً للعلاء بل امتد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى من الفن بتنسيق الأزهار في باقات وسلال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة تحتاج إلى ذوق وخبرة خاصة مما يزيد في قيمة الأزهار زيادة كبيرة عن قيمتها في حالتها الطبيعية الناتجة من الأرض ، فلم يقف الامر عند نقل المحصول أو حسن عرضه بل تعداه إلى نشاط جديد استخدم فيه رأس المال والخبرة الفنية وانتهى به المضاربة في سبيل الربح - فإن هذا النشاط لا يتصل بطبيعة الاستغلال الزراعي ولا هو بلازم أو تابع له بل هو مما يدخل في نطاق الاعمال التجارية والصناعية وتخضع الارباح الناتجة منه للضريبة المفروضة عليها قانوناً .

(القضية رقم ٣١٤ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

٦٥

١٠ يناير سنة ١٩٥٧

أ - أحوال شخصية . أجنب . تطويق . محكمة الموضوع . حق الزوج في تطويق زوجته للرية طبقاً للشرعة الموسوية لطائفة القرائين . المقصود بما يشترط للرية المبررة للطلاق . تقدير مبرر الطلاق . موضوعي .
ب - أحوال شخصية . الغيرة . نظام الغيرة في العمدة الموسوية لطائفة القرائين .

ج - أحوال شخصية . تطويق . حضانة . الحكم بتطويق الزوجة للرية طبقاً للشرعة الموسوية لطائفة القرائين وإحالة الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة لحضانة ولدها . لا تعارض .

د - قض . إجراءات الطعن « إيداع المذكرات » . أحوال شخصية . أجنب . حق الطاعن في إيداع

٤ - إنه وإن كانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تحدد مواعيد للطاعن لا يداع مذكرات في مسائل الأحوال الشخصية فإن المادة ٨٨١ مرافعات إحالت فيما أحالت إليه على المادة ٤٢٢ مكررة - وإعمال هذه الحالة في هذا الخصوص يبيح للطاعن تقديم مذكرة في خلال عشرين يوما من تاريخ إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وذلك لا يتعارض مع أحكام المادة ٨٨٢ مرافعات.

المحكمة

... حيث إن الطعن بنى على سيئين يحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في الأسباب ذلك أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه يشترط لتطبيق المادة ٢٦٣ من الأحكام الشرعية للاسرائيليين القرائين أن يبلغ الرجل ما يريبه في زوجته من شاهد وأن يصدق وأن يكون التصديق خلقا له عادة وبأن الشرطين الأول والثالث لم يتحققا إذ لم يثبت في الدعوى أن التصديق هو خلق للزوج عادة كما لم يثبت أن الزوج بلغ ما يريبه من شاهد واحد إذ لم يشهد بذلك سوى شقيقه وقد جرحته الطاعنة ولم يرد الحكم المطعون فيه على ذلك الدفاع وهذا قصور في التسبب فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون إذ كان على محكمة الموضوع بغير تنبيه لها أن تحرر شروط تطبيق النص وأن تتحقق من توافرها كما أن المحكمة أخطأت إذ اعتبرت أن محل اشتراط كون التصديق خلقا عادة للزوج أن لا يؤدي الشاهد شهادته أمام للشرح ذلك لأن نص المادة

٢٦٣ هو نص مطلق لا تخصيص فيه وقد تمسكت الطاعنة في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن المادة ٣٣٢ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين تنص على أن إذا عرف الرجل ما يعيب المرأة وسكت عداها وبأن المطعون عليه علم بواقعة الزنا يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٥٢ ولم يرفع دعوى الطلاق إلا في ٩ يونيه سنة ١٩٥٤ مما يدل على رضائه بالعيب وقد أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع. ويحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه يشوبه القصور إذ أغفلت المحكمة بحث شروط الرية وأركانها ومدى توافرها في هذه الدعوى وأنه يجب لكي يدعى الزوج بالرية أن يغار عليها ويأتي بها إلى البكاهن وفي هذه الدعوى لم يستعمل المطعون عليه حقه هذا كما أنه مسخ دفاع الطاعنة في خصوص ما شهد به أحمد محمود النجار كما أن الحكم إذ قرر أن أقوال الشاهد الثالث يوسف باروخ السرجاني لا تختلف عن أقوال الشاهدين السابقين وأنه أكد سوء سلوك الزوجة قد خالف الثابت في الأوراق كما أنه رددا غير سائغ على ما تمسكت به الطاعنة من أن حكم المحكمة الابتدائية القاضي بالتطبيق لم يقر الزوج على ريبته بدليل أنه أحال الدعوى إلى التحقيق في نفس الحكم القطعي ليثبت للزوج عدم صلاحية الزوجة للحضانة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بغيره لقضائه ومن حيث إن الحكم الابتدائي الذي قضى بالتطبيق بنى على ما تناوله التحقيق الذي قامت به المحكمة فسمعت أقوال أحمد محمود النجار وزايد أمام زايد ويوسف باروخ السرجاني وقد أجمع الشهود على صدق ما يريبه الزوج فقد

ما ثبت لها من جدية الشبهات التي تنفي تمام حسن السلوك كما لا نعتد بما كان من إحالة المحكمة الابتدائية الدعوى للتحقيق فيما يختص بأهلية الزوجة للحضانة إذ لا يؤثر هذا الاجراء على ثبوت وجود الرية وكونها جدية مسوغة للتطليق .

وحيث إن أحكام الأحوال الشخصية للطائفة الاسرائيلية لم يصدر بها قانون إنما جمع أحكامها علماء متفقون في تلك الشريعة ونظموها في واد مرتبة على نمط القوانين الحديثة وهي التي أشار إليها الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه . — وحيث إنه طبقاً للشريعة الموسوية لطائفة القرائين فإن للزوج أن يطلق زوجته إذا ما عرضت نفسها للابتذال في الطرق والأسواق والمجتمعات أو خالطت غير أهل الحشمة والوقار أو أتت أمراً مريباً وتقدير ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع وقد استندت المحكمة إلى شهادة أحمد محمود النجار وزايد إمام زايد ويوسف باروخ السرجاني وخلصت من شهادتهم إلى أن الزوجة سبته السلوك بما يبرر الطلاق وما أوردته الحكم من أقوال الشهود غير مناقض لما هو ثابت بمحضر التحقيق . — أما ما قال به بعض الفقهاء الاسرائيليين من أنه يشترط في الرية المبررة للطلاق أن يصدق الزوج ما يبلغه من رية عن زوجته وأن يكون التصديق خلاقاً له عادة فالمقصود به أن يكون الزوج مصدقاً لما بلغه عن زوجته وأن اتهمه لها بالرية لم يكن تجنباً وهو ما خلصت إليه المحكمة من التحقيق الذي أجرته . أما القول بأن المطعون عليه علم بالعيب وسكت عنه فردود بأن دعوى الطلاق التي رفعها الزوج تنفي ذلك وأن رفعها دلالة على عدم احتمال له حالة الطاعة . أما عن نظام الغيرة فكان جوازياً وعدل عنه . — وما

شهد أحمد محمود النجار أنه علم من خدم المنازل الكاتبة بالحق الذي يقيم فيه الزوجان أن الزوجة كانت كثيراً ما تستقبل رجالاً في منزل الزوجية وتتناول معهم الخمر وقرر أن هؤلاء الخدم كانوا يتداولون سيرة السيدة المذكورة بالسوء وأنه علم بهذه الوقائع أيضاً من المدعو سعد الذي كان يشغل خادماً لدى الزوجين وقرر زايد إمام زايد أن الزوجة كانت سيئة السيرة في الحى وأن الكثيرين كانوا دائبي التردد عليها وقد قرر أن الزوجة تستعمل التليفون الموجود بالصيدلية مراراً حيث يعمل الشاهد وكانت تعطى المواعيد في حديث غير لائق . أما الشاهد الثالث فقد قطع بما يفيد سوء سيرة الزوجة .

ثم قال : ومن حيث إنه فيما تقدم ما يكفي لاعتباره قرينة جدية تبرر الطلاق طبقاً للسادة ٢٦٣ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين القرائين ولا أهمية لما تثيره المستأنفة من أنه لم يثبت أن التصديق كان خلاقاً عادة للزوج لأن ذلك لا يتطلب إلا في حالة عدم أداء الشاهد لشهادته أمام الشرع ، وأما إذا كان قد أداها فعلاً كما حصل في القضية الحالية فلا محل للتعديت عن طبيعة الزوج في قبله لما يقال له بما أن أقوال الشاهد الثالث صريحة في أنه أبلغ الزوج بالواقعة التي ذكرها والتي تبرر الرية . بقي ما تزعمه المستأنفة من انتفاء الرية لسماح الزوج لزوجته باحتراف الحياكة فملى افترض صحة ذلك فلا يعتبر هذا الترخيص من جانبها سبباً مسوغاً للطلاق إذ هذا المسوغ مستفاد من سوء سلوك الزوجة الذي قام من الشبهات الجدية والقوية ما يبرره ولا نعتد المحكمة بما كان من أقوال شهود المستأنفة من حسن سيرها بعد

ادعى الطاعنة من تناقض الحكم فيما قرره من ثبوت الرية ومع ذلك فقد أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات أهلية الطاعنة لحضانة ابنتها فردود بأنه في حالة الطلاق تكون الحضانة للأم إذا كانت أهلا لها وإذا كانت الأم غير أهل للحضانة فهي للآب فأحالة الدعوى إلى التحقيق للثبوت من أهلية المطلقة للحضانة لا يتعارض مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام مبرر للطلاق إذ أن الأم لا تحرم من حضانة ولدها إلا إذا كانت لا تؤمن على ألاقه ونفسه بسبب إغواج سلوكها وهو ما أرادت المحكمة تحقيقه .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٥ ق ٥ أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى هتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٦٦

١٧ يناير سنة ١٩٥٧

١ - تنفيذ عقارى . تقادم . اختصاص . التزام المحكمة التى تنظر فى الاعتراضات على قاعة شروط البيع بالفصل فيما يقدم اليها من اعتراضات . مؤسسة على أوجه بطلان شكائية وتخويلها رخصة الفصل فى الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وتقرير وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه . المادتان ٦٤٥ و ٦٤٨ مرافعات .

ب - تقادم . تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع فى النظام القضائى المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستيفاء دين الدائن من القائمة المؤقتة وفوات ميعاد المناقضة دون أن يناقض فيها .

المبادئ القانونية

١ - مفاد المادة ٦٤٨ مرافعات أنه إذا

٢ - تقدم الدائن فى التوزيع مطالبا

كانت الاعتراضات على قاعة شروط بيع العقار مؤسسة على أوجه بطلان شكائية فيجب على المحكمة التى تنظر الاعتراضات أن تفصل فيها — أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل فى موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل بوجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل فى موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار فى التنفيذ مع تكاليف الخصوم بمرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه . فإذا كان المدين قد أبدى اعتراضه على قاعة شروط البيع وطلب وقف إجراءات التنفيذ لا قضاء فيه بالتقادم وكان الحكم لم يعتمد فى قضائه برفض الاعتراض وبالاتمرار فى إجراءات التنفيذ على رخصة التحدى التى خولته إياها المادة المذكورة بل أقام قضاءه على أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز أمامه وأن الحكم بالاستمرار فى التنفيذ واجب حتما بمقوله إن القانون قصر وقف التنفيذ أمامه على الحالتين الواردتين فى المادة ٦٤٥ مرافعات دون غيرها فإن الحكم يكون قد شابه خطأ فى القانون . فإذا تعرض الحكم بعد ذلك إلى البحث فى موضوع الاعتراض وقرر أنه غير جدى وأن الدين لم يسقط بالتقادم للأسباب التى ذكرها كانت هذه أسبابا قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

« وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٥ ق ٥ أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى هتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٦٦

١٧ يناير سنة ١٩٥٧

١ - تنفيذ عقارى . تقادم . اختصاص . التزام المحكمة التى تنظر فى الاعتراضات على قاعة شروط البيع بالفصل فيما يقدم اليها من اعتراضات . مؤسسة على أوجه بطلان شكائية وتخويلها رخصة الفصل فى الاعتراضات المؤسسة على أوجه بطلان موضوعية وتقرير وجوب الاستمرار فى التنفيذ أو وقفه . المادتان ٦٤٥ و ٦٤٨ مرافعات .

ب - تقادم . تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع فى النظام القضائى المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستيفاء دين الدائن من القائمة المؤقتة وفوات ميعاد المناقضة دون أن يناقض فيها .

المبادئ القانونية

١ - مفاد المادة ٦٤٨ مرافعات أنه إذا

٢ - تقدم الدائن فى التوزيع مطالبا

باختصاصه بجزء من أموال المدين وإن كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المخطط - لإعلان المدين به - ومن ثم يكون قاطعا للتقادم إلا أنه يجب القول بانتهاء هذا الانتطاع كما هو الحال في الدعاوى - بانتهاء الفصل في طلب الدائن واستبعاده نهائيا . فإذا كانت القائمة المؤقتة التي استبعدت دين الدائن قد أعلنت له ولم يناقض فيها فإن الانتطاع ينتهي بفوات ميعاد المناقضة وصيرورة هذا الاستبعاد نهائيا وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ . ولا محل للقول بأن الانتطاع يستمر بالنسبة لمثل هذا الدائن بعد استبعاد دينه حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القضي بتسليم قوائم الصرف للدائنين الآخرين .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن بنى طعنه على سببين : يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض ما طلبه من وقف السير في إجراءات التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في دعوى براءة الذمة رقم ٣٩٣١ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة قد خالف القانون ذلك أن المحكمة استنتجت أنه لا يجوز للمحكمة الاعتراضات وقف التنفيذ إلا في الحالات المنصوص عليهما في المادة ٦٤٥ مرافعات في حين أن هاتين الحالتين لم تردا على سبيل الحصر مدليل أن هناك أحوالا أخرى لوقف إجراءات التنفيذ نصت عليها المادتان ٦٤٤ و ٧٠٦ مرافعات وبمدليل أن المادة ٦٤٢ مرافعات نصت على أن أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المشار إليها في المادة ٦٣٣ مرافعات سواء كان أساس

البطلان غيبيا في الشكل أو في الموضوع وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والدائنين المشار إليهم في المادة ٦٣٢ إبداءها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلا سقط حقهم في التمسك بها . هذا إلى أنه لم يكن ثمة مجال لتطبيق المادة ٦٤٨ مرافعات التي طبقتها المحكمة لأنها تطبق في حالة ما إذا لم تكن توافرت لدى المحكمة عناصر البت في الدفع الموضوعي والحال في الدعوى أنه لم يكن على المحكمة إلا تطبيق القواعد القانونية على الوقائع المطروحة أمامها ومبدأ سريان التقادم هل هو تاريخ حكم رسو المزداد أم تاريخ تحرير القائمة المؤقتة أم تاريخ إعلانها إلى المطعون عليه بصفته نائبا عن الحكومة أم غير ذلك . ويتمحصل السبب الآخر من أسباب الطعن في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الدفع بالتقادم ليس دفعا جديا قد شابه البطلان لقصور تسيديه إذ كان جديرا بالمحكمة أن تبحث أدلة الطاعن ودفاعه ثم تولى الرد عليها قبل أن تبدي رأيها . ويقول الطاعن إن دفاعه أمام محكمة الاستئناف بشأن التقادم كان دفاعا مستكمل العناصر قرر فيه أن مبدأ التقادم هو تاريخ حكم رسو المراء في ٨ من يناير سنة ١٩٣٦ وعلى أسوأ الفروض تاريخ تحرير القائمة المؤقتة في ٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ أو تاريخ إعلانها إلى المطعون ضده بصفته نائبا عن الحكومة في ١١ من يوليو سنة ١٩٣٦ خصوصا وأن البنك العقاري عن نفسه وبصفته ممثلا للحكومة قدم طلبا لتحرير القائمة النهائية في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ على أساس استبعاد دين الحكومة من التوزيع بمقتضى القائمة المؤقتة . ومن حيث إن المشرع عقد الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون

المرافعات للاعتراضات على قائمة شروط البيع
 فبين في المادة ٦٤٢ أن على المدين والحائز والدائنين
 المشار إليهم في المادة ٦٣٢ أن يبدوا أوجه البطلان
 في الاجراءات السابقة على الجلسة المحددة للبيع
 سواء منها ما يتعلق بالشكل أو الموضوع والإسقاط
 يحقهم في التمسك بها . وبينت المادة ٦٤٣ حق
 كل ذي مصلحة في إبداء مآلديه من أوجه البطلان
 أو الملاحظات كذلك بطريق الاعتراض على
 القائمة وتناولت المادة ٦٤٥ حق المدين والحائز في
 طلب وقف الاجراءات بالنسبة لعقار أو أكثر
 اكتفاء بالباقي إذا كانت قيمة هذا الباقي تكفي
 للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين والدائنين الذين
 صاروا طرفا فيها أو تأجيل اجراءات البيع إذا
 أثبت المدين أن صافي ما تغله أمواله في سنة واحدة
 تكفي لسداد الديون المذكورة . وأوضحت
 المادة ٦٤٦ طريقة تقديم الاعتراضات والمحكمة
 طبقا للمادة ٦٤٧ تفصل فيها على وجه السرعة
 ونصت المادة ٦٤٨ على أن للمحكمة عند النظر
 في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس
 بالحق بالاستمرار في اجراءات التنفيذ مع تكليف
 الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة
 ومفاد هذه المادة أن على المحكمة إذا عرض
 عليها اعتراضات مؤسدة على أوجه بطلان شكلية
 أن تفصل فيها أما إذا كانت مؤسدة على أوجه
 بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع اما أن
 تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها
 من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ
 أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل في موضوع
 الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف
 الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل
 فيه وقد رأت محكمة أول درجة أن لها حق

استعمال رخصة التنحي عن بحث موضوع
 الاعتراض إذ قالت إن : المادة التالية ٦٤٨
 مرافعات أقت بحكم جديد منحت بمقتضاء المحكمة
 التي تنظر في الاعتراضات عند النظر في أوجه
 البطلان الموضوعية ومن بينها سقوط الدين المراد
 التنفيذ بمقتضاء بالتقادم أن يكون دون مساس
 بالحق بالاستمرار في اجراءات التنفيذ مع تكليف
 الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى
 المحكمة المختصة وذلك حتى لا تعطل اجراءات
 التنفيذ العتري . وبما أن النزاع القائم حول الدين
 وسقوطه أو عدم سقوطه بالتقادم معروض على
 محكمة أخرى ولم تستكمل أمام هذه المحكمة
 العناصر اللازمة للبث فيه ومعرفة إذا كان يبدو
 في ظاهره جديرا أم لا بأن يعطى اجراءات
 التنفيذ فتري المحكمة لذلك رفض هذا الوجه من
 أوجه الاعتراض والحكم بالاستمرار في التنفيذ .
 ولكن الحكم المطعون فيه وإن كان في هذا
 الخصوص قد أيد الحكم المستأنف فيما قضى به
 من الاستمرار في اجراءات التنفيذ إلا أنه رأى
 رأيا آخر لم يعتمد فيه على رخصة التنحي التي خولت
 إياها المادة ٦٤٨ مرافعات بل أقام قضاءه على
 أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز بمقولة
 إن القانون قصر وقف التنفيذ على الحالتين
 الواردتين في المادة ٦٤٥ مرافعات وهما حالة إذا
 أثبت المدين أو الحائز أن قيمة العقار الذي تظل
 الاجراءات مستمرة بالنسبة إليه تكفي للوفاء
 بحقوق الدائنين الحاجزين وجميع الدائنين الذين
 صاروا طرفا فيها وقتنا لأحكام المادة ٦٣٧ -
 والحالة الثانية هي حالة ما إذا طلب المدين
 تأجيل بيع العقار إذا أثبت أن صافي ما تغله
 أمواله في سنة واحدة يسكنى لوفاء حقوق

غيرهما وقرر أن بحث موضوع الاعتراض غير جائز أمامه وأن الحكم باستمرار إجراءات التنفيذ واجب حتما ولم يقف الحكم المطعون فيه عند هذا بل تطرق إلى البحث في موضوع الاعتراض وفصل فيه موضوعا مقررًا أنه اعتراض غير جدي وأن الدين لم يسقط بالتقادم ومن هذا يبين أنه لا يصح القول بأن الحكم المطعون فيه قد تنحى عن الفصل في موضوع الاعتراض مستعملا الرخصة التي خولها له المادة ٦٤٨ مرافعات وعلى ذلك يجب البحث فيما عرض له هذا الحكم من فصل في موضوع الاعتراض وما قرره من أن التقادم لم يتم وأنه بناء على ذلك يجب رفض الاعتراض والاستمرار في التنفيذ.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه في ذلك على أن المدة بين صدور القائمة النهائية وإعلان التنييه لم تكتمل خمسة عشر عاما تأسيسا على أن مدة السقوط الجديدة تبدأ من إعلان القائمة النهائية في أول ديسمبر سنة ١٩٣٦ وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح. وذلك أن تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بحجزه من أموال المدين وإن كان يعتبر في حكم المطالبة القضائية في النظام القضائي المختلط - لإعلان المدين به - ومن ثم يكون قاطعا للتقدم إلا أنه يجب القول بانتهاء هذا الانقطاع - كما هو الحال في الدعاوى - بانتهاء الفصل في طلب الدائن واستبعاده نهائيا. إذ بهذا الاستبعاد النهائي تنضم الخصومة بالقسبة للدائن ولا يكون له شأن بما يتلو ذلك من إجراءات خاصة بدائنين آخرين فإذا استبعد دين الدائن في القائمة المؤقتة فإن مطالبة بالدين تعتبر قد انجمت بصدور الحكم

الدائنين المذكورين ثم قال الحكم : أما فيما عدا هاتين الحالتين فلا يجوز وقف إجراءات التنفيذ على العقار في طور النظر في الاعتراضات على قائمة شروط البيع بل إن الذي نص عليه القانون في المادة ٦٤٧ مرافعات هو أن تفصل المحكمة التي يجري أمامها التنفيذ في الاعتراضات على وجه السرعة حضر الخصوم أو لم يحضروا. كما نصت المادة ٦٤٨ على أن المحكمة عند النظر في أوجه البطلان الموضوعية أن تحكم دون مساس بالحق بالاستمرار في إجراءات التنفيذ مع تكليف الخصوم عند الاقتضاء رفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة - وحيث إنه يتضح من نصوص القانون سالفة الذكر أو الاستمرار في إجراءات التنفيذ واجب مهما أثير من أوجه بطلان موضوعية كالدفع بالتقادم الذي يثيره المستأنف ورفع بشأنه الدعوى رقم ٣٩٣١ سنة ١٩٥٢ كلى مصر خصوصا إذا تبين من الدفاع السبب الذي تقدم به المستأنف عليه أن هذا الدفع بالسقوط ليس جديا إذ أن آخر إجراءات التنفيذ جرى ضد المستأنف كان في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهو تاريخ قفل التوزيع وصدور أمر القاضي بتسليم قوائم الصرف إلى الدائنين . . بينما الإنذار الموجه إليه من المستأنف عليه أخيرا كان بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتنييه نزع الملكية بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وهذا التاريخ سابق على اكتمال مدة التقدم بأكثر من شهر .

ومن حيث إن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه عليه قد شابه خطأ في القانون إذ قصر القضاء بوقف إجراءات التنفيذ على الحالتين الواردتين بالمادة ٦٤٥ مرافعات دون

المبدأ القانوني

المفاضلة بين سندات الملكية التي يعتمد عليها أحد طرفي النزاع وبين سندات ملكية العارف الآخر والتي صدرت لإثبات تصرفات قانونية هي من المسائل القانونية التي يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيها فإذا كان الحكم قد أقلل التعرض لبحث هذه المستندات والمفاضلة بينها فإنه يكون مشوبا بالقصور في النسيب - ولا يعني عن ذلك اعتماد المحكمة في هذا الخصوص على ماورد بقرار الخبير المتعبد لإثبات الواقع في الدعوى وتطبيق مستندات العارفين على الطيبه .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد العروسي واسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٦٨

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

١ - فواتد - نزع ملكية - تعويض - خبير - صيرورة عمل الخبير المتعبد لتقدير التعويض عن الأرض المتزوعة ملكيتها نهائيا والتمسك في النزاع الخاص بملكية هذه الأرض - استمعاق الفواتد عن مبالغ التعويض - ملوله .

ب - فسخ - عقد - إثبات « قرائن » - محكمة الموضوع - سلطانها في استخلاص لية المتعاضدين على التماسخ من قرائن موضوعية ، وودية .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان عمل الخبير الذي ندب

النهائي في المعارضة التي قد يرفعها في القائمة والذي يؤيد استبعاده - أو بانتهاء ميعاد الطعن في القائمة المؤقتة التي استبعد فيها - ولا محل للقول كما ذهب الحكم المطعون فيه بأن الانقطاع يستمر بالنسبة لمثل هذا الدائن - بعد استبعاد دينه وأن هذا الانقطاع يستمر حتى صدور القائمة النهائية أو صدور أمر القاضي بتسليمه قوائم الصرف - إذ كل هذه الإجراءات لا شأن للدائن المستبعد دينه بها - لما كان ذلك وكانت القائمة المؤقتة التي استبعدت دين المطعون عليه قد أعلنت له في ١١ من يوليو سنة ١٩٣٦ ولم يناقض فيها فإن الانقطاع ينتهي بغوات ميعاد المناقضة - أي في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٣٦ - وصيرورة هذا الاستبعاد نهائيا وتبدأ مدة تقادم أخرى من هذا التاريخ . ولما كان تنبيه نزع الملكية قد أعلن للطاعن في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ فتكون مدة التقادم قد اكتملت بانقضاء خمس عشرة سنة ميلادية ، ومن ثم يتعين نقيض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه . ومن حيث إن مدة التقادم قد اكتملت على ما تقدم بيانه فمن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ووقف إجراءات التنفيذ .

(القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الزيز محمد ورئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٦٧

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

ملكية - إثبات - حكم « نسيب معيب » - خبير - إبطال الحكم التعرض لبحث سندات الملكية التي يعتمد عليها كل من طرفي النزاع والمفاضلة بينها . اعتماد المحكمة على ما ورد بقرار الخبير في هذا الخصوص - قصور .

مصاريف وأتعاب وكيل الدائنين - لا تكفى
لتغطية متأيد وتحتق من الديون بعد احتزال
المتنازل عنه منها في حدود النسبة المتصالح عليها
فإن الحكم يكون قد أسس على دعامة صحيحة
إذا قضي برفض التصديق على الصلح اعتماداً على
أن الوجودات لا تكفى لتغطية الديون بالنسبة
المتفق عليها وبعد إغفاله ما يعد احتمالاً يامن الديون
والخدمات التي للتفاديسه وعليها .

٢ - متى كان الحكم قد أسس على دعامة
صحيحة تكفى لإقامته دون حاجة لأى أساس
آخر فإنه يكون غير منتج النعى عليه في باقى
ما ورد به .

(القضية رقم ٧١ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم
عثمان يوسف المستشارين) .

٧٠

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

١ - بحراسة - الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين .
دعوى « سماعها » . سكوت وزير المالية عن الرد
على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال
الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له
عدم جواز سماع الدعوى بشأنه . الأمر العسكري ١٥٨
سنة ١٩٤١ . القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ .

ب - تقضى . ميعاد الطعن . بدليته إعلان الحكم
بناء على طلب فلم كتاب المحكمة وعدم قيام المطعون
عليه بإعلانه للطاعن . الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً
للقدر به بعد الميعاد . لا عمل له .

ج - تقضى . لإجراءات الطعن . تقرير الطعن .
دفاع . حكم « تسبيب معيب » . عدم بيان الطاعن في
تقرير الطعن أوجه الدفاع للقول بأن الحكم لم يصر في

لتقدير التعويض عن الأرض المزروعة ملكيتها
قد أصبح نهائياً وكان قد قضي في النزاع الخاص
بملكية هذه الأرض فلا يقوم من القانون سبب
لحبس التعويض الذي قدره الخبير وبالتالي يكون
استحقاق القوائد عنه قد أصبح حال الأداء . فإذا كان
الحكم قد قضي بعد ذلك بالقوائد من تاريخ التكليف
الرسمى فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - متى كان الحكم قد استخلص نية
المتعاقدين على التماسخ وحصل فهم الواقع فيها
من فرائن موضوعية مؤدية الى النتيجة التي انتهى
اليها فإن ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع .
(القضية رقم ٥٧ سنة ٢٣ في بالهيئة السابقة) .

٦٩

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

١ - إنلاس . صاحب . حكم « تسبيب كاف » .
كون جملة أموال الغلبة المحقق أن يستدبرها لا تكفى
لتغطية ما تأيد وتحتق من الديون في حدود النسبة
المتفق عليها في الصلح الذي تم بين المفاص والدائنين .
الحكم برفض التصديق على الصلح . صحيح .

ب - حكم « تسبيب كاف » . تقضى « حالة الطعن
بإعلان الحكم » . نأ - يس الحكم على دعامة صحيحة
لا تكفى لإقامته . النعى عليه في باقى ما ورد به . غير
منتج .

المبادئ القانونية

١ - متى كان يبين مما أثبتته الحكم بعد
الرجوع إلى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح
الذي تم بين الدائنين والدائنين أن جملة أموال
التغلبة المحقق أن يستدبرها - بعد استبعاد
الخدمات غير المحققة التحصيل وخضم مقابل

الطعن أوجه الدفاع التي يقول إن الحكم المطعون فيه قصر في الرد عليها ، فإن النعي على الحكم بعدم الرد على هذا الدفاع يكون مشوباً بالنموض ولا محل للتحدى بما يورده الطاعن عن هذا النعي في المذكرة الشارحة لأن العبرة في بيان وجه الطعن بما يرد في التقرير — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

... من حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه قد تم إعلانه للطاعن في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ولم يقرر بالطعن في الحكم إلا في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣ أي بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الأوراق أن المطعون عليها لم تعلن الحكم المطعون فيه للطاعن وأن إعلان الحكم الذي تم في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ كان بناء على طلب قلم كتاب محكمة القاهرة . ولما كان الإعلان الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذي يصدر من أحد طرفي الخصومة في الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، فإن الدفع يكون متعين الرفض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث أن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تفسير القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ وتأويله إذ يتضح من الأعمال التحضيرية لذلك القانون

الرد عليها . اعتبار النعي مشوباً بالنموض في هذه الحالة . التحدى بما يرد في المذكرة الشارحة عن هذا النعي . لا محل له .

المبادئ القانونية

١ — تحديد أتعاب الحراس ومندوبيهم والموظفين بالحراسات هو من الحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملاً بالمادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ وقراره في شأن تحديدها وهو يستند إلى القانون يتمتع بالحماية التي فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ فلا تسمع بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع ، فإذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإبطالين بمصر من أجر زيادة على ما صرف فإن هذا السكوت لا يخرج عن أن يكون تصرفاً من التصرفات التي قصد القانون إلى منع الطعن فيها .

٢ — الإعلان الذي يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن هو الذي يصدر من أحد طرفي الخصومة في الدعوى — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإذا تبين من الأوراق أن المطعون عليه لم يعلن الحكم المطعون فيه للطاعن وأن الإعلان الذي تم كان بناء على طلب قلم كتاب المحكمة فإنه يتم رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

٣ — إذا كان الطاعن لم يبين في تقرير

مدير مكتب البلاد المحتلة والخاضعة للرقابة في ظل النظام المقرر بالرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٥ حتى نهاية العمل بهذا النظام - لا يجوز متابعة السير في الدعاوى المرفوعة قبل سريان هذا القانون - ولا تسري هذه الأحكام على الدعاوى التي ترفع مدنية كانت أو جنائية بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم ، كما تنص المادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ الصادر في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤١ على أن تعطى أتعاب الحراس ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة في الحراسة ويحدد وزير المالية قيمة وشروط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف ، وهذا الأمر قد استبقى العمل بأحكامه فيما يتعلق بنظام الحراسة بعد إلغاء الأحكام العرفية بمقتضى المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٥ - ويبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ أن حكمها جاء عاما مطلنا مقصده على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية ودرء المسؤولية عن كل ما خالط لإنشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ في ظل هذا النظام ، وليس في الأعمال التحضيرية لهذا القانون ما يشير إلى أن القصد منه هو حماية وزير المالية أو الحرس من المسؤولية تجاه أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة وحدهم على ما يذهب إليه الطاعن - ويؤكد هذا المعنى من عموم النص وإطلاقه الاستثناء الوحيد الذي ورد بالفقرة الأخيرة من المادة الأولى من ذلك القانون والذي يقضى بعدم سريان أحكامها على الدعاوى مدنية كانت أو جنائية التي ترفع على طلب وزير المالية عن

أن المشرع قصد بإصداره مجرد منع أصحاب الأموال التي وضعت تحت الحراسة من الرجوع على الحكومة بطلب الحساب عن تصرفات الحراسة سواء أكانت أمرا أو تدبيرا أو تصرفا أو إعلانا إلى غير ذلك مما بينه القانون ولم يقصد المشرع جعل تصرفات الحراسة كافة وبالنسبة للجميع بمنجاة من تدخل القضاء فيها وأنه مهما يكن من عموم نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ فإنه يجب تفسيرها في نطاق هذا الغرض وحده وإلا كانت تصرفات الحراسة مع الأفراد من غير أصحاب الأموال التي فرضت عليها الحراسة تتمتع بحصانة لا يسفها القانون وأنه لو صح ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من حماية القانون لجميع تصرفات الحراسة سواء بالنسبة لأصحاب الأموال التي وضعت تحت الحراسة أو بالنسبة لغيرهم من الأفراد الذين يتعاملون معها لا تمتنع التعامل مع الحراسة باعتبار أن القانون وضع تصرفاتها فوق القانون تحترم أو لا تحترم تعمداتها حسب هواها وهي نتائج تنبؤ عن منطق العقل ومفهوم القانون ، ومن ثم يكون انتهى الذي أتى به ذلك القانون مقصورا على ما يرفع إلى القضاء من دعاوى أصحاب الأموال الموضوعة تحت الحراسة دون غيرها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ تنص على أنه لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أي أمر أو تصرف أو تدبير أو إعلان أو قرار أو بوجه عام أي عمل صدر ابتداء من تاريخ العمل بالرسوم بقانون ١١٤ سنة ١٩٤٥ من وزير المالية أو أحد الحراس العاملين أو مندوبيهم أو

«وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن
يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بتصور
أسبابه ذلك أن الطاعن أبدى دفاعا مفصلا ردا
على الدفع بعدم جواز سماع الدعوى من المطعون
عليها وضمن مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة
هذا الدفاع المفصل ولكن الحكم المطعون فيه
انتهى إلى اعتبار رفض المطعون عليها لتظلم
الطاعن لعدم إيفائه ما طلبه من أجر تصرفا سليما
يحميه القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ دون أن
يعني بالرد على ما أورده من دفاع في مذكرته
سائلة الذكر .

«ومن حيث إن هذا النعي مشوب بالغموض
إذ لم يبين الطاعن في تقدير الطعن أوجه الدفاع
التي يقول إن الحكم المطعون فيه قصر في الرد
عليها ولا محل للتحدى بما أورده الطاعن عن هذا
السبب في المذكرة الشارحة لأن العبرة في بيان
وجه الطعن بما يرد في التقرير على ما استقر عليه
قضاء هذه المحكمة ، ومن ثم يكون هذا النعي في
غير محله .

«ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن» .

(القضية رقم ٧٧ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد العروسي واسحق عبد السيد
وأحمد قوشة ومحمد متول وعلم وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٧١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

١ - إجارة ، عقد ، تفسير ، محكمة الموضوع
تموين ، عقد إيجار ، طعن ، استخلاص الحكم
لاعتبارات واقعية أن نية الطرفين انصرفت عند التقاعد
إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين ، تقدير هذه
الاعتبارات ، موضوعي .

ب - فسخ ، عقد ، دفاع ، حكم ، بسبب كلف ،
مق يتم فسخ العقد وفقا لنص المادة ١١٧ مدني قديم ؟

تصرفات الحراس في خصائص أعمالهم إذ دل
هذا الاستثناء على قصد المشرع في حماية أي
أمر أو تصرف أو تدبير أو إعلان أو قرار
وبوجه عام أي عمل صدر من وزير المالية
أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير
مكتب البلاد المختصة من أن تسمع بشأنه أي
دعوى أو طلب أو دفع - ولما كان تحديد
أنعاب ومرتبات الحراس ومندوبيهم والموظفين
بالحراسات من الحقوق التي خول وزير المالية
حق البت فيها عملا بالمادة التاسعة من الأمر
العسكري رقم ١٥٨ فإن قراره في شأن تحديدها
وهو يستند إلى القانون يتمتع بالحماية التي فرضتها
المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧
وسكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه الطاعن
من أجر زيادة على ما صرف له لا يخرج عن
أن يكون تصرفا من التصرفات التي قصد القانون
المذكور إلى منع الطعن فيها - ولما كان الحكم
المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم جواز سماع
الدعوى على أن عدم صرف المطعون عليها
للطاعن الأجر الذي طالب به وموقفها منه موقفا
سليما يعتبر في ذاته تصرفا من التصرفات التي يحميها
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ الذي قصد به
تغطية تصرفات وزير المالية والحراسة العامة
حتى لا تكون مثار نقاش أو نزاع أمام المحاكم
ولأن القانون المذكور لم يفرق بين أنواع التدابير
أو الأوامر أو الإجراءات أو التصرفات وما إليها
بما نص عليه بل أراد أن يكون حكمه شاملا
لجميعها وبذلك يكون كل ما صدر عن الحراس
أو وزير المالية فيما يتصل بأموال الأعداء سواء
في إدارتها أو توزيعها أو بيعها أو شئونها موظفيها
بحاجة من تدخل القضاء ، فإنه لا يكون قد
أخطأ في تفسير القانون .

ولا يسوغ للمؤجر أن يتخذ ذريعة لفسخ العقد بإرادته أن وزارة التموين قررت زيادة الأجر أو أن ظروفًا طرأت جعلت تنفيذ العقد مرهقاً له.

الحكم

... حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينحى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثاني منها إخلالاً بحق الدفاع ذلك أن دفاعه كان يقوم على أنه عندما تعاقد مع المطعون عليه الأول في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ انصرفت نيتهما وقتئذ إلى تحديد مدة العقد بأنها المدة التي يقتضيها طحن ٢٠ ألف إردب من الغلال ذلك أنه نص في البند الخامس من بنود العقد على أن الدين البالغ مقدار مائتي جنيه الذي دفعه المطعون عليه الأول لحساب إصلاح آلات المطاحن يسدد عن طريق خصم قرش واحد من أجر طحن كل إردب يطحن أى أن الدين يستهلك بأكله عندما يتم طحن ٢٠ ألف إردب ، ونص في البند الثامن على أنه إذا انتهى نظام التموين الحالى في خلال مدة قريبة فلا يتمكن الطرف الثانى - المطعون عليه الأول - من إتمام عملية الطحن واستهلاك الدين فإن الطرف الأول - الطاعن - يلتزم بدفع الباقي عليه من الدين نقداً وفى ذلك ما يدل على أنه والمطعون عليه الأول كانا يقدران سلفاً أن نظام التموين المعمول به وقت التعاقد هو نظام استثنائى قد ينتهى قبل استهلاك الدين فقصده إلى تحديد مدة التعاقد باستهلاك الدين أى بطحن ٢٠ ألف إردب متى كان نظام التموين قائماً بظروفه وطحن ذلك المقدار ممكناً فالعقد فى الواقع لم يكن إلا تأميناً لدفع الدين وينبنى على ذلك أنه إذا تغيرت تلك

قول أحد المتعاقدين بقيام أسباب من فى نظره مبررة فى الفسخ ، لا يدفع له فى الأفراد بالفسخ . نفيه على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى ذلك . لا جدوى منه .

ج — فسخ ، ظروف طارئة ، إجابة ، تموين . تحديد أجره طحن الغلال فى التعاقد . تقرير وزارة التموين زيادة الأجر أو ظروف طارئة جعلت تنفيذ العقد مرهقاً للمؤجر . اتخاذ ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته . لا يسوغ .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم قد نهج فى تكليف عقد إيجار مطحن من المطاحن تكييفاً صحيحاً ولم يخرج فى تفسيره عما تحمله نصوصه فاستخلص لاعتبارات وأهمية أن نية المتعاقدين قد انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين فإن تلك الاعتبارات مما تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ — فسخ العقد لا يكون إلا نتيجة لاتفاق المتعاقدين عليه أو إصدار حكم به وفقاً لنص المادة ١١٧ من القانون المدنى القديم ، ولا يدفع لأحد المتعاقدين فى الانفراد بالفسخ قوله بقيام أسباب من فى نظره مبررة لفسخ وبالتالى فلا جدوى له من النعى على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

٣ — إذا كانت أجره الطاحن قد تحددت فى التعاقد بمبلغ معين لطحن الإردب من الغلال فإن الطرفين يكونان ملتزمين بهذا الاتفاق

الظروف اعتبرت المدة متتمية وحق لكل من المتعاقدين أن ينهى العقد بدون تنبيه أو إنذار للطرف الآخر وقد تغيرت ظروف ذلك النظام فعلا بما أدخل عليه من تعديلات أضافت أعباء جديدة على كامل الطاعن فمن ذلك زيادة أجر الطاحن من ١٢ إلى ١٨ قرشا وصدور أوامر عسكرية تزيد أجور العمال عما كانت عليه ومن ثم فقد أصبح من حقه أن يعتبر العقد منتها ، يقول الطاعن إنه أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الدرجة الثانية وطلب إليها أن تفسر العقد بما يتفق وهذا النظر ولكنها لم تستجب إلى طلبه ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على دفاعه كما أنه لم يبين متى ينتهى نظام التموين لجاء الحكم مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه في خصوص ما ينهيه الطاعن بهذين السببين على أن العقد المؤرخ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٢ المعقود بينه وبين المطعون عليه الأول ليس عقد استصناع على ما ذهب إليه محكمة الدرجة الأولى بل هو عقد إيجار أشياء تنطبق عليه أحكام المواد ٣١٢ وما بعدها من مواد القانون المدني القديم ومنها المادة ٣٨٨ التي تنص على أن عقد الإيجار يفسخ لعدم وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به للآخر... بغير إخلال بالتضمينات التي يستحقها كل منهما قبل الآخر ثم رتب الحكم على ذلك أن الطاعن قد أدخل بالتزاماته قبل المطعون عليه الأول منذ تاريخ التعاقد إذ لم ينفذ ما قضى به البند الثالث من بنود العقد وهو الخاص بإصلاح المطحن وإعداده لطحن الحبوب المتفق بينهما على طحنها بما أدى بالمطعون عليه الأول إلى رفع دعوى الحراسة

رقم ١٠٣ سنة ١٩٤٣ فقضى فيها بإقامة حارس قضائي على المطحن فرقع الطاعن دعوى بإنهاء الحراسة لم يقض فيها بإنائها إلا بتاريخ ٢٣ من يولييه سنة ١٩٤٥ بعد أن أقر الطاعن بأنه مستعد لتنفيذ العقد عينا ، ثم قام بتنفيذ العقد حتى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ حيث تنكر له فقدم طلبا إلى مراقب التموين طلب فيه تسليم أذونات صرف الحبوب إليه بدلا من المطعون عليه الأول مستندا في ذلك إلى أن حكم لإنهاء الحراسة يخوله هذا الحق وسلت إليه الأذونات على الرغم من اعتراض المطعون عليه الأول بإذار وجهه إلى مراقب التموين ، وانتهى الحكم المطعون فيه من ذلك إلى قوله : وحيث إن هذه المحكمة ترى أن حكم لإنهاء الحراسة المذكور لا يتعارض مطلقا مع وجوب قيام محمد الليثي بالحكيم - الطاعن - بتنفيذ عقد الإيجار المحرر بينه وبين كمال محمد علي - المطعون عليه الأول - طوال مدة قيام نظام التموين كما هو مشروط في العقد إذ أن هذا الحكم إنما هو رجوع إلى الحالة السابقة على الحراسة التي كانت في الواقع لإجراء لجأ إليه كمال محمد علي إزاء عدم تنفيذ البند الثالث من العقد ... هذا وبمقتضى البند الثالث من العقد وبمقتضى الشرط المذيل به قد تعهد محمد الليثي بالحكيم للطرف الثاني كمال محمد علي بأن جميع أذونات صرف الغلال والحبوب وخلافه الصادرة من وزارة التموين باسم وأبور الحكيم هي من حق الطرف الثاني كما تعهد الطرف الأول بأنه لا يشرك أي شخص آخر في كل هذه العمليات ... ومع صراحة هذه الشروط ومع تسليم محمد الليثي بالحكيم بها وبالعقد وتنفيذه شروطه حتى بعد حكم لإنهاء الحراسة عند تسليم المطحن إليه كما تدل على ذلك إيصالات قبضه

ويخلص من ذلك أن النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين في غير محله .

د وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاع جوهرى آخر للطاعن ذلك أن الطاعن قال أمام المحكمة إنه لو صح أن مدة العقد لم تنته فإنه كان من حقه فسخ العقد لأن المطعون عليه الأول قد استغل المطحن لحسابه الخاص دون مراعاة مصالح الطاعن فقد تجاوزت كمية الغلال المطحونة المقدار المتفق عليه فتجاوزت هذه الكمية ١٢٢١ إردبا في مدة ٢١ يوما بواقع ٨٤ إردبا يوميا في حين أن المتفق على طحنه هو ٨٠ إردبا فقط - كما يدل على ذلك المستند الذى قدمه للمحكمة - ولكن الحكم المطعون فيه قال إنه لم يقدم دليلا على أن كمال محمد على - المطعون عليه الاول - كان يطحن أكثر من ٨٠ إردبا في اليوم ، وقال الطاعن في دفاعه أيضا إن المطعون عليه الاول أخل بالزامه إذ أنه عندما زادت وزارة التموين أجرة الطحن من ١٢ قرشا إلى ١٨ قرشا استولى على الفرق لنفسه مع أن الزيادة في أجرة الطحن كان ملحوظا فيها زيادة المصروفات فترتب على ذلك عجز الطاعن عن قيامه بالتزاماته فبلغت خسارته مبلغ أربعة آلاف جنيه رفع به دعوى على المطعون عليه الاول قضى برفضها استنادا إلى أن الطاعن لا يستفيد من نظرية الظروف الطارئة . فاستأنف هذا الحكم وطلب من المحكمة أن توقف الدعوى الحالية حتى يفصل في تلك الدعوى إذ يتوقف على الفصل فيها إعفاؤه من التعويض ولكن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب كما أنها لم ترد على باقى دفاعه .

د وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إعفاؤه الرد على هذا الدفاع

أجرة طحن الغلال المشترطة في العقد من كمال محمد على في المدة من ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ حتى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ فإنه قد عمد إلى الإخلال بشروط العقد بالحصول من وزارة التموين على أذونات صرف الغلال لنفسه مخالفا في ذلك تعهده في العقد بتركها لكمال محمد على ، ثم قام بتأجير المطحن إلى المستأنف عليه السيد سلطان خراش - المطعون عليه الثانى - بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٤٦ مما أدى إلى رفع هذه الدعوى . . .

د وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد عنى بتكليف عقد من أغسطس سنة ١٩٤٢ المتنازع على تكليفه بين الطاعن والمطعون عليه الاول فأنهى من ذلك إلى أنه عقد إيجار أشياء ثم قام بتفسير النصوص المتعلقة بمدته وإلى اختلافها على تفسيرها فأنهى من ذلك إلى أن هذه المدة هى مدة قيام نظام التموين بمعناها العام ولا يست المدة اللازمة لطحن عدد معين من الأرادب على ما ذهب الطاعن في دفاعه أمام المحكمة ثم رتب الحكم على ذلك أن الطاعن أخل بالتزاماته التى ألزم بها قبل المطعون عليه الاول . وقد نهج الحكم في تكليف العقد نهجا صحيحا لا مخالفة فيه للقانون كما لم يخرج في تفسيره عما تحتمله نصوصه - إذ استخلص أن نية المتعاقدين قد انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين للاعتبارات التى تضمنتها أسباب الحكم وهى اعتبارات واقعية تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها ولا رقابة لهذه المحكمة عليها ، ولا يعيب الحكم بعد ذلك أنه لم يتعقب الطاعن في جزئيات دفاعه أمام المحكمة ليرد على كل جزئية منها إذ فيها تضمنته أسبابه من الرد جملة غناء عن الرد على تلك الجزئيات ،

لطحن الاردب من الغلال فهما ملتزمان بهذا الاتفاق ولايسوغ للطاعن أن يتخذ ذريعة لفسخ العقد بإرادته بحجة أن وزارة التموين قررت زيادة الأجر أو أن ظروف طرأت جعلت تنفيذ العقد مرهقا له ومن ثم لا يكون الحكم قد أخطأ في شيء. إذ قرر مسئولية الطاعن عن التعويض استنادا إلى هذا الأساس .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل فيما ينهض الطاعن من أن الحكم المطعون فيه نسب له وقائع غير صحيحة حين قال إنه استمر في تنفيذ العقد بعد تعهده في دعوى الحراسة رقم ٨٩١ سنة ١٩٤٥ مسانف مصر بأنه مستعد لتنفيذ العقد دون أن يشير الحكم إلى التحفظ الذي اقترن به هذا التعهد وهو أنه سيتخذ الإجراءات للمحافظة على حقه ، وهذا النعي مردود بما سبق الرد به من أن الطاعن ما كان يحق له على أية حال أن يستقل بفسخ العقد ولا يجدي القول بعد ذلك بأن الحكم قد أغفل تحفظه إذ لا عبرة بهذا التحفظ ولا محل للرد عليه طالما أن اللجوء إلى القضاء بالحكم بفسخ العقد كان واجبا لم يلتزمه الطاعن ويترتب على إهماله تقرير مسئولية ومن ثم يتعين رفض هذا السبب أيضا .

(الفضية رقم ٧٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز عبد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى قلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٧٢

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

ضرائب لجان التقدير القديمة . الطعن في قراراتها . إعلان للمول قرار من هذه القرارات وعدم انتهاء مدة الطعن فيه قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي . امتداد ميعاد الطعن في هذه الحالة لمدة

ذلك أنه لم يكن يحق للطاعن أن يتفرد بفسخ العقد استنادا إلى ما يزعمه من إخلال المطعون عليه الأول بالزامه إذ لا يكون الفسخ إلا نتيجة لاتفاق المتعاقدين عليه أو لصدور حكم به وفقا لنص المادة ١١٧ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ومن ثم فقول الطاعن بقيام أسباب هي في نظره مبررة للفسخ لا يشفع له في الاتفراد بالفسخ وبالتالي فلا جدوى له من النعي على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى هذا الأساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع أن الحكم وهو بصدد بيان الأساس الذي بني عليه التعويض الفت عن دفاعه المستند إلى أن زيادة أجر الطحن من ١٢ قرشا إلى ١٨ قرشا كان بسبب زيادة المصروفات التي يتحملها وأن المستفاد من شهادة وزارة التموين التي قدمها للمحكمة أن أجرة الطحن وقد زيدت بعد ذلك إلى ٢٠ قرشا ليس فيها من ربح لصاحب المطحن سوى أربعة قروش وبذلك يكون قد خسر قرشين في كل إردب عندما قبل تأجير المطحن إلى المطعون عليه الثاني على أساس أجرة طحن الاردب ١٨ قرشا ولكن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع وقضت بإلزامه بالتعويض على أساس أن المطعون عليه الأول خسر ستة قروش عن كل إردب وهي الفرق بين الأجر المتفق عليه بينهما ، والأجر المتفق عليه بين الطاعن والمطعون عليه الثاني وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في تقدير واقعة من وقائع الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن أجرة الطحن قد تجددت في التعاقد الحاصل بين الطاعن والمطعون عليه الأول بإثني عشر قرشا أجرا

١٥ يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١
في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠

المبدأ القانوني

الحكم الوقفي الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ بشأن بيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير القديمة إنما قصد به القرارات الصادرة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند صدور القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥٠ سواء أكانت لم تعلن أصلا أو كانت أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن فيها قبل هذا التاريخ. فإذا كان الممول قد أعلن بقرار من تلك القرارات ولم تكن مدة الطعن في القرار قد انقضت قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي فإن ميعاد الطعن يمتد في هذه الحالة لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١.

المحكمة

... بحيث إن الطاعن يني طاعنه على ستة أسباب. وحيث إن السبب الأول يخلص في أن محكمتي أول وثاني درجة أخطأتا في تطبيق القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ بمحصرهما الاستفادة منه في الممولين الذين أعلنت لهم قرارات لجان التقدير بعد ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ إلغاء لجان التقدير وقبل ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ (تاريخ صدور القانون ١٧٤ سنة ١٩٥١) مع

أن القانون المذكور خلو من أي قيد، وقد نصت الفقرة الثانية من مادته الرابعة على أن الطعن في قرارات لجان التقدير التي سبق إعلانها قبل تاريخ العمل به يكون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به وقد جدد الطاعن طاعنه في قرار لجنة التقدير الصادر في ٢٧/٨/١٩٥٠ والمعلن إليه في ٢٩/٨/١٩٥٠ بالإعلان الثالث الحاصل في ١/١١/١٩٥١ وإذ قضت محكمة أول درجة بعدم قبول الطعن شكلا فتكون أخطاء في تطبيق القانون ونأويله.

ومن حيث إنه في خصوص الطعن في قرار لجنة التقدير المجدد الحاصل بالإعلان الثالث في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ والذي وجهه الطاعن في ظل القانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير القانون ذلك أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كان نص في المادة ٥٥ منه على تشكيل لجان التقدير مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفي الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول - إذا شاء - عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيئات يختارهما الممول نفسه، - وكانت المادة ٥٢ تقضي بأن تحميل مصلحة الضرائب إلى لجان التقدير جميع المسائل التي لم يتم اتفاق عليها بين المصلحة والممول - كما كانت المادة ٥٤ تقضي بأنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان قرار لجنة التقدير على الوجه المبين في المادة السابقة (٥٣) الطعن في هذا التقدير أمام المحكمة الابتدائية منعقدة هيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها محل إقامة الممول ويقع عبء الإثبات على الطرف الذي

تخالف طلباته تقدير اللجنة ، ثم أصدر المشرع القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المنشور بالجريدة الرسمية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وضمن ماعدله المواد المتقدمة المذكور فاستبدل بلجان التقدير لجانا أخرى سماها لجان الطعن بأن عدل نص المادة ٥٠ فأصبح : تشكل لجنة الطعن من قاض يتدبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية - رئيسا - ومن عضوين من موظفي مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية ، ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوين يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين المدرجة أسماؤهم في كشف يصدره وزير المالية في أول كل سنة ، وتناولت الفقرة الثانية من المادة شروط صحة انعقادها وسرية مداولاتها وإصدار قراراتها بالأغلبية ومن يتولى أعمالها الكتابية وتوقيع القرارات من رئيس اللجنة والكاتب في ظرف أسبوع من صدورهما - وتناولت الفقرة الثالثة بيان أن الطعون تكون بلا رسوم وجواز تغريم الطاعن في حالة رفض طعنه ، وأن تباشر لجنة الطعن اختصاصها في أول يناير سنة ١٩٥١ ، وأن تحال عليها جميع المسائل التي صدر فيها قبل أول يناير سنة ١٩٥١ تقدير من المأمورية لم يقبله الممول سواء في ذلك المسائل المنظورة أمام لجان التقدير أو المسائل التي لم تقدم إليها بعد وأنه يعتبر الممول قد قبل تقدير المأمورية إذا لم يعترض عليه في بحر شهر من تاريخ إخطاره بخطاب موصى عليه مع علم الوصول - وأصبح نص المادة ٥٢ كالآتي : للممول في خلال شهر من تاريخ إخطاره بتقديرات المأمورية أن يطعن في هذه التقديرات فإذا انقضت هذه المدة ولم يطعن اعتبر الربط نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أي جهة من جهات الاختصاص وتعديلت المادة ٥٤

فأصبحت تنص على أنه يجوز لكل من مصلحة الضرائب والممول استئناف قرار لجنة الطعن في بحر شهر من تاريخ إعلان القرار برفع الاستئناف طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية التي يدخل في دائرة اختصاصها المركز الرئيسي لنشاط الممول ، ومقتضى هذا التعديل إلغاء لجان التقدير التي كان القانون أصلا ينص عليها وكذلك مواعيد الطعن في قراراتها وإحلال لجان تسمى لجان الطعن برأسها قاض وتكون قراراتها بصفة قضاء من أول دوجة قابلة للاستئناف في ظرف شهر وأن هذه اللجان تباشر اختصاصها من أول يناير سنة ١٩٥١ - ولما كان المشرع لم يضع حكما وقتيا للقرارات السابق صدورها من لجان التقدير القديمة قبل إلغائها فقد رأى إصدار القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ المنشور في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وهذا القانون تناول ضمن ما تناوله وضع حكم وقى لبيان طرق الطعن في القرارات التي سبق صدورها من لجان التقدير القديمة التي فقدت كيانها القانوني ابتداء من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فنص في المادة الرابعة منه على الحكم الرقعي المشار إليه تعديلا أصبح بوجبه نص المادة ٥٥ القديمة كالآتي : يكون الطعن من المصلحة أو الممول في القرارات التي أصدرتها لجان التقدير قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الممول بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وفيها يتعلق بما سبق إعلانه من هذه القرارات قبل العمل بهذا القانون يكون الطعن فيها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به ويتجهن ينظر الطعن

في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ قد خالف القانون ويتعين تقضه .

وحيث إنه لا داعي بعد ذلك لبحث باقي أسباب الطعن إذ أصبحت غير منتجة بعد القضاء .
يقبول هذا الطعن .

(القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد الرؤوف محمد رئيس المحكمة
واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة
ومحمد متولى مثل المستفارين)

٧٣

٢٤ يناير سنة ١٩٥٧

أ - تقض : إجراءات الطعن : إعلان العامن .
إيداع الأوراق والمستندات : أحوال شخصية : الدفع
بإعلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية استنادا
إلى أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى المأمون عليه
في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة
لخص الطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية
أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة المرفقة . لا محل
له . المادتان ٤٣٢ مكررا و ٨٨٢ مرافعات .

ب - تقض : إجراءات الطعن : إيداع الأوراق
والمستندات : أحوال شخصية : تعلق الطعن بمسائل
الأحوال الشخصية : حق العامن في إيداع مذكرة
شارحة خلال عشرين يوما من تاريخ صدور قرار
الإحالة . المادتان ٤٣٢ مكررا و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

ج - حكم استئنافي : بيان : إجراءات
التقاضي : أحوال شخصية : دعوى استئنافية من دعاوى
الأحوال الشخصية : خلو الحكم من بيان رأى النيابة .
إعلان الحكم : إشارته إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى
الابتدائية . لا ينفي . المادتان ٩٩ و ٣٤٩ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - أوردت المادة ٨٨٢ مرافعات المعلقة
بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ أحكاما خاصة
بإجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال
الشخصية في المرحلة التالية لصدور قرار دائرة

المحكمة الابتدائية التي يدخل في دائرة اختصاصها
محل إقامة الممول متعقدة بهيئة تجارية فإذا صدر
حكم المحكمة الابتدائية يجب تحصيل الضريبة على
مقتضاه حتى يفضل نهائيا في الاستئناف الذي
يكون قد رفع ويكون رفع الاستئناف أمام
محكمة الاستئناف التي يدخل في دائرة اختصاصها
محل إقامة الممول خلال شهر من تاريخ إعلان
حكم المحكمة الابتدائية .

ومن حيث إنه يبين من ذلك أن الحكم
الوقفي إنما قصد به تقديرات اللجان الصادرة قبل
٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والتي لم تصبح نهائية عند
صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وذلك طبقا
للقانون القديم لأن ما أصبح نهائيا منها طبقا له
لا يجوز فتح باب الطعن فيها من جديد فالمقصود
هو ما لم يصبح نهائيا منها سواء أكانت لم تعلن
أصلا أم كانت أعلنت ولم ينقض ميعاد الطعن
فيها قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فتقضى بأن
ميعاد الطعن فيها هو خمسة عشر يوما ، وأن
العمل بهذا القانون هو من تاريخ نشره الحاصل
في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وأن ميعاد الطعن
يبدأ من إعلانها وذلك بالنسبة للتقديرات التي
تعلن بمسند ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ ،
أما بالنسبة لما يكون أعلن منها من تاريخ العمل
بالقانون أي من ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١
فهو أدى هذا النص أن القرارات الصادرة من
لجان التقدير القديمة قبل ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠
وكانت أعلنت ولم تنته مدة الطعن فيها حسب
القانون الأصلي كالقرار موضوع النزاع الصادر
في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والمعلن في ٢٨
من أغسطس سنة ١٩٥٠ فإن ميعاد الطعن يمتد
حتى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وبذلك يكون الحكم
المطعون فيه الصادر بعدم قبول الطعن الثاني المعلن

الطعن استناداً إلى أن الطاعن لم يتم بإعلان تقرير الطعن إليه في الخمسة عشر يوماً التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن عملاً بالمادة ٤٣٢ مكرراً من قانون المرافعات التي أضيفت بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ ولأن ما نصت عليه هذه المادة هو إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الطعن ولا يغني عن هذا الإجراء أن يقوم قلم الكتاب بإعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليه عملاً بالمادة ٨٨٢ مرافعات لأن هذه المادة وقد أضيفت إلى قانون المرافعات ضمن الكتاب الرابع بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تعتبر منسوخة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر لاحقاً لها والذي أضيفت بموجب المادة ٤٣٢ مكرراً المشار إليها .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ قد أحالت فيما أحالت إليه من إجراءات الطعن بالنقص في مسائل الأحوال الشخصية إلى المادة ٤٣٢ مكرراً من قانون المرافعات وكانت هذه المادة التي أضيفت بنفس القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ تنظم بوجه عام إجراءات الطعن بالنقص في المرحلة التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إذ تنص على أنه : إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعلم الطاعن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ويكون

فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية وهي الأحكام الواجبة الاتباع في دعاوى الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكرراً مرافعات من إجراءات تتعارض مع تلك الأحكام الخاصة في نفس المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة - ولا محل للدفع ببطلان الطعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية استناداً إلى أن الطاعن لم يتم بإعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليه في الخمسة عشر يوماً التالية لصدور قرار الإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن عملاً بالمادة ٤٣٢ مكرراً المشار إليها .

٢ - إذا تعلق للطعن بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه يكون للطاعن الحق في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوماً من تاريخ قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن وذلك وفقاً لأحكام المواد ٤٣٢ مكرراً و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

٣ - متى كان يبين من الحكم أنه خلا من ذكر رأي النيابة العامة في دعوى استئنافية من دعاوى الأحوال الشخصية فإن الحكم يكون بإطلا - ولا يغني عن هذا البيان إشارة الحكم إلى رأي النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية .

المحكم

... حيث إن المظنون عليه دفع ببطلان

هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أن يودع خلال الخمسة أيام التالية لانتضاء هذا الميعاد أصل ورقة الاعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة بالتقرير ... إلا أن المادة ٨٨٢ مرافعات المعدلة بذات القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ قد أوردت أحكاما خاصة بالاجراءات التي تتبع في مسائل الأحوال الشخصية في نفس المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة المشار إليها في المادة ٤٣٢ مكررا وما بعدها إذ تنص المادة ٨٨٢ المذكورة على أنه : إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يشرقلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعملون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الانتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه . ويعلن قلم الكتاب من تقرير اعلانهم بتقرير الطعن .. الخ ، ومفاد ذلك أن الأحكام الخاصة التي أوردتها المشرع في المادة ٨٨٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هي الواجبة الاتباع في دعاوى الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكررا من اجراءات تتعارض مع تلك الأحكام الخاصة . لما كان ذلك وكان الطعن قد قدم في الميعاد القانوني واستوفى أوضاعه الشكلية على ما سبق بيانه فان الدفع يكون مفروضا ويتعين قبول الطعن شكلا .

وحيث إن النيابة العامة طلبت استبعاد مذكرة الطاعن الشارحة استنادا إلى أن إيداعها اجراء غير قانوني لأن المادة ٨٨٢ مرافعات لا تنص على أن للطاعن إيداع مذكرة بشرح

أسباب الطعن وأن هذه المادة هي الواجبة الاتباع دون المادة ٤٣٢ مكررا التي أحالت إليها المادة ٨٨١ مرافعات والتي أصبحت لغوا بما نصت عليه المادة ٨٨٢ مرافعات من اجراءات خاصة في مسائل الأحوال الشخصية .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ذلك أن المادة ٨٨٢ مرافعات وإن كانت الاجراءات الواردة بها هي التي يجب اتباعها في مسائل الأحوال الشخصية دون ما نصت عليه المادة ٤٣٢ مكررا من اجراءات تتعارض معها على ما سلف بيانه في الرد على الدفع للمقدم من المطعون عليه إلا أن ذلك لا يعني أن المادة ٤٣٢ مكررا أصبحت كلها لغوا كما تقول النيابة ذلك أن المنسوخ من هذه المادة هو تلك الاجراءات التي استبدل بها ما نصت عليه المادة ٨٨٢ من اجراءات خاصة أما غير ذلك من الاجراءات الواردة بالمادة ٤٣٢ مكررا والتي لم يرد لها بديل في المادة ٨٨٢ مرافعات فاتها تظل قائمة وتسرى في شأن مسائل الأحوال الشخصية بموجب الإحالة التي أحالت بها المادة ٨٨١ مرافعات إلى المادة ٤٣٢ مكررا فيما لم تلتصق المادة ٨٨٢ . ولما كانت المادة ٤٣٢ مكررا قد نصت على أن يودع الطاعن مذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة في التقرير في خلال الخمسة أيام التالية لانتضاء الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة وكانت المادة ٨٨٢ مرافعات لم تنص على خلاف ذلك فيكون حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة قائما خلال عشرين يوما من تاريخ قرار الإحالة وقد أودع الطاعن مذكرته في هذا الميعاد فيكون هذا الإيداع مقبولا .

وحيث إن بما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه بناء باطلا إذ قلنا من بيان

ج - قوة الأمر المنفى . إجارة . حجز تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بأن الميجر الموقع منه هو حجز تحفظي على ما بالعين المؤجرة . الحكم باعتبار الميجر حجز ما المدين لدى الغير . خطأ .

د - قوة الأمر المنفى . إجارة . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بمسؤولية المستأجر عن الأجرة المتنازع عليها . الحكم بنفى مسؤولية المستأجر المستأجر عن تلك الأجرة . خطأ .

هـ - حكم تسبب معيب . إجارة حرام . غير دفاع . اعتراض المؤجر أمام محكمة الموضوع على تقدير الجبر المتدبب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبلغ معينة مستعجلة واستدلاله على ذلك بمسنداته . عدم إشارة الحكم إلى هذا الدفاع وسكوته من الزه عليه . قصور .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحجز الذي أوقفه المؤجر على ما بالعين المؤجرة هو حجز تحفظي على مقولات المستأجر من الباطن تم في ظل قانون المرافعات القديم فإنه ليس من شأن هذا الحجز أن يغل يد المستأجر الأصلي عن مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته .

٢ - حجز مال المدين لدى الغير - الذي يعطى المحجوز لديه الحق في عدم الوفاء المحجوز عليه بما في ذمته في حدود المبلغ المحجوز من أجله - لا يحوّل دون حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته على أن يكون الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزينة المحكمة عملاً بالمادة ٤٢١ مرافعات قديم .

٣ - متى كان المؤجر قد تمسك أمام محكمة الموضوع بالحكم النهائي السابق الذي

رأى النيابة وهو من البيانات الجوهرية التي أوجبتها المادة ٣٤٩ مرافعات والتي يترتب على إغفالها بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المادة ٩٩ من قانون المرافعات قد أوجبت على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية كما أن المادة ٣٤٩ مرافعات قد أوجبت على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة . وقد دل الشارع بذلك على أن سماع رأى النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية إجراء لازم وأن إثبات هذا الرأي ضمن بيانات الحكم هو من البيانات الجوهرية التي لا غنى عنها ويترب على إغفالها بطلان الحكم . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من ذكر رأى النيابة في الدعوى الاستئنافية وهي من دعاوى الأحوال الشخصية ولا يغنى عن ذلك إشارة الحكم إلى رأيها في مرحلة الدعوى الابتدائية فإن الحكم يكون باطلاً ويتعين لذلك نقضه .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٦ ق : أحوال شخصية :
بالهيئة السابقة)

٧٤

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

١ - إجارة . الإيجار من الباطل . حجز . توقيع المؤجر حجزاً تحفظياً على ما بالعين المؤجرة من مقولات المستأجر من الباطن في ظل قانون المرافعات القديم : حق المستأجر الأصلي في مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة المستحقة في ذمته .

ب - حجز . وفاء . إيداع . حجز ما للمدين لدى الغير . حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته . حصول الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزينة المحكمة . المادة ٤٢١ مرافعات قديم .

نقضى بأن الحجز الذى أوقفه هو حجز تحفظى على ما يأمين المؤجرة وكان الحكم قد اعتبر أن الحجز هو حجز مالدين لدى الغير فإنه يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز قوة الأمر المقضى

٤ - متى كان قد قضى نهائيا المؤجر بالأجرة المستحقة في ذمة المستأجر عن مدة معينة وتمسك المؤجر بذلك أمام محكمة الموضوع فإن الحكم إذا نفي عن المستأجر المسئولية عن تلك الأجرة يكون قد مضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ويكون بذلك قد خالف القانون .

٥ - إذا كان المؤجر قد اعترض أمام محكمة الموضوع على تقرير الخبير المنتدب لتصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة استبهداها الخبير واستدل المؤجر على وجهه نظره في هذا الاعتراض بما قدمه من مستندات ولم يشر الحكم إلى هذا الدفاع وسكت عن الرد عليه فبه يكون قد شاب في هذا الخصوص قصور يبطله .

المحكمة

.... من حيث إن الطعن نفي على سببين يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد مسخ مستندات الطاعنة مسخا ترتب عليه وقوعه في خطأ قانوني : ذلك أن الطاعنة أوقعت حجزا تحفظيا على منقولات المستأجرين من باطن المطعون عليه وطلبت في الدعوى ٥١١ سنة ١٩٣٥ كلى مصر الحكم على المطعون عليه بالأجرة المتأخرة وما يستجد منها مع الإخلاء والتسليم وذلك في

مواجهة المستأجرين من الباطن فقضت لها المحكمة بما طلبت لرفع المطعون عليه التماسا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق أخذ فيه على المحكمة أنها قضت بتثبيت الحجز التحفظى على أنه حجز ما للدين لدى الغير وهو ما لم تطلبه الطاعنة فقضت المحكمة برفض التماس وقررت في أسباب حكمها أن عبارة الحكم تفيد تثبيت الحجز التحفظى على منقولات المستأجرين من الباطن ولا تنصرف إلى اعتبار الحجز حجز ما للدين لدى الغير ، وأن الخبير الذى ندب في الدعوى الحالية لتصفية الحساب بين طرفي الخصومية ذهب إلى أن الحجز الذى أوقفته الطاعنة هو حجز ما للدين لدى الغير ورتب على ذلك أن يد المطعون عليه شلت عن مطالبة المستأجرين من الباطن بالأجرة من تاريخ توقيع الحجز من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٢٩ ورأى لذلك عدم مسائلة المطعون عليه عن الأجرة عن هذه المدة ... وأن الحكم المطعون فيه اعتمد تقرير الخبير واتخذ أساسا لأسبابه بخلاف بذلك الثابت في محضر الحجز وفي الحكم في التماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق ... كما ترقب على مسخ مستندات الطاعنة على النحو السابق بيانه أن وقع الحكم المطعون فيه في خطأ قانوني ذلك أنه تعرض لبحث واقعة قضى فيها بحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضى لأن الحكم في التماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق قد قلع في أن الحجز الذى تم في أول ديسمبر ١٩٢٤ هو حجز تحفظى على منقولات المستأجرين من الباطن - وهذا الحجز ليس من شأنه غل يد المطعون عليه عن مطالبة المستأجرين بالأجرة المستحقة له في ذمم كما أن هذا الحجز لا يعطى الطاعنة أى حق في مطالبة المستأجرين المذكورين بالأجرة ومن

ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ حمل الطاعنة مسئولية عدم تحصيل تلك الاجرة — وأن قبول الطاعنة لمبالغ من بعض المستأجرين لم يكن نقاذا للحجز ولكنه قبول لبعض دينها في ذمة المطعون عليه من الغير وهو ما يبيحه لها القانون — هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ بتعرضه لبحث مسئولية المطعون عليه عن الاجرة من تاريخ توقيع الحجز لأن هذه الاجرة كان قد قضى في أمرها وبمسئولية المطعون عليه عنها بحكم نهائي حائز لقوة الامر المقضى في الاستئناف رقم ١٣٨٣ سنة ٤٣ ق ٢٢٨٠ سنة ٤٤ ق ١٨ من أبريل سنة ١٩٢٩ .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه على تقرير الخبير المتدب في الدعوى وأخذ بوجه نظره فأورد في أسبابه : وحيث انه عن الحجز التحفظي الواقع بناء على طلب وزارة الأوقاف بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ والذي قضى بتثبيته ابتدائيا واستثنائيا في القضية ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر فقد تبين أن وزارة الأوقاف حصلت بتاريخ ١٩٢٨/٩/٦ على مبلغ ستمين جنيها من الشيخ أحمد عويس أحد المستأجرين ومبلغ ٨٢ جنيها و ١٤٥ ملما من حنا وشلي روفائيل ، وقد قال الخبير الحكومي في تقريره إن المستأف والمطعون عليه ، كان غير ميسوره الحصول على مبالغ من المستأجرين بعد هذا الحجز لأن يده أصبحت مغلولة بالنسبة إليهم وهذا تراء المحكمة متفقا مع الواقع ونفس الامر وهذه المبالغ قدرها الخبير بمبلغ ١١٦٠ ج و ٥٠٠ م خصم منها مبلغ ٢٧ جنيها مستحقة على عمر احمد الفكهاني أحد المستأجرين من الباطن قبل توقيع الحجز لأنه كان يمكن للاستأف

والمطعون عليه ، تحصيلها وبذلك تصبح هذه المبالغ مقدارها ١١٢٣ ج و ٥٠٠ م يخصم منها المبالغ التي حصلتها الوزارة من الشيخ أحمد عويس وحنا وشلي روفائيل ومجموعها ١٥٢ ج و ١٤٥ م والفرق بين المبالغين ومقداره ٩٨١ ج و ٣٥٥ م لا ترى هذه المحكمة سبيلا إلى ملزومية المستأف به وتأخذ بما أرفاه الخبير الحكومي بشأنه من أن الوزارة هي المتسببة في عدم الحصول عليه ولا تأخذ المحكمة باعتراض وزارة الأوقاف على وجه هذا النظر ، وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح — ذلك أن الحجز الذي أوقعه الطاعنة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ على ما بين من محضر الحجز وبما قضى به في الالتماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق هو حجز تحفظي على منقولات المستأجرين من الباطن وليس من شأن هذا الحجز الذي تم في ظل قانون المرافعات القديم وعملا بأحكامه أن يغل يد المطعون عليه عن مطالبة المستأجرين من باطنه بالاجرة المستحقة في ذمتهم على أنه حق حيز ما للدين لدى الغير — الذي يعطى المحجوز لديه الحق في عدم الوفاء بالمحجوز عليه بما في ذمته في حدود المبلغ المحجوز من أجله — لا يحول دون حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته على أن يكون الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزانة المحكمة عملا بالمادة ٤٢١ من قانون المرافعات القديم — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ فهم الواقع من أمر الحجز الذي أوقعه الطاعنة واعتبره حيز ما للدين لدى الغير ورأى على ذلك نتيجة غير سليمة هي عدم مساءلة المطعون عليه عن الاجرة المستحقة في ذمته من تاريخ

و٢٢٨ سنة ٤٤ ق والمصاريف ورسوم الاجراءات التي اتخذتها لاستيفاء دينها إلا أن الخبير المتدب في الدعوى استبعد من هذه المبالغ ١٢ جنيها و ٢٨٠ ملياً من ضمن رسوم التنفيذ كما اعتمد للمطعون عليه عشرة جنيهاً قال الخبير إنها مسندة من شخص يدعى محمد خورشيد و ٢٤ جنيهاً و ٨٠٠ ملياً قال الخبير إنها مصاريف تلزم بها الطاعنة - ورغم أن الطاعنة اعترضت على تقرير الخبير في خصوص هذه المبالغ أمام محكمة الاستئناف وقدمت المستندات الدالة على أحقيتها للمبلغ الأول وذكرت أن المبلغ المسدد من محمد خورشيد هو دين شخصي على من سددته ولا صلة له بالمطعون عليه كما بينت أن حساب مصروفات التقاضي على ما هو مبين في الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٢٥ كلى مصر والحكم الصادر في الاستئناف المرفوعين عنه يؤيد حقها في المبلغ الأخير - إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ بتقرير الخبير على علته وسكت عن الرد على الاعتراضات التي تقدمت بها الطاعنة .

وحيث إنه يبين من مذكرة الطاعنة التي قدمتها إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ أن الطاعنة اعترضت على تقرير الخبير في خصوص المبالغ الثلاثة الواردة بهذا السبب من أسباب الطعن واستدلت على وجهه نظرها في هذا الاعتراض بما ذكرته وبيّن من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى هذا الدافع وسكت عن الرد وبذلك يكون الحكم قد شاب في هذا الخصوص قصور بطله .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم .

(القضية رقم ٨٤ - سنة ٢٣ ق المائة السابقة)

توقيع الخبير بخلاف ذلك حكم القانون - كما أن الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالحكم الصادر في الالتماس رقم ٢٤٣ سنة ٤٧ ق الذي قضى بأن الحجز هو حجز تحفظي على ما بالدين الموجرة ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعترض أن الخبير حجز ما للدين لدى الغير قد قضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي - كذلك أخطأ الحكم إذ قضى في خصوص مسئولية المطعون عليه عن الأجرة من تاريخ توقيع الحجز سالف الذكر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي في الاستئناف رقم ١٣٨٣ سنة ٤٣ و ٢٢٨ سنة ٤٤ ق لأن الحكم في هذين الاستئنافين قضى للطاعنة بالأجرة إلى تاريخ صدوره في ١٨ من أبريل سنة ١٩٢٩ وحتى يتم الإخلاء والمبالغ المتنازع على مسئولية المطعون عليه عنها في هذه الدعوى هي الأجرة المستحقة في ذمته عن المدة السابقة والتي قضى فيها هذا الحكم - ولما كانت الطاعنة قد تمسكت بهذا الدافع أمام محكمة الاستئناف في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ فإن الحكم المطعون فيه إذ نفي عن المطعون عليه المسئولية عن تلك الأجرة يكون قد قضى على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي ويكون بذلك قد خالف القانون .

وحيث إن حاصلاً السبب الآخر من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه عاره قصور في التمييز ذلك أن الطاعنة بينت أصل الدين الثابت لها في ذمة المطعون عليه بالحكم رقم ٥١١ سنة ١٩٥٢ كلى مصر والحكم الصادر في الاستئناف المرفوعين عنه رقم ١٣٨٣ سنة ٤٣

وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه السرعة^(١)

للدكتور أحمد أبو الوفا

أستاذ قانون المرافعات بجامعة اسكندرية

١ - ثمة مواد يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة avec célérité ويتعين تمييزها عن المواد المستعجلة matiere de référé التي يخشى عليها من فوات الوقت . فالأولى هي منازعات موضوعية (٢) ترفع إلى المحكمة المختصة بحسب القواعد العامة لتصدر فيها حكماً موضوعياً (٣) أما الثانية فهي منازعات في طلبات وقتية ترفع إلى المحكمة المستعجلة أو إلى محكمة الموضوع عملاً بالمادة ٤٩ لتصدر فيها حكماً وقتياً (٤) تكون له حجية مؤقتة . وكل منهما يوجب القانون إنجازها والفصل فيها فوراً بغير إبطاء ، وينص على عرضها مباشرة على المحكمة الكاملة في المحاكم الابتدائية دون عرضها على قاضي التحضير (م ١١٨) . ويمنع الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر فيها (م ٢٨٦) ، ويجعل ميعاد استئنافه عشرة أيام أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم (م ٤٠٢) ، ويوجب رفع

(١) ينص القانون الفرنسي على إجراءات عاجلة يعمل بها بالنسبة إلى سائر الدعاوى وتسمى la procédure ordinaire ، وينص على إجراءات خاصة مختصرة يعمل بها بالنسبة إلى دعاوى وردت في التفسير على - قبل المحصر ، وتسمى procédure sommaire وقد بدت هذه التفرقة تميز الدعاوى الأخيرة من حيث إجراءاتها فيفصل فيها فوراً بغير إبطاء وبإجراءات مختصرة ، ومنها الدعاوى في الطلبات التي يستوجب نظرها السرعة .
Les demandes qui requièrent célérité

(راجع المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الفرنسي) . والتفرقة المقدمة تأتت منذ عهد القانون الفرنسي القديم موريل رقم ٤٤٧ وما يليه ، ورقم ٤٦١ ورقم ٤٦٢ ، ودررلوا دالوز في المرافعات سنة ١٩٥٦ - الجزء الثاني ص ٥٥٥ رقم ١ وما يليه ، وجلاسون وتسييه ٢ رقم ٥٠٨ .
والقاعدة في القانون الفرنسي أن العبرة بخفة وصف الدعوى وفقاً لنصوص القانون ، وأن على المحكمة أن تمتد بالوصف الصحيح لها . ويقول موريل في هذا الصدد :

Il n'appartient pas aux parties de choisir la procédure applicable celle - ci est déterminée impérativement par la loi . (رقم ٤٤٧) .
ويقول في رقم ٤٦٢ : C'est au tribunal qu'il appartient de dire si une affaire requiert célérité

ولقد زالت أهمية التفرقة المقدمة بين نوعي الإجراءات نظراً لأن المشرع الفرنسي قد أوجب رفع الكثير من الدعاوى بالطريق المعتاد بعد أن كانت ترفع بالطريق المختصر ، كما أنه أوجب اتخاذ إجراءات موحدة تتبع في الحالتين (موريل رقم ٤٦١ ودالوز رقم ١) .

انظر هذا الموضوع في كتاب نظرية الأحكام في قانون المرافعات رقم ١٥٣ وما يليه .
(٢) قد يوجب القانون الفصل على وجه السرعة في مسألة بعد الحكم الصادر فيها من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع كالحكم بقبول أو عدم قبول الطلبات المعارضة أو التدخل عملاً بالمادة ١٥٥ .
(٣) jugement sur le fond - وبعد قطعياً définitif بطبيعة الحال .
(٤) jugement provisoire

الاستئناف بتكليف بالحضور عملاً بالمادة ٤٠٥ ، ويوجب إيداع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه في ميعاد قصير يختلف عن الميعاد المقرر بالنسبة للأحكام الصادرة في المواد الأخرى (م ٣٤٦) ، ويكتفى بالنسبة إلى صحف الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة بأن يبين المدعى فيها موضوعها وطلباته بالإيجاز دون حاجة إلى ذكر وقائع الدعوى وأدلتها وأسانيد المطلوب ، وذلك عملاً بالمادة ٧١ (١) .

ولم يفرد المشرع في قانون المرافعات فصلاً يحدد فيه المواد التي يوجب الفصل فيها على وجه السرعة ، أو يحدد فيه القواعد الاستثنائية التي تتميز بها الإجراءات في تلك المواد ، وإنما القاعدة أن المادة تعد بما يجب الفصل فيها على وجه السرعة إذا نص القانون على ذلك أياً كان هذا القانون وسواء أكان قانوناً شكلياً أم موضوعياً ، كما قرر قانون المرافعات في أبوابه المختلفة ما خصه بها من قواعد وأشكال استثنائية .

ولا يقصد بهذا البحث استعراض الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ودراستها من نواحيها المختلفة ، وإنما يقصد به دراسة ذات الوصف المتقدم ، وكيف ثبتت ومقارنتها إن كان ، ومدى تعنته بالنظام العام ومدى تقيد الخصوم به ، ومصير الإجراءات التي اتخذت اعتداداً بالوصف المتقدم إذا ما ألغته المحكمة ، وطبيعة الحكم الصادر في الوصف وما إذا كان يعد موضوعياً أو فرعياً ، والظن فيه ، وسلطة محكمة الطعن في تعديل الوصف ، ورقابة محكمة النقض في هذا العدد .

الدراسة التالية إذن هي محاولة لوضع قواعد أساسية وضوابط بصدد وصف الدعوى ، بوجوب نظرها على وجه السرعة ، وهي دراسة من زاوية قانون المرافعات وحده ، لعلها ترشد الباحث وتيسر عمله ، ولعلها تكشف للشرع الإجراءات الواجب تعديلها أو إلغاؤها .

٢ - المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وردت في التشريع على سبيل الاستثناء فلا يجوز القياس عليها (٢) :

القاعدة أن المشرع إذا نص على أن مادة معينة يتعين الفصل فيها على وجه السرعة فلا يعمل بالنص إلا في حدوده .

والأصل أن المشرع يقرر الوصف المتقدم بالنسبة إلى الدعاوى الموضوعية كما هو الحال بالنسبة لدعوى الشفعة عملاً بالمادة ٩٤٣ ودعوى الإيجار عملاً بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٣ .

(١) أنظر قراراً لوزير العدل في ٢٣ مايو ١٩٥٦ بتحديد القضايا التي تنظر أثناء العطلة القضائية ومنها بعض الدعاوى التي يوجب القانون نظرها على وجه السرعة .

(٢) غنى عن البيان أن حالة الضرورة التي تجيز قص ميعاد التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٧٢ / ٢ - هذه الحالة لا تمنع الدعوى - التي تقضى بميعاد الحضور فيها - الوصف الذي نحن بصددده ، بل يتعين أن يرد الوصف صريحاً في القانون وبلفظه ، وإلا وجب الفصل في الدعوى على الوجه المعتاد .
أنظر موديل رقم ٤٦٢ من ٣٧٣ .

١٩٤٧ ، ومع ذلك نراه يقرره بالنسبة إلى مسائل يعد الحكم الصادر فيها من الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع كالحكم بقبول أو عدم قبول الطلبات المعارضة أو التدخل عملاً بالمادة ١٥٥ والحكم في الدفع بالإحالة عملاً بالمادة ١٣٧ .

وقد يقرر الوصف منذ بدء المنازعة وقد يقرر بصدد الطعن في الحكم الصادر فيها كما هو الحال بالنسبة لما قرر في المادة ٤٧١ والمادة ٨٥٥ (معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣) . وبعبارة أخرى ، الأصل أن يقرر الوصف المتقدم بالنسبة إلى الطلب في ذاته نظراً لطبيعته ، وفي هذه الحالة يعتد بالوصف في مراحل الخصومة المختلفة وبالنسبة لدرجتي التقاضي . أما إذا تقرر الوصف بالنسبة إلى طعن ما ، اعتد به في صدد (١) ، ولا يعتد به إذا لم يطعن الخصم بهذا الطريق . فمثلاً إذا لم يعارض المدين في الأمر الصادر عليه بالأداء عملاً بالمادة ٨٥٥ ، اعتبر بمثابة إجماع حضوري ، وجاز استئنافه عملاً بالقواعد العامة ، ولا ينظر الاستئناف على وجه السرعة ؛ على الرغم من أن القانون قد نص في المادة ٨٥٥ على أن المعارضة المتقدمة يحكم فيها على وجه السرعة (٢) وذلك لأن الطلب في ذاته ونظراً لطبيعته لا يحكم فيه على وجه السرعة وإنما المعارضة في الأمر هي التي يفصل فيها على وجه السرعة ، ودليل هذا أنه إذا كان الطلب في ذاته يفصل فيه على وجه السرعة لوجب منح الطعن فيه بالمعارضة عملاً بالمادة ٣٨٦ . ثم ، يتعين التفرقة في الاصطلاح بين المادة التي يفصل فيها على وجه السرعة والمعارضة التي يفصل فيها على وجه السرعة ، ولا يستقيم أن يكون ميعاد المعارضة في الأمر عملاً بالمادة ٨٨٥ خمسة عشرة يوماً وميعاد استئنافه عشرة أيام فقط .

٣ - القضاء المختلط في مادة يجب الفصل فيها على وجه السرعة ومادة يفصل فيه على الوجه المعتاد :

مثال بصدد المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون إيجارات الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
يدق الأمر إذا اشتمل الحكم الواحد واختلط فيه قضاء في مادة يجب الفصل فيها على وجه السرعة ومادة يفصل فيها على الوجه المعتاد ، فمثلاً إذا صدر حكم طبق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ كما طبق القانون المدني ، فهل يعد صادراً في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة؟ نحن نراه على هذا النحو لأن القانون رقم ١٢١ لم يصدر جامعاً شاملاً لكل ما تعلق بالإيجار وإنما هو نص على بعض مبادئ استثنائية قد يقتضي إعمالها في كثير من الحالات الرجوع للقواعد العامة وللقانون المدني في باب الإيجار ، بل في غيره من الأبواب . وإذن يكفي حتى يعد الحكم صادراً في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أن يطبق أحكام القانون المتقدم ولو اختلطت معها مادة يفصل فيها على الوجه المعتاد إعمالاً لأحكام القانون المدني (٣) .

(١) ونرى صدد الطعن التي ترفع عن الحكم الصادر فيه - أنظر كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٨٧ .
(٢) راجع كتاب إجراءات التنفيذ رقم ٨٧ وما أدلتنا به من حجج لتأييد ما ورد بالمتن - وقارن ما أشرنا إليه من مراجع .

(٣) وإذا طلبت المحكمة أحكام القانون رقم ١٢١ من خطأ فإن حكمها يعد صادراً في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، ولا يقبل الطعن عملاً بالمادة ١٥٥ من القانون المتقدم ، لأن الخطأ في تطبيق القانون لا يعد سبباً للطعن في الحكم المتقدم .

أما إذا صدر الحكم من دائرة المساكم ، ولم يعمل أحكام القانون رقم ١٢١ على وجه الإطلاق . فإنه لا يعد صادرا في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، ومن ناحية أخرى يكون قابلا للطعن عملا بالقواعد العامة - على خلاف حكم المادة ١٥ / ٤ من القانون المتقدم - سواء أكان عدم تطبيق القانون المتقدم عن حق أم عن خطأ .

وقد ترفع الدعوى بعدة طلبات موضوعية ويكون أحد هذه الطلبات ، وحده ، بما يوجب القانون الفصل فيه على وجه السرعة ، وفي هذه الحالة يكون على المحكمة والخصوم مراعاة القواعد والاجراءات الاستثنائية بصدد هذا الطلب ؛ فالحكم الصادر فيه لا يقبل المعارضة (١) وميعاد استئنافه عشرة أيام ، ويرفع بتكليف الحضور لا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية ، ويتمين إيداع مسودة الحكم الصادر به خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم عملا بالمادة ٣٤٦ ، كل هذا ولو كانت طلبات الدعوى مرتبطة ببعضها (٢) .

وقد ترفع الدعوى بطلب واحد ، وتعدد الاحكام الصادرة فيها ، وبعد أحد هذه الاحكام دون غيره صادرا في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، وذلك كما إذا أدلى أحد الخصوم بطلب موضوعي عارض فقطضي المحكمة - بحكم يصدر قبل الفصل في الموضوع - على وجه السرعة بقبول الطلب العارض عملا بالمادة ١٥٥ ثم تقضى - بحكم موضوعي - في ذات الطلب ، وينظر على الوجه المعتاد .

٤ - يتحدد وصف الدعوى والحكم الصادر فيها طبقا لنصوص القانون :

ولا يعتد بتكليف الخصم ووصفه (٣) - ولا يعد خطأ المدعى في الوصف عذرا يعني المحكمة من المسؤولية المقررة في المادة ٣٤٦ :

إذا كان الاصل أن المحكمة تنظر الدعوى مقيدة بطلبات الخصوم وفي حدود نطاقها . إلا أن لها ألا تعتد بأي وصف للخصم إذا كان غير صحيح وفق ما تنبئ منه واقع الدعوى .

ووصف الدعوى : يوجب الحكم فيها على وجه السرعة ، يعد من النظام العام ، فيتعين على المحكمة من تلقاء نفسها التحقق من أن الدعوى المطروحة أمامها من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فتجزأ فوراً وبغير إبطاء ، وبذا يتحقق مقصود المشرع من اعتبارها كذلك . كما أن المحكمة ملزمة عملا بالمادة ٣٤٦ بإيداع مسودة الحكم الصادر في الدعاوى المتقدمة في خلال أجل يختلف عن الأجل المقرر بالنسبة للأحكام الصادرة في الدعاوى العادية . وإذا لم يحترم الميعاد المتقدم فإن الحكم يكون باطلا عملا بذات المادة . ولا يعني المحكمة من المسؤولية

(١) بغير حاجة إلى التأجيل لإعادة اعلان الاسم عليه .

(٢) أنظر كتاب المرافعات رقم ١٤٤ مكررا .

(٣) كتاب نظرية الاحكام رقم ١٥١ وما يليه .

وأنظر دوريل رقم ٤٤٧ ورقم ٤٦١ وريتروار دالوز في المرافعات سنة ١٩٥٦ الجزء الثاني من ٥٥٥ رقم ٥ وجلاسون وتسييه ٢ رقم ١٢٠ وأحكام النقض الفرنسية المشار إليها .

كون المدعى لم يصف دعواه بأنها مما يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة .
وللخصم الحق في التمسك بالبطلان المتقدم ولو لم يسبق له التمسك بوجوب الحكم في الدعوى على وجه السرعة ، وسواء أكان هو المدعى أم المدعى عليه . لأن وصف الطلب يعد من المسائل القانونية القائمة أمام المحكمة من تلقاء نفسها ، وعليها مراعاة هذا الوصف أو تصحيحه من تلقاء نفسها .
ولا يتصور ترك الأمر لمطلق تقدير المدعى فيتحكم ويوجب على المحكمة الفصل في دعواه على وجه السرعة ، ويوجب عليها إيداع حكمها في خلال أجل قصير دون أن يكون لها هي الكلمة الأخيرة بعد التحقق من إعمال القانون إعمالاً صحيحاً في هذا الصدد ولو دون منازعة من جانب الخصم الآخر ، وإلا أدى هذا إلى وصف كل الدعاوى المقامة بأنها مما يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة للتحرر من بعض ما يفرضه المشرع على المدعى في الدعاوى العادية سواء بالنسبة لبيانات صحتها عملاً بالمادة ٧١ أو بالنسبة لوجوب طرحها على التحضير عملاً بالمادة ١١٠ وما يليها أو لحرمان المدعى عليه من الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر فيها .
هـ — للمدعى أو المدعى عليه التحدى بالوصف الصحيح في أية حالة تكون عليها الاجراءات ولو سبق له التمسك بعكسه :

العبارة بالوصف المطابق للقانون (١) ولا يعتد بوصف المحكمة الخاطيء .
قدمنا أن العبارة بالوصف الحقيقي للدعوى المطابق للقانون ، ونضيف أنه يتعين الاعتداد بهذا الوصف ولو سبق للخصم التمسك بعكسه . فمثلاً إذا وصف المدعى دعواه بأنها يجب الحكم فيها على وجه السرعة ، ولم ينازعه خصمه في هذا الوصف ، وأدرك بعد صدور الحكم الابتدائي أن هذا الوصف خاطيء ، جاز له أن يعتد بالوصف الصحيح في الاستئناف ويرفعه بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة ، إذ الدعاوى التي يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور هي الدعاوى التي ينص القانون على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة عملاً بالمادة ١١٨ ، لا الدعاوى التي يعتد الخصم أنها مما يتعين الحكم فيها على وجه السرعة . ويجوز له في المثال المتقدم أن يستأنف الحكم في خلال الميعاد المقرر لاستئناف الأحكام التي تصدر في الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، ولا يملك خصمه التمسك بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم (راجع المادة ٤٠٢ / ٢) طالما أن الدعوى ، في واقع الأمر ، ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة .

وإذا رفع المدعى دعواه على اعتبار أنها يجب الفصل فيها على وجه السرعة ونازعه خصمه في هذا الوصف وقضت المحكمة بقيامه أو بانتفائه فإنه يكون لكل خصم أن يعتد بالوصف الذي يراه صحيحاً ويتخذ الشكل المقرر وفقاً لهذا الوصف ؛ فيرفع استئنافه بتكليف بالحضور إذا كان يرى أن الدعوى يتعين الحكم فيها على وجه السرعة ؛ أو يرفعه بعريضة إذا كان يرى العكس . وذلك لأن

(١) موديل رقم ٤٤٧ ورقم ٤٦١ — وريتروار فالوز في المرافعات الجزء الثالث ص ٥٥٥ رقم ٥ وجلاسون المرجع المتقدم .

العبارة بالوصف المطابق للقانون ولا عبارة بوصف المحكمة الخاطيء (١).

وإذا رفع المدعى دعواه ولم يصفها . بوجوب نظرها على وجه السرعة جاز له في الاستئناف أن يتمسك بعدم قبوله لرفعه بعد ميعاد الأيام العشرة - المقرر في المادة ٤٠٢ - على اعتبار أن الدعوى يتعين الفصل فيها على وجه السرعة .

٦ - مصير الاجراءات التي تم وفقا لوصف خاطيء :

القاعدة أن الخصم ملزم بمراعاة الشكل الصحيح وفقا للحقيقة وصف الدعوى ، وإلا جاز لخصمه التمسك بالجزاء الذي قرره المشرع ، وفي الميعاد المحدد لذلك . فمثلا إذا رفع المدعى دعواه باعتبار أنها من الدعاوى التي يتعين الحكم فيها على وجه السرعة ، ولم يبين في صحيفة رقائق الدعوى أساسايدها وأدلتها مكفيا ببيان مطلوبه بالايجاز عملا بالمادة ١/٧١ ؛ جاز للمدعى عليه أن يتمسك ببطلان الصحيفة عملا بالمادة ٢/٧٩ . وبمقولة إن الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، بشرط أن يحصل التمسك بالبطلان على صورة دفع شكلي قبل التكلم في الموضوع عملا بالقواعد العامة . وإذا رفع استئناف بتكليف بالحضور على اعتبار أن الحكم المستأنف قد صدر في مادة يوجب القانون الحكم فيها على وجه السرعة ، وفضت المحكمة الاستئنافية بغير هذا فيكون الاستئناف باطلا عملا بالمادة ٢/٤٠٥ ، وهذا البطلان من النظام العام .

وإذا رفع استئناف بعد عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم ، وجب على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها إذا ما تبين أن قد صدر في واقع الأمر في مادة يتعين الفصل فيها على وجه السرعة .

وإذا صدر حكم في دعوى وصفت بأنها من الدعاوى التي يتعين الفصل فيها على وجه السرعة ، واتخذت اجراءاتها وفقا لهذا الوصف ، ثم رفع الاستئناف عنه بمرضاة وقضت المحكمة الاستئنافية بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة فانها لا تملك الحكم ببطلان اجراءات الخصومة أمام محكمة الدرجة الأولى التي تمت وفقا للوصف الخاطيء . إلا إذا لم يسقط حق التمسك بالبطلان أو كان هذا البطلان من النظام العام (٢) .

٧ - مراقبة الوصف عند تخلف المدعى عن الحضور ، والحكم فيه عند تعدد المدعى عليهم :

نعلم أن غياب المدعى في الجلسة الأولى يوجب على المحكمة شطب الدعوى إذا ما تغيب أيضا

(١) كتاب نظرية الاحكام رقم ١٤٩ وما يليه والاحكام العديدة المشار إليها فيه . فقد نصف المحكمة حكمها عن خطأ بأنه انتهائي أو حضوري فيكون من الجائز الاعتماد بالوصف الحقيقي له ، ويطعن فيه بطريق الطعن المناسب وفقا لهذا الوصف .

(٢) كالبطلان الناتج عن عدم طرح القضية على قاضي التحضير وفقا للرأي السائد . وبلا حظ أن البطلان المتقدم يهدم سائر الاجراءات التالية لاعلان صحيفة افتتاح الدعوى ، وإنما هذا الاعلان بعد قاءا جميعا متجا لآثاره ، إذ القاعدة أن بطلان الاجراء لا يؤثر على صحة الاجراءات اللاحقة . عليه ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك .

للدعى عليه ، أما إذا حضر المدعى عليه وحده وأبدى طلبات ما ، وجب على المحكمة تأجيل القضية إلى جلسة أخرى ، ويقوم المدعى عليه بإعلان المدعى بتاريخها عملاً بالمادة ٩٣ . ونعلم أن المشرع قصد بالقاعدة المتقدمة حرمان المدعى من الطعن بالمعارضة ، ولم يثنأ أن يقسو عليه في هذا الصدد فتعز على أن يكون حرمانه من المعارضة مشروطاً بمنحه فرصة أخرى للحضور . واتجه الرأي إلى أنه بالنسبة إلى الدعاوى التي يمنع المشرع المعارضة في الأحكام الصادرة فيها — كالدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة — لا يكون تأجيل الدعوى واجباً إذا تخلف المدعى عن الحضور في أول جلسة (١) . وإذا تعدد المدعون وتخلفوا كلهم أو بعضهم عن حضور الجلسة الأولى أجلت القضية إلى جلسة أخرى مع تكليف المدعى عليه إعلان المتخلفين ، ويعتبر الحكم الذي يصدر في القضية بعد ذلك حضورياً في حقهم جميعاً .

ويدق الأمر إذا تخلف المدعى عن الحضور في الجلسة الأولى التي حضرها المدعى عليه وتمسك فيها بوجوب الحكم في الموضوع فوراً نظراً لأن الدعوى من الدعاوى التي يجب الفصل فيها على وجه السرعة ، وعلى الرغم من اغفال المدعى ذكر هذا الوصف في صحيفة دعواه . قد يقال إن الفصل في وصف الدعوى هو مسألة أولية (٢) يتعين الحكم فيها أولاً قبل تأجيل القضية لإعلان المدعى المتخلف عن الحضور ، وذلك لأنه إذا اتضح أن الدعوى يجب الحكم فيها على وجه السرعة لا يكون هناك محل للتأجيل ، فاذن يجوز الحكم في الوصف في الجلسة الأولى على الرغم من غياب المدعى . كما أن المحكمة إذا ما قضت في الوصف في غياب المدعى فلا يخرج الأمر عن أحد أمرين : إما أن تقضى بأن الدعوى من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، وفي هذه الحالة تتناول الموضوع للفصل فيه بحكم لا يقبل المعارضة من جانب المدعى بغير حاجة إلى إعلانه بجلسة جديدة تؤجل إليها القضية (٣) ، وإما أن تقضى بأن الدعوى من الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، وفي هذه الحالة يلزم التأجيل حتى يصدر الحكم حضورياً في مواجهته .

وإنما الرأي الصحيح في هذا الصدد أن المشرع قد منع المحكمة الفصل في أي دفع أو طلب في الجلسة الأولى التي يتخلف عنها المدعى وذلك حتى لا يصدر عليه فيها حكم يصعب (أو يكون من الظلم) حرمانه من الطعن فيه بالمعارضة ، هذا ولو كان موضوع الطلب أو الدفع متعلقاً بالنظام العام ، إذ يجب منح المدعى فرصة أخرى للحضور حتى يتمكن من الإدلاء بما لديه من أوجه لتأييد ما يتمسك به .

وإذن يجب منح المدعى المتخلف فرصة للحضور وإبداء ما لديه من أقوال بصدد وصف دعواه ، هذا ولو كان ظاهر الأمر يفيد أنه يعتبرها من الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد لأنه

(١) كتاب المرافعات رقم ٣٧٨ .

(٢) question préalable .

(٣) ويكون الحكم الصادر في الوصف غير قابل للمعارضة شأنه شأن الحكم في الموضوع وفق ما سلفه

نراه في فقرة تالية .

لم يصفها بغير هذا في صحيفتها . ومن ناحية أخرى ، قضاء المحكمة في الوصف في غياب المدعى يجعل الحكم الصادر فيه غيايبا في حقه . بما يكون له حق الطعن فيه بالمعارضة إذا لم تعتبر الدعوى بما يتعين الحكم فيها على وجه السرعة ، وهذه النتيجة تخالف ما يرى المشرع إلى تحقيقه عملا بالمادة ٩٣ . ونكون النتيجة أمعن في مخالفة القانون إذا تعدد المدعون وتختلف بعضهم في الجلسة الأولى دون البعض الآخر . وقضت المحكمة في الوصف في الجلسة الأولى ، ففي هذه الحالة يصدر الحكم في الوصف حضوريا في مواجهة البعض وقابلا للمعارضة في مواجهة البعض الآخر (١) .

وإذا تعدد المدعى عليهم وتختلف بعضهم عن الحضور في الجلسة الأولى دون البعض الآخر ، فإن المحكمة لا تملك الحكم في الوصف (٢) بل هي تلزم بتأجيل القضية لجلسة أخرى يعلن إليها من لم يحضر من المدعى عليهم عملا بالمادة ٩٦ ؛ حتى يصدر الحكم في الوصف حضوريا في مواجهة جميع المدعى عليهم على النحو المتقدم ، ولا يكون قابلا للمعارضة ممن تختلف عن الحضور في الجلسة الأولى ..

وإذا تخلف المدعى عليه عن الحضور في الجلسة الأولى أو تغيب جميع المدعى عليهم في حالة تعددهم — كان على المحكمة أن تراقب الوصف من تلقاء نفسها — على النحو المتقدم ، وجاز الحكم في الموضوع في الجلسة الأولى ويكون الحكم الصادر فيه قابلا للمعارضة من جانبهم ما لم يحكم باعتبار الدعوى بما يتعين الفصل فيه على وجه السرعة .

٨ — طبيعة الحكم الصادر في الوصف والطعن فيه :

يعد الحكم الصادر في الوصف المتقدم من الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى لأنه لا يمس ذات الموضوع أو شقا منه ، وإنما هو يمس مسألة متفرعة عنه تنصل بوصف الطالب الموضوعي وما يتعين مراعاته من أشكال وأوضاع ومواعيد نتيجة لهذا الوصف ، هذا فضلا عن أن ذات التمسك بوصف معين للطالب لا يعد طلبا موضوعيا ، كما أن الطعن على هذا الوصف لا يعد دفعا موضوعيا ، ورأينا أن المحكمة عليها مراقبة الوصف من تلقاء نفسها ، وكل هذا يقطع بأن الحكم في الوصف يعد حكما فرعيا . وليس يحكم موضوعي والقاعدة أن الحكم يعد موضوعيا إذا ما صدر في طلب أو دفع موضوعي .

وجدير بالذكر أن الحكم الصادر في الوصف لا يعد صادرا في مادة يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، لأن القانون لم ينص على ذلك صراحة .

وإذا اعتبر الحكم المتقدم من الأحكام الفرعية فإنه يخضع لسائر القواعد المتعلقة بتلك الأحكام ، فهو لا يقبل الطعن المباشر لأنه لا ينهي الخصومة كلها أو بعضها عملا بالمادة ٣٧٨ ، ويجوز الطعن

(١) بافتراض أن الدعوى التي صدر فيها الحكم من الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد .

(٢) لتقضي في الموضوع في الجلسة الأولى إذا ثبت أن الدعوى بحق من الدعاوى التي يتعين الحكم فيها على وجه السرعة ، وفي هذه الحالة يعد الحكم حضوريا في مواجهة جميع المدعى عليهم ولو من تخلف منهم من الحضور في الجلسة الأولى .

فيه بنفس طرق الطعن الجائزة بالنسبة للحكم الموضوعي ، واستئناف الحكم في الموضوع يستتبع استئنافه عملاً بالمادة ٤٠٤ (١) (٢) .

وجدير بالإشارة أنه إذا قضت المحكمة في موضوعي الدعوى في غياب المدعى عليه واعتبرتها عن خطأ من الدعاوى التي يتعين الحكم فيها على وجه السرعة ، جاز له أن يطعن بالمعارضة في الحكم الصادر من المحكمة ، وهي تملك تعديل الوصف الخاطيء عملاً بالقواعد العامة التي تميز لذات المحكمة التي أصدرت الحكم تعديله أو إلغائه (٣) .

٩ — رقابة محكمة النقض للوصف المتقدم (٤) :

يخضع وصف الدعوى — المتقدم — لرقابة محكمة النقض ، ولها أن تتحقق من صحته من تلقاء نفسها كأي مسألة تتصل بالنظام العام ، فاذا رفع إليها الطعن واستبان لها من واقع أوراق القضية المقدمة إليها أن الدعوى المقامة من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة وأن المحكمة الموضوعية قضت بغير هذا صراحة أو ضمناً كان لها نقض الحكم لمخالفته للقانون . ويترب على نقض الحكم في الحالة المتقدمة بطلان الإجراءات التي تمت وفقاً للوصف الخاطيء على ما تقدمت دراسته .

١٠ — خاتمة :

يتبين من كل ما تقدم أن وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه السرعة يثير منازعات ومشاكل لا يتناسب تحملها مع الفائدة التي يحققها ، وقد يؤدي الخطأ في الوصف في كثير من الأحوال إلى إهدار الحق الموضوعي أو حق الاستئناف . ومثال ذلك أن يرفع المدعى دعواه معتبراً إياها من الدعاوى التي يوجب القانون نظرها على وجه السرعة فيعني نفسه من ذكر بيانات صحيفتها التي أوجبها المشرع في المادة ٢/٧١ مما قد يترتب عليه بطلانها عملاً بالمادة ٢/٧٩ ، أو أن يستأنف الخصم الحكم باعتباره

(١) مع ملاحظة أن قبول الحكم الصادر في الوصف المتقدم لا يمنع المحكمة الاستئنافية من مراقبة هذا الوصف من تلقاء نفسها .

(٢) أنظر على وجه العموم في القواعد المتعلقة بالأحكام القهرية كتاب المرافعات رقم ٤٥٨ وكتاب نظرية الأحكام .

(٣) كتاب المرافعات الطبعة الرابعة رقم ٤٤٩ م ص ٦٠٩ الحاشية رقم (٢) ورقم ١٤٩ من كتاب نظرية الأحكام في قانون المرافعات .

(٤) أنظر في هذا الموضوع تعليقات دالوز على المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات الفرنسي وجلاسون ونسبه ٢ رقم ٥١٢ وأحكام القضاة المشار إليها ، ويرتوار دالوز في المرافعات سنة ١٩٥٦ الجزء الثاني ص ٥٥٦ رقم ١٧ وموريل ٤٦٢ . وراجع وقارن الأحكام المشار إليها في دالوز المرجع المتقدم .

وقد حكم بأن وصف الدعوى وصفا خاطئاً يؤثر في الضمانات المقررة للخصوم ، ويخضع لرقابة محكمة النقض — نقض ١٤ فبراير ١٨٨٨ سير . ٦٠ — ١ — ٣١٣ و ٣ يونيو ١٨٩٠ سيرى ٩١ — ١ — ٢٢٤ ، وراجع نقض ٢٠ يولييه ١٩٢٠ دالوز ١٩٢١ — ١ — ٦٩ .

صادر في دعوى من الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد ، وتقضي المحكمة بغير هذا الوصف فيبطل استئنافه لرفعه بعريضة بدلا من رفعه بتكليف بالحضور ، أو أن يعتد الخصم بميعاد الاستئناف المقرر للأحكام التي تصدر في الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد فيحكم بعدم قبول استئنافه على اعتبار أن الحكم قد صدر في مادة يتعين نظرها على وجه السرعة وأن المستأنف لم يحترم ميعاد الأيام العشرة المقرر في المادة ٤٠٢ .

وإذ أثبت التطبيق العملي أن الوصف المتقدم يضر ، وأن نفعه لا يتناسب مع هذا الضرر ولا يشفع في تحمله يكون الأفضل إلغاء خاصة وأن رائد المشرع في عصرنا الجديد هو التيسير والتبسيط حتى لا يتحمل المواطن جهدا وعناء هو في غنى عن تحمله ، وتنتج التشريعات الجديدة المقارنة إلى هذا النحو (١) .

(١) أنظر ما قلناه بحدود القانون الفرنسي في الفقرة الأولى وراجع قانون المرافعات العراقي رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ ، وقانون المرافعات الصيني الصادر سنة ١٩٣٠ ، وقانون مرافعات بوناكو ، وقانون مرافعات مدغشقر .

التكليف القانوني للرشوة

والجزاء المترتبة عليها

للدكتور أحمد رفعت خفاجي

وكيل النيابة بمكتب النائب العام

١ - في عرض مشكلة التكليف القانوني للرشوة :

حين نقوم بدراسة الرشوة بمعناها الدقيق يجدر بنا أن نوضح طبيعتها القانونية السليمة ونبين الوصف القانوني الصحيح الذي يمكن أن نخلمه على فعل الرشوة - فمألجة التكليف القانوني للرشوة وسرد النتائج القانونية التي تترتب على هذا التكليف هو ما يعيننا في هذا المقام .

وتفترض الرشوة عادة اشتراك شخصين في اقترافها فهذا العمل يقتضى وجودهما كي يساهما بنشاطهما الإجرامى في وقوعه وهما المرتشى والراشى - فالمرتشى هو من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة وبعبارة أخرى هو الشخص الذى يستغل سلطة وظيفته ، أما الراشى فهو صاحب الحاجة الذى يسعى إلى شراء ذمة المرتشى وإفساده كي يجعله يميل عن جادة الصواب وذلك بعرض أو تقديم وعدا أو عطية أو هدية بغية الوصول إلى هدفه وهو حمل المرتشى على أن يودى له عملا من أعمال وظيفته أو يمتنع عن أدائه أو يخل بواجبات وظيفته . ففي كل قضية تتعلق باستغلال الوظيفة نجد أنفسنا أمام شخصين اتحدت إرادتهما على العبث بمقتضيات الوظيفة أحدهما صاحب مصلحة يعرض هدية أو عطية على موظف أو مستخدم ليحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه والثانى موظف أو مستخدم يقبل الهدية أو العطية متجرا بوظيفته وبعبارة أخرى فإن الأول يمد لارتكاب الجريمة ويسهل اقترافها بينما ينفذها الثانى . فالأول سبب الرشوة والثانى أداة تنفيذها .

ومن هنا نكون بصدد نشاطين إجراميين لكل منهما مظهره الخاص به وسلوكه المتعلق به والذي يميزه عن الآخر وهما :

١ - الرشوة السلبية وتدعى أيضا بالارتشاء وهى الجانب السلبي في فعل الرشوة أى فعل الشخص الذى يطلب الرشوة أو يقبلها سواء أكانت وعدا أو عطية أو هدية وهو في هذا السلوك يستغل سلطة وظيفته التى خولها القانون إياه .

٢ - الرشوة الإيجابية وتسمى أيضا بالرشوة وهى الجانب الإيجابي في الحادث وعلى العكس مما تقدم يرتكبها صاحب الحاجة حينما يحاول إرشاء الموظف أو المستخدم كي يفسد طريقته فيقبل عرضه مقابل أداء ما يطلبه من أهداف تتعلق بوظيفته .

ويجب التنبيه إلى أن في هذين الاصطلاحين « الرشوة السلبية والرشوة الايجابية » تساهلا في التعبير لأن في تسمية جريمة المرتشى بالرشوة السلبية ما يشعر بأن عمل الموظف ومن في حكمه يكون سلبيا دائما بقبول كل من الوعد أو الهدية بعد عرضه عليه من الراشي غير أنه وإن كان هذا هو الغالب إلا أن هناك من الموظفين أو المستخدمين لدى أرباب الأعمال الخاصة من يطلبون الرشوة بأنفسهم أو بواسطة غيرهم ويكون عمل الراشي في هذه الحالة سلبيا مقصورا على قبول ما يعرضه عليه الموظف .

ولقد اختلفت التشريعات في تكليف جريمة الرشوة بعضها يعتبر العرض والقبول مكونين للجريمة واحدة مركبة تقع من المرتشى والراشي كفاعلين أصليين أو من المرتشى كفاعل أصلي والراشي كشريك له بالتحريض أو الاتفاق ويستعير إجرامه من الفاعل الأصلي وهذا هو مسلك القانون الايطالي في المواد من ٣٢١ إلى ٣٣٦ والقانون البولوني في المادة ٢٩٣ والقانون الدنمركي في المادة ١٤٤ .

ويرى البعض الآخر أنه يجعل فعل كل من الراشي والمرتشى جريمة على حدة فلا يتوقف قيام المسؤولية أو مقدار العقاب في أحدهما على قيام المسؤولية ومقدار العقاب في الأخرى وعلى هذا الرأي أغلب التشريعات مثل القانون الفرنسي في المادتين ١٧٧ و ١٧٩ والقانون الألماني في المواد من ٣٢١ إلى ٣٣٥ والقانون السوفيتي في المواد من ١١٧ إلى ١١٩ والقانون العراقي في المواد من ٩٠ إلى ٩٧ والقانون السوداني في المواد من ١٢٨ إلى ١٣٤ وقد أيدم قانون العقوبات الدولي الذي وصفه الأستاذ فرانسكو كوزنتيني على هدى قوانين العقوبات الحديثة فقد نص على جريمة الرشوة السلبية في المادتين ٦٣٣ و ٦٣٤ بينما نظم الرشوة الايجابية في المادتين ٦٧٢ و ٦٧٣ . وفي تفصيل الاتجاه الأول نقول إنه لا شك أن مظهرى النشاط الاجرامى سالتى الذكر يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا الامر الذى يدفعنا إلى اعتبار أحدهما مكملا لجريمة الرشوة التى يهدف المشرع إلى حماية الوظيفة من اضرارها ومن شأن ذلك أن يعد الموظف أو المستخدم فاعلا أصليا في هذه الجريمة بينما يحتسب الراشى شريكا معه فيها ويعمل في شأنه أحكام الاشتراك وجزاء الشريك . وبعبارة أكثر إيضاحا تعتبر هذه الأفعال مكونة جريمة واحدة الفاعل فيها هو الموظف أو المستخدم المرتشى أما صاحب الحاجة فهو شريك .

وهذا رأى في بيان التكليف مرجعه إلى طبيعة الرشوة فقد نالها التجريم لحماية الوظيفة فليست طائفة المرتشين أنفسهم محل رعاية القانون وإنما هى الوظيفة ذاتها التى يسعى الشارع لحمايتها فأساس الجريمة ينحصر في الاتجار بالوظيفة وهذا العمل يقع بطبيعة الحال في نصيب الموظف أو المستخدم فكان مقتضى ذلك أن يعد الموظف أو المستخدم فاعلا أصليا والراشى شريكا له بالتحريض أو الاتفاق أو ان يعتبر الاثنان فاعلين أصليين لجريمة واحدة ومعنى هذا ان العبرة دائما في جريمة الرشوة ليست بسلوك الطرف الآخر صاحب الحاجة وإنما بسلوك الموظف أو المستخدم .

كما أنه يمكننا تبرير هذا النظر أيضا بقولنا إنه من العبث ان نحاول تجزئة العنصر السلبى والعنصر

الايحائي في كل جريمة فطالما أن الجريمة مركبة أي أنها تفترض مساهمة عدة اشخاص في اقترافها ويقعون تحت طائلة احكام قانون العقوبات نتيجة لذلك فليس بمنطقي ان نحجز الافعال المكونة لها وجريمة الرشوة من هذه الطائفة فنقتضي وجود طرفين هما المرشئ والمرشئ فن شأن ذلك ان يحدد المرشئ فاعلا اصليا بينما يقتصر دور المرشئ على اعتباره فاعلا اصليا معه او شريكا له في هذه الجريمة . وفي شرح الاتجاه الثاني يعتبر فعل كل من المرشئ والمرشئ جريمة منفصلة فهذا النظام ينظر إلى كل عنصر من عناصر الجريمة كأنه يكون جريمة مستقلة عن العنصر الثاني من حيث المسؤولية وشروطها بمعنى ان فعل الرشوة يتضمن جريمتين قائمتين بذاتهما احدهما تنسب إلى المرشئ وتسمى بالرشوة السلبية بينما تسند الاخرى إلى المرشئ وتدعى بالرشوة الايجابية وهاتان الجريمتان تتميز احدهما عن الاخرى فلكل منهما أركانها الخاصة بها والتي تختص بها دون سواها .

ويمكن تعليل نظام ازدواج الجريمة فتؤكد ان الاخذ بالنظام الاول من شأنه ان يؤدي إلى افلات صاحب الحاجة الذي عرض الرشوة من العقاب ذلك اننا إذ اعتبرناه شريكا مع الفاعل الاصل وهو المرشئ في ارتكاب الجريمة بسبب تحريضه اياه أو اتفاهه معه فان هذا التكييف يهمل دور المرشئ في وقوع الجريمة اذا لم تخرج إلى حيز التنفيذ بمعرفة المرشئ بمعنى انه إذا لم يقبل المرشئ العرض أو قبله ثم عدل بعد ذلك عدولا اختياريا او لم يؤت سوى أعمال تحضيرية في ارتكاب الفعل فلا يعد العمل الذي اقترفه المرشئ مكونا لجريمة الشروع في الرشوة فيظل بمنأى عن العقاب طالما ان سلوكه لا يمكن النظر اليه باعتباره اشتراكا في جريمة يستوجب عنها الجزاء وذلك لعدم وقوع الجريمة التي اشترك في ارتكابها والمعروف ان القانون لا يعاقب على الشروع في الاشتراك . ويضاف إلى ذلك انه من الصعوبة بمكان في مجال نظرية الاشتراك ان نعتبر المرشئ مجرد شريك في جريمة الرشوة ذلك ان الشريك ماهو في الحقيقة الا مساعد في الجريمة يسهلها وانما لا ينشئها ولا يساهم في ارتكابها بطريقة اصلية ومباشرة وفي الرشوة على العكس من ذلك يقوم المرشئ والمرشئ سويا بدورين رئيسيين في تنفيذها فكلاهما على قدم المساواة مع الآخر في الافعال المكونة للرشوة التي لا تتم بدون تدخل من جانب المرشئ ومادام الامر كذلك فلا يمكن تصور وجود جريمة رشوة بدون تدخل المرشئ فكلنا الجريمتين اللتين يطاق عليهما الرشوة السلبية والرشوة الايجابية تسيران جنبا إلى جنب في مجال التنفيذ .

٢ - في أهمية البحث :

ليس هذا البحث مجرد دراسة نظرية بحثية وإنما يترتب عليه نتائج عملية في غاية من الخطورة يمكن استجلاؤها في القانون الجنائي بين ثنايا النظرية العامة للاشتراك والنظرية العامة للشروع وبعبارة اخرى انه إذا أخذنا بفكرة وحدة جريمة الرشوة فالتا تطبق على المرشئ والقواعد العادية المقررة في الاشتراك والشروع - أما إذا أيدنا الاتجاه الثاني المتعلق بفكرة ازدواج الجريمة فيختلف الامر بطبيعة الحال ذلك اننا نعتبر فعل المرشئ أي الرشوة الايجابية جريمة مستقلة قائمة بذاتها ومنفصلة عن فعل المرشئ أي الرشوة السلبية ومن هنا جاء الاختلاف بين المسلكين فلا يطبق على

الراشى قواعد الاشتراك كما تترتب نتائج مغايرة عند تطبيق نظرية الشروع واعمال احكامها على الراشى الذى يشرع في عرض رشوة على الموظف أو المستخدم وذلك على التفصيل الآتى ذكره .

٣ — أهمية البحث في النظرية العامة للاشتراك :

من مقتضى الأخذ بمبدأ وحدة جريمة الرشوة — ذلك النظام الذى يعتبر الراشى مجرد شريك للرشى في جريمة الرشوة — وجوب تطبيق القواعد العامة في الاشتراك لمعرفة مدى مسئولية الراشى وهذه القواعد قد أوردتها المادتان ١٤٠ و ١٤١ من قانون العقوبات المصرى والتي تقابل المادتين ٥٩ و ٦٠ من قانون العقوبات الفرنسى وذلك باعتبار اننا بصدد تعدد في الجناة أى مساهمة جنائية في اتيان الفعل بين شخصين يتعاونان في ارتكاب الجريمة بل يتعين معرفة نصيب كل منهما في المسئولية فجزاء المرتشى يتحدد كفاعل أصلى وعقاب الراشى يتقرر باعتباره شريكاً قد قام بدور ثانوى في اقتراف الرشوة .

ومن المسلم به ان المسئولية الجنائية تقع بادىء ذى بدء على عاتق الفاعل الاصلى ثم تسرب إلى الشريك وتتصل به بقيام هذه المسئولية أولاً وقبل كل شيء في جانب الفاعل الاصلى ثم انتقالها بعد ذلك إلى الشريك هو ما يسمى بفكرة الاستعارة في الجرائم . ووداها أن الشريك يستعير اجرامه من الفاعل الاصلى فاجرام الفاعل الاصلى ينسحب على الشريك .

ويتربى على فكرة الاستعارة سאלفة الذكر عدة نتائج فيجب أن تكون هناك جريمة وقعت أى قيام فعل أصلى معاقب عليه وذلك كي يعاقب الشريك فلا مسئولية على هذا الأخير إذا كان الفعل المنسوب إلى الفاعل الاصلى لا يعاقب عليه القانون فاذا لم يكن الفعل الذى حصل فيه الاشتراك معاقباً عليه فلا جريمة وبالتالي فلا محل للقول باشتراك جنائى . وهذا الشرط باعتباره ركناً رئيسياً لوجود الاشتراك المعاقب عليه — هو نتيجة لازمة حتمية لمبدأ الجريمة المستعارة بل ان اجرام الفاعل الاصلى ينعكس على اجرام الشريك ولا يتصور قيام اشتراك معاقب عليه إلا إذا وقع فعل معاقب عليه .

كما يتعين حصول الاشتراك باحدى الطرق التى نص عليها القانون فقد أورد المشرع وسائل الاشتراك على سبيل الحصر فلكى يعد الشخص شريكاً في الجريمة يجب أن يكون قد تدخل فيه بوسيلة من الوسائل التى يدينها القانون وهى التحريض والاتفاق والمساعدة . فالمادة ٤٠ من قانون العقوبات تقرر أنه يعد شريكاً في الجريمة كل من حرض على ارتكاب الفعل المسكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض وكل من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعتم بناء على هذا الاتفاق ومن أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شيء آخر معاً استعمل في ارتكاب الجريمة مع عليه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها . وكل عمل لا يدخل في نوع من هذه الأنواع الثلاثة لا يعد معه الشخص شريكاً في الجريمة التى وقعت .

أما نظام ازدواج جريمة الرشوة فلا يعتبر الراشي مجرد شريك في الجريمة فحسب فلا يستعير اجرامه من المرتشى وإنما يعتبر كلا من الراشي والمرتشى فاعلا أصليا في جريمة منفصلة . فلكل منهما اجرامه الاصيل في مجال الرشوة وما دام اجرام الراشي أصيلا وليس تابعا لاجرام المرتشى فلا يسوغ النظر إلى الأول باعتباره شريكا للثاني كما لا يمكن بداهة اعتبار المرتشى شريكا للراشي فكان هذا النظام يهدف إلى استبعاد تطبيق نظرية الاشتراك سالفة الذكر في العلاقة القانونية من وجهة القانون الجنائي بين المرتشى والراشي — بمعنى أننا قد طرحنا جانبا كل تفرقة بين الفاعل الاصيل والشريك واستبدلنا بها فكرة الجريمة المنفصلة .

ولقد شوهدت تطبيقات عديدة لفكرة الجريمة المنفصلة من بينها جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة عن جنابة أو جنحة ومن ثم فلم يعد هناك حاجة إلى الكلام عن استعارة الشريك لاجرام الفاعل الاصيل أو أن اجرام الشريك فرع من اجرام الفاعل الاصيل والفرع يتبع الأصل وبهذا نكون قد تفادينا النتائج الخطيرة لنظام الاستعارة في الجرائم فمن العبث أن نجد المحرض وهو الراشي قد أفلت من العقاب في كل مرة يكون فيها الفاعل الاصيل قد امتنع عن ارتكاب جريمة الرشوة إعمالا لقاعدة لا عقاب على الشروع في الاشتراك .

هذا فضلا عن أن نظرية الاستعارة تقوم على مجرد حيلة بعيدة كل البعد عن حقيقة الأمور فليس صحيحا أن نقول إن الفاعلين الأصليين والشركاء باعتبارهم قد ساهموا جميعا في وقوع الفعل قد ارتكبوا نفس الجريمة فالمساهمون في اقتراف الجرم يختلفون فيما بينهم من حيث الدافع على اتيان الفعل من حيث الأفعال التي أداها كل منهم بمناسبة الجريمة ويصدق القول على الرشوة شأنها شأن سائر الجرائم .

وبين من هذا النظر عدة آثار نوجزها بقولنا : إن الراشي لا يمكن اعتباره شريكا للمرتشى ففعله مستقل بكون بذاته جريمة منفصلة معاقبا عليها دون نظر لجريمة المرتشى ومن ثم فقد يقع أحيانا تحريك الدعوى الجنائية ومقاضاة الراشي وإدائته دون أن يسازم ذلك ضرورة اتهام المرتشى معه أو إدائتهما سويا — وعلى العكس من ذلك أيضا فالمرتشى ليس شريكا للراشي ويمكن توقيع الجزاء الجنائي عليه دون حاجة لمعاقبة الراشي معه بمعنى أن عقوبة الرشوة السلبية يمكن تطبيقها بالرغم من عدم وجود رشوة إيجابية بسبب أن الراشي قد استبعد من الاتهام لانعدام قصده الجنائي أو لم يكن جادا في عرضه للرشوة أو لاي سبب آخر فإذا صدر قرار بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية لصالح الراشي فليس هناك ما يمنع من تحريك الدعوى الجنائية ضد المرتشى والمطالبة بتوقيع عقوبة الرشوة عليه .

على أنه كذلك يتصور أن يكون لكل من الراشي أو المرتشى شركاء في جريمة غير شركاء الطرف الآخر ولا شيء يمنع من وجود شركاء للمرتشى في جريمة وللراشي في جريمة الخاصة به تطبيقا للبادئ العامة فيعبد شريكا في اجرام المرتشى كل من ساهم في وقوع الجريمة بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة كما لو حرصت امرأة موظفا تربطها به علاقة على الاتجار بوظيفته ليحصل على ما يمكنه من سداد

رغباتها ومطالبها فوقت الجريمة بناء على هذا التحريض ومن الأمثلة المستمدة من القضاء الفرنسي أن زوجة سيجان كانت تناق الخطابات والمبالغ المرسلة إلى السجناء فتسلبها إلى زوجها الذي يتقاضى الرشوة من هؤلاء السجناء فاعتبرت الزوجة شريكا لزوجها في جريمة المساعدة . كل هذه النتائج العديدة لا شك أنها تستخلص من فكرة استقلال فعل الراشي عن فعل المرتشى .

٤ - في أهمية البحث في النظرية العامة للشروع :

الشروع هو البدء في التنفيذ أو بالأحرى هو ما تعرفه المادة ٥٥ من قانون العقوبات من أنه البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ودراسة نظرية الشروع طبقا لهذا التعريف يقتضيان تبيين متى يكون العمل الذي ارتكبه الجاني بدءا في التنفيذ وبعبارة أخرى في أي لحظة يقع النشاط الإجرامي تحت طائلة أحكام قانون العقوبات بمعنى أنه يجب أن نفرق بين الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون وبين الأعمال التي تعد بدءا في التنفيذ مكونا للشروع المعاقب عليه - ولا شك أن الإجابة عن هذا السؤال تكتنف صعوبة تقليدية مدارها معيار التفرقة ومناطها بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ . وبديهي أن أهمية هذه التفرقة في غاية الأهمية طالما أنه من الثابت أن الأعمال التحضيرية غير معاقب عليها بينما يعاقب الفاعل إذا بدء في تنفيذ الجريمة.

وفي خصوصية البحث الذي نحن بصدده تختلف الإجابة بحسب ما إذا أخذنا بنظام الجريمة الواحدة في الرشوة أو بنظام الجريمتين المنفصلتين وهما الرشوة السلبية والرشوة الإيجابية .

فإذا أخذنا مبدأ وحدة الجريمة أو صبحت الرشوة جريمة بسيطة الفاعل الأصلي فيها هو المرتشى ولا يعاقب على الشروع فيها إلا إذا حدث بدء في التنفيذ من جانب المرتشى وحده أما ذلك الذي يحاول شراء ذمة الموظف فلا يترتب عليه قانونا طالما أن البدء في تنفيذ جريمة الرشوة لم يقع من جانب المرتشى وذلك بعدم قبوله العرض الصادر من صاحب الحاجة مثلا - ومن شأن هذا القول إفلات الراشي من العقاب من شروعه في رشوة الموظف أو المستخدم إذ أن الشروع لا يعاقب عليه إلا إذا بدأ التنفيذ من جانب الفاعل الأصلي فقط دون الشريك ومن هنا قيل إن الشروع في الاشتراك غير معاقب عليه بينما أن الاشتراك في الشروع معاقب عليه .

ويترتب على ذلك حتما أنه إذا امتنع المرتشى عن ارتكاب الرشوة أو أوقف تنفيذها باختياره أو لم يرتكب سوى أعمالا تحضيرية لفعل الرشوة فلا شروع في جريمة الرشوة وبالتالي يظل الراشي بعيدا عن الجزاء الجنائي رغم أنه استنفذ نشاطه الإجرامي ومن ثم فلا يعد مرتكبا لجناية الرشوة أو الشروع فيها مهما تكن الأفعال التي اقترفها .

وحقيقة الأمر أن ما تقدم من المساويء التي توجه إلى نظام وحدة جريمة الرشوة والتي استهدفت لنقد كبير من الشراح ذلك أن هذا القول يؤدي إلى إفلات الراشي من العقاب في الوقت الذي يعد هو في الواقع المحرض على ارتكاب هذه الجريمة الخطيرة ففي كل مرة لا يتج تحريضه أثرا ويفشل هدفه الذي يسعى إليه يظل بعيدا عن قصص الاتهام طالما أنه يعتبر مجرد شريك .

ولا يمنع وجود هذه النتيجة الخطيرة السابقة الا بإنشاء جريمة جديدة هي جريمة الشروع في الرشوة الايجابية وما هذا المسلك التشريعي في الحقيقة الا اتجاه نحو مبدأ ازدواج جريمة الرشوة وتأييد النظام الثاني الخاص بوجود جريمتين منفصلتين احدهما هي الرشوة السلبية والاخرى هي الرشوة الايجابية .

وطالما ان هاتان الجريمتان مستقلتان احدهما عن الاخرى فلكل منها شروح خاص بها يمكن تصوره بجملا . فيمكن قيام حالة شروع في رشوة سلبية كما يمكن وجود حالة شروع في رشوة ايجابية باعتبار اننا ننظر الى كل جريمة على استقلال . وبعبارة ادق يمكن مراعاة البدء في التنفيذ من جانب الراشي مثل ما كنا نلاحظ وجوده من جانب المرشئ وكلا الحالتين معاقب عليهما تطبيقا لحكم المادة ٥٤ من قانون العقوبات المصري والتي تقابل المادة الثانية من قانون العقوبات الفرنسي .

٥ - في اتفاق الرشوة :

لكي نكون بصدد جريمة تامة فالى اى مدى يشترط قيام اتفاق بين طرفي الرشوة ؟

اى يستلزم الامر ايجابا من جانب وقبولا من الجانب الآخر .

كان تمام الرشوة يستوجب وجود اتفاق بين الراشي والمرشئ اى اتحاد ارادتهما معا لارتكاب الرشوة وظل الحال على هذا النحو حتى تاريخ صدور القانون المؤرخ في ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ في فرنسا واستمر الحال في مصر الى ان جاء القانون رقم ١٦٩ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ اذا كانت الرشوة لا تتم الا بحصول العرض يتبعه القبول واقصد قبول الوعد او العطية او الهدية بمعنى انه تم ابرام اتفاق الرشوة فكان الاتفاق هو الفصيل في تمام الجريمة دون اعتبار لتنفيذ الهدف الذي يسمى صاحب الحاجة لتحقيقه .

اما اذا لم يتم الايجاب والقبول فيصبح الايجاب من جانب الراشي او من جانب المرشئ بمجرد شروع في رشوة وذلك طالما ان الموظف لم يقبل الرشوة فنع من ابرام عقد الرشوة او كان هناك عرض اى ايجاب من احدهما لم يصحبه قبول من الطرف الآخر . كما انه يمكن تصور قيام شروع في رشوة من جانب الموظف او المستخدم اذا طلب لنفسه وعدا او عطية او هدية ولم يقبل صاحب الحاجة طلبه او تظاهر بالقبول ولم يكن جادا فيه . وهذا هو ما قضت به محكمة النقض المصرية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ . ومنذ ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ صدر قانون في فرنسا عدل نصوص الرشوة واستبدلها بغيرها وتوسع في تجريمها فاصبحت جريمة الرشوة تامة بمجرد عرض الرشوة من جانب الراشي ولو لم يقبلها المرشئ كما تعتبر تامة ايضا بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف او المستخدم ولو لم يجبه صاحب الحاجة الى طلبه كل ذلك دون اعتبار لاشتراط ابرام اتفاق بين الراشي والمرشئ فجرد العرض من أحد طرفي الرشوة كاف لتمام الجريمة . وقد ظهر هذا النظر من تلاوة نص المادتين ١٧٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي في صياغتهما الجديدة . ولو انه قد حدث بعض تردد بصدد تفسير المادة ١٧٩ فقد تساءل بعض الشراح هل هذا النص يعاقب على الشروع في الرشوة الايجابية كما كان يفعل النص القديم .

وللاسف أفتى الأستاذ لمير أن ما يميز النص الجديد للمادة ١٧٩ هو أنه لا يعاقب على الشروع في الرشوة الإيجابية كما جازته في هذا التفسير محكمة «جيزيه» فرفضت تطبيق المادة ١٧٩ على حالة الشروع في الرشوة الإيجابية كما أن هناك اتجاه آخر في القضاء يفيد أن المادة ١٧٩ قد أوجدت جريمة معينة من نوع خاص تقوم حين يقع عرض أو وعد لم ينتج أثرا .

ولكن الرأي الصحيح الغالب هو الذي ينادى باعتبار جريمة الرشوة الإيجابية قد تمت بمجرد ارتكاب الأفعال التي عدها المادة ١٧٩ طالما أن هذه المادة لم تشترط قبسول العرض أو الوعد .

وهذا هو الرأي الذي دافع عنه بحماسة أستاذ الجيل وعميد الفقه الجنائي في الوقت الحاضر الأستاذ «لويس هوجيني» فقال إن الشارع الفرنسي لم يكن يقصد على الإطلاق إغفال العقاب في حالة الشروع في الرشوة الإيجابية .

وقد تأيد هذا النظر بما جاء في منشور وزارة العدل الفرنسية المؤرخ في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٧ . ولقد عدل المشرع المصري التكييف القانوني لفعل الرشوة اعتبارا من تاريخ صدور القانون رقم ٦٩ المؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ فلم يعد هناك حاجة إلى ضرورة وجود اتفاق بين طرفي الرشوة لكي تكون بصدد جريمة رشوة سلبية تامة أي تنسب إلى المرشئ فجرد طلب المرشئ للرشوة كاف لتقام جريمة .

أما بالنسبة للراشئ فالتحال على خلاف ذلك فيشترط قيام اتفاق لكي توجد جريمة رشوة إيجابية تامة وذلك عكس ما عليه الحال في التشريع الفرنسي الذي لا يفرق بين حالي الرشوة الإيجابية والرشوة السلبية .

وهذا يبين بجملاء من تلاوة النصوص المصرية ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١٠٤ و ١٠٤ مكررا التي تعاقب كل من يطلب أو يقبل وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه أو للإخلال بواجبات الوظيفة بينما أن المادة ١٠٩ مكررا فتعاقب على الشروع في الرشوة الإيجابية إذا لم يقبل المرشئ العرض والعقاب هنا أخف من عقوبة الجريمة التامة .

ويمكن أن نلخص ذلك بقولنا إنه يبين من النصوص المصرية أنه لكي تعتبر الرشوة تامة بالنسبة للمرشئ فلا يشترط وجود اتفاق بين طرفي الرشوة . أما بالنسبة للراشئ فيتبين قيام مثل هذا الاتفاق كي نجد أنفسنا أمام جريمة تامة أما إذا اقتصر الأمر على مجرد عرض صبادر من الراشئ فالفعل يكون شروعا في رشوة إيجابية معاقبا عليه بالمادة ١٠٩ مكررا - هذا هو الخلاف القائم بين القانونين الفرنسي والمصري بصدد فكرة أثر الاتفاق في الرشوة . ويمكن تقدير موقف المشرع المصري في هذا المقام بتأييد ما كان عليه الحال في القانون السابق على تعديل ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ والذي كان يعاقب الراشئ في حالة الشروع بعقاب أخف من العقاب المقرر في حالة الجريمة التامة وذلك طالما أن فعل الراشئ قد غاب أثره ولم يحقق ما كان يسعى إليه من أهداف .

٦ - ما جرى عليه القانون الفرنسي :

ولقد افقت كلية الفقه والقضاء في فرنسا على أن مسلك المشرع الفرنسي في هذا الجدل هو تأييد مبدأ ازدواج الجريمة فهناك جريمة رشوة سلبية منفصلة عن جريمة الرشوة الإيجابية فكلتا الجريمتين منفصلتان أحسبهما من الأخرى . وهذا الرأي قد بان من مضمون نص المادتين ١٧٧ و ١٧٩ ودوحيهما إذ وضع المشرع الفرنسي لكل جريمة رشوة حكما خاصا في مادة متعلقة بها وحدها والشراح الفرنسيون مجمعون على أن القانون قد أراد بذلك أن يجعل فعل كل من الراشي والمرتشي جريمة منفصلة .

وتقسيم الرشوة إلى سلبية وإيجابية محل تقدير استهدف إليه من جانب الأستاذ جايرو فلتنبه جانب عليه أنه لا يتفق مع المنطق ولا مع المبادئ القانونية إذ الذي يتعرض شخصا بالوعد أو العطاء أو الهدايا على مخالفة القانون وهو الراشي وذلك الذي يذعن لمشيئته بقبول الرشوة - وهو المرتشي - كلاهما فاعل للجرم واحد وحق أن تطبق على كل منهما عقوبة مساوية لعقوبة الآخر بعبارة أخرى هما طرفان في جريمة واحدة فيجب أن يكون عقابهما واحدا لأن الفعل الذي اشتركا في مشاركته يتكون حتما من عنصرين في العرض والقبول وأن الرشوة لا يتصور وجودها كجريمة نائمة إلا إذا قبل العرض وذلك قبل التعديل الأخير .

٧ - اتجاه المشرع المصري :

أما في مصر فالمسألة محل جدل كثير بين رجال الفقه - أما في محيط القضاء المصري فالأمر مسلم به وهو تأييد وجهة نظر الفقه والقضاء في فرنسا والذي يعتبر وجود جريمتين منفصلتين أحدهما يرتكبها الشخص المرتشي وتسمى بالرشوة السلبية والأخرى يقرقها الراشي وتسمى بالرشوة الإيجابية وإليك بعض أحكام القضاء في هذا الصدد :

قضت محكمة مصر الابتدائية بدائرة جنح مستأنفة بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ بما يأتي :

« جريمة الرشوة ليست جريمة تعاقبية لا تقتضي تلاقى ارادتين إلا في حالة الجريمة أئامة فيجوز معاقبة الراشي وحده وفقا لنص المادة ١١١ من قانون العقوبات إذا امتنع الموظف عن قبول عرضه ويجوز معاقبة المرتشي وحده وفقا للبواد ٤٥ و ٤٦ و ١٠٨ من قانون العقوبات إذا ما كان طلب الرشوة أنيا من جانبه ورفض الطرف الآخر طلبه . ولذلك اعتبر المشرع الفرنسي الإيجاب أي العرض من جانب الراشي وهو ما يسمونه بالرشوة الإيجابية والقبول من جانب المرتشي وهو ما يسمونه بالرشوة السلبية جريمتين مستقلتين الواحدة عن الأخرى فهن على معاقبة كل منهما في مواد مستقلة عن الأخرى ولم يطبق نظرية الاشتراك على أيهما » .

كما قضت محكمة النقض بجلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣ فقالت :

« ان جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بالاشتراك من الراشي وقبول من جانب المرتشي إيجابا وقبولا لا حقيقتين . فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولي الأمر

القبض على الراشئ متلبسا بجريمته فان القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعما في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من ايجاب من الراشئ لم يعادف قبولاً من الموظف فهو شروع في رشوة ينطبق على المادة ٩٦ عقوبات .

والحقيقة أن هذا الحكم مستمد من حكم محكمة استئناف بروكسل في سنة ١٨٩٤ والذي جاء به :
« يعاقب الراشئ على الشروع في رشوة الموظف العمومي ولو ان الأخير اخبر رؤسائه بأمر الرشوة من بدء حضورها وظل يوافقهم بما يجري يده وبين الراشئ من المخبرات مع تظاهره للراشئ بمظهر المستعد للقبول حتى ضبطت الجريمة .

كما حكمت محكمة النقض بجلسته ١٩ ابريل سنة ١٩٤٣ بما يلي :

« كون الراشئ جادا في الارشاء أو غير جاد لا تأثير له مادام عرضه جدياً في ظاهره فيعد الموظف مرتشياً مستحقاً للعقاب على جنائية الرشوة . اما الراشئ فان جنائية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره وهو غير جاد فيه إذ في هذه الحالة كما في حالة الرفض الصريح لا يكون هناك اتجار قبي من جانب الموظف بالوظيفة التي أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه بما يكون متفياً معه أي بحث بها وفي هذه الحالة لا يكون عرض الرشوة على الموظف الا شروعا فيها .

كما قضت هذه المحكمة بجلسته ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ بما يلي :

« لا يهم لاجل ان يعد الموظف مرتشياً ان يكون الراشئ جادا في عرضه بل المهم ان يكون العرض جدياً في ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار متويا العيب باعمال وظيفته بناء عليه . ذلك ان العلة التي شرح العقاب من اجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه لانه يكون قد اتجر بوظيفته وتكون مصاحبة الجراحة قد حدثت فعلا بالضرر الناشئ من العيب بالوظيفة .

كما قررت هذه المحكمة بجلسته ١ يونيو سنة ١٩٤٨ بما يأتي :

« ان تقديم مبلغ لموظف لعمل من اعمال وظيفته هو رشوة . ولا يؤثر في ذلك ان يكون تقديمه بناء على طلب الموظف أو ان يكون قد تم الاتفاق على ذلك في تاريخ سابق أو ان يكون الراشئ غير جادا في عرضه ما دام المرتشئ كان جادا في قبوله .

كما ذكرت هذه المحكمة بجلسته ١٦ يونيو سنة ١٩٥٣ ما يلي :

« لا يؤثر في قيام اركان جريمة الرشوة ان تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشئ جادا فيما عرضه على المرتشئ متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله على انه جدي متويا العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ أو مصلحة غيره .

وأخيراً تأيد هذا بما اعلنته في اسبابها المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية حينما قضت في قضية الجنائية رقم ٨٠١ سنة ١٩٥٥ عسكرية عليا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ فقالت هذه المحكمة :

« ان عمل الراشي لا يعد اشتراكا في عمل المرتشى بل هو عمل مستقل يعاقب عليه على حدة ... »
 اما الفقه فقد انقسم إلى طائفتين تؤيد احدهما موقف القضاء المصري في فكرة ازدواج جريمة
 الرشوة ومن هذا الفريق الاستاذ أحمد أمين والدكتور محمد مصطفى القلبي والدكتور محمود احسان
 زهدني والدكتور علي احمد راشد والمستر فريدريك جودني — بينما اخذت الطائفة الاخرى
 بالاتجاه العكسي الذي ينادى بفكرة وحدة جريمة الرشوة ولقد قال بذلك الاستاذ مرقص فهمي
 والاستاذ جندى عبد الملك والدكتور محمود محمود مصطفى .

ولعل مادعا إلى هذا التردد والخلاف هي صياغة نصوص القانون المصري فلم يرد فيها نص مماثل
 لكل حالة من حالتى الرشوة السلبية والايجابية كما هو الامر في فرنسا التي نظم قانونها الرشوة السلبية
 في المادة ١٧٧. بينما عاقب على الرشوة الايجابية في المادة ١٧٩ . واقتصر الامر في مصر على تنظيم
 الرشوة السلبية مع بيان عقاب الرشوة الايجابية في المادة ١٠٧ مكررا والتي تنص على ان الراشي
 معاقب بمثل عقوبة المرتشى — بمعنى أن الشارع المصري لم يضع نظاما خاصا للراشي بل اقتصر على
 بيان عقابه لحسب .

ويستند الرأي الذي ينادى بفكرة وحدة الجريمة إلى القول إنه يظهر أن الشارع المصري قد
 استفاد من انتقاد الفقهاء الفرنسيين فلم يحدو حذو القانون الفرنسي في طريقة تحريره ولم يضع
 لكل من الراشي والمرتشى أحكاما خاصة أى أن المشرع المصري لم يفصل بين الموظف وصاحب
 الحاجة بل تصور الرشوة على أنها عمل واحد من جانب الموظف وعرف الرشوة في ذاتها ثم
 وضع عقوبتها بالنسبة للراشي والمرتشى ومن يتوسط بينهما مما يفيد أن الشارع المصري لم يشأ أن
 يفصل بين فعل الراشي وفعل المرتشى بل اعتبر الفعلين مكونين لجريمة واحدة هي جريمة الرشوة
 وبناء على ذلك لا يعتبر الراشي شريكا في جريمته بل يعتبر فاعلا أصليا معه في جريمة الرشوة .
 كما قال الأستاذ جندى عبد الملك بينما أكد الدكتور محمود محمود مصطفى أن الراشي يعد شريكا
 لحسب .

وأضاف هذا الفريق قائلا إنه قد يقال إن القانون المصري لو تصور الرشوة عملا واحدا من
 جانب الموظف ترك أمر معاقبة شريكه للقواعد العامة في الاشتراك وهذا اعتراض مردود وذلك
 أن النص على عقوبة الراشي أو الوسيط قد أريد به منع اللبس والخلاف بشأنهما وعلى الأخص بعد
 أن عالج القانون المصري مصدره الفرنسي بعدم التفرقة بين الرشوة السلبية والرشوة الايجابية وهذا
 التزيد هو ما فعله القانون بنصه في المادة ٢٧٥ على أن شريك الزانية يعاقب بنفس العقوبة المقررة لها .
 الا أننا نميل إلى القول بأن النظام الذي أراده المشرع المصري هو ذلك الذي أخذ به زميله المشرع
 الفرنسي أى نظام التفرقة والتمييز بين جريمتين منفصلتين هما الرشوة السلبية والرشوة الايجابية .

ويترتب على ذلك أنه لا داعى لتطبيق المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات على الراشي بل
 عمله يعتبر جرما مستقلا عن جرم المرتشى كما أنه يجوز أن يكون لكل منهما شركاء في جريمة غير

شركاء الآخر ويضاف إلى ذلك أن الإيجاب قد يصدر من الراشئ كما قد يصدر من المرتشئ فيقبله الطرف الآخر أو يرفضه . وفي مقام تدعيم هذا النظر تقدم الأدلة الآتية :

(١) في نظرية الاشتراك :

من المسلم به بصفة أساسية أن المشرع المصري قد وضع قانون العقوبات المصري على هدى من التشريع الفرنسي بمعنى أن القانون الفرنسي يعد المصدر التاريخي للقانون المصري . وطالما أن الأمر كذلك فيتعين تأييد الاتجاه الثابت في فرنسا ولا يسوغ مخالفة أو عدم الأخذ به إلا إذا كان في شريعنا المصري نص مغاير في موضوعه للتشريع الفرنسي أو يخالف له تمام الاختلاف الأمر الذي يقتضينا أن نقول بغير ما عليه الحال في فرنسا لعدم تماثل التشريعين نصا وروحا . وبعبارة أخرى لا يسعنا إلا أن نابع الرأي في فرنسا ونشايح الفقهاء الفرنسيين في مسلكهم إذا لم يكن هناك ثمة خلاف جوهري في موضوع التشريعين المصري والفرنسي وطريقة وضعهما فما يؤثر في جوهر الصياغة وقصد الشارعين .

وغنى عن القول إنه لا يمكن أن يستفاد من أن المشرع المصري لم يضع مادة مماثلة للمادة ١٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي والخاصة بجريمة الرشوة الإيجابية - أن يقرر قاعدة جديدة واتجاهها متناقضا ومناغضا لمسلك المشرع الفرنسي بتأييد فكرة وحدة جريمة الرشوة - بل العكس هو الصحيح . فالمشرع المصري مازال مؤمنا بنظرية المشرع الفرنسي ودليل ذلك مستند من نص المادة ١٠٧ مكررا والتي تنص على عقاب الراشئ بالعقوبة المقررة للبرئى . كيف يمكن أن تعامل ورود هذا النص بين ثانيا مواد الرشوة إذا كان المشرع المصري يقصد حقيقة تأييد فكرة الجريمة الواحدة في الرشوة ؟ لماذا ينص على هذه العقوبة المعينة . ولا يترك الأمر للبإدى العامة في قانون العقوبات بصدد نظرية الاشتراك به ؟ . بدى أن القول بأن هذا تزيد من المشرع المصري وبمجرد حشو أو تجميع نحصل منه لا يمكن التسليم به والا جردنا المشرع المصري من العقل والارادة ووصفناه بأنه يعمل بلا هدف وينظم بلا مقصد وهو ما نزه المشرع المصري عن ذلك .

مالذى يدعو المشرع المصري إلى أن يكرر قاعدة سبق أن جاء بها في المادة ٤١ من قانون العقوبات حين يقرر من اشتراك في جريمة فعلية عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بنص خاص ؟ عندى أنه لا يمكن تقرير موقف المشرع المصري على النحو السابق إلا إذا أكدنا أنه يهدف إلى تأييد اتجاه زميله المشرع الفرنسي الذى كان مصدره التاريخي ووحى ضميره في صياغة مواده نصا وروحا .

(٢) في نظرية الشروع :

أنه إذا أخذنا بفكرة وحدة الجريمة في الرشوة فمن شأن ذلك أن تصبح الرشوة جريمة بسيطة فاعلها هو المرتشئ ومن ثم فلا يعتبر الشروع معاقبا عليه إلا إذا بدء في التنفيذ من جانب المرتشئ أما صاحب الحاجة الذى يهدف إلى تحقيق مصلحة بعرض أو تقديم وعدا أو عطية لا يناله عقاب عن حالة الشروع الصادر منه طالما أن البدء في تنفيذ جريمة الرشوة لم يقع من جانب المرتشئ . كيف يمكن أن توفق بين هذا النظر القانوني وبين القاعدة الموضوعية في المادة ١٠٩ مكررا والتي

تعاقب على الشروع في الرشوة الإيجابية إذا عرضت الرشوة على الموظف أو المستخدم ولم يقبل العرض . ما الذي يدعو المشرع المصري إلى تجريم هذا الفعل الصادر من صاحب الحاجة وهو الطرف الإيجابي في الرشوة ؟

ما الذي يدفع المشرع المصري إلى النص صراحة على عقاب الشروع في الرشوة الإيجابية . لم لا يترك الأمر إلى المبادئ العامة في القانون الجنائي والواردة في المادة ٤٦ من قانون العقوبات والتي تنص على أنه يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام وبالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة وبالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة وبالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيتها مصريا إذا كانت عقوبة الجناية السجن .

هل هذا يدل على أن المشرع المصري أراد أن ينشئ جريمة خاصة من نوع خاص كما قال بعض الشراح هي جريمة عرض الرشوة ؟

كلا فالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أكدت مصدر المادة ١٠٩ مكررا أن المشرع المصري ينظم حالة الشروع في الرشوة بما مفاده استبعاد فكرة الجريمة الخاصة في هذا الشأن .

الحقيقة من الأمر أن المشرع المصري أراد أن يستفيد من الاستثناء الوارد في صدر المادة ٤٦ والذي يقرر أنه تطبق هذه العقوبات إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك . ففي جناية الرشوة يعاقب الراشي بالأشغال الشاقة المؤبدة . فمقتضى تطبيق المادة ٤٦ التي أوردت القواعد العامة في عقاب الشروع أن يعاقب الراشي إذا اقتصر دوره على مجرد الشروع بالأشغال الشاقة المؤقتة إلا أن المشرع المصري رأى أن يعاقب على هذا الفعل بالسجن مستفيدا من الاستثناء الوارد في صدر المادة ٤٦ وأعربت المذكرة الإيضاحية بقولها إن المادة ١٠٩ مكررا خاصة بحالة الشروع في الرشوة وقد كان هذا الفعل يعاقب عليه في ظل قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ . بالحبس الذي لا تزيد مدته على سنة بينما كانت الجريمة النامة يعاقب عليها بالسجن . لا يمكن تعليل هذا المسلك إلا إذا كان المشرع المصري ينظر إلى الرشوة الإيجابية والشروع فيها بتغير النظرة التي يعطيها للرشوة السلبية مما يدل على التفريق بين الحالتين بل إن المشرع قد فصل بين الشروع في الجريمة وبين يعاقبها ورتب جزاء مختلفا للراشي إذا شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه بخلاف الأمر بشأن المرتشي .

(٣) في اتفاق الرشوة :

ذكرنا أنه يبين من نصوص المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ مكررا و ١٠٦ أن مجرد طلب الرشوة من جانب المرتشي يكفي لتمام جريمة الرشوة السلبية وقلنا إنه ليس ضروريا لتمام هذه الجريمة

أن يرم اتفاق بين طرفي الرشوة . وهو ما أورده المشرع المصري عند تعديله في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ . وأضفنا أنه بالنسبة لصاحب الحاجة فذلكي تتم جريمة الرشوة الإيجابية بتعين قيام اتفاق بين طرفي الرشوة فإذا لم يتوافر هذا الشرط كنا أمام جريمة شروع في رشوة إيجابية معاقب عليها بالمادة ١٠٩ مكررا .

إن هذه التفرقة بين حالتى الرشوة الإيجابية والرشوة السلبية لى من مظاهر استقلال جريمة المرتشى بل دليل على التمييز بين الحالتين - الأمر الذى يفيد قيام جريمتين منفصلتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى .

(٤) فى القانون المقارن :

وأخيرا يجدر الإشارة إلى أن اتجاه القانون المقارن يميل إلى الأخذ بنظام الجريمتين المستقلتين وهو ما أكداه الأستاذ ليوار مستشار محكمة استئناف باريس بصدد تعليقه على إحدى الأحكام بل هو موقف قانون العقوبات الدولى الذى وصفه الأستاذ فرانيسكو كوزنتين فى المواد ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٧٢ و ٦٧٣ فانه وإن كانت جريمة الرشوة تتطلب وجود شخصين على الأقل إلا أن لكل منهما غرضا خاصا يختلف عن غرض الآخر فالمرتشى يبغي الحصول على الهدية أو العطية وذو المصلحة يرى إلى حمل الموظف على القيام بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه . ويهدف نظام ازدواج جريمة الرشوة إلى عقاب كل من يحاول رشوة الموظف العام كوسيلة من وسائل حماية الوظيفة العامة من كل إغراء أو تحريض أو إفساد فقصده تحقيق الصالح العام وهو غاية كل تشريع جنائى فى أى مكان .

ويمكن أن نختم هذا الجدل مؤكدين وجود جريمتين فى التشريع المصرى مستقلتين كل منهما عن الأخرى وهما الرشوة السلبية وهى فعل المرتشى والرشوة الإيجابية وهى فعل صاحب الحاجة ولكل منهما مجال تعمل فيه .

٨ - نتائج الأخذ بمبدأ ازدواج الجريمة فى أحكام الرشوة :

وتترتب عدة نتائج على الأخذ بمبدأ ازدواج جريمة الرشوة وهى تدور حول مدى تطبيق أحكام نظريتي الاشتراك والشروع فى القانون الجنائى على كل من الراشى والمرتشى وذلك على النحو الذى لمسناه عند شرح أهمية هذه الدراسة . فظالما أننا اعتبرنا فعل الرشوة جريمتين منفصلتين هما الرشوة السلبية والرشوة الإيجابية فبراعى عند أعمال شروط وأثار الاشتراك والشروع أن ينظر إلى كل جريمة على حدة دون اعتبار للجريمة الأخرى فينظر إلى كل جريمة على حدة دون اعتبار للجريمة الأخرى فينظر إلى جريمة الراشى دون اعتبار لجريمة المرتشى كما ينظر إلى جريمة المرتشى دون اعتبار لجريمة الراشى .

٩ — الجزء الجنائي للرشوة :

وقد نظم المشرع الجنائي المصري عقوبات متعددة يمكن توقيعها على الجنائي في تهمة الرشوة ويتفاوت العقاب حسباً إذا كنا بصدد رشوة موظف عام أو رشوة في محيط الأعمال الخاصة وعلى أى حال فالجزاء الجنائي في جريمة الرشوة يتضمن عقاباً مقيداً للحرية وعقاباً مالياً هو الغرامة والمصادرة . ولقد أصاب الشارع في النص على عقاب الجناة بالغرامة علاوة على العقوبة المقيدة للحرية ذلك أن عقوبة الغرامة نوعاً من الفصاخص لأن الذي يتجر بوظيفته خباً في المال ورغبة في الأثراء يجب أن يكون ضمن عقابه حرمانه من قدر من المال مساو على الأقل لما طمعه فيه . أما المصادرة لحكمتها ظاهرة هي أن ضبط المال موضوع الجريمة فلا يجوز أن يثرى منه أحد طرفي الرشوة وهو المرتشي ولا أن يسترده الطرف الآخر وهو الراشي .

ويلاحظ أنه يمكن تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بصدد الظروف المخففة كما نظم المشرع ظروفاً مشددة في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات وهناك مجال أيضاً لتطبيق المادة ٣٢ عقوبات في شأن تعدد الجرائم والحكم بالعقوبة الأشد .

وأخيراً فقد وضع القانون طريقة الإعفاء من العقاب رغبة منه في الضرب على أيدي المرتشين وتشجيعاً للراشي والوسيط على الإفضاء بسر هؤلاء المرتشين أو تقديم الدلائل على جريمتهم . ولقد ورد هذا الإعفاء في نص المادتين ١٠٧ مكرراً و ١٠٨ من قانون العقوبات .

١٠ — الجزء المدني للرشوة :

وينحصر في بطلان عقد الرشوة لأن سببه غير مشروع وكان من طبيعة منطلق هذا البطلان عودة المتعاقدين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد إلا أن هناك قاعدة من أصل روماني تقيد أنه لا يجوز لشخص أن يستفيد من تقصيره أو لا يجوز لشخص أن يفيد بما أتم أو لا يجوز لشخص أن يرتب حقاً على عمله الشائن أو لا يجوز لشخص أن يسترد ما دفعه نتيجة تلوثه ومعنى ذلك أن الرشوة وقد أئتمها القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجبات الأمانة التي عهد بها إليه ولما كان الراشي وهو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح أن يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها - كما لا يجوز للراشي أن يطالب برد ما دفع لان سبب التعهد غير جائز قانوناً فالعدل والنظام يقضيان بأن من يجزؤ على شراء ذمة الموظف يجب أن يكون ماله عرضة للضياع لينال جزاء حتى يكون في ضياع مال الراشي عبرة لسواه ممن يعتقدون بضرورة الرشوة لإنجاز الأعمال .

١١ — الجزء الإداري للرشوة :

ولما كان حصول الموظف أو المستخدم على رشوة يعد إخلالاً منه بواجبات الوظيفة أو الخدمة

ما يترتب عليه قيام مسئولية إدارية تجاه جهة الحكومة أو لدى أرباب الأعمال الخاصة .
ولما كان من شأن ذلك إمكان توقيع العقاب التأديبي على المرتشى الذي يتفاوت حسب جسامة
الجريمة المنسوب إليه وقد يضل إلى الفصل من الوظيفة أو الخدمة .
وفي أغلب الأحوال عملاً إذا كان الفعل المسند إلى المتهم غير جسيم وقد تم توقيع جزاء
إداري عليه مثل الفصل فتكتفى النية العامة بهذا الجزاء وتصدر أمرها بعدم وجود وجد إقامة
الدعوى الجنائية اكتفاء بالجزاء الإداري .

١٢- - خاتمة البحث :

وبهذا نكون قد تحدثنا بإيجاز عن التكييف القانوني للرشوة وعن الجزاءات المترتبة عليها
وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من توقيع هذه الجزاءات الثلاث على مرتكبي الفعل
فيمكن الجمع بين العقاب الجنائي والجزاء الإداري والمؤاخذة الإدارية وذلك للضرب على أيدي المايلين
بالوظيفة أو الخدمة .

والله ولي التوفيق .

تحديد طبيعة الأمر بتقدير النفقة الوقتية

طبقاً لنص المادة ٨٩٦ مرافعات

للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الاستئناف

موضوع البحث :

١ - تنص المادة ٨٩٦ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على أنه وقبل تحقيق طلب التفريق أو التطلق يحدد رئيس المحكمة موعداً لحضور الزوجين شخصياً أمامه ليصلح بينهما ويعطيهما بهذا الموعداً قلم الكتاب فإذا تخلف المدعى عن الحضور اعتبر طلبه كأن لم يكن وذلك بقرار من الرئيس يثبت في محضره . وإذا تخلف المدعى عليه جاز للرئيس تحديد موعد آخر لحضوره . ويسمح للرئيس أقوال كل من الزوجين على حدة ثم اقوالهما مجتمعين . وإذا تخلف المدعى عليه أو لم يتم الصلح بمضى الرئيس في تحقيق طلب التفريق أو التطلق بنفسه أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة ويأمر بالأجراءات التحفظية أو الوقتية التي يراها لازمة للحفاظ على مصالح كل من الزوجين والأولاد وبوجه خاص الإذن للزوجة بالإقامة في منزل يتفق عليه الطرفان أو يمينه من تلقاء نفسه والأمر بتسليم الزوجة الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وتقدير نفقة وقتية . وأوردت المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقا على هذا النص أنه دغنى عن البيان أن الأمر بهذه الإجراءات الوقتية لا يكون إلا بناء على طلب .

٢ - ويشور البحث حول تكييف الأمر بتقدير النفقة الوقتية الذي يصنوه رئيس المحكمة عند فشل محاولة الصلح بين الزوجين اللذين يدور بينهما طلب التفريق أو التطلق . وأهمية هذا البحث تظهر فيما لو توافقت الزوجة عن تنفيذ أمر النفقة الوقتية الصادر لها أكثر من ثلاثين يوماً فيتمسك الزوج عندما يراد تنفيذه عليه بعد ذلك بسقوطه طبقاً لنص المادة ٣٧٢ مرافعات التي تقضي بسقوط الأمر على عريضة إذا لم يقدم للتنفيذ في بحر الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره . وقد طرحت على قضاء الأحوال الشخصية للأجانب عدة قضايا كان الطلب الأصلي فيها الحكم بتقدم الاعتداد بأمر النفقة الوقتية واعتباره كياناً لم يكن تأسيساً على السبب المذكور باعتبار أن الأمر يصدر بناء على طلب الزوجة وفي غيبة الزوج في كثير من الأحوال إذ غالباً ما يتخلف الزوج عن حضور جلسة محاولة الصلح .

الأوامر الولائية والأوامر القضائية :

٣ - توجد بجانب الوظيفة الأصلية للمحكمة وهي الفصل في الخصومات المنازعات التي تعرض

عليها ، وظيفته أخرى أقرب إلى أعمال الإدارة وأدخل في معناها ، اصطلاح على تسميتها بالوظيفة
الولاية jurisdiction gracieuse تميزا لها عن الوظيفة القضائية jurisdiction
contentieuse

٤ — وقد كان ضابط التفرقة بين هاتين الوظيفتين ولا يزال مثار خلاف كبير في فرنسا فذهب
رأى إلى أن العبرة في كون ما تجريه المحكمة عملا قضائيا أو مجرد تصرف ولائي إنما هي بطبيعة
الاجراءات التي تتبع في سبيل اصداره . فان كانت هذه الاجراءات تحصل في مواجهة طرفين يدعو
أحدهما الآخر للحضور أمام المحكمة ليدفع الطلبات الموجهة اليه ، كان القرار الصادر عملا قضائيا
باعتبار أنه فاصل في خصومة . أما إذا كان أمر القاضي قد صدر بناء على طلب طرف واحد دون
دعوة الطرف الآخر فلا تكون هناك خصومة ويكون الأمر اذن ولائيا (١) . وقد انتقض هذا
الرأى بأنه شكلي محض وأنه لا يصح أن تكون اجراءات المرافعة أساسا لتحديد طبيعة العمل .

وذهب رأي آخر إلى أن العبرة هي بطبيعة العمل نفسه بصرف النظر عن الإجراءات التي تتبع
للقيام به ، بحيث إذا تعلق نزاع على حق فهو قضاء وإلا فهو تصرف ولائي . ولا يلزم لاعتبار
العمل قضائيا أن يكون صادرا في خصومة بل يكفي أن يكون متعلقا أو مرتبطا بخصومة قائمة فعلا
أو متظر قيامها حتما . ولا يهم في هذه الحالة أن يصدر الأمر في مواجهة طرفين مترافعين بل قد يصدر
بناء على طلب طرف واحد بغير دعوة الطرف الثاني . ولا يكفي من جهة أخرى لاعتبار الأمر ولائيا
أن يكون صادرا على خصم لم يدع للدفاع عن نفسه بل يلزم ألا يكون صادرا في الواقع ضد أي
شخص ما (٢) . وعلى حد قول بعض الفقهاء يعبر الاختصاص الولاقي هنا عن مظهر من مظاهر
السلطة التي يملكها القاضي لينظم بها مراکز قانونية في المستقبل (٣) .

وقد بين الفقيهان جلاسون وتسييه ضابط التفرقة بين العمل القضائي والعمل الولاقي بقولهما إن
العمل يكون قضائيا إذا كانت هناك خصومة معروضة للفصل فيها أو اجراءات تتخذ بمناسبة نزاع
قائم حتى ولو كان القانون يصرح للطالب في هذه الحالة بأن يتقدم وحده إلى القاضي لاتخاذ هذه
الاجراءات دون أن يدعو خصمه . وعلى العكس من ذلك يكون العمل ولائيا إذا ما أريد اتخاذ
اجراءات معينة غير متعلقة بخصومة قائمة en dehors de tout litige (٤) .

وقد اخذ القانون الفرنسي الصادر في ١٥ يوليو ١٩٤٤ والخاص باختصاص غرفة المشورة
بالرأى الذي يعول على طبيعة العمل نفسه وكونه يتعلق أو لا يتعلق بنزاع قائم أو محتمل قيامه كعيار

- (١) راجع ، ژان الاستاذ برنان في الاوامر على العرائض جزء أول طبعة ١٨٧٨ ص ٨٩
- (٢) المرافعات المرحوم الدكتور محمد حامد فهمي طبعة ١٩٤٠ ص ٢٣ والمرافعات المدنية والتجارية
لدكتور أحمد أبو الوفا طبعة ١٩٥٧
- (٣) راجع رسالة الاستاذ جاك شامبتييه دي ريب دراسة لطبيعة الاوامر على العرائض طبعة ١٩١٠ ص ٢٥
وراجع ، ژاننا مرافعات الاحوال الشخصية للاجاب طبعة ١٩٥٧ ص ١٨٧ وما بعدها .
- (٤) موافهما في المرافعات طبعة ١٩٢٥ الجزء الاول ص ٣٤ وفي نفس المسمى مورييل طبعة ١٩٤٩ ص ٨٥
لبنة رقم ٢٩ وجاينو طبعة ١٩٢٩ ص ١٢٧ لبنة ١٤٧ وما بعدها .

تتميز العمل الولائي عن العمل القضائي ، فنصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا القانون على أن الاختصاص الولائي يشتمل على نوعين من الأعمال :

الاول - هو الطلبات التي تفترض عدم وجود خصم والتي لا تؤدي إلى قيام نزاع من جانب الغير . ومعنى ذلك أن يتخلف بشأن هذه الطلبات كل نزاع ولو كان احتماليا .

والثاني - هو الطلبات التي يكون فيها الطرفان على اتفاق ويكونان ملزمين فيها بموجب ما لهم من صفات أو بحسب طبيعة الموضوع بالحصول على قرار من المحكمة .

وكذلك أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا المعيار في عدة أحكام لها (١) . ولم يضع المشرع المصري للأعمال الولائية تنظيمًا محددًا إلا فيما يتعلق بالأوامر على العرائض إذ خصص لها الباب الحادي عشر من الكتاب الاول من قانون المرافعات .

٥ - ونص المادة ٨٩٦ مرافعات يقابل الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي حرفيا مع فارق واحد هو أن هذه المادة الانحصرية تجيز صراحة في فقرتها الرابعة استئناف الاوامر الصادرة من القاضي في هذا الشأن بخلاف المادة ٨٩٦ التي لا تجيز الطعن في أي أمر يصدر من رئيس المحكمة في هذه الاجراءات الوقتية أو التحفظية بأي طريق .

تحديد طبيعة الامر بالنفقة الوقتية الذي يصدره رئيس المحكمة:

٦ - والمستفاد مما تقدم أن الامر بالإجراءات الوقتية أو التحفظية لا يصدر إلا عند ما يقرر رئيس المحكمة فشل محاولة الصلح بين الزوجين ومضيه في اجراءات تحقيق طلب التفريق أو الطلاق بنفسه أو بواسطة من يندبه لذلك من أعضاء الدائرة ، ومؤدى ذلك التسليم بأن كل ما يؤمر به من هذه الإجراءات يتعلق بخصومة انعقدت أمام المحكمة واتصلت ولايتها بالفصل فيها إذ بفشل محاولة الصلح تسير الدعوى في طريقها المعتاد نحو غايتها الاصلية وهي الفصل فيها بحكم منه لها . ولا أدل على أن هذا الإجراء التحفظي أو الوقتي تبني للدعوى الاصلية من أنه يسقط بالفصل في موضوع هذه الدعوى أو بانقضائها بغير حكم (٢) .

والاجراءات الوقتية التي تتخذ أثناء سير الدعوى إما بواسطة رئيس المحكمة أو بواسطة المحكمة كاملة لها خصيصة معينة هي عدم نهائيتها ، فهي قابلة للتغيير أو التعديل في كل وقت تبعا للظروف . وبذلك لا تكون ثمة حجية نهائية لما حكم فيه بمقتضاها إذ هي عرضة دائما لطروء وقائع جديدة تجعل من الواجب النظر في تعديلها .

٧ - ويعتبر الامر بالنفقة الوقتية الذي يصدره رئيس المحكمة طبقا للمادة ٨٩٦ مرافعات من قبيل هذه الإجراءات الوقتية . وبهذا المعنى قضى بأن : الامر الصادر من محكمة الأحوال الشخصية لاستنادا إلى نص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ (وهي تقابل نص المادة ٨٩٦ سابقا

(١) ١٩١٩/٧/٧ قض ١٩٢٠/١/٣١١ وقض ١٩٢٢/٣/٢٠ سيري ١٩٢٢/١/١ وقض ١٩٣٨/٥/١٧ سيري ١٩٤٠/١/٩

(٢) فالوز الابجدي الحديث تحت كلمة « طلاق » س ١٠٨ رقم ٢١٥ حيث جاء به أن الاجراءات التي يؤمر بها أثناء دعوى الطلاق تحمل صفة التبعية لهذه الأخيرة بحيث تصبح غير ذات موضوع إذا لم تستمر هذه الدعوى .

الذكر) التي تجيز لرئيس هذه المحكمة عند طرح نزاع عليه يتعلق بالفريق الجسماني أو الطلاق أن يصدر بناء على طلب يقدم له أمرا يأذن به للزوجة في الإقامة مؤقتا في منزل يعينه أو يتفق عليه الطرفان وأن يقضى بكافة الإجراءات الوقتية أو المستعجلة المصلحة للزوجة أو الأولاد وأن يفصل في الطلبات الخاصة بالنفقة عن المدة التي تستغرقها الدعوى ، هذا الأمر لا يعد من قبيل الأوامر على المرائض المشار إليها في المادة ٣٦٩ مرافعات وإنما هو من قبيل الإجراءات الوقتية التي تتخذ عند الضرورة ولا تقبل الطعن وإنما يجوز أن تعدل أو تكل أثناء سير الدعوى بحكم من المحكمة . فالاستشكال في تنفيذ مثل هذا الأمر لا يكون له من سند قانوني ويتعين رفضه ، (١) .

٨ - وإذا كان من المسلم أن للمحكمة الحق في اتخاذ ما تشاء من الإجراءات الوقتية أو التحفظية بناء على طلب أي من الزوجين إذا فاته إبداء هذا الطلب أمام رئيس المحكمة عندما يقرر فشل محاولة الصلح ، على ما سلف بيانه ، وكان لا جدال في أن الحكم الذي تصدره المحكمة في شأن أي إجراء من هذه الإجراءات كالتفقة الوقتية هو حكم قضائي وقتي ، فانه يجب تقرير الصفة القضائية للأمر الذي يصدره رئيس المحكمة في تقرر هذا الشأن نظرا لعدم اختلاف طبيعة الموضوع ولأن كلا منهما يتخذ من سلطة ذات ولاية أثناء سير دعوى التطلق أو الفراق (٢) . ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة حين تتخذ إجراء من هذه الإجراءات الوقتية تصدر به حكما في حين أن رئيس المحكمة يصدر به أمرا ، إذ أن انصاف العمل بصفة الحكم أو الأمر لا يؤثر في طبيعته القضائية طالما أن مراد ذلك نصوص القانون .

٩ - وما دما قد اتفينا إلى اعتبار الأمر بتقدير نفقة وقتية من قبيل الأوامر القضائية لا الولاية فانه لا تسري بشأنه المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٦ . وتقريرا على ذلك لا يسوغ القول بسقوطه إذا لم يقدم للتنفيذ في ظرف الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره . وفضلا عن ذلك فان هذا القول مردود بما يلي :

(١) الأمر بتقدير النفقة الوقتية دورى التنفيذ بمعنى أنه يحق للزوجة بمقتضاه أن تطالب بالنفقة شهريا وبذلك لا يمكن القول بخضوع القاعدة المقررة في المادة ٣٧٦ مرافعات . والقول بمكس ذلك يؤدي إلى سلب صفة الدورية من الأمر بالنفقة إذ أن تنفيذه في الشهر الثاني والشهور التالية سيكون بعد مضي ثلاثين يوما عما يتطلب استصدار أو جديد في كل شهر ما لم يقل به أحد . ويبعد أن يكون المشرع قد قصد .

(٢) إن ولاية رئيس المحكمة في إثبات الوفاة والوراثة وضبط الشهاد الشرعي بهما تقتصر على إثبات ما انتهت إليه تحرياتة وأقره الورثة الحاضرون أو الغائبون من تعيين الورثة والمرضى .

(١) محكمة الامور المستعجلة بالاسكندرية بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٤٧ مجلة التشريع والقضاء السنة الثالثة ص ١٧٤ .

(٢) فضلا عن أن الأمر بالنفقة الوقتية يفترض بذاته قيام منازعة بين الطرفين في مبدأ استحقاق النفقة وفي مقدارها وتمارضا في المصالح بينهما ، فانه يتعلق بنزاع قضائي قائم فعلا وهو دعوى التطلق أو الفراق .

لهم إن كانت ثمة وصية ، بحيث إنه إذا نازع أحدهم في وراثته غيره (وبذلك يتقلب الأمر إلى خصومة حقيقية) امتنع عليه إصدار الاشهاد ووجب على الطالب أن يسلك سبيل الدعوى العادية ليستصدر حكماً فاصلاً في النزاع . وهي بهذا تختلف اختلافاً بيناً عن ولايته في إصدار الأمر بالنفقة الوقتية الذي يفترض وجود نزاع من جانب الزوج في مبدأ استحقاق النفقة أو في مقدارها . وبذا يبدو أن ولاية رئيس المحكمة وإن كانت ولاية في مسائل ضبط إشارات الوراثة ، فهي ليست كذلك في شأن أمر النفقة لأنه لا يمتنع عن إصداره إذا شجر النزاع بين الطرفين ، كل ذلك بقطع النظر عن حضور أو عدم حضور طرفي الدعوى .

وبهذا نكون قد انتهينا من تكييف الأمر بالنفقة الوقتية الذي يصدره رئيس المحكمة طبقاً لنص المادة ٨٩٦ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ .

الأمر بالنفقة الوقتية الذي يصدره قاضي الأمور الوقتية :

١٠ - نظم المشرع في المواد من ٣٦٩ إلى ٣٧٦ مرافعات القواعد الخاصة بالأوامر على العرائض والإجراءات الواجب اتباعها بشأنها وهي أن يقدم ذو الشأن طلبه بعريضة إلى قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة المختصة بحيث تكون من نسختين متطابقتين ومشمولة على وقائع الطلب وأسانيده والموطن المختار للطالب مع اشغاعها بالمستندات المؤيدة لها وأوجب القانون على القاضي في هذه الحالة أن يصدر أمره كتابة على إحدى نسختي العريضة في اليوم التالي لتقديمها على الأكثر ثم بين المشرع إجراءات التظلم من الأمر الذي يصدر وأحكام سقوطه .

وهذه القواعد عامة تطبق في الأحوال التي لا يرد فيها نص خاص بشأن إجراءات أو مواعيد أو أوضاع أخرى بخلاف هذه القواعد العامة فكما أريد بحث حالة معينة وجب أولاً الرجوع إلى النصوص الخاصة فإن لم توجد طبقت هذه القواعد .

ومثال النصوص الخاصة التي تضمنها القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، المادتان ٨٧٢ و ٨٧٣ وتنص الأولى على أن ، يرفع التظلم من الأوامر على عرائض إلى المحكمة منعقدة بهيئة غرفة المشورة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨٦٩ ويكون قرارها نهائياً ، وتنص الثانية على أن للمحكمة أن تعدل عما اتخذته قاضي الأمور الوقتية من الإجراءات الوقتية أو التعديلية أو أن تأمر باتخاذ إجراءات أخرى ، كما يجوز لها أن تعدل أو تلغى كل إجراء وقتي تكون قد أمرت به (١) .

١١ - ويلاحظ أن المادة ٨٩٦ مرافعات نصت على أن الذي يصدر الأمر بالنفقة الوقتية الذي نحن بصدد تكييفه ، هو رئيس المحكمة وليس قاضي الأمور الوقتية . ومع أن المادة ٢٩ مرافعات تجرى على أن قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية هو رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وقد يفهم من ذلك أن الاختصاصات التي نص المشرع في القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على أفراد رئيس المحكمة بها يصح أن يباشرها بالنيابة عنه قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة ، إلا أن ذلك مردود بأن

(١) راجع في ذلك مؤلفنا مرافعات الأحوال الشخصية للأجانب بمدة ٢٤ ص ١٩٥ وبالذات هامش (١) .

المشرع عند وضعه القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الحاض بمسائل الأحوال الشخصية قد جعل لرئيس المحكمة بصفته هذه الاختصاص ببعض المسائل ، ومنها الحالة المنصوص عليها في المادة ٨٩٧ التي تنص على أن لكل من الزوجين بمجرد رفع دعوى التطلاق أو التفريق وبأمر يصدر من رئيس المحكمة ويكون قابلاً للطعن أن يتخذ لضمان حقوقه فيما يتعلق بالأموال الاجراءات التحفظية التي يجيزها قانون البلد الواجب التطبيق ، . وحالة التصديق على الإقرار بالنسب وفقاً للمادة ٩٠٩ وتحرير محضر التبنى طبقاً للمادة ٩١١ وتسليم المشمول بالولاية طبقاً للمادة ٩٢٤ وغيرها - في حين جعل قاضي الأمور الوقفية سواء أكان هو رئيس المحكمة أم غيره مختصاً ببعض المسائل الأخرى منها ما نص عليه في المواد ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ مرافعات بمعنى أن المشرع قد قصد لمحكمة خاصة أن يخول لرئيس المحكمة هذه الصفة اختصاصات تخالف تلك التي يختص بها قاضي الأمور الوقفية (١) .

وأخذاً بهذا النظر لا يكون لقاضي الأمور الوقفية اختصاص في إصدار الأمر بتقرير نفقة وقتية للزوجة المرفوعة بينها وبين زوجها دعوى تطلاق أو تفريق . وإذا لجأت الزوجة إلى قاضي الأمور الوقفية واستصدرت مثل هذا الأمر فإنه يعتبر صادراً من جهة لا ولاية لها . والله الموفق المعين .

(١) بهذا المعنى حكم محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الأجانب) بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٧ في الإضبعة رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٧ أحوال شخصية أجانب (غير منشور) .

العدد الأول	قهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
١ أكتوبر ١٩٥٦	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية ١ - تزوير . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ ٢ - تزوير . أوراق رسمية . متى يتحقق الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية ؟ ٣ - حكم . تسييبه . خطأ الحكم في سرد الوقائع بما لا أثر له في منطقته ولا في نتيجته . لا عيب . عقوبة . تقديرها . مدار هذا التقدير . قوة الأمر المقضى . تزوير . حكم . تسييبه . عدم تقييد القاضي الجنائي بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني . لا يضيره . ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . هدم التناسب بين فعل الاعتداء وفعل الدفاع . متى ينظر إليه ؟ ٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . حصول إصابات بسيطة بالمتهم نتيجة اعتداء المجنى عليه . عدم انتفاء كون المجنى عليه هو البادى بالعدوان . ٣ - نقص . أثره . ارتباط . قتل . نقص الحكم بالنسبة للجناية الشروع في القتل . أثره بالنسبة لما قضى به في الجلسة المنسوبة للمتهم . تزوير . القصد الجنائي . مجرد الإهمال في نحرى الحقيقة مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي . حكم . تسييب كاف . الخطأ في الاسناد . متى يعيب الحكم ؟ عقوبة . رافة سلاح . تطبيق المحكمة المادة ١٧ ع في جريمة إحراز السلاح المعاقب عليها قانوناً بالسجن . نزولها بعقوبة الحبس إلى أسبوع . خطأ . ١ - جمارك . عقوبة . تعويض . الجزاء المقرر في الأمر العالى الرقم ٢٢ من يونيو سنة ١٨٩١ التى تختص لجنة الجمارك بتوقيعه عن أعمال التهريب . هو . تعويض مدنى .	١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - جمارك . اختصاص . اختصاص المحكمة المدنية والتجارية بنظر المعارضة في قراراتها .
		٣ - دخان . اختصاص . اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ .
٩	٢ أكتوبر ١٩٥٦	دفاع تقديم حق المتهم في اختيار من يتولى الدفاع عنه على حق المحكمة في تعيين المدافع . عدم طلب تأجيل الدعوى لحين حضور المحامي الآخر الذي وكله المتهم . حرية المحامي الذي تدبته المحكمة في هذه الحالة في أداء مهمته .
١٠	٦	تفتيش استيفاف . قيام الضابط باستيفاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه وتخلي المتهم بإرادته عن المخدر . اعتبار الحكم أن هذا الاستيفاف لا يرقى إلى مرتبة القبض وأنه تم بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش واعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش . لا خطأ .
١١	٨	شيك . اعتباره أداة وفاء متى كان يحمل تاريخاً واحداً بنقض النظر عن حقيقة الواقع .
١٢	٦	١ - دفاع . حصانة . قذف . سريان حكم المادة ٣٠٩ ع بالنسبة للعبارات التي تصدر أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس .
		٢ - إجراءات . عدم سؤال المتهم عن التهمة . عدم بطلان المحاكمة .
١٣	٨ أكتوبر ١٩٥٦	١ - حكم «تسييب كاف» . قتل خطأ . بيان الحكم من وجوه الخطأ الذي تسبب عنه قتل المجنى عليه أن المتهم قاد السيارة بسرعة وهو ما ورد بوصف الواقعة المرفوعة بها الدعوى . تمسك المتهم بأن الحكم أضاف من عنده أوجه خطأ أخرى لم ترد في الوصف . لا عيب .
		٢ - حكم . تسييب كاف . دفاع . متى لا يعتد بخطأ الحكم في الاستناد ؟

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤	٨ أكتوبر ١٩٥٦	دفاع . طلب المدعى بالحق المدني سماع شهادة الشاهد بعد حجز القضية للحكم . رد المحكمة على هذا الطلب بأن الشاهد كان ضامناً للطالب لدى الشركة التي يقاضى رؤسائها وأن الطلب جاء متأخراً . عدم انطواء هذا الرد على حكم سابق على شهادته وعدم فرضه قيلاً زمنياً مبهماً .
١٥	، ، ،	إجراءات . شفوية المرافعة . التعويل في إدانة المتهم ابتدائياً على أقوال شاهد الإثبات في التحقيق وفي جلسة المحاكمة الغيابية . التزام المحكمة الاستثنائية بإجابة طلب المتهم سماع هذا الشاهد في حضوره .
١٦	١٠	١ - سرقة . إجراءات . اختلاف النزاع المنصوص عليه في المادة ١٠ أ . ج عن التنازل المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع . ٢ - سرقة . تنازل الزوج عن الشكوى . امتداد أثر هذا التنازل إلى الشريك . خطأ .
١٧	، ، ،	حكم . بياناته . الحكم بالبراءة . تضمينه أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة . غير لازم . المادة ٣١٠ أ . ج .
١٨	، ، ،	١ - وصف التهمة . دفاع . مواد مخدرة . استظهار المحكمة أن الاحراز كان بقصد التعاطي وتغييرها الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للمتهم . لا إخلال بحق الدفاع .
		٢ - نقض سبب جديد . إجراءات . تحقيق . الدفع بطلان اجراء من اجراءات التحقيق الابتدائي . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .
		٣ - إثبات . اعتراف . تفتيش . صدور اعتراف من المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره . موضوعي .
١٩	١١	إثبات . اعتراف . تفتيش . تفتيش باطل . حق القاضي في الأخذ بالاعتراف اللاحق للمتهم بميازته ذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حكم «تسبب كاف» . عاهة مستديمة . اطمئنان المحكمة إلى أن المتهم هو محدث لإصابتى الرأس . الخطأ فى تحديد أيهما التى أحدثت الكسر . عيب .	٨ أكتوبر ١٩٥٦	١١	٢٠
ضرب أفضى إلى الموت . مسئولية جنائية . ثبوت أن المجنى عليه أصيب فى رأسه أربع إصابات رضية أحدث المتهم إحداها . حصول وفاة المجنى عليه نتيجة إصابات الرأس جميعها . مساءلة المتهم عن جريمة الضرب المميت . صحيح .	٩	١٢	٢١
قتل خطأ أى من المتهم أو المجنى عليه لا يبنى مسئولية الآخر .	١٥	د	٢٢
ضرب أحدث عاهة مستديمة . عدم تحديد نسبة للنقص الذى يتطلبه القانون فى تحديد العاهة	د	د	٢٣
آثار . جريمة التعدى على أرض أثرية . هى جريمة مستمرة متجددة .	د	١٣	٢٤
سلاح . مجرد الحيازة المادية للسلاح غير المرخص أيا كان الباعث على الحيازة ولو كان الأمر عارض . كفايته لتوفر الجريمة .	د	د	٢٥
تموين . حيازة المتهم وهو صاحب مخبز أفرنكى دقيقا صافيا ومطابقا فى صفاته للبواصفات ولكنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ . مخالفة ذلك للقرار الوزارى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .	١٦	د	٢٦
حكم . تسبب غير كاف . بيان الحكم لما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانة المتهم بجريمة القتل دون نية قيام تلك الحالة أو تناولها بالتمحيص . قصور .	د	د	٢٧
قتل عمد . نية القتل . حكم . تسبب معيب . استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه . عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل .	١٦	١٤	٢٨

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩	١٤	٢٢ أكتوبر ١٩٥٦
٣٠	٣٠	دفاع . طلب التأجيل . حضور المحامي بالجلسة وطلبه التأجيل لمرض المتهم وتقديمه شهادة مرضية . رفض المحكمة هذا الطلب دون التحقق من صحة هذا العذر . إخلال بحق الدفاع . سلاح . جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . نوافرها بانتهاج مفعول الترخيص .
٣١	٣١	١ استئناف . حكم . إجراءات . محكمة الاستئناف . حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . التزام المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .
٣٢	١٥	٢ — دعوى مدنية . تركها . ثبوت أن المدعى المدنى أعلن للحضور للجاسدة في محله المختار وعدم إعلانه لشخصه . عدم اعتباره تاركا دعواه . صحيح . المادة ٢٦١ أ . ج .
٣٣	١٥	تفتيش حق الوالد في السماح بتفتيش منزل ولده . شرطه . حكم . تسيب كاف . شهادة . ذكر مضمون أقوال الشهود في الحكم وعدم إبراز النعي الكامل لأفواطم . كفايته .
٣٤	٣٤	١ — حكم . بياناته . عدم إشارة الحكم إلى نص القانون الذي حكم بموجبه . بطلانه . المادة ٣١٠ أ . ج .
٣٥	١٦	٢ — استئناف . المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ أ . ج . جواز استئناف الحكم لبطلانه بعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه .
٣٦	١٦	أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعى . تخوف المتهم من حصول اعتداء عليه إذا كان لهذا التخوف أسباب مقولة كفايته لقيام الدفاع الشرعى .
٣٦	١٦	نقض . طعن . إجراءات الطعن . حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه بإيداعه في الميعاد . عدم تقديمه الأسباب القانونية للطعن على الحكم في موضوعه واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		واحتياطيا باعطائه مهلة ليتقدم تلك الأسباب . عدم كفاية ذلك لنقض الحكم .
٣٧	٢٣ أكتوبر ١٩٥٦	استئناف رفع الاستئناف من غير المتهم الحقوقي الذي أقيمت عليه الدعوى . وجوب القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة .
٣٨	" " "	١ - تفتيش . الاذن به . صدوره بالاسم الذي اشتهر به المتهم . صحته .
		٢ - نقض . طعن سبب جديد . الدفع ببطالان إجراءات التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .
٣٩	٢٩ " "	سلاح . قانون أصلح . إحراز سلاح بدون ترخيص في ظل القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٠ . معاقبة المتهم طبقا لنصوص القانون رقم ٢٩٤ سنة ١٩٥٤ باعتباره القانون الأصلح . لا خطأ .
٤٠	" " "	وقاع . الشروع فيه . صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع في الوقاع
٤١	١٨ " "	نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر في إشكان في تنفيذ حكم صدر في جريمة مخالفة . عدم جواز الطعن فيه .
٤٢	" " "	علامات تجارية . غش عدم مطابقة مادون في البيان التجاري لما ثبت من اختلاط نسبة الدسم الداخلة في تركيب الجبن . مخالفة ذلك للقانون .
٤٣	" " "	مسئولية مدنية . تضامن . ضرب . تضامن الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالجنى عليه في المسؤولية المدنية . شرطه .
٤٤	٢٠ " "	١ - ضرائب . دعوى عمومية . حق طلب رفع الدعوى المخول لمصلحة الضرائب طبقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . خلو هذا النص من تعيين موظف يعينه .
		٢ - ضرائب . قانون . صلاحية الضرائب . النص على

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية . اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق أو اللاحق .
٤٥	١٩	٣٠ أكتوبر ١٩٥٦	٣ - ضرائب . دعوى عمومية . أحوال الطلب أو الإذن الواردة في القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له . ورودها على سبيل الحصر استثناء من قاعدة حرية النيابة في مباشرة الدعوى الجنائية .
٤٦	٢٠	" " "	إجراءات . الحكم لا يكمل محضر الجلسة إلا في الإجراءات دون أدلة الدعوى .
٤٧	٢٠	" " "	تلبس . قبض . مواد مخدرة ضبط المخدر مع المتهم . اعتباره في حالة تلبس تبيح لمأمور الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها .
٤٨	"	" " "	غرفة الاتهام . نقض . الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى . توكيل المحامي العام رئيس النيابة بالتقرير بالطعن بفلم الـكتاب في هذا الأمر . وجوب قيام المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره إياها . م ١٩٣ م ١ ح .
٤٩	"	" " "	تفتيش . الإذن به . متى يفترض أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟ أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . قول المتهم بأنه لم يكن معتديا وإنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاده التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس .
٥٠	٢١	" " "	١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . مفاجأة شخص أثناء سيره وسط المزروعات في ليلة مظلمة وفي مكان بعيد عن العمران بإطلاق نارى نحوه . اعتباره في حالة دفاع شرعي .
			٢ - نقض . سلطة محكمة النقض . دفاع شرعي . وجود المتهم في حالة دفاع شرعي . استخلاص الحكم ما يخالف هذه الحقيقة . حق محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥١	٢١	٣٠ أكتوبر ١٩٥٦
		١ - قتل عمه . سبق الاصرار . مثال لكفاية استظهاره . ٢ - دفاع . مجرد الاختلاف في تقدير المسافة بين أقوال الشاهد في التحقيق والخير الفني . ليس من وجوه الدفاع الجوهرية التي تقتضي ردا خاصا . (٢) قضاء محكمة النقص المدنية (الجمعية العمومية)
٥٢	٢٢	٢٩ ديسمبر ١٩٥٦
		١ - ترقية . القضاء برفض طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة دب، أو ما يعادلها . طلب إلغاء المرسوم اللاحق فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة داء، أو ما يعادلها . انعدام أساسه . ٢ - ترقية . القضاء بإلغاء مرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية وورق في ذلك المرسوم . طلب إلغاء المرسوم اللاحق الذي لم يشمل على ترقية زميل للطالب . لا محل له . ٣ - ترقية . القضاء بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من إغفال ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة دب، أو ما يعادلها لأن درجة أهليته لا تقل عن درجة زميله الذي يليه في الأقدمية ورق في ذلك المرسوم . صدور قرار لاحق من مجلس الوزراء وقرارات وزارية مكملة تشمل على ترقية زميل الطالب إلى درجة رئيس محكمة دون الطالب . عدم تقديم ما يدل على تفسير حالة الطالب ولا على قيام أسباب جديدة تحول دون الترقية . خطأ . ٤ - أقدمية . اختصاص . ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة دب، . طلبه إلغاء مرسوم الترقية فيما تضمنه من عدم تصحيح أقدميته على أساس استحقاقه للترقية بمرسوم سابق حكم بإلغائه . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب . ٥ - استقالة . استقالة الطالب قبل صدور قرار مجلس الوزراء المطعون فيه وقبول الاستقالة قبل الطعن على هذا القرار . أثر هذه الاستقالة بالنسبة للطعن .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	رقم الصفحة
١ - تنازع الاختصاص اختصاص طلاق. عدم اختصاص محكمة النقض بالفعل في أثر إسهاد الطلاق المثبت أمام المحكمة الشرعية المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .	٢٦ يناير ١٩٥٧	٢٣	٥٣
٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص نفقة . صدور حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها . صدور حكم نهائي آخر من المجلس الملي للإسقاط الأرثوذكس بقرار النفقة على أساس قيام الزوجية . اختصاص محكمة النقض بالفعل في وقف تنفيذ أحد الحكمين .			
٣ - تنازع الاختصاص . اختصاص نفقة . مجلس بلدية . محاكم شرعية . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بالفعل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اتحد الطرفان مذهبياً . مثال في دعوى نفقة .			
١ - أهلية . تقدير أهلية الطالب وهو رئيس محكمة من أهلية د ب ، بمعرفة لجنة مشكلة من مدير التنفيذ القضائي ووكيله وثلاثة من رؤساء المحاكم . صدور قرارها بأجماع الآراء . لاخطأ . استئناس اللجنة برأي اثنين من المفتين القضائيين بدرجة وكيل محكمة . لا يغير من ذلك القرار الوزاري الصادر في ١٧ / ١ / ١٩٥٢ .	• • •	٢٥	٥٤
٢ - نقض . المصلحة في الطعن . الحكم بالغاء المرسوم فيما تضمنه من تخلي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انسداد المصلحة في الطعن على المراسيم اللاحقة .			
نقض إجراءات الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . اغتيال الطاعن إيداع أصل ورقة إعلان الطعن في الميعاد المقرر في المادة ٤٣٢ مرافعات . بطلان الطعن .	• • •	٢٦	٥٥
ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . اعتبارها . رخصة لوزير العدل . أثر عدم إعمال هذه الرخصة أو إعمالها . قانون استئصال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .	٢٣ فبراير ١٩٥٧	•	٥٦

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
١ - أقدية . محامو قسم قضايا وزارة الأوقاف ومخامرو إدارة قضايا الحكومة . تحديد أقدية من يعين منهم في وظائف القضاء . انطباق الفقرة السابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ عليهم دون الفقرة الأخيرة من تلك المادة	٢٣ فبراير ١٩٥٧	٢٧	٥٧
٢ - أقدية . المندوب بقسم قضايا وزارة الأوقاف . عدم اعتباره من الموظفين القضائيين في حكم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ .			
٣ - أقدية . تحديد أقدية من يعين في وظائف القضاء من بين رجال مجلس الدولة وعلمى إدارة قضايا الحكومة من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء التي يعينون فيها جوازي .			
دعوى . مصروفاتها . تنازل الطالب عن طلبه . التراجع بالمصروفات . المادة ٢٥٧ مرافعات .	، ، ،	٢٨	٥٨
اختصاص . ترقية . طلب الحكم باللاحقية في الترقية إلى وخليفه وكيل محكمة . عدم اختصاص محكمة النقض بهذا الطلب .	٣٠ مارس ١٩٥٧	،	٥٩
١ - أهلية . تقدير أهلية وكيل محكمة بمعرفة لجنة مشككة من وكيل التفيش واثنين من رؤساء المحاكم وصدور قرارها باجتماع الآراء . استثناسا برأى اثنين من المفتشين بدرجة وكيل محكمة لاختطاً . القرار الوزاري الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ .	، ، ،	،	٦٠
٢ - تفيش قضائي . قيام وكيل التفيش الذي يسبق الطالب في الأقدية بإجراء التفيش على عمل الطالب وإعداد التقرير والتوقيع عليه وتقديمه للجنة . اعتبار التقرير حجة بما جاء فيه .			
٣ - أهلية . انعقاد اللجنة وتقدير أهلية الطالب قبل فحص اعتراضاته على الملاحظات التي تضمنها التقرير ثم عودتها إلى الانسداد وفحص الاعتراضات واستقرارها على تقدير أهليته بدرجة معينة . لاختطاً .			
٤ - تفيش قضائي . أهلية . جواز التفيش على عمل القاض أكثر من مرة في نفس السنة .			

العدد الأول	نهرية	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
٦١	٣٠	٣ يناير ١٩٥٧
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
		ضرائب . ضريبة القيمة المنقولة . شركات مساهمة . إضافة
		الاحتياطي إلى رأس المال في شركة من هذه الشركات وتوزيع
		أسهم مجانية على المساهمين القدامى . استحقاق الضريبة في هذه
		الحالة . القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .
٦٢	٣٤	١٠
		رسوم بلدية . مجالس بلدية . تقسيم المحل التجارية والصناعية
		إلى درجات عند فرض الرسوم البلدية . العبرة فيه . اعتبار القيمة
		الإيجارية عنصرا من عناصر التقسيم إلى جانب أهمية المحل .
٦٣		
		١ - استئناف . الاستئناف الوصفي . قضاة . عدم
		الصلاحية . اختصاص . حق نفس الهيئة الاستئنافية التي فصلت
		في الاستئناف الوصفي في الفصل في استئناف الموضوع . المادتان
		٣١٣/٥ و ٤٧١ مرافعات .
		٢ - دفاع . ربيع : قوة الأمر المقضي . محكمة الموضوع .
		اقتصار المدعى عليه في دعوى الربيع على الدفع بقوة الأمر المقضي
		دون أن تقيده محكمة الموضوع في دفاعه . الحكم في موضوع
		الدعوى واعتبار سكوته عن مناقشة قيمة الربيع عدم منازعة منه
		فيها . لإخلال بحق الدفاع .
		٣ - حكم . بياناته . إجراءات التقاضي . تحضير . خلو الحكم
		من البيان الخاص بتلاوة تقرير التلخيص الذي أحال به قاضي
		التحضير الدعوى إلى المرافعة في الجلسة . التزام من يتمسك بطلان
		الحكم بتقديم محاضر جلسات نظر الدعوى للتحقيق من عدم تلاوة
		التقرير . م ١١٦ و ٣٤٩ مرافعات .
		٤ - نقض إجراءات الطعن وإيداع الأوراق والمستندات .
		إغفال الطاعن إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه
		الحكم المطعون فيه في أسبابه في المواعيد المقررة . بطلان الطعن .
		امادة ٤٣٢ / ٢ مرافعات .
		٥ - نقض . إجراءات الطعن وإيداع الأوراق والمستندات .
		توجيه أسباب الطعن إلى الحكم المطعون فيه دون أن تكون لها صلة

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي. الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي. في غير محله. أمثلة ذلك.			
ضرائب. ضريبة الأرباح التجارية والصناعية. أعمال تجارية. عدم اقتصار نشاط الزارع على بيع الزهور المنقولة من مزرعته أو على تسهيل عملية البيع بحسن عرضها في محله وامتداد نشاطه إلى إدخال عناصر أخرى فنية بتنسيق الزهور في باقات وصال بوسائل استخدمت فيها مواد أخرى بواسطة أيد مدربة. خضوع أرباح هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. قانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩.	١٠ يناير ١٩٥٧	٢٩	٦٤
١ - أحوال شخصية. أجنب. تطليق. محكمة الموضوع. حق الزوج في تطليق زوجته للريبة طبقا للريبة الموسوية لطائفة القرائين. المقصود بما يشترط للريبة المبررة للطلاق. تقدير مبرر للطلاق. موضوعي.	• • •	٤٠	٦٥
٢ - أحوال شخصية. الغيرة. نظام الغيرة في الشريعة الموسوية لطائفة القرائين.			
٣ - أحوال شخصية. تطليق حضنة. الحكم بتطليق الزوجة للريبة طبقا للشريعة الموسوية لطائفة القرائين وإحالة الدعوى إلى التحقيق. لا أثبت من أمية المطلقة لحضنة ولدها. لا تعارض.			
٤ - تتضمن إجراءات الطعن إيداع المذكرات. أحوال شخصية. أجنب حتى الطاعن في إيداع مذكرة في مسائل الأحوال الشخصية في خلال عشرين يوما من تاريخ قرار إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية. المواد ٣٢٢ مكررة و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات.			
١ - تنفيذ عقارى. تنادم. اختصاص. التزام المحكمة التي تنظر في الاعتراضات على قائمة شروط البيع بالفصل فيما يقدم لها من اعتراضات مؤسدة على أرجح بطلان شكلية ونحويلها وخصة الفصل في الاعتراضات المؤسدة على أوجه بطلان موضوعية	١٧ • •	٤٣	٦٦

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		و تقرير وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه . المادتان ٦٤٥ و ٦٤٨ مرافعات .
٦٧	٢٤ يناير ١٩٥٧	٢ - تقادم . تنفيذ عقارى . توزيع . انقطاع التقادم بطلب التوزيع في النظام القضائى المختلط . انتهاء هذا الانقطاع باستبعاد دين الدائن من القائمة المؤقتة وقوات ميعاد المناقضة دون أن يانقض فيها .
٦٨		ملكية . اثبات . حكم « تسبب معيب » . خبير . إغفال الحكم التعرض لبحث سندات الملكية التى يعتمد عليها كل من طرفى النزاع وإغضالة بينها . اعتماد المحكمة على ما ورد بتقرير الخبير فى هذا الخصوص . تصور .
٦٩		١ - فوائد . نزاع ملكية . تعويض . خبير . صيرورة عمل الخبير لتقدير التعويض عن الأرض المزروعة ملكيتها نهائيا والقضاء فى النزاع الخاص بملكية هذه الأرض . استحقاق الفوائد عن مبالغ التعويض - حلولة .
٧٠		٢ - فسخ . عقد . إثبات « قرائن » . محكمة الموضوع . ساطها فى استخلاص نية المتعاقدين على التماسخ من قرائن موضوعية « ودية » .
		١ - إفلاس . صاحب . حكم « تسبب كاف » . كون جملة أموال التفاضلية المحقق أن يستند بها لانكفى لتغطية ما نأيد ونحقق من الديون فى حدود النسبة المانفق عليها فى الصالح الذى تم بين انفس والدائنين . الحكم برفض التصديق على الصالح . صحيح .
		٢ - حكم « تسبب كاف » . نقض « حالة الطعن بطلان الحكم » . تأييد الحكم على دعامة صحيحة تكفى لإقامته . النعي عليه فى باقى ماورد به : غير منتج .
		١ - حراسة . الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين . دعوى « سماعها » . سكوت وزير المالية عن الرد على ما طلبه أحد موظفى الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له . عدم جواز سماع الدعوى بشأنه . الأمر العسكرى

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
١٥٨ سنة ١٩٤١ القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ . ٢ - تقض ميعاد الطعن . بدات إعلان الحكم بناء على طاب قلم كتاب المحكمة وعدم قيام انطعون عليه بإعلانه للطاعن . الدافع بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد . لا على له . ٣ - تقض إجراءات الطعن . تقرير الطعن . دفاع . حكم و تسليب معيب . . عدم بيان الطاعن في تقرير الطعن أوجه الدفاع المقول بأن الحكم قصر في الرد عليها . اعتبار النعي مشوبا بالغموض في هذه الحالة . التحدى بما يرد في المذكرة الشارحة عن هذا النعي . لا محل له .			
١ - إجارة . عقد . تفسيره . . محكمة الموضوع . تموين . عقد إيجار مطحن . استخلاص الحكم لا اعتبارات واقعية أن نية الطرفين انصرفت عند التعاقد إلى استمرار العقد مدة قيام نظام التموين . تقدير هذه الاعتبارات . موضوعي . ٢ - فسخ . عقد . دفاع . حكم . تسليب كتاب . . متى يتم فسخ العقد وفقا لنص المادة ١١٧ مدني قديم . قول أحسد المتعاقدين بقيام أسباب هي في نظره مبررة في الفسخ . لا يشفع له في الأفراد بالفسخ . نعية على الحكم بعدم الرد على دفاعه المستند إلى ذلك . لا جدوى منه . ٢ - فسخ . ظروف طارئة . إجارة . تموين . تحديد أجرة طحن الغلال في التعاقد . تقرير وزارة التموين زيادة الأجر أو ظروفه ظروف جعلت تنفيذ العقد مرهقا للمؤجر . اتخذ ذلك ذريعة لفسخ العقد بإرادته لا يسوغ .	٢٤ يناير ١٩٥٧	٥١	٧١
ضرائب . لجان التقدير القديمة . الطعن في قراراتها . إعلان الممول بقرار من هذه القرارات وعدم انتهاء مدة الطعن فيه قبل ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حسب القانون الأصلي . امتداد ميعاد آطن في هذه الحالة لمدة ١٥ يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٠		٥٥	٧٢

العدد الأول	نهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الاحكام	تاريخ الحكم
٢٤ يناير ١٩٥٧	٥٨	٧٣
	١ - تقضى . إجراءات الطعن . إعلان الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال شخصية . الدفع بطلان الطعن في مسائل الأحوال الشخصية استنادا إلى أن الطاعن لم يعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار دائرة فحص الطعون بالإحالة ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة . لا يحمل له . المادتان ٤٣٢ مكررا و ٨٨٢ مرافعات .	
	٢ - تقضى . إجراءات الطعن إيداع الأوراق والمستندات . أحوال شخصية . نفاذ الطعن بمسائل الأحوال الشخصية . حق الطاعن في إيداع مذكرة شارحة خلال عشرين يوما من تاريخ صدور قرار الإحالة . المواد ٤٣٢ مكررا و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .	
	٣ - حكم استئنافي . بياناته . إجراءات التقاضي . أحوال شخصية . دعوى استئنافية من دعاوى الأحوال الشخصية . خلو الحكم من بيان رأى النيابة . بطلان الحكم . إشارته إلى رأى النيابة في مرحلة الدعوى الابتدائية . لا يفتى . المادتان ٩٩ و ٢٤٩ مرافعات .	
٣١	٦١	٧١
	١ - إجارة . الايجار من الباطن . حجز . توقيع المؤجر حجزاً تحفظياً على ما بالدين المؤجرة من منقولات المستأجر من الباطن في ظل قانون المرافعات القديم . حق المستأجر الأصلي في مطالبة المستأجر من باطنه بالأجرة من المستحقة في ذمته .	
	٢ - حجز . وفاة . إيداع . حجز ما المدين لدى الغير . حق المحجوز عليه في مطالبة المحجوز لديه بما في ذمته . حصول الوفاء في هذه الحالة بالإيداع في خزينة المحكمة . المادة ٢١١ مرافعات قديم .	
	٣ - قوة الأمر المقضى . إجارة . حجز . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بأن المحجز الموقع منه هو حجز	

العدد الأول	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
	تمهيد على ما بالدين المؤجرة . الحكم باعتبار المعجز حيز ما الدين لدى الغير خطأ ١- قوة الأمر المقضي . إجارة . تمسك المؤجر بالحكم النهائي السابق صدوره بمسؤولية المستأجر عن الأجرة المتنازع عليها . الحكم بنفي مسؤولية المستأجر عن تلك الأجرة . خطأ . ٢- حكم . تسبيب . عيب . إجارة . حساب . خبير . دفاع . اعتراض المؤجر أمام محكمة الموضوع على تقدير الخبير المتدب لصفية الحساب بينه وبين المستأجر في خصوص مبالغ معينة مستبعدة واستدلاله على ذلك بمستندات . عدم إشارة الحكم إلى هذا الدفاع وسكوته عن الرد عليه . قصور .	
٦٥	وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه السرعة للدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ قانون المرافعات بجامعة الإسكندرية	
٧٥	التكليف القانوني للرشوة والجزاءات المترتبة عليها للدكتور أحمد رفعت شفاجي وكيل النيابة بمكتب النائب العام .	
٩١	تعديد طبيعة الأمر بتقدير النفقة الوقتية طبقاً لنص المادة ٨٩٦ مرافعات الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف .	

قوانين وقرارات منشورات

قرار بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
ورسوم التوثيق في المواد المدنية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة (١) من البند ثانيا من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه النص الآتي :
- « ألا تقل قيمة الاراضي الزراعية عن الضريبة الاصلية السنوية مضروبة في سبعين » .
- مادة ٢ — يستبدل بنص البند الخاص بالاشهاد باقرار بفتح اعتماد الوارد بالجدول الملحق بالقانون المشار اليه النص الآتي :

نوع الاشهاد	رسم نسبي في المائة	الايضاح
اقرار بفتح اعتماد	١/٢	من القيمة المقر بها ما لم يكن الاقرار ضمن التعاقد بالرهن فلا رسم عليه

- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من ٤ يولييه سنة ١٩٥٧ .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر (د) الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

قرار بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١
لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقوانين
المعدلة له ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة (١) من البند (٢) من المادة ٦٤ من القانون رقم ٩١ لسنة
١٩٤٤ المشار اليه النص الآتي :

« ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من ٤ يوليه
سنة ١٩٥٧ .

يهم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمراسلة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٧^(٢)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن
رسوم التسجيل ورسوم الحفظ

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ورسوم الحفظ والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(٢١) نشر بالوقائع المغربية العدد ٥٢ مكرر (د) الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرتين الأوليين من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه النصان الآتيان :

د علاوة على الرسوم النسبية المفروضة طبقا للবাদة السابقة تفرض رسوم حفظ بالفتات الآتية :

(١) خمسون قرشا عن كل موضوع لا تزيد قيمته على ١٠٠ ج .

(ب) مائة قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ١٠٠ ج ولا تجاوز ٥٠٠ ج أو كانت قيمته لا يمكن تقديرها .

(ج) مائتا قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ٥٠٠ ج ولا تجاوز ١٠٠٠ ج .

(د) ثلاثمائة قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ١٠٠٠ ج ولا تجاوز ٣٠٠٠ ج .

(هـ) أربعمائة قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ٣٠٠٠ ج ولا تجاوز ٥٠٠٠ ج .

(و) خمسمائة قرش عن كل موضوع تزيد قيمته على ٥٠٠٠ ج .

(ز) عشرون قرشا عن المحررات التي يفرض رسم توثيقها ولا يوجب القانون شهرها وذلك بشرط ألا يزيد على الرسم المفروض على التوثيق .

كما يؤخذ رسم مقرر قدره ٢٠٠ ملجم لكل ورقة شمسية للصفحة أو رسم قدره ٥٠ ملجم على مراجعة أصول المحررات التي تقدم من نسخ متعددة إذا صدر قرار وزير العدل بالاستغناء عن تصويرها ويحسب هذا الرسم على كل صفحة من النسخ الأخرى .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه النص الآتي :

د المحررات التي يكون قد حصل عنها رسم نسبي لدى توثيقها أو التصديق على الامضاءات أو الاختام فيها ، تخفض رسوم تسجيلها بمقدار رسوم التوثيق أو التصديق التي تكون قد حصلت عنها .

مادة ٣ — يضاف إلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليها بعد المادة ٢ مكررة مواد بأرقام ٢ مكررا (١) و ٢ مكررا (ب) و ٢ مكررا (ج) و ٢ مكررا (د) و (٢) مكررا (هـ) و ٢ مكررا (و) و ٢ مكررا (ز) .

د مادة ٢ مكررا (١) :

يفرض على الكشف من دفاتر الفهارس لاستخراج شهادة أو صورة رسم قدره عشرة قروش عن كل اسم في كل سنة ويتعدد هذا الرسم بتعدد المطلوب الكشف عنهم ؛ وكذلك بتعدد النواحي التي يشملها الكشف .

ويجوز الكشف على وجه السرعة في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما لاستخراج شهادة عقارية

نظير أداء رسم إضافي للرسم المقرر بالفقرة السابقة ويخصص مالا يجاوز نصف حصة هذا الرسم الإضافي لتنظيم وتنفيذ هذه العملية بالاتفاق بين وزيرى العدل والمالية والاقتصاد .

وعلاوة على الرسوم المبينة بالفقرتين السابقتين يودى الرسم المقرر على الشهادة أو الصورة .

ورسم الاطلاع (الكشف النظرى) عشرون قرشا عن كل مادة .

مادة ٢ مكررا (ب) :

يفرض رسم قدره خمسون قرشا على ترجمة كل ورقة من الأصل المطلوب ترجمته ويشمل هذا رسم التحرير .

مادة ٢ مكررا (ج) :

يؤخذ رسم قدره أربعون قرشا على كل تأشير لإثبات التاريخ وعلى التصديق على كل امضاء أو ختم .

مادة ٢ مكررا (د) :

يفرض علاوة على رسم التصديق المبين بالمادة السابقة رسم نسبي قدره ١٪ فى المائة من قيمة الموضوع .

فاذا تعددت الموضوعات فى محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة وجب أداء رسم نسبي عن قيمة كل موضوع .

وإذا كان الموضوع مما لا يمكن تقدير قيمته فيكتفى بالرسم المقرر .

مادة ٢ مكررا (هـ) :

يحصل على التأشير على أى دفتر من دفاتر التجار رسم قدره عشرون مليا عن كل ورقة .

مادة ٢ مكررا (و) :

يتعدد الرسم المقرر على الاشهاد بالتوكيل أو بال عزل من الوكالة بتعدد المشهدين ولو كان الاشهاد فى أمور الزوجية .

مادة ٢ مكررا (ز) :

يفرض عند الانتقال خارج مكاتب التوثيق رسم قدره مائتا قرش سواء فى حالة الاشهاد أو فى حالة التصديق . وذلك بخلاف مصروفات الانتقال .

ويتعدد الرسم بتعدد المحررات ، أما إذا تعددت الموضوعات فى محرر واحد وكان لكل منها آثار قانونية مستقلة استحق رسم الانتقال كاملا عن أحدها ونصفه عن كل من الباقي .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه النص الآتى :

« تطبق فى مواد الشهر العقارى والتوثيق فيما عدا ما نص عليه فى المواد السابقة الأحكام الواردة

في قانون الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والرسوم الشرعية فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها وردّها والمنازعة فيها مع مراعاة ما يأتي :

أولا — يكون أساس تقدير الرسوم الضريبة مبدئيا قيم العقارات الموضحة بالمحررات فإذا لم توضح هذه القيم أو توضحت ورأى مكتب أو مأمورية الشهر العقاري والتوثيق أنها أقل من القيمة الحقيقية قدرت الرسوم وفقا للأسس التالية :

(أ) ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعة .
(ب) ألا تقل قيمة العقارات المبنية عن قيمتها الإيجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(ج) تحصل رسوم عن الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها ضريبة على أساس القيمة التي يوضحها الطالب وبعد التحري عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة .

ثانيا — يجوز لمكتب أو مأمورية الشهر العقاري والتوثيق المختصة في كل الأحوال ولو بعد تمام الاجراءات أن يطالب بموافقة المكتب الرئيسي التقدير بمعرفة خبير يندبه الأمين العام من بين خبراء الجداول أو خبراء وزارة العدل بقرار يحدد فيه الميعاد الذي يجب على الخبير أن يقدم تقريره فيه بحيث لا يجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغ الخبير بالمأمورية وتراعى في أداء الخبير للمأمورية المذكورة الاجراءات الخاصة بالخبرة والمقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ويودع الخبير التقرير المكتب أو المأمورية المختصة وعلى المكتب أو المأمورية إعلان الطالب بهذا الايداع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول أو عن يد أحد محضري المحكمة ليطلع على التقرير .

ولكل من الطرفين المعارضة في تقدير الخبير خلال ثمانية أيام ويسرى هذا الميعاد بالنسبة إلى مصلحة الشهر العقاري والتوثيق من تاريخ الايداع وبالنسبة إلى الطالب من تاريخ وصول إعلان الايداع إليه .

وترفع المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة لتفصل فيها على وجه السرعة ويكون حكمها في ذلك غير قابل للمعارضة أو للاستئناف .

وتلزم الحكومة بمصروفات الخبير إذا كانت القيمة المقدرة نهائيا متناوية للقيمة التي قدرها صاحب الشأن أو أقل منها وإلا ألزم صاحب الشأن بتلك المصروفات وتكون إجراءات تعيين الخبير وإيداع التقرير بلا رسم .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع المكتب أو المأمورية على القيمة بشرط تصديق المكتب الرئيسي على ما يتم الاتفاق عليه .

ثالثا - إذا استحققت رسوم تكميلية قدوت بأمر يصدر من أمين المكتب المختص ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بـلم وصول أو عن يد أحد محضري المحكمة ويجوز المعارضة فى أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح نهائيا ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى - كما يجوز تنفيذه بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من المحكمة الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه أمر التقدير .

وتحصل المعارضة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب أو المأمورية المختصة ويكون حكمها فى ذلك غير قابل للمعارضة أو للاستئناف .

رابعا - تسرى على الرسوم القضائية التى تستحق على المعارضات المشار إليها أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ .

خامسا - للأمين العام لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق بناء على طلب صاحب الشأن - وبعد أخذ رأى مكتب الشهر العقارى والتوثيق المختص - أن يمنحه أجلا لاداء الرسوم التكميلية المستحقة أو أن يأذن له بأدائها على أقساط بشرط تقديم كفيل مقتدر متضامن أو تأمين عيني وعلى ألا تزيد المدة فى الحالين على سنة إذا لم تتجاوز الرسوم مائتى جنيه ، ولا على سنتين إذا تجاوزت هذا المبلغ .

وإذا تأخر صاحب الشأن فى الوفاء بأى قسط حلت باقى الأقساط . ويجوز للأمين العام الرجوع فى الامر الصادر منه بالتقسيت إذا جد ما يدعو لذلك .

ولا يجوز الطعن فى الامر الصادر بالقبول أو الرفض أو الرجوع .

مادة ٥ - تستبدل فئات الرسوم على التصرفات المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون بفئاتها المبينة بالجدول المرافق للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ سالف الذكر .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من ٤ يوليه سنة ١٩٥٧ .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى أول ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧) .

جدول ملحق

نوع التصرف سواء أكان بحكم أو بإشهاد	نسبة حقوق المائنة	الايضاح
بيع العقار أو رده باتفاق المتعاقدين أو التنازل عنه	٧	من قيمة العقار .
الوصية بالعقار	٧	من قيمة العقار الموصى به وقت التسجيل .
وصية بمنفعة عقار مدة معينة أو مدى الحياة	٢	من قيمة العقار الموصى بمنفعته .
بيع الرقبة في العقار مجردا عن حق الانتفاع	٥	من قيمة العقار .
بيع حق الانتفاع في العقار	٢	من قيمة العقار .
المعارضة في العقار	٧	من أكبر قيمة البدلين .
اقرار للغير بملكية العقار أو تصديق على ملكيته	٧	من قيمة العقار وقت الاقرار والتصادق .
هبة العقار أو الرجوع فيها	٧	من قيمة العقار الموهوب وقت الهبة أو الرجوع .
قسمة العقار بين مستحقيه قسمة افراز أو فسخها سواء أكانت باتفاق أو بحكم	١	من قيمة العقار المقسوم لكن إذا كانت القسمة قاصرة على فرز بعض الحصص مع بقاء الشيوع في الباقي فإن الرسم يؤخذ على قيمة الحصة أو الحصص المفترزة فقط وإذا ظهرت في القسمة زيادة عن الأنصبة الأصلية يؤخذ على الزيادة رسوم نسبية إضافية قدرها $\frac{٧}{١٠}$ فاذا كان الباقي هو نصيب شريك واحد يحصل رسم عن قيمة العقار كله بحسب نصيب كل شريك .
شطب اختصاصات الدائن بعقارات مدينه .	$\frac{١}{٢}$	من مبلغ الدين المتخالص عليه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو بالابراء أم لم يحصل وإذا كان الشطب عن جزء من العقار ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء يحصل الرسم على كامل الدين .
فك الرهن	$\frac{١}{٢}$	من مبلغ الدين المتخالص عليه منه سواء أحصل الاقرار بالقبض أو بالابراء أم لم يحصل وإذا كان فك الرهن عن جزء من المرهون ولم تعين قيمة الدين الخاص بهذا الجزء حصل الرسم على كامل الدين .
شطب حقوق الامتياز	$\frac{١}{٢}$	
شطب حق الحبس	$\frac{١}{٢}$	

نوع التصرف سواء أكان بحكم أو بإشهاد	الايضاح
الايجارات	١ باعتبار قيمة الايجار في مدة التعاقد إذا لم يشترط في العقد تجديدهما أما إن شرط التجديد فإن كانت المدة لأقل من سنة فباعتبار الأجرة لمدة سنة وإن كانت لسنة فأكثر فباعتبار الأجرة عن مدة واحدة من مدد التجديد .
فسخ إيجار العقار أو التنازل عنه	١/٢ من قيمة الأجرة في المدة الباقية من العقد .
المخالصات عن الايجارات	١/٢ من قيمة المبلغ المتخالص عنه .
حقوق الارتفاق	٧ من القيمة المبيّنة في العقد أو التي يبينها صاحب الشأن مقابل الارتفاق على ألا تقل عن قيمة الفرق بين قيمة العقار محملاً بالارتفاق وقيمته بدونه
استبدال أعيان الوقف	٧ من قيمة العقار الموقوف .
حكم رسو المزداد	٧ من ثمن العقار الراسى به المزداد .
محاضر البيع الإدارى الجبرى	٧ من الثمن الذى ييسع به العقار .
عقود الشركات	١ من مال الشركة نقداً كان أو منقولاً .

قرار بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل نص الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقوانين المعدلة له ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه النص الآتى :

(١) نص بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر (د) الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

« يؤدي رسم قدره مائة قرش عند تقديم الطلب » .
 مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من ٤ يوليه سنة ١٩٥٧ .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٩ يوليه سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية
 الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

باسم الامة
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .
 وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوفيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية والقوانين المعدلة له .
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية المشار إليه النص الآتي :

« تعتبر أوراق الحصر أساسا أوليا للتقدير ومتى اعتمدت قائمة الجرد تسوى الرسوم نهائيا على مقتضاها وذلك مع مراعاة ما يأتي :

(١) ألا تقل قيمة الأراضي الزراعية عن الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .
 (٢) ألا تقل قيمة العقارات المبنية عن قيمتها التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط الضريبة عليها مضروبة في خمسة عشر .

(٣) الأراضي المعدة للبناء والأراضي الزراعية التي في ضواحي المدن والمباني التي لم تربط عليها ضريبة تحصل عنها الرسوم مبدئيا على أساس القيمة الموضحة في أوراق الحصر ، وبعد تهرى قلم الكتاب عن القيمة الحقيقية يحصل الرسم عن الزيادة عند الاقتضاء .

ويجوز لقلم الكتاب في كل الأحوال بعد موافقة النيابة أن يطلب التقدير بمعرفة خبير ، ولا يجوز العطن في التقدير بعد ذلك بأية حال من الأحوال وتكون إجراءات التعيين وايداع التقرير بلا رسم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكرر (د) الصادر في أول يوليه سنة ١٩٥٧ .

ويجوز لصاحب الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة الخبير أن يتفق مع قلم الكتاب على القيمة وتصدق النياية على ما تم الاتفاق عليه .

وإذا أضيف إلى القائمة في أى وقت مال جديد يؤول إلى القاصر أو المحجور عليه أو الغائب عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية فيكمل الرسم على أساسه ويعتبر كشف حساب الاوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين أساسا أولا لتقدير الايراد .

مادة ٢ - يضاف إلى نهاية المادة ٣ من قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية آنف الذكر فقرة جديدة نصها :

« وتقدر الحصة في حق الحشكر بالقيمة السنوية مضروبة في عشرين » .

مادة ٣ - يضاف إلى نهاية المادة ٨ من قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية سالف الذكر فقرة نصها :

« ورسم الكشف النظري في السجلات عشرون قرشا عن كل مادة » .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من ٤ يوليه سنة ١٩٥٧ .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في أول ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

بنظام « هيئة قناة السويس »

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ؛
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن « نظام هيئة قناة السويس »
مادة ٢ - تلغى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ومجلس إدارة هيئة قناة السويس لإصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يوليه سنة ١٩٥٧) .

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر « ج » الصادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٥٧ .

قانون بنظام « هيئة قناة السويس »

- مادة ١ — تنشأ هيئة عامة يطلق عليها « هيئة قناة السويس » .
- مادة ٢ — يكون لهيئة قناة السويس شخصية اعتبارية مستقلة .
- مادة ٣ — يكون لهيئة قناة السويس مجلس إدارة يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين أعضائه وبإعفائهم من مناصبهم وبتحديد مكافآتهم .
- مادة ٤ — يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين رئيس مجلس إدارة « هيئة قناة السويس » وأعضاء مجلس الإدارة المنتدبين والمدير العام للهيئة وبتحديد مكافآتهم .
- مادة ٥ — تتولى « هيئة قناة السويس » القيام على شئون مرفق القناة وإدارته واستغلاله وصيانته وتحسينه ويشمل اختصاصها في ذلك مرفق القناة بالتحديد والحالة التي كان عليها وقت صدور القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس .
- ويجوز للهيئة أن تنشئ ما يقتضى الأمر إنشاء من المشروعات المرتبطة أو المتصلة بمرفق القناة أو أن تشارك في إنشائها أو أن تعمل على تشجيع ذلك .
- مادة ٦ — تتبع الهيئة دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية على طرق الإدارة والاستغلال المناسبة وفقاً لما هو متبع في المشروعات التجارية .
- مادة ٧ — تختص الهيئة دون غيرها بإصدار اللوائح المتعلقة بالملاحة في قناة السويس وغير ذلك من اللوائح التي يقتضيها حسن سير المرفق وتقوم على تنفيذها .
- مادة ٨ — تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وذلك مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للهيئة .
- وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول يوليو وتنتهى في آخر يونيه من كل عام .
- وتعتمد الميزانية والحساب الختامي للهيئة بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٩ — تدير « هيئة قناة السويس » ميناء بورسعيد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مرفق القناة وتشرف على كل العمليات البحرية فيه .
- مادة ١٠ — تفرض هيئة قناة السويس وتحصل على الملاحة والمرور في مرفق القناة رسوم الملاحة والإرشاد والقطر والرسو وما إلى ذلك وفقاً لما تقتضى به القوانين واللوائح .
- مادة ١١ — يكون للهيئة في سبيل القيام بواجباتها ومباشرة اختصاصاتها جميع السلطات اللازمة لذلك . وبوجه خاص يكون لها تملك الأراضى والعقارات بأية طريقة بما في ذلك نزع الملكية للمنفعة العامة . وللهيئة أن توجر أراض وعقارات تملكها أو أن تستأجر أراض أو عقارات مملوكة للغير سواء لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها أو تحقيقاً لرفاهية موظفيها وعملها أو لإنشاء المشروعات والمرافق المتصلة بمرفق القناة أو التي يقتضيها حسن سير العمل به كمنشآت المياه والقوى الكهربائية والطرق وما إلى ذلك .

مادة ١٢ . تعتبر أموال الهيئة أموالاً خاصة .

مادة ١٣ — تمكيناً للهيئة من مواجهة التزاماتها ومن كفالة حسن سير العمل وضبطه بالمرفق تتمتع الهيئة بالنسبة لما تستورده من المهمات والآلات اللازمة لها بالإعفاء من اتباع الإجراءات التي تتطلبها القوانين واللوائح الجمركية المعمول بها كما تعفى أيضاً من كافة الترخيصات المنصوص عليها فيها .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم طريقة تقدير دفع الرسوم المستحقة على ما تستورده الهيئة وتنظيم العلاقة بينها وبين مصلحة الجمارك .

مادة ١٤ — لا يجوز أن تتخذ الهيئة أى إجراء يتعارض مع أحكام اتفاقية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بضمان حرية استعمال قناة السويس البحرية أو تصريح الحكومة المصرية الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧ بخصوص نظام المرور بقناة السويس والذي سجل بسكرتارية هيئة الأمم المتحدة .

مادة ١٥ — لا يجوز للهيئة أن تمنح أية سفينة أو شخص — طبيعياً كان أو اعتبارياً أية فوائد أو ميزات لا تمنح لغيرها من السفن أو الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين — في نفس الأحوال . ولا يجوز لها أن تفرق في المعاملة أو تميز بين عملائها أو تحرم أو تفضل أحداً منهم على غيره .

مادة ١٦ — تبقى نافذة كل النظم والقواعد واللوائح المالية والإدارية والحسابية المعمول بها في الهيئة والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وذلك حتى يصدر ما يعدلها أو يلغيها أو يستبدل غيرها بها .

مادة ١٧ — إلى أن تصدر اللوائح التي تتضمن القواعد المنظمة لشئون موظفي الهيئة ومستخدميها وعملها يباشر مجلس الإدارة أو من يندب له لذلك وفي حدود حاجة العمل الضرورية جميع السلطات اللازمة لتعيين الموظفين الفنيين والإداريين واختيارهم وتحديد أقدميائهم ومرتباتهم وإلحاقهم بالادارات والأقسام والمكاتب المختلفة .

مادة ١٨ — لا يمس هذا القانون حقوق الحكومة المصرية أو التزاماتها المترتبة على اتفاقية القسطنطينية بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ أو على تصريح الحكومة المصرية بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧ أو على أية أداء دولية أخرى تكون مصر طرفاً فيها .

قرار بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بإضافة حكم جديد بنعم جواز تملك الأموال الخاصة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة كذلك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب حق عيني عليها بالتقادم

باسم الامة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٩٧٠ من القانون المدنى النص الآتى .
« فى جميع الأحوال لا تكسب حقوق الإرث بالتقادم إلا إذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة .

ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٨٧ من القانون المدنى على أن الأموال العامة المملوكة للدولة والأشخاص الاعتبارية العامة لا يجوز تملكها بالتقادم بينما بقيت الأموال الخاصة المملوكة للحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة خاضعة لقواعد التقادم المكسب شأنها فى ذلك شأن أموال الأفراد ، ولما كانت هذه الأموال الخاصة جديرة بالحماية حتى تصبح فى مأمن من تملكها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها خاصة وأن الحكومة والهيئات الاعتبارية مهما أحكمت الرقابة والاشراف على هذه الأموال فإن ذلك لن يمنع الغير من تملكها عن طريق وضع اليد عليها . كما أنه لنفس العلة يجب أن تشمل هذه الحماية أيضا الأموال المملوكة لجهات الوقف الخيرية .

لذلك روى وضع المشروع الحالى ليحقق هذا الغرض بتعديل المادة ٩٧٠ على الوجه الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر « ج » الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

« في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم إلا إذا دامت الحياة مدة ثلاث وثلاثين سنة .
ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم ، .
وبديهي أن هذا التشريع لا يكون له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلا من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره .
وقد عرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف وزارة العدل بعرضه على رئيس الجمهورية للواقعة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص البند (ب) من المادة (٢) وبنص الفقرة الأولى من المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النصان الآتيان :

المادة ٢ :

(ب) ويجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها . وتعتبر هذه الأراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص فى الرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية . ويستولى عندئذ

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مسكرر د د الصادر فى ١٣ بوليه سنة ١٩٥٧ .

لدى المالك على ما يجاوز مائتي فدان نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) وذلك كله مع عدم الاخلال بجواز التصرف في هذه الاراضى قبل انقضاء المدة المشار إليها .

وتصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قرارا في شأن الادعاء بيور الأرض يعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الادارى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إصداره . ولهم أن يتظلموا منه إلى اللجنة العليا رأساً خلال ثلاثون يوما من تاريخ إعلانهم . ويكون قرار اللجنة الذى تصدره بعد فوات هذا الميعاد نهائيا وقاطعا لكل نزاع في شأن الادعاء بيور الأرض وفي الاستيلاء المترتب على ذلك . واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز طلب الغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

د مادة ٥ (فقرة أولى) :

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لأحكام المادتين الأولى والثالثة الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار . وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية . فإذا لم تكن الأرض قد ربطت عليها هذه الضريبة لبوارها أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات على الأقل ، أو قررت اللجنة العليا للإصلاح الزراعى أن الضريبة المربوطة عليها لا تتناسب مع حالتها أعيد تقدير القيمة الإيجارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وفي هذه الحالة يكون التعويض معادلا لعشرة أمثال القيمة الإيجارية المعاد تقديرها .

مادة ٢ - استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣) ، (٤) بند (أ) منه ، تستولى الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر ، على ما جاوز مائتي فدان من الاراضى البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية . ولا يحسب في القدر المذكور ما تصرف فيها المالك وخرج من الاستيلاء وفقا لأحكام المرسوم بقانون المذكور ، كما لا تخضع للاستيلاء الاراضى البور التى سبق التصرف فيها بحقوق ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون .

ومع ذلك يجوز للمالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، التصرف في حدود مائتي فدان التى كان له أن يستبقها لنفسه وفقا لحكم الفقرة السابقة ، إذا كانت المدة التى انقضت منذ الترخيص فى الرى قد استكملت خمسا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين تاريخ العمل بهذا القانون .

وتنتقل ملكية الاراضى المستولى عليها بالتطبيق لأحكام الفقرة الاولى إلى مصلحة الاملاك الاميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقا للمادة (٣) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار

إليه وذلك فيما عدا ما تقرر اللجنة العليا الاحتفاظ به من تلك الأراضي لصلاحيته للتوزيع أو لتنفيذ مشروعاتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل بالمادة الأولى من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ويعمل بالمادة الثانية من تاريخ نشر هذا القرار .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

كان من بين أهداف المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، تشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار العقارى يؤدى إلى توسيع رقعة الأراضي المزروعة باستصلاح أرض جديدة لبيعها إلى صغار الزراع أو للاحتفاظ بها في حدود ملكية لا تزيد على مائتى فدان للشخص الواحد ، ولذلك أجاز نص البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون سالف الذكر للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها على ألا يسرى عليها حكم الاستيلاء إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك وذلك مع عدم الاخلال بحواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

وقد روى تعديل هذا النص بوضع معيار ثابت لتحديد ماهية الأراضي البور والصحراوية تختص اللجنة العليا للاصلاح الزراعى بتحقيقه وتقرير بور الأرض على هدى ما يسفر عنه هذا التحقيق ، مع الإبقاء على حق الملاك في التصرف في تلك الأراضي خلال الفترة التى تعتبر فيها بوراً وهى خمس وعشرون سنة من تاريخ الترخيص فى الرى من مياه النيل أو الآبار الارتوازية وعند انقضاء هذه المدة تعتبر هذه الأراضي زراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان نظير التعويض المنصوص عليه فى المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وتيسيراً على الملاك وقصداً فى الاجراءات روى أن تختص اللجنة العليا للاصلاح الزراعى وحدها بتقرير بور الأرض فيعلن قرارها فى هذا الصدد إلى ذوى الشأن بالطريق الإدارى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصداره ولهم التظلم منه إلى اللجنة العليا رأساً خلال ثلاثين يوماً من هذا الإعلان ويكون قرار اللجنة العليا الذى تصدره بعد قوات هذا الميعاد نهائياً وقاطعاً لكل نزاع فى شأن الادعاء ببور الأرض والاستيلاء المترتب عليه .

ولا يجوز طلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه أمام جهة القضاء وذلك استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء . ومن الواضح أن النص على أن يكون التظلم إلى اللجنة العليا رأساً من قرارها الأول فى شأن الادعاء ببور الأرض ، لا يجعل اختصاصاً

في هذا الصدد للجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون المذكور .

كما أنه رؤى تعديل أحكام الفقرة الأولى من المادة (٥) من ذلك المرسوم بقانون بما يجعل للجنة العليا للإصلاح الزراعي الحق في أن تصدر قرارا بأن الضريبة المربوطة على الأراضي المستولى عليها لا تناسب مع حالتها ومن ثم يتعين أن يعاد تقدير القيمة التجارية لهذه الأرض على الوجه المبين في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتيسان . وفي هذه الحالة يكون التعويض المستحق للمستولى لديه معادلا لعشرة أمثال القيمة التجارية المعاد تقديرها .

وقد جرى نص المادة الأولى من المشروع المرافق بهذا التعديل في نص المادتين ٢ بند (ب) ، (٥) فقرة أولى المذكورتين .

وتوخيا للسرعة في استصلاح الأراضي البور وتحقيق أهداف قانون الإصلاح الزراعي قضت الفقرة الأولى من المادة الثانية من المشروع المرافق بأنه استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣ ، ٤ منه ، تستولي الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق على ما جاور مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وهو تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعي وذلك نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون المذكور ومع عدم الاعتداد بعد ذلك التاريخ بما حدث من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية ولا يحسب في المائتي فدان الباقية للمالك ما تصرف فيه وخرج من الاستيلاء وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي . وكذلك لا تخضع للاستيلاء الأراضي البور التي سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه المادة الثانية من المشروع المرافق .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ذاتها من المشروع — استثناء من أحكام فقرتها الأولى — للمالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذه الأحكام ، التصرف في حدود مائتي فدان التي كان له أن يستبقها لنفسه وفقا لحكم الفقرة الأولى . وذلك إذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية قد استكملت خمسا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق .

وغنى عن البيان أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي هي وحدها الجهة المختصة بتقرير بور الأرض وتحديد التاريخ الذي تستكمل فيه مدة خمس وعشرين سنة على الترخيص في الري فتعتبر بعدها أرضا زراعية ولأن الحق في الاستيلاء وفقا للمادة الثانية من المشروع لا ينشأ إلا من تاريخ العمل بها فلا تسرى على الأراضي المستولى عليها تنفيذها لها ، أحكام الضرائب الإضافية المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون الإصلاح الزراعي كما أن ربيع هذه الأراضي يكون حقا محالسا للملاكها حتى تاريخ الاستيلاء عليها .

وقد تضمن نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المشروع أن الأراضي المستولى عليها بالتطبيق

لحكم الفقرة الأولى منها تنتقل ملكيتها إلى مصلحة الاملاك الاميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقا للبادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى .
وذلك فيما عدا ما تقرر اللجنة العليا للاحتفاظ به من تلك الاراضى لصالحه للتوزيع أو لتنفيذ مشروعاتها .

ويتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعى بعرض مشروع القرار بالقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية ؛ مفرغا في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد
القوات المسلحة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٣ الخاص باستبدال حقوق الموظفين والمستخدمين وضباط
الجيش في المعاش ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى
الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين ،
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين
الأموال ،
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير رسم دمتة ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للاذغار والمعاشات
لموظفي الحكومة والمعدل بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المعاشات التى تصرف لأسر الشهداء والمفقودين
أثناء العمليات الحربية والقوانين المعدلة له .
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ في شأن منع معاشات ومكافآت
استثنائية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (و) الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن شروط الخدمة والترقية للضباط في القوات المسلحة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل فيما يتعلق بالمعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة بالأحكام المرافقة ويلغى كل حكم يخالفها إذا تعارض مع أى نص من نصوصه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ولوزير الحرية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من أول مارس سنة ١٩٥٧ .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

الباب الأول

أحكام عامة

الفصل الأول - الخاضعون لهذا القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على :

- (أ) ضباط القوات المسلحة العاملين الموجودين بخدمتها وقت العمل به العاملين بالمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ .
- (ب) ضباط القوات المسلحة العاملين الذين عينوا بها ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٣ والعاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والذين يعينون بعد صدوره .

الفصل الثاني - الاستقطاع للمعاش

مادة ٢ - يجرى الاستقطاع للمعاش شهريا على الوجه الآتي :

- (أ) تسعة في المائة شهريا من ماهيات الأشخاص المذكورين في المادة السابقة .
- ويقصد بالماهية ما يلي :

١ - بالنسبة إلى الضباط - الماهية الأصلية دون المرتبات الأخرى .

٢ - بالنسبة إلى الضباط الطيارين - الماهية الأصلية مضافا إليها ماهية الطيران .

(ب) يبدأ الاستقطاع للمعاش من أول ماهية تصرف .

(ج) يستقطع احتياطي المعاش عن مدة الاستيداع التي تحسب في المعاش من واقع الماهية المنخفضة .

مادة ٣ - لا يجوز رد قيمة الاستقطاع إلا لمن استغنى عن خدماته لعدم تمضية مدة الاختبار

بتحتاج أو لمن سقط حقه في المعاش أو المكافأة لإدائه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الملحق (١) المرافق .

الفصل الثالث — مدد الخدمة التي تعطى

الحق في المعاش أو المكافأة

مادة ٤ — مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة هي :

(أ) مدة الخدمة التي يستقطع عنها احتياطي المعاش .

(ب) المدد الإضافية المنصوص عليها في المادتين (٥ و ٦) .

(ج) المدة التي تقضى في الاستيداع إذا كانت لا تجاوز خمس سنوات متصلة أو يتخللها مدد خدمة عاملة يقل مجموعها عن سنة .

ولا تحسب في المعاش المدد التي يقضيها الضابط في الاستيداع زيادة على ثمانى سنوات أثناء مدة خدمته كلها .

(د) المدة التي تقضى في وظيفة حكومية يتمتع شاغلها بنظام للمعاش بشرط أن تكون هذه المدة متصلة ببداية الخدمة بالقوات المسلحة .

(هـ) مدة الخدمة المؤقتة التي تقضى في وظيفة حكومية على ربط درجة دائمة وذلك نظير أداء احتياطي المعاش المستحق عنها بواقع سبعة ونصف في المائة على أساس الماهية الأصلية التي كانت تصرف إليه خلال تلك المدة .

(و) مدد الخدمة التي تؤدي في القوات المسلحة بدرجة صول بشرط رد ما يكون قد صرف عنها من مكافأة وأداء احتياطي المعاش عن المدة المذكورة بواقع سبعة ونصف في المائة .

ويجب أن يبدى الأشخاص المنوه عنهم في البندين (هـ) ، (و) رغبتهم كتابة في حساب هذه المادة في معاشهم خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يتم سداد المكافأة بفائدة أربعة ونصف في المائة سنوياً من تاريخ حصولهم عليها وكذا متأخر احتياطي المعاش بذات الفائدة عن المدة السالفة الذكر إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية للبدء المتبقية من مدة خدمته .

مادة ٥ — إذا ما كلف الضابط بالخدمة في الجهات الموضحة فيما يلي تضم المدد الإضافية الآتية إلى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش أو المكافأة له :

(أ) نصف مدة الخدمة بالمناطق الواقعة بين خطى عرض ٢٢ و ١٢ درجة .

(ب) مدة مساوية لمدة الخدمة بين خطى عرض ١٢ درجة شمالاً وجنوباً .

(ج) مدة مساوية لمدة الخدمة في زمن الحرب وتحدد مدد الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ولوزير الحرية تحديد أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا في الأعمال الحربية .

(د) مدة مساوية للدة التي تقضى في الأسر بشرط أن تثبت براءة الأسير طبقا للقواعد والأوامر المنبثقة في القوات المسلحة .

ولا يجوز الجمع بين مدتين إضافيتين عن مدة حقيقية واحدة بل تحسب المدة الإضافية الأطول .
ولرئيس الجمهورية أن يحدد بقرار منه المناطق الأخرى التي تكون الخدمة فيها موجهة لتقرير مدة إضافية وأن يحدد كذلك قواعد هذه المدة الإضافية ومقدارها .

مادة ٦ - تضم إلى مدة الخدمة الحقيقية التي يقضيها الضابط المذكورون بعد بمصر المدد الإضافية الآتية :

(أ) الطيارون - مدة تعادل نصفها .

(ب) الهايطون بالمظلات وضباط الغواصات وفرق الغطس - مدة تعادل ربعها .

(ج) الفنيون الذين تحتم طبيعة عملهم أدائه بالطائرات بصفة منتظمة سواء كانوا من اللاسلكيين أو المدفعيين أو الميكانيكيين أو المصورين بالقوات الجوية أو خريجي أى مدارس فنية تنشأ فيها بعد بالقوات الجوية - مدة تعادل ثمنها .

وتحسب هؤلاء الأفراد مدد الخدمة الإضافية بالتطبيق لحكم المادة ٥ مضافا إليها نصف المدد الإضافية الموضحة بالفقرة السابقة إلى أن تبلغ مدة خدمتهم اثنتين وثلاثين سنة .

ولا تسرى أحكام الفقرة الأولى على من ينقل من وحدته إلى خارجها أو إلى احتياطها وذلك من تاريخ نقله . وكذلك من يتقرر عدم صلاحيته طبيا للخدمة بها من تاريخ صدور القرار بذلك .

الفصل الرابع - سن الإحالة إلى المعاش

مادة ٧ - يحال الضابط إلى المعاش متى بلغ السن الآتية :

السن	الضباط الطيارون بالقوات الجوية	السن	ضباط القوات المسلحة عدا الطيارين
٤٠	ملازم ثان طيار	٤٤	ملازم ثان
٤٢	ملازم أول طيار	٤٦	ملازم أول
٤٤	يوزباشى طيار	٤٨	يوزباشى
٤٦	صاغ طيار	٥٠	صاغ
٤٨	بكباشى طيار	٥٢	بكباشى
٥٠	قائمقام طيار	٥٤	قائمقام
٥٢	أميرالاي طيار	٥٦	أميرالاي
٥٤	لواء طيار	٥٨	لواء
٥٦	فريق	٦٠	فريق
		٦٥	مشير

ويستثنى من ذلك الضباط الفنيون والضباط الموسيقيون (المرقون من الصفوف) فيحالون إلى المعاش في سن الرابعة والخمسين مهما كانت رتبهم أما الضباط الطيارون (المرقون من الصفوف) من جميع الرتب فيحالون إلى المعاش في سن الخمسين .

مادة ٨ - يعتمد في تقدير السن على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بمعرفة القومسيون الطبي العسكري العام المختص ولا يجوز الطعن في التقدير حتى ولو ظهرت شهادة الميلاد .

مادة ٩ - يجوز لوزير الحرية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة لجنة الضباط وتصديق القائد العام للقوات المسلحة أن يبقى في الخدمة بعد السن المحددة للإحالة إلى المعاش أى ضابط يرى أن بقاءه في الخدمة ضروري لصالح العمل على ألا يتجاوز مدة الاستبقاء سنتين وتحسب هذه المدة في المعاش .

مادة ١٠ - يجوز في زمن الحرب بقرار من رئيس الجمهورية وقف العمل بأحكام المادة ٧ ويظل الوقف سارياً حتى يصدر قرار آخر بإنهائه .

الباب الثاني

تسوية المعاشات والمكافآت

الفصل الأول - أحكام عامة

مادة ١١ - يسرى المعاش أو المكافأة على أساس آخر ماهية يستقطع عنها احتياطي المعاش وطبقاً لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة على ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش عن اثنتين وثلاثين سنة .

فإذا زادت مدة الخدمة الحقيقية - دون المدد الإضافية - عن اثنتين وثلاثين سنة فتصرف عن المدة الزائدة مكافأة علاوة على المعاش باعتبار ماهية شهر عن كل سنة كاملة بحدد أقصى قدره ماهية خمسة أشهر على ألا تدخل كسور السنة في حساب هذه المكافأة .

مادة ١٢ - يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش تسعون جنيهاً في الشهر ، على أنه بالنسبة للضباط الذين يتقاضون ماهية قدرها ١٨٠٠ جنية سنوياً أو الضباط من رتبة فريق فيكون الحد الأقصى للمعاش خمسة وتسعين جنيهاً شهرياً وبالنسبة للقائد العام للقوات المسلحة وللضباط من رتبة مشير فيكون الحد الأقصى للمعاش مائة وخمسة وعشرين جنيهاً شهرياً .

ومع ذلك لا يدخل في حساب الحد الأقصى للمعاش ما يستحقه الضابط من المكافأة الشهرية المقررة لمن يمنح نجمة الشرف .

مادة ١٣ - تربط المعاشات التي تسوى بمقتضى أحكام هذا القانون بحدد أدنى قدره خمسة

جنيهاً للتقاعد نفسه وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاشه .

الفصل الثاني - أنواع المعاشات والمكافآت

مادة ١٤ - تنقسم المعاشات والمكافآت المنصوص عليها في هذا القانون إلى :

- (أولا) معاشات التقاعد .
- (ثانيا) معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية .
- (ثالثا) المعاشات والمكافآت التي تمنح لعائلات المتوفين أو المفقودين .
- (رابعا) المعاشات الخاصة .

النوع الأول - معاشات التقاعد

مادة ١٥ - يستحق الضابط معاشاً متى بلغت مدة خدمته خمس عشرة سنة ما لم يكن قد ترك الخدمة بناء على طلبه فيشترط أن يكون قد أمضى في الخدمة عشرين سنة على الأقل . وتشمل هذه المدد مدد الخدمة الحقيقية والإضافية .

مادة ١٦ - يسوى المعاش باعتبار جزء واحد من أربعين جزءاً من الماهية الموضحة في المادة ٢ وذلك عن كل سنة من سني الخدمة المحسوبة في المعاش .

مادة ١٧ - من تنتهي خدمته قبل استيفاء شرط المدة لاستحقاق المعاش يمنح مكافأة باعتبار ماهية شهر واحد عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وماهية شهرين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية وماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة تزيد على ذلك بحيث لا تتجاوز المكافأة ماهية ثلاثين شهراً .

وفي حالة من يترك الخدمة بناء على طلبه أو يشطب من القوات المسلحة لرقته أو لطرده من الخدمة مع عدم سقوط حقه في المكافأة تحسب مكافأته باعتبار ماهية شهر واحد عن كل سنة من السنوات العشر الأولى وباعتبار ماهية شهر ونصف شهر عن كل سنة تزيد على ذلك .

مادة ١٨ - إذا أعيد للخدمة من تركها تضم له مدة خدمته السابقة بشرط رد ما يكون قد صرف له عنها من مكافأة مريحة بفائدة أربعة ونصف في المائة سنوياً إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية للبدل المتبقية من مدة خدمته على أن يسدى رغبته كتابة في ضم تلك المدة إلى مدة خدمته الجديدة وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ إعادته للخدمة .

مادة ١٩ - من يحال إلى المعاش بناء على طلبه يسوى معاشه على أساس آخر مربوط الرتبة السابقة للرتبة الحائز لها إذا كان لم يمض عليه سنة على الأقل في الخدمة وهو في رتبته الأصلية التي أحيل منها إلى المعاش وتشمل هذه المدة المدد الإضافية ولا تحسب فيها أية مدة قضيت في الاستبعاد .

ويسرى هذا الحكم أيضا على المستغنى عن خدماتهم والمرفوقين والمطرودين من الخدمة الذين لم يتقرر سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة .

مادة ٢٠ - من يحال إلى المعاش أثناء وجوده بالاستيداع يسوى معاشه على أساس الماهية التي كان يتقاضاها قبل إحالته إلى الاستيداع وذلك مع مراعاة حكم المادة السابقة .

مادة ٢١ - يسوى معاش الضباط عدا الطيارين الذين يحالون إلى المعاش بقوة القانون على الوجه الآتي :

(أ) إذا أمضى القائم مقام المدرج اسمه بكشف المرشحين لرتبة أميرالاي مدة ست سنوات خدمة في رتبته أو حل دوره في الترقية ولم يشملته الاختيار أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة أميرالاي بقوة القانون ويسوى معاشه على أقصى معاش هذه الرتبة .

(ب) إذا أمضى القائم مقام الذي لم يدرج اسمه بهذا الكشف مدة ست سنوات خدمة في رتبته أو حل دوره في الترقية قبل ذلك أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة قائم مقام بقوة القانون ويسوى معاشه على أقصى معاش هذه الرتبة أو على أول مربوط الرتبة التالية مع إضافة المدة الباقية له في المعاش بشرط ألا تتجاوز سنتين أيهما أكبر .

(ج) إذا أمضى الأميرالاي الموصى بترقيته مدة خمس سنوات خدمة برتبته دون أن يرقى أو حل دوره في الترقية ولم يشملته الاختيار أو بلغ سن المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش برتبة لواء بقوة القانون ويسوى معاشه على آخر مربوطها مع إضافة المدة الباقية له في حساب المعاش بشرط ألا تتجاوز سنتين .

(د) إذا أمضى الأميرالاي الذي لم يشملته الاختيار للترقية مدة خمس سنوات برتبته أو حل دوره في الترقية قبل ذلك أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة أميرالاي بقوة القانون ويسوى معاشه على أساس أول مربوط رتبة لواء مع إضافة المدة الباقية له في حساب المعاش بشرط ألا تتجاوز سنتين .

مادة ٢٢ - يسوى معاش الضباط الطيارين الذين يحالون إلى المعاش بقوة القانون على الوجه الآتي :

(أ) إذا أمضى القائم مقام طيار المدرج اسمه بكشف المرشحين لرتبة أميرالاي طيار مدة خمس سنوات خدمة في رتبته أو حل دوره في الترقية ولم يشملته الاختيار أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة أميرالاي طيار بقوة القانون ويسوى معاشه على أساس أول مربوط هذه الرتبة .

(ب) إذا أمضى القائم مقام طيار الذي لم يدرج اسمه بهذا الكشف مدة خمس سنوات خدمة في رتبته أو حل دوره في الترقية قبل ذلك أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة قائم مقام طيار بقوة القانون ويسوى معاشه على آخر مربوطها .

(ج) إذا أمضى الأمير الای طیار الموصى بترقيته مدة أربع سنوات خدمة برتبته دون أن يرقى أو حل دوره في الترقية ولم يشمله الاختيار أو بلغ سن المعاش قبل ذلك يحال إلى المعاش برتبة لواء طيار بقوة القانون ويسوى معاشه على أول مربوطها .

(د) إذا أمضى الأمير الای طيار الذي لم يشمله الاختيار للترقية مدة أربع سنوات برتبته أو حل دوره في الترقية قبل ذلك أو بلغ سن المعاش دون أن يرقى يحال إلى المعاش برتبة أمير الای طيار بقوة القانون ويسوى معاشه على أساس متوسط مربوطها .

مادة ٢٣ — إذا أحيل الفريق أو اللواء إلى المعاش بعد تمضية مدة سنتين على الأقل في رتبته يمنح أقصى معاش هذه الرتبة .

أما إذا أحيل الفريق أو اللواء إلى المعاش قبل مضي السنتين في رتبته فيسوى معاشه على آخر مربوط هذه الرتبة مع إضافة المدة الباقية له في حساب المعاش بشرط ألا يتجاوز سنتين .

وفي غير الأحوال المنصوص عليها بالمادتين ٢١ و ٢٢ إذا أحيل ضابط من رتبة أقل من رتبة لواء إلى المعاش بغير طلب منه وقبل بلوغه السن يمنح أقصى معاش رتبته ما لم ينص في القرار على خلاف ذلك .

مادة ٢٤ — في الكادرات التي تنتهى فيها خدمة الضابط عند رتبة محددة يمنح الضابط أقصى معاش رتبته التي يحال منها إلى المعاش أو يسوى معاشه على أول مربوط الرتبة التالية مع إضافة المدة الباقية له في المعاش بشرط ألا يتجاوز سنتين أيهما أكبر .

مادة ٢٥ — يشترط لاستحقاق المعاش طبقاً لأحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ أن يكون الضابط قد أمضى في الخدمة مدة لا تقل عن عشرين سنة بما فيها المدد الإضافية أما بالنسبة إلى المادة ٢٤ فيشترط ألا تقل مدة خدمته عن خمس عشرة سنة بما فيها المدد الإضافية .

النوع الثاني — معاشات ومكافآت من يتركون

الخدمة لعدم اللياقة الطبية

مادة ٢٦ — من يصاب بجرح أو عاهة أو مرض يتقرر بسببه عدم لياقته للخدمة طبياً ويحال إلى المعاش لهذا السبب يسوى معاشه طبقاً لأحكام المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ .

مادة ٢٧ — يمنح من يصاب بعجز كلي أو جزئي بغير سبب الخدمة معاشاً يحسب على أساس مدة خدمته .

وإذا نقصت مدة خدمة المصاب بما فيها المدة المضافة عن الحد الأدنى لاستحقاق المعاش المنصوص عليه في المادة ١٥ حسب معاشه على أساس الحد الأدنى المشار إليه .

مادة ٢٨ — يمنح من يصاب بعجز كلي بسبب الخدمة أو بسبب حالة الطقس في جهة أمر بالخدمة فيها معاشاً يعادل أربعة أخماس متوسط مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية .

أما من يصاب بعجز جزئي فيمنح معاشا يعادل نصف متوسط مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية أو يسوى معاشه على أساس ماهيته ومدة خدمته مضافا إليها خمس سنوات أيهما أفضل .

مادة ٢٩ - يمنح من يصاب بعجز كلي بسبب العمليات الحربية معاشا يعادل خمسة أسداس أقصى مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية .

أما من يصاب بعجز جزئي فيمنح معاشا يعادل نصف أقصى مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية أو يسوى معاشه على أساس ماهيته ومدة خدمته مضافا إليها خمس سنوات أيهما أفضل . وتسرى أحكام هذه المادة على من يصاب بعجز كلي أو جزئي أثناء أسره إذا ما ثبتت براءته طبقا للقواعد والأوامر المتبعة في القوات المسلحة .

مادة ٣٠ - كل إصابة نشأ عنها جرح أو عاهة أو وفاة يجب إثباتها بمعرفة القومسيون الطبي العسكري المختص .

مادة ٣١ - تثبت عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية بقرار من القومسيون الطبي العسكري المختص بناء على طلب يقدم من المصاب أو المريض أو من سلاحه أو الإدارة الطبية العسكرية المختصة .

وفي الجهات الدائية التي لا يكون فيها غير طبيب عسكري واحد أو التي لا يكون فيها سوى طبيب مدني يجوز إثبات عدم اللياقة الطبية بتقرير يقدم من هذا الطبيب بعد تصديق القومسيون الطبي العسكري عليه .

ويجوز أن ينتقل القومسيون الطبي العسكري إلى الجهة التي يقيم فيها المصاب أو المريض إذا ما كانت حالته تمنعه من الانتقال إلى مقر القومسيون .

ويتضمن قرار القومسيون المذكور بيان ما إذا كانت عدم القابلية للشفاء نهائية أو غير نهائية ويعتبر تاريخ ذلك القرار نهاية مدة الخدمة العسكرية المحسوبة في المعاش أو المكافأة .

مادة ٣٢ - إذ لم ير القومسيون الطبي العسكري أن العاهة أو المرض قد بلغا من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة طبيا جاز للمصاب أن يقدم تقريراً من طبيبين متضمناً رأياً مخالفاً لرأي القومسيون ويطلب تشكيل لجنة تؤلف من طبيب تعينه إدارة الخدمات الطبية ومن طبيب آخر يختاره الطالب ومن طبيب ثالث تنتخبه نقابة الأطباء البشريين .

وتقرر هذه اللجنة إذا كانت العاهة أو المرض قد بلغا من الشدة درجة تجعل المصاب أو المريض غير لائق للخدمة ويكون قرارها نهائياً ولا يجوز الطعن فيه إلا لعيب في الشكل .

مادة ٣٣ - إذا كان المصاب أو المريض خارج جمهورية مصر تثبت عدم لياقته للخدمة بتقرير من طبيبين حكوميين معنداً على صحة إعضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص .

والحكومة حق تعيين هذين الطبيبين إذا ما رأت ضرورة لذلك وفي هذه الحالة يكون للمصاب أو للمريض أن يذفع بأحكام المادة السابقة .

مادة ٣٤ — يجب إجراء تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الإصابة أو العاهة أو المرض .

وفي أثناء العمليات الحربية يكتفى في هذا الشأن بتقرير كتابي من قائد الوحدة أو التشكيل موضحا به الزمان والمكان والظروف التي أحاطت بالإصابة أو العاهة .

مادة ٣٥ — المعاشات المنصوص عليها في المادتين ٢٨ و ٢٩ والتي تمنح بسبب عدم اللياقة الطبية تربط بصفة نهائية متى جازز المحال للمعاش سن الخمسين أو متى ثبت أن الجرح أو العاهة أو المرض غير قابل للشفاء نهائيا .

أما إذا كان عدم الفاعلية للشفاء غير نهائي فيعاد الكشف الطبي على المصاب مرة واحدة بعد سنتين بواسطة القومسيون الطبي العسكري أو بواسطة طبيبين ينتدبهما القومسيون المذكور .

وفي حالة ما إذا كان صاحب المعاش موجودا خارج جمهورية مصر فيثبت عدم إمكان شفائه في هذا الميعاد بتقرير من طبيبين حكوميين مصدقا على صحة إمضائهما ووظيفتهما من جهة الاختصاص والحكومة حق تعيين هذين الطبيبين .

ويوقف صرف معاش المصاب إذا تخلف بعد دعوته لتوقيع الكشف الطبي عليه — ويجب أن يخطر بالدعوة بكتاب موصى عليه قبل الميعاد المحدد للكشف بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٣٦ — إذا أثبت الكشف الطبي أن صاحب المعاش الممنوح طبقا للمادة ٢٨ أو للمادة ٢٩ قد شفى يشطب المعاش المرتب له بسبب عدم اللياقة الطبية ، ويمنح ما كان يستحقه من معاش أو مكافأة على أساس مدة خدمته مضافا إليها ثلاث سنوات ما لم يكن قد أعيد إلى الخدمة العسكرية أو إلى خدمة الحكومة في هذه الحالة لا يمنح المعاش أو المكافأة إلا بعد إحالته إلى المعاش مرة أخرى (على أن يحسب على أساس مدة خدمته السابقة واللاحقة مضافا إليها ثلاث سنوات) .

النوع الثالث — المعاشات والمكافآت التي تمنح لعائلات المتوفين أو المفقودين

مادة ٣٧ — يمنح المستحقون عمن يتوفى بغسبر سبب الخدمة معاشا يحسب على أساس مدة خدمة المتوفى .

وإذا نقصت مدة خدمة المتوفى بما فيها المدة المضافة عن الحد الأدنى لاستحقاق المعاش المنصوص عنه في المادة ١٥ حسب المعاش على أساس الحد الأدنى المشار إليه .

مادة ٣٨ — يمنح المستحقون عمن يتوفى بسبب الخدمة أو بسبب حالة الطقس في جهة أمر بالخدمة فيها معاشا يعادل أربعة أخماس متوسط مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية .

مادة ٣٩ — يمنح المستحقون عمن يستشهد في العمليات الحربية معاشا يعادل خمسة أسداس أقصى مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية .

مادة ٤٠ — تثبت الوفاة بتقديم شهادة الوفاة المعتمدة من مكتب الصحة المختص أو من الإدارة الطبية المختصة بالقوات المسلحة .

وفي حالة العمليات الحربية تثبت الوفاة حسب القواعد والتعليمات المتبعة في القوات المسلحة .

مادة ٤١ — تصرف لمن يعولهم المفقود معونة عاجلة شهرية تعادل ماهيته عن المدة الباقية من الشهر الذي فقد فيه محسوبة من اليوم التالي لفقده كما تصرف لهم معونة شهرية تعادل ماهيته وذلك لمدة أقصاها ستة أشهر تبدأ من أول الشهر التالي لفقده .

مادة ٤٢ — إذا لم يظهر المفقود حتى انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة السابقة يمنع المستحقون عنه معاشا شهريا مؤقتا يعادل ما يستحقونه من معاش عنه كما لو كانت قد ثبتت وفاته بسبب الخدمة أو بسبب العمليات الحربية على حسب الأحوال .

مادة ٤٣ — يربط المعاش للمستحقين عن المفقود بصفة نهائية إذا مضت أربع سنوات من تاريخ فقده دون أن تثبت وفاته رسميا أو وجوده على قيد الحياة .

مادة ٤٤ — إذا اتضح أن المفقود موجود على قيد الحياة يوقف صرف المعاش للمستحقين وتسمى حالته على ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية فإذا ثبت عدم سلامة موقفه يكون للحكومة حق الرجوع عليه بما سبق صرفه .

النوع الرابع — المعاشات الخاصة

مادة ٤٥ — يجوز منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للضباط المحالين إلى المعاش أو الذين يتركون الخدمة أو لعائلات من يتوفى منهم وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش وذلك وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ .

الفصل الثالث — المستحقون معاشا والذين لا حق لهم فيه

وكيفية توزيع المعاشات والمكافآت

مادة ٤٦ — يقصد بالمستحقين في المعاش أرملة المتوفى وأولاده وأخوته الذكور القصر أو المصابون بعجز صحي كامل يمنعهم عن التكسب وغير المتزوجات من بناته وأخوانه والوالدان . ويشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات والوالدين أن تثبت إعالة المتوفى لإياهم أثناء حياته وألا يكون لديهم إيراد خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحقونه من معاش أدى اليهم الفرق .

مادة ٤٧ — يوزع المعاش بين المستحقين عن المتوفى بغير سبب العمليات الحربية على الوجه الآتي :

(١) إذا ترك أرملة أو أراملا وأولادا ممن تمنح الأرملة أو الأراملا ثلاثة أثمان المعاش

وكل من أولاده الذكور والاثاث يضمن المعاش إذا بلغ عددهم ثلاثة وإذا ترك أكثر من ثلاثة أولاد مستحقين للمعاش تقسم ثلاثة اثمان المعاش بينهم بالتساوي أما إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا أو ولدين منحوا خمسة اثمان المعاش بواقع ثلاثة اثمان المعاش للأرملة أو الأرامل والثمين للولد أو الولدين .

(ب) إذا ترك أرملة أو أرامل وأولاد ليسوا منهن تمنح الأرملة أو الأرامل ربع معاش المتوفى حصصا متساوية بينهم وأما الأولاد فيمنحون المعاش المنصوص عليه في البند (أ) مضافا اليه الثمن .

(ج) إذا ترك أرملة أو أرامل وأولاد منهن وأولادا من زوجة طلقها قبل وفاته أو توفيت قبله تمنح الأرملة أو الأرامل بالتساوي ثلاثة اثمان المعاش ويستنزل منهما حصة والدة الأولاد التي طلقت أو توفيت قبل وفاة زوجها باعتبار أنها باقية على قيد الحياة أو كانت غير مطلقة وتضاف هذه الحصة إلى نصيب أولادها .

(د) إذا لم يترك المورث إلا شخصا واحدا وكان هذا الشخص أرملة أو ولدا منح هذا الشخص نصف المعاش .

(هـ) إذا لم يترك أرملة وترك ولدين منحا بالتساوي خمسة اثمان المعاش وإذا ترك ثلاثة أولاد فأكثر منحوا بالتساوي ثلاثة أرباع المعاش .

(و) إذا لم يترك ولدا وترك أرملة أو أكثر مع وجود أحد والديه أو كليهما تمنح الأرملة أو الأرامل بالتساوي ثلاثة اثمان المعاش ويمنح الوالد أو الوالدة أو كلاهما معا ثمن المعاش .

(ز) إذا لم يترك صاحب المعاش أرملة ولا ولدا أو والدة أو كليهما معا يعطى الوالد أو الوالدة أو كلاهما معا ربع المعاش .

(ح) إذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترك أخا واحدا أو أختا واحدة رتب له أو لها ثمن المعاش وإذا ترك أكثر من أخ أو أخت رتب لهم بالتساوي ربع المعاش .

مادة ٤٨ — يوزع المعاش بين المستحقين عن المستشهد بسبب العمليات الحربية على الوجه الآتي :

(أ) إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا أو أولادا منهن تمنح الأرملة أو الأرامل نصف المعاش بالتساوي بينهم ويمنح الولد أو الأولاد النصف الآخر بالتساوي بينهم .

(ب) إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا أو أولادا ليسوا منهن تمنح الأرملة أو الأرامل ثلث المعاش بالتساوي بينهم ويمنح الولد أو الأولاد ثلثي المعاش بالتساوي بينهم .

(ج) إذا ترك أرملة أو أرامل وولدا أو أولادا منهن وولدا أو أولادا من زوجة طلقها قبل وفاته أو توفيت قبله تمنح الأرملة أو الأرامل نصف المعاش بالتساوي بينهم ويستنزل منه حصة والدة الولد أو الأولاد التي طلقت أو توفيت باعتبار أنها باقية على قيد الحياة أو غير مطلقة وتضاف حصتها إلى نصيب ولدها أو أولادها .

(د) إذا لم يترك المورث إلا شخصا واحدا وكان هذا الشخص أرملة أو ولدا منح هذا الشخص ثلثي المعاش .

(هـ) إذا لم يترك أرملة وترك ولدين منحا خمسة أسداس المعاش أما إذا ترك ثلاثة أولاد فأكثر منحوا كامل المعاش بالتساوي بينهم .

(و) إذا لم يترك أولادا وترك أرملة أو أرامل ووالدا أو والدة أو كليهما منحت الأرملة أو الأرامل نصف المعاش ومنح الوالد أو والدة أو كليهما ثلث المعاش .

(ز) إذا لم يترك أرملة ولا ولدا وترك والدا أو والدة أو كليهما منح الوالد أو والدة أو كلاهما نصف المعاش .

(ح) إذا لم يترك أرملة ولا ولدا ولا والدا ولا والدة وترك أخا واحدا أو أختا واحدة منح الأخ أو الأخت ثلث المعاش وإذا ترك أكثر من أخ أو أخت منحوا بالتساوي نصف المعاش . وفي جميع هذه الأحوال إذا ترك الشهيد أو المفقود واحدا أو أكثر من الأشخاص المشار إليهم ولم يستحق عنه معاشا أو استحق عنه معاشا وأوقف صرفه منحوا مكافأة قدرها ألفا جنيه توزع طبقا لما هو وارد في هذه المادة .

مادة ٤٩ — يتوقف صرف المعاش المستحق للذكور من الأولاد والأخوة إذا جازوا من الحادية والعشرين واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا كان مستحق المعاش طالبا بإحدى الجامعات أو أحد معاهد التعليم العالي فيؤدي إليه المعاش إلى أن يبلغ الرابعة والعشرين .

(ثانيا) إذا كان مصابا بعجز صحي كامل يمنعه من التكسب وثبتت هذه الحالة بقرار من القومسيون الطبي العام وذلك إلى أن يزول العجز .

ويحرم هؤلاء من المعاش إذا ثبت وجود إيراد لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد عليه فإذا نقص أدى إليهم الفرق .

ويجب لاستمرار صرف المعاشات التي تمنح في حالات العجز الصحي أن يوقع الكشف الطبي على المستحق كل سنتين بمعرفة القومسيون الطبي العام .

ويثبت الحق نهائيا في المعاش متى جاوز المستحق سن الستين أو إذا قرر القومسيون الطبي العام عدم إمكان شفاؤه .

مادة ٥٠ — لا يستحق الأشخاص المذكورون بعد أي معاش :

(أ) البنات والأخوات المتزوجات .

(ب) الأمهات المتزوجات من غير والد المتوفى .

(ج) مطلقات المتوفى طلاقاً باتناً .

(د) أوامل أصحاب المعاشات إذا كان الزواج قد عقد بعد الإحالة إلى المعاش على أن يكون صاحب المعاش قد بلغ الخامسة والخمسين .

مادة ٥١ — يقطع المعاش عن الأراامل والأمهات إذا تزوجن وكذلك عن البنات والأخوات متى عقد عليهن للزواج على أن يعطى للبنات والأخوات مبلغ يساوى المعاش المقرر لهن لمدة سنة .

مادة ٥٢ — يعاد منح البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو تزلجن لأول مرة بعد وفاة المورث خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج سواء كان هذا الزواج قبل وفاة المورث أو بعدها فإذا كان للبنات نفقة أو إيراد خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ النفقة أو الإيراد .

على أنه إذا حدث الطلاق قبل انقضاء السنة الأولى من تاريخ قطع المعاش فلا يعاد المعاش إلا بعد انقضاء هذه السنة .

مادة ٥٣ — يفف صرف المعاش إلى المستحقين عن الضابط أو المستحقين عن صاحب المعاش من الضباط إذا التحقوا بأى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه . فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل أو جزء منه على أنه إذا استحق أحدهم معاشاً أو مكافأة عن مدة خدمته في الوظيفة المشار إليها خير بين الحصول على هذا المعاش أو المكافأة وبين المعاش الذى كان مستحقاً له من قبل .

ويسقط الحق في المعاش بالنسبة إلى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية بعد انقضاء سنتين على تاريخ مزاولتهم المهنة .

ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش فإذا استحق لشخص أكثر من معاش أدى إليه المعاش الأكثر فائدة .

على أنه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد المجموع على خمسة جنيهاً شهرياً .

مادة ٥٤ — حصص المستحقين في المعاش التي تقطع لأى سبب من الأسباب لا تؤول إلى باقى المستحقين ماعداً حصص الأرامل فإنها تؤول إلى أولادها من صاحب المعاش بشرط ألا تزيد حصص الولد أو الأولاد عن الحصص المبينة في البندين ٤٧ و ٤٨ .

مادة ٥٥ — يتمتع أبناء المتوفين أثناء الخدمة وبسببها بالمجانبة الكاملة في جميع مراحل التعليم بـمدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم أو بكليات الجامعات المصرية أو بالكليات والمدارس العسكرية وذلك إذا ما استوفوا شروط القيد بتلك المدارس والمعاهد والكليات .

الباب الثالث

طلب المعاش أو المكافأة وصرف المعاش وسقوط الحق فيه واستبداله

الفصل الأول — طلب المعاش أو المكافأة

مادة ٥٦ — يجب تقديم طلب تسوية المعاش أو المكافأة مؤيداً بجميع الأوراق والمستندات التي يحددها وزير الحربية بقرار منه إلى وزارة الحربية أو إلى الوحدة أو إلى المديرية أو المحافظة التابع لها مقدم الطلب وذلك في خلال سنتين من تاريخ الوفاة أو صدور قرار الإحالة إلى المعاش أو الفصل وإلا سقط الحق في المعاش أو المكافأة .

ويحوز لوزير الحربية التجاوز عن التأخير في تقديم الطلب إذا تبين له وجود أسباب تبرره .
ويقطع سريان التقادم المشار إليه بالنسبة إلى جميع المستحقين إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

مادة ٥٧ — يعتمد في تقدير سن المستحقين على شهادة الميلاد أو على مستخرج رسمي من دفتر قيد المواليد وفي حالة عدم إمكان الحصول على إحدى هاتين الشهادتين يكون تقدير السن بقرار من القومسيون الطبي العام على أن يكون قراره نهائياً .

مادة ٥٨ — لا يحوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة من تاريخ تسليم بطاقة المعاش أو صرف المكافأة وتنتفى من ذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

مادة ٥٩ — عند حساب مدة الخدمة لتسوية المعاش أو المكافأة يصرف النظر في مجموع هذه المدة عن كسور الشهر .

الفصل الثاني — صرف المعاش

مادة ٦٠ — يرتب المعاش من تاريخ انتهاء الخدمة الذي يحدد بالنشرات العسكرية .
ويحوز إبقاء الحال إلى المعاش مدة لا تتجاوز شهراً واحداً لتسليم ما يعهدته وفي هذه الحالة تصرف له مكافأة عن هذه المدة تعادل الفرق بين ماهيته الأصلية ومرتباته وبين معاشه .

مادة ٦١ — يصرف المعاش شهرياً باعتبار جزء واحد من اثني عشر جزءاً من المعاش السنوي بعد حلول ميعاد كل جزء وتقوم بالصرف وزارة الحربية أو الجهة التي سوت المعاش أو المصالح التي يعهد إليها بهذا العمل .

مادة ٦٢ — يحوز أن يصرف مؤقتاً من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذي لا يكون محلاً لاية منازعة وذلك إلى أن تتم تسوية المعاش أو المكافأة بصفة نهائية .

الفصل الثالث — سقوط الحق في المعاش أو المكافأة

مادة ٦٣ — كل معاش أو جزء منه لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ آخر صرف يسقط الحق فيه ما لم يثبت أن عدم المطالبة بالصرف كان لأسباب تبرره .

مادة ٦٤ — كل من حكم عليه في إحدى الجرائم الواردة في الملحق داء المرافق يسقط حقه في المعاش أو المكافأة وفي هذه الحالة إذا وجد له مستحقون فيما لو كان قد توفي جاز لهم في خلال سنة من تاريخ صدور الحكم الصادر عليه نهائيا أن يقدموا طلباً إلى رئيس الجمهورية للنظر في تقدير معاش أو مكافأة لهم بشرط ألا يكون قد رد إلى مورثهم ما سبق استقطاعه منه .

مادة ٦٥ — إذا حكم على صاحب معاش بعقوبة جنائية في غير الجرائم المنصوص عليها في الملحق داء المرافق وقف حقه في الحصول على معاش مدة سجنه تنفيذاً للعقوبة فإذا وجد أثنائها من يستحق معاشاً في حالة وفاته منح ما كان يستحق له فيما لو توفي عائله .

ويقطع معاش المستحقين عند إخلاء سبيل المحكوم عليه ويعود إليه معاشه كاملاً دون صرف متجمد على أنه إذا كان المحكوم عليه لا يستحق إلا مكافأة أدت بكاملها إلى القيم عليه .

الفصل الرابع — استبدال المعاش

مادة ٦٦ — يرخص في أن يستبدل بحقوق أصحاب المعاشات من ضباط القوات المسلحة وما يكون مستحقاً من المعاش للعاملين منهم إما أراض زراعية أو أراض للبناء تملكها الحكومة أو تقود وإما أراض زراعية وأراض للبناء وتقود معا .

ويكون هذا الاستبدال في الحدود والشروط والأوضاع المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٩ أو القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٣ حسب الأحوال .

الباب الرابع

نظام التأمين

مادة ٦٧ — يجرى الاستقطاع للتأمين شهرياً بواقع واحد في المائة من ماهية الضباط المذكورين في المادة الأولى بما فيهم المحالين إلى الاستيداع .

وفي حساب الماهية يتبع حكم البند (١) من المادة ٢ .

مادة ٦٨ — إذا خفضت الماهية لأي سبب من الأسباب فيكون الاستقطاع على أساس الماهية الأصلية الكاملة .

ولا تؤدي أية اشتراكات عن مدة الخدمة بعد سن الستين .

مادة ٦٩ — تستحق مبالغ التعويض في الحالتين الآتيتين :

(١) وفاة الشخص وهو بالخدمة قبل بلوغه سن الستين وفي هذه الحالة يؤدي التعويض إلى

المستفيدين الذين عينهم قبل وفاته فاذا لم يعين أحدا فيؤدى التعويض إلى الورثة الشرعيين .
(ب) فصل الشخص من الخدمة قبل بلوغه السن المذكور بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة إذا نشأت عن عجز كلي أما إذا كان العجز جزئيا استحق الشخص نصف مبلغ التعويض .

مادة ٧٠ - يكون مبلغ التعويض الذى يؤدى طبقا للمادة السابقة معادلا لنسبة من الماهية السنوية تختلف تبعا للسن وذلك وفقا للجدول المبين بالملحق (ب) المرافق .
وفى تحديد السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة ويحسب هذا التعويض على أساس آخر ماهية شهرية كاملة استحقها الشخص قبل وفاته أو فصله من الخدمة .

مادة ٧١ - إذا كانت الوفاة أو الفصل من الخدمة لعدم اللياقة الطبية ناشئين بسبب الخدمة استحق المفضلون أو المستفيدين الذين عينهم المتوفى قبل وفاته أو ورثته الشرعيين تعويضا إضافيا يقدر على الوجه الآتى :

(١) إذا حدثت الوفاة أو العجز الكلى عن حادث طيران يصرف مبلغ ألفين من الجنيهات تعويضا إضافيا إلى الضباط سواء كانوا طيارين أو كانوا ركابا بالطائرة أو للمستفيدين عنهم أو ورثتهم الشرعيين .

أما إذا كان العجز جزئيا صرفت التعويضات على أساس نصف هذه الفئة .
(ب) فى غير حوادث الطيران إذا كانت الوفاة أو العجز الكلى قد نتجا بسبب الخدمة بما فى ذلك العمليات الحربية صرف التعويض الإضافى على أساس نصف الفئة بالبند السابق .
وإذا كان العجز جزئيا صرف التعويض على أساس ربع الفئة المشار إليها .

مادة ٧٢ - يشترط لاستحقاق التعويض الإضافى فى حالة الفصل لعدم اللياقة الطبية ألا يكون المفضل قد استولى على تعويض عن إصابته قبل فصله يعادل أو يزيد على مبلغى التعويض المنصوص عليهما فى المادتين السابقتين فإذا كان قد استولى على تعويض أقل من جملة مبلغى التعويض المشار إليهما أدى إليه الفرق .

مادة ٧٣ - إذا أحيل أحد الضباط العاملين إلى المعاش قبل بلوغه سن الستين جاز له أن يستمر فى أداء الاشتراك فى التأمين بواقع واحد فى المائة من آخر ماهية تقاضاها إلى أن يبلغ سن الستين بشرط أن يبدى رغبته كتابة فى ذلك خلال شهر من تاريخ إحالته إلى المعاش .

وإذا توفى قبل سن الستين يستحق المستفيدون الذين عينهم قبل وفاته أو الورثة الشرعيين مبلغ التعويض .

ويسقط هذا الحق إذا تأخر الضابط فى سداد اشتراكه فى التأمين لمدة ثلاثة أشهر متتالية .

مادة ٧٤ - تعفى مبالغ التعويض المستحقة من الخضوع للضرائب بكافة أنواعها .

الباب الخامس

تعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم

من البقاء فيها

مادة ٧٥ — يمنح الضباط العاملون المصابون أثناء الخدمة العسكرية وبسببها بإصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة ، عسكرية كانت أو مدنية ، تعويضا يقدر على أساس ستة جنيهاً عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الإصابة .

مادة ٧٦ — يمنح الضباط العاملون المصابون بسبب العمليات الحربية بإصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة عسكرية كانت أو مدنية تعويضا على أساس اثني عشر جنيهاً عن كل درجة من درجات العجز .

مادة ٧٧ — كل من يصاب من الضباط العاملين بجرح أو عاهة أو مرض بسبب العمليات الحربية وينتج عنه عجز تزيد درجته عن ٥٠ ٪ حسب تقدير القسم الطبي العسكري ويرى رغم الإصابة استبقاءه في الخدمة عسكرية كانت أو مدنية يعامل عند انتهاء خدمته وفقاً لأحكام المادتين ٢٩ و ٣٩ .

مادة ٧٨ — تقدر درجات العجز السكلي أو الجزئي التي يستحق عنها معاش أو مكافأة بواسطة لجنة تشكل بقرار من وزير الحربية من طبيبين من إدارة الخدمات الطبية ومندوب عن كل من إدارة المعاشات والتأمين بوزارة الحربية وهيئة الإدارة العسكرية المختصة وإدارة كاتم أسرار حربية .
وتصدر هذه اللجنة قرارها في الموضوع بعد فحص تقرير القومسيون الطبي العسكري والاطلاع على نتيجة التحقيق العسكري ولا يصبح قرارها نافذاً إلا بعد تصديق وزير الحربية عليه .

الباب السادس

أحكام انتقالية وختامية

مادة ٧٩ — تنتقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والادخار الخاصين فيما يتعلق بالضباط العاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ إلى الحكومة وذلك بعد عمل حساب الإيرادات والمدفوعات والمصروفات وأرباح الاستثمار عن المدة من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه حتى العمل بهذا القانون .

مادة ٨٠ — ضباط القوات المسلحة الموجودون بخدمتها وقت صدور هذا القانون والذين اكتسبوا حقوقاً لغاية تاريخ صدوره بمقتضى المادتين ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وما أدخل عليها من تعديلات يحتفظ لهم بهذه الحقوق عند تسوية حالاتهم .

مادة ٨١ - يسوى معاش من ينقل من الضباط إلى السلك المدني بعد أن يكون قد اكتسب حقاً في المعاش بإحدى الطريقتين الآتيتين حسب رغبته :

(أ) يسوى معاشه العسكري الذي يستحقه عند نقله إلى السلك المدني على أساس ماهيته العسكرية الأخيرة ويضاف إلى هذا المعاش جزء من خمسين جزء من ماهيته المدنية الأخيرة أو متوسط ماهيته في السنة أو السنتين الأخيرتين طبقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وذلك عن كل سنة من سني خدمته المدنية .

(ب) يسوى معاشه عن مجموع مدة خدمته العسكرية والمدنية - باعتبار جزء من خمسين جزءاً عن كل سنة من سني خدمته العسكرية والمدنية - وذلك من ماهيته المدنية الأخيرة أو من متوسط ماهيته في السنة أو السنتين الأخيرتين طبقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

مادة ٨٢ - إذا نقل الضابط إلى السلك المدني بعد أن يكون قد أمضى في خدمة القوات المسلحة ستة عشر عاماً فأكثر بما فيها المدد الإضافية ، يجوز تسوية معاشه عن مدة خدمته العسكرية والمدنية باعتبار جزء من خمسة وأربعين جزءاً عن كل سنة من سني خدمته العسكرية والمدنية - وذلك من ماهيته المدنية الأخيرة أو متوسط ماهيته في السنة أو السنتين الأخيرتين طبقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وبشرط ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش عن أربع وثلاثين سنة بما فيها المدد الإضافية .

مادة ٨٣ - يجوز الانتفاع بحكم المادة السابقة بالنسبة للضباط العاملين الذين نقلوا من القوات المسلحة ابتداء من ٢٧ مايو سنة ١٩٥٤ إلى السلك المدني ولا يزالون بخدمته حتى تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان ذلك في صالحهم .

مادة ٨٤ - يسوى طبقاً لأحكام هذا القانون معاش الوكلاء والوكلاء المساعدين بوزارة الحربية المعيّنين من ضباط القوات المسلحة طبقاً للقانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ وتكون تسوية معاشهم على أساس ماهية الرتبة العسكرية التي تماثل ماهيتها ماهياتهم المدنية . كما يجوز معاملة مديري المصالح بوزارة الحربية المعيّنين من ضباط القوات المسلحة على هذا الأساس .

مادة ٨٥ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تخضع من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل بالنسبة للمستفيعين بنظام المعاشات المنشأ بهذا القانون قيمة اشتراكهم في المعاش والتأمين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه تعفى هذه الاشتراكات من الخضوع لرسم الدمغة .

مادة ٨٦ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة للحصول بغير حق على أموال من إدارة المعاشات والتأمين بوزارة الحربية .

الملحق (١)

الجنايات التي تسقط الحق في المعاش أو المكافأة

من تثبت إدانته أمام مجلس عسكري أو محكمة مدنية في إحدى الجنايات المذكورة بعد يسقط حقه في المعاش أو المكافأة :

- (١) إحدى الجنايات التي ترتكب أثناء خدمة الميدان المنصوص عنها في البنود ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من (ق.١.ع) .
 - (٢) إحداثة فتنة أو سعيه لإحداث فتنة أو الضمائه إلى فتنة أو عليه بوجود فتنة ولم يبلغ عنها في بند ١٣٩ من (ق.١.ع) .
 - (٣) الهروب من الخدمة أو الشروع فيه (عن مدة الخدمة السابقة) بند ١٤١ من (ق.١.ع) (الهروب دفعة أولى) .
 - (٤) كونه له شأن بالتحفظ على بضائع أميرية وسرقها بند ١٤٦ من (ق.١.ع) .
 - (٥) تعطيله عضوا من أعضائه بقصد أن يجعل نفسه غير لائق للخدمة العسكرية بند ١٤٧ من (ق.١.ع) .
 - (٦) السرقة وقبوله الأشياء المسروقة بند ١٤٧ من (ق.١.ع) .
 - (٧) ارتكابه جنائية من نوع الغش أو نوع السلوك الفاضح بند ١٤٧ من (ق.١.ع) .
 - (٨) جرائم التزوير في الأوراق الرسمية بند ١٥٥ من (ق.١.ع) .
 - (٩) كونه شهود عمدا شهادة كاذبة عند أخذ أقواله بحلف اليمين بند ١٥٩ من (ق.١.ع) .
 - (١٠) إعطائه أو قبوله الرشوة أو عرضه لها بند ١٦٢ من (ق.١.ع) .
- أية جريمة ترتكب أثناء الخدمة ويحكم من أجلها بعقوبة متعينة للحرية لمدة أكثر من ستة شهور سواء من مجلس عسكري أو محكمة مدنية .

بنود

قانون الأحكام العسكرية المذكورة بمواد الحرمان عاليه

- ١٣٣ — إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية وهي :
- (١) ارتكابه العار بتركه أو تسليمه حامية أو محلا أو مركزا أو خفرا أو اتخاذه وسائل لالزام أو تحريض محافظ أو قومندان أو شخص آخر على ارتكاب العار بترك أو تسليم حامية أو محل أو مركز أو خفر مع أن الواجب على ذلك المحافظ أو القومندان أو الشخص الآخر المدافعة عنه .
- (٢) ارتكابه العار برمييه أسلحته أو ذخيرته أو عدده أمام العدو .
- (٣) مكاتبته لعدو أو تبليغه إياه أخبارا بطريق الخيانة أو إرساله راية الهدنة إلى العدو بطريق الخيانة أو الجبن .

(٤) إمداده العدو بالأسلحة أو بالذخيرة أو بالمؤونة أو قبوله عدوا عنده أو حمايته عمدا ولم يكن ذلك العدو أسيرا .

(٥) خدمته العدو أو مساعدته لإياد اختياريا بعد وقوعه أسيرا في قبضة ذلك العدو .

(٦) إجراؤه عملا يعتمد به عرقلة فوز القوات المسلحة بأكملها أو أى قسم منها أثناء وجوده بخدمة الميدان .

(٧) إساءته التصرف أمام العدو أو لإغراؤه الآخرين بإساءة التصرف أمام العدو بحالة يظهر منها الجبن فإن ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام المجلس العسكرى يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه مذکور فى قانون الأحكام العسكرية .

١٣٤ - إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية أثناء وجوده فى الخدمة بالميدان إحدى الجنايات الآتية بعد :

(١) تركه الصفوف بدون أمر ضابطه الأعلى لأجل القبض على أسرى أو خيول أو بحجة أخذ مجارىح إلى الوراء .

(٢) تخريبه أو إتلافه عمدا أملاكا بلا أمر ضابطه الأعلى .

(٣) وقوعه أسيرا لعدم اتخاذه ما يلزم من احتياطات أو لسبب مخالفته الأوامر أو لسبب إهماله واجباته عمدا أو عدم عودته إلى خدمة القوات المسلحة بعد وقوعه أسيرا بينما كان بإمكانه العودة إليها .

(٤) مكابته العدو أو تبليغه إياه أخبارا أو إرساله راية الهدنة إليه بدون أن يكون لديه سلطة قانونية لإجراء ذلك .

(٥) إشاعته أخبارا بألفاظ شفهية أو كتابية أو بالإشارة أو بواسطة أخرى تؤدي إلى وقوع رعب أو فشل لا طائل له .

(٦) استعماله ألفاظا تؤدي إلى وقوع الرعب أو الفشل فى أثناء الواقعة أو قبل الذهاب إليها فإذا ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام المجلس العسكرى يعاقب بالليان أو بجزاء آخر أقل منه مذکور فى قانون الأحكام العسكرية .

١٣٥ - إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية:

(١) إحداثه فتنة أو هياج بين عساكر القوات المسلحة أو تأمر مع آخرين على ذلك .

(٢) سعيه لإغراء شخص من القوات المسلحة بالخروج عن طاعة سيادة رئيس الجمهورية أو استمالته شخصا من القوات المسلحة للانضمام إلى فتنة أو هياج .

(٣) انضمامه إلى فتنة أو هياج فى قوة من القوات المسلحة أو حضوره ذلك الهياج أو الفتنة بدون أن يبذل غاية جهده لإخمادها .

(٤) عليه بوجود فتنة أو هياج أو بوجود تصميم على فتنة أو هياج فى القوات المسلحة

وتأخره عن اخبار حكمداره بذلك في الحال .

فاذا ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الاحكام العسكرية .

١٣٦ - ١ - إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية وهي :

(أ) تركه قومنداناه وذهابه للتفتيش على الغنائم والنهب .

(ب) تركه قره قوله أو دوريته أو طوفه أو نقطته بدون أمر من ضابطه الأعلى .

(ج) مروره رغما من حرس الصيانة .

(د) مروره رغما من عسكري معين بصفة ديدبان أو ضربه عسكري ديدبان .

(هـ) تعديه على شخص آت بمؤونة أو لوازم للقوات أو ارتكابه جناية أضرت بممتلكات شخص ما أو بالشخص نفسه سواء كان من أبناء القطر الذي هو خادم فيه أم من قاطنيه .

(و) هجومه على بيت أو محل آخر طلباً للنهب .

(ز) إطلاقه أسلحة نارية أو تجريده سيوفا أو ضربه طيولا أو استعماله إشارات أو ألفاظ

أو وسائل أخرى بحيث تمكن عن قصد من إيقاع الفشل أو إعلان الكبسة كذبا سواء كان ذلك في أثناء الواقعة أو في زمن السير أو الميدان أو في أى وقت آخر .

(ح) إفشاؤه بطريق الخيانة (البارولة) أو كلفة التعارف أو سر الليل لشخص ليس من شؤونه معرفتها أو تبليغه الخيانة (البارولة) أو كلفة التعارف أو سر الليل بخلاف ما بلغه .

(ط) تأخيريه بدون وجه حق المؤونة أو اللوازم الواردة برسم القائد أو كونه نسبها بدون وجه حق إلى سلاحه أو أورطته أو قسمه خلافا لكل أمر صادر بهذا الخصوص .

(ي) ارتكابه إحدى الجنايتين الآتيتين عندما يكون عسكريا ديدبانا .

الأولى : نومه أو سكره في نقطته .

الثانية : تركه نقطته قبل تغييره قانونيا .

فإن ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري يعاقب كما يأتى :

إذا ارتكبها أثناء خدمة الميدان يعاقب بالاعدام أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون

الاحكام العسكرية .

إذا ارتكبها في غير خدمة الميدان وكان ضابطا يعاقب بالطرد أو بجزاء أقل منه المذكور

في قانون الاحكام العسكرية .

وإذا كان عسكريا يعاقب بالعقاب البدنى والسجن أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون

الاحكام العسكرية .

٢ - إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية وهي :

(أ) إطلاقه أسلحة نارية أو تجريده سيوفا أو ضربه طيولا أو استعماله إشارات أو ألفاظا

أو وسائل أخرى إهمالا وتسبب عن ذلك وقع الفشل أو إعلان الكبسة كذبا في أثناء الواقعة

أو في زمن السير أو الميدان أو في أى وقت آخر .

(ب) إفشاء أو البارولة أو كلبة التعارف أو سر الليل إلى شخص ليس من شئونه معرفتها أو تبليغه بارولة أو كلبة التعارف أو سر الليل بخلاف ما بلغه بدون وجود سبب صحيح كاف لذلك .
فإذا ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري وكان ضابطا يعاقب بالتردد أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية .

وإذا كان عسكريا يعاقب بالعقاب البدني والسجن أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية .

١٤١ — ١ — إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية :

(أ) هروبه أو شروعه في الهروب من خدمة القوات المسلحة .

(ب) استمالته أو سعيه لاستمالة شخص خاضع للأحكام العسكرية أو تمكينه أو سعيه لتمكين ذلك الشخص من الهروب من خدمة القوات المسلحة .

« فإذا ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري وكان ارتكابه لذلك في وقت خدمة الميدان أو بعد صدور الأوامر للقيام بخدمة الميدان يعاقب بالاعدام أو بجزاء أخف منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية . »

« أما إذا كان ارتكابه لذلك في ظروف أخرى فيعاقب إذا كان ضابطا بالسجن أو بجزاء أخف منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية . »

« وإذا كان عسكريا بالعقاب البدني والسجن أو بجزاء أخف منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية . »

٢ — إذا ظهر أن الجاني سبق فتجنّد بطريق الغش مرة أو أكثر فعند محاكمته على الهروب أو على الشروع في الهروب من خدمة القوات المسلحة يجوز اعتباره أنه تابع لسلاح واحد أو أكثر من الأسلحة التي كان ملحقا بها أو نقل إليها وأنه تابع أيضا للسلاح الملحق به قانونا ومرخص قانونا أن يدعى على الجاني بأى عدد كان من الجنايات الداخلة تحت نص هذا البند في آن واحد وأن يستحضر ما يلزم من الإثبات هذه الجنايات ضده وأن يجازى على الجنايات التي ثبتت إدانته فيها .

١٤٦ — كل شخص خاضع للأحكام العسكرية إذا ارتكب إحدى الجنايات الآتية وهي :

كونه مكلفا أو له شأن بالتحفظ على تقود أو بضائع أميرية أو عسكرية أو بتوزيعها ثم صرفها أو استعمالها بطريق الغش أو سلبها أو والس على ذلك أو أتلف عمدا شيئا من تلك البضاعة فإذا ثبتت إدانته بذلك أمام مجلس عسكري يعاقب بالليان أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الأحكام العسكرية .

١٤٧ — إذا ارتكب شخص عسكري إحدى الجنايات الآتية وهي :

(أ) تعطيله عمدا عضوا من أعضائه أو أعضاء عسكري آخر أو إيقاعه عمدا ضررا بنفسه أو

بعسكري آخر بقصد أن يجعل نفسه أو العسكري الآخر غير لائق للخدمة سواء كان ذلك بناء على طلب ذلك العسكري أم لا أو كونه سمح بتعطيل عضو من أعضائه أو بإيقاع الضرر بنفسه بواسطة شخص آخر بقصد أن يصبح غير لائق للخدمة .

(٢) سرقة أو سلبه نقودا أو بضائع خاصة بزميله أو بضابط أو بأية جهة أميرية أو من متعلقات السلاح الخصوصية أو لإيراداته الخصوصية أو قبوله تلك النقود أو الأشياء مع علمه بأنها مسروقة أو مسلوقة .

(٣) ارتكابه جنائية أخرى سواء كان من نوع الغش ولم يسبق ذكرها بصفة خصوصية في قانون الأحكام العسكرية أم من نوع السلوك الفاضح الدال على القسوة أو قلة الأدب أو مخالفة الناموس الطبيعي فإن ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري يعاقب :

« إذا كان ضابطا بالسجن أو بجزاء أقل منه مذکور في الأحكام العسكرية » .

« وإن كان عسكريا يعاقب بالعقاب البدني والسجن أو بجزاء أقل منه مذکور في قانون الأحكام العسكرية » .

١٥٥ — إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية وهي :

(١) ارتكابه الجنايات الآتية ذكرها في تقرير أو كشف أو دفتر أو كشف ماهيات أو شهادة أو كتاب أو ورقة سفر أو أية ورقة أخرى سواء كانت مكتوبة بمعرفة أو بمضاهة منه أو محتومة بخطمه أم كان من واجباته تحقيق صحة مشتملاتها والجنايات المذكورة هي :

(أ) تقديمه أقوالا باطلة مع علمه بأنها باطلة أو معرفته لها وتستره عليها .

(ب) إسقاطه شيئا عمدا بقصد الغش أو معرفته له وتستره عليه .

(٢) حجزه ورقة ما أو إجراؤه مسحا أو تغييرا فيها أو تصرفه بها وكان ذلك منه عمدا بقصد إيقاع الضرر أو الضرر بشخص آخر مع أن واجباته تقضى عليه بالتحفظ عليها .

(٣) كون واجباته الرسمية تلزمه بتقديم معلومات بخصوص مسألة ما وقدم بها تقرير كاذبا عمدا إن ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه مذکور في قانون الأحكام العسكرية .

١٥٩ — إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية الجنائية الآتية وهي :

كونه شهد عمدا شهادة كاذبة عند أخذ أقواله بخلف اليمين أو بقبول الشرف أمام مجلس عسكري أو مجلس آخر أو أمام أى ضابط يرخص له قانون الأحكام العسكرية بتحليف اليمين فإذا ثبتت إدانته بها أمام مجلس عسكري يعاقب بالسجن أو بجزاء أقل منه مذکور في قانون الأحكام العسكرية .

١٦٢ — إذا ارتكب شخص خاضع للأحكام العسكرية إحدى الجنايات الآتية وهي :

١ — إعطاؤه أو عرضه الرشوة .

٢ — إغراؤه شخصا آخر بقبول الرشوة أو شروعه في إغرائه بذلك . ٣ — قبوله الرشوة .

٤ — كونه عرضت عليه رشوة أو كونه علم بتقديم رشوة أو علم بالسعي للإغراء بقبول الرشوة وأهمل في الإخبار عن ذلك .

فإن ثبتت إدانته بهذه الجنايات أمام مجلس عسكري يعاقب :
 « إذا كان ضابطا بالطرد أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الاحكام العسكرية » .
 « وإذا كان عسكريا بالعقاب البدني والسجن أو بجزاء أقل منه المذكور في قانون الاحكام العسكرية » .

الملحق (ب)
 جدول نسب التعويضات

نسبة التعويض إلى المرتب السنوي	السن	نسبة التعويض إلى المرتب السنوي	السن
%		%	
٢٢٠	حتى سن ٤٣ سنة	٤٠٠	حتى سن ٢٥ سنة
٢١٠	» ٤٤ »	٣٩٠	» ٢٦ »
٢٠٠	» ٤٥ »	٣٨٠	» ٢٧ »
١٩٠	» ٤٦ »	٣٧٠	» ٢٨ »
١٨٠	» ٤٧ »	٣٦٠	» ٢٩ »
١٧٠	» ٤٨ »	٣٥٠	» ٣٠ »
١٦٠	» ٤٩ »	٣٤٠	» ٣١ »
١٥٠	» ٥٠ »	٣٣٠	» ٣٢ »
١٤٠	» ٥١ »	٣٢٠	» ٣٣ »
١٣٠	» ٥٢ »	٣١٠	» ٣٤ »
١٢٠	» ٥٣ »	٣٠٠	» ٣٥ »
١١٠	» ٥٤ »	٢٩٠	» ٣٦ »
١٠٠	» ٥٥ »	٢٨٠	» ٣٧ »
٩٠	» ٥٦ »	٢٧٠	» ٣٨ »
٨٠	» ٥٧ »	٢٦٠	» ٣٩ »
٧٠	» ٥٨ »	٢٥٠	» ٤٠ »
٦٠	» ٥٩ »	٢٤٠	» ٤١ »
٥٠	» ٦٠ »	٢٣٠	» ٤٢ »

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

مذكرة إيضاحية

أوقف نظام التثبيت بالنسبة إلى ضباط القوات المسلحة اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٣ وأصبح جميع الضباط الذين عينوا من هذا التاريخ غير خاضعين للرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية واستعويض عنه بالنسبة إليهم بنظام الادخار المنشأ بالرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ .

ولما كانت الحكومة تهدف في سياستها إلى إصلاح شئون الموظفين وبالأخص ما يتصل منها بتدبير أمر معاشهم بعد تركهم الخدمة أو معاش المستحقين عنهم بعد وفاتهم وما لمسته من عيوب في نظام الادخار لأن إعطاء الموظف رأس مال مدخر ليستغله في تجارة أو زراعة ويعيش من دخله وهو الذي لم يكتسب أى خبرة في استغلال مال مدخر قد يقرب من بين يديه في عشة وضحاها بل على العكس قد تعود الحصول على راقبه شهراً بعد شهر . . . لذلك رأت الحكومة الرجوع إلى نظام المعاشات بالنسبة إلى جميع موظفيها من مدنيين وعسكريين في حدود إمكانيات ميزانية الدولة مستوحية صالح هؤلاء الموظفين .

ولما كان أفراد القوات المسلحة هم عصب الدولة وحمايتها إذا ما جد الجدد وأدلم الخطب وما استلزمته طبيعة عملهم من مشاق . . . ولما كان استقرار الشخص في أمر معيشته وعلمه واطمئنانه إلى أن الدولة ستجزيه في حالة شيخوخته وتعود أسرته في حالة وفاته مما يشجعه على أن يقبل على عمله بروح وثابة ونفس ثابتة فقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق مستهدفة به الصالح العام من جهة وصالح هؤلاء القوم الذين باعوا أرواحهم فداء للوطن من جهة أخرى .

وقد قسم المشروع إلى ستة أبواب تضمن الباب الأول منها أحكاماً عامة وقسم بدوره إلى أربعة فصول أولها تكلم عن الخاضعين لهذا القانون والثاني عن الاستقطاع للمعاش والثالث عن مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة والرابع عن سن الإحالة إلى المعاش .

أما الباب الثاني فخاص بتسوية المعاشات والمكافآت وقد انقسم إلى ثلاثة فصول : الأول تضمن أحكاماً عامة والثاني بين أنواع المعاشات والثالث أوضح المستحقون والذين لا حق لهم في المعاش وكيفية توزيع المعاشات .

كما تكلم الباب الثالث عن طلب المعاش أو المكافأة وصرفها وسقوط الحق فيهما واستبدال المعاشات .

وأورد الباب الرابع نظام التأمين وتناول الباب الخامس تعويض المصابين بسبب الخدمة بإصابات لا تمنعهم من البقاء فيها وأخيراً أورد الباب السادس والأخير بعض الأحكام الانتقالية والختمية .

ونعرض فيما يلي لأهم مواد القانون مبينين ما اشتملت عليه من أحكام شارحة ما قصد إليه هذا المشروع .

فقد عينت المادة الأولى الأشخاص الذين ينطبق عليهم القانون وهم ضباط القوات المسلحة العاملون بالمرسوم بقانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ كذا ضباط القوات المسلحة العاملون بالمعاملون بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ وكذا الضباط العاملون الذين يعينون بخدمة القوات المسلحة بعد صدور هذا القانون .

وقد بينت المادة ٢ قيمة الاستقطاع لاحتياطي المعاش وهي ٧ر٥ ٪ من الماهية ويقصد بلغظ الماهية الوارد في هذه المادة وفي جميع نصوص القانون الأخرى الماهية الأصلية المقررة للرتبة بالنسبة إلى الضباط وذلك دون المرتبات والبدلات الأخرى كملاوة القيادة أو الأركان حرب أو العلاوات العسكرية الأخرى وكبدل السكن وبدل الملابس وبدل السفر . أما بالنسبة إلى الضباط الطيارين فيقصد بالماهية الماهية الأصلية مضافا إليها ماهية الطيران .

كما نص البند د ج ، من المادة ٢ ، على أنه يستقطع احتياطي المعاش عن مدة الاستيداع التي تحسب في المعاش من واقع الماهية المنخفضة التي يتقاضاها الشخص في الاستيداع ومن المفهوم أن مدة الاستيداع التي لا تحسب في المعاش لا يستقطع عنها احتياطي المعاش .

وقد أوضحت المادة ٤ مدد الخدمة التي تعطى الحق في المعاش أو المكافأة كما أوضحت المادة ٥ المدد الإضافية التي تضم إلى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش أو المكافأة .

وبينت المادة ٦ المدد التي تضاف إلى مدة خدمة الطيارين والهابطين بالمظلات وأطقم الغواصات و فرق الغطس وهي بالنسبة للطيارين تكرار للأحكام الواردة في القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ واستحدث فيها الهابطين بالمظلات وأطقم الغواصات و فرق الغطس لنعرضهم لنفس الاخطار التي يتعرض لها الطيارون .

وقد حددت المادة ٧ سن الاحالة إلى المعاش بالنسبة إلى كل رتبة من رتب الضباط .

وقد تضمن الفصل الأول من الباب الثاني أحكاما عامة في تسوية المعاشات والمكافآت فنصت المادة ١١ ، على أن يسوى المعاش أو المكافأة على أساس آخر ماهية يستقطع عنها احتياطي المعاش وطبقا لمدة الخدمة المحسوبة في المعاش أو المكافأة على ألا تزيد هذه المدة عن ٣٢ سنة فإذا زادت مدة الخدمة الحقيقية دون المدد الإضافية عن ٣٢ سنة فتصرف عن المدة الزائدة مكافأة باعتبارها ماهية شهر عن كل سنة كاملة بحد أقصى قدره ماهية خمسة أشهر .

وقد تضمن الفصل الثاني من الباب الثاني أنواع المعاشات وقسمها إلى أربعة أنواع وهي معاشات التقاعد ومعاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية والمعاشات والمكافآت التي تمنح لعائلات متوفين والمفقودين والمعاشات الخاصة .

وقد أوضحت المادة ١٥ الحد الأدنى لمدة الخدمة اللازمة لاستحقاق المعاش كما نصت المادة ١٦

على طريقة تسوية المعاش وأعطت المادة ١٧ من لم يستوف شرط المادة لاستحقاق المعاش مكافأة عن مدة خدمته ونصت المادة ١٨ على شرط رد ما يكون قد صرف من مكافأة لمن يعاد وذلك أساسا لضم مدة خدمته السابقة .

وقد نصت المادة ١٩ على أن من يحال إلى المعاش بناء على طلبه ويسوى معاشه على أساس آخر مربوط الرتبة السابقة للرتبة الحائز لها إذا كان لم يمض عليه سنة على الأقل في الخدمة وهو في رتبته الأصلية التي أحيل منها إلى المعاش كما نصت المادة ٢٠ على أن من يحال إلى المعاش أثناء وجوده بالاستيداع يسوى معاشه على أساس الماهية التي كان يتقاضاها قبل إحالته إلى الاستيداع ومن المفهوم أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون المحال إلى المعاش قد أمضى مدة سنة خدمة على الأقل وهو في رتبته الأصلية التي أحيل منها إلى المعاش وإلا فيسوى معاشه على أساس آخر مربوط الرتبة السابقة للرتبة الأصلية الحائز لها .

وقد وضعت المادتان ٢١ و ٢٢ قواعد خاصة لتسوية معاشات الضباط الذين يحالون إلى المعاش بقوة القانون في رتبتي القائم مقام والأميرالاي ونصت المادة ٢٣ على أنه في غير الحالات المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا أحيل الضابط إلى المعاش قبل بلوغه السن بغير طلب منه وبغير سبب تأديبي يمنح أقصى معاش ورتبته الأصلية بغض النظر عن المدة التي قضها فيها . ومن البديهي أن هذه المادة تسري على كل من اللواء والفريق . وقد تناولت المادة ٢٤ كيفية تسوية معاش الضباط الذين تنتهي خدمتهم عند رتبة محددة .

وقد تناولت المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ كيفية تسوية معاش أو مكافأة من يترك الخدمة لاصابته بجرح أو عاهة أو مرض يتقرر بسببه عدم لياقته للخدمة طبيا وفرقت في ذلك بين المعجز السكلي والمعجز الجزئي وبين من يصاب لغير سبب الخدمة ومن يصاب بسببها أو بسبب حالة الطقس في جهة أمر بالخدمة فيها وبين من يصاب بسبب العمليات الحربية .

وقد تضمنت المواد من ٣٠ إلى ٣٣ تنظيم قواعد اثبات عدم اللياقة طبيا للخدمة كما نصت المادة ٣٥ على أن المعاشات التي تمنح بسبب عدم اللياقة الطبية تربط بصفة نهائية حتى جاوز المحال إلى المعاش سن الخمسين أو متى ثبت أن الجرح أو العاهة أو المرض غير قابل للشفاء . وتناولت المادة ٣٦ حالة شفاء من أحيل إلى المعاش لعدم لياقته للخدمة طبيا وقضت شطب المعاش المرتب له بسبب عدم اللياقة الطبية ومنحه ما كان يستحقه من معاش أو مكافأة على أساس مدة خدمته مضافا إليها ثلاث سنوات ما لم يكن قد أعيد إلى الخدمة عسكرية كانت أو مدنية ففي هذه الحالة لا يمنح المعاش أو المكافأة إلا بعد إحالته إلى المعاش مرة أخرى على أن يحسب على أساس مدة خدمته السابقة واللاحقة مضافا إليها ثلاث سنوات .

وقد تناولت المواد من ٢٧ إلى ٢٩ بيان معاش المستحقين ممن يتوفى وفرقت في ذلك بين من يتوفى لغير سبب الخدمة ومن يتوفى بسببها أو بسبب حالة الطقس من جهة أمر بالخدمة فيها وبين من

يستشهد بسبب العمليات الحربية فأعطت للمستحقين عن الشهيد معاشاً يعادل خمسة أسداس أقصى مربوط الرتبة التالية لرتبته الأصلية .

وقد بينت المادة ٤٠ كيفية إثبات الوفاة وتناولت المواد من ٤١ إلى ٤٤ كيفية معاملة أسر المفقودين فقضت بصرف معونة شهرية عاجلة لمن يعولهم المفقود تعادل ماهيته وذلك عن المدة الباقية من الشهر الذي فقد فيه ولمدة ستة أشهر أخرى فإذا لم يظهر المفقود حتى انقضاء تلك المدة منح المستحقون عنه معاشاً شهرياً مؤقتاً يعادل ما يستحقونه من معاش عن عائلهم كما لو كانت قد ثبتت وفاته فإذا انقضت أربع سنوات دون أن تثبت وفاة المفقود رسمياً أو وجوده على قيد الحياة ربط معاش المستحقين عنه بصفة نهائية .

ونصت المادة ٤٤ على أنه إذا اتضح أن المفقود على قيد الحياة يتقف صرف المعاش المؤقت للمستحقين وتسوى حالته على ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية فإذا ثبت عدم سلامة موقفه حق للحكومة الرجوع عليه بما سبق صرفه للمستحقين عنه .

وأجازت المادة ٥٠ منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية للضباط المحالين إلى المعاش أو الذين يتركون الخدمة أو لعائلات من يتوفى منهم وهم في الخدمة — أو بعد إحالتهم إلى المعاش وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ .

وقد تناول الفصل الثالث من الباب الثاني الكلام عن المستحقين والذين لا حق لهم في المعاش وكيفية توزيع المعاشات والمكافآت وقد بينت المادة ٤٧ طريقة توزيع المعاش بين المستحقين ممن يتوفى في غير العمليات الحربية وأوردت المادة ٤٨ طريقة التوزيع بين المستحقين ممن يستشهد في العمليات الحربية وقضت بتوزيع المعاش بكامله على المستحقين إذا ما استغرقت أنصبتهم كل المعاش . كما بينت المادة ٤٩ السن التي تقف عندها صرف المعاش المستحق للذكور من الأولاد والأخوة واستثنت من ذلك حالة الولد أو الأخ (وكلية الولد أو الأخ تشمل الذكور والإناث) إذا ما كان طالباً بإحدى الجامعات أو المعاهد العليا إذ غالباً ما يكون في سن الواحدة والعشرين وهي السن التي حددتها المادة لوقف صرف المعاش — ما يزال طالباً فقضت باستمرار صرف المعاش إليه إلى أن يبلغ الخامسة والعشرين . وقد نصت المادة ٥٠ على الأشخاص الذين لا يستحقون شيئاً في المعاش ومن بينهم مطلقات المتوفى طلاقاً بائناً لأن المطالبة طلاق رجعي تعتبر في حكم الزوجة فهي ترث وتورث وتعتد عدة الوفاة كالزوجة تماماً ولذلك فهي تستحق في المعاش وجاءت المادة ٥٢ بحكم جديد من مقتضاه إعادة ربط المعاش المستحق للبنت إذا طلقت أو ترملت لأول مرة بعد وفاة المورث خلال خمس سنوات من تاريخ زواجها سواء كان الزواج قد وفاة المورث أو بعدها وذلك نظراً لأن البنت التي تطلق أو ترمل تعود إلى كنف أبيها أو أخيها وتعتمد عليه غالباً في معاشها شأنها في ذلك شأن البنت التي لم تزوج فرؤى من العدالة إعادة ربط معاشها على أنه إذا حدث الطلاق قبل انقضاء السنة الأولى من تاريخ قطع المعاش عنها فلا يعاد رد المعاش إلا بعد انقضاء تلك السنة وذلك نظراً لأنه يصرف لمن عند عقد قرانها مبلغ يساوي معاشها لمدة سنة

ومن المفهوم أنه في حالة الترميل قبل انتضاء السنة الأولى من تاريخ قطع المعاش عنها فإنه يعاد ربط المعاش من تاريخ الوفاة .

وقد اقتضى تطور الحالة الاجتماعية وانتشار التعليم النص في المادة ٥٣ على وقف صرف المعاش إلى المستحقين إذا التحقوا بأى عمل إذا ما كان دخلهم منها مساويا للمعاش أو يزيد عليه .

وتناول الفصل الأول من الباب الثالث كيفية طلب المعاش أو المكافأة وجعل ميعاد تقديم هذا الطلب سنتين من تاريخ الوفاة أو صدور قرار الإحالة إلى المعاش أو الفصل ويترتب على عدم تقديم الطلب في هذا الميعاد سقوط الحق في المعاش أو المكافأة إلا إذا رأى وزير الحربية التجاوز عن التأخير إذا تبين له وجود أسباب تبرره .

وتكلم الفصل الثانى عن صرف المعاش أو المكافأة وأجاز في المادة ٦٢ أن يصرف مؤقتا من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذى لا يكون علائقة منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية بصفة نهائية .

كما أورد الفصل الثالث أسباب سقوط الحق في المعاش أو المكافأة وجاءت أحكام استبدال المعاشات في الفصل الرابع وهى تقضى بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ والقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٣ على أصحاب المعاشات من ضباط القوات المسلحة وما يكون مستحقا من المعاش للعاملين منهم .

ونظرا إلى ما تبين من صلاحية نظام التأمين وما ترتب على تنفيذه من مزايا في معالجة آثار الوفاة أو العجز عن العمل وعلى الاختصاص بالنسبة إلى ما ليس لهم مدد خدمة طويلة فقد رأى الاحتفاظ بنظام التأمين يكفل صرف تعويض مناسب إلى جانب ما يستحقه الموظف من المعاش وقد رأى إعفاء مبالغ التعويض من الخضوع للضرائب بكافة أنواعها لأن القصد منها توفير المعاش لورثة المتوفى ورفع آثار الوفاة عن أسرته .. وقد بينت المواد من ٦٧ إلى ٧٠ مقدار الاستقطاع للتأمين وهو ١٪ من ماهية الضباط العاملين وحالات استحقاق مبلغ التعويض ومقدار هذا المبلغ ثم أعطت المادة ٧١ لمن يصاب بسبب الخدمة ويتقرر عدم لياقته طبيا للخدمة أو للمستفيدين من يتوفى بسبب الخدمة تعويضا اضافيا على التفصيل الوارد بها .. وقد أبحاث المادة ٧٣ للضباط العاملين الذين يتقاعدون قبل سن الستين أن يستمروا في أداء اشتراكاتهم في التأمين لحين بلوغهم السن المذكورة وبشرط أن يبدوا رغبتهم في ذلك خلال شهر من تاريخ إحالتهم إلى المعاش .

وقد أورد الباب الخامس في المواد من ٧٥ إلى ٧٨ الأحكام الخاصة بتعويض المصابين بسبب الخدمة باصابات لا تمنعهم من البقاء فيها سواء في الخدمة العسكرية أو في الوظائف العامة المدنية وقد روعى أن يتضاعف مقدار التعويض الذى يصرف بسبب الإصابة أثناء العمليات الحربية شحذا للتميزة ورفعاً للروح المعنوية وجعل التعويض بنسبة درجات العجز وبينت المادة ٧٨ كيفية تقدير درجات العجز .

أما الباب السادس فقد أورد بعض الأحكام الانتقالية والختامية فقضت المادة ٧٩ بانتقال حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والادخار الخاصين بالضباط المعاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ إلى الحكومة وذلك بعد عمل حساب الإيرادات والمدفوعات والمصروفات وأرباح الاستثمار عن المدة من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه بالنسبة إلى العسكريين حتى العمل بهذا القانون . وتناولت المادتان ٨١ و ٨٢ كيفية تسوية معاش من ينتقل إلى السلك المدني من الضباط العاملين وذلك نظرا لأن القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ جاء خلوا من الإشارة إلى معاملة هؤلاء في معاشاتهم .

ولم يفت المشروع تقرير الجزاءات المناسبة على من يتحايل أو يتواطأ عن طريق إعطاء بيانات خاطئة بسوء قصد للحصول بغير حق على أموال من إدارة المعاشات والتأمين بوزارة الحربية فقتضى بمقابته بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك دون الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات (مادة ٨٥) .

وقد نص في قانون الاصدار على إلغاء كل حكم يخالف الأحكام الواردة في هذا المشروع ولم ينص فيه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك لأن الأحكام الواردة فيها تعالج حالات أخرى غير حالات الضباط العاملين .

وتتشرف وزارة الحربية بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة . رجاء موافقه عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون عضوية مجلس الأمة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١١٥ و ١٥٦ من الدستور ؛

وعلى قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٣٦ بإنشاء وظائف وكلاء وزارات برلمانيين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢٥ من قانون عضوية مجلس الأمة الصادر بالقانون رقم ٢٤٦

لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

د يعتبر في حكم أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة من يعهد إليهم بإدارة إحدى شركات التوصية وكذلك مديرو الشركات ذات المسؤولية المحدودة وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة التي تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا .

مادة ٢ — يضاف باب سادس إلى قانون عضوية مجلس الأمة المشار إليه بالنص الآتي :

الباب السادس

في وكلاء الوزارات لشئون مجلس الأمة ومستشاري رئيس الجمهورية

د مادة ٣٠ — تنشأ وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الأمة .

ويكون التعيين في هذه الوظائف بقرارات تصدر من رئيس الجمهورية .

مادة ٣١ — يتولى وكيل الوزارة لشئون مجلس الأمة على وجه الخصوص معاونة رئيس الجمهورية أو الوزير أو الوزراء الذين يلحق بوزاراتهم أو ينوب عنهم في مجلس الأمة ، ويشترك معهم في إعداد مشروعات القوانين وفي بحث المسائل المرتبطة بالمناقشات التي تدور في المجلس وغير ذلك مما يعهد به إليه الوزير .

ويتصل فيما يتعلق بأداء مهمته بوكيل الوزارة مباشرة واستثناء برؤساء المصالح والأقسام في أحوال الاستعجال دون أن يتدخل في سير أعمال الإدارة أو في العلاقات بين وكيل الوزارة والموظفين التابعين له .

مادة ٣٢ — يعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الأمة من بين أعضاء مجلس الأمة ويعتزل وظيفته بزوال صفة العضوية عنه أو بانتهاء مدة خدمة رئيس الجمهورية الذي عين بقرار منه مع حفظ حقه في الحالتين في المعاش أو المكافأة طبقا للقواعد المعمول بها .

مادة ٣٣ — يتقاضى وكيل الوزارة لشئون مجلس الأمة مرتبا مساويا لمرتب وكيل وزارة .

مادة ٣٤ — لرئيس الجمهورية أن يستعين ببعض أعضاء مجلس الأمة كمشائرين في المسائل السياسية أو القانونية أو الفنية ولا يتقاضى هؤلاء أى مرتب أو مكافأة علاوة على مكافأتهم عن عضوية مجلس الأمة .

مادة ٣ — يلغى المرسوم الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتنظيم استبدال الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر.

باسم الامة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على
جهات البر والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
قرر القانون الآتى :

- مادة ١ — تسبىل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات الاراضى الزراعية الموقوفة على جهات
البر العامة ، وذلك على دفعات وبالتدريج وبما يوازى الثلث سنويا وفقا لما يقرره مجلس الأوقاف
الأعلى أو الهيئات التى تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الاحوال .
- مادة ٢ — تسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعى سنويا الاراضى الزراعية التى يتقرر استبدالها
وتلك لتوزيعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .
- مادة ٣ — تؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى لمن له حق النظر على الأوقاف سندات تساوى
قيمة الاراضى الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار المستبدلة مقدرة وفقا لقانون
الإصلاح الزراعى .
- وتؤدى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى قيمة ما يستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية ،
كما تؤدى فوائد السندات إلى من له حق النظر على الوقف .
- ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعى استهلاك السندات المذكورة قبل الاجل المنصوص عليه فى
قانون الإصلاح الزراعى .
- مادة ٤ — تتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال قيمة ما يستهلك من السندات فى المشروعات التى
تؤدى إلى تنمية الإقتصاد القومى وفقا لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
- وتؤدى إلى من له حق النظر على الوقف ريعا يحدد سنويا بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ
رأى مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بحيث لا يقل عن ٣٠ ٪ .
- مادة ٥ — يتولى من له حق النظر على الوقف صرف ما يتسلمه من فوائد السندات والريع وفقا

يُصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ من الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

بفرض ضريبة إضافية على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة
في الشركات المساهمة

قرر القانون الآتي :

١٠	٪	عن الشريحة	التي تزيد على	٢٠٠٠	جنيه	إلى	٣٠٠٠	جنيه
١٥	٪			٣٠٠٠	د	د	٤٠٠٠	د
٢٥	٪			٤٠٠٠	د	د	٦٠٠٠	د
٤٠	٪			٦٠٠٠	د	د	٨٠٠٠	د
٦٠	٪			٨٠٠٠	د	د	١٠٠٠٠	د
٨٠	٪			١٠٠٠٠	د	د	فاكثر	

المضرة المدد ٥٣ مكرر ٥ ز ٥ الصادر ق ١٣ بوليه سنة ١٩٥٧.

مادة ٣ — تسرى على الضريبة الإضافية الأحكام الخاصة بالضريبة على إيرادات القيم المنقولة فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن التعبئة العامة

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على المادة ١٨٣ من الدستور ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ في شأن مجلس الغنائم ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعبئة العامة ؛
وعلى القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم وزارة الحرية ؛
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام الأحكام العرفية ؛
وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ؛
وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن الدفاع المدني ؛
وعلى القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطني ،
وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعلن التعبئة العامة بقرار من رئيس الجمهورية في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر الحرب أو نشوب الحرب .

ويعلن رئيس الجمهورية انتهاء التعبئة بقرار منه عند زوال الحالة التي أوجبت إعلانها .

مادة ٢ — يترتب على إعلان التعبئة العامة :

أولاً — الانتقال بالقوات المسلحة من حالة السلم إلى حالة الحرب ويشمل ذلك :

- (١) استدعاء الضباط الاحتياطيين .
- (٢) استدعاء المتقاعدين الذين لم يجاوزوا سن الستين وكانوا لائقين طيباً للخدمة العسكرية .
- (٣) وقف تسريح قوات الاحتياط .

(١) صدر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر د ز ، الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

(٤) استدعاء الاحتياط .

(٥) استدعاء جيش التحرير الوطنى .

ثانياً — إلزام عمال المرافق العامة التى يصدر بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطنى بالاستمرار فى أداء أعمالهم تحت إشراف الجهة الإدارية المختصة .

ثالثاً — إخضاع المصانع والورش والمعامل التى تعين بقرار من الجهة الإدارية المختصة للسلطة التى تحددها وذلك فى تشغيلها وإدارتها وإنتاجها .

رابعاً — تنفيذ الخطط التى أعدتها الجهات الفنية الخاصة بالتعبئة فى وقت السلم .

خامساً — فرض رقابة عسكرية لتأمين سلامة القوات المسلحة وتعيين حدود هذه الرقابة ووسائل تنفيذها بقرار من مجلس الدفاع الوطنى .

مادة ٣ — لمجلس الدفاع الوطنى أن يقرر فرض الخدمة العسكرية خلال مدة التعبئة على جميع المصريين من الذكور الذين أتموا السابعة عشرة من عمرهم ولم يجاوزوا الخمسين بما فيهم من انتهت مدة خدمته فى الاحتياط ويكون تجنيدهم على دفعات تعين بقرار من الجهة الإدارية المختصة ويستثنى من هذه الخدمة الأشخاص الذين كفوا بأداء أعمال تتعلق بالمجهود الحربى .

مادة ٤ — لمجلس الدفاع الوطنى أن يقرر خلال مدة التعبئة تكليف كل أو بعض أفراد الطوائف المهنية المختلفة بالخدمة فى القوات المسلحة والمصانع الحربية أو مصانع الطائرات كما يقرر المجلس حالات الإعفاء من التكليف .

مادة ٥ — للوزير المختص أن يصدر خلال مدة التعبئة أمراً بتكليف من تدعو الضرورة إلى تكليفه من غير الطوائف التى يعينها مجلس الدفاع الوطنى وفقاً للمادة السابقة وذلك للقيام بعمل من الأعمال المتعلقة بالمجهود الحربى .

مادة ٦ — للجهة الإدارية المختصة أن تطلب حضور الأشخاص الذين يرى تجنيدهم أو تكليفهم أو استدعائهم وفقاً للقانون وذلك لتوقيع الكشف الطبى عليهم على أن يكون الطلب بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول فاذا نجحوا فى الكشف الطبى صدر الأمر بتجنيد العدد اللازم منهم أو تكليفه أو استدعائه .

مادة ٧ — للجهة الإدارية المختصة خلال مدة التعبئة أن تصدر قراراً بكل أو بعض التدابير الآتية اللازمة للمجهود الحربى :

أولاً — الاستيلاء على المواد الأولية ومواد الوقود والمواد الغذائية والمنسوجات وغير ذلك من المواد التموينية وتخزينها وتوزيعها .

ثانياً — تحديد مقادير الاستهلاك لبعض أو كل ما ورد فى الفقرة السابقة .

ثالثاً — استعمال مختلف وسائل الرفع والجبر والنقل لمدة محدودة أو الاستيلاء عليها .

رابعاً — الاستيلاء على العقارات أو شغلها .

خامسا — الاستيلاء على المحال العامة والمحال الصناعية والتجارية .
سادسا — الاستيلاء على العمليات الخاصة بموضوع التزام مرفق عام أو على المحال التي تعمل لحساب الحكومة .

مادة ٨ — تسري القواعد الآتية على المستدعين والمكلفين .
أولا — يفود الضابط المتقاعد الذي يستدعى للخدمة العسكرية بالرتبة التي كان بها عند إحالة إلى التقاعد .

ثانيا — تحدد الرتبة العسكرية للمكلف بالخدمة في القوات المسلحة أو المصانع الحربية أو مصانع الطائرات بحسب درجته المدنية إذا كان موظفاً أو بحسب مؤهلاته وتاريخ الحصول عليها إذا لم يكن موظفاً على ألا تزيد رتبته العسكرية عن رتبة مدير السلاح أو الإدارة أو المصنع المكلف بالعمل به ويتمنح المرتب والملاوات والمزايا المقررة لنظيره في الوحدات العاملة .

ويخضع للأحكام والنظم العسكرية من تاريخ استدعائه أو تكليفه .
ثالثا — يكون للمكلف بعمل من الأعمال الخاصة بالمجهود الحربي وفقاً للمادة (٥) الحق في أجر يقدر على أساس أجر المثل .

مادة ٩ — يتبع فيما يتعلق بقواعد تقدير أجور المكلفين والتعويض المستحق لأصحاب المواد والأشياء المستولى عليها أو المستعملة وكذلك إجراءات التقدير والمنازعة فيه الأحكام الواردة في هذا الشأن في قوانين الترميم .

مادة ١٠ — للجهة الإدارية المختصة أن تحصل على المعلومات والإيضاحات اللازمة للتعيشة من الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات في أي وقت .

مادة ١١ — يختص مجلس الدفاع الوطني برسم السياسة العامة للتعيشة في الدولة واعتماد الخطط والتوصيات التي تقدم بها الجهة الإدارية المختصة لمجلس الدفاع الوطني أن يفوض من يرى تفويضه في تنفيذ اختصاصاته .

مادة ١٢ — للجهة الإدارية المختصة في حالة التعيشة أن تصدر قرارات لتأمين سلامة المنشآت العسكرية والقوات المسلحة .

مادة ١٣ — لا يجوز إقامة منشآت حكومية أو مصانع أو ورش أو معامل خاصة أو غير ذلك مما له صلة بالمجهود الحربي وكذلك لا يجوز تصدير خامات أو مواد أو أدوات أو آلات أو خلافة ذات صلة بالمجهود الحربي إلا بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة ويكون لهذه الجهة أيضاً الإشراف على شئون استيراد المواد المذكورة .

مادة ١٤ — على الأشخاص الذين بلغوا سن الثامنة عشر من رعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها العلاقات السياسية أن يقدموا أنفسهم خلال ثلاثة أيام من إعلان التعيشة إلى جهة

الإدارة الموجودة في دائرتها محال إقامتهم لقيد أسماؤهم بها وتقديم المستندات والبيانات المثبتة لخصياتهم وجنسياتهم وحالاتهم المدنية والاجتماعية والمالية وعليهم أن يعلنوا عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثة أيام من حصول هذا التغيير .

ويسرى هذا الحكم على الذين كانوا من رعايا تلك الدول واكتسبوا الجنسية المصرية أو أية جنسية أخرى .

مادة ١٥ — للوزير المختص عند قيام الحرب أن يصدر قرارات باعتقال رعايا الدول المشار إليها في المادة السابقة أو تحديد محال إقامتهم .

والوزير المختص أن يصدر قرارات بوضع أموال هؤلاء الرعايا تحت الحراسة وكذلك أموال الشركات والمؤسسات والهيئات التي يكون لهم مصالح جديدة فيها .

مادة ١٦ — يحظر على المقيمين في الأراضي المصرية أن يتعاملوا مع حكومات الدول المشار إليها في المادة ١٤ ورعاياها خلال مدة التعبئة .

مادة ١٧ — لرئيس الجمهورية أن يقرر إجراء تجارب على التعبئة وفي هذه الحالة تطبق أحكام المواد من ٢ إلى ١١ ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المواد خلال فترة التجربة بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

مادة ١٨ — يعاقب على إفشاء البيانات والمعلومات الخاصة بالتعبئة بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإذا وقعت الجريمة خلال مدة التعبئة تكون العقوبة السجن .

مادة ١٩ — يعاقب كل مشغل في شئون التعبئة أذاع أسراراً خاصة بالأفراد أو الشركات أو الهيئات أو المؤسسات مما يتصل بأداء واجبه بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها .

مادة ٢٠ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تطبيقاً للواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١٢ ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من يخالف أحكام المادة ١٤ وكذلك كل من امتنع عن تقديم المعلومات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٠ أو أعطى بيانات أو معلومات غير صحيحة أو ناقصة مع علمه بذلك .

مادة ٢١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ضعف قيمة الطلب المفروض ، كل من يرفض أو يعرقل تنفيذ الطلبات المفروضة بالقرارات التي تصدر طبقاً لأحكام المادة ٧ وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة معاً .

مادة ٢٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ١٣ و ١٦ بالحبس مدة لا تزيد على ستة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٣ — لا تمتنع العقوبات المقررة بهذا القانون من توقيع أية عقوبة أشد يقضي بها قانون العقوبات أو أي قانون آخر للفعل المرتكب .

- مادة ٢٤ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .
 مادة ٢٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .
 يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١
 بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصرى

باسم الأمة
 رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصرى
 المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٢ ؛
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ١ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه
 النصوص الآتية :

د مادة ١ — تفرض ضريبة قدرها :

(أ) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن الشمر يتم حمله .

(ب) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن يتم كبسه بخاريا .

(ج) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره .

د مادة ٢ — على أصحاب المحالج والمكابس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها إلى أقرب خزانة
 حكومية خلال الأسبوع الأخير من كل شهر كما تتولى مصلحة الجمارك تحصيل هذه الضريبة من المصدرين .
 وتضاف حصيلة الضريبة إلى إيرادات الدولة .

د مادة ٧ — يكون لهذه اللجنة شخصية اعتبارية وتتولى التصرف فى الاعتمادات التى تخصص
 بميزانية الدولة للصرف على أغراض الدعاية للقطن ، وذلك بما يحقق الأغراض المنشأة من أجلها
 طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ
 نشره فى الجريدة الرسمية .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

مذكرة إيضاحية

بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة لتمويل الدعاية للقطن المصرى ، وقد نصت المادة الأولى منه على أن « تفرض ضريبة قدرها :

- ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم حليجه .
 - ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم كبسه كبسا بخاريا .
 - ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره .
- « وتخصص المبالغ المحصلة من هذه الضريبة للدعاية للقطن المصرى بالداخل والخارج ، .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المشار إليه إلى :

« وتخصص المبالغ المحصلة من هذه الضريبة للدعاية للقطن المصرى فى الداخل والخارج على أن ما لا تدعو إليه الحاجة لمواجهة الغرض المتقدم حتى نهاية السنة المالية يضاف إلى إيرادات الميزانية العامة ، . ومن ثم فقد جرى العمل على أن تضاف إلى إيرادات الدولة حصيلة تلك الضريبة بالكامل مع تضمين ميزانية المصروفات الاعتمادات اللازمة للدعاية للقطن المصرى فى الداخل والخارج .

ولما كان التعديل الأخير للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ المذكور لا يتماشى مع ما تضمنت به المادة السابقة من ذلك القانون والتي تضمنت بأن يكون للجنة الدعاية للقطن المصرى شخصية اعتبارية وتولى إدارة أموال الدعاية التصرف فيها بما يحقق الأغراض المنشأة من أجلها ، فعلاجا لذلك وتمشيا مع قواعد الميزانية التى تقضى بإضافة كل ما يحصل من الموارد العامة إلى الإيرادات مقابل خصم المصروفات على اعتمادات الميزانية ، تقترح وزارة المالية والاقتصاد تعديل المواد ١ و ٢ و ٧ من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بعد تعديله بالمرسوم بقانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٢ على الوجه الآتى :

مادة ١ — تفرض ضريبة قدرها :

- (أ) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم حليجه .
- (ب) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم كبسه بخاريا .
- (ج) ١٠ مليات عن كل قنطار من القطن يتم تصديره .

مادة ٢ — على أصحاب المحالج والمكابس أن يحصلوا هذه الضريبة ويوردوها إلى أقرب خزانة حكومية خلال الأسبوع الأخير من كل شهر ، كما تولى مصلحة الجمارك تحصيل هذه الضريبة من المصدرين .

وتضاف حصيلة الضريبة إلى إيرادات الدولة .

مادة ٧ — يكون لهذه اللجنة شخصية اعتبارية وتولى التصرف فى الاعتمادات التى تخصص

بميزانية الدولة للصرف على أغراض العناية للفقير بما يحقق الأغراض المنشأة من أجلها طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .
وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون الأحكام العسكرية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أي هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون .
مادة ٢ — بعد إتمام التصديق ونشر الاجراءات لا يجوز إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية إلا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وتنحصر هذه السلطة في :
(أ) رئيس الجمهورية أو من يفوض منه بذلك إذا كان المحكوم عليه ضابطاً .
(ب) رئيس هيئة أركان الحرب المختص أو من يفوض منسبه بذلك إذا كان المحكوم عليه غير ضابط .

مادة ٣ — لا يقبل الالتماس بإعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية إلا إذا أسس على واحد أو أكثر من الأسباب الآتية :

- (١) أن يكون القرار أو الحكم أو كلاهما قد وقعا مخالفين للقانون .
- (٢) أن يكون هناك خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله .
- (٣) أن يكون هناك خلل جوهري في الاجراءات مما ترتب عليه إجحاف بحقوق المتهم .

مادة ٤ — يقدم التماس إعادة النظر كتابة إلى قائد المتهم في ظرف عشرة أيام من تاريخ نشر الاجراءات ، ويسقط حق المتهم في تقديم هذا الالتماس بعد انقضاء هذه المدة .

مادة ٥ — يحيل الضابط القائد التماس إعادة النظر الذي يقدم له في الميعاد القانوني إلى رئاسة هيئة إدارة الجيش أو البحرية أو القوات الجوية أو ما يماثلها بالقوات الفرعية إذا كان الالتماس خاصاً

(١) نهر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) الصادر في ١٣ بوليه سنة ١٩٥٧ .

بمجلس عسكري عال . وإلى قائد المنطقة أو الفرقة أو التشكيل المفوض بتشكيل المجلس العسكري المركزي أو التصديق عليه إن كان الطلب خاصا بمجلس عسكري مركزي أو وقي .

مادة ٦ - يحال الالتماس بعد ذلك إلى الجهة المختصة طبقا لأحكام المادة الثانية للنظر في الأسباب التي تقدم بها الملتمس وتراجع إجراءات المحاكمة للتأكد من صحتها قانونا والتصرف فيها طبقا لأحكام المادة التالية .

مادة ٧ - يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق إذا وجدت أن القرار أو الحكم أو كليهما قد وقعا مخالفين للقانون - أو أن هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويله - أو أن هناك خللا جوهريا في الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم أن تأمر بإلغاء إجراءات المحاكمة وتخليص المتهم من جميع نتائجها أو أن تأمر بإعادة نظر الدعوى من جديد أمام مجلس آخر .

ومع ذلك يجوز للسلطة الأعلى من الضابط المصدق عند رفع الإجراءات إليها أن تخفف العقوبة المحكوم بها أو أن تستبدلها بعقوبة أقل منها في الدرجة أو أن تحذف بعض العقوبات أو كلها أيا كان نوعها أو أن توقف تنفيذها كلها أو بعضها إذا وجدت داعيا لذلك .

مادة ٨ - لا يوقف التماس إعادة النظر المقدم من المتهم تنفيذ العقوبة المصدق عليها قانونا إلا في حالة الأحكام الصادرة بالإعدام .

مادة ٩ - إذا ظهر لرئيس هيئة إدارة الجيش أو البحرية أو القوات الجوية في أي وقت بعد التصديق على الإجراءات ونشرها قانونا أن هناك سببا من الأسباب يدعو لإعادة النظر فيها فعليه أن يرفع مذكرة بذلك للسلطة الأعلى من الضابط المصدق ذات الاختصاص للتصرف في الموضوع بما تراه .

١٠ - يسرى هذا القرار بقانون على جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أو إدارية أخرى من تاريخ نشره .

١١ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من أول يوايه

سنة ١٩٥٧ .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

يلجأ كثير من العسكريين إلى مجلس الدولة طاعنين في أحكام المجالس العسكرية على اعتبار أنها قرارات إدارية تخضع لقضاء مجلس الدولة . وقد صدرت فعلا أحكام كثيرة بالإنهاء أو التعويض لا تتفق ومقتضيات النظم العسكرية وتقاليدها الخاصة .

وحيث إن قانون الأحكام العسكرية وهو أحد قوانين الدولة الاستثنائية الخاصة قد نظم تشكيل واختصاص المجالس العسكرية على اختلاف درجاتها وبين طرق الطعن في قراراتها وأحكامها بما يضمن تصحيح أى أخطاء تقع فيها أو أى إجحاف بحق المتهمين .

فليس هناك إذن ما يسوغ لإباحة الطعن في قراراتها وأحكامها أمام هيئات مدنية بجهة بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتقاليدها المكتوبة والغير مكتوبة .

لذلك رأى إصدار القانون المرافق لحماية النظام العسكرى وإعطاء هذه المجالس حقها من حجية أحكامها بعدم جواز الطعن فيها أمام أى هيئة وبأى طريق بخلاف ما رسمه قانون الأحكام العسكرية .

وحيث إن قانون الأحكام العسكرية قد خول الضابط المصدق سلطات كافية لتصحيح أى أخطاء تقع فيها المجالس العسكرية كما خوله سلطات تخفيف الأحكام أو استبدالها بعقوبة أخف أو وقف تنفيذها وكل ذلك لصالح المتهم . كما خول هذا القانون للضابط الأعلى من الضابط المصدق نفس هذه السلطات بعد نشر الحكم وتنفيذه .

ولما كانت سلطات الضابط المصدق والضابط الأعلى من الضابط المصدق هى بمثابة درجات استثنائية لقرارات وأحكام المجالس العسكرية من حيث النظر فى الرقائع أو فى تطبيق القانون بواسطة الهيئات القضائية العسكرية للأسلحة الجيش المختلفة .

بعد كل هذه الضمانات لم يبق وجه للسماح لهؤلاء المتهمين بالالتجاء إلى مجلس الدولة وهو جهة مدنية بجهة لاعادة النظر فى قرارات الجهات القضائية العسكرية فى هذه القضايا .

وقد نص القانون المرافق فى المادة الثانية منه على الحالات التى يجوز فيها الطعن فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية وقصرها على الناحية القانونية حتى تنصف هذه الطعون بالجدية وتقتصر على ما يحتمل أن تقع فيه الجهات المذكورة من خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله .

قرار بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وآخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ، وعلى ما أوتاه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١ و ٢ (فقرة أولى) و ١٤ (فقرة أخيرة) و ١٨ (الفقرتين الأولى والسادسة) و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ (فقرة ثانية) و ٢٨ و ٣٢ (الفقرتين الخامسة والسادسة) و ٣٥ (فقرة أولى) و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ (الفقرتين الأولى والثانية) و ٤٤ (فقرة أولى) و ٥٠ و ٥١ و ٥٥ (الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة) و ٥٧ (فقرة أولى) و ٦٣ (فقرة ثانية) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ النصوص الآتية :

« مادة ١ - ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على الاعتمادات المقسمة إلى درجات في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحق بها .

كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخص الموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على الاعتمادات المقسمة إلى درجات في الميزانيات المستقلة وهي ميزانية الجامعات وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الأوقاف وميزانيات المجالس البلدية ومجالس المديرية .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر ضم فئات أخرى من الموظفين في الميزانيات المنصوص عليها أو غيرها من الميزانيات الأخرى إلى أي من صندوق التأمين والمعاشات المشار إليهما .

وتسرى أحكام هذا القانون في شأن التأمين على جميع المثبتين من الطوائف المشار إليها آنفاً . ولا تسرى أحكامه على الموظفين الأجانب ، كما لا تسرى على الموظفين الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة ، .

« مادة ٢ (فقرة أولى) - يعهد بإدارة الصندوقين المنصوص عليهما في المادة السابقة إلى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية وتسمى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات وتعتبر شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام ويمثلها مديرها العام أو من ينوبه ، .

« مادة ١٤ (فقرة أخيرة) - ويشترط لاستحقاق مبلغ التعويض في هذه الحالة أن يكون الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية قد بني على قرار من القومسيون الطبي المختص . وتسرى على هذا التعويض أحكام المادة ٣٦ ، .

« مادة ١٨ (فقرة أولى) - يستحق الموظف معاشاً عند انتهاء مدة خدمته وذلك متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة على الأقل ولا يؤثر في تحديد هذه المدة عدم اشتراك الموظف عن مدة خدمته السابقة .

(فقرة سادسة) فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضاها في مناصب الوزراء أو نوابهم القدر المشار إليه استحقوا معاشاً يحسب وفقاً لمدة الخدمة الفعلية وعلى أساس آخر مرتب يتقاضونه . وإذا قل المعاش عن عشرين جنيهاً خيروا بين المعاش والمكافأة التي تستحق عن مدة خدمتهم .

« مادة ١٩ — يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضاهما في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى بعد استبعاد المدد الآتية :

(١) مدد الغياب والإجازات الاعتيادية التي تمنح للموظف بدون ماهية .

(٢) مدد الوقف عن العمل التي قرر حرمان الموظف من مرتبه عنها .

(٣) مدة الخدمة بعد سن الستين . ويستثنى من ذلك المدد التي يقضيها الوزراء ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار إليها والمدد التي يقضيها العلماء المدرسون والعلماء الموظفون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية والعلماء الموظفون في مراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف حتى الخامسة والستين فيؤدي عنها اشتراك بواقع ٩٪ من كل من المذكورين والخزرات العامة والأزهر ومعاهده الدينية ووزارة الأوقاف .

وتحسب في المعاش بالنسبة للمتفعين بأحكام هذا القانون وقت العمل به مدد الخدمة السابقة التي قضيت في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأة في الحكومة أو في الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو في الخاصة الملكية السابقة أو في الأوقاف الخصوصية الملكية السابقة بشرط أن تكون مدد خدمة فعلية لم يتقاض عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة وكذلك مدد الفصل السياسي التي قرر حسابها في المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة من مجلس الوزراء . وتؤدي عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ و ٥١ وتحسب مدد اليومية بواقع الشهر ٢٥ يوما .

ولا تحسب كسور الشهر في مدة الخدمة .

على أنه إذا كان الموظف قد تقاضى مكافأة أو ما أدته الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة لحسابه في الأموال المدخرة وفوائدها عن تلك المدد تعين لحساب هذه المدد في المعاش أن يطلب الموظف ذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥١ أو خلال ستة أشهر من تاريخ انقضاءه بأحكام هذا القانون أيهما أطول . ويتعين عليه في هذه الحالة رد ما تقاضاه من تلك المبالغ خلال الميعاد المتقدم دفعة واحدة مع فائدة بواقع ٥٪ سنوياً من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ ردها ، وتؤدي الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة مبالغ تكمل حصتها المنصوص عليها في المادة ٥٠ وبالكيفية المبينة بها ، فإذا كان الموظف قد ترك الخدمة أو توفي قبل انتهاء الميعاد وقبل الرد جاز له أو للمستحقين عنه أداء تلك المبالغ دفعة واحدة خلال الميعاد المتقدم ، .

« مادة ٢٠ — استثناء من أحكام المادة ١٣ تدخل مدة الإعارة والتجديد والتكليف والإجازات الدراسية بغير مرتب ضمن المدة المحسوبة في المعاش وتؤدي عنها الاشتراكات والمبالغ الموضحة في المادة ١١ إما خلال مدة الإعارة أو التجديد أو التكليف أو الإجازة أو دفعة واحدة بعد عودة الموظف إلى الخدمة . على أنه يجوز للموظف أداء اشتراكاته على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز المدة المشار إليها وذلك فيما عدا حالة التجديد فيجوز له أداء الاشتراكات على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز

ثلاثة أمثال مدة التجنيد . وتستحق على الاشتراكات المقسطة فائدة بسيطة قدرها ٥ ٪ / محسوبة من تاريخ عودته حتى تاريخ الأداء .

ويسرى الحكم المتقدم على مدة البعثة الرسمية التي تلي التعليم الجامعي أو العالي بالنسبة إلى المبعوثين من الطلبة .

ويكون لمصلحة الصناديق الحق في اقتضاء هذه الأقساط في حالة انتهاء خدمة الموظف قبل الوفاء بها وذلك من المكافأة أو المعاش الذي يربط له أو للمستحقين عنه .

وتسرى القواعد المتقدمة على الموظفين المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى بالنسبة إلى اشتراكات التأمين المستحقة عليهم .

« مادة ٢١ — يمنح الموظف أو المستحقون عنه في حاقى الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة معاشاً يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشر سنة أو مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش مضافاً إليها مدة ثلاث سنوات أى المعاشين أكبر . »

« مادة ٢٤ (فقرة ثانية) — وتسوى المعاشات في غير حالات الاستقالة بمقد أدنى قدره خمسة جنيئات للموظف وجنيئة واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاشه أو مبلغ خمسة جنيئات أيهما أكبر . »

« مادة ٢٨ — لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد الإحالة إلى المعاش وبعد بلوغه سن الخامسة والخمسين وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزواج أى معاش . »

« مادة ٣٢ (فقرة خامسة) — ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش فإذا استحق لشخص أكثر من معاش من الصندوق أو من الصندوق والخزاة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى إليه المعاش الأكثر فائدة . »

(فقرة سادسة) على أنه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر في الحالتين الآتيتين :

(أولاً) إذا لم يزد المجموع على خمسة جنيئات شهرياً .

(ثانياً) إذا كان المعاشان استحقاقاً عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات أخرى وكان مجموع استحقاقه في المعاشين لا يجاوز خمسة وعشرين جنيئاً .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه في البندين السابقين ربط المعاش الأخير بالقدر الذي يكمل المجموع المذكور . »

« مادة ٣٥ (فقرة أولى) — إذا حكم على الموظف تأديبياً بالحرمان من الحق في كل معاشه أو مكافأته وكان له أشخاص يستحقون عنه معاشاً فيمألوا توفي منحوا نصف ما كانوا يستحقونه من معاش ، فإذا كان يستحق مكافأة منح الزوج والأولاد القصر والبنات غير المتزوجات نصف المكافأة يوزع بينهم بالتساوى . »

« مادة ٣٦ — يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو المبلغ المدخر في ميعاد أقضاء سندان

من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته وإلا سقط الحق في المطالبة به ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى مجلس الإدارة التجاوز عن التأخير إذا تبين أنه كان لأسباب تبرره .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منظوية على مطالبة بباقي المبالغ المستحقة .
ويقطع سريان التقادم المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

« مادة ٣٧ - كل معاش لا يطالب به صاحبه في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ الاخطار بربط المعاش أو من تاريخ آخر صرف يسقط حقه في ذلك المعاش وفي المبالغ التي لم يتم صرفها وتؤول للصندوق إلا إذا ثبت لوزير المالية والاقتصاد أن عدم المطالبة كان ناشئاً عن أسباب تبرر ذلك . »

« مادة ٣٨ - المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أداؤها . أما ما يمنح إلى الموظف زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو لقرارات خاصة فتلتزم الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداؤها . »

« مادة ٣٩ (فقرة أولى) - يجب لاستمرار صرف المعاشات التي تمنح في حالات العجز الصحي وفقاً لأحكام المادتين ٢٩ و ٣١ أن يوقع الكشف الطبي على مستحق المعاش كل سنتين بمعرفة القومسيون الطبي المختص .

(فقرة ثانية) ويثبت الحق نهائياً في المعاش متى جاوز مستحقه سن الستين أو إذا قرر القومسيون الطبي المختص عدم إمكان شفاؤه . »

« مادة ٤٤ (فقرة أولى) - لا يجوز لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات ولا لصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة . »

« مادة ٥٠ - تؤدي الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة إلى كل من صندوق التأمين والمعاشات مبالغ عن مدد الخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعاش للوظفين غير المثبتين المشتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة حتى تاريخ انتفاعهم بأحكام صناديق الادخار المشار إليها في المادة السابقة أو بأحكام هذا القانون حسب الحال .

وتقدر هذه المبالغ بالنسبة إلى كل موظف بواقع ٩ ٪ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار أو بأحكام هذا القانون حسب الحال مضروباً في مدة الخدمة المذكورة وتحسب عليها فائدة بواقع ٥ ٪ سنوياً .

ويستخرج هذا المتوسط على أساس المرتب الفعلي في أول فبراير التالي لتاريخ دخوله الخدمة ثم مرتبه في أول فبراير من كل خمس سنوات تالية وكذلك مرتبه في تاريخ انتفاعه بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها أو بأحكام هذا القانون حسب الحال .

ويجوز أداء هذه المبالغ بموجب صكوك خاصة مسحوبة على الخزنة العامة أو على الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حسب الحال على أن يحدد مجلس الإدارة المشار إليه آجال استحقاق هذه الصكوك وفائدها بحيث لا تقل عن ٥٠ ٪ سنوياً .

مادة ٥١ - يجوز للموظفين غير المثبتين المتقاعدين بأحكام هذا القانون أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدة خدمتهم السابقة التي تدخل في حساب المعاش وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة . وتؤدي هذه الاشتراكات إما دفعة واحدة خلال فترة الاختيار أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين وإما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال فترة الاختيار والباقي على أقساط شهرية طبقاً لما تقدم على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الأداء في موعد نهايته ٣١ مارس ١٩٥٨ . ويبدأ تحصيل الاشتراكات المقسطة اعتباراً من ماهية شهر مايو سنة ١٩٥٨ .

ويعتبر الموظف مشتركاً عن مدة خدمته السابقة متى بدأ في اقتطاع الأقساط المستحقة ، ويقف الاقتطاع بوفاة الموظف أو بفسله بسبب عدم اللياقة الصحية .

فإذا كان الموظف قد ترك الخدمة أو توفي قبل إبداء الرغبة أو قبل بدء الاقتطاع جاز له ، أو للمستحقين عنه أداء الاشتراكات عن مدة الخدمة السابقة دفعة واحدة وذلك خلال فترة الاختيار أو خلال سنة من تاريخ الوفاة حسب الحال .

مادة ٥٥ (فقرة ثالثة) - كما تدرج في الحساب الخاص المشار إليه في الفقرة السابقة الاشتراكات التي أداها الموظفون المثبتون عن مدة الخدمة السابقة قبل العمل بهذا القانون والتي لم تحسب لهم في المعاش وكذلك المبالغ التي أدتها الخزنة العامة عن هذه المدة .

(فقرة رابعة) كما تدرج في الحساب الخاص المشار إليه المبالغ السابق أداؤها وفوائدها لحساب الموظفين غير المتقاعدين بأحكام هذا القانون من سرت عليهم أحكام القوانين رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها .

(فقرة خامسة) وتؤدي المبالغ المشار إليها في الفقرات الثلاث السابقة عند انتهاء الخدمة إلى أولئك الموظفين أو إلى من عيّنهم أو إلى ورثتهم عند عدم تعيينهم أحداً مع فائدة مركبة قدرها ٣ ٪ سنوياً من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٥٧ (فقرة أولى) - استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تستبعد من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل الاشتراكات المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون .

مادة ٦٣ (فقرة ثانية) - وفي جميع الأحوال يلتزم الموظف المسئول رد المبالغ التي ضاعت على الصندوقين نتيجة امتناعه أو إهماله مع فائدة مركبة بواقع ٥٠ ٪ سنوياً .

مادة ٢ - يضاف إلى القانون المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ١٢ — (فقرة أخيرة) — كما لا تؤدي أية فروق من الموظف أو الخزاة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بين الاشتراكات التي تستحق لصندوق التأمين والمعاشات المشار إليهما بالمادة السابقة وبين الاشتراكات التي أدت لصناديق التأمين والادخار المشار إليها بالمادة ٤٩ في الفترة من تاريخ انتفاع الموظف بنظام الادخار حتى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون . »

« مادة ٣٥ مكروا — إذا كان قد حكم على الموظف طبقا للمواد الثلاث السابقة ولم يكن قد أدى اشتراكات مدة الخدمة السابقة كاملة استقطعت الاشتراكات الباقية من معاشه أو من معاش المستحقين عنه في حدود الربع حسب الأحوال ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والمادة ٥١ . »

« مادة ٣ — يستبدل بالجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الجدول المرافق (١) . »

« مادة ٤ — تعتبر في حكم الصحيحة جميع الحالات التي صرفت فيها مبالغ مدخرة للموظفين أو المستحقين منهم بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ سواء ما تعلق منها بحساب مدد الخدمة السابقة التي لم تكن ضمن المدد التي قضاهما الموظف في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من هذه القوانين واعتبرت ضمن المدد المحسوبة بصندوق الادخار أو ما تعلق منها بحساب الفوائد على المبالغ المدخرة إلى تاريخ الاستحقاق . »

« مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل بالمواد الأولى والثانية والثالثة منه ما عدا المادة ٥٧ فقرة أولى المعدلة بمقتضى المادة الأولى وذلك من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، ويعمل بباقي أحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . »

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يوليو سنة ١٩٥٧) .

مذكرة إيضاحية

تقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بسريان أحكامه على الموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات وبذلك لم يشمل النص موظفو الاعتمادات الموجودة في غير الباب الثالث ولو كانت مقسمة إلى درجات .

ولما كان الموظفون المعينون على الاعتمادات المقسمة إلى درجات حكمهم حكم سائر موظفي الدولة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر د ز ٤ ص ١٣ الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ .

لهم قبلها ذات الحقوق وعليهم ذات الالتزامات المفروضة على أقرانهم من موظفي الباب الأول والثالث وليس هناك ما يبرر التفرقة في المعاملة بين هاتين الطائفتين مجرد أوضاع شكلية تتعلق بطريقة توزيع الاعتمادات في الميزانية . فقد روى تعديل نص المادة الأولى بحيث تشمل جميع موظفي الاعتمادات المقسمة إلى درجات في الميزانيات المنصوص عليها بهذه المادة بدلاً من قصرها على موظفي اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات . ومن المفهوم أن الاعتمادات المقصورة هي التي يعتمد تقسيمها من الإدارة العامة للميزانية وتقره اللجنة المالية بالنسبة إلى موظفي الحكومة أو السلطات المختصة بالنسبة إلى موظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة .

وتناول المشروع تعديل المادة الثانية من القانون والتي تنص على أن يمثل المصلحة مديرها العام وذلك بأن يمثل المصلحة مديرها العام أو من ينوبه حيث أن أموالها تزايد باطراد ونتيجة لشير تلك المبالغ في كثير من المشروعات الانتاجية التي تنشأ شركات المساهمة مما يتطلب تمثيل المصلحة في مجالس إدارة تلك الشركات وغيرها مما تسهم فيه بنسب ملحوظة في رأس المال لتشارك اشتراكاً فعالاً في المحافظة على أموالها لدى هذه الشركات وبذلك يتسنى تمثيل المصلحة في أكثر من جهة في وقت واحد .

وروى تضمين المشروع إضافة فقرة جديدة للمادة ١٢ تقضى بعدم تحصيل أية فروق بين ما أدته الخزنة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة وكذلك ما أداه الموظفون من اشتراكات من بدء انتفاعهم بأحكام نظام الادخار وبين الاشتراكات المنصوص عليها في قانون المعاشات حتى تاريخ سريانه عليهم .

واشترطت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من القانون لاستحقاق مبلغ التعويض أن يكون الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية قد نبي على قرار القومسيون الطبي العام . كما أوجبت المادة ٣٩ لاستمرار صرف المعاشات التي تمنح في حالة العجز الصحي أن يوقع الكشف الطبي على صاحب المعاش كل سنتين بمعرفة القومسيون الطبي العام ، ولما كانت أحكام القانون تسري على بعض الهيئات ذات القومسيونات الطبية الخاصة مثل بلدية الاسكندرية والهيئة العامة لسكك الحديدية الجمهورية المصرية . فقد عدلت الأحكام المشار إليها بحيث يكون تقرير عدم اللياقة ، وكذا تقرير استمرار حالة العجز بمعرفة القومسيون الطبي المختص .

وعدل نص المادة ١٨ بحيث يستحق الموظف معاشاً إذا بلغت مدد خدمته في إحدى الوظائف المنصوص عليها في القانون والتي تدخل ضمن المدة المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكامه عشرين سنة على الأقل من بدء التحاقه بالخدمة حتى تاريخ اعتزاله لها ولولم يؤد اشتراكات عن مدة الخدمة السابقة .

وبالتطبيق لنص الفقرة السادسة من المادة ١٨ يستحق الوزراء ونواب الوزراء إذا لم تبلغ مدة خدمتهم كوزراء أو نواب وزراء في المناصب المشار إليها معاشاً يحسب وفقاً لمدة الخدمة الفعلية وقد يكون المعاش في بعض هذه الحالات ضئيلاً بدرجة يفضل معها من كان يشغل منصب الوزير أو نائب الوزير أن يحصل على مكافأة محسوبة عن مدة خدمته الفعلية وقد عدل نص الفقرة السادسة

المشار إليها بحيث يخير هؤلاء إذا قل المعاش عن عشرين جنيهاً - بين المعاش والمكانة التي تستحق عن مدة خدمتهم .

وقد عرفت المادة التاسعة عشرة من القانون في فقرتها الأولى المقصود بمدد الخدمة التي تدخل في حساب المعاش بأنها المدد التي قضيت في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون بعد استبعاد مدد الغياب والأجازات الاعتيادية التي تمنح للموظف بدون مادية ومدد الوقف التي قرر حرمان الموظف من مرتبه عنها وكذا مدد الخدمة بعد سن الستين .

كما نصت الفقرة الثانية من تلك المادة على أن تحسب المدد التي قضاه الموظف في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأة ضمن المدد المحسوبة في المعاش إذا كان قد قرر بتأويل أو بقرار من مجلس الوزراء أو بمقتضى قواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية حسابها ضمن المدد التي قضاه الموظف في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى . . . ولما كانت القرارات السابقة الخاصة بضم المدد قصدها تحديد الأقدمية في الدرجة وتقدير المرتب ولم يكن يراعى فيها أن تحسب في المعاش لذلك رأى أن يعدل نص الفقرة المذكورة بحيث تحسب المدد المشار إليها في المعاش بشرط أن تكون مدد خدمة فعلية لم يتقاض عنها الموظف أية مكافأة أو أموال مدخرة فخرجت بذلك المدد الاعتبارية التي لم يقضها الموظف فعلاً في خدمة الحكومة أو إحدى الهيئات التي ينتفع موظفوها بنظام المعاشات المنشأ بهذا القانون كدور المهن الحرة ومدد الشركات وغيرها ولو كانت هذه المدد قد ضمت إلى خدمة الموظف عند تعيينه وحسبت له في الأقدمية وتحديد الدرجة والمرتب . كما تضمن تعديل حساب مدد الفصل السياسي التي قرر حسابها في المعاش بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة صادرة من مجلس الوزراء .

كما تضمن التعديل إضافة فقرة جديدة إلى هذه المادة لبيان حكم الموظف الذي تقاضى مكافأة أو أموالاً مدخرة عن مدة خدمة سابقة له في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو الجهات المنصوص عليها في الفقرة الثانية وسواء كانت هذه المدة متصلة أو منفصلة حيث أجاز للموظف أن يطلب حساب هذه المدة في المعاش على أن يرد المبالغ السابق حصوله عليها بحسبها فائدة بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ ردها وفي هذه الحالة يلتزم الخزنة العامة أو الهيئة ذات الميزانية المستقلة أداء اشتراكات تكمل حصتها المنصوص عليها في المادة ٥٠ وبالكيفية المبينة فيها كما يؤدي الموظف الاشتراكات المستحقة عليه من مدة خدمته السابقة أو ما يكمل اشتراكه إلى هذا القدر أن كان الرد قد اشتمل على مبالغ سبق اقتطاعها من مرتبه .

ولتيسير أداء الاشتراكات المستحقة عن مدة الإغارة والتجنيد والتكليف والأجازات الدراسية بغير مرتب قد عدلت الفقرة الأولى من المادة ٢٠ بحيث أجاز للموظف أن يؤدي هذه الاشتراكات خلال مدة الإغارة أو التجنيد أو التكليف أو الإجازة الدراسية .

ورؤى تعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون بحيث تسوى معاشات المستحقين عن

الموظف على ألا يتجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاش مورثهم أو مبلغ خمسة جنيئات أيهما أكبر .
وبعدلت المادة ٢٨ من القانون بحيث قصر الحرمان من الحق في المعاش على أرملة صاحب
المعاش التي يتم زواجه بها بعد إحالة إلى المعاش وبعد بلوغه سن الخامسة والخمسين وكذلك الأولاد
المرزوقين من هذا الزواج . وبذلك تنفق الأوضاع والمعاملة بالنسبة لما استقر عليه العمل في النظم
القائمة .

وتقتضى أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ بعدم جواز الحصول على أكثر من معاش من
الصندوق ومؤدى ذلك جواز الجمع بين المعاش الذي يستحق من الصندوق والمعاش الذي يستحق
من الخزانة العامة أو الهيئات المستقلة وللقضاء على هذه التفرقة طالما أن الحكمة في عدم جواز
الحصول على أكبر من معاش قائمة في الحائنين فقد عدل نص الفقرة المذكورة بحيث لا يقتصر
المنع على المعاشات التي تستحق من الصندوق فحسب وإنما يتعدى إلى المعاشات التي تستحق منه ومن
الخزانة العامة أو الهيئات العامة المستقلة .

ولما كانت الوظيفة المتزوجة المعاملة بقوانين المعاشات تؤدي احتياطي المعاش حكمها في ذلك
حكم الموظف . ومن حيث إن أولاد الزوجين الموظفين يعتمدون على مصدرين للاتفاق هما مرتباهما
فقد روى تعديل الفقرة السادسة من المادة ٣٢ بحيث يجوز لكل ولد أن يجمع بين المعاش الذي
يؤول إليه عن والده والمعاش الذي يؤول إليه عن والدته بشرط ألا يتجاوز مجموع الاستحقاق
لكل فرد في هذه الحالة خمسة وعشرين جنيهاً .

كما تضمن تعديل هذه الفقرة النص على أنه في حالة الجمع بين معاشين أو أكثر يربط المعاش
الأخير بالقدر الذي يكفل المجموع إلى الحدود الواردة بذات المادة وذلك بدلاً من إجراء تعديل
في المعاشات التي تربط قبل استحقاق المعاش الأخير ومؤدى ذلك أن تقوم الجهة التي يستحق بها
المعاش الأخير بتكملة المعاش أو المعاشات المربوطة إلى الحد المشار إليه بالمادة .

ومن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ يكون توزيع المعاش في الحالة التي شملتها المادة
المذكورة بالتساوي وهو ما يخالف التوزيع طبقاً للجدول الملحق بالقانون وحتى يكون توزيع
المعاش على المستحقين في جميع الحالات وفقاً للجدول رقم ٣ الملحق بالقانون فقد عدل نص الفقرة
المذكورة بما يكفل ذلك .

ولما كانت المعاشات التي تمنح للمستحقين في حالة سقوط حق الموظف في المعاش أو حرمانه منه
أو وقف حقه في الحصول عليه خلال مدة تنفيذ العقوبة تحسب على أساس أداء الموظف لاشتراكات
مدة الخدمة السابقة كاملة فقد أضيفت مادة جديدة رقم ٣٥ مكرراً تنص على تحصيل ما قد يكون
على الموظف من اشتراكات عن مدة الخدمة السابقة وذلك من معاش المستحقين عنه أو من
معاشه بعد الإفراج عنه في حدود ربيع المعاش المصروف على أن هذا الاقتطاع يتف بطبيعة الحال
بوفاء الموظف .

وعُدلت المادة ٣٦ بحيث يشمل سقوط الحق في المطالبة جميع المبالغ التي تستحق بالصندوق سواء المعاش أو المكافأة أو المال المدخر . وتيسيرا على المستفيدين رؤى أن تعتبر المطالبة بأى من المبالغ المستحقة منطوية على مطالبة بباقي المبالغ المستحقة .

ونظرا إلى أن بعض الهيئات ذات الميزانيات المستقلة قد تقرر لموظفيها منحا يترتب عليها زيادة في معاشاتهم أو مكافآتهم وحتى لا تتحمل الخزنة العامة الزيادة المترتبة على مثل هذه القرارات فقد عدل نص المادة ٣٨ بحيث تتحمل الجهة التي يعمل بها الموظف كل ما يزيد على المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقا لأحكام هذا القانون .

ولما كان نظام صرف المعاشات المزمع اتباعه لا تسلم فيه بظافة للمعاش بل يكتفى باخطار الموظف بربط المعاش فقد رؤى تعديل نص المادة ٤٤ بحيث لا يجوز المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة .

ونظرا إلى أن التعديل الذي أدخل بمقتضى هذا المشروع على حكم المادة ١٩ من القانون فقد اقتضى الأمر تعديل المادة ٥٠ بحيث تلزم الخزنة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة كل فيما يخصه أداء المبالغ المستحقة للصندوق عن مدة الخدمة السابقة التي تدخل في حساب المعاش وفقا لحكم المادة التاسعة عشرة وذلك من تاريخ دخول الموظف الخدمة في إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار المشار إليها في المادة ٤٩ أو بأحكام قانون المعاشات إن كان من الطوائف التي لم يسبق لها الانتفاع بأحكام صناديق الادخار المذكورة .

وتمشيا مع روح التيسير على الموظفين فيما يتعلق بالأداء عن مدد الخدمة السابقة وحتى تكون فواعد أداء هذه الاشتراكات أكثر مرونة ، وحرصا على صالح الموظفين والمستفيدين عنهم فقد اقتضى الأمر تعديل المادة ٥١ من القانون بحيث أجاز للموظف أداء اشتراكات مدد الخدمة السابقة إما دفعة واحدة خلال فترة الاختبار وإما بأداء بعضها دفعة واحدة خلال الفترة المذكورة والباقي على أقساط شهرية . ومن المفهوم أن الموظف الذي يختار الأداء على أقساط لا يعتبر مشتركا عن مدد الخدمة السابقة إلا إذا بدىء في اقتطاع أى من الأقساط المستحقة .

ونظر إلى أن حساب المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة بالنسبة إلى جميع الموظفين المتفعين بأحكام هذا القانون يحتاج إلى كثير من الوقت كما أن القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ قد صدر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وعمل به بأثر رجعي اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ولأن هذا المشروع تضمن حساب مدد جديدة في المعاش لذلك رؤى إطالة فترة الاختبار ستة أشهر حتى تتمكن مصلحة صناديق التأمين والمعاشات من انتهاء الأعمال المتعلقة بمسدد الخدمة السابقة على أنه روعى علاج حال الموظف الذي يترك الخدمة أو يتوفى قبل إبداء الرغبة في

الاشتراك عن مدد خدمته السابقة أو قبل بدء اقتطاع اشتراكات مدد الخدمة المذكورة حيث أجرين لمن تنتهي خدمته قبل إبداء الرغبة أداء اشتراكات مدة الخدمة السابقة دفعة واحدة خلال فترة الاختبار كما أجرين للمستحقين عن الموظف الذي يتوفى خلال تلك الفترة وقبل بدء اقتطاع اشتراكات مدد الخدمة المذكورة ، أداء المبالغ المستحقة عن تلك المدد دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ الوفاة .

ونظرا إلى صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ الذي أجاز حساب . مدد خدمة الموظفين المثبتين طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ التي قضيت على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخصم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتيادات الباب الثالث المخصصة إلى درجات في المعاش إذا قدموا طلبا بذلك خلال الفترة المحددة بالقانون المذكور ولما كان بعض هؤلاء الموظفين قد أدوا اشتراكا في صندوق الادخار عن هذه المدد استنادا إلى أحكام القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٣ التي أجازت للموظفين المثبتين أداء اشتراكات عن مدة خدمتهم المؤقتة التي لم تحسب في المعاش وأن هذه الاشتراكات قد نقلت إلى صندوق المعاشات المنشأ بمقتضى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، أدرجت في حساب خاص لصرفها عند انتهاء الخدمة . ومن حيث إن من يطلب حساب هذه المدد في المعاش يلتزم بأداء الاحتياطي المستحق عنها للخزانة العامة ، فقد روى تعديل نص الفقرة الثالثة من المادة ٥٥ بحيث تدرج في الحساب الخاص المشار إليه الاشتراكات الخاصة بمدد الخدمة التي لم تحسب في المعاش وكذلك ما تكون قد أدته الخزانة العامة بالصندوق لحساب هؤلاء الموظفين ومقتضى ذلك أن ترد المبالغ الخاصة بالمدد المشار إليها بالنسبة إلى من طلب منهم حساب تلك المدد في المعاش .

وعُدلت نص المادة ٥٧ فترة أولى بحيث تبنى جميع الاشتراكات المحصلة لحساب الصندوق من جميع الموظفين المستفيدين بأحكام القانون سواء في التأمين والمعاش أو في التأمين فقط من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل .

ولما كانت أموال الصندوق تشر بمجرد ورودها وكان ريع الاستثمار أحد عناصر الإيرادات المحسوبة على أساسها التزامات الصندوق فقد روى تعديل المادة ٦٣ من القانون بما يحفظ حق الصندوق في الحصول على الفوائد المستحقة على المبالغ التي تضيق عليه نتيجة إهمال بعض الموظفين في الوزارات والمصالح وذلك بفائدة سركية بواقع ٤ ٪ / سنويا .

كما تضمن المشروع استبدال الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون لايضاح أن الأنسبة المستحقة هي نسبة من معاش الموظف . وتضمن الجدول الجديد حكما من مقتضاه أيلولة نصيب الأرملة إذا توفيت إلى أولادها من صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشا وقت وفاتها يوزع هذا الاستحقاق عليهم بالتساوي على ألا يجاوز مجموع المعاشات المستحقة في هذه الحالة النسب الموضحة بالحالة رقم (٢) من الجدول ويسرى ذات الحكم على نصيب الزوج إن كان مستحقا لمعاش وفقا لحكم المادة ٣١ من القانون .

ونظراً إلى أن مصلحة صناديق التأمين والادخار سبق أن أدخلت ضمن مدد الخدمة السابقة المحسوبة في الادخار مدد خدمة قضات على غير الوظائف الدائمة أو المؤقتة بالباب الأول استناداً إلى أن نص المادة ٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ قضى بأن تؤدي الخزينة العامة إلى صندوق الادخار مبالغ من تاريخ دخول الموظفين الخدمة في الوظيفة المدنية وأن النص لم يقيد الوظيفة المدنية بأن تكون وظيفة على الباب الأول ، وإنما وردت مطلقة . ولما كانت المصلحة المذكورة قد جرت على حساب الفوائد على الأموال المدخرة حتى تاريخ انتهاء خدمة الموظفين وليس حتى تاريخ الأداء الفعلي لهذه المبالغ . لذلك تضمن المشروع نصاً بإقرار جميع الحالات التي تم صرفها طبقاً لنظم الادخار التي كان معمولاً بها .

ونظراً إلى المزايا التي تضمنتها هذا المشروع بالنسبة إلى الموظفين المتقاعدين بنظام المعاشات المنشأ بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ وحتى لا يضار من ترك الخدمة من الموظفين قبل صدور هذا التعديل فتد تضمن المشروع نصاً من مقتضاه العمل بهذه الأحكام اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، فيما عدا التعديل الذي أدخل على الفقرة الأولى من المادة ٥٧ وكذا المادة الرابعة من المشروع فيعمل بهما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية منفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧^(١)

باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ،

وعلى القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعامل في الأوراق المالية ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المرافقة لهذا القانون .
- مادة ٢ — تعتبر بورصات الأوراق المالية أشخاصا اعتبارية عامة وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي .
- مادة ٣ — يبطل العمل بأحكام اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .
- يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية

أعضاء البورصة

- مادة ١ — تشمل كل بورصة من بورصات الأوراق المالية :
- (١) أعضاء عاملين وهم سماسرة الأوراق المالية .
- (٢) أعضاء منضمين من المصارف المكونة على شكل شركات مساهمة .

لجنة البورصة

- مادة ٢ — تشكل في كل بورصة من بورصات الأوراق المالية لجنة من خمسة عشر عضوا ، ثمانية منهم من السماسرة وأربعة من الأعضاء المنضمين وثلاثة يعينهم وزير المالية والاقتصاد لمدة سنتين . وتكون مهمة هذه اللجنة تحقيق حسن سير العمل في البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الاجراءات .
- وللجنة في هذا الشأن سلطة تأديبية على جميع أعضاء البورصة وعلى المندوبين الرئيسيين والوسطاء .

وذلك كله وفقا للقواعد المنصوص عليها في القوانين واللوائح .

- مادة ٣ — يجب على من يريد أن يرشح عضوا في لجنة البورصة أن يقدم طلبا مكتوبا لترشيحه إلى سكرتير اللجنة قبل انعقاد الجمعية العامة السنوية بثمانية أيام على الأقل .
- ولا يجوز ترشيح أكثر من سمسار واحد من بيت سمسرة واحدة .
- مادة ٤ — يشترط فيمن ينتخب عضوا في لجنة البورصة .
- (١) أن يكون عضوا في تلك البورصة .

- (٢) أن يركبه اثنان من أعضاء البورصة من الفريق الذى ينتسب إليه ما لم يكن عضواً فى لجنة البورصة وخرج فى التجديد النصف طبقاً للبادء الثامنة .
- (٣) ألا يكون قد حكم عليه بسبب إخلاله بقوانين البورصة بغرامة تجاوز عشر جنيهات أو بالوقوف أو بالشطب ما لم ينقض على تنفيذ الحكم خمس سنوات .
- (٤) أن يكون مقيماً فى المدينة الكائنة بها البورصة .

مادة ٥ - تدعو لجنة البورصة الجمعية العامة إلى الاجتماع فى شهر فبراير من كل سنة فى اليوم والساعة التى تعينهما ، وذلك لانتخاب لجنة البورصة .

مادة ٦ - تدبر الانتخاب لجنة تشكل من رئيس لجنة البورصة ومن عضوين من أعضاء البورصة يختاران لهذا الغرض من السماسرة عند انتخاب السماسرة ومن الأعضاء المنضمين عند انتخاب الأعضاء المنضمين .

مادة ٧ - ينتخب كل من السماسرة والأعضاء المنضمين على حدة الأعضاء الذين يمثلونهم فى لجنة البورصة ويكون الانتخاب بالقوائم بطريق الاقتراع السرى وبأغلبية الأصوات .

ويجب أن تتضمن كل ورقة من أوراق الانتخاب عدداً من المرشحين بقدر عدد المحلات الخالية للفريق الذى ينتمى إليه الناخب ، وإلا كانت باطلة .

وتقوم لجنة الانتخاب بعملية فرز الأصوات بحضور مندوب الحكومة وتحرر محضراً بذلك .

مادة ٨ - مدة العضوية فى لجنة البورصة الأعضاء المنتخبين سنتان على أنه فى أول انتخاب تكون مدة العضوية إلى فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى أربعة من السماسرة واثنين من الأعضاء المنضمين وهم الذين حصلوا على أقل عدد من الأصوات ، فإذا تساوى عضوان ممن يكملون هذا القدر فى عدد الأصوات اقترح بينهم لتحديد من يخرج منهما . وتكون المدة بالنسبة إلى باقى الأعضاء فبراير سنة ١٩٥٩ .

وتجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

مادة ٩ - إذا خلا محل أحد أعضاء لجنة البورصة بالوفاة أو بالاستقالة أو بسبب الإخلال بقوانين البورصة أو غير ذلك من الأسباب فعلى اللجنة أن تختار من فريقه نائباً عنه زاول العمل مدة سنتين على الأقل ، وذلك إلى تاريخ الانتخاب السنوى التالى ، وينتخب عضو جديد للمدة الباقية لسلفه .

وكل عضو فى لجنة البورصة يتغيب ثلاث جلسات متتابعة بدون عذرة مقبولة يعتبر مستقلاً وتعلنه لجنة البورصة بذلك .

وإن كانت الغيبة لعذر مقبول تختار اللجنة نائباً عن العضو الغائب مدة غيبته من الفريق الذى ينتمى إليه وأن يكون ممن زاولوا العمل فى البورصة مدة سنتين على الأقل .

وكل عضو فى اللجنة تصدر ضده عقوبة الوقف أو الغرامة التى تجاوز عشرة جنيهات تسقط عنه

صفة العضوية في اللجنة حتماً وتعين اللجنة بدلا منه وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة .

مادة ١٠ - يتكون مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وأمين صندوق .
وتتعدد اللجنة كل سنة عقب اجتماع الجمعية العامة مباشرة لانتخاب ثلاثة من بين أعضائها العاملين ليختار وزير المالية والاقتصاد أحدهم رئيسا لها .
وتجتمع اللجنة خلال الاسبوعين التاليين لتاريخ صدور القرار بتعيين الرئيس لانتخاب باقي أعضاء مكتبها .

وتجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب .

ويقوم المكتب بتنظيم أعمال اللجنة والخزانة والإشراف عليها .

مادة ١١ - تشكل لجنة البورصة في أول جلسة تعقدها بعد كل انتخاب سنوي لجائنا فرعية بقدر ما تستلزمه حاجة العمل . وتشكل كل منها من ثلاثة أعضاء على الأقل .

فإذا لم يكف عدد أعضاء اللجنة لضمان حسن سير العمل في اللجنة الفرعية كان للجنة البورصة أن تكمل تشكيل تلك اللجان بسماسة تعيينهم من بين الذين زاولوا العمل مدة سنتين على الأقل ، وبشرط أن تكون لأعضاء لجنة البورصة الأغلبية دائما في كل لجنة فرعية .

ويجب أن يكون رئيس اللجنة الفرعية دائما من أعضاء لجنة البورصة .
وتقدم كل لجنة فرعية تقريرا عن أعمالها إلى لجنة البورصة .

مادة ١٢ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وعليه أن يدعوها إلى الاجتماع كلما طلب ذلك خمسة من أعضائها أو مندوب الحكومة .

ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع ثمانية على الأقل على أن يكون منهم الرئيس أو من يقوم مقامه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات ، فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس وعلى أعضاء اللجنة أن يكتموا سر المداولات ، ولا يجوز أن يشتركوا في المسائل التي لهم فيها مصلحة خاصة .

مادة ١٣ - يعرض الرئيس على اللجنة كل مسألة تهم البورصة بعد أن يجري تحقيقا فيها إذا دعت الحال ، وهو يرأس اللجنة ويوقع محاضرها ، ويتولى تنفيذ قراراتها ، ويوقع جميع العقود والمكاتبات .

ويمثل الرئيس اللجنة أمام القضاء .

ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس في جميع اختصاصاته عند غيابه ، فإذا غاب الرئيس ونائبه تولى العمل أكبر الأعضاء السماسرة سنا .

مادة ١٤ - يوقع أمين الصندوق محاضر جلسات اللجنة مع الرئيس ، ويتولى مراقبة أقلام السكرتيرية والمحفوظات والخزانة والحسابات ، وتكون الاموال في عهده ، ويجب أن تودع في

بنك تعينه اللجنة ، وليس له أن يسحب شيئاً إلا بشيكات موقعة منه ومن الرئيس .
وعليه أن يقفل الحسابات في آخر ديسمبر من كل سنة .

مادة ١٥ — يجوز للجنة البورصة إذا طرأت ظروف خطيرة أن تقرر بموافقة عشرة من أعضائها على الأقل تعيين حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية بأسعار القفل في اليوم السابق على القرار .
وتقرض أسعار القفل السابق على المتعاقسين في جميع بورصات الأوراق المالية في جمهورية مصر .

ويبلغ القرار يوم اتخذه إلى وزير المالية والاقتصاد ، وللوزير أن يرفضه ويوقف تنفيذه أو أن يؤيده ، ويبين طريقة تعيين الأسعار ومراقبة الأعمال في البورصات .
وللوزير أن يصدر من تلقاء نفسه قراراً بما يتخذ من إجراءات في الظروف المشار إليها .

مادة ١٦ — يجوز للقضاء عند الحكم بالحكم بالحراسة على إحدى الشركات أن يأمر على وجه الاستعجال بوقف التعامل في الأوراق المالية المتعلقة بهذه الشركة في البورصات حتى يفصل في أمرها إذا اقتضت الضرورة ذلك .

الجمعية العامة

مادة ١٧ — تكون الجمعية العامة العادية من أعضاء البورصة العاملين والمندمجين ، وتُعقد سنوياً في شهر فبراير وذلك بعد ثمانية أيام على الأقل من إبلاغ الحساب السنوي إلى الأعضاء .
وللجنة البورصة أن تدعو الجمعية العامة إلى انعقاد غير عادي عند الاقتضاء أو إذا طلب ذلك ثلث أعضاء البورصة على الأقل .

وتكون الدعوة باعلان يعلق في دار البورصة مدة ثمانية أيام على الأقل قبل التاريخ المعين للاجتماع إلا في حالات الاستعجال فيجوز إقصاء المدة أو الاعلان في يوم الاجتماع .
ويرأس الجمعية العامة رئيس لجنة البورصة أو نائبه أو من يقوم مقامهما .

ولا تكون المداولات صحيحة إلا إذا حضرها نصف عدد أعضاء كل فريق على الأقل .
فإذا لم يحضر الاجتماع الاول العدد القانوني من الأعضاء دعيت الجمعية إلى انعقاد ثالث خلال الثمانية الايام التالية وتكون مداولاتها في هذا الاجتماع صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .
وكذلك تكون مداولات الجمعية صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين إذا كانت الدعوة في حالة مستعجلة .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات .

ويحرر محضر للاجتماع ويبلغ إلى لجنة البورصة حيث يتلى ويسجل .

مادة ١٨ — تختص الجمعية العامة بالتصديق على الميزانية وعلى حساب الإيرادات والمصروفات ،
والجمعية العامة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب لجنة البورصة إبداء رغبات في جميع

المسائل التي تتعلق بالبورصة وعلى الاخص فيما يتصل بتعديل اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ١٠٦ .

وتعرض الرغبات على وزارة المالية والاقتصاد للنظر فيها ، فإذا لم توافق الوزارة عليها فلا يجوز إعادة عرضها قبل مضي سنة .

اللجنة الكلية لبورصات الأوراق المالية

مادة ١٩ — يكون لبورصات الأوراق المالية لجنة كلية تشكل على الوجه الآتي:

رئيسا	وكيل وزارة المالية والاقتصاد المساعد المختص
	مكتب لجنة كل بورصة
	عضو منضم من كل لجنة
أعضاء	أحد الاعضاء المعيّنين عن كل لجنة
	مندوب الحكومة لدى كل من هذه البورصات
	وتختص المسائل التي تهم البورصات بصفة عامة .

ويدعو رئيس هذه اللجنة للانعقاد بناء على طلب تفره لجنة إحدى البورصات يبين فيه المسائل المطلوب عرضها على اللجنة الكلية وتنظر اللجنة في هذه المسائل المعينة دون غيرها وتعرض قراراتها على وزير المالية والاقتصاد للتصديق عليها ، فإذا لم يصدق عليها فلا تجوز إعادة عرضها قبل مضي سنة .

سماسرة الأوراق المالية

مادة ٢٠ — على كل من يرغب في قيد اسمه سمسارا أن يقدم طلبا مكتوبا ومصحوبا بجميع المستندات التي تثبت توافر الشروط المطلوبة فيه .

وتقدم الطلبات من أول أكتوبر إلى نهاية أبريل ، على أنه بالنسبة للسنة الأولى من تنفيذ هذا القانون يكون تقديم الطلبات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

مادة ٢١ — يشترط فيمن يقبل سمسارا :

- (١) أن يكون مصرياً ، بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة كاملة ، متمتعاً بالأهلية القانونية .
- (٢) ألا يكون قد شغل إقلاسه في مصر أو في الخارج ، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة في مصر أو في الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو مخالفة قوانين النقد إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه بصفته ملحقاً بأحد مكاتب السمسرة بعقوبة غرامة تزيد على مائة جنيه أو بعقوبة الوقف خلال الثلاث السنوات السابقة على تقديم ترشيحه أو بعقوبة الشطب .

(٤) أن يثبت حسن سيرته ونزاهته التجارية .

(٥) ألا يشتغل بأعمال تجارية غير أعمال البورصة ، وألا يكون عضو مجلس إدارة إحدى الشركات ، أو مستشارا أو خبيرا أو مستخدما بها أو بأحدى المحلات التجارية أو بأحد المصارف . وألا يكون هو أو زوجه أو أحد فروع أو أصوله مزاولا لعمليات بيع الأوراق المالية بالأجل .

(٦) أن يثبت أن لديه رأس مال تقدي في مصر لا يقل عن سبعة آلاف وخمسمائة جنيه يملك منها ألفين وخمسمائة جنيه على الأقل ويعتبر في حكم النقود والأوراق المالية من الدرجة الأولى سهلة البيع المدرجة في جدول الأسعار الرسمي في بورصات مصر . ولا يدخل في حساب رأس المال ما يكون للمرشح من رأس مال بأية صفة في بورصة أخرى ، وذلك مع عدم الإخلال بما نص عليه البند الثاني من المادة ٢٨ .

(٧) أن يكون قد قضى ثلاث سنوات على الأقل في تمرين فعلي كوكيل لأحد الأعضاء العاملين أو المنضمين ، أو يكون قد زاول العمل ثلاث سنوات مندوبا رئيسا أو أربع سنوات وسيطا ، وتخفض مدة التمرين إلى النصف بالنسبة إلى المندوبين الرئيسيين والوسطاء في بورصات العقود في مصر ، وتكون المدة سنة بالنسبة إلى حملة الليسانس في الحقوق أو بكالوريوس التجارة أو ما يعادلها من الشهادات الجامعية المعتمدة في مصر .

(٨) أن يؤدي بنجاح امتحانا تحريريا وشفويا باللغة العربية أمام لجنة القبول للتحقق من نوافر المعلومات اللازمة لمزاولة مهنته .

وتعين لجنة البورصة مواد هذا الامتحان بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .
ولو وزير المالية والاقتصاد أن يعنى من الامتحان ومن مدة التمرين المنصوص عليهما في البندين الأخيرين إذا كان الطالب قد قضى سنتين سمسارا في بورصة العقود في مصر أو في وظيفة ذات صلة وثيقة بالأعمال المالية والبورصات في الحكومة أو في أحد البيوت التجارية .

مادة ٢٢ — تقوم لجنة القبول بتعليق اسم الطالب مدة شهر على الأقل في اللوحة المخصصة لذلك في دار البورصة وينشر إعلان على نفقته عن طلبه في صحيفة يومية عربية وأخرى أجنبية .
ويجوز لأعضاء البورصة أن يقدموا خلال هذه المدة إلى هذه اللجنة أو إلى لجنة البورصة جميع الملاحظات التي يرون إبداءها .

وللجنة البورصة كذلك أن تجمع كل المعلومات الأخرى التي ترى لزوم الحصول عليها .
وإذا رأت اللجنة أن المعلومات التي لديها لا تكفي لتكوين رأيها فلها أن تأمر بتعليق الأسماء مدة شهر آخر .

مادة ٢٣ — تقرر لجنة البورصة بالاقتراع السري قبول طلب المرشح أو رفضه .
ولا يكون اجتماع اللجنة للنظر في قبول المرشحين صحيحا إلا إذا حضره عشرة من أعضائها على الأقل .

ويكون قبول المرشح بأغلبية الأصوات ، فإذا تساوت وجع الجانب الذي منه الرئيس .

وتكون القرارات التي تصدرها اللجنة في هذا الشأن غير مسببة .

مادة ٢٤ — إذا رفض طلب القبول فيجوز للمرشح خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بقرار الرفض بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول أن يرفع استئنافا أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠١ ، وتفصل في النظم بعد سماع أقوال المتظلم ورئيس اللجنة كل على حدة . ويكون قرار هذه اللجنة غير مسبب ونهايا .

ولا يجوز لمن رفضت لجنة البورصة طلبه أن يجسده قبل مضي سنة على الأقل من تاريخ قرار الرفض .

مادة ٢٥ — تقيد لجنة البورصة في قائمة السماسرة كل مرشح قررت قبوله بعد أن يؤدي المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لرسم القيد والاشتراك وغير ذلك وبعد أن يودع في مصرف تعيينه اللجنة تأمينا لا يقل عن ألف جنيه نقدا أو من السندات الحكومية أو يقدم بالمبلغ المذكور كتاب ضمان من مصرف .

ويخصص هذا التأمين لضمان ما يطلب منه في الوجوه الآتية على الترتيب الآتي :

- (١) المبالغ المستحقة للعملاء .
- (٢) المبالغ المطلوبة للجنة .
- (٣) المبالغ المطلوبة لأعضاء البورصة .
- (٤) الغرامات المالية .

مادة ٢٦ — يجب أن يظل رأس مال السماسر بالقدر المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٢١ ولا يعتد في حساب رأس المال بالديون المستحقة على الوسطاء أو الوكلاء المفوضين أو المندوبين الرئيسيين أو التابعين لمكتب السمسرة أو على أي شريك في محل السمسرة كما يشترط بقاء التأمين المنصوص عليه في المادة السابقة كاملا .

فإذا ثبت للجنة البورصة بعد مراجعة حسابات السماسر أن رأس ماله أو في تأمينه نقصا عن القدر المقرر كلفته بأكمله خلال فترة معينة لا تتجاوز ثمانية وأربعين ساعة ويجوز للجنة أن توقف السماسر عن العمل في هذه الفترة أو أن تأمر ، عند الاقتضاء ، بتصفية عملياته بواسطة غيره من السماسرة وذلك بغير سمسرة .

مادة ٢٧ — تستبعد لجنة البورصة من القائمة السماسرة الذين لم تعد تتوافر فيهم الشروط اللازمة للقيود ، أو الذين لا يؤدون رسم الاشتراك وغيره من المبالغ المقررة باللائحة الداخلية في المواعيد المقررة .

ولمن استبعد اسمه من القائمة تقديم طلب لقيده من جديد إذا استوفى الشروط اللازمة لذلك ، وتلتج في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢ .

مادة ٢٨ — يجوز للسماسر أن يكون شريكا في شركة تضامن أو توصية تولى للقيام بأعمال

السمسرة في الأوراق المالية وذلك بالشروط الآتية :

- (١) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين سمسرة .
 - (٢) ألا يقل رأس مال الشركة عن ٧٥٠٠ ج (سبعة آلاف وخمسمائة جنيه) .
 - (٣) ألا يقل ما يملكه كل سمسار في رأس المال عن ٢٥٠٠ ج (ألفين وخمسمائة جنيه) .
 - (٤) أن توافق لجنة البورصة على عقد الشركة ، وعلى كل تعديل يطوّر عليه ، وخصوصاً فيما يتعلق منه بتكوين رأس المال أو بتغيير حصص الشركاء المتضامنين أو الموصلين .
- وتحفظ لدى اللجنة صورة مطابقة لأصل عقد الشركة وتعديلاته التي وافقت عليها .
- مادة ٢٩ — ليس للشريك الموصى أن يدخل بهذه الصفة في أكثر من شركة واحدة مؤلفة لممارسة السمسرة في الأوراق المالية .

وليس له أن ينزل عن حصته إلا بموافقة شركائه المتضامنين ولجنة البورصة .

مادة ٣٠ — لا يجوز للسمسار الشريك أن يعمل في البورصة إلا باسم الشركة ولحسابها .
ويجب إثبات أسماء جميع الشركاء السمسرة على أوراق المسكاتبات ومذكرات العقود والكشوف والفواتير وسائر المسكاتبات الأخرى الصادرة من الشركة .

مادة ٣١ — لا يكون للسمسرة المشتمين إلى الشركة الواحدة في مداورات الجمعية العامة والانتخابات التي تجرى بها سوى صوت واحد مهما كان عددهم .

مادة ٣٢ — يجوز للسمسرة أن تكون لهم في مصر في غير المدن التي توجد فيها بورصات فروع مهمتها إبلاغ المعلومات إلى العملاء وتلقي أوامرهم وتبليغها إلى المكتب الرئيسي وذلك بالشروط الآتية :

- (١) أن يثبتوا للجنة أن لديهم عدا رأس المال المطلوب ألني جنيهه عن كل فرع .
 - (٢) أن يدير هذه الفروع سمساراً أو وكيل مفوض أو مندوب رئيسي .
 - (٣) أن تكون هذه الفروع جزءاً متماً للمكتب الرئيسي وأن تركز حساباتها فيه ويخضع لمثل ما يخضع له من الالتزامات وعلى الأخص فيما يتعلق بالمراجعات العادية وغير العادية للحسابات .
- مادة ٣٣ — يجوز للسمسار المقيد في بورصة الأوراق المالية أن يكون وكيلاً عن مكتب سمسار مقيد بأحدى بورصات البضائع وذلك بناء على ترخيص خاص من لجنة بورصة الأوراق المالية يوافق عليه ثلثا مجموع أعضاء اللجنة وبشرط أن يثبت أن لديه رأس مال إضافي قدره ٢٠٠٠ ج (ألفا جنيه) .
واللجنة أن ترفض ذلك الترخيص دون أن تسبب قرارها .

مادة ٣٤ — لا يجوز للسمسار أن يقترض على أوراق مالية أكثر من مثلي رأس ماله ولا أن يزيد القرض في أي وقت على ٥٠ ٪ من قيمة الأوراق المالية الضامنة له ولا أن يقترض على أوراق مالية مودعة لديه وإلا حكم بشطب اسمه .

ولا يجوز للسمسار أن يقترض بضمانة أوراق مالية موظف كل من الحكومة والهيئات العامة

والخاصة . ويعاقب على مخالفة ذلك بالوقف وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه وفي حالة العود تكون العقوبة شطب اسمه .

مادة ٣٥ — لا يجوز للسمسار أن يعقد عمليات لحسابه الخاص أو لحساب زوجته أو أحد أقاربه أو أصحابه إلى الدرجة الرابعة أو التابعين له أو شركائه تنفيذاً لأوامر صادرة من عملائه أو عملاء التابعين له .

وإذا تلقى السمسار أمرين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء بالسعر نفسه وكان هو سعر السوق جاز له تنفيذهما بالشروط الواردة في الملائحة الداخلية .

وكل سمسار يخالف حكماً من أحكام هذه المادة ، يحكم عليه بالوقف عن المخالفة الأولى ، وبالشطب عن المخالفة الثانية .

مادة ٣٦ — لا يجوز للممارسة أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقات للقيام بعمليات في البورصة لحسابهم المشترك ، وفي حالة مخالفة هذا الحكم يعاقب المخالفون بالعقوبة المبينة في المادة السابقة .

مادة ٣٧ — على السمسار أن يمسك حسابات منتظمة يقيد فيها عملياته يوماً فيوماً بحيث تخبر في كل وقت حقيقة مركزه المالي .

وفي حالة المخالفة يحكم عليه بالغرامة مع تكليفه باستيفاء الحسابات خلال ثمانية وأربعين ساعة وإلا حكم عليه بالوقف .

مادة ٣٨ — يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في كل بيت من بيوت السمسرة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وأجور عن ٦٥٪ من مجموع المرتبات والأجور التي يؤديها بيت السمسرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر تعيين غير المصريين في بيوت السمسرة ولو كان التعيين لأعمال وقتية أو عرضية .

المندوبون الرئيسيون والوسطاء

مادة ٣٩ — المندوب الرئيسي هو مستخدم يعمل بأجر عند سمسار متكلف بمعاونة في تنفيذ الأوامر في المقصورة ، ولا يجوز له أن يشتغل إلا باسم السمسار الذي يتبعه ولحسابه وتحت مسؤوليته .

مادة ٤٠ — يحظر على المندوب الرئيسي أن يكون طرفاً في العمليات التي يعقدها السمسار أو أن يعمل لحسابه الخاص بأية حال من الأحوال وإلا حكم بوقفه عن المخالفة الأولى ويشطب اسمه عن المخالفة للمرة الثانية .

وكل سمسار نفذ أمراً أو قبل تنفيذ حساب مندوب رئيسي تابع لسمسار آخر يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٤١ - الوسيط هو أداة الاتصال بين العميل والسمسار يتلقى الأوامر من العميل ويبلغها للسمسار المقيّد لديه .

وله الحصول من السمسار على حصة لا تتجاوز نصف السمسرة عن العمليات المعقودة بواسطته .

والوسيط مسئول أمام السمسار عن جميع العمليات المعقودة بواسطته بنسبة حصته في السمسرة .

مادة ٤٢ - يحظر على الوسيط أن يعقد عمليات لحسابه الخاص أو لحساب زوجته أو أحد أفراد أسرته أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة أو لحساب شريك موصى في بيت السمسرة المقيّد لديه تنفيذاً لأوامر صادرة من عملائه أو عملاء بيت السمسرة الذي يتبعه ، كما يحظر عليه أن يتوسل لبيت سمسرة آخر غير البيت الذي يتبعه . وإلا حكم بوقف الوسيط والسمسار عند مخالفته لأول مرة ، ويشطب اسميهما عند المخالفة للمرة الثانية .

وينعاقب بالعقوبة ذاتها الوسطاء الذين يعقدون فيما بينهم اتفاقات للقيام بعمليات في البورصة لحسابهم المشترك .

مادة ٤٣ - يشترط فيمن يقبل مندوباً رئيسياً أو وسيطاً :

(١) أن يكون مصرياً بالغاً من العمر ٢١ سنة كاملة ومتمتعاً بالأهلية القانونية .

(٢) أن يستوفي الشروط المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ من المادة ٢١ .

(٣) أن يركبه السمسار الذي يرغب في إلحاقه لديه .

(٤) أن يثبت أنه قضى مدة سنتين على الأقل مستخدماً بأجر في مكتب سمسرة في البورصة أو في مصرف في مصر .

وتخفف هذه المدة إلى سنة بالنسبة إلى حملة الليسانس في الحقوق أو بكالوريوس التجارة أو ما يعادلها من الشهادات الجامعية المعتمدة في مصر .

مادة ٤٤ - تسرى على قبول الوسطاء والمندوبين الرئيسيين أحكام المواد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ .

على أن تخفف مدة تعليق الاسم إلى خمسة عشر يوماً ولا ينشر عن الطلب في الصحف ، وتحدد اللائحة الداخلية عدد المندوبين الرئيسيين والوسطاء لدى كل بيت من بيوت السمسرة .

مادة ٤٥ - لا يجوز بأي حال الجمع بين عمل المندوب الرئيسى والوسيط ، ولا يجوز لأيهما أن يلتحق بأكثر من بيت سمسرة واحد .

مادة ٤٦ - تفيد لجنة البورصة المرشحين الذين قررت قبولهم في القائمة الخاصة بكل فريق منهم بعد أن يؤدوا المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية بصفة رسوم قيد واشتراكات ، وأن يودع الوسيط مكتب السمسرة الذي يريد الالتحاق به مبلغ ٢٥٠ ج (مائتين وخمسين جنيهاً مصرياً) تأميناً يخصص لضمان ما يستحق عليه لمكتب السمسرة من ديون لأي سبب كان .

مادة ٤٧ - الوسطاء الذين لهم حق التعاقد هم وحدهم الذين يجوز لهم دخول المقصورة

لتنفيذ الأوامر الموكولة إليهم باسم السمسار الذي هم يتبعون له ولحسابه وتحت مسؤوليته .

مادة ٤٨ — السمسار مسئول بالنظام ماليا مع المندوبين الرئيسيين والوسطاء التابعين له عن القرارات التي يحكم بها عليهم .

مادة ٤٩ — تستبعد لجنة البورصة من القائمة كل مندوب رئيسي أو وسيط فقد شروطا من شروط القيد أو لم يعد تابعا للسمسار الذي قدمه إلا إذا وافقت اللجنة على انتقاله إلى مكتب سمرة آخر .

الأعضاء المنضمون

مادة ٥٠ — يقبل عضوا منضميا إلى البورصة المصرف الذي تتحقق فيه الشروط الآتية :
(١) أن يعمل في مصر .

(٢) أن يكون مشغولا عادة بعمليات بورصات الأوراق المالية لحساب الغير .

مادة ٥١ — تقدم طلبات قبول الأعضاء المنضمين مشفوعة بجميع الوثائق اللازمة لإثبات توافر الشروط المطلوبة فيهم .

وتبت اللجنة في الطلبات بالافتراح السري وبقرار غير مسبب .

ويسرى على قبول الأعضاء المنضمين أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٤ .

مادة ٥٢ — تقيد لجنة البورصة في قائمة الأعضاء المنضمين المرشح الذي قررت قبوله بمد أن يؤدي المبالغ المقررة في اللائحة الداخلية كرسوم القيد والاشتراكات وغيرها .

ويجب على العضو المنضم لكي يبقى مقيدا في قائمة الأعضاء المنضمين أن يظل حائرا للشروط

المقررة في المادة ٥٠ .

مادة ٥٣ — يجب على كل عضو منضم عند كل انتخاب لأعضاء لجنة البورصة أن يعين أحد موظفيه من لا تقل درجتهم عن وكيل مدير يمثله في الانتخاب ويدرج اسم هذا الممثل في قائمة الانتخاب الخاصة بالأعضاء المنضمين المنصوص عليها في المادة ٧ .

مادة ٥٤ — يرسل الأعضاء المنضمون أوامر البورصة إلى سمرة الأوراق المالية رأسا دون وسيط .

قيد الأوراق المالية

مادة ٥٥ — يجب أن يقدم طلب قيد الأوراق المالية التي تصدرها أية شركة مساهمة إلى جميع بورصات الأوراق المالية في مصر لتقيد في جدول الأسعار بها خلال سنة على الأكثر من تاريخ إصدارها إذا كانت طرحت للاكتتاب العام وخلال الثلاثة الأشهر التالية لتسليم ميزانية السنة الثالثة إذا كانت لم تطرح للاكتتاب العام .

وعلى الشركات أن تقدم إلى اللجان جميع الوثائق اللازمة للقيد وأن تؤدى رسوم الاشتراك وغيرها من المبالغ المنصوص عليها في اللائحة الداخلية .

وتقيد لجان البورصات من تلقاء نفسها في جدول الاسعار الخاص بكل منها جميع الاوراق المشار إليها في الفقرة الاولى إذا لم تقدم الشركات صاحبة الشأن طلب القيد في الميعاد المقرر .
وتستوفى الرسوم الخاصة بالقيد بطريق الحجز الإداري من الشركة المتخلفة اعتبارا من الميعاد القانوني .

ويقدم طلب القيد مصحوبا بالوثائق الآتية :

(١) نسخة من عقد الشركة ومن نظامها ومن كل عقد معدل لها ونسخة من المرسوم أو القرار أو المحرز الرسمي الخاص بتكوين الشركة .
(٢) نشرة إصدار الاوراق المالية موقعا عليها من الأشخاص المسئولين إذا كانت قد طرحت في اكتاب عام .

(٣) ميزانيات السنوات السابقة على طلب القيد .

(٤) أنموذج من الأسهم والسندات .

(٥) سائر الوثائق الرسمية الأخرى التي تطلبها لجنة البورصة للإلمام بحالة الشركة .

(٦) سائر التعهدات والمستندات والضمانات التي تراها لجنة البورصة .

مادة ٥٦ - تعلق طلبات القبول في البورصة مدة ثلاثين يوما على الأقل تقدم خلالها الملاحظات مكتوبة إلى لجنة البورصة .

مادة ٥٧ - يشترط لقبول الاوراق المالية في جدول الاسعار الشروط الآتية :

(١) أن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ٥٠٠.٠٠٠ ج (خمسين ألف جنيه) .

(٢) أن تكون الأسهم في ضكوك من فئة السهم الواحد ، أو الخمسة أسهم ومضاعفاتها بحيث لا تتجاوز خمسة وعشرين سهما في الضك الواحد .

(٣) أن تكون الأسهم قد طرحت في اكتاب عام ما لم تكن الشركة قد نشرت حسابات مرضية عن ثلاث سنوات متوالية على الأقل ، ويستثنى من ذلك البند الشركات التي يقوم بتأسيسها المؤسسة الاقتصادية .

(٤) أن تكون السندات لشركات أسهمها مقيدة في الجداول بالبورصات المصرية فإذا كانت خاصة بشركة أجنبية ، فيتعين توافر الشروط الآتية :

(أ) مقيدة منذ سنتين على الأقل في جداول بورصات البلاد التي يسرى تشريعها على الشركة .

(ب) ألا تقل قيمة كل منها الاسمية بالعملة الأجنبية عما يعادل جنيها واحدا على التقريب .

(ج) أن تكون لحاملها ما لم يكن للشركة في مصر مكتب لنقل الملكية .

(٥) أن تكون قيمة الأوراق الاسمية مدفوعة بنهاها ، فإذا كانت تزيد على جنيه فيجب ألا يقل المدفوع منها عن النصف بعد أدنى قدره جنيه .

(٦) ألا يكون قد أضيف إلى سعرها الاسمي عند الاصدار علاوة غير التي تترتب على نفقات الاصدار وذلك حتى تثبت إضافة تعادل تلك العلاوة إلى الاحتياطي القانوني للشركة .

مادة ٥٨ - استثناء من حكم البند ٣ من المادة السابقة يجوز للجنة قيد أوراق الشركات التي لم تطرح في اكتاب عام في جدول الأسعار المؤقت إذا قدمت ميزانية مرضية عن سنة مالية كاملة . ويعتبر هذا القيد تدبيراً مؤقتاً ولا يعفى الشركات من طلب القيد في جدول الأسعار المنصوص عليه في المادة ٥٥ .

مادة ٥٩ - تقبل في الجدول السندات التي تصدرها الحكومة المضربة والهيئات العامة المضربة والأوراق التي تضمها الحكومة سواء تناول الضمان رأس المال أو الفوائد أو الأرباح ويكون ذلك بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

كما تقبل سندات الدول الأجنبية بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ موافقة لجنة البورصة .

مادة ٦٠ - تفحص طلبات قيد الورقة المالية في البورصة لجنة فرعية خاصة وتعرضها على لجنة البورصة مشفوعة برأيها .

فإذا قررت لجنة البورصة قبول ورقة مالية قامت بإدراجها في الجدول أو الجدول المؤقت بحسب الأحوال بعد أن تقوم الشركة صاحبة الشأن بأداء المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم الاشتراك وغيرها .

وللجنة البورصة أن ترفض قيد أية ورقة مالية أو أن توقف الفصل في الطلب مؤقتاً ويكون قرار اللجنة في الحالتين غير مسبب .

والشركة صاحبة الشأن استئناف هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ، ولا يترتب على قبول الطلب أو رفضه أية حقوق لصالح الشركة أو مساهمينا قبل لجنة البورصة وأعضائها .

مادة ٦١ - يجب أن يبين في قرار قيد الورقة المالية في البورصة عدد الأوراق المقبولة وقيمتها الاسمية وأرقامها ويجب أن يقدم عن كل إصدار جديد لورقة مقيدة طلب قيد جديد خلال شهر من إتمام الاجراءات الخاصة بالاصدار .

مادة ٦٢ - يجب على الشركة التي قيدت أوراقها في البورصة :

- (١) أن تتخذ التدابير الكفيلة بأداء فوائدها وأرباحها في المدينة السكائنة بها البورصة .
- (٢) أن ترسل إلى لجنة البورصة في نهاية كل سنة مالية الوثائق الرسمية الخاصة بحالة الشركة كالميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجالس الإدارة ومراقبي الحسابات .

(٣) أن ترسل إلى لجنة البورصة جميع الوثائق الخاصة بالتعديلات التي أدخلت على عقد التأسيس أو نظام الشركة .

(٤) أن تخطر لجنة البورصة بالقرارات التي تتخذها مجالس الإدارة بشأن تحديد قيمة الكوبون، وتاريخ الدفع وذلك فور التصديق عليها .

(٥) أن تحيط لجنة البورصة بما نطلبه من البيانات والمعلومات المتعلقة بحالة الشركة بشرط ألا تعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة نفسها .

مادة ٦٣ - تشطب لجنة البورصة من جدول الاسعار بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين تكون منهم اللجنة .

(١) الأوراق المالية التي لم تعد مستوفية الشروط المقررة لقبولها .

(٢) أوراق الشركات التي أشهر إفلاسها أو التي حكم نهائيا بإبطالها وشطب اسم الشركة من الجدول يستتبع شطب سنداتهما وحصل التأسيس فيها وبجميع الأوراق المالية المتعلقة بها على اختلاف أنواعها .

ولا يترتب على شطب أوراق الشركات أية حقوق لصالح الشركة أو مساهمينا أو الغير قبل لجنة البورصة أو أعضائها .

مادة ٦٤ - ترفع لجنة البورصة إلى القضاء أمر كل شركة لا تنفذ التزاماتها المقررة بهذا القانون أو لا تؤدي المبالغ المطلوبة منها وفقا له .

وللحكمة أن تحكم على الشركة المتخلفة بتعديلات مالية تسرى حتى تنفذ ما التزمت به .

مادة ٦٥ - لا يجوز التعامل في البورصة في غير الأوراق المالية المقبولة في جدول الاسعار أو في الجدول المؤقت ؛ ولا يجوز تداول هذه الأوراق في غير المكان المخصص لها في البورصة أو في غير المواعيد المحددة لذلك .

ولا يجوز التعامل بورقة مالية أعلنت لجنة البورصة الحجز عليها أو فقدتها من صاحبها وتعلق اللجنة اعلانا في البورصة عن الأوراق المحجوزة والمفقودة .

ومع ذلك يجوز للجنة البورصة بناء على أمر أو حكم صادر من المحكمة أن تبيع بالزائدة العلنية في البورصة أوراقا مالية غير مقيدة في البورصة .

مادة ٦٦ - يوضع جدول الاسعار والجدول المؤقت ويطبعا يوميا بمعرفة لجنة فرعية ويبين كل جدول :

(١) الاسعار المتوالية للعمليات التي عقدت أثناء الجلسة حسب البيانات المقدمة من السماسرة ذوي الشأن .

(٢) آخر أسعار اليوم فإذا لم تكن الاسعار نتيجة تعاقد بل بمجرد طلب أو عرض فيجب أن تذكر أنها من مشتري أو من بائعين .

(٣) الأسعار الأخيرة وتاريخها :

(٤) القيمة الاسمية للأوراق بالعملة التي صدرت بها .

(٥) جميع المعلومات التي ترى لجنة البورصة أن من المفيد نشرها عن الأوراق المالية المدرجة في الجداول والشركات والبورصة بوجه عام .

مادة ٦٧ — يقفل الجدولان عند انتهاء الجلسة وكل اعتراض على السعر يجب أن يقدم خلال ربع ساعة من انتهاء الجلسة على الأكثر .

عقد العمليات

مادة ٦٨ — يسرى أى أمر يصدر للسمسار مدة الجلسة ما لم ينص صراحة على غير ذلك . ويجب على السمسار بعد تنفيذ الأمر لإخطار العميل بالتنفيذ كتابة في اليوم نفسه مع بيان نوع الأوراق وعددها وسعرها .

وعلى العميل الذي لم يتسلم الإخطار في اليوم التالي لصدور الأمر لإخطار السمسار بذلك . وتعتبر العملية مقبولة نهائيا من جانب العميل ما لم يرسل اعتراضا مكتوبا ومسييا بمجرد تسلمه الإخطار وعلى الأكثر قبل الميعاد المعين لتسلم الأوراق المتعاقد عليها أو تسليمها . فإن اعترض العميل وجب على السمسار أن يطلب تصفية العملية بواسطة لجنة البورصة في أول جلسة تالية ويخطر العميل بذلك .

مادة ٦٩ — يجب على السمسار التحقق من وجود الأوراق أو ثمنها لدى العميل صاحب الشأن قبل اجراء التعاقد ، وله أن يطلب من العميل أن يسلمه الأوراق أو الثمن قبل التعاقد ، ولجنة البورصة عند الاقتضاء أن تقرر الزام السمسار ذلك بالنسبة إلى بعض الأوراق المالية أو كلها . وعلى السمسار أن يعطى إيصالا عن كل ما يتسلمه من النقود أو الأوراق المالية .

مادة ٧٠ — يجب أن يقدم العميل البائع مع الأوراق المالية المباعة فانورة الشراء الصادرة من أحد السماسرة ، أو فانورة شراء من أحد أعضاء البورصة المنضمين يذكر فيها أن العملية قد نفذت بواسطة أحد السماسرة .

ويجب على السمسار إعادة فانورة الشراء إلى العميل البائع بعد أخذ بيان بأهم أحكامها مع التأشير عليها بما يفيد بيع بعض أوراقها ونوعها وعددها إذا كان أمر التنفيذ الصادر له مقصورا على جزء من الأوراق المبينة في الفاتورة .

وتفصل محل فانورة الشراء شهادات التخصيص التي تعطى عند الاكتاب في الأسهم وكذلك الفواتير التي تحررها المؤسسات المصدرة عند بيع السندات ، أما الأوراق المالية المقيدة في الجداول والمستوردة من الخارج فلا تعتبر تسليمها صحيحا إلا إذا تم بيعها بمعرفة أحد البنوك المرخص لها في استيراد تلك الأوراق وفي مزاولة عمليات النقد .

ويتعين على البنك الذى يتولى بيع الأوراق المالية المستوردة من الخارج أن يسلم السمسار الذى قام ببيع هذه الأوراق لحسابه صورة طبق الأصل من الترخيص الصادر له من الجهة الحكومية المختصة فى استيراد تلك الأوراق .

مادة ٧١ - يكون التعامل بجميع الأوراق المقبولة وقيد أسعار العرض والطلب والعمليات المعقودة بالقروش المصرية .

مادة ٧٢ - يكون التعامل فى السندات بدون الكوبون خلال سبعة أيام من أيام العمل السابقة على تاريخ استحقاق الكوبون ، أما الأوراق الأخرى فلا يكون التعامل فيها بدون كوبون إلا فى اليوم ذاته المعين لأداء قيمة الكوبون .

مادة ٧٣ - العمليات التى تعقد على السندات ذات النصيب وعلى جميع الأوراق المالية الأخرى الخاضعة للاستهلاك وبطريق السحب تعقد على تلك الأوراق بعد السحب ، إذا عقدت فى الجلسات الثلاث السابقة على السحب .

وفى العمليات التى تعقد على الورق قبل السحب ، إذا لم يسلم السمسار البائع هذه الأوراق فى المواعيد الرسمية فى اليوم السابق على السحب على الأكثر يكون ملزماً تسليم أوراق غير مستهلكة أو حية ، علاوة على التزامه أداء تعويض السمسار المشتري فى حالة التعاقد على سندات ذات نصيب أو على أوراق ينقضى ثمنها فى البورصة عن القيمة التى تؤدى عنها عند الاستهلاك .

مادة ٧٤ - تحدد لجنة البورصة التعويضات المنوطة عنها فى المادة السابقة ويحرر عنها كشف متفق عليه بين لجان بورصات الأوراق المالية فى مصر ويعاقب هذا الكشف فى كل من تلك البورصات .

مادة ٧٥ - حق الاكتتاب فى الأسهم والسندات الجديدة التى تقدرها إحدى الشركات التى لها أوراق مقيدة يكون من نصيب المشتري إذا عقدت العملية حتى اليوم السابق على الإصدار على الأكثر .

وكل عملية تعقد ابتداء من يوم الإصدار لا تخول الحق المشار إليه فى الفقرة السابقة .

مادة ٧٦ - لا يجوز تداول أية ورقة مالية غير مشفوعة بكوبون واحد على الأقل إلا بترخيص من لجنة البورصة ، وكل كوبون استحق ولم تؤد قيمته يجب أن يظل مرافقاً للورقة المالية ما لم تقرر اللجنة غير ذلك .

مادة ٧٧ - كل سمسار سلم ورقة مالية غير قانونية أو مستهلكة أو محجوزاً عليها يكون ملزماً تسليم ورقة أخرى فى خلال ثلاثة أيام على الأكثر تبثدى من تاريخ المطالبة . وله أن يرجع بعد ذلك على الشخص الذى سلمه الورقة بقيمتها وما تكبدته من نفقات بسببها ويكون لهذا الشخص الحق ذاته وهكذا على التوالى حتى البائع الأول الذى عرض الورقة فى السوق لأول مرة .

وكذلك يعتبر السمسار البائع مسئولاً عن قيمة كوبونات الأسهم الاسمية المبعة فى المدة الموقوف فيها التحريلات إذا كانت تلك الأوراق غير مشفوعة بكوبونات .

مادة ٧٨ — تسوى العمليات في المواعيد وبالطرق التي تبينها اللائحة الداخلية .

مادة ٧٩ — إذا لم يؤد السمسار لزميله الثمن عند تقديم الأوراق المالية ولم يسلم الأوراق المالية عند أداء الثمن في المواعيد المقررة — فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من السمسار الطرف الآخر إعادة بيع الأوراق المالية أو شرائها في اليوم ذاته بغير تعليق إعلان .

وإذا لم يؤد السمسار الثمن أو يسلم الأوراق لعمله في المواعيد المقررة فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من العميل إعادة بيع الأوراق المالية أو شرائها وذلك بعد إخطار السمسار بكتاب موصى عليه .

وإذا لم يؤد العميل الثمن أو يسلم الأوراق لسمساره في المواعيد المقررة فللجنة البورصة بناء على طلب مكتوب من السمسار إعادة بيع الأوراق المالية أو شرائها في اليوم الذي يلي إرسال كتاب موصى عليه من السمسار لعمله وبغير حاجة إلى إجراء آخر .

مادة ٨٠ — تتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادتين السابقتين بالرغم من كل نزاع أو إنكار وذلك مع حفظ حق الطرف صاحب الشأن في المطالبة بالفرق الناتج من التنفيذ إما لدى هيئة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٩٠ أو أمام المحكمة المختصة .

مادة ٨١ — يكون التنفيذ على مسئولية الطالب وبغير أية مسئولية على اللجنة ويبقى الطرف الذي ثبت تقصيره عن فروق الثمن التي تنتج من هذا التنفيذ .

وفي حالة إعادة البيع يودع الطالب الأوراق المالية لدى لجنة البورصة .
وفي حالة إعادة الشراء يجب عليه أن يقدم إلى اللجنة بناء على طلبها الضمانات التي تراها كفيلة بأداء الثمن .

ويبلغ الطرف صاحب الشأن نتيجة التصفية بكتاب موصى عليه إلى الطرف الذي أجريت لحسابه .

مراقبة الحسابات

مادة ٨٢ — يجب على كل شخص يريد قيد اسمه مراقبا للحسابات في البورصة أن يقدم طلبا مصحوبا بجميع المستندات التي تثبت توافر الشروط المقررة للقبول فيه ؛ وتقدم الطلبات من أول أكتوبر إلى آخر أبريل من كل سنة .

مادة ٨٣ — يشترط فيمن يقبل مراقبا للحسابات :

١ — أن يكون مصرياً .

٢ — أن يكون مقيدا في جدول المحاسبين والمراجعين المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومرخصا له في اعتماد ميزانيات شركات المساهمة .

٣ — ألا يكون شريكا بأية صفة في بيت السمسرة أو موظفا فيها أو وسيطا .

مادة ٨٤ — على لجنة البورصة أن تأمر بمراجعة الحالة المالية لجميع بيوت السمسرة على الأقل مرة كل ستة أشهر .

واللجنة وللمندوب الحكومة وللمجلس التأديب عند الاقتضاء تكليف مراقبي الحسابات مراجعة حسابات أى بيت من بيوت السمسرة فى أى وقت .
ويقوم بالمراجعة مراقبو الحسابات المقيدون فى البورصة ومع ذلك يجوز عند الضرورة أن يعهد بالمراجعة إلى مراجع أو محاسب قانونى غير مقيد فى البورصة .

مادة ٨٥ — يجب على مراقب الحسابات القيام بفحص الحسابات المكاف بمراجعتها ويشمل هذا الفحص على الاخص مراجعة الخزنة والدفاتر ومركز العملاء الذين يتعاملون بالحساب الجارى وحالة السمسار المالية وتبين رأس المال الذى لديه وفقا لحكم المادة ٢٦ .
ويجب على السمسار صاحب الشأن أن يضع تحت تصرف المراقب الدفاتر والمستندات وأن يقدم إليه الايضاحات التى تساعد على أداء مهمته .

مادة ٨٦ — إذا لم يمكن السمسار مراقب الحسابات من فحص الدفاتر والمستندات ومراجعة حساباته أو حاول إخفاء الحقيقة أو قرر أقوالا غير صحيحة وقف أو شطب اسمه دون إخلال بأحكام المسؤولية الجنائية والمدنية .
وعلى مراقب الحسابات إبلاغ لجنة البورصة ومندوب الحكومة كل مخالفة تظهر له أثناء الفحص الذى كلفه .

مادة ٨٧ — على مراقب الحسابات أن يقدم تقريرا وافيا خلال ثمانية أيام من تاريخ تكليفه بالمراجعة ما لم يبين له ميماد أقصر .

مادة ٨٨ — تقدر لجنة البورصة أتعاب المراقب عن الفحص الذى قام به وتحمل اللجنة هذه الأتعاب .

مادة ٨٩ — تشكل لجنة فرعية للمراجعات من رئيس لجنة البورصة واثنين من أعضائها لمراجعة تقارير المراقبين ، وتقدم ملاحظاتها عليها إلى لجنة البورصة فى أقرب وقت .

فض المنازعات

مادة ٩٠ — تشكل هيئة تحكيم للفصل فى جميع المنازعات التى تقع بين أعضاء البورصة والوسطاء والمندوبين الرئيسيين فيما بينهم أو بين أحدهم وبين عميل بشرط أن يتفق الطرفان على التحكيم .
وتكون قرارات الهيئة غير قابلة للاستئناف .

وتشكل هيئة أخرى لفض المنازعات التى تنشأ فى المقصورة .

وتبين اللائحة الداخلية طريقة تشكيل هاتين الهيئتين والإجراءات التى تتبع لرفع النزاع والفصل فيه .

التأديب

مادة ٩١ — تعين لجنة البورصة سنوياً عند تكوين هيئة مكتبها ثلاثة من أعضائها منهم رئيسها وعضو منضم وواحد من الأعضاء الثلاثة الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد ويشكل منهم مجلس التأديب . كما تعين عضوين احتياطيين من طائفتي العضوين الأصليين . ويرأس مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة أو من يقوم مقامه . ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور مندوب الحكومة ولا يكون له صوت محدود في المداولات .

ويختص مجلس التأديب بالفصل فيما يقع من مخالفات لأحكام قوانين البورصة ولوائحها وكذلك جميع المسائل التي تمس حسن سير العمل والنظام في البورصة وذلك سواء من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى ذوى الشأن أو إجابة لطلب لجنة البورصة أو مندوب الحكومة . وتكون مداولات مجلس التأديب سرية .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وتعلن لذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

وتنظم اللائحة الداخلية الإجراءات الواجب اتباعها أمام مجلس التأديب .

مادة ٩٢ — العقوبات التأديبية هي :

١ — الإنذار .

٢ — الغرامة من جنيه إلى خمسمائة جنيه .

٣ — الوقف من يوم إلى ثلاثة أشهر .

٤ — الشطب .

مادة ٩٣ — يعاقب على مخالفة قوانين البورصة بالإنذار أو الغرامة أو الوقف أو بالعقوبتين الأخيرتين معا .

ويعاقب على مخالفة لوائح البورصة بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ما لم تنص تلك اللوائح على عقوبة أخف .

وبعد عدم وجود نص خاص يقضى بالشطب لا يجوز الحكم به إلا في حالة العودة إلى مخالفة سبق الحكم فيها بالوقف أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه .

مادة ٩٤ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه كل سمسار أو مندوب رئيسي أو وسيط سهل الاقتراض على أوراق مالية بوظفي ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة والخاصة .

مادة ٩٥ — يعاقب بالغرامة والوقف أو بالشطب كل سمسار أو مندوب رئيسي أو وسيط عمل على قيد سعر غير حقيقى أو عملية صورية أو حاول بطريق التدليس التأثير على أسعار السوق وذلك مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية .

مادة ٩٦ — كل سمسار متوقف إذا لم يتم فوراً بإخطار لجنة البورصة يشطب اسمه .

مادة ٩٧ — يعاقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ٩٢ كل عضو في البورصة

أو وسيط أو مندوب رئيسي أدخل بقواعد الشرف أو بآداب السلوك .

مادة ٩٨ - يعاقب بالوقف أو بالشطب أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الغرامة كل عضو في البورصة أو مندوب رئيسي أو وسيط أخفى حقيقة مركزه أو شرع في خداع لجنة البورصة أو مندوب الحكومة وذلك بتقديم مستندات غير كاملة أو بيانات غير صحيحة .

مادة ٩٩ - كل عضو في البورصة أو مندوب رئيسي أو وسيط امتنع عن تنفيذ قرار أصدرته لجنة البورصة أو مجلس التأديب أو تهرب من التحقيق الذي يأمر المجلس بإجرائه أو تعمد إخفاء الحقيقة أو تغييرها يحكم عليه بشطب اسمه .

مادة ١٠٠ - قرارات مجلس التأديب الصادرة بمقتضى الإنذار والغرامة غير قابلة للاستئناف وقراراته القابلة للاستئناف تكون واجبة النفاذ مؤقتا .

مادة ١٠١ - يجوز استئناف القرارات الصادرة بالوقف أو بالشطب أمام لجنة تشكل بقرار من وزير المالية والاقتصاد على الوجه الآتي :

- | | |
|---|---------------------------------------|
| ١ - مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد رئيساً | |
| ٢ - سمحار | من أعضاء لجنة البورصة من عضوين |
| ٣ - عضو منظم | |

ويشترط ألا يكون أحد العضوين قد اشترك في إصدار القرارات المستأنفة .

وإذا كان عدد أعضاء لجنة البورصة الذين لم يشتركوا في إصدار القرار المستأنف غير كاف لتشكيل لجنة الاستئناف فيختار الوزير من أعضاء الجمعية العامة الذين لا تقل مدة عضويتهم عن خمس سنوات من يكمل العضوين .

ويشارك مندوب الحكومة في اللجنة دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

ويرفع الاستئناف خلال خمسة عشر يوماً التالية لإعلان القرار المستأنف .

ولمندوب الحكومة حق الاستئناف إذا لم يقض بعقوبة الشطب أو الوقف رغم وجوب ذلك .

مندوب الحكومة

مادة ١٠٢ - تعين وزارة المالية والاقتصاد لدى كل بورصة مندوباً أو أكثر تكون مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

ويجب أن يحضر مندوب الحكومة اجتماعات الجمعية العامة وجلسات لجنة البورصة ومجلس التأديب وهيئة التحكيم واللجان الفرعية المختلفة ولا كانت قراراتها باطلة .

وعند غيابه أو قيام مانع لديه تعين وزارة المالية والاقتصاد من ينوب عنه .

مادة ١٠٣ - لمندوب الحكومة عدا الاختصاصات المقررة في اللوائح حق الاعتراض على

جميع قرارات الجمعية العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا صدرت مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو للصالح العام .

وكل إجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا يترتب عليه أى أثر .

أحكام عامة

مادة ١٠٤ — يجب على السماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء ومراقبي الحسابات وأعضاء لجنة البورصة ومندوبي الحكومة وكل من له شأن في تنفيذ عمليات البورصة مراعاة سر المهنة وكتمان أسماء العملاء طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا عوقبوا بالعقوبات المنصوص عليها فيها ، وذلك علاوة على العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٩٢ . ولا يخل هذا بحق مراقبي الحسابات ومندوب الحكومة في الاطلاع على دفاتر السماسرة وأوراقهم .

مادة ١٠٥ — تحسب المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة بالتقويم الميلادى .

مادة ١٠٦ — توضع لكل بورصة لائحة داخلية تصدر بقرار من وزير المالية والاقتصاد وتشمل بوجه خاص ما يأتى :

- ١ — الأحكام الخاصة بالمقصورة .
- ٢ — مواعيد العمل وتحديد الأسعار .
- ٣ — أيام العطلات الرسمية .
- ٤ — رسوم السمسرة بشرط ألا تتجاوز ٢ ٪ من قيمة الأوراق المالية المباعة وألا تقل عن نصف قرش للورقة الواحدة .
- ٥ — استثمار الأموال الناجمة من الإيرادات المختلفة .
- ٦ — رسوم القيد والاشتراكات بشرط ألا تتجاوز مبلغ ثلاثمائة جنيه ورسوم الشهادات والإعلانات على ألا تتجاوز خمسة جنيهات .
- ٧ — إنشاء صندوقين مشتركين للسماسرة والوسطاء .
- ٨ — أحكام التوقف والوفاة .
- ٩ — غرفة المقاصة .
- ١٠ — تحديد الحصة الواجب أدائها سنوياً إلى الحكومة للقيام بنفقات مكتب مندوبيها على ألا تتجاوز خمسة آلاف جنيه سنوياً .

أحكام مؤقتة

مادة ١٠٧ — استثناء من أحكام البندين ١ و ٦ من المادة ٢١ والبندين ١ من المادتين ٤٣ و ٨٣ يجوز للسماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء المقيدين بالبورصة وقت العمل بهذه اللائحة الاستمرار في مراولة أعمالهم .

- مادة ١٠٨ - استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٣٨ نفي لمدة سنة واحدة من تاريخ العمل بهذه اللائحة بيوت السمسرة من النسبة المقررة للمصريين ومجموع مرتباتهم .
- مادة ١٠٩ - تمنح مهلة سنة للسمسرة لتنفيذ ما تقتضيه المادة ٣٤ .
- مادة ١١٠ - تستمر لجنة البورصة القائمة وقت العمل بهذه اللائحة في أداء عملها حتى تنتخب لجنة جديدة طبقاً لأحكام هذه اللائحة وذلك خلال الشهرين التاليين لتاريخ العمل بها .

مذكرة ايضاحية

انقضى على العمل باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ما يقرب من ربع قرن تغيرت خلاله الظروف الاقتصادية والمالية بالبلاد تغيراً بعيد المدى ، مما دعا إلى إعادة النظر فيها لجعلها ملائمة للظروف الجديدة .

ونظراً إلى أن هذه اللائحة وضعت بالفرنسية ثم نقلت إلى العربية الأمر الذي جعل النص العربي في حاجة إلى بعض الدقة في الصياغة .

ولما تبتغيه الوزارة من توافر الضمانات التي تكفل حسن سير التعامل في بورصات الأوراق المالية .

لذا فقد رأت الوزارة إعادة صياغة اللائحة الحالية مراعية في ذلك الدقة في التعبير من الناحية الفنية ، كما رأت إدخال التعديلات اللازمة عليها لكي تصبح متمشية مع ظروف البلاد الراهنة .

وفيما يلي أهم ما أدخل من تعديلات :

تنص المادة ٢ من اللائحة الحالية على تكوين لجنة البورصة من اثني عشر عضواً منهم ثمانية من السمسرة وأربعة من الأعضاء المنضمين .

وقد رؤى أن يضم إلى اللجنة بتكوينها السابق ثلاثة أعضاء يعينهم وزير المالية والاقتصاد وذلك حتى يكون إلى جانب السمسرة والأعضاء المنضمين أعضاء محايدون ليتحقق التوازن بين من عهد إليهم بالإشراف على سير العمل في البورصة (مادة ٢ من المشروع) .

وتشترط المادة الثالثة من اللائحة الحالية فيمن يرشح نفسه لعضوية لجنة البورصة أن يكون قد قضى سنتين عضواً في تلك البورصة وأن يركبه اثنان من أعضاء البورصة من الفريق الذي ينتسب إليه .

وقد رؤى حذف شرط المدة لتيسير دخول العناصر الصالحة في لجنة البورصة ممن لا يتوافر فيهم هذا الشرط ، والإبقاء على الشرط الثاني بحالته .

كما اشترط ألا يكون المرشح قد حكم عليه بسبب إخلاله بقوانين البورصة بغرامة تجاوز عشرة جنيهات أو بالوقف أو بالشطب ، ما لم ينقض على تنفيذ الحكم خمس سنوات وذلك تزيهاً لأعضاء

اللجنة الذين يتولون الاشراف على أعمال البورصة من مخالف، لوائحها . كما اشترط أن يكون مقبلاً في دائرة المدينة التي توجد بها البورصة لتيسر له الاشتراك في نشاطها ولجانها المختلفة (مادة ٤ من المشروع) .

وتنص المادة الخامسة من اللائحة الحالية على أن يكون اجتماع الجمعية العامة للبورصة في النصف الثاني من شهر يناير لانتخاب أعضاء لجنة البورصة .

ولتمكين اللجنة من اعداد الميزانية واعتمادها من مراقب الحسابات رؤى أن تجتمع الجمعية العامة في شهر فبراير من كل سنة (مادة ٥) .

كما تنص المادة الثامنة من اللائحة الحالية على أن مدة العضوية في لجنة البورصة أربع سنوات ويجدد ربع الأعضاء من كل فريق في كل سنة بطريق الانتخاب . ونظراً إلى طول هذه المدة وتمسكنا لأعضاء البورصة من اختيار ممثلهم في إدارة البورصة في فترات قريبة رؤى جعل مدة العضوية سنتين للأعضاء المنتخبين على أنه في أول انتخاب تكون مدة العضوية إلى فبراير سنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى أربعة من السماسرة واثنين من الأعضاء المنضمين وهم الذين حصلوا على أقل عدد من الأصوات وإلى فبراير بالنسبة إلى باقي أعضاء اللجنة وبذلك يتم التجديد النصفي بعد ذلك تلقائياً .

واستحدث المشروع حكماً جديداً مؤداه سقوط العضوية حتماً عن كل عضو في لجنة البورصة يصدر ضده حكم به قوبة الوقف أو الغرامة التي تجاوز عشرة جنيهات (مادة ٩) .

وتقضى المادة ١١ من اللائحة الحالية بأن تنتخب لجنة البورصة من بين أعضائها السماسرة رئيساً . وقد رؤى أن المصلحة تدعو إلى تعديل طريقة انتخاب الرئيس . فنص على أن تنتخب اللجنة من أعضائها ثلاثة مختار الوزير أحدهم رئيساً لها .

وتنص المادة ١٧ من اللائحة الحالية على أنه إذا طرأت ظروف خطيرة استثنائية يجوز للجنة البورصة أن تقرر على وجه السرعة جميع التدابير التي ترى لزومها .

ونظراً إلى أن الأمر كان يستلزم الاتفاق بين لجنتي بورصتي القاهرة والاسكندرية قبل اصدار أى قرار وكان يتعذر ذلك في كثير من الأحيان لاختلاف وجهتي نظر اللجنتين . ولما كانت الإجراءات المصرح بها هي اجراءات خطيرة لذلك فقد رؤى من المصلحة قصر هذه الإجراءات على تعيين حد أعلى وحد أدنى لأسعار الأوراق المالية وذلك بأسعار القفل في اليوم السابق على القرار على أن يوافق على قرار اللجنة في هذه الحالة عشرة من أعضائها على الأقل (مادة ١٥ من المشروع) كما تضمنت ذات المادة النص على أن تفرض أسعار القفل السابق على المتعاقدين في جميع بورصات الأوراق المالية في مصر . كما نصت على أن يبلغ القرار يوم اتخاذه إلى وزير المالية والاقتصاد الذي يكون له أن يرفضه فيقف تنفيذه أو أن يؤيده ويبين طريقة تعيين الأسعار ومرافقة الأعمال في البورصات وللوزير أن يصدر من تلقاء نفسه قراراً بما يتخذ من اجراءات في الظروف المشار إليها . ونظراً إلى أنه قد تحدث ظروف لبعض الشركات تستدعي اتخاذ الإجراءات للحفاظ على

مصالح المساهمين . فقد رؤى إضافة حكم جديد ينص على أنه يجوز للقضاء عند الحكم بالحراسة على إحدى الشركات أن يأمر على وجه الاستعجال بوقف التعامل في الأوراق المالية المتعلقة بهذه الشركة في البورصة حتى يفصل في أمرها إذا اقتضت ذلك الضرورة (مادة ١٦ من المشروع) .
وتنص المادة ١٩ من اللائحة الحالية على أن اجتماعات الجمعية العمومية لا تكون صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل .

ولحفظ التوازن بين فريق أعضاء البورصة فقد نص في المادة ١٧ من المشروع على أن اجتماعات الجمعية لا تكون صحيحة إلا إذا حضرها نصف عدد أعضاء كل فريق على الأقل .

كما تضمنت هذه المادة توضيح الحكم في حالة الدعوة إلى اجتماع الجمعية العامة في حالة الاستعجال فاكتمل بالأعلان في يوم الاجتماع ومع أن هذا كان المراد من النص القديم إلا أنه ورد في عبارة لا تؤدي المعنى المقصود .

وتنص المادة ١٨ من اللائحة الحالية على اجتماع اللجنة الكلية لبورصات الأوراق المالية خلال شهر فبراير من كل سنة . وقد كان هذا النص معطلا لذلك رؤى أن توجه الدعوة إلى اجتماع اللجنة الكلية من رئيسها بناء على طلب تقرر لجنة إحدى البورصات يبين فيه المسائل المطالب عرضها عليها ، وحظر على اللجنة النظر في غير المسائل المعينة في الدعوة (مادة ١٩ من المشروع) وتنص المادة ٢١ من اللائحة الحالية على الشروط الواجب توافرها فيمن يقبل سمسارا ومنها :

- ١ - أن يكون مقبلا في مصر منذ ست سنوات .
- ٢ - وأن يثبت مصارفه المتعلقة بالمهنة بالطرق التي تقرها لجنة البورصة .
- ٣ - وأن يكون قد قضى ثلاث سنوات على الأقل في تمرين فعلي كوكيل لأحد الأعضاء العاملين أو المنضمين أو ثلاث سنين مندوبا رئيسيا أو أربع سنين وسيطا .

ولما كانت البورصات تعتبر من المرافق القومية لذلك فقد اشترط في المشروع على أنه يجب فيمن يقبل سمسارا أن يكون مصرياً وأن يؤدي بنجاح امتحانا تحريريا وشفويا باللغة العربية للتحقيق من توافر المعلومات اللازمة لمزاولة مهنته .

ولما كانت طبيعة عمل السمسار تقتضيه وهو يباشر وظيفته ، البعد عن المصالح الشخصية ورغبة في سد السبيل أمام السماسرة للتلاعب في أعمال البورصة لمصلحتهم الشخصية ، فقد تضمن المشروع حكما جديدا بمقتضاه يحظر قبول المرشح سمسارا إذا كان هو أو زوجه أو أحد فروع أو أصوله مزاولا لعمليات بيع الأوراق المالية بالاجل .

وحثا لخيرى الجامعات الذين تتصل مؤهلاتهم ودراستهم بالبورصة فقد رؤى خفض مدة التمرين إلى سنة بالنسبة إلى حملة بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق أو ما يماثلها من الشهادات الجامعية المعتمدة في مصر .

كما نص على تخويل وزير المالية والاقتصاد حق الإحفاء من الامتحان ومن مدة التمرين بالنسبة إلى

من يكون قد قضى سنتين في وظيفة ذات صلة وثيقة بالأعمال المالية والبورصات في الحكومة أو في أحد المصارف المقبولة (مادة ٢١ من المشروع) .

وكانت المادة ٢٣ من اللائحة الحالية توجب لكي يقبل من يرشح نفسه لقيد اسمه ضمن إحدى الطوائف المشغلة في البورصة ان ينال اصوات ثلث مجموع اعضاء اللجنة .

ورغبة في التيسير في قبول المرشحين سمسرة، خاصة وقد أصبح الترشيح مقصورا على المصريين فقد روى النص على ألا يكون اجتماع اللجنة للنظر في قبول المرشحين صحيحا إلا إذا حضره عشرة من أعضائها على الأقل ، ويكون قبول المرشح بأغلبية الأصوات (مادة ٢٣ من المشروع) .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة الحالية على أن للرشح الذي رفض طلب قبوله أن يرفع استئنافا في حالة واحدة وهي حالة ما إذا كانت الشروط الشكلية المنصوص عليها في اللائحة لم تراع ، وقد روى حذف هذا القيد وإعطاء الحق لمن رفض طلبه في الاستئناف في جميع الأحوال . وعند النظر في هذا الاستئناف يجب سماع أقوال المتظلم ورئيس اللجنة (مادة ٢٤) .

وتوجب المادة ٢٥ من اللائحة الحالية على أن يقدم السمسار تأمينا قدره ألف جنيه يخص لأداء كل مبلغ مطلوب للجنة أو لأعضاء البورصة ، ثم لأداء الغرامات المالية .

وقد روى أن يخص التأمين لضمان المبالغ المستحقة للعملاء فالمبالغ المطلوبة للجنة ، فالمبالغ المطلوبة لأعضاء البورصة ، فالغرامات المالية على الترتيب (مادة ٢٥) .

وتنص المادة ٢٧ من اللائحة الحالية على الشروط اللازمة لتكوين شركات تضامن أو توصية للقيام بأعمال السمسرة في الأوراق المالية ومنها :

- ١ — ألا يزيد عدد الشركاء الموصين على أربعة .
- ٢ — أن يكون رأس مال الشركة معادلا على الأقل لرأس المال المطلوب لقيد سمسار واحد مضافا إليه ١٥٠٠ جنيه على الأقل عن كل واحد من السمسرة الآخرين .
- ٣ — أن يكون من رأس المال ٢٥٠٠ جنيه على الأقل ملكا شخصا لأحد السمسرة الشركاء .

و ١٥٠٠ جنيه على الأقل ملكا شخصا لكل واحد من الآخرين .

ورغبة في تسهيل العمل على من تتوافر فيه شروط القيد كسمسار دون رأس المال اللازم روى تخفيف شروط تكوين شركات التوصية للقيام بأعمال السمسرة ، فحذف الشرط الأول المشار اليه ، كما اكتفى باشتراط ألا يقل رأس مال الشركة عن ٧٥٠٠ جنيه ولا يقل ما يملكه كل سمسار في رأس المال عن ٢٥٠٠ جنيه (مادة ٢٨ من المشروع) .

وتنص المادة ٢٤ من اللائحة الحالية على أنه لا يجوز للسمسار أن يكون له لدى البيوت المالية والبنوك حساب سلفة على أوراق مالية يتجاوز مجموعها ثلاثة أضعاف رأس ماله المعلن للجنة البورصة . كذلك يجب ألا يزيد المجموع في أي وقت عن ٧٥ ٪ من قيمة الأوراق المالية المرصودة لتغطية الحساب .

ومننا من أن يخرج السوق عن صفته كسوق للعمليات العاجلة رؤى النص على ألا يزيد ما يقتضيه السمسار بضمن أوراق مالية على مثل رأس المال كما لا يزيد القرض في أى وقت على ٥٠٪ من قيمة الأوراق المالية الضامنة له .

كما حظر على السمسار أن يقترض على أوراق مالية مودعة لديه محافظة على أموال العملاء وحتى لا يكون راهنا ما لا يملك وما قد يستتبعه هذا الاجراء من اشكالات وصعوبات تهدد تلك الاحوال في كثير من الاحيان بالضياع . وقد نص على الحكم بعقوبة الشطب جزاء على مخالفة هذه الاحكام . كما أضيف نص جديد مستمد من المرسوم بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة بمنع السمسار من اقراض موظفى الحكومة والهيئات العامة والخاصة بضمن أوراق مالية (مادة ٣٤) .

وتمشيا مع الرغبة في تمصير هذا المرفق اضيف حكم جديد الى المادة ٣٨ بجعل نسبة المصريين الواجب استخدامهم في كل بيت من بيوت السمسرة لا تقل عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ونسبة مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وأجور بحيث لا تقل عن ٦٥ ٪ من مجموع المرتبات والاجور التى يؤديها بيت السمسرة .

وتحقيقا لهذا الغرض نص على حظر تعيين غير المصريين في بيوت السمسرة ابتداء من تاريخ العمل بالقانون المقترح حتى لو كان التعيين لأعمال وقتية أو عرضية .

وتنص المادة ٤١ من اللائحة الحالية على أنه يجوز أن يقبل بصفة عضو منظم كل بنك خاص أو بنكير لا يقل رأس ماله عن ١٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد رؤى قصر الالتحاق كعضو منظم على المصارف بشرط أن يكون المصارف شركة مساهمة تعمل في مصر وأن يكون مشغلا عادة بعمليات بورصات الأوراق المالية لحساب الغير (مادة ٥٠ من المشروع) .

وتمشيا مع الرغبة في تمصير هذا المرفق كما سلف القول فقد عدلت شروط قبول المندوب الرئيسى والوسيط والمنصوص عليها في المادة ٤٨ من اللائحة الحالية بحيث يكون المرشح مصرياً وأن يؤدي بنجاح امتحانا تحريريا وشفويا باللغة العربية للتحقق من توافر المعلومات اللازمة لمزاولة المهنة .

ولما كان يشترط في قيد المرشح وسيطا أو مندوبا رئيسيا ان يثبت انه كان يعمل بأجر ستين على الأقل لدى مكتب سمسرة في البورصة أو في مصرف في مصر ، فقد رؤى خفض هذه المدة الى سنة بالنسبة الى حملة بكالوريوس التجارة أو ليسانس الحقوق أو يماثلهما من الشهادات الجامعية المعتمدة في مصر وذلك تسهيلا لهم وتشجيعا وتمشيا مع السنة التى قررها المشروع في شأن السمسرة (مادة ٥٣) .

وتمكيننا للجنة البورصة من تحصيل رسوم القيد من الشركات فقد نص في المادة ٥٥ على أن

تستوفي الرسوم الخاصة بالقيود بطريق الحجز الإداري من الشركة المتخلفة اعتباراً من الميعاد القانوني، وتنص المادة ٦١ من اللائحة الحالية على شروط قبول الأوراق المالية في جدول الأسعار منها :

١ - ألا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ٧٥٠٠٠ جنيه - وللرغبة في تمكين مساهمي الشركات التي لا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠٠٠٠ جنيه من التعامل في أسهمها في البورصة ليحدد للأسهم سعرها الحقيقي رؤى النص على قبول قيد أوراق هذه الشركات في جدول الأسعار .

٢ - ألا يقل المدفوع من السهم عن أربعة جنيهات - ونظراً إلى ما تنص عليه المادة ٧ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة من ألا تقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه - فقد عدل النص تبعاً لذلك .

ولتسهيل التعامل في الأسهم رؤى أن تكون أسهم الشركات في صكوك من فئة السهم الواحد أو الخمسة الأسهم ومضاعفاتها بما لا يجاوز خمسة وعشرين سهماً في الصك الواحد (مادة ٥٧ من المشروع) .

وتنص المادة ٦٨ من اللائحة الحالية على واجبات الشركات التي قبلت أوراقها في الجدول وقد رؤى أن يضاف إلى هذه الواجبات ما يأتي :

١ - أن تخطر الشركة لجنة البورصة بالقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة بشأن تحديد قيمة الكوبون وقاريخ الأداء بمجرد التصديق عليها - وذلك حتى تقف لجنة البورصة على حقيقة المركز المالي للشركة ولتكون هذه المعلومات في اعتبار المتعاملين ، فلا يتخذها البعض مثاراً للشائعات .

٢ - أن تحيط لجنة البورصة بما تطلبه من البيانات والمعلومات المتعلقة بحال الشركة ، بشرط ألا تعارض هذه الطلبات مع مصالح الشركة (مادة ٦٢ من المشروع) .

وتنص المادة ٦٧ مكرراً من اللائحة الحالية على أن تقيد لجنة البورصة من تلقاء نفسها في جدول الأسعار الأوراق التي يلزم قيدها إذا لم تقدم الشركات صاحبات الشأن طلب القيد في المواعيد المحددة .

ونظراً إلى أن بعض الشركات التي يجب عليها تقديم طلبات لقيد أوراقها لا تقدم بطلب القيد في الميعاد القانوني ، ولا تقدم المستندات اللازمة للقيد ، ولا تقوم بالتزاماتها قبل لجنة البورصة ، لذلك فقد نص في المشروع على تخويل لجنة البورصة الحق في أن ترفع إلى القضاء أمر كل شركة لا تنفذ التزاماتها المقررة باللائحة أو لا تؤدي المبالغ المطلوبة منها وفقاً لها . وللمحكمة أن تحكم على الشركة المتخلفة بتعديلات مالية تسري حتى تنفذ ما التزمت به (مادة ٦٤ من المشروع) .

وتنص المادة ٧٢ من اللائحة الحالية على أن للسماح حق مطالبة عميله الذي يصدر له أمراً بأن يسلمه قبل أي تعامل الأوراق المطلوب التعاقد عليها أو المال المعقد لاداء قيمة التعاقد .

ولاهمية تأكيد السماسر من جدية طلب العميل ، ولأحكام مراقبة السوق رؤى النص على أنه

يجب على السمسار التحقق من وجود الأوراق أو ثمنها لدى العميل صاحب الشأن قبل اجراء التعاقد .
وله أن يطلب من العميل أن يسلم الأوراق أو الثمن قبل التعاقد . كما خول للجنة البورصة عند
الاقتضاء الحق في الزام السمسار ذلك بالنسبة الى بعض الأوراق المالية أو كلها (مادة ٦٩ من
المشروع) .

وتمشيا مع القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ بأن يكون التعامل في الأوراق المالية بوساطة
سماسرة هذه الأوراق ومع قرارات لجنة البورصة .

فقد أضيف نص جديد يلزم العميل البالغ أن يقدم مع الأوراق المالية المبيعة فاتورة الشراء
الصادرة من أحد السماسرة أو فاتورة شراء من عضو منظم مذكور فيها أن العملية تمت بوساطة
أحد السماسرة .

أما الأوراق المالية المقيدة في الجداول والمستوردة من الخارج فلا يعتبر تسليمها صحيحا الا اذا
تم بيعها بمعرفة أحد البنوك المرخص لها في استيراد تلك الأوراق وفي مزاولة عمليات النقد وعلى البنك
الذى يتولى بيع الأوراق المالية المستوردة من الخارج أن يسلم السمسار البائع صورة طبق الأصل
من الترخيص الصادر له من مراقبة النقد باستيراد تلك الأوراق (مادة ٧٠) .

وتتضمن اللائحة الداخلية الحالية النصوص الخاصة بتعيين واجبات مراقبي حسابات البورصة
وقد روى النص على هذه الأحكام في اللائحة العامة .

وقد اشترط فيمن يقبل مراقبا للحسابات أن يكون مصريا وأن يكون مقيدا بمجدول المحاسبين
والمراجعين المنصوص عليه في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة
ومرخصا له في اعتماد ميزانيات الشركات المساهمة وألا يكون شريكا بأية صفة في بيت سمسرة
أو موظفا فيه أو وسيطا (مادة ٨٣) .

ونصت المادة ٨٤ من اللائحة الحالية على تأليف مجلس التأديب وترك أمر تأليفه والاجراءات
التي تتبعها اللائحة الداخلية والتي نصت المادة ٣٠ منها على أن يتكون المجلس من خمسة أعضاء تندرجهم
لجنة البورصة كل سنة من بين أعضائها السماسرة وأعضائها المنضمين ، ويرأس مجلس التأديب رئيس
اللجنة أو من ينوب عنه ويكون حضور ثلاثة من الأعضاء ومندوب الحكومة لتكون قرارات
المجلس صحيحة .

ونظراً إلى أن الوضع الطبيعي هو أن ينص على كيفية تشكيل مجلس التأديب واختصاصاته في
اللائحة العامة لما لهذا المجلس من أهمية ولما يجب أن يحاط به من ضمانات يجب أن يظل معها بمنأى
عن التعديل عن غير طريق القانون .

فقد نص المشروع على أن يشكل هذا المجلس من رئيس لجنة البورصة أو من يقوم مقامه وعضو
منضم وواحد من الاعضاء الثلاثة الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد ، وذلك حتى تكون كل
الهيئات الممثلة في لجنة البورصة ممثلة في مجلس التأديب ضمانا لسلامة القرارات التي يصدرها
(مادة ٩١) .

وتنص المادة ٩٣ من اللائحة الحالية على أنه يجوز لمن حكم عليه بالوقف أو الشطب أو بغرامة تزيد على ١٠٠ جنيه أن يرفع استئنافا في ميعاد ١٥ يوما من تاريخ اعلانه بالقرار إلى المحكمة التجارية .

ولتوحيد جهة الاستئناف التي يلجأ إليها أعضاء البورصة . فقد رؤى أن يكون الاستئناف أمام لجنة تشكل بقرار من وزير المالية والاقتصاد من مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد رئيسا ، ومن مسمار وعضو من أعضاء لجنة البورصة أعضاء . وضمانا لحيدة أعضاء مجلس الاستئناف عند الفصل في التظلمات المرفوعة إلى المجلس نص على ألا يكون أحد العضوين قد اشترك في إصدار القرار المستأنف ، فإذا كان عدد الأعضاء الذين لم يشتركوا في إصدار القرار المستأنف غير كاف لتشكيل لجنة الاستئناف فيختار الوزير من أعضاء الجمعية العامة الذين لا تقل مدة عضويتهم عن خمس سنوات من يكمل العضوية .

كما نص على اشتراك مندوب الحكومة في لجنة الاستئناف دون أن يكون له صوت محدود حتى يمكن الحكومة الوقوف على جميع شئون البورصة (مادة ١٠١) .

وقد رؤى النص تحت باب الأحكام الوقفية على السماح للمندوبين الرئيسيين والوسطاء ومراقبي الحسابات المقيدين بالبورصة بالاستمرار في مزاولة أعمالهم (مادة ١٠٧ من المشروع) ، كما رؤى إعطاء مهلة مدتها سنة واحدة لبيوت السمسرة لمراعاة نسبة المصريين ونسبة مجموع مرتباتهم الواجب توافرها في موظفيها (مادة ١٠٨ من المشروع) .

كما رؤى منح مهلة سنة لبيوت السمسرة لتنفيذ ما قضت به المادة ٣٤ من مشروع اللائحة العامة (مادة ١٠٩ من المشروع) .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القرار بقانون المرافق باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

أوامر عسكرية

أمر رقم ٢٦

بتشكيل محكمة عسكرية عليا (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء
البلاد ؛

وعلى الأمر رقم ٢٠ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٥٧ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق
القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية وبالحكم فيها ؛

قرر :

مادة ١ - تشكل محكمة عسكرية عليا للفصل في القضية رقم ٧١ حصر أمن الدولة (١١٧ جنایات
عسكرية الوايلي سنة ١٩٥٧) على الوجه الآتي :

رئيساً	لواء محمد فؤاد الدعوى من سلاح المشاة
أعضاء أصليون	أميرالاي سعد الدين متولى
	قائمقام عبد المجيد محمد كريم
	بكباشى جلال محمد زكى المدفعية
	بكباشى طيار يحيى محمد حسين من القوات الجوية
عضوان احتياطيان	قائمقام عبد الرحمن فهمى يوسف من سلاح المشاة
	بكباشى ا. ح سعدى نجيب على
نائب أحكام	قائمقام إبراهيم سامى المدفعية

وتقوم النيابة العامة بمباشرة الدعوى المذكورة أمام هذه المحكمة .

مادة ٢ - تعقد هذه المحكمة في محكمة القاهرة الابتدائية بميدان أحمد ماهر أو بأى مكان آخر
بمختاره رئيسها ؟

القاهرة في ٢٤ يولييه ١٩٥٧ .

قرارات

قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٥٧

بتنفيذ القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧
بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون
علاوة على مرتباتهم الأصلية

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت
التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على :

(أ) الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين أو المؤقتين سواء أكانوا بالحكومة أم بالهيئات
أو المؤسسات العامة .

(ب) رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين والمديرين في شركات المساهمة
الذين يعينون كممثلين أو مندوبين للحكومة أو للهيئات أو المؤسسات العامة أو الذين يعينون لدى
تلك الشركات بقرار من الجهة الإدارية .

مادة ٢ - تعدد الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة سجلات لاثبات ما يتقاضاه
الموظفون المذكورون في المادة السابقة من أجور أو مرتبات أو مكافآت علاوة على ما هيأتهم
أو مكافآتهم الأصلية وذلك لأجراء المحاسبة بمقتضاها سواء أكانت هذه الأجور الإضافية تصرف
من الجهة التابع لها الموظف أم من خارجها .

ويجب أن تتضمن هذه السجلات البيانات الآتية :

اسم الموظف ، الماهية أو المكافأة الأصلية ، الأجر أو المرتب أو المكافأة الإضافية ،
مفردات الاستقطاعات حسب أنواعها ، الأعمال التي قام بها نظير هذه الأجور الإضافية ، الجهة التي
تحملت الصرف ، تاريخ الالتحاق بالعمل ، تاريخ الانتهاء منه .

مادة ٣ - على الوزارات والمصالح والشركات والهيئات والمجالس والمؤسسات العامة
والخاصة التي تستخدم أحدا من المنصوص عليهم في المادة الأولى نظير أجور أو مرتبات
أو مكافآت إضافية لإخطار الجهات التي يتبعونها خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار

أو من تاريخ إلحاقهم بالعمل ، وكذلك عقب كل صرف بمقدار ما يتقاضونه ومفردات الاستقطاع بأنواعه مع بيان الأعمال الإضافية التي يقومون بها وتاريخ الالتحاق بالعمل ، وتاريخ الانتهاء منه .

مادة ٤ — على المذكورين في المادة الأولى لإخطار الجهة التي يتبعونها بالأعمال الإضافية التي يؤديونها ويتقاضون عنها أجرا إضافيا ومقدار هذا الأجر والضرائب التي تخصم منه ، وذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

وعليهم أيضا تقديم إقرار للجهة التي يتبعونها خلال النصف الأول من شهر يناير من كل عام بالمبالغ التي صرفت إليهم في السنة الميلادية السابقة ومفرداتها واستقطاعاتها وكذلك بالمبالغ المستحقة الأداء للحكومة .

مادة ٥ — لا يدخل في الحساب بالنسبة إلى السنة التي تنتهي في ديسمبر سنة ١٩٥٧ ما يحصل عليه الموظف من أجور إضافية بسبب أعمال أدت قبل أول مايو من هذه السنة ويجرى الحساب عن المدة الباقية بطريقة نسبية وطبقا للقواعد التالية .

مادة ٦ — يؤدي الموظف إلى الجهة التابع لها ما يزيد من أجوره الإضافية على خمسين في المائة من الماهية أو المكافأة الأصلية أو مقدار الأجر الإضافي المسموح به قانونا ، وذلك عن سنة ميلادية كاملة ولو كان العمل الإضافي عن مدة أقل من سنة .

وإذا كانت الأجور الإضافية التي صرفت للموظف قد أدى عنها الضريبة فيحتجز لنفسه من نصيب الحكومة ما أداه من ضرائب على هذا النصيب .

ولا يحسب في تقدير الماهية الأصلية أو الأجور الإضافية إعانة غلاء المعيشة والجوائز والمنع والمكافآت التشجيعية وبدلات طبيعة العمل وبدلات المهنة وبدلات التي تعطى مقابل النفقات الفعلية .

وللموظف أن يؤدي الزيادة دفعة واحدة خلال شهر يناير من كل عام أو شهر بشهر على أن تجرى المحاسبة على أساس ما استحقه الموظف حتى آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٧ — إذا ظهر خلاف في نهاية العام بين بيان الحساب الوارد من الهيئات وبين البيانات الواردة بالإقرارات المقدمة من الموظفين للجهات التابعين لها طالبتهم تلك الجهات بأداء الفروق المستحقة عليهم خلال أسبوعين من تاريخ مطالبتهم على أساس البيانات الواردة من الهيئات المتدينين للعمل بها بحيث إذا لم يؤديوها خلال تلك المهلة خصمت من مرتباتهم .

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧) .

المحكمة

بمجلس قضائي شرعي

قصر هانقاية المارين

أكتوبر

سنة ١٩٥٧

السنة الثامنة والثلاثون

العدد

الثاني

« وَلَا تَتَّبِعُوا أَمْوَالَكُمْ يَفْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا
بِهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »

[قرآن كريم]

قرارات المؤتمر الثالث للمحامين العرب

المنعقد بدمشق

في ٢١ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧

جميع التقارير سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازي

مِـن

نشرنا في هذا العدد الاحكام والابحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٢٩	حكم صادر من قضاء محكمة النقض الجنائية
١٠	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
٢	حكمين صادرين من قضاء الاحوال الشخصية
٣	أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المهيمن)

* * *

منازعات الأحوال الشخصية في الطلاق للأستاذ نصيف زكي المحامي
المسئولية عن عمليات الشحن والتفريغ في النقل البحري للدكتور علي جمال الدين عوض
مدرس القانون التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق بجامعة القاهرة
الفسخ الارادي لعقد العمل الفردي للأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة
الابتدائية
الرشوة في القانون المصري للدكتور أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة بمكتب النائب العام
الخطأ الشخصي والخطأ المصاحبي الأستاذ علي فاضل حسن وكيل نيابة جنوب القاهرة
المسئولية المدنية عن حوادث المصاعد السكر بائية (الاسانسير) للدكتور أبو اليزيد علي
المنيت المحامي

* * *

قرارات المؤتمر الثالث للمحامين العرب المنعقد بدمشق في ٢١ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ .
ص ٢٧٣

* * *

قرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال . ص ١٠٥

قرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان . ص ١١١
قرار بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الري والصرف ص ١٢٢
قرار بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها .
ص ١٢٤
قرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦
في شأن الملاهي . ص ١٢٧
قرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ٣٧١
لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ص ١٢٨
قرار بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة
١٩٥٢ بشأن السكسب غير المشروع . ص ١٢٩
قرار بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ في شأن طرح النهر واكله ص ١٣٤

لجنة التحرير

محمد طه الغنم - محمد الحناوي - توفيق سيدهم - عبد العزيز الشويحي
حسين أبو زيد - نصيف زكي - أحمد مختار طيب - أحمد شوقي

أكتوبر

سنة ١٩٥٧

المحكمة

المرور الثاني

الجلسة الثامنة والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كمال ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين المستشارين) .

تضمنها تحت ركنيتها خملتها تحت إبطها، ولا عرفته
أخذت تتم مقرر ثم أقت بها فالتقطها، فإن هذه
الظواهر التي بليت من التهمة أمام الضابط تعتبر
قرينة قوية على أن التهمة إنما كانت تمنى معها
شدينا يفيد في كشف الحقيقة. ومن ثم فإن ضبط
الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة
٤٩ من قانون الاجراءات الجنائية.

(القضية رقم ٨٨٤ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومصطفى كمال ومحمود محمد مجاهد
وفهم بسى الجندي المستشارين) .

٧٧

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

تفتيش - الدفع بطلا - مواد مخدرة - عدم قبوله
من أنكر ملكيته لمسيبونات .

المبدأ القانوني

متى أنكرت التهمة ملكيتها للعvidence التي

٧٥

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

حكم - تسبب كف - سرقة - إهانة الحكم في بيان
للسروقات إلى الأوراق - لا عيب .

المبدأ القانوني

لا حرج على الحكم إذا أحال في بيان
للسروقات إلى الأوراق مادام أن المتهم لا يدعى
حصول خلاف بشأنها .

(القضية رقم ٨٧٤ سنة ٢٦ في) .

٧٦

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

تفتيش - سرقة والتمه يجوز فيها لمأمور الضبط
الفتش تفتيش المتهم طبقا للمادة ٤٩ أ ج .

المبدأ القانوني

متى كانت التهمة موجودة في منزل الشخص
الذون تفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية
القضائية، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت

بالإدانة ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذه الدفوع ولم يأخذ بها .

(القضية رقم ٨٩٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين المستشارين) .

٨٠

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

نقض . المدعى في الطعن . لاثبات الحكم . دفاع تمارض المصلحة . تولي عام واحد الدفاع عن المتهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتهم . نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معا .

المبدأ القانوني

إذا استندت المحكمة فيما استندت إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتهم في الدعوى ومن ثم فإن تولي محام واحد الدفاع عنهما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .

(القضية رقم ٨٩٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٨١

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

اثبات . خير . حق المحكمة في الجزم بصحة ما رجعه الطبيب الشرعي .

المبدأ القانوني

لا تريب على المحكمة إن هي جازمت

وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع .

(القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندي وأحمد زكي كامل للمستشارين) .

٧٨

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

نقض . إجراءات الطعن . ماهية الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .

المبدأ القانوني

الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يتم في الموعد القانوني ينبت أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها .

(القضية رقم ٨٨٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي للمستشارين) .

٧٩

٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦

حكم . منطوقه . النص فيه على رفض الدفوع التي أبداه المتهم . غير لازم .

المبدأ القانوني

لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبداه المتهم في المرافعة اكتفاء بما أورده في أسبابه إذ في قضائه

بصححة ما رجعه الطبيب الشرعى بشأن كيفية إصابة الجنى عليه على اعتبار أنه هو الذى يتفق مع وقائع الدعوى وأدلتها المطروحة عليها .
(القضية رقم ٩٠١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال وعمود محمد مجاهد ونعيم يسى الجندى للمستشارين) .

٨٢

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

استئناف . معارضة . دفاع . متى يجوز للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟ المادة ١٤٩ / ١٢ ج . مثال .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لظرف معارضة المتهم وأسست قضاءها على أن محكمة أول درجة حكمت فى الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ذلك ان إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية :
(القضية رقم ٩٠٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين للمستشارين) .

٨٣

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

عود . حكم غيابي . الحكم الغيابي الوارد بصحيفة - وابق المتهم . عدم تقديم النيابة ما يدل على صيرورته

نهائيا . القضاء فى الدعوى بناء على ذلك . لا خطأ .
المبدأ القانونى

متى كان لا يبين من صحيفة سوابق المتهم ان الحكم السابق صدوره عليه قد أصبح نهائيا ولم تقدم النيابة العامة للمحكمة ما يخالف الظاهر من ذلك الحكم الغيابي ؛ فإن قضاءها فى الدعوى بناء على الأوراق المطروحة امامها لمحسب لا يكون قد خالف القانون فى شيء .

(القضية رقم ٩٠٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال ونعيم يسى الجندى وأحمد زكى كامل للمستشارين) .

٨٤

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

حكم . « تسبب كاف » . سرقة . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة السرقة . غير لازم .

المبدأ القانونى

لا يشترط التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن القصد الجنائى فى جريمة السرقة ، بل يكفي ان يكون ذلك مستقفاً منه .
(القضية رقم ٩٢٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود المستشار وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كمال وعمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٨٥

١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . الاذن به . صدور الاذن بتفتيش دون
القاضي الجزئي بتفتيش منزل الزوجة المتهم . حصول
هذا التفتيش في المنزل الذي تسكن فيه زوجها .
صحيح .

المبدأ القانوني

للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في
الإقامة فيه ، لأن المنزل في حيازتها ، وهي
تمثله في هذه الصفة وتتوب عنه بل شريكه فيه ،
ولا يمكن ان يعد اسكن بالتالي تغير التهمة في
الدوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من
القاضي الجزئي بتفتيشه . ومن ثم فإن الاذن
الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد
صدر ممن يملك إصداره قانونا .

(القضية رقم ٩٢٧ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كمال ومحمد محمد حسين وفهم يسي الجندى
للمستشارين) .

٨٦

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦

شيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون
رصيد . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني

يتحقق سوء النية في جريمة إعطاء شيك
بدون رصيد بمجرد علم الساحب بأنه وقت
إصداره لم يكن له مقابل وفاء للسحب .

(القضية رقم ٨٤٩ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كمال وفهم يسي الجندى وأحمد زكي كمال
للمستشارين) .

٨٧

١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . الاذن به . صدور الاذن بتفتيش المتهم
ومسكنه . تفتيش محل تجارته بقاء على هذا الاذن
صحيح .

المبدأ القانوني

متى صدر الاذن من سلطة التحقيق بتفتيش
المتهم ومسكنه ، فإن قرار غرفة الانهم بحدود
بمحلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا في
القانون إذ أن حرية محل التجارة مستمدة من
اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

(القضية رقم ٩٢٩ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كمال وأحمد زكي كمال والسيد أحمد عفيفي
للمستشارين) .

٨٨

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

قبض . حق مأور الضبط المضاني في القبض على
المتهم الحاضر متى كانت هناك دلائل كافية على اتهامه
المادة ٣٤ أ ج .

المبدأ القانوني

مزدى نص المادة ٣٤ من قانون لإجراءات
الجنائية ان القبض على المتهم الحاضر جائزا
قانونا لأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية
متلبسا بها أو في غير حالات القابض متى كان
ثبت دلائل كافية على اتهامه .

(القضية رقم ١٠١٨ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساندة حسن داود ومصطفى كمال
ومحمد محمد حسين وفهم يسي الجندى والسيد أحمد عفيفي
للمستشارين) .

المقرر بحفظ الدعوى وقنا لقانون تحقيق الجنايات وأحالت الأوراق إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد، فإن له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد.

٢ - لأخرج على القاضي من أن يتصرف في التحقيق طبقاً لما عليه عليه ضميره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفاً لطلبات النيابة.

المحكم

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه لا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة إلا بناء على طلب من النيابة العامة، وهي تسجل مبدأ عاماً وضع لصالح المتهم يترتب على مخالفة البطلان - ولما كان الثابت في هذه الدعوى أن تحقيقها انتهى على يد النيابة قبل بدء سريان قانون الإجراءات الجديد وأن وكيل النيابة المحقق ورئيس النيابة والمحامي العام اجتمع رأيهم على - فغظا وسجل هذا الاجماع في مذكرات وإشارات سابقة على تاريخ سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد - ولكن المحامي العام عشية سريان القانون الجديد طلب من قاضي التحقيق إصدار أمر بأن لاوجه لأقامة الدعوى قبل الطاعن فإنه ما كان يجوز له أي لقاضي التحقيق أن يعيد تحقيق القضية رياءمر بإحالة الدعوى على غرفة المشورة التي أحالتها على محكمة الجنايات وأصدرت حكماً بإدانة الطاعن - ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع يبطلان

٨٩

١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ - حكم - بسبب كلف - خيانة الأمانة - عدم تهمته استغلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة - ليراده من وقوع الدعوى ما يكفي لاستظهاره - كاف -
ب - خيانة الأمانة - القصد الجنائي - دفع التهم فمن الناس من الأشياء التي يهدته بعد وقوع جريمة التهديد - أثره -

البادئ القانونية

١ - المحكمة غير ملزمة بالتحديث استغلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة مادام أن فيما أورده من وقوع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون -

٢ - قيام الطاعن بدفع ثمن الناص من الأشياء التي يهدته بعد وقوع جريمة التهديد لا يعمد الجريمة ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي -

(القضية رقم ١٠٢٩ سنة ٢٦ ق رتبة ومضوية السادة الأساندة حسن داود ومصطفى كامل وعمود محمد محمد ونهم بنى الجندي وأحمد زكى كامل (للتشارين))

٩٠

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ - قاضي التحقيق - تحقيق - قانون - إحالة النيابة الأوراق إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية الجديد - حقه في مباشرة جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد -

ب - قاضي التحقيق - تحقيق - حربه في إصدار قراراته - عدم تقيده بطلبات النيابة -

البادئ القانونية

١ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في

سنة ١٩٥١ أمر بإرسال الأوراق للنيابة العامة لتقديم طلباتها الختامية كما أمر باخطار الخصوم في الدعوى — وفي ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حرر وكيل النيابة المحقق مذكرة ختامية أصر على رأيه الأول وطلب من قاضي التحقيق التقرير بأن لاوجه لأقامة الدعوى ووافق رئيس النيابة على هذا الرأي وأعاد الأوراق لقاضي التحقيق الذي أصدر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قرارا بأحالة الدعوى على غرفة المشورة لإحالتها على محكمة الجنايات وطعنت النيابة في هذا القرار بالاستئناف في اليوم التالي أمام غرفة المشورة التي قررت في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات — وبين من ذلك أن النيابة العمومية لم تكن قد تصرفت في الدعوى بالحفظ لغاية ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذي نفذ فيه قانون الاجراءات الجنائية — ولما كان هذا القانون (قبل تعديله بالقانون ٣٥٣ سنة ١٩٥٢) قد نحا إلى فصل سلطة الانهام عن سلطة التحقيق — فقد نص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ تطبيقا لهذا المبدأ — على إلزام النيابة العامة «إن هي رأت في مواد الجنايات أن الامتدالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى أن تحيلها إلى قاضي التحقيق» — ولما كان الأمر الذي أصدره المحامي العام في ٢٧/١١/١٩٥١ — إنما أصدره إعمالا لنص هذه المادة — باعتبار أن قاضي التحقيق هو وحده المخص بتتقيق الجنايات — فإن هذا الأمر يكون صحيحا في القانون — لما كان ذلك وكانت وجهة نظر الدفاع عن الطاعن في تفسير المادة ٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنها عندما نصت على أنه «لا يجوز لقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة

الاجراءات والذي أسسه الطاعن على مخالفة حكم هذه المادة قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يمكن ما استند إليه الحكم من أن الأخذ بالدفع يجعل القاضي مقيدا بإصدار قرار قد لا يؤمن به لأن محل القول بذلك هو حالة ما إذا طلبت النيابة العامة إحالة الدعوى على غرفة المشورة ورأى هو أن لاوجه لأقامة الدعوى . أما في حالة ما إذا طلبت النيابة من قاضي التحقيق إصدار قرار بأن لاوجه لأقامة الدعوى العمومية فإنه يكون مقيدا بحكم المادة ٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية سالفة الذكر شأنها في ذلك شأن جميع الحالات التي تمتنع فيها العقوبة أو المحاكمة لسبب شكل أو لدفع قانوني أو لسقوط الدعوى العمومية فإن قاضي التحقيق في هذه الحالات جميعا يكون مقيدا بإصدار قرار بأن لاوجه لأقامة الدعوى بالرغم مما قد يراه من أن ظروف الدعوى ترجح الادانة أو تقطع بها وأولى من ذلك في وجوب الافتناع أن يكون كتاب النيابة إلى قاضي التحقيق في قضية حدثت وقائعها وتم التحقيق فيها — واستقر رأي النيابة على حفظها في ظل القانون القديم .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن وكيل النيابة المحقق ظل يباشر التحقيق لغاية يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ثم أرسل القضية لرئيس النيابة مرفقة بمذكرة انتهى فيها إلى أن الأدلة لا تصل إلى حد الكفاية — وفي ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ أرسل رئيس النيابة القضية للمحامي العام المخص للوفاق على حفظها وأمر هذا الأخير في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بعرض القضية على قاضي التحقيق — وباشر هذا الأخير تحقيق الدعوى ولما انتهى منه في ١٦ من ديسمبر

المعينة إلا بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على إحالتها إليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها في القانون ، إنما تسجل مبدأ عاما يتمتع بمقتضاه على قاضي التحقيق أن يباشر إجراءه إذا اقتصر طلب النيابة على التقرير بأن لاوجه لإقامة الدعوى وكذلك إن هي أبدت هذا الطلب في مذكرتها الختامية بعد انتهاء التحقيق امتنع عليه إحالة الدعوى إلى المحكمة — هذا النظر الذي قال به الدفاع لا يتفق مع منطق القانون — ذلك لأن مفهوم حكم المادة ٦٧ سالفة الذكر هو أنه لا يجوز لقاضي التحقيق أن يباشر التحقيق في جريمة معينة من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى تقدمت إليه من فرد ولو في حالة التلبس بالجريمة وذلك تحقيقا للفعل بين سلطة الاتهام والتحقيق الذي هدف إليه الشارع وقت إصدار قانون الإجراءات الجنائية إذ جعل سلطة الاتهام في يد النيابة وحدها وهي التي تقرر متى يبدأ القاضي تحقيقه وجعل سلطة التحقيق في يد القاضي ومقتضى ذلك أنه متى طلبت النيابة العامة من قاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة أصبح هو وحده المختص بالتحقيق وله حرية التصرف فيه من غير أن يكون مقيدا برأى معين وله في سبيل الوصول إلى الحقيقة أن يستوفي فقط التحقيق التي يرى لزوم استيفائها أو أن يمد التحقيق إن رأى لزوما لذلك — ومن جهة أخرى فإنه لما كان نص المادة ١٢٣ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية صريحا في أنه متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة العامة وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام إذا كان محبوسا وعشرة أيام إن كان مفرجا عنه ، — فإنه يتمتع على القاضي أن يتصرف في التحقيق إلا بعد أن يرسل

الأوراق إلى النيابة لكي تبدي طلباتها له كتابة — ولكن هذا النص لا يشير بأي حال إلى أن يكون مقيدا في تصرفه بهذه الطلبات — ومن ثم فلا حرج على القاضي من أن يتصرف في التحقيق طبقا لما يملكه عليه ضميره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة — والقول بغير ذلك يتنافى مع الغرض الذي هدف إليه الشارع من الفصل بين سلطة الاتهام والتحقيق بما لا يجوز معه أن تغطي الأولى على الثانية فتعمل عليها رأيها — يؤيد هذا النظر أن الشارع لم يقصر حكم المادة ١٥٣ على ضرورة إرسال الأوراق للنيابة لتقديم طلباتها — بل أوجب على القاضي أيضا — في الفقرة الثانية من هذه المادة — إخطار باقي الخصوم — وهم المتهم والمجنى عليه والمدعى بالحق المدني — ليبدو ما قد يكون لديهم من أقوال ، فيكون شأن النيابة في تقديم طلباتها شأن باقي الخصوم ، فلا يلزم قاضي التحقيق بإجابة طلبات أي من هؤلاء الخصوم — كما يؤيد هذا النظر أيضا أن الشارع أعطى للنيابة في المادتين ١٦١ ، ١٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية الحق في استئناف جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق — وهو حق مطلق يشمل كل أمر يصدر منه مهما كان نوعه برفض أي طلب من طلباتها وجعل للنيابة العمومية وحدها الحق في استئناف الأوامر التي تصدر بإحالة الدعوى على المحكمة — إذا كانت الأدلة في تقديرها غير كافية — وهو ما ينصح عن رأى الشارع من أن قاضي التحقيق غير مقيد بطلبات النيابة العمومية إذ قرر وهو يمنع النصوص الخاصة بحق النيابة في الاستئناف أن تطلب النيابة في مذكرتها الختامية من قاضي التحقيق أن يصدر قرارا بأن لاوجه لإقامة

الجديد نأصح له بهذه الإحالة أن يباشر جميع سلطاته المخولة له بذلك القانون .

وجيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعا .
(القضية رقم ٧٦٣ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد
محمد حسين المشارين) .

٩١

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

حكم . تسيب كفاف . بيان مضمون كل دليل من
الأدلة التي في الحكم بالإدانة قضاء عليها . وجوابه

المبدأ القانوني

يجب لصحة الحكم بالإدانة ان يبين
مضمون كل دليل من الأدلة التي بني قضاء
عليها حتى يمكن للمحكمة التدقيق مراقبة تطابق
القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار انبائها
في الحكم .

(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل وفهم بسى الجندى وأحمد زكي كامل والسيد أحمد
مففى المشارين) .

٩٢

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

شهادة . إجراءات . مخالفة الاجراءات المنصوص
عليها في المادة ١٨٧ أ . ج . حق الحكم الذي لم يعلن
باسماء الشهود في الميعاد في المعارضة في سماعهم طبقا
لمادة ١٣٢٩ ج .

المبدأ القانوني

مخالفة الإجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧
من قانون الإجراءات لا يترتب عليها إلا الأثر

الدعوى العمومية فيخالفها القاضي في الرأي
ويصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة فصح
في المادة ١٦١ على حق النيابة في الطعن
بالاستئناف . ولصحة المتهم — عن الامر
المصدر بالإحالة على المحكمة كما نص في
المادة ١٦٤ على قصر هذا الحق عليها
وحدما دون باقي الخصوم — لما كان
ما تقدم وكانت الفرقة التي قال بها الدفاع بين
حالة ما إذا قدمت النيابة العامة طلباتها بالتقرير
بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم
وحالة ما إذا طلبت إحالته على المحكمة فيكون
قاضي التحقيق مقيدا في الحالة الأولى برأى
النيابة وملزما بإصدار أمر بأن لاوجه لإقامة
الدعوى العمومية ويكون حر التصرف في الحالة
الثانية فله أن يجيب طلب النيابة ويأمر بإحالة
المتهم إلى المحكمة أو يخالفها في الرأي ويصدر
قرار بأن لاوجه لإقامة الدعوى قبله — هذه
الفرقة فضلا عن أنه لا سند لها في القانون فإن
الدفاع قد بني وجهة نظره في الأخذ بها على فرض
أن النيابة تقصر طلباتها دائما على أحد هذين
الطلبين — وهو فرض يخالف الواقع إذ قد
يبدى النيابة طلباتها للتقرير بعدم الاختصاص
أو باعتبار الواقعة جنحة أو إحالة القضية على
المحكمة الجزئية للاكتفاء بعقوبة الجنحة وغير
ذلك من الطلبات — ولا ريب في أن قاضي
التحقيق غير مقيد بإجابة هذه الطلبات جميعها —
لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن يكون على غير
أساس ولا يؤثر في ذلك كله أنه كان في وسع
النيابة أن تقرر بحفظ الدعوى وفنا للقانون
النديم الذي كان ساريا وقت ذلك مادام أنها
لم تستعمل حقها وأحالت الأوراق إلى قاضي
التحقيق بعد سريان قانون الإجراءات الجنائية

٩٤

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦

دفع . خيانة أمانة . حكم « تسبب معيب » تمسك
التهمة بضم دقار المحنى عليه التجارية وتعيين خبير لتصفية
الحساب بينهما . إفعال المحكم بالإشارة إلى هذا الطلب
أو الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

تمسك اتهم بجريمة التهديد أمام محكمة
ثاني درجة بضم دقار المحنى عليه التجارية على
أساس أنه ثبت فيها ما يفيد في كشف الحقيقة
وتعيين خبير لتصفية الحساب بينهما ، هو من
الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى
إظهارا لوجه الحق فيها . فإذا أقلل المحكم
الإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه فإنه يكون
معيها مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم
إسماعيل ومصطفى كامل ونعيم يسى الجندى وأحمد ركن
كامل المستشارين) .

٩٥

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — إتلاف الأوراق الحكومية . متى يتحقق جريمة
الإتلاف انصوص عليها في المادة ١٥٢ ع . ٢ .
ب — إتلاف الأوراق الحكومية . القصد الجنائي
فيها . ماهيته .
ج — إتلاف الأوراق الحكومية . إعتبار محضر
نقطة في البوليس منها . متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه
المادة ١٥١ ع .

المبادئ القانونية

١ — تحقق جريمة الإتلاف المنصوص عنها

م — ٢

التي نصت عليه المادة ٢٧٩ من هذا القانون
وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود
في للعياد المحدد أن يعارض في سماع شهادة
الشهود الذين لم يسبق إعلانهم .

(القضية رقم ١٠٤٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ممطاني فاضل وكل المحكة وحسن
داود ومصطفى كامل ونعيم يسى الجندى والسيد أحمد
حفيظ المستشارين) .

٩٣

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦

خيانة أمانة . حكم « تسبب معيب » . تمسك التهم
بتهديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع المجرم
وأنه غير مكلف بنقل المجرزات . عدم تحقيق هذا
الدفاع وعدم الرد عليه في المحكم . قصور .

المبدأ القانوني

متى دفع التهم بتهديد مجوزات امام
محكمة ثاني درجة بأن المجرز توقع ببلدة تقدير
وأنه تمحدد للبيع ببلدة النوصية مشيرا بذلك إلى
أنه غير مكلف بنقل المجرزات إلى السكان
الذي تمحدد للبيع الأمر الذي يجله غير مشمول
عن عدم تقديمها بهذا المكان ولم تكن المحكمة
بتحقيق هذا الدفاع ولم ترد عليه مع أهميته
ووجوب تمحيصه والرد عليه ، فإن حكمها يكون
قصرا .

(القضية رقم ١٠٥٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد
حفيظ المستشارين) .

مادام أن التهم مستول عن العامة وفقاً لأى الوصفين .

(القضية رقم ٧٨٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٩٧

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

أ - استئناف . تقرير التلخيص . الاكتفاء فى قرار التلخيص بالقدر الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف . لا خطأ .

ب - إجراءات . اعتبار محضر الجلسة مكملاً لسعكم فى الاجراءات التى تمت .

المبادئ القانونية

١ - ذكر البيانات الواردة فى المادة ٤١١

من قانون الاجراءات الجنائية بتقرير التلخيص واجب إذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى . أما إذا كانت بمسدد الفصل فى الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتبنى فى قرار التلخيص بالقرار الذى يتطلبه الفصل فى شكل الاستئناف .

٢ - محضر الجلسة يكمل الحكم فى إثبات

ما يتم أمام المحكمة من إجراءات .

(القضية رقم ٨٢٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات بمجرد وقوع تعدد مادی (تزيق) على ورقة من الأوراق المنصوص عليها فى تلك المادة بنية إتلافها وأن يكون من شأن هذا الإتلاف تغيير أو تشويه أو إعدام تلك الورقة .

٢ - يكفى لقيام القصد الجنائى فى

الجريمة المنصوص عنها بالمادة ١٥٢ عقوبات وهو تعدد الإتلاف أن يكون علانياً ومستقاراً من سياق الحكم مادام أن ما أورده فيه ما يكفى لاستظهاره دون نظر إلى البواعث .

٣ - يدخل محضر تحقيق البوايس ضمن

الأوراق التى نصت عليها المادة ١٥١ من قانون العقوبات متى سلم إلى شخص . أورد بمقتضى . (القضية رقم ٢٨٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٩٦

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . ضرب . متى ظرف سبق الإصرار فى جرعة العامة المسندة إلى التهم دون لمت نظر الدفاع . لا خطأ .

انبدأ القانونى

متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد انقصر على ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى التوبة الأخف فإنه لا تترتب على المحكمة إذ هى لم تأت نظر الدفاع إلى ذلك

الطاعن بوصفه زميلا له ومحاميا — وفي إطلاق وصف التزوير على هذا النحو خروج عما يقتضيه مقام الدفاع في الدعوى كما أخطأ الحكم بقضائه برفض الدعوى المدنية عن قفل ، إن لم تتوفر له تقويمات الجريمة ، فقد تم له وصف الفعل "ضار" المتبر بنص الحكم تزييدا وتضخيم الفعل المطعون ضده مما كان يقتضى التقضاء بالعويض أو الحكم بعدم اختصاص المحاكم الجارية بالفصل فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يثيره الطاعن في طعنه ورد عليه بقوله د وحيث إن المتهم عندما أسند إلى المدعى المدنى (الطاعن) عبارة زميل زور في كشف الحساب المقدم من اشركة و (أنت خايف يكشف تزويرك) كان ذلك منه أثناء اختصامه في الدعوى المدنية رقم ٥١ لسنة ١٩٥١ مدنى الموسيقى وكان المدعى المدنى هو خصم فيها وذلك أثناء مدافنته عن حقه فيها ، وكان هذا الإسناد عما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق وذلك من توجه إليه الدعوى فله الحق المطلق في مناقشتها وبيان أوجه تناقضها مع بعضها أو مع مستندات يقوم بتقديمها ردا عليها ولاشك في أن وجود خلاف بينها قد يؤدي إلى إظهار أحدهما مغايرا للحقيقة فإذا توسع المتهم في وصف ذلك بأنه تزوير فإن ذلك يكون اقراء وتضخيم للفعل لتبرئة ذهن المحكمة إليه بما يستلزمه الدفاع ، لما كان ذلك وكان المادف يعنى من عقاب القذف الذى صدر منه أمام المحكمة إذا كان خصما في الدعوى المرفوعة وكان قذفه موجها إلى الخصم الآخر ، وكان يدخل في معنى الخصم المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تصل بموضوع الخصومة وتتضمنها ضرورات الدفاع ، لما كان ذلك كله وكان الفصل

٩٨

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — دفاع . مجاعة . قذف . انطباق المادة ٣٠٩ ع على محامى الخصم .

ب — دفاع . قذف . الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف أو السب مما يستلزمه الدفاع . وخووع

المبادئ القانونية

١ — يدخل في معنى الخصم الذى يعنى من عقاب القذف الذى يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين ما دامت عبارات القذف الموجهة إليهم تصل بموضوع الخصومة وتتضمنها ضرورات الدفاع .

٢ — الفصل فيما إذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع مترك للمحكمة المرزوع .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون حين قضى باعتبار الطاعن خصما للطعون ضده في القضية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥١ مدنى الموسيقى التى حصل فيها القذف مع أنه ليس خصما فيها وإنما كان زميلا عن المدعى وأن الاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات لا يستفيد منه من يقذف في حق الوكيل ؛ ذلك لأن الحكم الذى يصدر ضد الأصيل لا يمتدح به على الوكيل ، كما أن المطعون ضده يبنى قذفه بين الخصم الأصيل وبين الوكيل بتوجيهه الادعاء بالتزوير إلى

أن اتهم أدام بناء مخالفا لقانون بدون ترخيص، وقد تناول الدفاع عن اتهم أمام محكمة ثاني درجة وادعى الدعوى على هذا النحو، فإن قضاءها بإلغاء الإزالة استنادا إلى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاطئا.

٢ - متى كان خطأ المحكمة الاستئنافية فيما قضت به من إلغاء عقوبة الإزالة يلقى في مؤداه مع ما نص عليه القانون ٢٥٩ سنة ٥٦ من حيث عدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية أي في ما ينبغي عليه استعانة الحكم بالإزالة، فإن محكمة النقض تجتزم، ببيان وجه خطأ القانوني في الحكم وتقتضي برفض الطعن.

(القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى ناسل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعبد محمد حسين وفهم يسى الهندى المستشارين) .

١٠٠

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - نقض . سلطة محكمة النقض . حقها في الأخذ بالمادة ٩٧ عقوبات .
ب - إخلال . عقوبة . التوبة الواجبة التطبيق على المتهم بالإخلال . المادة ١١٨ ع .

المبادئ القانونية

١ - يحول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التي تدخل الواقعة في متناولها، وما دام هذا التطبيق يقتضي حتما أن تقدر محكمة النقض

فيما إذا كانت عبارات السب أو العذف بما يستلزمه الدفاع متروكا لمحكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد رأت أن العبارات التي صدرت من المظعون ضده إنما تصل بالنزاع اقدم وبالقدر الذي تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه، وانتهت في منطق سليم إلى أن تلك العبارات بما تمتد إليه حماية القانون، فإن الحكم المظعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيسا على تعلق العذف بالخصومة ومناسبتها للمقام، لا يكون قد أخطأ في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(القضية رقم ٩١١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعبد محمد حسين وأحمد ركي المستشارين) .

٩٩

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ - تنظيم . إجراءات . دفاع . وصف التهمة .
بوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أدام بناء مخالفا لقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثانية درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة خطأ .

ب - تنظيم . حكم . نقض . خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بإلغاء الإزالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صدور قانون قبل الفصل في الدامن بعدم جواز الحكم بالعقوبات التكميلية . آخره .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي

المقربة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

٢ — متى قضت المحكمة على المتهم بإختلاس بعقوبة السجن وتفرجه مبلغا يساوى ما اختلسه وأغفلت الحكم بالزل فإن قضاءها يكون مخالفا لنص المادة ١١٨ ع . المعدلة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ لذي ربط الحد الأدنى لفرامة بخمسائة جنيه كما أوجب الحكم بالمرز .

(القضية رقم ١٠٥٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى قاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٠١

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — إثبات . شهادة . حكم . تسبب كاف . عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أصل فيها .

ب — قضا . سبب موضوعي . فصل المحكمة الجنحة عن الجزاء دون اعتراض من المتهم لما ادرته أمام محكمة النقض . غير جائزة .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ من أدلة الدوى بما تظن إليه وتطرح ما عداها ولها أن تأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين الدالة في ذلك ودون أن تلتزم

بتحديد موضع الدليل من أوراق الدوى مادام له أصل فيها .

٢ — الارتباط بين الجرائم الذي يسوغ نظرها معا أمر متعلق بالموضوع فإن فصلت محكمة الجنائيات الجنحة عن الجزاء ، ولم يعترض الدفاع عن اتهم فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة القضاة

(القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى قاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ونهسي يسى الجندى المستشارين) .

١٠٢

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

١ — إثبات . شهادة . حق المحكمة في الأخذ بأقوال المجنى عليه وهو محتضر .
ب — قضا . المصلحة في العلم . قتل عمد . حكم « تسبب كاف » . توقيع عقوبة الضرب المأني إلى الموت على المتهم بالقتل العمد . لا مصلحة له من إثارة قصور الحكم في بيان قية القتل .

المبادئ القانونية

١ — لا تريب على المحكمة إن هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو محتضر مادامت قد اطهأت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

٢ — متى كانت العقوبة المقررة المقضي بها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المقضي إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى لاتهم بالقتل

العمل مما يشيره من قصور الحكم في بيان نية القتل .

(الفضية ، رقم ١٠٦٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية المادة الاساندة . مصطفى امل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٠٣

٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦

(١) غرفة الاتهام . إجراءات . إعلان . دفاع . عدم إعلان الاتهام للحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تمسك محامي الاتهام أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلا لتحضير دفاعه . لا إخلال بحق الدفاع .

ب - غرفة الاتهام . إجراءات . التمسك ببطالان أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان الاتهام بالحضور أمام غرفة الاتهام لا عمل له .

ج - تفتيش . قبض . صدور أمر بضبط الاتهام وإحضاره ممن يملكه وحصوله صحيحا طبقا للقانون . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش الاتهام قبل إيداعه سجن محطة البوايس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أنه حضر مع الاتهام أمام محكمة الجنايات محاميان أحدهما موكل والآخر متدب وأبدى المحميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافقته إلى عدم إعلان الاتهام بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه فإن دعوى الاتهام بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس حملا بالمادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لا محل لتمسك ببطالان إجراءات الأمر الصادر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لعدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ إجراءات ولأن القانون لم ينحول للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحالته إلى محكمة الجنايات .

المحكمة

«... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني ، هو أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا ببطالان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن غرفة الاتهام أصدرت بمجلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٥ أمرا بإحالة الطاعن إلى محكمة جنايات الجيزة بينما كان محبوسا في سجن قنادون أن يعلن بالحضور للجلسة المذكورة ودفع محاميه أمام محكمة الجنايات ببطالان إجراءات أمر الإحالة ، وأنك المحكمة رفضت هذا الدفع استنادا إلى أسباب مخالفة للنانون ، أما ورقة التكاليف بالحضور التي وجهت إلى الطاعن في مسكنه للحضور أمام غرفة الاتهام فلا يمتد بها لأن إعلانها لم يتم بسبب وقف إجراءاته عند حمد الشاير على الورقة المذكورة بمضمون إجابة شيخ البلد بأن الطاعن محبوس في السجن ولم يتم الإعلان في السجن بعد ذلك . هذا إلى أن الطاعن لم يعلن كذلك للحضور أمام محكمة الجنايات بورقة تكليف بالحضور وفقا لنصوص المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٧٤ و ٢٨١ من قانون

أن يتمسك ببطان ورقة التكليف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه . فإن دعوى الطاعن بأن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع لا يكون لها أساس .

وحيث إن حامل الوجه الثالث هو أن وكيل النيابة أمر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بعد إطلاع على محضر الجناية رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٣ العياط بضبط الطاعن وإحضاره . وفام ضابط بوليس نقطة العطف بتنفيذ هذا الأمر قبض على الطاعن وقتشه فشر فى أحد جيوب حافظته على قطعة من الخيش وأمام محكمة الجنايات دفع الدفاع عن الطاعن ببطان أمر الضبط والإحضار لأنه لم يصدر فى تحقيق مفتوح عن تهمة معينة موجهة إلى الطاعن . ودفع كذلك ببطان التفتيش الذى أجراه ضابط النقطة لأنه لم يصدر به أمر من سلطة التحقيق ولا صدر منها أمر بحبس الطاعن وإيداعه السجن وإنما كان أمر النيابة العامة مقصورا على الضبط والإحضار أى على مجرد إحضاره وتقديمه للتحقيق وأبدى الدفاع أيضا أن صدور الأمر إلى الضابط بضبط الطاعن وإحضاره كان يوجب عليه إجراء تحقيق بحضور كاتب يوقع على المحاضر طبقا لنص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات ، هذا إلى أن الحكم المنطوق فيه لم يذكر أن إجراءات القبض والتفتيش هى من إجراءات جمع الاستدلالات التى تستوجب لاتخاذها أن يكون لدى مأمور الضبط القضائى دلائل كافية على وقوع جريمة معينة من متهم حاضر أمامه كما تقضى بذلك المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وقد ورد

الإجراءات الجنائية وإنما أحضرته النيابة العامة من سجن قما الذى كان معتقلا فيه بأمر عسكري منذ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٥ بمقتضى خطاب أرسلته للسجن المذكور لحضور جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، وفى هذه الجلسة طلب محامى الطاعن تأجيل نظر الدعوى للاطلاع والاستعداد نظرا للظروف المتقدمة ، ولكن المحكمة رفضت طلبه دون أن تبين فى حكمها حلة ذلك .

وحيث إن ما يثيره الطاعن فى هذين الوجهين غير سديد ، إذ لم يستوجب قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه فى المادة ١٩١ منه من أنه ، إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات فى غيبته ثم حضر أو قبض عليه نظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، ولأن القانون لم يخول للمتهم الطعن فى أوامر غرفة الاتهام الصادرة بإحاله إلى محكمة الجنايات ، لما كان ذلك يبين من محضر جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ أنه حضر مع الطاعن أمام محكمة الجنايات محاميان أحدهما موكل والآخر منتدب وطلب المحامى الموكل تأجيل نظر الدعوى الاستعداد لأنه وكل فى القضية حديثا فرفضت المحكمة قبول هذا العذر ولكنها أجلت الدعوى لليوم التالى لتعلن النيابة العامة الشاهد الغائب ، وفى اليوم المذكور أبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما فى مرافقته إلى عدم إعلان الطاعن بالحضور أمام غرفة الاتهام ولا أمام محكمة الجنايات ودون أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه . وكانت المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأنه إذا حضر المتهم فى الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فليس له

الحكم على الدفع المقدمة بأسباب تجافي مع حكم القانون ، يضاف إلى ذلك أن الطاعن طلب إلى المحكمة بجلسة المحاكمة ضم محضر الجناية ائشار إليه آتفا ولكنها التفتت عن هذا الطلب رغم لزوم الاستجابة إليه لقدر هي مبررات الأمر الذي أصدرته النيابة العامة بضبط الطاعن وإحضاره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما يشبه الطاعن في هذا الوجه ورد عليه بقوله ، إن الثابت من الأوراق أن وكيل النيابة أثبت في صدر محضر التحقيق أنه بعد اطلاعه على المحضر رقم ١٢٩ سنة ١٩٥٣ جنابات العياط أصدر أمرا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بضبط وإحضار المتهم سيد عبد الواحد ثيلب وعلى هذا يكون وكيل النيابة قد اطلع على محضر تحقيق جناية وقد تضمن هذا التحقيق اتهام هذا المتهم وقد قدرت سلطة الانهام كل الظروف اللازمة في هذا التحقيق ورات إصدار هذا الأمر وهو من صميم سلطتها وحيث إنه عن الدفع الثالث فثبت أن الضابط قام بإجراء هذا التفتيش تمهيدا للوضع المتهم في غرفة سجن نقطة البوليس تمشيا مع الاوامر والتعليمات الصادرة إليه وذلك رعاية لمصلحة المتهم نفسه حتى لا يدخل في هذه الغرفة وهو مسلح بأي سلاح أيا كان نوعه حتى شفرات الخلافة وبمحا أيضا وراء مواد أخرى سامة أو حارقة أو خطيرة من أي نوع حتى لا يستعملها المراد بوضعه في هذا السجن استمالا من شأنه الإضرار بنفسه أو بحياة الغير . كما وأن هذه التعليمات تحتم على الضابط أن يحصى ما يكون مسيح المقبوض عليهم من تقود وأن يعد هذه القود في حضورهم خوفا من ادعائهم بأنها اختلست أو حدث بها عجز . وأثناء إجراء الضابط كل ذلك عثر

عرضا على ورقة السلوفان ووجد بداخلها هذا الحشيش . ولم يكن يقصد من وراء ذلك تفتيش المتهم بمحا عن هذا الجوهر المخدر ومن ثم فترى المحكمة أن هذا التفتيش قد وقع صحيحا ويكون الدفع في غير محله ويتعين الرقض ، ولما كان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون ويصح الاستناد إليه في رقض ما دفع به الطاعن إذ أنه سادام الأمر بضبط المتهم وإحضاره قد صدر من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون ، فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه إلى سلطة التحقيق . يكون صحيحا أيضا لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقة أمره بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز لحسب . وفي سائر الاحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لما مور الضبط الإضافي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، هذا إلى أنه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والنحوط من شر من صدر الأمر بضبطه وإحضاره إذا ما سولت له نفسه الإساءة لفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو مخدر ، لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فيما تقدم قسافا بذاته أن ضم أوراق قضية الجناية رقم ١٩٥ سنة ١٩٥٣ العياط غير متبع لانها ليست مطروحة على المحكمة للفعل فيها حتى تقرر إن كان أمر النيابة العامة الصادر فيها بضبط المتهم وإحضاره له ما يبرره ، لما كان ما تقدم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مدى الوجه الرابع هو أن المحكمة أثبتت على لسان الطاعن أنه أنكر عليه بصدور

الامر بضبطه واحضاره وأن التهمة ملفقة عليه
بدس المختر له من ضابط البوايس . ولكن
المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع فشاب حكمها
القصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية
إحراز مادة مخدرة بقصد العاطل التي دان الطاعن
بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها
أن تؤدي إلى إدانته ، لما كان ذلك وكان ما يثيره
الطاعن فيما تقدم هو من أوجه لدفاع الموضوعية

التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها ردا صريحا إذ
يكون الرد عليها مستفادا من الحكم بإدانة
اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، فإن هذا
الوجه يكون خليقا بالرفض

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمه
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(القضية رقم ٨٨٦ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية
السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم
اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفهيم
يسى الجندى المستأجرين)

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساندة عهد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عهد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٠٤

٧ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — وصية . إجازة الوصية . تسجيل « المعرفات المقررة » . إثبات « الأقرار » . إجازة التصرف . صلاح . وارث . إجازة الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبنات في حدود ثلث التركة لكل منهما في صورة إقرار تضمنه عقد صالح أيرم فيما بينهم . قسمة عقارات التركة على أساس هذا الصالح . عدم لزوم تسجيل عقد الصالح ولا تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد القسمة طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ .

ب — نفق « التوكيل في الطعن » . محاماة تقرر محامي الطاعن بالطعن في كتاب محكمة النفق بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن ، عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله . عدم قبول الطعن شكلاً .

المبادئ القانونية

١ — لم تكن الوصية واجبة التسجيل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وإجازتها لا يجب تسجيلها كذلك لأن إجازة الوصية — على ما قرره فقهاء الحنفية — وإن كانت بالنسبة للوارث تبرعاً إلا أن التملك لا يعتبر منه بل يعتبر من الموصي وذلك سيرا على أصلهم المقرر عندهم الثابت وهو أن الوصية للوارث مطلقاً ولا غير وارث فيما زاد على الثلث تصحح ولا تقع

باطلة بل يتوقف نفاذها على إجازة الورثة فليست الإجازة إذن منشئة للحق حتى يسند التملك إلى الوارث . وعلى ذلك فإذا كان الإقرار الوارد بمقد صالح أبرم بين الورثة إنما هو إجازة من الابن لوصية صادرة من المورث للزوجة والبنات في حدود ثلث التركة لكل منهما فهو إقرار مقرر صادر من الابن لهما ولا يلزم تسجيل عقد الصالح الذي تضمن هذا الإقرار ، ولا يجوز تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد قسمة عقارات التركة الذي حرر على أساسه باعتباره أنه من العقود الواجبة التسجيل طبقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ .

٢ — إذا كان محامي الطاعن قد قرر بالطعن في تلم كتاب هذه المحكمة بصفته وكيلًا عن الطاعن دون أن يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى

أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعة الأولى وقد بذته على سببين تنعى بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون إذ اعتبر أن عقد القسمة مع عقد الصلح تضمننا لإقرار منشأ الملك وأن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ قد عناه وأوجب تسجيله بوصفه تصرفا ناقلا للملك ولا يجوز تسجيل عقد القسمة ما لم يسجل هذا الإقرار عملا بالقرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ وأن تسجيل المحرر الواحد الذي حوى نصرفين متعاقبين يتطلب تحويل الرسم المقرر لتسجيل التصرفات المنشئة بالنسبة لذين التصرفين وأنه لما كان الإقرار إما أن يكون إقرار حكاية أو إقرار ابتداء وأن الإقرار الذي عناه قانون التسجيل هو الإقرار المنشئ للملك دون إقرار الحكاية فلم يوجب القانون تسجيله ولما كان المصالح والقسمة في النزاع الحالي كلاهما إقرار حكاية يؤيده الحكم المطعون فيه نفسه برده سبب ملك الطاعنين إلى الوصية والميراث فيكون الإقرار بهما غير واجب التسجيل بموجب قانون التسجيل والقرار الوزاري المذكورين.

ومن حيث إن وقائع النزاع الجوهرية كما سبق البيان تحصل في أن المرحوم عزيز ليفي توفي في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤ عن أولاده وابنته وابنه الطاعنين وكان قد أوصى لزوجته وابنه بالنصيب الأكبر من تركته والابن بما لا يتجاوز ٩٠٠٠ جنيه ورفعت الزوجة دعوى بطلب نفاذ الوصية ورأى القيم على الابن إنهاء النزاع صاحبا رفعا تم صلح بينهم صدق عليه كما سبق البيان في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ على أن تقسم التركة مثالثة بينهم ثم تحرر عقد قسمة بينهم عن

عقارات التركة أقره المجلس الحسبي في ١٤ أبريل سنة ١٩٤٨ وتضمنت القسمة معدلا مقداره ٧٣٠٠ جنيه يدفعه البنت والابن لزوجته ثم قدم الطاعنون عقد القسمة لمصلحة الشهر العقاري لتسجيله فقدر رسما مقداره $\frac{1}{4}$ عن عقد القسمة و $\frac{3}{4}$ عن المعدل وبلغت تلك الرسوم ١٥٤٦ ١٥٥٠ جنيها و١٥٥٠ مائتا ثم عادت المصلحة إلى المطالبة بمبلغ ١٨٨٤ ج و ١٢٥ م بصفة رسم تكيل لتسجيل عقد الصلح باعتباره عقدا سابقا على عقد القسمة وواجبا لتسجيله تنفيذا للقرار الوزاري الرقم ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ فقام الطاعنون بسداد الرسم التكميلي ثم رفقوا دعوى بطلب رده قضى ابتداءيا برفضها وقضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف بالحكم المطعون فيه وقد أسست قضاءها على أنه وإن كان الورثة حينما أبرموا الصلح وأجروا القسمة على أساسه لم يستبعدوا الوصية بل جعلوها أساسا لانفاذهم ولأنه وإن كان مفاد هذا الصلح أن الابن إنما أجاز الوصية في جزء منها بالنسبة لكل من الزوجة والبنت وقد ذهب الحكم المطعون فيه إلى أنه متى كان عقد القسمة المطلوب تسجيله لم يقتصر على مجرد فرز وتجنيد أنصبة المتقاسمين وإنما تضمن أيضا إجازة الابن الوصيتين في حدود ٨ ط لكل من الأرملة والبنت وتنازل هاتين عن جزء من الموصى به لهما للابن مقابل إجازته الوصية وذلك طبقا للصالح الذي تم بينهم وإن القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ أوجب تسجيل العقود السابقة على العقد المطلوب تسجيله إذا كانت هذه العقود واجبة التسجيل طبقا للنظام رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وأن عقد الصلح الذي أبرم بين الورثة تضمن لإقرارهم بملكية عقارات التركة فكان يجب

حقهم فإذا أجازوا فقد زال المانع وبقي السبب المنشئ للملكية الموصى له قائما وهو وصية الموصى فهو إذن يملك ما يملك فليست الاجازة إذن منشئة للحق حتى يستند التملك إلى الوارث لأن الاجازة هي إزالة المانع الذي منع من إعمال السبب وهو حق الوارث وعلى ذلك يكون إقرار الصلح هو اجازة للوصية في حدود القدر المتصالح عليه وهو تلك التركة لكل من الزوجة والبنت فهو إقرار مقرر صادر من الابن لها وأما الملكية فقد نفيها من المورث بالوصية من تاريخ وفاته في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ قبل العمل بقانون الشهر العقاري الحالي . ولما كان القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ إنما أوجب تسجيل الاقرارات المنشئة للملكية والسابقة على المحرر المطلوب تسجيله طبقا للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ فيكون الحكم انطعون فيه إذ أقر مصلحة الشهر العقاري على تحصيلها رسمها على عقد الصلح باعتبار أنه من العقود الواجبة التسجيل طبقا للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ والقرار الوزاري الرقم ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ يكون الحكم المذكور قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من الطعن .

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٣ ق ٢)

١٠٥

٧ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - د - دى . خصومة . سقوط الخصومة . إجراءات . نقض . أثره . دستور حكم النقض . مصلحة الشاغل في الحكم المتنازع . إعماله في تسجيل الدعوى أمام محكمة الاحالة خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض . حق صاحب المصلحة في التمسك بسقوط

تسجيله عملا بالمادة الثانية من القانون سالف الذكر وأن الجدول الملحق بقانون رسوم التسجيل ورد به أن الاقرار للغير أو التصديق على ملكية العقارات تدفع عنه رسوم بواقع ١/٢ ١/٢ .

ومن حيث إن هذا الذي انتهى إليه الحكم غير صحيح في القانون . ذلك أن وائمة الدعوى محكمة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وطبقا له ما كانت الوصية واجبة التسجيل وإجازتها لا يجب تسجيلها كذلك لأن الإقرار إما أن يكون منشئا لحق أو مقرر له فإذا كان منشئا لحق عيني وجب تسجيله طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وتدفع عنه رسوم بواقع ١/٢ ١/٢ طبقا للجدول الملحق بالقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٤٤ أما إذا كان الاقرار مقرر فلا يلزم تسجيله . ولما كان يبين حسبا هو ثابت بالحكم المطعون فيه أن الاقرار موضوع نزاع الوارد بمقتضى الصلح المصدق عليه من وزارة العدل في ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ إنما هو اجازة الابن لوصية كل من الزوجة والبنت في حدود تلك التركة . ولما كان فقهاء الحنفية قد قرروا أن اجازة الوصية وإن كانت بالنسبة للوارث تبرعا إلا أن التملك لا يعتبر منه بل يعتبر من الموصى وذلك سيرا على أصلهم المقرر عندم الثابت وهو أن الوصية للوارث مطلقا ولغير وارث فيما زاد على الثلث نصح ولا تقع باطلة بل يتوقف نفاذها على اجازة الورثة . وذلك لأن الوصية مهما يكن مقدارها تصرف من الموصى في ملكه والأصل في تصرف الإنسان في ملكه النفاذ لصدر التصرف من أهله مضافا إلى عمله وإنما استنع النفاذ فيما يحتاج لإجازة لحق الورثة إذ وقت تنفيذ الوصية تعلق

الخصومة . متى تبدأ السنة المقررة لسقوط الخصومة في هذه الحالة ؟ م ٣٠١ مرافعات .

ب — دعوى . خصومة . سقوطها . إجراءات تنفيذ الأحكام . تقضى « أثره » . إعلان حكم التقضى لإبقاء ما قضى به من مصروفات الطعن وأناب المحاماة . عدم اعتباره إجراء من إجراءات التقاضى تبدأ منه مدة سقوط الخصومة ، عدم وجوب إعلان حكم التقضى قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة . المادة ٣٠١ و ٤٦٠ مرافعات

ج — دعوى . خصومة . سقوطها . إجراءات . تقضى « أثره » . قضاء محكمة الإحالة بسقوط الخصومة بعد تقضى الحكم . عدم جواز اعتبارها ممتعة عن الفصل في الموضوع .

د — تقضى . إعلان الطعن . إجابة أحد الخصماء المحضر الذى قام بإعلان تقرير الطعن بأن الماطون عليه ثوى . عدم توجيه الطعن إلى ورثة الماطون عليه بطلان الطعن .

هـ — تقضى . الخصوم في الطعن . شفعة . تجزئة . اختصاص أحد الماطون عليهم بادی الامر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من الباتين وظهور أنه لم يرقم على المدعى واقتصر الشفع على طلب أخذ القدر الذى باعه من وقع على عقد البيع واقتصر منازعة الماطون عليه المذكور على تحديد القدر المبيع . أخذ محكمة الموضوع بوجبة نظره . عدم امتداد أمر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقى الماطون عليهم .

المبادئ للقانونية

١ — إنه وإن كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى إلا أن تقضى هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم التقضى أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا للتداول بالجلسات — فإذا كان حكم التقضى قد

صدر لمصلحة المتأنف في الحكم المقوض فيجب عليه إذا ما أراد متابعة السير في الخصومة أمام محكمة الإحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم التقضى فإذا أهمل القيام بهذا الإجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملاً بالمادة ٣٠١ مرافعات . وتبدأ مدة السنة في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم التقضى باعتباره أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى .

٢ — لا يعد من إجراءات التقاضى في الخصومة إعلان حكم التقضى الموجه لإبقاء ما قضى به ذلك الحكم من مصروفات الطعن وأناب المحاماة . ولا يصح الاعتداد بالقول بأن تعجل الدعوى أمام محكمة الإحالة لا يتم إلا بعد إعلان حكم التقضى تأسيساً على أن التعجيل ما هو إلا تنفيذ لحكم التقضى وأنه لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها ، وأن مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات لا تبدأ إلا من تاريخ هذا الإعلان — ذلك لأن القانون لم يوجب إعلان حكم التقضى قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة وأن تنفيذ الأحكام الذى يوجب القانون أن يسبقه إعلانها في حكم المادة ٤٦٠ مرافعات هو التنفيذ الجبرى

٣ — ليس لمحكمة الإحالة أن تعمل مقتضى حكم محكمة التقضى إلا إذا اتصلت

بموضوع الدعوى فإذا كانت قد طبقت القانون وقضت بسقوط الخصومة فإن حكم سقوط الخصومة يكون قد حال بينها وبين الاتصال بالموضوع ولا تكون قد امتنعت عن الفصل فيه لأن الذى يمنعها من ذلك هو حكم القانون .

٤ - إذا تبين من صورة تقرير الطعن أن أحد الخصماء أجاب المحضر الذى قام بإجراء الإعلان بأن المظنون عليه توفى ولم يقيم الطاعن بتوجيه الطعن إلى ورثة المظنون عليه فإن الطعن يكون باطلا .

٥ - متى تبين أن أحد المظنون عليهم قد اختصم بآدى الأمر فى دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من بين البائعين ولما تبين أنه لم يقع على عقد البيع وأنكر هو من ناحيته صدور البيع منه فصر الشفع الدعوى على طلب أخذ القدر الذى باعه من وقع على عقد البيع بالشفعة كما اقتضت منازعة المظنون عليه المذكور أمام محكمة الموضوع على تحديد القدر الوارد بعقد البيع فأخذت تلك المحكمة بوجهة نظره فإن بطلان الطعن بالنسبة له لا يترتب إلا إلى الطعن بالنسبة لباقي المظنون عليهم

المسألة

... حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى النعى على الحكم المظنون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأسيسا على أن الحكم المظنون فيه قد أهدر خفية حكم محكمة

النقض السابق والذى كان من حق الطاعن إعلانه وتنفيذه خلال خمس عشرة سنة لأن ذلك الحكم قد أكسب الطاعن حقا مدنيا فى رددعوى الشفعة والتخلص من حق الشفيع - وأنه غير صحيح ماقرره الحكم المظنون فيه من اعتبار حكم النقض السابق مجرد إجراء من إجراءات التقاضى تسرى عليه أحكام قانون المرافعات المتعلقة بسقوط الخصومة لأن تلك الأحكام لا تنطبق إلا على إجراءات المرافعات فى الدعوى بعد إعلانه صحيفتها وقيدتها وتولى إحدى المحاكم نظرها ، فإذا ما حكمت فيها محكمة الاستئناف انتهت الدعوى وخرجت من يد المحاكم لأن الطعن بطريق النقض هو طريق طعن غير عادى شرع لنقض الحكم النهائى ومن ثم فإن الدعوى التى يحركها من حصل على نقض الحكم تعتبر افتتاحا لإجراءات استئناف جديد وتكون صحيفة تحريك الاستئناف أمام محكمة الإحالة هى الإجراء الأول فى ذلك الاستئناف وهو إجراء يقوم على حق جديد لمن كسب الطعن على مقتضى حكم النقض .

وحيث إن هذا النعى مردود - ذلك أن حكم محكمة النقض قد أكسب الطاعن حقا مدنيا فيما قضى به من مصروفات الطعن وأتعاب المحاماة وهذا الحق وحده هو الذى كان للطاعن إعلانه وتنفيذه خلال خمس عشرة سنة - كما أكسبه حقا آخر هو التمسك أمام محكمة الإحالة إذا ما اتصلت بموضوع الخصومة بأعمال ما قضى به حكم النقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها - أما فيما عدا ذلك فإن حكم محكمة النقض فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى محكمة الإحالة لا يخرج عن أن يكون آخر إجراء من إجراءات التقاضى فتح للطاعن طريق العودة بالخصومة الأصلية إلى

محكمة الاحالة والسير فيها وإبداء ما لديه من أوجه الدفاع والدفع لأن نقض الحكم يعيد الخصومة أمام محكمة الاحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويبقى المستأنف قبل هذا الحكم الأخير مستأنفا والمستأنف عليه يبقى كذلك مستأنفا عليه ويعود لأطراف النزاع ما كان لهم من حقوق قبل صدور الحكم المنقوض في خصوصية ما نقض فيه ذلك الحكم ، كما أن نقض الحكم لا يثنى خصومة جديدة بل هو يزبل الحكم المنقوض اينابغ الخصوم السير في الخصومة الاصلية أمام محكمة الاحالة — ولما كان تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الاخيرة بعد نقض الحكم لا يتم إلا بتعجيل من يهمل الامر من الخصوم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٤٤ مرافعات وكان الطاعن هو صاحب المصلحة في هذا التعجيل لان حكم النقض صدر لمصلحته ولانه كان هو المستأنف في الحكم المنقوض فكان عليه إذا أراد متابعة السير في الخصومة أمام محكمة الاحالة أن يعجلها خلال سنة من صدور حكم النقض فإذا أهمل القيام بهذا الاجراء كان لكل صاحب مصلحة التمسك بسقوط الخصومة عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ومن ثم فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة لعدم تعجيل الدعوى أمام محكمة الاحالة خلال سنة من حكم محكمة النقض لا يكون قد خالف القانون — أما ذكره الطاعن في المذكرة الشارحة وفي مرافعته من أن تعجيل الدعوى أمام محكمة الاحالة لا يتم إلا بعد إعلان حكم النقض — تأمينا على أن التعجيل ما هو إلا تنفيذ لحكم النقض وأنه لا يجوز تنفيذ الاحكام إلا بعد إعلانها على ما تقضى به المادة ٤٦٠ مرافعات وأنه قام من ناحيته بإعلان حكم النقض إلى

المطعون عليه الاول وهو الخصم الاصيل في الدعوى بتاريخ ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ وأن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات لا تبدأ — على فرض أن حكم النقض يعتبر إجراء من إجراءات الخصومة — الا من تاريخ ذلك الاعلان — فردود بأن القانون لم يوجب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الاحالة وأن تنفيذ الاحكام الذي يوجب القانون أن يسبقه إعلانها في حكم المادة ٤٦٠ مرافعات هو التنفيذ الجبرى بدليل ما نصت عليه تلك المادة من وجوب اشتغال الاعلان على تسكين المدين بالوفاء وبيان المطلوب — لما كان ذلك فإن مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٣٠١ مرافعات تبدأ في خصوص هذه الدعوى من تاريخ صدور حكم النقض باعتبار أنه آخر إجراء صحيح في الدعوى أما إعلان الحكم المذكور إلى المطعون عليه الاول في ١٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ فلا يعد إجراء من إجراءات التقاضى في الخصومة لانه على ما يبين من صورته قد وجه إلى المطعون عليه الاول لإيفاء ما قضى به ذلك الحكم من مصروفات الطعن وأنعاب المحاماة — والإجراء الصحيح الذي أشارت إليه المادة ٣٩١ مرافعات هو الإجراء الذي يتخذ لمتابعة السير في الخصومة — كما أن ما أثاره الطاعن في مرافعته — من أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف عملا بالمادة ٤٠٩ مرافعات وأن مؤدى ذلك أن يبقى المدعى أمام محكمة أول درجة مدعيا أمام محكمة الاستئناف والمدعى عليه أمام المحكمة الاولى يبقى مدعى عليه أمام الثانية وأنه لما كان وقف السير في الدعوى الذي يترتب عليه حق

من ٢٩٢ إلى ٣٠٠ فإذا استمر ترك هذه القضايا موقوفة أو منقطعة السير فيها مدى سنة وكان هذا الترك بفعل المدعى أو امتناعه فيكون لكل ذي مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة - أما القضايا المحكوم فيها من محاكم الاستئناف فإنها تعتبر منتهية بحكم القانون لا يصح تحريكها ولا تولد الحق في تحريكها إلا بناء على الحكم الذي يصدر من محكمة النقض بنقضها تنفيذاً لهذا الحكم ولا تخضع تلك القضايا الأحكام الخاصة بسقوط الخصومة إلا بعد تعجيلها أمام محكمة الإحالة إذا وقف السير فيها بفعل المدعى أو امتناعه ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر القضايا المحكوم فيها من محاكم الاستئناف مجرد قضايا موقوفة أو منقطعة فيها الخصومة ، قد أخطأ تأويل القانون .

دوحيث إن هذا النعي مردود بأن قانون المرافعات قد أورد أحكام وقف الخصومة بناء على اتفاق الخصوم في المادة ٢٩٢ ونص في فقرتها الأخيرة على أنه إذا لم تعجل الدعوى في ثمانية الأيام التالية لنهاية الاجل اعتبر المدعى تاركاً دعواه والمستأنف تاركاً استئنافه كما أورد في المادة ٢٩٣ أحوال وقف الدعوى إذا رأت المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ونص في الفقرة الأخيرة من المادة على أنه بمجرد زوال سبب الرقف تستأنف الدعوى بقوة القانون سيرها من النقطة التي وقفت عندها ويؤم فلم الكتاب بتعجيلها إذا اقتضت الحال . كما أورد القانون أحكام انقطاع الخصومة في المواد من ٢٩٤ إلى ٣٠٠ فذكر في المادة ٢٩٤ أسباب انقطاع الخصومة وأباح في المادة ٢٩٥ للمحكمة أن

كل ذي مصلحة من الخصوم في طلب الحكم بسقوط الخصومة يجب أن يكون بفعل المدعى أو امتناعه على ما تقتضيه المادة ٣٠١ مرافعات وكان الطاعن أمام محكمة أول درجة مدعى عليه وظل كذلك أمام محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ٤٠٩ مرافعات فإن عدم سيره في الدعوى بعد حكم النقض ووضعي سنة بعد ذلك الحكم قبل إجراء التعجيل أمام محكمة الإحالة لا يترتب عليه نشوء حق التمسك بسقوط الخصومة - هذا الذي أثاره الطاعن مردود بأن الاستئناف إذ ينقل الدعوى بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف إنما ينقل إلى محكمة الاستئناف موضوع الدعوى وأدلتها والدفاع والدفع فيها ولكن ليس من شأنه أن يبقى المدعى أمام محكمة أول درجة مدعياً أمام محكمة الاستئناف ولا المدعى عليه أمام الأولى مدعى عليه أمام الثانية بل يكون المستأنف هو المدعى والمستأنف عليه هو المدعى في الاستئناف - ولما كان الطاعن هو الذي كان مستأنفاً قبل صدور الحكم المنقوض فإنه يبقى مستأنفاً بعد صدور حكم النقض وبهذه الصفة يكون هو المدعى في الاستئناف ولما كان عدم السير في الدعوى بعد صدور حكم النقض قد حصل بفعله فإن الحكم بسقوط الخصومة لا يكون قد مخالف القانون .

دوحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم انطعن فيه أخطأ تأويل انفصل الثالث من الباب الثامن من قانون المرافعات ذلك أن هذا الفصل خاص بالقضايا المنظورة بالجلسات التي عطل السير فيها مؤقتاً لسبب من الأسباب المبينة في الفصلين الأول والثاني من هذا الباب في المواد

نفصل في الدعوى إذا كانت قد تهيأت للحكم قبل حدوث سبب الانقطاع أو أن توجلهما .
وبينت المادة ٢٩٦ متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم . ونصت المادة ٢٩٧ على ما يترتب على انقطاع الخصومة ، كما نصت المادتان ٢٩٨ ، ٢٩٩ على استئناف السير في الدعوى بعد انقطاع الخصومة فيها ، وقضت المادة ٣٠٠ بأن الخصومة لا تقطع بموت وكيل الدعوى أو تنحيه أو عزله . ثم أورد القانون بعد ذلك أحكام سقوط الخصومة في المواد من ٣٠١ إلى ٣٠٦ ونص في المادة ٣٠٧ على انقضاء الخصومة بمضى المدة . ويبين من نص المادة ٣٠١ الذي يجرى بأن لكل ذي مصلحة من الخصوم في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، أن المشرع لم يقصد ربط سقوط الخصومة بحالات وقف الدعوى أو انقطاع الخصومة فيها المنصوص عليها في المواد ٢٩٢ - ٣٠٠ بل جاء نصها عاما يشمل جميع الحالات التي يقف فيها سير الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه سواء كانت تلك الحالات من أحوال وقف الخصومة أو انقطاعها للأسباب المبينة في المواد ٢٩٢ - ٣٠٠ أو كانت لأسباب أخرى فهي عقوبة فرضها المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو امتناعه مدة من الزمن إذا طلب صاحب المصلحة من الخصوم توقيع تلك العقوبة . وأنه إذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف من شأنه أن ينهى الدعوى إلا أن نقض هذا الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى

محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها بناء على طلب الخصوم ويجرى عليها من تاريخ صدور حكم النقض أحكام سقوط الخصومة وانقضائها شأنها في ذلك شأن القضايا المتداولة بالجلسات .
وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن محكمة الاستئناف قد امتنعت عن الفصل في الدعوى ذلك أن المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات تنص على أن الحكم بسقوط الخصومة يترتب عليه سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراء الإثبات وإلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ولكنه لا يسقط الحق في أصل الدعوى ولا في الأحكام القطعية الصادرة فيها ولو كانت غيابية ولا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة من الخصوم أو الأيمان التي حلفوها ، ومؤدى هذا أن الحكم المطعون فيه الذي قضى بسقوط الخصومة في الدعوى ليس من شأنه أن يؤدي إلى سقوط حكم النقض الصادر لمصلحة الطاعن باعتباره حكما قطعيا ويبقى هذا الحكم قائما بيد الطاعن واجب التنفيذ فيما قضى به من حق الطاعن في دفع دعوى الشفعة الموجبة فيه من المطعون عليه الأول ولكن الحكم المطعون فيه قد عطل تنفيذ حكم محكمة النقض بحرمان الطاعن من السير في إجراءات التقاضي بما يتحقق معه قيام حالة امتناع عن الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم بسقوط الخصومة لم يسقط حكم محكمة النقض إلا أن محكمة الإحالة ما كان لها أن تعمل مقتضى حكم محكمة النقض إلا إذا اتصلت بموضوع الدعوى وقد حال حكم سقوط الخصومة الصادر وفق القانون بينها وبين الاتصال بموضوع الدعوى

للفصل فيه ومن ثم فإن المحكمة إذا طبقت القانون وقضت بسقوط الخصومة لا تكون قد امتنعت عن الفصل في موضوع الدعوى لأن الذي منعها من ذلك هو حكم القانون .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ١٦٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قوشه وعبد متولى حلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٠٦

٧ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — شفعة • دعوى • حكم « تسبب محجب » • إثبات • ملكية • اعتبار ملكية الشفيع لا يشفع به شرطاً لقبول دعواه • إنكار المشتري على الشفع هذه الملكية • مجرد قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المزرعة في الملكية غير جدية والاستدلال على ذلك بأسباب وإتقائه إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة • خطأ في تصور •

ب — قس • الخصوم في الطعن • دعوى • « تمثيل الخصوم فيها » • وصى • لعداء دير وساطة محاميه — طلبا بعد حجز القضية للمحكم بفتح باب الزاوية لزول صفته في تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته • عدم قديعة الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تنهى القضية للحكم • عدم الاقتداد بهذا الطلب •

المبادئ القانونية

١ — ملكية الشفيع للمقار الذي يشفع به شرط لقبول دعواه فإذا ما أنكر عليه المشتري هذه الملكية تبين على المحكمة أن تستظهر حقيقة هذا الدفاع من واقع ما يقدمه إليها الشفيع من اسناد مثبتة لملكيته • ولا يغني عن ذلك مجرد القول إن المحكمة ترى أن

منازعة المشتري في الملكية منازعة غير جدية وأن تسوق أسبابا تستدل بها على عدم جدية المنازعة ثم تنهى من ذلك إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة إذ يؤدي ذلك هو أن الحكم قد استخلص سند الملكية من الأسباب التي أقامها على عدم جدية المنازعة فيها وهو استخلاص النتيجة من أسباب لا تؤدي إليها وهي في ذاتها أسباب لاتساع في القانون لاثبات الملكية وفي ذلك فضلا عن مخالفة القانون قصور في التسيب يعيب الحكم .

٢ — إذا كان المطعون عليه بصفته وصيا قدم — دون وساطة محاميه — طلبا بعد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة فيها بمقولة إنه قد زالت صفته في تمثيل بعض القصر المشمولين بوصايته ولم قدم الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تنهى القضية للحكم فإنه لا محل للاقتداد بهذا الطلب •

(القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢٣ ق بالمهنة السابقة) •

١٠٧

٧ فبراير سنة ١٩٥٧

وقف • وقف وخيري • الرجوع فيه • وقف خيري • صدر قبل العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ • ثم انوقف فيه نفسه وذريته من الاستحقاق ومن ثم شروط العشرة وجعل الاستحقاق لغيره • عدم جواز الرجوع فيه • التعدي بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور التي تنصت من وقف المجدد • لا يصح •

انبدأ القانوني

لا يجوز الرجوع في الوقف الخيري الصادر

علم المشتري الثاني بالتصرف السابق على علاقة
البنوة بينه وبين البائع فإن الحكم يكون قاصر
البيان لأن هذه العلاقة لا تقوم وحدها دليلا
على واقعة العلم — ومع ذلك فإن علم المشتري
الثاني بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض
ثبوتها لا أثر لهما على التصرف الحاصل إليه إذا
ماسجل العقد الصادر إليه قبل تسجيل العقد السابق.
ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣
الذي أنشئ بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦
لا يرتب أى أثر على علم التصرف إليه الثاني
بالتصرف السابق إذا سجل التصرف الثاني
قبل تسجيل التصرف السابق وقد قضى هذا
القانون على نظرية العلم وسوء النية في حق
التصرف إليه الثاني — على ما استقر عليه قضاء
هذه المحكمة .

المحكمة

.... حيث إن الطعن اقيم على خمسة أسباب
تتصل الأربعة الأولى منها في النعي على الحكم
المطعون فيه بالقصور والخطأ في فهم واقعة
الدعوى ومخالفة القانون — ذلك أن الحكم أقام
قضاءه على أن المطعون عليها الأولى وهي الباتعة
في عقدي ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ للمطعون
عليه الثالث ، ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ للطاعن
وهي والدته الطاعن وأن من الطبيعي أن يكون
الطاعن عالما بالعقد الصادر من والدته إلى المطعون
عليه الثالث دون أن يقيم الحكم الدليل على هذا
العلم — كما أن الحكم قد أورد في أسبابه أن مما
يؤكد علم الطاعن بالتصرف السابق إلى المطعون
عليه الثالث أن الحكم النيابي الصادر لمصلحة هذا

قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ إذا حرم
الواقف نفسه وذريته من الاستحقاق ومن
الشروط العشرة وجعل الاستحقاق لغيره
وفقا لنسب الفقرة الثانية من المادة ١١ من ذلك
القانون . ولا يصح التحدى بأنه لو صح هذا
الفهم لما كان هناك محل لإيراد الفقرة الثالثة
من المادة المذكورة التي تتحدث عن وقف
المسجد . ذلك لأن المشرع إنما أراد بالفقرة
الثالثة أن يقرر عدم جواز الرجوع في وقف
المسجد أو ما وقف على المسجد إطلاقا سواء
كان انعقاده قبل العمل بذلك للقانون أو بعد
ذلك فلا يجوز الرجوع فيه في الأحوال التي
يجوز فيها الرجوع في الوقف الخيري .

(القضية رقم ٧ سنة ٢٦ ق الأحوال شخصية
بالمهنة السابقة)

١٠٨

١٤ فبراير سنة ١٩٥٧

بيع • تسجيل • إثبات • حكم • تسيب معيب •
صدور عقدي بيع من بائع واحد في ظل قانون التسجيل
رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . تعويل الحكم في إثبات علم المشتري
الثاني بالتصرف السابق على علاقة البنوة بينه وبين البائع .
قصور • علم المشتري الثاني بالتصرف السابق وسوء
نيته على فرض ثبوتها • لا تأثير لهما على التصرف الحاصل
إليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق •

المبدأ القانوني

متى كان عقد البيع اللذان صدر من بائع
واحد قد وقعا في ظل قانون التسجيل رقم
١٨ سنة ١٩٢٣ وكان الحكم قد حول في إثبات

الأنخير في الدعوى ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى أعلن إلى المطعون عليها الأولى وهى البائعة مخاطبا مع ابنها أحمد محمود خليل والمستأنف عليه الأول، الأمر الذى يقطع بأن هذه الدعوى التى أقامها أحمد محمود خليل بعد ذلك بصحة التعاقد لم يقصد به إلا المبادرة باستصدار الحكم وتسجيله، وأن هذا الذى أورده الحكم ينطوى على خطأ جسيم فى فهم الواقع لأن المستأنف عليه الأول ورافع الدعوى ابتداء هو الطاعن خليل محمود خليل وهو شخص آخر غير أحمد محمود خليل عم المطعون عليها الأولى الذى مخاطبه المحضر عند إعلان الحكم فى الدعوى رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ نجح حمادى - فضلا عن أن الحكم إذ استند فيما انتهى إليه إلى أن التدليس مفسد لكل معاملة وأن مجرد العلم اليقيني أو الظنى بوجود تصرف سابق يعد تدليسا قد خالف القانون ذلك أن عقدى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ ، ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ قد صدرا فى ظل القانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتسجيل والذى تقضى أحكامه بأن لا أثر لسوء النية على أسبقية التسجيل وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة كما أن علم المتصرف إليه الثانى بالتصرف الأول لا يعد تدليسا إلا إذا كان المتصرف إليه الثانى سيء النية قاصدا الأضرار بالتصرف إليه الأول .

وحيث إن هذا التعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى أسبابه ومن حيث إنه لا جدال فى صدور البيع إلى المستأنف ، المطعون عليه الثالث ، فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٣ وأن العقد الذى يحتج به المستأنف ضده الأول ، الطاعن ، صدر إليه عقب ذلك فى ١٩٤٤/٤/٥ ولما كانت البائعة هى والدته المستأنف ضده الأول فمن الطبيعى أنه كان على علم

بما حدث من بيع صدر من والدته إلى المستأنف ولما يؤكد ذلك إعلان الحكم الصادر بصحة التعاقد لصالح المستأنف فقد أعلن فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ إلى البائعة ومخاطبا مع عمها أحمد محمود خليل المستأنف ضده الأول الأمر الذى يقطع بأن هذه الدعوى التى أقامها أحمد محمود خليل بعد ذلك بصحة التعاقد اعتمادا على عقد البيع الصادر من والدته إليه لم يقصد به إلا المبادرة باستئناف الحكم وتسجيله لإضراراً بالمستأنف ولا شك أن التدليس مفسد لكل معاملة ويجب أن يحرم المدلس من كل ثمرة تدليسه . وهذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاءه غير صحيح سواء فى الزمان أو فى الواقع كما أنه ينطوى على قصور فى التسبيب ذلك أن عقدى البيع اللذين صدرا من المطعون عليها الأولى الأول فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ إلى المطعون عليه الثالث والثانى فى ٥ من أبريل سنة ١٩٤٤ إلى الطاعن قد وقعا فى ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذى ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ والذى لا يرتب أى أثر على علم المتصرف إليه الثانى بالتصرف السابق لإداسجل التصرف الثانى قبل تسجيل التصرف السابق وقضى هذا القانون على نظرية العلم وسوء النية فى حق المتصرف إليه الثانى على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . كما أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على خطأ فى فهم الواقع فى الدعوى إذ يبين من صورة الحكم رقم ٦٥٣٠ سنة ١٩٤٣ الصادر لصالح المطعون عليه الثالث بإثبات التعاقد عن عقد ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٣ أنه أعلن للمطعون عليها الأولى مخاطبا مع ابنها أحمد محمود خليل وهو شخص آخر غير الطاعن ومن ثم فإن الحكم إذ استند فى إثبات علم الطاعن بالتصرف السابق

المدنى القديم والجديد على السواء - مفسوخا
إعمالا للشرط الفاسخ الضمنى بمجرد تخلف الهائم
أو المشتري عن القيام بالتزامه بل يتعين لسكى
تقضى المحكمة بإجابة من يطلب الفسخ إلى طلبه
أن يكون قد نبه على الطرف الآخر بالوفاء أى
باعتذاره وأن يظل هذا الأخير متخلفا عن الوفاء
حتى صدور الحكم النهائى . فاذا قام المدين
بتنفيذ التزامه قبل ذلك امتنع قانونا جواز
الحكم بالفسخ .

٢ - بيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من
القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل فى
النزاع القائم بين الطرفين بشأن البيع الصادر
بينهما لا يؤدي إلى انقاسخ هذا العقد ولا يسوغ
فى ذاته الفسخ إذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه
لا يقاس بهلاك الشئ المبيع الموجب لانقاسخ
عقد البيع ذلك أن الهلاك الذى نصت عليه
المادة ٢٩٧ من القانون المدنى القديم المقابلة
المادة ٤٢٧ من القانون الجديد هو زوال الشئ
المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب آفة
سماوية أو حادث ماضى بفعل إنسان ، أما بيع
الشئ بأمر القضاء المستعجل خشية التلف فهو
إجراء وقتى قصد به صيانة الشئ المبيع من
الهلاك وحفظ قيمته لحساب من يقضى بالتسليم
إليه ونقل النزاع الذى كان دأرا حول عين
معينة إلى بديلها وهو الثمن المتحصل من بيعها
وهو الذى ينصرف إليه أثر عقد البيع .

الصادر من والدته إلى المطعون عليه الثالث إلى
ذلك الإعلان يكون قد أقام قضاءه على ما يخالف
الثابت فى الأوراق فضلا عن أن الحكم إذ عول
فى إثبات علم الطاعن بالتصرف السابق الحاصل
إلى المطعون عليه الثالث على علاقة البنوة بين
الطاعن والمطعون عليها الأولى يكون قاصرا للبيان
لأن هذه العلاقة لا تقوم دليلا على وافعة العلم -
ومع ذلك فإن علم الطاعن بالتصرف الحاصل إلى
المطعون عليه الثالث وسوء نيته على فرض
ثبوتها لا أثر لهما على التصرف الحاصل إلى
الطاعن إذا ما سجل العقد الصادر إليه قبل تسجيل
العقد السابق على ما سبق البيان - لما كان ذلك
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة
لبحث السبب الأخير من أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٠٩ سنة ٢٣ فى رئاسة) وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد محمد عبد الواحد على وأحمد قوشة ومحمد متولى
عالم المستشارين)

١٠٩

٢١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - بيع - فسخ - هلاك الشئ - الشرط الفاسخ الضمنى - عدم
انقاسخ عقد البيع إعمالا للشرط الفاسخ الضمنى فى
القانون المدنى القديم والجديد إلا باعتذار المدين بالوفاء
وتخلفه عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائى . امتناع
جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ التزامه قبل ذلك .
ب - بيع - فسخ - هلاك الشئ - المبيع - قضاء
مستعجل - عدم انقاسخ عقد البيع ببيع البضاعة المتعاقدة
عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل
فى النزاع القائم بين الطرفين - لا عمل لقياس على - هلاك
الهالك المبيع - المادة ٢٩٧ مدنى قديم و ٤٢٧ مدنى
جديد .

المبادئ القانونية

١ - لا يعتبر عقد البيع - فى ظل القانون

المحكمة

... حيث إن الطاعة تنعني على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر أن مجرد تأخير الطاعة في شحن الحديد المبيع إلى المطعون عليها موجب لفسخ عقد البيع في حين أن الفسخ لا يقع بمجرد عدم تنفيذ الالتزام بل يتعين أن يسبقه اعتذار من الدائن للمدين يكلفه فيه رسميا بالوفاء بالتزامه وإلا قضى بفسخه والثابت في واقعة الدعوى أن المطعون عليها لم تعذر الطاعة بالتسليم بل أنها قد تجاوزت عن التأخير في الشحن وطلبت بإذاريها المؤرخين ٢٤/١٠/١٩٤٩ و ١/١/١٩٥٠ استلام الحديد ونازعت فقط في قيمة الثمن طالبة احتسابه على أساس السعر الجبري الذي تحدد بعد تاريخ الاتفاق لا على أساس السعر المتفق عليه في عقد البيع هذا إلى أن الحكم قد أخطأ أيضا في القانون إذ اعتبر أن عقد البيع قد انفسخ لمجرد أن الحديد قد بيع بأمر القضاء المستعجل ذلك أن الفسخ لا يقع إلا بالتراضي أو بحكم القضاء أما حكم القضاء المستعجل ببيع الحديد خشية التلف فلا يعتبر قضاء بالفسخ كما أن واقعة البيع المادية لا تعتبر في ذاتها موجبة للفسخ . وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن عقد البيع في ظل القانون المدني القديم والجديد على السواء لا يعتبر مفسوخا إعمالا للشرط الفاسخ الضمني بمجرد تخلف البائع أو المشتري عن القيام بالتزامه بل يتعين لكي تقضى المحكمة بإجابه من يطلب الفسخ إلى طلبه أن يكون قد نبه على الطرف الآخر بالوفاء أي باعتذاره وأن يظل هذا الأخير متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائي فإذا قام المدين بتنفيذ التزامه قبل ذلك امتنع قانونا

جواز الحكم بالفسخ ويبين من واقعة الدعوى على ما أثبتته الحكم الابتدائي ودلت عليه المستندات المقدمة من الطاعة أن المطعون عليها وإن تمسكت بتأخير الطاعة في شحن الحديد المبيع عن طريق شركة مصر للملاحة النهرية مدة شهرين وكتبت إليها في ١٥/٨/١٩٤٩ تقول بأنها تعتبر العقد مفسوخا لهذا التأخير إلا أن الطاعة كانت قد شحنت البضاعة فعلا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ قبل أن يصلها أي إنذار من المطعون عليها كما أن المطعون عليها قد عادت بعد رفع الدعوى ضدها فقبلت بإذارها المؤرخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ استلام البضاعة بثمن التسعير الجبري الذي تحدد بعد تاريخ الاتفاق وقدمت هذا الثمن بموجب شيك على بنك باركلز ثم عادت فكررت هذا العرض بإذارها المؤرخ ٤ يناير سنة ١٩٥٠ طالبة استلام الحديد مقابل الثمن المعروض مع ترك أمر الخلاف على الثمن للقضاء . ولما رفض هذا العرض بجلسة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الدرجة الأولى بسبب اشتراطها رفع الحجز الموقع على أموالها تحت يد البنك طلبت المطعون عليها الفسخ بدعواها رقم ٨٥٩ سنة ١٩٥٠ تجاري كلي مصر التي ضمت لدعوى الطاعة ومؤدى ذلك أن الطاعة وقد شحنت الحديد ووضعت تحت تصرف المطعون عليها لاستلامه مقابل دفع الثمن المتفق عليه في العقد وأن المطعون عليها وقد قبلت الاستلام فعلا وأنها نازعت في الثمن بمقولة إنه يجب أن يكون على أساس التسعير الجبري الذي تحدد في خلال مدة التأخير في الشحن يكون الطرفان في الواقع قد أعملا العقد أي أن البائعة قامت بالتسليم قبل الحكم بالفسخ ، وقبلت المشتري الاستلام وإنما انحصر النزاع بين الطرفين

فيمثل يتحمل فرق السعر أهمي الطاعة باعتبارها مسئولة عن تعويض الخسارة الناشئة عن تقصيرها في الشحن في موعد مناسب كما تقول المطعون عليها أم هي المطعون عليها التي تتحمل هذه الخسارة باعتبار أن التأخير في الشحن كان بسبب اختيارها طريق الملاحة النهرية وما اعترضها من عقبات قهرية على حد قول الطاعة ويبين من الإحلال على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذهب إلى أن الشركة البائعة هي التي تسببت في هذه الخسارة بعلمها الذي أنه مخالف للقانون وهو عدم الشحن في الوقت المناسب بغير عذر مقبول وعليها وحدها تقع تبعه ذلك ... عاد فنسكب النتيجة اللازمة لهذه المقدمة على فرض صحتها وهي إلزام الطاعة بتعويض الخسارة والقضاء لها بباقي الثمن إذ تخطى هذه النتيجة إلى القول بأنه على هدى ما تقدم تكون دعوى شركة التسليفات التجارية بكامل أجزائها على غير أساس ... وأنه عن الرصيد فلا نزاع من جانب الشركة البائعة في ترتب هذا المبلغ في ذمتها ... وأنه لا خلاف كذلك في أن عقد البيع قد انفسخ ببيع البضاعة المتعاقدة عليها بمقتضى حكم قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب الشركة البائعة واستعمال النزاع بعد ذلك على الثمن ولا ترى هذه المحكمة محلاً للبحث في أثر كتاب ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي بعث به المسترعى للشركة البائعة يخطر بها بفسخ التعاقد لآخرها في إرسال البضاعة ثم في قبول الصلح بعد ذلك على أساس الاستلام ودفع الثمن الذي حددته التسعير الجبري الجديد وما إذا كان يجوز له أو لا يجوز أن يطلب اعتبار العقد مفسوخاً بعد أن عدل عن كتابه السابق وارتضى الصلح ما دام أن عقد البيع

قد انفسخ ببيع البضاعة وانتهت العلاقة القانونية بين الطرفين . وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن الفسخ الذي قضى به ليست له مسوغاته القانونية من تنبيه بالوفاء وإصرار على عدم الوفاء حتى صدور الحكم النهائي بالفسخ على ما سلف بيانه كما أن بيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين لا يؤدي إلى انفساخ العقد ولا يسوغ في ذاته الفسخ إذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه لا يقاس بهلاك الشيء المبيع الموجب لانفساخ عقد البيع على ما تقول المطعون عليها ذلك أن الهلاك الذي نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون الجديد هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب آفة سماوية أو حادث مادي بفعل إنسان أما بيع الشيء بأمر القضاء المستعجل خشية التلف فهو إجراء وقائي قصد به صيانة الشيء المبيع من الهلاك وحفظ قيمته لحساب من يقضى بالتسليم إليه ونقل النزاع الذي كان دائراً حول عين معينة بذاتها إلى بدليها وهو الثمن المتحصل من بيعها وهو الذي ينصرف إليه أثر عقد البيع .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

(القضية رقم ٧٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشة وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢ — إذا كان الممول قد طلب الحكم له بالتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وفيما تم بناء على ذلك من إجراءات الحجز على بضاعته وبيعها وغلق محله وضياع رأس ماله واسمه وشهرته بسبب تلك الإجراءات وكان الحكم قد قدر التعويض تقديرًا جزائيًا واكتفى ببيان وصف ما بيع من البضاعة المحجوز عليها وبالقول بأن ما بيع هو جزء كبير مما حجز عليه دون أن يحقق مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع كما قضى بعد ذلك للممول بتعويض عن غلق المحل مقدرا بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن سنوات أزيد مما طلبه دون أن يثبت الحكم أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز فإن الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

المحكمة

..... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت في أوراقها بخالف بذلك القانون وأخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه : الوجه الأول : أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليه نازع المصلحة في تقديرها لرأس ماله وذلك بموجب الخطاب الرقيم ٣٠ من إبريل سنة ١٩٤٦ ثم اتخذ من هذا النزاع سبيلًا للقول بوجوب إحالة الموضوع على لجنة التقدير ومن بعدها إلى القضاء وإذا هي لم تفعل واستبدت بالأمر من غير أن

١١٠

٢١ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية . حق الممول الذي لا يمسك حساباته منتظمة في اختيار رقم المقارنة . بقاء هذا الحق ما دام أن مصلحة الضرائب لم تتخذ قرارًا بتحديد رأس المال المستثمر وإخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم وصول ولو بني تحديد رأس المال على إقرار الممول نفسه .

ب — ضرائب . تعويض . حكم « تسبب عجيب » طلب الممول الحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وما تم بناء على ذلك من إجراءات الحجز والبيع وغلق محله وضياع رأس ماله واسمه وشهرته . عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض مقدار ما بيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع وعدم بيانه أن الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز . قصور .

المبادئ القانونية

١ — حق الممول الذي لا يمسك حساباته منتظمة في الاختيار الخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر في المنشأة — هذا الحق يظل قائمًا ما دام لم تتخذ مصلحة الضرائب قرارًا بتحديد رأس المال وإخطار الممول به بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وفقًا للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولا يشفع لمصلحة الضرائب القول بأنها اتخذت في تحديد رأس المال إقرار الممول نفسه .

١٩٤٦ دليلاً على المنازعة وأوجب لقيامها إحالة الموضوع على لجنة التقدير ثم اتخذ من عدم الاحالة وجهاً للمخالفة وموجباً للمسئولية هذا بينما كانت المأمورية ومنذ ٢٨ إبريل سنة ١٩٤٦ قد أصدرت قرارها بتحديد رأس المال تأسيساً على خطاب الممول نفسه الذي أرسل إليها في نفس اليوم وعولت على ما فيه من بيانات وفي ذلك ما يقطع في أنه قبل صدور القرار لم تحصل منازعة من الممول بخصوص تحديد رأس المال كان يمكن مع قيامها أن تتوقف في إصدار قرارها أو أن تحيله على لجنة التقدير على خلاف ما نوهه الحكم — وليس في أوراق الدعوى ما يفيد منازعة الممول قبل صدور القرار ، أما المنازعة التي تحصل بعد التحديد فقد رسم القانون طريقها بما نص عليه من تحويل الممول حق الطعن في القرار بالطرق وفي المواعيد المحددة — وليس في الأوراق كذلك ما يفيد أن الممول قد تقدم بهذا الطعن .

الوجه الثالث : وقد ترتب على تلك الأخطاء أن الحكم أخطأ كذلك في فهم القانون لأن المادة ٥ من اللائحة التنفيذية وقد أوجبت على المأمور إصدار قرار بتحديد رأس المال يعلن للممول بخطاب موصى عليه تكون قد أحلته محل اللجنة وما على الممول إلا أن يطعن في قراره في المواعيد والطرق المحددة في القانون مع ملاحظة أن الضريبة يؤخذ فيها على الدوام باقرار الممول فهو حين يقر بشيء تأخذ به المصلحة وتعتمده فيكون هناك اتفاق ملزم لطرفيه له قوته وله حججه ولا سبيل إلى الرجوع فيه ومانع لطرفيه من العودة إلى مناقشته لأنه يبنى على القول بغير ذلك اضطراب وعدم استقرار في المعاملات وفي تحديد وعاء الضريبة — كل ذلك فضلاً عن أن المحكمة

تعرضه على اللجنة تكون قد خالفت أحكام القانون — في حين أن الثابت من أوراق الدعوى أنه لم يكن من بينها خطاب يحمل ذلك التاريخ ولكن الموجد هو خطاب بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣٠ وفيه يشير إلى أوجه منازعته واعتراضاته على تقدير المأمورية لرأس ماله التي يرر بها خطابه الرقم ١٩٤٦/٥/٥ ولو أنه كان قد أرسل خطابات غير خطاب ١٩٤٦/٥/٥ لأشار إليه في خطاب ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٧ ويستحيل أن يكون هذا الخطاب هو الذي أشارت إليه المحكمة واعتبرت أن تاريخه ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٦ لأنه يحتوي على إشارة ربط الضريبة وتحديد رقمها (٤٩٢ ج) في حين أنه في الفترة بين ٢٨ و ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٦ لم تكن المصلحة قد ربطت الضريبة بعد لأن هذا الربط لم يتم ولم يخطر به الممول إلا في ١ يناير سنة ١٩٤٧ — ومتى كان الثابت أن منازعة الممول لم تخلق إلا بعد مضي سنة كاملة من صدور القرار بتحديد رأس المال وبعد أن فوت الطاعن على نفسه مواعيد الطعن عليه وهى القرار الصادر بربط الضريبة إذن لتغير وجه الحكم وانتفى القول بوجود مخالفة للقانون — والحكم إذ أقام قضاءه على هذا المستند المزعوم يكون قد أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت في أوراقها ففسد بذلك رأيه ومتى فسد رأيه فقد فسد حكمه .

الوجه الثاني : وثمة وجه آخر لخطأ الحكم في فهم الواقع في الدعوى ومخالفة الثابت في أوراقها ذلك أنه لم يتخذ من خطاب ٣٠ إبريل سنة ١٩٤٦ وحده دليلاً على منازعة الممول بل اتخذ منه ومن خطاب آخر تاريخه ٥ مايو سنة

أهميات تحقيق هذا النزاع على النحو الذي سيفصل في السبب الثالث ، وبصرف النظر عما أوقعته المصلحة من جزاءات على موظفيها لأن العبرة هي بثبوت مخالفة لحكم القانون لا لتصرفات المصلحة مع موظفيها .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه بأن حق الممول في اختيار رقم المقارنة يظل قائماً طالما لم تتخذ مصلحة الضرائب الإجراء الواجب قانوناً لتحديد رأس المال المستثمر في المنشأة وفقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية فإن ميعاد اختيار رقم المقارنة بالنسبة للممول يبقى مفتوحاً — ذلك أنه لكي يتسنى للممول (من أمثال المطعون عليه) الذي لا يملك حسابات منتظمة استعمال حق الاختيار المخول له في المادة ٣ فقرة ثانية من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ بين رقم أرباحه المعتمدة أو المقدرة في سنة ١٩٣٩ وبين ١٢/١٠ من رأس المال المستثمر في المنشأة يجب أن يكون على بينة من مقدار كلا الرقين على وجه التحديد — وتحقيقاً لهذا العلم أوجبت المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ١٩٤١ أن يصدر بتحديد رأس المال المستثمر قرار من المأمورية يعلن للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للممول الطعن في هذا التحديد بالطرق وفي المواعيد المنصوص عليها في المواد ٤٥ وما بعدها من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فإذا لم تقم مصلحة الضرائب بما أوجبه عليها هذه المادة من تحديد رأس المال وإخطار الممول به — وهو إجراء لم يوجبه القانون عبثاً — فإن عدم مراعاته يكون من شأنه تجهيل أحد الرقين

الذين يجرى عليهما الاختيار مما يترتب عليه بقاء باب الاختيار مفتوحاً حتى يتحدد هذا الرقم وفقاً للقانون — وهذا هو ما جرى به قضاء هذه المحكمة (الطعن ١٥٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣) ومتى كان الأمر كذلك فإنه لا جدوى من البحث وراء خطاب ٣٠/٤/١٩٤٦ ولا محل للتحقيق في أمره — كما أنه لا يشفع للطاعنين قولهم لأنهم اتخذوا في تحديد رأس مال المطعون عليه إقراره الثابت في خطاب ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ حتى ولو كان صادراً من الممول نفسه طالما أن المصلحة لم تتخذ قراراً بتحديد رأس ماله ولم تعلنه بذلك القرار على النحو المبين في المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية فوجعت إجراءاتها كلها في هذا الخصوص باطلاً ومخالفة للقانون .

د ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وقصوره في التسبب لأنه (١) وقد قضى المطعون عليه بتعويض عن الأرباح التي ضاعت عليه خلال السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ التي تعطل فيها عن العمل وعن شهرة المحل قد خالف أحكام القانون العامة في أحوال المسؤولية وأخطأ في تطبيقها ذلك لانعدام رابطة السببية بين خطأ المصلحة في ربط الضريبة وبين تعطل المطعون عليه أو توقف منشأته عن العمل — لأن مثل هذه الأضرار تعتبر في الواقع من قبيل الضرر غير المباشر الذي لا يحكم بتعويض عنه ومثله في ذلك كمثل من يوقع حرجاً باطلاً ثم يتصادف بتبديد المحجوزات فإن الحاجز قد يسأل عن الحجز الباطل ولكن لا يسأل عن التبديد — كما أخطأ الحكم في القضاء للمطعون عليه بتعويض عما أصابه

من الضرر عن السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ في حين أن طلباته اقتضت على السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٠ تاريخ رفع الدعوى فهو بذلك قد حكم للمطعون عليه بأكثر مما طلبه (٢) ثم إن الحكم في قضائه بالتعويض جاء مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويبطله من ناحيتين : (١) لم يحقق ما أثاره المطعون عليه من نزاع حول خطاب ٢٨ أبريل ١٩٤٦ وبياناته ومحوره وصفته وكان لزاما على الحكم وهو في صدد دعوى مسئولية أن يحقق هذا النزاع وأن يتحقق منه ومن جديته قبل أن ينتقل إلى القول بأن إجراءات المصلحة وقعت مشوبة ومخالفة للقانون - ولو فعل لظهر له أن محمد فهمي (محرم ذلك الخطاب) وكيل عن المطعون عليه ويأشر أعماله بهذه الصفة كدلالة المكاتبات المتبادلة بين المصلحة والمطعون عليه وإيصالات تسليم الخطابات الخاصة بالمطعون عليه والموقع عليها من محمد فهمي المذكور بهذه الصفة - ولو أن الحكم قام بهذا التحقيق وثبتت صحته لما كان هناك من محل لمسالة المصلحة لأن الموظف لا يكون مسئولا متى قام بعمله معتقدا بمشروعيته وكان اعتقاده مبنيا على أسباب معقولة .

(ب) وأخيرا فإن الحكم لم يسبب قضاؤه بالتعويض إلا تسببا متخاذلا حين يقول : إن الواقع أنه يتعذر على المحكمة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة في الدعوى - ولذا يصح أن يكون تقديرها جرافيا متمشيا مع المعقول بقدر الإمكان وعلى هذا الأساس يكون تقدير التعويض هو ما أصاب المستأنف من خسارة نتيجة بيع البضائع هو مبلغ حوالي ٧٠٠ جنيه - وظاهر أنه وقد تعذر على المحكمة معرفة الأثمان الحقيقية للبضائع المباعة من واقع المحاضر المقدمة فما كان لها أن تقدر التعويض تقديرًا جرافيا

خصوصا وأن عملية البيع لم تتناول جميع ما حجز عليه وإنما تناولت جزءا منها وقد حاولت محكمة أول درجة في حكمها التمهيدى الرقم ٢ يونيو سنة ١٩٥١ أن تبين ذلك على وجه التحديد لتعرف مقدار ما يبيع مما حجز عليه وثمنه وهل تورد كله للخزانة وهل شمل شيئا من غير المحجوز عليه وبيانه وأثمانه إن كان وحصر البضاعة التي هربها المطعون عليه وتحديد أثمانها - ولكن المطعون عليه امتنع عن تنفيذ الحكم (٣) كذلك شاب القصور الحكم في قضائه بالتعويض عن غلق المحل وعن شهرة المطعون عليه وعن أرباحه في السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ أى لمدة أكثر مما طلبه المطعون عليه فلم يبحث الحكم في حقيقة ذلك كله وهل أغلق المحل حقيقة وهل كان الإغلاق بسبب الحجز والبيع الإداري ولم يحقق رابطة السببية بين عمل المصلحة وهذا كله .

ومن حيث إن هذا النعي في محله فيما خلا ما ورد به خاصا بطلب التحقيق في خطاب ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٦ المرسل من محمد فهمي العامل بمحل المطعون عليه إلى مأمورية ضرائب بني سويف والذي اتخذته هذه المأمورية أساسا لربط الضريبة الاستثنائية - لما ثبت في الرد على السبب الأول من وجوب صدور قرار من مأمور الضرائب المختص بتحديد رأس مال الممول وإعلانه للممول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول حتى لو بني التحديد على أقوال الممول نفسه فمضى كان الثابت أن القرار بتحديد رأس المال لم يعلن به الممول فيكون من الخطأ ربط الضريبة على المطعون عليه - ومن الخطأ الذي يسأل الطاعنون عن تعويض ما لحق المطعون عليه من أضرار مباشرة ما تم بناء على ذلك من

المرفق بالملف — وحيث إنه ثابت من الأوراق أن المستأنف حقق أرباحا صافية عن سنة ١٩٤٣ قدرت نهائيا بمبلغ ١٢٥٠ جنيهها وعن السنوات التالية (من ١٩٤٤ حتى ١٩٤٧) بمبالغ أكبر يستحق عليها ضرائب استثنائية حوالى ١٤٠ جنيهها بخلاف ضريبة الممن التجارية والصناعية ، وعلى ذلك تقدر المحكمة صافي أرباحه في السنة بمبلغ ٤٠٠ جنيهه والمستأنف لم يحقق هذه الأرباح نتيجة البيع الإدارى الذى تنفذ نتيجة الإجراءات الخاطئة كما ساف ويستحق إذن تعويضا عن السنوات التى توقفت فيها تجارته من ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٢ أى ست سنوات بمبلغ ٢٤٠٠ جنيهه — كما تقدر له المحكمة تعويضا عن ضياع شهرة المحل والاسم التجارى وما تبع ذلك من أضرار معنوية وأدبية أخرى مبلغ ٩٠٠ جنيهه فيكون جملة التعويض ٩٠٠ جنيهه + ٢٤٠٠ = ٧٠٠ + ٤٠٠٠ جنيهه هو ما يجب القضاء به . وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه يشوبه قصور مبطل له — إذ أنه وهو يقرر فى أسبابه أن البضاعة التى كانت بمحل المطعون عليه فى أول عام ١٩٤٧ قدرت بمبلغ ٣٧٦٥ جنيهها وأن ما حجز عليه فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ إنما كان على جزء منها قدر بمبلغ ٨٨٦ جنيهها ، وأن البيع بالمزاد العلنى فى الأيام من ٣ إلى ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ جرى على جزء كبير من المحجوزات ولم تتجاوز نتيجة البيع مبلغ ١٠٠ جنيهه — إذا بالحكم يقرر أنه يتعذر على المحكمة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة فى الدعوى وانتهى من ذلك إلى أنه يرى أن يكون التقدير جزافيا متمشيا مع المعقول وقدّر للمطعون عليه تعويضا عن البضاعة المحجوز عليها بمبلغ ٧٠٠ جنيهه قيمة الفرق بين حاصل البيع

إجراءات ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للمطعون عليه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيهه على سبيل التعويض قال فى صدد بيان أوجه الضرر: «وحيث إن المحكمة وهى فى سبيل تقدير التعويض تستند إلى ما هو ثابت من الأوراق أن البضاعة الموجودة بالمحل قدرت بمعرفة موظف المأمورية فى أول عام ١٩٤٧ بحوالى ٣٧٦٥ جنيهها حجز على جزء منها فى ١٥ يناير سنة ١٩٤٧ لوفاء الضريبة الاستثنائية المقدرة بمبلغ ٤٩٢ جنيهها وقدّرت قيمة المحجوزات بمبلغ ٨٨٦ جنيهها — ونفذت المأمورية بالبيع بالمزاد العلنى ابتداء من ٣ حتى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٧ على جزء كبير من المحجوزات وكانت نتيجة البيع لا تتجاوز المائة جنيهه ، ويقول المستأنف (المطعون عليه) إن الأقمشة المباعة فعليا لم يزد ثمنها على ١٠ ٪ من القيمة المقدرة لها فى محضر الخبز — والواقع أنه يتعذر على المحكمة معرفة الأرقام الحقيقية من واقع المحاضر المقدمة فى الدعوى ولذا يصح أن يكون تقديرها جزافيا متمشيا مع المعقول بقدر الإمكان — وعلى هذا الأساس يكون تقدير التعويض هو ما أصاب المستأنف من خسارة نتيجة بيع البضائع بالطريق الإدارى هو حوالى ٧٠٠ جنيهه — ولا ترى المحكمة إذن مبررا للبحث فى قانونية الإجراءات التى اتخذتها المصلحة فى تعيين الحارس أو عدم وجود المدين فى مكان البيع وعدم إذاره به قبل وقوعه بخمسة أيام لأن المستأنف حصل على فرق قيمة بضاعته — وأما عن تهريب باقى البضاعة بمعرفة المستأنف بعد ذلك أو حصول بيع بضاعة من غير المحجوز عليها بدون إيصالات فهذا ما لم يقيم عليه دليل مفتح من الأوراق ولا ترى المحكمة إلا الأخذ فيه بأقوال الشهود الواردة فى محضر البوليس

أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية . لا خطأ .

ج — فضالة . وكالة . الأضرار بعقد الفضالة . ترتيب جميع آثار الوكالة عليه . م ١٩٠ مدني جديد .

د — وفاة . عرض . إجازة . قيام المستأجر بعرض مبلغ معين شفاه بأنه عرض مبريء لذمته من التزامه كاملاً بالأجرة وإيداعه خزينة المحكمة بعد رفضه . عدم التزام المؤجر بقبول هذا العرض الناقص .

هـ — دفاع . إثبات . طلب الإحالة إلى التحقيق . شهادة . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق . اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء كقرينة قضائية . لا خطأ .

و — تقض . تقرير الطعن . خلو من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطعن مجعلاً .

ز — تقض . التوكيل في الطعن . التقرير بالطعن من حامى الطاعن بمقتضى توكيل والتأشير على تقرير الطعن وصورته المعلقة للمطعون عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله ثم إعلان الطعن بناء على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء المطعون عليه بأن الطعن قرر به في حياة الطاعن . اعتبار الطعن مقرراً به في حياته .

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات إلا أنه إذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

٢ — إذا كان الحكم كمد استند في إثبات

وما حيزر عليه لجاء الحكم في هذا الصدد قاصر البيان وكان عليه أن يحقق مقدار ما يبيع وما لحق المطعون عليه من خسائر من جراء هذا البيع دون أن يكتفى ببيان وصفه وأن يقول إن ما يبيع هو جزء كبير مما حيزر عليه — ثم هو من بعد ذلك يقضى للمطعون عليه بتعويض عن غلق المحل مقدراً بقيمة الأرباح التي ضاعت عليه عن السنوات من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ (أى بأزيد مما طلبه المطعون عليه) دون أن يعنى ببيان الصلة المباشرة بين الحيزر الإداري الذي توقع والبيع الذي جرى في جزء مما حيزر عليه — وبين غلق المحل وما ضاع على المطعون عليه من الأرباح وما قضى على شهرة المحل والاسم التجاري — إذ يجب أن يثبت الحكم أن هذا الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحيزر ولا يكفي أن يكون نتيجة سوء حالة المطعون عليه المالية — ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من تعويض .

(القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد محمد عبد الواحد علي محمد متولي عتلم وابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١١١

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧

١ — وكالة . إثبات . قواعد الإثبات . تقض . أسباب جديدة . التمسك بعدم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف على عشرة جنيهات . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب — وكالة . إثباتها . إجازة . استناد الحكم في إثبات الوكالة في التأجير إلى إقرارات الموكل في دفاعه

ولا يعيب المحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء لأن المرجع في تقدير تلك الأقوال كقرينة قضائية هو اقتناع قاضي الموضوع — على أن الجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل في الدعوى مما تستعمل به محكمة الموضوع .

٦ — إذا كان تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع فإن سبب الطعن يكون مجعلاً .

٧ — متى تبين من تقرير الطعن أنه قرر به من المحامي عن مورث الطاعنين بمقتضى توكيل سبق صدوره منه لهذا المحامي ثم أشر على تقرير الطعن وصورته التي أعلنت لدى المطعون عليه بعد ذكر اسم الطاعن بما يفيد وفاته وحلول ورثته محله ثم أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه بناء على طلب ورثة الطاعن وقد خلت الأوراق من بيان تاريخ وفاة الطاعن كما تبين أنه ليس في الأوراق ما ينفي أن الطعن قرر به في قلم كتاب هذه المحكمة في حياة الطاعن ولم يدع المطعون عليه عكس ذلك فإنه أخذا بظاهر الأوراق يكون الطعن قد قرر به في حياة الطاعن .

المحكمة

... حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه

الوكالة في التأجير لملى اقرارات الموكل سواء في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية من أنه استأجر ما كيفة لحساب الموكل فإن هذا الاستناد لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الاقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

٣ — الاقرار بسقد الفضالة يرتب عليه جميع آثار الوكالة على ما تنص به المادة ١٩٠ من القانون المدني الجديد التي قننت ما استقر عليه الفقه والقضاء في عهد القانون المدني الملغى .

٤ — إذا كان المستأجر لما عرض على المؤجر مهلة معينة فاشفعه بأنه عرض مبرىء لذمته من التزامه كاملاً بالأجرة ولما رفض هذا العرض أودعه خزانة المحكمة ولم يقدم ما يدل على أن المستأجر طلب أمام محكمة الموضوع خصم هذا المبلغ من الأجرة بل ذكر في مذكرته التي قدمها لمحكمة الموضوع أنه عرض هذا المبلغ وأودعه براءة لذمته من كامل الالتزام بالأجرة فإن المؤجر لا يكون ملزماً بقبول هذا العرض النافص .

٥ — محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها

بمخالفة القانون، إذ اعتمد في ثبوت وكالة عبد الحليم عبد الله عن مورث الطاعنين في إبرام العقد الخاص باستئجار الماكينة من المطعون عليه الأول المحرر في ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ على إقرارات صدرت من المورث المذكور في دفاعه أمام محكمة أول درجة من أنه استأجر الماكينة ولم ينكر أمام تلك المحكمة أن عبد الحليم عبد الله وقع على العقد بصفته وكيلًا عنه وإلى ما ذكره عبد الحليم عبد الله في تحقيق شكوى إدارية من أنه استأجر الماكينة نيابة عن المورث وأن في هذا الذي اعتمد عليه الحكم مخالفة للقانون لأن قيمة العقد تزيد على عشرة جنيهات وكان يجب أن تثبت هذه الوكالة بالكتابة قبل إبرام العقد؛ وأن الإقرارات التي صدرت من مورث الطاعنين والتي أوردها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى أكثر من أن عبد الحليم عبد الله كان فضولياً في تعاقد مع المطعون عليه الأول وتأسيساً على ذلك لا يلتزم المورث نتيجة لهذا العقد إلا بقدر ما استفاد.

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص حيث قال :
« وحيث إن المستأنف محمود خليل إبراهيم أثار في صحيفة استئنافه وفي دفاعه أنه غير مقيد بهذا الاتفاق السابق بانه لأنه موقع عليه من شخص ليس له صفة النيابة والتأجير عنه . ولكن هذا القول مردود إذ أن هذا الاتفاق وإن كان المستأنف لم يوقع عليه حقيقة ولكنه أقره واعتمده إذ قرر في مذكرة دفاعه المقدمة لجلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ أمام محكمة أول درجة العبارات الآتية . (رفع المدعى كامل محمد إسماعيل هذه الدعوى يطالبنا بمبلغ ٢٤٣ ج و ٢٠٠ م إيجار ماكينة ديرنج لسكبس البن

الأيض استئجارها منه في ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ بموجب شروط محروقة بيننا وبينه لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد باجرة قدرها ١٤٠ قرشا يوميا وهذا المبلغ الذي يطالبنا به هو إيجار الماكينة لغاية ١٦ من يولييه سنة ١٩٤٥ أي ٦ شهور و ٨ أيام واقتصر دفاعه في هذه المذكرة على دعوى الضمان ولم ينكر أن عبد الحليم عبد الله تعاقد على استئجار الماكينة بصفته وكيلًا عنه وفضلا عن ذلك فإنه ظاهر من الصورة الرسمية من الشكوى الإدارية رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٤٧ بنى مزار المقدمة ضمن حافظة مستندات المستأنف أن عبد الحليم عبد الله قدم بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٧ بلاغا إلى مأمور مركز بنى مزار يقول فيه إن المستأنف كلفه باستئجار هذه الماكينة ، وكذلك ظاهر من الصورة الرسمية للشكوى الإدارية رقم ١١٦٨ سنة ١٩٤٧ بنى مزار المقدمة أيضا بحافظة المستأنف أن محاميه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قدم بلاغا بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٧ يذكر فيه صراحة أن المستأنف استأجر بتاريخ ٩/١/١٩٤٥ ماكينة كبر تبين ديرنج من مالكاها - كل ذلك يدحض ما يثيره المستأنف خاصة بهذا العقد ومحاولته التنصل منه ومن شروطه إذ أن عبد الحليم عبد الله بتوقيعه على عقد إيجار الماكينة إنما كان يتعاقد بصفته نائبا عن المستأنف محمود خليل إبراهيم ووكيلًا عنه وعلى ذلك فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يجب إضافتها إلى هذا المستأنف الذي لا يستطيع التحلل من آثارها - وهذا الذي أورده الحكم لمخالفة فيه للقانون - ذلك أنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات

يلبيح له إبداء ما فاته من أوجه الدفاع أمام محكمة أول درجة في الاستئناف - كما أن الحكم المطعون فيه قرر أن خطاب محامي المطعون عليه الأول المؤرخ في ١٧/٦/١٩٤٥ الذي أقر فيه بتعطل الماكينة لا تؤدي عباراته إلى هذا المعنى وزاد على ذلك أنه كان في مكتبة مورث الطاعنين أن يتخذ الإجراءات القضائية التي تكفل لإثبات ما يريد مع أن واقعة تعطل الماكينة واقعة مادية يمكن إثباتها بالبينة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص ما ادعاه مورث الطاعنين من تعطل الماكينة وأنه لم ينتفع بها إلا سبعة أيام ، على أن الدعوى وجهت من المطعون عليه الأول إلى المورث وذكر في صحيفتها أن المورث انتفع بالماكينة ستة شهور وثمانية أيام قبل رفع الدعوى وطواب في تلك الصحيفة بالأجرة كاملة عن هذه المدة فاقصر دفاع المورث أمام محكمة الدرجة الأولى على توجيه دعوى الضمان إلى المطعون عليه الثاني وأنه لو كان ما يدعيه أمام محكمة الاستئناف عن تعطل الماكينة وعدم انتفاعه بها عدا السبعة أيام التي ذكرها صحيحا لبادر إلى تقديم هذا الدفاع منذ اللحظة الأولى - كما أورد الحكم نص الخطاب الذي بعث به محامي المطعون عليه الأول إلى مورث الطاعنين في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ والذي ورد فيه ، أما ادعاؤكم بأن الماكينة كانت معطلة واحتاجت لتصليح فهو ادعاء حديث لم يقولوا به إلا بعد أن طالبناكم بسداد الأجرة ... واستخلص الحكم من هذه العبارة أنها لا تؤدي إلى ما ذكره مورث الطاعنين من إقرار محامي المطعون عليه الأول بتعطل الماكينة . ثم أورد

إلا أنه لما كان مورث الطاعنين لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فانه لا يملك التحدى به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولانه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضا على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع - كما أن استناد الحكم إلى إقرارات مورث الطاعنين سواء في دفاعه أمام محكمة أول درجة أو في الشكوى الإدارية رقم ١١٦٨ سنة ١٩٤٧ نفي مزار باستئجار الماكينة وإلى أقوال عبد الحليم عبد الله في الشكوى ١٠٦٦ سنة ١٩٤٧ نفي مزار من أنه استأجر الماكينة لحساب مورث الطاعنين لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يميزها القانون لإثبات الوكالة أو لإعفاء خصمه من تقديم الدليل دائما - وفضلا عن هذا فانه إذا اعتبر عقد ٩ من يناير سنة ١٩٤٥ ع - د فضالة فإن إقرار مورث الطاعنين له يرتب عليه جميع آثار الوكالة على ما تنص عليه المادة ١٩٠ من القانون المدني الجديد التي قننت ما استقر عليه الفقه والقضاء في عهد القانون المدني الملغى والذي تم العقد في ظله .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بمخالفة قواعد الإثبات ذلك أن مورث الطاعنين دفع أمام محكمة ثاني درجة بأن الماكينة المؤجرة تعطلت عن العمل لعيب أصاب آلتها ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن المورث لم يبدئه أمام محكمة أول درجة وأخذ من قصر دفاعه أمام هذه المحكمة الأخيرة على توجيه دعوى الضمان تنازله عن الدفاع المؤسس على تعطل الماكينة مع أن القانون

الحكم ما جاء بتحقيقات اللجنة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بنى مزار والشكويين ١٠٦٦ ١١٨٦٠ سنة ١٩٤٧ بنى مزار ونقل أقوال من سمعوا فيها وخلص منها إلى عدم صحة ما ادعاه مورث الطاعنين من تعطل الماكينة الذى لم يتخذ المورث أى إجراء قانونى لإثبات حالته وانتهى الحكم إلى عدم إجابة ما طلبه المورث من إحالة الدعوى إلى التحقيق استنادا إلى أن الدلائل التى أوردها كافية لبيان وجه الحق فى الدعوى — وهذا الذى استخلصه الحكم وأقام عليه قضاءه استخلاص سائغ يكفى لحمله ولم تكن المحكمة ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق مادام أنها استبانت وجه الحق فى المسألة المتنازع عليها من الدلائل التى استعرضتها فى حكمها وأقامت عليها قضاءها — كما أن النعى على الحكم بإهدار دفاع مورث الطاعنين استنادا إلى عدم إبدائه أمام محكمة أول درجة مردود بأن الحكم أقام قضاءه على صحة الواقعة المدعاة من الدلائل التى ساقها وما جاء بالحكم عن عدم تمسك مورث الطاعنين بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة لا ينطوى على خطأ فى القانون بل هو تقدير موضوعى لقيمة الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا على المحكمة أن تعتبر عدم التحدى بهذا الادعاء دليلا مضافا إلى الأدلة الأخرى مؤديا إلى عدم جدية هذا الادعاء .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل فى تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ فى فهم الواقع والخطأ فى تطبيق القانون استنادا إلى أن الحكم لم يستنزل من قيمة الاجرة مبلغ ٩٨٠ قرشا كان مورث الطاعنين قد عرضه على المطعون عليه الاول ،

ولما رفض الأخير استلامه أودعه المورث خزانة المحكمة وصرح بصرفه بدون قيد أو شرط وأن محكمة الاستئناف عند ما عرض عليها طلب إلغاء الحكم المستأنف فيما اشتمل عليه من شموله بالنفاذ أصدرت حكما بإلغاء وصف النفاذ فيما زاد على المبلغ — كما أن محكمة الجيزة قضت بصفة مستعجلة ببراءة ذمة مورث الطاعنين ورفضت الحجز استنادا إلى سبق عرض هذا المبلغ وإيداعه — وفوق هذا فإن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأقوال أسطى الماكينة زكى نخله فى قضية اللجنة رقم ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بنى مزار لمناسبة اتهامه فيها بتبديد بعض أدوات اشتراها بسبب تعطل الماكينة استنادا إلى أن مورث الطاعنين شهد لصالحه فى تلك القضية التى قضى فيها بالبراءة مع أن مورث الطاعنين لم يؤد الشهادة فى تلك القضية وأن الذى شهد فيها شخص آخر يدعى محمود خليل الميكانيكى وبذلك يكون الحكم قد شاب فسادا فى الاستدلال كما أخطأ الحكم إذ أخذ على مورث الطاعنين عدم قيامه بتسليم الماكينة للمطعون عليه الاول بدليل عدم حصوله على مستند كتابى منه باستردادها ولم يرق من ناحية أخرى بعرض الماكينة على المطعون عليه الاول عرضا رسميا ليبرئ ذمته من الالتزام بتسليمها — ذلك أن المستأجر غير ملزم بتسليم الشيء المؤجر فى محل المؤجر ، كما أنه لا يلزم بعرض ذلك الشيء على المؤجر لأن الأصل أن يكون الوفاء فى محل المدين .

« وحيث إن هذا النعى مردود فى جميع وجوهه — ذلك أن مورث الطاعنين لما عرض على المطعون عليه الاول مبلغ ٩٨٠ قرشا شفعة بأنه عرض مبرئ لزمته من التزامه كاملا بالاجرة

— كما أن ما ينعاه الطاعنون على الحكم فيما أورده عن عدم قيام مورثهم بتسليم الماكينة إلى المطعون عليه الأول أو عرضها عليه عرضاً رسمياً مردود بأن الحكم لم يتعرض إلى المكان الذي كان يجب أن يتم فيه التسليم ، ولكن الحكم لم يأخذ بدفاع مورث الطاعنين من أنه سلم الماكينة إلى المطعون عليه الأول في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ، لعدم الاطمئنان إلى الأدلة التي ساقها المورث تأييداً لهذا الدفاع .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن تعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع والتخاذل في الأسباب والاستناد إلى أدلة شككية استناداً إلى أن مورث الطاعنين طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة تعطل الماكينة فرفضت المحكمة إجابة طلبه بحجة أن الدلائل في الدعوى كافية لبيان وجه الحق فيها مع أن العبرة في التحقيق هي بما تهر به المحكمة التي لا يجوز لها أن تعتمد على أقوال شهود لم تسمعهم ولم يحلفوا اليين كما ذكرت المحكمة أنها لم تخرج من التحقيقات السابقة بنتيجة يمكن الاطمئنان إليها فكان عليها أن تسمع الشهود ولتنتهي إلى ما يمكن الاطمئنان إليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين اعتقادها وأنه لا يعيب المحكمة اعتمادها على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء لأن المرجع في تقدير تلك الأقوال كقرينة قضائية هو اقتناع قاضي الموضوع — على أن المجادلة في هذا الخصوص تتعلق بتقدير

ولما رفضه المطعون عليه الأول أودعه المورث خزانة المحكمة ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أن مورثهم طلب أمام محكمة الاستئناف خصم هذا المبلغ من الأجرة بل إن مذكرة المورث التي قدمها لمحكمة الاستئناف قد ذكر بها أنه عرض هذا المبلغ وأودعه براءة لنعته من كامل الالتزام بالأجرة ولم يكن المطعون عليه الأول ملزماً بقبول هذا العرض الناقص — أما ذكره الطاعنون عن حكم محكمة الجيزة فإنه فضلاً عن أنهم لم يقدموا ما يدل على تمسكهم به أمام محكمة الاستئناف فإن الثابت من ذلك الحكم أنه قضى بعدم الاعتداد بالحجز الذي أوقعه المطعون عليه الأول على سيارات مملوكة لمورث الطاعنين نفاذاً للحكم الصادر في هذه الدعوى من محكمة أول درجة استناداً إلى ما قضت به محكمة الاستئناف في الاستئناف الوصفي بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ من إلغاء ذلك الحكم فيما قضى به من الشمول بالنفاذ فيما زاد على ٩٨٠ قرشاً وإلى أن مورث الطاعنين قد عرض هذا المبلغ الأخير على المطعون عليه الأول ثم أودعه خزانة المحكمة بعد رفض قبوله وبذلك انعدم موجب الحجز — وهذا الذي أورده حكم محكمة بندر الجيزة في الدعوى ٦٣٧ سنة ١٩٤٩ لا يؤدي إلى براءة ذمة مورث الطاعنين من مبلغ ٩٨٠ قرشاً وأما ما ينعاه الطاعنون على الحكم في خصوص عدم أخذه بأقوال زكي نخله استناداً إلى أن من أدى الشهادة لصالحه في دعوى اللجنة ٥٨٢ سنة ١٩٤٦ بنى مزار شخص آخر غير مورث الطاعنين فردود بأنه نعى عار عن الدليل إذ ليس في أوراق تلك الدعوى ما يدل على أن محمود خليل شاهد النبي فيها شخص آخر غير مورث الطاعنين

الدليل في الدعوى بما تستقل به محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في فهم القانون والخطأ في فهم واقعة المائة جنية تأسيساً على أن محكمة النقض في حكمها في الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق قررت أن ما ذكره الحكم المطعون فيه في ذلك الطعن من أن الطاعن لم يدفع مبلغ المائة جنية الذي اشترط ألا يكون مستحقاً إلا بعد الفصل في الدعوى بورقة المحاسبة المحررة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار المطعون عليه الثاني في حل من التزامه بموجب اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ متى كان هذا المبلغ قد اندمج في المحاسبة سالفة الذكر واتفق فيها على كيفية وفائه وشروط استحقاقه — ولكن الحكم المطعون فيه عاد فردد ما سبق أن أورده الحكم المنقوض في هذا الخصوص — وأضاف الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم واقعة المائة جنية وذكروا أنهم سيدينون وجه هذا الخطأ في مذكرتهم الشارحة ، وقد خلت تلك المذكرة من التحدث عن هذا الوجه .

وحيث إن هذا النعي بشقيه مردود ذلك أنه يبين من حكم هذه المحكمة في الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق أنها أوردت في خصوص دعوى الضمان أن الحكم المنقوض « استند في رفض دعوى الضمان إلى القول بأن الطاعن لم يدفع مبلغ المائة جنية إلى المطعون عليه الثاني مستنداً على ذلك بما أسفرت عنه محاسبة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ من مديونية الأول للثاني دون أن يتعرض الحكم لشروط استحقاق الدين الناتج من هذه المحاسبة ومنها أنه لا يكون إلا بعد

الفصل في هذه القضية ، لما كان عدم دفع الطاعن مبلغ المائة جنية ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار المطعون عليه الثاني في حل من التزامه بموجب اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ متى كان هذا المبلغ قد اندمج في المحاسبة سالفة الذكر واتفق فيها على كيفية وفائه وشروط استحقاقه — لما كان ذلك كان الواجب على المحكمة أن تتحدث عن حكم شروط استحقاق مبلغ المائة جنية التي أقامت على عدم دفعه قضاءها برفض دعوى الضمان ، — في حين أن الحكم المطعون فيه أورد نص اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذي دلت عبارته على أن المطعون عليه الثاني لم يتسلم مبلغ المائة جنية من مورث الطاعنين ، ثم أيد الحكم ذلك ببشارة الاتفاق الذي عقد بين الطرفين في يوم تحرير ورقة المحاسبة المؤرخة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ والذي لم ينازع فيه مورث الطاعنين ، وحصل الحكم من هذا الاتفاق الأخير الذي يبين من عبارته أنه حرر بعد وفي يوم تحرير ورقة ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ أن مبلغ المائة جنية موضوع اتفاق أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ كان أجرا على توسط المطعون عليه الثاني بين مورث الطاعنين والمطعون عليه الأول وأن هذا المبلغ لم يدفع إلى المطعون عليه الأول ولم يندمج في ورقة المحاسبة المحررة في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٦ — ويبين من هذا اختلاف وجهة الحكم المطعون فيه في خصوص دعوى الضمان عن وجهة الحكم المنقوض — ومن ثم يكون تعيب الحكم المطعون فيه بالعيب الذي نقض من أجله الحكم في الطعن ١٣٣ سنة ١٧ ق غير صحيح — أما تعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في فهم واقعة المائة جنية فإن تقرير الطعن قد خلا من بيان وجه النعي على الحكم في خصوصه ، ومن ثم يكون

هذا الشق من سبب الطعن مجعلا .

« وحيث إنه لكل ذلك يتمين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٦٤ سنة ٢٣ ق بالهيئة السابقة) .

١١٢

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - استئناف أحكام يجوز استئنافها اختصاص .
قانون . دعوى قيمتها تقل عن ٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم وأصدرت فيها قبل الفصل في الموضوع أحكاما غير منتهية لخصومة كلها أو بعضها وذلك قبل تاييخ العمل بقانون المرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم في الموضوع . جواز استئناف القضاء الضمى بالاختصاص في هذه الحالة .

ب - اختصاص . اختصاص فرعى . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك .

ج - نقض . حالة الطعن ببطالان الحكم . حكم « سببه » . النعى على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق التي أودعها الطاعن ملف الطعن . عدم تقديم هذه الأوراق إلى محكمة الموضوع . اعتبار الطعن خلوا من الدليل .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى التي رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات المنقح لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها وكانت الأحكام التي أصدرتها تلك المحكمة فيها قبل تاييخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل في الموضوع وغير منتهية لخصومة كلها أو بعضها فإنه يتمين إحالة الدعوى إلى محكمة المواد الجزئية

طبقا لفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات فإذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقضت في موضوع الدعوى فإن حكمها الضمى باختصاصها بالدعوى خلاف القانون يكون جائز الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

٢ - الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها قد أصبح وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقا بالنظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافه ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها .

٣ - متى كانت يمين من الإطلاع على المستندات التي أودعها الطاعن ملف الطعن أنه ليس من بينها ما أشار إليه الحكم المطعون فيه ولم يقدم الطاعن ما يفيد أن هذه المستندات سبق أن قدمت لمحكمة الموضوع فإن النعى على الحكم بمخالفة الثابت بهذه الأوراق يكون خلوا من الدليل .

(القضية رقم ١١٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة والسيد محمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه ومحمد متولى عظم المستشارين) .

والأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والتي أوجب إحالتها إلى الدوائر التي أشير إليها في المادة الرابعة كل ما كان متصلاً بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وما كانت تجري عليه نفس الأحكام مثل التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي .

٢ - تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية إنما يكون فيما لم تشهله الاستثناءات المنصوص عليها في المواد ٨٥ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية وفيما يستبعد من إجراءات بعد إحالة الدعاوى الشرعية إلى المحاكم المدنية .

٣ - متى كان الثابت أن التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي أمام المحاكم الشرعية قدم فعلاً في اليوم التالي لإعلان التظلم بأمر التقدير وأن المحامي حضر بهـ ذلك أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة بنظر التظلم وفقاً للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحامين الشرعية فإنه لا جدوى من البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة التظلم إن صح أنه أعلن بعد فوات الخمسة عشر يوماً التالية لإعلان أمر التقدير .

١١٣

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٧

١ - أحوال شخصية . اختصاص . محاماة . التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي الشرعي . بدوؤه وسيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فأحاله إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف . الدفع بعدم اختصاص هذه الدائرة . لا محل له .

ب - أحوال شخصية . قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ج - محاماة . مواعيد . التظلم في أمر تقدير المحامي الشرعي . تقديمه فعلاً في اليوم التالي لإعلان أمر التقدير وحضور المحامي أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقاً للمادة ٤٣ ق ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة التظلم . لا جدوى منه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي قد بدأ وسار على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية فأحاله إلى محكمة الاستئناف لينظر أمام دائرة الأحوال الشخصية ، فإنه لا يكون هناك محل للدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر النزاع ذلك أن مفاد نصوص المادتين الرابعة والثانية من القانون المذكور أنه قصد بقضايا الوقف

الممكن

.... من حيث إن الطعن يبنى على سببين ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون في قضائه برفض الدفع الذى تقدم به بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر استئنافه من عدة وجوه أسماها في تقرير الطعن أدلته :

الوجه الأول : إن دائرة الأحوال الشخصية إنما تختص بنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف طبقا للبادة ٤ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والزاع الدائر بينه وبين المطعون عليه مدنى صرف تختص بنظره الدوائر المدنية لأن المادة ١٣ من قانون نظام القضاء حصرت مسائل الأحوال الشخصية ولم تذكر من بينها مسألة تقدير الأتعاب بين المحامى وموكله .

الوجه الثانى : إن القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ نص فى المواد ٤ و ٧ و ٨ و ٩ على إلغاء القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الشرعية ابتداء من ١/١/١٩٥٦ وإحلال قانون الحماية الوطنية محله فيما عدا الأحكام الخاصة بإعانات ومعانات المحامين وبذلك أصبح قانون الحماية الوطنية هو الواجب التطبيق ولا شك أن أوامر تقدير النقابة الوطنية تختص بنظرها المحاكم المدنية — ولئن كان الاستئناف الحالى رفع أصلا إلى المحكمة العليا الشرعية إلا أن تغيير قانون الاختصاص يسرى على الدعاوى القائمة الى لم تتم المرافعة فيها ولم نحجز للحكم كما هو صريح نص المادة الأولى من قانون المرافعات .

الوجه الثالث : إن نص المادة ٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الى نقضى بأحواله الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية إلى محكمة الاستئناف

الوطنية لا يعنى أن تحال جميع تلك الدعاوى على الدوائر الاستئنافية المشكلة طبقا للبادة ٤ من ذلك القانون والنمى يكون من بين أعضائها أحد رجال القضاء الشرعى السابقين لأنها تختص بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وحدها ليس إلا ولأنه يجب الرجوع إلى قواعد الاختصاص النوعى المبينة فى القانون فيحال كل نوع على الدائرة المختصة به . ودعاوى الأتعاب مدنية فكان واجبا أن تحال إلى الدائرة المدنية :

الوجه الرابع : نص الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ صريح فى إحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الشرعية الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وعلى إحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة . فالقيد بالقول (المختصة) إنما يعنى الرجوع إلى قواعد الاختصاص المبينة فى قانون المرافعات :

الوجه الخامس : نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التى قررت الإحالة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ إلى المحاكم الوطنية قالت : « لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات » . وهذا النص يوجب الرجوع إلى قواعد الاختصاص فى قانون المرافعات .

الوجه السادس : نص المادة الثالثة من نفس القانون قرر د ترفع الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المحلية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من ١/١/١٩٥٦ . ولا شك أن التنظيم فى أمر التقدير الصادر من النقابة الشرعية قبل إلغاء قانون الحماية الشرعية يكون مثله كمثل التنظيم من أمر تقدير نقابة الحماية الوطنية وفقا للمادة ٤٥ من قانون الحماية الوطنية فكلاهما ينظر أمام الدوائر المدنية إعمالا لقانون نظام القضاء .

ولقانون المرافعات فيما لم يشمل الإلغاء من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يختص بمسائل الوقف والأحوال الشخصية .

د ومن حيث إن هذا النعى مردد في جميع وجوهه بأن اختصاص المحاكم الشرعية كان مقصورا على بعض الدعاوى التي أخرجتها المادتان ١٥ ، ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية — وهي الدعاوى المتعلقة بأصل الأوقاف ومسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة ومسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ثم رأى المشرع أن توسع ولاية المحاكم الشرعية لنظر بعض القضايا التي تتصل بما يدخل في ولايتها اتصال الفرع بأصله أو المتبوع بتابعه — ومن ذلك ما ورد بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحكمة الشرعية فنص في المادة ٤٢ منه على أن « للمحامي عند عدم وجود عقد اتفاق كتابي أن يطلب من مجلس النقابة تقدير ما يستحقه من أنعاب على موكله فيما يزيد على العشرين جنيها — ومن اللجان الفرعية فيما ينقص عنها ... الخ » ثم أجازت المادة ٤٣ التظلم من أمر التقدير للمحامي وللوكيل أمام المحكمة الشرعية الابتدائية التي يقيم المحامي في دائرتها بغض النظر عن قيمة الأمر المتظلم منه وقد راعى القانون في ذلك أن تكون المحاكم الشرعية أقدر على تعرف أهمية الدعوى وجهد المحامي وما قام به من أبحاث فيها ورأى أن يكون أوفى لتحقيق هذه الأغراض أن تختص المحاكم الابتدائية بنظر التظلم . ثم نص في المادة ٤٤ على جواز الطعن في الحكم الصادر في التظلم بأوجه الطعن العادية وغير العادية فيما عدا المعارضة وأن يتبع في ذلك القواعد العامة المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عل أن ينظر الطعن بطريق

الاستعجال . وظاهر أن هذه النصوص بتحديدتها جهة الاختصاص وطرق الطعن والقواعد التي تتبع فيه قد خرجت على قواعد قانون المرافعات في المسائل المدنية والتجارية وعلى نصوص القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحكمة الوطنية . ويتضح من وقائع الدعوى الحالية أن النزاع بدأ وسار على أساس قانون المحكمة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية . ونص في المادة الرابعة على أنه « تشكل بالمحكمة الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية — ونص في المادة الثانية على إحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية إلى محكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم — ومفاد هذه النصوص أن هذا القانون قصد بقضايا الوقف والأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والتي أوجب إحالتها إلى الدوائر التي أشير إليها في المادة الرابعة كل ما كان متصلا بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وما كانت تجري عليه نفس الأحكام مثل التظلم في أمر تقدير أنعاب المحامي — وعلى هذا الفهم جرى نص المادة الخامسة « تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف والتي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكمل لها ،

كما نص في المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بمنازعات الأحوال الشخصية طبقاً لللائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها المشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية وتختص المحاكم الابتدائية والاستئنافية وفقاً لما هو مبين في المواد ٨، ٩، ١٠ من اللائحة. كما نص في المادتين ١١، ١٢ على أنه يطبق على تلك القضايا القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الشرعية وعلى أن تنفذ الأحكام الصادرة فيها وفقاً لللائحة لإجراءات التنفيذ الشرعية الصادرة في ١٤ / ٤ / ١٩٠٧ وإعمالاً لهذه النصوص يبين أن تطبيق أحكام قانون المرافعات إنما يكون فيما لم تشمل تلك الاستثناءات وفيما يستجد من إجراءات بعد إحالة الدعوى الشرعية إلى المحاكم المدنية.

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون كذلك والخطأ في تطبيقه لأنه كان قد دفع أمام محكمة الجيزة الكلية بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد لأنه أعلن المطعون عليه بأمر التقدير في ٢٤ / ٣ / ١٩٥٤ فتقدم بتظلمه إلى محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية وهي غير المحكمة المختصة ولم يعلن هو بالتظلم إلا في ١٣ / ٤ / ١٩٥٤ بعد فوات خمسة عشر يوماً المحددة للتظلم وفقاً للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الشرعية. وكذلك لم يقيّد تظلمه إلا في ٢٨ / ٤ / ١٩٥٤ بمحكمة الجيزة الكلية الشرعية المختصة — ولو أنه اتبعت الإجراءات والقواعد

التي جرى عليها العمل بالمحاكم الشرعية بالاكتفاء بتقديم التظلم في خلال المدة المحددة في المادة ٤٣ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بصرف النظر عن إعلان التظلم ضده في خلالها فإنه يبين من الشهادة الرسمية المقدمة منه أن قيد التظلم أمام محكمة الجيزة حصل في ٢٨ / ٤ / ١٩٥٤ بعد فوات خمسة عشر يوماً المحددة في القانون ولأنه طبقاً للمادة ٥٩ من اللائحة الإجراءات الشرعية التي تنص على أن الدعوى تعتبر مرفوعة من تاريخ قيدها في الجدول. فبذلك يكون التظلم قد رفع بعد ميعاده ويتعين عدم قبوله. يؤكد ذلك أن المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية الوطنية تنفق مع نص المادة ٤٣ من قانون الحماية الشرعية في تحديد مدة خمسة عشر يوماً التالية للإعلان لتقديم التظلم. وجرى العمل أمام المحاكم الوطنية في تفسير المادة ٥٤ على اعتبار أن هذا الميعاد يجب أن يشمل على تقديم التظلم وإعلانه للخصم أخذاً بالقواعد العامة في قانون المرافعات بصرف النظر عن المادة ٦ الواردة في هذا القانون. ثم يقول الطاعن إنه لا يتصور أن يصدر القانونان من هيئة تشريعية واحدة بألفاظ تكاد تكون متفقة ثم يحصل الاختلاف في التفسير إلى هذا الحد ومع ذلك فإن مواد الطعون في اللائحة الشرعية بقيت ولم يشملها الإلغاء — وقد فسرتها دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة القاهرة الكلية على خلاف ما جرى عليه العمل أمام المحاكم الشرعية لحكمته في عدة قضايا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن عريضة الاستئناف أعلنت بعد الميعاد المحدد في اللائحة الشرعية.

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بما قرره بحق حكم محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية في هذا

التزاع حيث يقول : « وفرق ما بين التظلم في أمر التقدير وبين الاستئناف الذي يستعمل به المتظلم ضده » (الطعن) لأن المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نصت على أن : « ميعاد الاستئناف في أحكام المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وفي أحكام المحاكم الابتدائية ثلاثون يوما كذلك » كما نصت المادة ٣٠٩ على أنه إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب لفلم التنفيذ غير قابل للاستئناف — كما نصت المادة ٣١١ على أن ورقة الاستئناف تقدم لعدم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لعدم كتاب محكمة الاستئناف — كما نصت المادة ٣١٤ على أنه إذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام في القضايا الكلية أو في ثلاثة أيام في القضايا الجزئية كان الاستئناف ملغى وسقط الحق فيه — ومن هذه النصوص يبين بوضوح أن للاستئناف قواعد وأنظمة خاصة أما المادة ٤٣ من قانون المحاماة الشرعية فلم توجب إلا رفع التظلم في مدة خمسة عشر يوما التالية لإعلان المتظلم بأمر التقدير — ولم تعين جهة معينة يقدم إليها التظلم ، فجاء النص عاما ولذلك يكون للتظلم أن يتقدم بتظلمه إلى أي محكمة يشاء في المدة القانونية ما دام أن التكليف بالحضور كان أمام المحكمة التي يقيم الحامي بدائلها وفقا للقانون ، وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف مفهوم المادة ٤٣ من قانون المحاماة الشرعية — ولا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أشار إليها في الحكم والتي جرى عليها القضاء الشرعي إلى أن صدر القانون بإلغائه — ولا عمل بعد ذلك للنسك بالمادة ٦ من قانون المرافعات

لأن نصها مستحدث في « نون المرافعات المعمول به من ١٥ / ١٠ / ١٩٤٩ — ولم تتضمن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية نصا يقابلها بل (نها على العكس كانت تتضمن نصا في المادة ٤٧ يقضي بأنه « إذا لم تراع أحكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩) وكلا خاص بكيفية الإعلان ومشمولاته ومواعيده) كان الإعلان ملغى — ولكن إذا حضر المعلن إليه بناء على الإعلان كان معتبرا ، ومع ذلك لا يعتبر الإعلان ملغى إذا كان عدم مراعاة الاجراءات قد وقع عن نولي الإعلان — وإنما تأمر المحكمة بإعلان جديد تصحيحا للأول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقا — ولا يؤمر بهذا التصحيح إذا حضر المعلن إليه — كما أن المادة ٥٨ من تلك اللائحة ألغت الكتاب بقيد الدعاوى عند ورود صحيفتها معلنة إذا كان الرسم قد دفع كاملا ومن ذلك يبين أنه لا جدوى من البحث في تاريخ إعلان الطاعن بعريضة الظلم إن صح ما يدعيه — من أنه أعلن بعد فوات خمسة عشر يوما التالية لإعلان أمر التقدير — إذ إنه لم يقدم الدليل على هذا القول متى كان من الثابت أن التظلم قدم فعلا في اليوم التالي لإعلانه بأمر التقدير وأن الطاعن حضر بمسند ذلك أمام محكمة الجيزة الشرعية الابتدائية المختصة بنظر الظلم وفقا للمادة ٤٣ من القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . ومن حيث إنه لذلك كله . يكون الطعن في غير محله ويعين رفضه .

(النسخة رقم ١١ سنة ٢٦ في « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد الواحد علي وأحمد عوض وعبد مولى منعم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

قضاء الأحوال الشخصية

٢ - إن إعمال نص المادة ٤٥ من الرسوم

بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ يقوم على تقدير للقيمة الحقيقية مال عديم الأهمية أو المحجور عليه ولا يفتنى أن يكفى في ذلك التقويم الحكيم لهذا المال والذي أدنى على ما أورده قانون الرسوم لأن أساس سلطة المحكمة الحسنية في فحص الحساب أن أموال عديم الأهمية تكون مما يخشى منه الاستغناء عن الاشراف على حسن إدارة الولي عليه لهذه الأموال .

٣ - إن مقطع النزاع في جواز إعفاء

القيم من تقديم الحساب تقدير قيمة ما يعتبر أموالاً للمحجور عليها ، وإذا كان ما أثبت في محضر الجرد أن هذه الأموال عبارة عن مبلغ الماش الشهري فإنه ما يضمن الجور إليه في هذا التقدير تبين طبيعة الماش الذي يستحق للمحجور عليها ، وهي ابنة موظف حكومي ، طبقاً لقانون الماشات والذي يبين أن هذا الاستحقاق منشؤه علاقة تنظيمية رسمها القانون العام وهو قريب للشبه بالحق الذي يقرر لشخص في مرتب دوري مدى الحياة بعرض أو بغير عوض بناء على التزم بمقد أو وصية فإنه طبقاً للمادة ٧٤٥/١ من القانون المدني لا يكون المستحق حق في هذا المرتب إلا من

١١٤

محكمة استئناف الاسكندرية

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - أحوال شخصية . رسوم . المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . أساس التقدير فيها ثابت .
ب - حساب . تقدير قيمة أموال المحجور عليه أو عديم الأهمية . لا عبرة في التقدير بقانون الرسوم . سلطة المحكمة في ذلك ،
ج - حساب . مال المحجور عليها فاصرف على ما يشاء سنوي . تقدير قيمته حسب ما يستحق فعلاً ، دون ما يستحق مستقبلاً .

المبادئ القانونية

١ - أن الأساس الذي أوردته القانون

رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص برسوم أمام المحاكم الحسنية في المادة الثالثة منه والذي يحيل التقدير لقيمة الماش في قائمة الجرد بامتهار الماش للمستوى مضروبة في عشر إذا كان مدى الحياة قد قصد به أن يكون ضابطاً ثابتاً لتحديد الرسم النسبي الذي يفرض طبقاً للمادة الأولى من هذا القانون عن كل طلب مما يُبين في هذه المادة وذلك في واحد من الأحوال المنصوص عليها ، ومن الجلي أنه لا يصح أن يتدخل من هذا الأساس ضابط لتقدير قيمة أموال المحجور عليها فيما يختص بحاسبة القيمة مادام لم يرد به نص في القانون .

تبلغ ٢٥ شهرا هي مبلغ ٢٠٥ ج وأنه صرف جميعه في نفقة المحجور عليها وطلبت القيمة معاقتها من تقديم حساب لان المعاش مقدر نفقة وفي تاريخ ١٤ مايو ١٩٤٩ حكمت محكمة الاسكندرية الحسنية باعتماد كشف الحساب المذكور واعتبار الايراد نفقة للمحجور عليها باعفاء القيمة من تقديم الحساب مستقبلا - وقد عانت النيابة الحسنية فطلبت في تاريخ ٣ مارس ١٩٥٦ تكليف القيمة تقديم حساب عن المدة من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٢ وذلك بعد أن كانت القيمة قد قدمت كشف حساب مؤرخ في ٦ فبراير ١٩٥٦ عن ايراد المحجور عليها ومصرفها عن سنة ١٩٥٥ ذكرت فيه أن معاشها السنوي مبلغ ١٠٨ ج بما في ذلك علاوة انهاء تنفق في سكنها وغذائها وملبسها وخدمتها وعلاجها وأن ليس لها ايراد قط خلاف هذا المعاش وقد حددت المحكمة الحسنية جلسة ٣ أبريل سنة ١٩٥٦ لغرض هذا الحساب ثم أجلت القضية لجلسة ٨ أكتوبر ١٩٥٦ لتقديم القيمة كشف الحساب المطلوب وفي هذه الجلسة حكمت المحكمة حضوريا باعتماد كشف حساب سنة ١٩٥٥ اقدم من القيمة واعتبار الايراد نفقة للمحجور عليها واعفاء القيمة من تقديم الحساب مستقبلا والزام الخزانة العامة انصروقات. وقد قررت النيابة الحسنية رفع استئناف عن هذا الحكم بالقرار المحرر في قلم كتاب محكمة الاسكندرية في تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٦.

«وحيث إن المحكمة الابتدائية استندت في أسباب حكمها إلى أن ايراد المحجور عليها هو مورد ثابت لانه معاش يمكن حصره ومعرفة وجوه صرفه بالتقريب وأن غلة هذا الايراد مشيلة تكاد تكفي لنفقة المحجور عليها.

الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته وهذا الاساس هو ما يمكن الأخذ به في تقدير مال المحجور عليها إذ أن مقداره يعتبر قيمة ما يستحق تحصيله فعلا ولا يتصور أن يتجاوز ذلك إلى مقابل الاستحقاق في أيام مستقبله لا أنه يكون في هذه الحالة مجرد حق احتمالي لا يرتب له بحياة شخص معين هو الدائن المرتب أو المستحق للمعاش.

المحكمة

«حيث إن واقعة الدعوى تلخص في أن المتأنق عليها السيدة ليلي عبد العزيز حلى أقيمت قيمة على أختها صبرهاتق عزيزه بموجب القرار الصادر من مجلس حسي الاسكندرية في تاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٦ بتوقيع الحجر عليها وقد حرر في تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦ محضر جرد اثبت فيه ما قرره القيمة من أن أموال المحجور عليها هي ٧٠٨ م ٥٤ ج معاش مقدر لها ببلدية الاسكندرية مقداره ٦٢٢١١ ج شهريا فيكون جملة هذا المبلغ في تسع سنوات ونصف. وقد كانت النيابة الحسنية القيمة بتقديم كشف حساب لغاية شهر ديسمبر ١٩٤٨ فردت بكتاب تاريخه ١٩ مارس سنة ١٩٤٩ بأنه نظر لان المحجور عليها ليس لها أملاك أو عقارات سوى معاشها الشهري وقدره ٢٨٠ م ٨ ج جار صرفه في نفقتها منذ تاريخ ربطه قايها تطلب معاقتها من تقديم حساب ثم قدمت في تاريخ ٣ أبريل ١٩٤٩ كشف حساب عن المدة من ديسمبر ١٩٤٦ لغاية ديسمبر ١٩٤٨ اوضحت فيه أن جملة المعاش في هذه المدة التي

النيابة لم يصادف مخلصاً حتى لو صرح أن هذا الحساب كان معروفاً ولكن أغفلت المحكمة الفصل فيه وهو ما لا دليل في الأوراق على قول النيابة عنه في مذكرتها ولا شك في أن لها في الحالة الأخيرة أن تطلب إذا شامت من المحكمة التي أصدرت الحكم أن تنظر الطلب في شأن الحساب المذكور بالفصل فيه وذلك طبقاً لما نص عليه قانون المرافعات .

وحيث إن ما ينبغي حسب ما تقدم القضاء به في الاستئناف بالنسبة لحساب السنوات الأربع المشار إليها سبق رفض ما تطلبه النيابة الحسبية من تكليف القيمة بتقديم هذا الحساب أمامها ولذا فيعين رفض الاستئناف في هذا الشق المرفوع عنه من الدعوى .

وحيث إنه بالنسبة إلى ما قضى به الحكم المستأنف من إعفاء القيمة من تقديم الحساب بعد سنة ١٩٥٥ فظاهر أن النيابة لا اعتراض لها على اعتماد المحكمة الابتدائية لحساب تلك السنة ولا على اعتبارها لإيرادها نفقة وإنما انصب اعتراضها على الإعفاء من تقديم الحساب استناداً إلى ضالة الإيراد وأنه يكفي بالكاد نفقة المحجور عليها .

وحيث إنه وإن يكن محضر الجرد المؤرخ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والموقع عليه من القيمة قد قنوت فيه أموال المحجور عليها بمبلغ ٧٠٨٠٥٤ ج إلا أن قائمة هذا الجرد لم ترفعها النيابة إلى المحكمة الحسبية بعد إقامة القيمة للتصديق عليها كما قضى بذلك نص المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالمحاكم الحسبية وكل ما أقامت به النيابة من إجراء في صدد أموال المحجور عليها تكليفها القيمة بتقديم

وحيث إن النيابة الحسبية قدمت مذكرة استملت أسباب استئنافها التي أشارت فيها إلى ما يخرج عن أعمال نص المادتين ٤٥ و ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من أنه إذا كانت أموال المحجور عليها تزيد على خمسمائة جنيه فإن القيمة لا تعفى من تقديم الحساب السنوي عن إدارتها وإنه لما كان الأب من محضر الجرد المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ أن أموال المحجور عليها تبلغ ٨٠٤٤ ج فإن الحكم في شقه الخاص بإعفاء القيمة من تقديم الحساب مستقبلاً قد انطوى على خطأ في القانون وانتهت النيابة في مذكرتها إلى طلب قبول استئنافها شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى بإعفاء القيمة من تقديم الحساب مستقبلاً وتكليف القيمة بتقديم الحساب عن السنوات من سنة ١٩٥١ إلى نهاية سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه فيما ينبغي ملاحظته بآدى الرأي أن الحساب المقدم من المستأنف عليها خاص بسنة ١٩٥٥ دون سواها وقد حددت للفصل فيه جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٦ وإذا كانت النيابة قد طالبت بأن تقدم القيمة بالإضافة إلى ذلك حساب السنوات السابقة ابتداء من سنة ١٩٥١ فإن ما كان معروفاً على المحكمة للفصل فيه عند ما أصدرت حكمها المستأنف لم يشمل حساب تلك السنوات الذي لم تكن القيمة قدمت وإذا فقد اقتصر الحكم على ما يتعلق بحساب سنة ١٩٥٥ وما رتبته المحكم على اعتبارها لإيراد نفقة للمحجور عليها من إعفاء القيمة من تقديم حساب في المستقبل .

وحيث إنه ما دامت المحكمة التي فصلت في الدعوى لم تقض في شأن حساب السنوات من سنة ١٩٥١ إلى نهاية سنة ١٩٥٤ فإن استئناف

الاستحقاق منشوره علاقة تنظيمية رسمها القانون العدم وهو قريب الشبه بالحق الذي يقرر لشخص في مرتب دوري مدى الحياة بعوض أو بغير عوض بناء على التزام بعقد أو وصية فانه طبقا للمادة ٧٤٥/١ من القانون المدني لا يكون للمستحق حق في هذا المرتب إلا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته . وهذا الأساس هو ما يمكن الاخذ بمبدئه في تقدير مال المحجور عليها إذ أن مقداره يعتبر قيمة ما يستحق تحصيله فعلا ولا يتصور أن يتجاوز ذلك الى ما يقابل الاستحقاق في أيام مستقبله لما أنه يكون في هذه الحالة مجرد حق احتمالي لارتباطه بحياة شخص معين هو اللأئن للرتب أو المستحق للمعاش .

« وحيث إنه ظاهر مما سلف بيانه أن أعمال نص المادة ٤٥ من الرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٢ تقيم على تقدير القيمة الحقيقية لمال عديم الأهلية أو المحجور عليه ولا يتفق أن يكفي في ذلك التقويم الحكمي لهذا المال والذي انبنى على ما أورده قانون الرسوم لأن أساس سلطة المحكمة الحسية في خص الحساب أن أموال عديم الأهلية تكون مما يخشى منه الاستغناء عن الاشراف على حسن إدارة الولي عليه لهذه الأحوال .

« وحيث إن الحكم الصادر من المحكمة الحسية في ١٤ مايو ١٩٤٩ باعتبار إيراد المحجور عليها وهو المعاش الشهري نفقة قد استبعد أن يصبح لها مال في المستقبل ولذا فقد قضى الحكم أيضا باعفاء القيمة من تقديم الحساب ومن ثم فلا مجال بعد صدور هذا الحكم للقول بأر المحجور عليها أصبحت تملك مالا .

« وحيث إن مقتضى ما تقدم بيانه أن مال المحجور عليها لا يتجاوز ما تقبضه المستأنف

الحساب وقد قدمته هذه الأخيرة ذاكرة أن ما للمحجور عليها هو معاش شهري بلغ في المدة التي نهايتها شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ ما مقداره ٢٠٥ ج هذا وقد عنت القيمة أن تطلب إعفائها من تقديم حساب عن قيمة هذا المعاش لتقديره نفقة إلى المحجور عليها .

« وحيث إنه لا جدل في أن يقطع النزاع في جواز إعفاء القيمة من تقديم الحساب تقدير قيمة ما يعتبر أمرا لا للمحجور عليها وقد ذهبت النيابة في تقدير هذه القيمة إلى أنها مقدار ما أثبت في محضر الجرد أنه مبلغ المعاش الشهري محتويا عن مدة تسع سنوات ونصف وهو تقدير مبني على الأساس الذي تبين أنه قد نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسية والذي يجعل التقدير لقيمة المعاش في قائمة الجرد باعتبار المعاش السنوي مضروبة في عشر إذا كان لدى الحياة .

« وحيث إن هذا الأساس الذي أورده قانون الرسوم قد قصد به أن يكون ضابطا ثابتا لتحديد الرسم النسبي الذي يفرض طبقا للمادة الأولى من هذا القانون عن كل طلب فيما بين في هذه المادة وذلك في واحد من الأحوال المنصوص عليها فيه ومن الجلي أنه لا يصح أن يتدخل من هذا الأساس ضابط لتقدير قيمة أموال المحجور عليها فيما يختص بحاسبة القيمة مادام لم يرد به نص في القانون .

« وحيث إنه على العكس مما تقدم فان ما يتعين اللجوء إليه في تقدير قيمة أموال المحجور عليها بتبين طبيعة المعاش الذي تستحقه باعتبارها ابنة لموظف حكومة طبقا لقانون المعاشات . وهذا

الحالة الظاهرة لهذا الشخص تفيد دعويته الأجنبية .

٢ - إذا كان الترفى بريطاني الجنسية فإنه إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المدني المصري يكون القانون البريطاني هو الواجب التطبيق إلا أن هذا القانون ليس قانونا موحدا بل توجد عدة شرائع مختلفة تطبق في كل إقليم من الأقاليم المكونة للمملكة المتحدة .

٣ - إنه لا يمكن عمل نص المادة ٢٦ من القانون المدني المصري بالنسبة لمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات لأن استقرار التشريع في جامعة الدول البريطانية وطائفة أخرى من الدول ذات النظم المزدوجة يكشف عن تعدد الشرائع الداخلية فيها دون توافر نظام خاص يرجع إليه لفصل في النزاع الداخلي بينها، ومرجع ذلك أنهم في المملكة المتحدة يخضعون مسائل الأحوال الشخصية لقانون الموطن Lex Domicilii كما هي القاعدة في كل لشرائع الأنظمة الأمريكية وهم يعنون بالمواطن هذا المواطن بمعنى الذي وضعه ديسى Dicey وهو أنه كل شخص إما أن يكون له موطن أصلي أو موطن اختياري والمواطن الأصلي هو الذي يتحدد بمكان ولادة الشخص على خلاف النوع الآخر أي الاختياري إذ يكسبه الشخص قبله بعد ميلاده .

عليها وتتفق على أخذها المحجور عليها شعرا بشهر ولذا فنحن هناك محلا لاعتفاء المستأنف عليها من تقديم حساب عن هذا المال طبقا للبادة ٤٥ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ولذا فنتعين تأييد الحكم المساقف في هذا الشق من الدعوى مع الزام الخزانة العامة بالمصروفات طبقا للبادة ٨٨٣ قانون المرافعات .

(استئناف نيابة الاسكندرية للأحوال الشخصية ضد ليل عبد العزيز على بصفتها رقم ٢٥ سنة ١٩٥٦ م. ب. ثالثة ومضوية البادة الأساسية بمسمى محمد محمود رئيس المحكمة وعبد الحميد البطاش وأمل عبد الستار ومنصور السيد الأستاذ سلامة عبد النعم وكيل النيابة) .

١١٥ محكمة استئناف الاسكندرية

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

- ١ - احوال شخصية . شهادات الجنسية . حجيتها
- ٢ - إثبات الجنسية الأجنبية . تأييد الحالة الظاهرة لها .
- ٣ - مبادئ الأجانب . القانون الواجب التطبيق هو قانون التوق .
- ٤ - المملكة المتحدة وجود عدة شرائع مختلفة بها . المدة بقانون الوطن .
- ٥ - موطن المورث في مصر . تطبيق القانون للمصري . حالة خارجية ممنوعة .
- ٦ - وجوب تطبيق القانون الإنجليزي باعتباره القانون الخاص للمورث .

المبادئ القانونية

- ١ - الشهادات الشخصية حجيتها في إثبات الجنسية الأجنبية خصوصا إذا استقر الشخص حائزا للحرورية الأجنبية رغم توطنه في مصر واعتبرته الحكومة المصرية كذلك بالتأشير على جواز سفره الاجنبي بالتأشير له بالاقامة بالبلاد حين صدور أوامر أخرى وكانت

للأجانب هو امتداد لاختصاص تلك المحاكم
القضائية التي كانت معتبرة محاكم مصرية رغم
صدور أحكامها باسم سلطان أجنبي .

المحكمة

• من حيث إن وقائع النزاع تحصل
في أن المرحوم دافيد شالوم مزراحى توفى بمدينة
الاسكندرية في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ من
زوجته السيدة أميل اسحق كوهين وأولاده
سلامون وفليكس وأستر . بتاريخ ٩ من فبراير
سنة ١٩٥٣ تقدمت السيدة أميل كوهين بعريضة
إلى رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية للأحوال
الشخصية تطلب فيها اثبات وفاة زوجها المرحوم
دافيد شالوم مزراحى وانحصار إرثه الشرعى
فيها دون سواها استنادا إلى أن المتوفى كان
بريطانى الجنسية وبالتالي يكون القانون الانجليزى
هو الواجب التطبيق وهو يعطى الزوجة الحق في
الحصول على خمسة آلاف جنيه من التركة قبل
توزيعها على باقى الورثة وأن المورث لم يترك
سوى نصف منزل بسيدى بشر وهذا المنزل
يسارى من اثمن أكثر من ألفى جنيه ومن ثم
تؤول إليها جميع التركة .

فاذعت الآنسة استر دافيد شالوم في هذا
الطلب وفي تطبيق القانون الانكليزى على التركة
وأضافت أن أخويها سلامون وفليكس يقمان
بندرة لإسرائيل وإزاء هذه المعارضة من جانب
الابنة قروت السيدة أميل بجلسة ٩ من سبتمبر
سنة ١٩٥٣ بتنازلا عن الطلب المقدم منها وبأنفس
الجلسة قرر رئيس المحكمة اثبات هذا
التنازل .

• ومن حيث إنه بتاريخ ١٢ من سبتمبر

٤ - يترتب على اتباع قاعدة لوطى التي
نصها الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا المملكة
المتحدة والمستعمرات وجوب تطبيق القانون
المصرى وحده في قرائده الموضوعية للفصل في
الانزعة الخاصة بالميراث أو الوصية مما يعتبر إحالة
خارجية من القانون البريطانى إلى القانون
المصرى وهو ما لا يسمح به الشارع المصرى
طبقا لنص المادة ٢٧ من القانون المدنى .

٥ - إنه إزاء عدم وجود قاعدة إسناد
داخلية في التشريع البريطانى تبين أية شريعة
من الشرائع المتعددة التي يتكون منها التشريع
المذكور هي الواجبة التطبيق وعدم إمكان
الأخذ بقاعدة قانون الرومان المنتجة ههنا
تجنبها للإحالة الخارجية التي يمنع القانون المصرى
الأخذ بها يبين أنه لا مناص من تطبيق
القانون الانجليزى وهو القانون الذى كانت تطبقه
المحاكم القضائية حتى تاريخ إنشائها في ١٤
أكتوبر سنة ١٩٤٩ استنادا إلى المرسوم
Order in council الصادر في ٢ من
أكتوبر سنة ١٩٣٧ إذ أنه لا يمكن ما يمنع
من استمرار العمل بما كان متبعا في قضاء تلك
المحاكم القضائية رغم انتهاء ولايتها لقيام الصلة
القانونية بين الشخص وبين هذا القانون تبرر
المضى في تطبيقه عليه في أحواله الشخصية بوصف
أنه قانونه الشخصى ذلك أن اختصاص
المحاكم الوطنية بالفارق مواد الأحوال الشخصية

سنة ١٩٥٣ تقدمت السيدة أميل اسحق كوهين إلى رئيس محكمة اسكندرية الابتدائية بمريضة ضد الآنسة استر دافيد شالوم والمدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين بصفته ممثلاً لمصلحة كل من سلامون وفيلكس ولدى دافيد شالوم مزراحى طالبة تحديد جلسة لسماعها الحكم باعتبارها الوارثة الوحيدة لتركه المرحوم دافيد شالوم مزراحى باعتبار أن تركته نقل عن خمسة آلاف جنيه وقد قيدت هذه الدعوى برقم ١٧٤٨ سنة ١٩٥٣ كلى اسكندرية دأحوال شخصية. وقالت السيدة أميل شرحاً لدعواها إن زوجها كما هو ثابت من شهادة القنصلية البريطانية كان بريطانيا الجنسية وأنه طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون المدنى المصرى فإنه يسرى على الميراث قانون المورث وقت موته وأنه لا محل لإعمال نص المادة ٢٦ من القانون المذكور لأنه لم يرد فى القانون البريطانى قاعدة اسناد داخلية تبين أية شريعة من الشرائع المتعددة التى تكون فى مجموعها القانون المذكور هى الواجبة التطبيق دون غيرها وأنه طبقاً لما استقرت عليه أحكام القضاء هناك فإنهم يخضعون مسائل الأحوال الشخصية لقانون الوطن إلا أن القانون المدنى المصرى باعتباره قانون موطن المورث يمنع فى المادة ٢٧ منه الإحالة الخارجية وأنه لما كانت المحاكم القنصلية قبل إلغائها تطبق القانون الانجليزى على جميع تركات الأشخاص البريطانى الجنسية مهما كان البلد الذى ينتمون إليه بأصلهم فإن القانون الانجليزى يكون هو القانون الواجب التطبيق على النزاع الحالى .

ومن حيث أن الآنسة استر دافيد شالوم دفعت الدعوى بأن والدها المرحوم دافيد شالوم مزراحى لم يكن بريطانيا الجنسية إلا بناء على

اقرارات زائفة صدرت منه وأنه فى الحقيقة من مواليد عدن وأن الجنسية الوحيدة التى كان يتمتع بها قانوناً هى الجنسية المصرية واستطردت فى دفاعها قائلة إن والدها تزوج ثلاث مرات الاولى فى سنة ١٩١٠ مقررأ فى وثيقتها أن عمره ٢٦ سنة وأنه من مواليد اليمن وروحية محليّة والثانية فى سنة ١٩٢١ مقررأ أنه يبلغ من العمر ٣٥ سنة وأنه من مواليد القدس ومزراحىا بريطانيا الثالثة فى سنة ١٩٢٦ من السيدة أميل اسحق كوهين حيث قرر أن عمره ٤٤ سنة وأنه مولود بطن وانجليزى التبعية ثم قالت إن الواقع هو أن الجنسية الوحيدة التى كان والدها متمتعاً بها هى الجنسية المصرية ذلك أنه ولد فى اليمن فيما بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٦ وكانت اليمن فى ذلك الحين من أعمال الدولة العثمانية ثم غادرها إلى مصر وأقام فيها من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٥٣ ومن ثم فهو مصرى الجنسية بحكم المرسوم بقانون الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ وبحكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ وبحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٠ ثم أضافت بأن شهادة الجنسية البريطانية المقدمة من السيدة أميل إنما صدرت بناء على اقرارات تلقاها القنصل البريطانى من هذه الأخيرة وإنما تستند قوتها من ورائعة معينة هى أن المورث مولود بمدينة عدن فى ١٨ / ١ / ١٨٨٠ مع أن المورث نفسه قرر أولاً أنه من مواليد اليمن ثم عاد وقرر مرة أخرى أنه مولود بالقدس ثم قرر مرة ثالثة أنه من مواليد عدن وعلى ذلك فإنه لا يمكن الاعتداد بشهادة الجنسية المقدمة وأنه ترتيباً على ذلك يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق ثم قالت إن هناك سياداً يدعو

إلى تطبيق القانون المصري وهو أنه على أسوأ الفروض فإن حالة المورث تعتبر مشكوكا فيها . وأنه عملا بالمادة ٢٥ من القانون المدني المصري وطبقا لما استقر عليه الرأي يتعين تطبيق قانون الموطن أى القانون المصرى كما ان هناك اعتبارا آخر يدعو إلى تطبيق هذا القانون وهو انه ورد في فقه القانون الدولى الخاص انه إذا ماثار شك حول قاعدة الاسناد وجب اللجوء إلى قانون القاضى باعتباره القانون الاحتياطى الواجب التطبيق عند ظهور صعوبات تحول دون معرفة القانون الحقيق للشخص وعلى ذلك تكون الشريعة الاسلامية هى القانون الواجب التطبيق إعمالا لنص المادة ٨٧٥ من القانون المدنى المصرى ويكون المورث قد توفى عن زوجته وابنته - إذ أن الوالدين متيمان فى اسرائيل وهى دار حرب - وبالنسبة تستحق الزوجة ثمن الزكة لرضا وتستحق البنت الباقي فرضا ورذا أما إذا لم يؤخذ بقاعدة عدم اختلاف الدارين فيكون للزوجة ثمن الزكة وللوالدين والبنت باقىها تعصبا - ثم اضافت الانسة استر الى ما تقدم انه على فرض صحة شهادة القنصلية البريطانية من أن المورث كان بريطانيا الجنسية وأنه من مواليد عدن فإن ذلك لا يجعل منه انجليزيا خاضعا للشريعة الانجليزية المعمول بها فى ليفربول ومانستر وإنما يجعل منه أحد الرعايا البريطانيين وعملا بالمادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى يجب الرجوع إلى القانون الداخلى للدولة التى تعدد فيها الشرائع لمعرفة الشريعة التى يجب تطبيقها ثم اشارت إلى الفصل اوارد فى مؤلف أرمنجتون ومولد وولف (القانون المقارن الجزء الثانى ص ٥٦٣ فترة ٧٠٦ وما بعدها) والذي تناول فيه بحث النطاق الجغرافى للقانون

الانجليزى مقررا ان القانون الواجب التطبيق يختلف باختلاف الممتلكات البريطانية وأن لكل دولة من الدول التابعة للتاج البريطانى قانونها كما جاء فى الجزء الثالث من نفس المؤلف (ص ٥٣٥ وما بعدها) بحث تناول النظام القانونية فى الهند وبورما ويخلص منه أن النظام المنبع هو النظام الشخصى لكل طائفة من الطوائف وقد جاء فى درس ألمان الأستاذ بيير أرمنجتون فى أكاديمية لاهاى سنة ١٩٤٩ وفى بحث نشره الأستاذ برنتون فى المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٤٧ (الجزء الثالث ص ٢٦ وما بعدها) أن القوانين المطبقة فى الهند بشأن الأحوال الشخصية لا تزال معمولا بها فى عدن إلى الآن وطبقا لأرجح الاراء تكون الشريعة الموسوية هى القانون الواجب التطبيق ونلك الشريعة لا تجعل من الزوجة وارثة بحال من الأحوال وانتهت الانسة استر دافيد إلى طلب الحكم أصليا بأيلولة ميراث المرحوم دافيد شالوم مزراحى إلى كل من زوجته بحق الثمن وابنته بحق السبعة أثمان منها أربعة فرضا والباقي ردا وذلك وذا للشريعة الاسلامية واحتياطيا بأيلولة الزكة إليها أى إلى د استر دافيد شالوم ، وفقا لأحكام الشريعة الموسوية .

ومن حيث إن الادارة العامة لأموال المعتقلين والمراقبين قررت أن مصر لم تعترف بدولة اسرائيل وبالتالي فهى لا تعترف بقوانينها وان اختلاف الدارين لا يمنع من الارث ولذلك يكون سلاسون وفليكس ابنا دافيد شالوم مزراحى من الورثة الشرعيين ويستحقان فى تركه مورثهما طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية

ومن حيث إن رأى الذى أبدته النيابة العامة أمام محكمة أول درجة يخلص فى اعتبار

ورثة دافيد شالوم مزراحي هم زوجته وابنته وتوزيع التركة بينهما طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى أن المورث كان بريطاني الجنسية وأن آخر موطن له كان في مصر، وإنه لم يمكن الإهداء إلى أي تشريع من الشرائع البريطانية يكون هو الواجب التطبيق وأنه إذاً خلو قواعد الاستناد المصرية من حل لهذا الإشكال فلا مناص من إعمال نص المادة ٢٥ من القانون المدني المصري قياساً على حالة من لا جنسية له ولما كان سلامون وفليكس ابنا المورث يقيمان في إسرائيل وهي دار حرب فلا يرثان.

ومن حيث إنه بتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة باعتبار المدعية السيدة أميل اسحق كوهين الوريثة الوحيدة لزوجها المرحوم دافيد شالوم مزراحي المتوفى بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ أركته التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه وأسست حكمها على ما يأتي:

(١) أن الدليل المعتمد في إثبات الجنسية هو الشهادات الرسمية الصادرة من السلطة المحلية أو السلطة الأجنبية المختصة بصدورها من واقع سجلات رسمية ولا تعلى إلا بعد التأكد من صحة ما ورد فيها ولما كان اثبات من شهادتي القنصلية العامة البريطانية المقدم أحدهما من أميل اسحق كوهين والثانية من استر دافيد شالوم أن دافيد شالوم مزراحي كان بريطاني الجنسية ومقيداً بسجلات القنصلية البريطانية ولما كان ثابتاً أيضاً من التحريات الواردة من القنصلية العامة البريطانية أن دافيد شالوم مزراحي كان بريطاني الجنسية بسبب مولده في عدن ومن ثم تكون منازعة الآنة استر دافيد شالوم في جنديته على غير أساس.

(٢) أنه وقد ثبت أن المرحوم دافيد شالوم مزراحي بريطاني الجنسية فإن قاعدة الاستناد الواجبة التطبيق هي الواردة في المادة ١٧ من القانون المدني المصري — على أن القانون البريطاني ليس قانوناً موحداً كما أنه لا يمكن إعمال نص المادة ٢٦ من القانون المدني المصري لعدم وجود قاعدة استناد داخلية في القانون البريطاني لبيان أية شريعة من الشرائع المتعددة هي التي تطبق في كل حالة ومرد ذلك إلى أن الأحوال الشخصية في بريطانيا إنما تخضع لقانون الموطن وهو كما قرر العلامة دابسي أن كل شخص إما أن يكون له موطن أصلي وهو الذي يتحدد بمكان ولادته أو موطن اختياري وهو الذي يكتسبه الشخص بقله بعد ميلاده إلا أنه لما كان هذا التعريف يخالف تعريف الموطن في القانون المدني المصري كما ورد في المادة ٤٤ منه فإنه عملاً بالمادة العاشرة من هذا القانون يتعين الرجوع إلى القانون المصري باعتباره قانون الفاضي والاعتداد بالتعريف الذي ورد فيه.

(٣) إنه ترتيباً على أن الأحوال الشخصية في بريطانيا تخضع لقانون الموطن يكون القانون المصري باعتباره قانون موطن المتوفى هو الواجب التطبيق إلا أنه عملاً بنص المادة ٢٧ من القانون المدني المصري يتمتع على المحكمة تطبيق تلك القاعدة وإزاء ذلك لا يسع المحكمة إلا تطبيق نصوص القانون الإنجليزي The English Law الساري في إنكلترا نفسها باعتباره الشريعة السائدة بين الشرائع المتعددة التي يتكون في مجموعها التشريع البريطاني وهو ما كانت تطبقه المحاكم القنصلية البريطانية قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية.

ليست ذات حجية مطلقة وأن للقاضي مناقشتها ولحقها لمعرفة الجنسية الفعلية التي ينتمى إليها الشخص أو تحديد أى ضابط آخر يمكن استعماله وسيلة لتحديد القانون الواجب التطبيق وليس هناك من نص تشريعى فى مصر يؤدى إلى القول بأن الشهادات الصادرة من هيئات أجنبية من شأنها أن تثبت بصفة مطلقة الجنسية الأجنبية وما هذه الشهادات سوى دليل كسائر الأدلة التي تعرض على المحاكم لإثبات واقعة من الوقائع ثم استطردت قائلة إن محكمة أول درجة أخطأت إذ ظنت أنه لا بد من منازعة من جانب الحكومة المصرية حتى تنعدم حجية الشهادة الصادرة من القنصلية البريطانية ذلك أن المنازعة حصلت فعلا إذ قررت النيابة وهي ممثلة للحكومة المصرية — فى مذكرتها أن القانون الواجب التطبيق هو القانون المصرى على أنه سواء أصدرت هذه المنازعة أو لم تصدر من جانب الحكومة فإن الدليل على الجنسية الأجنبية ما هو سوى دليل وللمحكمة أن تناوله بالفحص والتحقيق شأنه شأن سائر الأدلة وخلصت المستأنفة إلى القول بأنه لو أن محكمة الدرجة الأولى قد أسست حكمها على مقدمة غير التي تبين فسادها لكان قد تبين لها أحد أمرين : إما أن المورث يمتنى الأصل وغادر بلاده الأصلية فى زمن كانت فيها من أعمال الدولة العثمانية وأنه استقر فى مصر منذ أوائل هذا القرن حتى تاريخ وفاته وأنه بالنسبة لمصرى الجنسية . وأما أنه — أى المورث — وقد دخل غشا فى الجنسية البريطانية على أساس إقرار كاذب ويجب عليه عديم الجنسية ومعلوم أن قانون الوطن هو الذى ينطبق على من لا جنسية له وأن هذا هو ما استقر عليه الرأى فى القانون الدولى الخاص فى العالم كله وفى مصر بتوسع خاص . ولما

(٤) إنه لما كان القانون الإنجليزى يعطى الزوجة التى على قيد الحياة فى حالة وجود الفرع منقولاتها الخاصة وخمسة آلاف جنيه وحق الانتفاع مدى الحياة بالنسبة لصف التركة بعد استيفاء المبالغ المذكور .

ولما كانت قيمة التركة التى خلفها المورث لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه فمن ثم تكون دعوى المدعية لمبلى إسحق كرهين فى محلها .

ومن حيث إن الآلة استر دافيد شلوم قررت باستئناف هذا الحكم وهو الاستئناف رقم ١٦ سنة ١١ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف والنضاء أصليا بأيلولة ميراث دافيد شلوم مزراحى إلى زوجته بحق الثمن فرضا والسبعة أثمان إلى المستأنفة فرضا وردا ومن باب الاحتمال أيلولة التركة كلها إلى المستأنفة وقتنا للشريعة الموسوية وبنت المستأنفة استئنافا هذا على الأسباب الواردة بالتقرير وهي :

(أولا) أخطأ الحكم المستأنف إذ اعتبر أن جنسية المورث البريطانية ثابتة مع أن فى عناصر الدعوى ما ينفى عنه تلك الصفة ولا يصح التعويل على شهادة القنصلية البريطانية فى هذا الخصوص .

(ثانيا) أنه على فرض أن القانون البريطانى هو الواجب التطبيق فإن الحكم المستأنف خالف أحكام المادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى إذ أن التشريع البريطانى يمتاز بنظام كامل لقواعد الإسناد بين مختلف الشرائع المعمول بها فى نطاق الإمبراطورية البريطانية .

ومن حيث إن المستأنفة تقدمت بمذكرة شارحة لأسباب استئنافها مقررورة فى خصوص السبب الأول أن الشهادات الأجنبية بالجنسية

كان تطيقت التشريع المصري يؤى حتما إلى الاعتراف بدرجة المورث وارتبة بحق الثمن فرضا مع أيلولة الباقي من الميراث إلى المستأنفة فرضا وردا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب إذ قرر عكس ذلك .

ومن حيث إنه عن السبب الثاني فإن محكمة أول درجة أخطأت في القول بانعدام قاعدة إسناد داخلية في التشريع البريطاني تبين الشريعة الواجبة التطبيق ضمن شرائعها المختلفة التي يكون من مجموع النظام التشريعي البريطاني ومرجع الخطأ أنه فات المحكمة أن القاعدة القانونية قد لا تصب دائما في قالب القوانين المكتوبة وأن من الدول ما يتخذ من العرف ومن السوابق القضائية قاعدة قانونية والواقع أن القواعد القانونية موجودة في النظام التشريعي البريطاني وأنها تحدد بكل دقة نطاق تطبيق كل شريعة من الشرائع المختلفة التي يخضع لها مختلف رعايا بريطانيا على اختلافهم والى يتكون من مجموعها التشريع البريطاني ومن الخطأ أن يقال إن هذه القواعد تمت كلها إلى نظرية الموطن على أن ما قبله محكمة الدرجة الأولى بشأن الاختلاف في تعريف الموطن في النظام التشريعي المصري عنه في النظام البريطاني لا يمت بصلة إلى النزاع الحالي لأن الموطن ليس بالعنصر الوحيد المحدد لنطاق الشرائع البريطانية وإنما هناك عناصر عديدة يكون من مجموعها قواعد اسناد داخلية بريطانية وأنه على فرض أن الموطن وتعريف الموطن له صلة بهذا النزاع فإن السؤل بأن المادة العاشرة من القانون المدنى المصرى هى التى يجب تطبيقها قول ظهر الفساد إذ أن هذه المادة تنطبق فى حالة واحدة هى المقول عنها حالة التكيف لأنه يظهر بوضوح من مطالعة

نصها أن المشرع قصد تحديد نوع الملاقة ، القانونية السائم من أجلها النزاع المطروح على القاضى فقد نشور مسألة التكيف إذا ما اختلف المتناضون حول طبيعة المسألة المتنازع فيها كأن تطالب الأرملة الأجنبية بقيمة الدوطة فيشور الخلاف حول طبيعة هذا الالتزام أهو من آثار الزوجية أم هو داخل فى باب المواريث - فى مثل هذه الحلة ونظرا لكون آثار الزوجية تخضع لقانون الزوج وقت انعقاد الزواج (المادة ١٣/١ مدنى) بينما يخضع الميراث لقانون المورث وقت موته (١/١٧ مدنى) كانت عملية التكيف ضرورة لابد من المجوء إليها لإدغال العلاقة القانونية ، المتنازع فيها فى طائفة وآثار الزوجية ، أو فى طائفة الميراث ، فى مثل هذه الحلة يتحدث الباحث عن التكيف لأن نوع الملاقة وطبيعتها القانونية يحدد القانون الواجب التطبيق أما فى النزاع المطروح فلم يثر أحد من الخصوم أى منازعة حول طبيعة المسألة المتنازع عليها إذ أن الدعوى تدور حول تركة شخص توفى ولم يكن الأمر فى ساحة إلى تكيف هذا الميراث المطالب به ثم استطردت المستأنفة إلى القول بأنه غير صحيح ما قرره الحكم المستأنف من أن انعدام قاعدة الإسناد الداخلية عند تعدد الشرائع يوجب تطبيق ما أسسته المحكمة ، التشريع السائد ، فضلا عن كونه يخالف صريح نص المادة ٢٦ من القانون المدنى المصرى . ذلك أن القانون الانجائزى ليس بالقانون السائد فى النظام التشريعى البريطانى كما أن المشرع المصرى فرض على القاضى البحث فى النظام التشريعى الأجنبى عن القواعد المقررة للشريعة الواجبة التطبيق ولا حاجة لأن تكون هذه القاعدة قاعدة إسناد ويمكن أن يكون هناك من القواعد ما يحدد

على الأقل منذ سنة ١٩١٠ وأنه ظل مقيما بها إقامة دائمة حتى وفاته فقد أصبح مصري الجنسية بحكم القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ طبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الأولى منه .

(نيا) أنه متى كان المتوفى مصري الجنسية فإن القانون الواجب التطبيق هو القانون المصري على أنه يفرض أنه كان من المشرك في جنسيتهم فإنه يتعين تطبيق المادة ٢٥ من القانون المدني التي تعطي القاضي الحق في تعيين القانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة وإن اجتمع فقهاء القانون الدولي الخاص منعقد على تطبيق قانون الموطن (وأشار إلى مؤلف الدكتور حامد زكي في القانون الدولي الخاص ص ٧٠٣ وما بعدها) واستنادا إلى نص المادة السادسة من قانون الموارث رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٣ فإنه ليس ثمة ما يمنع من أن يرث ولدا المتوفى اقيما في إسرائيل في تركته مادام لم يثبت أن قوانين دولة إسرائيل تمنع من توريث الاجنبي عنها فضلا عن أن هذه الدولة غير معترف بها من الحكومة المصرية وبالتالي فلا يعترف بقوانينها فهي من هذه الناحية لا تعتبر دار حرب .

ومن حيث أنه في جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٥٦ قررت هذه المحكمة ضم الاستئناف رقم ٤٤ سنة ١١ ق إلى الاستئناف رقم ١٦ سنة ١١ ق لرفعهما عن حكم واحد .

ومن حيث إن السيدة اميل اسحق كوهين قدمت مذكرة بدفاعها طلبت فيها رفض الاستئناف وقالت شرحا للدفاع بالنسبة لجنسية المورث أنه كان بريطاني الجنسية حسبما هو ثابت من شهادة القنصلية البريطانية وإن المحكم المختلطة سبق أن قررت اعتبار الشهادات القنصلية في

نطاق كل شريعة وحتى يفرض أن الأمر يستدعي البحث عن قاعدة إسناد وليس متى انعدم ما أنه مفروض على القاضي المصري أن يطبق على أهل المستعمرات قانون البلد الذي فرض حمايته عليها أما كون المحاكم القنصلية البريطانية كانت تطبق القانون الإنجليزي فإن ذلك كان بناء على صدور قانون إنجليزي بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ عنوانه Egypt Order in Council 1937 وقد ألغى بقانون لاحق صدر في ٢٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ بعنوان The Egypt Order in council 1949 فلم يكن هناك ما يدعو إلى تطبيق القانون الإنجليزي على شخص منسوب إلى مستعمرة عدن .

ومن حيث إن المدير العام لإدارة أموال المعتقلين استأنف بدوره هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ١١ ق وطلب فيه اعتبار المرحوم دافيد شالوم زراحي المتوفى بالاسكندرية في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ مصري الجنسية وانحصار ارثه في زوجته السيدة اميل اسحق كوهين بحق الثمن فرضا وفي أولاده سلامون وفليكس واستر بحق السبعة أثمان مستندا إلى الأسباب الآتية :

(أولا) أن المتوفى كان مصري الجنسية اذ كان متوطنا بمصر ولم يكن تابعا لاية دولة من الدول الأجنبية اذ قرر في وثيقة زواجه بالسيدة سارة جمال والدة أولاده سلامون وفليكس واستر أنه من رعايا الحكومة المحلية وهو اقرار في محضر رسمي برعويته المصرية حدد فيه مولده أما الاحتجاج بشهادة القنصلية البريطانية فلا قيمته إذ أن المورث قد أقر بما ينافيها في مناسبات زواجه ولم يقطع برأى في خصوص محل ميلاده فإذا ما ثبت أن المتوفى كان من المازحين إلى مصر

جواز سفر بريطاني وأنه طبقا للمادة ١٧ فقرة أولى من القانون المدني المصري يكون القانون البريطاني هو القانون الواجب التطبيق . ولما كان هذا القانون يتكون من عدة شرائع يسرى كل منها في إقليم من الأقاليم التي تكون في مجموعها المملكة المتحدة وازاء عدم وجود قاعدة داخلية في التشريع البريطاني تبين أية شريعة من الشرائع المتعددة هي الواجبة التطبيق وعدم امكان الأخذ بقاعدة قانون الموطن المتبعة عندهم تجنباً للحالة الخارجية فان القانون الواجب التطبيق هو القانون الانجليزي المعدول به في انجلترا نفسها وانتهت النيابة في مذكرتها إلى طلب رفض الاستئناف ونأييد الحكم المستأنف .

ومن حيث إنه بعد إبداء النيابة رأيها بمذكرتها تقدمت الآنسة أستر دافيد شالوم بمذكرة دعمت أنها بيان كتابي لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة وذلك لإعمالاً لنص المادة ١٠٦ من قانون المرافعات وقد طلب الحاضر عن السيدة أميلي اسحق كوهين والحاضر عن مديرة إدارة أموال المعتقلين والمراقبين وكذا ممثل النيابة في جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ استبعاد هذه المذكرة إذ أنها تشمل دفاعاً في الودائع والقانون .

ومن حيث إن الذي يبين من هذه المذكرة أنها ليست بياناً يتضمن الوقائع التي ذكرتها النيابة وإنما هي في الواقع دفاع موضوعي في الدعوى الأمر المخالف لما تقضى به المادة ١٠٦ مرافعات في شقها الأول من أنه لا يجوز للخصوم بعد تقديم النيابة أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة ومن ثم تعين استبعاد هذه المذكرة .

ومن حيث إنه لإمكان الفصل في الدعوى

المرتبة الأولى من الأدلة التي تثبت الجنسية الاجنبية ثم قالت إن الثابت من شهادة القنصلية البريطانية أن المورث كان مقيماً في سجلاتها القنصلية منذ سنة ١٩٢٣ وعلى ذلك نكون الرعوية البريطانية قد ثبتت لمدة ثلاثين سنة على الأقل بدون أي احتجاج من الحكومة المصرية فضلاً عن أن هذه الأخيرة قد اعترفت برعوية المورث الاجنبية بالباشير على جواز سفره بالترخيص له بالإقامة بمصر لحين صدور أوامر أخرى (المستند ٣ من المحفوظ ٨ بالملف المضموم) كما أن الحالة الظاهرة تفيد أن المورث كان متجنساً بالجنسية الاجنبية إذ ذكر في عقد الشراء الصادر له ولزوجته السيدة أميلي والمسجل في ١٦/٢/١٩٤٢ أنها رعية انجليزية (المستند ٤ من المحفوظ السابقة) أما عن القانون الواجب التطبيق فتقول السيدة أميلي إن الذي يستتج من الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري أنه لا يقبل الاحالة الخارجية بل يجب الرجوع إلى القانون الأجنبي في أحكامه الداخلية وليس في أحكامه المتعلقة بالقانون الدولي الخاص ثم قالت إن القانون الواجب التطبيق في النزاع الحال هو القانون الانجليزي واستشهدت على ذلك بأحكام صادرة من القضاء المصري أشارت إليها في مذكرتها كما أشارت إلى رأي الشراح في هذا الخصوص .

ومن حيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها قررت فيها أن الجنسية البريطانية ثابتة للمورث من شهادة القنصلية البريطانية واعتباره أجنبياً في نظر الحكومة المصرية بتجديدها إقامته بمصر باعتباره أجنبياً فضلاً عن حصوله على

الحالية يتعين بحث المسألين التاليين :

(الأولى) جنسية المورث المرحوم دافيد شالوم مزراحى .

(الثانية) القانون الواجب التطبيق على ميراثه .

(١) عن جنسية المورث :

د من حيث إن الثابت من شهادة القنصلية البريطانية بالاسكندرية المؤرخة ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ والمقدمة من الآنة استردافيد شالوم ضمن حافظتها المودعة برقم ٢ بملف التركة المضموم أن المرحوم دافيد شالوم المتوفى بالاسكندرية في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ مقيم بسجلات القنصلية العامة باعتباره رعية بريطانية ومن موطنه المملكة المتحدة والمستعمرات كما أن الثابت من شهادة القنصلية البريطانية المؤرخة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٣ أن المرحوم دافيد شالوم مزراحى يعتبر رعية بريطانية بحكم مولده في عدن في ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ وقـ جاـ في شهادة القنصلية المقدمة من السيدة أميل اسحق كوهين أنه مقيم بسجلات القنصلية من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٣ .

د ومن حيث إن المورث المذكور استمر حائزا للرعية البريطانية رغم توطنه في مصر بدليل حمله لجواز سفر بريطاني وكانت الحكومة المصرية تعدّه من الرعايا الأجانب إذ أشرت على جواز سفره هذا في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بالترخيص له بالإقامة في مصر لحين صدور أوامر أخرى بناء على موافقة الوزارة — أى وزارة الداخلية — (يراجع المستند ٣ بالحافظة رقم ٨ بملف التركة المضموم) فضلا عن أن الحالة الظاهرة للمورث المذكور تفيد أنه كان بريطاني الجنسية فقد قرر في وثيقة زواجه من السيدة

موس عميصى بتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢١ أنه رعية انجليزية كما قرر ذلك أيضا في وثيقة زواجه من السيدة أميل بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٢٦ (الحافظة رقم ٥ بالمفردات) وفي عقد البيع المسجل في ٦ من مارس سنة ١٩٤٢ برقم ٦٧٩ الذى بموجبه اشترى هو وزوجته السيدة أميل العقار المبين ، قرر أنه رعية انجليزية (المستند ٤ من الحافظة رقم ٨ ملف التركة المضموم) .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المتأقـ قد أصاب في اعتبار المرحوم دافيد شالوم مزراحى بريطاني الجنسية وليس من شك في أن الشهادة القنصلية لها حجيتها في إثبات الجنسية الأجنبية وقد أقرت الآنة دافيد نفسها في طلبها المقدم بمجرد أموال التركة جنسية المورث البريطانية وقدمت الشهادة الدالة على ذلك من القنصلية البريطانية وهى السالف الإشارة إليها .

د ومن حيث إنه من المقرر أن اعتبار الطوائف المقيمة بالفقرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ الذى يحيل على تطبيق أحكامه المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — اعتبار هذه الطوائف من المصريين مقيم باستثناء هو شرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة مؤداه ألا يكونوا من رعايا الدول الاجنبية أو تحت حمايتها ولا يغير من اعتبار هذا الشرط قيدا أن الأمر العالى المشار إليه قد أورده على صورة استثناء إذ قصد الشارع من ذلك أن يسبغ على الرعايا المصريين حسب جنسية التأسيس المصرية بشرط التوطن دون أن يدعيها من الأجانب من ثبتت جنسيته الاجنبية

المخصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المدني المصري التي يجري نصها كالآتي : يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضادة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته ،

ومن حيث إنه استنادا إلى ما تقدم يكون القانون البريطاني هو الواجب التطبيق إلا أن هذا القانون وهو الذي يسرى في المملكة المتحدة United Kingdom ليس قانونا موحدا بل توجد بها عدة شرائع مختلفة تطبق في كل إقليم من الأقاليم السكونية للمملكة المتحدة .

ومن حيث إنه وإن كانت المادة ٢٦ من القانون المدني المصري تنص على أنه : متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تعدد فيها الشرائع فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها ، - إلا أن استقراء التشريع في جامعة الدول البريطانية وطائفة أخرى من الدول ذات النظم المركبة يتكشف عن تعدد الشرائع الداخلية دون توافر نظام خاص يرجع إليه للفصل في التنازع الداخلي فيما بينها .

ومن حيث إن مرجع ذلك أنهم في المملكة المتحدة يخضعون مسائل الأحوال الشخصية لقانون الموطن Lax Domicile كما هي الناعمة في كل الشرائع الانجلو أمريكية وهم يعنون بالموطن هذا الموطن بمنعاه الذي وضعه دايبي Dicey وهو أن كل شخص إما أن يكون له موطن أصلي Domicile of Origin أو موطن اعتباري Domicile of choice والموطن

أو من كان في حماية دولة أجنبية إذ ليس لهذا أو ذلك أن يدعى الجنسية المصرية حتى ولو ثبت توطنه واستمرار إقامته بمصر في الزمن المنصوص عليه بالأمر العالي المذكور والقوانين اللاحقة له والخروج من الجنسية السامية المصرية القائمة على التوطن بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا محله أن تكون هذه الجنسية ثابتة غير متغية وهي لا تثبت إلا بمراجعة شرط انتماء الجنسية لأجنبية فإن ثبتت الجنسية الأجنبية فلا مجال للقول بالجنسية المصرية المؤسدة على التوطن ولا بالخروج منها كما أن حذف عبارة : من كانوا تحت حماية دولة أجنبية ، عند وضع المادة الأولى فقرة ثانية من قانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ هذا الحذف لا يفيد أن كل من كان متوطنا في مصر قبل سنة ١٨٤٨ وكان في حماية دولة أجنبية يصح اعتباره مصرية ولا يحد من هذا الحذف إلا من كان مصرية في حماية دولة أجنبية مثل الباسفجية وغيرهم من خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية أما من عداهم فلا يصح اعتبارهم مصريين متى ثبت أنهم كانوا في حماية دولة أجنبية سواء قبل ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أو ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٧ تاريخ العمل بمادة مونترو (حكم النقض الصادر في الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ ق وانشور بمجموعة أحكام النقض السنة السابعة للعدد الأول ص ٣٩٠) .

(٢) عن القانون الواجب التطبيق :

ومن حيث إنه متى ثبت مما سلف بيانه أن المرحوم دافيد شالوم مزراحى كان بريطانيا الجنسية فإن قاعدة الاستناد انواجبة التطبيق هي

الأصل هو الذى يتحدد بمكان ولادة الشخص على خلاف النوع الآخر أى الاختيارى إذ يكسبه الشخص بفعله بعد ميلاده .

ومن حيث أن هذا التعريف يخالف تعريف الموطن المنصوص عنه فى المادة ٤٠ من القانون المدنى المصرى إذ تعرف المادة المذكورة الموطن بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ويترتب على ذلك جواز تعدد الموطن أو تعدده بالذبة للشخص نفسه أما فى قوانين البلاد الانجلو أمريكية فيقوم فيه الموطن على تصوير حسمى يفترض اتصال الفرد بأقليم معين دون سوايه يعتبر مقرا دائما له فهو يتكون من عنصرين احدهما مادى وهو الإقامة والآخر معنوى وهو نية البقاء أو على الأقل عدم توافر النية الحاضرة فى مغادرة القطر نهائيا - والممول عليه فى تصوير الموطن بالنسبة لمواطن المملكة المتحدة والمستعمرات هو قانون هذه الدولة وحدها باعتباره تكييفا لاحقا لتطبيق قاعدة الاستناد ليس تكييفا أوليا لازما لتحديد القانون الواجب التطبيق .

ومن حيث إن اتباع قاعدة الموطن التى يحكم الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا المملكة المتحدة والمستعمرات يترتب عليه وجوب تطبيق القانون المصرى وحده فى قواعده الموضوعية للفصل فى النزاع الحالى بما يعتبر إحالة خارجية Renvoie Exterae من القانون البريطانى إلى القانون المصرى وهو ما لا يسمح به الشارع المصرى الذى نص صراحة فى المادة ٢٧ من القانون المدنى المصرى على أنه (إذا تقرر أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية دون التى تتعلق بالقانون الدولى الخاص) فالشارع المصرى يحرم الأخذ بنظرية

الإحالة والأعمال الحضرية لهذا النص صريحة فى هذا المعنى .

ومن حيث إنه إزاء عدم وجود قاعدة إسناد داخلية فى التشريع البريطانى تبين أية شريعة من الشرائع المتعددة التى يتكون منها التشريع المذكور هى الواجبة التطبيق وعدم إمكان الأخذ بقاعدة قانون الموطن المبيعة عندهم تجنباً للإحالة التى يمنع قانوناً الأخذ بها فى مصريين أنه لا مناص من تطبيق القانون الانجليزى The English law سوا اعتبر قانون جنسية المورث وقت موته أو أنه القانون الذى كانت تطبقه المحاكم القنصلية البريطانية حتى إلغائها فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إسنادا إلى المرسوم Order in Council الصادر فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ إذ أنه ليس ثمة ما يمنع من استمرار العمل بما كان متبعاً فى قضاء تلك المحاكم القنصلية رغم انتهاء ولايتها لقيام الصلة القانونية بين الشخص وبين هذا القانون تبرز المضى فى تطبيقه عليه فى أحواله الشخصية برصفه قانونه الشخصى ذلك أن اختصاص المحاكم الوطنية بالنظر فى مواد الأحوال الشخصية للأجانب هو امتداد لاختصاص تلك المحاكم القنصلية التى كانت معتبرة محاكم مصرية رغم صدور أحكامها باسم سلطان أجنبى (حكم النقض فى الدعوى رقم ٤ سنة ٢٤ ق ومنشور بمجموعة أحكام النقض الستة السادسة العدد الأول ص ٣٣٦) .

أما المرسوم Order in council 1949 الصادر فى سنة ١٩٤٩ برقم ١٤٢٩ الذى تمده عن المسألة فأنما ألغى المحاكم القنصلية البريطانية بعد ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بناء على اتفاقية مونترو مع إحالة جميع القضايا المنظورة إلى

المحاكم الوطنية بالحالة التي هي عليها .

د ومن حيث إنه متى تقرر ذلك فلا محل لما
أثاره الخصوم من اعتبار المورث عديم الجنسية
وتطبيق القانون المصري بالنسبة ليراثه إذ محل
ذلك أن يكون الشخص غير معروف الجنسية أو
يكون قد ثبتت له جنسيات متعددة في وقت واحد
فيعين القاضي القانون الواجب التطبيق كما أنه لا محل
لما أثارته الأنسة استر دافيد في دفاعها أمام
محكمة أول درجة من أن قوانين الهند في شأن
الأحوال الشخصية لا تزال معبولا بها في عدن
إلى الآن وأنه طيلة الأراجيح الآراء تكون الشريعة
الموسوية هي القانون الواجب التطبيق . هذا الذي
نقول به مردود بأن عدن كانت حقيقة تحت
إدارة حكومة الهند إلا أنها فصلت عنها في سنة
١٩٣٧ وأصبحت مستعمرة تابعة للمملكة المتحدة
وبعد أن كانت استثناءات الأحكام تقدم لمحكمة
الاستئناف بالهند أصبحت تقدم لمحكمة نيروبي
أي محكمة استئناف شرق أفريقيا (يراجع

Whitaker's Almanach ويراجع روسو في
مؤلفه عن القانون الدولي العام طبعة سنة ١٩٥٣
ص ١١٢٨ وما بعدها والثابت منه أن عدن ضمن
المستعمرات ذات الكيان الداخلي .

Colonies Autonomes

د ومن حيث إنه في خصوص التوريث في
القانون الانجليزي فإن هذه المحكمة تقر ما ذهب
إليه الحكم المستأنف استنادا إلى نصوص القانون
المذكور كما أنه لا خلاف بين الخصوم على أن
قيمة التركة لا تتجاوز الخمسة آلاف جنيه .

د ومن حيث إنه لكل ما تقدم وللأسباب
الواردة بمحكم محكمة أول درجة بما لا يتعارض مع
هذه الأسباب يكون الاستئناف على غير أساس
ويتعين رفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام
كل من المستأنفين مصروفات استئنافه عملا
بنص المادة ٨٨٣ من قانون المرافعات .

(استئناف رقم ١٦ ، ٤٥ سنة ١١ ق احوال
شخصية بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

بمبلغ ٦٥٠ ج والمصروفات مستنداً في ذلك على
أقرار مؤرخ في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ بتوقيع
المستأنف ونصه : أنا الشيخ محمود محمد عيسى
أقرر بأن عبده المنعم كامل ابن أخي له طرفي
مبلغ ٦٥٠ ج حقه في ثمن الحديقة المشتركة بيننا
وهذا أقرار منا بذلك وأيضا له نصف السبخ
الموجود بها وهذا أقرار مني له بذلك المبلغ،
فعارض المستأنف في هذا الأمر مستنداً إلى
ورقة محاسبة محررة بيده وبين المستأنف عليه
الأول بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ تتضمن
استلام المستأنف عليه الأول من المستأنف مبلغ
٣٥٠ ج خصما من مبلغ ٦٥٠ ج المحرره الاقرار
السابق والباقي وقدره ٣٠٠ ج طرف التاجر
(وهو على أحمد خلف المستأنف عليه الثاني)
وقد سلمه ورقة لاستلام هذا المبلغ من التاجر
ثم ادخل المستأنف التاجر على أحمد خلف ضامنا
في دعوى المعارضة التي قضى فيها بتأييد أمر
الاداء بالنسبة لمبلغ ٣٠٠ ج والغائه ورفض
الدعوى بالنسبة لمبلغ ٣٥٠ ج وجعل المصروفات
مناصفة بين المستأنف والمستأنف عليه الأول
وبرفض دعوى الضمان فاستأنف المستأنف هذا
الحكم باستئنافين أولهما الاستئناف ١٢٧٥
سنة ٧٢ ق بطريق التوكليف بالحضور وطلب فيه
الحكم بطريق العجلة بالغاء وصف النفذ والمصاريف
والأتعاب عن الدرجتين .

١١٦

محكمة استئناف القاهرة

٧ مارس سنة ١٩٥٧

بطلان الاستئناف . معارضة في أمر اداء . رفع
الاستئناف بطريق الإيداع . باطل . المواد ١١٨
و ٤٠٧ و ٨٥٥ مرافعات .

المبدأ القانوني

نصت المادة ٨٥٥ مرافعات معدلة بالقانون
رقم ٢٦٥ سنة ١٩٥٣ على أن الحكم الذي
يصدر في المعارضة في أمر الاداء ينظر على وجه
السرعة وهو نص صريح شامل غير مقيد ومن
ثم وجب رفع الاستئناف بطريق التوكليف
بالحضور لا بطريق الإيداع ومن ثم كان
الاستئناف باطلا .

المحكمة

د حيث إن المستأنف عليه الأول دفع ببطلان
الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني لأن الحكم
المستأنف صدر في معارضة في أمر اداء وكان
يجب رفعه بطريق التوكليف بالحضور ولكن
المستأنف رفعه بطريق الإيداع .

د وحيث إن واقعة الدعوى تحصل في أن
المستأنف عليه الأول استصدر أمر اداء من
رئيس محكمة بني سويف الابتدائية ضد المستأنف

الخاص بالوصف لانه استئناف مستقل اتبع في رفعه الطريق المرسوم في القانون ولذلك لم يكن هناك اعتراض على شكله وفصل في موضوع الطلب الوارد به أما الاستئناف الحالي فهو خاص بالموضوع ومهما كانت عبارة الاستئناف واحدة وناريخ سداد الرسم فيهما واحد إلا ان لكل منهما طريقا مستقلا عن الآخر فلا يتأثر أحدهما بالاجراءات التي اتبعت في الآخر .

د وحيث انه وقد ثبت أن الاستئناف الحالي عن حكم صدر في معارضة في أمر أداء وقد رفع بطريق الابداع فيكون الدفع في محله ويتعين قبوله والحكم بطلان الاستئناف .

(استئناف الشيخ محمود محمد عيسى هيكل ضد عبد المنعم كامل محمد عيسى وآخر رقم ١٢٧٨ سنة ٧٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة قطب عمر وحسن سلامة والدةكتور حسن عبد القادر المشاشرين) =

١١٧

محكمة استئناف القاهرة

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

تقدم . سقوط الحكم بمضي أكثر من ١٥ سنة دون اتخاذ أي إجراء لتنفيذ . التعاليم القضائية . التنبية . طلب التوزيع وصدور قاعة التوزيع المؤقتة . هل بطلان مدة التعمد .

المخلاف بين المادتين ٢٠٨ مدني قديم و ٣٨٣ مدني جديد .

هل قبول البنك في التوزيع يقطع التقدم في ظل القانون المدني القديم .

المبادئ القانونية

١ - طلب التوزيع أو صدور قاعة التوزيع اؤتمت لا تعتبر ان من الإجراءات القاطعة لتقدم إذ ان طلب التوزيع أو صدور القاعة المؤقتة به لا تعتبر إجراء موجها للمدين ولا تعتبر

وقد فصل فيه بجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بإلغاء وصف النفاذ والزام المسأنف عليه الأول المصروفات الاستئنافية وأنساب الحماية والاستئناف الثاني هو الاستئناف الحالي رقم ١٢٧٨ سنة ٧٢ ق وقد رفعه بطريق تقديمه لرئيس محكمة الاستئناف وطلب فيه الحكم بإلغاء أمر الأداء ورفض الدعوى واحتياطيا الزام المسأنف عليه الثاني بالمبلغ ومن باب الاحتياط الكلي الزام المسأنف عليه الثاني بما قد يحكم به على المسأنف .

د وحيث إن المسأنف ذهب في رده على الدفع بأنه أصبح غير ذي موضوع بعد أن قضت هذه المحكمة في استئناف الوصف بقبوله شكلا فقد رفع الاستئناف بطلبين أحدهما عن النفاذ والثاني عن الموضوع ودفع الرسم عن الطلبين في يوم واحد وبني على أسباب واحدة بما يؤكد وحدة الاستئناف كما أن أساس الدعوى الاقرار المؤرخ ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ وهو ليس سنداً اذنيا ولا كميالة والاستناد في جعل النظر في المعارضة على وجه السرعة قاصر على الحالة المقررة والمبرة في تطبيق الاحكام الواردة في القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ بموضوع الدعوى وليس بطريقة ردها أو المعارضة فيها .

د وحيث إن المادة ٨٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٥ سنة ٥٣ نصت على أن الحكم يصدر في دعوى المعارضة على وجه السرعة وهو نص صريح شامل وغير مقيد وعملا بامداتين ١١٨ و ٤٠٧ مرافعات يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور وإلا كان الاستئناف باطلا .

د وحيث انه لا عبرة بما يحتج به المسأنف من الفصل في الاستئناف ١٢٧٥ سنة ٧٢ ق

خصومة قائمة بينهما ولم يوجب القانون القديم إعلان المدين بإيهما .

٢ - يجب وقف تنفيذ الحكم إذا ما وجدت أسباب جدية ودفع متهولة حتى يفصل في النزاع الموضوعي لمعرفة هل سقط هذا الحكم حقا بالتقادم أم لا ؟

المحكمة

د حيث إنه عن الموضوع فقد فصله الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ والذي يحمل في أن المستأنفين أقاموا الدعوى ابتداء طلبوا فيها :

أولاً - وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الموقع بموجبه الحجز الصادر بتاريخ ٢١/٥/٩ في الدعوى رقم ٤٨٥٣ سنة ٥٥ ق مختلط اسكندرية حتى يقضى في الطلب الموضوعي التالي .

ثانياً - رفع الحجز الموقع تحت يد المدعى عليه الثاني بصفته بتاريخ ١٩٥٦/٦/٥ وقام لمبلغ ٦٤٨ و ٤٤٢٣ ح موضوع الحكم المذكور واعتباره كأن لم يكن .

ثالثاً - برادة ذمة الطالبين من مبلغ ٦٤٨ و ٤٤٢٣ ج موضوع الحكم المذكور والمصروفات والنفاذ وانما اب الحاماة وأفاض المستأنفون في مذكراتهم ودفاعهم مقررين أنهم لا يعلنون شيئاً من هذا الحكم ولم يملنوا به وأنه قد صدر بتاريخ ١٩٣١/٥/٩ فيكون قد سقط بمضى أكثر من ١٥ سنة على صدوره دون اتخاذ أى اجراء لتنفيذه وأهم ياجارن إلى محكمة الموضوع بطلب مستعجل علاوة على الطلب الموضوعي

خشية اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى بموجب الحكم المذكور وأن بنك باركلز أرفع حجزاً آخر بموجب هذا الحكم في ١٩٥٦/٩/٣ فأضافوا إلى الطالب الثاني طلب بطلان الحجزين المذكورين وأن البنك المذكور لم يتحرك لمباشرة إجراءات التنفيذ من جديد بموجب حكم سقط بالتقادم إلا بوحى من عبد المحسن أحمد الدفراوي عنهم بسبب الخصومات القائمة بينهم وبينه والتي عرض أمرها على القضاء وفصل فيها بأحكام نهائية لصالحهم ضده وأن الحكم المنفذ به صدر بتاريخ ٣١/٥/٩ وانقضى على آخر اجراء من اجراءات تنفيذه خمسة عشر عاماً تكاملت قبل العمل بالقانون المدني الجديد الذي عمل به ابتداء من ١٥/١٠/١٩٤٩ ومن ثم كان القانون المدني القديم هو الذي يحكم النزاع الحالي طبقاً للمادتين ٢٠٨ / ٢٧٢ . فالحق ينقض بمضى ١٥ سنة وتنقطع هذه المدة بالمطالبة القضائية أو بالتنبيه وأنه يتضح من مطالعة الأوراق التي قدمها البنك أن آخر اجراء أتبع بموجب الحكم هو لاصق اعلانات بيع المحصولات المحجوز عليها في ٣١/١١/١٨ وعلى ذلك انقضى الحق الثابت في الحكم في ١٨/١١/١٩٤٦ كما أن طلب التوزيع وصدور قائمة التوزيع المؤقتة لا يقطعان مدة التقادم التي بدأت في ١٨/١١/١٩٤٦ لأن مواد القانون المدني القديم لم تخول لها نطع سريان التقادم خلافا لما جرت عليه المادة ٢٨٣ مدني جديد وأن محكمة النقض قضت بأن طلب فتح التوزيع لا يوجه قبل المدين فهو إذا لا يقطع سريان التقادم (تنقض ١٧ ٢/١٩٢٨) وأنه حتى وضع أن مدة التقادم تكاملت في سنة ١٩٤٦

« وحيث إن الحكم المستأنف بعد ان استعرض واقعة الدعوى ونصوص القانون وأحكام المحاكم التي أشار إليها الطرفان قضى :

أولاً - وبصفة مستعجلة برفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ٩/٥/٣١ في القضية رقم ٤٨٥٣ سنة ٥٥ ق مخطط الاسكندرية والزمت المدعية المصروفات المناسبة.

ثانياً - وقررت المحكمة بالنسبة لباقي الطلبات احالة القضية إلى التحضير وذهبت تلك المحكمة في أسبابها إلى انه بمطالبة حكم محكمة النقض الذي يرتكن اليه المدعون يبين منه ان الحالة التي كانت معروضة امامها حالة تقديم طلب بفتح توزيع الثمن الذي رسا به المزداد فقالت بانه لا يعتبر موجهاً قبل المدين حتى يقطع التقادم ولم ترد به حالة (قول الدائن في إجراءات التوزيع) وانها أي المحكمة الابتدائية وهي بصدد الفصل في الطلب المستعجل الخاص بوقف تنفيذ الحكم تكتفي بهذا البحث السطحي في ضوء الاحكام السالفة الذكر للقضاء برفض هذا الطلب وهو قضاء مؤقت لا يقيد المحكمة عند فصلها في موضوع الدعوى.

« وحيث ان المستأنفين استأنفوا هذا الحكم وبعد ان فصلوا واقعة الدعوى والاسانيد القانونية والاحكام التي أشاروا إليها في صحيفة الاستئناف والمذكرتين الشارحتين قرروا انه ظاهر من التواريخ ان آخرها يرجع إلى ١٨/١١/٣١ وعلى ذلك ينقضى الحق الثابت في الحكم المشار اليه في ١٨/١١/٤٦ أي يتم التقادم وتكامل سنواته قبل اصدار القانون المدني الجديد والعمل به اعتباراً

من ١٥/١٠/١٩٤٩ .

وقد أسسوا استئنافهم على السببين التاليين :

فأولاً : أن طلب التوزيع أو صدور قائمة

فلا محل للبحث في قيمة القائمة النهائية التي لم تصدر إلا في ١٩٥٠ وانحصر دفاع بنك باركليز في أن مناط الفصل في الدعوى هو ما إذا كانت اجراءات التوزيع التي حصلت تقطع التقادم أم لا تقطعه وأنه بغض النظر عن صحة أو عدم صحة سريان القانون الجديد على الواقعة فان البنك لم يطلب فتح التوزيع بل انه تقدم وقبل في التوزيع وان قبوله يقطع التقادم حتى في ظل القانون المدني القديم لان انقطاع التقادم يقع بأي عمل من أعمال التنفيذ كالحجز وارثكن إلى أحكام صادرة من محكمة الاستئناف المختلطة .

« وحيث انه بين من الاطلاع على الاوراق أن آخر اجراء لتنفيذ الحكم هو لصق اعلانات بيع المحصولات المحجوز عليها المؤرخ في ١٨/١١/٣١ وان الاجراء الذي أتبعه البنك هو قائمة التوزيع المؤقت الصادر بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ في التوزيع رقم ٢٠٦ سنة ٣٦ - ١٩٣٧ محكمة اسكندرية المختلطة بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ بافتتاح التوزيع بناء على طلب السيد أمينه مصطفى العيسوي زوج عبد المحسن الدفراوي ضد ورثة محمد أحمد الدفراوي (المستأنفين) وأصر على الطلب المقدم من بنك باركليز وآخرين والذي اختص فيه البنك بمبلغ ٢٩٧٧ و ٧٤٤ ج في المرتبة الرابعة بموجب الحكم الصادر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٩ مايو سنة ٣١ (موضوع الدعوى والمضمون بالاختصاص) المنفذ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ٣١ رقم ١٣٨٣ (حافضة ٥ درسيه مستند رقم ٧).

« وحيث انه يجعل مما تقدم ان الخلاف بين الطرفين قائم فيما إذا كانت هذه القائمة المؤقتة تعتبر عملاً من أعمال التنفيذ قاطعاً للتقادم أم لا.

التوزيع المؤقتة لا تعتبران من الإجراءات القاطعة للتقادم إذ أن طلب التوزيع أو صدور القائمة المؤقتة به لا تعتبر إجراء موجهًا للمدين ولا تعتبر خصومة قائمة بينهما. إذ لم يوجب القانون القديم إعلان المدين بأيهما وقد توجهت المحكمة العليا هذا الرأي بحكم أصدرته في ١٧/٢/١٩٣٨ فلم يمن الحكم المستأنف بهذه الآراء ولا بحكم محكمة النقض مكتفيا بالاستشهاد على ما قال به بأحكام المحاكم المختلطة وكلها سابق على حكم محكمة النقض بما كان يتعين معه أن تلتفت عنها المحكمة وتسقطها من اعتبارها كما فعلت من قبل محكمة النقض.

وثانياً: ذكرت محكمة الدرجة الأولى أن قضائها برفض طلب وقف التنفيذ كان مبنياً على بحث الموضوع بحثاً سطحياً واعتبرت هذا القضاء غير مقيد لما عند فصلها في موضوع بطلان المحجوز وهذا القول من الحكم يفيد أنه لم يبحث الموضوع بحثاً مستفيضاً وهو مكتفٍ بذلك متى كان الأمر متعلقاً بمسألة قانونية وغير متعلق بمسألة وقائع أو مستندات. له أن يأخذ بظاهر الحال منها، ومتى كان الحكم قد أقر بأنه اكتفى بالبحث السطحي وأنه لا يتقيد بهذا الرأي عند القضاء في الطلبات الموضوعية كان هذا دليلاً على أنه يشك في سلامة النتيجة التي وصل إليها. ومقتضى هذا الشك أن يقضى بوقف تنفيذ هذا الحكم لأن يرفض هذا الطلب فيكفي لذلك أن الحكم المستأنف قد أقر بأنه بحث المسألة وهي مسألة قانونية بحثاً سطحياً للتدليل على مدى الخطأ الذي وقع فيه وقد طلبوا الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبوقف تنفيذ الحكم.

«وحيث إن البنك المستأنف عليه قد رد على هذا الدفاع في مذكرته رقم ٧ ملف مقررًا أنه لم يطلب فتح التوزيع بل أنه تقدم وقبل في التوزيع وشتان بين طلب فتح التوزيع وبين القبول فيه فإذا جاز القول بأن الأول لا يوجه قبل المدين فلا يجوز أن يقال بأن قبول الدائن في التوزيع لا يقطع التقادم وذلك حتى في ظل القانون المدني القديم لأن انقطاع التقادم المسقط يقع برفع الدعوى ولو إلى محكمة غير مختصة كما يقع بالتنبيه دون الانذار وبأي عمل من أعمال التنفيذ كال حجز، وقبول التوزيع لا شك موجه قبل المدين إذ معناه اعتبار المقبول دائناً للمدين، والقائمة المؤقتة تقطع التقادم وهذه القائمة تعلن إلى المدين.

«وحيث إن البنك قسم شهادة تفيد إعلان المستأنف بإيداع القائمة ولذلك فهو يرى أن هذه الشهادة تهدم دفاع المستأنفين لأن هذا الدفاع أنصب على وجوب الإعلان لقطع التقادم (رقم ٨ ملف الاستئناف) واستطرد البنك إلى أن هذا المستند وتلك الشهادة تفيد إعلان المدين بالقائمة المذكورة أي وصول الإجراء المذكور إلى علمه بالطريق الرسمي، وقد أخذت إجراءات التنفيذ سيرها بما في ذلك فحص المناقضة المقدمة من وزارة الأوقاف والسيد عيسى المحسن الدفراوي في القائمة المؤقتة إلى أن صدرت القائمة النهائية في ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ فلا شك أنه لا يمكن القول بوجود أي تقادم أثناء سير إجراءات التنفيذ المذكور. ثم تقدم البنك المستأنف عليه في سنة ١٩٥٦ لمباشرة إجراءات التنفيذ ضد المستأنفين ومن ثم كان حقه لم يسقط بالتقادم.

« واستبعدنا باقى التخصيصات المؤقتة لتنفاذ المبلغ تحت التوزيع . »

ويشبه البنك بدائن نشط إلى المطالبة بحقه أما بدعوى رفضها ضد مدينه وأما بإتخاذ اجراء يقوم مقام رفع الدعوى فى قطع التقادم، ولكنه لم يوفق فى دعواه لحكم برفضها أو بعدم قبولها أو لم يوفق فى الاجراء الذى يقوم مقام الدعوى بأن فشل فى تحصيل مقصود الاجراء واستبعدت المحكمة دينه ، واذن فلا يمكن اعتبار الدعوى التى لم يوفق صاحبها أو الإجراء الذى فشل فيه صاحبه ، يستمر قاطعاً للتقادم من وقت إتخاذها لغاية وقت فشله أسوة بالدعوى التى تنجح أو الإجراء الذى ينتج « الدكتور كامل مرسى فى التقادم طبعة سنة ١٩٤٣ صفحة ٢٢٠ نبذة ٢٢٠ وما بعدها، ويضاف إلى ما تقدم أن بنك باركليز ما كانت له مصلحة - بعد أن رفض طلبه فى التوزيع واستبعد دينه نهائياً - فى أن يحصل على صورة من القائمة النهائية التى قضت بذلك لينتقد بها للحصول على أمر الصرف ؛ ما دام لم ينل شيئاً من التوزيع ، ولذلك فقد عاد إلى ما كان فيه من سكوت واستمر سكوتة لغاية سبتمبر سنة ١٩٥٦ وعندئذ فقط حاول التنفيذ بكامل دينه ولو كان قد قال شيئاً أو وفق فى شيء لقام بخضم ما حصل عليه وأجرى التنفيذ بالباقي .

« وحيث إن هذه المحكمة بعد أن استعرضت واقعة النزاع ووجوه النظر القانونية المخالفة بكلا الطرفين لا ترى البتة فى النزاع القانوني لأن الفصل فيه فصل فى دعوى الموضوع التى لم تنظر بعد ، ولكنها بهدد طلب مستعجل يتعين عليها إبداء الرأى فيه وهل يستمر تنفيذ الحكم موضوع الدعوى أو يوقف هذا التنفيذ حتى ولو كان النزاع

« وحيث إن المستأنفين ردوا على ذلك فى مذكرتهم رقم ٩ ملف بان المروض الآن هو الطالب المستعجل الخاص بوقف تنفيذ الحكم المختلط مؤقتاً ريثما ينظر فى الطلبات الموضوعية وإن دينه قد سقط بالتقادم ، دون أى شك فى القانون الأمل أو فى القانون المختلط وذلك لأن إعلان القائمة المؤقتة قد تم (حسب شهادة البنك الأخيرة) يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ ثم سكت البنك بعد ذلك لغاية سنة ١٩٥٦ دون أن يتخذ أى اجراء فإذا قيل إن المدة انقطعت وبدأت مدة جديدة اعتباراً من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ فإن التقادم يتكامل فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى إذا احتسبت مدته بالتقويم الميلادى مع وجوب احتسابها بالتقويم الهجرى ومن ثم كانت شهادة قلم التوزيع التى قدمها لأول مرة فى الاستئناف غير متجهة له فى دفاعه ، ما دام من الثابت أن البنك سكت بعد إعلان القائمة المؤقتة أكثر من خمسة عشر عاماً ولذا فإن البنك يحاول علاج موقفه بالقول بأن الانقطاع الذى وقع يوم ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ بإعلان القائمة المؤقتة قد استمر أثره لغاية وقت صدور القائمة النهائية فى ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ والبنك يريد بهذا أن يخفى أن القائمة النهائية المحررة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٠ قد استبعدت دين البنك فإذا ما رجع إلى تلك القائمة (رقم ٨ حافظة البنك رقم ٥ ملف) رضع من الاطلاع عليها أن المبلغ الراسى به المازاد وملحقاته قد خصص للدائنين السابقين فى الدرجة على بنك باركليز ومن حل محلهم فى ديونهم وقد استبعدت باقى الديون بما فيها دين بنك باركليز وقد نص قاضى التوزيع فى آخر القائمة على ما يلى :

المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ مدني وما جرى عليه العرف التجاري في المصارف وغيرها .

المحكمة

د حيث إنه عن الموضوع فقد أقام بنك مصر المستأنف الدعوى الابتدائية ضد المستأنف عليه (الأستاذ أنطون نجيب مطر) بصحيفة أعلنت في ٢٣ / ٦ / ١٩٥٤ يطالبه فيها بأن يدفع له مبلغ ٧٥٧ ج و ٥٣ م حتى ٣١ / ٣ / ١٩٥٤ والفائدة بواقع ٧ ٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا اعتبارا من ٣١ / ٣ / ١٩٥٤ حتى السداد والمصروفات والأتعاب والنفاذ وارتنكن في ذلك إلى حواظ مستنداته التي ضمنها عقد فتح الاعتماد بإمضاء المستأنف عليه وكشوف حساب وشيكات بإمضائه أيضا واشترط في العقد على احتساب فائدة بواقع ٦ ٪ سنويا تضاف إلى الأصل مع المصاريف شهريا ودفع المستأنف عليه الدعوى بأن له وديعة في البنك حوالى ٩٠٠ جنيه ولم يقدم أى مستند يؤيد ذلك وحكت المحكمة الابتدائية بإلزام المدعى عليه (المستأنف عليه) بأن يدفع للصرف المدعى مبلغ ٧٥٧ جنيه و ٥٣ مليا وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق الحاصل في ٣١ / ٣ / ١٩٥٤ حتى السداد والمصروفات وماتى قرش أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . وركنت في أسبابها إلى المستندات المقدمة وقالت في أسبابها : د وحيث إنه عن طلب الفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ الاستحقاق يقطع الحساب الحاصل في ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ وهو التاريخ الذى توقفت فيه عمليات الحساب حسبها هو

حول هذا الأمر جديا كما سبق شرحه وبيانه ، وذلك دون الخوض في صميم الموضوع والادلاء بكلمة فاصلة في هذا النزاع ، ترى هذه المحكمة نظرا لما أبداه المستأنفون من دفاع جدى ولما ثبت من البنك قد حافظ على حقه بالحجز الموقع في سنة ١٩٥٦ أنه لا ضير في وقف التنفيذ مؤقتا حتى يتم الفصل في الدعوى الموضوعية ولهذا يتعين قبول الاستئناف موضوعا وإلغاء الحكم المستأنف .

(استأنف أحمد عبد أحمد الدفراوى وآخرين ضد بنك باركايز وآخرين رقم ١٢٢٦ سنة ٧٣ ق بالهيئة السابقة) .

١١٨

محكمة استئناف القاهرة

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

فوائد الحسابات الجارية في المصارف . فوائد التأخير . المواد ٢٢٣ / ٢ مدني و ٢٢٦ و ٢٣٢ مدني . العقد شريعة المتعاقدين الخروج من قواعد تجريد الفائدة اذا ما انقض العرف الجارى ذلك .

المبادئ القانونية

١ - إذا انفق الطرفان العميل والبنك على الزام العميل بدفع فوائد تأخير بنسبة مئوية سنويا تضاف إلى الأصل شهريا حتى تمام السداد فهذا الانفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام .

٢ - لا مبرر قانونا للتفريق في احتساب الفائدة المركبة بين المدة السابقة عند فتح الحساب الجارى والمدة التالية له إذ قطع الحساب ضرورة انقضت المطالبة فلا يؤثر في طبيعة العلاقة القانونية .

٣ - ويجوز ما تقدم نص القانون في

على ذلك وأحكام المحاكم مطردة على هذا النظر وقد طلب في الصحيفة قبول الاستئناف شكلاً . وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف فوائد المبلغ المدعى به من محكمة أول درجة بواقع ٧ ٪ سنوياً ابتداء من ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ يضاف إلى الأصل شهرياً حتى تمام السداد وجعلتها ٥٨٧ م و ٩٢ ج لغاية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

« وحيث إن المستأنف عليه قدم مذكرة رقم ٦ ملف بدعائه قرر فيها أن ما يطلبه المستأنف مخالف لما نص عليه القانون من عدم جواز تجميد الفائدة وإضافتها إلى الأصل شهرياً من تاريخ قفل الحساب الحاصل في ٣١ مارس سنة ١٩٥٤ حتى السداد (مادة ٢٣٢ و ٢٣٣ مدني) وأن هذا هو نفس ما أثبتته المحكمة الابتدائية في أسبابها وإقراراً للعرف التجاري وما استقر عليه الفقه والقضاء وطلب المستأنف عليه رفض الاستئناف وأيد الحكم المستأنف مع الزام المستأنف بالمصروفات والالتعاب عن الدرجتين .

« وحيث إنه عن طلب ضم الفوائد إلى الأصل شهرياً فإن الحكم المستأنف فرق في احتساب الفائدة بين المدة السابقة على قطع الحساب والمدة التالية له فأجاز احتساب الفائدة متجمدة إلى الأصل قبل قطع الحساب وأوجب احتساب الفائدة بسيطة في المدة التالية وقد جعل أساس التفرقة هو مجرد تاريخ قطع الحساب وهي تالية لانتها المدة المحددة في العقد .

« وحيث إن القانون لم يفرق في احتساب الفائدة المركبة على الحساب الجاري بين المدة السابقة على قطع الحساب والمدة التالية له إذ

واضح من كشف الحساب المقدم واعتبره المدعى تاريخاً لقطع الحساب فطالب بفوائد التأخير من ذلك التاريخ (المادة ٢٣٦ مدني) ولا يمنع من القضاء بها اتفاق البنك والمدعى عليه عن فائدة ٦ ٪ تسري مدة تنفيذ عقد فتح الاعتماد مع إضافتها شهرياً فشهراً فقد أجاز القانون المدني في المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ منه الخروج على قواعد تجميد الفائدة إذا ما اقتضى عرف التجارة ذلك . فإذا كان العرف التجاري قد أجاز تجميد ما يستحق من الفائدة مدة الحساب الجاري عن شهر وإضافتها إلى الأصل حتى القفل القطعي للحساب فلا يكون هناك مانع من سريان فوائد التأخير على وصيد المدين بعد قطع الحساب حتى الوفاء دون تجميد لفوائد التأخير ، ذلك لأن تجميد الفوائد يقف بعد الإقفال القطعي للحساب .

« وحيث إن بنك مصر قد استأنف هذا الحكم لأنه يخالف القانون في رفض عدم إضافة الفوائد المقضى بها إلى الأصل شهرياً للسببين الآتيين :

فأولاً : ينص البند الرابع من عقد فتح الاعتماد على أنه في حالة التأخير عن دفع المطلوب من أصل وفوائد وملحقات يلزم المستأنف عليه بدفع فوائد تأخير بواقع ٧ ٪ سنوياً يضاف إلى الأصل شهرياً لغاية تمام السداد .

فالإتفاق إذن بين الطرفين صريح في تقرير إضافة فوائد التأخير إلى الأصل شهرياً حتى تمام السداد .

وثانياً : يحيز القانون المدني في المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ مثل هذا الاتفاق وخاصة أن العرف جرى

قطع الحساب ضرورة اقتضتها المطالبة ومجرد قطع الحساب لا يؤثر في طبيعة العلاقة القانونية التي أسفرت عن المديونية ومصدرها عقد اعتماد بحساب جار يحيز احتساب فائدة مركبة عليه .

« وحيث إن علة اجازة احتساب الفائدة المركبة على الحساب الجارى طبقا للعرف هو عدم قابلية الحساب الجارى للتجزئة فلا يصح أن يتجزأ رصيد الحساب الجارى لأن عناصر الحساب تفقد ذاتيتها وتندرج جميعا بطريق التجديد في وحدة لا تتميز فيها الفوائد عن رأس المال وقطع الحساب عند تاريخ معين ليس معناه أن طريقة امساك الحساب تختلف بل أن كل مبلغ آخر يستحق يقيد على الحساب الجارى حتى بعد قطع الحساب لأن قطع الحساب إنما هو ضرورة لاستخراج رصيد في تاريخ معين فكل فائدة تستحق تقيد على الحساب وتندرج ضمن عناصره وبعد عنصرا لا يقبل التجزئة .

« وحيث إنه فضلا عن ذلك فقد حصل

الاتفاق عليه صراحة والعقد شريعة المتعاقدين فإنه يتفق مع نص القانون في المادتين سالفتي المذكور ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون المدنى وماجرى عليه العرف التجارى إذ يبين من هذين النصين أن الشارع قصد إلى إخراج الحساب التجارى من نطاق تطبيق القواعد الخاصة بالفوائد سواء فيما يتعلق بسعر الفائدة القانونية أو بطريقة حساب الفوائد المركبة أى بتجميع الفوائد وقد جرى العرف التجارى فى المصارف وغيرها من المنشآت الصناعية والتجارية على احتساب فوائد مركبة على الحساب الجارى وذلك بضم الفوائد إلى الأصل شهريا ثم احتساب الفوائد فى الشهر الذى يحدد على الأصل بعد حتى تضم الفوائد المستحقة إليه وهكذا .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الاستئناف على أساس سليم من الواقع والقانون فيتمتع إجابة المستأنف إلى ما طلب وتعديل الحكم المستأنف على هذا الأساس .

(استئناف بنك مصر ضد الأسنادات طاون نجيب معار رقم ١٨٦ لسنة ٧٣ ق بالهيئة السابقة)

قضاء المحاكم الشرعية

القضاء المدني

والمبدأ الرئيسي الأصلي الذي يبدو من ثانيا تقنين هذا التشريع هو أنه جعل من النظام العام النصوص المنظمة لتحديد الملكية الزراعية وعدم زيادتها عن حد معين وكذلك تنظيم الصلة التجارية بين الملاك والمستهجرين . أما تجزئة الملكية الزراعية فليست من هذا القهيل . ويبدو هذا الفرق من المعاملة الرفيعة التي عالج بها اشعر موضوع تفتيت الملكية بالمقابلة بينها وبين ذلك الإجراء الحاسم الباتر الذي عالج به مشكلة الاقطاع وزيادة الملكية الزراعية عن مائتي فدان حين نص في المادة الأولى صراحة على البطلان .

٣ - ليس أدل على ذلك من أن قانون الإصلاح الزراعي الذي يحظر في ظاهره تجزئة الملكية يعتمد في ذات الوقت إلى العمل على هذا التفتيت في عديد من نصوصه الآمرة لتعلقها بالأصل الأساسي الذي بني عليه إصدار هذا القانون بداءة . كما جاء بالمادتين الرابعة والتاسعة من ذات القانون .

٤ - المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي ليست إلا خطوة في الطريق الذي سلكه

١١٩

محكمة الزقازيق الابتدائية

٢٧ ماير سنة ١٩٥٧

المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي . المحكمة من تقنينها . طبيعتها . هل تعتبر قاعدة آرة متعلقة بالنظام العام ؟ مدى تأثيرها على المأوه التي تم مخالفة لها . مقارنة بينها وبين المادة الأولى من نفس القانون .

المبادئ القانونية

١ - أوضحت المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ أنه إذا كانت المسكيات الكبيرة جدا غير مرغوب فيها فكذلك المسكيات الصغيرة جدا فهي تهبط بإنتاج الأرض ونحرم أصحابها من مستوى المعيشة اللائق بالإنسان ولذلك عالجت المادتان ٢٣ ، ٢٤ مسألة تفتيت الملكية درءا لازدياد حصوله في المستقبل بسبب تزايد عدد السكان وتقسيم الأرض بالارث وغيره من أسباب كسب الملكية . وقد ورد هذا النص عاما مطلقا غير قاصر على الأراضي الزراعية المستولى عليها .

٢ - لا يمكن اعتبار كالة نصوص قانون الإصلاح الزراعي من النظام العام أو من القواعد الآسرة التي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها .

انشرع من قبل في سبيل حماية الملكيات الصغيرة منذ صدور القانون الخاص بعدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة والذي جدد عقب صدور قانون الإصلاح الزراعي. وفوى هذه المادة أنه كان لها مثيل في المادة ١٠٦ من القانون المدني في باب تصفية التركة والتي كانت قاصرة على نطاق الميراث فبسط المشرع من روافها إلى كافة أسباب كسب الملكية.

٥ - مساق المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي لا يحول دون إمكان وقوع الآثار القانونية المترتبة على البيع أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية. ولذلك رسم لامكان أعمال حكمها طريقا خاصا وحاد لها جهة قضاء معينة.

المحكمة

د من حيث إن المدعين أقاما دعواهما بصحيفة أعلنت إلى المدعى عليه بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٦ أشارا فيها إلى أنه بموجب عقد بيع ابتدائي رقم ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ باع المدعى عليه إلى المدعى الأول فدانا موضح الحدود والمعالم نظير مبلغ أربعمائة جنيه دفع منها المشتري عند التعاقد مبلغ ٢٥٠ جنيها كما دفع الباقي في تاريخي ١٣ من مارس سنة ١٩٥٤ و ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤. وبموجب عقد ابتدائي رقم ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ باع المدعى عليه أيضا إلى المدعى الأول فدانا آخر من الأرض

الزراعية الموضح الحدود والمعالم نظير مبلغ ٢٨٠ ج دفع منه عند تحرير العقد مبلغ ٢٨٠ جنيها ودفع الباقي بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٥ وبموجب عقد ابتدائي رقم ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ باع المدعى عليه إلى المدعي الثانية اثني عشر قيراطا من الأقطان الزراعية الموضحة الحدود والمعالم نظير مبلغ ٢٠٠ جنيه دفع منه في مجلس العقد مبلغ ١٥٠ جنيها كما دفع من الباقي مبلغ ٤٣ جنيها في ٤ من يناير ١٩٥٦ (المستندات التي انظمها الحافظ رقم ٤ ملف) . وأثبت في هذه العقود الثلاثة أن القدر المبيع شائع في ٦ س ٢٠ ط ر ٥٩ ف . وأردف المدعيان أنهما أرادا أن يحررا عقد البيع النهائي فتكل البائع عن تقديم مستندات التملك ، ولذلك فقد أقاما هذه الدعوى طالبين الحكم بثبوت وصحة التعاقد المحرر عنه عقد البيع للمدعى الأول والمحضر أولها بتاريخ ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٤ والمتضمن بيع المدعى عليه له فدانا بمبلغ ٤٠٠ جنيه والعقد الثاني المحرر بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والمتضمن بيعه لإيه فدانا آخر بمبلغ ٣٨٠ جنيها وعقد البيع الثالث المحرر بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ الصادر للمدعية الثانية من المدعى عليه والمتضمن بيع اثني عشر قيراطا أرضا المبين كل ذلك حدودا ومعالمها بعريضة الدعوى واعتبار الحكم الذي يصدر بذلك بعد تسجيله ناقلا للملك والتكليف مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة .

د وحيث إن المدعى عليه - وهو بسبيل الرد على دعوى المدعين - ساق في مذكريته الشارحتين على النسق التالي :

(١) دفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر

الدعوى بالنسبة للشق الخاص بعقد البيع الصادر من المدعى عليه إلى المدعية الثانية والمؤرخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ لأن قيمة الثمن المدفوع فيه من اختصاص المحكمة الجزئية .

(٢) أنه في شأن عقد البيع الرقم ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ فقد سجل هذا العقد برقم ٥٥٠٧ بتاريخ ٢٢ من سبتمبر ١٩٥٥ ، وبذلك قد انتهى أثر ذلك العقد بعقد البيع المسجل (المستند ٢ من الحافظة رقم ٧ ملف) . وقد بادر المدعى عليه إلى إخبار المدعى الأول بذلك في إذاره الذي وجهه إليه بتاريخ ١٣ من سبتمبر ١٩٥٦ عقب رفع هذه الدعوى (المستند ١ من الحافظة السابقة) بل أن المدعى عليه تقدم بمجرد إعلانه بصحيفة الدعوى بشكوى لنيابة مركز الزقازيق أشهد فيها المدعى عليه شهداء أجمعوا على صحة أقواله ، وقيدت برقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٦ إدارى القناتيات ، وطلب إحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعى عليه بكافة الطرق القانونية أنه لم يبيع إلى المدعى الأول سوى فدانين فقط بمقتضى العقد العرفي المؤرخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وبمقتضى البيع المسجل في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ . وأن هذا العقد هو عن نفس القدر موضوع عقد البيع الرقم ١٨ من مارس سنة ١٩٥٤ .

(٣) أنه لا ينازع المدعى الأول في طلباته المتعلقة بعقد البيع المؤرخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ على أن يتحمل المدعى بالمصروفات .

وحيث إنه قبل أن تعرض المحكمة لموضوع العقدين الباقيين يهمل أن تحسم الأمر في صدد ما ورد في المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعي (المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢) من أنه إذا

وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء أكان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر الاتفاق رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تول إليه الأرض ، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاد . وتفصل المحكمة في الطلب بدون رسوم ، ومدى أثر ذلك على عقدي البيع المطالب بالقضاء بصحة التعاقد عنهما خاصة وقد ثبت من عقد الصلح الرقم ٦ من مايو ١٩٥٦ أن ملكية المدعى عليه لا تزيد عن ثلاثة أفدنة ونصف بعد إبرام هذه العقود موضوع الدعاوى وإن كان مفاد ذلك العقد أيضا أنه لا زال على ذمة المدعى عليه البائع بعد ذلك أن تصرف ما ينوف على خمسة أفدنة (مستند وحيد بالحافظة رقم ٦ ملف) . ومهما يكن من أمر أن هذه المحكمة قد أبدت رأيها في نطاق تطبيق هذه المادة - مخالفة في ذلك الفقه المصري السائد وما استقر عليه كثرة أحكام القضاء - من أنه ليس يجوز للمحاكم أن تعرض لنطاق تطبيق هذه المادة من تلقاء نفسها وأنه لزام أن يدفع بأعمال حكمها أمام الجهة المختصة بذلك وبالطريقة المعينة التي رسمها القانون ، فستعود المحكمة إلى هذا الرأي الذي احتضنته فتفصله ، وإلى هذا المذهب الذي آثرته فتجمله وتوصله .

وحيث إن الهدف الذي قصد به من تقنين هذه المادة - على النحو الذي جعله المشرع

«وحيث إنه قد يبدو للوهلة الأولى أن حظر تجزئة الملكية المنصوص عليه في تلك المادة ليس حكمه عاما ومطلقا ، بل هو قاصر على الاراضى الزائدة على مائتى فدان المستولى عليها من أربابها أخذنا بان قانون الاصلاح الزراعى هو قانون استثنائى خاص وأن تفسيره يجب أن يكون تفسيراً ضيقا وبالتالي يجب أن تطبق قاعدة الحذف من تجزئة الارض الزراعية على ما يوزع فعلا على صغار الزراع وهو ما نستولى عليه الحكومة ونزع ملكيته من كبار الزراع . والواقع من الامر أن هذا الرأى محل نظر ، ذلك أنه ينطوى على تخصيص بغير مخصص ، فقد جاء نص المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون عاما ومطلقا يتحدث عن الملكية الزراعية في مصر على اطلاقها دون أن ترد به أية اشارة — ولو ضمنية — إلى أن هذا القيد لا يرد إلا على الاراضى الزراعية المستولى عليها . كما أن المذكرة الايضاحية للقانون — وقد تقدم نصها — قاطعة وصريحة في تعميم القاعدة على الملكية الزراعية كلها هذا إلى جانب ما توخاه الشارع من تقرير قيد حظر التفتت في الملكية الزراعية — وهو تلافى هبوط انتاج الاراضى الزراعية والعمل على رفع مستوى المعيشة في بيئة الريف — يتنافى مع القول بتخصيص هذا الحظر على طائفة معينة من صغار الملاك دون سواهم كأنما كان الشارع قد ركز آماله في رفع مستوى المعيشة في الريف على الفلاحين الذين وزعت عليهم الارض المستولى عليها وهم قلة ، أو على الارض التى وزعت عليهم وهى بدورها قلة بالنسبة لجميع ما عداها من المساحات الصغيرة المملوكة لافراد الناس من قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى .

«وحيث إنه يضاف إلى ذلك أيضا المراحل

الإيضاحية لذلك المرسوم بقانون أنه إذا كانت الملكيات الكبيرة جدا غير مرغوب فيها فكذلك الملكيات الصغيرة جدا ، فهى تهبط بانتاج الارض وتحرم أصحابها من مستوى المعيشة اللائق بالإنسان — ولذلك عاجلت المادتان ٢٣ و ٢٤ مسألة تفتت الملكية درءا لازدياد حصوله في المستقبل بسبب تزايد عدد السكان وتقسيم الارض بالأرث وغيره من أسباب كسب الملكية . ولما كان قد روى أن أصغر ملكية لا يذبحى أن تقل في المستقبل عن خمسة أفدنة ، فقد نص على أنه إذا وقع ما يودى إلى تجزئة الملكية إلى أقل من هذا القدر وجبت أيلولة الارض الى واحد من لهم نصيب فيها مع تفضيل من يشتغل منهم بالزراعة ، فإذا لم يستطع أيهم الوفاء بشتمها بيعت بالمزاد العلنى .

«وحيث إنه يالوح من استقراء هذا النص وبمقارنته بالمادة الأولى من ذات المرسوم بقانون التى قضت بأنه : «لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الاراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان وكل عقد يرتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله ، انه على حين أن هذا النص الأخير أشير صراحة فيه على سريانه بأثر رجعى على الماضى ، وأنه ليس بسائغ أن يمتلك أحد الاشخاص أكثر من مائتى فدان إلا فى استثناء واحد معروف إذا بنص المادة ٢٣ لا يمكن إعمال أثره إلا فى المستقبل لحسب ، وأنه على حين أنه نص على جزاء صريح هو البطلان فى المادة الأولى إذا بهذا التقرير بالبطلان يعتمد المشرع اغفاله فى المادة الثالثة والعشرين . وهذا يدعو إلى استكناه المحكمة التى عمد إليها المشرع من جراء هذه التفرقة بين النصين وبين الصياغتين .

التشريعية التي مر بها ذلك القانون وما صادف استصداره من ملازمات ؛ فقد كان هذا القانون في مرحله الاولى عبارة عن مشروع قانون واحد يتكون من تسعة وثلاثين مادة ويبحث في تحديد الملكية والاستيلاء والتوزيع ، كما يبحث في جمعيات المزارعين الزراعي وفي الحد من تجزئة الاراضي الزراعية وفي الضرائب الاضافية وفي تحديد علاوة مستأجر الارض الزراعية بما لكها وفي حقوق المالك الزراعي ويتكلم في بعض أبوابه عن مواضع مستقلة عن تحديد الملكية وتوزيع الزيادة وان كان معنونه في الاصل بأنه قانون تحديد الملكية الزراعية ، وقد بذل كبار الملاك مجهودا ضخما للدفاع عن مصالحهم ، وقدموا مذكرة بوجهة نظرهم إلى الوزارة القائمة آنذاك فرأى مجلس الوزراء تجزئته القانون إلى ثلاثة اقسام ووافق على اصدار قانون بتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وآخر بتحديد حقوق المالك الزراعيين وأرجأ اصدار قانون تحديد الملكية لاستكمال البحث . ولم يرض القوامون على الأمر هذا الوضع ، فالبث أن تشكلت وزارة جديدة جعلت مهمتها الاولى نظر المشروع الاصلى وأصدرت القانون كاملا غير مجزأ سواء في تحديد الملكية أو غير تحديد الملكية . وأفرد فيه باب مستقل هو الباب الثاني منه معنون بعبارة « في الحد من تجزئة الاراضي الزراعية » فوجب القول بأن الحد من تجزئة الاراضي الزراعية ينطبق على ما وزع وما لم يوزع أى على جميع الاراضي الزراعية (شرح قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٣ للأستاذ زكي سعيد البدرمانى ج ١ ص ٤٢ رقم ٦٤) .

« وحيث إنه إذا ما تقرر ذلك ، كان حق

التعرف إلى طبيعة المراد بالمادة الثالثة والعشرين من قانون الاصلاح الزراعي وكنه القاعدة القانونية المقررة فيها . والعجيب أن الفقه المصرى يذهب - في غير تعليل - إلى أنها قاعدة أمر متعلقة بالنظام العام من المحتم الأخذ بنصها وتجاوز قضائها على السكافة ، مع أن التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المقررة يقوم على معيارين ، أحدهما لفظي قوامه أن تتضمن كل قاعدة قانونية نصا صريحا على جواز اتفاق على ما يخالفها أو عدم جوازه ، وأن يعتبر الاصل ان القواعد القانونية مقررة ما لم تتضمن النص على بطلان كل اتفاق يخالفها والمعيار الثاني معنوي لا يبحث عن ضابط للفرقة في الالفاظ التي صيغت بها القاعدة القانونية ولكن في مضمون الخطاب الذي تتضمنه القاعدة وطبيعة العلاقة التي ينظمها كتملق هذه العلاقة أو ذاك المضمون بمصلحة المجتمع أو بالنظام العام ، ولئن اشتمل القانون المصرى على قواعد كثيرة تضمنت نصا صريحا على بطلان الاتفاق على ما يخالفها أو على جواز مثل هذا الاتفاق ، فإنه لم يلتزم هذه الخطه في الاغلبية الكبرى من القواعد القانونية ولا هو اتبع فيها أى خطة أخرى من الخطط التي تعتمد على المعيار اللفظي ، فكان حتما عليه أن يلجأ إلى معيار معنوي شأنه في ذلك شأن القانون الفرنسى ومعظم القوانين اللاتينية (المدخل للعلوم القانونية ١٩٥٢ للدكتور سليمان مرقس ص ٧٠ رقم ٥٤) .

« وحيث إنه وإن كانت فكرة النظام العام تستعصى دوما على التعريف إلا أنه يمكن القول بأنه في كل بلد هو مجموعة المبادئ الرئيسية التي تعتبر أساسا للقانون في ذلك البلد ، فكل قاعدة متفرعة على هذه المبادئ قليلة العدد يجب استنباطها في قانون البلد في جملة ، ولكن القواعد المتعلقة

بالنظام العام كثيرة متشعبة تضيق نصوص التقنين والتشريع عن حصرها ، وعلى ذلك فإن فكرة النظام العام فكرة مرنة غير محدودة تغيير وفقا للزمان والمكان وتختلف تبعاً للظريات وتشكل حسب الغرض الذي من أجله يراد تعديلها (نظرية الالتزام ١٩٥٤ للدكتور أحمد حشمت أبو ستيت ج ١ ص ٢٠٣ رقم ٢١٢) .

وحيث إنه استهداه بهذه المبادئ السديدة السالفة يمكن القول - في غير اعتات - بأن قانون الإصلاح الزراعي وقد كان الأساس الأول الذي جعله الجيش عماده منذ قيامه بحركته في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ استهدافاً لالغاء الفوارق بين طبقات الشعب ، هو الدعامة الأصلية في سبيل الإصلاح في إعادة النظر في نظام توزيع الملكية الزراعية بعد أن أصبح سوء توزيعها في مصر مضرب الأمثال على التفاوت الشاسع بين الثروات والذي جعل المصريين في القرن العشرين يعيشون في ظل نظام يشبه إلى حد كبير نظام الاقطاع الذي كان سائداً في القرون الوسطى . وعما زاد في حدة هذا النظام وشدده من وطأته ، أن كبار الملاك الزراعيين ألفوا العيش بعقلية اقطاعية بحتة ، فدأبوا على محاربة كل قانون يرمى إلى إصلاح حال الطبقات الفقيرة ، وناهضوا كل تشريع يهدف إلى زيادة الضرائب حتى يعينوا الدولة على المضى في تنفيذ مشروعاتها العامة التي تخارب بها الجهل والفقر والمرض ، واستبدت بهم الانانية إلى حد أنهم اعتبروا كل قرش يدخل في جيوبهم يجب أن يكون وفقاً عليهم وعلى ذريتهم من بعدهم . ولذلك فإن المبدأ الرئيسي الذي يبدو من ثنايا تقنين هذا التشريع الجديد والذي يمكن اعتباره - بحق - من النظام

العام - هو النصوص المنظمة لتحديد الملكية الزراعية وعدم زيادتها عن معين ، وكذلك تنظيم الصلة التجارية بين الملاك وبين الجبهة الغالبة من مستأجرى الفلاحين والتي لا ينبغي أن تزيد عن قدر معين . أما تجزئة هذه الملكية الزراعية فلمست في حقيقة الواقع من هذا القبيل وإنما جاءت مجرد إجراءات تنظيمية سداً لكل ذريعة ومواجهة لما عسى يخشى حدوثه وتقيه من أن ينقلب الهدف إلى نقيضه في مستقبل بعيد لا قريب ، ولعل هذا هو ما يبرر به هذه المعاملة الرفيعة التي لا تخلو من استحياء والتي عالج بها المشرع موضوع تفتيت الملكية بالمقابلة بينها وبين ذلك الاجراء الحاسم الباتر الذي عامل به مشكلة الاقطاع وزيادة الملكية الزراعية في آن واحد . ولذلك فمن رأى المحكمة أنه لا يمكن اعتبار نص المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي من قبيل القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام .

وحيث إنه لعل فصل الخطاب في هذا الباب هو أن ذلك القانون الذي يستشف في ظاهره أنه حظر في المادة الثالثة والعشرين منه تجزئة الملكية الزراعية وتفتيتها إلى أقل من خمسة أفدنة يعتمد في ذات الوقت إلى العمل على هذا التفتيت في عديد من نصوصه الآمرة لتعلقها بالأصل الأساسي الذي بنى عليه إصدار هذا القانون بداءة فإن المادة الرابعة من قانون الإصلاح الزراعي قد أجازت للمالك الأراضي الزائدة عن مائتي فدان التصرف بنقل ملكية مالم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة في خلال الخمس سنوات التالية للعمل بهذا القانون إلى صغار الزراع بشرط ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على

ونص في مذكرته التفسيرية على أن الحكومة تعمل الآن على خلق ملكيات صغيرة للمعدمين من الزراع وعلى الحدم من تجزئة الاراضي الزراعية الى أقل من خمسة أفدنة طبقا لقانون الاصلاح الزراعي ، فان المحافظة على الملكيات الزراعية الصغيرة في يد أصحابها أو الابقاء على ملكية محددة للدينين من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة يكون أولى بالرعاية . ولعل هذا التعبير الذي أفصح عنه المشرع مصداق أن ما يريد المشرع هو مجرد محاولة منه لعدم تجزئة الأملاك الزراعية وليس حتما مقضيا منه بما لا يمكن معه اعتبار ذلك النص من النظام العام .

وحيث إنه مما يبرز هذا التخريج ، أن لحوى المادة ٢٣ من قانون الاصلاح الزراعي كان لها مثيل في المادة ٩٠٦ من القانون المدني الواردة في باب تصفية التركة والتي قضت بأنه إذا كان بين أموال التركة مستغل زراعي أو صناعي أو تجاري بما يعتبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها وجب تخصيصه برمته لمن يطلبه من الورثة إذا كان أقدرهم على الاضطلاع به ، وثبت هذا المستغل يقوم بحسب قيمته ويستزل من نصيب الوارث في التركة فإذا تساوت قدرة الورثة على الاضطلاع بالمستغل خصص لمن يعطى من بينهم أعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل . فكأن المشرع قد بسط من رواق هذا النص الوارد في القانون المدني وبعد أن كان قاصرا على نطاق الميراث مده إلى كافة أسباب كسب الملكية دون أن يظن إلى أنه خلط بين أسباب انتقال الملكية بين الأحياء وأسباب انتقالها بالاضافة إلى ما بعد الموت ، مع أن هذه الأسباب لا يمكن أن تتحد حلولها عند التطبيق العملي ، ومن المسلم

بأن خمسة أفدنه ولا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان المتصرف في الأراضي المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها ، بل ان المادة التاسعة من ذات القانون وهي التي حددت كيفية توزيع الأراضي المستولى عليها ونصاب التوزيع والأشخاص المستحقين فيه - قد أباحت في الأراضي العادية ألا تقل القطعة الموزعة عن فدانين بالذات ولفترة طويلة عقب صدور القانون ، فان مذهب القائلين بأن نص المادة ٢٣ من النظام العام يبدو غير متسق مع بقية نصوص التشريع ، ولا يتسنى أن نزه المشرع عن هذا التناقض إلا بالآخذ بالرأى الذي تسوقه المحكمة ، وهو أن هذا النص ليس نصا آمرا ولا متعلقا بالنظام العام بأي حال .

وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ان المادة الثالثة والعشرين آنفة الذكر ليست الا خطوة في الطريق الذي سلكه المشرع من قبل في سبيل حماية الملكيات الصغيرة منذ أن أصدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ من عدم جواز الحجز على الأملاك الزراعية التي يمتلكها الزراع الذين لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة ، والذي حال دون وقوع الفلاحين فريسة في أيدي المرابين الذين يستغلون ما هم فيه من ضيق وعوز لا قراضهم النقود بالربا الفاحش ، ثم يستغلون عدم قدرتهم على الوفاء ليجردوهم من ملكيتهم . وعلى الرغم من صدور قانون الاصلاح الزراعي والعمل به منذ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلا أن المشرع ما عثم أن سن القانون رقم ٥١٣ سنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الملكية الزراعية في حدود خمسة أفدنة حالا عل القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣

الطلبات وهي المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة ، ورسم لذلك طريقا خاصا هي إقامتها بدون رسوم ، بل أن تحديد كون إقامة هذه الدعوى مقصورا على طلب يرفعه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة حجة داحضة على أن حظر التصرف المؤدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ليست المحكمة بمسئولة القضاء به من تلقاء نفسها وأن تشرع بذاتها مهينا على ذلك القيد الوارد على حق الملكية الزراعية وإنما لزام أن يدفع به أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة ، وأن هذا الدفع إذا ما أثير أمام المحكمة الابتدائية من ذى صفة في ابتدائه فلا تملك هذه المحكمة — إذا ما لمست جديته — إلا أن تقضى بوقف الدعوى حتى ترفع الدعوى بالطريق الذى رسمه القانون فى تلك المادة حيث تكون المحكمة الجزئية مختصة وحدها بالفصل فى مدى انطباق أحكام المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى على عقد البيع الصادر .

د وحيث إنه على هذا الأساس الجديد فى تأصيل هذه المادة وإيضاح مراميها ، فلا مساع للقول بأن أمثال هذه العقود تكون باطلة بطلانا مطلقا على الرغم من عدم الإشارة فى نص تلك المادة على البطلان اعتبارا بأن محل العقد فى هذه العقود تكون التزاما باطلا لسببين: أولهما أنه غير ممكن ، لأن القانون حظر نقل هذه الملكية حظرا باتا مؤبدا ، فلن يتأتى تسجيل العقد ونقل الملكية . والثانى لأنه غير قابل للتعامل فيه ، لأن قانون الإصلاح الزراعى قرر عدم مشروعية مثل هذا الالتزام المؤدى إلى هذه التجزئة ، لأن قانون الإصلاح الزراعى فى صدد هذه التجزئة ليست أحكامه متعلقة بالنظام العام

به أن المشرع لم يجعل تعيين المصطفى وبالتالي اتباع الاجراءات الخاصة بالتصفية أمرا واجبا لحكمة ظاهرة هي عدم ارهاق التركات الصغيرة بتفقات التصفية وإجراءاتها فترك تعيين المصطفى لمشئته المورث أولا ولرغبة ذوى الشأن ثانيا ولتقدير القاضى أخيرا كما يتضح من نص المادة ٨٧٦ من القانون المدنى ، بل ان استعمال هذه المادة الأخيرة لعبارة « ذوى الشأن » التى عمدت المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى إلى استعمالها ليشير إلى أن المستق والمنبع واحد وأن المشرع لم يشأ أن يجعل الأمر وجوبيا فى النصين بأى حال (الميراث وتصفية التركة ١٩٥١ للدكتور محمد كامل مرسى ص ١٥٩ رقم ١٣٣) .

د وحيث إنه مما يؤكد هذا القول أن مساق المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى ساذغة الإشارة لا ينفى فى صياغته وترتيبه جواز أن يقع بداهة ما يؤدى إلى تجزئة الأراضى الزراعية لأقل من خمسة أفدنة بإحدى وسائل نقل الملكية سواء فيما بين الأحياء أو فيما بعد الموت . وبعبارة أخرى فإن هذه المادة لم تحل دون إمكان وقوع الآثار القانونية المترتبة على البيع أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية . ويظهر ذلك جليا فى التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ، لأن المشرع ليس فى مكتته الحيلولة دون حدوث واقعة طبيعية يترتب عليها الميراث وينبغى أن يتحرز من أن يقال إن المشرع قد جال مثل هذا الخطر فى خلد والدليل القاطع على صحة ذلك أن القانون فى مجال إعمال هذه المادة فى حالة تعذر الاتفاق على تطبيق الأثر المباشر الذى تقصده ، قد عنى بإبراز المحكمة التى تختص بنظر أمثال هذه

على نحو ما تقدم وإنما تعتبر هذه العقود قابلة للإبطال بناء على دفع أحد ذوى الشأن أو من النيابة العامة متبعا الطريق الذى استلزم القانون سلوكه . وفى تعبير آخر ، فإن هذه العقود بهذه المثابة تكون موجودة قانونا ومنتجة لآثارها القانونية كلها إلى أن يطلب صاحب المصلحة وهو من تقرر البطلان من أجله (الوسيط ١٩٥٢ للدكتور عبد الرازق أحمد السنبورى ج ١ ص ٨٩ رقم ٣٠٠) . وما دام هذا الطلب لم يقدم فيكون حقا للقضاء بفسخ هذا التعاقد عن أمثال هذه العقود ما دامت لم تشبها شائبة من اعتراض . وليس ذلك بضائر أحد من ذوى الشأن أو النيابة العامة شيئا ما داما غير ممثلين فى الدعوى ، ولا يمكن افتراض أن تمت إجازة لهذا التعاقد قد صدرت عن أيهما ، لأن تحليل الإجازة فى جوهره يظهر أنها لا تأتى بحال جديدة للتصرف وأنها إنما تؤكد حاله القائمة أى يقتصر أثرها على بيان أن صحته القائمة يجب ألا تكون موضع شك ويصبح التصرف فى نفوذ آثاره كأي تصرف لم يقيم حوله أى شك منذ البداية (نظرية بطلان التصرف القانونى ١٩٥٦ للدكتور جميل الشرقاوى ص ٢٨٨ رقم ١٣٧) .

د وحيث إنه قد تقوم بعض الغيبة فى صدور إقحام المشرع للنيابة العامة فى هذا النص الخاص بقانون الإصلاح الزراعى ، فقد يقال بأن الزوج بالنيابة العامة فى دائرة ذوى الشأن الذين يحق لهم الالتجاء إلى المحكمة الجزئية لتفضيل من تؤول إليه الملكية كلها أو بيع الأرض بالمزاد معناه أن الشارع قد قصد عامدا إلى إيجاد نوع من الاشراف على ذوى الشأن الحقيقيين حتى يمكن إعمال ما يقضى به القانون فى هذا الصدد إذا

ما تغافل عنه هؤلاء والحق أن هذا القول غير سديد ولا يخلو من مغالطة سافرة ، ذلك لأن للنيابة العامة أن تتدخل فى القضايا المدنية والتجارية بإحدى صفتين : الأولى : كطرف أصلى فلها أن ترفع بعض الدعاوى المدنية والتجارية بصفة أصلية وتعتبر فى هذه الحالة طرفا أصليا أمام القضاء ، وتكون النيابة فى هذه الحالة بمثابة خصم أصيل فى الدعوى ، والثانية : كطرف منضم ، وهى بهذه المثابة لا تكون خصما لأحد وإنما تدعى لتبدي رأيها بمصلحة القانون والعدالة وقد أوجب القانون على النيابة أن تدخل بهذه الصفة فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية ، ويترتب على عدم تدخلها أن يكون الحكم الصادر فى الدعوى باطلا أخذاً بحكم المادة ٩٩ من قانون المرافعات (شرح المرافعات المدنية والتجارية ١٩٥٦ للدكتور عبد المنعم الشرقاوى ج ١ ص ٢٣١ رقم ١٢٥) .

د وحيث إن الظاهر أن الإشارة إلى النيابة العامة فى المادة ٢٣ من قانون الإصلاح الزراعى هو مثال جديد شرعه القانون لتكون النيابة طرفا أصليا فى الدعوى تباشر دعواها بطريق الادعاء إذ تتجه الدعوى لحسابها الخاص أو بمثلة لبعض الأشخاص القانونيين الذين فرض القانون عليها حمايتهم . فقد أضاف المشرع هذه المادة إلى الأمثلة السابقة لمثول النيابة فى الدعوى بصفتها طرفا أصليا طبقا للبواد ٦٣ و ٦٦ من القانون المدنى والمادة ١٩٦ من القانون التجارى (قواعد المرافعات ١٩٥٧ للأستاذ محمد العشماوى والدكتور عبد الوهاب العشماوى ص ١٨٩ رقم ١٤٢) . فهى تستطيع إبداء كل ما يعنى لها من طلبات ، إذ أنها وهى تدبر الدعوى تكون حرة فى إبداء طلباتها ، وتكون فى مركز الخصم العادى فتبدي طلباتها

الإصلاح الزراعي ١٩٥٤ للدكتور محمد علي عرفة ص ١٢٨ رقم ٧٣) .

دوحيث إنه إذا غضت المحكمة الطرف عن أن هذا النص غير مطبق عملاً في دوائر الشهر العقاري وأنه يشير انعطافاً في الحياة الاجتماعية حين يحرم البعض مما يؤول إليهم بالميراث أو الوصية وهو عزيز على النفس التصرف فيه بل قد يكون هو مصدر معيشة من يؤول إليه مهما قل، فلامشاحة من وجود تناقض بين الأصل الذي بنى عليه الرأي المخالف وبين النتيجة التي وصل إليها ، ففضلاً عن أن القول إن العبرة في تطبيق المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي يقع دلي عائق مصلحة الشهر العقاري دون المحاكم يدعو إلى مزيد من الدهشة ، لأنه لا يتصور أن يكون هناك قانون يناط احترامه بأحدى الجهات دون الأخرى ، فما بالك بإقصاء الذي لا ينعقد مجلسه إلا لأعمال القوانين فيما يعرض عليه من أفضية ١١ . ولذلك فالبادي أنه لا منجاة من هذه الحيرة وهذا التناقض في الفكرة وفي الرأي إلا بالأخذ بما تعرضه هذه المحكمة من عدم اعتبار نص هاتين المادتين من بين القواعد الآمرة، إذ هو يتفق في سلاسة مع النتيجة التي خلص إليها الرأي المضاد وإن كان قد خالفه في الوسيلة وفي التبرير .

دوحيث إنه فضلاً عما تقدم — في خصوص الدعوى المماثلة — فالملاحظ أن قصد المشرع من إيراد الحكم الخاص بعدم تجزئة الأراضي الزراعية هو الحرص على أن يضع لكل مالك ملكية لا تقل في مجموعها عن خمسة أفدنة، وذلك كيما يضمن له ولأسرته الحد الأدنى اللازم ليحيا هو وأسرته حياة كريمة — ومن ثم فليس هناك ما يمنع المالك لاكثر من خمسة أفدنة — وهو

عادة أولاً ويحق للخصم أن يعقب عليها ويتناول دفاعها بالنقد وهي بهذا الوضع لا يمكن أن تكون خصماً منضمها وإنما أعطى القانون النيابة العامة الحق في رفع الدعوى بهذا بدءاً سواء وصل إليها الأمر عن طريق بلاغ من أي شخص من ذوي الشأن أو عن طريق جرد التركات وحصرها أثناء نوايلها أعمال المحاكم الأحوال الشخصية ، فلم يكن إقحام النيابة مقصوداً به الرقابة أو ما إلى ذلك ، وإنما هي خصم أصيل في الدعوى طبقاً لما سلف إما بناء على بلاغ من أحد ذوي الشأن وإما لأن واجبها يحتم عليها ذلك في الأحوال الأخرى . ولا ينفي ذلك أن النص ليس من القواعد الآمرة كما لا يغير ذلك من طبيعة التصرف بأي حال .

دوحيث إنه ليس أدل على صحة ما تذهب إليه المحكمة من أن الرأي المخالف القائل بأن هذا النص من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام لم يستطع من رفع لوائمه من الشراح المصريين أن يذهب إلى القول ببطلانه بطلائاً مطلقاً حين أشار في إفصاح أن منع التصرف وإن كان يكون مؤبداً إلا أنه لا يكون باطلاً لأنه مشروط بنص الشارع لا باتفاق الأفراد ، ثم نقب عن حل عملي في صدد انتقال الملكية بين الأحياء فلم يجد إلا بأن يطعن أحد ذوي الشأن أو النيابة العامة في هذا التصرف بإبطاله ، وأردف ذلك أن من شأن هذا الحكم أن يلقى على عاتق مصلحة الشهر العقاري — لا المحاكم — عتاجديداً حين أوجب عليها الامتناع عن اتخاذ أي إجراء بشأن المحررات التي تتضمن التصرف في أقل من خمسة أفدنة فيجب الامتناع فوراً عن اتخاذ أي إجراء بشأن التصرف الجديد المراد إرامه (شرح قانون

واضح في حالة البائع كما هو مفهوم الصالح من عقد الشركة — من أن يتصرف في القدر الزائد حتى ولو كان هذا القدر أقل من خمسة أفدنة هذا بالرغم من أن صياغة المادة ٢٢ من قانون الإصلاح الزراعي قد توحى بغير ذلك ولا نظن أن المشرع قد قصد إلى تقرير هذا الحكم بدليل أنه أباح للبلاك الذين تزيد ملكيتهم على مائتي فدان أن يتصرفوا في القدر الزائد إلى صغار الفلاحين بحيث لا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين كما جعل الحد الأدنى لما ينبغي توزيعه من الأراضي المستولى عليها فدانين وهذا قاطع في الدلالة على إباحة التصرف في أقل من خمسة أفدنة طالما أنه لا يترتب على هذا التصرف النزول بملكية التصرف إلى هذا القدر ، بل أن هذا يسير في فلك واحد مع مذهب المحكمة المتقدم .

ورجيت إليه على هذا الوضع ، فلا جرم إذا عمدت المحكمة إلى الاستجابة لطلبات المدعى الأول في صدد صحة التعاقد الذي يسلم المدعى عليه به وهو المؤرخ في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ولا محل لالزام المدعى المصروفات لأن المفروض أن يسلم المدعى أوراق الملكية ومستنداتها فور دفعه كامل الثمن الذي أوفاه فعلا في ٢٨ من يناير ١٩٥٥ أي قبل رفع الدعوى بزمان طويل كما هو مفهوم البند الثالث من ذلك

العقد . أما عن النفاذ عن هذا الشق من الدعوى فهو واجب طبقا للمادة ٦٨/٤ من قانون المرافعات . وحيث إنه بالنسبة للعقد الآخر المبرم بين المدعى الأول وبين المدعى عليه بتاريخ ١٨ من مارس ١٩٥٤ والذي يذهب المدعى عليه إلى أنه قد انتهت آثاره والالتزامات المتبادلة بين المتعاقدين بصده بعد تسجيل العقد المؤرخ ٩ من فبراير ١٩٥٥ فلو أن المدعى الأول يتذرع بمحضر انتهاء عقد الشركة الزراعية المؤرخ ٦ من مايو ١٩٥٦ والثابت في البند الثالث منه أن المدعى الأول يملك ثلاثة أفدنة ونصف إلا أن هذا العقد ليس قاطعا في أن مصدر هذا التملك هو من المدعى عليه بالذات . ولما كانت هذه الحالة التي يثيرها المدعى عليه هي واقعة مادية جائز اثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، فترى المحكمة إحالتها إلى التحقيق طبقا للثابت في منطوق الحكم . مع تكليف المدعى عليه الإرشاد عن رقم الشكوى النهائي لأنه اقتصر على ذكر رقم الشكوى الخاصة بنقطة الفتايات وقد أخذت الشكوى رقما آخر بعد إحالتها إلى مركز الزقازيق ، مع أرجاء الفصل في المصروفات الخاصة بهذا الجزء من الدعوى .

(قضية محمد عبد الحميد أبو زيد وأخري ضد سوقى غنيم محمد رقم ٥١٥ لسنة ١٩٥٦ ك رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد أسعد محمود رئيس المحكمة ومصطفى عثمان وعبد الحميد الجندى القضاة) .

منازعات الأحوال الشخصية

في الطلاق

للأستاذ نصيف زكي المحامي

— ٤ —

(بحث مقارنة)

يقصد بالطلاق حل رابطة الزوجية وانقسام عراها :

وتختلف أحوال انتهاء الرابطة الزوجية ، فقد تكون طلاقاً أو تطليقاً أو تفريقاً أو بطلاناً .
والطلاق هو حل رابطة الزوجية بإرادة أحد الزوجين أو باتفاقهما . وفي الشريعة الإسلامية يقع الطلاق بإرادة الزوج وحده ، وهذا هو رأي الفقهاء الذين يعول على رأيهم . ومتى طلق الرجل زوجته بالصيغة التي يقع بها الطلاق وكان أهلاً لايقاعه وقع طلاقه . ولا حاجة له في ذلك بإذن القاضي استناداً إلى أن للرجل تبعات تحمله على التفكير وتقدير الأمر قبل الإقدام عليه ، فوق حرصه على أولاده الذين ينسبون إليه ، وليس للمرأة في الشريعة الإسلامية حق الطلاق بإرادتها ، إلا متى كانت العصمة بيدها ، وإنما لها أن تطلب من القاضي تطليقها من زوجها وذلك في أحوال معينة حددها القانون وسيأتي بيانها .

وعند الاسرائيليين يقع الطلاق في الأصل بإرادة الرجل أيضاً ، وإنما يقتضى أن يبدى الزوج إرادته في الطلاق أمام السلطة الشرعية ثم يسلم الرجل لزوجته كتاب الطلاق عن طريق تلك السلطة — والقراؤون من الاسرائيليين يجيزون طلب الطلاق لمسوخ سواء كان المسوخ في الخلق أو في الخلق كما يجيزون للمرأة نفس الطريق التي للرجل ولا يخول الربانيون للمرأة طلب الطلاق أصلاً .

* * *

والتطليق هو الحكم الذي يصدره القاضي بحل رابطة الزوجية بناء على طلب أى من الزوجين لسبب من الأسباب التي يحددها القانون .

وقد استقرت جميع الشرائع الوضعية على أن يكون حل رابطة الزوجية بحكم يصدر من القضاء ، فلا يجوز للزوج أو للزوجة إيقاع الطلاق برغبة أى منهما كما لا يجوز الاتفاق عليه بين الزوجين ، وإنما يقتضى أن يعرض أمر النزاع بين الزوجين على المحكمة المختصة بذلك في جميع الأحوال .

ولا بد أن يمحس القاضى الأسباب التى يستند إليها الزوج أو الزوجة لحل رابطة الزوجية وتحقيق مقدار صحتها ومقدار انفاقها مع أحكام القانون .

* * *

أما التفريق — فهو الحكم بإبعاد الزوجين عن المعيشة معا كزوجين — وهو ما يسمونه التفريق الجسدى ؛ وفى هذه الحالة يبقى الزواج قائما قانونا — وهو المبدأ الذى يعتنقه المسيحيون من المذهب الكاثوليكي . والكاثوليك فى هذا المبدأ فريقان : فريق محافظ يتمسك بالقانون الكنسى وهذا يرى أن التفريق بين الزوجين عند ثبوت أسبابه يكون لدى الحياة إذ لا يعتقدون إمكان حل رابطة الزوجية — لأنها رابطة مقدسة . وما جمعه الله سبحانه وتعالى لا يحله إنسان . وفريق يتبع تشريعا وضعا فيقتضى بالتفريق بين الزوجين لأجل مؤقت يحدده القاضى فى حدود الأجل المعين فى القانون حتى إذا انتضى هذا الأجل إلى وفاق بين الزوجين عادت الحياة الزوجية كما كانت قبل الحكم بالتفريق — أما إذا انتهى الأجل إلى غير وفاق فإن المحكمة تقضى بالتطليق — وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد وبيان الجهات التى تعتنق إحدى الطريقتين .

* * *

أما بطلان عقد الزواج فأمره يختلف عن الطلاق أو التطليق أو التفريق — لأن البطلان عارض قانونى يمنع عقد الزواج لو كان معلوما عند إنشائه وبالتالي يمنع بقاء العقد عند ظهوره والعارض متى كان مقترنا بعقد الزواج عند إنشائه يصبح العقد بسببه باطلا من أصله — كما إذا تبينت حرمة المصاهرة عند أحد الزوجين أو تبين أن الزوجة متزوجة بزواج آخر على قيد الحياة — وقد يكون العارض ما نعا من بقاء عقد الزواج واستمراره فى المستقبل فقط كردة أحد الزوجين فى الشريعة الإسلامية ، فالبطلان هنا لا ينقض العقد من أصله وإنما يمنع الحل بين الزوجين من وقت وقوعه .

ويفرق الفقهاء فى بطلان العقد من أصله أى من تاريخ إنشائه بين حالتين : حالة ما إذا كان كلا الزوجين أو أحدهما حسن النية أى يجهل سبب البطلان عند الزواج — وأثر حسن النية على النسب وتوزيع المال المشترك — وحالة ما إذا كان كلاهما أو أحدهما سىء النية

كما يبحث كثير من الشرائع الاجنبية أثر تخلف شرط بلوغ سن الزواج المقرر فى القانون لآى من الزوجين على عقد الزواج من حيث البطلان ومداه — وذلك على اعتبار أن الزواج المبكر زواج فاشل ، وأن الزوجين فى هذه الحالة لا يفهمان شيئا من الأمور الأساسية التى تحمى الأسرة من التفكك والانحيار — ولهذا يقتضى الحكم ببطلان الزواج المعقود قبل بلوغ السن المقرر فى القانون غير أن الدعوى بالبطلان لا تسمع إذا استمر الزوجان إلى بلوغ السن القانونية ولم ترفع دعوى البطلان أو إذا حملت الزوجة خلال مثل هذا الزواج — غير أن القانون الانجليزى يعتبر عقد الزواج الذى لم يبلغ أحد طرفيه السن المقررة فى القانون باطلا شأنه شأن الزواج مع حرمة المصاهرة . أما فى

القطر المصري فقد صدر في شأن تخلف سن الزواج القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ متضمنا أنه لا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ستة عشر سنة وسن الزوج تقل عن ثمانية عشر سنة . ولا تجوز مباشرة عقد زواج ولا المصادقة على زواج أسند إلى زمن ماض مالم يكن سن الزوجين هي هذه السن المحددة - وهو قانون يسرى على جميع المصريين من جميع الأديان - وإنما كل أثره هو منع مباح الدعوى فقط .

• • •

الاجماع على كراهية الطلاق :

هي ظاهرة تفق عليها جميع الشرائع - إذ تشير في أحكامها إلى تيسير أحكام الزواج والترغيب فيه من جهة ثم تعمل من الجهة الأخرى على تقييد أسباب الطلاق ما استطاع الشارع إلى ذلك سبيلا . غير أن الشرائع تختلف في نطاق هذا القيد ومداه - أو طريق تطبيقه : فالشريعة الإسلامية تكتفي في شأن هذا القيد بالوازع الديني - فان الطلاق إذ يتم في الأصل بمحض إرادة الزوج وحده - غير أن الوازع الديني نذير له بان الطلاق أبغض الحلال إلى الله . يقابل هذا ان بعض الشرائع تكتفي بالوازع الاجتماعي أو الأدبي - كالشريعة السوفيتية - إذ يتم الطلاق بإرادة أي من الزوجين - بعد الاخطار من طريق القضاء وتسجيل هذا الاخطار . غير أن من الشرائع ما يرى أن الناس قد أصبحوا لا يعبأون بالوازع الديني أو الاجتماعي ، ولا يلتزمون حدوده مع خطورة الشأن في حل رباط الأسرة ونشئت شملها فوضعت تشريعا يتضمن أن لا يستقل أحد الزوجين بإيقاع الطلاق بإرادته وحده . بل لابد من أن يمحس القاضى السبب الذى تقوم عليه هذه الارادة ومقدار اغاهاه مع أحكام الشرع أو القانون . ويكون الحكم بالتطليق في هذه الحالة منبها للحالة الزوجية وهو ما تتبعه معظم المذاهب المسيحية في العالم اليوم ، كما تتبعه جميع الشرائع الوضعية .

• • •

غير أن بعض الشرائع التى تحكم الشعوب التى تدين بالمذهب الكاثوليكي تقرر أن الحكم بالتطليق - متى توفرت أسبابه - يقتضى أن يسبقه أولا حكم بالفريق بين الزوجين ، وأن يكون هذا التفريق لأجل يحدده القانون ، وقد يترك القانون تحديد الأجل للناضى حسب ظروف كل دعوى ؛ حتى إذا ما انقضى هذا الأجل ولم ينته الزوجان إلى وفاق بينهما لعودة الحياة الزوجية - وقع الطلاق بعد ذلك حتما - وهو مذهب كثير من الدول التى يدين معظم شعبها بالمذهب الكاثوليكي المتحرر . ويرى بعض الكاثوليك الذين يتمسكون بنص القانون الكنسى أن الزواج رابطة أدبية لا تنفهم إلا بالموت فتحرم دلى الزوجين المحكوم بالفريق بينهما أن يتزوج أحدهما مرة ثانية قبل موت الزوج الآخر .

• • •

وهكذا تختلف أحوال الطلاق في الجماعات المختلفة باختلاف العقائد الدينية أو باختلاف القوانين المحددة لأسباب الإطلاق .

وتختلف كذلك الاجراءات الموصلة إلى الطلاق أو الإطلاق أو التفريق المؤقت أو المؤبد - وهو ما يينه قانون المرافعات الخاص بكل جماعة أو بلد منها .

* * *

الطلاق في الشريعة الإسلامية :

١ - ونبدأ بالفواعد الأساسية للطلاق في الشريعة الإسلامية حتى نجرى المقارنة بعد ذلك بين القواعد الأساسية للطلاق في الشريعة الإسلامية مع القواعد المعمول بها في الشرائع الأخرى - لعل في المقارنة فائدة .

فالأصل في حكم الشريعة الإسلامية - كما قدمنا - أن يستقل الزوج وحده بحل رابطة الزوجية ما دام الزوج أهلاً لإيقاعه .

ونقول أهلاً لإيقاعه لأن المقرر لدى الفقهاء أن طلاق القاصر والسكران - الخ - باطل .

٢ - ولكن هل يجوز شرعاً تقييد الزوج في استعمال حق الطلاق أو حقه في الزواج ثانياً ؟

اختلف الفقهاء على الأثر الشرعي للشرط الذي يقيد استعمال الرجل لحق الطلاق ، كاشتراط المرأة في عقد الزواج ألا يتزوج الرجل عليها أو اشتراطها في عقد الزواج أن يكون لها حق فسخه .

فطائفة ترى أن الشرط الصحيح الجائز شرعاً في العقود - ومن بينها عقد الزواج - هو ما كان موافقاً لمقتضى العقد أو ملائماً له أو جرى به العرف العام لا العرف الخاص - ومثل هذا الشرط غير موافق لمقتضى العقد ولا جرى به العرف - وهو رأي فقهاء الحنفية والشافعية ، ولهذا يبطل هذا الشرط ؛ إذ يقتضى لصحة الشرط المخالف لمقتضى العقد - في نظرهم - أن يكون قد ورد بشأنه نص أو أن الإجماع قد ورد بجوازه ولا يتوفر ذلك في مثل الشروط السابقة .

وطائفة ترى أن كل شرط في العقد يكون صحيحاً ما لم يرد عن الشارع نهى بخصوصه . ولا تنافي مع دين الله وشرعه . فالأصل في الشرط الجواز بالصحة ولا يحرم منها إلا إذا خالف حكم الله ورسوله . فهذا الفريق إذن يبيح الشرط في العقد ولا يقيد به إلا بقيد واحد هو ألا يخالف نصاً في كتاب الله وسنة رسوله . وعلى ضوء ذلك يكون الشرط الوارد في عقد الزواج بآلا يتزوج الرجل عليها شرط صحيح طبقاً لهذا الرأي الأخير (راجع في تفصيل ذلك الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم جزء ٥ ص ٦ وما بعدها . وجموع الفتاوى لابن تيمية جزء ٣ ص ٢٢٣ وما بعدها وفتح العلي ممالك في الفتوى على مذهب مالك للشيخ عليش جزء ١ ص ٢٢٢ وما بعدها) .

وقد تشكلت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لجنة شرعية وضعت اقتراحات لإقتبستها من آراء فقهاء

الإسلام عامة ومن السنة — وكان من بين اقتراحاتها — أنه إذا اشترطت الزوجة في عقد الزواج شرطاً على الزوج فيه منفعة لها ولا ينافي مقاصد العقد كأن لا يتزوج عليها أو لا ينقلها إلى بلدة أخرى صح الشرط ولزم : وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط ، ولا يسقط حقها في الفسخ إلا إذا أسقطته أو رضيت بمخالفة الشرط — وكان من بين الاقتراحات أن تقيد رغبة الرجل في تعدد الأزواج فاشتترط اللجنة ألا يعقد الزواج أو يسجل إلا بإذن القاضي الشرعي ، ومنع القضاة من الإذن بذلك لغير القادر على حسن العشرة والاتفاق على أكثر من في غصته ، ومن يجب نفقتهم عليه من أصوله وفروعه وغيرهم — غير أنه قامت ضجة حول هذه الاقتراحات ، ولهذا أسدل عليها الستار في وزارة العدل — غير أنه كان من بين الاقتراحات ما كتبت له الحياة — وهي ما صدر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، ثم تشكلت لجنة أخرى في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ لوضع قانون شامل لأحكام الأسرة ، ووجدت من العقبات السابقة في أمر نظام الأسرة فالتجأت اللجنة إلى إخراج قانون الوقف والوصايا والميراث

وعاد قانون الأسرة يغط في نومه .

أحوال الطلاق بغير إرادة الزوج وحده :

٣ — ولا خلاف أن الأصل في الشريعة الإسلامية — أن يستقل الزوج وحده كما قدمنا بهل رابطة الزوجية ما دام الزوج أهلاً لا يقاحه إلا في حالة الخلع ، وحالة الإنابة وفي الأحوال التي نص عليها القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ :

الحالة الأولى — حالة الخلع : وهو قبول حل رابطة الزوجية في مقابل عوض تلزم به الزوجة ، فهو طلاق على مال ، أي أن الزوج يعلق الطلاق على قبول الزوجة إعطائه تعويضا معيناً .

وهو عقد ينعقد بإيجاب وقبول بين الزوج وزوجته ، ويعتبر العقد من جانب الرجل تعليقاً للطلاق على إعطاء المال ، ومن جانب المرأة معارضة أشبه بالتبرع لأن بدل الخلع يعتبر اقتداءً لنفسها بهذا المال .

ولا يكون الخلع إلا عند وقوع الخلف والشقاق بين الزوجين . وبدل الخلع أيا كان قدره ، ملك للزوج قضاء ، غير أنه متى كان سبب الشقاق والخلف من جانب الزوج لا يحل له بدل الخلع ديانة — أي أن التعويض في الخلع لا يحل للزوج « ديانة » ، إلا إذا كان النشوز من جانب الزوجة أو من جانبها معا — على أنه في حالة ما إذا كان سبب النشوز من جانب الزوج وحده ، وقبلت الزوجة دفع بدل الخلع مقابل الطلاق تملك الزوج بدل الخلع قضاء ولو كان لا يحل له ذلك ديانة .

ونظراً لإعتبار بدل الخلع في معنى التبرع يشترط أن تكون الزوجة أهلاً للتبرع أي بالغة عاقلة رشيدة .

وقد قام الخلاف على المطالبة ببديل الخلع أمام القضاء الأهملى متى تحرر سند أذن بمقابل بدل الخلع — واستقر قضاء محكمتنا العليا بأن الخلع أو الطلاق على مال ليس معاوضة مالية يطبق في شأنها أحكام القانون المدنى . بل هى من التصرفات التى تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية فتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التى يرجع إليها وحدها فى تقدير ما يجب أن يتم به رضا الزوجين ، وكيف يفصح عنه كل منهما وكيف يكون الإيجاب والقبول معتبرين شرعا حتى تتم الفرقة ويستحق المال (راجع حكم محكمة النقض الصادر فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ص ١٧٨ وما بعدها من مجموعة القواعد القانونية — الجزء الثانى) .

الحالة الثانية — حق الإنابة فى الطلاق : وهذه الإنابة تجمل للزوج الحق أن يملك زوجته بأن تطلق نفسها — ذلك لأن الزوج أن ينيب عنه غيره فى تطلق زوجته وذلك على أساس أن الطلاق حق يملكه الزوج . وكل من ملك حقا كان له أن يباشره بنفسه ، أو أن ينيب عنه غيره فى مباشرته . وتقربا على ما تقدم يكون الزوج أن يملك زوجته أن تطلق نفسها منه ، ويجوز للزوج أن يقرر هذا التفويض فى عقد الزواج أو فى كتاب دخوله ، وقد يكون محددا بأجل معين وقد يكون مطلقا . ولكن هذا التفويض لا يسلب الزوج حقه فى أن يطلق زوجته بعسده أن يفوض إليها تطلق نفسها .

وهذا التفويض يختلف شرعا عن التوكيل فى أن الزوج ليس له حق الرجوع عنه أو عزل زوجته عن استعمال هذا التفويض مع أن الموكل له الرجوع عن الوكالة وعزل الوكيل .

الحالات التى يكون فيها للقاضى الحكم بالطلاق بناء على طلب الزوجة :

الحالة الأولى — تطبيق القاضى لعدم قيام الزوج النفقة — وهو طلاق رجعى يقع متى كان للزوج مال ظاهر وامتنع عن الاتفاق وطلبت الزوجة التفريق وأصر الزوج على عدم الإنفاق أو ادعى الزوج العجز عن الإنفاق وأثبت إعساره وانقضى بعد ذلك شهر ولم ينفق على زوجته ، أو كان الزوج غائبا ولم يترك لزوجته مالا تنفق منه وليس له مال ظاهر تنفذ عليه . ففى هذه الأحوال يطلق القاضى عليه زوجته طلاقا رجعى .

ولا يجوز الرجعة فى الطلاق إلا عند ثبوت يساره واستعداده للنفقة .

الحالة الثانية — ما أضافه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وهو أن يكون للقاضى حق تطلق الزوج متى ظهر فى الزوج مرض مستحكم لا يمكن البرء منه فى زمن قريب كالجنون والجدام أو البرص أو ما يماثلها ، ويشترط فى التطلق للعيب أن يكون بناء على طلب من الزوجة ولا يكون العيب قائما وقت العقد ورضيت الزوجة به .

وقد ورد فى المادة ١٠٠٩ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ما نصه (هامش)

المادة التاسعة

« للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل لا يمكنها المقام معه إلا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء أكان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق » .
والفرقة للعيب طلاق بآئن .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وقد جاء فيه أن يكون للتقاضى حق تطليق الزوج من زوجته في أحوال ثلاث أخرى :

أولها - التطليق للضرر إذا ما ادعت الزوجة على زوجها إضراره بها ضررا لا يستطيع معه دوام المعاشرة بين أمثالها ، فإذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق ، وحينئذ يطلقها القاضى طلاقه بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، فإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضى حكيمين من أهلها من الرجال العدول كي يتعرفا أسباب الشقاق ويبدلا جهدهما في الإصلاح وإذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الاساءة من جانب الزوج أو منهما أو جهلت الحال قرر القاضى التفريق بائنة . وعلى المحكمين أن يرفعا إلى القاضى ما يقررانه وعلى القاضى أن يحكم بمقتضاه . فإذا اختلف الحكمان أمرهما القاضى بمعاودة البحث فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما .

والثاني - إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها بائناً - إذا تضررت من بعده عنها ، ولو كان له مال نستطيع الإنفاق منه فإذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلا ، واعذر إياه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ، ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضى بينهما بتطبيقه بائنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضى عليه بلا عذر أو أجل .

والثالث - التطليق لحبس الزوج ثلاث سنين فأكثر بحكم قضائى - وقد نص القانون أن لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب من القاضى بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائنا للضرر ولو كان له مال نستطيع الإنفاق منه .

بطلان الزواج في الشريعة الإسلامية :

قدمنا أن الفرقة قد تكون بالطلاق .

غير أن الفرقة قد تكون أيضا بفسخ العقد أو بطلانه - ويكون ذلك لسبب من أسباب فساد في العقد ، وقد يكون فساد العقد عند إنشائه . كما إذا تبين أن المعتقد عليها محرمة على من تزوج بها لسبب من أسباب التحريم كأن يتبين أن الزوجة أخت لزوجها في الرضاغة ، أو يتبين أنها زوجة

لغيره ، وقت يكون سبب فساد الزواج طارفاً يمنع بقاء الحالة الزوجية كردة أحد الزوجين عن الإسلام .

والشرائع الوضعية تجمع على أن الزواج الباطل عند إنشائه يكون له أثر زوجي يستحب إلى تاريخ إنشاء عقد الزواج متى كان الزوجان يعلمان بأمر هذا البطلان . فيؤثر على شرعية نسبة الأولاد من ثمرة هذا الزواج ، كما يؤثر على الإلتزام بالنفقة . وقد يؤثر على حقوق الغير في الميراث وتختلف الحال بالنسبة لمن كان حسن النية من الزوجين فإن الزواج يذبح آثاره بالنسبة إليه وكذلك بالنسبة للأولاد الذين ولدوا من هذا الزواج ، ولا يجوز لسيء النية أن يتمسك بهذا الزواج أو يحتاج به بالنسبة إليه - فلا يستطيع أن يطالب بنفقة ولا أن يرث من تركته الآخر (وسيأتي ذلك تفصيلاً عند بيان آثار الفقرة) .

غير أن الشريعة الإسلامية لا تسير الشرائع الوضعية إذ تقضي بصحة نسب الأولاد من الزواج الباطل حتى ولو كان كلا الزوجين سيء النية . غير أنه يمنع ميراث الزوج من الآخر لو تبين فساد الزواج أو عدم وجوده قانوناً ، لكنه لا يمنع ميراث الأولاد لأن موانع الميراث محدودة .

تعهد الزوج بتعويض زوجته عند طلاقها .

يثور الخلاف عند بحث هذه المسألة حول حق الطلاق المقرر للزوج : هل هو حق مطلق أو مقيد ؟ وهل يعتبر الاتفاق على دفع التعويض شرطاً جزائياً أو التزاماً شرطياً ؟

لقد أجابت محكمة الاستئناف المختلطة في حكم لها بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢ أن إيقاع الطلاق حق مطلق للزوج المسلم يستعمله كيف يشاء فليس لمن تزوج به وهي عالة بذلك أن تطلب تعويضاً عنه بعد وقوعه .

وكذلك قضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بأن حق الطلاق مخول في الشريعة الغراء للزوج ولا يترتب على استعماله من الأحكام سوى استحقاق الزوجة المطلقة لمؤخر صداقها ونفقة عدتها . وفي هذا المعنى أيضاً قضت محكمة استئناف مصر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣١ . ورات أحكام أخرى أن الطلاق لا يباح إلا للحاجة . وأن استعماله مقيد بتحقيق تلك الحاجة إليه . فإذا أوقع الزوج الطلاق بغير سبب كان ذلك إساءة منه لاستعمال هذا الحق وتجب مسئوليته . (محكمة مصر في ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ وشبين الكوم في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ومصر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢) .

وقد قررت محكمة النقض بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ أن تعهد الزوج بتعويض زوجته إذا طلقها ليس فيه مخالفة لأحكام الشريعة ولا للنظام العام ، وأن افتراض أن الشريعة الإسلامية حين سنت حرية الطلاق كانت تلحظ حماية هذه الحرية بمواد أهمها أن تعفى الزوج من ضرورة الانضاء بما دعاه إلى الفقرة - أن هذا الافتراض لا أثر له في بحوث الفقهاء - وحتى لو قال به قائل بغير

سند معتد ، فإن المنطق السليم لا يطمئن إليه . والواقع الذي لا شبهة فيه أن الطلاق حق أباحه الشارع كملاجئ لحالات إجتماعية ليس عنه من محيص . ولما كان تقدير هذه الحالات الصق ما يكون بدخائل النفس فقد ترك أمرها لوجدان صاحب الشأن وإيمانه بالعقاب والثواب . وجاءت أحاديث السنة هادية في هذا وفيها كل الغناء . . . فنبه على أن الطلاق حق مكروه وعلى إقامة حكم من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة للتوفيق والإصلاح إن كان إليه من سبيل وإلا فتسريح بإحسان ، فليس إذن من قيود للطلاق إلا معان دينية للأثبات والرصانة في إجراء له معقبات وفيه تبعات ، أما أنها خطر على ستر عيوب العرض أو غيرها فتقول ينقضه أن الشريعة الغراء قد أباحت فيما أباحت أن تطلب الزوجة الطلاق لميوب في زوجها ، كذلك أباح المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للزوجة أن تطلب الفرقة إذا ادعت إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها (المادة السادسة) وبدهى أن بحث ذلك دفعا ودفاعا قد يكشف الستر عما يقول الطاعن أن الشريعة تتطلب ستره من شئون الزوجين .

وبما أن ما قال به الطاعن من مخالفة النظام العام إذا ما اضطر الزوج لدعوى التضميم إلى بيان سبب الطلاق وكشف مستوره إنما جاء . تفريعا عن نظرية الطاعن غير المسلم بها من أن الشريعة حظرت إذاعة سبب الطلاق ومتى أهملت هذه النظرية تعين طرح ما نفع عنها وامتنع القول بأن الاتفاق على تعويض الزوجة عند طلاقها هو اتفاق غير مشروع لمساسه بأحكام الشريعة الإسلامية وبالنظام العام ، وأصبح لزاما احترام مثل هذا الاتفاق . وهنا ينتقل النظر إلى نقطة أخرى وهي أنه مع التسليم بمشروعية الاتفاق على تعويض الزوجة عند طلاقها فإنه لا مراء في أن للزوج الذي في عنقه هذا الالتزام أن يتحلل منه إذا كانت الزوجة هي التي دفته بفعلها إلى الطلاق الذي تتطلب تضمينها عنه .

وقد أشادت محكمة النقض بصحة ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من أن حق الطلاق وأن كان مقررا للزوج المسلم شرعا إلا أنه حق مكروه - ويكفي في بيان كراهيته ما جاء في الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال (أبغض الخلال عند الله الطلاق) وأنه بنص الفقهاء يرى أن الأصل في الطلاق المنع ، ولا يباح إلا لحاجة كبرى وريبة . فهو مشروع من جهة ومحظور من جهة أخرى . ومشروعيته من حيث أن فيه إزالة الزواج عند ما تكون هناك داعية إليه . وحظره من جهة أن فيه قطع الزواج المترتبة عليه المصالح الدنيوية والأخروية .

ويخلص مما تقدم أن محكمتنا العليا ترى أن حق إيقاع الطلاق حق مقيد لا يستعمل إلا لمسوغ ، وأن للمحكمة مناقشة أسباب الطلاق وتقدير المسوغات الشرعية . والحكم بالتعويض حيث يكون الطلاق قد أوقع بغير مسوغ .

التكليف القانوني للانفاق على دفع تعويض في حالة الطلاق أو في حالة الزواج بأخرى :

أما وقد انتهت محكمتنا العليا إلى أن إيقاع الطلاق حق مقيد ؛ وإنه لهذا يمكن وقوع الاساءة في استعماله ، وإنه يترتب على هذه الاساءة مسئولية المطلق فانه يجوز للزوج أن يتعهد مقدما بتعويض الضرر الذي يحدثه لزوجته بعمل يقع منه ولو كان هذا العمل مشروعا كالطلاق أو الزواج بامرأة أخرى .

وهذا التعهد وإن كان شرعا لا يمنع من الطلاق أو من الزواج بأخرى إلا أنه التزام صحيح يترتب عليه تعويض مالي لزوجته . ولا يعترض على هذا بأن الالتزام شرط جزائي تابع لالتزام أصلي باطل . وإنما يعتبر التزاما أصليا معلقا على شرط موقف هو وقوع الطلاق أو الزواج بأخرى (المحاماة سنة ١٩٢٠ صفحة ١١٤٨) .

ولا جدال أن التعهد بالامتناع عن الطلاق أو التعهد بعدم الزواج بأخرى إنما يقع باطلا لأن إيقاع حق الطلاق أو الزواج بثانية مثلا متعلق بالنظام العام (على خلاف الرأي الذي أشرنا إليه في الفقرة) . ولكن هذا لا يمنع أن الزوج إذا طلق أو تزوج بثانية لغير سبب شرعي فإن استعماله لهذا الحق يكون في هذه الحالة غير مشروع تطبيقا لحكم المادة الخامسة من القانون المدني .

والانفاق على التعويض عند إيقاع الطلاق أو عند الزواج بأخرى التزام شرطي على أمر مستقبل يتعذر علم الطرفين وقت الانفاق بتحقيقه أو عدم تحقيقه في المستقبل . ويستحق التعويض بصرف النظر عن وقوع خطأ من المدين أو إصابة الدائن بضرر — ولا يطلب من المطلقه إلا إثبات الإنفاق وتحقيق الشرط وهو مجرد وقوع الطلاق أو مجرد الزواج بثانية — ولا يمكن أن يعتبر الإنفاق شرطا جزائيا لأن الشرط الجزائي لا يستحق إلا أن يثبت خطأ الزوج في إيقاع الطلاق وأن يثبت إصابة الزوجة بضرر من جراء ذلك .

وفي الإلتزام الشرطي ينتفي الإلتزام به إذا كان الزوج لم يطلق زوجته إلا بناء على فعل قامت به الزوجة اضطره إلى ذلك أو انه إذا تزوج بثانية لعيب ظهر في زوجته الأولى اضطره للزواج الثاني .

(يبع)

المسئولية عن عمليات الشحن والتفريغ

في النقل البحري

الدكتور علي جمال الدين هوضر

مدرس القانون التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

١ - قدّمنا في بحث سابق (في المحاماة عدد مايو ١٩٥٧ صفحة ١١٧٥) أن الالتزامات لشحن البضاعة في ميناء الرحيل وتفريغها في ميناء الوصول يقع أصلاً على عاتق الناقل ، كما تعرضنا إلى الشروط التي تدرج عادة في مستندات الشحن والتي تؤدي إلى أن يتحمل الشاحن أو المرسل إليه بهذا الالتزام ، ونقصد بذلك شرط التسليم تحت الروافع وشرط التفريغ التلقائي ، كما بينا أهم الآثار المترتبة عليهما من حيث الالتزام بالشحن والتفريغ .

وسواء كان الذي يتحمل بالالتزام الشحن والتفريغ هو الناقل أو الشاحن أو المرسل إليه فإنه غالباً لا يقوم بتنفيذ العمليات التي يتطلبها لا بنفسه ولا بواسطة عماله ، وإنما يلجأ إلى شخص متخصص في هذه العمليات يسمى مقاول الشحن والتفريغ L'acconier يستطيع بما لديه من معدات وعمال فنيين أن يؤدي المطلوب منه .

وقد أصبح مقاول الشحن والتفريغ في الوقت الحاضر يقوم بدور أساسي بحيث لا يمكن أن تتم عملية نقل بحري بدون تدخله ، كما أصبح وجوده في كافة الموانئ أمراً ضرورياً لتيسير شحن وتفريغ السفن ، خاصة بعد أن كبر حجم السفن وازدادت حمولتها ولجأ مقاولوا الشحن والتفريغ إلى استخدام آلات ضخمة وكثيرة وإلى الاستعانة بمئات العمال ، وقد أدى ذلك — بالضرورة — إلى كثرة الأسباب التي تثير المنازعات بين هؤلاء المقاولين وذوي الشأن حول ما يهيب البضاعة من ضرر أثناء شحنها أو تفريغها ويشهد بذلك كثرة الأحكام التي تصدر في هذا الموضوع (١) .

٢ - لذلك رأينا أن نعرض — في وضوح — لمركز مقاول الشحن والتفريغ ، ولمدى مسؤليته عن البضاعة التي يعهد إليه بشحنها أو بتفريغها .

وسنقسم البحث قسمين : الأول ، ويتحدث مركز المقاول من ذوي الشأن في حالة ما يقوم بعملياته لحساب الناقل . وفي القسم الثاني ، نعرض لمسؤوليته في حالة ما يكون الشاحن أو المرسل إليه هو الملتزم بهذه العمليات بمقتضى شروط سند الشحن .

(١) راجع في ذلك ، مثلاً ، منشورا بمجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة والشرين عدد سبتمبر وأكتوبر

سنة ١٩٥٥ من صفحة ٤٤٧ إلى صفحة ٥١٦ .

القسم الأول

حالة ما يكون الشحن والتفريغ على الناقل

٣ - أولا : مسؤولية المفاوض أمام الناقل (١) - تقدم أن المفاوض يسأل طبقا للقواعد العامة عن كل ضرر يصيب السفينة أو البضاعة التي يباشر عليها عمله ويعتبر عدم تسليمه البضاعة في الوقت المتفق عليه بحالتها كما تسلمها قرينة على خطئه ، حتى يثبت هو أن الضرر يرجع لسبب أجنبي عنه . غير أنه طبقا لبعض القضاء وبعض الفقه ، تخفف هذه المسؤولية إلى حد بعيد على الوجه الآتي :

(١) يقرر القضاء أن المفاوض لا يسأل عن الضرر الذي يصيب البضاعة إلا إذا سبب فعله ضرر للناقل ، وفي حدود هذا الضرر ، ومعنى ذلك أنه لو كان للناقل أن يتخلص من مسؤوليته أمام الشاحن أو المرسل إليه عما أصاب البضاعة لم يكن له أن يسأل مفاوض التفريغ عن هذا الضرر ، وقد طبق القضاء هذا الحل على حالة كان يمكن للنقل فيها أن يدفع دعوى المسؤولية المرفوعة عليه من المرسل إليه بعدم قبولها *fin de non recevoir* أو بالتقادم (٢) *prescription* ويوسع بعض الفقه من نطاق هذه الفكرة (٣) فقال يتعذر مساءلة المفاوض لو كان في إمكان الناقل أن يتمسك بشرط إعفاء من مسؤوليته أمام الشاحن أو المرسل إليه أو شرط تحديد لها وارد في سند الشحن أو مشاركة لإبحار السفينة .

وهذا التخفيف لمسؤولية المفاوض - على هذا الأساس - لا يخلو من عيب ، ذلك أن العقود تحدد نسبته وهذا التخفيف يمكن المفاوض من الاستفادة من شروط واردة في العقد بين الناقل والشاحن ولا شأن للمفاوض به ، كما أنه يجبر الناقل على التمسك بعدم قبول الدعوى أو بتقادمها وهو دفع قد لا يرضى ضمير الناقل أن يتمسك به - قد يقال إن المفاوض لا يتمسك بعقد النقل الذي لم يكن طرفا فيه وإنما هو يتمسك بالأمر الواقع الذي يرفع عن الناقل كل ضرر ، لكن هذا القول يتضمن مغالطة من ناحيتين ، فهو أولا لا يصدق إلا إذا تخلص الناقل فعلا من المسؤولية قبل الشاحن ، وهو ثانيا يتناسى أن بعض الأسباب التي تخلص الناقل من مسؤوليته لم تقر له إلا لأنه أدى مقابلا لها ، مثال ذلك شروط الإعفاء من المسؤولية أو شروط تحديدها لا تقر له إلا نظير قبوله أجره مخفضة .

لذلك نرى أن مدى مسؤولية المفاوض مستقل تماما عن مدى مسؤولية الناقل ، وأن أي سبب ناشئ عن عقد النقل أو من أي عقد غيره يفيد الناقل لا يفيد بالضرورة المفاوض .

(١) توماس رقم ٤٤ وما بعده ، أنظر أيضا تمليقا بالحجة الفصلية للقانون التجاري ١٩٥٣ من ١٨٥

(٢) استئناف مدغشقر ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ القانون البحري الفرنسي ١٩٥٢ - ٢٤٩ .

(٣) Serge pequin, chargement et dechargement, Paris 1954 p. 98.

Berard, these precitee p. 258 .

(ب) لا يسأل الناقل إلا عن الضرر المنسوب إليه أى الذى يحدث أثناء قيامه بعمله ، ولذلك إذا كان الضرر ظاهرا فإثبات وقوعه أثناء وجود البضاعة فى حراسة الناقل هين ، وذلك بمقارنة حالتها قبل استلامه إياها وعند رده لها طبقا لمحضض الاستلام ، أما إذا كان الضرر خفيا ، فيكون على الناقل إثبات وقوعه أثناء وجوده بالبضاعة فى حفظ الناقل ، وإثبات هذه المرة يصعب عليه الإثبات لأن الضرر الخفى لا يثبت فى محضر الاستلام ولذلك لا يمكن الجزم بوقوعه بعد انتقال البضاعة إلى الناقل فإن عجز الناقل عن تقديم الدليل على ذلك بقى الناقل غير مسئول عنه .

(ج) وأخيرا ، لأن العقد شريعة المتعاقدين ، يكون للناقل أن يضعن العقد المبرم بينه وبين الناقل ما يشاء من الشروط العفية أو المخففة أو المحددة لمسئوليته ، طبقا لأحكام القانون (م ٢١٧ مدنى)

٤ - ثانيا : مسئولية الناقل عن أعمال الناقل (١) - تخضع هذه المسئولية للتواعد العامة بمعنى أن الناقل يكلف الناقل بأعمال يلتزم هو بها أصلا بمقتضى عقد النقل تماما كما هو الحال بالنسبة لعملية النقل ذاتها والمحافظة على البضائع أثناء الرحلة ، وعندما يستعين الناقل فى تنفيذ التزاماته بآخرين كالربان أو مقاول التفريغ ، لا يكون لذلك أدنى أثر على التزام الناقل قبل الشاحن أو المرسل إليه ويسأل الناقل - أمام هؤلاء - عن أخطاء الناقل مسؤولية مباشرة أساسها عقد النقل ، ومستقلة عن مسؤولية الناقل قبله هو ، فلو أن مسؤولية الناقل قبله ارتفعت لآى سبب كان لما ارتفعت مسئوليته هو قبل الشاحن ، لأن مسؤولية الناقل تنشأ عن عقد غير الذى ينشئ مسؤولية الناقل .

وتطبيقا لذلك يسأل الناقل - فى مواجهة المرسل إليه - عن النقص أو التلف الحاصل للبضاعة أثناء وجودها فى صناديق فى حراسة الناقل (٢) ، مع ملاحظة أنه يجوز للناقل - بعد ذلك الرجوع على الناقل ليعوضه عما أصابه فى دعوى المسئولية (٣) .

٥ - ثالثا : ولكن هل معنى ذلك أن الشاحن أو المرسل إليه - فى هذه الحالة - لا يكون له أى دعوى قبل الناقل (٤) ؟

يفرق القضاء بين حالة ما تكون الاستعانة بالناقل اختيارية *L'acconage libre* وبين حالة ما يكون ذلك إجباريا *Wharf* :

(١) أنظر المجلد الفصلية لقانون التجارى ١٩٥٢ من ٤١٨ ، ١٩٥٣ من ٢١٨ .

(٢) روان التجارية ٣ يناير سنة ١٩٢٣ ، ملحق دور ١ - ٢٣١ ، اكس ٣ مايو سنة ١٩٢٣ ملحق

١ - ٢٩٢ و ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣ ملحق ١ - ٥٤ مرسيليا ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ملحق ١ - ٤٦١ .

(٣) مرسيليا ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ السابق الإشارة إليه فى المبحث السابق .

(٤) أنظر فى هذا الشأن مملقا فى مجلة دور ١٩ من ٨٧ بعنوان :

Les accidents de chargement et dechargement et la responsabilite de l'acconier et du capitaine .

أولا — الحالة الاولى :

حاول البعض أن يعطى المرسل إليه دعوى ضد المقاول على أساس المسؤولية العقدية : فن يرى فيه ناقلا *transporteur* يقول بإمكان مساءلته — في مواجهة المرسل إليه طبقا لقواعد النقل المتتابع — مباشرة عن خطئه الشخصى (١) بل ويسأل عن الأضرار الحاصلة في جميع مراحل المرحلة (٢) .

وأما من يعتبره وكيلًا ، فيعطى المرسل إليه ضده دعوى مباشرة تطبيقا المادة ١٩٩٤ / ٢ مدنى فرنسى وهى تعطى للوكيل وحده دعوى مباشرة قبل الوكيل من الباطن *substitué* الذى أحله الوكيل محله في تنفيذ بعض التزاماته . وقد ذهب إلى هذا المبنى بعض القضاة وأيده بعض الشراح (٣) .

إلا أننا نعتقد أن هذه الدعوى العقدية — ان أمكن القول بوجودها — ان تكون دعوى مباشرة بالمسؤولية العقدية ، ما دام لا يربط الشاحن أو المرسل إليه بالمقاول عقد (٤) والدعوى العقدية الوحيدة التى يملكها هى الدعوى غير المباشرة استمالة لحقوق مدينه الناقل ضد المقاول إذا كان الضرر الذى أصابه هو راجعاً إلى مخالفة المقاول للشروط المتفق عليها بينه وبين الناقل . واستمالة هذه الدعوى غير المباشرة نادر نظراً لانهما تطالب أن يثبت الدائن رافع الدعوى أن الناقل لم يستعمل حقه في مقاضاة المقاول وأن ذلك من شأنه أن يسبب اعساره أو أن يزيد في هذا الاعسار (م ٢٣٥ / ٢ مدنى) وهى شروط يتندر أن تتوفر فضلاً عن ضالة الفائدة التى ترتبها هذه الدعوى .

٦ — ولذلك ينحصر البحث في معرفة ما إذا كان من الممكن اعطاء المرسل إليه دعوى المسؤولية التقصيرية .

يرفض بعض من يرى فيه مقاولاً ، أى شخصاً مستقلاً في عمله من الناقل ، اعطاء دعوى المسؤولية التقصيرية للشاحن أو المرسل إليه ضده ، وذلك — كما يقول الأستاذ بيكان — على أساس عدم توافر شرط المصلحة لدى أيهما ، لان شرط الدعوى أن تهدف إلى ضرر مباشر بينما الضرر في هذه الحالة يصيب البضاعة وهى في حراسة الناقل الذى يلتزم بردها إليه سالمة وهو الذى يسأل عن هذا الضرر قبله ، فالتلف يضر الناقل مباشرة ولا شأن له بالمرسل إليه ولذلك لا يعتبر هذا الأخير

(١) في هذا المبنى تعليق في دور ٢٢٩ تحت استئناف الجزائر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ .

(٢) سودج ، النقل البحري ١٩٥٥ رقم ١٣٥ .

(٣) جودج ماريه ، النقل البحري للبضائع والقضاي ١٩٤٨ ص ٢٣ و ٢٤ .

(٤) استئناف باريس ٤ مايو ١٩٥٥ بحرى فرنسى ١٩٥٦ ص ٢٤ ، استئناف تونس ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ بحرى فرنسى ١٩٥٦ ص ٣٥ ، استئناف الرباط ١٩ يناير ١٩٢٤ دور ٧ ص ٣٥١ وتعليق — انظر مع ذلك

تعليقاً للأستاذ البرتوكوياندى يرى فيه إعطاء المرسل إليه ، القريب من المقد البرم بين الناقل والمقاول ، دعوى ضد المقاول في جميع الحالات : دور ١٩٦٠ ص ٣٦٦ .

ذا مصلحة تبرر اعطائه دعوى في مواجهة المقاول (١) .

على أن هذا القول لا يصدق في كل الحالات ، فكثيرا ما يتضمن عقد النقل شروطا تعفى الناقل من مسئولية وتحويل بين المرسل إليه أو الشاحن وبين حصوله على التعويض المطلوب ، فنكون له مصلحة في تفضي رفع الدعوى على الناقل لأنها تكون عندئذ غير منتجة ، ويفضل رفع الدعوى مباشرة على مقاول التفريغ ومساءلته مسئولية شخصية مباشرة .

ويرى الأستاذ توماس (٢) أنه يجب رفض كل دعوى مباشرة على المقاول ؛ وأنه لا يمكن مساءلته إلا من خلال الناقل ، أي أن المقاول يكون بالنسبة للناقل في مركز الضامن ، فيجب رفع الدعوى على الناقل بمقتضى عقد النقل ، ويكون للناقل بعدئذ — إذا شاء — أن يرجع على المقاول بما يحكم له به . ومعنى ذلك أن يفيد المقاول من الإعفاءات التي يتضمنها عقد النقل بل ومن الإعفاءات التي يقرها القانون للناقل لأن هذه الإعفاءات تمنع الحكم على الناقل بالتعويض الكامل وهو بدوره لا يستطيع الرجوع على المقاول إلا بما دفعه هو للمرسل إليه ، أي أن المقاول يفيد أخيرا من الأحكام المقررة للناقل . ويرى الأستاذ توماس أن هذه النتيجة عادلة ، وتؤيد وجهة نظره في عدم جواز رفع الدعوى على المقاول مباشرة ، ووجه عدالتها أنه لو نظرنا إلى الشاحن لوجدنا أن مركزه يتحدد وقت عقد النقل بشروط هذا العقد وبالأحكام القانونية التي تنظمه ولا معنى لأن يتغير هذا المركز بحسب ما إذا تم تنفيذ هذا العقد بواسطة عمال الناقل الأصليين أو بالاستعانة بأشخاص آخرين (٣) فلو تمت عمليات الشحن والتفريغ بواسطة البحارة مثلا لما جاز للمرسل إليه المطالبة بتعويض عن أخطائهم ويجب أن لا يتغير الحكم لو قام بهذه العمليات أشخاص آخرون تابعون للناقل (٤) .

٧ — ويبدو أن الاتجاه الحديث في القضاء هو رفض كل دعوى مباشرة للمرسل إليه أو الشاحن ضد مقاول التفريغ ، وقصر حق المرسل إليه على مفاضاة الناقل وحده .

من ذلك ما قضت به محكمة استئناف الجزائر في حكم لها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ من أن

(١) بيكان ، المرجع السابق ص ٢٠٠ و ١٠١ .

(٢) توماس رقم ١٣٥ و ١٠١ بعده . قيل إنه يزعم — في حالة ما يكون القائم بالشحن والتفريغ تابعا للناقل — إلى عدم قبول الدعوى المباشرة ضده إلا استثناء في حالة الفس .

(٣) توماس رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

(٤) ويقول توماس (رقم ١٣٩ و ١٤٠) إن القضاء في إحدى الفقرات التي مال فيها إلى تضييق نطاق شروط الإعفاء وآثارها — حاول أن يصل إلى مساءلة المقاول شخصيا في مواجهة المرسل إليه وتلمس هذه النتيجة في بعض أحكام الوكالة التي تقرر أنه إذا أحل الوكيل شخصا آخر محله في تنفيذ الوكالة كان الموكل دعوى مباشرة ضد هذا الشخص الثالث (م ٧٠٨ مدني مصري) . ويذكر في هذا الذي حكما لمحكمة مرسيليا في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٠ .

أهدته محكمة استئناف اكس في ٢٨ ديسمبر ١٩٢١ .
وينقد توماس هذا القضاء بحق ، قائلا إن عقد النقل لا يشبه بالوكالة . والمقاول ليس وكيلًا للبطلان ، فضلا عن أنه ليس للموكل في مواجهة الوكيل من البطلان أكثر مما له في مواجهة الوكيل الأصلي .

الناقل مسئول وحده عن تنفيذ العقد وأن مقاول التفريغ ليس إلا قابعا له لا يجوز بقاضاته إلا من خلال الناقل (١) وكانت الواقعة أن شركة الملاحة الناقلة عهدت إلى شركة تفريغ ، القيام بشحن وتفريغ البضاعة التي تقوم هي بنقلها وضاعت بعض البضاعة أثناء تفريغها فرفع المرسل إليه دعوى على شركة التفريغ فرفضت المحكمة الدعوى على أساس أنه لا محل مطلقا لمقاضاة الشركة التي تقوم بدور مقاول التفريغ إذ لا علاقة مطلقا بينها وبين المرسل إليه (٢) ، وتأكد هذا المعنى في حكم هام لمحكمة استئناف باريس في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ (٣) .

وأبرزت هذا المعنى كذلك محكمة استئناف تونس في حكم أصدرته في ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ فقالت إن المقاول L'acconier يلتزم - بمقتضى العقد الذي يربطه بالناقل - بالمحافظة على البضاعة وتسليمها بالحالة التي تلقاها عليها وأنه يعوض doit garantir الناقل عن نتائج أخطائه وإهماله في المحافظة عليها وأضافت المحكمة أن المرسل إليه لا يملك توجيه أى دعوى مباشرة ضد المقاول وليس له إلا أن يقاضى الناقل الذي أكرم معه عقد النقل (٤) .

وفي مصر أخذت محكمة الاسكندرية الابتدائية بالرأى الذي يرفض مسالة المقاول شخصيا أمام المرسل إليه ، فقالت : يلزم عقد النقل الناقل بتسليم البضاعة لأصحابها . هذا والتسليم يستلزم تفريغ البضاعة ويكون تدخل مقاول التفريغ هنا إنما هو لحساب الناقل وتحت مسؤوليته ويكون مركزه مركز الناجع للسفينة . ومن ثم فلا علاقة قانونية بينه وبين صاحب البضاعة تجوز الرجوع عليه شخصيا وليس له إلا الرجوع على السفينة (٥)

٨ - ولا يزال الفقه الحديث يؤيد هذا المعنى (انظر مثلا فريكان في مقاله المنشور في مجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٥ صفحة ٤٥١ وبالذات صفحة ٤٦٩) .

٩ - وأما الأستاذ ريبير فيقول إن المقاول يسأل عن حسن تنفيذ التزاماته العتدية في مواجهة من استخدمه .. كما يسأل أمام الغير les tiers عما يقع في هذا التنفيذ من حوادث تصيب هذا الغير ويضرب تطبيقا لذلك حكما لمحكمة مونبلييه في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ (ملحق بمجلة دور عدد ٨ ص ١٦٤) ، ولكن هذا الحكم لا يتعرض للوضوح محل البحث بل هو خاص بتطبيق قانون ١٨٩٨ الخاص بإحصاءات العمل فى فرنسا ، بشأن دعوى ورثة عامل يعمل فى خدمة مقاول التفريغ ضد بحرن السفينة الجارى تفريغها . (انظر ريبير - ٢ رقم ١٥٢٥ / مكرر صفحة ٤٣٤) .

ويقرر الأستاذ ريبير - فى خصوص مسؤولية المقاول المباشرة أمام المرسل إليه - أن القضاء

(١) استئناف الجزائر ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ دور ٥ ص ٣٦٠ وتعليق .

(٢) دور عدد ٥ صفحة ٣٦٠ وتعليق .

(٣) مجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٦ صفحة ٣٢ .

(٤) استئناف تونس ١٧ نوفمبر ١٩٥٤ بحرن فرنسى ١٩٥٦ ص ٣٥ .

(٥) اسكندرية الابتدائية ٢١ نوفمبر ١٩٥٣ مرجع القضاء البحرى للاستاذ محمد قوسى خام ص ١ .

(٦) فريكان ، مقال فى بحرن فرنسى ١٩٥٥ ص ٤٥١ وبالذات ص ٤٦٩ .

لوصول إلى تقرير هذه المسئولية ، حاول أحيانا معاملة المقاول بوصفه أميناً للسفينة consignataire du navire أى وكيلًا عن الناقل ، وذلك ليعطى للرسل إليه دعوى مباشرة ضده (انظر تطبيقاً لذلك في حكم لمحكمة تونس التجارية في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ والذي ألغته محكمة استئناف الجزائر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣ ، دور ٥ ص ٣٦٠ السابق للإشارة إليه : كما حاول القضاء من جهة أخرى معاملة المقاول بوصفه وكيلًا من الباطن عن الناقل ليكون الرسل إليه ضده دعوى مباشرة تطبيقاً للبادة ٢/١٩٩٤ مدني فرنسي (م ٢/٧٠٨ مدني مصري) .

ثم ينتقد الأستاذ ربيير موقف القضاء المضطرب ، ولكنه لا يفضل في الموضوع .

١٠ — على أن القضاء في الوقت الذي رفض فيه كل دعوى مباشرة للرسل إليه ضد مقاول الشحن والتفريغ وعلى أساس المسئولية التقصيرية ، حاول من جهة أخرى أن يتوصل إلى تقرير مثل هذه الدعوى المباشرة ولكن على أساس آخر : فذهب في بعض أحكامه (إلى معاملته معاملة الوكيل من الباطن على أساس أن الناقل قد وكّاه في تنفيذ جزء من التزاماته الأصلية ، فيكون للرسل إليه عندئذ ، وهو رب العمل حق دعوى مباشرة ضد المقاول تطبيقاً للبادة ٢/١٩٩٤ مدني فرنسي (م ٢/٧٠٨ مدني مصري) .

وذهب بعض الأحكام إلى معاملته بوصفه أميناً للسفينة وذلك في الوقت الذي كان القضاء يقرر مسئولية أمين السفينة شخصياً عن تنفيذ عقد النقل .

ويؤيد بعض الشراح هذا القضاء ، فترى الأستاذ جورج ماريه يعتبر مقاول الشحن والتفريغ وكيلًا عن الناقل دون أن يفرق بين مهمة المقاول ، ولذلك يعطى الرسل إليه ضد المقاول دعوى مباشرة على أساس القواعد العامة ، وهذه القواعد العامة في نظره هي قواعد الوكالة والوكيل من الباطن ، ويستشهد بأحكام القضاء وآراء الشراح في أحكام الوكالة .

وينتقد الفقه — بحق — هذا القضاء ، قائلًا إن عقد النقل لا يشبه بالوكالة لأن موضوع الوكالة أساساً عمل قانوني لا مادي والمقاول ليس وكيلًا من الباطن substitué ، فضلاً عن أنه — على أي فرض — ليس للوكيل في مواجهة الوكيل من الباطن أكثر مما له في مواجهة الوكيل الأصلي .

وذلك فضلاً عن أن القضاء عدل عن مسلكه الأول وذهب أخيراً إلى عدم جواز مساءلة أمين السفينة شخصياً عن تنفيذ عقد النقل (نقض فرنسي حكمان في ٢ يولييه سنة ١٩٢٣ دور ٣ ص ٣٩٦ وتعليق ، نقض فرنسي ١٢ مارس سنة ١٩٢٣ دور ٣ — ٣٥٨ وتعليق موريو ، استئناف باريس ٢٠ يونيو سنة ١٩٥٣ بحري فرنسي ١٩٥٣ ص ٦٩٤ وتعليق P.Emo في نفس المعنى) .

١١ — والواقع أن موقف القضاء لو حملناه على أنه يرفض الدعوى المباشرة على أساس المسئولية التقصيرية كما هو واضح من عباراته كان سلوكه محل نظر :

(١) لأن القضاء إلى آخر أحكامه يقرر أن الشخص يمكن أن يكون مسئولاً عن نفس الفعل

مسئولية عقدية ومسئولية تقصيرية دون أى مانع ، وطبق ذلك على حالة موت المصاب نتيجة حادث أصابه أثناء السفر فأعطى ورثة المصاب دعوى ضد الناقل على أساس المسؤولية التقصيرية ، أى أن الناقل يسأل عن الاصابة بمسئولية عقدية أمام المسافر الذى تعاقد معه ، ومسئولية تقصيرية أمام ورثة المسافر بوصفهم من الغير فلم لا يمكن القول بمسالة بمقارل التفريغ عما يسببه من ضرر للبضاعة مسئولية عقدية أمام الناقل الذى تعاقد معه ومسئولية تقصيرية أمام المرسل إليه بوصفه من الغير ؟

(٢) كذلك يلاحظ أنه فى المسئولية التقصيرية عن فعل الغير يمكن للضرور أن يرفع الدعوى على رب العمل وعلى العامل التابع له ، فهل يتغير الوضع إذا كان بين المضرور والمنبوع عقد بحيث يصبح ممثما على المضرور أن يقاضى التابع مباشرة وينحصر حقه فى مطالبة رب العمل المنبوع الذى تعاقد معه ؟

(٣) فضلا عن أن بعض الآراء يذهب إلى إعطاء الدائن العقدى — فى بعض الحالات — الخيرة فى مقاضاة مدينه العقدى ، بين دعوى المسئولية العقدية ودعوى المسئولية التقصيرية ، فإذا كان الخيار ممكنا للدائن فى حالة ما يكون المدين شخصا واحدا ، فأولى أن تعطى هذه الفرصة للدائن إذا كان المسئول بمقتضى العقد شخصا والمسئول طبقا لقواعد المسئولية التقصيرية شخصا آخر .

١٢ — لقد حكم القضاء بإمكان مسالة المقاول مباشرة أمام المرسل إليه على أساس المسئولية عن فعل الشيء . وبذلك أعنى المرسل إليه رافع الدعوى من عبء اثبات خطأ فى جانب المقاول . حكمت بذلك محكمة مرسيليا التجارية فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ (دور ٢ — ٥٣٤) .

١٣ — أما إذا فتحنا أمام المرسل إليه باب التقاضى على أساس المسئولية التقصيرية المبينة على الخطأ لواجهتنا صعوبة تتعلق بتحديد هذا الخطأ الذى يسأل عنه المقاول أمام المرسل إليه ؟

فهل يعد كل فعل منه ضار بالبضاعة خطأ منه يستوجب مسئولية ؟

يمكن أن نقرض فروضا ثلاثة :

الفرض الأول هو حالة ما إذا كان ما يفرضه عقد المقاولة *contrat d'acconage* على المقاول يستوى مع الواجبات التى يفرضها القانون على الكافة . فى هذه الحالة . يسأل المقاول عن مخالفة هذه الواجبات بوصفها التزامات قانونية ، لا بوصفها التزامات عقدية ، إذ لا شأن للمرسل إليه بعقد المقاولة وهو يسأل المقاول مسئوليته تقصيرية خاضعة للقواعد العامة فى هذه المسئولية .

أما الفرض الثانى فهو حالة ما إذا كان العقد الذى يربط الناقل بالمقاول يلزم هذا الأخير باتخاذ احتياطات شديدة لا يلزمه بها القواعد القانونية العامة فإذا أهمل فى مراعاتها لم يكن فى وسع المرسل إليه أن يسأله لأن فى ذلك تمسكا منه بعقد لم يكن طرفا فيه وهو ما يتنافى بنسبية العقود .

يبقى الفرض الثالث والأخير ، وصورته إذا كان العقد المبرم بين الناقل والمقاول لا يلزم هذا

الآخر الا باستعمال أدوات معينة غير ملائمة تماما لنوع البضاعة أو للعمليات المطلوب اجراؤها ، أولا يكلفه إلا يبدل عناية أقل من العناية التي يفرضها القانون العام . إذا قام المقاول بتنفيذ ما تعهد به في هذا العقد كما بلا فهو لا يسأل أمام الناقل إذا أصاب البضاعة ضرر من تنفيذ العقد كما طلب منه . ولكن هل يعتبر تنفيذه هذا الالتزام خطأ منه بالنسبة للمرسل إليه يسأل عنه أمامه على أساس المسئولية التقصيرية ؟

ويثير هذا السؤال صعوبة كبرى ، إذ أنه من ناحية المقاول قد يمكن القول أنه لا محل لمساءلته إذا كان ما أتاه إنما هو تنفيذ لالتزاماته الناشئة عن العقد الذي أبرمه من الناقل ، ولا يعتبر لذلك خطأ لأنه اضطر إليه باعتباره ينفذ التزاما يسأل عن تخلفه وبذلك يتبعه عن فكرة الخطأ وأن البضاعة ما وصلت إلى يده الا بطريق هذا العقد ، بينهما يمكن القول من ناحية أخرى أن ادعاء المقاول هذا تمسك منه بعقد المقابلة في مواجهة المرسل إليه الذي لم يكن طرفا فيه بخلاف ذلك قاعدة نسبية العقود وإن احترام هذه القاعدة في الفرض السابق يستلزم القول بوجوب تطبيقها كذلك في هذا الفرض ، فيمتنع على المقاول أن يتمسك على المرسل إليه بالعقد الذي يخفف مسئوليته كما امتنع على المرسل إليه أن يحتج عليه بذات العقد الذي يشدد من هذه المسئولية .

وهكذا يبدو عسيرا أن نحدد الخطأ التقصيري في جانب المقاول ، ولعل هذه الصعوبة هي التي قعدت بأصحاب الشأن عن التمسك بهذه المسئولية أمام القضاء كما تمسكوا عليه أحيانا بالمسئولية العقدية المباشرة .

١٤ — الحالة الثانية :

حالة المقاول الاجبارى Le wharf — في هذه الحالة نجد أحكاما كثيرة تقرر للمرسل إليه دعوى مباشرة بالمسئولية على مقاول الشحن والتفريغ ولكن هذه المسئولية لم تكن — في نظر الأحكام التي قررتها — تطبيقا للقواعد العامة وإنما بناء على أحكام اللوائح التي أنشأت المرفق العام ذاته والتي تقرر للمستفيدين منه حقا مباشرا في مطالبة الملزم — وهو هنا المقاول — تنفيذ ما تعهد به في قائمة الشروط cahier charges المحررة بينه وبين الإدارة .

القسم الثاني

مسئولية المقاول في حالة ما يكون الشحن والتفريغ على المرسل إليه

١٥ — إذا نص صراحة على أن يلتزم اشاحن أو المرسل إليه أن يقوم بنفسه بشحن البضاعة أو بتزيلها من على السفينة ، وقليلًا ما يقوم بذلك بواسطة عماله ، والغالب أن يستعين بمقاول الشحن والتفريغ ولا يثير هذا الوضع صعوبة قانونية كتلك التي صادفناها بصدد تعاقد الناقل مع هذا المقاول ، فالمسلم أن العقد في حالتنا هذه لا يغير من طبيعته ، بل يبقى عقد مقاوله على ما سبق بيانه ، ويرتب التزاما فقط في ذمة أطرافه ، المقاول ومن تعاقد معه من الشاحنين أو المرسل إليهم دون الناقل ، ولذلك يسأل المقاول في مواجهة الطرف الآخر مسؤولية عقدية ناشئة عن اخلاله بالتزام القيام بما طلب منه وباتزامه المحافظة على البضاعة المحمود بها إليه وردها بحالتها كما تسلمها ، والقضاء مستقر على ذلك (١) وتظل مسؤولية المقاول مستقلة ومنفصلة عن مسؤولية الناقل ، لاستقلال العقد الذي يرجع إلى الاخلال به كل من المسئوليتين ولذلك حكم القضاء أنه ليس للمقاول أن يتمسك بشروط الاعفاء أو بشرط تحديد المسؤولية الواردة بعقد النقل (٢) .

ومن الناحية الأخرى يظل الناقل غريبا عن العقد الذي يربط المرسل إليه أو المرسل بالمقاول فإذا أصاب المقاول السفينة بضرر أثناء تنفيذه هذا العقد فليس للناقل أن يرجع إليه إلا بدعوى المسؤولية التقصيرية (٣) وله في ذلك أن يتمسك بالمسؤولية الشيئية عن الأدوات التي في حراسته ، أو أن يثبت عليه خطأ .

١٦ — وأما إذا تضمن سند الشحن شرطا بالتسليم تحت الروافع وشرطا بالتفريغ التلقائي فقد ذهب رأي إلى القول أن الناقل إذ يتعاقد مع مقاول التفريغ لحساب المرسل إليه إنما يشترط لمصلحة هذا المرسل إليه ، ويعتبر هذا الأخير مستفيدا من هذا الاشتراط بحيث يكون ذا صفة في مطالبة المقاول مباشرة ، كما يسأل هذا الأخير في مواجهته من تنفيذ ما التزم به بمقتضى عقد المقاوله (٤) .

(١) الجزائر ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ القانون البحري الفرنسي ١٩٤٩ / ٤٩٢ مرسيليا التجارية ٣ يناير سنة ١٩٥٠ نفس المجلة ص ٥٠٤ ، استئناف بولس ايريس ٣١ أغسطس سنة ١٩٣١ دور ٣٥ — ٨٣ ، مرسيليا التجارية ١٧ أبريل ١٩٥٠ القانون البحري الفرنسي ١٩٥٠ — ٦٠٨ ، الماهر التجارية ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ ملحق دور ٨ — ٣٦٩ ، مرسيليا التجارية ٢٤ ابرابر سنة ١٩٣٦ ملحق ٤ — ٢٨٣ .

(٢) روان التجارية ١٧ ابرابر سنة ١٩٣٩ ملحق دور ١٧ — ١٨٤ ، مرسيليا التجارية ١٥ يولييه سنة ١٩٢٥ ملحق ٣ — ٧٤٨ ، وانظر كذلك س الاسكندرية ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ دور ٣٠ — ١٨٠ السابق ذكره .

(٣) استردام ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ دور ٢٦ — ٤٧٣ ، روتردام ٩ مايو سنة ١٩٣٠ دور ٢٣ — ٤٥٥ المحكمة العليا الانجليزية ١١ مارس سنة ١٩٢٦ دور ١٤ — ١٩٦ .

(٤) في هذا المعنى ، دي جوجلار في مقاله السابق ، استئناف جنوا ٨ يونيو ١٩٢٦ دور ١٥ — ٤٨٢ .

وعيب هذا الرأي واضح ، لأن المستقر أن المرسل إليه يلتزم في مواجهة المقاول دفع أجره والصاريف التي تكلفتها البضاعة من وقت حيازته لها ، وإذا كان الاشتراط لمصلحة الغير ينشأ لهذا الغير حقا فانه لا يرتب عليه التزاما ، ولذلك يعجز هذا الرأي عن تفسير التزام المرسل إليه أمام المقاول (١).

لذلك ذهب رأى آخر إلى تكليف هذا الوضع فضالة ، ويقوم الناقل — طبقا لهذا الرأي — بدور الفضولي والمرسل إليه بدور رب العمل ، وهذا الأخير عند ما يتقدم للبطلانية باستلام البضاعة إنما يقر عمل الفضولي ويرتضى أعباء هذه الفضالة (٢) .

وهذا الرأي أكثر عيبا من سابقه ، لبعد عمل الناقل هذا عن كل عناصر الفضالة ، لأن الفضالة تستلزم في الفضولي أن يقوم بعمله بخلاف سابق التزام به ، بينما الناقل بعمله يؤدي التزاما تعهد به في عقد النقل بمقتضى الشرط ، فهو مكلف ، كما تشترط أن يقصد الفضولي أداء خدمة لرب العمل بينما الناقل يقصد بعمله مصالحته الخاصة التي تتحقق بانقضاء التزامه قبل المرسل أو المرسل إليه (انظر م ١٨٨ مدني مصري) .

١٧ — لذلك نذهب إلى اعتبار الناقل — بمقتضى شرط التسليم تحت الروافع وشرط التفريغ التلقائي — وكيلًا عن المرسل أو المرسل إليه في إبرام العقد مع المقاول لحساب موكله ، ولذلك يتحلل الشرط في النهاية إلى وكالة mandat من المرسل إليه إلى الناقل (٣) ، وفي هذا المعنى كذلك محكمة الإسكندرية الابتدائية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٢٠ يناير و ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤ وهي أحكام غير منشورة وقالت فيها إنه متى تضمن سند الشحن نصا من شأنه جعل اختيار مقاول التفريغ موكولا إلى الربان على مسئوليته ولحساب صاحب البضاعة تصبح هناك علاقة مباشرة بين صاحب البضاعة ومقاول التفريغ الذي تولى تفريغها من شأنه مساءلته شخصيا .

تطبيق في دور ٥ — ٣٦٠ ، ملحق تحت انفرس ٣٠ يولي ١٩٢٣ دور ٤ — ١٩٨ ، تونس ١٠ يونيو سنة ١٩٤٨ القانون البحري الفرنسي ١٩٤٩ — ١٠٢

وكان القضاء الفرنسي يطبق فكرة الاشتراط لمصلحة الغير في حالة ما يسكون الاتجاراء الى مقاولي الشحن والتفريغ اجباريا تفرضه لوائح الميناء ، فيقرر أن الادارة تشترط على مقاول التفريغ لصالح الرسل اليه الذي يسكون له التمسك بالنظام الذي وضعت الادارة في هذا الموضع .

انظر من باريس ٦ يولي ١٩٥٣ جازيت دي باليه ١٩٥٣ — ١٥٨ ومذكرة الخامي العام ماسبير .

ثم قررت المحكمة ان الشحن والتفريغ يعد في هذه الموانئ مرفقا عاما وان الناقلين انما يباشرونه بمقتضى التزام من الادارة من باريس ٧ أبريل سنة ١٩٥٤ بحري فرنسي ٥٤ — ٤١ ، ٣٠ فبراير سنة ١٩٥٤ بحري ٥٤ — ٢٨٧ ، ١٣ يولي ١٩٥٤ بحري فرنسي ٥٦ من ٥٩ السابق تحت رقم ٣٤ .

(١) انظر في نفس النقد الدكتور على يونس القانون البحري ج ١ سنة ١٩٥٤ رقم ٦٠٢ .

(٢) رن ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ المجلة الدولية عدد ٣٣ من ٣٥٣ في مقال اليه في مكان من ١٣٤ هامش ٦)

(٣) انظر في هذا المعنى ، السمين التجارية ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٦ ملحق دور ١٤ من ٣١٠ ودرسلها ١٠

يولي ١٩٥٥ بحري فرنسي ١٩٥٦ من ١٤ وفي نفس المعنى استئناف باريس ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بحري فرنسي

١٩٥٦ من ٣٢ فارت مع ذلك Wolf: le contrqt d'acconge et le principe de l'unité transport maritime , DMF . 1951 p . 315 .

عن إهماله من الوقت الذي بلى إنزال البضاعة من فوق سنياج السفينة حتى تمام تسليمها ،
وبتنفيذ هذه الوكالة ، أى بإبرام العقد مع مقاول التفريغ وإعطائه البضاعة لتفريغها تترتب
آثار بالنسبة لكل من الناقل والشاحن أو المرسل إليه والمقاول نفسه على الوجه التالي :

١٨ — أولا : بين الناقل والمقاول : تبدو العلاقة بينهما مترابطة إلى حد بعيد فالناقل يتعاقد
معه بوضعه وكيلًا بينما يتعاقد المقاول لحسابه ، ويعتقد عقد المقاول مباشرة بين المرسل أو المرسل
إليه والمقاول طبقا لأحكام الوكالة ، والناقل عند ما يعهد بالبضاعة إلى المقاول إنما ينفذ شرط
التسليم تحت الروافع وشرط التفريغ التلقائي المعقود بينه وبين المرسل والمقاول يتلقى هذه البضاعة
طبقا لعقد المقاول الذي أبرمه معه النقل لحساب المرسل إليه ، فليس بين المقاول والناقل علاقة مباشرة .

١٩ — ثانيا : بين الناقل والمرسل إليه : يحكم هذه العلاقة عقد النقل البحري وشرط
التفريغ التلقائي .

فأما عقد النقل فيرتب مسؤولية الناقل البحري عن البضاعة إلى وقت تسليمها فعلا للمرسل إليه
ولا يؤثر على بقاء العقد إلى هذه اللحظة وجود شرط التسليم تحت الروافع إذا لم يتم التسليم فعلا تحت
الروافع بواسطة المرسل إليه أو نائبه في الاستلام (١) ويقضى حكم القواعد العامة بمسؤولية الناقل عن جميع
المخاطر التي تهدد البضاعة إلى وقت تسليمها ، ومن هنا كانت فائدة شرط التسليم تحت الروافع
وشرط التفريغ التلقائي .

فالناقل يقصد بهذا الشرط أن يرفع عنه المسؤولية في الاخطار اللاحقة على إعطائه البضاعة
لمقاول التفريغ الذي يمثل المرسل إليه ويقع عليه عبء هذه المخاطر (٢) والغرض أن البضاعة تدخل
حيارة المقاول من وقت إنزالها من على السفينة ، ولذلك يسأل هو عما يلحقها بعد ذلك .

أما لو تولى هذا المقاول أعمالا ما كان له أن يتولاها لأنها تقع على الناقل ولو مع وجود
الشرط ؛ فإن الناقل يسأل أمام المرسل إليه عن أعمال المقاول في الجزء الذي يقع في اختصاصه بينما
ينفرد المقاول بالمسؤولية عن الجزء اللاحق (٣) .

(١) س اسكندرية ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٧ دور ١٧ — ٣١٠ ، ٨ فبراير سنة ٨٧٧ المجموعة الرسمية
عدد ٢ — ١٠٩ ، استئناف الجزائر ٤ ديسمبر سنة ٩٥٣ القانون البحري الفرنسي ١٩٥٥ — ١٠ ، استئناف
١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣ نفس المجلة ١٩٥٤ — ٣٢٩ ، قارن مع ذلك فريقان الاول السابق ونقض ايطالى
٢١ يناير سنة ١٩٢٥ دور ١٢ — ٣٣٨ وتعليق .

(٢) في معنى وأوف مسؤولية الناقل على هذا النحو انظر ٣٠ يونيو سنة ٣٣ دور ٤ — ١٩٨ ، قض
تورين ٢٠ مارس سنة ٩٢٣ دور ٤ — ٣٨٥ ، جنوا ١٦ يونيو و ٢ يولي سنة ٩٢٣ دور ٤ — ٤٠٤
مرسيليا ١٣ يونيو سنة ٩٢٣ ملحق دور ١ — ٣١ — كذلك مصطفى طه رقم ٣٨٢ ويلاحظ خلاف ذلك محكمة
الاسكندرية الابتدائية في احكامها الثلاثة المشار اليها سابقا .

ويلاحظ ان الناقل يسأل اذا اساء اختيار المقاول لان ذلك يعد منه اخلافا بتنفيذ وكالته .

(٣) جنوا ١٦ يونيو و ٢ يولي السابق ذكرهما قض تورين ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ السابق دور

وقد تعرضت محكمة الاسكندرية الابتدائية لمسئولية المقاول في حالة شرط التفريغ التلقائي فقالت : إن العلاقة المباشرة بينه وبين صاحب البضاعة من شأنها مساءلة المقاول شخصيا عن اهماله من الوقت الذي بلى ازال البضاعة من فوق سياج السفينة حتى تمام تسليمها .

وهذا صحيح وواضح ؛ ولكنها أضافت في نفس الحكم عبارة غير محدودة المعنى فقالت : ... وإن هذه المسئولية الشخصية لا يحول درن قيامها مسئولية السفينة عن هذه الفترة أيضا على أساس أن عقد النقل البحري لا ينتهى الا بالتسليم الفعلي للبضاعة المشحونة ، (من نفس الحكم الذى أصدرته في ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤) .

ألا أننا نرى أن المحكمة بهذه العبارة ناقضت نفسها عندما قالت إن شرط التفريغ التلقائي يتضمن توكيلا من المرسل الى الربان يختار بمقتضاه مقارلا يقوم بالتفريغ على مسئولية صاحب البضاعة ؛ والغرض أن الناقل غير ملزم بالتفريغ بمقتضى عقد النقل ؛ ومالم يرتكب الربان خطأ في تنفيذ الوكالة ، أى في اختيار مقاول التفريغ ؛ فلما مسئولية عليه وتنشأ العلاقة مباشرة بين المرسل اليه والمقاول وهى علاقة ، الناقل غريب عنها تماما . وتنتهى مسئوليته عما يصيب البضاعة بعد اعطائها للمقاول الذى اختاره الربان طبقا لشرط العقد .

صحيح أن عقد النقل يظل قائما ولكن ذلك لا يعنى أن تسأل السفينة عن البضاعة بعد هذه الفترة كما تدعى المحكمة .

ولكن ؛ كيف يتفق القول بالزام الناقل بالتسليم للمرسل اليه وبقاء العقد الى هذا الوقت مع اعفائه من المسئولية عن الاخطار اللاحقة على التفريغ .

يتضح ذلك من تحليل عملية التسليم *délivrance* : هذه العملية تتحلل الى مراحل ثلاث :

الاولى أن يضع الناقل البضاعة ماديا تحت تصرف المرسل إليه أو وكيله في الاستلام .

والثانية أن يتحقق هذا الاخير من البضاعة .

والثالثة أن يعطى الناقل سند الشحن أو ايصالا باستلامه البضاعة .

هذه المراحل الثلاث تكون معا عملية الاستلام المنهى لالتزامات النقل وهى تقع غالبا متعاصرة واجتماعها لازم ليرتب الاستلام مانص عليه القانون من إجراءات اعتبر الاستلام شرطا لها ، كسريان مدد التقادم وتحرير الاحتجاجات ولا يكفى لذلك العملية الاولى (١) ولكن في حالة شرط التسليم تحت الروافع وشرط التفريغ التلقائي تنفصل هذه العمليات إذا كان المقاول الممثل للمرسل إليه غير مفوض في الاستلام ، هذا المقاول يحوز البضاعة لحساب المرسل إليه ؛ ولذلك فالطبيعى أن تقع على المرسل إليه المخاطر التى تصيب البضاعة أثناء هذه الحيازة ولا تقع على الناقل . ولكن الناقل باعطاء البضاعة للمقاول لم ينفذ سوى أولى مراحل التسليم ولذلك يظل العقد قائما حتى تمام

(١) ريبير ١٨٣٥ مسكرر ؛ فرنسوا برناندان اثبات التلف والحفاظة على الدعوى ضد الناقل مقال في

دور ٣٥ — ١ خصوصا ص ٨١٧ ، فريكان : مشكلة مسئولية الناقل البحري . منذ قانون سنة ١٩٢٦ رسالة

من باريس سنة ١٩٤٦ ص ٣٦ و ٣٧ .

التسليم أى حتى المرحلة الأخيرة ، ولذلك أيضا لا تبدأ مدد التقادم إلا من وقت هذه المرحلة كما سنرى .

على أن الناقل الذى يعطى البضاعة لمقاول التفريغ - سائلة ، يجب ، لكي يحمى نفسه ضد كل دعوى بالمسؤولية فى المستقبل ، أن يحصل منه على اقرار بحالتها خال من كل تحفظ (١) فلأن المقاول انه فل عن فحص أو عد البضاعة ولم يطالبه الربان باقرار باستلامها ، وبحالتها ظل الناقل مسئولاً عما بها ويتعطل الأثر المبرىء للشرط ، ولا يكون للناقل سوى الرجوع على المقاول إذا تمكن من نسبه ضرر بالبضاعة إليه (٢) .

وقد لخصت محكمة استئناف باريس هذه الآثار فى حكم هام لها فى ٤ مايو ١٩٥٥ المنشور بمجلة القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٦ صفحة ٣٢ .

٢. - ثالثاً - العلاقة بين المرسل إليه والمقاول : تقدم أن علاقتهما مباشرة وبحكمها عقد المقاولة ، وبمقتضاه يلتزم المرسل إليه دفع الأجر المتفق عليه والمصاريف التى تكلفتها صيانة البضاعة للمقاول ، ولهذا دعوى مباشرة للمطالبة بحقوقه لأنه طرف فى عقد طرفه الآخر هو المرسل إليه .

ويلتزم المقاول أن ينوب عن المرسل إليه فى اجراء التفريغ ، ولكنه أساساً لا يعد وكيلاً عنه وإن كان يحوز البضاعة لحسابه ، إذ لو كان وكيلاً عنه فى الاستلام لوجب عليه أن يفحص البضاعة لحصاً دقيقاً من الخارج ومن الداخل وأن يجرى الاجتماع اللازم لرفع الدعوى ضد الناقل وللحفاظة على حقوق موكله (م ١٧٤ و ٢٧٥ بحرى مصرى) وهذا ما لم يجره عرف ولم يقل به القضاء لأن ذلك يستلزم أن يكون بيد المقاول سند الشحن الذى يمكنه من المطالبة باستلام البضاعة باسم المرسل إليه ويمكنه كذلك من فحصها ومراجعتها ، وهو بغير ذلك يحوز فقط لحساب المرسل إليه ويلتزم فقط القيام بعمليات التفريغ المادية ، وصفته هذه لا تخوله الاحتجاج أو المطالبة عند التحقق من نقص أو تلف .

ولذلك قضى أن مدة الاحتجاج لا تبدأ من وقت اعطاء البضاعة للمقاول ، بل من وقت قيام هذا الأخير بتسليمها فعلاً للمرسل إليه (٣) .

وإذا كان المقاول على هذا النحو غير موكل فى الاستلام فليس له ، ولا عليه ، أن يقوم باجراءاته ،

(١) استئناف اكس ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٤ - ٣٢٩ ومقال فريكان .

(٢) س اسكندرية ٩ يناير سنة ١٩٣٤ دور ٥ - ٢١٧ وقضى تورين ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣ دور ٤ - ٢٨٠ .

(٣) اسكندرية التجارية المختلطة ١٨ يونيو سنة ١٩٢٣ دور ٥ - ٢٣٧ ، نفس المعنى قضى فرنسى ٣

يوليه سنة ١٩٢٢ دور ١ - ٣٥٦ كازيلانكا ٢ مارس سنة ١٩٢٤ ملحق دور ٢ - ٤٣٨

استئناف الجزائر يقرر أن المقاول عليه اجراء الاخطار المنصوص عليه فى ٨ بشرط أن يتسلم البضاعة وأن يكون سند الشحن فى حيازته بحيث يكون فى وسعه التحقق من البضاعة (س الجزائر ٥ مارس ١٩٥٤ بحرى ٥٤ - ٥٩٤) .

كالتحقق من التلف constatation des avaries أو الاحتجاج، وإنما يلزمه على الأقل التحقق من حالة البضاعة الظاهرة وعددها مادام يعطى الناقل وصلا بذلك ويلزمه المحافظة عليها وردها بحالتها كما تسلمها .

أما إذا كان المفاوض موكلا صراحة في الاستلام وجب عليه أن يقوم بكل ما يلزم لحفظ حقوق المرسل اليه فيلزم حينئذ بعمل التحفظات اللازمة لاثبات حالة البضاعة (١) وباجراء الاحتجاج اللازم لرفع دعوى المسئولية (٢) ويكون التسليم بين يديه مبرئا للناقل كالتسليم بين يدي المرسل اليه تماما (٣).

٢١ — خاتمة :

خلاصة ما تقدم أنه في حالة عدم وجود اتفاق خاص بين ذوى الشأن يقع الشحن والتفريغ على عاتق الناقل ، ولا تنشأ علاقة مباشرة بين المرسل أو المرسل اليه ومفاوض الشحن والتفريغ ، ويسأل الناقل أمام المرسل اليه — على أساس عقد النقل عما يرتكبه المفاوض .

وأنه في حالة شرط التسليم تحت الروافع يقع التفريغ على المرسل اليه ، وإذا كان هناك أيضا شرط التفريغ التلقائي — وهذا غالب — يصبح الناقل وكيلًا عن المرسل اليه في التعاقد مع مفاوض التفريغ لحساب المرسل اليه بحيث لا يسأل الناقل عما يصيب البضاعة وهي تحت يد المفاوض ؛ وإن كان عقد النقل يمتد إلى وقت التسليم الفعلي للمرسل اليه ، إلا إذا كان المفاوض مفوضا صراحة من المرسل اليه في الاستلام فينتهى العقد عندئذ بتلقيه البضاعة .

وواضح أن المفاوض في هذه الحالة كما في غيرها لا يفيد من شروط سند الشحن كما تخضع الدعوى ضده للتقادم المادى .

(١) استئناف باريس ٥ مايو سنة ١٩٥٤ القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٤ - ١٠٧ ، سوفيج ١٩٥٥ ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) باريس ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٢ جازيت دى باليه ١٨٩٣ - ١ - ١١ ، استئناف روان ١٣ مارس سنة ١٩٥٤ القانون البحرى الفرنسى ١٩٥٥ - ١٥ .

انظر كذلك مقالا للاستاذ ميشيل دى جوجالار فى القانون البحرى الفرنسى فى عددى مارس وأبريل سنة ١٩٥٥ ص ١٩٧ بعنوان

Protesations, réserves et actions en justice contre le transporteur à l'arrivée de la marchandise .

(٣) انظر فى ذلك كتابنا الموجز فى القانون البحرى ، الجزء الأول ١٩٥٦ رقم ٢٨٠ و ٣٤١ .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى

للأستاذ فنجى عبد الصبور

القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

— ٩ —

(٢) تضامن صاحب العمل ومن يعهد إليه بعمل من أعماله

٢٤٠ - ويكون صاحب العمل مسئولاً بالتضامن مع من يعهد إليه بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها في الوفاء بحقوق عمال الأخير والمساواة بينهم وبين عمال رب العمل متى كانوا يعملون معاً في منطقة واحدة إذ نصت المادة ١٥ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المعدلة بق ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ على أنه إذا عهد صاحب عمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وكان ذلك في منطقة واحدة وجب عليه أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامناً معه في ذلك . ويقصد بالأعمال الأصلية الأعمال التي يباشرها صاحب العمل بصفة أصلية وبالنسبة للشركات الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها . ولا تعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكمل له أو تنفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي . ولا تطبق هذه الأحكام إلا على العقود المبرمة بعد ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وقد قصد الشارع بالمادة ١٥ سالفه الذكر أن يسد الطريق على بعض اصحاب الأعمال الذين يستندون كل أو بعض أعمالهم الأصلية إلى مقاولين جرياً وراء التخلص من الحقوق والإميازات التي حصل عليها عمالهم فتحدث بذلك الفقرة في المعاملة بين عمال صاحب العمل وفريق العمال الذين يستخدمهم المقاول بينما يقوم الفريقان بتأدية عمل واحد لصاحب العمل الأصلي .

٢٤١ - على أنه يشترط لمساءلة صاحب العمل مع من يعهد إليه بأعماله أو بعضها مسئولية تضامنية وفقاً للمادة ١٥ شرطان :

أولهما : أن يكون العمل في منطقة واحدة لأن اختلاف البيئة والظروف الاجتماعية وتوفير الأيدي العاملة لها تأثيرها في شروط العمل فإذا اختلفت مناطق العمل وظروفه بين فريق عمال صاحب العمل وفريق عمال المقاول الذي عهد إليه ببعض أعمال صاحب العمل فلا محل للمقاول بالمساواة بين الفريقين .

وثانيهما : أن يكون العمل الذي عهد به صاحب العمل للمقاول من الأعمال الأصلية التي يباشرها رب العمل بصفة أصلية ومستمرة بحيث ينحصر فيها نشاطه وأغراضه وبالنسبة للشركات يعد من

الأعمال الأصلية الأعمال التي من أجلها أنشئت أو نص عليها في عقد إنشائها أو عقد امتيازها .
فلا يعد من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية
ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكمل له أو تتفق طبيعتها مع طبيعة العمل الأصلي إذ ليست
العبرة في التفرقة بين الأعمال الأصلية أو غير الأصلية بالارتباط بينها والأعمال الأصلية أو بانفائها
معها في طبيعة العمل .

ويعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي تشترطها السلطات في عقد التزام الشركة أو المؤسسة
ولو كانت غير مرتبطة بالعمل الأصلي الوارد في عقد الامتياز وينطبق نص المادة ١٥ إذا عهدت
الشركة في هذه الحالة لآخر بهذه الأعمال التي كلفت بها في عقد الامتياز مع العمل الأصلي الذي
أنشئت من أجله .

٢٤٢ — ويعد صاحب العمل مسئولاً بالتضامن مع من عهد إليه بإجراء عمل من أعماله
الأصلية قبل عمال الأخير في جميع حقوقهم وفي الوفاء بها (١) مع التسوية بينهم وبين عمال صاحب
العمل وذلك ولو لم يكن صاحب العمل يستخدم عمالاً إذا كان قد عهد إلى المقاول بأداء كل أعماله
الأصلية إذ أن المقصود بحماية المادة ١٥ التي قررت مسؤولية صاحب العمل التضامنية مع المقاول هم
عمال ذلك الأخير فيكون لهم كل الحقوق التي يمكن أن تكون لهم لو كانوا يعملون لدى صاحب العمل
الأصلي مع مراعاة ما نص عليه في لوائح العمل لربه .

ولكن تقتصر مسؤولية رب العمل التضامنية قبل عمال المقاول على التسوية بينهم وبين عماله في
الحقوق والوفاء بها أما إذا كان المقاول قد زاد في الحقوق التي منحها له بالعهود كانت تربو على
ما له من رب العمل من حقوق فإن صاحب العمل لا يكون مسئولاً إلا بالقدر الذي يوازي حقوق
عماله وفقاً للمادة ١٥ (٢) ويكون المقاول هو المسئول وحده عما زاد عن ذلك قبل العمال الذين تعاقد
معهم للعمل بما عهد به إليه من أعمال صاحب العمل الأصلي .

٢٤٣ — سريان حكم المادة ١٥ من حيث الزمان :

قضت المادة ١٥ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في فقرتها الثالثة بأن أحكامها لا تسرى إلا على العقود
المبرمة بعد ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد
العمل الفردي أما العقود المبرمة قبل ذلك التاريخ فلا ينطبق عليها نص المادة ١٥ سالف الذكر لأنه
لا يسرى على الماضي ولم يكن القانون ٤١ سنة ١٩٤٤ الملغى الخاص بعقد العمل الفردي الذي ظل
سارياً حتى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ يتضمن نصاً مقابلاً لنص المادة ١٥ سالف الذكر (٢) ولم يكن يحكم

(١) كانت م ١٢ من مشروع المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ التي أصبحت المادة ١٥ من القانون المذكور تنص
في مجزأ على أن « يكون صاحب العمل متضامناً مع المقاول في الوفاء بذلك الحقوق » وراجع بند ٢٤٨
(٢) راجع بند ٢٤٧ .

(٣) كانت المادة الثامنة من ق ٤١ سنة ١٩٤٤ الملغى تنص على أنه « إذا لم يدفع متعهد توريد المال لهم أجورهم =

العلاقة بين عمال المقاول الاصلى أو المقاول من الباطن وبين صاحب العمل قبل ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ سوى أحكام المفاوضة في القانون المدنى القديم والمادة ٦٦٢ من القانون المدنى الجديد الصادر بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

٢٤٤ - ويقصد بالعقود التى لا يسرى عليها حكم المادة ١٥ والمبرمة بعد ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ عقود العمل التى يبرمها من يعهد صاحب العمل إليه بتأدية عمل من أعماله الاصلية مع عمال لتنفيذ ما عهد به إليه لأن المقصود كما قدمنا هو حماية عمال المقاول وهو الأساس الذى قامت عليه مسئولية رب العمل التضامنية طبقا للمادة ١٥ وعلى ذلك فليست العبرة فى سريان حكم المادة المذكورة بتاريخ عقد المفاوضة الذى يبرم بمقتضاه صاحب العمل إلى المقاول بتأدية عمل من أعماله الاصلية أو جزء منها بل العبرة بتاريخ العقد المبرم مع العامل الذى يتولد به حقه فى مساواته مع عمال صاحب العمل فى جميع الحقوق وفى الوفاء بها متى كانوا يعملون فى ذات العمل وفى منطقة واحدة عند إبرام عقده . وينبى على ذلك انه لا يستبعد من حكم المادة ١٥ من يتعاقد من العمال مع مقاول بعد ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ ولو كان عقد اتفاق المقاول مع صاحب العمل سابقا على هذا التاريخ .

٢٤٥ - رأى معارض :

وقد ذهب رأى فى الفقه إلى أن العبرة فى سريان حكم المادة ١٥ من حيث الزمان بتاريخ عقد المفاوضة المبرم بين رب العمل ومن عهد إليه بأداء عمل من أعماله الاصلية بحيث إذا كان مبرما قبل ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يسرى حكم المادة ١٥ على ما يكون قد أبرمه المقاول من عقود عمل سواء أكانت قبل ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ أم بعده وبنى ذلك رأى على أمرين : (١) انه ليس من الجائز الزام المقاول بمساواة عماله بعمال رب العمل إذا كان تعاقد مع صاحب العمل قبل ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ وكانت عقود العمل مبرمة بعد ذلك التاريخ لأنه لم يكن يدخل ذلك فى اعتباره وقت تعاقد مع رب العمل . (٢) انه إذا كانت العبرة بتاريخ عقود العمل فى سريان المادة ١٥ ترتب على ذلك تفرقة فى المعاملة بين عمال المقاول أنفسهم المبرمة عقودهم قبل ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ والمبرمة عقودهم بعد ذلك (١) .

٢٤٦ - ولينا لا نرى ذلك رأى المعارض سلما لما قدمنا بالبند ٢٤٤ ولما يلى :

أولا - ان حق عمال المقاول قبله وقبل صاحب العمل الاصلى لا ينشأ إلا من تاريخ إبرام عقده مع المقاول وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ١٥ م ق

تتجاوز لهم فى مدة لا تزيد على شهر من تاريخ استحقاقهم لهذه الحقوق مطالبة رب العمل بها على أساس الفئات التى تعاقد بها مع المتعهد كما أن لهم مطالبة رب العمل بتنفيذ شروط العقد المبرم بؤنه وبين المتعهد فيما يتعلق بتأمينه سكنهم وتغذيتهم وترحيلهم إلى الجهة التى ابرم فيها العقد أما فى القانون الجديد ، فليس للمتعهد العمال أى تدخل أو إشراف فى العمل بل تقتصر مهمته على مجرد توريد العمال (م ١٢ م ق ٣١٧ سنة ٥٢) أما إذا كان له إشراف على العمل فإنه لا يعد متعهد توريد عمال بل يعد صاحب عمل بالنسبة لعمال ومقاولا بالنسبة لصاحب العمل الاصلى . (١) وذهب رأى ثان فى الفقه إلى أن المقصود بالعقود فى م ٣ / ١٥ عقود العمل والمفاوضة معا .

٣١٧ سنة ١٩٥٢ أن أحكامها لا تسرى على الوقائع التي تتولد عن العقود المبرمة قبل ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ثانياً — ان المادة ١٥ لا تنظم أحكام عقد المقاولة أو المقاولة من الباطن وإنما تنظم مسؤولية رب العمل مع المقاول قبل عمال الأخير الذين تربطهم بالمقاول بطبيعة الحال عقود عمل لا عقود مقاولة .

ثالثاً — انه لا عبرة بحصول تفرقة بين عمال المقاول المبرمة عقودهم قبل ٨ / ١٢ / ٥٢ وغيرهم من عماله المبرمة عقودهم بعد ٨ / ١٢ / ٥٢ من حيث مساواة الآخرين بعمال رب العمل وعدم مساواة الاولين بهم ذلك لان حق المساواة قد منحه الشارع في المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لعمال المقاول ولا يمكن حرمان العامل من حق منحه له القانون متى كان إبرام عقد العمل لاحقاً لصدور المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لانه ليس للمرسوم بقانون سالف الذكر اثر رجعي وإن كان ذلك لا يمنع من سريان احكام قانون عقد العمل الفردي فور صدوره على ما يتبع بعد نفاذه من وقائع بين العامل ورب العمل وما يترتب على ذلك من آثار قانونية ولو كان العقد المبرم بينهما سابقاً على نفاذ قانون عقد العمل الفردي . اما ما نصت عليه المادة ٥٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من بطلان كل شرط يرد في العقود خلافاً لاحكام المرسوم بقانون سالف الذكر ولو كانت قد أبرمت قبل العمل به فليس المقصود به سريان احكام المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على الماضي من حيث الحقوق الجديدة التي منحها المشرع لعمال قبل ارباب الاعمال بل المقصود به سريان احكامه فور نفاذه والعمل به على الوقائع التي ترتبت على العقد .

٢٤٧ — واذا تخلفت شروط انطباق المادة ١٥ فان رب العمل يكون مسئولاً كذلك قبل العمال الذين يعملون لدى المقاول لحساب صاحب العمل الاصلى فيكون لهم حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذي يكون مديناً به للمقاول الذي عهد له بتنفيذ العمل او جزء منه من وقت رفع الدعوى كما يكون هذا الحق لعمال المقاول من الباطن قبل كل من المقاول الاصلى ورب العمل (م ١١ ٦٦٢ مدني) . على اننا نلاحظ في مجال تطبيق المادة ٦٦٢ مدني :

اولاً — انه لا يشترط في العمل الذي يقوم به عمال المقاول الاصلى او المقاول من الباطن الا ان يكون داخلاً ضمن العمل موضوع المقاولة الذي عهد به صاحب العمل للمقاول فأى عمل يعهد به رب العمل للمقاول يكون مسئولاً قبل عمال المقاول او المقاول من الباطن في حدود ما يكون مديناً به للمقاول الاصلى .

ثانياً — ان مسؤولية صاحب العمل وفقاً للمادة ٦٦٢ مدني ليست مسؤولية تضامنية — اذ مؤداها ان المشرع قد منح لعمال المقاول الاصلى او المقاول من الباطن حق الرجوع بدعوى مباشرة على صاحب العمل المدين لمدينهم المقاول بما يكون لهم قبل الأخير في حدود ما يكون رب العمل مديناً به للمقاول الاصلى من وقت رفع الدعوى عليه .

ثالثاً — إن مسؤولية رب العمل وفقاً للمادة ٦٦٢ مدني قاصرة على ما يكون مديناً به للمقاول الأصلي وقت رفع الدعوى وما يكون مديناً به من وقت رفع الدعوى حتى الحكم .

أما مسؤولية رب العمل وفقاً للمادة ١٥ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فهي مسؤولية تضامنية عن كل حقوق عمال من يعمد إليه رب العمل ببعض أعماله الأصلية كما قدمنا ويكون رجوع رب العمل على المقاول الذي يعمد إليه في هذه الحالة إذا أوفى عنه بما يزيد عن المتفق عليه في عقد المقاولة المبرم بينهما هو رجوع المدين المتضامن على المدين الآخر المتضامن معه .

٢٤٨ — تضامن صاحب العمل والمتنازل لهم عن عملياته أو بعضها (١) :

وقد نصت على ذلك المادة ٢/٥٣ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بأنه يكون للمتنازل لهم عن العمليات كلها أو بعضها متضامنين مع صاحب العمل في الوفاء بجميع التكاليف التي تفرضها أحكام هذا القانون .

ويسرى حكم هذه المادة سواء أكان التنازل عن العمليات بمقابل كما في حالة المقاولة والمقاولة من الباطن أم بدون مقابل كما إذا أتاب رب العمل الغير عنه في القيام بعمل من عملياته .

ولا يحد من مسؤولية رب العمل التضامنية مع المتنازل لهم قبل عمال الآخرين في الوفاء بحقوقهم المقررة في قانون عقد العمل الفردي أي حد كما لا تشترط في العمليات موضوع التنازل أي شرط لعموم نص المادة ٢/٥٣ سالف الذكر الذي يعتبر أعم من نص المادة ٦٦٢/١ مدني التي اقتصر حكمها على مسؤولية رب العمل في حدود ما يكون مديناً به للمقاول الأصلي وعلى حق عمال المقاول أو المقاول من الباطن في الرجوع عليه بدعوى مباشرة (٢) بينما أن نص المادة ٢/٥٣ قد فرض المسؤولية التضامنية على رب العمل بالنسبة لعمال المتنازل لهم عن العمليات الموكولة لرب العمل أو بعضها .

٢٤٩ — وحكم المادة ١/٥٣ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يتسق كذلك مع نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر التي فرضت مسؤولية رب العمل التضامنية بالنسبة للالتزام بالمساواة بين عمال رب العمل وعمال من يعمد إليه ببعض أعماله الأصلية ولعل سبب حذف عبارة « ويكون صاحب العمل متضامناً مع المقاول في الوفاء بتلك الحقوق » التي كانت بعجز المادة ١٢ من مشروع قانون عقد العمل الفردي والتي أصبحت المادة ١٥ من القانون المذكور هو الاكتفاء بنص المادة ٢/٥٣ التي تضمنت حكم الفقرة المخدومة آتفة الذكر .

(٢) تضامن الخلف مع أصحاب الأعمال السابقين

٢٥٠ — قضت المادة ٤٨ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردي بأنه لا يمنع من

(١) لا يحد المتنازل لهم عن العمليات خلفاً في حكم م ٤٨ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ كما سيدين لأن ملكية المؤسسة لا تنتقل إليهم وإنما الذي انتقل إليهم بالتنازل وفقاً للمادة ٢/٥٣ هو أداء العمليات أو بعضها .
(٢) ويسرى للمادة ٦٦٢/١ مدني وحدها في حالة عدم انطباق قانون عقد العمل الفردي على العلاقة بين المتنازل لهم وعمالهم .

الوفاء بجميع الالتزامات حل المنشأة أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها أو إدماجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المذكورة .

والمقصود بالخلف في حكم المادة ٤٨ سالف الذكر هو من يتلقى ملكية منشأة رب العمل بالارث أو بالوصية أو بالهبة أو البيع أو النزول أو غير ذلك من التصرفات القانونية أو بادماجها في غيرها . وعلى ذلك يشترط لاعتبار كل من يتلقى ملكية المنشأة خلفاً شرطان :

أولاً : أن يكون انتقال الملكية إليه بعمل قانوني إداري كالوصية أو الهبة أو البيع أو غير ذلك أو كان بسبب الارث أما إذا كان انتقال الملكية لسبب غير إرادي فبإعدا الارث — كما في حالة المشتري بالمزاد فإنه لا يعد خلفاً لرب العمل إذا كان شراءه في حالة البيوع الجبرية لمؤسسة رب العمل انتقال الملكية للرأسى عليه المزاد يرقبه القانون وهو الذي يحدد آثاره وليس من بينها انتقال الالتزامات الشخصية إلى المشتري الرأسى عليه المزاد (١) .

ثانياً : أن تنتقل إليه ملكية المنشأة : فلا يعد خلفاً من كان يقوم بإدارة المنشأة لحساب رب العمل أو نيابة عنه كالحارس الاتفاقي أو القضاي أو الحارس القانوني الذي يفرضه القانون وكذلك الحارس الإداري الذي تعينه الحكومة لإدارة مرفق عام محل امتياز ممنوح لرب العمل وذلك بصفة مؤقتة (٢) لأن ملكية المؤسسة في هذه الحالة تظل باقية لرب العمل (٣) ويظل مسؤولاً عن كافة التزاماته قبل عماله وإن كان الحارس هو الذي يتولى نيابة عنه إدارة المنشأة .

٢٥١ - ادماج منشأة رب العمل في منشأة أخرى : وتعد الشركة الداججة التي ادمجت فيها شركة رب العمل أو مؤسسته خلفاً (٤) بالمعنى الوارد في المادة ٤٨ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لأنها بهذا الادماج تلتق ملكية شركة رب العمل أو منشأته متى كان هذا الادماج إرادياً بين الشركتين أو المنشأتين أما إذا كان الادماج بنص في القانون فإن القانون هو الذي يحدد آثار هذا الادماج ومع ذلك فلا يمنع ادماج الشركة من وفاء الشركة الداججة لالتزامات رب العمل الذي انتقلت ملكيته إلى الشركة الداججة قبل عماله . أما إذا كان الادماج لا يؤدي إلى فناء إحدى الشركتين في الأخرى أو في

(١) راجع بند ٢٢٤ من هذه البحوث .

(٢) الحارس العام على أموال الأعداء يمثل كل شخص معنوي أو طبيعي حذر الاتجار معه وله سلطة توجيه الأموال الموضوعة تحت الحراسة والإشراف عليها « (مستجل اسكندرية ٢٦/٥ | ١٩٤١ محاماة ص ٣٢ ص ٢٩٣) .

(٣) راجع حكم محكمة القاهرة الابتدائية (مستجل مستأنف) ١٧ | ١ | ١٩٥٥ في القضية ١٧٥٧ سنة ٥٤ ص مستجل مصر ومصر الابتدائية في ١٤ / ٦ / ١٩٤٣ محاماة ص ٢٣ ص ٤٨٧ .

(٤) إذا اندمجت شركة تضامن في شركة مساهمة اندمجا كلياً بمعنى به شخصيتها ونزول به بما لها وما عليها للشركة المساهمة فإن الشركة الداججة تكون قد خلفت الشركة المندجة في ذمتها المالية خلافة عامة تبيح لها حق الطعن في الأحكام الصادرة باسم الشركة المندجة سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور الأحكام (قض ١٠ مارس سنة ٥٥ مح المكتب الثاني ص ٦ ص ٧٦٣) .

شركة أو في منشأة جديدة كأن كانت كل منهما قد استبقت رغم الاندماج شخصيتها فإن الاندماج في هذه الحالة لا يعدو أن يكون اتحاداً بينهما في الإدارة أو الإشراف .

٢٥٢ — بقاء العقد عند انتقال الملكية :

الأصل وفقاً للقواعد العامة المقررة في المادة ١٤٦ مدني أن أثر العقد لا ينصرف إلى الخلف الخاص من حيث الالتزامات إلا إذا كانت هذه الالتزامات محددة للشيء الذي انتقل إلى الخلف الخاص وأنه لا يدخل في ذلك الالتزامات الشخصية ومنها تلك التي يلتزم بها صاحب المتجر نحو مستخدميه فلا تنتقل إلى المشتري لذلك المتجر ولا يجبر على احترام عقود هؤلاء المستخدمين إلا إذا اشترط عليه البائع ذلك وأنه يبقى البائع مسؤولاً نحوهم وحده (١) .

ولكن التقدم الصناعي وانتشار الصناعة وتركزها قد ترتب عليه أن أصبحت صلة العامل بالمصنع أو المنشأة أقوى منها برب العمل المتعاقد معه وكان يفقد عقد العمل صفته الشخصية في الواقع وكان من الواجب بناء على ذلك أن يكون تغير شخصية المالك غير مؤثر في مركز العمل بل يستمر العقد قائماً مستمراً (٢) ولذلك كان مشروع القانون المدني يتضمن نص المادة ٩٦٩ منه التي كانت تنص بأنه :

١ — إذا بيعت منشأة اقتصادية أو طراً عليها تعديل بسبب ادخالها في شركة أو ادماجها في منشآت أخرى أو طرات عليها تغييرات من هذا النوع فإن جميع عقود العمل السارية وقت البيع أو التعديل تبقى نافذة بين رب العمل الجديد والعمال .

٢ — إذا كان تغيير رب العمل أو تعديل شكل المنشآت نتيجة اتفاق بين أربابه فإن صاحب المنشأة الجديد يكون مسؤولاً بالتضامن مع سلفه فيما يتعلق بالسنة السابقة على البيع أو التعديل عن دفع الأجور المستحقة بمقتضى عقود العمل المشار إليها في الفقرة السابقة .

٣ — يجوز للعامل عند البيع أو التعديل أن يتخلص من العقد إذا استعمل هذا الحق في خلال مدة شهر إذا كانت المنشأة تجارية أو صناعية وفي خلال مدة ثلاثة أشهر إذا كانت المنشأة زراعية وذلك من وقت علمه بالبيع أو التعديل ، ويثبت في هذا الحق لو كان العقد مبرماً لمدة معينة وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن يراعى مواعيد الاخطار المشروطة في العقود غير المحددة المدة .

٤ — وفي خلال هذه المدة يبقى البائع مسؤولاً بالتضامن مع رب العمل الجديد عن الأجور المستحقة للعمال بمقتضى العقود المشار إليها في الفقرة الأولى . ولم يتضمن التقنين المدني هذا النص فقد حذف ولعل السبب في حذفه هو ترك حكمة للقوانين الخاصة بعقد العمل الفردي وإنما أورد القانون المدني نص المادة ٦٩٧ / ١ منه مقررًا بأنه لا يفسخ عقد العمل بوفاء رب العمل ما لم تسكن شخصيته قد روعيت في إبرام العقد ولكن يفسخ العقد بوفاء العامل . ، فدل بذلك على أن الأصل

(١) الوسيط للدكتور السنهوري ج ١ ص ٥٥١

(٢) الأعمال التحضيرية للقانون المدني ج ٥ ص ١٧٩ .

أن شخصية رب العمل ليست محل اعتبار في العقد وإن تغيرها لا أثر له على كيان العقد وأثاره .
 ٢٥٣ - ولما صدر المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى قضى بحماية العمال والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى بأن تبقى عقود عمال المنشأة قائمة رغم انتقال ملكية المنشأة أو إدماجها فيما عدا حالات التصفية والإغلاق والافلاس التى بينهاها من قبل. وعلى ذلك فليس لانتقال ملكية رب العمل من أثر على عقود العمل المبرمة بينه وبين عمال المؤسسة فلا تفسخ بل تظل سارية قبل رب العمل الجديد بقوة القانون وبكافة شروطها وذلك سواء أكان انتقال المؤسسة راجعاً إلى الإرث ولو كانت شخصية رب العمل قد روعيت وقت التعاقد فإن العقود تسرى على ورثة رب العمل فى جميع الأحوال أم كان انتقال الملكية راجعاً إلى تصرف قانونى أو إلى ادماج منشأة رب العمل .

٢٥٤ - وبقاء عقود العمل السارية وقت انتقال ملكية مؤسسة رب العمل أو ادماجها لا يتوقف على رضا العامل أو رب العمل الجديد بل أن هذه العقود تستمر وتبقى بقوة القانون إذ الهدف من نص المادة ٤٨ / ٢ الفاضى ببقائها هو العمل على الاستقرار الاقتصادى وحماية العمال وهو ما يتعلق بالنظام العام وعلى ذلك فليس لآى من العامل أو رب العمل الجديد التخلص بإرادته المنفردة من العقد بسبب انتقال الملكية أو تغير شخصية رب العمل إلا أنه يجوز لهما أن يفسخا التعاقد بإرادتهما معا .

٢٥٥ - تكييف مسئولية الخلف :

وأساس مسئولية الخلف مع اصحاب الاعمال السابقين وفقاً للمادة ٤٨ ق ٧ سنة ١٩٥٢ عن العقود السارية وقت انتقال الملكية إليه هو الاستخلاف القانونى إذ نص القانون فى المادة ٤٨ سالفه الذكر على اعتبار من انتقلت إليه ملكية المؤسسة خلفاً لرب العمل السابق بقوة القانون كما فعل القانون بالنسبة لحالة نفاذ عقد الإيجار فى حق المالك الجديد للعين المؤجرة إذا كان العقد ثابت التاريخ (م ٦٠٤ مدنى) . ولا يمكن اعتبار مسئولية الخلف على أساس من حوالة الدين فإن تلك المسئولية لا تتوقف كما قدمنا على رضا الدائن وهو العامل نفسه لالتزامات رب العمل .

٢٥٦ - ويعتبر رب العمل الجديد مسئولاً على وجه التضامن مع رب العمل السابق عن التزاماته للعامل على أن هذه المسئولية تجعل رب العمل الجديد مسئولاً مسئولية مستقلة وليست مسئولية كالمدين المتضامن فهو ليس مدين أصلاً عن المدة السابقة لانتقال الملكية إليه بل أن المدين الاصلى عنها هو رب العمل السابق ولكن القانون قد جعله مسئولاً معه عن التزاماته فى تلك المدة للعامل. ويذهب على ذلك أنه لا محل لإعمال احكام التضامن (١) فى رجوع رب العمل الجديد على سلفه وإنما يكون أساس هذا الرجوع هو ما نصت عليه المادة ٣٢٦ مدنى من حلول غير المدين محل الدائن الذى

(١) م ٢٩٧ من القانون المدنى .

أوفى إليه حقه إذا كان الغير المدني ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بالوفاء عنه ويكون الرجوع بكل ما أوفى به الخلف عن سلفه .

٢٥٧ — مدى مسؤولية الخلف :

على أن مسؤولية الخلف بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين محدودة بأمور ثلاثة :
أولاً — أنها قاصرة على عقود العمل الشارية وقت انتقال ملكية مؤسسة رب العمل إلى الخلف
أما عقود العمل التي تكون قد انتهت بأي سبب من أسباب انتهاء عقد العمل قبل انتقال المؤسسة إلى الخلف فلا يسأل عنها إلا رب العمل السابق وحده دون الخلف ولا تسرى تلك العقود على الخلف الذي تلقى ملكية المؤسسة .

ثانياً — إن مسؤولية الخلف التضامنية قاصرة كذلك على المدة السابقة على انتقال المؤسسة إليه فهو مسئول بالتضامن عن الزامات رب العمل السابق قبل عماله عن المدة السابقة على انتقال المؤسسة إليه أما عن المدة اللاحقة لهذا الانتقال فلا محل للمسئولية التضامنية ويكون الخلف وحده هو المسئول عن الزامات العمال في تلك المدة ولا وجه لمساءلة السلف عنها وعلى ذلك فإن الخلف وحده هو الذي يسأل عن فسخه العقد بعد انتقال الملكية إليه .

ثالثاً — أنه في حالة وفاة رب العمل وانتقال مؤسسته إلى ورثته فإن الورثة يسألون عن حقوق عمال مؤسستهم السابقة على الوفاة في حدود تركته أما حقوق العمال التي ترتب بعد الوفاة باستمرار الورثة في استخدامهم كما في حالة فسخ الورثة للعقد الذي استمر رغم وفاة المورث فإن الورثة وهم الخلف يسألون عن ذلك الفسخ إذا كان مخالفاً للقانون من ملهم الخاص .

٢٥٨ — ولا يمنع بقاء العقد رغم انتقال ملكية منشأة رب العمل إلى الخلف ومسئولية الأخير مع سلفه بالتضامن — لا يمنع ذلك من أن ينهى رب العمل السابق لإزماته مع العامل عند انتقال الملكية إلى الخلف ويتفق معه — أي العامل — على ما له من حقوق عن المدة السابقة على انتقال المؤسسة لئلا يفسد هذا الاتفاق للنظام العام إذ يعد فسخاً بالترضى من الطرفين للعقد حتى تاريخ انتقال الملكية إلى الخلف ويعد في هذه الحالة استخدام الخلف للعامل بعد ذلك علاقة عقد عمل جديدة ولا تكون مدة خدمته الجديدة لدى رب العمل الجديد امتداداً لمدة عمله السابق مع سلفه متى كان قد فسخ العقد معه عنها .

٢٥٩ — سريان الأحكام على الخلف :

ومتي كانت مسؤولية الخلف بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين لا تتركز على أحكام المسؤولية التضامنية بل تقوم على أساس فكرة الاستخلاف القانوني فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ١/٢٩٦ مدني التي تقضي بأنه إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامين فلا يحكم بهذا الحكم على الباقيين ذلك لأن هذه المادة قاصرة على أحوال المدينين المتضامين أصلاً في الالتزام . وعلى ذلك

فلاحكام التى تكون قد صدرت على أصحاب الاعمال السابقين عن المدة السابقة على انتقال ملكية المؤسسة الى الخلف تعد حجة على الخلف فيما يختص بحقوق عمال المؤسسة السارية عقودهم وقت انتقال الملكية للخلف ويصح التنفيذ بها قبل الخلف دون حاجة الى استصدار حكم جديد فى مواجهته لأنه كان ممثلاً فى الخصومة القائمة بين العمال وأرباب الاعمال السابقين متى توافرت شروط مسئوليته على ما تقدم بيانه (١) .

٢٦٠ - ويبنى على كون الخلف ممثلاً فى الخصومة القائمة بين أرباب الاعمال السابقين والعمال بالنسبة للاحكام التى صدرت بحقوقهم عن المدة السابقة على انتقال الملكية للخلف أن للاخير الحق فى الطعن فى هذه الاحكام إذا لم تكن قد صارت انتهائية وذلك متى كانت هذه الاحكام حجة عليهم (٢) على ما سلف بيانه بالبند السابق .
والله ولى التوفيق

(١) بند ٢٥٧ .

(٢) راجع تقضى ١٠ مارس سنة ١٩٥٥ مج المكتب الثانى ص ٦ من ٧٦٥ والمرامات لذكينور أيو الوفا
ص ٦٧٥

الرشوة في القانون المصري

للدكتور أحمد رفعت خفاجي
وكيل النيابة بمكتب النائب العام

١ — تمهيد :

الرشوة جريمة نص عليها المشرع المصري في المواد من ١٠٣ إلى ١١١ من قانون العقوبات وهي مواد الباب الثالث من الكتاب الثاني الذي تضمن الجنايات والجناح المضرة بالمصلحة العمومية ولا عجب في ذلك فالغرض من تجريم الرشوة حماية المصلحة العامة من أضرارها .

والرشوة فعل يرتكبه موظف عام أو شخص ذو صفة عامة عندما يتجر بوظيفته أو بالآخرى يستعمل السلطات المخولة له بمقتضى هذه الوظيفة وذلك حين يطلب لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعدا أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عن ذلك العمل أو للاخلال بواجبات الوظيفة .

وهذا الاتجار بالوظيفة يعد أخطر خيانة يمكن أن يقرها الشخص المرتشى الذي في نظير بعض الدرام يباشر أعمال وظيفته أو يمتنع عن مباشرتها فهو اذ يتجر بالسلطة التي عهدت إليه ويعمل طبقا لمزى الراشئ لا يخون واجبات وظيفته لحسب فانه لا يسمى استعمال السلطة التي منحها له القانون فقط بل انه يخون المجتمع الذي ركن إليه معتمدا على ما يجب أن يتصف به من أمانة ونزاهة — فاذا كان الوكيل عن أحد الأفراد يعد خائنا للامانة إذا بدد الأموال المودعة بين يديه فان الموظف العام وهو يعتبر من قبيل التجاوز وكيلا عن الجماعة حينما يرتشى فقد خان الامانة متناسيا واجبات وظيفته معرضا في المصلحة العامة التي يجب أن يضعها أولا وقبل كل شيء نصب عينيه، كل ذلك في سبيل السعي وراء المكسب الحرام بدافع من الجشع الممقوت .

ولقد أكد مقرر قانون العقوبات الفرنسي أن الموظف المرتشى هو من باع سلطته و اضاف ان الرشوة عمل بغيض إذا استشرى في مجتمع منحصر أدى إلى انحلاله ، كما قال المستشار جوس أن الرشوة تعنى به اثر عمال الحكومة فتفسيم واجبيهم وهو امر يثير الخجل ويدعو إلى توقيع أشد العقاب .

ويجب التنبيه الى أن الرشوة تد يقرها المستخدمون في المشروعات الخاصة حينما يطلبون لا أنفسهم أو لغيرهم أو يقبلون أو يأخذون وعدا أو عطايا بغير علم بخدومهم ورضائهم وذلك بأداء أعمال قد كفوا بأدائها أو للامتناع عن القيام بهذه الاعمال .

وعلى العموم فالرشوة مظهر من مظاهر تدهور الأخلاق — ولقد قيل بحق : « إن من أثرى بأفعال خبيثة أصبح فقيرا في شرفه » .

٢ — نبذة من التاريخ :

ليست الرشوة جريمة من صنع المجتمعات الحديثة ولدتها حياتنا الاجتماعية المعاصرة وإنما وجدت هذه الجريمة في كل زمان فتد عرفت في كافة المذنيات القديمة والتشريعات المعروفة في قدمها وعاقبت عليها بشدة بالغة فكان جزاء هذا الفعل الاعدام في جمهورية افلاطون كما طبق اليونان هذه العقوبة على كل حالات الرشوة .

ولاشك ان دراسة التاريخ لازمة لفهم قانوننا الحالي بمعنى أن البحث التاريخي للنظم القانونية يفيدنا في معرفة حكم التشريع الوضعي متى سلبنا بأننا لا نستطيع فهم الحاضر الا على ضوء الماضي ومتى علمنا بأن من يتصدى لعلم القانون بالدراسة او التدريس يجب عليه الا يدرس الانظمة الحالية كما هي بل عليه ان يفتش عن أصلها ويتبع في الماضي مراحل تطورها على مر الأزمان

وما دام القانون المصري قد استلهم أحكامه من القوانين الرومانية والفرنسية والاسلامية ومتى كان فهم هذه القوانين ومعرفة المراد من نصوصها ذا أهمية في تبيان قصد الشارع المصري ففقد تعين الوقوف على دراسة هذه المصادر .

٣ — القانون الروماني :

عنى القانون الروماني بعقاب الرشوة فنص في قانون الاالواح الاثني عشر على عقاب من يرتشى من القضاة بالاعدام واخذ الرومان فكرة صرامة العقوبة عن الاغريق ولكنهم رأوا أن عقاب المرتشى مغالى في فسوته فصدرت عدة قوانين متعاقبة نصت على جزاء جنائي للمرتشى ينحصر في الغرامة المالية التي تراوح بين مقدار ما أخذه وأربعة أمثالها ولقد أضيفت أخيرا عقوبة بدنية يجوز للقاضي أن يحكم بها مع الغرامة ان رأى عملا لذلك .

٤ — القانون الفرنسي :

تبسح القانون الفرنسي القديم أحكام القانون الروماني إلى أن جاء قانون العقوبات الصادر في سنة ١٧٩١ فكان يعاقب بالاعدام على المرتشى إذا كان من الشارعيين كما كان يعاقب بالسجن وبغرامة مساوية للجعل المقدم على سبيل الرشوة إذا كان المرتشى من أعضاء الجمعية المؤسسة أو المحلفين .

ولما صدر قانون ٣ برومير سنة ٤ لم يعدل في هذه العقوبات إلى أن تم وضع مجموعة قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ فعالج جريمة الرشوة في المواد ١٧٧ إلى ١٨٣ ولقد أصاب هذه النصوص التعديل والتبديل في مختلف المناسبات وطبقا لما أملت به الظروف من ضرورة مثل هذا التغيير لمواجهة ما أظهره العمل من نقص وما اقتضاه النظام والامن الاجتماعى وحدث هذا

التعديل في ٢٨ أبريل سنة ١٨٣٢ وفي ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ وفي ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ وفي ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ وفي مارس سنة ١٩٢٨ وفي ١٦ مارس سنة ١٩٤٣ وآخرها في ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ الذي ألغى المواد القديمة واستعاض عنها بنصوص جديدة وهي الجاري عليها العمل الآن

٥ - الشريعة الإسلامية .

وكانت تعتبر الرشوة من جرائم التغرير فعقابها متروك أمر تقديره للقاضي ، ودليل تحريمها مستمد من القرآن والسنة واجماع فقهاء المسلمين فلقد جاء في سورة البقرة : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس وأنتم بالاثم تعلمون » . كما روى عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال : « لعن رسول الله الراشي والمرتشى والرائش » .

وقد جاء في كتاب سبل السلام وفي كتاب الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وفي رد المختار على الدر المختار وفي المجلى وفي المغنى وفي جامع الصغير وفي نيل الأوطار وفي السياسة الشرعية ما يفيد تحريم الرشوة .

٦ - القانون المصرى :

سادت احكام الشريعة الإسلامية سالفه الذكر في مصر منذ الفتح الاسلامى سنة ٦٤٠ ولم يغير من الامر شيئا دخول مصر تحت نفوذ الدولة العثمانية منذ سنة ١٥٧١ طالما ان قانون الغزاه وقانون الدولة المملوكية كما أن تولى محمد على عرش مصر في سنة ١٨٠٥ ظل الحال على ما هو عليه بتأييد تطبيق النظام الجائى الاسلامى .

ولما جاء عهد التشريع الاوروبى وضربت التعديلات الجديدة تضمن قانون العقوبات المختلط الصادر في سنة ١٨٧٦ وقانون العقوبات الأهلى الصادر في سنة ١٨٨٣ نصوصا جديدة عاجلت الرشوة ولقد عدلت هذه النصوص الواردة في القانون الأخير عدة مرات وذلك عند ما صدر قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ وأضيفت مادة جديدة إليه في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ وعند ما صدر قانون العقوبات الجديد في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٧ .

ولما تولت حكومة الجيش نهاليد الأمر في مصر سنة ١٩٥٢ صدرت تشريعات تكافح الرشوة من بينها قانون تطهير الاداة الحكومية وقانون الكسب غير المشروع وقانون فصل الموظفين بغير الطرق التأديبية .

ثم جاء قانون الرشوة الجديد الذى ألغى مواد الرشوة في قانون العقوبات واستبدلها بغيرها من النصوص وهو القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ وهو المعمول به منذ ذلك التاريخ . وقد عدل أخيرا بالقانون رقم ١٢ الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٥٧ .

٧ - تمييز الرشوة عن بعض الجرائم :

ويجدر بنا أن نشير إلى أن جريمة الرشوة قد تختلط في مدلولها مع بعض جرائم تقترب منها أو تشاركها في بعض خصائصها الأمر الذي يقتضى بيان تميزات جريمة الرشوة أو بالأحرى معرفة معايير التفرقة بينها وبين هذه الجرائم وهي الغدر واستغلال النفوذ وإكراه الموظف العام باستعمال القوة والعنف والرجاء والتوصية والتوسط والنصب وخيانة الأمانة .

٨ - الرشوة والغدر :

فالرشوة جريمة تختلف تمام الاختلاف عن الغدر وفي ظل القانون الروماني كانت تختلط جريمة الغدر بجريمة الرشوة فكلمة *coucussio* كانت تدل على حصول الموظفين العموميين لمبالغ زيادة عن المستحق أو ليست مستحقة وذلك في حال تحصيل الأموال الأمانة كما أنها كانت تدل أيضا على فعل الموظفين العموميين الذين كانوا يأخذون مبالغ أو هدايا على سبيل الرشوة . وغنى عن البيان أن الجريمة الثانية هي جريمة رشوة وليست غدرا .

ولقد احتفظ القانون الفرنسي القديم بما قرره القانون الروماني فمزج بين الجريمتين ولم تظهر تلك التفرقة بينهما إلا في قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ الذي فصل لأول مرة بين هاتين الجريمتين . وايدى ذلك قانون العقوبات الصادر في برومير سنة ١٨١٠ فنص على الغدر في المادة ١٧٤ بينما نظم جريمة الرشوة في المادة ١٧٧ وما بعدها .

والغدر هو فعل كل موظف عمومي له شأن في تحصيل الرسوم أو الغرامات أو العوائد أو الضرائب أو نحوها عند ما يطلب أو يأخذ ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك فالجنى عليه في هذه الجريمة هو الفرد وليس هو الدولة فالمبلغ محل الجريمة ينزع من الفرد وهو الممول .

ومعيار التفرقة بين هاتين الجريمتين ينحصر في الباعث على الحصول على الشيء أو المبلغ غير المستحق ففي الرشوة يأخذ الموظف الشيء على أنه هدية أو عطية وأما في الغدر فيأخذه على أنه مال واجب الاداء قانونا باعتباره رسوما أو ضرائب مستحقة للحكومة ، وعلى ذلك يمكن أن يكون الفعل الواحد رشوة أو غدرا على حسب الاحوال فإذا ما دهم أحد مأموري الضبطية القضائية متهمًا بخالف اللوائح وافهمه أنه لا مفر من مخالفته إن لم يدفع مبلغا معينًا للصلح في هذه المخالفة فدفعه ولكن المأمور حصل منه مبلغا أكثر من المبلغ المعين للصلح كان هذا الفعل غدرا أما إذا ما قدم المخالف له مبلغا ليعفل واجبة ولا يضبط الواقعة رسميا أو إذا ما طلب مأمور الضبطية مبلغا للغرض نفسه كان الفعل رشوة .

ولقد نص على الغدر قانون العقوبات المصري في المادة ١١٤ وانتقد بعض الشرح تسمية الجريمة المقررة في هذه المادة بالغدر ورأى أن أقرب تسمية هي فرض المخارم بينما أثر أحد الفقهاء

على إطلاق عبارة « طلب أو اخذ ما ليس مستحقا » على هذا الفعل .

ولم يبق لهذه الجريمة من الشأن ما كان لها في العصور العاربة فان عصر المغارم قد انقضى بتنظيم طرق تحصيل الاموال الاميرية وبتحديد الضرائب والرسوم وعلان دافعيها بمقدارها قبل جبايتها ولم يبق من صنوف المغارم سوى جرائم قليلة الخطر يرتكبها بعض صغار الموظفين كاستخدام في مذبح تابع لاحد المجالس البلدية يطمع في درهم أو دريهمات يقتضيها لنفسه على انها جزء من الرسم المستحق وما أشبه ذلك .

وبالرغم من أن لكل من كبتى الرشوة والغدر معنى خاصا وأحكاما تنفرد بها احدى الجريمتين عن الاخرى كما يقضى بذلك قانون العقوبات — إلا ان المشرع الجنائي المصرى خلط بين هاتين الجريمتين وبدأ يرجع إلى الوراثة حتى وصل إلى عهد القانون الرومانى وذلك بان صدر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، المرسوم بقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن جريمة الغدر وانص على أفعال تعتبر بعضها صورا للرشوة واستغلال النفوذ .

ولا شك أن هذا السلوك التشريعى يدعو إلى الحيرة فى معرفة خصائص جرائم الرشوة والغدر واستغلال النفوذ وعلى أى حال فمناون العقوبات العام أوجد تفرقة بين هذه الجرائم ويجدر بالشارع المصرى أن يلتزم فى تشريعاته الجنائية الخاصة بما تقضى به مستلزمات هذه التفرقة عند تجريم هذه الأفعال . ولقد أصاب الحق حينما ألغى المرسوم بقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ باحوال مسئولية الوزراء واستبدل به القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ فلم يرد فى ثنايا هذا القانون الأخير جريمة الغدر باعتبارها احدى صور الرشوة أو استغلال الوزراء لنفوذهم كما كان يفعل المرسوم بقانون الملغى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ .

٩ — الرشوة واستغلال النفوذ :

نصت المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ على أن كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو اخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من سلطة عامة على أعمال أو اوامر أو أحكام أو قرارات أو نياشين أو التزام أو تراخيص أو اتفاق توريد أو مقالة أو على وظيفة أو خدمة أو أية منزية من أى نوع يعنى حكم المرتشى ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من هذا القانون إن كان موظفا عموميا وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فى الاحوال الاخرى . ويعتبر فى حكم السلطة العامة كل جهة خاصة لاشرافها .

ولاشك ان هذه المادة قد جاءت لتجريم فعل استغلال النفوذ الحقيقى أو المزعوم وورد النص عليها بعد ان كان خاصا باعضاء المجالس النيابية لحسب . فقد كان كل من قانون العقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ وقانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ خلوا من مثل هذا النص إلى ان صدر المرسوم بقانون رقم ١٧ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ فاضاف المادة ٩٢ مكررة إلى قانون العقوبات والى تعاقب

على استغلال رجال المجالس النيابية لنفوذهم . ولما صدر قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ نقل هذه المادة ٩٢ مكررة في مادة ١٠٧ وورد في المذكرة الايضاحية للرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٩ مايلي :
« لقد رأت وزارة الحقانية أسوة بما جرى في فرنسا في سنة ١٨٨٦ ان تزيد على باب الرشوة حكما جديدا يدخل في حكم الرشوة قبول الوعد بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية من ذو الصفات النيابية للوصول إلى غايات ... »

ولقد أدخلت هذه الجريمة في فرنسا بالقانون الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ والذي أضاف إلى المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي فقرتين صارتا فيما بعد وحتى سنة ١٩٤٥ الفقرتين السادسة والسابعة . ولقد جعل المشرع الفرنسي العقاب عاما على كل من يتجر بنفوذه لدى السلطات العامة يستوى في ذلك ان يكون شخصا ذا صفة نيابية أو موظفا أو فردا من آحاد الناس ولما صدر قانون ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ بتعديل مواد الرشوة في فرنسا افرد لها المشرع الفرنسي المادة ١٧٨ من قانون العقوبات والتي تعاقب كل شخص طلب لنفسه أو قبل وعدا أو عطية للحصول من أية سلطة عامة على أية مزية وذلك باستعمال نفوذه الحقيقي أو المزعوم . واران جريمة الاتجار بالنفوذ تنحصر في ثلاثة :

- ١ - قبول الوعد أو الهدية أو العطية .
 - ٢ - العرض وهو الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على أية مزية من أى نوع .
 - ٣ - استعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم ، ولانهم صفة المتجر بنفوذه فيستوى في ذلك أن يكون شخصا ذا صفة عامة كأعضاء مجلس النواب أو الشيوخ أو المجالس البلدية أو مجالس المديريات أو أن يكون موظفا عاما مع مراعاة ما جاء في المادة ١١١ من قانون العقوبات أو أن يكون فردا عاديا ، وانما يشترط في كل هؤلاء ان يستعمل نفوذه حقيقة أم انه زعم لنفسه هذا النفوذ . وهو ما تدل عليه صراحة المادة ١٠٦ مكررا ولعل هذه الخاصية هي مادعت الفقهاء في فرنسا إلى عدم اعتبار جريمة استغلال النفوذ من عداد جرائم الرشوة وإنما هي جريمة مستقلة عن جرائم رشوة الموظفين باعتبار ان فاعلها قد يكون فردا مجردا من الصفة العامة .
- وفي قضية الجناية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ عسكرية باب الشعرية التي تجمل وقائعها في ان كاتباً بوزارة المعارف قد استعمل نفوذه لدى أحد ضباط إدارة المرور بالقاهرة حتى حصل لاحد الاشخاص على ترخيص بقيادة السيارات نظير مبالغ ٣٥٠٠ ج حصل عليها من المجنى عليه وكان يساعده في ذلك عامل مقهى وقد تدخلوا سويا لدى ضابط المرور حتى حققا ما يهدفان اليه . وفي شهر ابريل سنة ١٩٥٤ قيدت نيابة امن الدولة الدعوى بالمادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ضد كاتب وزارة المعارف وعامل المقهى لانهما في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم باب الشعرية من اعمال محافظة القاهرة . طلبا لنفسيهما ثم اخذا عطية لاستعمال نفوذ حقيقي للحصول من سلطة عامة على ترخيص يخول للراشي قيادة السيارات — وقد حكم في هذه الدعوى بمعاينة كاتب وزارة المعارف بالسجن لمدة ثلاث سنين مع تفريره ألف جنيه وحبس عامل المقهى سنتين مع

الشغل مع تعزيمه . ما تقي جنیه إعمالا لنص المادة ١٠٦ مكررا .
ويجدر بنا بعد ان استعرضنا شرحا موجزا لهذه الجريمة وضرربا مثلا لاحدى تطبيقاتها ان نوضح الطبيعة القانونية لها .

وبالرجوع الى كتب الفقه الفرنسى وجدنا ان الاجماع منعقد على ان جريمة استغلال النفوذ تتميز عن جريمة رشوة الموظفين باعتبارها جريمة منفصلة طالما أنه يمكن ارتكابها بمعرفة أى شخص ولو كان من آحاد الناس فلا يشترط المشرع لارتكابها أن يكون الفاعل من أرباب الوظائف العمومية إلا أن هذه الجريمة تشترك مع جريمة الرشوة فى نواح أخرى وهو ما دعى المشرع الفرنسى وزميله المصرى الى أن ينصا عليها فى الفصل الثالث الخاص بالرشوة ومن ثم تنطبق عليها سائر أحكام الرشوة ما عدا ما لا يتفق مع طبيعة هذه الجريمة . (راجع فوان وجارسون ودائرة المعارف الجنائية) .

ويمكن أن نختم هذا القول الموجز مؤكدين أن جريمة استغلال النفوذ جريمة مستقلة أساسيا عن جريمة الرشوة ولا عبرة فيها بصفة فاعلها اللهم إلا فى تقدير العقاب الذى يغلف فى حالة ارتكابها بمعرفة شخص ذى صفة عامة . ومن ثم فتطبق هذه الجريمة على كل فرد حصل على وعود أو عطايا نظير استعمال نفوذه الحقيقى أو مدعيا أن له نفوذا مزعوما وذلك للحصول على أية مزية من إحدى السلطات العامة .

١٠ - الرشوة والاكراه على الإخلال بأعمال الوظيفة أو الخدمة :

وأنه مما يدعو الى الدهشة أن ترى المشرعين الفرنسى والمصرى ينصان على جريمة الاكراه على الإخلال بأعمال الوظيفة بين مواد الرشوة واعتبر قانون العقوبات الفرنسى جريمة الاكراه صورة من صور الرشوة الإيجابية بينما شبهها قانون العقوبات المصرى بالرشوة وقدر لها عقاب هذه الجريمة الأخيرة . وليس هذا هو موقف هذين المشرعين فقط بل تابعهما فى ذلك قانون العقوبات البلجيكى فى مادته ٢٥٢ .

والحقيقة من الأمر ان جريمة الاكراه لاعلاقة لها بجريمة الرشوة فلا تخفى فى طياتها معنى للاجتهاد بالوظيفة العامة .

ومتى كان الأمر كذلك فلا يسعنا إلا أن نؤيد اتجاه قانون العقوبات الإيطالى وقانون العقوبات الدولى الذى وضعه البرفيسور فرانسكو كوزنتيني فقد جاء هذان التقنينان مؤكدين عدم قيام رابطة بين هاتين الجريمتين فلم يوردا بين ثنايا نصوص جريمة الرشوة إشارة لجريمة الاكراه على الإخلال بأعمال الوظيفة ونأمل أن يتنبه المشرع المصرى الى هذا العيب فى التشريع فيحاول أن يتلافاه فى المستقبل رغبة منا فى وضع الأمور فى نصابها .

١١ - الرشوة والاستماع للرجاء أو التوصية أو الوساطة :

من البديهي أنه لىكى تتحقق جريمة الرشوة يجب توافر ركن الطلب أو العطاء وهو الذى يدل

على اتجار الموظف بوظيفته . فإذا اختفى هذا الركن انعدمت جريمة الرشوة . كما أن الثابت أيضا أن الاستماع إلى الرجاء أو التوضيعة أو الوساطة لا يقوم مقام الركن المادي في الجريمة وهو العطاء . هذا هو موقف المشرع الفرنسي إلا أن المشرع المصري تنبه إلى هذه الصورة فنص على تجريمها في المادة ١٠٥ مكررا وقت أن كان يعالج مواد الرشوة الجديدة بمقتضى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ فقد قضت هذه المادة بعقاب كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته إذا امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توضيعة أو وساطة .

وعندى أن ذكر هذه المادة بين ثنايا مواد الرشوة عند معالج أحكامها في غير محله فكلنا الجريمتين تتميز إحداهما عن الأخرى وكان أولى بالمشرع المصري أن ينص على جريمة الاستماع للرجاء أو التوضيعة في الباب الخامس الخاص بتجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقديرهم في أداء الواجبات المتعلقة بهم . فهذا الباب الخامس أجدر أن يتضمن بين نصوصه هذه الجريمة الجديدة .

١٢ - الرشوة والنصب :

وتتميز الرشوة عن جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المصري فلكل من الجريمتين أركانها الخاصة بها ، وأهم ركن في جريمة النصب الطرق الاحتيالية . وهو لا يشترط توافره في جريمة الرشوة . إلا أنه قد يوجد تعدد معنوي لجريمتي الرشوة والنصب حينما يرتكب الجاني فعلته التي تعد رشوة ونصبا في آن واحد وهنا يجب تطبيق العقوبة الأشد وهي عقوبة الرشوة إعمالا لنص المادة ٣٣ من قانون العقوبات المصري في شأن تعدد الجرائم .

١٣ - الرشوة وخيانة الأمانة :

ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الرشوة باعتبارها تنطوي على اتجار بالوظيفة تعد أخطر خيانة يقرقها الشخص المرتشي فهو يخون المجتمع الذي ركن إليه فإذا كان الوكيل عن أحد الأفراد يعد خائنا للأمانة إذا بدد الأموال المودعة بين يديه فإن الموظف العام وهو يعتبر من قبيل التجاوز وكلا عن عموم الهيئة الاجتماعية حينما يرتشي فتد خان الأمانة .

إلا أنه يجب التنبيه إلى ضرورة التمييز بين الرشوة وخيانة الأمانة من حيث الصياغة الفنية فلكل منهما مجال يعمل فيه ولكل منهما أركان تتميز فيه عن الأخرى فخيانة الأمانة تنلزم اختلاسا أو تبديدا لأشياء سلمت إلى الجاني على سبيل الأمانة بينما المرتشي لا يحتلس أو يبدد شيئا وإنما يسلم إليه العطاء من الراشي باختياره على سبيل الرشوة فركن الاختلاس أو التبديد غير موجود في جريمة الرشوة وهو ما يميزها عن جريمة خيانة الأمانة .

الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي

للاستاذ علي فاضل حسن
وكيل نيابة جنوب القاهرة

— ١ —

المطلب الأول : الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي :

١ — الخطأ الشخصي ، والخطأ المصلحي . . . حديث ذو شجون . . . منذ سنين ١١ فلقد شغل الفقهاء أنفسهم ردحا طويلا من الزمان باستنباط الضوابط التي تعين — في نظرهم — على التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي ، وأذكي جذوة الخلف بينهم انبهام الحد الفاصل بين الخطئين إذ أن كليهما يقعان أثناء الوظيفة وبسببها ، فليس الخطأ الشخصي هو ما يقع من الموظف خارج حدود الوظيفة وفي غير ساعات العمل كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة . . . ومن هنا اضطربت الآراء واختلفت الأحكام . . . ونبدأ بتلخيص المعايير التي أقرحت فيصلا ما بين الخطئين ، ثم نثني باستعراض الآثار المترتبة على التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي .

* * *

الفرع الأول : معايير التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي :

٢ — تزود الإدارة العامة — في مباشرة نشاطها — بحقوق وسلطات هائلة لا نظير لها في يد الأفراد وبديهي أن هذه الامكانيات مخصصة لتحقيق الصالح العام ، إلا أنه من الطبيعي جدا أن تردى الإدارة — وهي تعمل في هذا النطاق — في أخطاء غير عمدية عن إهمال وعدم احتياط أو حتى عمدية عن سوء قصد ، وهنا يثار موضوع مسؤولية الدولة عن أخطائها وعن أعمالها عموما .

٣ — وقد كان موضوع مسؤولية الدولة هذا محل امتحان عسير لفترة مديدة ، فاستبدت بالأذهان باديء الامر فكرة سيادة الدولة التي كانت تقى الإدارة أية مساءلة عن أعمالها ، ولم يكن أمام المضرور سوى الموظف يقاضيه بصفتها الشخصية ، ولكن عن خطئه الجسيم فقط ، وبعد الحصول على اجازة بذلك من السلطة الإدارية العليا وفقا للقانون الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٧٩٠ وغالبا ما كان المضرور يعاني اعسار الموظف ، وظل هذا القيد متبعا حتى بعد إلغاء القانون المتقدم إلى أن عدل عنه عام ١٨٧٠ .

٤ — وإذا زحفت المبادئ الديمقراطية في أواخر القرن التاسع عشر ، وذاعت مبادئ مساواة الأفراد أمام القانون . وأعقب هذا تغلغل النزعة الاشتراكية في وظائف الدولة وتدخلها في كثير من المرافق لاشباع حاجات الأفراد ؛ كل ذلك أدى إلى تقلص فكرة سيادة الدولة ، وإلى التمييز بين الأعمال التي تأنيها الدولة مثل الأفراد actes de gestion وهذه تسأل عنها ، والأعمال التي

تمارسها كسلطة عامة *actes de puissance publique* وهذه ليست محلاً للمساءلة .
ثم ضافت حاققة عدم المسؤولية مرة أخرى فاقصر الفقهاء في مجال أعمال السلطة العامة على أعمال
السيادة وحدها *actes de souverainete* وحتى هذا أضحي الفقه ينظر إليها في وقتنا الحاضر على
أنها نقطة سوداء في جبين القانون العام يجب محوها ، والفقهاء الآن يعملون جامدين على خرق هذه
النظرية بتضييق مجالها وبالتخفيف من آثارها عن طريق إخضاعها لنضام التضمين .

٥ — بهذا أصبحت القاعدة الآن مسؤولية الدولة عن أعمالها ، والاستثناء هو اللامسؤولية ولكي
تحدد أماننا نقاط البحث علينا أن نطرح جانباً مسؤولية الدولة عن أعمالها التشريعية والقضائية ،
ونستبعد في مجال مسؤولية الدولة عن أعمالها التنفيذية — مسؤوليتها عن أعمالها التعاقدية ، يفت
إذن مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية غير أن هذه وجدت أساساً آخر غير الخطأ ونعني به
نظرية المخاطر أو تحمل التبعة ، ورغم اتجاه هذا الأساس نحو الانتشار إلا أنه ما زال يتسبب
كاستثناء من الأساس الاصيل الذي تشاد عليه مسؤولية الدولة ، ألا وهو الخطأ .

٦ — وقد استقر القضاء الفرنسي على مساءلة الإدارة عن الخطأ المصلحي (١) وإلزامها بتعويض
ذلك الخطأ من مالها العام مع إخضاع النزاع بهذا الخصوص للقضاء الإداري ، أما إذا كان الخطأ
شخصياً فإن الموظف يكون المسئول ، وهو الغارم للتعويض من جيبه الخاص ، والجهة المختصة
بالنزاع هي المحاكم المدنية العادية .

ولكن متى يكون الخطأ مصلحياً ومتى يكون شخصياً ؟

هذا هو مدار البحث في الفرع الأول .

أولاً — نظريات الفقه :

٧ — نظرية لا فريير : طلع علينا العلامة لا فريير (٢) بتعريفه للشخصية الشخصية بأنه ذلك
الفعل أو التركض الذي يصدر من الموظف أثناء تأدية وظيفته تحت وازع من الميل أو الشهوة أو
الاستهتار ، أما الخطأ المصلحي فهو الذي يخلو من أي باعث شخصي بحيث يقع من هذا الموظف أو
سواء طالما أن كل موظف عرضة للصواب والخطأ . ذلك أن الموظف لا يسأل إذا أدى وظيفته ولو
تبخض عنها ضرر ؛ ولكن تبدأ مؤاخذته في اللحظة التي يستغل وظيفته لقضاء لباياته وشغاه أحقادهم .
نقد النظرية : يمكن نقد الرأي المتقدم في سهولة ويسر .

(١) فهو يعتمد على معايير نفسية داخلية تحتاج ذاتها إلى معايير وضوابط أخرى لإجلاء
غموضها .. فتق مثلاً تبرا نفسية الموظف من الشهوة والاستهتار ؟ إن الاستهتار على وجه الخصوص

(١) ويسميه الدكتور الطماوي أيضاً « الخطأ المصلحي » — راجع كتابه « نشاط الإدارة » ص ٣٠٠ .
بينما يوافق عليه الدكتور عبد السلام ذهني اسم « الخطأ الإداري » — وثلقه في مسؤولية الدولة عن أعمال
السلطات — ص ٤٦ . وقد آثرنا اتباع التسمية الشائعة (الخطأ المصلحي) .

(٢) لا فريير — القضاء الإداري — طبعة ١٨٩٦ — جزء (١) — ص ٦٤٨ .

قد أضحي عيباً عاماً ثن منه الادارة الحكومية قبل معنى ذلك انقراض الخطأ المصلحي ؟ ثم ما الرأي في موظف يؤدي واجبه - وفي حدود هذا الواجب ويقارف خطأ يسيراً يقع فيه الزجل العادي ويكون في هذا مدفوعاً ببواعث لا تمت إلى المصلحة العامة بصفة ؟ . . . كذا في الصورة المقابلة : خطأ جسم صدر عن موظف خلت نفسه من الميل أو الشهوة . . . فوفقاً لهذا الرأي يعد خطأ مصلحياً عكسي الاتجاه الغالب للقضاء .

(ب) ويبدو هذا الرأي - فوق ذلك - متداخلاً غير دقيق فإن حالة عدم الاحتياط يجب أن تتبع ضرورة الخطأ المصلحي الواقع من موظف عرضة للخطأ بقدر ما هو عرضة للصواب وتذكر المراجع الفرنسية في هذا المقام قضية (جودار) فقد اعتبرت محكمة تنازع الاختصاص في ٧ يونيو سنة ١٨٧٣ خطأ تناعى البريد في تسليم الرسالة إلى غير المرسل إليه - وكان ذلك عن غير عمد - أي بعدم احتياط منه ، اعتبرت ذلك خطأ شخصياً .

(ج) فإذا ما انتقلنا إلى حالة الشهوة ، راعنا أن الاتجاه الحديث للقضاء الفرنسي ينحو إلى تاحية النظر إلى الخطأ المشوب بها كخطأ مصلحي ، ومن هذا القبيل قضية (ريفال) فقد أصدر مجلس الدولة الفرنسي حكماً باعتبار الخطأ الذي وقع من عامل يأخذى المستشفيات والذي أصبحت إحدى المريضات المجنونات من أثره حاملاً - خطأ مصلحياً ما كان ليقع لولا الفوضى المنتشرة وضعف الرقابة في المستشفى .

٨ - نظرية ابلتون : ويرى الفقيه ابلتون (١) إشباعه في ذلك الأستاذ جوزيف بارنيس أن الخطأ يكون شخصياً إذا استغل الموظف وظيفته لارتكاب الخطأ ، بينهما يكون مصلحياً إذا بدر منه وهو يعتقد أنه يؤدي واجبه دون انحراف ما ، وبعبارة أخرى تحمي الوظيفة الموظف إذا أداها مخلصاً ولو لم يحسن أداها لكنهما لا تحميه إذا خانها .

وواضح أن معيار هذا المذهب - كسائر غيره شخصي بحت ، لهذا يجري عليه ما قلناه بضده بقدر رأي لا فريير في هذه الخصوصية ، ونضيف عليه أن الموظف إذا وقع في خطأ جسم بذية حسنة أي وهو يعتقد أنه يباشر وظيفته في نزاهة وأمانة . . . فإنه يعد مقارفاً لخطأ مصلحي وفقاً للنظر المتقدم . . . الأمر الجاف للرأي السائد في القضاء الفرنسي من اعتبار خطأ الموظف خطأ شخصياً ، هذا فضلاً عن أن ذلك يحمل الخزانة - فيما لو سلبت به - أعباء ضخمة سببها الوحيد عدم انتباه الموظف .

٩ - نظرية جيز : ويحاول جيز (٢) - مستهدياً أحكام القضاء الفرنسي سنة ثمرات الرأيين المتقدمين فيقرر أن الخطأ يكون شخصياً في الحالتين الآتيتين :

(١) ابلتون - القضاء الإداري - طبعة ١٩٢٧ - من ٧٣٤

(٢) جيز - مجلة القانون العام سنة ١٩٠٩ - من ٢٦٤ .

(١) إذا كان مشوباً بسوء القصد من فاعله — كالاقتحام مثلاً .

(٢) إذا كان جسيماً فاحشاً (١) . . .

ويكون كذلك في أحوال ثلاثة :

أ — حالة الخطأ المادى الجسيم : إذا أساء الموظف تقدير الوقائع بشكل ظاهر .

ب — حالة الخطأ القانونى الجسيم : إذا انحرف الموظف بسلطته بصورة ملفقة للنظر .

ج — إذا اندرج قبله تحت نصوص قانون العقوبات . ويجدر بالذكر أن هناك أفعالا يأتونها الموظفون العموميون ولا يجرمها القانون عكس الحال بالنسبة للأفراد العاديين فالقبض والجلب والتفتيش في الأحوال المنصوص عليها قانوناً مثلاً إذا باشرها الموظف المختص لا تشكل جريمة ما ، بل لعلها تواف وإجبا قانونياً على الموظف تنفيذه .

نقد النظرية : مرة أخرى يعتمد أحد القهاء الى التوصل بمعيار نفساني غامض لتمييز الخطئين وهو هنا أشد تعلقاً من سابقه ، فإما هو الحد الذي يصبح عنده الموظف قد أساء تفسير الوقائع أو تقدير الظروف ؟

والخطأ الجسيم ؟ : كثيراً ما اعتبره مجلس الدولة خطأ مصلحياً . ففي قضية (زمرمان) قضى المجلس بتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٠٣ بأن خطأ مدير الاقليم الجسيم في الإخلال بالاجراءات المقررة قانوناً للاستيلاء على إحدى المحاجر الرملية تسأل عنه الادارة (سيرى ١٩٠٥ قسم ٢ ص ٦٧ وأنظر أيضاً حكم المجلس في ٢٠ / ١ / ١٩١١ في قضية (ديلباس) .

ثم أن القضاء الفرنسي لا يوافق جيز على اعتبار الخطأ المشكل لجريمة جنائية خطأ شخصياً ، فقد عرضت أمام محكمة تنازع الاختصاص قضية (نيييز) وتلخص ظروفها أن أحد جنود الجيش كان يقود سيارة عسكرية وحدث أن أراد تخفيف سرعة سيارته لمفاداة الاصطدام بسيارة أمامه فأنحرف فجأة الى اليسار فأصاب راكب دراجة تصادف مروزه وصرعه ولما قدم الى محكمة الجناح أداته عن جريمة القتل خطأً بجرامة قدرها ٢٥ فرنكاً والزمت عن هذا الخطأ الذي اعتبرته شخصياً بتعويض يبلغ ٧٠٠ فرنكاً ، وعند نظر الاستئناف تدخلت الحكومة طالبة اعادة الدعوى الى محكمة تنازع الاختصاص باعتبار أن الخطأ هنا بالنظر الى طبيعته وملازماته مصلحي وقد قضت المحكمة الأخيرة بوجهة النظر هذه فعلاً (سيرى ١٩٣٥ ج ٣ ص ١٧ — حكم ١٤ / ١ / ١٩٣٥) .

ونود أن نشير الى الانتباه هنا الى أن التعبير الذي استعمله جيز فضلاً عن عدم صحته وفقاً لما تقدم فإنه غير دقيق إذ أن الفعل المجرم جنائياً قد يكون عمدياً أو غير عمدي ، فإذا بان أنه من النوع الأول وجب وضعه تحت الطائفة الاولى في تقسيم جيز ونعني بها الخطأ الملايس بسوء القصد .

(١) ونلاحظ أن جيز هذا يقيس الخطأ الجسيم غير المتعمد على الخطأ المتعمد أو العش كور في الحالة الأولى .

١٠ — نظرية هوريو — دوجي .

ويتبع العميدان هوريو (١) ودوجي (٢) تقسيما مغايرا ، فهما ينظران إلى الخطأ على أنه مصلحي إذا كان متصلا بالوظيفة بحيث لا يقع بدونها أما الخطأ الشخصى فهو ما ينفصل عنها انفصالا ماديا أو ذهنيا ، وعلى هذا يمد خطأ شخصيا العمدة الذى لا يكتفى بحذف اسم أحد الناجين من جداول الانتخاب لفقدان أهليته بأشهار افلاسه — وهذا من صميم وظيفة العمدة — ولكنه يعمد إلى النيل منه — وقد كان خصما سياسيا له ، فيطوى مناديا فى القرية معلنا على الملأ نبأ حذف اسم المفلس من جداول الانتخاب ، وقد قضت محكمة تنازع الاختصاص فى ٤ / ١٢ / ١٨٩٧ بأن مثل هذا الخطأ شخصى لأنه منفصل انفعالا ماديا واضحا عن أعمال الوظيفة (سيرى ١٧٩٩ — ٣٨ — ص ٧٦) .

أما الخطأ المنفصل ذهنيا intellectuellement فيمكن التمثيل له بالآتى :

العمدة الذى يأمر بقرع أجراس الكنيسة فى القرية أثناء سير جنازة مدنية صرقة — نكابة فى رجال الدين الكاثوليك — إذ أن طقوسهم لا تسمح بذلك ، هذا العمدة يأتى خطأ شخصيا . فصحيح أن الأمر بدق النواقيس عمل داخل فى وظيفته لكن مناسبة هذا العمل أو الباعث الدافع عليه لا يدخل فيها ، فنحن هنا لسنا ازاء فعلين متميزين . أحدهما من مقتضيات الوظيفة والآخر منتهى الصلة عنها — كالحال فى الخطأ المنفصل ماديا ، ولكننا أمام عمل واحد يبدو فى الظاهر مرتبطا بالوظيفة ، ولكنه من واقع بواطن الأمور غريب عنها ، فالانفصال إذن فى هذا الفرض ذهنى بحث لهذا يسميه دوجي بالخطأ المتدجج la faute Incluse علامة على امتزاجه بالعمل الوظيفى وعدم افتراقه عنه إلا من ناحية البواعث الخفية عليه وقد تبنى المشرع الفرنسى هذا الضابط فى قانون التوظيف الصادر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت المادة ١٦ منه على مسئولية الموظفين الشخصية عن الأخطاء المنفصلة عن واجبات وظيفته .

نقد النظرية : هذا المذهب لا يلائم مع واقع الحال كثيرا ، فقد يكون خطأ الموظف جسيما وفى ذات الوقت متصل بالوظيفة وهذا يصبغه — فى نظر القضاء الفرنسى — بالصيغة الشخصية خلافا لما ينتهى إليه هذا المذهب .

ثانيا — اتجاه القضاء الفرنسى :

١١ — المتأمل لأحكام القضاء الفرنسى يروعه أنه لم يأخذ بأى معيار من المعايير السالفة بل يمكننا القول — مطمئنين — أنه لن يتقيد مستقبلا بأى ضابط مهما كان محكما ، والعلة لا ترجع إلى قصور هذه الآراء أو غموضها بقدر ما ترتبط بنزعة المجلس التشريعية التى تضيق بانتماج سبيل واحد . إن مجلس الدولة يعالج كل حالة على حدة ويضع لها من الحلول ما يناسبها ، وأهل الفقهاء المتقدمون

(١) هوريو — القانون الإدارى ١٩٣٣ — ص ٥٢٨ .

(٢) دوجي — القانون الدستورى ١٩٣٣ — ج ٣ — ص ٢٧٧ .

استظهروا عناصر مذاهبهم من أقضية مجلس الدولة محاولين قدر الطاقة أن يكون رأى كل منهم مثلاً لغالبية الأحكام ولهذا ولأنه من المستحيل أن يتضمن رأى كل الحلول التي وضعها ويضعها المجلس في تطوره السريع المتلاحق فقد وضحت أوجه النقص بالنسبة لكل مذهب على اعتبار أنه معيار جامع مانع ، ولا ريب أن هذا المأخذ ينتفى عنه لو نظرنا إليه بوصف أنه محاولة توجيهية إرشادية قد ينسحب على بعض الصور وينحصر عن سواها .

١٢ — على أنه لا بد لنا — ونحن في رحاب القضاء الفرنسي — أن نشير إلى الرأى الذى خرج به العلامة دويژ (١) من واقع هذا القضاء لتفصيل أنواع الخطأ المصلحي .

ووفقاً لهذا الرأى أصبح الخطأ المصلحي يتمم ثلاثة شكول :

الصورة الأولى من الخطأ المصلحي : الإدارة ملزمة بأداء خدمة ، وقد أدتها ولكن على وجه سيئ . Le service a ma fonction ou culpa in commitendo هنا متمثل في عمل إيجابى *culpa in commitendo* وهذه الصورة هي الأكثر شيوعاً في العمل وأول ما فطن إليه القضاء في التعرف على الخطأ المصلحي . وتفصيل ذلك :

(١) العمل الإيجابى فعل ماضى . ومن صورته :

١ — أن يكون العمل الإيجابى صادراً من موظف كأن يطلق أحد رجال الشرطة النار على شخص في مظاهرة فيرديه قتيلاً وكان نوسعه أن يلافى ذلك (حكم المجلس فى ١٤/١٢/١٩٠٩ — المجموعة ص ١٠٢٩ — قضية بلوشارد) .

٢ — أن يكون العمل الإيجابى صادراً عن حيوانات أو أشياء تملكها الإدارة كالاهمال في ملاحظة الخيول الخاصة بالإدارة فتحدث أضراراً بالأفراد (قضية كورنيه الصادر فيها حكم محكمة التنازع فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، وأنظر بصدده مسئولية الإدارة عن رفاصاتها حكم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠١ فى قضية أربورن — مجموعة أحكام المجلس ص ٨٠٢ ، وعن طائراتها قضية رابان — دالوز ١٩٢٩ — ج ٣ — ص ١) .

٣ — أن يكون العمل الإيجابى راجعاً إلى سوء تنظيم المرفق العام فى مجموعته دون إمكان إسناذه إلى شخص بعينه — كالموظفين إذا أصيبوا بتسمم نتيجة سوء تهوية أماكن عملهم (قضية كونسور فرنقال — حكم المجلس فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٤ المجموعة ص ١٦٩) والسفن فى الميناء إذا لحقها تلف سببه اختلال الحركة فى الميناء (قضية شيفلاد — حكم المجلس فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

(ب) العمل الإيجابى تصرف قانونى ؛ ويتجلى ذلك فيما إذا زودت الإدارة الأفراد بمعلومات خاطئة اتخذوها أساساً لسلوكهم بما عاد عليهم بالضرر فى نهاية الأمر (قضية فيف نويل حكم المجلس فى ٤ يونيو سنة ١٩٢٤ — المجموعة ص ٥٤٦) . أو إذا تعجلت الإدارة فى تنفيذ حكم قضائى غير انتهائى (قضية ازبارت — حكم المجلس فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧ — المجموعة ص ١٣٥) .

(١) دويژ — مسئولية الدولة طبعة ١٩٢٨ — ص ٢٧ .

١٣ - الصورة الثانية من الخطأ المصلحي : الإدارة لم تؤد الخدمة المطلوبة منها le service me pas fonctionné فالخطأ هنا امتناع culpa in omitendo وإذا كان القضاء الإداري لا يستطيع إجبار الإدارة على عمل معين إلا أنه يمكنه أن يحكم عليها بالتعويض جزاء إجحافها عنه ، وهذه الصورة أحدثت من سالفاتها ، وقد خرجت إلى حيز الوجود كظهر للفكرة المهيمنة على القضاء الفرنسي الآن من أن تسيير الإدارة للبرافق ليس امتيازاً مباشراً أو تملكه عنه وقتاً شامت وإنما ذلك واجب يتعين عليها تأديته تحت رقابة القضاء لا بالنسبة لاختصاصاتها المقيدة بحسب بلى إزاء اختصاصاتها التقديرية أيضاً ، وبذلك وقعت بعض أعمال الإدارة تحت عين مجلس الدولة الساهرة حتى ولو لم تدمع بعيب من عيوب عدم المشروعية المعروفة ، بمعنى أن هذه الأعمال ما كانت لتصلح محلاً للإلغاء لو أثبت أمام قضاء الإلغاء في الوقت الذي ينظر اليها قضاء التضمين كإداة خصية للتعويض .

(١) ومن أبرز تطبيقات هذه الصورة حالة امتناع الإدارة عن القيام ابتداء ببعض الأشغال العامة كجسور الأنهار وقت الفيضان والحوادث على الطرق الوعرة المرتفعة (حكم ١٠/٥/١٩٠٧ - المجموعة ص ٢٤٢٨ أو توافيقها في صيانة هذه الأشغال بعد انشائها فعلاً إذ لا يكفي أن تتولى الإدارة انشاءها ثم تتركها دون عناية ، فتسأل الإدارة إذا انقلبت سيارة نقل كانت سائرة في أحد الطرق العامة بسبب وجود مطبات فيه (حكم ٧/١١/١٩٣٤ - المجموعة ص ١٠٢٨) وأيضا إذا أهملت في تثبيت لافتات على مفارق الطرق التي يتطلب اجتيازها عناية خاصة . . . الخ

(٢) وتنسب رقابة القضاء الفرنسي في هذا المقام على وظيفة الإدارة البوليسية وهذا ما نوهت به المحكمة الإدارية في القضية الشهيرة - قضية ليونيه - الآتي بيانها ، كذا بالنسبة لرقابة المستشفيات في قضية (جارسان) قرر مجلس الدولة أن الإدارة تكون مسؤولة عن تراخيها في إدخال مجنون مستشفى الأمراض العقلية ، رغم الشكاوى العديدة المرفوعة إلى مدير المستشفى إذا ارتكب المجنون أثناء بقاءه طليقا جريمة قتل (حكم ٢٣/١/١٩٣٢ - المجموعة ص ٩١) - وبخصوص الرقابة على المدارس جرم المجلس بمسؤولية الإدارة عن الحوادث التي تحدث باللامبالاة نتيجة إهمالها في صيانة مبانيها أو تزويدها بالاحتياجات اللازمة كعدم تركيب سور خشبي حول سلم مرتفع (حكم المجلس في ٢٣/١١/١٩١٧ - المجموعة ص ٧٦٢ وأيضا حكم ١٨/٧/١٩٣٠ - ص ٧٥٠).

(٣) ونصل بعد ذلك إلى حالة امتناع الإدارة عن تطبيق القوانين واللوائح أو تعديلها بآثر وجوبي إذا ما توفرت فيه شروط يمكننا أن نحصلها في الآتي :

أ - أن يتضمن امتناع الإدارة مخالفة للقانون ، ويتقضى هذا الشرط أن تكون الإدارة بصدد استعمالها اختصاصا محددًا ، فلو كان الاختصاص تقديرياً لتعذر النسيل من موقف الإدارة إلا عن طريق نظرية الانحراف أو التعسف في استعمال السلطة .

ب - أن يكون هذا الامتناع ذو صبغة خاصة بالنسبة لأفراد معينين ، أما إذا كان رفض الإدارة

انقاد لللائحة عاما — أى فى مواجهة الكافة وآليا أى ينصرف إلى كل مطلب يقدم لها دون تمييز بين فرد وآخر فإن مسؤولية الادارة — إذا ما جازت الاعباء التى يتحملها الأفراد من جراء هذا الامتناع حدود المعقول — تكون ذى لوى سياسى أمام البرلمان وحده .

ونجد مثالا لذلك فى قضية (رينيل) حين خطأت المحكمة مدير الاقليم الذى امتنع عن إداد جريدة معينة بأخبار الاجتماعات والقرارات الخاصة بمجلس المديرية فى الوقت الذى يضع فيه هذه الاختبار قصص تصرف الجرائد الأخرى مما يجعل تلك الجريدة فى مستوى أقل من زميلاتها الأمر الذى يكسبها ضرراً أقل مما يقال فيه إنه أدنى (دالوز — ج ٥ — ص ٢٩) .

١٤ — الصورة الثالثة من الخطأ المصلحي : خير الفصل عادله وعاجله ، لذا يبدوا تنفيذ الادارة لكثير من الواجبات الملقة على عاتقها بعد الاوان كأنهم سواء بسواء .

والادارة هنا تأخرت فى تنفيذ واجبها *le service a fonctionné mais tardivement* وليس المقصود حالة تقيد الادارة بمدة معينة تنزم فيها أن تودى عملا معينا ، فإن مكان هذه حالة الصورة الثانية إذ بمجرد مضي المدة المحددة تعد الادارة بمنته عن تنفيذ العمل المنوط بها . إذن فالقيد الزمنى فى صورتنا هذه متنى ولكن رغم ذلك فإن مجلس الدولة يقف بن وراء الادارة دقيا ليذهبها إلى العتل خلال مدة معقولة ، وهكذا نرى المجلس وقد استباح لنفسه فى قضاء التضييق مبادىء لاجودها لدى قرينه قضاء الالغاء .

ومن أمثلة هذه الصورة قضية (برونيه) وقضى فيها المجلس فى ١٨/٧/١٩١٩ بخطأ الادارة فى التأخر على الرد على خطاب شخص ، كان ابته الفاصر قد التحق بالفرقة الأجنبية تحت اسم مستعار دون أن يحصل على موافقة والده مع لزوم ذلك ، وترتب على تأخر الادارة فى الرد قتل الابن فى معركة معرية (المجموعة عام ١٩٢٨ ص ٩٧٥) ، وأيضا تباطؤ الادارة فى إجابة طلب تقدم من مالك كلب بما أنهم حتمه إعدام ذلك الكلب (حكم المجلس فى ٢٥/١١/١٩٢١ — المجموعة ١٩٢٣ ص ٢٨٣) .

١٥ — مما تقدم يبين لنا إلى أى حد يتخلع مجلس الدولة الرئيسى عن الخطأ المصلحي على أعمال الادارة المختلفة سواء أكانت من أعمال السلطة العامة أو الأعمال الخاصة ، أعمالا مادية أو تصرفات قانونية ، وسنلاحظ انحصرت هذه الأعمال فى شكل إيجاب أو سلب أو مجرد تأخير ، وبذلك أحكم المجلس وقا بمقتضى الادارة فى مجال قضاء التعويض بمحاسبة إياها ما جعل يتدخل من هذه ، وعلى هوى مقتضى تنظيمها الأمر الذى يعد من محض اطلاقات الادارة فى ميدان قضاء الالغاء .

نرى لاحظ الدكتور الطاوى أن المقابلة الفرنسية بدأوا على هذا الأسس فى تشييد نظرية التعسف فى استعمال الحقوق الادارية ليقتلوا بها نظرية التعسف فى استعمال السلطة أو الانحراف بالسلطة (١) .

(١) الدكتور سليمان الطاوى — مسؤولية الادارة من أعمال الغير التقليدية — ص ٣٥ — ويحيل على ذلك الى مؤلفه نظرية التعسف فى استعمال السلطة ص ١٥٦ مطبوعة ١٩٥٠ .

١٦ - درجة الخطأ المصطنع :-

لا يقتنع مجلس الدولة بنسبة خطأ ما إلى الإدارة ، بل لا بد أن يكون في نظره على درجة من الجسامه ويتنوع الحكم حسبما كان العمل مادياً أو إدارياً :

(١) الخطأ في حالة القرارات الإدارية :

من المجمع عليه أن عدم المشروعية أو التجاوز في استعمال السلطة *L'excès de pouvoir* ، *L'illegalité* بأوجهه الأربعة : مخالفة : (١) الشكل (٢) الاختصاص (٣) القانون (٤) روح القانون - أو الانحراف - هو الأساس لنقض التضمين وقضاء الإلغاء على السواء . غير أن مجلس الدولة وإن اعتبر أوجه عدم المشروعية الأربعة سبباً للإلغاء إلا أنه لم يتخذ نفس الموقف بخصوص قضاء التعويض .

وماك البيان .

أ - إذا خالفت الإدارة حجية الشيء المقضي به : الخطأ هنا يادى الجسامه إذا تنجراً الإدارة على الأحكام بوصفها عنواناً على الحقيقة فتمطل تنفيذها وتميز بذلك الاستقرار الاجتماعي والطمانينة العامة ، ولا يهم أن يكون الحكم صادراً ضد الإدارة وامتنعت عن تنفيذه ، أو كان ضد الأفراد وتفاعست عن مد المحكوم له بالقوة اللازمة . غير أنه في الحالة الأخيرة إذا ما ظهرت مبررات قوية تجعل تعطيل الحكم أجدى على المجموع من تنفيذه فإن الإدارة تموض المحكوم له - لا على أساس الخطأ وإنما استناداً إلى فكرة تحمل التبعة (قضية كرتياس الشهيرة - داللون الأسبوعي ١٩٢٤ - ص ٩٣) .

ب - إذا خالفت الإدارة القانون في غير أحوال حجية الشيء المقضي به : ينقسم الفقهاء في هذا الموضع فيشترط البعض الخطأ الجسم المشوب بسوء النية بينما يكتفي الآخرون بالخطأ الإداري حتى ولو لم تنف سوء النية .

ج - إذا خالفت الإدارة روح القانون (الإنحراف بالسلطة) وتوقد يرد الانحراف بصورته القائمة المخالفة للبياتية الإدارية والقواعد الأخلاقية مما حيث يستخرج الموظف وظيفته لمنفعة الشخصية أو يجعلها أداة للتنكيل بمخسومه ، وقد يقع التعسف في صورته الخفيفة فيرى الموظف من وراء العمل إلى مصلحة عامة غير مختص بتحقيقها بخالفاً بذلك قاعدة تخصيص الأهداف والصورتان المتقدمتان متساويتان في كونهما سبباً للتعويض .

د - إذا خالفت الإدارة قواعد الاختصاص ، إذا كنا أمام حالة عدم الاختصاص الموضوعي أي أن الموظف الذي باشر العمل لم يكن هو أو غيره مختصاً به ، فإن المضرورة يكون حقيقياً بالتعويض أما إذا انتقلنا إلى حالة عدم الاختصاص الشكلي أي أن الموظف الذي صدر منه العمل غير مختص لأن هناك موظفاً آخر مختصاً به فلا يكون مسوغاً للتعويض إذ أن الضرر كان سيصيب المدعي لا محالة - بفارق واحد هو صدور العمل عن شخص آخر .

(٥) إذا خالفت الإدارة قواعد الشكل : الإدارة هنا تكون في أحد موقفين : إما أن قواعد الشكل التي تجاهلتها أساسية فيستحق التعويض ، وإما أن تكون القواعد ثانوية بمعنى أن الإدارة تستطيع أن تعيد العمل من جديد فوراً وبدون قيد داخل للقلب الشكلي المطلوب ، فيكون هذا بمثابة تعويض عيني يجعل المطالبة بتعويض تقدي أمراً لا معنى له .

١٧ - (٢) الخطأ في حالة الأفعال المادية :

إن الخطأ الموجب للمسئولية في هذه الصورة يتأثر باعتبارات كثيرة نختار منها ببيان الآتي :
أولاً - الزمان : فليس عادلاً أن نحاسب المرفق عن نشاطه في أوقات الحروب والثورات والأوبئة والأزمات بنفس المعاملة التي يلقاها في الأوقات العادية وفي الزمن فسحة لمراعاة أصول الإدارة السليمة بل أن المجلس انسياقاً وراء هذا الاعتبار لم يتطلب من الإدارة عناية في الساعات المتأخرة من الليل كذلك التي يقتضيها منها في ساعات النهار .

ثانياً - المكان : فليحسب أن المرفق البعيد عن العاصمة أو عن الوطن يخضع لظروف أقسى . لهذا التمس له المجلس عدلاً إذا ما اعتوره خلل ، وترى تطبيقاً لذلك بالنسبة للإشراف على سجون المستعمرات حكم المجلس في ٤ يناير سنة ١٩١٨ (قضية ريكاردو - المجموعة ص ٩) .

ثالثاً - الأيراد والأعباء : إذا كان المرفق مسؤولاً عن خدمات ضرورية على نطاق واسع ، فيجب ألا يكون التكليف بغير مقدور ومن هنا نبئت فكرة التجاوز عن بعض مرفق البوليس مثلاً أو الطرق العمومية اكتفاء بالخطأ الجسم إذ لا يعقل والإدارة مسئولة عن توفير الأمن الكافة رعاياها أن تناقش عن خطئها التافه وإلا أدى هذا إلى شل يدها بما قد يربب أضراراً عامة أفك أضراراً . وقد بدأ المجلس في الارتكاز على معيار موضوعي لحصر مسؤولية الإدارة داخل حدود معلومة مؤداه أن الإدارة تكون مسئولة عن كل خطأ يمكن تجنبه إذا التزمت الإدارة بالحرص العادي وعلى العكس تسقط عنها المسؤولية إذا لم يمكنها دفع هذا الخطأ بالحرص العادي (قضية جالبرت - حكم المجلس في ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦ - سيرى ١٩٣٧ - رقم ٣ - ص ٥٤ وقضية باكيرت - حكم المجلس في ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ - سيرى ١٩٣٦ - رقم ٣ - ص ١٢٨ ، قضية مير - حكم المجلس في ٧ أبريل سنة ١٩٤٧ - المجموعة ص ٤٧٤) .

رابعاً - مركز المضرور تجاه المرفق : المستفيد من المرفق تربطه علاقة به فهو يسعى إلى خدماته أي يبذل جهداً للحصول على فائدة . هذا الجهد الإيجابي قد يشوبه خطأ من جانب المستفيع ثم أن اغتنام الفائدة يجب أن يقابله تحملاً لشيء من الخطأ . وكل هذه العوامل غير قائمة بالنسبة للمستفيد فوجب إذن التشديد في مسؤولية المرفق أزاء الأخير .

وبالنسبة للمستفيد يدخل المجلس في حسبان كونه بخاراً في الاستعانة بالمرفق أو مضطراً في اللجوء إليه وما إذا كان يدفع مقابلاً للخدمة أم لا ، فمن ينزل إلى الشارع أثناء مرور مظاهرة صاخبة خصيصاً لأشياء غير زينة يجب الاستطلاع بخلاف في مركزه عن الشخص الذي يتصادف مروره في الشارع .

القضاء مصلحة عاجلة، ولا ريب أن مسؤولية الإدارة قبل الأول أقل بكثير من مسئوليتها تجاه الثاني، وقد يشوب مركز المضرورة خطأ ما وهذا يخفف مسؤولية الإدارة، بل ويعيدها على الاطلاق أحياناً، كما لو تمعد المضرورة في المثال الأول الاشتباك مع رجال البوليس وأسفر ذلك عن إصابته خاساً — طبيعة المرفق: ينادى أبلتون بنظرية تقسيم أعمال الإدارة من ناحية طبيعتها إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الأعمال الدنيوية بأعمال القيادة: وهذا يجب أن يوزن فيها خطأ الظاهر والوضوح بشكل استثنائي...

القسم الثاني: أعمال البوليس: ويشترط أن يكون الخطأ فيها خطيراً وجسيماً.

القسم الثالث: الاحتمال المادية: ويكون فيها الخطأ العادي.

غير أن أبلتون لم يحدد مفردات كل قسم من هذه الأعمال، ولم يفسر «خطورة» أو «جسامتها» أو «وضوح» الخطأ بما لا يقسم نظريته من الغموض والتعقيد، والواقع أن مجلس الدولة استعمل هذه الأوصاف كنوافذ للخطأ غير العادي بدلالة استخدامه لها في وصف خطأ واحد في قضية واحدة.

ومع ذلك فيمكن النظر إلى رأي أبلتون كترجيح يكشف عن النوعية القلالية في القضاء الإداري من أنه ينظر إلى مرفق البوليس وأخطائه بكثير من الحذر والتحفظ فلا يفرض في تأنيق الإدارة وذلك لمصلحة جمهور المتقنين بالمرفق أنفسهم إذ أن تضييق الخناق على الإدارة في هذا المجال يكبلها بأوهام المسؤولية ويقعدها عن الاضطلاع بمهامها الحقيقية، هذا بجانب السبب التواخي من أن الدولة لم تسأل عن أعمالها البوليسية حتى وقت قريب.

الفرع الثاني: آثار التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي:

١٨ — المرحلة الأولى:

قدما أتى ولاية القضاء الإداري قاصرة أصلاً على فحص الخطأ المصلحي، أما الفصل في نزاعات الخطأ الشخصي فأمر من كويل للقضاء المدني، وأن للإدارة تسأل عن خطأها المصلحي فقط، في حين يلتزم الموظف وحده بتضمين خطأه الشخصي. هذه الفكرة — الفصل بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي — في الاجراءات والمواضع كانت نقطة البدء عند القضاء الفرنسي والفرنسيين في صالح الموظف من عدم مساءله لتفريطه عن خطئه الشخصي.

١٩ — المرحلة الثانية:

غير أن هذه الخطوة كان لها — ما بعدها — إذ لاحظ الفقه والقضاء أن الفاصل بين الخطئين الشخصي والمصلحي غير واضح، وينبغي على هذا أن المضرورة كثيراً ما يعتقد بأن الخطأ شخصي مثلاً، ثم يفتاح به عند الرجوع إلى القضاء المدني بأنه مصلحي فينظر إلى الحادثة الاجراءات مرة أخرى أمام القضاء الإداري، ومن يصرى على ما نصت المحكمة الإدارية بعدم الاختصاص أيضاً في

فلا يجد المضرور من اللجوء إلى محكمة تنازع الاختصاص وفي هذا تجديد كبير للوقت والمجهود...

ثم أن الخطأ لا يتحم أن يكون شخصيا محضاً أو مصلحياً محضاً فربما خطأ أزدواجى الصفة ولو فرضنا أن الخطأ شخصى محض فإن في مساءلة الموظف وحده فيه اصطدام بأعساره. في الغالب بالنظر إلى موارده المحدودة (١).

وشىء آخر غريب حقاً أن الإدارة تسأل كثير عن أخطائها التأقية والمادية في حين لا يؤاخذ الموظف عن خطئه الشخصى إلا إذا كان جسما ، وبذلك يبدو التعويض قريبا من المثال - للملاءمة - في حالة الخطأ اليسير ، وعزير في حالة الخطأ الجسيم.

من أجل ذلك نرفع القضاء إلى تقرير فكرة الجمع بين الخطئين ، وتجلى هذا لأول مرة في قضية (أنجيه) الصادر فيها حكم المجلس بتاريخ ٣ / ٢ / ١٩١١ (سرى ١٩١١ قسم ٣ ص ٢٣٧) ، وتتلخص وقائعها في أن أحد أفراد الجمهور أثناء اعتزاله الخروج من مكتب يريد ما يتعدى مصلحته منه يوجد أن الباب المخصص للجمهور قد أغلق لانتهاء ساعات العمل ، فاعتزل إلى الخروج من باب الموظفين ، غير أن بعض المستخدمين بالمكتب ظنوه - وقد طرد إلى المكتب ليتمه إلى باب الموظفين - لصا فتكاثروا عليه ودفعوه بعنف إلى الخارج فسقط على الأرض مكسور الساق وبعد تقديم المعتدين إلى محكمة الجناح قضت بإدانتهم في جريمة التعدي التي تعتبر بلا نزاع خطأ شخصيا بما يوجب مسؤولية الموظفين المدنية ، لكن مجلس الدوائر عند نظره القضية اشتم خطأ مصلحيين من بعض الوقائع الأخرى ، فلقد ثبت أن أحد مستخدمي المكتب - وإن كان غير مطلوب - قد سرق توقيت للمكتب ساعة بأكلها طمعا في إنهاء العمل قبل الميعاد كما تبعد ويوجد ثبوت في مدخل باب الموظفين مما سبب سقوط المضرور على الأرض وإصابته ، وهاتان الواقعتان تعتبران من قبيل خطأ المصالحه *faute du service* إذا ما كانتا واقعيتين لولا التنظيم المصالحى السيء - على حد التعبير الحرفى للحكم .

ونفهم من الحكم المتقدم أن الواقعة الواحدة قد تحتوى على خطأ شخصى وخطأ مصلحى في وقت واحد ... وهذا ما يعبر عنه بفكرة الجمع بين الخطئين .

٢٠ - المرحلة الثالثة :

ثم خطى المجلس خطوة واسعة أخرى فالزم الإدارة بالتعويض عن خطأ الموظف الشخصى ولا يقتصر الأمر على حالة ما إذا كان الموظف مجرماً بل يمتد إلى حاله ذهنية والمثال الواضح لهذه الطفرة الحائلة قضية ليونيه الصادر فيها حكم المجلس بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩١٨ وخلاصته وقائعها :

(١) وهذه من الناحية العملية أهم ثمرة لفكرة الجمع ، ولما فالمسألة لا تبرز إذا كان الخطأ مصلحياً إجماعاً لأن المضرور لا مصلحة له في الرجوع على الموظف وأمانة الإدارة الملية .

أن يمدد إحدى المقاملات رخص باقاة مسابقة زماية لأصاية أهداف ظافية على سطح أحد الأنهر، ورغم أن البعض قد لفت نظره إلى خطورة اللعبة إلا أنه لم يأبه لهم، ثم حدث ما خيف منه وأصيب إحدى المنزهات في وجهها أثناء مرورها على الشاطئ المقابل فتقاضى زوج المني عليها المدير أمام محكمة تولوز المدنية فتعبرت أن خطأ المدير شخصي، وبعد ذلك رفع الزوج دعوى على الإدارة أمام مجلس الدولة الذي قضى بأن رجوع المضرور على الموظف على أساس خطئه الشخصي لا يمنع من الرجوع على الإدارة على نفس الأساس (أى الخطأ الشخصي) (سريه ١٩١٨ - ج ٣ - ص ٤١)

٢١ - المرحلة الرابعة :

وأسرع المجلس الخطى بعد ذلك... فبعد أن كان يشترط وقوع خطأ الموظف الشخصي أثناء الوظيفة أصبح القضاء يندرج عن هذا القيد... إذ يكفي الآن أن يكون الخطأ قد ارتكب بسبب هذه الوظيفة أو حتى بمناسبةها، فلو استعمل موظف سيارته الحكومية لأداء عمله ثم خرج في طريق عودته لزيارة صديق فدم بها شخصاً فإن خطأ الموظف الشخصي وإن تدر منه خارجاً زماناً ومكاناً الوظيفة إلا أنه وقع بسببها على أى حال إذ لولا قسّم الموظف السيارة بسبب الوظيفة لجا ارتكب الحادث.

(راجع أحكام المجلس العيدة المنشورة بمجلة القانون العام سنة ١٩٥٠ - ص ١٨٣).

٢٢ - ولا يفتى الجمع بين الخطئين، ومسئولية الإدارة عن خطأ الموظف الشخصي جماً آخرى بين تعويضين، إذ متى أُنشج طريق رجوع معين التعويض الكافى لجبر الضرر، امتنع اقتضاء تعويض من التابع الموظف أو الإدارة وإلا كان الخطأ سبباً لأثر المضرور فيما جاز حقه، أما إذا حصل المضرور على جزء من التعويض من الموظف - ولا يتصور هذا الغرض بالنسبة للإدارة لأنها ليست تدفع التعويض كاملاً - فإنه يستطيع مقاضاة الإدارة في حدود باقى ما يستحقه من تعويض.

المطلب الثانى : الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى فى مصر :

٢٣ - مع أننا نلاحظ أننا المصطفى دوماً على تطبيق القواعد المدنية بصدد مسؤولية الإدارة عن أعمال موظفيها، ورغم المحاولات العديدة التى أمسك برحام المبادرة فيها رجال إدارة قضايا الحكومة إلى أن ولد مجلس الدولة المصرى ودفعت أحكامه النظرية الإدارية الى النور... وبيان ذلك :

٢٤ - أولاً : النظرية الإدارية قبل تكوين مجلس الدولة :

دأبت المحاكم المدنية على التعلق بالنظرية المدنية لا تفتى عنها حولا، وعلى ذلك كان للبضور أن يخاضم الموظف أو الإدارة على هذا الأساس وحده.

(١) فالموظف يسأل عن خطئه الشخصى تطبيقاً للبادة ١٦٣ منق (١٥١ مدنى قديم) - والمقصود بفعله الشخصى هنا ليس الفعل الأجنبي عن الوظيفة زماناً ومكاناً وظروفاً حسب - كالحال

في الخطأ الشخصي المقابل للخطأ المصلحي - بل خطأ المرتبط بالوظيفة أيضاً - والذي يمتد خطأ مصلحياً في عرف النظرية الإدارية . وواضح أن أس المسؤولية هنا الخطأ الثابت .

(٢) والإدارة تؤخذ بخطئها إذا لم يكن مقسوماً أصلاً إلى موظف معين ، وهو ما يقابل خطأ المصلحة *faute du service* الناتج من سوء تنظيم الدولا ب الحكومي عمومها والخطأ هنا ثابت أيضاً ، والمسئولية تكون عن الفعل الشخصي للإدارة (م ١٦٣ مدني)

... وقد قضت محكمة مصر الابتدائية بمسئولية الإدارة عن إهمالها في حيازة الأسلاك الكهربائية بتعريضها للثرثرات الجوية ... دون تغليفها بمواسير عازلة مما ترتب عليه سقوطها على شخص وضيعه .
... وقضت محكمة الاسكندرية المختلطة بأن مصلحة السكك الحديدية تكون مسئولة إذا ما تركت مجازاً (مزلقان) في حالة سيئة يتم عنها بروز طرفي القضبان ، وكان أن ترتب على هذا اصطدام سيارة نقل بأحدى الفاطرات .

... وقضت محكمة النقض في قضية حريق السكة الحديد بين بنها وقويسنا بأن القانون المصري لا يعرف - مسئولية الدولة من الخلل في تنظيم مصلحتها الحكومية ، ولما يجمع عليها القضاء المصري للآن - حكم ١٩٣٨ / ٦ / ٢ - المحاماة من ١٩ - ص ٣٥١ .

وقد كان هذا الحكم محل نقد شديد ، ولهذا تحولت المحكمة العليا عن قضائها الأخير وأزرت القضاء السالف بعد ذلك ، (راجع الحكم الصادر في ١٩٤٣ / ١١ / ٤ بشأن مسئولية الحكومة عن النسخ الذي نتج عن إنشاء ترعة دون مراعاة الأصول الفنية ، وبحكم النقض الصادر في ١٩٤٧ / ٤ / ١٧ عن مسئولية الإدارة عن الضرر الذي أصاب منزلاً من جراء عطب في إحدى أنابيب المياه) .

(٣) والإدارة تعاسب عن خطأ موظفها إذا كان الخطأ مسنداً إلى موظف وسواء أكان ذلك الموظف معلوماً أو لم يتيسر معرفته أما لشبوع الخطأ بين أفراد عديدين أو لعدم التعرف على الفاعل وسين أن كان الموظف ممثلاً في الدعوى أم لا .

ومن أمثلة هذه الصورة حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية في ١٩٥٠ / ٤ / ١٢ الذي دان الإدارة حين أصاب أحد رجال الجيش - الذي لم تكشف الوقائع عنه - شخصاً وقتله بأن تولى الجيش أعمال البوليس أثناء إضراب الأخير : (انظر أيضاً نقض حثائي في ١٩٤٣ / ١١ / ٢٢ المحاماة سنة ٢٦ - ص ٢٧٢ - رقم ١٣٧) .

والخطأ هنا مفترض افتراضاً لا يقبل اثبات العكس والمسئولية تكون خاصة بالمختلوع (الإدارة) من فعل التابع (المادة ١٧٤ مدني) والى تطلب شرطين :

أولاً : أن يقام الدليل ضد الموظف ابتداء على خطئه ، خطأ الموظف واجب الإثبات إنما لا يمنع ذلك من كونه مفترضاً في بعض الأحيان ، افتراضاً قابلاً لإثبات العكس كالدرس الذي يهمل رقابة التلاميذ المكلف بالإشراف عليهم ، أو غير قابل لإثبات العكس كسائق السيارة الحكومية الذي يدهش بها شخصاً أثناء قيامه بوظيفته (المادتان ١٧٣ و ١٧٨ مدني)

ثانياً - لأن يقع هذا الخطأ أثناء أو بسبب تأدية الوظيفة ..

وسنعرض تفصيلاً لهذا الخطأ في المطلب الرابع من هذا البحث .

٢٤ - على أن « إقلامه قضائياً للحكومة في ذلك العهد لم تأل جهداً في لغت النظر للقضاء إلى « الخطأ الشخصي والخطأ المصلي » ، هذا وإن وجدت النظرية الأخيرة أصلاً لحماية الموظف بملابسات أن الخطأ الذي ارتكبه خطأ مصلي لا يمسأله عنه إلا أن يحامي الحكومة فسد لها وألبها لرفع المسؤولية عن الإدارة عن طريق الادعاء بأن الخطأ محل المسؤولية خطأ شخصي يتحملة الموظف وحده .

ويجوز هنا أن نذكر الحكومة - الموضع عليها من الأستاذ عبد الوحيم غنيم - والمقدمة لمحكمة النقض عام ١٩٣٢ ، إذ جاء فيها : « أن نصوص القانون المدني في باب المسؤولية لا تصلح ولا تستلزم التمييز بين الخطأ الشخصي للموظف والخطأ الإداري ، فيكون الموظف وحده دون الدولة هو المسئول عن خطئه وتكون الدولة وحدها دون غيرها هي المسئولة عن عيب نظامها ... »

٢٦ - غير أن القضاء المأمري لم يأخذ بهذه التفرقة في الخطأ ، فلهي محكمة النقض تقر في حكم سلطان بنج ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ حيث إن هذا الطعن يترتب على القول بوجوب ترسم ما جرى عليه قضاء المحاكم الإدارية في فرنسا وما أخذ به علماء القانون العام من التفرقة بين أساس مسؤولية الحكومة عما يقع من موظفيها من عدوان على حقوق الأفراد ومسؤولية الأفراد عن أعمال فاعبهم وذلك للاعتبارات التي تضمنتها كتب الفقه الفرنسي .

على أن مجلس الدولة الفرنسي إذا كان قد جرى على هذه البنية فيحكم ما له من حرية النظر في تقرير ما يرى من القواعد القانونية لأنه لم يقيد بقواعد مرسومة ، ومن أجل ذلك امتن في أحكامه سنناً هي مزيج مما فهمه من معنى القانون العام وما تقتضيه قواعد العدل لا طلق ، وتابعة فيما رأى بعض فقهاء القانون وخالفه آخرون ، وتشعبت رؤى أولاد السيل والمذاهب ، ولا يزالون مختلفين في كثير من أمهات المسائل ، وقد أدى بهم مستحدث النظريات إلى آراء ومواقف ليس من مصلحة الطاعة (الحكومة) ولا من مصلحة معين في حالتها الإراثة الأخذ بها ولا الجري عليها . ذلك هو الحال في فرنسا ، أما في مصر فالحاكم محدودة الاختصاص فيما ينشأ بين الحكومة والأفراد من منازعات فضلاً عن تقديمها بما يوضح لها من قوانين لا معسدة عنها ، وليس في ظروف الدعوى الحالية ما يستوجب تسكيب القوانين هذه إلى ما عداها إذ النصوص المدنية صريحة ويمكن التطبيق حتى في دعاوى تضمين الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في جريانهم أو لمواهم بفعل الموظفين .

ومن حيث إنه لذلك تكون محكمة الموضوع قد أصابت إذ طبقت أحكام القانون المدني (١) .

٢٧ - ثانياً: النظرية الادارية بعد تكوين مجلس الدولة :

زاد وجه الاشكال في الموضوع حين وجد القضاء المدني له منافسا في دعاوى المسؤولية وتعي به مجلس الدولة . فضلا عن اختصاص الأخير بقضاء الالغاء بل وبقضاء التضمين المرتبط بالإلغاء . بعد التعديل المستحدث بالقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ - فضلا عن ذلك كله أصبح المجلس يرأى القضاء المدني في قضاء التعويض .

والمسألة ليست تعددا في جهات التقاضي لحسب، بل تباينا شاسعا في تكييف الأمور لمجلس الدولة يرى نفسه حراً من قيود النصوص المدنية ، ولهذا سرعان ما تأثر خطى زميله الفرنسي مانجا لنظرية الخطأ المصلحي القدرح المعلى في قضاء المسؤولية والامثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

... فقد جاء بحكم محكمة القضاء الادارى الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٠ د أنه لبيان ما إذا كان خطأ الموظف مصلحيا أو شخصيا يتعين البحث وراء نيته فإذا كان يهدف من تصرفه إلى تحقيق المصالح العام كان خطؤه مصلحيا . أما إذا تبين أن الموظف لم يعمل للمصالح العام بل كان مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطؤه جسيما فإنه يعتبر خطأ شخصيا يسأل عنه من ماله الخاص (١) .

— أنظر أيضا حكم ٢٦ / ٦ / ١٩٥٠ - مجموعة أحكام المجلس س ٤ ص ٩٥٦ رقم ٣٠٣ . وحكم ٧ فبراير سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام المجلس س ٥ ص ٥٨٤ - رقم ١٣٣ .

٢٨ - على أن الجدير بالذكر أن إدارة قضايا الحكومة عمدت خلال هذه المرحلة إلى التوصل بنظرية الخطأ المصلحي - في مناورة بارعة - للتدليل على أن الخطأ موضوع الدعوى - ليس شخصيا وإنما هو خطأ مصلحي لا يسأل عنه الموظف وذلك حتى تتوصل إلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة الادارية بنظر الدعوى ، وبذا تعود النظرية إلى وضعها الصحيح إذ أنها قد شرعت أصلا لحماية الموظفين .

وقد تجلت هذه الخطة في القضية الصادر فيها حكم ٢٩ / ٦ / ١٩٥٠ المشار إليه آنفا حيث ذهبت إدارة القضايا إلى أن امتناع الرؤساء الاداريين عن تنفيذ حكم لمجلس الدولة في صالح الموظفين - أن هو إلا خطأ مصلحي لا شأن للموظف به .

غير أن مجلس الدولة رد الفكرة - لا على أساس نبد النظرية الادارية كما فعل قرينة القضاء المدني سلفا - بل استنادا إلى نفس النظرية بمقولة إن الموظف المدعى عليه فضلا عن جسامته خطئه فإنه كان مدفوعا إليه بعوامل شخصية ، وعلى هذا يكون الخطأ شخصيا لا مصلحيا .

٢٩ - والملاحظ هنا أن النتيجة التي انتهى إليها الحكم تناقض ما استقر عليه القضاء الفرنسي منذ حوالي أربعين سنة من اعتباره اهدار الادارة لحجية الشيء المقضى به خطأ مصلحيا بارزا ، وإن أمكن مسألة الموظف شخصيا بجانب الادارة .

٣٠ - ومهما يكن من أمر فسرى في المطلب الرابع كيف أن حمل المجلس لواء النظرية الادارية ليس خيرا على طول الخط كما نوهم بذلك ظواهر الأمور .

• يلج •

المسئولية المدنية

عن حوادث المصاعد الكهربائية (الاسانسير)

للدكتور أبو اليزيد علي الميثاق الحامي

أصبح المصعد الكهربائي ، الاسانسير ، من الأشياء اللازم وجودها في المباني الضخمة وكبرى المحلات التجارية والفنادق على اختلاف درجاتها ، والمصعد كغيره من الأشياء التي يترتب عن استعمالها البعض من الحوادث .

ونحن نريد معرفة مدى هذه المسئولية ، هل هي مسئولية تقصيرية مبنية على الخطأ المأخوذ طبقاً للمادة ١٧٧ مدني أو طبقاً للمادة ١٧٨ مدني ؟ أم هي مسئولية تقصيرية مبنية على الخطأ المنسوب طبقاً للمادة ١٦٣ مدني ؟ أم هي مسئولية تعاقدية إذا كان المضرور مستأجراً في البناء أو نزيل أحد الفنادق الذي وقع فيه الحادث بسبب « مصعده » . ليس من اليسير على المضرور إثبات خطأ الحارس على الاسانسير ، ولذلك فإن افتراض المسئولية كما تنص المواد ١٧٧ و ١٧٨ مدني تعفيه من عبء إثبات الخطأ وتبكيه من الحصول على تعويض عما لحقه من أضرار . والحارس ملزم بتحمل المسئولية إلا إذا أثبت بالأدلة له فيما وقع إذا أن الضرر نتيجة لقوة قاهرة أو ظرف ظاري أو فعل الغير أو الجحى عليه . من ذلك أن افتراض الخطأ ينقل عبء الإثبات من المضرور إلى الحارس .

ولكن بأي المادتين نأخذ : بالمادة ١٧٧ مدني التي تنص على « حارس البناء » ؟ أم بالمادة ١٧٨ مدني التي تنص على « حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة » ؟

لو أخذنا بالمادة ١٧٧ مدني فمعنى ذلك أننا ننظر للمصعد أنه عقاراً بالتخصيص *immeuble par destination* لأن الاسانسير لا يمكن أن يوجد إلا في بناء *bâtiment* ، ولو أخذنا بالمادة ١٧٨ مدني فمعنى ذلك أننا ننظر الاسانسير أنه شيء يحتاج إلى عناية خاصة *chose exigeant une surveillance particulière* .

طبيعة المسئولية المدنية عن حوادث الاسانسير :

بناء الاسانسير يحتاج إلى تنظيم خاص وصيانة خاصة لأن وقوع أي حادث من الاسانسير يؤدي إلى أضرار العواقب . ففي الأماكن المؤجرة يستخدم المستأجرون بصفة دائمة هذه المصاعد لأنهم في عقد الإيجار لا يدفعون الأجرة عن السكن فقط بل وعن استعمال المصعد ، وخاصة هؤلاء الذين يقيمون في الأدوار العليا . وعلى ذلك يلتزم المؤجر بأن يمكن المستأجر من التمتع باستعمال المصعد تمتعاً هادئاً خالياً من العيوب ، فعليه إذن أن يجعل المصعد في حالة صالحة للاستعمال

ونحن أمام المادة ٥٦٤ مدني التي تنص على أن : « يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة . وملحقاتها في حالة تصالح معها لأن تبقى بما أعدت له من المنفعة ، وفقاً لما يتم عليه الاتفاق أو الطبيعة . العين » . فإذا وقع حادث من المصعد ، فهذا يعد خرقاً *violation* لالتزام المؤجر إذ أن : الإساءة من ملحقات العين المؤجرة . فالمؤجر قد أهمل في القيام بالتزاماته التي نص عليها القانون . إذن لقد ارتكب خطأ يؤاخذ عليه .

مسئولية المؤجر هنا مسئولية تعاقدية تنجم عن عقد الإيجار . هذا بالنسبة لعلاقة المؤجر بالمستأجر ، أما بالنسبة للغير وعلاقته بالمالك ، فإننا لا نستطيع الأخذ بالمادة ١٦٣ مدني التي تنص على أن : « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . إذ لا يمكن التمييز بين عبء إثبات خطأ مالك المصعد بما قد يتعدى عليه في معظم الحالات إثباته .

هل لنا أن نأخذ بنظرية الاشتراط لمصلحة الغير كما تنص المادة ١٥٤ مدني « يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة الغير ، إذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أو أدبية » ؟ .

فلو أن المستأجر طبيباً أو محامياً أو مكتب شركة ... فيشترط أن يكون إثباته حق استعمال المصعد . فالمشترط *stipulant* (الطبيب أو المحامي مثلاً) له مصلحة في الاشتراط إذ سيسهل على إثباته الوصول إليه . والمستفيد (إذا كان مضرراً) له حق مباشر ، أي له حق استعمال الدعوى المباشرة *action paulienne (directe)* ضد المتعهد *promettant* (مالك البناء) . مثال لحالة أخرى : نفرض أن محلاً تجارياً يفتح أبوابه لجمهور الناس ، فالحكم المسؤولية الناتجة عن حادث يقع من مصعد المحل عند نقله لأحد المتفرجين الذين لم يأتوا للقراءة ؟ هل لنا أن نقول بأن هناك عقد نقل *contrat de transport* ؟ صاحب المتجر يريد نقل زائري متجره *sains et saufs* (١) ولكن أين عقد النقل هذا ؟

صاحب المتجر يرض *offre* المصعد لانتقالهم من مطابق إلى طابق ، والواثق واثق *accepte* على ذلك . إذن الرضاء قد تم على موضوع معين وهو استعمال الأشخاص ولكن أين الثمن *le prix* ؟ هل عقد النقل جائز أن يكون مجاملة *benevole* بدون عوض ؟ بعض العقود كمقد الحبة تتم بدون عوض ، فالمادة ٤٨٦ مدني تنص على أن : « الحبة عقيد يتصرف بمقتضاها الواجب في ماله دون عوض » . هذا النص متعلق بالحبة وليس بغيرها ، فيجب عدم القياس عليه .

الواقع أن مشكلة من هذا النوع عرضت على القضاء واستقر على عدم اعتبارها عقيد نقل .

(١) محكمة استئناف الإسكندرية ٥ فبراير ١٩٥٠ ترى أن المسؤولية التعاقدية أساساً لتعويض عن الجواث التي تنجم عن نقل الأشخاص ، فالراكب الصاب في الحادث الذي يتم أثناء النقل غير مطالب إلا بإثبات الضرر والظروف التي حصل فيها (الحماية السنة ٣٠ من ١٩٥١ رقم ٢٧٦) . كذلك حكمت محكمة مصر الابتدائية أن مسؤولية السكك الحديدية من سلامة المرافق تعاقدية . (محكمة مصر الابتدائية ١٣ مارس ١٩٥١ الحماية المدنية ٣١ من ١٩٥١ رقم ٣٩٣) .

مشكلة الذي يركب سيارة مجاملة ويقع له حادث . حكمت محكمة النقض الفرنسية في عدة أحكام لها بأن الذي يركب سيارة الغير مجاملة ويقع له حادث ، فإن المسؤولية التي تقع على عاتق المالك (أو الحارس) ليست بناء على الخطأ المفروض ، وإنما بناء على الخطأ المنسوب أى يجب على المضرور إثبات خطأ المالك (أو الحارس) (١) لأنه إذا قبل الركوب فهو قد تنازل عن افتراض خطأ الحارس ولا يبق له إلا إثبات أن الحارس قد ارتكب خطأ يجب أن يؤخذ عليه .

* * *

لو تركنا المسؤولية التعاقدية جانباً ، نجد أنفسنا أمام المسؤولية التصديرية الناشئة عن الأشياء طبقاً للمادتين ١٧٧ مدني و ١٧٨ مدني .

المادة ١٧٧ مدني تنص على البناء : « حارس البناء ولو لم يكن مالكا له ، مسئول عما يحدثه لإنهيار البناء من ضرر ، ولو كان لإنهيار جزئياً ، ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه . »

المادة ١٧٧ مدني تتكلم عن مسؤولية حارس البناء إذا ترتب ضرر من تهدمه *dommage causé par sa ruine d'après l'état de la construction* إذا كان الهدم نتيجة عيب في الصيانة أو عيب في البناء

أليس لنا أن نفسر كلمة « بناء » تفسيراً واسعاً ؟ ألا يدخل المنقول في مضمون العقار إذا كان من توابعه ؟ فالأسانسير ليس إلا عقاراً بالتخصيص إذ لا يتصور وجود الأسانسير إلا في المباني . ونحن نعرف أن المالك ملزم بالمحافظة على البناء وإلا أصبح محلاً للبوأخذة طبقاً للمادة ١٧٧ مدني . الواقع أن المشرع لا يقصد بكلمة بناء *bâtiment* إلا البناء بالمعنى الضيق أى الهيكل الحقيقي للبنى مجرداً من ملحقاته .

وهذا ما يدعونا أن نتجه نحو المادة ١٧٨ مدني التي لا تشترط لتوافر المسؤولية عيب في البناء أو عيب في الصيانة ، وإنما تشترط فقط عيب في الحراسة *défaul de garde* (٢) هل معنى ذلك أننا ننظر إلى المصعد أنه من الأشياء التي تحتاج إلى عناية خاصة ؟

المصعد شيء من الأشياء ، فلا يهتم إن كان الشيء منقولاً أو عقاراً ، فالمادة ٥٥٨ مدني ترى أن موضوع عقد الإيجار شيء كما أن المادة ٨٠٢ مدني الخاصة بالملكية ترى أن الملكية شيء . فالبناء والأراضي الزراعية والمنقولات يعتبرون جميعاً في نظر المشرع من الأشياء *choses* .

(١) أنظر : *colin et capitant , cours élémentaires de droit civil français*, ed . 1948 . t . II . p , 231 et 276, civ . 27 mars 1928 S . 1928 . I . 353, 19 fev . 1945 D . 1945 p . 181-note flour
(٢) *civ . 16 nov. 1920 D p . 1920 . I . 169 note savatier, S . 1922 . I : 97* note Hugueney .

تطبيق المادة ١٧٨ مدني ضرورة اضمئان العدالة الاجتماعية :

المصعد من أكثر الأشياء خطورة ؛ واقتراض الخطأ في المادة ١٧٨ مدني لم ينص عليه المشرع إلا لأهمية الحراسة على مثل هذه الأشياء . فالشخص الذي يدخل المصعد لا يستطيع أن يمنع خطورته إذا وقع أي خلل أو ضرر أثناء سيره (١) .

المادة ١٧٧ مدني تتكلم عن حارس البناء . والمادة ١٧٨ مدني تتكلم عن الحارس عن الشيء . أيأ كان .. فكلا المادتين تهدفان إلى مسئولية الحارس موضوعية (شيثية) responsabilité objective ترجع إلى الضرر نفسه ، وليست شخصية ترجع إلى شخص الحارس . على الحارس أن يضمن سلامة الذين يستعملون المصعد ، وتفترض مسئوليته حتى ينفىها بوقوع الضرر بسبب أجنبي cause étrangère لا تدخل له فيه كلقوه القاهرة أو الظرف الطارئ . أو فعل الجنى عليه أو الغير .

فكرة المسئولية الموضوعية ، فكرة مستحدثة للدفاع عن المجتمع (٢) ؛ فإذا لحق أحداً ضرراً فلا بد وأن يسأل عنه المكلف بالحراسة إلا إذا أثبت بأن الضرر قد وقع بسبب أجنبي عنه . فالمسئولية مرتبطة بالحراسة على الشيء ، هل لا يترتب على أخذنا بالمسئولية الموضوعية والتي هي هنا المسئولية عن الحراسة أننا نتقرب من نظرية تحمل تبعه المخاطر théorie de risque لأننا نهدف إلى إصلاح الضرر دون أي اعتبار آخر ، وهذا باقتراضنا مسئولية الحارس إذ المبرة في نظرية تبعه المخاطر بالنتيجة la consequence ؟

الواقع أن المادة ١٧٨ مدني وضعت على أسس سليمة . فالقول بالمسئولية عن حراسة الشيء يقصد به المسئولية عن كل إهمال يقع من الحارس في حراسته ، وأن الحادث الذي يقع لدليل على إهماله وعدم احتياظه . لذلك أعطاه المشرع حقاً في إثبات العكس . معنى ذلك أن المشرع الذي افترض خطأ الحارس ، كفل له أن ينفى إقتراض هذا الخطأ ولكن لا يكفي أن يثبت الحارس بأنه لم يرتكب خطأ أو أن سبب الحادث غير معروف .

المسئولية الموضوعية لا بد وأن ترتبط بمعيار شخصي critère subjectif وهو الرأي العام ، فالمجتمع لا ينظر إلا إلى الضرر وخطورته ومدى أثره فيه ؛ فهي وإن تهدف إلى مصلحة المضرور ، فلا بد أيضاً وأن يقرها المجتمع ... فهي ليست إذن الرجوع إلى نظرية تبعه المخاطر ، لأن الحارس لا يشترط أن يكون هو نفسه المتفجع بالشيء ، فالحارس قد يكون بواب العمارة كما قد يكون وكيلا عن صاحب البناء الذي به المصعد . فضلاً عن هذا ، فإن المسئولية الموضوعية هنا تعاقب إصلاح الضرر بعد اقتراض خطأ الحارس ، وليس مسئولية بدون خطأ كما هو الحال في نظرية تبعه المخاطر .

نحن لا نعارض بأن نظرية تبعه المخاطر تستند على المسئولية الموضوعية ، ولكن ليس معنى

(١) civ . 25 juillet et 26 oct . 1927 S . 1928 . I . 89 note Paul Esmein

(٢) أنظر رسالتنا للدكتوراه . باريس سنة ١٩٥٦ من « جرائم الإهمال في مصر » صفحة ١٢٣ و ١٨٤ وما بعدها .

ذلك أن أخذنا بالمستولية الموضوعية هو أخذنا بالمستولية عن تبعة المخاطر (١) .

الحارس هو ما يوجد الشيء تحت سلطته وتقوده ، ومن واجبه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع أى ضرر .

إذن المادة ١٧٨ مدنى تطبق على كل شئ يحدث ضرراً بالغير ، سواء أكان هذا الشئ عقاراً بالتخصيص (٢) أو عقاراً بالاندماج Par incorporation كالأسلاك الكهربائية أو مواسير المياه أو الغاز (٣) أو تنبع عن سقوط شجرة على شريط السكة الحديدية (٤) كما أدى إلى وقوع الحادث أو على الطريق العام (٥) .

وعلى ذلك فإضافة ١٧٧ مدنى التى تنص على الحراسة على البناء لا تطبق إلا فى حالة هدم البناء سواء أكان الهدم جزئياً أو كلياً وقد حكمت محكمة النقض المصرية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بأنه إذا قتل أحد سكان المنزل نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به ، فإنه لا يشترط لمستولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجنى عليه (٦) . أما المادة ١٧٨ مدنى فتطبق فى حالة أى ضرر يتبع من الشئ الموضوع تحت الحراسة أياً كان (٧) . ولكن أى حراسة تشترط لقيام المستولية على عاتق الحارس ، هل الحراسة المسادية أم الحراسة القانونية ؟ فى الحراسة القانونية ، يعتبر الشخص حارساً حتى ولو انفصل الشئ مادياً عنه . إذن الحراسة القانونية يصعب الأخذ بها ، لذلك أقرت محكمة النقض الفرنسية بدوائرها المجمععة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ الأخذ بالحراسة المسادية (٨) . وبناء على ذلك ، إذا أتى مالك المنزل بضائع

(١) لودج أن نظرية تبعة المخاطر نظرية يصلح تطبيقها فى الإمكان الصناعية ، وهذا لأن المجتمع يتجوز نحو العدالة الاجتماعية بتدريس الضرور وخاصة هؤلاء الذين يقضون حياتهم بين الآلات الصناعية ويصعب عليهم إثبات خطأ المالك ، ثم وأن افتراض خطأ الحارس عديم الجدوى فى مثل هذه الحالات إذ أن الآلات كثيرة ومتعددة ثم وأن العامل بمسك ظروف عمله معرضاً دائماً للأخطار .

(٢) فى حادث وقع من آلة دراس والى تعتبر عقار بالتخصيص . . .

أضار . 59 . S 1908.H . 24 janv 1907 . Amicus

(٣) Req 10 nov . 1924 D . H . 1924 P . 635, Montpellier 24 juin

1924 D . p . 1924 . II . 145

(٤) Paris 10 dec . 1921 gaz pal 1922 I . 70 .

(٥) Limoges 29 juin 1921 D . P . 1922 . II . 49 note Lalou

(٦) قض بجناي ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ المادة السنة ٣٧ من ٨ رقم ١٩

(٧) محكمة الاستئناف المختلطة ١٦ نوفمبر ١٩٣٨ المادة السنة ١٩ من ٨٤ رقم ٣٤٥ ، ١٤ مارس

١٩٣٥ المادة السنة ١٦ من ٦٤٥ رقم ٢٨٩ ، ٢٨ يناير ١٩٣٦ المادة السنة ٦ من ٢٧٨ رقم ٢٧٥ . وانظر أيضاً

ما استقرت عليه محكمة النقض الفرنسية فى دوائرها المجمععة فى ١٣ فبراير ١٩٣٠ - دلوذ الدورى ١٩٣٠ الجزء

الأول من ٥٧ وتطبيق الملامة - بيير - ونفس الحكم فى سيرى ١٩٣٠ الجزء الأول من ١٢١ وتطبيق الاستاذ

أشبان

(٨) D . c . 1942 . P . 25 - فالسيارة المسروقة لا تكون تحت حراسة مالكها إذ يفقد

بسرقتها الرقابة عليها واستعمالها فإذا ما وقع حادث بها بعد سرقتها ، فلا يفترض مسئوليتها .

ليقوم بأعمال الصيانة ، فليس معنى ذلك أن الحراسة انتقلت من المالك إلى العامل ؛ فالحدث الذي وقع من جراء المصعد ، يسأل عنه المالك (الحارس) وليس العامل .

ولكن الدالك أن يرجع على الصانع عن إهماله وعدم احتياطه في القيام بأعمال الصيانة على الوجه الأكمل أو لعدم إخطار المالك عن سوء حالة الأسانسير وعدم صلاحيته للاستعمال .
إذن يقصد بالحراسة المادية أن يظل الشيء تحت مباشرة وإدارة وتوجيه الحارس ؛ وهو مسئول عن كل الأضرار الناتجة عن هذا الشيء حتى ولو كان به عيب لا يدركه . .

* * *

إذن المسؤولية الناتجة عن حوادث المصعد وإن كانت فيما يتعلق بعلاقة المستأجر بالمؤجر مسؤولية تعاقدية ، إلا أنها كقاعدة عامة مسؤولية تقصيرية مبنية عن الخطأ المفروض طبقاً للمادة ١٧٨ مدني بالنسبة للغير . فالمصاعد من الأشياء التي تتطلب حراستها عناية خاصة ، وعلى ذلك فإن كان من حق المستأجر الرجوع على المؤجر في حوادث المصاعد طبقاً لقواعد المسؤولية التعاقدية ، إلا أن من حق المستأجر كما من حق الغير المضرور مساءلة الحارس استناداً على المادة ١٧٨ مدني (١) وكل ما يلتزم به المضرور هو إثبات أن المصعد هو السبب في الحادث ، وأن الدور الذي لعبه المصعد في الحادث دور إيجابي وليس سلبى ، وإلا انعدمت المسؤولية .

(١) يقول أستاذنا السنبورى إن الخطأ المفروض لا يقوم حيث توجد علاقة عقدية بين حارس البناء والضرور (أنظر الوسيط في شرح القانون المدني الجديد — الجزء الأول — طبعة ١٩٥٢ ص ١٠٧٧) ولكن الأستاذ مصطفى مرعى يرى بأن المسؤولية تعد تقصيرية فقط ، فيقول : « المستأجر وإن كان لا يملك فى مصر إلزام المؤجر بالقيام بأعمال الترميمات الضرورية (طبقاً للمادة ٣٧٠ مدني قديم) إلا أن له أن يرجع على المؤجر بتعويض ما يصبه من ضرر بسبب تقصير المؤجر فى القيام بهذه الترميمات ، ودعوى المتأجر بالتعويض على هذا الأساس لا ترجع إلى أحكام عقد الايجار ، وإنما ترجع إلى قواعد المسؤولية المدنية (محكمة لبنان ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٣ — المحلقة السبعة الرابعة ص ٥٦٢ رقم ٤٢٣) للمسئولية المدنية طبعة ١٩٣٤ ص ٢٥٦ » ولكن المادة ٣٧٠ مدني قديم قد استبدلت بالمادة ٥٦٧ مدني جديد التى تنص « على المؤجر أن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التى سلمت بها وأن يقوم فى أثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات التأجيلية » وعلى ذلك كان رأى الأستاذ مصطفى مرعى له وجاهته قبل تعديل مجموعة القانون المدني سنة ١٩٤٨ .

ولو نظرنا الى رأى أستاذنا السنبورى لوجدناه ينطبق على بعض الأحكام الحديثة التى اخذت بها محكمة النقض الفرنسية : 6 mars 1945 note Nast, I. 53 . 1941 . Civ 27 mai 1940 D . c . 1941 . J . 219 .

وعلى الرغم من رأى محكمة النقض الفرنسية إلا أن هذا البدأ لم يستمر بعد ، فقد حكمت محكمة باريس فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤١ فى دالوز الانتقادي (D . C .) ١٩٤٢ قسم القضاء ص ٢٠ وتعلق لا لو توجبه نظرنا المذكورة أعلاه ، وهى أحقية للتعاقد الضرورى فى الرجوع على التعاقد الذى لم يتب بالتزامه إما بالمسئولية التعاقدية أو بالمسئولية التقصيرية : أنظر أيضاً دائرة المرائض الفرنسية فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٦ — دالوز الدورى ١٩٢٧ — الجزء الأول ص ١٠٥ وتعلق جوسبران . فالخطأ الذى يقع (سواء منسوب أو مقروض) هو اعتداء على الالتزام سواء أكان هذا الالتزام تعاقدي أو قانوني . والمهدف من النقاض هو ضمان حصول الضرور على تعويض ما تسبب له من أضرار . ولذلك يجب أن تترك للضرور المجال فى اختيار الطريق الأسهل عليه ليتسكن من الحصول على تعويض ما لحقه من أضرار .

قرارات المؤتمر الثالث للحامين العرب

المنعقد بدمشق

في ٢١ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧

اجتمع المؤتمر الثالث للحامين العرب بدمشق من ٢١ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ برئاسة الأستاذ عدنان القوتلي نقيب محامي دمشق وحضره وفود من نقابات المحامين بمصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن وليبيا وتونس . وقد افتتح نظام الرئيس شكرى القوتلي رئيس جمهورية سورية المؤتمر يوم السبت ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بقاعة الاحتفالات بمعرض دمشق الدولي وألقى خطبة فياضة في التمسك بالحق والعروبة، وتعاقب على منبر الخطابة بالحفلة نقيب محامي دمشق ودمشق بديل المؤتمر ، فوزير العدل السوري ، فنقيب محامي مصر ، فنقيب محامي العراق ، فنقيب محامي لبنان ، ورئيس محكمة النقض بتونس ، فنقيب محامي طرابلس و حلب واللاذقية وليبيا، فندوب جامعة الدول العربية ، فندوب محامي الأردن .

واستمر المؤتمر ومكتبه الدائم يعقدان جلسائهما بنادى الجامعة السورية بدمشق وأقيمت عدة محاضرات وبحوث قيمة في شتى المواضيع القانونية والتشريعية .

وكانت جلسة الختام في مساء الأربعاء ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ حيث أصدر المؤتمر القرارات الآتية :

أولاً - دستور الاتحاد العربي

يقر المؤتمر دستور الاتحاد العربي حسب الصيغة النهائية التي وضعتها اللجنة المختصة في المؤتمر ، ويدعو الشعب العربي ومنظماته وحكوماته في أقطاره كافة إلى تبني هذا الدستور والتبشير به واتخاذ الخطوات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ ، كما يوصي الأمانة العامة للاتحاد بطبعه ونشره على أوسع نطاق وتبليغه إلى جميع الحكومات العربية .

ثانيا - التأميم وسيلة مشروعة لتدعيم الاقتصاد القومي العربي

١ - يعلن المؤتمر أن التأميم وسيلة مشروعة لتدعيم الاقتصاد القومي العربي ورفع السيطرة الاحتكارية عنه تطبيقاً لمبدأ السيادة .

٢ - يسجل المؤتمر أن تأميم شركة قناة السويس وهي شركة مصرية تم على وجه سليم متفق مع أحكام القانون وأن الشخصية الاعتبارية للشركة انبثقت وحققت محلها الشخصية الاعتبارية الجديدة التي تمثلها هيئة إدارة قناة السويس وأن قواعد التأميم تسري على أموال الشركة انبثقت كافة بما في ذلك الموجودة خارج مصر .

٣ - يحى المؤتمر مصر على قيامها بهذا الاجراء التي صانت به حرية الملاحة ومظاهر السيادة كافة ، فمززت بذلك القومية العربية .

ثالثا - مجلة للاتحاد العربي

١ - يوصى المؤتمر النقابات العربية بالسماح للحامى العربى بالمراقبة في جميع البلاد العربية في جميع القضايا دون إذن النقابة المختصة .

٢ - يوصى المؤتمر الأمانة العامة للاتحاد باتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء مجلة حقوقية تصدر باسم اتحاد المحامين العرب وتنضم نشر القوانين والاجتهادات والدروس والمشاريع التي تقدم للمؤتمر ليتمكن الأعضاء من دراستها قبل عقد المؤتمر .

رابعا - مسألة فلسطين

١ - يؤكد المؤتمر القرارات المتخذة في المؤتمر الثاني لاتحاد المحامين العرب المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٦ .

٢ - يؤكد المؤتمر اعتبار القرار الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في ٢٩/١١/١٩٤٧ بتقسيم فلسطين باطلا :

(١) لعدم صلاحية الهيئة في اصدار مثل هذا القرار ، لتجاوزه حدود الصلاحيات المحددة في نظام الوصاية الدولي ، وخاصة الفقرة د ب ، للبادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تحدد اختصاص الهيئة بالعمل على تقديم الاقليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي والاستقلال بما يتفق مع رغبات شعوبها التي تعرب عنها بله حريتها ، ولا سيما أن هيئة الأمم المتحدة لم تقم بما كان متوجبا عليها بموجب أحكام ميثاقها ولم تتحرر رغبات شعب فلسطين ولم تخرج بين سكانها الشرعيين أصحاب الحق في التصويت وتقرير المصير أى استفتاء لاستطلاع رغباتهم في أمر مستقبلهم .

(ب) الخالفة للقرار ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا ، لاسيما مقدمته ومذكراته التفسيرية والفقرة الثانية للمادة الأولى منه والتي تنص على « حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبقيّة أحكام المادتين الأولى والثانية من الميثاق .

٣ - العمل على استرداد الجزء المقتصب من فلسطين وتجنيد سائر الامكانيات العربية السياسية والمادية والعسكرية في هذا السبيل وبشكل خاص .

خامسا - الحياد الإيجابي

١ - تعميم السياسة العربية التحررية القائمة على أساس الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ومحاربة النفوذ الأجنبي بجميع أشكاله ، والتعاون مع جميع القوى في العالم التي تعمل على محاربة الاستعمار والصهيونية ، واعتبار كل سياسة في أي بلد عربي ، تخرج عن هذه السياسة التحررية خطرا على الكيان العربي وعلى قضية فلسطين .

٢ - إيجاد جبهة عربية قومية في مختلف البلدان العربية لتعبئة جميع قوى الشعب العربي من أجل تدعيم هذه السياسة العربية والتحررية وتحقيق أغراضها .

٣ - تدعيم أجهزة الدعاية العربية في البلاد الأجنبية وتقويتها بشكل تستطيع معه أن توضح للعالم واقع الحق العربي وبطلان مزاعم الصهيونية وادعاءاتها وافتراءاتها العدوانية وأطماعها .

٤ - محاربة جميع المشاريع التي تقدمت بها دول الاستعمار أو « وكالة إغاثة اللاجئين » ، والتي ترمي إلى الصلح مع اليهود أو تمهده « كمشروع جوفستون » و « مشاريع الاسكان والتوطين » ، بأشكالها المختلفة و « مشاريع التهجير » ، وجميع ما يمكن أن يظهر في المستقبل من مشاريع مماثلة واعتبار موضوع اللاجئين جزءا من قضية فلسطين الأصلية لا ينفصل عنه .

٥ - دعوة الحكومات العربية لرعاية اللاجئين المقيمين في بلادها وتعمد أوضاعهم ورفع مستواهم ومعاملتهم معاملة المواطنين من رعاياها ومنحهم حرية العمل والتنقل وإعدادهم الإعداد الصالح للأسهام في النضال لاسترداد ما اغتصب من ديارهم .

٦ - تشديد إجراءات المقاطعة الاقتصادية العربية (لإسرائيل) والتأكيد على اعتبار ذلك حقا مشروعًا تستخدمه الدول العربية في الدفاع عن كيانها كإجراء يقتضيه الوضع الراهن لقضية فلسطين إلى أن يتحقق الحل النهائي للقضية بشكل يضمن للعرب تحقيق أمانهم القومية في فلسطين .

٧ - رفض مبدأ ايزنهاور وجميع الأحلاف الأجنبية والعمل على إحباطها وانقضاء عليها باعتبارها ترمي إلى تصفية قضية فلسطين لصالح إسرائيل وعلى حساب العرب .

٨ - إن قضية اللاجئين الفلسطينيين العرب جزء من القضية الفلسطينية ومحاربة تصفيتهم بتوطين

اللاجئين إن هو إلا جزء من محاولة استعمارية لتصفية هذه القضية والتحكين لإسرائيل تمهيدا لفرض الصلح معها ؛ لذلك :

(أ) يحى المؤتمر صمود اللاجئين العرب في رفضهم مشاريع الاستيطان ويدعوهم إلى الاستمرار في نضالهم ضد محاولات الاستيطان وتمسكهم بحقوقهم في العودة إلى وطنهم .

(ب) يناشد الشعب العربي مقاومة كل محاولة لتوطين اللاجئين وينبهه إلى أن الحكومات العربية التي قبلت مشروع ايزنهاور تتآمر على القضية الفلسطينية بتوطين اللاجئين .

(ج) يطالب الحكومات العربية المتحررة بفضح واحباط هذه المؤامرة الاستعمارية والمبيتة وان توفر للاجئين العرب المقومات المادية والمعنوية التي تكفل استمرار مقاومتهم ونضالهم لاسترداد حقوقهم .

سادسا - وحدة النضال العربي

١ - يدعو المؤتمر الأمة العربية في جميع اجزاء الوطن العربي لتحقيق وحدة النضال العربي وتنسيقه وتوسيعه بما يكفل اشغال الاستعمار في أكثر من ساحة ويفوت عليه فرصة تعبئة قواه ليضرب بها في كل قطر من أقطار وطننا على حدة ، كما يدعو الشعب العربي إلى تأييد الحركات النضالية والتحررية وموازرتها ومؤازرة فعالة مجدية بكافة الوسائل .

٢ - يعلن المؤتمر أن السياسة القومية العربية التحررية : سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز التي تنطوي بطبيعتها على تحرير جميع علاقاتنا الدولية من أى نفوذ أو سيطرة أو توجيه أجنبي وعلى مقاومة الاستعمار وإسرائيل ومكائمتها ، ورفض الأحلاف الأجنبية وإقامة القواعد العسكرية في الأراضي العربية وعلى التسكك بالسلم العالمي وتدعيم الكتلة الآسيوية الإفريقية وكتلة مؤتمر باندونج إنما هي السياسة التي تتحقق بها مصلحة الأمة العربية وتؤدي بها رسالتها .

٣ - يعلن المؤتمر أن تحقيق الوحدة العربية بالإضافة إلى أنه في حد ذاته أكبر أهداف الأمة العربية والتعبير الأساسي عن قوميتها المتحررة هو الطريق الوحيد لدرء الأخطار الاستعمارية وحربه المسمومة (إسرائيل) ويطالب حكومتى مصر وسورية بالمبادرة السريعة لتحقيق اتحاد فيدرالى بينهما يكون مفتوحا لكل دولة عربية تتوفر لها مقومات التحرر اللازمة للانضمام إليه كخطوة عملية أولى نحو الوحدة الشاملة .

٤ - يدعو المؤتمر الشعب العربي والحكومات العربية في أنحاء الوطن العربي المختلفة إلى تعبئة قواها ووضع كل إمكاناتها لدعم نضال سورية الجبار ضد العدوان المضح الذي يبيتها لها الاستعمار الأمريكى واحباط جميع انذامرات المتوالية عليها من قوى الاستعمار وعملائه ويقر إرسال بركة إلى هيئة الأمم المتحدة احتجاجا على سياسة أميركا الاستعمارية العدوانية ضد سورية بالانقض النالى .

« المؤتمر الثالث للبحامين العرب المنع في دمشق يحتاج بشدة على خرق أميركا ميثاق الأمم ،
والم المتحدة بتدخلها الفاضح في شؤون سورية الداخلية ، وبانتهاك أسطولها السادس حرمة مياهها
الإقليمية وبإيعازها إلى تركيا وإسرائيل بمشدد جيوشهما على حدودها واستخدام مثير الأمم المتحدة ،
واسطة للتهدى في حملة لتضليل الرأي العام العالمي توطئة لشن عدوان مسلح عليها قد يؤدي إلى
واشعال نار الحرب في العالم ويطالب الأمم المتحدة بفرض ميثاقها على أميركا ، وان تتحمل
مسؤولياتها في الدفاع عن حرية الشعوب وحقوقها في السيادة والأمن وعن صيانة السلم في العالم من
وأخطار الحروب الذرية .

رئيس المؤتمر الثالث
للبحامين العرب

سابعاً - رفض مشروع أينهاور

إن مشروع أينهاور كما أوضحته تصريحات دالس ومناقشات الكاونفرس وتطبيقاته العملية
هو مشروع استعماري قائم على اصطناع نظرية الفراغ المزعوم في الشرق الأوسط ومناقض لمبدأ
احترام السيادة الوطنية الذي قام عليه ميثاق الأمم المتحدة وهو يهدف إلى استمرار السيطرة
الاستعمارية في الوطن العربي وتصفية القضية الفلسطينية والتحكين لإسرائيل من هدر حقوق العرب
في فلسطين وتوطين اللاجئين وإلى فرض صالح معها وتنظيم كتلة تضم الدول العربية ، وإسرائيل
تسير في ركاب السياسة الاستعمارية الغربية .

ولما كانت الخطوة الأولى في تطبيق مشروع أينهاور تمثلت في المؤامرة الأمريكية في الأردن
لجاءت في الداخل لإجهازا على كل مظهر من مظاهر الديمقراطية فيه من قلب للحكم الوطني وإقامة حكم
رجعي استعماري وتعطيل للتحيات النيابية وإهدار للحريات ، وجاءت في السياسة الخارجية تنفيذاً
تاماً للخطط الاستعمارية لعزل الأقطار العربية عن بعضها واختلاق أسباب الخلاف بينهما والتهجم
على السياسة القومية المتحررة التي تنتهجها سورية ومصر .

لذلك فإن المؤتمر يعلن وجوب الاستمرار في مقاومة مشروع أينهاور ويحيي المجاهدين العرب
في الأردن ويستنكر المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية بالاتفاق مع الوضع القائم في الأردن لتسليم
جبل المكبر لإسرائيل .

وان من الحقائق التاريخية الثابتة أن منطقة خليج العقبة بأسرها عربية خالصة لأهلها العرب
سكنوها منذ آلاف السنين وأن هذا الخليج يعتبر خليجاً عربياً مغلفاً ومياهه إقليمية تخضع
لسلطة البلاد العربية الواقعة على شاطئيه ، وأن قضية خليج العقبة وسيناء تعتبر خطوة ثانية بعد
فلسطين لاهدانات إسرائيل والاستعمار الغربي لإسكان أربعة ملايين يهودي في بيئنا ، وليضعوا
يدهم على الملاحة في خليج العقبة ليصلوا التجارة عن طريق إلالات إلى شواطئ آسيا وأفريقيا

ولإمراز البترول العربي بواسطة الأنايب ، لذلك فإن المؤتمر ينبذ خطيرة هذه الخطوة من جانب إسرائيل ويعلن أن خليج العقبة خليج عربي قائم في أرض عربية بحثة وهو بهذا يعتبر مياها إقليمية داخلية من ممتلكات العرب برأ وبحراً وجواً الأمر الذي يوجب بقاءه مغلقاً في وجه الملاحة الإسرائيلية .

ثامناً - رفض الأحلاف الاستعمارية

يؤكد المؤتمر أن سياسة الأحلاف العسكرية خطر يهدد كيان الأمة العربية والسلام في العالم وأن محاولة تدعيم حلف بغداد بإعلان مشروع أيزنهاور لن يزيد حلف بغداد إلا ضعفاً وأن التجارب التي مر بها حلف بغداد في مواجهة البنيان العربي لا شك أنها أثبتت عدم جدوى هذا الحلف في صورته السابقة وهو كذلك لن يكون ذا نفع في صورته الجديدة ويدعو المؤتمر إلى وجوب التشديد في إحباط هذا الحلف والقضاء عليه نهائياً في البلاد العربية .

تاسعاً - نضال الشعب العربي في الجزائر

يحيي المؤتمر نضال الشعب العربي في الجزائر وجهية التحرير لأجل تحريره ويدعو الشعوب والحكومات العربية إلى التأييد الحازم الحاسم للثورة الوطنية في الجزائر بكل إمكانياتها المادية والأدبية ويطالب المؤتمر الحكومات العربية ببذل أقصى الجهود لإنجاح مناقشة مسألة الجزائر في تقرير مصيرها وإعلان استقلالها ضمن المجموعة العربية لكونها قطراً عربياً له حق السيادة التامة ووجوب إطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين .

عاشراً - النضال العربي في الجزيرة العربية

لأننا كانت الجزيرة العربية قد أخذت تسير الركب العربي التحرري في النضال ضد الاستعمار وقوى البنى والشر وهبت نطالب بحريتها وحقوقها في تقرير مصيرها ، لذلك فإن المؤتمر يحيي اليمن حكومة وشعباً والإمارة بالحكومات العربية وشعوبها لبذل جهودهم الإيجابية لمساندة للشعب العربي في جنوب الجزيرة ويعلن المؤتمر أن المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبين سلطات وإمارات ومشيخات جنوبي الجزيرة والخليج العربي سواء أكانت معاهدات الحماية أو معاهدات الاستشارة هي معاهدات باطلة غير قانونية ولا مشروعة وتقتضى على انتهاك صريح صاخر لميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان .

كما أن المؤتمر يقرر بأن إمارة عمان مستقلة استقلالاً تاماً بحكم المواثيق الدولية ويستنكر العمليات الحربية الإجرامية التي ترتكبها بريطانيا ضد شعب عمان والإبراق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة للتدخل لوقف العدوان .

٢ — ينال الأحرار في بعض الأنظمة العربية التي يتحكم فيها الاستعمار ألوانا من الاضطهاد والتعسف تتناقض مع أبسط حقوق الإنسان ، لذلك فإن المؤتمر يستنكر هذا الاضطهاد والارهاب ولا سيما مبدأ نزع الجنسية عن المواطنين .

حادى عشر — المؤتمر والمكتب الدائم المقبلين

تقرر أن يعقد المؤتمر الرابع لاتحاد المحامين العرب في بغداد خلال النصف الثانى من شهر تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٥٨ وأن يعقد المكتب الدائم المقبل في تونس الخضراء خلال شهر أذار (مارس) المقبل وأن تقوم الأمانة العامة بالاتصالات اللازمة لتحديد الموعد مع نقابة تونس وتوجيه الدعوة ، وأن يقوم المكتب الدائم بزيارة ليبيا في طريقه إلى تونس .

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
حكم . تسبیب كاف . سرقة . إحالة الحكم في بيان المسروقات إلى الأوراق . لا عيب .	٥ نوفمبر ١٩٥٦	١١٣	٧٥
تفتيش . صورة واقعة يجوز فيها لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم طبقا للمادة ١٤٩ . ج .	د . د . د	د	٧٦
تفتيش . الدفع ببطالانه . مواد مخدرة . عدم قبوله من أنكر ملكيته للمضبوطات .	د . د . د	د	٧٧
نقض . إجراءات الطعن . ماهية الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في الموعد القانوني .	د . د . د	١١٤	٧٨
حكم . منطوقه . النص فيه على رفض الدفوع التي أبداه المتهم . غير لازم .	د . د . د	د	٧٩
نقض . الخصوم في الطعن . اثر نقض الحكم . دفاع . تعارض المصلحة . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصالحهما . نقض الحكم بالنسبة للتمهين معا .	د . د . د	د	٨٠
إثبات . خبير . حق المحكمة في الجزم بصحة مارجحه الطبيب الشرعي .	د . د . د	د	٨١
استئناف . معارضة . دفاع . متى يجوز للمحكمة الاستئنافية إعادة القضية لمحكمة أول درجة ؟ المادة ١٤٩ / ٢ ج . مثال .	١٢ نوفمبر ١٩٥٦	١١٥	٨٢
عود . حكم غيابي . الحكم الغيابي الوارد بصحيفة سوابق المتهم . عدم تقديم النيابة ما يدل على صيرورته نهائيا . القضاء في الدعوى بناء على ذلك . لا خطأ .	د . د . د	د	٨٣
حكم . تسبیب كاف . سرقة . تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة السرقة . غير لازم .	د . د . د	د	٨٤
تفتيش . الاذن به . صدور الاذن . من النيابة دون القاضي الجزئي بتفتيش منزل الزوجة المتهمة . حصول هذا التفتيش في المنزل الذي تساكن فيه زوجها . صحيح .	د . د . د	١١٦	٨٥
شيك . سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى يتحقق ؟	د . د . ١٣	د	٨٦

رقم الصفحة	الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٧	١١٦	١٣ نوفمبر ١٩٥٦	تفتيش . الاذن به . صدور الاذن بتفتيش المتهم ومسكنه . تفتيش محل تجارته بناء على هذا الإذن : صحيح .
٨٨	١١٩	١٩	قبض . حق مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر متى كانت هناك دلائل كافية على اتهامه . المادة ٤١ أ . ج .
٨٩	١١٧	١١٧	١ - حكم . تسبب كاف . خيانة الأمانة . عدم تحدته استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . إرادته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره . كاف .
٩٠	٢٠	٢٠	٢ - خيانة الأمانة . القصد الجنائي . دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التي بعده بعد وقوع جريمة التبيد . أثره .
٩١	١٢٠	١٢٠	١ - قاضي التحقيق . تحقيق . قانون . إسالة النيابة الأوراق إلى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد . حقه في مباشرة جميع سلطاته المخولة له بالقانون الجديد .
٩٢	١٢١	١٢١	٢ - قاضي التحقيق . تحقيق . حرته في إصدار قراراته . عدم تقيده بطلبات النيابة .
٩٣	١٢٢	١٢٢	حكم . تسبب كاف . بيان مضمون كل دليل من الأدلة التي بنى الحكم بالأدلة قضاه عليها . وجوبه .
٩٤	١٢٣	١٢٣	شهادة . إجراءات مخالفة الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨٧ أ . ج . حق الخصم الذي لم يعان باسماء الشهود في الميعاد في المعارضة في سماعهم طبقاً للمادة ١٣٧٩ أ . ج .
٩٥	١٢٤	١٢٤	خيانة أمانة . حكم . تسبب معيب . تمسك المتهم بتحديد البيع ببلدة أخرى خلاف التي توقع الحجز بها وأنه غير مكلف بنقل المحجوزات . عدم تحقيق هذا الدفاع وعدم الرد عليه في الحكم . قصور .
٩٦	١٢٥	١٢٥	دفاع . خيانة أمانة . حكم . تسبب معيب . تمسك المتهم بضم دفتر المجنى عليه التجارية . تعيين خير لتصفية الحساب بينهما . إغفال الحكم بالإشارة إلى هذا الطلب أو الرد عليه . قصور .
٩٧	١٢٦	١٢٦	١ - إلزام الأوراق الحكومية . من يتحقق جريمة الإلتفاف المصوص عليها في المادة ١٥١ أ . ج .

العدد الثاني	نهرست	السنة اثنى عشر والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٦	٢٧ نوفمبر ١٩٥٦	٢ - إلتلاف الأوراق الحكومية القصد الجنائي فيها ماهيته. ٣ - إلتلاف الأوراق الحكومية . إعتبار محضر تحقيق البر ليس منها متى سلم إلى شخص مأمور بحفظه . المادة ١٥١ ع . وصف التهمة . دفاع . ضرب . نفي ظرف سبق الإصرار في جريمة العامة المسندة إلى المتهم دون لفت نظر الدفاع . لا خطأ . ١ - استئناف . تقرير الترخيص الاكفاء في قرار الترخيص بالقدر الذي يطالبه الفصل في شكل الاستئناف . لا خطأ . ٢ - إجراءات . إعتبار محضر الجلسة مكملًا للحكم في الاجراءات التي تمت . ١ - دفاع . محاماة . قذف . انطباق المادة ٣٠٩ ع على شامي الخصم . ٢ - دفاع . قذف . الفصل فيما إذا كانت عبارات القذف أو النسب بما يستلزمه الدفاع . موضوعي . ١ - تنظيم . إجراءات . دفاع وصف التهمة . ثبوت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفًا للقانون بدون ترخيص . تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو . قضاء المحكمة بالغاء الازالة . خطأ . ٢ - تنظيم . حكم . نقض . خطأ المحكمة الاستئنافية في قضائها بالغاء الازالة في جريمة إقامة بناء مخالف للقانون بدون ترخيص . صدور قانون قبل الفصل في الداعن بعدم جواز الحكم بالعقوبات الكيفية . أثره . ١ - نقض . سلطة محكمة النقض . حكمها في الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات . ٢ - اخلاص . عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على المتهم بالاخلاص . المادة ١١٨ ع . ١ - إثبات . شهادة . حكم . تسبب كاذب عدم التزام المحكمة بتحديد موضع الدليل من الأوراق مادام له أصل فيها .
٩٧	" " "	" " "
٩٨	١٢٣	" " "
٩٩	١٢٤	" " "
١٠٠	" " "	" " "
١٠١	١٢٥	" " "

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٢	٢٧ نوفمبر ١٩٥٦	٢ - نقض . سبب موضوعي . فصل المحكمة الجنحة عن الجناية دون اعتراض من المتهم إثارته أمام محكمة النقض . غير جائزة . ١ - إثبات . شهادة . حق المحكمة في الاخذ بأقوال المجنى عليه وهو محتضر . ٢ - نقض . المصلحة في الطعن . قتل عمد . حكم . تسبيب كاف . . توقيع عقوبة الضرب المفضي إلى الموت على المتهم بالقتل العمد . لامصلحة له من إثارة قصور الحكم في بيان نية القتل . ١ - غرفة الاتهام . إجراءات . إعلان . دفاع . عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة الاتهام . عدم تمسك محامي المتهم أمام محكمة الجنايات بذلك وعدم طلبه أجلاً لتحضير دفاعه لا إخلال بحق الدفاع . ٢ - غرفة الاتهام . إجراءات . التمسك بإبطال أمر الاحالة إلى محكمة الجنايات لعدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام . لا محل له . ٣ - تفتيش . قبض . صدور أمر بضبط المتهم وإحضاره من يملكه وحصوله ضحيحة طبقاً للقانون . حق مأمور الضبط القضائي في تفتيش المتهم قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيداً لتقديمه إلى سلطة التحقيق . (٢) قضاء محكمة النقض المدنية ١ - وصية . إجازة الوصية . تسجيل والتصرفات المقررة . . إثبات . الأقرار . إجازة التصرف . صالح . وارث . إجازة الابن الوصية صادرة من المورث للزوجة والبنات في حدود ثلث التركة لكل منهما في ضرورة إقرار تضمنه عقد صالح أبرم فيما بينهم . قسمة عقارات التركة على أساس هذا الصالح . عدم لزوم تسجيل عقد الصلح ولا تحصيل رسم عليه عند تسجيل عقد القسمة طبقاً للقانون رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والقرار الوزاري الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ .
١٠٣	١٢٦	
١٠٤	٧ فبراير ١٩٥٧	

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٥	١٢٢	٧ فبراير ١٩٥٧	٢ - نقض التوكيل في الطعن، محاماة، تقرير محامي الطاعن بالطعن في كتاب محكمة النقض بصفته وكيلًا عن وكيل الطاعن، عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله، عدم قبول الطعن شكلاً.
			١ - دعوى خصومة، سقوط الخصومة، إجراءات، نقض أثره، صدور حكم النقض لمصلحة المستأنف في الحكم المنقوض، اهماله في تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض، حق صاحب المصلحة في التمسك بسقوط الخصومة، متى تبدأ السنة المقررة لسقوط الخصومة في هذه الحالة؟ م ٣٠١ مرافعات.
			٢ - دعوى، خصومة، سقوطها، إجراءات تنفيذ الأحكام، نقض أثره، إعلان حكم النقض لابقاء ما قضى به من مصروفات الطعن وآثار المحاماة، عدم اعتباره إجراء من إجراءات التقاضي تبدأ منه مدة سقوط الخصومة، عدم وجوب إعلان حكم النقض قبل تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة، المادتان ٣٠١ و ٤٦٠ مرافعات.
			٣ - دعوى، خصومة، سقوطها، إجراءات، نقض أثره، قضاء محكمة الإحالة بسقوط الخصومة بعد نقض الحكم، عدم جواز اعتبارها ممتنعة عن الفصل في الموضوع.
			٤ - نقض، إعلان الطعن، إجابة أحد الخصماء المحضر الذي قام بإعلان تقرير الطعن بأن المطعون عليه توفي، عدم توجيه الطعن إلى ورثة المطعون عليه، بطلان الطعن.
			٥ - نقض، الخصوم في الطعن، شفعة، تجزئة، اختصاص أحد المطعون عليهم بأداء الأمر في دعوى الشفعة أمام محكمة الموضوع على أساس أنه من البائذين وظهور أنه لم يوقع على العقد واقتصار الشفيع على طلب أخذ القدر الذي باعه من وقع على عقد البيع واقتصار منازعة المطعون عليه المذكور على تحديد القدر المبنيح، أخذ محكمة الموضوع بوجهة نظره، عدم امتداد أثر بطلان الطعن بالنسبة له إلى باقي المطعون عليهم.

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ - شفعة .. دعوى . حكم « تسليب معيب » . إثبات . ملكية . اعتبار ملكية الشفيع لما يشفع به شرطاً لقبول دعواه . إنكار المشتري على الشفيع هذه الملكية . مجرد قول الحكم بأن المحكمة ترى أن المنازعة في الملكية غير جدية والاستدلال على ذلك بأسباب وانتهائه إلى القول بأنه يقوم بالشفيع سبب الأخذ بالشفعة . خطأ وتصور .	٧ فبراير ١٩٥٧	١٣٨	٤٠٦
٢ - قرض . الخصوم في الطعن . دعوى . تمثيل الخصوم فيها . وصى . تقديمه دون وساطة محاميه — طلباً بعد حجز القضية للحكم بفتح باب المرافعة لزوال صفته في تمثيل بعض الخصوم المشمولين بوصايته . عدم تقديم الدليل على أن زوال الصفة كان قبل أن تنهى القضية للحكم . عدم الاعتداد بهذا الطلب .	• • •	•	١٠٧
وقف . وقف خيرى . الرجوع فيه . وقف خيرى صدر قبل العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حرم الواقف فيه نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة وجعل الاستحقاق لغيره . عدم جواز الرجوع فيه . التحدى بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون المذكور التى تتحدث عن وقف المسجد . لا يصح .	• • •	•	•
بيع . تسجيل . إثبات . حكم « تسليب معيب » . صدور عقدى بيع من بائع واحد فى ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ . تحويل الحكم فى إثبات علم المشتري الثانى بالتصرف السابق على علاقة البتوة بينه وبين البائع . قصور . علم المشتري الثانى بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها . لا تأثير لها على التصرف الحاصل إليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق .	• • • ١٤	١٣٩	١٠٨
١ - بيع . فسخ . الشرط الفاسخ الضمنى . عدم انفساخ عقد البيع إعمالاً للشرط الفاسخ الضمنى فى القانون المدنى القديم والجديد إلا بأعذار المدين بالوفاء . وتخلفه عن الوفاء حتى صدور الحكم النهائى . امتناع جواز الحكم بالفسخ إذا قام بتنفيذ التزامه قبل ذلك .	• • • ٢١	١٤١	١٠٩

ترتيب الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٠	٢١ فبراير ١٩٥٧	٢ - ربيع . فسخ . هلاك الشيء المبيع . قضاء . مستعجل . عدم انقضاء عقد البيع ببيع البضاعة المتناقد عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل في النزاع القائم بين الطرفين . لا محل للقياس على حالة هلاك المبيع . المادة ٢٩٧ مدني قديم و ٤٢٧ مدني جديد .
١١٠	٢١ فبراير ١٩٥٧	١ - ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية . حق الممول الذي لا يملك حسابات منتظمة في اختيار رقم المقارنة . بقاء هذا الحق مادام أن مصلحة الضرائب لم تتخذ قراراً بتحديد رأس المال المستثمر وإخطار الممول به بخطاب موسى عليه علم وصول ولو نفي تحديد رأس المال على إقرار الممول نفسه .
١١١	٢٨	٢ - ضرائب . تعويض . حكم وتسبب معيب . طلب الممول الحكم له بتعويض عن خطأ مصلحة الضرائب في ربط ضريبة الأرباح الاستثنائية عليه وماتم بناء على ذلك من إجراءات الحجز والبيع وغلق محله وضياع رأس ماله واسمه وشهرته . عدم تحقيق الحكم عند القضاء بالتعويض مقدار ما يبيع وما لحق الممول من خسائر من جراء هذا البيع وعدم بيانه أن الإغلاق كان نتيجة مباشرة لتوقيع الحجز . قصور .
١١١	٢٨	١ - وكالة . إثبات . قواعد الإثبات . . نقض . أسباب جديدة . . التمسك بعدم جواز إثبات عقد الوكالة إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف على الوكالة على عشرة جنيهات . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
		٢ - وكالة . إثباتها . إجازة . استناد الحكم في إثبات الوكالة في البأجير إلى إزادات الموكل في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى إدارية وإلى أقوال الوكيل في شكوى إدارية . لا خطأ .
		٣ - فضالة . وكالة . الإقرار بمقد الفضالة . ترتيب جميع آثار الوكالة عليه . م . ٢٩٠ مدني جديد .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٤ - وفاة عرض . إجارة . قيام المستأجر بعرض مبلغ معين شفاه بأنه عرض مبرىء لذمته من التزامه كاملاً بالإجارة وإيداعه خزينة المحكمة بعد رفضه . عدم التزام الموجر بقبول هذا العرض الناقص .			
٥ - دفاع . إثبات . طلب الإحالة إلى التحقيق . شهادة . محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق اعتباراً على أقوال شهود سمعوا في غير مجلس القضاء كقرينة قضائية . لا خطأ .			
٦ - نقض . تقرير الطعن . خلوه من بيان وجه النعي على الحكم في خصوص الخطأ في فهم واقعة من الوقائع . اعتبار سبب الطعن مجهلاً .			
٧ - نقض . التوكيل في الطعن . التقرير بالطعن من محامي الطاعن بمقتضى توكيل والتأشير على تقرير الطعن وصورته المعلقة للطاعن عليه بما يفيد وفاة الطاعن وحلول ورثته محله ثم إعلان الطعن بناء على طلب ورثة الطاعن . عدم ادعاء المطعون عليه بأن الطعن قرينة في حياة الطاعن . اعتبار الطعن مقرراً به في حياته .			
١ - استئناف . أحكام يجوز استئنافها . اختصاص . قانون . دعوى قيمتها تقل عن ٢٥٠ جنيتها رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم وأصدرت فيها قبل الفصل في الموضوع أحكاماً غير منتهية للخصومة كلها أو بعضها وذلك قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد . وجوب إحالتها إلى المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون الجديد . عدم القضاء بذلك والحكم في الموضوع بجواز استئناف القضاء الضمني بالاختصاص في هذه الحالة .	٢٨ فبراير ١٩٥٧	١٥٦	١٦٣
٢ - اختصاص . اختصاص فرعي . تعلقه بالنظام العام . أثر ذلك .			
٣ - نقض . حالة الطعن بإعلان الحكم . حكم « تسببيه » . النعي على الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق التي أودعها الطاعن ما لم			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
الظمن . عدم تقديم هذه الأوراق إلى محكمة الموضوع . اعتبار الظمن خلوا من الدليل . ١ - أحوال شخصية . اختصاص . محاماة . النظم في أمر تقدير أتعاب المحامي الشرعي . بدوّه وسيره على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل إلى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فأحاله إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف . الدفع بعدم اختصاص هذه الدائرة . لا محل له . ٢ - أحوال شخصية . قانون . إجراءات . مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ . ٣ - محاماة . مواعيد النظم في أمر تقدير المحامي الشرعي . تقديمه فعلا في اليوم التالي لإعلان أمر التقدير وحضور المحامي أمام المحكمة الابتدائية الشرعية المختصة وفقا للمادة ٤٣ ق ١٠١ سنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة الشرعية . البحث في تاريخ إعلان المحامي بعريضة النظم . لا جدوى منه .	٢٨ فبراير ١٩٥٧	١٥٧	١١٣
(٣) قضاء الأحوال الشخصية ١ - أحوال شخصية . رسوم . المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . أساس التقدير فيها ثابت . ٢ - حساب . تقدير قيمة أموال المحجور عليه أو عديم الأهلية . لأعبدة في التقدير بقانون الرسوم . سلطة المحكمة في ذلك . ٣ - حساب . مال المحجور عليها قاصر على معاش سنوي . تقدير قيمته حسب ما يستحق فعلا ، دون ما يستحق مستقبلا . ١ - أحوال شخصية . شهادات الجنسية . حجيتها في إثبات الجنسية الأجنبية . تأييد الحالة الظاهرة لها . ٢ - ميراث الأجانب . القانون الواجب التطبيق هو قانون المتوفى .	٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ١١ أبريل ١٩٥٧	١٦٢ ١٦٦	١١٤ ١١٥

العدد الثاني	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٣ - المملكة المتحدة. وجود عدة شرائع مختلفة بها. العبرة بقانون الموطن.
		٤ - موطن المورث في مصر. تطبيق القانون المصري. حالة خارجية، وعة.
		٥ - وجوب تطبيق القانون الانجليزي باعتباره القانون الشخصي للمورث.
		(٤) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
١١٦	١٧٩	٧ مارس ١٩٥٧
		بطلان الاستئناف. معارضة في أمر أداء. رفع الاستئناف بطريق الايداع. باطل. المواد ١١٨ و ٤٠٧ و ٨٥٥ مرافعات.
١١٧	١٨٠	١١ أبريل ١٩٥٧
		تقدم. سقوط الحكم بضمي أكثر من ١٥ سنة دون اتخاذ أي إجراء للتنفيذ. المطالبة القضائية. التنبيه. طلب التوزيع و صدور قائمة التوزيع المؤقتة. هل يقطعان مدة التقدم.
		الحلاف بين المادتين ٢٠٨ مدني قديم و ٣٨٣ مدني جديد.
		هل قبول البنك في التوزيع يتطوع التقدم في ظل القانون المدني القديم.
١١٨	١٨٥	د . د . د
		قواعد الحسابات الجارية في المصارف. قوائم التأخير. المواد ٢٢٣ / ٢ مدني و ٢٢٦ و ٢٣٢ مدني. العقد شريعة المتعاقدين. الخروج عن قواعد تجميد الفائدة اذا ما اقتضى العرف الجاري ذلك.
		(٥) قضاء المحاكم الكلية المدنية
١١٩	١٨٨	٢٧ مايو ١٩٥٧
		المادة ٢٣ من قانون الاصلاح الوزاعي. الحكمة من تقييدها. طبيعتها. هل تعتبر قاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام؟ مدى تأثيرها على العقود التي تم مخالفة لها. مقارنة بينها وبين المادة الأولى من نفس القانون.

العدد الثاني	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٩		منازعات الأحوال الشخصية في الطلاق للأستاذ فسيف ركي المحامي .
٢٠٩		المسئولية عن عمليات الشحن والتفريغ في النقل البحري للدكتور على جمال الدين عوض مدرس القانون التجاري والقانون البحري بكلية الحقوق بجامعة القاهرة
٢٢٤		الفسخ لارادى لعقد العمل الفردى للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية
٢٣٤		الرشوة في القانون المصرى للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل النيابة بمكتب النائب العام
٢٤٢		الحقنأ الشخصى والحقنأ المصلحي للأستاذ على فاضل حسن وكيل نيابة جنوب القاهرة
٢٥٨		المسئولية المدنية عن حوادث المضاعد الكهربائية (الأسانسير) للدكتور أبو اليزيد على المتيت المحامى
٢٧٣		قراوات المؤتمر الثالث للمحاميين العرب المنعقد بدمشق في ٢١ - ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين
وتكوين الأموال ؛
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ بشأن رسوم التسجيل ؛
ورسوم الحفظ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٧ و ٣٧ و ٧٦ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار
إليه النصوص الآتية :

مادة ٧ - لا يجوز إنشاء أية هيئة لازالة أعمال التأمين أو إدراج هذا الغرض ضمن أغراض
أية هيئة ، إلا إذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعها إسمية وملوكة
لمصريين دائماً ، وبشرط أن تحصل على ترخيص في ذلك من وزير المالية والاقتصاد .

ولو وزير المالية والاقتصاد أن يمنح الترخيص أو يرفضه وفقاً لما يراه ملائماً لحاجة الاقتصاد القومي
كما لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن مائتي ألف جنيه ولا أن يقل المدفوع
منه عن مائة ألف جنيه .

على أنه في هيئات إعادة التأمين لا يجوز أن يقل رأس مال الهيئة المكتتب فيه عن خمسمائة ألف
من الجنيهات ولا أن يقل المدفوع منه عن مائتين وخمسين ألفاً من الجنيهات .

ويقصد بهيئات إعادة التأمين التي يقتصر نشاطها التأميني في جمهورية مصر على مزاوله أعمال
إعادة التأمين دون التأمين المباشر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مسكرر « ز » الصادر في ١٣ يولي سنة ١٩٥٧ .

ويشترط في أعضاء مجلس إدارة أية هيئة من هيئات التأمين والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين .

ويقوم قرار قبول تسجيل شركات التأمين المصرية القائمة وقت العمل بهذا القانون مقام الترخيص المشار إليه في الفقرة الأولى .

ويستثنى من أحكام هذه المادة صناديق الإعانات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٧ - يجب على الهيئات إذا أرادت تحويل وثائقها مع الحقوق والالتزامات المترتبة عليها عن كل أو بعض العمليات التي تزاو لها في جمهورية مصر إلى هيئة أخرى أو أكثر مسجلة فيها طبقا للقانون أن تقدم طلبا إلى رئيس مصلحة التأمين بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

وينشر الطلب في الجريدة الرسمية مع دعوة حملة الوثائق وغيرهم من أصحاب الشأن إلى تقديم ملاحظاتهم على التحويل في ميعاد ثلاثة أشهر من تاريخ النشر .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بالموافقة على التحويل إذا تبين له أنه يحقق مصلحة أصحاب الحقوق من حملة الوثائق التي أبرمتها الهيئة في جمهورية مصر والمستفيدين منها والدائنين .

وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويحتج به قبل المؤمن لهم والمستفيدين من الوثائق التي أبرمتها الهيئة في جمهورية مصر وكذلك قبل دائنيها .

وفي هذه الحالة تنتقل الأموال التي للهيئة في جمهورية مصر إلى الهيئة التي حولت إليها الوثائق وذلك مع مراعاة الأحكام العامة المتعلقة بنقل الملكية والتزول عن الأموال ، على أن تعفى الأموال المحولة من رسوم التسجيل ورسوم الحفظ المفروضة على نقل الملكية والتزول عن الأموال بمقتضى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ .

مادة ٧٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابعة بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا يتجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ،

ويعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٧ مكررا (١) و ٧ مكررا (٢) ، بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا يتجاوز ألف جنيه علاوة على الزام المخالف أداء تعويض يعادل ربع أقساط إعادة التأمين التي نشأت المخالفة بشأنها ، مع اعتبار إعادة التأمين سارية المفعول وفقا لأحكام المادتين المشار إليهما ، ويؤدى مبلغ التعويض الذي يحكم به إلى شركة إعادة التأمين في حالة مخالفة أحكام المادة ٧ مكررا (١) وإلى شركة التأمين في حالة مخالفة حكم المادة ٧ مكررا (٢) .

ويعتبر كل من أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الإدارة في الشركات وغيرها من الهيئات الخاصة مسؤولين عن أية مخالفة لأحكام تلك المواد .

مادة ٢ - يضاف إلى القانون سالف الذكر ثلاث مواد جديدة برقم ٧ مكررا (١) و ٧ مكررا (٢) و ٨٤ مكررا بالنصوص الآتية :

« مادة ٧ مكررا (١) - على شركات التأمين المسجلة وفقا لأحكام هذا القانون وكذلك على هيئات التأمين العامة التي تساهم في رأس مال إحدى هيئات إعادة التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين المباشر التي تعقدها في جمهورية مصر لدى إحدى شركات إعادة التأمين المصرية التي يعينها وزير المالية والاقتصاد وذلك على أساس النسب التالية :

- ١ - قسم الحياة : ٢٠ ٪ على أساس قسط الخطر .
- ٢ - قسم الحريق : ٢٠ ٪ على الأساس النسبي .
- ٣ - قسم إصابات العمل : ٣٠ ٪ على الأساس النسبي .
- ٤ - قسم السيارات : ٣٠ ٪ على الأساس النسبي .
- ٥ - قسم الحوادث والخسائر والمستويات : ٢٠ ٪ على الأساس النسبي .
- ٦ - قسم النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى : ٢٠ ٪ على الأساس النسبي .
- ٧ - قسم التأمين من الأخطار الأخرى : ٢٠ ٪ على الأساس النسبي .

وتسرى أحكام هذه المادة من أول يناير سنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى أقسام التأمين الواردة في البند (١) و (٢) و (٣) و (٤) ومن أول يناير سنة ١٩٥٩ بالنسبة إلى الأقسام الميئة في البنود الأخرى .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يمد هذا الموعد بالنسبة إلى بعض العمليات التي تدخل في أحد الأقسام الثلاثة الأخيرة ، ويجوز تعديل النسب آنفة الذكر بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للتأمين على أن ينفذ القرار اعتبارا من أول يناير التالى لاتقضاء أربعة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على عمليات تكوين الأموال المنصوص عليها في المادة (١) .

« مادة ٧ - مكررا (٢) تلتزم شركة إعادة التأمين التي يعينها وزير المالية والاقتصاد وفقا لأحكام المادة السابعة بقبول إعادة التأمين عن المخاطر المنصوص عليها في المادة المشار إليها وعلى أساس النسب الميئة بها .

وتؤدى شركة إعادة التأمين إلى شركات التأمين والهيئات العامة عن عمليات إعادة التأمين المنصوص عليها في الفترة السابقة عمولة إعادة التأمين على الأساس التالى :

- (أ) قسم الحريق بواقع ٣٥ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .
- (ب) قسم إصابات العمل بواقع ١٧ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .
- (ج) قسم السيارات بواقع ٢٠ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .
- (د) قسم الحوادث والخسائر والمستويات بواقع ٢٥ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .

(هـ) قسم النقل البرى والنهرى والبحرى والجوى بواقع ٢٠ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .

(و) قسم التأمين عن الأخطار الأخرى بواقع ١٧ و ٥ ٪ عن أقساط إعادة التأمين المشار إليها .

كما تؤدي شركة إعادة التأمين إلى شركات التأمين والهيئات العامة عن عمليات إعادة التأمين المشار إليها عمولة أرباح بواقع ٣٠ ٪ .

ويحدد وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره التعريفات التي تحسب على أساسها أقساط إعادة التأمين المشار إليها وشروطها ومدى التبادل الذي تعهد به شركة إعادة التأمين إلى شركات التأمين مقابل العمليات المختلفة المنصوص عليها في تلك المادة وشروط هذا التبادل ، والمواعيد التي تقدم فيها الكشف والحسابات الخاصة بهذه العمليات .

ويجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد تعديل نسب العمولات والتعريفات وشروطها ونسب التبادل وشروطه ، المشار إليها في هذه المادة ، على أن ينفذ القرار اعتبارا من أول يناير التالى لاتقضاء أربعة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولاتسرى أحكام هذه المادة على عمليات إعادة التأمين الأخرى التي تجريها شركات إعادة التأمين في غير الحالات المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (١) .

• مادة ٨٤ مكررا - تعفى شركات إعادة التأمين المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون من نصف الضرائب على الأرباح غير الموزعة .

ولاتسرى القيود الخاصة بالرقابة على عمليات النقد الأجنبي المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على شركات إعادة التأمين المنشأة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك فيما يختص بعمليات التأمين وإعادة التأمين التي تبشرها - على أن تحاط مراقبة النقد أولا بأول بما تجر به الشركة من تلك العمليات .

• مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون . ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

مذكرة إيضاحية

ألزم القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ شركات التأمين التي تزاوُل العمل في مصر أن تكون مصرية حكيمة في رأس مالها وفي إدارتها وخطا بذلك خطوة حاسمة نحو تعزيز سوق التأمين المصرية . غير أن تمصير شركات التأمين الأجنبية التي كانت تعتمد في غالبية الأحوال على مراكزها

الرئيسية في الخارج ، قد يؤدي إلى إنشاء عدد كبير من الشركات المصرية الضعيفة التي قد تعتمد إلى نوع من المنافسة غير المشروعة غير عابئة بما يترتب على ذلك من إفسار ، كما أنه قد يزيد عليها عما تقتضيه مصلحة الاقتصاد القومي ، الذي يفيد في تنمية شركات التأمين الكبرى نظراً إلى أن الشركات الصغرى تضطر إلى إبقاء نسبة عالية من أموالها على صورة سائلة أو قريبة من السيولة ليتسنى لها الوفاء بالمطالبات العاجلة .

لذلك رأى تعديل المادة السابعة من القانون المذكور بحيث يحظر إنشاء شركات تأمين جديدة في مصر أو إدراج مزاولة أعمال التأمين ضمن أغراض أية شركة إلا بترخيص خاص يصدره وزير المالية والاقتصاد إذا رأى في ذلك مصلحة قومية . كما رأى زيادة رأس مالها المدفوع من خمسين ألفاً من الجنيهات إلى مائة ألف جنيه وزيادة ضمان حقوق حملة الوثائق بحصل الحد الأدنى لرأس المال المكتتب فيه مائتي ألف من الجنيهات .

ولامتثال الجهاز التأميني في السوق المصرية ، أوردت المادة السابعة أحكاماً خاصة بهيئات إعادة التأمين وقد عرفها القانون بأنها هيئات التأمين التي يقتصر نشاطها التأميني في جمهورية مصر على مزاولة أعمال إعادة التأمين دون التأمين المباشر ، وواضح أن لهذه الشركات الحق في أن تزاوّل في الخارج أعمال التأمين المباشر وإعادة التأمين .

ونظراً إلى ما لهذه الهيئات من أهمية قصوى للدولة إذ أنها ملاذ الشركات المحلية في الأخطار الجسيمة التي تغطيها فضلاً عن أنها مصدر كسب من الأسواق الخارجية ، ونظراً إلى أن قدرتها الاستيعابية تعتمد على ما لديها من أموال وعلى اتساع نشاطها ، فقد جعل المشروع الحد الأدنى لرأس مال هذه الشركات المكتتب فيه نصف مليون جنيه يدفع منه النصف على الأقل ، كما ألزم شركات التأمين التي تزاوّل العمل في مصر ، وكذلك هيئات التأمين العامة التي تشترك في تأسيسها ، بإعادة تأمين جزء من عملياتها لدى إحدى شركات إعادة التأمين المصرية التي يعينها وزير المالية والاقتصاد بقرار منه ، وقد اتخذت الإجراءات لإنشاء شركة من هذا النوع في مصر .

وغنى عن البيان أن شركات إعادة التأمين تزاوّل نشاطها على أساس دولي فهي تحتفظ بجزء من عملياتها وتعيد التأمين على ما يزيد عن قدرتها الاحتياطية في الهيئات المحلية أولاً ، وذلك بالقدر الذي يمكن أن يتحمّله الاقتصاد المصري دون ضغط محسوس ، وفي الدول الأخرى بعد ذلك ، فإذا كانت تلك الشركات ذات قدرة ملائمة تسنى لها أن تتعامل مع الدول الأخرى على أساس تبادل العمليات بما يؤدي إلى توزيع المخاطر دون فقدان عملات أجنبية .

ومن المعروف أن الأرباح التي تحتفظ بها شركات إعادة التأمين دون توزيعها على المساهمين تبقى بمثابة مال احتياطي حكمه بالنسبة إلى عمليات إعادة التأمين حكم الآلات التي تستخدم في المصانع لزيادة الإنتاج والإقلال من تكلفته ، فكما ازدادت احتياطيات هذه الشركات ازدادت معها قدرتها على الاحتفاظ في مصر بجزء أكبر من العمليات المعاد التأمين عليها لديها ، وازدادت معها أيضاً

قدرتها على استيعاب عمليات إعادة تأمين من الأسواق الخارجية ، مما يعمل على زيادة صادراتها غير المنظورة في صورة خدمات تأمينية ؛ ولذلك رؤى إعفاء الأرباح التي لا توزعها هذه الشركات من نصف الضرائب التي تفرض عليها .

ولبحث الثقة في نفوس العملاء من الخارج ، ولتيسير التعامل معهم ، نص المشروع على إعفاء شركات إعادة التأمين من القيود الخاصة بالرقابة على عمليات النقد الأجنبي وذلك فيما يخص بعمليات التأمين وإعادة التأمين التي تباشرها ، وهو إجراء سبق أن اتخذته كثير من الدول التي كسبت من ورائه جزاء محسوسا من أسواق التأمين الدولية ، وواضح أن هذا الإعفاء لا يمنع رقابة النقد من التحقق من سلامة هذه المدفوعات على أساس الرقابة بعد الأداء وهو ما كفله المشروع بالنص على أن تحاط مراقبة النقد أولا بأول بما تجريه شركات إعادة التأمين من تلك العمليات .

ولما كان الصالح القوي يقتضى تكتيل هيئات التأمين الصغيرة في وحدات كبيرة دون الإقلال من عدد الوحدات إلى الحد الذي تنعدم فيه المنافسة المشروعة ويتضام معه العمل على استقاء عمليات جديدة .

ولما كان اقتضاء رسوم نقل ملكية الأصول في حالة تمصير شركات التأمين الأجنبية أو ادماجها في الشركات المصرية قد يترتب عليه قدرة الشركات المصرية على الوفاء بالتزاماتها .

ونظرا إلى أن هذا التمصير أو الادماج لا يغير من أصحاب المصلحة الأولى في الأموال المحولة وهم حملة وثائق التأمين الذين يملكون في الواقع ، الأغلبية الساحقة من تلك الأموال .

لذلك اتجه المشروع فيما يخص تلك الرسوم إلى ما اتجه إليه القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة مصرية والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن الاندماج في شركات المساهمة بأن نص على تعديل المادة ٢٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بحيث تنفي الأموال المحولة من رسوم الحفظ والتسجيل المفروضة على نقل الملكية والذبول عن الأموال .

وقد استتبع تعديل المادة السابعة وإضافة المادتين ٧ مكرراً (١) ومكرراً (٢) تعديل المادة ٧٦ الخاصة بالعقوبة بما يتمشى مع العقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ كما رؤى النص على عقوبة لمخالفة أحكام المادتين ٧ مكرراً (١) و ٧ مكرراً (٢) .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القرار بقانون المذكور على السيد رئيس الجمهورية . بعد إفرأغه في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧^(١)

بإصدار قانون البنوك والائتمان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة ،
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ،
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن البنوك والائتمان .
- مادة ٢ - على كل منشأة خاضعة لأحكام القانون المرافق والتي تزاوّل نشاطها وقت صدوره أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه طلباً بتسجيلها في السجل المعد لهذا الغرض بالبنك المركزي وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢٠، ٢١، ٢٢ .
وتعني المنشآت المذكورة من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢١، على أن تستوفي هذه الشروط خلال المواعيد وطبقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك .
ويشطب تسجيل المنشأة إذا لم تستوف الشروط المنصوص عليها في هذه المادة خلال المدة المحددة لذلك .
- مادة ٣ - لوزير المالية والاقتصاد أن يستقّي أي بنك من البنوك القائمة بالعمل وقت صدور هذا القانون من تطبيق الفقرة (د) من المادة ٢٩ وذلك لفترة يحددها في قراره وبالشروط التي يفرضها لذلك .
- مادة ٤ - يباشر وزير المالية والاقتصاد الاختصاصات المخولة للمؤسسة الاقتصادية بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك بالنسبة للأور التي تتعاق بالبنك المركزي .
- مادة ٥ - يسرى حكم المادة ١٧ على أوراق النقد التي أصدرها البنك الأهلي المصري قبل العمل بأحكام هذا القانون .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر « ز » الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٥٧ .

مادة ٦ — يلغى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٢ يولييه سنة ١٩٥٧)

الباب الأول

البنوك والرقابة عليها

الفصل الأول — البنك المركزي

الفرع الأول — نظام البنك وأغراضه

مادة ١ — يكون البنك الأهلي المصري البنك المركزي للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة ، وبما يساهم على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري .

ويتخذ البنك في سبيل تحقيق أغراضه الوسائل الآتية :

(أ) التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لتواحي النشاط التجاري والصناعي والزراعي .

(ب) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية .

(ج) مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي .

(د) إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي .

مادة ٢ — يكون للبنك المركزي مجلس إدارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لأحكام هذا القانون .

ويشكل المجلس من محافظ يرأس المجلس ، ونائب محافظ وعند من الأعضاء لا يقل عن ٣ ولا يجاوز ٧ ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لساير الأعضاء من سلطات وحقوق .

مادة ٣ — يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويشترط فيهما التفرغ لأعمالهما .

ويكون تعيين مندوبي وزارة المالية والاقتصاد بقرار من وزير المالية والاقتصاد

وتنخب الجمعية العمومية باقى أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات

مادة ٤ - يشترط في المحافظ وقائمه وأعضاء المجلس .

(أ) أن يكونوا جميعا مصريين مولدا .

(ب) ألا يكون لهم مصالح جدية في أى بنك من البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون .

(ج) أن يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجمهورية قرارا بنظام البنك المركزى .

مادة ٦ - يباشر مجلس الإدارة السلطات المخولة للبنك بمقتضى هذا القانون .

مادة ٧ - يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة المحافظ للنظر فى المسائل المعروضة عليه .

ويجتمع كذلك بناء على طلب مقدم من نصف عدد الأعضاء أو بناء على طلب مندوبى وزارة المالية والاقتصاد .

ويجب أن يجتمع المجلس مرتين على الأقل كل شهر .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا إذا حضره نصف أعضائه على الأقل من بينهم أحد مندوبى وزارة المالية والاقتصاد .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٨ - يدير المحافظ جميع شئون البنك وفقا لقرارات مجلس الإدارة .

مادة ٩ - يعد البنك المركزى بيانا أسبوعيا عن مركزه خلال الأسبوع السابق وذلك طبقا

للأنموذج الذى يقرره مجلس إدارته بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد .

وينشر هذا البيان فى الجريدة الرسمية وترسل نسخة منه موقعا عليها من المحافظ إلى وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٠ - يعهد بمراجعة حسابات البنك سنويا إلى مراقبين يختارهما وزير المالية والاقتصاد .

وعلى البنك أن يضع تحت تصرف المراقبين جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التى يريانها

ضرورية للقيام بوظيفتهما .

مادة ١١ - يوزع صافى الأرباح الناشئة عن عملية إصدار أوراق النقد بعد خصم المصروفات

المعتمدة بمعرفة مراقبى الحسابات بين الحكومة والبنك بنسبة ٨٥ ٪ للحكومة و ١٥ ٪ للبنك ،

وتؤول للحكومة كل زيادة ناشئة عن إعادة تقويم الرصيد الذهبى الموجود فى غطاء الإصدار .

مادة ١٢ - يخصص صافى أرباح البنك السنوية بعد الترحيل للاحتياطيات والأرباح المرحلة

التي يقررها مجلس الإدارة لدفع ربح سنوى للساهمين فى حدود ٢٠ ٪ من قيمة السهم الاسمية .

الفرع الثانى - علاقة البنك مع الحكومة

مادة ١٣ - يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التى يؤديها لها

ويحوز للبنك - بعد موافقة مجلس إدارته - أن يقوم بالأعمال المصرفية للأشخاص الاعتبارية

العامة الأخرى بالشروط ذاتها .

مادة ١٤ — ينوب البنك عن الحكومة في إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدماته واستهلاكه .
ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية .

مادة ١٥ — يجوز للبنك أن يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى وهكذا على أن تؤدى خلال اثني عشرة شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها .
وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك وذلك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها .

الفرع الثالث — إصدار أوراق النقد

مادة ١٦ — يكون للبنك المركزي وحده امتياز إصدار أوراق النقد ، ويحدد وزير المالية والاقتصاد — بعد أخذ رأى البنك — فئات أوراق النقد التي يجوز إصدارها واتساعها ورسمها وغير ذلك من المواصفات .

ويجب أن تحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك المركزي .

مادة ١٧ — يكون لأوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي قوة إبراء غير محدودة .

مادة ١٨ — يجب أن يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرفية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم .

ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الإصدار بقرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد أنواع ونسب الأصول الأخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى البنك .

الفصل الثاني — البنوك

الفرع الأول

أحكام عامة

مادة ١٩ — يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من أعمال البنوك .
ويستثنى من ذلك :

- (أ) المؤسسات العامة التي تباشر عملا من هذه الأعمال في حدود القرار الصادر بإنشائها .
- (ب) البيوت المشغلة بتسليف النقود على رهونات .
- (ج) الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التي تقوم بتقسيم الأراضي أو بإقامة المباني ويعمل بها بالاجل .

مادة ٢٠ - يقدم طالب التسجيل إلى البنك المركزي وفقا للشروط والأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية ، وبعد تسديد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة في حدود مائة جنيه عن المركز الرئيسي وخمسين جنيها عن كل فرع أو وكالة ، وتودع حصيلته في الحساب الخاص برسم الرقابة والإشراف.

مادة ٢١ - يتم التسجيل في سجل خاص يعد لذلك في البنك المركزي وفقا للشروط الآتية :
(١) أن تكون المؤسسة متخذة شكل شركة متساهمة مصرية أو شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس وأن تكون أسهمها جميعا اسمية وملوكة لمصريين دائما .

(ب) أن يكون رأس مالها المدفوع لا يقل عن خمسة آلاف جنيه مصري .

(ج) أن يكون أعضاء مجلس إدارتها والمسؤولون عن الإدارة فيها مصريين .

(د) أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزي على تسجيلها .

مادة ٢٢ - يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي - بعد اعتماد وزير المالية والاقتصاد - أن يرفض طلب التسجيل استنادا إلى أحد الأسباب الآتية .

(١) مخالفة أى حكم من أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غيره من القوانين واللوائح .

(ب) إذا كان وجود البنك لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة أو الظروف الخاصة بالجهة المطلوب تأسيس البنك فيها .

(ج) إذا كان الاسم التجارى الذى يتخذه البنك مماثلا أو مشابهها إلى درجة تدعو إلى اللبس لاسم بنك آخر أو منشأة أخرى .

ويخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وإذا لم يتم الطالب باستيفاء الطلب ومرفقاته أو تنفيذ ما طلبه مجلس الإدارة من الاشتراطات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره اعتبر متنازلا عن طلبه .

وفي جميع هذه الأحوال لا يكون للطالب الحق في استرداد الرسوم المؤداة .

وتنشر في الجريدة الرسمية القرارات الصادرة من مجلس الإدارة بقبول طلبات التسجيل .

مادة ٢٣ - يحظر على أية منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تستعمل كلمة " بنك " ، ومرادفاتها أو تعبير مماثلها فى أى لغة سواء فى تسميتها الخاصة أو فى عنوانها التجارى أو فى دعايتها .

مادة ٢٤ - يجب إخطار البنك المركزي عن كل تعديل يراد إجراؤه فى العقد التأسيسى للشركة أو فى نظامها ، كما يجب الإخطار عن كل تعديل فى البيانات التى قدمت عند طلب التسجيل .

ويقدم الإخطار طبقا للأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية ويصدر فى شأن هذا الإخطار قرار من محافظ البنك المركزي وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات

التسجيل .

ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات إلا بعد التأشير بها فى هامش السجل .

مادة ٢٥ - يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات ، ولا يجوز للراقب الواحد

أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في وقت واحد ، كما لا يجوز له أن يحصل على قرض بضمان أو بغير ضمان من البنك الذي يراجع حساباته .

مادة ٢٦ - على مراقب الحسابات أن يخطر البنك كتابة عن أى نقص أو خطأ أو أية مخالفة يستوجب الاعتراض عليها .

ويجب أن يتضمن تقرير المراقب السنوى بيان الوسائل التى توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعليه أن يوضح فى التقرير أيضا ما إذا كانت العمليات التى قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وعليه أن يرسل صورة من هذا التقرير إلى محافظ البنك المركزى .

مادة ٢٧ - على البنوك أن تقدم إلى البنك المركزى بيانات شهرية عن مركزها المالى فى المواعيد وطبقا للماذج التى ينص عليها فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٨ - على كل بنك أن يقدم إلى البنك المركزى صورة من كل تقرير يقدم إلى المساهمين عن أعماله وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه . وصورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الجمعية .

مادة ٢٩ - على كل بنك أن يقدم إلى البنك المركزى كافة ما يطلبه من بيانات وإيضاحات عن العمليات التى يباشرها .

والبنك المركزى - عند الاقتضاء وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد - أن يندب موظفا أو أكثر من قائمة معتمدة من وزير المالية والاقتصاد للاطلاع على دفاتر وسجلات البنك ، ويحصل هذا الاطلاع فى مقر البنك .

مادة ٣٠ - يجب أن تكون للبنك أموال فى مصر تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماته المستحقة الاداء فى مصر قبل دائنيه علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع . وفى تطبيق هذا الحكم يدخل فى حساب الأموال الموجودة فى مصر الأموال التى يسمح للبنك بالاحتفاظ بها فى الخارج .

مادة ٣١ - يجوز للبنوك أن تكون فيما بينها اتحادا أو أكثر على أن يعتمد نظامه مجلس إدارة البنك المركزى .

وتكون مهمة الاتحاد الاتفاق على أسعار الخدمات المصرفية أو على اتباع نظم وإجراءات موحدة والتشاور فى المسائل المشتركة وغيرها من المسائل التى تهم الاعضاء .

ويكون لكل بنك حق الانضمام إلى الاتحاد على أن يلتزم بمراعاة نظامه .

ويمين محافظ البنك المركزى مندوبا لدى الاتحاد يكون له الحق فى حضور جلساته والاشتراك فى مناقشاته دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

وتعرض قرارات الاتحاد المتعلقة بأسعار الخدمات المصرفية على مجلس إدارة البنك المركزي وله أن يقرها أو يرفضها أو يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٣٢ — لا يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في هذه الحالة .

مادة ٣٣ — لا يجوز لأي بنك وقف عملياته إلا بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي .

ويصدر الترخيص بعد التثبت من أنه أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين وفقا للشروط والاجراءات التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٤ — يجوز شطب تسجيل البنك في الأحوال الآتية :

(أ) إذا تبين أنه يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ، ولم يتم بإزالة المخالفة في خلال المدة وبالشروط التي يعينها مجلس إدارة البنك المركزي .

(ب) إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة .

(ج) إذا توقف عن مواصلة أعماله .

(د) إذا أشهر إفلاسه أو تقرر تصفيته .

(هـ) إذا اندمج في بنك آخر .

(و) إذا تبين أن التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها البنك .

ويتم الشطب بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية ثلثي الاصوات وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .

وينشر القرار في الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

وفي الأحوال المشار إليها في الفقرات أ ، ب ، و ، لا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلان البنك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ليقدم أوجه دفاعه كتابة خلال اسبوعين من تاريخ الاعلان .

مادة ٣٥ — يترتب على القرار الصادر بشطب التسجيل وقف البنك عن مباشرة العمل . وفي هذه الحالة يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي إما أن يقرر تصفية أعمال البنك فورا أو أن يرخص له بمباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يحددها لذلك .

مادة ٣٦ — يحصل من كل بنك تجاري سجل طبقا لأحكام هذا القانون رسم سنوي بنسبة عشر مليات عن كل مائة جنيه من جملة الودائع في ٣١ ديسمبر من كل سنة . أما بالنسبة للبنوك

الآخرى فيكون الرسم بواقع عشرين ملياً عن كل مائة جنيه من مجموع القروض التي يكون البنك قد حصل عليها خلال السنة المالية .

ويجب أداء هذا الرسم خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن الاثني عشر شهراً السابقة .
ويتولى البنك المركزي تحصيل هذا الرسم في حساب خاص ، ولا يجوز الاتفاق منه إلا في الوجوه التي يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣٧ - يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك طبقاً لاحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية .

- (أ) إنشاء وتنظيم إدارة للرقابة على البنوك .
- (ب) الطريقة التي تتبع في تقدير الانواع المختلفة لأصول البنك .
- (ج) تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسليفية للضمان وتحديد نوع الضمان . وتحديد آجال الاستحقاق .
- (د) تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير .
- (هـ) تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

الفرع الثاني

أحكام خاصة بالرقابة على البنوك التجارية

مادة ٣٨ - يعتبر بنكاً تجارياً كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة .

مادة ٣٩ - يحظر على البنك التجاري أن يباشر العمليات الآتية .
(أ) التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة فيما عدا :
١ - العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن موظفيه .
٢ - المنقول أو العقار الذي تؤول ملكيته إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك بتصفيته خلال سنة من تاريخ أبولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار . ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة عند الاقتضاء .

(ب) إصدار أذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب .

(ج) قبول الأسهم التي يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان لقرض أو التعامل في هذه الأسهم أو امتلاكها ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك ببيع هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أبولة الملكية .

(د) امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركة

وبشرط أن لا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ماله المدفوع واحتياطياته .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ - لمجلس إدارة البنك المركزي أن يضع قواعد عامة تتبع في الرقابة على البنوك التجارية ، ويجوز وفقا لمقتضيات حالة الائتمان أن تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :

(أ) تحديد نسبة ونوع الاموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية .
(ب) تعيين الوجوه التي يمتنع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الاصول المعرضة لتقلبات شديدة في قيمتها وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لانواع معينة من القروض والاستثمارات .

مادة ٤١ - على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزي وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزي .

ويتعين على البنك المركزي في حالة زيادة هذه النسبة أن يعطى البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثين يوما على الاقل من تاريخ إبلاغها بقرار الزيادة .

مادة ٤٢ - إذا نقص رصيد البنك التجارى في البنك المركزي عما يجب أن يكون عليه طبقا لاحكام المادة السابقة ؛ جاز للبنك المركزي أن يقرر خصم مبالغ من رصيد البنك التجارى لا يتجاوز $\frac{1}{4}$ (ربع في المائة) من العجز ، ويضاف هذا المبلغ الى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك التجارية .

وإذا جاوز العجز $\frac{5}{10}$ بما يجب أن يكون عليه الرصيد أو إذا استمر العجز لمدة تتجاوز شهرا جاز لمجلس إدارة البنك المركزي أن يفرض على البنك التجارى عدم إعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص .

ويتعين على البنك التجارى أن يقدم للبنك المركزي البيانات الخاصة بتطبيق هذه المادة وفقا للنماذج وفي المواعيد التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بالرقابة على البنوك غير التجارية

مادة ٤٣ - يقصد بالبنوك غير التجارية البنوك التي يكون عملها الرئيسى التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطها الاساسية .

مادة ٤٤ - يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد خاصة للرقابة على نوع من البنوك غير التجارية ، وتتناول هذه القواعد بوجه خاص ما يأتى .

(أ) شروط قبول الودائع .
(ب) القواعد الخاصة بالاشتراك في تأسيس منشآت أخرى أو شراء أسهمها .

- (ج) الحد الأقصى لقيمة السندات التي يجوز لها إصدارها وشروط هذا الإصدار .
- مادة ٤٥ — لا يجوز للبنوك العقارية شراء العقارات المرهونة لصالحها إلا في حالات التنفيذ على هذه العقارات بالتطبيق لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- وعلى البنوك أن تيسر هذه العقارات خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة ملكيتها إليها ويجوز إطالة هذه المدة بقرار من البنك المركزي .
- مادة ٤٦ — لا يجوز للبنوك العقارية أن تعقد سلفيات تجاوز مدتها ثلاثين سنة .
- مادة ٤٧ — السلف التي تقدمها البنوك الصناعية يكون لها امتياز على المحال الصناعية والتجارية وكذلك العدد والآلات المستغلة في النشاط الصناعي والتجاري .
- ويجب أن يقيد هذا الامتياز ، وتكون مرتبته من وقت القيد .

الباب الثاني

تنظيم الائتمان

الفصل الاول

وسائل تنظيم الائتمان

- مادة ٤٨ — يقوم البنك المركزي بمقعد عمليات ائتمان مع البنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون طبقا للشروط والالواضاح التي يحددها مجلس إدارة البنك .
- ويحدد المجلس أسعار الخصم وأسعار الفائدة حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة إليها وفقا لسياسة النقد والائتمان .
- وتعان هذه الأسعار بالسكيفية الى يعينها المجلس .
- مادة ٤٩ — يحدد وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع مجلس إدارة البنك المركزي العمليات التجارية العادية التي يجوز للبنك مباشرتها .
- مادة ٥٠ — يجوز للبنك المركزي في حالة نشوء اضطراب مالي أو طارئ آخر يؤثر في ثبات حالة الائتمان أو يدعو إلى مواجهة احتياجات ضرورية في السوق المالية أن يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان أى أصل من أصولها يعينه مجلس إدارة البنك على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الأخرى للقواعد التي يقرها المجلس المذكور .
- مادة ٥١ — يجوز للبنك أن يتعامل بالشراء أو البيع في السوق المفتوحة في الاوراق الحكومية والسندات التي يعينها مجلس إدارته والكمبيالات والسندات الإذنية وغيرها من الاوراق التجارية وتعقد هذه العمليات بقصد زيادة أو إقصاء الاموال التي تتداولها البنوك التجارية أو غيرها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

مادة ٥٢ - يجوز للبنك أن يقوم بضمان القروض والاستثمارات التي تعقد مع هيئات أو منشآت مصرية أو دولية وفقا للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد .

الفصل الثاني

إحصائيات الائتمان

مادة ٥٣ - تنشأ في البنك المركزي إدارة مركزية لتجميع إحصائيات الائتمان المصرفي .

مادة ٥٤ - يتعين على البنوك وكذلك المنشآت الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد أن تبلغ هذه الإدارة ببيان عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية تجاوز القيمة التي يصدر بتحديد لها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ٥٥ - تعد الإدارة المركزية لتجميع إحصائيات الائتمان المصرفي بيانا مجمعا عن التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك والمنشآت لكل عميل دون ذكر أسماء تلك البنوك أو المنشآت .

ويجوز لأي بنك أو منشأة أن تطلع على البيان المجمع الخاص بأي عميل يطلب منه تسهيلات ائتمانية أو أن يطلب مستخرجا من هذا البيان المجمع وذلك طبقا للأوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة البنك المركزي .

الباب الثالث

العقوبات

مادة ٥٦ - كل من خالف أحكام المادتين ١٩ و ٢٣ من هذا القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا .

وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة أو أكثر أو بشهره بأي طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥٧ - يعاقب على عدم تقديم البيانات المشار إليها في المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون في المواعيد المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على ألف جنيه .

ويقضى بالعقوبة ذاتها في حالة الامتناع عن تقديم السقائر والسجلات والأوراق والمستندات للتدوين الذين لهم حق الاطلاع - فضلا عن الحكم بتسليمها .

ويجوز الحكم في الحالتين السابقتين بغرامات تهديدية .

مادة ٥٨ - كل من تعمد بقصد العش ذكر وقائع غير صحيحة أو أخفى بعض الوقائع في البيانات أو في المحاضر أو في الأوراق الأخرى التي تقدم إلى البنك المركزي بالتطبيق لأحكام هذا

القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥٩ — يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من خالف أحكام المواد ٢٤ و ٣٣ و ٣٩ من هذا القانون .

مادة ٦٠ — كل من خالف أحكام الإلزام أو الحظر الواردة في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٦١ — يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورهما عن شركة أو جمعية . الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة على حسب الأحوال .

مادة ٦٢ — يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركز وصفة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٦٣ — مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظب من الموظفين المحلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفشى أية بيانات أو معلومات حصل عليها بحكم وظيفته .

مادة ٦٤ — يجوز بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب أن تأمر المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة أو أكثر أو بثمره بأي طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٦٥ — لا يجوز رفع الدعوى العمومية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من يندبه لذلك .

قرار بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الرى والصرف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات للنفقة العامة أو التحسين ،
وعلى ما أوتاه مجلس الدولة

(١) نمر بالوثع / المصرية العدد ٥٣ مكرر ٥ ز ، الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فقرة أخيرة بالنص الآتي :

« على أنه إذا استلزم اعتبار المجرى الخاص - مسقاة أو مصرفا - بمجرى عاما إضافة لمساحات أخرى من الأراضي المجاورة لتوسيعه فيؤدي في هذه الحالة تعويض عن المسطح بأكمله مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة . »

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به تاريخ نشره .
يصمم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

مذكرة إيضاحية

نصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ على ألا تؤدي الحكومة أية تعويضات عن الأراضي المشغولة بالمسقاة أو المصرف قبل اعتباره عاما .

فإذا استلزم تحويل المجرى الخاص - مسقاة أو مصرفا - إلى مجرى عام إضافة لمساحات أخرى من الأراضي المجاورة لتوسيعه فإن إعمال نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها تنجم استخراج مسطحات المجرى الخاص ومسطحات الأجزاء المضافة من الأراضي المجاورة كل منها على حدة وهذه العملية تستلزم القيام بإجراءات مساحية وفنية تستنفد مجهودات ونفقات قد تفوق قيمة المسطحات التي يشغلها المجرى الخاص .

لذلك رؤى إضافة فقرة أخيرة إلى المادة الرابعة المذكورة تنص على أنه إذا استلزم اعتبار المجرى الخاص - مسقاة أو مصرفا - بمجرى عاما إضافة لمساحات من الأراضي المجاورة لتوسيعه فيؤدي في هذه الحالة تعويض عن المسطح بأكمله ولكن التعويض في هذه الحالة لن يكون كاملا ذلك لأن الفقرة الثانية من المادة الرابعة لا تسمح بأداء تعويض في الأصل عن المجرى الخاص ولأن اعتبارات العدالة تقتضي بأن المساق والمصارف التي خصصها المالك لخدمة أرضه لا يصح أن يقتضى تعويضا عنها لانتفاء الضرر .

وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتنظيم مزاولة مهنة صانعي الأسنان ومحال صنعها

باسم الامة
ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما اوردته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لاحد مباشرة صناعة أجهزة الاسنان الاستعاضية إلا إذا كان مصري الجنسية أو من بلد تميز قوانينه للمصريين مباشرة هذه الصناعة بها وكان اسمه مقيدا بسجل صانعي الاسنان بوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ — ينشأ بوزارة الصحة العمومية سجل يقيد فيه أسماء صانعي الاسنان نظير أداء رسم قدره مائة قرش .

مادة ٣ — يشترط للقيود بالسجل المشار إليه في المادة السابقة أن يكون الطالب حاصلا على شهادة صادرة من أقسام صناعة الاسنان الملحقة بالمدارس الفنية الحكومية أو على شهادة صادرة من معهد في أجنبي تعتبر معادلة للشهادة المصرية واجتياز الامتحان المنصوص عليه في المادة (٤) .
وتقدر معادلة الشهادة الاجنبية للشهادة المصرية لجنة مكونة من مدير قسم الرخص الطبية وأربعة أطباء أسنان يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الاقل من جراحي الاسنان الاساتذة أو الاساتذة المساعدين بالجامعات المصرية . وتعطى وزارة الصحة العمومية مستخرجها رسميا من هذا القيد في السجل مجانا .

مادة ٤ — يكون امتحان حملة الشهادات أو الدبلومات الاجنبية في صناعة الاسنان وفقا لمنهج الامتحان النهائي لأقسام صناعة الاسنان أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من الاساتذة أو الاساتذة المساعدين بإحدى كليات طب الاسنان بالجامعات المصرية والثالث من مدربي صناعة الاسنان ويعينون بقرار من وزير الصحة العمومية .

وعلى من يرغب دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا بذلك على الوجه الذي يحدده وزيرها وأن يؤدي رسما للامتحان قدره خمسة جنيهات ويرد هذا الرسم إذا أخطرت الوزارة بعدوله عن دخول الامتحان قبل الميعاد المحدد له ببيعة أيام على الاقل أو لم يسمح له بدخوله .

ويؤدي الامتحان باللغة العربية أو بإحدى اللغات الاجنبية التي يوافق عليها وزير الصحة العمومية وتعطى وزارة الصحة العمومية من يجتاز الامتحان شهادة بذلك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر « ز » الصادر في ١٣ بوليه سنة ١٩٥٧ .

مادة ٥ — الممارسون لصناعة الاسنان الذين أمضوا في مزاولة هذه الصناعة خمس سنوات أو أكثر عند العمل بهذا القانون يعفون من الشروط المنصوص عليها فيه . ويقبل قيد أسمائهم في السجلات متى قدموا لوزارة الصحة العمومية ما يثبت انقضاء هذه المدة على ممارستهم لصناعة الاسنان بجمهورية مصر .

أما من أمضى من هؤلاء في ممارسة هذه الصناعة مدة لا تقل عن سنتين ولم تبلغ خمس سنين حتى تاريخ العمل بهذا القانون فلا يقبل قيد اسمه في السجلات إلا إذا اجتاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ٤ .

ولمن يرسب في هذا الامتحان الحق في أن يعاد امتحانه أمام هذه اللجنة بعد ستة أشهر على الأقل من تاريخ ظهور نتيجة الامتحان الاول ونمطى للناجحين شهادة بذلك من وزارة الصحة العمومية .
مادة ٦ — على الممارسين لصناعة الاسنان ممن يرغبون الانتفاع بأحكام المادة السابقة أن يقدموا طلباتهم إلى وزارة الصحة العمومية مرفقا بها كافة الاوراق والمستندات اللازمة للقيد أو لدخول الامتحان وذلك في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — لا يجوز إنشاء أو إدارة محل أو مصنع لصناعة الاسنان إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية ولا يعطى هذا الترخيص إلا لطبيب أسنان مرخص له في مزاولة المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صانعي الاسنان ويصدر وزير الصحة العمومية قرارا بالاشتراطات الواجب توافرها في هذه المحال أو المصانع .

مادة ٨ — لا يجوز لصانع الاسنان المقيد اسمه بالسجل أخذ مقاس أسنان أو تعديل مقاس ورد له من طبيب أسنان مرخص له . كما لا يجوز له حيازة الكرسي الذي يستعمل لمرضى الاسنان .

مادة ٩ — يجب على صاحب مصنع الاسنان أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بأسماء الصناع الذين يعملون بالمصنع ورقم وتاريخ قيد كل منهم بسجل صانعي الاسنان وبأسماء غيرهم من البقال وعليه أيضا أن يخطرها بالطريقة ذاتها بأسماء كل من صانعي الاسنان الذين يعينون بالمصنع أو يتركونه وذلك خلال ثلاثين يوما من التعيين أو الترك .

مادة ١٠ — لا يجوز لصاحب المصنع أن يقبل طقم أسنان أو أجزاء منه لصنعه إلا إذا كان مصحوبا بتذكرة من طبيب أسنان مرخص له في مزاولة المهنة موضحا فيها جميع البيانات اللازمة لقيدها بسجل المصنع وتحفظ هذه التذكرة في المصنع لتقديمها عند الطلب .

مادة ١١ — يجب أن يحفظ في كل مصنع للاسنان سجل للأطقم أو أجزائها التي تجهز بالمصنع وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل وتفيد فيه :

- (١) تاريخ ورود الطقم .
- (٢) اسم الطبيب الذي أخذ المقاس .
- (٣) نوع الطقم ونوع المادة المطلوب صنعه منها .

(٤) عيار الذهب أو البلاتين المستعمل في الطقم .

(٥) تاريخ تسليم الطقم .

(٦) توقيع صاحب المصنع .

مادة ١٢ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين . وإذا كان المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه .

وينفذ الحكم بالإغلاق دون اعتداد بأي إشكال في تنفيذه .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ولوزير الصحة العمومية إصدار القرار اللازم لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

مذكرة إيضاحية

لما تبين أن الحاجة ماسة الى وضع قانون للمارسين صناعة الاسنان في جمهورية مصر ينظم هذه الصناعة ويحكم الرقابة عليها بما يحقق الصالح العام لذلك تقدم بمشروع القرار المرفق وقد تضمنت موصوه الاحكام الآتية :

١ - أن يكون لممارسي هذه الصناعة سجل خاص بوزارة الصحة يقيد به كل من استوفى شروط القيد سواء من ناحية المؤهلات أو الجنسية أو المدة التي أمضاها في ممارسة المهنة وأوجب بصفة أساسية ألا يقبل القيد في الجدول إلا بعد حصول طالب القيد على شهادة صادرة من إحدى مدارس صناعة الاسنان التابعة للحكومة المصرية - ثم أجاز القيد أيضا بالنسبة للحاصلين على مؤهلات أجنبية بشروط معينة - وذلك بعد دفع رسم مائة قرش .

٢ - ويسر القانون للمارسين الحاليين لهذه الصناعة حق القيد في جداول المهنة متى أمضوا في ممارستها خمس سنوات على الأقل - ولمن أمضى سنتين فأكثر ولم يبلغ خمس سنين حق القيد بعد اجتيازه الامتحان الذي يجري لهذا الغرض (م ٥) .

٣ - ونص على أنه لا يجوز إنشاء أو إدارة محل أو مصنع لصناعة الاسنان أو أخذ المقاسات أو تعديلها الا لطبيب أسنان مرخص له بمزاولة المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صانعي الاسنان وجعلت مهمة صانع الاسنان قاصرة على صنع الاطقم الكاملة أو أجزائها وفقا للمقاسات التي ترد اليه من طبيب أسنان مرخص له بمزاولة المهنة في جمهورية مصر (م ٧ و ٨ و ١١) .

٤ - أوجب القانون أن تكون ممارسة مهنة صناعة الاسنان في مصنع مرخص بإدارة

لطبيب أسنان مرخص له بمزاولة المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صانعي الأسنان ووضعت للترخيص بهذه الصناعة شروط معينة يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية كما أوجبت امتلاك الدفاتر المنظمة لأعمال هذه المصانع احكاما للرقابة عليها من شق النواحي الفنية أو الادارية وتكون خاضعة لتفتيش المختصين في كل وقت (م ٧ و ٩ و ١٠ و ١١) .

هـ - ونص في القانون على العقاب على مخالفة احكامه بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة إلى ٥٠ جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين وإذا كان المصنع غير مرخص به وجب الحكم بإغلاقه مع تنفيذ حكم الاغلاق دون اعتداد بأي استشكال في تنفيذه (م ١٢) .
ويشرف وزير الصحة بعرض القرار على رئيس الجمهورية مفرقا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦
في شأن الملاهي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي .

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي .

« تستثنى الملاهي المرخص بها عند العمل بهذا القانون من أحكام الفقرة الاولى من المادة ٢ وتظل الرخص الصادرة عنها سارية المفعول وتطبق باقي أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له على تلك الملاهي خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في المدن وخلال ستة شهور بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في القرى وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص إعفاء الملاهي المرخص بها وقت العمل بهذا القانون من كل أو بعض الاشتراطات المشار إليها في البند (١) من المادة ٤ » .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر «زه» الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٣ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي على أن تستثنى الملاهي المرخص بها عند العمل بهذا القانون من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢ وتظل الرخص الصادرة عنها سارية المفعول وتطبق باقي أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له على تلك الملاهي خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في المدن وخلال ستة شهور بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في القرى .

ولما كانت الاشتراطات المشار إليها في هذا القانون والتي تحددها القرارات المنفذة له قد لا تتوافر جميعها في بعض الملاهي المرخص بها من قبل وتوجد اعتبارات تقتضي إعفاؤها من كل أو بعض الاشتراطات على ألا يمس ذلك الصالح العام أو يخل بالفرض الذي من أجله قررت تلك الاشتراطات فقد روى إجازة إعفاء هذه الملاهي من كل أو بعض الاشتراطات المذكورة بقرار من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد مشروع القرار بقانون المرافق بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٤٣ ساقطة الذكر .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المذكور إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة .
رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧^(١)

بتعديل المادة السادسة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦
في شأن المحال العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار القانون الآتي .

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٦ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي .

د في حالة الموافقة على موقع المحل يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه ويحدد له

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر هـ الصادر في ١٢ يولية سنة ١٩٥٧ .

مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لانتمائها على أنه يجوز بعد موافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص تحديد مهلة أطول في الأحوال التي تقتضي ذلك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ٩ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

نص الفقرة الأولى من المادة ٦ من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة، على أنه في حالة الموافقة على موقع المحل يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لانتمائها .

ولما كانت هذه المهلة لا تكفي في بعض الأحوال لاستيفاء الاشتراطات الواجب توافرها في المحل فتدري لإجازة تحديد مهلة أطول في الحالات التي تقتضي ذلك بشرط موافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القرار بقانون المرافق بتعديل الفقرة الأولى من المادة السادسة سالفة الذكر .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المذكور إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٧ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢

بشأن الكسب غير المشروع

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرآه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع الممطرة العدد ٥٣ مكرر د ز ، الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ فقرتان جديدتان قبل الفقرة الأخيرة نصها الآتي:

« وعلى كل من يشمله حكم هذه المادة أن يقدم أيضا خلال ستين يوما من تاريخ ترك الوظيفة أو الخدمة أو زوال الصفة النيابية إقرارا عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر في هذا التاريخ على الوجه المبين في الفقرة الأولى.

ويجوز عند إجراء التحقيق مع شخص من ذكروا تكليفه بتقديم إقرار عن ذمته المالية وذمة زوجته وأولاده القصر إذا اقتضى الحال ذلك وتعين السلطة القائمة على إجراء التحقيق الميعاد الذي يقدم فيه الإقرار المطلوب » .

مادة ٢ — تستبدل بنصوص المواد ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٦، ٢٠، ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المذكور النصوص الآتية :

« مادة ٧ — يتولى فحص الإقرارات والبيانات المنصوص عليها في المادتين ١، ٢ في الوزارات والهيئات العامة لجنة أو أكثر . ويصدر قرار من رئيس الجمهورية ببيان طريقة تشكيلها ونظامها واختصاصاتها .

وتقوم اللجنة بإجراء الفحص ولو لم يقدم إقرار وذلك عند انتهاء الخدمة أو إذا قدمت شكوى عن كسب غير مشروع أثناء الخدمة وللجنة أن تطلب الإيضاحات والمستندات ممن يتناوله الفحص كما لها أن تطلب المعلومات من الوزارات والمصالح .

إذا تبين للجنة من الفحص وجود شبهات على كسب غير مشروع أحالت الأوراق إلى النيابة العامة .

وفي حالة فحص الإقرار لانتهاء الخدمة تعتبر الذمة بريئة بعد مضي سنة من تاريخ الإقرار أو من تاريخ الوفاة إذا انتهت بها الخدمة وتنقطع المدة بإعلان صاحب الشأن كتابة بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة أو كانت النيابة قد اتخذت من جانبها إجراءات التحقيق في هذا الشأن » .

« مادة ٨ — للنيابة العامة إجراء التحقيق إذا وردت إليها شكوى تضمنت جريمة عن كسب غير مشروع أو كشفت عن ذلك أثناء تحقيق تقوم به ويكون لها في أداء مهمتها جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام في قانون الإجراءات الجنائية بغير القيود الواردة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٧ من القانون المذكور .

ويكون لها كذلك اختصاص رئيس المصلحة ومجلس الأديب بالنسبة إلى وقف الموظف عن أعمال وظيفته .

ولها أن تطلب أية معلومات أو بيانات من أية وزارة أو مصلحة .

ولا يمنع القرار الصادر من لجنة الفحص بأن لاشبهة في الاقرار من اتخاذ إجراءات التحقيق بمعرفة النيابة العامة .

« مادة ٩ — إذا رأت النيابة العامة أن الواقعة تكون كسبا غير مشروع أقامت الدعوى على المدعى عليه أمام محكمة الاستئناف التي يقع في دائرة اختصاصها محل عمله .
وإذا رأت أن الواقعة تكون مخالفة إدارية أو مالية أحالت الخلف إلى الجهة المختصة للنظر في أمره . »

« مادة ١٠ — تحدد محكمة الاستئناف أقرب جلسة لنظر الدعوى وتعد جلساتها في غير علانية في مقر محكمة الاستئناف أو أى مكان آخر تعينه بقرار منها .

ويتبع في رفع الدعوى ونظرها والحكم فيها الاجراءات المقررة لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات فيما لا يتعارض مع الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون . »

« مادة ١١ — تحكم محكمة الاستئناف برد الكسب غير المشروع ولو كان الحصول عليه سابقا على العمل بهذا القانون متى كان لاحقا ليوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ .

ولها أن تدخل في الدعوى أى شخص ترى أنه استفاد فائدة جديدة من الكسب غير المشروع وذلك ليكون الحكم بالرد في مواجهته وناقذا في ماله .

ولها كذلك أن تدخل أى شخص طبيعي أو اعتباري اشترك مع المدعى عليه في الكسب غير المشروع أو تواطأ معه على إخفاء المتحصل منه ويصدر الحكم عليهما بالتضامن . »

« مادة ١٦ — لا يجوز الاطلاع على الاقرارات وما يجرى في شأنها من فحص وتحقيق ومحاكمة في الحدود المبينة في هذا القانون إلا للجهات التي تتولى ذلك .

ومع ذلك يجوز للنيابة العامة أن تصرح لغير هذه الجهات بالاطلاع على الاقرار إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك . »

« مادة ٢٠ — كل موظف له شأن في تنفيذ هذا القانون يفشى شيئا مما ورد بالاقرارات أو ما أجرى في شأنها يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات . »

« مادة ٢٣ — تختص محكمة الاستئناف وحدها بالحكم في الجرائم الوارد ذكرها في المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ على الوجه المبين في المادة العاشرة .

ويجوز لها أن تحكم في الجرائم الأخرى المرتبطة بالجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة متى كان عليها مالا يعتبر كسبا غير مشروع .

وتنقضي الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧ فقرة ثانية و ١٨ و ١٩ في تاريخ اعتبار ذمة الموظف بريئة . فإذا كانت النيابة قد باشرت التحقيق في الجريمة بناء على شكوى قدمت إليها أو على ما كشفته أثناء تحقيق تجريه فلا تنقضي الدعوى في الحالين إلا بمضي المدة

المقررة في قانون الاجراءات الجنائية من تاريخ تقديم الشكوى أو الكشف عن الواقعة ،

مادة ٣ - التحقيقات التي أجريت وفق المادتين الثامنة والتاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والتي لم يتم التصرف فيها إلى وقت العمل بهذا القانون تحال إلى النيابة العامة بالحالة التي هي عليها . وتقوم النيابة العامة باستيفاء هذه التحقيقات إن كان لذلك وجه والتصرف فيها .

أما الإقرارات والبيانات التي لم يفتح فيها الفحص أو التحقيق فتحال إلى الوزارات والهيئات العامة المختصة وتجري عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - تلغى المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

مذكرة ايضاحية

كشف العمل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع عن قصور أحكامه عن بلوغ غايته المنشودة . ذلك أن اللجنة التي شكلت لفحص إقرارات الذمة المالية وتحقيق الشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع تلقت منذ العمل بالقانون المذكور في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٢ مقداراً كبيراً من الإقرارات بلغ حتى منتصف يونيو سنة ١٩٥٥ قرابة مائة وتسعين ألف إقرار ولم تتمكن اللجنة حتى ذلك التاريخ إلا من فحص نسبة قليلة منها .

ولهذا روى تعديل القانون على وجه أوفى إلى إدراك مرامييه . وليس أجدى في ذلك من ضبط المدى الذي يجرى عليه الفحص في فملته وهي مدار زمن الخدمة ومن إسناد الأوان الذي يجرى فيه إلى وقت الحاجة إليه وهو بالضرورة انتهاء الخدمة أو تقديم شكوى في أثناءها عن كسب غير مشروع . كما وجد أن من الملائم أيضاً إعادة النظر في تكوين الهيئة التي تباشر الفحص مع رد أمانة الدعوى إلى النيابة العامة .

وقد استهدف المشروع المرافق لتحقيق هذه المبادئ فأضاف إلى المادة الأولى من القانون نصاً يوجب على من تسرى عليهم أحكامه أن يقدموا إقرارات عن ذمهم المالية في تاريخ ترك الخدمة بالإضافة إلى الإقرارات الواجبة عليهم عند دخولها ويصبح من ناحية أخرى لدى إجراء التحقيق مع شخص عن ذكره تكليفه بتقديم إقرار عن ذمته المالية إذا كان لذلك ما يقتضيه من مجريات التحقيق . واستبدل المشروع بالمادة السابقة حكماً آخر ينيط فحص الإقرارات والبيانات الخاصة بالوزارة أو الهيئات العامة بلجنة أو أكثر على ألا تجرى الفحص إلا عند انتهاء الخدمة أو إذا

قدمت شكوى عن كسب غير مشروع أثناء الخدمة . فاذا وقعت اللجنة على شبهات في الفحص أحالت الموضوع إلى النيابة العامة لأجراء التحقيق . ورغبة في عدم تعليق أمر من تنتهى خدمته إلى أكثر من الأمر اللازم لأجراء الفحص تضمن النص حكما يقضى ببراءة ذمته بعد مضي سنة من تاريخ تقديم الاقرار . أما إذا انتهت الخدمة بسبب الوفاة بدأ سريان المدة من هذا التاريخ . وأضاف النص إلى ذلك أسباب الانقطاع التي ترد على الميعاد المذكور . واستبدلت المادة الثامنة بنص آخر يحمل للنياية دائما سلطة التحقيق في الوفاء للمنظمة على القانون على أن يكون لها في ذلك جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام مع إعفائها في نفس الوقت من بعض القيود التي لا تضر بالضمانات الأساسية للدفاع وأن يكون لها أيضا السلطات التي يتيحها القانون لرئيس المصلحة ومجلس التأديب بالنسبة لوقف الموظف عن عمله . وتمشيا مع ذلك عدلت المادة التاسعة بنقل اختصاص اللجنة الراهنة بالنصرف في الدعوى إلى النيابة العامة .

واستحدثت المشروع في المادة ٢٣ حكما خاصا بانقضاء الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧ فقرة ثانية و ١٨ و ١٩ فنص على انقضاء الدعوى المذكورة في التاريخ الذي تعتبر فيه ذمة الموظف بريئة أما إذا باشرت النيابة التحقيق في شكوى قدمت إليها أو كشف عن الجريمة أثناء قيامها بتحقيق آخر فتبدأ المدة المقررة لانقضاء الدعوى في الحالين من تاريخ تقديم الشكوى أو الكشف عن الجريمة . وغنى عن البيان ما يرى إليه هذا الحكم من الملائمة مع القواعد التي استلزمها المشروع في تعيين ميعاد الفحص وإجراءاته . وقد نص المشروع في مادته الثالثة على حكم وقفي في خصوص التحقيقات التي بدأتها اللجنة ولم تتم التصرف فيها فتقضى بإحالتها إلى النيابة العامة بالحالة التي تكون عليها . أما الاقرارات والبيانات التي لم تبدأ اللجنة في فحصها أو في تحقيقها فتحال إلى الوزارات والهيئات المختصة لتجرى عليها أحكام القانون الجديد . ونص المشرع في مادته الرابعة على إلغاء المسادة ٤ من القانون لانتفاء الحاجة إليها .

وفيما عدا ذلك لم يتناول المشروع تعديلا في أحكام القانون القائم إلا بالقدر الذي تقتضيه الضرورة لاعادة تنسيقها بما يتفق مع المبادئ التي رؤى إدخالها عليه .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

قرار بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧^(١)

في شأن طرح النهر وأكله

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشجر العقارى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالثؤسسات العامة .

وعلى ما أقره مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

- مادة ١ - كل طرح نهر يكون من الاملاك الخاصة للدولة .
ويكون تخصيصه للمنفعة العامة واعتماد توزيعه وبيعه وفقا للشروط المبينة في هذا القانون .
- مادة ٢ - يحصر وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه كل عام بعد عمل المساحة مقدار طرح النهر وأكله ويعلن تاريخ حدوث كل منهما .
ويعلن في الجريدة الرسمية عن تاريخ البدء في عملية المساحة ويأصق إعلان بذلك في كل قرية أو بلدة قبل بدء العملية بخمسة عشر يوما على الأقل .
- مادة ٣ - لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يصدر قرارا بتخصيص طرح النهر المتصل بمراسى المعادى المقررة أو بمواقع الموارد أو اللازم لمشروع عام لمنفعة هذه المراسى أو الموارد أو المشروع العام .
وإذا أبطل المرسى أو المورد أو المشروع العام جاز بيع هذا الطرح طبقا لاحكام هذا القانون .
- مادة ٤ - في تطبيق احكام هذا القانون ، يشمل زمام القرية أو البلدة المساحة الواقعة بين الجسر ومحور النهر بحسب طبيعته وبين حدى الزمام المرسومين بخرائط المساحة وخطين عموديين يبدأان من نهاية حدى الزمام من جهة المياه وينتهيان إلى محور النهر .
- مادة ٥ - فيما عدا الطرح المشار إليه في ائادتين ٣ و ١٢ يجوز بيع طرح النهر إذا أصبح

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر « ز » الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ :

ثابتاً أو مضت عليه سدان ويتم البيع لصغار المزارعين وذلك وفقاً لشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية صندوق لبيع طرح النهر وشراء حق التعويض في الأكل وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٧ - يشتري الصندوق في حدود المبالغ المحصلة من بيع طرح النهر حق تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الحياض الواقع بها أكل النهر ، فإذا لم تكن هذه الحياض موجودة وقت انشائها فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الحياض إليها ، ويكون تقدير الضريبة في الحالتين بحسب فئتها المقررة وقت الشراء .

وإذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بعقد مسجل فيكون الثمن الذي يؤديه الصندوق معادلاً لثمن الشراء الحقيقي والمصرفات القانونية حسباً تقدره اللجنة المشار إليها بالمادة (١٢) بشرط ألا يتجاوز الثمن والمصرفات خمسين مثلاً للضريبة .

مادة ٨ - لكل صاحب أكل نهر يرغب في بيع حق تعويضه أن يتقدم للمديرية الكائن بدائرتها الأكل في خلال شهر يناير من كل سنة بطلب على أنموذج يحصل عليه من المديرية أو المركز أو المصارف مبيناً به مقدار الأكل ومقدار ما يملكه من أطيان زراعية في أنحاء الجمهورية والضريبة السنوية التي يدفعها عن الأطيان المملوكة له والضريبة السنوية المقررة لكل حوض من الحياض التي حصل فيها الأكل .

ولاعجاب طلبات التعويض السابق تقديمها قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ ولم يتم تعويضهم أن يقدموا طلبات وفقاً لأحكام هذه المادة على أن ينسحب تاريخها إلى تاريخ تقديم طلبات التعويض .

ويحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد الشروط والأوضاع التي ينبغي مراعاتها في تقديم هذه الطلبات على النماذج المذكورة .

مادة ٩ - يقوم الصندوق بشراء حق تعويض الأكل المبين بالطلبات المقدمة خلال السنة التالية لتقديمها في حدود حصيلة الصندوق .

فإذا لم تكف موارد الصندوق لاستيعاب جميع الطلبات فتكون الأولوية في الشراء بحسب أسبقية الطلبات وعند التزاحم بين مقدمي الطلبات في تاريخ واحد تكون الأولوية لمن يدفع ضريبة عن مجموع أطيانه الزراعية أقل من الآخرين وعند التساوي تكون الأولوية بطريق الاقتراع .

مادة ١٠ - كل صاحب أكل نهر يضمن الطلب المنصوص عليه في المادة الثامنة بيانات غير صحيحة قد يترتب عليها إعطاؤه حقاً على غير مقتضى أحكام هذا القانون يحرم من الانتفاع بأحكامه لمدة خمس سنوات وإذا كان الشراء قد تم فعلاً اعتبر عقد الشراء باطلاً قانوناً وألزم الطالب برد

المبالغ التي يكون قد استلمها دون وجه حق مضافا إليها ما يعادل خمسة أمثال ضريبة الأطنان التي أكلها النهر .

ويصدر القرار بذلك من مجلس إدارة الصندوق .

مادة ١١ — تحصل المبالغ المنصوص عليها في هذا القانون بطريق الحجز الإداري ، ويكون للمبالغ المطلوب استردادها امتياز على أموال المدين .

مادة ١٢ — طرح النهر الذي لم يوزع توزيعا ابتدائيا — حتى تاريخ العمل بهذا القانون يباع طبقا لأحكامه

فإذا كان الطرح قد تم توزيعه توزيعا ابتدائيا وكان مطابقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحا للاعتقاد ولم يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد فيتعين صدور قرار وزير المالية والاقتصاد باعتماده خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إذا كان الطرح قد وزع على مستحقة الأصليين أو على من انتقلت إليهم ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أو على من آلت إليهم هذه الملكية بعد صدور هذا القانون بغير طريق الشراء وإلا اعتبر التوزيع نافذا بمضى هذه المدة .

ومع ذلك فإذا كان التوزيع قد تم بطريق الوكالة وجب عرضه على اللجنة المنصوص عليها بالفقرة التالية للتحقق مما إذا كان يخفى تصرفا وفي هذه الحالة تجرى عليه أحكام هذه المادة .

فإذا كان الطرح قد وزع توزيعا ابتدائيا على من آلت إليه حق التعويض في الأكل بطريق الشراء بعد صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أحيل الأمر إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية والاقتصاد برئاسة مستشار إدارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد وعضوية مندوبين عن مصالح الأموال المقررة والشهر العقاري والمساحة وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

وتقوم هذه اللجنة بفحص عقود شراء حق التعويض في الأكل فإذا تحقق لها جدية الشراء وكان الثمن الحقبى معادلا على الأقل خمسين مثلا للضريبة المقررة على الحوض الواقع به الأكل يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا باعتماد التوزيع الابتدائي الذي تم لصالح مشتري الحق المذكور خلال سنة على الأكثر من تاريخ صدور قرار اللجنة المذكورة متى كان التوزيع مطابقا لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ .

وإذا كان ثمن شراء حق التعويض في الأكل أقل من خمسين مثلا للضريبة المقررة على الحوض ألزم المشتري أداء الفرق للصندوق خلال سنة واحدة على الأكثر من تاريخ إخطاره بقرار اللجنة المذكورة وإلا ألغى التوزيع وسرت على الطرح أحكام البيع الواردة في هذا القانون واعتبر الطلب المقدم عن التعويض بمثابة طلب البيع .

١٠. وعلى المندوب تسليم العرق المؤدى لصاحب الأكل الأصلي وقت العمل بالقانون رقم ٧٣/١٩٥٣ مادة ١٣ — يكون الطرخ المبيع خاضعا لحقوق الارتفاق التي يربتها القانون دون أن يترتب على ذلك أي حق في المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق

مادة ١٤ — يرفع الضرائب عن الأظيان التي يأكلها النهر ابتداء من أول يناير التالي لتاريخ ختمه وتورط على الطرخ الذي يباع الضريبة العامة الخوصة ابتداء من أول يناير التالي لتاريخ تسليمه إلى المندوبين، فإن لم يكن مذكرا في حوض وبطت عالية ضريبة أقرب الحياض إليه

مادة ١٥ — يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له والمادة ١٩ مكررا من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٦ وكل نص يمارس مع أحكام هذا القانون

بمادة ١٦ — ينفذ هذا القانون في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ويصدر وزير المالية والإقتصاد القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القانون بحكم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧)

مذكرات إضافية

١. في ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الخاص بطرح النهر وأكله متضمنا قواعد جديدة على حدتها بهذا القانون السابق رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .

ومن بين هذه القواعد ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة التاسعة من جواز تعويض أصحاب أكل النهر الذي يصبى على وجوده أكثر من خمس سنوات دون أن يوضوا تعويضا كاملا بالبلد لحدوث به الأكل أو للبلدين المجاورين له بسبب عدم حدوث طرح أو عدم كفايته في هذه البلاد الثلاث من بلاد أخرى يختارها صاحب الأكل إيا كان موقعها .

وكان الداعي لأن يتضمن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ هذه القاعدة الجديدة أن طرح النهر وقت تصديره بلغ ٢٧٢٧٧ فيدان وأن أكل النهر في ذلك الوقت بلغ ٢٩٨٧٨ فدانا أي أن مقدار الأكل كان يقل عن مقدار الطرخ في أنحاض الجمهورية مما جعل المشرع في المادة التاسعة من القانون يطلق حق التعويض من الطرخ الملاصق في أي بلد يختاره صاحب الأكل سواء المصفاة ذاتها أو بالصفة المقابلة إذا مضت مدة الخمس سنوات من غير تعويض في جهته على النحو السابق ذكره .

إلا أنه تبين للوزراء من تطبيق هذا القانون أن بعض المالكين أو كبار الملاك أو المستغنين للظروف أخذوا في شراء أكل النهر بتمن بحسن من صفات الملاك أو ممن يجر من الملاك عن استلام الطرخ في بلادنا التي التي انقضت قبة الفائدة التي كان يهدف إليها المشرع من مساعدة أصحاب الأكل خصوصاً بصفار الملاك منهم وتعويضهم عنه — كما أخذ الأهالي الزارعون لهذا الطرخ من جانب آخر يضحون بالشكرى من تسليم الطرخ الذي يضعون يدهم عليه إلى أصحاب هذا الأكل البعيد موقعه

لذلك رأت الحكومة علاجاً لهذه الحالة أن تعدل المادة التاسعة المذكورة تعديلاً من مقتضاء قصر التعويض على الطرح الذي يظهر محل الأكل وصدر في هذا الشأن القرار بقانون رقم ٦٣/١٩٥٧ .
وقد رأت وزارة المالية والاقتصاد إعداد قانون جديد يرسى قواعد أكل النهر وطرحه على أسس جديدة - وتحقيقاً لذلك أعدت مشروع القانون المرافق وهو يتضمن اتجاهين جديدين :
أولهما : خاض بالغاء توزيع الطرح وتحويل العملية إلى شراء حق تعويض الأكل وبيع الطرح إذ نص المشروع على أن الحكومة تشتري حق تعويض الأكل بخمسين مثلاً للضريبة وتبيع الطرح بالمراد العلفي وبذلك يمكن تلافي استغلال مالكي الأكل لصغار الزراع .

وثانيهما : خاص بعلاج الحالات التي تم فيها التوزيع الابتدائي على مالكي الأكل دون أن يعتمد هذا التوزيع بقرار من وزير المالية والاقتصاد طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وقد روعي في علاجها التفرقة بين من تملكوا الأكل بطريق الشراء بعد العمل بالقانون المذكور وبين من اشتروه قبل العمل بهذا القانون إذ لوحظ أن استغلال صغار الملاك لم يبدأ إلا بعد صدور القانون المذكور .

وحول هذين الاتجاهين تدور معظم مواد المشروع :

فالمواد الأولى ، الثانية ، والثالثة ، والرابعة - تكاد تكون مطابقة للمواد المقابلة لها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ فيما عدا بعض تعديلات طفيفة وهي تنص على أن الطرح من الأملاك الخاصة للدولة وتبين كيفية حصره في كل عام وتخصيصه للنفقة العامة وكيفية تحديد زمام البلد فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون .

وتنص المادة الخامسة على أنه فيما عدا الطرح الذي يخص للنفقة العامة والطرح الذي يخص للتوزيع المنصوص عليهما في المادتين الثالثة والثانية عشر يباع الطرح إذا أصبح ثابتاً أو مضى عليه سنتان لصغار المزارعين وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ويبين فيه الإجراءات والشروط الخاصة ببيع الطرح .

كما نصت المادة السادسة على إنشاء صندوق خاص ببيع الطرح وشراء حق تعويض الأكل تمسك له سجلات ترصد بها جميع بيانات البيع والشراء ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتشكيل الهيئة التي تشرف عليه وبيان اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة .

ونصت المادة السابعة على أن يشتري الصندوق في حدود المبالغ المحصلة من بيع طرح النهر حق تعويض أكل النهر الذي يتم حصره بثمن يعادل خمسين مثلاً للضريبة المقررة على الخياض الواقع بها أكل النهر فإذا لم تكن هذه الخياض موجودة وقت الشراء فيحسب خمسين مثلاً للضريبة المقررة على أقرب الخياض إليها ويكون تقدير الضريبة في الحالتين بحسب فئاتها المقررة وقت الشراء - وإذا كان حق تعويض أكل النهر قد سبق شراؤه بعد العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة

١٩٥٣ بعقد مسجل فيكون الثمن الذي يؤديه الصندوق معادلا لثمن الشراء الحقيقي سواء أكان أقل أو أكثر من الثمن الثابت بالعقد والمضروقات القانونية بشرط ألا يجاوز الثمن والمضروقات خمسين مثلاً للضريبة ويكون تحديد الثمن والمضروقات القانونية منوطاً باللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية عشر . وأوجبت المادة الثامنة أنه على كل صاحب أكل نهر يرغب في بيع حق تعويضه أن يتقدم إلى المديرية الكائن بدئرتها الأكل في خلال شهر يناير من كل سنة بطلب على النموذج يحصل عليه من المديرية أو المركز أو الصراف يبين فيه مقدار الأكل ومقدار ما يملكه من أطيان زراعية في أنحاء الجمهورية والضريبة السنوية التي يدفعها عن الأطيان المملوكة له والضريبة السنوية المقررة لكل حوض من الحياض التي حصل فيها الأكل وذلك لأن تسوية عملية الأكل والطرح تتم في شهر أكتوبر من كل سنة ويتبين منها مقدار الأكل في كل تكليف بعد تنفيذه في المكلفات في الفترة بين شهري أكتوبر وديسمبر من نفس السنة .

ونصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أن لأصحاب طلبات التعويض السابق تقديمها قبل العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ - ولم يتم تعويضهم أن يقدموا طلبات وفقاً لأحكام هذه المادة على أن ينسحب تاريخها إلى تاريخ تقديم طلبات التعويض الأولى حتى لا يضار أصحاب الأكل - وذلك كله طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

ونصت المادة التاسعة على أن يقوم الصندوق بشراء حق تعويض الأكل الذي تم حصره وقدرته طلبات ليبيعه خلال السنة التالية لتقديم هذه الطلبات على الأكثر في حدود حصيلة الصندوق بالشراء فإذا لم تكف موارد الصندوق لاستيعاب جميع الطلبات فتكون الأولوية في الشراء بحسب أسبقية الطلبات وعند التزاحم بين مقدمي الطلبات في تاريخ واحد تكون الأولوية لمن يدفع ضريبة من مجموع أطيانه الزراعية أقل من الأخرى وعند التساوي تكون الأولوية بطريق الاقتراع .

وحددت المادة العاشرة العقوبات التي توقع على كل عمول يضمن إقراره ببيانات غير صحيحة قد يترتب عليها إعطاؤه حقا على غير مقتضى أحكام القانون ويصدر القرار بذلك من مجلس إدارة الصندوق .

ونصت المادة الحادية عشرة على تحصيل المبالغ المنصوص عليها في هذا القانون بطريق الحجز الإداري ويكون للبالغ المطلوب استردادها امتياز على أموال المدين .

أما المادة الثانية عشرة فقد نصت في فقرتها الأولى على بيع الطرح الذي لم يتم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣

أما الطرح الذي تم توزيعه توزيعاً ابتدائياً وكان مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وصالحاً للاعتماد دون أن يتم اعتماده بقرار من وزير المالية والاقتصاد طبقاً للبادء العاشرة منه فقد تناولته باقي فقرات هذه المادة وهي تفرق بين حالتين :

الأولى : حالة توزيع الطرح على مستحقيه الأصليين أو على من انتقلت اليهم ملكية الأكل قبل صدور القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ بأية طريقة من طرق نقل الملكية أو على من آلت اليهم ملكيته بعد صدور هذا القانون بغير طريق الشراء وذلك طبقاً لما تبين من المستندات التي قدمت منه إلى مصلحة الأموال المقررة والتي على أساسها تم التوزيع الابتدائي . وهؤلاء جميعاً أوجبت الفقرة

الرأفة على المادة المذكورة على وزير المالية والاقتصاد أصدر قراراً اعتماد التوزيع الذي تم لهم في خلال
سنتين متتاليتين العمل بهذا القانون وهذا القرار يكون حكمه حكم القرار المنصوص في المادة العاشرة
من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ ولا اعتبار التوزيع نافذاً بمضى هذه المدة .

وكانت الخطأ في توزيع الأموال للاشترايين بما في ذلك الحكم نظراً إلى أن ملكيتهم للأكل لم تكن نتيجة
لأحد من الطرق المذكورة في هذا القرار إذ أنهم أولئك المستحقين أصليين أو مالكيين للأكل بغير طريق الشراء
أو مالكيين له بلا شراء قبل العمل بهذا القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ أي قبل البدء في احتلال حاجة
صالحوا للملكية عليهم قدرتهم على التعويض في جرات نائية وفقاً للمادة التاسعة من القانون المذكور
وعلى أن البيان أن العشرة هي بضعة من توزيع عليهم الطرح وقت التوزيع الابتدائي فإذا كانوا
يتخلون عن الحقوق الممنوحة لهم في هذه الفقرة أفادوا من حكمها حتى ولو تضمنوا في
الطرح الموزع عليهم بعد ذلك .

بما أن التوزيع المشار إليه قبله قد تم بطريق الوكالة بموجب عرضة على اللجنة المنصوص
عليها بنشر هذه المادة التحق بها إذا كان يخفى تصرفاً في هذه الحالة تجري عليه أحكام هذه المادة
والثانية - زعمنا توزيع الطرح على من آل إليه حق التعويض عن الأكل بطريق الشراء بعد صدور
القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وهذه الحالة التي قد تكون مشوبة وكذلك نصت الفقرة الثالثة
والرابعة من المادة المذكورة على إعمال الأمر إلى اللجنة مشكلة برئاسة مستشار إدارة القنوى
والشرايع توزيعاً للمالية والاقتصاد وتكون قراراتها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من
طريق الطعن فإذا كان للجنة من شخص أو فرد شراء الأكل جديدة الشراء وكان ممن الشراء الحقيقي
معاً لا على الأقل شخصين مثلاً للضريبة المقررة على الخوض الواقع به الأكل أصدر الوزير قراراً
باعتماد التوزيع الابتدائي خلال سنة على ألا يكون من تاريخ صدور قرار اللجنة المذكورة يشترط أن
يكون التوزيع مع مطابقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ وإذا تبين للجنة أن ممن الشراء أقل
من شخصين مثلاً للضريبة فإن الاستغلال يكون في هذه الحالة واضحاً ويتعين لذلك إلزام المشتري بإدلاء
الفرق بالصندوق في خلال سنة واحدة على الأكثر من تاريخ إخطاره بقرار من اللجنة وإلا ألغى
التوزيع وسرت على الطرح أحكام البيع الواردة في القانون واعتبر طلب التعويض المقدم منه بمثابة
طلب للبيع ورجع تاريخه إلى وقت تقديمه .

والتي تكفل الحكومة حق أصحاب الأكل الإصليين فقد قضت الفقرة الأخيرة من هذه
المادة بقيام الصندوق بتسليم الفرق المؤدى من المشتري إلى أصحاب الأكل الإصليين وقت العمل
بأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ .

ونصت المادة الثالثة عشرة على أن الطرح المبيع يكون خاصاً بحقوق الارتفاق التي يرتبها
القانون دون أن يرتب على ذلك أي حق في المطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

وكانت المادة الرابعة عشرة ترفع الضريبة عن الأكل وربطها على الطرح
وتسرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القرار بقانون المذكور على السيد رئيس
الجمهورية ليعرضه على اللجنة القانونية التي أقرها مجلس الدولة بقراره الموافقة عليه وإصداره .

المحكمة

مجلة قضائية شهرية

قصرها نقابة المحامين

السنة الثامنة والثلاثون

نوفمبر

سنة ١٩٥٧

العدد

الثلث

إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن
ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا
مُسْتَقِيمًا * وَينصرك الله نصراً عزيزاً .
[قرآن حکیم]

في هذا العدد تقرير مجلس النقابة

إلى الجمعية العمومية

جميع المخابرات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بإدارة النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقرارات الآتية :

عدد	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض الجنائية
٣٢	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية
٩	أحكام صادرة من قضاء المحكمة الإدارية العليا
٦	حكمين صادرين من قضاء محاكم الجنايات
٢	حكمين صادرين من قضاء الأحوال الشخصية
٢	حكمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الابتدائية
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية

(مجلس الدولة)

(قضاء الضرائب)

(للقضاء التجارى)

(شئون العمال)

(القضاء المدنى)

نقير مجلس النقابة عن أعماله منذ ديسمبر سنة ١٩٥٤ لعرضه على الجمعية العمومية للسادة المحامين .

الضوابط العامة للسنية في قضائنا الجنائى للدكتور رءوف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق -
جامعة عين شمس .

طبيعة أوامر الأداء والطعن فيها للأستاذ فتحى عبدالصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .
تفسير زمن الحرب بالمعنى المقوم فى قانون العقوبات للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة
استئناف القاهرة والمنتدب للتدريس بكلية البوليس .

انعدام الرضاء كسبب لبطلان الزواج فى القانون المقارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الاستئناف والمنتدب للتدريس بكلية البوليس .

الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى للأستاذ على فاضل حسن وكيل نيابة جنوب القاهرة .

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للأحكام المعدلة للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال الصادرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ . ص ١٤١

وزارة الداخلية :

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن العمد والمشايخ . ص ١٤٦

وزارة العدل :

قرار بمنح صفة الضبط القضائي الى بعض موظفي وزارة التجارة بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم . ص ١٥٨

وزارة التكوين :

قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ بوقف العمل بأحكام بعض مواد المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين . ص ١٥٩

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن . ص ١٥٩

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز . ص ١٦٢

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٧ بتعديل البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها . ص ١٧٠

قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ . ص ١٧١

لجنة الخبراء

محمد طفي القلبي - محمد الحناوي - توفيق سيدهم - عبد العزيز الشويحي
حسين أبو زيد - نصيف زكي - احمد مختار طيب - احمد شوقي

تقرير مجلس نقابة المحامين

عن أعماله منذ ديسمبر سنة ١٩٥٤

لعرضه على الجمعية العمومية للسادة المحامين

(صدق مجلس النقابة على هذا التقرير بمجلسه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧)

يحيي مجلس النقابة السادة الأساتذة المحامين تحية طيبة مباركة ويرجو لهم المزيد من التوفيق .
ويعرض في هذا التقرير خلاصة وجيزة من أعماله في السنوات الثلاث الماضية .

منذ أن صدر قانون المحاماة القديم رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تبين على ضوء تطبيقه أنه مع ما تضمنه من قواعد صالحة في حاجة إلى تعديله بما يكفل حصول مصالح المحامين ماديا ومعنويا . وتردده في نفوس السادة المحامين المرة بعد المرة الرغبة في إعادة النظر فيه لكي يساهم الإصلاحات الحديثة في الإصلاح . و أصدرت حكومة العهد الجديد في ٣٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ القانون رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ الذي ترتب عليه تشكيل مجلس جديد للنقابة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

وقد اضطلع المجلس بمهمته في دأب ومثابرة . واستمر طيلة الستة الأشهر التي تلت تشكيله يبحث فيما يجب أن يكون عليه نظام المحاماة والقوانين المتعلقة بها واستمع إلى رغبات السادة الزملاء في مختلف أرجاء الجمهورية .

قانون المحاماة الجديد

وانتهى من بحثه إلى وضع مشروع قانون المحاماة الجديد وقدمه إلى الوزارة في شهر يونيه سنة ١٩٥٥ (ملحق العدد العاشر من السنة ٣٥ من مجلة المحاماة الصادر في يونيه سنة ١٩٥٥) قبل أن يمضي أكثر من ستة أشهر على تشكيله .

وبالنظر إلى ما تضمنه مشروع المجلس من أحكام جديدة تتصل بمؤسسات عديدة لها ملاحظاتها ومطالبها فقد اشتغال النظر فيه وطلال الأخذ والرد . والشك والجذب في كثير من نصوصه حتى استقر آخر الأمر بصندوق قانون المحاماة الجديد رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ محققا معظم مقترحات المجلس وصدر به القرار الجمهوري في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ ونشر في عدد الوقائع المشرية الصادر في ٤ إبريل سنة ١٩٥٧ وصار قانونا نافذا من قوانين الدولة .

وقد تولى المجلس شرح المزايا التي يتضمنها القانون الجديد وذلك في بيان نشره بمجلة المحاماة (عدد مارس سنة ١٩٥٧) وأصدر به وبالقانون الجديد مطبوعا مستقلا وزعه على السادة المحامين .

وبخلاصة هذه المزايا :

١ - أن القانون الجديد يوسع آفاق العمل في المحاماة وخاصة للمحامين الناشئين . فالمادة ٢٥ منه استحدثت نصاً جديداً يقضى بعدم جواز تقديم صحف الدعاوى للمحاكم الابتدائية والإدارية أو طلبات الاداء إلى المحاكم الابتدائية إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمامها . ولا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات الاداء إلى المحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين متى بلغت أو تجاوزت خمسين جنيتها وهو نصاب الاستئناف الجزئي . ولا يجوز تسجيل عقود الشركات التجارية التي تزيد قيمتها على ١٥٠٠ ج كما لا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية أمام مكاتب الشهر العقاري أو التوثيق التي تزيد قيمتها على هذا المبلغ إلا إذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الجزئية على الأقل .

٢ - تحديد مزاولة المحاماة بالنسبة للوزراء السابقين والمستشارين السابقين (مادة ٢٠ من القانون الجديد) .

٣ - إلغاء الاستثناء الذي كان يتمتع به اساتذة كليات الحقوق في الجامعات المصرية من الجمع بين المحاماة والوظيفة (مادة ١٩) .

٤ - استحدث القانون الجديد حكماً جديداً للمحامين الجزئيين فقد جعل للمحامى تحت التمرين الخيار بعد انقضاء سنتي التمرين أن يقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الجزئية أو أمام المحاكم الابتدائية . ولم يكن القانون القديم يعترف بوجود مستقل للمحامين أمام المحاكم الجزئية بل كان يدخلهم في فئة المحامين تحت التمرين .

٥ - يسر للمحامين حضور الجمعية العمومية للانتخابات بأن اجاز للمحامين من غير القاهرة ممارسة حقوقهم الانتخابية في دائرة كل محكمة استئنافية وبهذه الوسيلة تتم الانتخابات دون أن يتكبد محامو العواصم والاقايم مشقات السفر إلى القاهرة ومصاريفها .

٦ - أوجد علاجاً حاسماً لتعدد المسكنات الفرعية .

٧ - يسر للمحامين معاش التقاعد فقد كان القانون القديم يشترط لاستحقاق المحامى ثلاثة أرباع المعاش في حالة بلوغه سن الخامسة والخمسين أن يكون قد اشتغل بالمحاماة ثلاثين سنة . فخفض القانون الجديد هذه المدة إلى خمس وعشرين سنة (مادة ٩٦) .

وكان يشترط لاستحقاق المعاش شرطين : أولهما بلوغ المحامى سن الخمسين . وثانيهما اشتغاله بالمحاماة عشرين سنة . ف تجاوز القانون الجديد عن شرط السن واشترط فقط اشتغاله بالمحاماة عشرين سنة . ورفع مقدار المعاش في هذه الحالة إلى الثلثين أو النصف طبقاً لما تقرره لجنة الصندوق مع مراعاة سن المحامى .

وأضاف القانون الجديد حكماً جديداً (المادة ٩٦ سالفه الذكر) لجعل المحامى الذى قضى خمس عشرة سنة على الأقل في المحاماة أن يطلب إحالته على المعاش بسبب المرض أو العجز عن العمل وفي هذه الحالة يقدر له المعاش بنسبة المدة التي قضاها في المحاماة . وكان القانون القديم لا يعطيه معاشاً

في هذه الحالة ولكن المجلس رأى في بعض الحالات التي عرضت عليه ما يستوجب وضع هذه القاعدة الجديدة .

وكان القانون القديم ينص على قطع صرف المعاش لورثة المحامي بعد انقضاء خمس سنوات على وفاته مع جواز استمرار صرفه خمس سنوات أخرى على الأكثر بقرار من لجنة الصندوق . فنص القانون الجديد (المادة ٩٩) على أن تكون هذه السنوات الخمس الأخرى قابلة للتجديد إذا رأت لجنة الصندوق أن حالة الورثة تستدعي ذلك .

أعمال أخرى للمجلس

١ - كانت الإعانة التي تدفعها وزارة العدل لنقابة المحامين متأخرة عن سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ فسعى المجلس سعيه لدفعها عن السنتين المتأخرتين ومقدارها نحو عشرة آلاف جنيه . دفعتها الوزارة في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ كما دفعت إعانة السنوات اللاحقة وطلب المجلس زيادة الإعانة السنوية من خمسة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه في السنة .

٢ - استثمار المبالغ الموجودة في صندوق النقابة والتي كانت مودعة بغير استثمار وتبلغ حصيلة هذا الاستثمار سنوياً نحو أربعة آلاف جنيه .

٣ - زاد المجلس من الإعانات السنوية . فبعد أن كانت الإعانات ١٤٢٣٩ جنيهاً في سنة ١٩٥٤ صارت ١٨٣٧٥ جنيهاً في سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٧٥ جنيهاً في سنة ١٩٥٦ و ١٩٧٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٥٧ لغاية ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، من ذلك ٢٢٢٠ ج صرفت للسادة المحامين جمعية تعاونية لبناء السويس اثر الاعتداء الغاشم على هذه المنطقة .

٤ - حرص المجلس على اعداد الميزانية طبقاً للأصول المالية .

٥ - وضع المجلس لائحة لموظفي النقابة تكفل لهم الاطمئنان إلى مستقبلهم ومستقبل أسرهم .

٦ - لم يفت المجلس أن ينتهز قيام الحركة التعاونية فأسس للسادة المحامين جمعية تعاونية لبناء المساكن وسارت الإجراءات في طريقها وسجل عقد الجمعية وهي في صدد الحصول على الأرض اللازمة من الحكومة .

٧ - عقد المجلس المؤتمر الثاني للمحامين العرب في القاهرة في الأيام من ٣ مارس إلى ٨ مارس سنة ١٩٥٦ وبذل المجلس مجهودات ضخمة في سبيل نجاح المؤتمر . وكانت هذه الأيام وما سبقها وتلاها من الأيام المشهودة في تاريخ المحاماة بمصر والأقطار العربية . ولم يكبد المجلس النقابة شيئاً من المصاريف سوى ما جمع من اشتراك أعضاء المؤتمر . وقد كان هذا المؤتمر معطلاً منذ اجتماعه الأول في دمشق سنة ١٩٤٤ . وكان مرصداً لهذا المؤتمر من ميزانية النقابة قبل سنة ١٩٥٤ مبلغ ٥٣٧٠ جنيهاً فضمت إلى صندوق النقابة .

وقد نشر المجلس أعمال المؤتمر ولجانه وقراراته في العدد الثامن من السنة ٣٦ من المحاماة (أبريل سنة ١٩٥٦) وجمعها في كتاب خاص يباع بثمنه لغير الأعضاء . وفي هذا المؤتمر تقرر إنشاء اتحاد المحامين العرب ووضع قانونه الأساسي .

واشتراك المجلس مع لفيف من السادة المحامين في المؤتمر الثالث للمحاميين العرب الذي انعقد في دمشق في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، واشترك في عدة مؤتمرات دولية للمحاميين .

قانون ضريبة المهنة

٨ - وضع المجلس مشروع قانون جديد للضريبة على المهنة وقدمه في أواخر يناير سنة ١٩٥٥ . ولما قوبل بالرفض وضع في أواخر فبراير سنة ١٩٥٥ مشروعاً آخر كان موضع الأخذ والرد الطويلين بين النقابة ووزارة المالية . وقد أخذت وزارة المالية ببعض نصوصه ولم تأخذ ببعض الآخر . ومن ثم صدر القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ وقد عممته الوزارة على سائر اصحاب المهن الحرة .

وبخلاصة قواعده أن المادة الأولى حددت أربع فئات ثابتة للضريبة على أساس الربط الحكيم تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضي على تاريج الحصول على الدبلوم العالي لصاحب المهنة . وقد سعت النقابة سعياً متواصلاً في تخفيض فئات الضريبة فاستجابت الوزارة إلى تخفيض ضريبة الفئة الأولى فقط وهي فئة من مضى على تخرجهم أكثر من خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات لجعلها ١٥ جنيهاً بدلاً من كانت عشرين جنيهاً في مشروع الوزارة .

فصاحب المهنة الحرة صار له الحق بمقتضى المادة الأولى من القانون أن يدفع الضريبة على أساس الربط الحكيم الثابت الوارد فيها (١٥ جنيهاً في السنة لمن مضى على تخرجه من الجامعة أكثر من خمس سنوات ولا يتجاوز عشر سنوات و ٣٠ جنيهاً لمن لا يتجاوز ١٥ سنة و ٥٠ جنيهاً لمن لا يتجاوز عشرين سنة و ٨٠ جنيهاً لمن مضى على تخرجه أكثر من عشرين سنة) .

وهذا الحق اختياري بالنسبة للممول . كما نصت على ذلك المادة الثانية .

ولا يسري الربط الحكيم الوارد في المادة الأولى على الممولين الذين زاد متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو يزيد صافي أرباحهم الفعلية في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ على ألف جنيه حسب القرارات المقدمة منهم إذا اعتمدتها مصلحة الضرائب أو طبقاً للربط الذي تجريه مصلحة بموافقة الممول أو بناء على قرار لجنة الطعن أو المحكمة المختصة . فبإزاء يؤدون الضريبة على أساس صافي أرباحهم الفعلية .

ولما كان الربط الحكيم حقاً اختيارياً لمن لا يزيد صافي أرباحه الفعلية على ألف جنيه فإن له بمقتضى المادة ٢ اختيار المحاسبة على أرباحه الفعلية بشرط أن يقدم طلباً بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بطلب الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم القرارات الإيجاب السبوية أي في خلال شهر يناير وقبل أول فبراير . وهذا الخيار يملكه صاحب المهنة الحرة في كل عام .

ويجوز لمصلحة الضرائب لأسباب جدية يعتمدها المدير العام أو من ينوبه إذا ما رأت أن أرباح

الممول الفعلية تزيد على ألف جنيه أن تخطره بتقديرها لأرباحه على النحو الوارد في المادة ٢ . وقد قيد هذا الجواز بأن يكون استعماله منوطا بالمدير العام لمصلحة الضرائب أو نائبه . وعند الخلاف تفصل فيه المحكمة المختصة .

والممولون الذين تزيد أرباحهم الفعلية في السنة على ألف جنيه أو الذين يطلبون محاسبتهم على أرباحهم الفعلية عن لا تزيد أرباحهم الفعلية على هذا المبلغ يستفيدون من الربط الحسكى بالنسبة للبصروفات إذا لم تكن لديهم مستندات الصرف . فتقدر مصروفاتهم جزافا على النحو الوارد في المادة ٣ .

وقد استفسرت النقابة من وزارة المالية عن الحسكة من التزام الممول في جميع الاحوال بامساك دفاتر . ولم يكن هذا النص واردا في مشروع النقابة . فأفادت بان الغرض منه ان يكون لدى الممول مستند لصالحه إذا اراد اختيار المحاسبة على ارباحه الفعلية أو رأت مصلحة الضرائب في أى عام ان ارباحه الفعلية تزيد على ألف جنيه طبقا للمادة ٢ .

وضربوا لذلك مثلا أن يتبين من حسابات أحد البنوك أن شيكا بعدة آلاف من الجنيهات صرف اتعابا لأحد أصحاب المهن الحرة في سنة من السنين فيستطيع الممول ان يثبت من دفاتره انها اتعاب عدة سنين وان إيراده في العام لم يتجاوز الألف جنيه .

كما استفسرت النقابة من الوزارة عن الاقرارات الواجب تقديمها بناء على المادة الأولى التي لم تستثن من أحكام المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سوى الفقرتين الرابعة والخامسة . فأجابت بأن هذه الاقرارات بالنسبة ان يطلب محاسبته على الربط الحسكى لا يتجاوز طلبه المحاسبة على هذا الاساس وبيان السنة التي تخرج فيها من الجامعة . ولا يكون ملزما ببيان إيراده . اما الذين يطلبون محاسبتهم على إيرادهم الفعلي فهم وجددهم الذين يبينون في اقراراتهم إيراداتهم ويطلبون فيها احتساب مصروفاتهم من واقع مستنداتهم أو تقديرها جزافا بواقع ٣٠٪ أو ٢٠٪ من الإيرادات الاجمالية على النحو الوارد في المادة ٣ .

٩ — تدخل المجلس في كل شكوى لمحام مس٤ أو مست كرامته اعتداء ما وبادرت النقابة إلى الوقوف في صفه والذود عن حقوقه وكرامته بما أدى إلى رفع الحيف عن كل من اصابه سوء من أى نوع كان .

١٠ — ميزانية سنة ١٩٥٨ والحساب الختامى عن سنة ١٩٥٦ معروضان على الجمعية العمومية للسادة المحامين .

والله ولى التوفيق

تقيب المحامين
عبد الرحمن الرافعى

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٧

نوفمبر
سنة ١٩٥٧

المحكمة

العدد الثالث
العدد الثامن والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رياسة وعضوية السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين).

الذي قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً
فانه لا يجوز للمتهم أن يوجه طعنه إلى الحكم
الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بإدائته
والذي أصبح نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم
فيه عملاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات
التي لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة
من آخر درجة .
(القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢٦ ق) .

١٢١

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - إجراءات . شفوية السرافعة . تأسيس
المحكمة قضاءها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان
سماهم بمسكتا ودون إجراء أي تحقيق في الدعوى .
اكتفاء الدفاع بملأوة أقوال الشهود الفأين . بطلان
الحكم .
ب - إجراءات . شفوية المرافعة . شهادة .
تخلف الشاهد عن الحضور . عدم إقاداته بمجرد أن
سماه متعذر .

١٢٠

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - حكم . العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها
الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .
ب - حكم . تسبب كاف . حالة المحكمة
في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات
وجوده قانوناً . لا خطأ .
ج - نقض . أسباب واردة على الحكم الابتدائي .
استئناف . شكك . قوة الأمر النقض . الطعن في
الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً . عدم
جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي .

المبادئ القانونية

١ - العبرة في الأحكام بالصورة التي
يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة .
٢ - لا يقدح في صحة الحكم كون المحكمة
أحالت في مسودته - بفرض حصوله - إلى
أسباب حكم آخر ما دام أنه يحمل مقومات
وجوده قانوناً .
٣ - متى كان الطعن في الحكم الاستئنافي

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أسست قضاؤها على أقوال شهود لم تسمعهم وكان سماعهم ممكنا ودون أن تجرى أى تحقيق فى الدعوى مكنته بما هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدفاع اكتفى بأقوال هؤلاء الشهود الغائبين فى التحقيقات وأمرت بتلاوتها - فان حكمها يكون باطلا .

٢ - تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا .

(القضية رقم ١٠٨٧ سنة ٢٦ قررئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكى كامل المستشارين) .

١٢٢

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

نفثيش . مجال تطبيق المادة ١٥١ ج .

المبدأ القانونى

مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون ذلك فيها . أما التفتيش الذى يقوم به أعضاء النيابة العامة بأنفسهم أو مأمورو الضبط القضائى بناء على نذيرهم لذلك من سسلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ من

قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٢٦ قررئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

١٢٣

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦

حكم . يائته . البيانات الواجب توافرها فى الحكم الصادر بالادانة : م ١٣١٠ ج .

المبدأ القانونى

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم صادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ولم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة هذا البيان فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير فيه الى نص للقانون الذى ينطبق على تلك الواقعة فإن ذلك يحقق حكم القانون فى المادة المذكورة .

(القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٦ قررئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

بواسطة وكيل النيابة المحقق . استغفاله عن القبض
البطل السابق عليه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم قد أورد الواقعة
التي قال بتوفر حالة التلبس فيها به - وله إن
الخبر الذي قبض على المتهم بتهمة احراز مواد
مخدرة كان يعرف أن له نشاطا في الاتجار بالمواد
المخدرة وأنه عندما تقدم منه أو ما برأسه للتهمة
الأخرى التي قالت له عندما تقدم الخبير منه
« انت وديتني في داهية » ثم قالت للخبير
إنها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم - فإن
هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة
كما هي معرفة به في القانون تبديح لرجل البوليس
هو ليس من رجل الضبط القضائي القبض
على المتهم وانقياده الى مركز البوليس اذ أنه
لم يشم أو يراه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض
له بالقبض .

٢ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل
النيابة المحتنى هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن
القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول
ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض ،
وللمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر
عنه هذا التفتيش .

(القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين
المستشارين)

١٢٤

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - حكم « تسبب كاف » زنا . إشارة الحكم
إلى ما جاء برسالة استندت إلى عبارتها في ثبوت جريمة
الزنا دون إيراد مضمونها . لا تصور .
ب - تزوير . مضاهاة . اعتماد الحكم على
مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .
لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أشارت في
الحكم إلى ما جاء بالرسالة التي استندت إلى
عباراتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد
مضمونها ، فإنها تكون قد استندت إلى
مادة أصل ثابت في الأوراق ويكون للنمى
على الحكم بالصورة لا محل له .

٢ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في
قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات
في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان ،
ومن ثم فلا محل للنمى على الحكم بأن المضاهاة
لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

(القضية رقم ٨٤٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل
المستشارين)

١٢٥

٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - تلبس . مواد مخدرة . صورة واقعة لا تتحقق
فيها حالة التلبس .
ب - تفتيش . نيابة عامة . التفتيش الحاصل

١٢٦

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

نصد . حق التصدي للدعوى الجنائية . توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم في الجلسة على أساس ارتباطها بتهمة إحراز المخدرات المرفوعة بها الدعوى . قضاء محكمة الجنائيات في الدعوى ولو لم يعترض الدفاع . خطأ .

المبدأ القانوني

متى كانت محكمة الجنائيات قد نظرت الدعوى التي أقامتها النيابة العامة على المتهم أمامها بجنائية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها وهي جنائية إحراز المخدرات ثم حكمت فيها هي بنفسها دون أن تهيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك للنسابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد تلك الجنائية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يؤثر في ذلك عدم اعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقتضيه القانون عن التهمتين معا .

(القضية رقم ١٠٩٢ سنة ٢٦ قرئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسى الجندي المستشارين) .

١٢٧

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

لإثبات . شهادة . قتل عمد . اطراح المحكمة أقوال المجنى عليه عن المسافة بينه وبين المتهم . أخذها بما ورد بتقرير الصفا التشريعية وبما قرره بعض شهود الاثبات . لا خطأ .

المبدأ القانوني

لا جناح على المحكمة إذا هي أخذت بما ورد بتقرير الصفا التشريعية ، وبما قرره بعض شهود الاثبات عن المسافة بين المتهم والمجنى عليه ، واطرحت ما قرره المجنى عليه عن هذه المسافة . (القضية رقم ٧٣٨ سنة ٢٦ قرئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ، وعبد محمد حسين المستشارين) .

١٢٨

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

اجراءات . شفوية المرافعة . حكم استثنائي « تسبب معيب » . إدانة المتهم بناء على ما أثبتته مفقش العمل في محضره دون سماعه . سماع المحكمة الاستثنائية لشهود نفي المتهم . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة الاستثنائية قد أسست حكمها بإدانة المتهم على ما أثبتته مفقش العمل في محضره - وهو الشاهد الوحيد في الدعوى - من غير أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أي من درجتي التقاضي فإن سماع المحكمة الاستثنائية لأقوال شهود نفي المتهم لا يتحقق به

شفوية المرافعة ويكون الحكم باطلا .

(القضية رقم ١٠٩٦ سنة ٢٦ رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد
عبد حسنين المستشارين)

١٢٩

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

وصف التهمة - أخذ المحكمة المتهم بوصف معين
بدلا من وصف النيابة . استنادها في ذلك إلى الواقعة
للمادة المبدئية بوصف التهمة . لا خطأ .

المبدأ القانوني

مق أخذت المحكمة المتهم بوصف معين
بدلا من الوصف الذي أهمته النيابة به ،
للاعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها
ولم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك
الواقعة المادية المبدئية في وصف التهمة ، والتي كانت
مطروحة بالجاسة ودارت المرافعة عليها فإن
الحكم يكون سليما .

(القضية رقم ١١١٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود
عبد مجاهد المستشارين)

١٣٠

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

دفاع . غير . مناقشته . اطمئنان المحكمة إلى
تقرير المهندس الفني . رفضها طلب إعادة مناقشته
تعليلها هذا الرفض تعليلًا مقبولا . لا خطأ .

المبدأ القانوني

لا تترتب على المحكمة إن هي اطمأنت إلى

تقرير المهندس الفني المقدم في الدعوى، ورفضت
طلب إعادة مناقشته من جديد ، ما دامت قد
عللت هذا الرفض تعليلًا مقبولا .

(القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم
يسى الجندي المستشارين)

١٣١

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - تقض . سبب جديد . دفاع . محاماة .
إثارة المتهم أن عاميه الموكل كان عاميا من الجن عليه
في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث هو سبب
جديد .
ب - دفاع . محاماة . محكمة الجنائيات . كفاية
حضور محام واحد مع المتهم بجناية .
ج - إثبات . حربة الفاضي في تكوين هيبته .
اطمئنانه إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل يمينه .
عدم مطالبته الاخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر .

المبادئ القانونية

١ - لا يقبل من المتهم أن يشير لأول
مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان
محاميا عن الجني عليه في قضية جنائية أخرى
هي السبب المباشر للحادث والدافع المتهم على
ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام
لتعلقه بمنصر واقعي لم ينشئ إثارته أمام محكمة
الموضوع .

٢ - لا يلزم في القانون أن يحضر مع
المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات أكثر من
محام واحد .

٣ - يقوم القضاء في المواد الجنائية على حرية القاضي في تكوين عقيدته فإذا كان القاضي قد اطمان إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل بعينه فغير مطالب بأن يأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر .

(القضية رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ولهم يسي الجندی المستشارين) .

١٣٢

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - التادم . انتظام دعوى عمومية لإجراءات التحقيق والمحاكمة . قطعاً لمدة التادم ولولم يكن المتهم متحركاً في تلك الإجراءات . م ١٧ أ . ج .
ب - تادم . انتظام دعوى عمومية في جمع الاستدلالات . شرط قطعاً لمدة سقوط الدعوى العمومية .

المبادئ القانونية

١ - يترتب على جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة بمقتضى المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية انتطاع المدة بالنسبة إلى المتهم ولولم يكن متحركاً في تلك الإجراءات . وسواء علم أولم يعلم بها .

٢ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة إذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن رأى المشرع أن يترتب عليها انتطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي - أن لا تحصل في

غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

(القضية رقم ٧٧٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٣٣

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

تنص . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف .
الطعن بطريق النقض مباشرة في الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره . غير جائز .

المبدأ القانوني

من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض ومن ثم فإن الطعن على الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره بطريق النقض مباشرة لا يكون جائزاً .

(القضية رقم ٩١٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٣٤

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

اختفاء أشياء مسروقة . متى تم جريمة الاختفاء ؟

المبدأ القانوني

يستوى لتوفر جريمة الاختفاء أن تكون الأشياء الخفاة متحصلة من جريمة سرقة أو من جريمة عبور على أشياء فاقدة بنية تملكها مادامت

قد توافرت لدى العائر على الشيء الضائع نية امتلاكه سواء أكانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لاحقة عليه .

(القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٣٥

١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦

تزوير أوراق رسمية . ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها . هي ورقة رسمية .

المبدأ القانوني

اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزمه من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستلزمه كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفه به ، ومن ظروف إنشائه ، أو بالنظر إلى طبيعة البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها . ومن ثم فإن ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(القضية رقم ١١٣٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندي المستشارين) .

١٣٦

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

ليابة عامة . اختصاص وكيل النيابة الكلية . تفويض . اختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن

التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابعة لها . علة ذلك .

المبدأ القانوني

صمدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابعة لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفسه إلا بنهي صريح .

(القضية رقم ١١٤٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندي المستشارين) .

١٣٧

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - حكم « تسبب كاف » . تفتيش . الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش . لا يستلزم ردا خاصا .

ب - مواد مخدرة . جريمة جلب المخدر . استحضار المخدر من الخارج ودخوله للمياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء . لا أثر له في قيام الجريمة .

المبادئ القانونية

١ - الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش هو من الدفع الموضوعية التي

لا تستلزم رداً خاصاً بل يكفي أن يكون الرد عليه مستقفاً من الحكم بالإدانة للدلالة التي أوردها .

٢ - متى وقعت جريمة جلب المخدر بارادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلاً باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما اتخذته رجال البوابس وخفر السواحل من الاجراءات لضبط المتهمين - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لا كشفها . وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها . (القضية رقم ١١٤٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٨

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

سلاح . التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح . اعتباره ترخيصاً مؤقتاً . انتهاء مدته بمضي سنة .

المبدأ القانوني

التصريح الصادر من مأمور المركز بإحراز سلاح لحين إتمام إجراءات الترخيص هو في الواقع تصريح مؤقت يحد بالبداية حده الطبيعي بعد مضي سنة من تاريخ صدوره وذلك وفقاً لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٨ س ١٩٤٩ بشأن الأسلحة والذخائر .

(القضية رقم ١١٥٣ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم بنى الجندي المستشارين) .

١٣٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - ارتباط . عقوبة . ارتباط الجنحة بالجناية ارتباطاً لا يقبل التجزئة . حق المتهم في عدم توقيع عقوبة الجنحة عليه في هذه الحالة .

ب - حكم « تدبير كاف » ضرب « عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي » لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - ارتباط الجنحة بالجناية بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجديع عقوبة عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذي تجر به أنها مرتبطة بالقتل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطاً لا يقبل التجزئة .

٢ - عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف

الطبي في جريمة الضرب لا يسيء .

(القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفهم بنى الجندي المستشارين) .

١٤٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٦

حكم « تدبير كاف » قتل . اشتراك . خطأ الحكم في بيان عدد الأعبدة التي أصابت القتل . عدم تأثيره على وامة الاشتراك المنسوبة إلى المتهم .

المبدأ القانوني

خطأ الحكم في بيان عدد الأعبدة التي أصابت القتل لا يعيبه مادام هذا الخطأ لا يؤثر

في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المسوبة إلى المتهم .

(القضية رقم ١١٦٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود اسماعيل ومصطفى كمال وفيهم ٣ سبى الجندي والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٤١

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

دعوى مدنية . تعويض . متى يجوز المدعى المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ؟

المبدأ القانوني

حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطاً بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(القضية رقم ٨٠٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

١٤٢

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - غرفة الاتهام . استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز .

ب - قض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . متى يجوز الطعن في أوامر غرفة الاتهام ؟

المبادئ القانونية

١ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، ومن ثم فإن الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية أو التي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية .

٢ - لا يجوز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام إلا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون .

(القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٤٣

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - إجراءات . إعلان . دعوى عمومية . تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون إعلان التهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم .
ب - حكم غيابي . إجراءات . إعلان . تعجيل الدعوى من النيابة دون إعلان التهم . عدم حضور المتهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم اعتباره حكماً حضورياً .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى

مقصود على الحجز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتمددي الى الحجز الإداري الذي نظمه التشريع بتشريعات خاصة .

٢ - إن المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الحجز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٦ في رئاسة ومضوية السادة الاساندة حسن داود ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد ومحمد عبد حسين والسيد أحمد عقيقي المستشارين) .

١٤٥

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

سرقة . شروع فيها . محاولة الاتهم وهو عامل بالشركة المحقق عليها اختلاس مازوت . اعتبار الواقعة شروعاً في سرقة . صحيح .

البدأ القانوني

متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المحقق عليها ولم تكن يد الاتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا بما عارضة ليس من شأنها أن تقلل الحيازة له فلا مجال للقول بأن الجريمة في حقيقة تشكيكها

تعدت في الطريق وابتطعت عن السير بأن لم ينظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة فانه كان من لوجب أن يعلن الاتهم بورة . تكاليف صحيحة كما يترتب عليها أثرها فإذا كان الاتهم لم يحضر ولم يعلن أصلاً فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى فان هي فعلت كان حكمها باطلاً .

٢ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون إعلان الاتهم - حضورياً بالنسبة إلى الاتهم مادام هو لم يكن في الواقع حاضراً للإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

(القضية رقم ٩٠٧ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الاساندة حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد ونعيم يسى الجندي المستشارين) .

١٤٤

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - خيانة أمانة . حيز إداري . عدم سرعان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحيز الإداري .
ب - خيانة أمانة . حيز إداري . قانون .
نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ .
عدم سرعانها على إجراءات الحيز والبيع التي تمت قبل صدوره .

المبادئ القانونية

١ - ان مجال تطبيق نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحيز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه

القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة
ويكون الحكم إذ دان المتهم بجريمة الشروع
في السرقة لم يخطيء القانون في شيء .

(القضية رقم ١٠٤٩ سنة ٢٦ برئاسة عضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومعصطى كامل وأحمد زكي كامل والسيد احمد عفيفي
المستشارين) .

١٤٦

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - قضاة . رد القضية . عدم ملوك المتهم الطريق
الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب .
طلب المتهم بالجلسة رد رئيس الدائرة . إصدار المحكمة
قراراً بتأجيل الدعوى . لا خطأ .

ب - قضاة . رد القضية . اختصاص . محكمة
الجنايات . اختصاص محكمة الجنايات بالنظر في أمانة
الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد .
ج - تحقيق . مكانه . متروك لاختيار المحقق .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد أصدرت قراراً
بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس
الدائرة ، فإن هذا الإجراء من المحكمة لا عيب
فيه مادام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي
رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم
تسكن المحكمة قد أحيطت علماً بحصول هذا
التقرير .

١ - طلب الرد متى كان متعلقاً بدعوى
جنائية تنظرها محكمة جنايات فإن نظرها وانفصل
فيه يسكون من اختصاص محكمة الجنايات
المنظورة أمامها الدعوى .

٣ - المكان الذي يختاره المحقق لإجراء
التحقيق يترك لتقديره وحسن اختياره حرصاً
على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته .

(القضية رقم ١١٥٠ سنة ٢٦ برئاسة عضوية
السادة الأساتذة مصطفى كامل وكيل المحكمة ومحمود
إبراهيم اسماعيل ومعصطى كامل وفهم بسى الجندي
وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٤٧

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦

١ - موظفون . أسباب الإباحة وموانع العقاب
المنعقدة طبقاً للأوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة
بالملاكية السابق . تنظيمه على غرار المصالح الأميرية
وتطبيق نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي
الحكومة ومستخدميه . حكمهم في الإفادة من الاعفاء
الوارد في المادة ٦٣ ع .

ب - أسباب الإباحة وموانع العقاب . شروط
الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ ع . مثال .
ج - قانون . الجمل به . متى يعتبر العمل الذي من
الجمل بالقانون غير مؤتم .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المتهم قد عين طبقاً للأوضاع
القانونية في وظيفة بديوان الخاصة بالملاكية السابق
الذي نظم على غرار المصالح الأميرية وتطبق
على موظفيها ومستخدميه نفس الأنظمة واللوائح
التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميه
سواء بسواء ، فإنه يكون في هذا القدر من
الكفاية ما يخلو الحق في الإفادة من الاعفاء
الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

٢ - أورد الشارع المادة ٦٣ من قانون
العقوبات ليجعل في حكمها حصانة الموظفين

العموميين حتى لا يتخرجوا في أداء واجباتهم أو يترددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسؤولية الجزائية وقد جعل للشارع أساسا لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف قيا قام به حسن النية ومن أنه قام أيضا بما ينبغي من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يستند مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة ومن ثم فإذا كان المتهم يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه هو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان يباشر عملا له صبغته الرسمية وارتكب فعلا ينهى عنه القانون تنفيذ الأمر صادر إليه من رئيسه الذي تجب عليه طاعته فإنه لا يكون مسئولا على أي الأحوال.

٣ — من المقرر أن للجبل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثما.

المحكمة

حيث إن الطاعة تقوى في الوجهه الاول من طعننا إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ استند في اعتبار المطعون ضده موظفا أميريا إلى المرسوم الصادر في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ والأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ وإلى أن المطعون ضده كان يتقاضى مرتبه من التخصصات الملكية وهي من الأموال العامة ، مع أن المرسوم الصادر

في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ آتفب الذكر الذي كان يخول الملك السابق حق إصبيدار أوامر ملكية بتعيين موظفي الديوان الملكي لم يتناول إلا موظفي هذا الديوان والمطعون ضده ليس من بينهم بل هو تابع للخاصة الملكية السابقة التي لم يكن لها أي صفة حكومية بل كانت تتناول الشئون الخاصة للملك السابق مما لا يتصل بصفته الرسمية ولا محل للاستناد إلى الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ في اعتبار المطعون ضده موظفا عموميا — فقد صدر أمر عال في سنة ١٨٨٣ يقرر ربط معاش لموظفي الخاصة دون أن يخلع عليهم صفة الموظفين العموميين ولو كان الأمر على خلاف ذلك ، لما كان ثمة محل لإصدار هذا الأمر العالي الثاني اكتفاء بأن الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ كان يعتبرهم من موظفي الدولة وهؤلاء يسرى عليهم قانون المعاشات بغير حاجة إلى إصدار أمر جديد بذلك . أما التخصصات الملكية فإنها وإن كانت تقطع من أموال الدولة إلا أنها كانت تمنح للملك السابق للعرف منها في شئونه الخاصة وتلك الأموال تفقد صفتها كل عام بمجرد خروجها من خزنة الدولة مثلها في ذلك كمثل المرتب الذي يتقاضاه الموظف العمومي وينفقه في شئونه الخاصة ومنها دفع أجور من يقومون بخدمته ومن غير المعقول أن يقال إن هؤلاء يكتسبون صفة الموظف العام بقيضهم أجورهم من مرتبه ولو كان المشرع قد رأى اعتبار موظفي الخاصة الملكية من الموظفين العموميين لأصدر قانونا بمنحهم هذه الصفة بوجه عام بما يستتبعها من منحهم كافة حقوق الموظفين إلا أنه لم يسلك هذا السبيل بل أصدر قوانين متفرقة بمنحهم الحق في المعاش واستحقاق العلاوة الاجتماعية وتأديتهم

وحيث إنه وقد ثبت أن المتهم كان موظفا بالخاصة الملكية السابقة وقد ربط له معاش يتقاضاه من خزانة الدولة فإنه كان يتقاضى مرتبه من التخصّصات وهي مال عام مرصود من جانب الدولة للإتفاق منه على ما يحفظ مكانة التاج في الداخل والخارج وحيث أن الحكم المستأنف قد استند في اعتبار المتهم موظفا إلى ما جاء بالأمر الخديوي رقم ٤ الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٣ قد أخذت عليه محكمتنا العليا عدم استيفاء البحث في أثر النظم الدستورية والقوانين والمراسيم التي طرأت بعد صدوره على كيانه وجودا أو عدما أو تعديلا . وحيث إن الأمر المشار إليه قد صدر لاحقا لأمر آخر صدر في ٢٩ من أبريل سنة ١٨٦٣ جاء فيه (بالنظر إلى أن شئون الخاصة موكولة إلى إدارة قاسم باشا وأن عددا من المستخدمين كالنظار والمعاونين والمكتبية والقواسين قد ألحقوا بهذه المصلحة وبغضهم مقيد لدى قاسم باشا والبعض الآخر لدى نظارة المالية وجب اعتبارهم جميعا مستخدمين في الحكومة لا في الدائرة ومعاملتهم على قدم المساواة مع مستخدمي الحكومة فقد أصدرنا أمرا هنا إلى نظارة المالية للعلم به وتنفيذه) وهذا النص صريح في اعتبار موظفي الخاصة مستخدمين في الحكومة وإن كانت مرتباتهم تصرف من التخصّصات ويتضح منه أن بعض موظفي الدائرة كان ملحقا بقاسم باشا والبعض الآخر ملحق بوزارة المالية فأدمج الأمر النوعين واعتبرهم جميعا من موظفي الحكومة — وترى المحكمة أن نص الأمر الأول رقم ٤ الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٨٨٣ لم يتناول الأمر السابق الإشارة إليه بأي تعديل إلا فيما يتعلق باسم الدائرة إذ جعلها خاصة ونص على وجوب

على النحو المتبع بالنسبة إلى موظفي الدولة مما يفيد أن هؤلاء الموظفين لا يكتسبون صفة الموظفين العموميين وإنما كانت تطبق عليهم بعض القوانين الخاصة بموظفي الدولة في حدود معينة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما تثيره الطاعنة في هذا الوجه فقال ، وحيث إنه يبين مما تقدم أن المتهم كان قد عين كهربائيا بسرأي المنتزة بموجب عقد يثبته وبين ناظر الخاصة باعتباره ممثلا للحكومة المصرية ثم نقل إلى وزارة الأشغال ثم فصل للاستغناء عن الجانب ثم عين كهربائيا بنظارة الخاصة ويتضح من صدور النطق بمنحه العلاوات والترقيات أنه عين بنطق ملكي ، وقد كان من حق الملك بموجب مرسوم ٨ من فبراير سنة ١٩٢٥ أن يعين بأوامر منه موظفي الديوان الملكي والمصالح المرتبطة به ومنها الخاصة الملكية ومن ثم فيكون تعيين المتهم قد صدر صحيحا قانونا أما عن عمل المتهم فقد ذكر في قرار تعيينه أنه رئيس الأعمال الخصوصية بالسرايات الملكية وهو يحكم هذا العمل يكون شديد الصلة بالملك السابق ومن المتعذر التفرقة بين صلته بالملك بصفته الرسمية وبغير هذه الصفة لأن صفة الملك لا تزول وليس هناك ضابط للتفرقة بين أعماله كملك وبينها في حياته الخاصة إلا أنه واضح من وقائع الدعوى أن الملك وقد أنشأ متحف لإنشاء على نمط يدل على أنه أنشأ للمصلحة العامة مساهمة منه في كفاح المخدرات قد سلم المتهم المخدر بصفته الرسمية ما دام لم يثبت أن ما سلم كان للاستعمال الشخصي ومن ثم يكون أقرب إلى الحقيقة أن يكون سلم المخدر بقصد إضافته إلى المتحف أو إنشاء متحف آخر في قصر عابدين ،

للمخصصات الملكية وهو ليس من مال الملك الخاص وإنما هي أموال دامة ، فإذا لوحظ أنهم يتقاضون معاشا كسائر الموظفين وأن بعض القوانين قد طبقت عليهم وعلى موظفي بعض المصالح التي لا جدال في أن موظفيها هم موظفون في الحكومة كدار الكتب والجامعة ، وإذا لوحظ أيضا أنه قد ثبت من كتابي ديوان الموظفين السابق الإشارة إليهما أن الديوان قد اعتبر موظفي الخاصة موظفين عموميين يستحقون الملاوة الاجتماعية كما اعتبرهم أيضا موظفين عموميين ينطبق عليهم جميع لوائح موظفي الحكومة كان اعتبار الحكم المتألف منهم موظفا عموميا من حقه الاستفادة من التوسعة المنصوص عليها في المادة ٢٣ عقوبات للموظفين في أداء واجباتهم متى كانوا حسن النية إذا أطلعوا رؤسائهم إذ أن طاعة الرؤوس للرئيس من أسس النظام الإداري اعتبار صحيح ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميرى في الأحوال الآتية الخ . وكان المقصود بالموظف الأميرى ، هو من يولى قدرا من السلطة العامة بصفة دائمة أو مؤقتة أو تمنح له هذه الصفة بمقتضى القوانين واللوائح سواء أكان يتقاضى مرتبا من الخزنة العامة كالموظفين والمستخدمين الملحقين بالوزارات والمصالح التابعة لها أم بالهيئات المستقلة ذات الصفة العمومية كالجامعات والمجالس البلدية ودار الكتب أم كان مكلفا بخدمة عامة دون أجر كالعمد والمشايخ ومن إليهم وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المشرع أصدر تشريعات عديدة تناولت الوضع القانونى بالنسبة لموظفى ومستخدمى ديوان الخاصة الملكية السابق فاعتبرهم مستخدمين

احتساب مدة خدمة موظفيها في المعاش ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية وقد نصت المادة ٦٧ منه على سريان أحكامه على الموظفين والمستخدمين المربوطة ماهياتهم في ميزانية الحكومة وبصفة استثنائية على موظفى ومستخدمى بعض المصالح التي لا تشملها ميزانية الملكية العمومية ومن بينها الدائرة الخاصة . ولم يتناول القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٠ الذى عدل القانون السابق الإشارة إليه النص الخاص بسريانه على موظفي الدائرة الخاصة بأى تعديل ثم صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩١٩ بشأن المعاشات الملكية والذي طبق فعلا على المتهم وقد نصت المادة ١٦ منه على سريان أحكامه بصفة استثنائية على الخاصة الملكية ومجلس الصحة البحرية ودار الكتب وبعض مصالح أخرى . هذا وقد صدر مرسوم بقانون بتاريخ ٢٨ من يونيو سنة ١٩٢٢ بإنشاء مجلس تأديب لموظفى ومستخدمى ديوان الملك والمصالح المرتبطة به ، وقد نص في المادة الخامسة منه على ما يأتى (مع عدم الإخلال بالنصوص المتقدمة تسرى في حق موظفى ومستخدمى ديوان الملك والمصالح المرتبطة به جميع الأحكام المعمول بها فيما يتعلق بتأديب موظفى الحكومة) . وحيث إنه يبين بما تقدم أن القوانين والمراسيم والأوامر التي صدرت بعد الأمر الذى استند إليه الحكم المتألف في اعتبار المتهم موظفا عموميا لم يتناوله الإلغاء أو التعديل وإنما تضمنت كلها نصوصا تضى بانطباقها على موظفى الخاصة ومعاملتهم نفس معاملة سائر موظفى الحكومة ومن ثم لا يكون هناك فرق بين الطائفتين إلا أن موظفى الخاصة يتقاضون مرتباتهم من المبلغ الذى ترصده الدولة

في الحكومة ونص على معاملتهم على قدم المساواة مع موظفي الدولة في كل ما يتمتعون به من حقوق ومزايا وخصومات من حيث تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم وتسوية معاشهم وتطبيق النظم الحكومية التي تطبق على سائر موظفي الدولة بما لا يدع مجالاً للشك أو التأويل في أن المشرع إنما أراد مساواتهم بموظفي الدولة بغض النظر عن طبيعة أعمالهم مراعيًا في ذلك أن تلك الأعمال التي يضطلعون بها تنسجم بطابع خاص هي صلتها الوثيقة بشؤون الملك السابق الذي كان يحكم الدستور الرئيس الأعلى للدولة وتلازمه صفة الملك على الدوام. وكان من شأن هذا التلازم أن شخصيته العامة كما قال الحكم بحق تختلط كثيراً بشخصيته الخاصة بحيث يصعب وضع حد فاصل بينهما مما جعل الدولة تتردد جزئاً من أموالها العامة سميت في ميرانية الدولة بالخصصات الملكية للاتفاق منها في كل شؤون الملك وما يتصل به من مظاهر عمرمية كانت أو خصوصية وعلى ضوء هذه الاعتبارات نظمت حاشية الملك التي تضم فيما تضمنه من أقسام وقروح، ديوان الخاصة الملكية السابق على غرار المصالح الأميرية وتطبق على موظفيها ومستخدميها نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة ومستخدميها سواء بسواء - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المطعون ضده قد عين في وظيفته بديوان الخاصة الملكية السابق طبعاً للأوضاع القانونية فانه يكون في هذا التقدير من الكفاية ما يحوله الحق في الإفادة من الإعفاء الوارد في المادة ٦٣ من قانون العقوبات. هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أيضاً أن المطعون ضده كان يعمل في ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق في الوظيفة المخصصة له إنما كان

يأمر عملاً له صبغته الرسمية فإذا ما ارتكب فعلاً ينهى عنه القانون تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيسه الذي يجب عليه طاعته فانه لا يكون مسؤولاً على أي الأحوال، وكان ما قاله الحكم من ذلك سائغاً في العقل وصحيحاً في القانون. إذ من المقرر أن الجمل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيها - وهو في هذه الحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثماً. لما كان ما تقدم كله فان ما تثيره الطاعنة في هذا الوجه لا يكون له محل.

وحيث إن الطاعنة تدعى في الوجه الثاني من الطعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في أسبابه إذ أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وإن كان قد دل على أن المتهم كان حسن النية في اعتقاده مشروعية حيازة الملك السابق للمادة المخدرة إلا أنه لم يورد العناصر التي استخلص منها حسن نية المتهم من جهة مشروعية حيازته هو للمادة المخدرة وليس يحوي المتهم قوله إنه إنما أحرز المخدر تنفيذاً لأمر رئيس وجبت عليه طاعته لأنه غير ملزم بهذه الطاعة بشهر تبصر أو روية أو بحث وطاعته للقانون أولى من طاعته للرئيس حيث يكون الأمر الصادر إليه ظاهر المخالفة للقانون فإذا كانت الجريمة ظاهرة للوظف أو كانت مخالفة الأمر كما يقضى به القانون، واضحة تماماً ونقده وهو على بيته من مرماه ويعلم ما فيه من عيب، فانه لا يفي من المسؤولية الجنائية - كما أنه يشترط للإعفاء من هذه المسؤولية أن يكون الأمر ذا علاقة بشؤون الأمر الرسمية واختصاصاته القانونية وقد أخطأ الحكم المطعون فيه حين قال إن المتهم بوضعه مديراً للشؤون الخصوصية للملك

السابق يجمع بين وظيفة حكومية وأعمال
خصوصية تنسم بالطابع الرسمي وأنه ليس في
طبيعة تلك الوظيفة ما يسمح بالفصل بين الأعمال
الرسمية وغيرها فتكون الأوامر الصادرة إلى
المتهم داخل دائرة الشئون الخصوصية لها علاقة
بأعمال الأمر الرسمية ، ذلك لأن الثابت
بالأوراق أن المتهم لا يجمع بين وظيفته الخاصة
ك مدير للشئون الخصوصية الملك السابق وبين
أية وظيفة حكومية ، كما أنه ليس في الأوراق
ما يفيد أن الأعمال الخصوصية التي يقوم بها
المتهم تنسم بالطابع الرسمي بل أنها تفيد انقطاع
العلة بين وظيفة المتهم وأعمالها وبين أعمال
الملك السابق الرسمية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض
لما تثيره الطاعنة في هذا الوجه قد أفاض في
ذكر المبررات التي تسوغ الفعل المرتكب من
جانب المطعون ضده ومما قاله في هذا الصدد
« وحيث إن الثابت أن الملك السابق قد أقام
متحفا في إنشاء استجمع فيه أجناسا متباينة
من كافة المواد المخدرة وكان هذا المتحف منسقا
ومنظما على صورة علمية جامعة وكان مقصده
حسبما رجحه حضرة حسن يوسف مفاش زراعة
إنشاص من المضبوطات التي كانت تستولى عليها
الجهات المشغلة بمكائنها وكان هذا المتحف
معروفا ومعروضا على مشهد من الجميع بين
متاحف أخرى زراعية وبيولوجية وحيوانية
وكان الملك السابق كما نوه الشاهد حريصا على
أن يطلع عليه زواره من كافة الطبقات فمنهم
الملوك والأمراء والنزلاء ووفود المؤتمرات من
عرب وأجانب ومنهم رجال الدولة من
وزراء ومروسين فلم يكن هذا المتحف في

غفلة من أحد ولا مستورا في الخفاء فالكل
كان عليا بأمره وبموجوداته ومن بينهم حتما
المستولون الذين وقفوا في صمت دون أن يكون
لهم موقف إيجابي أو أي اعتراض فيه وحيث
إن هذه الشواهد المادية إذا ما تردد صداها في
نفس المتهم وتفاعل بها ذهنه فإن ما تنتجه في
نفسه من شعور يتصل بمشروعية حيازة الملك
السابق للمخدر على الصورة آتفة الذكر المفروض
طبعاً أن الحيازة لم تكن تستهدف سوء الاستعمال
أو تعدى نطاق هذه الشواهد فما هو أثره على
المتهم ؟ ألا يصح أن يقوم في ذهنه أن الملك قد
استند إلى الإجراءات القانونية وأدى بما أوجب
القانون رعايته في شأن هذا الترخيص ألا يصح
أن يطمح في نفسه أن وزير الصحة قد خوطب
في أمر هذه الحيازة فوافق عليها خصوصا وأن
استصدار مثل هذه الموافقة في نظر المتهم وبالنسبة
للملك أمر هين يسير ، ألا يسوغ له أن يفهم أن
الجهات الحكومية التي قبلت أن تقتطع من
مضبوطاتها في العلانية أجزاء كانت هي مصدر
هذه الحيازة وعناصر هذا المتحف أن تساهم في
أمر من هذا القبيل إلا إذا استأذنت في ذلك
جهات الاقتضاء وإذا قيل بأن المتهم كان يعلم
بعدم وجود ترخيص من قبل ، ألا يجوز أن
يتصل بفهمه أن وزير الصحة وغيره من المسؤولين
الذين اطلعوا على هذا المتحف أجازوا من بعد
هذا الأمر الواقع وقتئذ وأن هذه الإجازة في
مقام الترخيص السابق ومن ناحية أخرى
ألا يجوز أن يختلط بذهنه أن المسؤولين يسكتونهم
عن حيازة الملك للمخدر قد أفترأ أن هذه الحيازة
لا تقتضي بالنسبة للملك ترخيصا لذاته وأنه
لا يستساغ وهو الرئيس الأعلى للدولة وقد كان
يتعالى في نظرهم عن القانون أن ينزل عند متبوع

له من ربحان السلطة التنفيذية يستأذنه ترخيصا في أمر يجوز حيازته بترخيص وأن العرف قد جرى على ذلك بالنسبة للملك في كافة الأشياء التي يجوز حيازتها بترخيص كالأسلحة وغيرها وهلا يجوز له أن يشتق هذا الفهم من عبارة (المالك فوق القانون) فتصويها وقد ساء به الواقع إلى الضرورة التي رسمتها المحكمة آنفا. وإذا المسترلون قدروا أن هذه الحيازة صحيحة وتعلق هذا بظن المتهم فإذا يمكن أن يكون عليه رأيه وعقيدته في ذلك ومشروعيته؟ طبعي أن للمتهم لا يمكن أن يناقش المسائل مناقشة الفقيه ولا يمكن أن نستذكره في ذلك حدود فهمه وثقافته وواقع الحال ليس واضحا بالقدر الذي نلتقي معه في ذهن المتهم أي لبس أو استطاع الجرم معه بأن وجه الاجرام كان بدهيا فلم يكن الفعل قتل أو سرقة أو حريقا بما لا يستحيل بل هو أي إنسان، وبما لا يمكن تأويل حسن النية فيقول ليست حيازة المخبر متفية على إطلاقها وإنما هي جائزة في بعض الصور بترخيص بل هي يصح أن تكون جائزة للملك للعرض آنف الذكر بترخيص فلا يصح القول بأن انعدام الترخيص في شأن الملك مع قيام الظروف السابقة لم يكن يرد الاعتقاد لدى المتهم وأمثاله بعدم مشروعية هذه الحيازة. وحسب المتهم أن يستقي من الظاهر عقيدته وأن تستظهر المحكمة من المقومات ما لا يأتي هذا الاستخلاص. وحيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن أركان المادة ٦٣ عقوبات قد توافرت في حق المتهم فقد ترجح القول بأنه كان يعتقد بحسن نية أن حيازة الملك للمخبر على الصورة السابقة تعد أمرا مشروعاً في ذاته وأن يرد هذا الاعتقاد تلك الأسباب المعقولة التي

اعتمدتها المحكمة والمتهم في هذا الاعتقاد كان ملوما. دائرة التثبت والتحري ولا يمكن القول إن المتهم قد انحدر في اعتقاده عن حدود أدنى من حدود الرجل العادي في مثل وظيفته أو مركزه وظروفه والمؤثرات التي ازدحمت عليه وغير ذلك مما أفاضت المحكمة في ذكره فأذا ما تعلق المتهم أمرا بضم المخبر إلى وظيفته وصنع لهذا الأمر فلا تبرير عليه لأنه بذلك يكون قد أدى ما عليه من واجب الطاعة في هذا المقام ويكون شأنه في ذلك شأن أي موظف من رجال الضبط أو غيرهم من اقتضت القوانين والأوامر اتصالهم بالمخبر وما دام لم يثبت أنه أساء الاستعمال أو جانب الاستقامة في التفهم والنية فلا يمكن مساءلته. لما سلكه بذلك. وكان من المسلم به أن طاعة الرؤوس لرئيسه لا تكون في أمر من الأمور التي يحرمها القانون إلا أن المادة ٦٣ من قانون العقوبات قد أوردتها في الشارح ليحكم في حكمها خصائص الموظفين العموميين حتى لا يتخرجوا عن أداء واجباتهم أو يرددوا في مباشرتهم لهذه الواجبات خشية الوقوع في المسؤولية الجنائية. وقد جعل الشارح أساسا لمنع تلك المسؤولية أن يكون الموظف قما قام به حسن النية ومن أنه قام أيضا بما ينبغي له من وسائل التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعية الفعل الذي قام به وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة، وكانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حق المطعون ضده بالأدلة والدلائل المنطقية الساتعة التي أوردتها في حكمها أنه كان حسن النية في الاحتفاظ بالمخبر المضبوط في حرزه الذي وجد به في مخروقة مكتبه بالسراي ضمن متعلقات أخرى للملك السابق كما أثبت الحكم اعتقاد المتهم بمشروعية

الدعوى إلى محكمة الجنحة للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هي أن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات إعمالا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الاساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود مجاهد وفهم بسى الجندي والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

١٥٠

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

اثبات . اعتراف . حكم . تسبيب . محرم . تقاضى . مواد مخدرة . اعتراف المتهم بجلسته المحكمة بحيازته العلبة التى وجد بها المخدر . قبول الدعوى بطلان التفتيش وبراءة المتهم . عدم تعرض الحكم للاعتراض .

البدا القانونى

متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفوع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما اترف به المتهم بجلسته المحكمة من حيازته للعلبة التى وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطلانها فانه يكون قاصرا . ولا يغير من الأمر ما ذهب اليه الدافع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه

حيازة الملك السابق لملك المخدرات وأن يذهب عليها لم تتجاوز هذا النطاق المشروع . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة ببراءة الماطعون ضده يكون سليما وصحيحا فى القانون .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .
(القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الاساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم بسى الجندي المستشارين) .

١٤٨

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

الخيانة أمانة . متى تم جريمة تبديد المخبوزات ؟

البدا القانونى

تم جريمة تبديد المخبوزات متى ثبت تصرف المخبوز عليه فيها إضراراً بالحاجز ولو قبل حلول اليوم المحدد للبيع .

(القضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية السادة الاساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهم بسى الجندي وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

١٤٩

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

غرفة الاتهام . الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير غرفة الاتهام بعدم ذلك بإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . خطأ . المادة ١٨٠ أ ج .

البدا القانونى

متى كانت غرفة الاتهام قد قررت بإحالة

العلية فان ذلك مما كان يعين معه على المحكمة ان تقول كلمتها فيه .

(القضية رقم ١١٩٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وقضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهم متى الجندي والجندي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٥١

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦

تفتيش . مواد مخدرة . صدور أمر بالأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم البحث عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عنورم أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش في كوة . ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش . صحيح .

المبدأ القانوني

متى كان لأمر الضبط القضائي الحق في

تفتيش منزل المتهم البحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فان هذا الأمر يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه وبأية طريقة يراها موصلة لذلك فاذا هو تبين مرضاً أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حياال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه للجهة الاختصاصية .

(القضية رقم ١١٩٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وقضوية السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

قضاة محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية الشاذلي الأسلمة محمد عزيز محمد رئيس المحكمة وأصبح عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي والجلد قوته ومحمد متولي عظم المستشارين).

١٥٣

٧ مارس سنة ١٩٥٧

أ - شك . التزم . حكم . بسبب .
صدر خطاب من البنك يفيد استلام المستفيد لقيمة الشيك . عدم صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ الشيك سلم على سبيل القرض للمستفيد . عدم إقامه الدليل القانوني في الحكم على أن هذا المبلغ سلم إليه المستفيد على سبيل القرض . قصور .

ب - دين . الزام . بطلان الدائن .
من الدين المدعى اراضه . ع - عدم دلائله على سبق حصول قرض .

ج - حكم . القبول المانع من الطعن فيه .
معارضة . قض . الطعن بطريق النقض في الحكم النهائي . اعتباره نزولاً عن الحق في المعارضة وعدم اعتباره قبولاً مانعاً من الطعن فيه . م ٣٨٧ ، رافعات .
د - قض . أسباب جديدة . حكم . معارضة .
إعذار . إعلان . الدفع بطلان الاعذار الذي بني عليه اعتبار الحكم حضورياً سواء عملاً بالمادتين ٧٢ و ٨٠ أو السادتين ١٢ و ٢٤ رافعات - عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بثبوت الدين في ذمة من حرر اصلحه الشيك محل النزاع على خطاب من البنك يفيد صرف قيمة هذا الشيك الى المستفيد فإن الحكم يكون قد انطوى على قصور في التسيب لأن خطاب البنك إن صالح

دليلاً على استلام المستفيد للمبلغ المدين بالشيك فإنه لا يقوم دليلاً على أن هذا المبلغ سلم إليه على سبيل القرض إذ الأصل في الشيك أنه أداة وفاء وكان على الحكم أن يقيم الدلائل القانونية التي أنشأها المدين بالشيك قد سلم الى المستفيد على سبيل القرض .

٢ - مطالبة الدائن بمجرء من الدين الذي ادعى اراضه الى المدين لا تدل بذاتها على سبق حصول قرض .

٣ - عدم الطعن في الحكم بطريق المعارضة لا يعد قبولاً للحكم مانعاً من الطعن فيه بطريق النقض لانه اذا صدر حكم غيابي فله محكوم عليه أن يتجاوز عن حقه في الطعن بطريق المعارضة وأن يعطى فيه بطريق الاستئناف أو النقض مباشرة حسب الاحوال . ويعتبر الطعن في هذه الصورة نزولاً عن الحق في المعارضة على ما تقتضيه المادة ٣٨٧ ، رافعات .

٤ - متى كان الطاعن لم يرفع معارضة في الحكم الذي وُصف بأنه حكم حضوري بناء على الإعذار الذي أعلن إليه وبالتالي لم يعرض على

محكمة النقض مع الدفع بطلان الاعذار سواء عملاً
ببعض المادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤
مرافعات فانه لا يجوز التحدى بهذا الدفع لأول
مرة امام هذه المحكمة مادام ان البطلان المدعى به
لا يتصل بسببه بالنظام العام.

الحكم

... حيث ان المطعون عليه دفع بعدم جواز
الطعن استناداً الى أن الطاعن قبل الحكم المطعون
فيه وآية ذلك أن الطاعن عاب على الحكم في
السبب الأول من أساليب الطعن أنه بنى على
إجراء باطل هو بطلان الاعذار المعلن إليه وأنه
ترتب على هذا الاجراء الباطل أن وصف الحكم
المطعون فيه بأنه حضوري ، وأنه كان على
الطاعن إذا أراد التحدى بهذا الوجه من أوجه
البطلان أن يعارض في الحكم المطعون فيه في
الميعاد الذي حدده القانون وأن يضمن صحيفة
المعارضة اعتراضه على الحكم في هذا الخصوص
وأن الطاعن إذ أهمل سلوك هذا الطريق فقد دل
على أنه قبل الحكم بما لا يجوز له معه الطعن فيه
بطريق النقض .

... وحيث إن هذا الدفع مردود بأن عدم
الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق المعارضة
لا يعد قبولاً للحكم مانعاً من الطعن فيه بطريق
النقض لأنه إذا صدر حكم غيابي للمحكوم عليه
أن يتجاوز عن حقه في الطعن فيه بطريق
المعارضة وأن يطعن فيه بطريق الاستئناف أو
النقض مباشرة حسب الأحوال ، ويعتبر الطعن
في هذه الصورة نزولاً عن الحق في المعارضة
على ما تقتضيه المادة ٣٨٧ من قانون المرافعات
التي تنص على أنه : « يعطى الطعن في الحكم الغيابي

بطريق آخر غير المعارضة نزولاً عن حق المعارضة ،
أي أن القانون لم يوجب على الطعن في الحكم
الغيابي بطريق آخر غير المعارضة إلا أمراً وانحداً
هو اعتباره نزولاً عن حق المعارضة لا قبولاً للحكم
مانعاً من الطعن فيه . لما كان ذلك وكان الطعن
قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلاً .

... وحيث إن الطعن بنى على سببين : يتحصل
أولهما : في النعي على الحكم المطعون فيه
بمخالفة القانون فيما ووصف فيه بأنه حكم
حضوري . ذلك أن الاعذار الذي أطلق إلى
الطاعن والذي بنى عليه اعتبار الحكم حضورياً
قد شابه بطلان من ثلاثة أوجه : أولها : أن هذا
الاعذار أعلن إلى الطاعن في ٤ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ للحضور أمام محكمة استئناف أسوط
بجلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مخالفاً بذلك
المادتين ٧٢ و ٩٥ من قانون المرافعات التي تنص
أولاً على حق المدعى في طلب التأجيل إذا لم
يحضر المدعى عليه مع إعداده الأخير بأن الحكم
الذي يصدر يعتبر حضورياً ، وتنص ثانياً
على أن ميعاد الحضور أمام محكمة الاستئناف
تتمتية أيام ، ولما كان الاعذار قد أعلن إلى الطاعن
قبل الجلسة المحددة بثلاثة أيام فإنه يكون قد وقع
باطلاً . الوجه الثاني : أن الاعذار أعلن إلى الطاعن
مخاطباً مع شيخ البلد ابتداء ولم يبين المحضر
الذي قام بالإعلان الخطوات السابقة على تسليم
الإعلان لشيخ البلد ولا اسم من خاطبه بموطنه
الطاعن وامتنع عن الاستسلام ومن ثم يكون
الاعذار قد وقع باطلاً مخالفاً نص الفقرة
الأولى من المادة الثانية عشرة من قانون
المرافعات . الوجه الثالث : إن الصورة التي
سلمت لشيخ البلد من إعلان الاعذار قد خلت
من بيان أن المحضر قد وجه إلى الطاعن في موطنه

حساب المطعون عليه وأنه سدد جزءا من دينه بدليل أن المطعون عليه لا يطالب بكل المبلغ بل بجزء منه ، وهذا الذي أورده الحكم كدليل على ثبوت الدين في ذمة الطاعن ينطوي على قصور في التفسير لأن خطاب البنك الأهلي إن صلح دليلا على استلام الطاعن للمبلغ المبين بالشيك فانه لا يقوم دليلا على أن هذا المبلغ سلم إلى الطاعن على سبيل القرض إذ الأصل في الشيك أنه أداة وقاء . كما أن مطالبة المطعون عليه بجزء من الدين الذي ادعى إقراضه إلى الطاعن لا تدل بذاتها على سبق حصول القرض وكان على الحكم أن يقيم الدليل القانوني على أن المبلغ المبين بالشيك قد سلم إلى الطاعن على سبيل القرض ، أما وهو لم يفعل فانه يكون قاصر البيان متعين النقص .

(الفعنية رقم ٢٠٣ سنة ٢٣ ق)

١٥٣

٧ مارس سنة ١٩٥٧

دعوى : خصومة سقوطها . استئناف : عدم تمسك المشتأكت عليه . بدعوى الدعوى أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وتمسكه فقط بسقوط حق الاستئناف في التمسك بالحكم الصادر بتعيين خير قبل التمسك . عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط الخصومة .

السادة ٣٠٣ مرافعات

المبدأ القانوني

سقوط الخصومة لمضي أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو مما يقتضي بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا فإذا بدا من الخصم الذي شرع البطلان لمصلحته ما يدل أنه قد تنازل عن التمسك بسقوط الخصومة فلا يجوز

خطابا موصى عليه بعلم الوصول يتضمن تسليم صورة الاعلان لجهة الادارة مخالفا بذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الطاعن لم يرفع معارضته في الحكم المطعون فيه وبالتالي لم يكن الدفع ببطالان الاصدار سواء عملا بنص المادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات بما عرض على محكمة الموضوع فانه لا يجوز التحدى بهذا الدفع لأول مرة أمام هذه المحكمة مادام أن البطلان المدعى به لا يتصل سببه بالنظام العام .

وحيث إن حاصل السبب الآخر من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه غار قصور في التفسير ذلك أن خطاب فرع البنك الأهلي بالأقصر لا يدل على أن الطاعن استلم المبلغ المبين بالشيك على سبيل القرض ، كما أن ما ذكره الحكم من أن عدم مطالبة المطعون عليه إلا بالجزء الباقي من الدين دليل على قيام الطاعن بسداد جزء منه ، يعتبر استدلالا فاسدا الأساس إذ لا يصح أن يتخذ من تصرف المطعون عليه دليلا على الطاعن في هذا فضلا عن أن الحكم لم يعن بالرد على ما ساقه الحكم الابتدائي من أسباب ، كما اتخذ الحكم من تخلف الطاعن دليلا على ثبوت الدعوى وفي هذا ما يخالف القانون لأن القاضي لا يجوز له أن يحكم إلا استنادا إلى الدليل الذي يقدمه المدعى حضر المدعى عليه أو لم يحضر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنه خطاب البنك الأهلي مثبت ثبوت قاطعا أن الطاعن استلم الحساب مبلغ ٥٠٠ جنيه من

و إن القضية قد سبق أن تأجلت لدفع أمانة الخبير ولم تدفع الأمانة فطبقا للقانون يعتبر الحكم التمهيدى كأن لم يكن لعدم دفع الأمانة والتس التأجيل لتقديم مذكرة في هذا الشأن ، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ تقدم المطعون عليهم مذكرة في تلك الجلسة دفعوا فيها بسقوط الخصومة فقبلت المحكمة هذا الدفع ، وبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قوله : « وحيث إن الحاضر عن المستأنف عليهم - المطعون عليهم - دفع بسقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة من آخر لإجراء صحيح من إجراءات التقاضى طبقا للمادة ٣٠١ من قانون المرافعات ، وحيث إنه يتبين من الاطلاع على الأوراق أنه بجملة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ طوّل المستأنف الطاعن - يدفع مبلغ ١٣ جنيف و ٥٥٠٠ مليم رسوم مستحقة خلاف مبلغ ٦ جنيفات أمانة على ذمة الرسوم وأجلت الدعوى لجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥١ لدفعها وبالجلسة المذكورة لم يحضر وظهر أنه لم يدفع هذه الرسوم فأصدرت المحكمة قرارا باستبعاد القضية من الرول لعدم دفع الرسوم المذكورة ولم يجعل المستأنف الدعوى إلا بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ أى بعد مضي أكثر من سنة ، وحيث إنه بعد مراجعة المادة ٣٠١ من قانون المرافعات ترى المحكمة أن هذا الدفع في محله .

« وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه غير صحيح ذلك أن سقوط الخصومة لمضى أكثر من سنة على آخر إجراء صحيح هو بما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا فاذا بدا من الخصم الذى شرع البطلان

بعد ذلك أن يعود فيما أسقط حقه فيه وعلى ذلك متى تبين من وقائع الدعوى أن المستأنف عليه لم يتمسك بسقوط الخصومة بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بل طلب الحكم بسقوط حق المستأنف فى التمسك بالحكم الصادر منها بتعيين خبير قبل تعجيل الدعوى مما يستفاد منه قطعاً أنه يعتبر الخصومة فيما عدا ذلك قائمة ونتيجة لأثارها فلا محل له بعد ذلك التمسك بسقوط الخصومة .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الاول منها خطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بقبول الدفع وبسقوط الخصومة ووجه الخطأ فى ذلك أن هذا الدفع يسقط الحق فيه إذا سبقه التكلم فى موضوع الخصومة لأن ذلك يتضمن الإقرار بصحة الإجراءات وقد تكلم الحاضر عن المطعون عليهم فى موضوع النزاع بينهم وبين الطاعنين فطلب إلى المحكمة بجملة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ أن تقضى باعتبار الحكم التمهيدى الذى قضى بتدب الخبير كأن لم يكن ولم يدفع بسقوط الخصومة إلا فى مذكرته التى قدمها إلى المحكمة بعد ذلك فكان يتعين عليها أن تقضى برفض الدفع .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٢ أن الحاضر عن المستأنف - الطاعن - طلب إحالة الدعوى إلى التحضير فعارض الحاضر عن المستأنف عليهم فى ذلك وطلب التأجيل للمرافعة وقال :

لمصلحة. ما يدل على أنه قد نزل عن التمسك
بمقروط الخصومة فلا يجوز بعد ذلك أن يعود
فيما أسقط حقه فيه. ويبين من وقائع الدعوى
أن المطعون عليهم بعد تعجيلها لم يتمسكوا
بمقروط الخصومة بل طلبوا الحكم بمقروط حق
الطاعين في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير كما
سلف البيان مما يستلزمه قطعا أنهم يعتبرون
الخصومة فيما بعد ذلك قائمة بمنتجة لا لارجها
فلا يحل لهم بعد ذلك التمسك في عند نكرتهم
بمقروط الخصومة.

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن في
محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة
إلى البحث في باقي أسباب الطعن.

(القضية رقم ١٩١ سنة ٢٣ ق راحة وعدوية
السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة،
والصديق عبد السيد واجد قومه ومحمد شويح عتم
وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

١٥٤

٧٠٠٠ من سنة ١٩٥٧

أ - شفعة - المقار للشفوع فيه - بيع عقارات
متعددة منفصلة عن بعضها - جواز التجزئة بطلب
الشفيع في أن يأخذ بالشفعة المقار الذي توافرت فيه
أسباب الشفعة دون المقارات الأخرى - ذكرى
الشفعة ١٩٠٢

ب - شفعة - طلب الشفعة في الحلة التي تجوز
فيها تجزئة الأطنان البسة - تضرر الشفعة لترك باقي
الشفعة تحت يده وإبداء الشفيع استعداده لأخذ هذا
الباقى رفقا بالضرر من المشتري بالحكم للشفيع بالحزم
المطلوب بالشفعة وكذلك يباقي الشفعة - لا يخطأ
اعترض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه
الشفيع من أخذ الباقي بأنه طلب جديد للشفعة لم
تتوافر شروطه وتوافره - لا يؤثر

ج - شفعة - عقاراتها - قانون - موارث

د - ما يصح اعتباره مالا يورثه - انتقال حقوق الشفعة
بالأثر

د - شفعة - الشفعة في الطعن - بيان ما إذا كان
الحكم بالرفق بالشفعة - عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن
في تقرير هذه الشفعة قبل صدور الحكم المطعون فيه
الدفع بذلك من المعلن عليه شفويا بالجلسة
لا قبل - المادة ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ من قانون

د - شفعة - الشفعة في الطعن - دعوى - تمثيل
المحبوم فيها - أهلية - قاصر - تمثيل الطاعن بشخصه
أمام محكمة الموضوع وصدر الحكم في مواجهته
وذكر به في التقرير - بالطين بالشفعة - بالتأخر - التمسك
بقصر الطاعن شفويا بالجلسة - غير جائز

للإحدى القانونية

١ - قصيدت المسألة ١١ من ذكرى
١٩٠٠ من سنة ١٩٥٧ - الصادر بشأن الشفعة -
معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص
فأباحت التجزئة في صورة وحرمتها في صورة
أخرى وهي حالة تختلف عن حالة بيع عقارات
متعددة لا عقار واحد وحكم هذه الحالة بأن
المقارات الشفعة - إن كانت متعلقة فلا يحق
للشفيع أن يطلب منها إلا ما توافرت له فيه
أسباب الشفعة دون المقارات الأخرى فإذا
تبين أن الأطنان المطلوبة بالشفعة منفصلة عام
الاستقلال عن باقي الأطنان للشفعة وأن الشفيع
يجاوز مقدار الذي يطلب أخذه بالشفعة من
أكثر من جهة مع وجود حقوق أو اتفاقي رى
وصرف بين هذه الأطنان والأرض الشفوع
بها ولم يطعن المشتري على ما حصله الحكم من
ذلك أي معلن فإن الحكم فيما قرره من جواز

التجزئة في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - إذا كان الحكم قد قضى بشفيع بأحقية في أخذ جزء من الأطنان المبعة بالشفعة في الحالة التي تجوز فيها التجزئة كما قضى بأحقية أيضاً في أخذ باقي الصفقة وذلك قبولاً لما رده المشتري في دفاعه أمام محكمة الموضوع من تضرر لتلك باقي الصفقة تحت يده رغم ضغطها وصعوبة استغلالها واستجابة لما أظهره الشفيع من استعداد لأخذ هذا الباقي دفعا للضرر عن المشتري فإن التكليف الصحيح لذلك هو أن الطرفين قد تراضيا على أخذ الشفيع لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقه في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة المشتري بأضرار من تخلف الجزء الباقي في يده . فمضى كان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بني عليها هذا التراضي فإنه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره وقضى بشفيع بأخذ باقي الصفقة دفعا للضرر الذي شكاه منه المشتري ولا يغير من ذلك أن يكون المشتري قد اعترض أمام محكمة الموضوع على ما أبداه الشفيع من أخذ باقي الأطنان بأنه طلب جديد للشفعة لم يتوافر شروطه ومواعيده .

٣ - حق الشفعة من الحقوق التي يجري فيها التوارث على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

٤ - بيان أن كان الخصم وارثاً لغيره ليس مما قضت المادة ٤٣٩ من أفعال إلى نيابة في

تقرير الطعن فيما أشارت إليه من البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم متى كانت صفة الخصم كوارث لغيره من الأخصام قد تقررت قبل صدور الحكم المطعون فيه واستقرت بضمين وأفعال هذا الحكم كومن ثم فلا يقبل من المطعون عليه إبداء الدفع بذلك شفوياً بالجلسة عملاً بالمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات .

• - متى تبين أن الطاعن كان ممثلاً بشخصه في الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر في مواجهته وذكر به وقد تقرر بالطعن منه باعتباره بالغا على ما كان يقول به نفس المطعون عليه في دعواه ولم يدفع للمطعون عليه بقصر الطاعن فيه قدمه من دفاع في مذكرة فلا يجوز له إبداء هذا الدفع شفوياً بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام

محكمة

... حيث إن المطعون عليهما الأولين دفعا بالجلسة بأربعة دفعات أصرا على اثنين منها أحدهما دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم اختصاص الأئمة ماري يوسف ذكرى إحدتي البائعتين للأطيان المشفوع فيها ولعدم تضمين تقرير الطعن ما يفيد أنها توفيت وأن المعلنين بالتقرير هم ورثتها ، أما الدفع الآخر فهو بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعنين الثالث والرابع لعدم وجود صفة لهما في رفقه لأنهما لم يختصما أمام محكمة الموضوع ولأنهما قاصران وكان يمثلها وليهما الطبيعي علي سيد أحمد عطية .

وحيث إن الدفع الأول مردود بأن الحكم

الدفع شفويا بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام .

« وحيث إنه لما تقدم ولأن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية يكون الطعن مقبولا شكلا .

« وحيث إنه الطعن بني ثلاثة أسباب :
يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى للطعون عليهما الأولين بأخذ جميع الأطنان المبيغة وقدرها ٧٢ ف وكسور بالشفعة بناء على الرغبة التي أبدياها بتاريخ ١٩٥٢/٨/٤ وبعد أن سقط حقهما في الشفعة بمضي الميعاد القانوني من تاريخ عليهما وعلم مورثيهما بالبيع في ١٥/٧/١٩٤٧ ذلك أن مورثي المطعون عليهما المذكورين مع المطعون عليه الأول سبق أن أعلنوا رغبتهم في ٢١ و ٢٧ من يولييه سنة ١٩٤٧ و ٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ في أخذ جزء من الأطنان المبيغة مقداره ٤٦ ف وكسور بالشفعة وبذلك تحدد موقفهم نهائيا بهذه الرغبة التي رفعوا بها دعوى الشفعة والتي لا تستند إلى أساس صحيح من القانون لعدم جواز تجزئة الشفعة فيما يبيع لعدة أشخاص مشاعا بينهم طبقا للمادة ١١ من قانون الشفعة القديم إلا أن الحكم المطعون فيه بعد أن أقر خطأ جواز التجزئة عاد فأخذ بمبدأ علم التجزئة وقضى للطعون عليهما بأخذ جميع الأطنان المبيغة ولكنه وقع في خطأ آخر إذ قضى لها بالشفعة بعد سقوط حقهما فيها بناء على الرغبة التي أبدياها في ١٩٥٢/٨/٤ لأخذ كامل الأطنان المبيغة بعد انقضاء الميعاد القانوني من تاريخ العلم بالبيع وليس صحيحا في القانون ما قرره الحكم من أن الطلب الذي قدمه المطعون

المطعون فيه قد أثبت أن الأنسة ماري يوسف ذكرى قد توفيت وأرالمستأنف عليهم تحت رقم ٦ هم ورثتها ورثة المرحوم أنطون يوسف ذكرى وهم بأنفسهم المطعون عليهما الثالثة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ثم المطعون عليها الرابعة أما القول بأن تقرير الطعن لم يتضمن بيان صفة المطعون عليهما الثالثة والرابعة كورثه للمرحومة ماري يوسف ذكرى فهو - فضلا عما تقدم قول جديد لم يسبق للطعون عليهما الأولين إيدأوه في مذكرتيهما وهو بما لا يتصل بالنظام العام لأن بيان إن كان الخصم وارثا لغيره ليس مما قصدت المادة ٤٢٩ مرافعات إلى بيانه فيما أشارت إليه من البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم، متى كانت صفة الخصم كوارث لغيره من الاخصام قد تقرر قبل صدور الحكم المطعون فيه واستقرت ضمن وإقاعات هذا الحكم ومن ثم فلا يقبل من المطعون عليهما إيدأ ذلك شفويا بالجلسة عملا بالمادة ٤٤٠ من قانون المرافعات .

« وحيث إن الدفع الأخير مردود بأن الطاعنين الثالث والرابع كانا ممثلين بشخصيهما في الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر في مواجهتهما وذكر به تحت رقم ٣ و ٤ من المستأنف عليهما ، أما والداهما على سيد أحمد عطيه فقد ذكر تحت رقم ٥ بصفته وليا شرعيا على ولديه سيد وحسن المقال بأنهما قاصران... وقد تقرر بالظعن من الطاعنين المذكورين باعتبارهما بالغين على ما كان يقول به نفس المطعون عليهما الأولين في دعواهما ولم يدفع المطعون عليهما بقصر هذين الطاعنين فيما قدماه من دفاع في مذكرتيهما فلا يجوز لهما إيدأ هذا

عليهما أخيراً لأخذ الصفقة بتامها لا يستلزم مراعاة الاجراءات والمواعيد المقررة للأخذ بالشفعة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ١١ من دكرتو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ الصادر بشأن الشفعة والمنطبق على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه : « إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا يجوز الشفعة إلا فيه بتامه . أما إذا عينت في العقد حصة كل منهم مفرزة كان للشفيع الحق في طلب أخذه بتامه أو أخذ حصة واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة » . فعدلت معالجة حالة ما إذا بيع عقار واحد لعدة أشخاص فأباححت التجزئة في صورة وحرمتها في صورة أخرى ، ولكن الحالة موضوع الدعوى تختلف عن ذلك إذ هي حالة بيع عقارات متعددة لا عقار واحد ، وحكم هذه الحالة أن العقارات المبيعة إن كانت منفصلة فلا يحق للشفيع أن يطلب منها إلا ما توافرت له فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن ٤٦ ف و ١٦ ط و ١٣ س المطبوعة بالشفعة على ما ثبت من تقرير الخبير « منفصلة تمام الاتصال عن باقي الأطنان المبيعة بواسطة سكة حديد الحكومة المصرية وطريق ذراعى حكوى ، وأن مورثي المطعون عليهما الأولين والمطعون عليه الأول يجاورون هذا المقدار من أكثر من جهة مع وجود حقوق ارتفاق رضى وصرف بين هذه الأطنان والأرض المشفوع بها وكان الطاعنون لم يطعنوا على ما حصله الحكم المطعون فيه من ذلك بأى مطعن فإن الحكم فيما قرره من جواز التجزئة في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون قد

أصاب في قضائه للمطعون عليهما الأولين بأحقيتهما في أخذ هذا المقدار بالشفعة . أما فضاؤه لما بأخذ باقي الصفقة المبيعة فقد استند فيه إلى قوله : « إن المستأنفين قد أبدوا استعدادهم بجلسة ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ أمام محكمة أول درجة وأصرروا على هذا الاستعداد في مذكرتهم الختامية أمام هذه المحكمة لأخذ الصفقة بتامها فيما لو ادعى المستأنف عليهم وقوع ضرر من أخذ الجزء المشفوع فيه فقط ، ولم يعترض المستأنف عليهم على ذلك في مذكراتهم المقدمة أخيراً إلى محكمة أول درجة بل تمسكوا بالتمن الوارد في العقد وقالوا إن في أخذ الجزء المشفوع وترك الباقي لإضرارهم بصعوبة استغلال الجزء الباقي من غير الجزء المشفوع فيه ، وترى المحكمة أن تجيب المستأنفين إلى هذا الطلب إذ أيد ما جاء بتقرير الخبير ما ادعاه المستأنف عليهم من ضرر قد يصيبهم من ترك باقي الصفقة وهو صعوبة استغلال باقي الأطنان وأفضلية الجزء المشفوع فيه عن الباقي ، ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه أن قضاءه للمطعون عليهما الأولين بأخذ باقي الصفقة لم يكن إجابة لطلب جديد بالشفعة تقدماً به بعد سقوط الحق فيه على ما يقول الطاعنون في نعيم بل كان قبولاً لما رددوه في دفاعهم أمام محكمة الموضوع من تضرر ترك باقي الصفقة تحت أيديهم رغم ضعفها وصعوبة استغلالها واستجابة لما أظهره المطعون عليهما الأولان من استعداد لأخذ هذا الباقي رغماً للضرر عنهم . والتكييف الصحيح لذلك هو أن لطرفين قد تراضيا على أخذ المطعون عليهما الأولين لباقي الصفقة إذا ثبت من جهة حقيتهما في أخذ الجزء المشفوع فيه بالشفعة وثبت من جهة أخرى إصابة الطاعنين

بأضرار من تخلف الجزء الباقي في أيديهم ، فن
كان الحكم قد أثبت قيام الأسس التي بني عليها
هذا التراضي فانه لا يكون قد أخطأ إذا عمل أثره
وقضى للمطعون عليهما الأولين بأخذ باقي
الصفقة رفعا للضرر الذي شكا منه الطاعنون .
ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنون قد
اعترضوا أمام محكمة الاستئناف على ما أبداه
المطعون عليهما الأولان من أخذ باقي الاطيان
بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروطه
ومواعيده . فقد رد الحكم على هذا الاعتراض
بقوله إن استداد المطعون عليهما الأولان لأخذ
جميع الصفقة لا يعتبر إبداء لرغبة جديدة لأخذ
كل الصفقة بالشفعة لأن الدعوى رفعت أصلا
بطلب أخذ السنة وأربعين فبانا وكسور التي
تتوافر فيها شروط الشفعة بالنسبة للشفعاء ،
وأما طلبهم أخذ باقي الصفقة فلا يتطلب بالنسبة
له ما يتطلبه القانون لطلب الشفعة لانه متروك
لتقدير المحكمة فيما إذا رأت أن في تجزئة الصفقة
وتبعيضها إضرار بالمشترى فقد يجري القضاء
على الزام الشفيع بأخذ باقي الصفقة منعا من
الاضرار التي تترتب بالمشترى فيما لو ترك له هذا
الجزء الخارج عن الاطيان المشفوع فيهما ،
ولا يشترط حينئذ في إبداء الرغبة في أخذ باقي
الصفقة ولا في الحكم بما يشترط القانون للشفعة
من شروط ولأوضاع خاصة لا يلزم توافرها
إلا بالنسبة للعين المطالب بأخذها بطريق
الشفعة . . . وما أورده الحكم من ذلك مقرونة
بما سبقته الإشارة إليه من أسباب أخرى قد
كشفت عن قصد محكمة الموضوع الاستجابة
إلى تراضي الطرفين على تحميل المطعون عليهما باقى
الصفقة بعد استعراض دفاعهما واستخلاص

ثبوت حق المطعون عليهما في أخذ الباقي فبانا
وكسور التي توافرت لهما فيها شروط الشفعة
وثبوت الضرر الذي ادعاه الطاعنون من ترك باقي
الصفقة في أيديهم وثبوت موافقتهم ضمنا على
تحميل الشفيعين بهذا الباقي عند القضاء لهم بالقدر
المشفوع فيه ، وهذا الذي انتهى إليه الحكم
المطعون فيه صحيح في القانون ومن ثم يتعين
رفض هذا السبب .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه غالف القانون وأخطأ في
تطبيقه إذ قضى برفض الدفع المقدم من الطاعنين
بعدم وجود صفقة للمطعون عليهما الأولين في
طلب الشفعة وبعدم قيام شروط الاستشفاع
لديهما قبل تاريخ عقد البيع ذلك أن الرغبة التي
أبداهما مورثاهما في الشفعة قد سقطت بموتهما
وليس من شأن هذه الرغبة أن تورث إذ ليست
من الحقوق العينية التي يصح توارثها بل هي مجرد
رخصة ومشيئة تنقضي بوفاة صاحبها ، على ما قال
به الرأي الراجح في الشريعة الإسلامية . أما
ملكية الاطيان المشفوع بها التي آلت للمطعون
عليهما بالارث فهي ملكية طارئة بعد بيع
الاطيان المشفوع فيها ولا تسوغ لهما طلب الشفعة
فيما يبيع الطاعنين قبل أيلولة هذه الملكية إليهما
أما ما كان يملكه المطعون عليه الأول ملكا خاصا
وطلب الشفعة بموجبه فإن حقه فيه قد سقط
لعدم إبداء رغبته في أخذ كامل الصفقة إلا بعد
فوات الميعاد القانوني وعدم جواز تجزئة الشفعة .
وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن
كانت أحكام الشريعة الإسلامية في رأى فقهاء
الحنفية تنقض بعدم توارث الشفعة إلا أن هذه
الأحكام لا تعتبر من القانون الواجب على

المحاكم تطبيقه في العلاقات المدنية إلا فيما أحاله القانون إليها ، أما ما استمدته الشارح من أحكام الشريعة في القوانين ، كما هو الحال في الشفعة ، فإنه أصبح جزءاً من القانون المدني يخضع لأحكامه دون أحكام الشريعة الإسلامية . والفضل في تعريف الحقوق المالية هو من صميم القانون المدني ، وما الاستشفاع إلا حق من هذه الحقوق متى توافرت فيها العناصر المالية من نفع وتقوم وقابلية للاستثمار مما يعتبر معه مالا ويصح توارثه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كان مورداً المطعون عليهما الأولين قد أعانا رغبتهما في الشفعة ورفعنا الدعوى بها وقد توافرت لها شرائطها وانتقل حقهما في الشفعة بالأثر إلى المطعون عليهما فلن الحكم فيما قضى به لما على هذا الأساس لا يكون قد خالف القانون ولا أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه يخالف الثابت في الأوراق فيما استند إليه من أسباب عن ضرورة الثمن الوارد في عقد البيع . ذلك أنه ارتكن إلى التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية نفاذاً لحكمها الصادر في ١٥ / ١ / ١٩٥٠ ، وقال إن هذا الحكم قد صدر لتحقيق الثمن في حين أنه كان قائماً على تحقيق واقعة العلم بالبيع ، كما أن الحكم المطعون فيه نسب إلى الشهود ومن بينهم محمد طه وهيب ما يخالف أقوالهم في محضوا التحقيق إذ لم يذكر أحد من شهود المستأنفين شيئاً عن الثمن ، أما محمد طه وهيب فهو ليس من شهود المستأنفين المطعون عليهما الأولين بل هو من شهود الطاعنين ولم يتحدث عن الثمن إلا عرضاً إذ قل أن ثمن الشفعة كلها جنيته ولم يذكر أبداً أن ثمن الفدان من لجنيته كما جاء في الحكم .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ١٥ / ١ / ١٩٥٠ (والمقدم بحافظة الطاعنين الأولى بمف الطعن) أنه قضى فيما قضى به بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المدعون الثمن الحقيقي الذي تمت به الصفقة جميعها وأن المبلغ الوارد بالعقد وهو جنيته هو ثمن صوري وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيعة والدعوى عليهم الذي بالطرق ذاتها وبذلك يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت في الأوراق حين استند في شأن الثمن إلى أقوال وشهود المستأنفين (المطعون عليهما الأولين) الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة بناءً على حكمها الصادر في ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ بهذا الشأن كما أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر التحقيق (المقدم بحافظة المطعون عليهما الأولين رقم ٧ بمف الطعن) أن هذا التحقيق تم نفاذاً للحكم الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ المشار إليه وأن شهود المستأنفين الثلاثة ومن بينهم محمد طه وهيب قد شهدوا بأن الثمن الذي تمت به البيع للطاعنين هو جنيته للفدان ، وقد جاء في محضر التحقيق أن المستأنف عليهم (الطاعنين) ارتكبنوا إلى أقوال الشاهد محمد طه وهيب في تحقيق سابق عن أن الثمن جنيته وتوقش هذا الشاهد فيما سبق أن قرره من ذلك فقال إنه كان يقصد ما ورد بالعقد أصل حقيقة الثمن الذي تم عليه الاتفاق في حضوره فهو جنيته للفدان ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه عن الثمن من أقوال شهود المطعون عليهما الأولين التي أخذ بها ومن بينهم محمد طه وهيب مطابقاً لما جاء بمحضر التحقيق على ما سلفت

بيانه - فإن النعى على الحكم بمخالفة الثابت في الأوراق يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ١١٢ سنة ٢٣ برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واستحق عبد السيد وعبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٥٥

١٤ مارس سنة ١٩٥٧

وضع اليد . وقف . إيجارة . دعاوى الحيابة . تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف . عدم كفاية ذلك لتوافر الركن المادي للحيابة .

المبدأ القانوني

تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف هو عمل من الأعمال القانونية وهو لا يكفي لتوافر الركن المادي للحيابة الجزء المتنازع عليه من هذه الأطيان بل يجب لتوافره وضع اليد الفعلي على هذا الجزء فإذا كان الثابت من تقرير الخبير على ما جاء بأسباب الحكم أن شخصاً آخر غير مستأجر تلك الأطيان هو واضع اليد مادياً على الجزء المتنازع عليه وأنه لم يكن يدفع عنه إيجاراً لناظر الوقف ولا للمستأجر منه فإن القول بأن ناظر الوقف كان يضع يده على هذا الجزء لمجرد أنه يدخل فيما كان يؤجره لغير دون التثبيت من وضع اليد الفعلي هو استدلال غير سائق قانوناً إذ العبارة بوضع اليد الفعلي لا بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أو لا يطابق الحقيقة .

طرح

« ... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه على ما تبين للمحكمة من تقرير الخبير من أن وزارة الأوقاف قد وضعت يدها على الأرض موضوع النزاع مدة ستة لأنها كانت تؤجر أطيان الوقف جميعها إلى مستأجر وأن هذا المستأجر كان يدفع الإيجار عن هذه الأطيان بما فيها القيراطان والمفهوم من عبارة الحكم أنه اعتبر التأجير ودفع الإيجار وضع يد مع أن وضع اليد لا يكون معنوياً بل يجب أن يكون مادياً ، وقد أثبتت الخبير في تقريره أن أحداً من مستأجري أطيان الوقف لم يضع يده على القيراطين موضوع النزاع وأن واضع اليد عليهما هو الطاعن إذ كان يشغلها بوضع أكوام من السجاد والطوب والحجارة فيهما .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما يدعاه الطاعن على قوله : « وقد باشر الخبير عمله وقدم تقريره (المعلّى برقم ١٥ دورسيه المفردات) الذي انتهى فيه إلى أن القيراطين موضوع النزاع يدخلان بأكلمهما ضمن ما يملكه الوقف المشمول بنظر المستأنفة - المطعون عليها الأولى - ولا يدخل شيء منهما ضمن المملوك ملكاً خاصاً للرجوم عبد الرحمن سليمان الملقومى وأن النافذة السابقة لوزارة الأوقاف وهذه الأخيرة كانتا تؤجران المساحة المذكورة ضمن عقد تأجيرهما وتستوليان على الإيجار كاملاً - كالم تكن تلك المساحة تستغل بالزراعة لوقوعها بين السكن تجاه منزل المستأنف عليه الأول - الطاعن - الذي كان يضع اليد عليها بشغلها سجاد وطوب وخلافه ولم يثبت أنه كان يسدد

عنها أي إيجار استأجرى الأوقاف ، ، ثم قال
الحكم بعد ذلك ، ومن حيث أنه ثابت من تقرير
الخبر أن المستأقة والناظرة السابقة عليها وضعتا
اليدين على جميع القدر وهو القيراطان وأجراه
للمستأجرين الذين كانوا يقومون بدفع إيجاره
كاملا — فوضع يد المستأقة إذن ومن سبقها
في التنظر على الوقف كان مستمرا حتى تاريخ
منازعة المستأق عليه الأول الذي حصل بموجب
محضر التسليم في ١٤ من مارس سنة ١٩٤٨ —
ومفاد هذا صراحة توافر وضع يد المستأقة على
كامل القيراطين أكبر من سنة على حصول التعرض
وضع يد استوفى شرائطه القانونية . . . كما قطع
الخبر في أن القيراطين المذكورين يدخلان في
وضع يد المستأقة ضمن أعيان الوقف بعيدا عن
ملك ، وراث البائمين للمستأق عليه الأول ، .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الحكم استند
في قضائه إلى ما قرره الخبر في تقريره من أن
القيراطين موضوع النزاع يدخلان في الأعيان
المملوكة للوقف المشمول بنظر المطلقين عليها
الأولى وأنها كانت تؤجر هذه الأعيان جميعها
إلى مستأجرين يدفعون إليها قيمة الإيجار واعتبر
الحكم ذلك هو وضع يد مستوفى لشرائطه
القانونية ، وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه
على القانون ذلك أن تأجير المطلقين عليها
الأولى للأعيان المملوكة للوقف هو عمل من
الأعمال القانونية وهو لا يكفي لتوافر الركن المادي
لحياسة القيراطين المتنازع عليهما بل يجب لتوافره
وضع اليد الفعلي عليهما ، والثابت من تقرير
الخبر على ما جاء بأسباب الحكم المطلقين فيه أن
الطاعن هو واضع اليد ماديا على القيراطين
موضوع النزاع إذ كان يشغلها بوضع أكوام

السماد والحجارة فيهما وأنه لم يكن يدفع إيجارا
عنهما للمطلقين عليها الأولى ولا للمستأجر منها
ومن ثم فقول الحكم إن المطلقين عليها الأولى
كانت تضع اليد لمجرد أنها يدخلان فيها كانت
تؤجره للغير دون التثبت من وضع اليد الفعلي
استدلال غير سائغ قانونا إذ العبرة بوضع اليد
الفعلي لا بمجرد تصرف قانوني قد يطابق أو
لا يطابق الحقيقة . ومن ثم يمين نقض الحكم ، .
(القضية رقم ٨٩ سنة ٢٣ في رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
عبد الواحد علي وأحمد قوشة ومحمد متولي عتلم
وابراهيم هيمان يوسف المستشارين) .

١٥٦

١٤ مارس سنة ١٩٥٧

١ — تحكيم ، قوة الأمر المقضي . ملكية . صدور
حكم المحكمين بصفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان
بما عليها من الزراعة . ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم
متى كانت قائمة في الأرض فعلا وقت صدور الحكم .
كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم
ينفذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئا .
ب — حجز . حكم « تسبيب كاف » . ملكية .
رفع الدعوى بطلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها
حجزا سوريا بحجة أن المدهى عليه هو الزارع لها .
ثبوت أن لا أحقية للمدعين في طلبهم . لا حاجة للبحث
في صحة الحجز أو صوريته عند القضاء برفض الدعوى .
ج — نقض . سبب جديد . ملكية . عدم المسلك
أمام محكمة الموضوع بملكية الزراعة المتنازع عليها
أو بالاستندات المقدمة في الطعن . عدم قبول إثارة
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

للإحدى القانونية

١ — متى كان الثابت أن طرفي الخصومة
قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشئا بينهما من
منازعات متعددة بشأن زراعة الأعيان المملوكة

٣ - إذا كان للطاعن لم يفسك أمام محكمة الموضوع بدفاعة الخاص بملكه لا زراعة المتنازع عليها أو بالاستندات التي أشار إليها في نفيه وقدمها في ملف الطعن فلا يقبل منه التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

المسألة

... حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب . . . يحصل أولاً في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتبر المطعون عليه الأول مالاً لـ زراعة القطن المحجوز عليها استناداً إلى حكم المحكمين ذلك أن هذا الحكم لم يقض بالمطعون عليه الأول بملكية القطن أو بآية زراعة معينة وأن المطعون عليه الأول قد اعترف بمحضرة جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥١ بوضع يد الطاعنين على الأعيان وزراعتهم القطن المحجوز عليه وبعدم تنفيذ حكم المحكمين فيكون الزراعة مملوكة للطاعنين ولا تزول ملكيتها عنهم بما نص عليه حكم المحكمين من أحقية المطعون عليه الأول في استلامها ما دام أنه لم يستأنفها فعلاً ، هذا إلى أن المطعون عليه الأول لم يدع ملكية القطن المحجوز عليه وإنما قل بأنه صاحب حق في الانتفاع بالأعيان من ١٥ / ١٠ / ١٩٥١ وأن الزراعة هي الضمان الوحيد لهذا الحق وأن له امتيازاً عليها في حين أن مستأنفه لم يقدم بزراعتها وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله المحكم المطعون فيه من أن النزاع في هذه الدعوى يدور في الواقع بين المستأنف والمستأنف عليه الأول - الطاعن الأول - لتأليفهما على زراعة أراضيها وقد تعاضد الأخوان المتنازعان بطلبه المحكمين أن يرمي بينهما في ١٣ من

لها وكان حكم المحكمين قد فصل بصفه نهائية في هذه المنازعات وقضى لأحدهما بأحقية في استلام أعيان معينة بما عليها من الزراعة وكانت هذه الزراعة قائمة في تلك الأرض قبل وقت صدور حكم المحكمين فإن أحقية المحكمين له لزراعة المذكورة تكون أمراً قضياً له به بموجب حكم المحكمين ضد الخصم الآخر وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقية هذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر القضي ومن حجية قبله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هو الزارع لتلك الزراعة ، ولا يغير من ذلك أيضاً ألا يكون الحكم قد نفذ بالاستلام فإن عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بما لها من حجية لم تنقض بأي سبب من الأسباب التي تنقض بها قانوناً .

٢ - إذا رفعت الدعوى بطلب أحقية المدعى لزراعة محجوز عليها حجزاً سوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها وأثبت الحكم أن ادعاء المدعى الأول أحقية له لزراعة المذكورة لا سند له من القانون استناداً إلى حجية حكم المحكمين الذي قضى في مواجهة المدعى عليه لهذه الزراعة وأن ادعاء باقي المدعين بأحقيتهم لها لا أساس له من الواقع فإن الحكم يكون قد أصاب إذا قضى برفض الدعوى بعد أن انهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته

أن يأتوا بما يناقض هذه الحجية أو يتخلصوا من آثارها سواء عن طريق دعوى يرفعونها أو دفع بتقديمون به ضد صاحب الحق في التمسك بهذه الحجية . ففى كان الثابت أن الطاعن الأول والمطعون عليه الأول قد لجأ إلى التحكيم فيما كان ناشبا بينهما من منازعات متعددة بشأن زراعة الأتبان المملوكة لهما وكان حكم المحكمين قد فصل بصفة نهائية فى هذه المنازعات وقضى بالمطعون عليه الأول بأحقية فى استلام ٦٥ فداناً بما عليها من الزراعة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ وكانت زراعة القطن موضوع النزاع فى ٢٣ فداناً من ضمن الـ ٦٥ فداناً المحكوم بها وقائمة فى هذه الأرض فعلاً وقت صدور حكم المحكمين فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥١ على ما قطع به الحكم المطعون فيه فإن أحقية المطعون عليه الأول لزراعة القطن المذكورة تكون أمراً مقضياً له به بموجب حكم المحكمين ضد الطاعن الأول وتكون دعوى هذا الأخير بطلب أحقيته لهذه الزراعة مردودة بما لهذا الحكم من قوة الأمر المقضى ومن حجيت قبله ؛ ولا يقدح فى ذلك أن يكون هو الزارع للقطن فإن هذه الواقعة — على ما أثبت الحكم المطعون فيه — سابقة على صدور حكم المحكمين الذى صدر وقت أن كانت الزراعة قائمة فعلاً فى الأرض ولا يغير من ذلك أيضاً ألا يكون الحكم قد تنفذ بالاستلام فإن عدم تنفيذ الأحكام لا يخل بما لها من حجية لم تنقض بأى سبب من الأسباب التى تنقضى بها قانوناً .

وحيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر التأسيس إذ ارتكن فيما قاله من ملكية الطاعن الأول وحده لزراعة القطن إلى قرائن لا تودى إلى النتيجة التى انتهى إليها ولم يرد على ما قدمه الطاعنون من دفاع جوهرى

مارس سنة ١٩٥١ ... وقد نص فى هذا المقدم على أنه تم الاتفاق بين الطرفين على إنهاء هذا النزاع بشئى نواحية وما تفرع عنه من دعاوى مختلفة ونزاعات متعددة بواسطة التحكيم . وفى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥١ صدر حكم المحكمين ، وبعد أن استعرض شئى النزاعات القائمة بين الطرفين وأفوال كل منهما ودفاعه قضى : أولاً — بأحقية الأستاذ فوزى عطية فى أن يستلم الـ ٦٥ فداناً موضوع التحكيم بما عليها من الزراعة اعتباراً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ الخ .. ورفع المستأنف عليه الأول الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٥١ فى ٢٦ يوليه ١٩٥١ طلب فيها بطلان حكم المحكمين ، وقد قضى فيها بالرفض فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ وقد أبى هذا الحكم استئنافياً فى ٨ أبريل ١٩٥٢ فى القضية رقم ٢٣ سنة ٦٩ ق استئناف مصر ... وحيث إنه ظاهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن زراعة القطن المتنازع عليها هى زراعة المستأنف عليه الأول دون باقى المستأنف عليهم وحيث إن فؤاد عطية ولو أنه هو الزارع للقطن المحجوز عليه إلا أن ملكيته له قد زالت عنه نهائياً بموجب حكم المحكمين الذى صدر لصالح المستأنف ولا يحق له أن يطالب بملكيته فى مواجهته إذ نص على أن المستأنف هو صاحب الحق فى وضع اليد على الـ ٦٥ فداناً جميعها . . بما عليها من لزراعة ، وقد صدر هذا الحكم فى يونيه سنة ١٩٥١ أى فى وقت أن كانت زراعة القطن قائمة فى العين ، وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه صحيح فى القانون ذلك أن الأحكام النهائية — سواء صدرت من المحاكم أو المحكمين — لها حجيتها فيما فصلت فيه وأصبحت له بموجبها قوة الأمر المقضى ضد الخصام الصادرة فى مواجهتهم فلا يجوز لهم

مؤيد بالأوراق الرسمية والاحكام النهائية المثبتة لحق باقي الطاعنين في الزراعة فضلا عما ارتكبوا إليه من عقود الإيجار الثابتة التاريخ ومن سبق رفعتهم دعوى الاسترداد رقم ٢١١ سنة ١٩٥١ عن زراعة البرسيم المحجوز عليها من المطعون عليه الاول ومن اختصاص المطعون عليه المذكور لهم في جميع المنازعات باعتبارهم مستأجرين للأطيان وحائزين لها ..

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من أنه ظاهر من أوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن زراعة القطن المتنازع عليها هي زراعة المستأنف عليه الاول دون باقي المستأنف عليهم الذين كانوا مدعين في الدعوى الابتدائية . وذلك ثابت من أولا - أقوال محمد محمد مصطفى وعبد العليم محمد خليل وفؤاد عطية الشكوى رقم ١٣٦٦ سنة ١٩٥١ لإدارى الفشن إذ تقدم الاولان وآخر إلى البوليس في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بشكوى ضد الثالث أنه يتعرض لهم في أطيان مؤجرة إليهم من المستأنف من حصة كامل عطية ، وقد قرر أمام البوليس أنهما استأجرا في السنة الزراعية السابقة أى من أكتوبر سنة ١٩٥٠ إلى أكتوبر سنة ١٩٥١ ١٣ فدانا ، من فؤاد عطية زرعها أذرة شامية واستأجرا نفس القدر في العام الجديد الذى يبدأ في أكتوبر سنة ١٩٥١ من المستأجر من فؤاد عطية ، تعرض لهم فوزى عطية وقد قرر هذا الأخير في التحقيق أمام البوليس أنه مستأجر حصة أخيه كامل ووضح يده عليهم وأنه زرع في السنة الزراعية المنتهية في أكتوبر سنة ١٩٥١ بعض هذه الأطيان وأجر منها ١٢ فدانا للبشتكين زرعها أذرة شامية . ويؤخذ مما تقدم أن فؤاد

عطية هو الزارع للقطن بحصة كامل أخيه وهى ٨ فدادين . كما هو وارد بمحضر المحضر وأن محمد محمد مصطفى وعبد العليم خليل لم يستأجرا سوى ١٢ فدانا زرعوا أذرة شامية وأن صادق حبيب لا دخل له في تأجير هذه الأطيان وأن الذى يؤجر منها إلى المستأجرين مباشرة هو فؤاد عطية . ثانيا - ثبت من محضر المحضر الذى توقع بناء على طلب صادق حبيب في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥١ ضد محمد محمد مصطفى وعبد العليم خليل بصفتهم مستأجرين منه أن المحضر لم يجد أيهما في العين بل وجد بها فؤاد عطية الذى عين حارسا على ١٧ فدانا قطنيا ثالثا - ثبت من محضر المحضر الإدارى الذى أوقفه الصراف في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١ على ٢٢ فدان قطن أنها مملوكة إلى عطية بصفته مالكاً وواضعا اليد وقد وجد به بالعين وعين حارسا ولم يجد محمد محمد مصطفى أو عبد العليم خليل أو صادق حبيب . رابعا - وأخيرا بما ثبت من أن المحضر عندما أراد توقيع الحجز في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥١ موضوع الدعوى لم يجد أحدا من المستردين سوى عطية وقد عينه المحضر حارسا على ما حجز ، وهذا الذى أورده الحكم هو تدليل سائغ على ما انتهى إليه من زراعة الطاعن الاول وحده للقطن المتنازع عليه وما ذكره الحكم استخلاصا من تحقيق الشكوى رقم ١٣٦٦ سنة ١٩٥١ لإدارى الفشن لا يخالف الثابت في صورتها الرسمية المقدمة لمحافظة الطاعنين رقم ٧ ملف - على ما يبين من الاطلاع عليها - أما باقى ما أشار إليه الطاعنون في هذا السبب من دفاع ومن مستندات فإنهم فضلا عن كونهم لم يدينوا في سبب النعي أوجه هذا الدفاع ، لم يقدموا

ما يدل على تمسكهم لدى محكمة الموضوع به أو بالمستندات التي أشاروا إليها في نعيمهم وقدموها في ملف الطعن فلا يقبل منهم التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الدعوى رفعت بطلب أحقية الطاعنين لزراعة قطن محجوز عليها حجراً ضرورياً بمقولة إن المطعون عليه الثاني هو الزارع لها وقد ثبت أن المطعون عليه المذكور لم يزرعها فكان يتعين الحكم بأحقيتهم لهذه الزراعة وإلغاء الحجز الصوري الموقع عليها أما القضاء برفض الدعوى فمعناه تثبيت الحجز الصوري وأن المطعون عليه الثاني مالك للزراعة المحجوز عليها ضرورياً وهو خطأ يعيب الحكم ويستوجب نقضه ولا يغير من ذلك ما أشار إليه الحكم عن حكم المحكمين إذ أن البحث في أمر التحكيم يخرج عن نطاق الخصومة في هذه الدعوى .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من « أن المجال في هذه الدعوى ليس متسعاً لبحث صحة عقد الإيجار الصادر من فوزى إلى باقي المستأقب عليهم أو صوريته وصحة الحجز أو بطلانه إذ موضوع هذه الدعوى ملكية المستردين للزراعة المحجوز عليها وقد ثبت للمحكمة بما لا محل معه للشك في أنهم لا يملكون شيئاً في هذه الزراعة ، وهذا الذي أورده الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أنه متى كان الحكم قد أثبت أن ادعاء الطاعن الأول أحقيته لزراعة القطن المحجوز عليها لا يستند له من القوانين استناداً إلى ما لحكم المحكمين من حجية قبله ذلك الحكم الذي قضى في

مواجهته بأحقية المطعون عليه الأول لهذه الزراعة - على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول - وأن ادعاء باقي الطاعنين أحقيتهم لزراعة القطن لا أساس له من الواقع على ما قطع به الحكم في حدود سلطة الموضوعية ، فإنه يكون قد أصاب في قضائه برفض الدعوى بعد أن أنهار أساسها دون حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته

« وحيث إنه لا تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٩٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز جلدريش الحكمة وأسحق جريد السيد محمد محمد الواحد علي وأحمد فوزي ومحمد متولي علم المستشارين) .

١٥٧

١٤ مارس سنة ١٩٥٧

١ - عمل . تمويض . حكم . تسبب كالم . دعوى « تسبب » . فسخ . عقد . دعوى رفعت من العامل المطالبة بتمويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق . بحث المحكم هذا الموضوع وانتهى إلى رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع استمادته تطبيق المادة ٣٠/٦ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ . لا تعلق ولا خروج عن نطاق الدعوى .

ب - عمل . حق صاحب العمل في الفسخ المشار إليه في المادتين ٢١/٣٠ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ زيادة عن حقه في الرجوع على العامل بالتمويض طبقاً للمادة ١٣ من ذلك القانون .

المبادئ القانونية

١ - إذا كانت الدعوى التي رفعها العامل هي مطالبة بتمويض عن فسخ عقد العمل وفصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق وبحتم الحكم في

حدود هذا الموضوع وخلص في خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وأحال الحكم في مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة العامل الأمر الصادر إليه من صاحب العمل أو خطأ فيما اعتقده من أن إرجاء تنفيذ هذا الأمر ليوم آخر لا يضر وكان الحكم قد استبعد تطبيق المادة ٣٠/٦ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فيما وقع من العامل ، فإنه لا يكون هناك تناقض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه ولا خروج فيه عن نطاق الدعوى ذلك لأنه إذا كان الفسخ لا يصح إرجاءه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر .

٢ - المادة ١٣ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إنما تتناول حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يتكون قد أتلفه من الآلات والأدوات نتيجة لخطئه أو بسبب إهماله ولا تتناول حق الفسخ المشار إليه في المادتين ٢١ / ١ و ٣٠ من ذلك القانون فلا تفرم صاحب العمل من استعماله هذا الحق زيادة عن حقه في الرجوع على العامل .

المحكمة

... من حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد تناقض في النتيجة التي قررها مع رأيه الذي كونه في محته الموضوعي

ويقول الطاعن في بيان هذا النعى إن نقطة البحث تنحصر في هل كان السبب الذي استندت إليه المطعون عليهما في فصله هو من الأسباب التي يجيز من أجلها قانون عقد العمل الفردى بالمادة ٣٠ فصل العامل كجزاء على فعل اقترفه على فرض وقوع هذا الفعل أم لا وأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن شركة شل لم يكن يجوز لها أن تفصل الطاعن بموجب المادة ٣٠/٦ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فإنه كان يجب عليها أن تعيده إلى الخدمة أو أن تعوضه عن هذا الفصل ، وما كان للمحكمة - أن تبحث قرار الفصل إلا على هذا الوجه . ولما كانت مقدمات الحكم أن قرار الفصل لا ينطبق على الفقرة السادسة من المادة ٣٠ من القانون بينما انتهى إلى رفض طلب التعويض فتكون نتيجة متناقضة مع مقدماته . ويتحصل السبب الثاني من الطعن في أن الحكم إذ أباح فصل الطاعن لسبب غير السبب الذي فصل من أجله يكون قد قضى بغير ما هو مطلوب من المحكمة .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأنه يبين من صحيفة الاستئناف أن الطاعن نعى طلب التعويض على أنه أن العدالة تقضى أن يعرض عن هذه الخسارة الفادحة التي أصابته ما دام الفصل قد صدر بلا مبرر وفي وقت غير لائق ولم يصدر منه ما يستدعي هذا الفصل ، . ومؤدى ذلك أن سبب الدعوى هو الفصل بلا مبرر وفي وقت غير لائق ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نعى على أنه ما وقع من شقيق خطاب وإن كان يجيز للشركة صاحبة العمل الاستغناء عنه إلا أنه ليس من الالتزامات الجوهرية المترتبة على عقد العمل ذلك أنه قد

المطعون فيه في حدود هذا الموضوع وخلص في خصوصه إلى أنه لا محل له لأن الفسخ له ما يبرره وبذلك لم يخرج الحكم المطعون فيه عن نطاق الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفه القانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه كان يتعين على محكمة الموضوع وقد انتهت إلى أن تلف الاقاقات كان نتيجة أعمال الطاعن أن تطبق عليه نص المادة ١٣ من قانون عقد العمل الفردي التي تلزم العامل بالمبلغ اللازم لإصلاح الأشياء التالفة أو استبدالها وكان عليها متى رأت مخالفة الشريكتين المطعون عليهما لنص المادة المشار إليه أن تبطل قرارها بالفصل ، ولم يكن من سلطة المحكمة — أن تبرر الفصل بائتداع حالة أخرى تختلف عن الحالة المعروضة

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن المادة المذكورة إنما تتناول حق صاحب العمل في الرجوع على العامل بالتعويض عما يكون قد أتلفه من الآلات والادوات نتيجة لخطئه أو بسبب إهماله ولا تتناول حق الفسخ المشار إليه في المادتين ٢١/١ و ٣٠ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ فلا تجرم صاحب العمل من استئماله حقه المشار إليه في المادتين المذكورتين زيادة عن حقه في الرجوع على العامل .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطاعن .

(القضية رقم ٢٠٢ سنة ٢٣ برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قوشه وعبد متول عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

أساء التصرف في عدم طاعة الأمر الصادر له بعمل من الأعمال أو خطأ فيما اعتقده أن إرجاء تنفيذ ذلك الأمر إلى يوم آخر ليس فيه ضرر ما . ثم أورد الحكم المطعون فيه بعدئذ أن حالة شفيق غير منطبقة على المادة ٢٠/١ من قانون عقد العمل الفردي ويبقى حق الشركة صاحب العمل في فسخ العقد عملاً بالمادة ٢١ من ذلك القانون وهي تنص على أنه إذا كان العقد مبرماً لمدة غير محددة كان لكل من الطرفين الحق في فسخه بعد إعلان الطرف الآخر بذلك على أن يكون الإعلان سابقاً للفسخ بمدة معينة وهي ثلاثون يوماً للعمال المعيّنين بأجر شهري ، وتنص المادة ٢٢ من نفس القانون على أنه إذا لم يعمل بشرط المهلة المشار إليها في المادة السابقة ألزم الطرف الذي تسبب في فسخ العقد بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً مساوياً للأجر الكامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، كما تنص المادة ٢٣ على أنه إذا كان الفسخ صادراً من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب بأجر نصف شهر للعمال المعيّنين بالمأهية الشهرية عن كل سنة عن السنوات الست الأولى ، وقال الحكم المطعون فيه كذلك ، وبما أنه فيما يختص بالتعويض فترى المحكمة أنه لا محل له لأنه ثبت — كما سبق القول — أن الفسخ كان له ما يبرره . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحال في مبرر الفسخ إلى عدم إطاعة الأمر أو الخطأ فيما اعتقده الطاعن من أن إرجاء التنفيذ ليوم آخر لا يضر . وإذا كان الفسخ لا يصح إرجاعه لسبب معين فإنه ليس ما يمنع أن يرجع إلى سبب آخر ولذلك لا يكون هناك تناقض بين مقدمات الحكم وما انتهى إليه ، ولما كانت الدعوى التي رفعها الطاعن هي مطالبته بتعويض عن فسخ عقد فقد بحثها الحكم

عنها من كان يتولى إدارة أموالها والتصرف فيها فإنه لا مخالفة في ذلك للقانون .

٣ - ليس في القانون ما يمنع من التمسك ببطان عقد في صورة دفع من الدفع الموضوعية دون حاجة إلى رفع دعوى مستقلة بطلب الحكم بهذا البطان .

٤ - الرضاء بالحكم المانع من حق الطعن فيه يجب أن يكون صريحاً أو أن تكون تصرفات أو أقوال من ينسب إليه هذا الرضاء دالة بشكل واضح على حصوله أما مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجتيته فأمر لا يدل بذاته على الرضاء بالحكم ، كما أن تراخي الطاعن في الطعن على الحكم لا يدل على ذلك الرضاء مادام أن الحكم لم يعلن إليه .

٥ - لا على المحكمة إذا هي لم تتعقب ما يثيره الخصوم من شتى مناحي الدفاع ما دام قضائهما يقوم على ما يحمله .

د ... حيث إن المطعون عليهما دفعتا بعدم جواز الطعن في الحكم التمييزي الاستثنائي الصادر في الاستئناف رقم ٦٢ لسنة ٥٨ ق القاهرة استناداً إلى أن الطاعن قبل هذا الحكم قبولاً بمنع من الطعن فيه لعدم النص المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات وقد انضمت إليهما النيابة في هذا الدفع واستندت المطعون عليهما ومعهما النيابة في التذليل على قبول الطاعن لهذا الحكم إلى أن الحكم المذكور أي حكم محكمة أول درجة

١٥٨

٢١ مارس سنة ١٩٥٧

أ - حساب . إثبات . التوقيع على ورقة محلة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دالاً على الالتزام بالحسابات السابقة .

ب - وكالة . أهلية . مسئولية هبة . صدور هبات وقروض من مورثة لم تكن جالها العقلية تسمح لها بأي تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها من هذه الهبات والقروض .

ج - عقد . بطانته . دعوى . دفع . جواز التمسك ببطان العقد في صورة دفع من الدفع الموضوعية .

د - حكم . قبول المانع من الطعن فيه . مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجتيته أو التراخي في الطعن على الحكم . عدم اعتباره رضاء بالحكم .

ه - دفاع . عدم لزوم المحكمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم .

المبادئ القانونية

١ - لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالماً بتفاصيل الحساب ، فإذا كان التوقيع على ورقة محلة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان ملماً بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرضاء .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن جالة مورثة الخصوم العقلية لم تكن تسمح لها بأن تأتي أو تعقل معنى أي تصرف استناداً إلى الأسباب السائغة التي أوردها وأن الهبات والقروض المقول بصورتها من المورثة لم تصدر منها عن رضاء صحيح وبالتالي يتحمل المسئولية

الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٢٧ لأسبابه
وبما ذكره من أسباب جديدة وأن هذه الأسباب
وتلك قد حسمت مسألتين أولاهما خاصة بتوقيع
المورثة على كشوف الحساب والثانية خاصة
بتوقيع المطعون عليها الثانية على واحد من تلك
الكشوف وخلص الحكم بهذه الأسباب إلى
عدم الاعتداد بتوقيع المورثة على كشوف
الحساب لما ثبت للمحكمة من ضعف قوى المورثة
العقلية ومن أن كشوف الحساب جاءت بجملة دون
بيان المفردات والتفصيلات كما خلاص الحكم إلى
عدم الاعتداد بتوقيع المطعون عليها الثانية على
الكشف الأخير لما ثبت للمحكمة من أن عبارة
عن ورقة بجملة لا تفصيل فيها وأن التوقيع على
تلك الورقة لا يدل على اطلاع من وقعت على
حسابات السنين السابقة والتصديق عليها - وأن
الطاعن بعد صدور الحكم التمهيدى في الاستئناف
رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق قدّم مذكرة إلى محكمة
الاستئناف حاول فيها أن يثير الجدل من جديد
حول حجية توقيع المورثة وتوقيع المطعون
عليها الثانية على كشوف الحساب فنهت المطعون
عليهما في مذكرة لها إلى عدم جواز قبول هذا
الجدل احتراماً لحجية الأمر المقضى فقدم الطاعن
بعد ذلك مذكرتين إلى محكمة الاستئناف أقر
فيهما لإقراراً صحيحاً بأنه يجب تمسكاً مع حجية
الحكم في هذا الخصوص أن يجرى البحث على
أساس عدم وجود تصديق صحيح من المورثة
أو المطعون عليها الثانية على الحساب ولم يقرن
هذا الإقرار من جانبه بأى تحفظ أو اعتراض
ثم قدم الطاعن مذكرة ثالثة أمام محكمة الإحالة
ردد فيها ما أورده في مذكرته السابقتين
وأضافت المطعون عليهما إلى ذلك أنه كان من

الآثار التي ترتبت على تنفيذ الطاعن للحكم رقم ٤٦٢
سنة ٥٨ ق وقبوله قبولاً صريحاً أن محكمة
الاستئناف في حكم ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ حين
قضت بإلزام الطاعن بأن يرد إلى التركة أكثر من
٩٠٠ جنيه لم تقيد في ذلك بما كان يدعيه الطاعن
قبل حكم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق من تصديق المورثة
والمطعون عليها الثانية على الحساب وأن الطاعن
لم يطن على حكم ٥ من مايو سنة ١٩٤٦ بطريق
النقض.

وحيث إنه يبين من صورة مذكرة الطاعن
التي قدمت منه إلى محكمة الاستئناف بجلسته ٧ من
أكتوبر سنة ١٩٥٠ مستند ٤ حافظة الطاعن
الأول ، أن الطاعن أورد فيها رداً على الدفع
الذي تقدمت به المطعون عليهما من التمسك بقوة
الأمر المقضى بالحكم الصادر في الاستئناف
رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق ما يأتي : د طعن
المستأنفتان في المبالغ التي تبرعت بها المورثة
لأولادها بحجة أنها لم تكن في حالة أهلية ...
إن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة
بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ والذي تأيد
استئنافاً بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤١ هو
حجة علينا في منطوقه فقط أما الاستجاب فلم يست
مرتبطاً بالمنطوق وليس لها قوة الشيء المحكوم
به ولا هي مقيدة للمحكمة في حكمها القطعى ...
على أن المناقشة في سلامة التصرفات الصادرة من
المورثة كانت بعيدة عن الحكم التمهيدى منطوقاً
وأسباباً بدليل أن محكمة الاستئناف حين قضت
بتأييد الحكم التمهيدى قالت في ختام أسبابها :
١ - إن قول المستأنف إن المورثة بما فيهم
المستأنف عليهما قد عاملوا المورثة معاملة السيدة
الصحيحة الرشيدة فإن هذا لا تأثير له على ما تقدم

بصدد دعوى الحساب وليس من شأن هذه المحكمة البحث فيه - فالمحكمة الاستئنافية قطعت بأن الحكم التمهيدى لم يتعرض لهذه التصرفات ولا يمكن القول بعد ذلك بأن لهذا الحكم حجية ما فى هذا الصدد وكل ماله من حجية هو جواز المناقشة فى الحساب وعدم تقييد المستأنفين بتصديق المورثة عليه ... فلنفترضه إذن حساباً جديداً مقدماً لهما وعليهما أن يدينا مطاعنهما الجديدة الصحيحة على هذا الحساب - إن هذا المعنى هو ما ورد فى الحكم القطعى الابتدائى الصادر فى الدعوى الحالية فقد ذكر ما يأتى عن الحكم التمهيدى : إنه خرج من ذلك إلى أطراح تصديق المورثة وتصديق المدعية الثانية من بعدها على الحساب ... وقال فى موضع آخر - ولا سبيل للمحكمة والحالة هذه إلى الرجوع فيما قضت به من استبعاد تصديق المورثة والمدعية الثانية على حساب المدعى عليه - وقد اعتمدت المستأنفان هذه الأسباب وأقرتاها فى مذكرتيهما الاستئنافية الأولى وعدتا هذا الجزء من الحكم الابتدائى بحثاً فيما فى أثر الحكم التمهيدى - فأثره إذن مقصور على حق المستأنفتين فى مناقشة الحساب وعدم تنفيذهما بتوقيع المورثة وتوقيع إحداهما ، ثم عاد الطاعن وردد هذا المعنى فى مذكرتيه المقدمتين لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٢ من مارس سنة ١٩٤٤ و ١٧ من مارس ١٩٤٥ ، المستنديين المودعين تحت رقم ٤ حافظة ٦ ، وبين من هذا الذى أورده الطاعن فى تحدته عن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق أنه ناقش أثر هذا الحكم وحجيته فيما قرره من عدم الاعتداد بتوقيع المورثة ، والطعون عليها اثنائية على كشوف الحساب وسلم بحجية الحكم فى هذا

الخصوص وليس فى هذا الذى أورده الطاعن ما يدل على قبوله للحكم ورضائه به لأن الرضاء بالحكم المانع من حق الطعن فيه يجب أن يكون صريحاً أو أن تكون تصرفات أو أقوال من ينسب إليه الرضاء بالحكم دالة بشكل واضح على حصول هذا الرضاء أما مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجيته فأمر لا يدل بذاته على الرضاء بالحكم - كما أن تراخى الطاعن فى الطعن على الحكم لا يدل على رضائه به ما دام أن الحكم لم يعلن إليه وكان من حق الطاعن أن يترتب حق يقضى فى موضوع الخصومة . ولما كان موضوع الخصومة قد قضى فيه بمصلحة الطاعن فى خصوص مبالغ الهبات والقروض وربيع الأرض التى اشتمل عليها عقد ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بالحكم الذى نقضته هذه المحكمة فإن سكوت الطاعن عن الطعن فى الحكم المذكور بطريق النقض لا يمكن اعتباره رضاء بالحكم التمهيدى الصادر فى الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق - ومن ثم يكون هذا الدفع متعين الرفض - لما كان هذا وكان الطعنان قد استوفيا أوضاعهما الشكلية فإنهما يكونان مقبولين شكلاً .

وحيث إن الطاعن أقام الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق على خمسة أسباب : كما أقام الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٣ ق على خمسة أسباب اتحدت أربعة منها هى الأسباب الأولى والثانية والثالث والخامس فى لفظها ومبناها مع الأسباب المقابلة لها فى الطعن الأول وانفرد كل من الطعنين بالسبب الرابع وترى المحكمة لهذا التحدث عن الأسباب المشتركة فى كلا الطعنين ثم التحدث عن السبب الرابع فى كل من الطعنين على حدة .

وحيث إن السبب الأول فى الطعنين يتحصل

في النعي على الحكم التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق بالخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من استبعاد مصادقة المطعون عليها الثانية على الحساب وقصور البيان ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة والاستئناف بعدم أحقية المطعون عليها الثانية في الرجوع في الحساب لأنها اعتمدته وقبضت نصيبها من رصيده وأن المطعون عليها الثانية ردت على هذا الدفاع بأن تصديقها إنما كان على أن رصيد حساب المورثة لغاية فبراير سنة ١٩٢٩ هو مبلغ ٣٨٢ جنيتها و٩٩ ملياً — ويضيف الطاعن أن إقرارها بالتصديق والقبض يمنعها من الرجوع في الحساب وأن ما أورده الحكم في الرد على دفاعه يجافي القانون من إهدار مصادقة المطعون عليها الثانية، كما شاب أسباب الحكم في هذا الخصوص غموض وقصور في البيان .

« وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص حيث قال « وحيث إنه عن قول المستأنف أن المستأنف عليها الثانية صادقت على الحساب فإنه لم يقدم ما يدل على ذلك ، وقالت المستأنف عليها المذكورة أنها وقعت على ورقة بحملة ذكر فيها فقط أن الرصيد لغاية فبراير سنة ١٩٢٩ هو مبلغ ٣٨٢ جنيتها و٩٩ ملياً فلا يصح اعتبار هذه الورقة مصادقة على الحساب من سنة ١٩٢١ إلى ١٩٢٩ ولم يقصد بها إلا إيراد الحساب المبين بها من تاريخ ٣ من مارس سنة ١٩٢٩ إلى ٣١ منه فإن كان المستأنف قد وضع برأس هذا الكشف عبارة إجمالى الرصيد السابق فإن هذا لا يدل على الاطلاع على الحسابات السابقة . واستند المستأنف في مذكرته المقدمة لجلسة

١٨/١٠/١٩٤١ على المستند رقم ٦ حافظة أولى رقم ٣٤ من ملف الدعوى الابتدائية . وبالبحث وجد أن مستندات هذه الحافظة مسحوبة ولم تقدم لهذه المحكمة على أن المستأنف لم ينكر على المستأنف عليها الثانية ذلك القول وقال في مذكرته هذه إن إقرارها بأن رصيد الحساب السابق لغاية آخر فبراير سنة ١٩٢٩ وهو ٣٨٢ جنيتها و٩٩ هو هو التصديق الذى يمنعها من الرجوع في هذا الحساب ، وقد ورد ذلك في الكشف رقم ٤ حافظة أولى وتسلسل الحساب بعده في ذات الكشف لغاية آخر مارس ١٩٢٩ — وقد وجدت المحكمة أنه مذكور في فهرست الحافظة أن المستند رقم ٦ هو كشف حساب تركه المورثة ابتداء من ٦ من مايو سنة ١٩٢٩ يوم الوفاة وقد اعتمدته الورثة جميعاً بما فيهم الست صوفية ، وأن المستند رقم ٤ هو كشف حساب ما للست المورثة وما عليها من آخر فبراير سنة ١٩٢٩ لغاية آخر مارس سنة ١٩٢٩ وموقع عليه من الورثة ويؤخذ من هذين البيانيين وذلك القول صحة قول المستأنف عليها الثانية ، . ويبين من هذا أن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليها الثانية ذكرت أنها وقعت على ورقة بحملة وعلى أن الطاعن لم ينكر ذلك وعلى ما حصله ما هو ثابت في فهرست حافظة الطاعن عن المستندين اللذين ركن إليهما الطاعن . وهذا الذى أورده الحكم وأقام قضاؤه عليه لا يخالف فيه للقانون ولا يشوبه القصور — ذلك أنه لكي يؤخذ من وقع على كشف الحساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالماً بتفاصيل الحساب وليس في توقيع المطعون عليها الثانية على ورقة بحملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين

ما يدل على أنها ألت بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد — أما النعي على الحكم بالقصور فردود بأن الحكم أورد دفاع الطاعن ورد المطعون عليها الثانية عليه ونقل ما هو ثابت بفهرست حافظة الطاعن عن المستندات التي ركن إليها ثم خلاص من ذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها وهي صحة دفاع المطعون عليها الثانية في هذا الخصوص — ولا محل بعد هذا لما أثاره المطعون عليهما في مذكرتهما من الدفع بطلان الطاعن في خصوص هذا السبب لأنه فضلا عن عدم الجدوى من هذا الدفع فإنه يبين من تقرير الطاعن أن الطاعن أورد في بيان هذا السبب ما يكفي لتوضيح ما ينبغي على الحكم المطعون فيه.

وحيث إن السبب الثاني في الطاعنين يتحصل في النعي على الحكم التمهيدى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق بالخطأ في الإسناد بمقولة إن الطاعن استند في دعواه ضمن ما استند إلى كشف الحساب الموقع عليه من المطعون عليها الثانية والذي كان مودعا تحت رقم ٦ بالحافظة الأولى رقم ٣٤ من ملف الدعوى الابتدائية وأن الحكم المطعون فيه ذكر في أسبابه أن المحكمة تبين لها أن مستندات تلك الحافظة قد سحبت مع أن المستندات المذكورة لم تسحب إلا في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٤ أى بعد صدور الحكم المطعون فيه . واستند الطاعن في إثبات هذا النعي إلى الصورة الرسمية لهذه الحافظة والتي أودعها تحت رقم ٢ بحافظة الأولى في الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٢ ق وخلص الطاعن إلى أن هذا الخطأ في الإسناد دليل على أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تتطلع على المستندات وأن ذلك ينطوى على بطلان جوهرى يوجب الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه نعي يعوزه الدليل المقنع لأن التأشير على حافظة المستندات بتاريخ سحبها لا ينهض دليلا كافيا على عدم صحة ما أوردته الحكم عن سبق سحب تلك المستندات في تاريخ سابق بدليل أن الحكم نقل عن فهرست الحافظة ما يخص تلك المستندات مما يقطع بأن الحافظة كانت تحت نظر المحكمة وأن المستندات لم تكن بها وقت صدور الحكم — وفضلا عن ذلك فإن هذا النعي غير منتج لأن المحكمة نقلت تلخيص الطاعن للمستندين اللذين ركن إليهما والمدون على حافظته ثم ناقشت ما ذكره الطاعن عن المستند رقم ٦ في مذكرته وخلصت من هذا البيان ومن قول الطاعن إلى النتيجة التي انتهت إليها — وفوق هذا فإن الطاعن لم يدع أن المستندين المشار إليهما كانا يحويان من البيانات غير ما أثبتته الحكم عنهما .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن في الطاعنين يتحصل في أن الحكم رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق استئناف القاهرة مشوبا بالغموض وقصور البيان إذ لم يوضح الحكم مراده في خصوص مناقشة الحساب ومدى حجته في هذا الشأن وهل أراد إهدار مدلول كل ورقة صدرت من المورثة أم أنه أراد فقط إجازة مناقشة الحساب في مجموعه — وأن هذا الغموض قد أدى إلى تلبيل في فهم المراد من الحكم إذ فهمته محكمة أول درجة على أنه استبعد تصديق المورثة على الحساب المتقدم من الطاعن في حين أن الحكم التقطى المطعون فيه في هذا الطعن قد أهدر كل تصرف وكل ورقة صدرت من المورثة ابتداء من تاريخ التوكيل الثاني الصادر منها إلى الطاعن .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم

المطعون فيه قد أورد في خصوص ما تنازعه طرفا الخصومة عن قيمة توقيع المورثة على كشوف الحساب، أن حكم محكمة أول درجة في محله لأنه وإن كان التوكيل الأول المؤرخ في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢١ المقدم من المستأنف أخيراً توكيل عادي للإدارة لا يدل على ضعف أو استسلام أو عدم إدراك فإن التوكيل الثاني الحاصل في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ يدل على كل ذلك إذ قد جاء في هذا التوكيل بعد أن صادقت الموكلة على أعمال المستأنف عن المدة الماسية أنها تقبل إدارته وأعماله في المستقبل بأوسع سلطة وتعطيه حق التصرف في جميع أعيانها المنقولة وحقوقها الشخصية وأنها طالما كان المستأنف متمتعا بتلك السلطة المتقدمة الذكر لا يصح لها أن تصرف في بأي تصرف في أملاكها المنقولة أو الثابتة أو غير ذلك سواء بمقابل أو بغير مقابل إلا إذا صادق على ذلك المستأنف كما لا يصح لها أن تقوم بأي عمل من أعمال الإدارة وأنه بما أن الوكالة بجانبة لا يسأل المستأنف عن أي خطأ سواء كان يسيراً أو جسيماً وأن المستأنف لا يعزل من الوكالة إلا بكتاب مظروف موصى عليه مكتوب كله بخط يد الموكلة وموقع عليه منها بإمضاءها. وقد اعتبرت محكمة الاستئناف المختلطة بحق في حكمها الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ في استئناف لنفس المستأنف وباقي إخوته عدا واحسد وأخواته ومنهن المستأنف عليهما ضد لونوير بيريزا وأنسى كامل نويج الأخ الذي ليس بين المستأنفين - أن الموكلة والدة المستأنفين حجرت على نفسها بنفسها حجراً قهولياً بمقتضى ذلك التوكيل الصادر منها للمستأنف في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥

وقد جاء في هذا الحكم الاستثنائي المختلط وكان موضوع الدعوى مطالبة بيريزا صهر أنسى للموكلة بتبايع ٢٠٠٠ جنيه بمقتضى سند مؤرخ في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ أنه ثبت للمحكمة أن الدين لا سبب له وأنه بسبب تقدم الموكلة في السن والتأخير الأدبي الذي وقع عليها من بعض أولادها انتزع منها موقعها على ذلك السند خدمة لوادها أنسى وأن توقيعها على السند مرة أخرى لإطالة أجل الدفع يدل على ضعف إرادتها وقد حصل هذا التوقيع بعد التوكيل الصادر منها لابنتها المستأنف في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٥ الذي وضعت به نفسها تحت الحجر الفعلي وعارض أنسى كامل توقيع في هذا الحكم ورفضت معارضته وتأييد الحكم في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣٠ ورفع بيريزا عنه التماسا ورفض في ٢٧ من مايو سنة ١٩٣١ - وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن المستأنف عليهما قالتا أيضاً إن محكمة مصر الابتدائية الأهلية حكمت في ٢٥ من إبريل سنة ١٩٢٣ بإبطال سند دين آخر صادر من موكلة إلى ابنتها أنسى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٢٨ وأنه جاء في هذا الحكم أنه لا نزاع في أن الموكلة كانت طاعنة في السن وأنها كانت ضعيفة الإرادة وأن هذا ثابت من إقرار نفس الورثة وأن هذا الحكم قد تأيد استئنافياً. وأنه وإن كانت المستأنف عليهما لم تقدم ما يدل على ذلك فقد اعترف المستأنف بصدور هذا الحكم في مذكريته قائلاً إن سنده وسند الحكم المختلط لم يظهر في عالم الوجود إلا في سنة ١٩٢٩ بعد وفاة الموكلة وحكم في شأنهم بعد ذلك فلا يدلان على أن الموكلة كانت مسلوية بالإرادة منذ سنة ١٩٢١ وليس لها قوة الشيء المحكوم به إلا

فيما فصل فيه بالذات — وهذا القول غير كاف في دحض دلالة الحكمين على حالة الموكلة وقد كان المستأنف ممثلاً في الدعويين ومن ضمن الورثة بل إن مذكورة المستأنف عليها تقول إنه جاء في حكم محكمة مصر الأهلية السالف الذكر أن المستأنف نفسه طعن في السند بالبطالان باعتبار أنه أخذ من المورثة بطريق الاستهواء والاستغواء وأنها كانت طاعة في السن وكان من السهل جداً على أى إنسان أن يستكتبها سنداً بما يريد لضعف قواها العقلية وأن المستأنف استند على الحكم المختلط الذى سبقته الإشارة إليه . وحيث إنه فضلاً عن ذلك فإن الحساب الذى قدمه المستأنف قائلاً إن الموكلة اعتمدته قبل وفاتها قد ذكرت فيه إيرادات المنازل والأطيان على الخصوص بمجمل دون بيان الإيراد والمنصرف — ثم أورد الحكم بعد ذلك ما سبق يياه في الرد على السبب الأول في خصوص توقيع المطعون عليها الثانية على كشف الحساب ، وخلص الحكم من كل ذلك إلى صحة دفاع المطعون عليهما فيما تنازعه الطرفان في هذا الشأن — وهذا الذى أوردته المحكمة وأقام عليه قضاؤه لا يشوبه غموض لأن الحكم أقام على عدم الاعتداد بتوقيع المورثة وتوقيع المطعون عليها الثانية على كشف الحساب استناداً إلى سببين : أولهما أن تلك الكشوف بمجمل غير مفصلة . وثانيهما أنه فيما يختص بتوقيع المورثة فإن ذلك التوقيع لا يعتد به إذ كانت المورثة مسلوقة الإرادة سهلة الانقياد لضعف قواها العقلية وتقدمها في السن وهو عيب من شأنه أن يفسد إرادتها ويبطل جميع تصرفاتها — كما أنه لا تناقض بين ما فهمه الحكم الابتدائي القطعى وما فهمه الحكم الاستثنائي القطعى المطعون فيه من مدلول الحكم ٦٢ لسنة ٥٨ ق لأن الحكمين

يلتزمان عند عدم الاعتداد بتوقيع المورثة وتوقيع المطعون عليها الثانية على كشف الحساب وكان من الأسس التى اعتمد عليها الحكمان فيما انتهى إليهما من عدم الاعتداد بتوقيع المورثة ما ورد بهما عن حالة المورثة العقلية .

وحيث إن السبب الخامس من أسباب الطعنين يتحصل فى النعى على الحكم الصادر بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ بالقصور تأسيساً على أن الطاعن دفع بأن الورثة بما فيهم المطعون عليهما قد عاملوا المورثة معاملة السيدة الصحيحة وأورد الأدلة التى يستند إليها فى مذكرته أمام محكمة الاستئناف ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ تحدث عن حالة المورثة الفعلية قد اعتمد على قوة الأمر المقضى المستفادة من حكم محكمة الاستئناف المختلطة وحكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٣ المؤيد استثنافياً ، وما أوردته الحكم ٤٦٢ / ٥٨ ق فى الشق القطعى الذى فصل فيه وهو عدم الاعتداد بتوقيع المورثة على كشف الحساب لضعف قواها العقلية — وهذه الأسانيد التى اعتمد عليها الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إهدار توقيع المورثة على كشف الحساب وإهدار التصرفات المسندة إليها سواء عن الهبة أو عن القرض — كافية لحمله ولا على المحكمة إذا هى لم ترد على ما يثيره الخصوم من أوجه الدفاع ما دام أنها أقامت قضاؤها على ما يحمله .

وحيث إن السبب الرابع فى الطعن ١٩٦ سنة ٢٢ ق يتحصل فى النعى على الحكم الصادر فى ٦

من أبريل سنة ١٩٥٢ بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في البيان استنادا إلى أن القضاء ببطالان هبات وقروض بدعوى أنها صدرت من ناقص الأهلية يؤدي قانونا إلى إلزام الموهوب لهم والمقترضين بردها لا إلى إلزام الوكيل بهذا الرد - كما أن الطاعن دفع أمام محكمة الاستئناف بأنه من الواجب في حالة الطعن في الهبات والقروض إدخالهم والمقترضين في الدعوى - وأن الطاعن دفع أيضا بأن المطعون عليهما اعترفا بهذه الهبات والقروض في قضية السند التي كان قد أقامها أنسى كامل تويج عليهما وعلى باقي الورثة وضمن مذكرته هذا الدفاع بشقيه وساق الأدلة على الدفاع الأخير ولكن المحكم المطعون فيه أغفل الرد على كل ما أثاره في هذا الخصوص. وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكم المطعون فيه أورد وجهة نظر المطعون عليهما في شأن الهبات والقروض كما أورد ما جاء بأسباب الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ وما جاء بأسباب الحكم التمهيدى الاستئنافى الصادر في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٥٨ ق واستخلص أن هذين الحكامين قد انتهيا في شطرهما القطعى إلى أن هذه الهبات والقروض لا قيمة لها لأنها لم تصدر عن رضا صحيح وأن قضاء الحكامين في هذا الخصوص قد حاز قوة الأمر المقضى - وأضاف الحكم إلى ذلك أن المورثة لم تكن تعقل الهبة ولا أى تصرف آخر استنادا إلى ما جاء بحكم محكمة الاستئناف المختلطة وحكم محكمة القاهرة الابتدائية الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٣٣ المؤيد استئنافيا - عن حالة المورثة العقلية، وخلص من كل ذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة التي

لم تكن تعقل معنى الهبة أو أى تصرف آخر، ورتب الحكم على ذلك النتيجة الختمية لما انتهى إليه وهي مسئولية الطاعن الذي كان يتولى إدارة أموال المورثة عن تلك المبالغ. وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه لا يخالفه فيه للقانون لأن ما دام أن الحكم قد انتهى إلى أن حالة المورثة العقلية لم تكن تسمح لها بأن تاتى أو تعقل معنى أى تصرف استنادا إلى الأسباب الساتعة التي أوردها وأن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة وبالتالي يتحمل الطاعن وهو المتصرف في أموالها المسئولية عنها. كما أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يعتوره قصور إذ لم يكن الحكم في حاجة إلى الرد على ما أثاره الطاعن عن طلب إدخال الموهوب لهم والمقترضين ولا على ما أثاره من القول باعتراف المطعون عليهما بهذه الهبات والقروض ما دام أنه أقام قضاءه على أن تلك الهبات والقروض لم تصدر من المورثة. وبحسب الحكم ذلك ولا على المحكمة إذا هي لم تعقب ما يثيره الخصوم من شتى مناحى الدفاع مادام قضاؤها يقوم على ما يحمله.

وحيث إن السبب الرابع في الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٣ ق يتحصل في النعي على الحكم الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن الحكم قضى بالبيع في دعوى حساب على اعتبار أن عقد البيع الصادر من المورثة إلى الطاعن في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ باطل دون أن ترفع دعوى بطلان هذا العقد أو فسخه في مواجهة جميع الورثة فضلا عن أن المطعون عليهما لم تدفعا بطلان هذا العقد أمام محكمة الموضوع.

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده

الحكم الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ من ان المطعون عليهما دفعتا ببطلان عقد البيع كما ان الحكم الصادر من هذه المحكمة في ١٣ من مايو سنة ١٩٤٨ في الطعن رقم ١٢٧ سنة ١٦ ق اورد ان المطعون عليهما دفعتا ببطلان ذلك العقد لسبيين وان ما اورده الحكم المطعون فيه في ذلك الطعن لا يصلح ردا على الدفع ببطلان العقد ، وفي هذا الرد الكافي على ما يشيره الطاعن من ان المطعون عليهما لم تدفعا ببطلان عقد البيع - وليس في القانون ما يمنع من التمسك ببطلان العقد في صورة دفع من الدفوع الموضوعية دون حاجة الى رفع دعوى مستتلة بطلب الحكم بهذا البطلان .

وحيث إنه لكل ذلك يتعين رفض الطعون .

(التفتتان رقم ١٩٦ سنة ٢٢ و ٥٥ سنة ٢٢٢ بالهيئة السابقة) .

١٥٩

٢١ مارس سنة ١٩٥٧

١ - بيع رهن . إثبات . « الاثبات بالبيعة » . حكم « تسبب معيب » . التفتات الحكم عن تقدير طلب ورثة البائع باحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهنا وإثبات وضع رهن على العين المبيعة ويد مورثهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لا يستتبع إسقاط طلب التحقيق . المادة ٣٢٩ مدني قديم .

ب - تقض . إعلان تقرير الطعن . إعل - لان . امتداد مدة اخبار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة بوجود العطلة الرسمية . المادتان ١٢ و ٢٣ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - للبائع طبقا لصريح نص المادة ٣٢٩ من القانون المدني القديم أن يثبت بالبيعة والقرآن وغيرها من طرق الإثبات أن عقد

البيع وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعا باتا إلا أنه في حقيقةه يخفى رهنا - وادعاء البائع بقاء الدين المبيعة تحت يده رغم هذا البيع البات يشمل في ذاته قرينة على قصد إخفاء الرهن يتعين معها على المحكمة أن تقول فيها كلمتها . فإذا كان الحكم قد التفت عن تقدير طلب التحقيق الذي تقدم به ورثة البائع للتدليل على أن عقد البيع في حقيقة الأمر يستر رهنا وإثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . واستناد الحكم إلى أن ورقة الضم التي قدمها الورثة لا تقوم دليلا على صورية العقد هو استناد قاصر عن مواجهة طلب التحقيق لأن إسقاط هذه الورقة من أدلة الورثة لا يستتبع إسقاط كل ما استندوا إليه عن حجج أخرى لإثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب ويكون الحكم قد انطوى أيضا على قصور معيب .

٢ - إذا كان المحضر قد أعلن تقدير الطعن الى المطعون عليه مخاطبا مع شيخ البلد وقام باخطار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة بخطاب موصى عليه في اليوم التالي للعطلة الرسمية التي تلت هذا الاعلان فإن وجود العطلة الرسمية يترتب عليه امتداد مهلة الأربع والعشرين ساعة التي نصت عليها المادة ١٢ مرافعات ويتحقق معه حصول هذا الاخبار في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٢٣ مرافعات .

الحكم

... حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية ولا يغير من ذلك ما لوحظ على إعلان تقرير الطعن من أن المطعون عليه الرابع أعلن بتاريخ ٢٣/٧/١٩٥٣ مخاطبا مع شيخ البلد وأن المحضر أخطره بتسليم الصورة لجهة الإدارة بخطاب موصى عليه بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣ ذلك أنه يبين من الاطلاع على هذا الإعلان أن المحضر قد أثبت انتقاله مرتين في ذات يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٣ أحدهما في الساعة ١٠ ونصف صباحا والآخرى في الساعة ٤ مساء وأنه سلم صورة الإعلان لشيخ البلد شويطر لغيباب المعلن إليه المذكور وإغلاق مسكنه وعدم وجود من يستلم عنه قانونا مما يقطع أنه انتقل إلى منزله في المرة الأولى ثم انتقل لشيخ البلد في المرة الثانية وأنه أثبت هذه الخطوات في محضره أما إخبار المعلن إليه بالخطاب الموصى عليه في ٢٥ يولييه سنة ١٩٥٣ فقد انضح أنه لسبب وجود عطلة رسمية في يومى ٢٢ و ٢٤ يولييه التاليين ليوم الإعلان مما يترتب عليه امتداد مهلة الأربع وعشرين ساعة التي نصت عليها المادة ١٢ مرافعات ويتحقق معه حصول هذا الإخبار في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٣١ مرافعات التي نصت على أنه إذا صادفت آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها، ومن ثم يكون الطعن مقبولا شكلا.

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب ذلك أنهم فيما قدموا من أدلة على أن عقد البيع الصادر من مورثهم سنة ١٩٣٠ يخفى رهنا قد استندوا إلى أنهم ومورثهم

من قبل يضعون اليد على الأطنان موضوع هذا التصرف منذ العقد الأول الصادر في سنة ١٩٢٧ ولغاية رفع الدعوى وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم إلا أن الحكم لم يستجب إلى هذا الطلب بمقولة إن الصورية لا تثبت إلا بالكساية فيما بين المتعاقدين وخلفهما العام بخلاف بذلك المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى والتي أجازت للبائع أن يثبت بالبينة وبالقرائن وبغيرها من طرق الإثبات أن العقد وإن كان بحسب نصوصه القاهرة يتضمن بيعا إلا أنه في حقيقته يستتر رهنا كما أن الحكم المطعون فيه إذ ارتكبن رفضه لطلب التحقيق إلى أن ورقة الضد المؤرخة أول مايو سنة ١٩٣٧ هي عن العقد الأول ولا تنسحب إلى عقد سنة ١٩٣٠ جاء قاصرا عن مواجهة دفاعهم بشأن وضع يدهم على الأطنان.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لصحيفة استئناف الطاعنين ولمذكراتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف أنهم تمسكوا بأن عقد البيع الصادر من مورثهم لمورث المطعون عليهم في سنة ٣٠ وإن كان في ظاهره بيعا بائنا إلا أنه في حقيقته يستتر رهنا مقابل نفس الدين الذي تحرر به عقد سنة ١٩٢٧ بعد إضافة فوائد ربوية وأنه متفق فيما بين المتعاقدين على رد الأطنان في أى وقت مقابل سداد الدين الذي اعتبر ثمتا في العقد الظاهري واستندوا على ذلك بالورقة المؤرخة أول مايو سنة ١٩٣٧ والتي يقولون عنها أنها ورقة ضد وبأن الأطنان موضوع النزاع ظلت في وضع يد مورثهم وهم من بعده منذ سنة ١٩٢٧ وإلى ما بعد رفع الدعوى وطلبوا إثبات ذلك بالبينة وبكافة طرق الإثبات - ويتضح من

الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه بعد أن استعرض دفاع الطاعنين قضى بتأييد الحكم المستأنف وارتكن إلى أنه لا يجوز للسائقين إثبات صورية عقد البيع المؤرخ ٥ من مارس سنة ١٩٣٠ والمسجل في ١٩ من مارس سنة ١٩٣٠ إلا بالكتابة ولا تعتبر ورقة أول مايو سنة ١٩٢٧ ورقة ضد لأن عقد البيع المطلوب بطلانه جاء لاحقاً لهذه الورقة واختلفت شروطه عما جاء بها مما يدل على أنه لا علاقة بين هذا التصرف والمعاملة السابقة وأن التعاقد الذي تم في سنة ١٩٣٠ كان على أساس جديد هو البيع البات النهائي .. .

وحيث إنه يبين بما أورده الحكم انه حجب نفسه عن النظر في طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم ومورثهم من قبل على الألمان موضوع التصرف بمقولة إنه لا يجوز إثبات صورية العقد المطلوب إبطاله من أحد المتعاقدين إلا بالكتابة وهذا الذي انتهى إليه الحكم خطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى ذلك ان المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم تنص على انه إذا كان الشرط الوفاي مقصوداً به إخفاء رهن عقارى فإن العقد يعتبر باطلاً لا أثر له سواء بصفته بيعاً أو رهناً ويعتبر العقد مقصوداً به إخفاء رهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد وإذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات . ويجوز بكافة الطرق إثبات عكس ما في العقد بدون التفات إلى نصوصه ومفاد هذا النص أن الشارع قد حظر إخفاء الرهن في صورة عقود البيع وجعل من هذا الحكم نظاماً عاماً رتب على مخالفته بطلان العقد سواء بصفته بيعاً أو رهناً وأباح في

سبيل منع الاحتيال على هذه المخالفة إثبات عكس ما تضمنه العقد بكافة الطرق وبغض النظر عن نصوصه المكتوبة ووضع على سبيل المثال بعض القرائن متى تدل على قصد إخفاء الرهن ومنها بقاء العين المبيعة في حيازة البائع بأى صفة من الصفات وهذه القواعد كما تسرى على بيع الوفاء تسرى من باب أولى على البيع البات الذى يخفى رهناً إذ أن الحكمة التشريعية تقوم على تحريم تملك الدائن المرتهن للعين المرهونة عند عدم سداد الدين ، ومؤدى ذلك أن للبائع طبقاً لصريح نص المادة ٣٣٩ ساقطة الذكر أن يثبت بالبينات والقرائن وغيرها من طرق الإثبات أن العقد وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعاً باتاً إلا أنه في حقيقته يخفى رهناً وأن ادعاء البائع بقاء العين المبيعة تحت يده برغم هذا البيع البات يشمل في ذاته قرينة على قصد إخفاء الرهن يتعين معها على المحكمة ان تقول فيها ككشها فتى كان الحكم المطعون فيه — على ما سلف بيانه وقد التفت عن تقدير طلب التحقيق الذى تقدم به الطاعنون للتدليل على ان عقد البيع الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣٠ فى حقيقة الأمر يستر رهناً وإثبات بقاء الدين المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه ، اما استناد الحكم إلى ما خلص إليه من ان ورقة الضد المؤرخة أول مايو سنة ١٩٢٧ لا تقوم دليلاً على صورية عقد سنة ١٩٣٠ المطلوب إبطاله لأنه لاحق لها ولاختلاف الثمن الوارد في كل منهما فهو استناد قاصر عن مواجهة طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم لأن إسقاط ورقة أول مايو سنة ١٩٢٧ من أدلة الطاعنين على

اتأخر في التسليم عن وقته . كل هذا لا يعد تسليماً صحيحاً ولا يمكن للمؤجر أن يجبر المستأجر على أن يجتزىء به عن التسليم الصحيح - والمستأجر في جميع هذه الاحوال أن يطلب الفسخ أو انقاص الأجرة مع التعويضات اللازمة وفقاً لحكم المادة ٥٦٥ من القانون المدني . فإذا كان الظاهر من وقائع الدعوى ومستنداتها أن المؤجر لم يقدّم بما تعهد به عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئاً من الأجرة المتفق عليها إلا بعد التسليم الوافي الكامل للجراج المؤجر وكان الحكم قد قال إن الأشياء المرافعة بهذا الجراج تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة وهي تؤثر على الانتفاع ومنها عدم وجود أبواب ولا نوافذ ولا أدوات صحية ولا أدوات لاطفاء الحريق ولا رخصة الإدارة فإن الحكم يكون قاصر البيان قصوراً يشوبه ويبطله .

المحكمة

... من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في التسيب قصوراً يشوبه ويبطله لمخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه - ذلك لأنه أقام دفاعه على المادة ٥٦٥ من القانون المدني التي تقرر أن الأجرة لا تستحق إلا مقابل الانتفاع بالكامل بالعين المؤجرة - فإذا سلت العين المؤجرة إلى المستأجر في حالة لا تكون صالحة للاستعمال المعدة له أو إذا نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً كان من حق المستأجر إما طلب فسخ عقد الإيجار أو انقاص الأجرة

ما تضمنه عقد سنة ١٩٣٠ من رهن مستور لا يستتبع إسقاط كل ما استندوا إليه من حجج أخرى لإثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب فيكون الحكم قد انطوى أيضاً على قصور معيب يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٦٠

٢١ مارس سنة ١٩٥٧

إجارة . التزام المؤجر بالتسليم . حكم . تسيب معيب . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام المؤجر بما تعهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئاً من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء المرافعة بالعين المؤجرة تافهة دون أن يبين كيف تكون تافهة في حين أنها تؤثر على الانتفاع . قصور المادة ٥٦٥ مدني .

المبدأ القانوني

التسليم الصحيح للعين المؤجرة لا يكون إلا بتسليم هذه العين جميعها هي وملحقاتها تسليماً يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين انتفاعاً كاملاً دون حائل ويكون ذلك في الزمان والمكان الواجبين أو الشفق عليهما فتسليم جزء من العين أو العين دون ملحقاتها - أو تسليم العين في حالة غير حسنة أو عدم قيام المؤجر بما تعهد به من تسليمات أو تجهيزات أو بناء يقه في العين المؤجرة قبل التسليم أو مجرد

قصورا يخل به ويتنافى مع المستندات الشاملة لاتفاقات الطرفين - ويناقض تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة ولا يتفق أخيرا مع نصوص القانون المدنى فى المادتين ٥٥٨ و ٥٦٥ منه .

ومن حيث إن هذا النعى فى محله ذلك لأنه من المبادئ المقررة أن المؤجر يلتزم بتسليم العين المؤجرة تسليما كاملا فإذا لم يقدم المؤجر بهذا الالتزام على الوجه الصحيح - يكون للمستأجر الخيار بين طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع طلب التعويضات اللازمة فى الحالتين إذا كان لها مقتضى (المادة ٥٦٥ مدنى) والتسليم الصحيح لا يكون إلا بتسليم العين المؤجرة جميعها هى وملحقاتها تسليما يتمكن به المستأجر من الانتفاع بالعين انتفاعا كاملا دون جائل ويكون ذلك فى الزمان والمكان الواجبين أو المتفق عليهما فتسليم جزء من العين - أو العين دون ملحقاتها أو تسليم العين فى حالة غير حسنة - أو عدم قيام المؤجر بما تعهد به من تصليحات أو تجهيزات أو بناء يقيمه فى العين المؤجرة قبل التسليم - أو مجرد التأخر فى التسليم عن وقته - كل هذا لا يعد تسليما صحيحا ولا يمكن للتأجر أن يجبر المستأجر على أن يجتزى به عن التسليم الصحيح - والمستأجر فى جميع هذه الأحوال أن يطلب الفسخ أو إنقاص الأجرة مع التعويضات اللازمة على ما سبق بيانه - وظاهر من سرد وقائع الدعوى ومن مستنداتها أن المؤجر لم يقدم بما التزم به فى عقد الإيجار وفى ملحقته على النحو الذى فصله خبير دعوى إثبات الحالة فى تقريره كما فصله الطاعن فى صحيفة دعوى إنقاص الأجرة وفى مذكراته فى الدعوى الحالية أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية وظاهر بكل وضوح أن

بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض فى الحالتين إن كان لذلك مقتضى - وعلى ضوء هذا الحق الثابت له فى القانون فقد أقاض الطاعن أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية فى بيان أوجه النقص القائمة بالعين المؤجرة إليه استنادا إلى الرسم المعتمد من الطرفين وإلى عقد الإيجار وملحقته وإلى تقرير خبير دعوى إثبات الحالة وإلى عدم صدور رخصة الإدارة وعدم تحويلها إليه بالتالى كشرط عقد الإيجار وأخيرا إلى الخطأ والإبذارات المتبادلة بينهما وإلى الدعوى التى أقامها بالفعل بطلب تنقيص الأجرة مع ما يستحقه من تعويض حسب الشرط الجزائى المتفق عليه بينهما وما يستحقه أخيرا من تعويض عن الأضرار المادية والأدبية - ولكن الحكم ضرب صفحا عن ذلك كله ولم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ولم يوقف الدعوى على أن يفصل فى دعوى تنقيص الأجرة وقال فى أسباب متخاذلة إن الأشياء الناقصة فى الجراج كلها ناقصة ولم تعطل الانتفاع به من غير أن يبين كيف يكون عدم إعداد دورة المياه ناقضا وكيف يكون عدم تركيب الأبواب والنوافذ ناقضا وكيف يكون عدم تجهيز الورشة وأدوات إطفاء الحرائق ناقضا وأخيرا كيف يكون عدم استخراج الرخصة ناقضا كذلك من غير أن يبين الحكم كيف يمكن للطاعن من غير رخصة أن يقوم بالتعاقد على مشترى البنزين أو تركيب طلمبة له أو تجهيز الورشة بالأدوات التى تلزم لإصلاح السيارات وإمدادها بما يلزمها من أدوات وتركيبات تعتبر فى الواقع من أهم الأغراض فى استئجار الجراج وقد حرص الطرفان على إثبات ذلك كله فى عقد الإيجار وفى ملحقته فجاء الحكم قاصر البيان

الادارة ولذلك جاء الحكم قاصر البيان قصورا يشوبه ويبيطه .	المؤجر لم يقم بتنفيذ ما تعهد به في عقد الإيجار وماحقه واشترط فيهما على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة المتفق عليها إلا بعد التسليم الوافي والكامل - ولا يفتى عنه قول الحكم إن الأشياء الناقصة تافهة دون أن يبين كيف تكون هذه المخالفات تافهة وهي مخالفات تؤثر على الانتفاع ومنها عدم وجود أبواب ولا نوافذ ولا أدوات صحية ولا أدوات لاطفاء الحريق ولا رخصة
ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .	
(القضية رقم ٢٢٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .	

مجلس الدولة المحكّم الإداريّ العليّ

(رئاسة وعضوية السادة الأساندة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوي ابراهيم حمودة والإمام الإمام الخريبي وعلي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المسشارين).

وتعتمد من وكيل الوزارة أو من مدير المصلحة كل في دائرة اختصاصه، ولكل منهما أن يهتدى ملاحظاته على ماورد بها، فإذا كانت التقارير من درجة متوسط أو ضعيف كان للموظف أن يقدم ملاحظاته عليها وتعرض هذه التقارير مع ملاحظات الموظف على لجنة شؤون الموظفين في شهر مارس من كل عام وتقدر اللجنة بعد اطلاعها على التقارير وملاحظات الموظف درجة كفايته مستهدية في ذلك مما هو وارد بملف الخدمة، فإذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف على النحو المتقدم أصبح هذا التقدير نهائياً وأمر به في ملف الخدمة وسجل الموظفين، كما يؤثر أيضاً بالتقارير من درجة جيد المعتمدة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ملف الخدمة وسجل الموظفين متى أصبحت نهائية. ثم بين القانون أثر هذه التقارير عند النظر في العلاوات أو في جميع الترقيات، حتى ما كان منها في النسبة المخصصة

١٦١

٢ يونيو سنة ١٩٥٦

أ - موظف - تقدير درجة كفايته - الاجراءات الخاصة بذلك - حدود اختصاص لجنة شؤون الموظفين في هذا الصدد.
ب - ترقية - ضابط الترقية بالاختيار طبقاً للقانون نظام موظفي الدولة.

المبادئ القانونية

١ - يبين من استقرار نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ولائحته التنفيذية أن المشرع استوجب أن ينشأ لكل موظف ملف خاص اعتبره سجل حياته في الوظيفة، ولذا نص على أن تودع به البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلاً بوظيفته، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه، وكذلك ما قد يقدم ضده من شكاوى يثبت جديتها. ونظام القانون كيفية إعداد التقارير السنوية، ورسم المراحل والإجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية، فنص على أن يحورها الرئيس المباشر في شهر فبراير من كل عام

للاختيار ، فنصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ على تخطي الموظف في الترقية في نسبة الأقدمية إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متتاليان بدرجة ضعيف (وكانت قبل تعديلها تشترط ثلاثة تقارير متتالية بدرجة ضعيف) ، كما نصت على أن الترقية بالاختيار تكون بحسب ترتيب درجات الكفاية في السامين الآخرين (وكانت قبل تعديلها تشترط للترقية بالاختيار أن يكون المرشح حائزاً على درجة جيدة في السامين الآخرين من مدة وجوده في الدرجة الرق منها) ، كما تنص المادة ٤٠ مكررة الخاصة بترقية قدامى الموظفين على تخطي الموظف في الترقية إذا كان التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف ، وتنص المادة ٤٢ على أن السلاوة لا تمنح إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقرير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شئون الموظفين على أساس من التقارير السنوية . ويخلص من هذه النصوص أن الرئيس المباشر هو المنوط به وضع التقارير السنوية عن الموظفين الخاضعين لهذا النظام ، وذلك لحكمة ظاهرة ؛ إذ هو بحكم اتصاله المباشر برؤوسه وإشرافه عليهم ورقابته لهم أقدر من غيره على الحكم على مبالغ كفايتهم ونمحي سلوكهم . ولئن كان للجنة شئون الموظفين اختصاص في هذا الشأن ؛ بل هي المرجع النهائي فيه ، إلا أن اختصاصها هذا

لا يكون مبدئاً بوضع التقارير ؛ وإنما هي تبأثر اختصاصها في هذا الصدد عن طريق الإشراف والتعقيب على تقديرات الرؤساء المباشرين ، ولها أن تعدل هذه التقديرات بما تراه على أساس ما هو وارد بملف الخدمة بحسب الطريق المرسوم لذلك في القانون ، فإذا أصبحت التقديرات نهائية بعد استنفاد المراحل واتباع الإجراءات التي رسمها القانون ، أصبح لامندوحة للجنة من الأخذ بها عند النظر في العلاوات أو الترقيات ، وليس لها أن تضرب صفحاً عنها وتمتد على معلومات خارجية ، أو على آراء أعضائها الشخصية ، وحكمة ذلك ظاهرة ، إذ تقوم على التوفيق بين اعتبارات المصلحة العامة من حيث ضبط درجة كفاية الموظف (لما يرتبه القانون على ذلك من أثر في العلاوات والترقيات) وبين توفير الضمانات للموظف في هذا الشأن (حتى لا يكون عرضة بغير حق للتحكم والأهواء) ؛ ومن أجل ذلك ؛ جعل القانون تلك التقارير السنوية هي الأساس في التقدير عند النظر فيما ذكر ؛ حتى لا يؤخذ الموظف في هذا الخصوص بما لم يتم عليه دليل مستمد من أصول ثابتة في الأوراق ، ولأنه قد كان من حق وكيل الوزارة أو رئيس المصاحبة كل في دائرة اختصاصه أن يعقب على تقديرات درجة الكفاية الواردة بالتقارير عند عرضها عليه للاعتماد ، كما كان للجنة أن تعدلها عند

في هذا المقام الاستناد إلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ فيما قضى به من أن الترقيات بالتلقيب إلى وظائف الرى المختلفة تكون بطريق الاختيار.

استمارة

من حيث إن وقائع هذه المنازعة ، حسبما بين من الأوراق ، تتحصل في أن المطعون عليه قدم نظماً إلى اللجنة القضائية لوزارة الأشغال قيد برقم ٣٠١٦ لسنة ١ ق طالباً بإلغاء قرار وزير الأشغال العمومية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى وظيفة مدير أعمال ، وقال في بيان ذلك إنه في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٣ صدر القرار الوزاري رقم ٥٢/٦٦٤ خاصة بترقيات رجال الرى ؛ وعلى أثر الشكاوى الكثيرة التي قدمت طعننا في هذه الحركة أصدر وزير الأشغال قراراً بوقف القرار الوزاري سالف الذكر ، وتألقت لجنة وزارية لبحث هذه الشكاوى ، ثم صدر تعديل للحركة بالقرار الوزاري رقم ٥٣/١٦٩ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وكان آخر من رقوا من وظيفة باشمهندس إلى وظيفة مدير أعمال المهندس عمر عمر النبراوى وترتيبه في كشف أقدمية الباشمهندسين الثاني والعشرون ، وترتيب المتظلم الثالث والعشرون . وبعد ذلك اجتمعت لجنة شؤون الموظفين لبحث الترقيات إلى الدرجات التي نزلت حديثاً . وفي ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ صدر القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ متخبطاً المتظلم في الترقية إلى مدير أعمال مع أنه أقدم من تخطوه في وظيفة باشمهندس ، كما تشهد تقاريره السنوية بامتياز في عمله . ويتحصل رد الحكومة على التظلم في أن ترتيب المتظلم في كشف أقدمية الباشمهندسين من الدرجة الثالثة عند نظر

انعقادها لبحثها على أساس ما هو ثابت بملف الخدمة . أما إذا كان الموظف من لا يخضعون لنظام التقارير ، على الأساس المحددة وبحسب الاجراءات المرسومة في القانون لتقدير درجات الكفاية وكيفية التمهيب عليها ، فلا تترتب على اللجنة عندئذ إذا اعتمدت على المعلومات الصحيحة التي يبدونها اعضاؤها على مسئوليتهم ويدونونها كتابة ، وذلك إلى جانب ما هو ثابت بملف الخدمة .

٢ - إن قانون موظفي الدولة قد وضع ضابط الترقية بالاختيار ؛ بأن جعل أساسها تقارير العامين السابقين مع مراعاة الأقدمية بين المرشحين عند التساوى في درجة الكفاية على هذا الأساس ، فقد جرى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ بما يأتي : «أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العامين الاخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها وتكون ترقية ترقية أيضاً بالأقدمية فيما بينهم » ، ثم عدلت بالقانون المذكور واكتفى بأن يكون الاختيار بحسب درجات الكفاية في العامين الاخيرين دون اشتراط أن يكون في الدرجة المرقى منها ، ومتى كان الامر كذلك فما كان يجوز ترك المطعون عليه (باشمهندس بالرى) حتى في الترقية بالاختيار إلى درجة مدير أعمال وقد امتلأت تقاريره لافى السنتين الاخيرتين بحسب كل في جميع السنوات السابقة ، وبالتالي لا يجدى

حركة الترقيات المطعون فيها كان الرابع ، وقد تخطاه في الترقية إثنا عشر من يلونه في الأقدمية ، وأن الترقيات تمت بالاختيار بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ ، ولم يقع اختيار أعضاء لجنة شئون موظفي مصلحة الري عليه لأنها رأت أنه قليل الاكتراث بعمله في وظيفة باشيهندس ، ولأنه ولئن كان تقرير المتظلم عن عام ١٩٥٣ هو كالآتي : درجة الكفاية : جيد ، التوصية : الترقية إلى مدير أعمال — لئن كان التقرير على النحو المذكور ، إلا أن اللجنة الوزارية المشكلة لإعادة بحث حركة الترقيات قررت التجاوز عنه في الترقية لضعف تقاريره بالاستناد إلى فتوى قسم الرأى والتشريع لديوان الموظفين المؤرخة ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . وقد رد المتظلم على دفاع الحكومة بأن أقدميته تؤهله للترقية في النسبة المخصصة للأقدمية وقد أشادت تقاريره لمدة سبعة وعشرين عاما بكفايته وامتيازه ، وكانت درجته ١٠٠ سواء في الأخلاق أو في العمل . وبجلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قررت اللجنة القضائية إلغاء القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ الصادر من السيد وزير الأشغال في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخطي المتظلم في الترقية إلى وظيفة مدير أعمال وما يترتب على ذلك من آثار ، واستندت اللجنة في إصدار قرارها إلى أنه يبين من الرجوع إلى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ أن المشرع وإن كان قد قصد إلى عدم التقيد بالأقدمية وأطلق يد جهة الإدارة في اختيار ذوي الكفاية الممتازة ، إلا أنه لم يقصد تخطي أصحاب الأقدمية من توافر فيهم شروط الاختيار ، ولذا وجب أن يكون الاختيار قائماً

على عناصر ثابتة مستمدة من الأوراق تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وإلا كان الاختيار فاسداً ومبطلاً للقرار ، وأن الفتوى التي تشير إليها الوزارة كانت في صدد مسألة خاصة ، ولم تعرض الفتوى لدى حق الوزارة في الاختيار بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ ثم ردت اللجنة القضائية على دفاع الوزارة فقالت : لأنه بالنسبة للسبب الأول فإن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وضع الأسس التي يبنى عليها تقدير كفاية الموظفين عامة ، فذكر في المادة ٢٩ وما بعدها أن الأساس في هذا التقدير هو تقارير المتظلم السنوية وملف خدمته ، وأنه « بأن من الاطلاع على تقارير المتظلم عن السنوات السابقة وخاصة تقرير سنة ١٩٥٣ أن رؤسائه قد قدروا كفايته بدرجة جيد وهي أعلى درجات التقدير ، كما ذكروا في هذه التقارير أن المتظلم يؤدي عمله بكل كفاية وإخلاص ، وهذا يتنافى مع ما ذكرته لجنة شئون الموظفين ، ولما كان لا يوجد بملف خدمة المتظلم ما يدل على صحة هذا الاتهام ، فمن ثم يتعين عدم الأخذ به أو اعتباره سبباً يبرر التخطي ، وأنه « بالنسبة للسبب الثاني وهو ضعف تقارير المتظلم ، ففضلاً عن أنه ثبت من الاصلاح على محضر اللجنة الوزارية أنها لم تعرض لحالة المتظلم أو أوصت بتركة في الترقية ، فقد ثبت مما تقدم أن المتظلم نال أعلى درجات التقدير في تقاريره السنوية ، وبصحيفة أودعت سكرتارية محكمة القضاء الإداري في أول مايو سنة ١٩٥٤ طعنات الحكومة في قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ورددت في صحيفة الطعن ما سبق أن دفعت به أمام اللجنة القضائية على ما سبق البيان . وبجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥

قضت المحكمة ، بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه . وألزمت الحكومة بالمصروفات ، وأقامت المحكمة قضاها على ما أقامت عليه اللجنة قرارها .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه فاته أن اختصاص لجنة شئون الموظفين ليس مقصوراً على النظر في ترقية الموظفين ، وإنما يمتد أيضاً بحكم القانون إلى إعداد التقارير عن الموظفين ، وهي في صدد إعداد التقارير صاحبة اختصاص وتأسى أصيل ، فقراراتها عن كفاية الموظفين ليست عنصراً غريباً عن هذه التقارير ، وإنما هي من معدنها بل هي المرحلة الأخيرة لها كما يبين ذلك من مراجعة نصوص المواد ٢٠ و ٣١ و ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ . ونص المادة ٣٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ناطق بأن لجنة شئون الموظفين عند تحديد درجة الكفاية التي يستحقها كل موظف لا تقتيد بالتقارير المقدمة عن الموظفين من رؤسائهم المباشرين ، بل تعنع تقديرها الذي تراه ، ومن ثم فلا يعيب تقديرها مجرد مخالفتها لتقدير الرؤساء المباشرين . والثابت من الأوراق أن لجنة شئون الموظفين بمصلحة الري اجتمعت في الأيام ١٥ ، ١٦ ، ٢٦ ، ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٣ وقررت أنه نظراً لأن التقارير السنوية المحررة عن السنوات السابقة قام بتحريرها الرؤساء المباشرين وهم عديدون ، وتختلف درجات تقديرهم في النسبة المثوية التي وضعها كل منهم ، فقد رأت اللجنة — وهي مكونة من جميع وكلاء الوزارة

المختصين ومفتشى عموم مصالح الري ومنهم من اشترك فعلاً في وضع بعض هذه التقارير — أنه عند الترقية بالاختيار الموازنة بين الحاصلين على درجة الكفاية المماثلة في التقارير السنوية وترتيبهم بالمفاضلة فيما بينهم بحسب درجة امتيازهم ، ثم ترقيتهم بالأقدمية بعد ذلك . وبجلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ اجتمعت اللجنة وأثبتت مبررات ترك من تركتهم في الترقية ، فأثبتت بالنسبة للدعي أنه ترك لأنه قليل الاكتراث بعمله في وظيفة بائع هندس ، ولذلك رأت اللجنة إعطاءه فرصة أخرى ، وصدر بناء على ذلك القرار الوزاري رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٥٣ ثم صدر القرار الوزاري رقم ٨١٢ لسنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ حركة الترقيات الصادر بشأنها القرار رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٥٣ حتى يتم بحث جميع الشكاوى ويبت فيها . وصدر قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ بتأليف لجنة من وزراء العدل والدولة والأشغال العمومية ورئيس ديوان الموظفين للنظر في الحركة المذكورة ، واجتمعت اللجنة الوزارية وقررت بادی الأمر أن لجنة شئون الموظفين التزمت بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ أنها استعملت حقها التحول لها بمقتضى المادة ٣٢ قبل تعديلها في تقدير كفاية المهندسين . وبعد أن بحثت اللجنة الحركة موضوع الشكاوى من جميع نواحيها واستعرضت تقارير من شملتهم الحركة ومن تخطوا فيها ، انتهى بحثها إلى أن انفقت في بعضها مع لجنة شئون الموظفين واختلفت معها في البعض الآخر ، ومن ضمن ما انفقت عليه اللجنة الوزارية مع لجنة شئون الموظفين عدم ورود اسم المدعي من بين أسماء من شملتهم الترقية . ويبين عما تقدم أن مبررات ترك المدعي في الترقية

التي أثبتتها لجنة شئون الموظفين كانت موضع بحث اللجنة الوزارية وأقرت فيه لجنة شئون الموظفين . وعلى ذلك فإنه متى كانت لجنة شئون الموظفين يجلسها المنعقدة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قد تركت المدعى في الترقية تطبيقاً للضابط الذي وضعته بترك المهندسين الذين تركتهم اللجنة الوزارية لضعف تقاريرهم أو للشكوك التي تحوم حول سلوكهم على أساس أن تقدير الكفاية الذي وضع لهم يستمر سنة كاملة تبدأ من شهر مارس سنة ١٩٥٣ — متى كانت اللجنة المذكورة قد فعلت ذلك وصدر بناء على هذا الاختيار القرار المطعون فيه ، فإن الوزارة إذ أصدرت القرار المطعون فيه تكون قد استخلصت اختيارها استخلاصاً سائفاً من عناصر ثابتة في الأوراق ، ذلك لأن محضر لجنة شئون الموظفين المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ قد أثبت أن المدعى قليل الاكتراث بعمله في وظيفة باشمهندس ، وتحديد لجنة شئون الموظفين لكفاية الموظفين هو المرحلة الأخيرة التي تمر بها التقارير ، فهو ذاته من عيون الأوراق التي تجري على ضوءها عملية الاختيار عند النظر في الترقية بالاختيار ، كما سلف بيان أن اللجنة في هذا التحديد لا تقيد بالتقارير المقدمة من الرؤساء المباشرين ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد بنى على مخالفة القانون .

ومن حيث إن الحكومة أودعت مذكرة لا تخرج في مجموعها عما تضمنه دفاعها أمام اللجنة القضائية ومحكمة القضاء الإداري وما ورد بعريضة الطعن المقدم من رئيس هيئة المفوضين . ومن حيث إن المطعون عليه قدم مذكرة بدفاعه بدأها باستعراض تقاريره من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٥٣ وأنها كلها تنبئ عن كفايته

وامتيازاه ، ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن حركة الترقيات التي صدر بها القرار الوزاري رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٥٣ وما قدم فيها من شكاوى وصدر القرار الوزاري في ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذها ، ثم تأليف اللجنة الوزارية للنظر في موضوع هذه الحركة وما انتهى إليه بحث اللجنة المذكورة ، وصدور القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٣ بحركة الترقيات حسبما انتهى إليه بحث اللجنة ، ثم صدور القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ المطعون فيه ، واستعرضت المذكرة خلال ذلك كله مناقشات لجنة شئون الموظفين في صدد حركات الترقيات المذكورة ، ثم استطردت المذكرة إلى بيان وجهة نظرها في تأصيل الضوابط في الترقيات بحسب تفسيرها للواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ، وانتهت من ذلك إلى أن تقرير الموظف إنما يضعه رئيسه المباشر ليحدد فيه درجة كفايته ، وإذا كان للجنة شئون الموظفين التعقيب على هذا التقرير فمناطه (أولاً) أن يكون هذا التعقيب بقرار إيجابي من اللجنة أي بتقدير آخر منها لكفاية الموظف ، ومناطه : (ثانياً) أن يكون تقدير اللجنة لدرجة الكفاية مستمداً من واقع ملف الخدمة . فإذا كانت اللجنة لم تعقب على تقدير الرئيس المباشر للموظف وتضع لكفايته تقديراً جديداً ، قام تقدير الرئيس المباشر وأصبحت درجة كفاية الموظف هي المبنية فيه ، كذلك يكون الحكم إذا أعطت اللجنة من جانبها تقديراً لكفاية الموظف لا تسيغه أوراق ملف خدمته ، ثم تناولت المذكرة الرد على ما جاء بصحيفة الطعن من أن اختصاص لجنة شئون الموظفين ليس مقصوراً على النظر في ترقية الموظفين ، وإنما يمتد أيضاً

بحكم القانون إلى إعداد التقارير عن الموظفين ، فقالت إن لجنة شئون الموظفين وإن كانت صاحبة اختصاص في التقارير إلا أن اختصاصها مباشر بالتعقيب على درجة الكفاية التي يضعها الرؤساء المباثرون ، فليس للجنة أن تضع عن الموظفين تقارير مبتدأة بل إن الذي يضع التقرير عن الموظف هو رئيسه المباشر وهو الذي يقدر كفايته ، ولجنة شئون الموظفين تعقب على تقدير الرئيس المباشر لدرجة كفاية الموظف بعد اطلاعها على تقديره وبالرجوع إلى ملف الخدمة . ومعنى هذا أنه وإن كان للجنة شئون الموظفين اختصاص في الترقية واختصاص في تقدير درجة كفاية الموظفين فهذان الاختصاصان متساويان مباشر للجنة كل منهما على استقلال ، بل رأى القانون أن يجعل بينهما فواصل زمنية دفعا للشبهة والتعيز وسوء التقدير ، ولهذا لا يقبل القول بأن لجنة شئون الموظفين — ما دامت تملك الاختصاصين ومرد الأمر فيهما إليها — فإنها تملك أولا وآخرأ ترقية هذا وترك ذاك دون اعتداد بتقارير الموظفين أو بتقديرات سابقة لدرجة كفايتهم ، بل يجب اتخاذ الخطوات التي قررها القانون ، فيضع الرئيس المباشر تقريره وللجنة أن تعقب عليه فإن لم تفعل بقي تقدير الرئيس المباشر قائماً ، وعند ذلك ينتهي الاختصاص في صدد التقارير وتقديرات الكفاية ويستقر الأمر في هذه المرحلة على هذا النحو . والثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد وضع عنه رئيسه المباشر في سنة ١٩٥٣ تقدير بدرجة جيد (والتقدير المذكور ترتب عليه المادة ٣٦ من قانون موظفي الدولة كل النتائج في شأن الترقيات) وهذا التقدير لم تسمه لجنة شئون الموظفين ، وبذلك تكون درجة كفاية المطعون ضده هي

درجة جيد أي أعلى درجات التقدير . ومتى كان الأمر كذلك فمن الغرابة بمكان أن تجتمع لجنة شئون الموظفين في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ لتقول إن المطعون ضده قليل الاكتراث بعمله وأنها تخطته في حركة مارس سنة ١٩٥٣ لهذا السبب دون دليل أو بيته ؛ ذلك أنه ليس للجنة أن تاتي على الموظف تهما لا صدى لها في ملف خدمته أو تدعى عليه أمراً لا شاهد له من هذا الملف . هذا ولم تسم اللجنة الوزارية تقدير درجة كفاية المطعون عليه وهي لا تملك ذلك . إذ ليس من سلطتها أو اختصاصها أصلاً ، ومن ثم يكون قول الحكومة في دفاعها إن اللجنة الوزارية تركت المطعون ضده لضعف تقاريره ، بجافياً للصواب . على أن لجنة شئون الموظفين قد رقت بعض من تركتهم اللجنة الوزارية . فالمهندسين جورجى غالى تركته لجنة شئون الموظفين في حركة مارس سنة ١٩٥٣ ، وجاء في محضرها المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٣ أنه ترك لأنه ضعيف الشخصية ولا يصلح لشغل الوظائف الرئيسية ، وتركته أيضاً اللجنة الوزارية ، ولكن لجنة شئون الموظفين عادت وقررت ترقية في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ مخالفة بذلك ماسبق أن ذكرته من أنها تركت المطعون ضده تطبيقاً للضابط الذي وضعته بترك المهندسين الذين تركتهم اللجنة الوزارية لضعف تقاريرهم . وخلصت المذكورة من ذلك كله إلى أن الأسباب الواردة في تقرير الطعن لا تقوم على سند صحيح .

ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن مشار المفاضلة هو ما إذا كانت لجنة شئون الموظفين تملك — وهي مجتمعة لنظر حركة ترقية — أن تعدل في تقديرات كفاية الموظفين التي أصبحت نهائية بعد استنفاد جميع المراحل والإجراءات التي

رسمها القانون وتعتمد على معلومات أعضاء اللجنة الشخصية ضاربة صفحا عن التقديرات المذكورة أم أنها تلتزم بها مادام لم يحصل تعديلها بالطريق القانوني ؟ ويتعين من أجل ذلك استظهار حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في هذا الشأن وذلك على مقتضى نصوصه التي كانت قائمة عند الترقية عمل المنازعة أي قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ « ومن حيث إن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقتذاك كانت تنص على أنه « ينشأ لكل موظف ملف تودع فيه البيانات والمعلومات الخاصة به بما يكون متصلا بوظيفته ، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه والمشار إليها في المادة التالية ، وإقرار من الموظف يقدم كل عام عن حالته المالية وما يطرأ عليها من تغير ، وكذلك يودع فيه كل ما ثبت جديته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الموظفين على إيداعها ملف الخدمة ، ونصت المادة ٣٠ على أنه « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين ماعدا رؤساء المصالح والموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها (وقد قصر ذلك على الموظفين لغاية الدرجة الثالثة بمقتضى القانون المشار إليه) وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام متضمنة درجة كفاية الموظف باعتباره جييدا أو متوسطا أو ضعيفا ، (وقد جعلت التقديرات على أساس درجات نهايتها القصوى مائة درجة بمقتضى القانون المذكور) وتنص المادة ٣٢ على أن « تعد لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة في شهر مارس من كل عام كشفا بأسماء موظفي كل درجة مالية فيها وتقرر اللجنة من

واقع ملف كل موظف — وبعد الاطلاع على الملاحظات التي يكون قد قدمها الموظف الذي قدم عنه تقرير بدرجة متوسط أو ضعيف — درجة الكفاية التي يستحقها كل موظف على الأساس المبين في المادة ٣٠ وبؤشر بذلك في ملف الخدمة وفي سجل الموظفين ، وتنص المادة ٤٠ الخاصة بالترقيات على أنه « في الترقيات إلى الدرجات المخصص منها نسبة للأقدمية ونسبة أخرى للاختيار يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية ويرقى فيه أقدم الموظفين ويترك في هذا الجزء الحاصلون على درجتى جيد ومتوسط مع تخطي الضعيف إذا كان قد قدم عنه ثلاثة تقارير سنوية متتالية بدرجة ضعيف (وقد عدل النص بمقتضى القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ الذي اكتفى بتقريرين متتاليين بدرجة ضعيف) . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العامين الأخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها وتكون ترقيتهم بالأقدمية فيما بينهم (وقد عدل النص بمقتضى القانون المذكور واكتفى بأن تكون الترقية في هذه النسبة حسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الأخيرين) . . . ، واشترطت المادة ٤٠ مكررة لانطباق حكمها وترقية قدامى الموظفين قضاء مدة معينة ، وألا يكون التقريران الأخيران عن الموظف بدرجة ضعيف . ونصت المادة ٤٢ في صدد العلاوات على أنه « يتمتع الموظف علاوة اعتيادية طبقا للنظام المقرر بالجدول المرفقة ، بحيث لا يجاوز المراتب نهاية مروط الدرجة . ولا تمنح العلاوة إلا لمن يقوم بعمله بكفاية وتقرير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شئون الموظفين المختصة على أساس من التقارير السنوية . . . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة

رسمها القانون وتعتمد على معلومات أعضاء اللجنة الشخصية ضاربة صفحا عن التقديرات المذكورة أم أنها تلتزم بها مادام لم يحصل تعديلها بالطريق القانوني ؟ ويتعين من أجل ذلك استظهار حكم القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في هذا الشأن وذلك على مقتضى نصوصه التي كانت قائمة عند الترقية عمل المنازعة أي قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ « ومن حيث إن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وقتذاك كانت تنص على أنه « ينشأ لكل موظف ملف تودع فيه البيانات والمعلومات الخاصة به بما يكون متصلا بوظيفته ، كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه والمشار إليها في المادة التالية ، وإقرار من الموظف يقدم كل عام عن حالته المالية وما يطرأ عليها من تغير ، وكذلك يودع فيه كل ما ثبت جديته من الشكاوى المقدمة ضده بعد تحقيقها وسماع أقواله فيها وموافقة لجنة شئون الموظفين على إيداعها ملف الخدمة ، ونصت المادة ٣٠ على أنه « يخضع لنظام التقارير السنوية جميع الموظفين ماعدا رؤساء المصالح والموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها (وقد قصر ذلك على الموظفين لغاية الدرجة الثالثة بمقتضى القانون المشار إليه) وتعد هذه التقارير في شهر فبراير من كل عام متضمنة درجة كفاية الموظف باعتباره جييدا أو متوسطا أو ضعيفا ، (وقد جعلت التقديرات على أساس درجات نهايتها القصوى مائة درجة بمقتضى القانون المذكور) وتنص المادة ٣٢ على أن « تعد لجنة شئون الموظفين بالوزارة أو المصلحة في شهر مارس من كل عام كشفا بأسماء موظفي كل درجة مالية فيها وتقرر اللجنة من

التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الصادر بها مرسوم في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ على أن « يحرر الرئيس المباشر التقارير السنوية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون على النموذج الذي يعده ديوان الموظفين وتعتمد هذه التقارير من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في كل دائرة اختصاصه ولكل منهما الحق في إبداء ملاحظاته على ما جاء في التقارير وتودع هذه التقارير ملفات الموظفين (وقد ضمن القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ هذا الحكم في تعديله للبادتين ٣٠ و٣١) ، ونصت المادة ٢٤ من اللائحة أيضاً على أنه « على قسم المستخدمين المختص التأشير بدرجة كفاية الموظف التي تقررها لجنة شئون الموظفين في ملف خدمته وفي سجل الموظفين المنصوص عليه في المادة ٣٢ من القانون خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة ، وأخيراً نصت المادة ١٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الأول من تاريخ العمل بهذا القانون طبقاً للتقرير المقدم عنه فيه . وفي العام الثاني تحدد هذه الدرجة طبقاً للتقريرين المقدمين في ذلك العام وفي العام السابق » .

« ومن حيث إنه يبين من استقراء هذه النصوص أن القانون استوجب أن ينشأ لكل موظف ملف خاص اعتبره سجل حياته في الوظيفة ولذا نص على أن تودع به البيانات والمعلومات الخاصة به مما يكون متصلاً بوظيفته ؛ كما تودع فيه الملاحظات المتعلقة بعمله والتقارير السنوية المقدمة عنه ، وكذلك ما قد يقدم ضده من شكاوى يثبت جديتها ، ونظم القانون كيفية إعداد التقارير السنوية ، ورسم المراحل

والإجراءات التي تمر بها حتى تصبح نهائية ، فنص على أن يحررها الرئيس المباشر في شهر فبراير من كل عام وتعتمد من وكيل الوزارة أو من مدير المصلحة كل في دائرة اختصاصه ولكل منهما أن يبدى ملاحظاته على ما ورد بها ، فإذا كانت التقارير من درجة متوسط أو ضعيف كان للموظف أن يقدم ملاحظاته عليها ، وتعرض هذه التقارير مع ملاحظات الموظف على لجنة شئون الموظفين في شهر مارس من كل عام ، وتقدر اللجنة بعد اطلاعها على التقارير وملاحظات الموظف درجة كفايته مستهدية في ذلك بما هو وارد بملف الخدمة ، فإذا ما انتهت اللجنة من تقدير كفاية الموظف على النحو المتقدم أصبح هذا التقدير نهائياً وأُشِرَ به في ملف الخدمة وسجل الموظفين ، كما يؤشر أيضاً بالتقارير من درجة جيد المعتمدة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ملف الخدمة وسجل الموظفين متى أصبحت نهائية . ثم بين القانون أثر هذه التقارير عند النظر في العلاوات أو في جميع الترقيات ؛ حتى ما كان منها في النسبة المخصصة للاختيار ، فنصت المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ — على تخطي الموظف في الترقية في نسبة الأقدمية إذا كان قد قدم عنه تقريران سنويان متاليان بدرجة ضعيف ، (وكانت قبل تعديلها تشترط ثلاثة تقارير متتالية بدرجة ضعيف) ، كما نصت على أن الترقية بالاختيار تكون بحسب ترتيب درجات الكفاية في العامين الأخيرين (وكانت قبل تعديلها تشترط للترقية بالاختيار أن يكون المرشح حائزاً على درجة جيد في العامين الأخيرين من مدة وجوده في الدرجة المرقى منها)

كما تنص المادة ٤٠ مكررة الخاصة بترقية قدامى الموظفين على تخلى الموظف في الترقية إذا كان التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف وتنص المادة ٤٢ على أن العلاوة لا تمنح إلا لمن يقوم بعمله بكفاية ، وتقرير ذلك يرجع فيه إلى لجنة شئون الموظفين على أساس من التقارير السنوية .

ومن حيث إنه يخلص من هذه النصوص أن الرئيس المباشر هو المنوط به التقارير السنوية عن الموظفين الخاضعين لهذا النظام ، وذلك لحكمة ظاهرة ، إذ هو بحكم اتصاله المباشر بمروسيه وإشرافه عليهم ورقابته لهم أقدر من غيره على الحكم على مبالغ كفايتهم وتحري سلوكهم ، ولأن كان للجنة شئون الموظفين اختصاص في هذا الشأن ، بل هي المرجع النهائي فيه ، إلا أن اختصاصها هذا لا يكون مبتدأ بوضع التقارير ، وإنما هي تباشر اختصاصها في هذا الصدد عن طريق الإشراف والتعقيب على تقديرات الرؤساء المباشرين ، ولها أن تعدل عن هذه التقديرات بما تراه على أساس ما هو وارد بملف الخدمة بحسب الطريق المرسوم لذلك في القانون ، فإذا أصبحت التقديرات نهائية - بعد استنفاد المراحل واتباع الإجراءات التي رسمها القانون - أصبح لا مندوحة للجنة من الأخذ بها عند النظر في العلاوات أو الترقيات ، وليس لها أن تضرب صفحا عنها وتعتمد على معلومات خارجية ، أو على آراء أعضائها الشخصية ، وحكمة ذلك ظاهرة إذ تقوم على التوفيق بين اعتبارات المصلحة العامة من حيث ضبط درجة كفاية الموظف (لما يرتبه القانون على ذلك من أثر في العلاوات أو الترقيات) وبين توفير الضمانات للموظف في هذا الشأن

(حتى لا يكون عرضة بغير حق للنحكم والاهواء) ومن أجل ذلك جمل القانون تلك التقارير السنوية هي الأساس في التقدير عن النظر فيما ذكر حتى لا يؤخذ الموظف في هذا الخصوص بما لم يتم عليه دليل مستمد من أصول ثابتة في الأوراق ، ولأنه قد كان من حق وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يعقب على تقديرات درجة الكفاية الواردة بالتقارير عند عرضها عليه للاعتقاد ، كما كان للجنة أن تعدلها عند انعقادها لبحثها على أساس ما هو ثابت بملف الخدمة . أما إذا كان الموظف ممن لا يخضعون لنظام التقارير على الأسس المحددة وبحسب الإجراءات المرسومة في القانون لتقدير درجات الكفاية وكيفية التعقيب عليها ، فلا تريب على اللجنة عندئذ إذا اعتمدت على المعلومات الصحيحة التي يبدونها أعضاؤها على مسؤوليتهم ويدونونها كتابة ، وذلك إلى جانب ما هو ثابت بملف الخدمة .

ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم قد بان للمحكمة من استظهار حالة المطعون عليه من واقع ملف خدمته أنه حصل على دبلوم الهندسة في سنة ١٩٢٦ والتحق بخدمة وزارة الأشغال في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وقد عمل بتفتيش رى جرجا ورى الفيوم وخزان أسوان ومشروعات رى البحيرة ثم تفتيش رى نالك ورى ثان وتفتيش قناطر محمد علي ورى المنوفية وتفتيش الخزانات ثم رى الجزيرة . وقد كانت تقاريره السنوية جميعها بدون استثناء منذ التحاقه بالخدمة لغاية سنة ١٩٥٣ حين صدرت الحركة المطعون فيها وهي مدة طويلة ، تسجل له الدرجة الممتازة في الكفاية وفي حسن الخلق والسلوك وتوصي بترقيته ولو في

غير دوره ، وكان تقريره في عام ١٩٥٣ - وهو الصادر في ظل أحكام قانون موظفي الدولة - يعطيه درجة جيد في القدرة على العمل وفي المواظبة عليه وفي الإنتاج وهي أعلى درجات التقدير ، وتقضى المادة ١٣٦ من القانون المذكور بأن تحدد درجة كفاية الموظف في الترقى خلال العام الأول من تاريخ العمل به طبقا للتقرير المقدم عنه فيه ، وفي العام الثاني تحدد هذه الدرجة طبقا للتقريرين المقدمين في ذلك العام وفي العام السابق ، كما بان للحكمة كذلك أنه لما تظلم المطعون عليه في فبراير سنة ١٩٥٣ من ترقية بعض الباشمهندسين بالنيابة إلى مديري أعمال أعدت مذكرة عنه جاء فيها على لسان مفتش الرى : « تقاريره السنوية تدل على خبرته طوال المدة التي قضاها في الاشتراك في تنفيذ هذه المنشآت الهامة والتي تبيح له الأولوية في الترقية بالاختيار لوظيفة مدير أعمال لا أن تؤخره وتقدم عليه مساعدى مديري الأعمال وإنى أوصى بشدة بإجابة ملتزمة ، وتظلم مرة أخرى في مارس سنة ١٩٥٤ فكتب مفتش رى الجزيرة : « أوصى بإنصاف المدعى - باشمهندس رى الجزيرة - لما لمسته منه من إخلاص في عمله في المدة التي قمت فيها بوظيفة مفتش رى الجزيرة بالانتداب ، كما أوصى مفتش رى الجزيرة : « بإنصاف عبد المنعم سماحة الباشمهندس لما أعرفه عنه من الكفاءة والإخلاص في العمل ، . وبين مما سبق تفصيله أن تقارير المطعون عليه تشهد له باطراد - طوال مدة خدمته المديدة - بالكفاية الممتازة والإخلاص في العمل وحسن الخلق ، وهي صادرة من رجال كانوا وما زالوا من أكبر رجالات الرى في مصر .

« ومن حيث إنه لا يجدى في هذا المقام الاستناد إلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ فيما قضى به من أن الترقيات بالتلقيب إلى وظائف الرى المختلفة تكون بطريق الاختيار . ذلك ان قانون موظفي الدولة قد وضع ضابط الترقية بالاختيار بأن جعل أساسها - حسبما سلف إيضاحه - تقارير العامين السابقين مع مراعاة الأقدمية فيما بين المرشحين عند التساوى في درجة الكفاية على هذا الأساس ، فقد جرى نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ - بما يأتي : « . . . أما النسبة المخصصة للترقية بالاختيار فلا يرقى إليها إلا الحائزون على درجة جيد في العامين الأخيرين من مدة وجودهم في الدرجة التي يرقون منها . وتكون ترقيةهم أيضا بالأقدمية فيما بينهم . . . » ثم عدلت بالقانون المذكور واكتفى بأن يكون الاختيار بحسب درجات الكفاية في العامين الأخيرين دون اشتراط أن يكون في الدرجة المرقى منها ، ومتى كان الأمر كذلك فما كان يجوز ترك المطعون عليه حتى في الترقية بالاختيار وقد امتازت تقاريره لافى السنتين الأخيرتين لحسب ، بل في جميع السنوات السابقة .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بتأييد قرار اللجنة القضائية فيما قرره من إلغاء القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير الأشغال في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من تخلى المطعون ضده في الترقية إلى وظيفة مدير أعمال وما يترتب على ذلك من آثار . هذا الحكم يكون قد صادف الصواب ، ويكون الطعن - والحالة هذه -

قد قام على غير أساس سليم من القانون ، ويتعين من أجل ذلك رفضه .

(الفضية رقم ٤٨ لسنة ٢ ق) .

١٦٢

٢ يونيه سنة ١٩٥٦

إنصاف . قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ . عدم تولد أثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها . بل بعد فتح الاعتماد المالي من الجهة التي تملكه . مثال بالنسبة لإنصاف خدم المساجد .

المبدأ القانوني

إن قواعد الإنصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانوناً أن يتولد أثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورها ، وإنما بفتح الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه . وإذا كان الاعتماد المالي المخصص لمواجهة أعباء إنصاف خدم المساجد لم يفتح إلا في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن كانوا معينين قبل ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، فإنه من هذا التاريخ فقط تصبح قرارات الإنصاف بالنسبة لهذه الطائفة جائزة وممكنة قانوناً ومنتجة لأثارها .

المحكمة

د من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً يبين من الاطلاع على الأوراق ، تتحصل في أن مورث المدعية قدم تظلماً إلى اللجنة القضائية لوزارة الأوقاف قيد برقم ١٨١٠ سنة ٢ ق طالبا تسوية حالته بالتطبيق لقواعد الإنصاف وصرف الفروق المالية مضافاً إليها إعانة الغلاء والعلاوات الدورية ، وقال بياناً لذلك إنه عين

في أول مارس سنة ١٩٢٧ في وظيفة خادم دورة مياه بمرتب ١٢٠ قرش ، ولما صدرت قواعد الإنصاف لم تطبق الوزارة هذه القواعد على خدم المساجد ومؤذنيها ، فأقام الشيخ محمد عبد الوهاب — باعتباره رئيساً للاتحاد — الدعوى رقم ٦٨٩ سنة ٤ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبا تطبيق قواعد الإنصاف على طائفة المؤذنين والخدم ، فقتضى في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتطبيق قواعد الإنصاف عليهم ، وقد تعسفت الوزارة في تنفيذ ذلك الحكم فصرفت فروق المرتب من تاريخ صدور الحكم لمن عين قبل ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وصرفت الفروق من أول يناير سنة ١٩٤٤ لمن عين بعد ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ، ولما كان الشيخ محمد عبد الوهاب رئيس الاتحاد قد عين بعد ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ فقد صدر قرار وزاري بصرف فروق المرتب إليه من تاريخ الحكم ، فأقام الدعوى رقم ١٠١ سنة ٦ ق . وقد قضت المحكمة في ٢٥ من يونيه سنة ١٩٥٣ بإلزام الوزارة بأن تدفع له فروق الراتب من تاريخ تعيينه حتى ٧ من فبراير سنة ١٩٥٣ وقد وجب إلزام الوزارة بتنفيذ هذا الحكم في شأن كل من شابهت حالتهم حالة الشيخ محمد عبد الوهاب ومنهم المنظم ، وردت وزارة الأوقاف على التظلم ، على ماورد بالحكم المطعون فيه ، أنه بالرغم من أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ في القضية المرفوعة من الشيخ محمد عبد الوهاب يعتبر حكماً شخصياً فإن الوزارة عمته على جميع خدم المساجد ، ورفعت راتبهم إلى ثلاث جنيهات . من تاريخ الحكم لمن كانوا في الخدمة قبل ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ واعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٣ لمن عينوا

بعد ذلك التاريخ . وبجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة الإدارية التي أحيل إليها النظم ، باستحقاق مورث المدعية لأن تسوى حالته برفع راتبه إلى ثلاثة جنيهاً شهرياً وفق قواعد الإنصاف الصادرة في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ باعتباره من الخدم الخارجين عن هيئة العمال وما يترتب على ذلك من آثار وصرف الفروق المالية الناتجة عن هذه التسوية إلى ورثته من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ حتى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، ، وأقامت المحكمة قضاؤها على د أن البند التاسع عشر من كتاب المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ / ٣٠٢١ المؤرخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بشأن تنفيذ قواعد الإنصاف قد نص فيما يتعلق بالخدم الخارجين عن هيئة العمال على أن الموجودين منهم الآن في الخدمة بماهية تقل عن ثلاثة جنيهاً ترفع ما هيأتهم إلى هذا القدر ، وأن د نص البند سالف الذكر قد جاء عاماً مطلقاً ، ومن ثم فهو يسرى على جميع الخدم الخارجين عن هيئة العمال بسائر الوزارات بما فيها وزارة الأوقاف ، وبالتالي يفيد منه مورث المدعية بوصفه خادماً بالمسجد . ، وأن د الوزارة لم تعامل مورث المدعية على هذا الأساس ولم ترفع راتبه إلى ثلاثة جنيهاً إلا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، فمن ثم يكون مورث المدعية محقاً في دعواه ويستحق رفع راتبه إلى ثلاثة جنيهاً اعتباراً من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ وصرف الفروق المترتبة من هذا التاريخ حتى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، ، أما فيما يخص بطلب مورث المدعية تدرج أجره بالعلاوات الدورية فإن قواعد الإنصاف لم تنص على استحقاق الخدمة الخارجين عن الهيئة للعلاوات دورية .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أنه لاشبهة

في أن من حق مورث المدعية ، بوصفه من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، الاستفادة من الحكم الوارد في شأن هذه الفئة من المستخدمين الذي قرر حداً أدنى لما هيأتهم لا يقل عن ثلاثة جنيهاً ، على أن إنفاذ هذا الحكم من حيث صرف الفروق المترتبة على تطبيقه رهين بتوافر الاعتماد المالي اللازم لصرف تلك الفروق ، ومن تاريخ الموافقة على الاعتماد يتقرر حق المدعى في صرفها . فإذا كان الثابت أن هذا الاعتماد لم يتقرر إلا في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ فإن طلب المدعية اقتضاء الفروق المالية عن المدة السابقة على هذا التاريخ لا يقوم على أساس سليم من القانون ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن القرار الإداري ، باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصلحة عامة — إن القرار بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً ، أو متى أصبح كذلك .

ومن حيث إن قرارات الإنصاف الصادر بها قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ ما كان يمكن قانوناً أن يتولد أثرها حالاً ومباشرة بمجرد صدورهما ، وإنما يفتح الاعتماد المالي المخصص لهذا الغرض من الجهة التي تملكه . وإذا كان الاعتماد المالي المخصص لمواجهة أعباء إنصاف خدم المساجد لم يفتح إلا في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ بالنسبة لمن كانوا معينين قبل ٣٠ من سنة ١٩٤٤ — وهي حالة مورث المدعية — فإنه من هذا التاريخ فقط تصبح قرارات الإنصاف

قواعد القانون المدني قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، ولا تطبق وجوبا على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم للقضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حتما وكما هي ، وإنما تكون له حرية واستقلاله في ابتداء الحل المناسب للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما يتلاءم معها ، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم . ومن هنا يفترق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير متين حتى يكون متطوراً غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص معينة مقدما ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام ، واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والمواءمة بين ذلك وبين المصالح الفردية ، فابتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن أو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها ، أو في العقود الإدارية ، أو في المسؤولية

بالنسبة لهذه الطائفة جائزة وممكنة قانونا ومنتجة لآثارها .

ومن حيث إن الوزارة قد طبقت قواعد الانصاف في حق مورث المدعية اعتبارا من ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه — إذ قضى بصرف الفروق المالية لمورث المدعية اعتباراً من ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ إلى ٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ — قد خالف القانون ، ويكون الطعن — والحالة هذه — قد قام على أساس سليم من القانون .
(القضية رقم ١٥٤ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٣

٢ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — القضاء الإداري . تميزه عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، بل هو على الأغلب قضاء انشائي . عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك . عند انعدام النص تكون له حرية في انتزاع الحلول المناسبة . مثال بالنسبة لقواعد التقادم في فقه القضاء الإداري الفرنسي .

ب — مامية . صيرورتها حقا مكنيا للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها في مدة خمس سنوات . عدم تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة . المحاكم تفتض بمنا السقوط من تلقاء نفسها عند توافر شرائطه . أوجه الخلاف مع قواعد التقادم المدنية . المادة ٥٥ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

ج — تقادم . المطالبة التي تقطع التقادم طبقا لقواعد المدنية هي المطالبة القضائية . تقرير القضاء الإداري لقاعدة مبسرة في علاقة الحكومة بموظفيها . الاكتفاء في قطع التقادم بمجرد الطلب أو النظم .

المبادئ القانونية

١ — إن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وإن

أوفي غير ذلك من مجالات القانون العام ولهذا فإن فقه القضاء الإداري في فرنسا ، مستهدياً بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالسكينة تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم ، وإنما طبعها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها ، إلا إذا وجد نص خاص في مسألة معينة فيجب عندئذ التزام هذا النص ، وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم فرقا بين ديون الدولة المستحقة لها قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا إن الأولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقا للنصوص المدنية) أما الثانية فتسقط بمضي أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) إن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، وقالوا إن سقوط ديون الغير قبل الدولة بمضي المدة المذكورة حتمي ونهائي ، فلا يحتمل وثقا كما لا يحتمل مدا ، إلا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك إلى اعتبارات المصاحبة العامة حتى لاتعاق المطالبات قبل الحكومة زمنا بعيدا يجعل الميزانية - وهي سنوية بطبيعتها - عرضة للمفاجآت والاضطراب ، وبهذا قرروا أن مثل هذا الالتزام إذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه بل يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

٢ - إن المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن

« الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة » ويظهر من ذلك أنها وإن اقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمس ، إلا أنها قررت في الوقت ذاته أنه بمجرد انقضاء المدة تصبح تلك الماهيات حقا مكتسبا للحكومة ، فنفت تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة ، وافتقرت بذلك عن الأحكام المدنية التي تقضى بأنه وإن كان يترتب على التقادم انقضاء الالتزام إلا أنه مع ذلك يتخلف عنه التزام طبيعي (م ٣٨٦ مدني) وأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أي شخص له مصلحة فيه ولولم يتمسك به المدين (م ٣٨٧ مدني) ومرد ذلك - بحسب النظرية المدنية - إلى أن التقادم ليس سببا حقيقيا من أسباب براءة الذمة بل مجرد وسيلة لقطع حق المطالبة به ، فيظل التزاما مدنيا إلى أن يدفع بتقادمه ، وينتفيى إذا تم التمسك به ولكن يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة المدين ، لذلك ينبغي أن يتمسك به ذور الشأن ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

بيما الاعتبارات التي يقوم عليها نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصاحبة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية - وهي في الأصل سنوية - للمفاجآت والاضطراب ، ومن ثم فإن

القاعدة التي قررتها هي قاعدة تنظيمية عامة ، يعمين على وزارات الحكومة ومصالحها التزامها ، وتنقضي بها المحاكم كمادة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها ، وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها تلك اللائحة .

٣ - انه وان كان مفاد النصوص المذنية (م ٣٨٣ مدني) أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الاداري قد مالت بفقهاء القضاء الاداري الى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والندرج الرئاسي الذي تقوم عليه ، وأن المفروض في السلطة الرئاسية هو انصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف الى عمله هادئ البال دون أن يضطر الى الالتجاء الى القضاء ، فقررنا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم ، الطلب أو التظلم الذي يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه وطالباً أداءه .

المحكمة

ومن حيث إن عناصر هذه المنازعة تتحصل ، حسباً يبين من أوراق الطعن ، في أن المطعون لصالحه رفع الى اللجنة القضائية الإضافية لجميع مصالح الحكومة بالإسكندرية التظلم رقم ٥٥٢ لسنة ٢ القضائية بعريضة أودعها سكرتير اللجنة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ذكر فيها أنه عين ببلدية الإسكندرية في سنة ١٩٢٩ بوظيفة صبي بأجر يومي قدره ٥٠ م بلغ ٨٠ م في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٧ حيث رقي الى وظيفة مساعد ،

١٨٠ م في سنة ١٩٤٥ ، وعند تنفيذ كادر العمال في سنة ١٩٤٥ سويت حاله على أساس ترقيته الى وظيفة صانع اعتباراً من ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، أي بعد مضي خمس سنوات على ترقيته الى وظيفة مساعد ، ثم تدرج أجره حتى وصل الى ٢٨٠ م في أول مايو سنة ١٩٥١ . وعندما صدر قرار مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ القاضي بترقية الصانع الدقيق الى صانع دقيق ممتاز إذا قضى في درجته اثنتي عشرة سنة علم أنه سيحرم من هذه الدرجة بحجة أنه لم يقض في درجة صانع دقيق المدة القانونية ، مع أن كادر العمال ينص على أن الصبي يرقى الى درجة صانع دقيق بعد ثمان سنوات من تاريخ دخوله الخدمة ، ولما كان قد دخل الخدمة في ٤ من يناير سنة ١٩٢٩ فقد أصبح يستحق وضعه درجة صانع دقيق منذ ٤ من يناير سنة ١٩٣٧ ، ثم في درجة صانع دقيق ممتاز بعد ذلك تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وخلص من هذا الى طلب ترقيته الى درجة صانع دقيق ممتاز التي استحقها لقضائه أكثر من المدة القانونية اللازمة للحصول عليها . وبجلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت اللجنة القضائية قرارها بعدم أحقية المتظلم في أن يعامل بسكادر العمال على أساس تعيينه وصي ، من بدء دخوله الخدمة وما يترتب على إجراء هذه التسوية من آثار ، واستندت في ذلك الى أن قواعد كادر العمال تقضي بمعاملة العامل بالتسوية الأصلح لحالته ، وإلى أن المتظلم لو عومل على أساس أنه وصي ، من ٩ من يناير سنة ١٩٢٩ لرقى الى درجة صانع دقيق من سنة ١٩٣٧ أي بعد ثمان سنوات ثم الى صانع دقيق ممتاز من سنة ١٩٤٢ ، وهذه التسوية أصلح له مما لو عومل على أساس اعتباره

من آثار ، ودفع في الوقت ذاته بالتقدم الخس
بالنسبة للفروق التي مضى عليها أكثر من خمس
سنوات سابقا لتاريخ المطالبة بها أمام اللجنة
القضائية في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وذلك
طبقا للبادة ٣٧٥ من القانون المدني وقد أقامت
المحكمة قضاها على أن كادر العمال نص في
الكشوف حرف وب، الملحق به والتي تنطبق
على المعينين قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ - تاريخ
نفاذ الكادر - على اعتبار الصبي صانعا بعد مضى
ثمان سنوات عليه في الخدمة ، ثم يوضع في
الوظيفة التي تحتاج إلى دقة من التاريخ التالي لمضى
هذه السنوات الثمان ، وتدرج أجرته بالعلاوات
في هذه الدرجة . ولما كان المدعى عليه قد عين
صبي براد في ٤ من يناير سنة ١٩٢٩ فإنه يستحق
تسوية حالته طبقاً للقواعد السابقة باعتباره
صانعاً دقيقاً في ٤ من يناير سنة ١٩٣٧ ، ثم يرقى
طبناً للكشف رقم (٦) إلى درجة الدقة الممتازة
في ٤ من يناير سنة ١٩٤٣ ، ويترج بالعلاوات
إلى أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ثم يخضع بعد ذلك
لقواعد الترقية العادية وهي جوازية . أما بالنسبة
لطلب الفروق المترتبة على هذه التسوية فقد رأت
المحكمة أنه لما كانت هذه الفروق ناشئة عن حق
دوري يتجدد فإنه يسقط منها بالتقدم ما يكون
قد مضى عليه أكثر من خمس سنوات سابقة على
تاريخ المطالبة ، وقد قدم المدعى عليه في ٢٠ من
سبتمبر سنة ١٩٥٣ آخر تظلم له إلى الجهة الرئاسية
بطلب تطبيق كادر العمال عليه تطبيقاً صحيحاً وذلك
قبل عرض شكواه على اللجنة القضائية ، ومن ثم
فإنه يتعين تعديل قرار اللجنة على هذا الأساس .
وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ طعن السيد رئيس
هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم بعريضة أودعها
سكرتيرية هذه المحكمة طلب فيها ، الحكم بقبول

مساعدة صانع من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٧ . وقد
طعنت وزارة الشؤون البلدية والقروية في هذا
القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالدعوى رقم
٨٤٦٨ لسنة ٨ القضائية التي أودعت صحيفتها
سكرتيرية المحكمة في ٨ من يونيو سنة ١٩٥٤
طالبة ، الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً ، وفي
الموضوع بإلغاء قرار اللجنة الصادر لصالح
المطعون ضده في التظلم المقيد تحت رقم ٥٥٢ لسنة
٢ ق ، مع إلزامه بالمصروفات ومقابل الأتعاب ،
وأست طعننا على أن العبرة في التسوية عند
تطبيق كادر العمال هي بالوظيفة التي يشغلها العامل
أو الصانع في أول يوليو سنة ١٩٤٥ بغض النظر
عن الوظائف التي شغلها قبل هذا التاريخ ، ومن
ثم فليس المطعون ضده أن يختار تسوية حالته على
غير الوظيفة التي كان يشغلها في التاريخ المذكور
ولو كان ذلك أصح له ؛ كما أن مجلس الوزراء قرر
بمجلسه المنعقدة في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ منع
تقديم طلبات لإعادة النظر في التسويات التي تمت ،
وبجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة
القضاء الإداري (الهيئة الثانية) في هذه الدعوى
د بقبول الطعن شكلاً . وتعديل قرار اللجنة
القضائية المطعون فيه ؛ وبأحقية المطعون ضده في
تسوية حالته طبقاً لأحكام كادر العمال على أساس
تعيينه «صبي» من تاريخ إلحاقه بالخدمة وما يترتب
على هذه التسوية من آثار ، مع عدم صرف
ما اتقضى عليه من الفروق المالية أكثر من خمس
سنوات ميلادية سابقة على تاريخ ٢٠ من سبتمبر
سنة ١٩٥٣ - تاريخ آخر تظلم تقدم منه لجهة
الادارة - وألزمت الحكومة بالمصروفات ،
وكان السيد المفوض قد انتهى في مذكرته إلى
أن المطعون ضده على في حق تسوية حالته من بدء
الخدمة على أساس «صبي» مع ما يترتب على ذلك

هذا الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم صرف ما انقضى عليه من الفروق المالية أكثر من خمس سنوات ميلادية سابقة على تاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ، وذكر أنه لا مطعن له على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تسوية حالة المتظلم على أساس تعيينه في درجة د صبي ، من تاريخ إلحاقه بالخدمة ، وإنما يتحصر طعنه في أن الحكم قضى بالتقدم تطبيقاً للبادة ٣٧٥ من القانون المدني دون أن تدفع به الحكومة ودون أن يشير في أسبابه إلى دفع المفوض بالتقدم ، وبذا إما أن تكون المحكمة قد قضت بالتقدم من تلقاء نفسها مخالفة بذلك المادة ٣٨٧/١ من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقدم من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أي شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين ، وإما أن تكون قد استندت ضمناً إلى دفع المفوض وخالفت بذلك القانون ، لأن هيئة مفوضي الدولة لا تنوب عن أحد من طرفي المنازعة الإدارية سواء أكان الحكومة أم الفرد ، وإنما تمثل الحيدة لصالح القانون وحده ، وإبداء الدفع بالتقدم ليس مسألة قانونية ، بل هو دفع في الموضوع ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص وتكون قد قامت به الحالة الأولى من أحوال الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

ومن حيث إنه بالنسبة إلى ما قضى به من أحقية المطعون لصالحه في تسوية حالته طبقاً لأحكام كادر العمال على أساس تعيينه في درجة د صبي ، من تاريخ إلحاقه بالخدمة ، فإنه يبين

من ملف خدمة المذكور أنه عين بمجلس بلدي الإسكندرية بصفة صبي براد بأجر قدره ٥٠ م اعتباراً من ٤ يناير سنة ١٩٢٩ ، ثم رقي إلى وظيفة مساعد براد (شاب) من ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٧ ، وعند تطبيق كادر العمال في سنة ١٩٤٥ سويت حالته على أساس ترقيته إلى وظيفة صانع اعتباراً من ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ — أي بعد مضي خمس سنوات على ترقيته إلى وظيفة مساعد صانع — وبأن أجره اليومي ٢٨٣ م في أول مايو سنة ١٩٤٥ بعد خصم ١٢٪ طبقاً لأحكام السكادر و ٤٠٠ م في أول مايو سنة ١٩٥٣ وقد نص كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ - ٩/٥٣ الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية تنفيذاً لقراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٣ من نوفمبر و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ على إعداد بيانين عن تسوية حالة الصبيان : (الأول) ويكون عنوانه تكاليف إنصاف الصبيان داء وتسوي حالة الموجودين في الخدمة على النحو الذي أورده على أن د من قضى منهم من تاريخ دخوله الخدمة لغاية الآن أكثر من ثمان سنوات تفترض له ترقية لدرجة صانع بأجرة يومية قدرها ٢٠٠ م من التاريخ التالي لانتها هذه السنوات الثمان مباشرة وتدرج أجرته بالعلاوات في درجته ، و (الثاني) ويكون عنوانه تكاليف إنصاف الصبيان دب ، وتحسب التكاليف على أساس افتراض أن الصبي يعتبر صانعاً بعد مضي ثمان سنوات عليه في الخدمة ، ويوضع في الوظيفة التي تحتاج إلى دقة بأجر قدره ٢٤٠ م من التاريخ التالي لمضي هذه السنوات الثمان وتدرج أجرته بالعلاوات في هذه الدرجة ، ومفاد هذا كما سبق أن قضت هذه المحكمة هو أن تطبيق أحكام

كادر العمال ينصرف إلى طائفتين متميزتين من عمال اليومية لكل منهما وضع متباين عن الأخرى: (الطائفة الأولى) هي طائفة العمال الموجودين بالخدمة فعلا وقت تنفيذ الكادر المذكور والذين تحققت فيهم شروطه في أول مايو سنة ١٩٤٥ وهؤلاء تحسب لهم ترقية اعتبارية في مواعيدها في الماضي دون توقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتمادات مقرر ، لقيام التسوية بالنسبة إليهم على أسس فرضية محضة لا جوازية ولا اختيارية . ولأن الفروق المالية والنفقات المترتبة على إجراء هذه التسوية ووجهت في جهتها باعتمادات خاصة . و (الطائفة الثانية) هي طائفة العمال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا إما لتعيينهم بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ - تاريخ تنفيذ الكادر - وإما لاستيفائهم الشروط المطلوبة بعد هذا التاريخ ولو كانوا معينين قبله وهؤلاء يخضعون في ترقيةهم لأحكام هذا الكادر بما أورده على الترقية من قيود سواء من حيث وجوب مراعاة نسبة معينة لكل فئة من الصناعات في القسم الواحد من كل وزارة أو مصلحة حسب ما تقتضيه حالة العمل أو من حيث التزام حدود اعتماد مالي معين أو ضرورة وجود درجات خالية مما يجعل ترقيةهم جوازية منوطة بتوافر هذه الشروط لترخص الإدارة في تقدير ملاءمتها وفقا لمقتضيات المصلحة العامة لا حتمية ولا واقعة بقوة القانون بحيث لا ينشأ المركز القانوني الذاتي فيها من تلقاء نفسه . ولما كان المطعون لصالحه قد دخل الخدمة بصفة صبي براد منذ ٤ من يناير سنة ١٩٢٩ واستكمل قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ المدة اللازمة للترقية الفرضية التي يستحقها وفقا لكتاب وزارة المالية الدوري المتقدم ذكره ،

فإن تطبيق أحكام هذا الكتاب في حقه لإجراء التسوية التي قضى بها يقتضى إعمال أثر هذه التسوية بمراعاة حالته وقت دخوله الخدمة والتدرج في ذلك حتى تاريخ تنفيذ كادر العمال لوضعه في المركز الصحيح المقدر له دون اعتداد بالدرجة التي كان يشغلها فعلا في هذا التاريخ ودون تجريده من ماضى خدمته ومدة هذه الخدمة والقول بغير ذلك يفضي إلى تفاوت غير عادل وإخلال بالمساواة في نتائج التسويات تبعا للظروف الخاصة بكل عامل أو صانع على حدة وإهدار للصواب التي استند الكادر المذكور وتغياها لانصاف العمال الموجودين في الخدمة وقت نفاذه بتسوية حالتهم على أسس موحدة تقوم على المساواة في المعاملة بين ذوي الظروف والمراكز المتماثلة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه في محله في هذا الشق منه .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم صرف ما انقضى عليه من الفروق المالية أكثر من خمس سنوات ميلادية سابقة على ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ آخر تظلم تقدم من المطعون لصالحه لجهة الإدارة ، ففضلا عن أن الواقع من الأمر أن الحكم أشار في صدره إلى دال اطلاع على الأوراق وعلى تقرير المفوض ، كما أنه يبين من الأوراق أن المفوض دفع في تقريره المؤرخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ بسقوط الحق في المطالبة بالفروق المالية التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات سابقة على تاريخ المطالبة بها في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وذلك بالتطبيق للمادة ٢٧٥ من قانون المدني ، فإنه يجب التنبيه بأدى ذى بدء إلى أن روابط القانون الخاص تختلف في طبيعتها عن روابط القانون العام ، وأن قواعد القانون المدني قد وضعت

لتحكم روابط القانون الخاص ، وأنها لا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص خاص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلزم القضاء الإداري بتطبيق القواعد المدنية حكماً وكما هي ، وإنما تكون له حرية واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بين الإدارة في قيامها على المرافق العامة وبين الأفراد ، فله أن يطبق من القواعد المدنية ما ينالهم معها ، وله أن يطرحها إن كانت غير متلائمة معها ، وله أن يطورها بما يحقق هذا التلاؤم . ومن هنا يفرق القانون الإداري عن القانون المدني في أنه غير مفنن حتى يكون متطوراً غير جامد ، ويتميز القضاء الإداري عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، مهمته تطبيق نصوص مقيمة مقدماً ، بل هو على الأغلب قضاء إنشائي ، لا مندوحة له من خلق الحل المناسب ، وبهذا أرسى القواعد لنظام قانوني قائم بذاته ، ينبثق من طبيعة روابط القانون العام ، واحتياجات المرافق ومقتضيات حسن سيرها ، وإيجاد مركز التوازن والمواءمة بين ذلك وبين المصالح الفردية فابتدع نظرياته التي استقل بها في هذا الشأن أو سبق بها القانون الخاص ، سواء في علاقة الحكومة بالموظف ، أو في المرافق العامة وضرورة استدامتها وحسن سيرها أو في العقود الإدارية ، أو في المسؤولية ، أو في غير ذلك من مجالات القانون العام .

ومن حيث إن فقه القضاء الإداري في فرنسا ، مستهدياً بتلك الاعتبارات ، لم يطرح بالكلية تطبيق النصوص المدنية الخاصة بالتقادم وإنما طبقها في مجال روابط القانون العام بالقدر الذي يتفق مع طبيعتها ، إلا إذا وجد نص خاص

في مسألة بعينها فيجب عندئذ التزام هذا النص وعلى مقتضى ذلك ، وبمراعاة النصوص الخاصة عندهم ، فرقوا بين ديون الدولة المستحقة لما قبل الغير وبين ديون الغير قبلها ، فقالوا إن الأولى تسقط بالمدد المعتادة (طبقاً للنصوص المدنية) أما الثانية فتسقط بمضى أربع سنوات (بمقتضى قانون خاص صدر في هذا الخصوص) إن لم ينص قانون آخر على السقوط بمدة أقصر ، وقالوا إن سقوط ديون الغير قبل الدولة بمضى المدة المذكورة حتمي ونهائي ، فلا يحتمل وقفاً كما لا يحتمل مياد ، إلا بمقدار ميعاد المسافة ، ومرد ذلك إلى اعتبارات المصلحة العامة حتى لا تعلق المطالبات قبل الحكومة زمناً بعيداً يجعل الميزانية - وهي سنوية بطبيعتها - عرضة للمفاجآت والاضطراب وبهذا قرروا أن مثل هذا الالتزام إذا سقط لا يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة الدولة ، ولا يلزم أن يدفع به المدين أو دائنوه ، بل يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ومن حيث إن المادة ٥٠ من القسم الثاني من اللائحة المالية للبيزانة والحسابات تنص على أن « الماهيات التي لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقاً مكتسباً للحكومة » ، ويظهر من ذلك أنها وإن اقتبست من النصوص المدنية مدة التقادم الخمس ، إلا أنها قررت في الوقت ذاته أنه بمجرد انقضاء المدة تصبح تلك الماهيات حقاً مكتسباً للحكومة ، فنفت تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة ، وافتقرت بذلك عن الأحكام المدنية التي تقضى بأنه وإن كان يترتب على التقادم انقضاء الالتزام إلا أنه مع ذلك يتخلف عنه التزام طبيعي (م ٣٧٦ مدني) وأنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب

أو التظلم الذي يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطلبا أداءه . وعلى مقتضى ذلك قد بان للمحكمة من ملف خدمة المطعون لصالحه أنه قدم في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ طلبا يتلمس تسوية حالته فيه وفنا لأحكام كادر العمال ثم سكت منذ ذلك التاريخ نيف وسبع سنوات حتى ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ حيث قدم تظلمًا لتسوية حالته بالتطبيق لأحكام الكادر المذكور ثم لجأ إلى اللجنة القضائية في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ فيكون التظلم الأول قد زال أثره في قطع التقادم بعد إذ مضى عليه أكثر من خمس سنوات ويكون التظلم المؤرخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ما زال أثره قائما .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه في محله ويكون الطعن فيه على غير أساس سليم من القانون متعيينا ورفضه .

(القضية رقم ١٥٧ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٤

٩ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — ترقية . حالات منسح الترقية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة . سريانها على الترقيات العادية ، وتلك التي تتم طبقا للمادة ٤٠ مكررة من ذلك القانون . دليل ذلك .
ب — ترقية . إرجاء ترقية الموظف بالتطبيق المادة ١٠٦ من قانون الموظفين انظارا لنتيجة محاكمته بفتح سواء أكانت المحاكمة تأديبية أم كانت جنائية بناء على طلب الجهة الإدارية .

المبادئ القانونية

١ — لأن كان الاستفادة من نص المادة ٤٠ مكررة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — المضافة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣ — وما

المدين أو بناء على طلب دائنيه أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين (م ٣٨٧ مدني) ، ومرد ذلك — بحسب النظرية المدنية — إلى أن التقادم ليس سببا حقيقيا من أسباب براءة الذمة ، بل مجرد وسيلة لقطع حق المطالبة به فيظل التزاما مدنيا إلى أن يدفع بتقادمه وينقضي إذا تم التمسك به ولكن يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة المدين . ولذلك يلغى أن يتمسك به ذوو الشأن ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها — بينما الاعتبارات التي يقوم عليها نص المادة ٥٠ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات هي اعتبارات تنظيمية تتعلق بالمصلحة العامة وتهدف إلى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تعرض الميزانية — وهي في الأصل سنوية — المفاجآت والاضطراب ومن ثم فإن القاعدة التي قررتها هي قاعدة تنظيمية عامة يتعين على وزارات الحكومة ومصالحها التزامها وتقضي بها المحاكم كتقاعدة قانونية واجبة التطبيق في علاقة الحكومة بموظفيها وهي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن بينها تلك اللائحة .

ومن حيث إنه وإن كان مفاد النصوص المدنية (م ٣٨٣ مدني) أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها إلا أن مقتضيات النظام الإداري قد مالت بفتح القضاء الإداري إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيرا في علاقة الحكومة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسي الذي تقوم عليه وأن المفروض في السلطة الرئاسية هو إنصاف الموظف بتطبيق القانون حتى ينصرف إلى عمله هادى . البال دون أن يضطر إلى الالتجاء إلى القضاء . فقررنا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب

جاء بالذكرة الايضاحية عنها أنها تجعل ترقية الموظفين طبقاً للمادة المذكورة إلى الدرجة التالية إنما هي أقرب لأن تكون ترقية تلقائية يستمد الموظف حقه فيها من القانون ، فتجب ترقية إن توافرت في حقه الشروط المنصوص عليها في تلك المادة ، وليس للإدارة أن تترخص في ملائمة أو عدم ملائمة الترقية — لأن كان ذلك كذلك ، إلا أن المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ نصت على أنه « لا يجوز ترقية موظف محال إلى المحاكم التأديبية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فإذا انتهت المحاكم لأكثر من سنة وثبتت عدم اذانة الموظف وجب عند ترقية احتساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه — لو لم يهل إلى المحاكم التأديبية . وغنى عن البيان أن هذا الأصل العام ورد مطلقاً ، كما قام على أساس عادل يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة ، وهذه المثابة يسرى على جميع الترقيات ، سواء العادية منها أو التي تتم وفقاً للمادة ٤٠ مكررة ، والقول بسريانه على الترقيات الأولى وحدها دون الثانية هو تخصيص بلا تخصيص ، فضلاً عن تعارضه مع المصلحة العامة . وإذا كانت هذه المصلحة تقتضي عدم جواز ترقية الموظف بمقتضى المادة ٤٠ مكررة إذا كان التقريران الأخيران عنه بدرجة ضعيف ، فمن باب أولى تستوجب المصلحة العامة انتظار البت في ترقية الموظف حتى يفصل في محاكمته التأديبية وقد يكون سببها من وجهة المصلحة العامة أشد خطورة من مجرد ضعف الكفاية الذاتية

٢ — إن إرجاء ترقية الموظف انتظاراً لنتيجة محاكمته فيما هو منسوب إليه نزولاً على حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يقع سواء أكانت المحاكم تأديبية أم

جاء بالذكرة الايضاحية عنها أنها تجعل ترقية الموظفين طبقاً للمادة المذكورة إلى الدرجة التالية إنما هي أقرب لأن تكون ترقية تلقائية يستمد الموظف حقه فيها من القانون ، فتجب ترقية إن توافرت في حقه الشروط المنصوص عليها في تلك المادة ، وليس للإدارة أن تترخص في ملائمة أو عدم ملائمة الترقية — لأن كان ذلك كذلك ، إلا أن المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ إذ نصت على أنه « لا يجوز ترقية موظف محال إلى المحاكم التأديبية أو موقوف عن العمل في مدة الاحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فإذا انتهت المحاكم لأكثر من سنة وثبتت عدم اذانة الموظف وجب عند ترقية احتساب أقدميته في الدرجة المرقى إليها من التاريخ الذي كانت تتم فيه — لو لم يهل إلى المحاكم التأديبية ، وإذا نصت المادة ١٠٤ على أنه « في حالة الخصم من الرتب لغاية خمسة عشر يوماً وفي حالة تأجيل الملاوة مدة تقل عن سنة تحجز الدرجة للموظف إن كان له حق في الترقية إليها بالأقدمية على ألا تزيد مدة حجز الدرجة عن سنة » ان المادتين المذكورتين تقرران أصلاً من الأصول العامة التي يقتضيها حسن سير الإدارة وتنظيمه على نحو يوفق بين مصلحة الموظف والمصلحة العامة على أساس عادل ، وهذا الأصل انتظار البت في ترقية حتى يبت فيما نسب إليه مما يستوجب

بمقتضى قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٦ لذي أضيفت بمقتضاه المادة ٤٠ مكررة الى قانون نظام الموظفين (السير في محاكمة المدعى جنائيا مكتملة بذلك عن السير وقتئذ في المحاكمة التأديبية ، فان هذا الطلب يعتبر بمثابة الاحالة الى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة ١٠٦ من قانون موظفي الدولة في شأن المدعى وبوجوب انتظار البت في أمر ترقية حتى تتم محاكمته جنائيا أو تأديبيا إن لم تسر النيابة في المحاكمة الجزئية وأعيد السير في المحاكمة التأديبية . وما دام المدعى قد أدين تأديبيا فيما نسب اليه وجوزى بتخفيض درجته من السابعة الى الثامنة فلا يكون له حق في الترقية حتى ما كان منها بالتطبيق المادة ٤٠ مكررة من قانون موظفي الدولة قبل انقضاء الفترة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من هذا القانون وهي سنتان من تاريخ تنزيله .

(النسخة رقم ٥٠ لسنة ٢ في المصلحة السابقة) .

١٦٥

٩ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - كادر سنة ١٩٣٦ . لإنشاء درجة جديدة هي الدرجة التاسعة . لإدراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجين عن هيئة المال .
ب - موظف . وقفه عن العمل . الأصل هو خرماته من المرتب مدة الوقف . الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية . سريان هذه القاعدة أي كان سبب الوقف وأيا كانت طبيعة الوظيفة عمل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو

جنائية ما دامت الجهة الادارية المختصة هي التي طالبت الى النيابة لتسير في هذه المحاكمة الجزئية واكتفت بذلك عن السير في المحاكمة التأديبية إذ يقوم هذا الطلب عندئذ مقام الاحالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة المذكورة لأن هذه المادة وإن تحدثت عن المحاكمة التأديبية إلا أنها لم تتحدث عنها على سبيل الحصر وإنما على سبيل الأغلب بحكم الدياقى واجراء حكم القياس المذكور أمر بتفضيه طبائع الأشياء واتساق الأوضاع واستقامة الأمور الادارية حتى تسير على سنن موحد عادل في الأحوال المالية ، ولما كان من ارتكب ذنبا إداريا تخالطه شبهة الجريمة أحسن حالا ممن ارتكب الذنب الادارى ذاته الذي لم تخالطه هذه الشبهة . وفي الحق أن الجهة الادارية المختصة إذ تطالب إلى النيابة لتسير في محاكمة الموظف جنائيا إنما تصر على أخذه بذنبه وتعتقد أنه يستوفي بذلك جزاء أشد ، دون أن تتدخل عن محاكمته إداريا اذا تبين أن ليس في الأمر جريمة فلا مندوحة والمالة هذه من اعتبار طلب الجهة الادارية لتسير في المحاكمة الجزئية بمثابة الاحالة الى المحاكمة التأديبية في خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من قانون موظفي الدولة . وعلى مقتضى ما تقدم اذا كانت الجهة الادارية - في خصوصية هذا النزاع - قد طالبت الى النيابة قبل يوم ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ (وهو تاريخ العمل

مجلس الإدارة غير ذلك » ، وهي بذلك تقرر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم من ماهيته طول فترة الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرفها كلها أو بعضها إليه . فالأصل هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما يقدره مجلس التأديب « أو الرئيس المختص إن لم تكن ثمة محاكمة تأديبية » وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه الفاعلة : (١) في حالة الوقف لذنوب يستوجب الرقت فنصت المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية على أن كل مستخدم يرتكب ذنباً يستوجب الرقت يلزم إيقافه عن أشغال وظيفته في الحال وهذا الإيقاف يعلن إليه كتابة ، ويترتب على توقيف الموظف عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . (ب) وفي حالة الوقف بسبب حبس المستخدم احتياطياً لجريمة من الجرائم العادية (م ١٣٤ من قانون المصلحة المالية) وقد عدلت صياغة هذه المادة بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩١٢ . كما يلي : « كل مستخدم يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم قضائي يجب إيقافه عن أعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيفها عليه . وتكون ماهيته حقا للحكومة في كل مدة إيقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه

من العمل ، وإن اختلفت أوضاع التأديب وإجراءاته بسبب ذلك .

ج — موظف ، وقفه عن العمل . ليس في النصوص ما يؤدي إلى جعل قرار الوقف كأن لم يكن إن لم يعرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .

المبادئ القانونية

١ — يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ أنه أنشأ درجة جديدة هي الدرجة التاسعة ونص على أن التعيين فيها في كل الأحوال يكون بصفة مؤقتة ، وقد ألحق بهذا الكادر جداول تضمنت الكادر العام للموظفين ثم الكادرات الخاصة وأخير الكادر الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك لا يعتبر المطعون لصالحه ضمن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال أو الخدمة السائرة ، وإن عودت الدرجة التاسعة المعين عليها في أحوال خاصة بالدرجات الخارجة عن هيئة العمال ، ومن ثم تسري عليه — طبقاً لما تقدم ولما ورد بالمادة السابعة من عقد استخدامه — جميع اللوائح الخاصة بالمستخدمين الجارى العمل بها أو التي سيعمل بها مستقبلاً .

٢ — إن الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ تنص على أنه « يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر

لإقامة الدعوى عليه أو تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التي ترتب عليها حبسه ، ففى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته عن مدة إيقانه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبياً خلاف ذلك » والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبياً » مجلس التأديب فيما يختص بالمتخذهين الداخليين فى هيئة العمال • ورئيس المصلحة فيما يختص بالخدمة المؤقتين والخارجين من الهيئة . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة المادة على هذا النحو لا يعدو أن يكون من قبيل الاستطراد والايضاح للنص الأصلي ، وأنه مهما يكن من أمر فى شأن هذه الصياغة مما فتح الباب للتأويل فلا يمكن أن تمس القاعدة التى قررتها لفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ ، تلك التى جعلت الأصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره مقابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقدره السلطة التأديبية فى كل حالة بظروفها . والقول بغير ذلك قول غير ضائب ، إذ مؤداه أن مجلس الوزراء عدل فى حكم قرره الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ وهو ما لا يملكه ، إذ القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها إلا أداة تنظيمية عامة من نفس المرتبة أو من مرتبة أعلى . فهذا الأصل العام باق وقد رددته المادتان ٩٥ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام

موظفى الدولة ، فقد استعرضت المادة الاولى حالة الوقف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ، واستعرضت الثانية وأنف الموظف بقوة القانون إذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى ، والحكم الموضوعى واحد فى الحالين ، فهو واجب التطبيق أياً كان سبب الوقف وأياً كانت أدانته وأياً كانت طبيعة الوظيفة هل هى دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وإن اختلفت أوضاع التأديب وأجرائه بسبب ذلك .

٣ — لوجه القول بأن الوقت يعتبر كأن لم يكن بحجة عدم عرض الأمر حالا على السلطة التأديبية المختصة ، إذ ليس فى نصوص ما يرتب مثل هذا الجزاء الذى يجعل قرار الوقف وما ترتب عليه معدوماً ، وغاية الأمر أنه ما دام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة تقدير صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عدم صرفه فإنه يتعين الرجوع إلى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز القانونى فى هذا الشأن معاقاً حتى يصدر قرارها فيه .

المحكمة

د من حيث إن عناصر هذه المنازعة تنحصر ، حسبما بين من الأوراق ، فى أن المطعون لصالحه قدم تظليلاً إلى اللجنة القضائية لوزارة المواضلات

قيد برقم ٥٨٢٧ سنة ١ ق طالباً تقريراً حقيقته في
 صرف مرتبه عن مدة وقفة عن العمل ، وقال
 بياناً لذلك لأنه في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩
 وقف عن عمله لانتهاكه في اختلاس طرد وقد حكم
 ابتدائياً في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ببراءته
 وتأيد الحكم استئنافياً في ٢٧ من فبراير سنة
 ١٩٥١ ، ومن ثم فهو يستحق صرف مرتبه عن
 مدة الوقف . وقد قضت اللجنة القضائية في ٢٨
 من سبتمبر سنة ١٩٥٣ باستحقاق المتظلم لما هيته
 عن مدة الوقف ، واستندت في ذلك إلى أن :
 « حكا صدر براءة المتظلم من التهمة المسندة إليه
 والتي أوقف عن العمل بسببها . وقد أصبح هذا
 الحكم نهائياً وأعيد المتظلم إلى عمله ، وأنه لم
 يتبين من دفاع المصلحة أن المتظلم أوجد بفعله
 شبهات قوية لإدائته تقتضي إيقافه عن العمل ، .
 وقد طعنت الحكومة في قرار اللجنة القضائية
 سالف الذكر بعريضة أودعت سكرتارية محكمة
 القضاء الإداري في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤
 طالبة إلغاء القرار المشار إليه مع الزام المدعى
 عليه بالمصروفات ، وبجلسة ١٢ من ديسمبر سنة
 ١٩٥٥ قضت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة القضائية
 المطعون فيه ، وبإلزام المدعى عليه بالمصروفات ،
 وأقامت المحكمة قضاءها على أن « الأصل حرمان
 المستخدم من ماهيته عن مدة الإيقاف ؛ لأن
 الماهية هي مقابل العمل والموظف الموقوف
 لا يقوم بأي عمل وذلك كله ما لم تقرر السلطة
 التأديبية التابع لها المستخدم غير ذلك » وأن
 السلطة التأديبية المختصة لم تصدر قراراً بمنح
 المدعى عليه ماهيته عن مدة الإيقاف فلا يجوز
 صرفها له .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على أن مثار
 النزاع هو استحقاق أو عدم استحقاق المدعى مرتبه

عن مدة وقفه من أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلى
 ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥١ وأن الفصل في ذلك
 يستلزم أولاً : الوقوف على مركزه القانوني
 وقتذاك في مجال الوظيفة ، وثانياً : التعرف على
 القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على حالته في
 فترة الوقف . وتذكر الحكومة أنه عند وقفه
 في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ كان من موظفي الدرجة
 التاسعة وكان هؤلاء يعتبرون خارج الهيئة على
 مقتضى كادر سنة ١٩٣٩ — وبالرجوع إلى هذا
 الكادر يبين أنه أنشئت به في الكادر العام درجة
 ناسمة وهي أدنى الدرجات ويكون التعيين فيها
 دائماً بصفة مؤقتة . وفي ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٣
 صدر كتاب دوري من وزارة المالية جاء به
 أن مجلس الوزراء وافق بجلسته المنعقدة في ٤
 من أغسطس سنة ١٩٤٣ على جواز ترقية
 مستخدمي الدرجة التاسعة (غير الحائزين بالشهادات
 الدراسية القانونية) إلى الدرجة الثامنة الكتابية
 بشروط معينة منها ما نص عليه في البند الخامس
 وقد جرى نضه بما يأتي : الدرجة المعادلة للدرجة
 التاسعة هي الدرجة التي تكون متوسط ربطها في
 سلك الخدمة الخارجين عن هيئة العمال موازياً
 لمتوسط ربط تلك الدرجة أي ٥٠٠ م و ٤٠ ج
 شهرياً ، ثم صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٥
 من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بالموافقة على اعتبار
 المدد التي قضيت في وظائف من الدرجة الثانية
 وما فوقها في سلك المستخدمين الخارجين عن
 الهيئة كأنها ممدد قضيت بالدرجة التاسعة .
 ومؤدى ما تقدم أن الدرجة التاسعة وإن كانت
 مقابلة لبعض درجات الخدمة السائرة أو اعتبرت
 امتداداً لها فإنها لم تخرج مع ذلك عن كونها
 إحدى درجات الكادر العام ، ومن ثم تعتبر
 الوظائف المقررة لها هذه الدرجة من الوظائف

الداخلية في الهيئة . بيد أن المؤكد أيضا حسبما جاء بكادر سنة ١٩٣٩ أن التعيين في هذه الدرجة يكون دائما بصفة مؤقتة ، ومن هنا يتساوى شاغلوها مع المستخدمين الخارجيين عن هيئة العمال من حيث أنهم لا يحالون إلى مجلس تأديب - مادة ١١٤ من قانون المصلحة المالية - إذا كان هذا هو مركز المطعون لصالحه القانوني عند وقفه عن العمل فما هي القاعدة التي تطبق عليه في شأن مرتبه عن مدة وقفه ؟

تنص تعليمات المالية رقم ١٨ الصادرة في أول يولييه سنة ١٩١٣ ، فيما يتعلق بمرتب العمال المؤقتين عن مدة الوقف ، على أن : « العامل المؤقت أو الخارج عن الهيئة المنهم بحرم موجب للرفق يصير إيقافه مؤقتاً عن العمل في كل حالة ، وأنه ، إذا اتضح بعد التحقيق أن العامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال بريء ، تصرف له ماهيته عن كل مدة الإيقاف المؤقت ، وإذا ثبت إدانته يرفق من تاريخ الإيقاف المؤقت . والترخيص بصرف ماهية العامل المشار إليه عن مدة الإيقاف المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع لها العامل ، ، وتطبيق هذه القاعدة على المطعون لصالحه باعتباره من العمال المؤقتين يكون مستحقاً لماهيته عن كل مدة الوقف ، والترخيص بصرف هذه الماهية المتجمدة يلزم به رئيس المصلحة التابع لها العامل المؤقت نقاداً للقاعدة القانونية المشار إليها . وإذا كانت الإدارة قد جرت على معاملة موظفي الدرجة التاسعة - في هذه الخصوصية - معاملة الخدمة السائرة ، فإنه يسرى عليهم ما يسرى على هؤلاء الخدم من أحكام في شأن الوقف ، وتكون القاعدة القانونية سالفة الذكر هي أيضاً الواجبة التطبيق ، ومن

جهة أخرى إذا قيل بأن موظفي الدرجة التاسعة وقتذاك ، من الموظفين الذين يسرى عليهم أحكام التأديب الخاصة بموظفي الدولة الداخلين في الهيئة ، فإن المادة الثانية من دكرينو ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ تقضى بوجوب عرض أمر وقف الموظف على مجلس التأديب ، الأمر الذي لم يتبع مع المطعون لصالحه ، ومن ثم يكون قرار الوقف معدوما وليس له الأثر الخاص بالحرمان من المرتب ، ويكون المطعون لصالحه مستحقاً لمرتبه عن مدة الوقف .

ومن حيث إنه يبين من استظهار حالة المطعون لصالحه من واقع ملف خدمته أنه التحق بخدمة مصلحة البريد في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ درجة رابعة بمرتب قدره جنيهان ، وفي أول يولييه سنة ١٩٤٤ رقى إلى الدرجة الثالثة / الثانية المنخفضة ثم منح الدرجة التاسعة الشخصية بالتطبيق لقواعد الإنصاف لأنه حاصل على الشهادة الابتدائية ، وفي أول يونيه سنة ١٩٤٨ عين في الدرجة التاسعة وحرر معه عقد نص في المادة السادسة منه على جواز فصله في أي وقت بدون إعلان سابق في حالة سوء السلوك الشديد ، ونص في المادة السابعة منه على أنه يخضع من جميع الوجوه الأخرى - بدون الإخلال بأحكام المادة الثامنة - لأحكام اللوائح الخاصة بالمستخدمين الجاري العمل بها أو التي سيعمل بها في الحكومة المصرية . . . ونصت المادة الثامنة على أن لكل من الطرفين إبطال هذا العقد في أي وقت بمقتضى إعلان يرسل كتابية قبل ذلك بمدة شهر .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على كادر سنة ١٩٣٩ - الذي عين المطعون لصالحه في

ناله — أنه أنشأ درجة جديدة هي الدرجة التاسعة
ينص على تعيين فيها في كل الأحوال يكون
بصفة مؤقتة ، وقد ألحق بهذا الكادر جداول
تضمنت الكادر العام للوظفين ثم الكادرات
الخاصة وأخيرا كادر الخدمة الخارجين عن هيئة
العمال ، وأدرجت الدرجة التاسعة ضمن درجات
الكادر العام . وعلى مقتضى ذلك لا يعتبر المطعون
لصالحه ضمن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال
أو الخدمة السائرة ، وإن عودت الدرجة التاسعة
إليهم عليها في أحوال خاصة بالدرجات الخارجة
عن هيئة العمال ، ومن ثم تسرى عليه — طبقا
لما تقدم ولما ورد بالمادة السابعة من عقد
استخدامه — جميع اللوائح الخاصة بالمستخدمين
الجارى العمل بها أو التى سيعمل بها مستقبلا .

ومن حيث إن الفقرة الأخيرة من المادة
الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل
سنة ١٨٨٣ تنص على أنه : « يترتب على توقيف
المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته مالم يقرر
مجلس الإدارة غير ذلك » ، وهى بذلك تقرر
قاعدة عامة هى حرمان المستخدم من ماهيته طوال
فترة الوقف مالم يقرر مجلس التأديب صرفها كلها
أو بعضها إليه . فالأصل هو الحرمان من المرتب
عن مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفه كله
أو بعضه حسبما يقرره مجلس التأديب أو الرئيس
المختص إن لم تكن ثمة محاكمة تأديبية ، وذلك فى
كل حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشورات
المالية هذه القاعدة :

١ — فى حالة الوقف لذنوب يستوجب الرقت
فنصت المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية على
أن كل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرقت
يلزم إيقافه عن أشغال وظيفته فى الحال ، وهذا
الإيقاف يعلن إليه كتابة ويترتب على توقيف

الموظف عن العمل حرمانه من ماهيته مالم يقرر
مجلس التأديب غير ذلك .
٢ — وفى حالة الوقف بسبب حبس المستخدم
احتياطيا لجريمة من الجرائم العادية (م ١٣٤ من
قانون المصلحة المالية) . وقد عدلت صياغة هذه
المادة بناء على قرار مجلس النظائر الصادر فى ٢٥
من أبريل سنة ١٩١٢ كما بلى : « كل مستخدم يحبس
حبسا احتياطيا أو تنفيذيا لحكم قضائى يجب إيقافه
عن أعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع
الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها عليه وتكون
ماهيته حقا للحكومة فى كل مدة إيقافه مالم يقرر
عدم وجود وجه لاقامة الدعوى عليه أو تحكم
المحكمة الجزائية ببراءته من التهمة التى ترتب عليها
حبسه ، وفى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته من مدة
إيقافه مالم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك ،
والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » ،
مجلس التأديب فيما يختص بالمستخدمين الداخلين فى
هيئة العمال ، ورئيس المصلحة فيما يختص بالخدمة
المؤقتين والخارجين عن الهيئة . وهنا يجب التنبية
إلى أن تعديل صياغة المادة على هذا النحو لا يعدو
أن يكون من قبيل الاستطراد والايضاح للنص
الأصلى ، وأنه مهما يكن من أمر فى شأن هذه
الصياغة مما فتح الباب للتأويل — بمثل ما ذهبت
إليه هيئة المفوضين — فلا يمكن أن تمس القاعدة
التي قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من
الأمر العالى الصادر فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣
نلك التى جعلت الأصل هو الحرمان من المرتب
مدة الوقف باعتباره مقابل العمل ، وجعلت
الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره
السلطة التأديبية فى كل حالة بظروفها . والقول بغير
ذلك قول غير صائب ؛ إذ مؤداه أن مجلس الوزراء
عدل فى حكم قرره الأمر العالى الصادر فى ١٠ من

الأمراً أنه مادام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة تقدر صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو بعضه أو عدم صرفه فإنه يتعين الرجوع إلى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز القانوني في هذا الشأن معلقاً حتى يصدر قرارها فيه .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس سليم من القانون ، ويتعين من أجل ذلك رفضه .

(القضية رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق بالهيئة السابعة) .

١٦٦

٩ يونيو سنة ١٩٥٦

اختصاص . القرار المطعون فيه يحس مراكز موظفين من الفئة العالية . دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .

المبدأ القانوني

إن الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة نصت على اختصاص محكمة القضاء الإداري بالفصل في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات وذلك ما يتعلق منها بالموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية أو بالضباط . فإذا كان الثابت أن القرارات المطعون فيهما يحس مراكز موظفين من الفئة العالية (بالكادر الإداري) فهما بهذه المثابة يدخلان في اختصاص محكمة القضاء الإداري .

(القضية رقم ٣٤٦ لسنة ٢ ق بالهيئة السابعة) .

أبريل سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو ما لا يملكه ؛ إذ القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها إلا أداة تنظيمية عامة من نفس المرتبة أو من مرتبة أعلى . فهذا الأصل العام باق وقد رددته المادتان ٩٥ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ؛ فقد استعرضت المادة الأولى حالة الوقف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ؛ واستعرضت الثانية وقف الموظف بقوة القانون إذا حبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي ، والحكم الموضوعي واحد في الحالتين ؛ فهو واجب التطبيق أياً كان سبب الوقف وأياً كانت أداته وأياً كانت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وإن اختلفت أوضاع التأديب وإجراءاته بسبب ذلك .

ومن حيث إنه على أثرائهم المطعون لصالحه باختلاس الطرد رقم ٢٦٢ وإرتكابه تزويراً في مجرور رسمي ، وقف المذكور عن العمل اعتباراً من ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ولما قضى من المحكمة المختصة ابتدائياً ببراءته ثم تأيد الحكم استئنافياً في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥١ أعيد إلى عمله اعتباراً من ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ ، ومن ثم يترتب على وقفه حرمانه من مرتبه مدة وقفه بالتطبيق لحكم المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية المشار إليه ، إلا إذا رأت السلطة التأديبية غير ذلك .

ومن حيث إنه لا وجه للقول بأن قرار الوقف يعتبر كأن لم يكن بحجة عدم عرض الأمر حالاً على السلطة التأديبية المختصة ، إذ ليس في النصوص ما يترتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب عليه معدوماً ، وغاية

قضاء محاكم الجنايات

١٦٧

محكمة جنايات الاسكندرية

٢٥ مارس سنة ١٩٥٧

النائب العام . اختصاصه . المحامي العام عضو
من أعضاء النيابة . للنائب العام إلغاء قراراته إلا ما كان
منها باسم النائب العام واستعمالا لسلطاته الاستثنائية .

المبادئ القانونية

١ - للنائب العام حق الرقابة والاشراف
على أعضاء النيابة (المادة ٨٠ من قانون استقلال
القضاء) وله عليهم الرئاسة وتمتع اختصاصاته
لجميع أنحاء بلاد الجمهورية ولا شك أن من أعضاء
النيابة المحامين العامين ورؤساء النيابةات والوكلاء
ومن إليهم .

ومن ثم فالمحامي العام في مباشرته لسلطاته
العادية يكون مستعملا لحقوقه القانونية ويكون
لنائب العام حق إلغاء تصرفاته فيها كما يفعل مع
باقي أعضاء النيابة إذ أن تصرفات أعضاء النيابة
جميعاً بما فيهم المحامون العامون مردداً إلى
وكالتهم عن الأصيل وهو النائب العام المختص
وحده مباشرة الدعوى .

٢ - تنص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء
على أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام

له جميع حقوق النائب العام واختصاصاته وإنما
تحت إشرافه فلا محل للقول بأن المحامي العام
إذا وافق على قرار من القرارات أو أصدر
بنفسه قراراً في قضية ما . فليس هناك سلطان
عليه بمقولة إن له مثل السلطة المخولة للنائب
العام لأنه بحسب القانون لا يوجد إلا نائب
عام واحد لدى جميع المحاكم فإذا سلبت سلطاته
في محاكم الاستئناف بواسطة المحامين العامين
أصبحت وظيفة النائب العام وهي أكبر الوظائف
الإدارية القانونية ضرورة وليس لها وجود في
الواقع الأمر الذي يتنافى مع روح القوانين .

٣ - على أنه إذا باشر المحامي العام إحدى
سلطات النائب العام الاستثنائية كحق الطعن في
قرارات غرفة الاتهام أو إلغاء قرارات الحفظ
وما إليها فلا يكون للنائب العام في هذه الحالة
الحق في إلغاء هذه التصرفات لأنها وقعت باسمه
وفي اختصاصاته .

محكمة

وبما أن وفائع الدعوى حسبما تكشف
للمحكمة من الاطلاع على أوراقها وما أجرى فيها
من تحقيقات إدارية وجنائية وما دار بالجلسة من

سماع الشهود والمرافعات والاطلاع على الدفاتر والملفات تخلص إلى أن مدير عام قسم الإيرادات ببلدية الاسكندرية ابلغ يوم ١٩٥١/٩/٨ أنه بمجرد عهدة المحصل أحمد أنور سعيد وهو المتهم أسفر عن وجود عجز قدره ٤١٥ و ٦٦٢ ج ومبلغ ٢٠٩ و ٢٦٣ ج في يوم ١٩٥٤/٩/٢ وقد شكلت لجنة إدارية لفحص عهدة المتهم وحصر ما يكون قد اختلسه من المبالغ التي حصلها وتحديد مسئولية من تقع عليهم تبعة الحادث وقامت اللجنة بالفحص والتحقيق وقدمت تقرير جاء به أن المتهم حصل قيمة القسيمة رقم ٥٨١٩ لسنة ١٩٥٣ ومقدارها ٢٠٠ و ١١٢ ج بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١ ولم يورد قيمتها لخزانة البلدية . كما أنه حصل شهرى يناير وفبراير من عام ١٩٥٤ قيمة أربع قسائم ولم يوردها كذلك للخزانة في الميعاد المحدد له بالتعليمات وهو اليوم التالى ولم يكشف الجرد الذى أجرى على عهده فى يومى ١٩٥٣/١١/٢٤ و ٢٣ مارس سنة ١٩٥٤ عن هذا العجز لأن حفظى جابر كاتب قلم مراقبة التحصيل والذى كانت القضية معلقة عنده كذلك باعتباره مرتكباً لجريمة تزوير كان يؤشر أمام أرقام القسائم الخاصة بدفتر الحصر بأنها بقلم عوائد الاملاك لا بيد المحصل وأنه لما انتهت عملية الجرد بحسب الكاتب المذكور اشاراته تواطؤا منه مع المحصل لستر جريمته — بما أغرى المتهم على التماضى فى التحصيل وعدم التوريد فقام بتحصيل بعد ذلك ١١٦ قسيمة أخرى دون توريد قيمتها فى ذلك بالرغم من قيامه باجازة مرضية منذ ١٤ يوليو سنة ١٩٥٤ لمدة عشرة أيام وتجديدها لمدة شهر اعتباراً من ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ بواسطة القومسيون حتى لا تجرد عهده الامر الذى كان

وأجبا القيام به بعد خمسة عشر يوماً من قيام المحصل بالاجازة إذا لم يعد حتى لا يقف التحصيل وهو الامر الذى دعا رئيسه محمد محمود فؤاد بالتنبيه عليه باحضار عهده عند ما قابله مصادقة بدار البلدية ووعده ولم يف فظل يراوغه مما اضطره إلى أن يطلب من مفتش التحصيل رسمياً فى ١٩٥٤/٨/٢٩ اعلانه أو الانتقال اليه واحضار عهده وأخيراً ازاء ذلك هرع المتهم وقد رأى المحظور قد وقع مع بعض أهله إلى منزل رئيسه فؤاد وعرض عليه قبول المبلغ المتأخر لديه قبل إجراء الجرد استرا عليه — ولم يحضر المحصل فى اليوم الثانى لأنه كان يوم ١٩٥٤/٨/٣٠ عطلة رأس السنة الهجرية ثم حضر فعلاً يوم ١٩٥٤/٨/٣١ ومعه عهده وهى القسائم التى تحت يديه ولما شرع فى جردها بواسطة اللجنة تبين انه قام بتحصيل عدد ١٢١ قسيمة من عهده ولم يوردها فى تواريخ مختلفة ثم ورد المبلغ على دفعتين بعد ذلك واحتلت الاوراق على نيابة المطارين فلم تحققها كلها واقتصرت على سؤال بعض الاشخاص وحرر وكيلها مذكرة بطلب مجازاة المحصل إدارياً وحفظ الاوراق بعد ذلك وللخلاف بين النيابة الكلية والجزئية — فى التصرف إذ رأى وكيل النيابة الكلية قيد الحادث جنابة اختلاس ضد المتهم ورفع الدعوى العمومية عليه مع النظر فى أمر حفظى جابر إدارياً بواسطة البلدية — أرسلنا الاوراق إلى المحامى العام الذى رأى فى ١٩٥٥/١/٣ النظر إدارياً فى أمر الموظفين المذكورين فأمر مدير البلدية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٥ بحالتهما إلى مجلس التأديب الاول عن تهمة اختلاس أموال البلدية والثانى عن تسهيل اخفاء أمر العجز الذى اكتشف فى عهدة الاول أثناء التجردين السابقين واتبعته

التحقيق قرر النائب العام في ٢٧/٨/٩٥٦ تقديم القضية لفرقة الاتهام بالنسبة للمتهم وحده احمد انور سعيد بالمواد المطلوبة والاكتفاء بالنسبة لحفظي جابر بالجزاء التأديبي الذي توقع عليه ورفع الدعوى وقدم المتهم لمحاكمته .

«وحيث إن هذا الذي استخلصه المحكمة يستمد من الاطلاع على جميع الاوراق وماتين من شهادة الشهود والملفات وتقرير لجنة الجرد ومن أقوال المتهم نفسه بالتحقيقات والجلسة كما سيلي .

«وحيث إنه قبل البحث في موضوع الدعوى والأدلة فيها يتعين البحث في قوة أمر الحفظ الصادر من نيابة العطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ بموافقة المحامي العام لنيابة الاسكندرية وبالإشك فيه ابتداء أن هذا الأمر قد صدر بعد تحقيق أجرته النيابة ولو انه سمي حفظا إداريا إلا أنه في طبيعة قرار قانوني بآلا وجه لإقامة الدعوى طبقا للمادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية وعليه يجوز للنائب العام أن يستعمل حقه في الغائه في مدى الثلاثة الشهور التالية لصدوره وفقا للمادة ٢١١ من نفس القانون — ولا يؤثر على هذا الحق موافقة المحامي العام بمقولة إنه يمثل النائب العام إذ أن هذا القرار لو صدر أصلا من وكيل نيابة العطارين لكان لنفس المحامي العام ان يلغيه إذا استعمل حقوق النائب العام الاستثنائية .

«وحيث إنه في تحديد سلطة النائب العام على أعضاء النيابة جميعا ومنهم المحامون العامون فإن المادة ٢٦ من قانون نظام القضاء نصت على أنه يكوى لدى كل محكمة استئناف محام عام له جميع حقوق النائب العام واختصاصاته وإنما تحت إشرافه .

مجلس التأديب في ١١ يونيو سنة ١٩٥٥ وثبتت لديه تهمة الاختلاس ضد المتهم وتهمة التستر والتزوير قبل الثاني وقرر وقف المتهم عن العمل بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر وحرمانه من مرتبه عن باقي مدة الايقاف ومجازاة حفظي جابر خلف بخمسة عشرة يوما من مرتبه وحرمانه من مرتبه لمدة شهر واحد من مدة الايقاف . ورأى وكيل البلدية الموافقة على هذا القرار ووافقه المدير على ذلك إلا أن المتهم قد استأنفه كما استأنفه حفظي جابر ونظر الاستئناف في ٧/١١/١٩٥٥ وصدر بتأييد القرار المستأنف وجاء في حيثيات هذا الاستئناف أن القرار المستأنف قد رفق بالمتهم وأن العيب بلغ مسداه وأن ما علل به المتهم فقد النقود وهو مما لا يقبله المجلس فوق بعده عن الحقيقة لتضاربه في أقواله المثبتة بمحضر جلسة ٧/١١/١٩٥٥ أمام مجلس التأديب الاستئنافي عن قيمة ما وقعت عليه السرقة المدعاة وإن المتهم أبان في محضر هذه الجلسة طرق اخفاء المبالغ التي قام بتحصيلها مما يجعل الجزاء مؤكدا عليه ، واخطرت نيابة الاسكندرية بهذا الذي تم ورأى المحامي العام حفظ الاوراق إداريا اكتفاء بالجزاء الإداري الذي توقع في ٢٦/١٢/٩٥٥ لحفظت نيابة العطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ الشكوى إداريا ورأى النائب العام بعد ان وصل إلى عليه هذا القرار انه لا يستقيم وان تحقيق الدعوى جاء قاصرا وان أمر الحفظ جاء سابقا لأوانه فالغاه بقراره المؤرخ في ٥/٢/٩٥٦ أي قبل مضي ثلاثة شهور على صدوره وطلب إعادة الاوراق اليه للتصرف وأعيد التحقيق مرة أخرى واستوفى بسؤال بعض اصحاب القسائم والجرادين وإعادة سؤال بعض الاشخاص . وبعد انتهاء

أعضاء النيابة جميعها بما فيهم المحامون العامون مردها إلى وكالتهم عن الاصيل وهو النائب العام المختص وحده بمباشرة الدعوى الجنائية وتحريرها مع غيرها من السلطات التي منحت إياها القوانين. ويكون إذن قرار النائب العام بإلغاء الأمر الصادر من وكيل نيابة العطارين في ٩ يناير سنة ١٩٥٦ بحفظ التحقيق قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على ذلك الأمر وبالتالي يكون الأمر الصادر من النائب العام بتقديم الدعوى بعد ذلك لغرفة الاتهام امرا صحيحا قانونا وتكون الدعوى الجنائية قد حركت تحريكاً سليماً.

وحيث انه فيما يخص بالاذانة فقد شهد بالتحقيقات وبالجلسة محمد محمود قواد رئيس قلم رسوم انتفتيش بأنه في غضون الفترة التي وقع فيها الاختلاس كان يشغل وظيفة وكيل قلم التحصيل وان المتهم قد حصل في يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٥٤ على اجازة مرضية قدرها عشر أيام وكان القلم ينتظر عودته من الاجازة لجرد عهده إلا أنه جردها بواسطة القومسيون دون أن يخطر قلم التحصيل لمدة أخرى قدرها شهر اعتباراً من ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٤ ولما كانت التعليمات تقضي بأن المحصل الذي يمكن بالاجازة أكثر من خمسة عشر يوماً يجب أن تسلم عهده لآخر ليتم التحصيل فانه انتظر عودته ثم لقيه مصادفة بدار البلدية فنبه عليه شفويًا باحضار عهده لجردها فوعده بذلك وظل يراوغه عما اضطره أخيراً ان يكتب مذكرة رسمية مؤرخة ٢٩/٨/١٩٥٤ - ويظهر من اطلاع المحكمة عليها ان التاريخ كان أصلاً ٢٥/٨/١٩٥٤ ولكن يظهر ان الشاهد انتظر حتى لا يسب إلى المحصل نفسه أربعة أيام

ونصت المادة ٨٠ كذلك من قانون استقلال القضاء على ان للنائب العام حق الرقابة والاشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم - كما ان المعروف قانونا ان النائب العام هو اكبر أعضاء النيابة وله على باقي الأعضاء الرئاسة ومركزه القاهرة وتمتد اختصاصاته لجميع انحاء بلاد الجمهورية ولا شك ان من أعضاء النيابة المحامون العامون ورؤساء النيابةات والوكلاء ومن اليهم.

ولا محل للقول بأن المحامي العام إذا وافق على قرار من القرارات أو أصدر بنفسه قرار في قضية ما فليس هناك سلطان عليه بمقولة إن له مثل السلطة المخولة للنائب العام لانه بحسب القانون لا يوجد الا نائب عام واحد لدى جميع المحاكم كما يقضى بذلك نظام القضاء فإذا سلبت سلطاته في محاكم الاستئناف بواسطة المحامين العامين أصبحت وظيفة النائب العام وهي اكبر الوظائف الادارية القانونية صورية وليس لها وجود في الواقع الأمر الذي يتنافى مع روح القوانين.

على انه من المفهوم أيضاً أن المحامي العام إذا باشر إحدى سلطات النائب العام الاستئنائية كحق الطعن في قرارات غرفة الاتهام أو إلغاء قرارات الحفظ وما إليها ففي هذه الحالة لا يكون للنائب العام الحق في إلغاء هذه التصرفات أو تعديلها لأنها انما وقعت باسمه وفي اختصاصاته. وإما إذا كانت من غير ذلك أى من السلطات العادية فان المحامي العام يكون في مباشرته إياها مستعملًا لحقوه القانونية شأنه في ذلك شأن جميع أعضاء النيابة ويكون للنائب العام حق الاشراف والرقابة عليها ويكون له إلغاء تصرفاته فيها كما يفعل مع باقي أعضاء النيابة. إذ ان تصرفات

أن انتهى الجرد وثبت منه وجود عجز بضريبة
الايحارات في قسيتين ووجد عجز بضريبة
عوائد الأملاك في ١١٩ قسيمة وإن المتهم خالف
التعليمات كلها التي تقضى بضرورة توريد قيمة
القسائم في اليوم التالي لتحصيلها وتبين للجنة
كذلك أن المتهم استمر في تحصيل قيمة القسائم
التي كانت في عهده رغم وجوده بالاجازة المرضية
وأنه جردت عهدة المتهم قبل ذلك مرتين ولم
يكشف العجز الموجود لها لنوابه الثابت بيده
وبين حفظي جابر الذي دلت على حصوله
تغييرات بالمحو والاضافة في بيانات الدفاتر المعد
لحصص القسائم وهو عهدة حفظي نفسه بمعنى أن
حفظي كان يضع علامات في الخانة المعدة للتسديد
في الدفاتر حتى يوم الجرد الذي يراجع على
القسائم ويطلبها على الدفاتر بأن القسائم التي بها
الاختلاس ليست بيد المحصل على خلاف الحقيقة
وإن العلامات التي وضعها الكاتب حفظي هذا لها
معنى اصطلاحى معروف لموظفي قلم التحصيل وأن
حفظي بعد عملية الجرد كان يقوم بمحو هذه
العلامات بعد تمام عملية الجرد حتى يتمكن المتهم
بعد ذلك من تسديد المبالغ من مبالغ أخرى
يحصلها وإن احداً خلاف حفظي لا يستطيع إجراء
أى تأشير في السجل الذي هو عهده وإن
المعروف لدى جميع المحصلين أنه إذا فقد من
احدهم أى مبلغ يبلغ عنه فوراً لاتخاذ الاجراءات
اللازمة ولييان صحة قوله .

وقد تأيدت شهادة الشاهد السابق بما شهد به
كذلك عضوا لجنة الجرد والفحص النهائي وهما
عبد اللطيف زكريا أبو النجا وكيل مراقبة
التحصيل وأحمد إبراهيم راضى وكيل قلم الأملاك .
كما شهد كذلك السيد محمد إبراهيم محمد

أخرى أى أنه عمل بصلحته وكان هذا هو الإهمال
الذى جوزى عليه كما هو ثابت من الأوراق —
وقد اثبت الشاهد في هذه المذكرة أنه نظراً
لحصول المتهم على اجازة مرضيه طويلة فهو يطلب
من مدير قسم التحصيل الموافقة على تكليف صبحى
غبريال بالنوجه لمنزل المتهم لإحضار عهده
لجردها — وقد وافق على ذلك مدير القسم في
١٩٥٤/٨/٢٩ دون تغيير لهذا التاريخ الأمر
الذى تم بعده الجرد يوم ١٩٥٤/٨/٢١ نظراً لأن
يوم ١٩٥٤/٨/٣٠ كان عطلة رأس السنة الهجرية
— وأضاف أنه أعلن المتهم أيضاً طلبه للجرد في
اللوحة المعدة لذلك بالبلدية على أن المتهم ذهب اليه
مع والده وشقيقه في منزله في يوم ١٩٥٤/٨/٣٠
للساعة ١٠ مساءً وكشفه بحقيقة الأمر وأنه
حصل بعض القسائم ولم يوردها وأنه يرغب في
توريدها فأخبره بأنه لا بد من اتخاذ الاجراءات
القانونية لأنه شك فيه بمجرد حضوره له ليلاً
على هذا الشكل وأنه اتصل فوراً بالسيد إبراهيم
محمد مراقب الإيرادات وخطره بما حصل فأمره
باجراء الجرد فوراً فشكلت اللجنة حيث يبين
من تقريرها بعد ذلك اختلاس اتهم للمبالغ
السابق ذكرها وأنه ورد جزء من المبلغ وهو
٢٠٦ و٣٩٩ ج في يوم ١٩٥٤/٨/٣١ ظهراً بعد
بدأ الجرد كما ورد الباقي في يوم ٢ سبتمبر سنة
١٩٥٤ وقدره ٢٠٩ و٢٦٣ جنياً .

وشهد جرجس توفيق مرقص مفتش الادارة
المالية بالبلدية بأنه كان قد تحدد يوم ٨/٢٩
لجرد عهدة المتهم وأنه لما علم المتهم بذلك اخطر
رئيسه الشاهد السابق بوجود عجز لديه في العهدة
فسمح له بتوريد المبالغ وقام فعلاً بالتوريد على
دفتين في يوم الجرد ٨/٣١ وفي يوم ٩/٢ بعد

المختلس مبالغها بأداة لينة (كأستيكة) وهي التي تكتب بالرضا ص هي أن القسائم بالأقلام المختصة وليست بيد المحصل فلا يرأى عن تحصيلها.

• وحيث إن حفظي جابر خلف النكائب المساعد قرر أن بعض القسائم تسلم إلى قلم الأملاك أو تسحب بمذكرات بسبب الدفع أو الإزالة أو حجز الأجرة وأن المحصل عادة هو الذي يحضر إليه ويبلغه بذلك شفويا فيؤشر بذلك في السجل بالعلامة المتعارف عليها بالرضا ص وأنه لم يكن يتأكد من ذلك ثقة منه في أقوال المحصل.

• وحيث أن تقرير لجنة الجرد المقدم في ١٥/٩/١٩٥٤ تبين منه أن جميع القسائم المحصلة في المدة من شهر يناير سنة ١٩٥٤ إلى أغسطس سنة ١٩٥٤ محصلة في تواريخ تخالف تاريخ التوريد بمقدار متفاوتة كبيرة وأن بعض القسائم قد حصلت أيضا أثناء الإجازة المرضية الممنوحة للمتهم من يوم ١٤/٧ إلى ٣١/٨/١٩٥٤ وأن قسائم العقارات رقم ٨٣٦ و ١٢٠٣ و ١٣٢٧ حصلت من مدة طويلة ولم يثبت الجرادون عدم وجودها بالعهد عقب كل جرد سواء الذي تم في ٢١/١١/١٩٥٣ أو في ٢٠/٣/١٩٥٤ ولم يظهر العجز إلا في الجرد الأخير يوم ٣١/٨/١٩٥٤ — وبلغت عدد القسائم الواردة بكشوف العجز الثلاث عدد ١٢١ قسيمة منها ١١٩ قسيمة أملاك وقسمتين ضريبة إيجارات وأن ماورد نتيجة جرد العهد لها تامة في جرد نوفمبر سنة ١٩٥٣ للعقار رقم ٨٣٦ قد تبين عكسه إذ أن القسيمة رقم ٥٨١٩ لسنة ١٩٥٣ وقيمتها ١١٢٠٠ ج تم تحصيلها في ١/١٠/١٩٥٣ ولم تورد قيمتها لخزاة البلدية إلا بعد اكتشاف الحادث مع المبالغ المختلصة الأخرى وذلك

مراقب الإيرادات بأنه علم من محمد فؤاد رئيس مراقبة التحصيل أن المتهم متغيب في إجازة طويلة وأنه كلفه بإحضار العهدة وحرر مذكرة رسمية له ووافق عليها هو في ٢٩/٨/١٩٥٤ بتكليف صبحي غبريال بالذهاب لمنزل المحصل وإحضار عهده لجردها — وأن هذا كان يوم الخميس وفي يوم الجمعة ليلا حضر له الشاهد الأول أيضا في منزله وأبلغه بأن المتهم حضر له مع أهله واعترف له بوجود عجز في عهده وطلب أن يساعده في دفعه للتستر عليه وأنه كلف فؤاد بضرورة مباشرة الجرد ثم علم بعد ذلك أن المتهم اختلس حوالى ستمائة جنيه كما ثبت من تقرير لجنة الجرد.

وشهد صبحي غبريال مفتش التحصيل بأنه كان قد حدد يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٤ لجرد عهدة المتهم وطولب بتسليمها ولكنه أحضرها يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٥٤ وبلغ العجز لديه أكثر من ستمائة جنيه وأن كاتب السجل حفظي أثناء الجرد السالف كان يتواطأ معه بأن يؤشر بأن القسائم في جهات أخرى حالة أنها لا تزال لديه وفي عهده وقد حصل قيمتها فعلا.

وشهد على أحمد سعد بدان كاتب الإيرادات بالبلدية بأنه ندب لعملية الجرد وأن الطريقة التي تم بها العملية هي المراجعة مع حفظي وكان حفظي لا يذكر موضوع القسائم التي بها العجز فلا يمتدى هو إليها. وأنه يعلم بأن المتهم وحفظي صديقين ويجلسان على مقهى واحد ويعلم ذلك كل من يعرفهما. وكان حفظي يؤشر على السجل بإشارات يستفاد منها أن القسائم ليست بيد المحصل وهذا السجل الذي ثبت به من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وجود آثار مخفية في خانات تاريخ التسديد أمام بعض القسائم

ولم يورد كل ما حصله كذلك وانه تمكن بعد ذلك في جمع ما حصل لديه من عجز وذهب لرئيس القلم للتوريد وانه اربك فعلا بعد ذلك ولم يعرف ماذا يصنع - ولم يعمل كيف تم الجرد في مارس سنة ١٩٥٤ مع وجود عجز في عهده ولم يكشف الجرادون مع انه كان قد استلم المبالغ ولم يرد القسائم وكانت في عهده فقال ان هذا لغت نظره طبعاً ولكنه سكت - وقال صراحة انه لم يحاول تسديد المبلغ الذي ادعى بفقده لان والده كان مريضاً وكان هو مرتبكاً وان سبب تحصيله المبالغ وهو بالاجازة كان لتوريدها مع باقي المبلغ الذي عجز لديه.

وحيث ان دفاع المتهم بالتحقيق الاول بالنيابة كان بانه كان مريضاً وكانت لديه العهدة وكان يجري التحصيل وانه يعمل بقسم التحصيل منذ سنة ١٩٤٧ وانه يعلم انه لا يجوز توريد جزء من مبلغ محصل فقط يجب توريد المبلغ جميعه ولكنه لم يكن يعلم المدة التي يجب فيها التوريد وانه يجوز ان تكون هناك تعليمات بالتوريد فوراً في اليوم التالي أو بامتناع المحصل عن التحصيل إذا كان بالاجازة مرضية ولكنه لا يعلم شيئاً عن هذه التعليمات وان المبالغ بقيت طرفه لمدة تسعة شهور لانه كان مريضاً وكان والده مريضاً كذلك وانه قد يكون اخطأ ولكنه لم يجلس وان المبالغ الذي لديه قد ورد لها فعلاً - ولم يقل في هذا التحقيق مطلقاً بانه ضاعت منه مبالغ أو فقدت أو سرقت كما قال في التحقيق السابق الاداري كما تقدم.

وحيث انه باعادة سؤاله بعد ذلك في التحقيق التكميلي قرر انه في يوم من الايام لا يذكره بعد

بتواطؤ حفطي جابر كاتب مراقبة التحصيل الذي كان يؤشر امام هاتين القسيمتين بدفتر حصر القسائم بالقلم الرصاص باعتبار انها بقلم العوائد للاملاك لا بيد المحصل حتى تنتهي عملية الجرد وبعد ذلك يقوم بمحو الاشارة بما يدل على تسيره على الاختلاس - كما وان مائتين من جرد العهدة في ٢٣/٢/٥٤ انها تامة قد ثبت عكسه اذ تبين ان اربع قسائم عن العقارين ١٢٠٣ و ١٣٢٧ بلغت قيمتها ٢٦٥ و ٤١ ج حصلت في ٢٩ يناير ١٩٥٤ و ٢/١٣ و ١/١٠ و ١٠/٢/٥٤ ولم تورد قيمتها الا بعد اكتشاف الاختلاس وذلك بالتواطؤ نفسه الذي قام بينه وبين حفطي جابر - وان قسائم اخرى كثيرة بلغت ٣١ قسيمة حصلت قيمتها في تواريخ مختلفة من مارس الى يونيو سنة ١٩٥٤ ولم تورد الا بعد اكتشاف الاختلاس وانه حصل قسائم اخرى في فترة اجازته ولم يوردها - وان القسائم كلها التي قام المحصل المتهم بتحصيل قيمتها بلغ مجموعها ١٢١ قسيمة حصلها ولم يوردها حتى اكتشاف الاختلاس وطلب للجرد وبلغت قيمتها مبلغ ٤١٥ و ٦٦٢ ج وردها على دفعتين بعد اكتشاف الحادث مع ٧٠ قسيمة بمبلغ ٢٠٦ و ٣٩٩ ج بتاريخ ٣١/٨/٥٤ والآخرى عن باقي القسائم وعددها ٥١ قسيمة بمبلغ ٢٠٩ و ٢٦٣ ج في ٢/٩/٥٤ واصبح بذلك لا توجد عليه مبالغ مستحقة غير هذا.

وحيث انه قد سئل المتهم ابتداء في التحقيق الاداري فادعى بانه يوم ١/١٠/٥٢ فقد منه مبلغ كبير حصله وهو ١١٢ جنيناً وكسور قاربتك ولم يورد واستمر في التحصيل ولم يورد كل ما حصله ثم حصل على اجازة مرضية وحصل فيها

عمل مرهق ذهب إلى المنزل وتفقد مبالغه فوجدها تنقص خمسمائة جنيه - وهو قول جديد لم يثبت به أولا وأنه لم يتمكن من جمع ما فقد ولمرض والده ومرضه اخذ اجازة مرضيه حتى يدبر المبلغ وحق لا ينكشف أمر الاختلاس وأنه لا يذكر في أى يوم سرق ولا من أى تحصيل مع انه سبق ان احدد ذلك في التحقيق الادارى وذكر انه يوم ١٠/١٠/١٩٥٣ وان المبلغ ١١٢ جنيه وكسور - وادعى انه كان راكبا الترام وفقد منه المبلغ ولم يبلغ عنه احدا ولم يخطر البوليس به وخشى ان يبلغ حتى لا يقبض عليه وأنه كان يترك الامر للظروف فيما إذا كشف العجز أثناء الجرد .

وحيث انه تبين من أقوال بيير البان التاجر انه سدد يوم ١٠/١٠/١٩٥٣ أربع قسائم دفعة واحدة بقيمتها ٤٠٠ و ٢٢٤ جنيه في هذا اليوم وان الذى حصلها منه هو المتهم نفسه وأنه سلم القسيمة لرجال البلدية في التحقيق ولما ووجه المتهم بذلك وبما ادعاه بأنه فقد منه أولا فقط مبلغ ٢٠٠ و ١١٢ ج وهو نصف المبلغ المحصل بما يتنافى مع دفاعه والذى يدل بجلده على انه اثبت فقط تسديد القسطين الاول والثاني بقيمتيهما ٢٠٠ و ١١٢ ج دون القسطين الثالث والرابع التى اختلسها لنفسه ولم يوردها ولم يظهرها وهي التى كانت محلا للتزوير بوضع الاشارات التى يمحى بعدها كما تقدم اجاب عن ذلك بأنه كان يسدد القسائم مجزأة بمعنى إذا تجمع لديه من تحصيل مبلغ قسط أو آخر قام بتسديدها ثم يورد الباقي بعد ذلك .

وحيث انه بجملة اليوم أقر المتهم بأنه حصل جميع المبالغ المستند اليه اختلسها في التاريخ

الثابتة بالقسائم إلا أنه عاد إلى دفاعه الأخير بالنيابة من انه فقد منه مبلغ خمسمائة جنيه أثناء ركوبه الترام ولم يبلغ عنه ولذا استمر في التحصيل حتى أثناء اجازته وأنه كان يحصل بعض الاقساط من بعض الممولين ثم يثبتها تسديدا لأقساط آخرين على مولين آخرين أى على خد قوله - أجيب من هنا وأحول هنا - وأنه أخيرا ذهب لرئيسه بعد ان اجتمع لديه المبالغ الذى سرق ومع ذلك فقد سدده على دفعتين في ثلاثة أيام - ثم أجاب بأنه حصل الجرد على عهده فعلا ولكنه لا يعرف كيف لم يستدل على العجز ثم قال ان المبلغ الذى سرق ليس خمسمائة جنيه وإنما هو مبلغ خمسمائة وعشرين جنيها وأنه اضطر للتحصيل وهو بالاجازة حتى لا يثبت وجود العجز عليه لأنه لو أعطى العهدة لغيره لحصل الاقساط الباقية وهي القسط الثالث أو الرابع مثلا على الممولين فاذا ما رجعت الكشف لتبين ان القسط الاول لم يسدد مثلا فيكشف الأمر واضطر لفعل ذلك حتى لا يذهب المولون الى البلدية بأنفسهم ويسدوا ما عليهم فيكتشف العجز كذلك وعلى السبب في توريده المبلغ على دفعتين وليس على دفعة واحدة لو كان قد تجمع لديه فعلا قبل ابلاغ رئيسه فقال لان حاله اعطاه شيكا بمبلغ ٢٥٠ جنيها فاضطر لصرفه من البنك ولذا تأخر في التوريد في المرة الثانية أى بعد يومين . وذهب الدفاع عنه إلى أن التأخير في التوريد هو مخالفة إدارية لا عقاب عليها ولا تفيد الاختلاس وان المتهم لم يكن يعلم انه مطلوب للجرد بل ذهب من نفسه ثم طلب براءته على هذا الاساس .

وحيث انه يستلزم من كل الظروف المتقدمة

التعليقات التي تقضى بأن المحصل الذي يكون
باجازة وتزيد مدتها على خمسة عشر يوما يتحتم
أن تسلم عهده حتى يستمر التحصيل بحافضة على
أموال البلدية ولهم ارهاق الناس في الوقت
عينه فكتب أمراً إدارياً بذلك لتسليم العهدة
وانظر حتى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٤ ومع
ذلك لم يحضر المتهم فعرض الموضوع على رئيسه
الذي أشار في نفس اليوم بضرورة إتمام الجرد
وعلم المتهم بالأمر إذ كان يتردد على البلدية ولم
يمنعه مرضه المزعوم من الحضور مرة أخرى ولا
من الذهاب للتحصيل أنه لابد سيكتشف
اختلاس فذهب إلى والده وشقيقه واصطحبهما
إلى محمد فؤاد رئيسه بمنزله ليستعطفه الجميع أن
يسمح له بأن يسدد ما عليه حتى لا ينكشف
الموضوع وإلكن فؤاد خشي المسؤولية فذهب إلى
رئيسه بدوره وأبلغه بما حصل فكافه باتمسام
الجرد وقد كان أن وقع المحذور وكشف أمر
الاختلاس واضطر المتهم إلى اقتراض النقود
أو إحضارها من أهله فسدد جزاء يوم اتسام
الجرد الأول وجزء آخر بعد يومين :

وحيث إنه بما يقطع في اختلاس المتهم لهذه
المبالغ أنها مبالغ كبيرة وأنها أخلت على دفعات
كثيرة وفي مدة متفرقة طالت وبلغت الشهور
وليس من الطبيعي أن تضيق كلها مرة واحدة
منه يؤيد هذا ترده في أقواله أولاً من أن المبلغ
الذي فقد حصل في أكتوبر سنة ١٩٥٣ وكان
٢٠٠ و ١٢٠ جنيناً فقط ثم رأى أن هذا يستقيم
مع كبر المبالغ المختلس الذي ظهر في عهده عاد في
التحقيق الأخير إلى أنه خمسمائة جنيناً ثم في الجلسة
إلى أنه ٥٢٠ جنيناً .

وبما يقطع في سوء قصده واختلاسه للمبالغ

أن المتهم منذ سنة ١٩٥٣ قد دأب على الاختلاس
وكان قد استلم في يوم ١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ من
بير اليان التاجر ٤٠٠ و ٢٢٤ ج فرأى أن يختلس
نصفها لنفسه ويتصرف فيها تصرف الملاك فلم
يورد منها إلا قسطن الأول والثاني وابق لنفسه
القسطين الثالث والرابع وهما مبلغ ١٢٠ ج وكسور
وهي التي ادعى بعد ذلك في التحقيق الإداري
أنها فقدت منه ولم يبلغ عنها ولو كانت واقعة
الفقد صحيحة بفرض عدم التبليغ لضاع المبلغ
جميعه ولم يورد منه شيئاً - والظاهر أن المتهم
لما استمر الاختلاس سولت له نفسه أن يداوم
على ذلك فيختلس بعض الأموال ثم يسدد البعض
في البعض ويسدد ما دفعه بمول الآخر ليخفي
اختلاسه ولكنه كان عسيراً عليه أن يخفي أمر
الاختلاس إذا ما حصل الجرد فاتفق مع صديقه
حفظي الذي كان متبهما معه في القضية وحفظت
بالنسبة له اكتفاء بالجزاء التأديبي أنه عند
مراجعة الجرد يؤثر على مثل هذه القسائم بأنها
غير موجودة طرف المحصل وأنها في جهة أخرى
فلا يسأل عنها - ثم استمر الأمر كذلك فلم
يمكن أن يكشف اختلاسه إلا في نوفمبر سنة ١٩٥٣
ولا في مارس سنة ١٩٥٤ بعدها أي في الجردين
التاليين ثم رأى أن اختلاسه للمبالغ قد زاد ولم
يستطع الدفع ولا التوفيق في الأمر فقدر أنه
لو أخذ اجازة مرضية ومدها لأمكنه أن يخفي
اختلاسه فترة أخرى حتى يدبره له أهله ولم
يستطع أن يخبر والده بالأمر هذه المدة لمرضه
فانظر وشاءت الظروف أن يعلم رئيسه محمد فؤاد
بأنه قد غاب مدة طويلة وخوفاً من القاء مسئولية
الاهمال عليه ولأنه سبق أن تنبه عليه بالحضور
لتقديم العهدة ولم يحضر فرأى أنه لابد من اتباع

ما أنفق على ارتكابه من تزوير الدفاتر مع صديقه حفظي الأمر الذي ثبت ضد هذا الأخير والذي حوكم من أجله تأديبياً والذي نشأ عنه إخفاء ظهور القسائم المحصلة والتي لم تورد عند مراجعة الجرادين للدفاتر في جردين سالفين بوضع الاشارات المزورة عليها ثم مسحها بعد ذلك وبعد تمام عملية الجرد حتى لا ينكشف أمر الاختلاس ولا بد أن لصديقه هذا مصلحة مادية أو أدبية لم تكشف دفعته إلى هذا العمل والتستر على الجريمة أما القول بتسديد المتهم للبالغ بعد ذلك وإن كان يدفع إلى استعمال الرافعة فهو ليس بالعدر الذي يعفيه من العقاب أو يثبت حسن نيته . لأن اختلاس الأموال كما سبق بيانه إنما كان يقصد به تملكها وتوجيهها في غير وجهها والتصرف فيها لمصلحته يؤيد هذا تبديد بعضها وتسديد البعض باسم غير من دفعوا من أصحابها . ولهذا كله تقتنع المحكمة بأن المتهم وهو أمين على المال قد تصرف فيه واختلسه وبدده في شتونه ولم يستطع تسديده حتى طلب للجرد وانكشف أمره ولا يجدي به ما قال به من أنه سرق منه في أكتوبر مائة وعشرين جنيهاً ثم تعديل قيمة ما سرق إلى أنه خمسمائة ثم خمسمائة وعشرين دون أن يبلغ الأمر لرؤسائه أو يبلغ البوليس ليثبت حسن نيته ولتضع الحقيقة وهو دفاع لجأ إليه دون سند عليه يفيد . ويكون قد ثبت عما تقدم أن المتهم أحمد انور سعيد في ائدة من أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ لغاية آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم الرمل والقطارين بصفته من مأموري التحصيل ببلدية الاسكندرية اختلس مبلغ ٤٤٥ و ٦٦٢ ج حالة كونه مسلة إليه بسبب وظيفته وبصفته

سائلة الذكر - ويكون عقابه منطبقاً على المواد ١١١ و ١٢٢ / ١ و ٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . إلا أن المحكمة نظراً لظروف الدعوى ولأن المتهم قد سدد جميع المبالغ التي اختلسها ترى استعمال الرافعة وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والاكتفاء بالحد الأدنى للعقاب على جريمته مع الحكم بتفريجه غرامة مساوية للمبلغ المختلس - وبعرله من وظيفته ولا محل للرد لأن المبالغ المختلسة قد سددت جميعها كما تقدم . .

(قضية النيابة العامة ضد أنور أحمد سعيد رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٦ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد كامل الينساوى ورئيس المحكمة ومصطفى رياض وإبراهيم حسن الزيات المستشارين وحضور السيد الأستاذ محمود طي وكيل النيابة) .

١٦٨ محكمة جنايات الإسكندرية

٢٦ مارس سنة ١٩٥٧

شفيخ الحارة . موظف عام ، وقائم بخدمة عامة .
طلبه مبلغاً من المال . بعد في حكم الرشوة .

المبادئ القانونية

١ - الوظيفة العامة في حكم القانون الجنائي هي التي تخول صاحبها اشتراكاً أيًا كان في أداء السلطة العامة وجرى القضاء الجنائي على تفسير كلمة الموظف تفسيراً واسماً بحيث تشمل كل موظف أو مستخدم وكل شخص مكلف بخدمة عمومية من قبل الحكومة أو

يطلب منهم مبلغاً من المال مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفتهم أو امتناعهم عن تنفيذ ذلك أو الزعم بأداء عمل من الأعمال ليس من اختصاصهم هو عمل معاقب عليه بتقتضى مواد الرشوة .

المحكمة

وبما أن واقعة الدعوى تحصل فيما تكشف للمحكمة من الاطلاع على أوراق التحقيقات التي أجريت فيها وما دار بالجلسة من سماع الشهود والمرافعات أنه في يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ ضبط الجاويش محمود عطية بمكتب الآداب المتهم وهو يتحدث مع فتاة اسمها نوال ويتعقبها فاشتباه فيه وذهب به للقسم حيث أبلغ عنه وتحرر ضده المحضر رقم ٨١ أحوال نقطة المسلة وبعد تحرير المحضر أرسل صحة المتهم إلى قسم العطارين حيث أثبت بدقته الأحوال بالبند رقم ٢٣٩ الساعة ٧ و٤٥ مساء حضور العسكري السيد إبراهيم من نقطة المسلة إلى القسم وانصرافه الساعة ٨ مساء وأنه سلم المحضر والمتهم إلى نوبتي المراسلات وهو المتهم الأول مصطفى أحمد سيد أحمد الذي قام بإخلاء سبيل المتهم وتبين أن من ضمنه في ذلك شيخ الحارة أحمد السيد المتهم الثاني ثم ثبت بالأوراق أن المحضر سلم إلى الكونستابل حسن الروبي ثم إلى الملازم أول علي جاء الله ثم للملازم ثاني أحمد حلي غازی ولم يعثر عليه بعد ذلك حيث فقد . وعندما كان يراجع الصاغ محمد صبيح العنتيل نائب المأمور المحاضر تبين له عدم تسديد الدفاتر وفقد المحضر فبحث فبين له ما تقدم وتبين له أن تسلم المحضر لم يوضح بدقته العهدة ولم يستدل عليه بسر

إحدى المصالح العامة التي تستمد سلطتها من الحكومة وقد استقر للفقهاء على تعريف الموظف العام بأنه كل شخص يعهد إليه القيام بأعمال دائمة في خدمة المرافق العامة التي تديرها السلطات الإدارية مباشرة بصرف النظر عن نوع العمل الذي يقوم به الموظف أو طريقة تقلده تلك الوظيفة وسواء كانت تلك الوظيفة تقابل أو لا تقابل .

٢ — مشايخ الحارات ومشايخ الأقسام شأنهم شأن مشايخ البلاد يعتبرون من الموظفين العموميين وذلك ثابت من اختصاصاتهم والجزاءات التي توقع عليهم وطريقة تعيينهم وشروط هذا التعيين وما يتقاضونه من مكافآت متضمنة علاوة غلاء المعيشة تؤخذ من ميزانية الدولة .

٣ — لا شبهة مطلقاً في اعتبار شيخ الحارة من الأشخاص المكلفين بخدمة عامة وينطبق عليهم نص المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل إذ الخدمة العامة في تعريف الفقهاء هي التي يقصد بها العمل لصالح منفعة عامة لاقرار الأمن وليس بضروري أن يقوم بها موظف عام وإنما قد يقوم بها فرد عادي فهي خدمة فنية في صالح الجمهور تقوم بها مشروعات تنشئها الدولة مثل خدمات البوليس والدفاع والنقل وتوريد المياه والنور وغيرها .

٤ — من يقبل من مشايخ الحارات أو من

المبلغ فأعطاه خمسين قرشا أخرى وأراد بذلك أن يتفادى سوء سمعته وطلبه مرار إلى مكتب الآداب . وإزاء ذلك كله رأى الضابط إخطار النيابة بالأمر حيث حققت الدعوى وقدم المتهمان لمحاكمتها عن تهمة الرشوة .

« وحيث إن هذا الذي استخلصته المحكمة مستند صحته من شهادة المجنى عليه كوستا وما تبين من الاطلاع على الدفاتر وما تبين من فقد محضر اللجنة الخاصة به وتحرير محضراً آخر بدله وتقديم كوستا للحاكم ثم الحكم ببراءته استئنافياً وما تبين من شهادة الشهود الآخرين الذين سمعوا ومن أقوال نفس المتهمين على النحو الذي سيلي . » وحيث إنه تبين من الاطلاع على دفاتر الأحوال بالقسم :

أولاً - أنه بالاطلاع على دفتر أحوال الخدمة من ٨ أبريل سنة ١٩٥٦ إلى ١٨ أبريل سنة ١٩٥٦ وجد مدونا بالبند رقم ٢٣٩ أحوال يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ بالصفحة رقم ١٠٩ الساعة ٧٤٥ مساءً أنه قد حضر العسكري السيد إبراهيم من نقطة المسلة ومنه كل من كوستا خلفازاكي بالمحضر رقم ٨١ أحوال وغريب عبد المقصود بالمحضر رقم ٨٠ المسلة وحجرا بصالة القسم وتسليت الأوراق للضابط المنوب والذي حرر هذه الإشارة واثبتها هو المتهم الأول الامباشي مصطفى سيد أحمد ووقع عليها وكتبها بخطه .

ثانياً - أنه تبين من الاطلاع على نفس الدفتر الخاص بأحوال خدمة المراسلات بالصفحة رقم ١١٠ قرين البند رقم ٢٤٣ الساعة ٨ مساءً يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ أنه أدخل سبيل كوستا خلفازاكي في المحضر رقم ٨١ المسلة بعد التضمنين

النوذجية في اليوم المذكور كما لم يستدل على قيده بدفتر قيد القضايا بمجداول المخالفات أو الجرح وببحث عنه بالمكاتب وبالقسم جميعه فلم يعثر عليه فشك نائب المأمور في الأمر وتبين له أن يدا لا بد قد عشت به وأخفته وذلك لأمر نخفي لا يعرف بعد ورأى المعاين أن يتبين حقيقة الموضوع فأرسل في طلب كوستا المذكور الذي كان متهما في المحضر الفاقد وسأله فأخبره بأنه حقيقة اتهم وحقق معه بنقطة المسلة ثم أحضر بواسطة أحد العساكر ومعه المحضر حيث أدخل سبيله المتهم الأول بعد أن دفع له جنيها سلم منه شيخ الحارة أربعين قرشا وأخذ هو الستين قرشا الباقية وطلب إليه أن يحضر بعد يومين لإرساله لمكتب الآداب وقابله المتهم الأول بعدها الساعة ٨ صباحا بالمحضر وطلب منه أن يعطيه جنيها آخر حتى لا يرسله لمكتب الآداب فأعطاه إياه وانصرف - وأنه فرجىء بعد ذلك بالمتهم الثاني فحضر إلى محل عمله ويقابل مخدومه ويطلب إليه الحضور معه لمكتب الآداب فأفهمه أن الأومباشي السابق المتهم الأول أخذ منه جنيها آخر وأفهمه بأنه لا داعي لذهابه لمكتب الآداب فأصر على استصحابه فلم يردأ من الذهاب معه إلى المحافظة ولم تكن مع المتهم أوراقا أو غيرها وبدا من أن يصعد معه في المحافظة إلى مكتب الآداب استوقفه هناك وأفهمه أنه سيقابل المسئولين بالمكتب ويعود وكلفه بانتظاره هو بياب المحافظة ودخل المتهم وغاب عنه حوالي عشرين دقيقة ثم عاد وأبلغه أنه لا داعي للذهاب لمكتب الآداب وأنه سيدفع مبلغ خمسين قرشا فقط قيمة المخالفة وطلب منه تقودا لقاء عدم ذمابه فأعطاه جنيها نظير ذلك فاستقل المتهم

عليه من شيخ الحارة أحمد السيد أي المتهم الثاني وتأشير بخط المتهم الأول على ذلك وأقر بعدها أنه كتبها بخطه وامضائه .

ثالثا - تبين من الاطلاع على دفتر القضايا من ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٦ وهو الخاص بأورنيك مصلحة الأمن العام رقم ١٤ ما يفيد أن المحضر السالف قد سلم في دوسيه العرض من الكونستابل حسن الروبي إلى الملازم أول على جاد الله يوم ١٠ منه أيضا الساعة ١٢ منتصف الليل وسلم بعدها إلى الملازم ثاني أحمد حلي غازی يوم ١١ أبريل سنة ١٩٥٦ ولم يثبت ولم يرد بالبند ٥٩ الخاص بتسلم العهدة شيء عن هذا المحضر ولا في البند رقم ٩٣ الخاص بعرض الأوراق ولم يثر بعد ذلك على المحضر مع أن المحضر الثاني الذي ورد معه سار في اجراءاته العادية - وكذلك تبين من الاطلاع على سركي النوبتجية الخاص بتسلم الأوراق أنه لم يرد فيه شيء خاصا بهذا المحضر - ويستفاد من ذلك أن المحضر قد فقد أثناء التسليم ولا بد أن يبدأ عبثت به واخفته اخفاء الجريمة اتق وقعت بشأنه وهي الرشوة وإلى ما سيتبع بعد ذلك بشأنها عما قام في ذهن المتهم الأول إذ ذاك أن ينتهز هذه الفرصة لاستغلال المجنى عليه وهو المتهم في القضية الأصلية كما حدث بعد ذلك وهو الذي دفع أيضا المتهم الثاني أن يستغل الظروف نفسها وقد رأى المتهم الأول استغلالها وأخذ رشوة ونقودا فلما إذا لا يأخذ مثلها ودفعه لأن يفعل مع الأجنبي كوستا ما فعل من طرق وهي احضاره للحافظة ثم الصعود ثم العودة ثم طلب النقود ثم أخذ مبلغ مائة وخمسين قرشا زيادة عما سبق أن أخذه وهو أربعين قرشا .

وحيث أنه تبين كذلك من الاطلاع على حضر المخالفة رقم ٥٥٢ سنة ١٩٥٦ العطارين ٥٨٧ كلى سنة ١٩٥٦ الذي فقد وحرر بدله أنه لم يمكن الاستدلال على عنوان المجنى عليها فيه وهي نوال أحمد السعيد بالمسكن الذي سبق أن أعطته وأنه حرر ضد كوستا خلفازاكي باعتباره وجه إلى المذكورة الفاظا تخدش حيائها بالطريق العام وذلك بشهادة الجاويش محمد عطيه من مكتب الآداب الذي أثبت أنه رآه يكلم المذكورة وهي تسردون أن ترد عليه - وقد أقر كوستا في هذا المحضر بأنه اتق المجنى عليها وكانت تحدته عن عمل وقرر الجاويش أنه سمعه يطلب إليها الذهاب معه إلى منزل والدته وقد حكم غيابيا ضد المذكور بالحبس أسبوعا وكفالة ١٠٠ قرشا في ١٣ ستمبر سنة ١٩٥٦ ولما عارض حكم برفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعدها استأنف المتهم ونظر استئنافه بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وحكم بإلغاء الحكم وبرأته مما أسند إليه على أساس أن ما سمعه الجاويش لا يفيد خدش الحياء ولعدم اطمئنان المحكمة لشهادته .

وحيث إنه قد شهد المجنى عليه كوستا بالبوايس وبالنيابة وبالجلسة فقرر ما يتفق مع ما تقدم من حيث ضبطه بواسطة الجاويش وتحرير محضر له ثم لإرساله لقسم العطارين وأنه هناك قابل المتهم الأول الذي أخلى سبيله بعد أن طلب منه جنيتها وأعطى منه أربعين قرشا إلى المتهم الثاني بعد التضمنين عليه وأخذ لنفسه ستين قرشا وانهما أقهما إذ ذاك أنهما سيتصرفان في المحضر بما لا يدعوا بعدها شيء ما وأنه ذهب لمسلم يعطيه الامباشي الستين قرشا أولا ولكيته سكت

لظروفه ولما قالاه له - وأن المتهم الأول أمره فعلا بالحضور بعد يومين لمقابله وإرساله لمكتب الآداب فاستمع لهذا الأمر ولما حضر للقسم بعد اليومين كطالب المتهم الأول قاله أمام القسم وافهمه أنه لا داعي لذهابه لمكتب الآداب وهو سيينهى الموضوع بنفسه وطلب منه نقودا لذلك فأعطاه جنيتها نظير هذا ثم أخبره أنه لا داعي لذهابه لمكتب الآداب وأنه إذا حكم عليه في المحكمة فسيُدفع الغرامة وستكون بسيطة - وفوجيء بعد ذلك بيومين بحضور المتهم الثاني للمحل الذي يعمل فيه وطلب منه أن يذهب لمكتب الآداب لعمل فيش وتشبيه بخاف وهو أجنبي من ذلك وخشى كذلك الأمر لأنه متزوج حتى لا تعلم زوجته وأبلغه بأن الامباشي أخبره بأنه لا داعي للذهاب لمكتب الآداب ولكن المتهم الثاني صمم على استصحابه معه فما كان منه إلا أن ذهب معه وسار إلى المحافظة وهناك تركه أمام بابها وأخبره بأنه سيحاول صرف الموضوع من نفسه وعدم تحرير الفيلش والتشبيه له وصعد المتهم الثاني ثم عاد إليه بعد عشرين دقيقة وطلب منه نقودا أخرى فأعطاه جنيتها ولما استقلها أعطاه خمسين قرشا مرة أخرى وأمره بالانصراف فانصرف وأنه لا يعرف أيًا من المتهمين من قبل وأن شيخ الحارة ساومه على ما يدفعه أولا عن التضمين وافهمه أنها شغلة كبيرة وطلب خمسين قرشا ولم يكن معه نقودا صغيره فأعطى الامباشي جنيتها وبعد صرفه أعطى هذا منه شيخ الحارة الأربعين قرشا وأخذ هو مبلغ الستين قرشا الباقية فسكت ولم يتكلم وأن المحضر كان مع الامباشي وإن حضوره بعد يومين للقسم كان بناء على طلب الامباشي نفسه شفويا - وأن شيخ الحارة حضر أمام

مدير المحل وكله ولكنه لم يتحدث معه علنا بالموضوع وأنه لا يعرف هل أعطى الامباشي شيئا من المبلغ الثاني وأنه يعرف الامباشي وشيخ الحارة لو عرضا عليه لأنه قابلهما عدة مرات كما ذكر .

دوحيث أنه بعد ذلك رأى الضابط المحقق اجراء عملية عرض على المذكور وقد استعرف فيها فورا على المتهم الاول استعرافا صحيفا وأخرجه لأول وهلة - ثم عرض عليه شيخ الحارة في عملية عرض قانونية أخرى كذلك فاستخرجه من بين المعروضين مرة وأخرى بسهولة .

دوحيث إن المتهم الاول قد انكر الأمر كله وانكر اخذه الستين قرشا الاولى أو طلبه من كوستا الحضور للقسم أو أخذه نقودا بعدها ولا يعرف لماذا يدعى عليه وأقر بأنه استلم المحضر ومعه المتهم فعلا وأنه اخلى سبيله بعد التضمين عليه من المتهم الثاني .

دوحيث أن المتهم الثاني كذلك قد انكر الأمر وإنما قرر فقط أنه بعد ضبط المتهم أعطاه عشرين قرشا فأخذها نظير مبلغ الضمان وهي كأجر له ولم يطلبها لانهم لا يأخذون مهاي ولا نقودا من الحكومة - وأنه حقيقة ذهب اليه بعدها بناء على اشارة بطلبه لمكتب الآداب ونبه عليه بالذهاب ولكنه لم يصحبه ولم يأخذ منه نقودا أو غيرها وإن المجنى عليه كوستا أخبره فعلا لما طلب منه الذهاب لمكتب الآداب في محله أنه ذهب للامباشي بعد ذلك وقد اعفاه من الذهاب وأخبره بأنه دفع للامباشي مبلغ جنية نظير ذلك وتبين حقيقة أنه وردت اشارة من مكتب الآداب إلى القسم يوم ١٤/٤ بتكليف الضامن أي شيخ الحارة باخطار كوستا بالذهاب للمكتب

وانه لم يحضر — وذلك نتيجة لان كل موظفي مكتب الآداب ومنهم الجاويش الذي ضبط المتهم يخطرون المكتب بما يحصل من ضبط حتى يتولى المكتب بعدها البحث في أمر المتهمين بالخروج على الآداب أو الذين تهرز لهم هذه المحاضر .

د وحيث ان دفاع المتهم الاول بالجلسة قام على اساس انه لا دخل له في الموضوع وعلى الانكار وعلى عدم الاطمئنان إلى شهادة المجي عليه وطلب البراءة لذلك . وقام دفاع المتهم الثاني على انه لم يأخذ سوى عشرين قرشا أعطاه له كبتشيش كالعادة بالنسبة لما فعله من النضمين على كوستا وانه ليس في ذلك رشوة ما لأن المتهم الثاني من مشايخ الحواري الذين لا يعدون موظفين عموميين ولا قائمين بخدمة عامة وليس في تناولهم أجراً ما يعد في حكم الرشوة .

د وحيث ان مدار بحث المحكمة فيما يختص بالمتهم الثاني هو هل شيخ الحارة يعتبر موظفاً عمومياً وان لم يكن موظفاً عمومياً فهل هو ممن يقومون بخدمة عامة وينطبق عليهم نص المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدل أم لا .

د وحيث إن الوظيفة العامة في حكم القانون الجنائي هي التي تخول صاحبها اشتراكاً أياً كان في أداء السلطة العامة لأن غرض الشارع ضمان سير أعمال المصالح العامة جميعاً — وجرى القضاء الجنائي على تفسير كلمة الموظف تفسيراً واسعاً بحيث تشمل كل موظف أو مستخدم وكل شخص مكلف بخدمة عمومية من قبل الحكومة أو إحدى المصالح العامة التي تستند سلطاتها من الحكومة وأشار التعديل في الفقرة الخامسة من المادة

١١١ على ذلك ونص على كل شخص قائم بخدمة عامة — كما وأن الفقه قد استقر على تعريف الموظف العام بأنه هو من الأشخاص الذين يعهد إليهم بأعمال دائمة في خدمة المرافق العامة التي تديرها السلطات الإدارية مباشرة بصرف النظر عن نوع العمل الذي يقوم به الموظف أو طريقة تقلده تلك الوظيفة وسواء أكانت هذه الطريقة هي التعيين أو الانتخاب كما أنه لا فرق بين أن تكون الوظيفة بمقابل أو بغير مقابل . وأما ما يقول به الدفاع من أن شيخ الحارة هو كرشد مكتب المخدرات واستناده على حكم لمجلس الدولة خاص بالمرشدين من أنهم لا يعتبرون موظفين عموميين لأنهم لم يلتحقوا بمصلحة عمومية ولأنهم لا يقيدون على إحدى درجات الكادر العام بل يتقاضون مكافأة على هذا الإرشاد من رصيد معين لهذا الغرض — فإن هذا الحكم جاء في نوع الوظيفة والموظفين وسوء استعمال السلطة وغيرها والداخلين أو الخارجين عن كادر الموظفين ومرتباتهم بما لا دخل له في تفسير القانون الجنائي من حيث عمل الموظف أو قيام الشخص بخدمة عامة — فضلاً عن أنه لا محل للاستشهاد بذلك في جرائم الرشوة أو الاختلاس لأن نفس المرشد في مثل هذه الجرائم ممن تنطبق عليه المادة ١١١ فقرة ٥ من قانون العقوبات فضلاً عن أن الخدمة العامة في تعريف الفقه هي التي يقصد بها العمل لصالح منفعة عامة لإقرار الأمن وليس بضروري أن يقوم بها موظف عام وإنما قد يقوم بها فرد عادي فهي خدمة فنية في صالح الجمهور تقوم بها مشروعات تنشأ الدولة مثل خدمات البوليس والدفاع والنقل وتوريد المياه والنور وغيرها .

الأقسام والحارات وإيتافهم يكون من محافظ المدينة بناء على طلب المأمور كما أن جزاءاتهم لغاية خصم مرتب سبعة أيام من مكافآتهم يكون بواسطة المأمورين وتعتمد من مساعدى المناطق فاذا رأى أن مافله شيخ الحارة لا يتناسب مع مثل هذا الجزاء يرفع الامر للمحافظ ليتولى توقيح الجزاء بنفسه ولاشك أنه متى كان الامر كذلك فى طريقة تعيينهم وشروط هذا التعيين وما يتقاضونه من مكافآت متضمنة علاوة غلاء المعيشة تؤخذ من ميزانية الدولة يكون شيخ الحارة هو من الموظفين فعلا — وان ثار الجدل حول اعتباره كذلك فانه لاشبهة مطلقا فى اعتباره من الاشخاص المكلفين بخدمة عامة والذين يعدون فى حكم المرشحين .

وقد سار القضاء على ذلك واعتبر أن مشايخ الحارات فى المدن يقومون بمقتضى التعليمات الموضوعة لهم ببعض أعمال القرعة ومنها الشهادة أمام مجالس القرعة عن شخصية المقترعين وأن من يقبل منهم مبلغا من المال مقابل امتناعه عن اظهار شخصية من يتقدم للكشف الطلى يحق عقابه بمقتضى مواد الرشوة (يرجع حكم النقض أول مارس سنة ١٩٤٧ رقم ١٢٣ سنة سادسة) واذن فمن يقبل من مشايخ الحارات أو من يطلب منهم مبلغا من المال مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفتهم وهى التضمين فعلا أو الارشاد أو التحرى أو إحضار المتهمين للأقسام أو لمكتب الآداب للتعرف عليهم أو امتناعهم عن تنفيذ ذلك أو الزعم بأداء عمل من الأعمال ليس من خصائصهم هو عمل معاقب عليه بمقتضى مواد الرشوة — وأما المتهم الأول فلاشك أنه من المستخدمين العموميين وأن من عمله وخصائصه

وفضلا عن أن الثابت من اختصاص مشايخ الحارات ومشايخ الأقسام الذين يتواجدون بالأقسام ويعينون بالاختيار بواسطة المحافظ فى المحافظات وشأنهم شأن مشايخ البلاد تماما وهم نظراؤهم إذ هم الذين يقومون بالتحرى والارشاد عن الأشخاص المطلوبين وضمانة أنظار القرعة أو ضمانة من يفرج عنهم من المشتبه فيهم أو المتهمين ومراقبة المحضرين وأمثال ذلك من الأعمال الإدارية التى جرى العرف على تكليفهم بها — وأن لهم مكافآت باعتبار أربعة جنيهات لشيخ القسم وثلاثة جنيهات لشيخ الحارة بخلاف علاوة الغلاء التى قد تبلغ فى بعض الأحيان ١٥٠ ٪ أى أن شيخ الحارة كما هو ثابت من إفادة القسم المرافقة يتقاضى مبلغ سبعة جنيهات وخمسين مليا يخصم منها رسم تمغة الدق وكلمها من ميزانية وزارة الداخلية وتصرف بكشوف تحررها أقلام الحسابات وتعتمد فى الأقسام بعد المحافظات .

كما أن الثابت كذلك من التعليمات الإدارية التى ترسل إلى الأقسام عند اختيار مشايخ الحارات والأقسام أنه يختار بواسطة المأمور واحد من الاعيان أو ذوى اليسار عن كل شياخه ويرسل كشف بهم لاعتمادهم من المحافظة وتعيينهم للقيام بوظائفهم وأنه يشترط فيمن يعينون منهم أن لا يقل عمر الواحد عن خمسة وعشرين سنة وأن يكون لائقا طيبا وان يكون حسن السير والسلوك واشتهر بالاستقامة وان يقدم شهادة تحقيق الشخصية الدالة على خلوه من السوابق وان يكون مقبلا بدائرة القسم ويجيد القراءة والكتابة وأن لا يكون قد رقت لسوء السلوك إذا كان قد سبق له أن رقت شيخا للحارة وان رقت مشايخ

تفنيذ أوامر الافراج وغيرها مما يطلب إليه تنفيذ .

وحيث إنه لذلك كله وقد تبين أن مشايخ الحواري من ينطبق عليهم حكم المادة ١١١ من القانون المعدل فيكون فيما فعله المتهمان مما ينطبق عليهم حكم القانون ولا يهم أن يكون من بين الاعمال التي زعماهما سيقومان بها أنها ليست من اختصاصهم كالتصرف في المحضر الذي ثبت فقده واختلاسه ولم يعثر عليه أو الاعفاء من عمل الفيش والتشبييه الذي لم يتم لعدم تنفيذ كتاب مكتب الآداب باستصحاب المبلغ كوستا إليه . . . وتضمن المحكمة تماما من الظروف السابقة الى شهادة المجنى عليه التي لا تحمل اى محل من التجنى على المتهمين من جانبه فهو لم يذهب أصلا للإبلاغ ولما سكت عنه ولم يفعل شيئا اقتناعا بما زعمه المتهمان ما يدل على رضائه وقبوله دفع الرشوة الآن الدعوى لم ترفع عليه لما يناله من إعفاء بحكم المادة ١٠٧ من القانون إذ أنه أخبر بها السلطات وساعدها في القبض على المتهمين واعترف بهذا اعترافا صريحا لاشائيه فيه لغاية قفل باب المرافعة — وقد قبل المتهمان مادفعه لهما من مبالغ للعبث بأعمال وظيفتهما أو ما أسند إليهما فهو اتجار بها يكون العقاب معه متعينا القضاء به عليهما .

وحيث إنه لذلك كله يكون قد ثبتت للمحكمة

ما تقدم جميعه أن المتهمين :

- ١ - مصطفى أحمد سيد أحمد حَكمدار المراسلات قسم العطارين .
- ٢ - أحمد السيد شيخ حارة قسم العطارين : في المدة من ١٠ أبريل سنة ١٩٥٦ الى ٧ مايو سنة ١٩٥٦ بدائرة قسم العطارين بصفتها موظفين ومكلفين بخدمة عامة الأول وهو أمباشى بقوة بوليس قسم العطارين والثاني شيخ حارة القسم طلبا واخذنا عطية لأداء عمل من أعمال وظيفتهما بأن أخذ المتهم الأول من كوستا خلفازاكى مبلغ ١٦٠ قرشا واخذ الثاني منه ١٩٠ قرشا لقاء القيام بضمانته في محضر مخالفة الآداب رقم ٨١ أحوال يوم ١٠/١/١٩٥٦ المحرر له بمعرفة احد رجال بوليس مكتب الآداب وزعموا له أنها سيقومان بالتصرف في هذا المحضر وأنه لن تتخذ بصدد الاجراءات القانونية المعتادة وإن يذهب لمكتب الآداب أو يعمل له فيش وتشبييه كالعادة ويكون عقابهما في هذا منطبقا على المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ولا محل لاستعمال الرأفة بهما لما ارتكباها ، من اتجار شنيع واستغلال لوظيفتهما .

(قضية النيابة العامة ضد مصطفى أحمد سيد أحمد وآخر رقم ٥٠١ سنة ١٩٥٦ كلى بالهيئة السابقة) .

قضاء الأحوال الشخصية

١٦٩

محكمة دمنهور الابتدائية

١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٦

١ - استئناف الحكم في اشكالات التنفيذ في قضايا الأحوال الشخصية.

ب - غياب المستأنف في الاشكال في قضايا الأحوال الشخصية - حكمه

المبادئ القانونية

١ - لم تكن إشكالات التنفيذ في الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية تقبل الطعن بالامارضة أو الاستئناف تطبيقاً لما ورد في المادة ٣٥١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - غير أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد نص على اتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وقد أجرى الشارع تعديلاً في اللائحة الشرعية فأنهى فيما ألغاه منها المادة ٢٥١ السابقة الذكر فأصبح الاستئناف جائزاً .

٢ - طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتضى اتباع الاجراءات الواردة في اللائحة الشرعية فيما بقي معمولاً به

من قواعدهما ومن ثم يتعين الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد لنظر الاستئناف تطابقاً لحكم المادة ٣١٩ من اللائحة الشرعية .

المحكمة

د حيث إن الاستئناف الحالي هو عبارة عن إشكال في تنفيذ حكم صادر من دائرة الأحوال الشخصية الجزئية بمحكمة دمنهور - ولم يحضر المستأنف جلسة اليوم .

د حيث إن الاشكالات لم تكن لتقبل الاستئنافات في ظل المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ (لللائحة الشرعية) وذلك عملاً بنص المادتين ٣٥١ ، ٣٥٢ لائحة .

د حيث إنه بمقتضى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أصبح المعمول به في الإشكال هو قانون المرافعات وذلك عملاً بنص المادتين ٥ ، ١٣ من القانون المذكور .

د حيث إنه طبقاً للبادة ٣٩٥ من قانون المرافعات يجوز استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعملة أياً كانت المحكمة التي أصدرتها . د حيث إنه بهذا أصبح الاستئناف في الأحكام الصادرة في الاشكالات جائزاً غير أن مناط البحث هو هل تتبع قانون المرافعات في استئناف الإشكالات على اعتبار أن الاستئناف

ب — طلاق . تقيد القاضي بنظام الطلاق بين غير المسلمين المختلfi الملة الواردة في شريعتهم .

المبادئ الفانونية

١ — تخصيص دائرة لنظر قضايا الأحوال الشخصية بين غير المسلمين المتحدف الملة وأخرى لنظر قضايا غير المسلمين المختلfi الملة هو تنظيم إدارى لا يتقيد به قواعد الاختصاص النوعى .

٢ — عند نظر دعاوى الطلاق بين غير المسلمين المختلfi الملة يتقيد القاضي بنظام الطلاق الواردة في شريعتهم فلا يقر الطلاق إلا إذا وقع في الدائرة المرسومة عندهم .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تلخص في أن المدعى أقام هذه الدعوى بصحيفتها المعلنة في ١٩٥٧/٣/٧ وقال شرحا لها إنه تزوج بالمدعى عليها بمقتضى عقد زواج في ١٩٤٩/٩/٧ وبعد الدخول والمعاشرة طلقها استعمالا لحقه في الطلاق بموجب إشهاد رسمى صادر بمحكمة الجيزة الابتدائية الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/٨/١٤ وأن المدعى عليها انجيلية وطنية بينما هو من طائفة الروم الارثوذكس وكلاهما يدين بالطلاق وأنه بالرغم من صدور الإشهاد سالف الذكر الذى أصبحت بمقتضاه المدعى عليها بائنة منه ولا تربطها به علاقة فأنها لاتزال تتعرض له في أمور الزوجية وتزعم بالبطل أنها لاتزال في عصمه بما اضطره إلى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم له عليها بإثبات طلاقها منه بمقتضى الإشهاد المحرز أمام محكمة الجيزة الشرعية في ١٩٥٢/٨/١٤

لم يكن جائزا فيها في ظل اللائحة — أم تتبع أحكام اللائحة في الاستئنافات على اعتبار أن استئناف الإشكال لا يخرج عن كونه استئناف حكم صادر من محكمة جزئية — ولم تلقى قواعد الاستئناف في اللائحة بل ظلت كما هى وكل التغيير الذى طرأ بالنسبة لها أنه أجزى استئناف الاشكالات .

« وحيث إنه طبقا للبادة الخامسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الأصل اتباع الإجراءات الواردة في اللائحة الخاصة بترتيب المحاكم الشرعية فى القانون العام للإجراءات فيما بقى من قواعدها — وضمنه هذه القواعد الباقية ومواد الاستئناف — ومن ثم ترى المحكمة وجوب تطبيق هذه المواد في صدر الاستئنافات المرفوعة عن إشكالات كما تطبق في باقى الاستئنافات .

« وحيث إنه طبقا للبادة ٣١٩ لائحة يتمير الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يحضر المستأنف جلسة ومن ثم يتعين الأخذ بهذا النص .
« وحيث إن المستأنف خسر الاستئناف فيلزم المصروفات عملا بالمواد ٢٨١ لائحة ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات .

(قضية عبد الحميد الشهير بعبده عبد الفعاص ضد علية القهيرة بفوزية عد مرسى رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٦ رئاسة وعضوية السادة الأساندة صالح حنق وعمد أبو يوسف ومحمد محمد عيسى القضاة وحضور السيد الأستاذ إبراهيم أبو النصر ممثل النيابة) .

١٧٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ — أحوال شخصية . تخصيص دوائر الأحوال الشخصية : تنظيم إدارى .

ومنعها من التعرض له في أمور الزوجية مع الزامها بالمصاريف والاتعاب .

ومن حيث ان المدعى قدم للأنبات صورة رسمية من اشهاد الطلاق المشار اليه وشهادة من بطريركية الروم الارثوذكس مؤرخة ٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تفيد أن المدعى قدم طلبا إلى هذه البطريركية لاعتناق المذهب الرومي الارثوذكسي وقد قبل طلبه وأجريت عليه المراسيم الدينية المتبعة في هذه الاحوال في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث ان المدعى عليها دفعت بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى على أساس ان الزوجين متحدين في الملة فيكون الاختصاص للدائرة المالية وأن تغيير المدعى لمذهبه ليس إلا تحايلا على الاختصاص وتلاعبا بالاديان وان الغرض منه ليس إلا التخلص من حكم النفقة الصادر لصالحها في القضية رقم ٧١ سنة ١٩٥١ على فرعى مصر وأن هذا التغيير ان صح فقد استجد بعد قيام النزاع ومن ثم فلا أثر له على وجوب تطبيق قانون الملة وهو لا يجيز الطلاق إلا للزنا كما أضافت أن بطريركية الروم الارثوذكس قررت إلغاء الشهادة السابق تسليمها للمدعى وعدم ادراج اسمه ضمن أبناء طائفها لما ثبت لها أخيرا من أنه ادخل الحيلة عليها لغرض شخصي وليس حبا في العقيدة كما يدعى هذا الغرض هو محاولة التهرب من حكم نفقة لصالح زوجته وقدمت صورة فوتوغرافية من شهادة صادرة من البطريركية المذكورة في ١٩٥٧/٢/٢٩ تفيد هذا المعنى كما دفعت المدعى عليها أيضا في مذكرتها المقدمة بملسة ١٩٥٧/٦/٢ بعدم جواز سماع الدعوى استنادا لنص المادة ٩٩ من القانون ٧٨ سنة ١٩٣١ التي تنص على عدم سماع دعوى

الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق وأضافت أنه لما كان المذهب الذي تعتنقه لا يدين بالطلاق كما ان مذهب الروم الارثوذكس لا يدين بالطلاق إلا في حالة الزنا فإن دعوى الطلاق تكون غير مسموعة .

ومن حيث إن المدعى قدم مذكرة بدفاعه طلب فيها ضم الدفع بعدم الاختصاص للموضع والحكم له بطلباته الموضحة بعريضة الدعوى ورد على الدفع بعدم الاختصاص بأن الدائرة المالية اختصاصها مقيد بأن يكون الطرفان متحدين الطائفة والملة ولهما محاكم منتظمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بينما في هذه الدعوى المدعى عليها انجيلية وطنية والمدعى رومي ارثوذكسي من قبل رفع الدعوى ولا محل في هذا الخصوص لبحث ما إذا كان اعتناق المدعى لمذهبه الجديد عن رغبة صادقة في العقيدة الجديدة أم لا إذ يجب احترام الوضع الظاهر في مسائل العقائد الدينية لأنها صلة بين الانسان وربه ، وطالما كان الامر على هذا النحو فيصبح الاختصاص لهذه الدائرة وحدها دون سواها . ومتى تقرر ذلك وجب تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومقتضى ذلك الحكم للمدعى بطلباته لان الراجع في مذهب الحنفية وهو ما تضافرت النصوص عليه في كتب الفقه أن طلاق الذي لزوجته يقع شرعا ويترتب عليه أثره .

ومن حيث إن النيابة قدمت مذكرتها المؤرخة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ ، وقالت فيها إن المشرع قضى على الخلاف المتعلق بالاختصاص

وأن رضا الطرفين في الترافع إلى هذا القضاء أصبح مفروضا عليهما قانونا ولا خيار لهما فيه ، وتطبق عليهما أحكام الشريعة الإسلامية لذلك وفقا للمادة السادسة من القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ وانتهت النيابة في مذكرتها إلى أنها ترى رفض الدفع بعدم الاختصاص والحكم للدعى على المدعى عليها بإثبات طلاقها منه طلاقا رجعية بتاريخ ١٤/٨/١٩٥٢

ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم الاختصاص فإنه بصدور القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية أصبح الخلاف على الاختصاص بالنسبة لغير المسلمين سواء المتحدى الطائفة والملة أم المختلفين فيما لا محل له ذلك لأن المادة الرابعة من القانون سالف الذكر قد نصت على تشكيل دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية وما دامت القضية الحالية من قضايا الأحوال الشخصية المشار إليها في المادة المذكورة وقد رفعت إلى هذه الدائرة وهي دائرة أحوال شخصية مشكلة طبقا لهذه المادة ومختصة بنظر قضايا الطلاق والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها بنص المادة ٨ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فإن اختصاصها يكون منعقدا بالنسبة للدعوى الحالية ولا يجوز التمسك أمامها بعدم الاختصاص بمقولة إن الطرفين متحدا الطائفة والملة حسب وجهة نظر المدعى عليها وأن الدائرة المختصة تبعا لذلك هي الدائرة المالية ذلك لأن مثل هذا التوزيع بين دوائر الأحوال الشخصية التابعة

لمحكمة واحدة هو تنظيم إداري لا تنقيد به قواعد الاختصاص النوعي (يراجع في ذلك شرح قانون المرافعات للدكتور أحمد أبو الوفا طبعة سنة ١٩٥٦ بند رقم ٢١٥) فضلا عن ذلك فلا يفوت المحكمة بمناسبة ما أثير حول تغيير المدعى للملة والقول بأن ذلك كان بقصد التحايل على قواعد الاختصاص لا يفوتها أن تشير إلى أن الثابت من الشهادة المقدمة منه والصادرة من بهليركية الروم الأرثوذكس أنه اعتنق هذا المذهب بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ سابق على رفع الدعوى ولا عبرة بما قدمته المدعى عليها بعد ذلك من مستندات لتدليلها على أن هذا التغيير لم يكن حبا في العقيدة إذ لا يجوز البحث عن الباعث على اعتناق الدين الجديد وفي هذه الحالة تتحدد الجهة القضائية وفق الديانة الجديدة ذلك لأن الاعتقاد الديني مسألة نفسية محضة ولا يمكن لأي جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر والإجراءات الرسمية التي يتطلبها القانون بتغيير الديانة أو المذهب ومن يعتنق دينا معينا لا يسأل عن الباعث له على اعتناقه وترتب الآثار الخاصة بتغيير الدين من وقت وقوعه بصرف النظر عن وجود التحايل أو عدم وجوده (نقض ١٧ يناير سنة ١٩٣٥ ملحق القانون والاقتصاد س ٥ رقم ٢٤ ونقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ملحق القانون والاقتصاد س ٧ رقم ١٩) وأحكام الدين الإسلامي تتفق مع هذا الرأي فالنبي عليه الصلاة والسلام كان يقبل ظاهر الإسلام من المنافقين ، وفي الحديث المأثور : أن قال لرجل مستنكرا : طعمه في صحة إسلام آخر هل شققت قلبه ؟ ومن كل ما تقدم يتضح أن الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس ويتعين لذلك رفضه .

« ومن حيث إنه بالنسبة للدفع بعدم سماع الدعوى استنادا إلى المادة ٩٩ فقرة أخيرة من المرسوم بقانون ٧٨ سنة ٣١ فإن هذه الفقرة قضت بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق فإذا كانت ديانة أحدهما لا تجيزه فإن الدعوى تكون غير مسموعة .

« ومن حيث إن شريعة الانجيليين وهى التى تدين بها المدعى عليها لا تبيح الطلاق للزوج ولكنها حصرت التطلق فى حالتين نصت عليهما فى المادة ١٨ منها بقولها (لا يجوز الطلاق ، وصحتها التطلق ، إلا بحكم من المجلس العمومى) وفى الحالتين الآتيتين :

اولا - إذا زنا أحد الزوجين وطلب التطلق الزوج الآخر .

ثانيا - إذا اعتنق أحد الزوجين ديانة أخرى غير الديانة المسيحية وطلب الآخر التطلق .

وأضافت المادة ١٩ أنه فى الحالة الثانية لا يجوز الحكم بالتطلق إلا لصالح الزوج الذى بقى على دينه المسيحى (يراجع فى ذلك شرح الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين للمستشار تادرس ميخائيل تادرس الطبعة الأولى ص ١٨٧ بند ٢٦٤) .

« ومن حيث إنه يتبين مما تقدم أن الطائفة الانجيلية تجيز الطلاق فى حالتين فهل يتقيد القاضى بنظم الطلاق المطبقة عندهم فلا يوقع الطلاق إلا فى هاتين الحالتين أم يطبق فى شأنهم الراجع من مذهب أبى حنيفة عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ؟ للإجابة على ذلك يتعين الرجوع إلى المذكرة الايضاحية للائحة المذكورة

حتى يمكن الوقوف على قصد المشرع من وضع الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من اللائحة وقد جاء فى هذه المذكرة فى هذا الخصوص ما نصه : « كانت المحاكم الشرعية عملا بالمادة ٢٨٠ تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة فى الدعاوى المرفوعة من أحدهما على الآخر وكان فى ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق لعدم استطاعة هذه المطلقة الزواج من آخر للتقاليد المتبعة فى ملتها فتبقى معلقة لا تزوج وقد تحرم من النفقة فلا تجد من يتفق عليها فرقى معالجة هذه الحالة عملا بمبدأ جواز تخصيص القضاء بالنص على عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق ، هذا ما جاء فى المذكرة الايضاحية وقد علق البعض على ذلك بأن منع تطبيق المادة ٢٨٠ من اللائحة إنما يكون بالنسبة لمن لا يدينون بالطلاق أما غيرهم فتطبق عليهم المادة ٢٨٠ المذكورة لأن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من اللائحة استثناء من حكم عام فيبقى الباقى من المستثنى منه على أصله ولكن فى هذا القول نظرا لأن الذى يتفق مع روح العصر ومع ما توحى به المذكرة الايضاحية هو احترام شعائر هذه الطوائف وأن يحكم القاضى بنظم الطلاق عندهم على أن لا يطلق هو ولكنه يقرر ما إذا كان الطلاق قد وقع فى الدائرة المرسومة عندهم فيحكم بصحة الدعوى فيه أو يقرر أنه لم يقع فى الدائرة المرسومة عندهم فلا يحكم بأى أثر للطلاق حتى يصححوا الوضع ويصدر عن أهله (يراجع فى ذلك كتاب الأحوال الشخصية قسم الزواج للأستاذ الشيخ محمد أبو زهره ص ٢٥٩) .

<p>بقانون ٧٨ سنة ١٩٣١ في محله ويتعين القضاء به .</p> <p>« ومن حيث انه وقد خسر المدعى دعواه فيحكم عليه بالمصاريف والأتعاب عملاً بالمادة ٢٨١ من المرسوم بقانون ٢٨١ لسنة ١٩٣١ والمادتين ٣٥٦ و٣٥٧ مرافعات . »</p>	<p>« ومن حيث انه على الأساس المتقدم يتضح أن شريعة الزوجة وهي الشريعة الانجيلية لا تجيز الطلاق الا في الحالتين السابقتين ببيانها وأن شريعة الروم الأرثوذكس لا تجيز الطلاق كذلك إلا في حالات معينة فيتعين التزام هذه القيود والتقييد بنظم الطلاق عندهم وبالتالي فلا يجوز للزوج أن يوقع الطلاق بمحض مشيئته واختياره دون قيام سبب موجب له ومن ثم يكون الدفع بعدم سماع الدعوى عملاً بالمادة ٩٩ فقرة أخيرة من المرسوم</p>
<p>(القضية رقم ٢٧٨ سنة ١٩٥٧ كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العظيم الطنطاوى ومحمد قاضل ومحمد عبد العزيز شلى القضاة وحضور السيد الاستاذ مسعود شرف ممثل النيابة) .</p>	

قضاء الضرائب

مطابقة دفاتره أو عدم تطابقها على أن غرض
المشرع يبين بوضوح من المذكرة الإيضاحية
لهذا المرسوم بقانون ومن المذكرة الإيضاحية
لقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

د حيث إن واقعة هذه الدعوى تخص في
ان مأمورية ضرائب المنيا قدرت أرباح
المستأنف عليه من نشاطه في تجارة الطوب والجير
باعتباره من الممولين الخاضعين لضريبة لارباح
التجارية والصناعية في كل من السنوات من ١٩٤٨
إلى سنة ١٩٥١ بمبلغ ٣٣٤ جنيها تطبيقا لأحكام
المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ . ولما
لم يقبل المستأنف عليه هذه التقديرات احيل النزاع
إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١١
فبراير سنة ١٩٥٤ بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع :

أولا : باعتماد تقرير المأمورية لما في أرباح
الطاعن في كل من سنتي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ بمبلغ
٣٣٤ جنيها عملا بأحكام المرسوم بقانون .

ثانيا : ببطالان ربط الضريبة على أرباح
الطاعن الخاصة بسنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وقد طعن
مصلحة الضرائب في هذا القرار أمام محكمة
المنيا الابتدائية بعريضة معلنه في ١٧ مارس

١٧١

محكمة استئناف القاهرة

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

ضرائب . لا يتطلب القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢
لربط الضريبة بطريق التقدير إلا لحص نشاط الممول في
سنة الأساس دون باقي السنوات .

المبدأ القانوني

بالرجوع إلى المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ يبين أنه نص في مادته الأولى على
أنه استثناء من أحكام الفصل الخامس من
الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة
إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق
التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من
السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١
وظاهر من هذا النص أن المشرع لم يتطلب
إلا فحص نشاط الممول في سنة الأساس أو (أول
سنة يباشر فيها نشاطه) والتأكد من خضوعه
في هذه السنة لربط الضريبة بطريق التقدير .
فإن تحقق ذلك اتخذت أرباح سنة الأساس
أساسا لربط السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١
دون ما حاجة لفحص نشاط الممول والنظر إلى

١٩٥٤ طلبت فيها وللأسباب الواردة بها قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه فيما يختص بسن ١٩٥٠، ١٩٥١ وتأيد تقديرات المأمورية لهاتين السنتين بمبلغ ٣٣٤ جنيهاً عن كل سنة عملاً بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ مع إلزام المطعون ضده بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. وبتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٥٤ أصدرت محكمة أول درجة حكماً المستأنف القاضي بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة الصادر في ١١ يوليو ١٩٥٤ وألزمته بمصلحة الضرائب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بعريضة معلنة في ١٤ يولييه ١٩٥٥ طلبت فيها للأسباب الواردة بها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تأيد قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٤ وإلغائه مع تأيد تقديرات المأمورية لأرباح المستأنف عليه عن سن ١٩٥٠، ١٩٥١ بمبلغ ٣٣٤ جنيهاً قياساً على السنوات السابقة مع إلزامه بالمصاريف ومقابل الأتعاب عن الدرجتين.

وحيث إن المستأنفة تنهى على الحكم المستأنف أنه إذا استند في قضائه بتأييد قرار اللجنة فيما قضى به من بطلان ربط الضريبة على أرباح المستأنف عليه عن سن ١٩٥٠، ١٩٥١ إلى القول بأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لا تخضع أرباح الممولين لسنة الأساس وهي سنة ١٩٤٧ إلا إذا

كانوا محاضمين لربط الضريبة بطريق التقدير. وإن مسك الدفاتر المنتظمة يمنع من تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون على السنوات المقيسة وأن هذا التفسير الصحيح الذي يتفق مع ما ورد في المذكرة التفسيرية للرسوم بقانون سأل في الذكر. إذ استند الحكم في قضائه إلى ذلك قد اخطأ في تطبيق القانون. ذلك لأن عبارات المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ صريحة في الإشارة إلى أن اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ للمولين الخاصين للربط بطريق التقدير يعتبر أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١. فأصبح التقدير بسنة القياس هو التقدير الواجب بحاسبة الممول عليه بصرف النظر عن نظامية حسابات الممول ووجودها من عدمه - وهو ما يتفق مع المذكرة التفسيرية للتشريع التي يظهر منها مراد الشارع من إصداره وخروجه عن قاعدة سنوية الضريبة وسنوية الحاسبة إنجازاً للأعمال المتراكمة في مصلحة الضرائب وللاستقرار الحالة الاقتصادية للمولين لبعض الوقت. وإن هذا الغرض يبين بوضوح أيضاً من إصدار المشرع للقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ وتعقيبه عليه بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ من جعله للمول الحق في اختيار الحاسبة على أساس دفاتره النظامية أو على أساس القياس بعدمدة السنوات المقيسة بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٤ وقصره لهذا الحق على السنوات التالية لسنة ١٩٥١ بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥.

وحيث إنه بمطالعة الحكم المستأنف يبين أنه استند في قضائه إلى أسباب لا تخرج في جوهرها

عما أوردته المستأنفة بصحيفة استئنافها ومذكرتها. إذ جاء بالحكم في هذا الصدد (. . .) وظاهر من هذا النص، أى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ أنه « لى تتخذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الأرباح عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ يجب أن يكون الممول خاضعا لربط الضريبة بطريق التقدير عن هذه السنوات الأخيرة . أما إذا كان يمسك دفاتر منتظمة فيجب الأخذ بها وعدم اللجوء إلى طريقة التقدير الجزأى — إذ أن هذا التفسير يتفق مع النص . ولا عبرة بما أصدرته مصلحة الضرائب من تعليمات تفسيرية بما يخالف هذا التفسير لأنه يخالف القانون ولا يقيد المحكمة ولا يتفق مع ما ورد في المذكرة التفسيرية للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ وهي دالة على قصد الشارع من أن القانون يقتصر بطبيعته على المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على المستندات المقدمة من مصلحة الضرائب أن الممولون هذه ذكر أنه يمسك دفاتر وحسابات منتظمة عن سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ وكان واجبا على مأمورية الضرائب أن تقدر أرباحه أخذا من تلك الدفاتر — لا أن تقدرها تقديرا جزافا — وقياسا على أرباح سنة ١٩٤٧ — وذلك تطبيقا للقواعد سالفة الذكر وتكون لجنة الطعن إذن على صواب إذ هي قررت بطلان اجراءات ربط الضريبة عن سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ لأن المأمورية قدورها جزافا دون فحص دفاتر الممولين ضدته التي كان يمسكها في هاتين السنتين .

وحيث إنه بالرجوع إلى المرسوم بقانون

رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ يبين أنه نص في مادته الأولى على أنه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . »

وحيث أنه ظاهر من هذا النص أن المشرع لم يتطلب إلا فحص نشاط الممول في سنة الأساس أو أول سنة يباشر فيها نشاطه والتأكد من خضوعه في هذه السنة لربط الضريبة بطريق التقدير فإن تحقق ذلك اتخذت أرباح سنة الأساس أساسا لربط السنوات التالية حتى سنة ١٩٥١ دون ما حاجة لفحص نشاط الممول والنظر إلى نظامية دفتره أو عدم نظاميتها . على أن غرض المشرع يبين بوضوح من المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون إذ جاء فيها أنه لا يستثنى من اتخاذ الأيراد الحكى أساسا للتقدير إلا حالات معينة أشارت إليها المذكرة ليس من بينها حالة انتظام دفاتر الممول في السنوات المقيسة .

وحيث إن المشرع قد أوضح بجلاء عن غرضه السابق في مناسبة أخرى عند ما أصدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ الذى استبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ مادة أخرى لما تبين له تداخل سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ اللتين يحكمهما القانون المذكور في السنوات التي يحكمها المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . إذ أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ إلى ذلك حيث ورد بهاء . . . وذلك لأن سنى ١٩٥٠ و ١٩٥١ تخضعان لحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ويجرى

بخصوص سنة الأساس وحتى لا يحرم أحد طرفي الخصومة درجة من درجات التقاضي .

« وحيث إنه بالنسبة لمصروفات الدعوى فيتعين الزام المستأنف عليه بمصروفات الاستئناف عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات — أما مصروفات الدعوى عن الدرجة الأولى فالقول فيها لمحكمة تلك الدرجة على هدى ما ينجلي عنه النزاع الموضوعي أمامها . »

(استئناف معاملة الضرائب ضد السيد محمد عبد المال رقم ٥٧٤ سنة ٧٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة أحمد الجارم ومحمد الزمراني ومحمد رفعت المستشارين وحضور السيد الأستاذ محمود البكري وكيل النيابة) .

١٧٢

محكمة استئناف القاهرة

١٦ مايو سنة ١٩٥٧

تفسير الملائمة الفردية إلى شركة تضامن لا يستلزم عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

إذا كانت المنشأة فردية يستغلها الممول وحده ثم أصبحت شركة تضامن بينه وبين زوجته — فتغير السكان القانوني هذا المنشأة لا يحول دون انطباق حكم الفقرة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — مادام لم يطرأ على وحدة نشاط المنشأة أي تغيير — بما يتعين معه اعتبار هذا النشاط استمراراً لما درجت عليه المنشأة قبل حدوث التغيير — واتخاذ أرباحها في سنة ١٩٤٧ (وهي سنة القياس) أساساً لربط

الربط في شأنهما حكماً متى كان الممول خاضعاً لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة الأساس ومن ثم فلا وجه لامادة النظر في انتظام حسابات الممول فيها

« وحيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم المستأنف إذ قضى بطلان ربط الضريبة على أرباح الطاعن الخاصة بسنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد جانب الصواب ويتعين الغاؤه في هذا الخصوص . »

« وحيث إن المستأنفة طلبت أيضاً بعريضة استئنافاً تأييد تقديرات المأمورية لأرباح المستأنف عليه عن سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ بمبلغ ٣٣٤ جنيهه قياساً على السنوات السابقة . »

« وحيث إنه فضلاً عن أن محكمة أول درجة لم تعرض لبحث موضوع هذا الطلب اكتفاء منها بما قضت به من بطلان ربط الضريبة عن أرباح الطاعن عن هاتين السنتين بما لا يسوغ معه تصدي هذه المحكمة للفصل فيه ولأول مرة — فضلاً عن ذلك فإن الثابت من أسباب الحكم المستأنف أن المستأنف عليه تمسك أمام محكمة أول درجة بأنه طعن في تقدير ربحه عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٣٣٤ جنيهه أمام المحكمة الابتدائية ولم يفصل في الطعن ولم تقدم مصلحة الضرائب ما يبنى ذلك . »

« وحيث إنه طالما إن النزاع لا زال محتدماً بين طرفي الخصومة حول تقدير الربح عن سنة الأساس وهي سنة ١٩٤٧ — وعلى ضوء ما يتكشف الأمر فيه أمام محكمة أول درجة يكون القياس على سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ موضوع النزاع الحالي فيتعين لذلك إعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها على أساس ما تستبينه

للضريبة عليها في كل من السنوات المقيسة (وهي من سنة ١٩٤٩ إلى ١٩٥١).

المحكمة

« حيث إن وقائع هذا النزاع قد فصلها الحكم المستأنف بما لا ترى معه المحكمة موجبا لتكرارها .

« وحيث إن مصلحة الضرائب قد استأنفت هذا الحكم بعريضة معلقة في ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ طلبت فيها وللأسباب الواردة بها قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى الابتدائية والحكم :

أولا - باتخاذ أرباح المستأنف ضده الأول (نجيب جيد) عن سنة ١٩٤٧ (سنة الأساس) البالغ قدرها ٢٥٠ جنيه أساسا لربط الضريبة عليه عن فترة النزاع أي الفترة من ٩ مارس ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وستى ١٩٥٠ و ١٩٥١ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

ثانيا - باعتبار أرباح المستأنف ضدها الثانية (المرجومة أنيسة تادرس) مورثة باقي المستأنف ضدهم عن الفترة من (٩ مارس ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩) مبلغ ٥٠٠ و ٢١٠ ج وعن سنة ١٩٥٠ مبلغ ٥٠٠ و ٢٥٧ ج واتخاذ أرباحها عن سنة ١٩٥٠ (أي ٥٠٠ و ٢٥٧ ج) أساسا لربط الضريبة عليها عن سنة ١٩٥١ تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

ثالثا - إلزام المستأنف ضدهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

« وحيث إن المستأنفة (مصلحة الضرائب) لنهي على الحكم المستأنف دأبه إذ قضى باتخاذ

أرباح المنشأة المقدرة في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٢٥٠ ج أساسا لربط الضريبة عليها خلال مدة النزاع أي من ٩ مارس سنة ١٩٤٩ إلى نهاية سنة ١٩٥١ قد أخطأ في تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . ذلك لأن المنشأة قبل هذه الفترة (فترة النزاع) كانت فردية يستغلها المستأنف ضده الأول (نجيب جيد) ثم أصبحت في فترة النزاع شركة تضامن مبنية وبين زوجته (أنيسة تادرس) مورثة باقي المستأنف ضدهم وهذا التغيير في الكيان القانوني للمنشأة هادم لوحدة نشاطها في سنة القياس والسنوات المقيسة مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة ربط الضريبة على المستأنف ضده الأول عن فترة النزاع من (٩ مارس ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥١) على أساس سنة الأساس (١٩٤٧) اعمالا لحكم الفقرة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . وربط الضريبة على الشريكة وهي مورثة باقي المستأنف ضدهم على أساس أرباحها الفعلية في أول سنة باشرت فيه نشاطها أي في الفترة من (٩ مارس سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩) وفي سنة ١٩٥٠ واتخاذ أرباحها في سنة ١٩٥٠ أساسا لربط الضريبة عليها عن سنة ١٩٥١ تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى هذا الأساس تتخذ أرباح المستأنف ضده الأول عن سنة الأساس ١٩٤٧ المقدرة بمبلغ ٢٥٠ جنيه أساسا لربط الضريبة عليه في مدة النزاع من ٩ مارس سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٥١ . ولما كانت أرباح الشركة الفعلية بلغت طبقا لقرار لجنة الطعن في الفترة من ٩ مارس سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وفي سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٤٢١ ج ، ٥١٥ ج على

« وحيث إن الحكم المستأنف في محله لأسبابه التي بنى عليها والتي تقرها وتأخذ بها هذه المحكمة لأن تغيير الكيان القانوني للمنشأة لا يحول دون انطباق المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ مادام لم يطرأ على المنشأة أى تغيير ولم يستحدث عليها أى نشاط جديد — وليس في الأوراق ولم يرد في مذكرة المأمورية بتقدير الأرباح ما يشير إلى حدوث أى تغيير في أنشط المنشأة نتيجة إتيان الشركة بين المستأنف عليه الأول وزوجته المستأنف عليها الثانية (مورثة باقى المستأنف عليهم) مما يتعين منه اعتبار هذا النشاط استمرارا لما درجت عليه المنشأة قبل حدوث التغيير واتخاذ أرباحها المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنوات النزاع تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ كما رأى الحكم المستأنف بحق .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن الاستئناف لا يستند إلى أساس سليم ويتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة بالمصروفات عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات . .

(استئناف مصلحة الضرائب ضد نجيب جيد عن نفسه وبمقتضى وأخرى رقم ٢٧٦ لسنة ٧٣ ق بالهيئة السابقة) .

التوالى . ولما كان نصيب المستأنف ضدها الثانية (الشركة) في الأرباح المذكورة طبقا لعقد الشركة النصف . أصبح من المتعين تقدير أرباحها تقديراً فعلياً عن الفترتين المتقدمتين (٩ مارس سنة ١٩٤٩ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ بمبلغ ٥٠٠ م و ٢١٠ ج و ٥٠٠ م و ٢٥٧ ج واتخاذ أرباحها في سنة ١٩٥٠ أساسا لربط الضريبة عليها عن سنة ١٩٥١ .

« وحيث إن المستأنف قد قدمت مذكرة بدفعها أصرت فيه على طلباتها الواردة بمريضة الاستئناف كما قدم المستأنف ضدهم مذكرة بدفعهم طلبوا فيها رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

« وحيث أنه بمطالبة الحكم المستأنف يبين أنه استند في قضائه إلى ما يخلص في القول بأن التغيير الذى طرأ على الكيان القانوني للمنشأة لم يؤثر في طبيعتها أو جوهر نشاطها إذ الثابت من قرار لجنة الطعن أن رأس مال المنشأة الثابت بالعقد هو ذات المبلغ الثابت بالدفاتر والخاص بالسنوات السابقة عندما كانت المنشأة فردية كما أن موقعها لم يتغير وبذلك ظلت شهرتها ثابتة — فلا محل لإعادة تقدير أرباحها في مدة الخلاف وعدم الأخذ بأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

القضاء التجاري

١٧٣

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦

إفلاس . المحكمة المختصة . محكمة موطن الدين
التجاري . طول نس على اختصاص آخر ، لتعلق
الاختصاص بالنظام العام . مراعاة المحكمة ذلك من
تلقاء نفسها .

المبدأ القانوني

إن المحكمة المختصة بإشهار الإفلاس هي
التي يقع في دائرتها محل المدين أي المحل التجاري
الذي يزاول فيه أعماله التجارية بدليل ما نصت
عليه المادة ١٩٧ من قانون التجارة من أن
« الحكم بإشهار الإفلاس بناء على طلب المدين
المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً إلى قلم كتاب
المحكمة السكاكن محله في دائرة اختصاصها بأنه
وقف عن دفع ديونه » وقد أراد المشرع بذلك
استثناء من القواعد العامة أن يجعل الاختصاص
المحل في دعاوى إشهار الإفلاس محكمة معينة
بالذات هي محكمة موطن المدين التجاري دون
محكمة موطنه العادي وكان هذا تقديراً منه
لاعتبارات هامة هي أن تحديد مركز المدين في
جوانبه وتنظيم إجراءات تناول كل ثروته ونقص
للتصرفات التي كانت نموبها في اثرائه أو افقاره

المحكمة

أ يجب أن تقع في المحل الذي توجد فيه كل
العناصر التي تعين على البت في شؤون المفلس —
ومؤدى ذلك كله أن الاختصاص المحلى في مثل
هذه الدعوى إنما يتصل بالنظام العام فلا يجوز
الاتفاق على تعديله ، وينبغي على المحكمة
مراعاته من تلقاء نفسها .

« من حيث إن المدعى عليه أعلن بالحضور
إعلاناً صحيحاً ولم يحضر فيجوز الحكم في غيبته
عملاً بالمادة ٩٥ / ١ مرافعات .

« وحيث إن محمد إبراهيم المغربي أقام هذه
الدعوى طالباً بالحكم بإشهار إفلاس
تاجر الخردوات بشارع خيرى بدمنهور وتحديد
يوم ١ يناير ١٩٥٦ تاريخاً مؤقتاً لتوقفه عن
الدفع وركن في اختصاص هذه المحكمة إلى
اتفاق الطرفين عليه في سندات الدين ثم قسم
حافطة تتضمن عديداً من السندات الإذنية التي
تحمل توقيع المدعى عليه بوصفه مديناً وتاجر
خردوات بشارع خيرى بدمنهور .

« وحيث إن المحكمة المختصة بإشهار الإفلاس
هي التي يقع في دائرتها محل المدين أي المحل
التجاري الذي يزاول فيه أعماله التجارية بدليل
ما نصت عليه المادة ١٩٧ من قانون التجارة من
أن « الحكم بإشهار الإفلاس بناء على طلب المدين
المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً إلى قلم كتاب

المبدأ القانوني

إعمالاً للأصل العام الذي قرره المادة ٢٠٨ مرافعات كان على المحكمة أن تقضي باتبات التنازل عن الدعوى إلا إنها ترى عدم اجازة التنازل إذا كان يحس المصلحة العامة ولا شك أن هذه الدعوى قد شرعت لحماية مصلحة عامة واستهدف المشرع منها حماية حقوق الدائنين والعمل على تساويهم لأن هذا بدوره يعمد الثقة في نفوسهم ويخلق أداة قيمة لاثمان التاجر ويسود الطمأنينة اللازمة لاتعاش التجارة وازدهارها ومن ثم كانت أحكام الإفلاس وقواعده متعلقة بالنظام العام .

المحكمة

د من حيث إن المدعية رفعت هذه الدعوى بطلب الحكم بإشهار إفلاس المدعى عليه وما يستتبع ذلك من إجراءات قانونية وإضافة المصروفات ومقابل أنعاب المحاماة إلى جانب التفليسة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بمقولة إن المدعى عليه مدين في مبلغ ٤٠٠ جنيه بمقتضى سندات استحق بعضها قبل رفع الدعوى في ٢٨ / ٢ / ٣١ ، ٣ / ٣٠ ، ٤ / ١٩٥٦ على التوالي وعمل عنها برونسو عدم الدفع ولم يتم المدعى عليه بالوفاء ومن ثم رفعت الدعوى لتوقفه عن الدفع .

د وحيث إن المدعية بعد أن قدمت مستنداتها التي تستند إليها في ثبوت دينها وتأخير المدعى عليه في التسديد تصالحت مع المدعى عليه في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعقد قالت فيه إن توقف المدعى عليه عن التسديد كان لظروف طارئة

المحكمة الكائن عمله في دائرة اختصاصها بأنه توقف عن دفع ديونه ، وقد أراد المشرع بذلك استثناءاً من القواعد العامة أن يجعل الاختصاص المحل في دعوى إشهار الإفلاس لمحكمة معينة بالذات هي محكمة موطن المدين التجاري دون محكمة موطنه العادي وكان هذا تقديرًا منه لاعتبارات هامة هي أن تحديد مركز المدين في جملته وتنظيم إجراءات تناول كل ثروته ولخص التصرفات التي كانت سبباً في إثرائه أو إفقاره يجب أن تقع في المحل الذي توجه فيه كل العناصر التي تعين على البت في شؤون المفلس - ومؤدى ذلك كله أن الاختصاص المحل في مثل هذه الدعوى إنما يتصل بالنظام العام فلا يجوز الاتفاق على تعديله ، وينبغي على المحكمة مراعاته من تلقاء نفسها .

د وحيث إن الموطن التجاري للمدعى عليه كائن بمدينة دمنهور فنكون محكمة دمنهور الابتدائية هي المختصة بنظر هذه الدعوى ويتعين لذلك الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة مع إحالة الدعوى إلى المحكمة سالفة الذكر وذلك إعمالاً لنص المادة ١٣٥ مرافعات .

(القضية رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٦ إفلاس رئاسة ومضوية السادة الاساندة محمد شبل عبد المقصود وسعد الشاذلي وأحمد خيرت القضاء) .

١٧٤

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦

إفلاس . التنازل عن دعوى الإفلاس . غير جائز استثناء من حكم المادة ٢٠٨ مرافعات .

زالت أخيراً عما يجعلها تثق في ائتمانه وقد دفع لها ١٠٠ ج عند التوقيع على الصلح ومنحته آجالاً لتسديد الباقي وتنتهى هذه الآجال في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٧ وحررت سندات جديدة بقيمة الباقي وفق هذه الآجال ومن ثم فإنها تنازل عن دعوى الإفلاس المقامة ضده وتلتزم بمصاريفها وتقابل أتعاب المحاماة عنها .

وحيث إنه أعمالاً للأصل العام الذى قرره المادة ٣٠٨ مرافعات كان على المحكمة أن تقضى بإثبات التنازل عن الدعوى إلا أنها ترى عدم إجالة التنازل إذا كان يمس المصلحة العامة ولا شك أن هذه الدعوى قد شرعت لحماية مصلحة عامة واستهدف المشرع منها ضيافة حقوق الدائنين والعمل على تساوينهم لأن هذا بدوره يبعث الثقة فى نفوسهم ويخلق أداة قيمة لائتمان التاجر ويسود الطمأنينة اللازمة لانتعاش التجارة وازدهارها ومن ثم كانت أحكام الإفلاس وقواعده متعلقة بالنظام العام وأجيز للنيابة العامة أن تطلب الحكم بإشهار الإفلاس بل للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضى به (م ١٩٦، ٢٠٨ من قانون التجارة لذلك تظل الدعوى قائمة رغم التنازل ورغم النصلح مع الدائنين وليس لكل ذلك من أثر إلا فى تقدير التوقف عن الدفع .

وحيث إنه يبين بما سبق أن المدعى عليه لم يكن فى حالة توقف عن الدفع بالمعنى الذى يقصده القانون بل كان فى حالة عسر وقت لا يعارض مع الاعتراف له بالائتمان والثقة فقد سدد جزءاً من الدين واستكتب بياق الدين سندات بدل التى أسست عليها الدعوى مع تأخير موعده الاستحقاق حتى ١٥ يونيه سنة ١٩٥٧ وحتى كان الأمر كذلك فإن طلب الإفلاس يكون قد

فقد أهم أسبابه ويتعين رفضه مع إلزام المدعية بالمصاريف لالتزامها بها .

(القضية رقم ٧١ - سنة ١٩٥٦ إفلاس بالهيئة السابقة) .

١٧٥

محكمة اسكندرية الابتدائية

٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦

إفلاس . شرطه . التوقف عن الدفع . ولو من دين واحد .

للبدء القانوني

يكفى لشهر الإفلاس أن يتوقف التاجر عن دفع دين واحد متى كان التوقف حقيقة يكشف عن انهيار الثقة بالمدين وتحميم مركزه المالى ، ولا يشترط أن يكون التوقف عن الدفع شاملاً لكل الديون وإلا استطاع المدين أن يعطل إفلاسه بالوفاء ببعض ديونه دون البعض الآخر .

المحكمة

ومن حيث إن الشركة المدعية أقامت هذه الدعوى ضد المدعى عليه التاجر باسكندرية بصحيفة معلنة فى ٢ يونيه سنة ١٩٥٦ قالت فيها مالمخصه إنها تداينه فى مبلغ ١١٠ و ٦٣ ج بموجب أمر أداء صادر من محكمة اسكندرية التجارية الجزئية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ برقم ٣٢٩٤ سنة ١٩٥٥ صار نهائياً وقد تنفذ بالحجز على موجودات محل المدعى عليه الذى استشكل فى ذلك وقضى برفض إشكاله بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٥٦ فى القضية رقم ٧٣٩ سنة ٥٦ مدنى مستعجل اسكندرية وكان أن نبه على المدعى عليه بالدفع بمقتضى احتجاجين معلنين إليه فى ٢٢ و ٢٣

حصول معارضة في الحكم السالف ورسمها ٤٠٠ م
بما في ذلك التمهيد . وبمجموع المبالغ المنفذينها
٨٧٠ و ٥٠ ج .

« وحيث إن المدعية وطالبة التدخل صممتا
عند المرافعة على طلباتهما وقالت المدعية إن
المدعى عليه في حالة إعسار تام وعليه ديون
ضخمة لمصلحة الضرائب أما المدعى عليه فقد طلب
رفض الدعوى تأسيسا على أنه تصالح مع المدعية
مقدما في ذلك محضر صلح قبلت بمقتضاه المدعية
تسييط دينها وقدره ٧٨٠ و ٦٨ ج بعد احتساب
المصاريف على أقساط أسبوعية قيمة كل منها
ثلاثة جنيهات ، ومرفقا به ستة إيصالات بدفع
٣٥ جنيه قيمة ما استحق من أقساط حتى شهر
أغسطس سنة ١٩٥٦ . وانتهى المدعى عليه إلى
أنه لا يجوز تدخل شركة أسعد مفرج وشركاه
لحصلة بعد أن انتهت الدعوى صلحا مع المدعية
ثم طلب ضم الدعوى ٢٥٤ سنة ٥٤ تجارى
جزئى إسكندرية .

« وحيث إن الشركة المتدخلة لها مصلحة
محققة في الدعوى ومن ثم يتعين قبولها خصما
منصبا للدعية في طلباتها عملا بهن المادة ١٥٢
مرفعات .

« وحيث إن المدعى عليه وإن كان قد تصالح
مع الشركة المدعية فمخه آجلا للتسديد كما هو
وارد بمحضر الصلح إلا أنه لم يجرأى تسوية مع
الشركة المتدخلة رغم أن دينها تجارى ومستحق
الاداء وغير متنازع فيه بعد أن عار أمر الاداء
الصادر بشأنه لصالح المتدخلة بما ثاب على ما سلف
ايضاحه ومن ثم يعتبر المدعى عليه متوقفا عن
الدفع بالمعنى الذى قصده المشرع في المادة ١٩٥
تجارى ، ذلك أنه يكفى لشهر الافلاس أن يتوقف
التاجر عن دفع دين واحد متى كان التوقف حقيقيا

أكتوبر سنة ٥٥ ولكنه لم يقم بالوفاء مما يجعله
في حالة توقف عن الدفع توجب إشهار إفلاسه
وطلبت المدعية لذلك الحكم . بإشهار إفلاسه
وتحديد يوم ٢٢ أكتوبر سنة ٥٥ تاريخا مؤقتا
للتوقف عن الدفع وتعيين سنديك للتفليسة مع
إضافة المصاريف والأتعاب إلى جانبها بحكم
مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وبجلسة ١٦ يونيه سنة ١٩٥٦ قرر الحاضر
عن المدعية أنه يحضر أيضا عن شركة أسعد مفرج
وشركاه وطلب قبولها خصما منصبا للدعية في
طلباتها .

« وحيث إن المدعية قدمت إثباتا للدعوى حافظة
مستنداتنا وتحوى (١) صورة تنفيذية من أمر
الاداء رقم ٣٢٩٤ سنة ١٩٥٥ تجارى جزئى
اسكندرية الصادر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ٥٥
لصالح المدعية ضد المدعى عليه والقاضى بالزامه بأن
يدفع لها مبلغ ٥٢٠ و ٩٤ ج والمصاريف والمعلن
للدعى عليه في ٤ يناير سنة ١٩٥٦ (٢) توكيل
تنفيذ ومعه محضر حجز تنفيذى تاريخه ٢٢ يناير
سنة ١٩٥٦ (٣) محضر إيقاف بيع الاشكال
تاريخه ٢٥ فبراير ١٩٥٦ (٤) صورة تنفيذية من
الحكم رقم ٧٢٩ سنة ١٩٥٦ مدى مستعجل
اسكندرية القاضى في ٥ مارس سنة ١٩٥٦ برقص
الاشكال السالف ومعه محضر لإعلانه في ٢٤
مارس سنة ١٩٥٦ وركنت طلبة التدخل تأييدا
لطلبها الى حافظة مستنداتنا ونضمن : (١) صور
تنفيذية من الحكم رقم ٢٥٤ سنة ٥٤ تجارى جزئى
اسكندرية القاضى بالزام المدعى عليه بأن يدفع لها مبلغ
٦٠٠ و ٤٦ ج والمصاريف والأتعاب وبمجموع ذلك
بما فيه تمهيد تفويض مبلغ ٧٠ و ٥٠ ج حتى إعلان
الحكم الحاصل في ٦ مايو سنة ٥٤ (٢) شهادة بعدم

وحيث إنه بإشهار إفلاس المدعى عليه
تتعلق سائر أمواله بالتفليسة ويتعين إضافة
المصاريف إلى جانبها عملاً بنص المادة ٣٥٧
مرافعات.

وحيث إن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب
بقوة القانون عملاً بنص المادة ٢١٢ فيجازى إلا
أن المحكمة ترى النص عليه منعا لكل لبس
أو تأويل على أن يتم التنفيذ بالنسبة لوضع
الإنهاء بموجب مسودة هذا الحكم عملاً بنص
المادة ٦٦ مرافعات.

(الفضية رقم ٧٢ سنة ١٩٥٦ إفلاس بالهيئة السابقة).

يكشف عن انهيار الثقة بالمدين وتحطيم مركزه
المالى، ولا يشترط أن يكون التوقف عن الدفع
شاملاً لكل الديون وإلا استطاع المدين أن يعطل
إفلاسه بالوفاء ببعض ديونه دون البعض الآخر
كلحال في هذه الدعوى ومن ثم فلا تلق المحكمة
بالإعلى ما أثاره المدعى عليه في هذا الصدد طالما
أنه لم يعرف المتدخلة بدينها ولما كان الأمر كذلك
فانه يتعين الحكم بإشهار إفلاسه مع تحديد يوم
٦ مايو سنة ١٩٥٤ وهو تاريخ إعلانه بأمر
الآداء الصادر ضده لصالح المتدخلة تاريخاً مؤقثاً
لنوقفه عن الدفع.

محكمة

شئون العمال

منها رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقها العامة والعمل على تحسين حالاتهم المادية والاجتماعية وهي بذلك لها صفة نيابية وبذلك كانت ذات صفة في الدفاع عن حقوق اعضاء النقابة تنفيذاً لقوانين والاوراق الخاصة بحماية مصالح العمال ومن بين ذلك حق التقاضي بواسطة ممثلي القانوني فيما يتعلق بشئون النقابة باعتبارها شخصاً اعتبارياً وما يتعلق بالدفاع عن المصالح المشتركة للمهنة .

٣ - إن سلطة القاضي عند نظر طاب وقف تنفيذ قرار الفصل تتميز بكل سلطة قاضي الأمور المستعجلة من عدم تأسيس قضائه على نتيجة بحثه في أصل الحق وعدم التعمق في بحث الموضوع وبنائه ذلك على ما يستشفه من ظاهر الاوراق من وجود مبرر لفصل العامل أو اعدائه .

المحكمة

د من حيث إن واقعات النزاع تحصل حسبما آتت به الاوراق أن المدعين تقدموا بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بشكاويهم كل على حدة لمكتب عمل جنوب القاهرة ضمنوها القول بأنهم التحقوا بالعمل في مهنة التمثيل بالفرقة المصرية الحديثة منذ أغسطس سنة ١٩٥٦ بالنسبة إلى نظيم شعرلوى وزعام ١٩٥٠ بالنسبة لكل من

١٧٦

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - الممثل . صلت به بالتعاقد مع . تبعية تنظيمية وفنية .
ب - زيادة المهن التمثيلية . صفتها النيابية . حقها في التقاضي عن المصالح المشتركة للمهنة .
ج - طاب وقف تنفيذ قرار الفصل . سلطة القاضي عند نظره .

المبادئ القانونية

١ - إن صلة التبعية بين الممثل ومن تعاقد معه وإن كانت تبعية تنظيمية فهي كافية لقيام عقد العمل وسندهم في هذا أنه إذا وقع الفنان من الناحية الفنية تحت إدارة المتعاقد الآخر ورقابته بأن حدده هذه الأخير على نحو دقيق الدور المطلوب منه أو استأجر دونه بكيفية تحقيقه أو أرشده إلى الوجه الصحيح للقيام به وذلك بتلقيه التوجيهات في زمان العمل وسكانه ومدته والملابس الخاصة به مهما كانت العبقرية الشخصية التي يظهرها الفنان أثناء العرض أو الحفل فذلك تقوم التبعية التنظيمية والفنية بين العائدين وهي ما تكفي لقيام عقد العمل .

٢ - لنقابة المهن التمثيلية شخصيتها الاعتبارية فتمارس جميع أوجه النشاط التي يقصد

عمود عزى وراجيه محسن وعفاف شاكر وعبد
الغنى قرو عام ١٩٤٣ بالنسبة لسامية رشدي وعام
١٩٥٣ بالنسبة لكل من قسمت شيرين وحسين
تعاريت وعام ١٩٣٦ بالنسبة لسعيد خليل وعام
١٩٤٤ بالنسبة لملوية جميل وبمربيات شهرية
بلغت ١٥ ج و ٢٢ ج و ٢٢ ج و ١٩ ج و ٢٠ ج
و ١٧ ج و ٢٢ ج و ٢٣ ج و ٢٥ ج و ٢٤ ج لكل
منهم على الترتيب الوارد بصدر الحكم واهم
ظلالا في مباشرة عملهم حتى فوجئوا اخيرا
بانظارهم كتابة بتاريخ ١٨ من أغسطس سنة
١٩٥٧ بفصلهم من العمل اعتبارا من اليوم
الخامس عشر من ذلك الشهر ، ولما كانوا يرون
عدم اثر ذلك الفصل فقد ظلموا منه طالين
وقفت قرار فصلهم ، واذ لم يوفق مكتب العمل
إلى تسوية النزاع بالطريق الودي فقد أحال
الأوراق إلى هذه المحكمة .

ومن حيث إن المدعين صمموا بجلسة
المرافعة على طلباتهم وركبوا إلى ما قدموه من
مذكرات أمام مكتب العمل ، ويدة بمرافعات
السادة محاميهم وما قدموه بحواظ مستنداتهم .

ومن حيث إن نقابة المهن التمثيلية بمثابة
شخص تقييما وباعتبار أن لها الشخصية الاعتبارية
وفق المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة
١٩٥٥ طلبت بالجلسة الأولى قبولها حصيا ثالثا
منضميا للبدعين في طلباتهم المتضمنة وقف قرار فصلهم
على أساس أن من مصلحة النقابة ألا يقع ذلك
الفصل حتى لا تضار النقابة من تعطل أعضائها .

ومن حيث إن الأستاذ الحاضر عن الفرقة
المدعى عليها قدم مذكرة شارحة لمبا آثاره من
دفوع ودفاع وأجل ذلك في مرافعة الشفوية
دافعا الدعوى بعدم اختصاص المحكمة

بنظرها لعدم انطباق قانون عقد العمل الفردي
فيما عدا المدعى التاسع حسين تعاريت بمقولة إن
العلاقة التي تربط الفرقة بباقي المدعين تقوم على
أساس المقابلة الفنية لانعدام عنصر الاشتراك
والتبعية والسلطة كما طلب رفض تدخل نقابة
المهن التمثيلية خصما في الدعوى لانعدام مصلحتها
ولأن الدعوى الراهنة حق شخصي ولصيق بأفراد
المدعين دون المصلحة الجماعية للنقابة .

ومن حيث إنه يتعين قبل التطرق إلى بحث
طلب تدخل النقابة تبيان مدى اختصاص هذه
المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن عقد العمل
حسب التعريف الوارد بالقانون المدني أو القانون
عقد العمل الفردي هو عقد يعهد بمقتضاه أحد
المتعاقدين أن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر
ونحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به
المتعاقد الآخر ومفاد ذلك أنه لا بد أن تتوافر في
عقد العمل عناصر ثلاث هي الأجر والاستقلالية
وعلاقة التبعية وهذه الأخيرة هي العنصر الأساسي
في عقد العمل إذ هي التي تميز بينه وبين كثير من
العقود .

ومن حيث إن الجدل بين الفقهاء قد اشتد
وتباين اجتهادهم بادىء الأمر لوضع ضابط
للتفرقة بين عقدى للعمل والمقابلة نظرا لوحدة
الموضوع في العقدتين وتساوي الحالة الاجتماعية في
الكثير من الحالات فوجد بعض الفقهاء أن طريق
تجديد الأجر هو فيصل التفرقة بين العقدتين ثم
هجر هذا الرأي ، واستقر القضاء الفرنسي على
أن قيام عنصر التبعية بين الطرفين عنصر جوهري
في عقد العمل بينما استقلال المفاوض عن صاحب
العمل هو الركن الأساسي في عقد المقابلة فطالما

توافر لرب العمل سلطة الإدارة والإشراف كان المتعاقد معه عاملاً وشارك الفقه عندهم القضاء في ذلك وأخذ في التفتين المدنى المصرى الجديد بهذا الذى استقر عليه وجاء فى انشروع التمييزى للسلطة ٩٢٣ من ذلك القانون بأن عقد العمل يتميز عن عقد المقاولة بأنه يخول رب العمل حق توجيه ما يؤدى له من خدمات أو على الأقل حق الإشراف على طريقه لقيام هذه الخدمات .

ومن حيث أنه وإن كان ذلك السكيف سالت البيا، قد أثار خلافاً فى الفقه والقضاء لطوائف تناولت من بينها أصحاب المهن الحرة وأهل الفن عامة والممثلين خاصة من ناحية طبيعة العقد الذى يرد على مزارعتهم مهنتهم أو نشاطهم لبيان إلى أى الحدود يفتق الاستقلال الضرورى لهم مع عنصر التبعية اللازم لقيام عقد العمل فقد سلم الفقه الحديث فى فرنسا واعترف القضاء هناك ولجأ المشرع صراحة إلى الأخذ بما انتهى إليه من أن صلة التبعية بين الممثل ومن تعاقد معه وإن كانت تبعية تنظيمية فهى كافية لقيام عقد العمل وسندهم فى هذا أنه إذا وقع الفنان من الناحية الفنية تحت إدارة المتعاقد الآخر ورقابته بأن حدد له هذا الأخير على نحو دقيق الدور المطلوب منه أو استأثر بدوره بكيفية تحقيقه أو أرشده إلى الوجه الصحيح للقيام به وذلك بتلقيه التوجيهات فى زمان العمل ومكانه ومدة والملابس الخاصة به مهما كانت العبقريّة الشخصية التى يظهرها الفنان أثناء العرض أو الحفل فبذلك تقوم التبعية التنظيمية والفنية بين العاقدين وهى ما تكفى لقيام عقد العمل (راجع فى ذلك عقد العمل للدكتور جمال الدين زكى) .

ومن حيث إنه بتطبيق مالف على

موضوع الدعوى الراهنة يستبين أن المدعى إنما كانوا يعملون فى مهنة التمثيل لدى الفرقة المدعى عليها التى أصدرت بدورها أمراً إدارياً رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم العمل أثناء جلسات التدريب وحفلات التمثيل تضمن ضمن فصوصه ضرورة إخطار المخرج ، إدارة الفرقة عن أى إهمال عند عدم انتهاء الممثلين والممثلات من حفظ أدوارهم قبل بدء الحفلات مع اقتراح الجراء اللازم وعلى أن يحجى توزيع الأدوار بمعرفة المخرج بعد اعتماد ذلك التوزيع من مدير عام الفرقة وأنه ليس من حق الممثل رفض أى دور يوزع عليه إذ ليس هناك دوراً كبيراً أو دوراً صغيراً فى توزيع الرواية كما حظر على الممثل أو الممثلة أن يغير من شخصية الدور أو لباسه أو تخطيطه وجهه عما رسمه له المخرج من التقييد بما يشعر به المخرج فيما يصح ارتدائه من الملابس ، كما وضع من مطالعة التقارير المرسلة من الفرقة المدعى عليها إلى نقابة المهن التمثيلية بشأن كل من المدعين والمقدمة محافظتى مستندات النقابة من الفرقة قد استعملت حقها فى توقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة لبعض المدعين سواء بالحسم أو الإنذار أو الإيقاف عن العمل .

ومن حيث أنه لا نزاع فى أن كل ماسلف لا يثنى أتيانه إلا عن طريق رب العمل لما له من سلطة وإشراف وإدارة وإن تلك الأوضاع سائلة البيان لا تنفق مع طبيعة عقد المقاولة إذ لا يجوز فى ذلك الضرب من العقد توقيع ثمة جزاءات تأديبية بل أن فى اتخاذ الفرقة مثل هذه الإجراءات وما فرضته من قيود وتوجيهات ورقابة إنمائية قطع بتوافر ركن التبعية الفنية والتنظيمية فضلاً عن أن فى عرض الفرقة على

التدخل إعمالاً لنص المادة ١٥٣ من قانون المرافعات وبالتالي يصبح لذلك الطلب ما يبرره ويتعين قبوله .

« ومن حيث إنه عن الموضوع فقد أفصحت الفرقة عن مبررات فصل المدعين وهي ذات قسمين : الأولى أسباب عامة . والثانية أسباب خاصة لكل من المدعين على حدة . وذكرت في الأولى أن الفرقة قد منيت في عام ١٩٥٥ / ١٩٥٦ بخسارة قدرها ٢٠٦٢ م و ٢١٩٣٨ ج و زادت الخسارة في العام التالي إذ بلغت ٤٧٤ م و ٣٧٥٧٠ ج مما كان سبباً في تهديد وزارة الإرشاد القومي والمجلس الأعلى للفتوى والآداب إياها بقطع الإعانة السنوية وأن ذلك المجلس الأخير وهو المهيمن على الحركة المسرحية قد استعرض حالة الفرقة وخسارتها وضعف مستوى الممثلين والممثلات فاعتبر عام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ فترة انتقال بالنسبة للفرقة تعمل فيه على إعادة تنظيم نفسها وتلافي خسارتها مما حدى بالفرقة إلى إنهاء علاقتها بالمدعين لقلة إنتاجهم ولعدم توافر أي عمل لهم في العام المسرحي ١٩٥٧ / ١٩٥٨ واستطردت الفرقة مفصلة الأسباب الخاصة لكل من المدعين ناسبة اليهم جميعاً مخالفتهم شرطاً جوهرياً من شروط العلاقة القائمة بينهم والفرقة بقيامهم بأدوار تمثيلية في مجالات منافسة سواد بالاذاعة أو السينما مما كان سبباً في انصرافهم عن الإنتاج بالفرقة وبالتالي ضعف الإنتاج بالنسبة للبعض وانعدامه بالنسبة للبعض الآخر وذكرت الفرقة أن المدعى أحدث الممثلين خدمة وأن المدعى الثاني من ممثلي الأول الدرجة الثالثة وأن المدعية الثالثة قد أدت على التخلف عن حضور جلسات التدريب مما كان سبباً في تعطيل العمل فضلاً عن أن مستورهما الفني ضعيف

المدعين أمام مكتب العمل المكافآت المستحقة لهم تطبيقاً لنصوص قانون عقد العمل الفردي ما يقطع باقرارها بانطباق ذلك القانون .

« ومن حيث إنه لما كان الأمر كذلك فيصبح الدفع بعدم الاختصاص على غير أساس قويم واجب الرفض .

« ومن حيث إنه ليس ثمة ريب في أن نقابة المهن التمثيلية شخصيتها الاعتبارية فتبارس جميع أوجه النشاط التي يقصد منها رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقها العامة والعمل على تحسين حالاتهم المادية والاجتماعية وهي بذلك لها صفة ثباتية بحيث تعتبر ممثلة للعمال أمام الحكومة والغير لتبدي رغباتهم وآمالهم وآلامهم فهي مرآة الرأي العام لهم ولسانهم الناطق وبذلك كانت ذات صفة في الدفاع عن حقوق أعضاء النقابة وتنفيذ العقود المبرمة بينهم وأرباب الأعمال تطبيقاً للقوانين واللوائح الخاصة بحماية مصالح العمال ومن بين ذلك حق التقاضي بواسطة ممثليها القانوني فيما يتعلق بشؤون النقابة باعتبارها شخصاً اعتبارياً أو ما يتعلق بالدفاع عن المصالح المشتركة للهيئة لفض أوجه النزاع القائمة .

« ومن حيث إنه لا مراء في أن قيام الفرقة المصرية الحديثة بفصل عدد من ممثليها وممثلاتها إنما يمس النقابة ذاتها المتوط بها رعاية حقوق أعضائها فيما بينهم وبالنسبة للغير ولا خلاف في أن انضمام النقابة المدعين في طلب إلغاء قراوات فصلهم يعتبر دفاعاً عن ذلك الاعتداء المعبر واقعاً على العمال في مجموعهم إذ باضطراب ذلك الفصل يزيد من الأعباء الملغاة على عاتق النقابة ومن ثم فقد توافر لها المصلحة التي تجيز لها طلب

لا انتهاء العلة التي عنهاها المشرع من وضع المادة سالفة البيان وإلا لأصبحت المحكمة معرضة في يوم ما لأن تواجه دعوتين من نفس العامل بوقف قرار فصله لدى صاحبي عملين مختلفين الأمر الذي لم يدبر بمثل المشرع بحال من الأحوال عند مثله نصوص قانون عقد العمل الفردى .

ومن حيث إن الحاضر عن الفرقة قدم ضمن حافظة مستنداته رقم ٩ وهو صادر من الأستاذ يوسف وهي يتضمن إخطاره السيد مديراً عام الفرقة المصرية بأن المدعى التاسع حسين تعاريت يعمل مديراً للبرج بفرقة رسميس ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٧ .

ومن حيث إن البادى من مطالعة ظاهر ذلك الخطاب أن المدعى قد التحق في تلويح لاحق لانتهاء علاقته بالفرقة المدعى عليها مديراً للفرقة رسميس وهو ذات العمل الذى كان يباشره ولم ينكر بمحضر جلسة اليوم عند مناقشته قيامه بذلك العمل الجديد ومن ثم فيكون طلب وقف قرار فصله من الفرقة المدعى عليها أصبح غير ذي موضوع ولا يقدر فى ذلك ما ذكره المدعى المذكور من أنه يقوم بذلك العمل على سبيل المساعدة ودون أجر إذ ليس فى هذا ما ينفي الواقعة ومن ثم فنصبح الدعوى بالنسبة له على غير أساس سليم واجبة الرفض وترى المحكمة إعفائه من المصروفات طبقاً للمادة ٥٤ من قانون عقد العمل الفردى .

ومن حيث إنه عن الأسباب العامة التي ركزت إليها الفرقة فانه من المستقر عليه أنه يجب كما يكون الفصل المبني على الخسارة المالية سلباً وغير مشوب بالعسف أن تكون المؤسسة قد منيت بخسارة فادحة فى عدة سنوات متتالية بسبب الحالة الاقتصادية العامة أو بسبب كساد

ومن ممثلى الدرجة الثالثة وإن المدعى الرابعة من ممثلى الدرجة الثالثة وضعيفة جداً وإن المدعى الخامسة فى مستوى فنى ضعيف فضلاً عن تخلفها عن الحضور فى جلسات التدريب وإن المدعى السادسة اشتهر عنها استهتارها بالعمل واعتدائها على مديري المشرح وزملائها فضلاً عن ضعف مستواها الفنى وإن المدعى السابع دأب على اتحال الإعياء المتكررة المستمرة لعدم العمل وإن الجميع قد اجمعوا على عدم إمكان التعاون معه وإن المدعى الثامن مستواه الفنى فى تدهور فضلاً عن سوء سلوكه وإن المدعى التاسع قد التحق بعمل منافس وإن المدعى الأخيرة قد ضربت الرقم القياسى فى عدم الإنتاج إذ لم تعمل يوماً واحداً طوال العام الماضى لرفضها الأجر الذى اقترحت عليها .

ومن حيث إنه لا نزاع فى أن سلطة القاضى عند نظر طلب وقف تنفيذ قرار الفصل تتميز بكل سلطة قاضى الأمور المستعجلة من عدم تأسيس قضائه على نتيجة بحثه فى أصل الحق وعدم التعمق فى بحث الموضوع وبناءه ذلك على ما يستشفه من ظاهر الأوراق من وجود مبرر لفصل العامل أو إعدامه .

ومن حيث إن المشرع حينها صاغ نص المادة ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن عقد العمل الفردى وأوجب على صاحب العمل أداء أجر العامل حتى يفصل فى دعوى الموضوع أو الفترة التي يحددها الحكم المستعجل إنما قصد أن يتسنى للعامل أن يجد ما يقتات منه دون أن يظل مشرداً فإذا ما استبان أن العامل قد التحق بعمل آخر فإن مصلحته فى وقف قرار فصله من العمل الأول تصبح غير ذي موضوع

حل بها أو بسبب شدة المنافسة .

ومن حيث ان البادى من مطالعة الميزانية المقدمة من الفرقة عن المدة من اول يوليو ١٩٥٥ حتى يوليو سنة ١٩٥٧ ان الحكومة قد صرفت للفرقة في السنة الاولى اعادة قدرها ٢٠٥٠٠ جنيه ثم زادت في السنة التالية إلى ٢٤٨٠٠ جنيه وانه طبقا للثابت بالميزانية الاخيرة أن زيادة المصروفات عن الايرادات بلغت عام ١٩٥٦ مبلغ ٦٦٧ م و ٥٦٥ ج وفي عام ٥٧ مبلغ ٤٧٤ م و ٨٤٢ ج بما مجموعه ٢٤١ م و ١٤٠٨ ج ولا نزاع في أن مثل هذه الأرقام لا تعتبر خسارة مالية فادحة بالنسبة إلى مبلغ الاعانة الذي تقوم الحكومة بامداد الفرقة به فضلا عن هذه الاخيرة ليست مؤسسة تجارية تستهدف الربح بل تقوم على رسالة فنية هي العمل على أن يكون المسرح منارا يشع الثقافة ويهدف إلى رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للجمهور بعيدا عن التفكير التجاري الامر الذي كان سببا في اعانة الدولة لها بل ان في حماية ذوى الشأن بالفرقة بتقديم المسرحيات التي تعكس الجاهل لرؤيتها تعبيرا عن حقيقة حياتهم ومشاكلهم وآمالهم ما يعوض عن تلك الخسائر الطفيفة وما يعتبر نهوضا بالمسرح خلال فترة الانتقال التي اشاز اليها المجلس الاعلى للفنون والآداب - ولأن ذلك القرار الصادر من المجلس المذكور ليس معناه فصل المدعين بل العمل على بذل الجهد مضاعفا في إعداد المسرحيات واخراجها بحيث يسرى الفن إلى الشعب بالصورة التي ترفع من مستواه .

ومن حيث انه عن السبب الأخير من الأسباب العامة والذي يجعل في عدم توافر أى عمل للمدعين خلال الموسم الحالي فما لاشك فيه

ان لجنة القراءة تقدم المسرحيات التي تقع عليها الاختيار لتمثيلها فتعهد بها الفرقة إلى المخرجين الذين يبدأون في جلسات التدريب بعد توزيع الأدوار على من يرون من أفراد الفرقة ومن ثم فليس من تقصير من قبل المدعين أو إهمال نسب اليهم حتى يزعمون من مباشرة ثمة أدوار في المسرحيات العديدة التي ترمع الفرقة عروضا خلال العام المسرحي القادم وطالما أن الفرقة قائمة بمباشرة عملها دون انقاص منه فلا يكون لها سند في الاستثناء عن المدعين .

ومن حيث انه عن الأسباب الخاصة فقد اجتمعت الفرقة على ان المدعين قد خالفوا شروطا جوهرية من شروط العلاقة القائمة بينهم وذلك بقيامهم باداء أدوار تمثيلية في مجالات منافسة كالسيما والاذاعة دون تصريح بذلك .

ومن حيث انه عن ركن المنافسة فليس هنالك من تناقض بين المسرح والاذاعة والسيما فكل رواده وان صح ما قبل من أداء المدعين أدواراً خارج المسرح فالملاحظ انهم قد التحقوا بالعمل في الفرقة المدعى عليها منذ أمد طويل ، اللهم إلا المدعى الاول ، ولم يكتفوا بإشرون هذه الأدوار خارج الفرقة على غفلة منها أو في ستر بل كان ذلك معلوما للخاص والعام فلو أن شيئا من هذا كان ضارا بالفرقة لما توانى ذوى الشأن بها عن مؤاخذة المدعين تأديبيا أو انذارهم إلى عدم مخالفة نصوص العقد المبرم بين الطرفين ان كان هناك ثمة عقد أو اتخاذية اجزاء يشتم منه عدم الموافقة على هذا العمل بل ان في قعود الفرقة عن ذلك ما يعتبر تصريحاً ضمياً منها لهم بمزاولة تلك الاعمال فضلا عن

شيرين فان الاعتداء المنسوب وقوعه منها على زملائها أبا نركويهم الانويس بالسويس فان ذلك كظاهر الاوراق خارج عن نطاق سبور العمل ولم يكن بسببه فضلا أن عن الفرقة لم تقم بتحريده محضر تحقيق معها مثبتة عليها ما نسب اليها حتى يكون ذلك سنداً قوياً تركز اليه عند تقريرها الفصل .

د ومن حيث إنه عما قدمته الفرقة من طلبات منسوبة إلى المدعى عبد الغنى قرر لإحالة إلى الطبيب فانها وإن كانت طلبات عديدة إلا أن المشرع قد منح المدعين وأمثالهم في المادة ٢٥ من قانون عقد العمل الفردى الحق في التقضاء أجازته المرضية في المدد المحددة قانوناً على ألا يتقاضى إلا الاجر الموضح بتلك المادة ومفاد ذلك ان الاجازة المرضية حق لجميع العمال بغير تفرقة ومن ثم فلا غبار على تصرف المدعى المذكور في هذا الشأن .

د ومن حيث إنه يستشف من جماع ما سلف أن الفرقة المدعى عليها حينما استعملت حقها في إنهاء علاقتها بالمدعين ركزت سواء في أسبابها العامة أو الخاصة إلى أسباب واهية غير جدية وما كان يجب عليها أن تفاجئهم بقرار الفصل بغته ولا يقدح في ذلك القول بان عقد العمل غير محدد المدة ليس عقد مؤبد يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فسخه في أى وقت يشاء إذ أن ذلك مشروط بالألا يكون الفسخ بقصد الإضرار بالطرف الآخر وبشرط انذاره في المهلة القانونية المحددة في المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — بشأن عقد العمل الفردى وهو ما خلت منه الدعوى الراهنة ولا يفني عن ذلك ما عرضته الفرقة من دفع مرقب شهر بدل

أن فيما ورد على لسان الفرقة المدعى عليها من التصريح لغير المدعين بأداء أدوارهم في الاذاعة والسيد ما يذحض قولها بقيام المناقشة بين تلك المؤسسات إذ لو صح أن هناك ثمة مناقشة لما سمحت الفرقة لغير المدعين في مواصلة عمل آخر بالسيد أو الاذاعة .

د ومن حيث انه فيما قيل من ضعف المستوى الفني للمدعين فالبادى من مطالعة الاوراق ان من بينهم المدعى الاول نظيم شعراوى وقد كان الاول بدرجة ممتاز في امتحان الدبلوم بالمعهد العالى لفن التمثيل وشهد اثنان من أساطين الفن هما الاستاذين فتوح نشاطى وزكى طليبات بكفاءة وجدارته وبأنه سيكون ذخيرة المستقبل كما أن محمود عزمى تخرج عام ١٩٤٩ من نفس المعهد وكان ترتيبه السادس وراجه محسن حصلت على دبلوم قسم الالقاء والتمثيل عام ١٩٥١ وكانت الثانية من بين الخريجين بدرجة جيد فضلاً عن أن من عدهم من المدعين له مدة خبرة في التمثيل أمضاها في الفرقة تشفع له بالصلاحيه ولا يستساغ عقلاً أن يمضى الممثل أربع سنوات بل يزيد إلى الاربعة عشر عاماً يباشر مهنة التمثيل في نفس الفرقة ثم ينسب اليه بعد ذلك عدم الكفاءة أو ضعف المستوى الفني .

د ومن حيث انه عما نسب إلى بعض المدعين من تخلف عن حضور جلسات التدريب فقد استبان من استقراء التقارير المرسلة من الفرقة إلى نقابة المهن التمثيلية انها سبق أن أوقعت الجزاءات التأديبية عن هذا الشق من المخالفات ولا نزاع في ان توقيع تلك العقوبة لا يبرر توقيع عقوبة اخرى عن نفس المخالفة .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق بالسيدة قيسم

٢ - يشترط لقبول الدعوى أن ترفع من صاحب الحق المطلوب الحكم به أو أن ترفع باسمه من وكيل مفوض عنه في رفعها فإذا كان المدعى لا يملك الحق المطلوب في الدعوى ولا هو وكيل من أصحاب الحق فإن الدعوى تكون مرفوعة من غير دى صفة .

المحكمة

د من حيث إن واقعات النزاع تحصل حسيماً أنبأت به الأوراق في أن المدعى بصفته رئيساً لنقابة عمال شركة السكر والتقطير المصرية قد أقام دعواه بصحيفة افتتاحية أعلنت بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٧ للمدعى عليه بصفته رئيساً لمجلس إدارة تلك الشركة ضمنها القول بأن نقابة عمال شركة السكر والتقطير المصرية سبق أن استصدرت بتاريخ ١٤ من ديسمبر ١٩٥٦ أمراً من محكمة شئون العمال الجزئية بتوقيع الحجز التحفظي على منقولات الشركة وقاء لمبلغ ٩٨٦٠ و ٢٤٣ ج قيمة المبالغ المستحقة لعمال النقابة تطبيقاً للبادة السادسة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ المقرر لإعانة غلاء المعيشة . وبعرض الموضوع أمام المحكمة ، فقد قضت بحكمها المؤرخ في ٢٢ يناير ١٩٥٧ . أولاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وقبولها ، وثانياً : بإلغاء الحجز المتوقع في ١٩ ديسمبر ١٩٥٦ واعتباره كأن لم يكن واستطرد المدعى قائلاً إنه لما كان ذلك الحكم لا يعتبر قضاء في الموضوع ، فقد أقام دعواه الزاهية قائلاً إنه سبق أن صدر ضد السيد أحمد عبود بصفته ممثلاً لشركة السكر والتقطير المصرية الأحكام رقم ٥٠/٤٤٤٤ ، رقم ٩٥٨٢ ،

إنذار ومنحه توازي مكافأة نهاية مدة الخدمة ذلك لأن العلة من الاخطار المنصوص عليه في المادة سالمة الذكر هو أن يتدبر العامل أمره للبحث عن عمل يتفق مع مواهبه وقته لا أن يفاجأ بالفصل فيجد نفسه بين عشية وضحاها على قارعة الطريق . ومن حيث إنه لما كان الأمر كذلك واستشفت المحكمة مما سلف أن فصل باقي المدعين جاء عاطلاً عن المبرر القانوني فيتعين وقف قرار فصلهم مع أداء أجورهم الغير متنازع حولها في المدد المحددة تمثيلاً مع مدة خدمة كل منهم كمعونة مؤقتة وإبقاء الفصل في المصروفات .

(قضية نظم عمراوى وآخرين ضد مدير عام الفرقة المصرية الحديثة رقم ٤٧١٦ سنة ٩٥٧ رئاسة السيد الأستاذ محمد إبراهيم خطاب القاضي) .

١٧٧

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

١ - نقابة العمال . مباشرتها الدعاوى الشخصية بأعضائها دون توكيل . عدم جوزه .
ب - دعوى . شرط قبولها .

المبادئ القانونية

١ - ليس للنقابة أن تباشر الدعاوى الخاصة بأعضائها إلا إذا اعتبرتها بعض النصوص القانونية وكيلاً عنهم في ذلك كما جاء في المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك والرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم وهو ما جاءت نصوص الرسوم بقانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن نقابات العمل خلوه منه .

والمبالغ المطالب بها واستطرد قائلاً إنه رغم هذا فقد أصرت الشركة على موقفها رغم تكرار وعودها بالدفع، ثم تقرر وضع الشركة تحت الحراسة وعين الاستاذ محمود الدرويش حارساً عليها وتقرر الامتناع عن دفع أى ديون على الشركة لاعتبارات خاصة، ثم استبدل الحارس ونم أخيراً ادماج شركة السكر والنكرير المصرية مع شركة التقطير وأصبحتا شركة واحدة هي شركة السكر والتقطير المصرية، ولما كان هذا الادماج قد أوجد وضعاً قانونياً واحداً للشركة الجديدة وحق عليها الوفاء بديون الشركتين، إلا أنها أصرت على موقفها، الأمر الذى حدى بالمدعى بصفته رئيس النقابة الجديد إلى رفع دعواه الراهنة ذاكراً أسماء من يستحقون المبالغ المطالب بها... وانتهى المدعى بصفته إلى أن جملة المبالغ المستحقة للعمال آنفى الذكر من متجمد فروق إعانة غلاء المعيشة عن الفترة الموضحة سالفاً هي ٢٤٣ م و ٩٨٦٠ ج باعتبار كل منهم متزوج ومن طائفة آباء الولد الواحد أو الولدين وطالب فى ختام دعواه الزام المدعى عليه بصفته بأن يدفعه له بصفته أيضاً ذلك المبلغ مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحسب مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

ومن حيث إن الحاضر عن المدعى عليه دفع الدعوى بعدم قبولها لرقمها من غير ذى صفة بمقولة إن المدعى قد أقام دعواه الراهنة بصفته المذكورة مطالباً بحقوق شخصية للعمال مخالفاً بذلك الغرض الأساسى للنقابة التى تعمل للصالح العام دون الصالح الخاص وأنه ليس للنقابة من مصلحة شخصية ومباشرة.

ومن حيث إن الحاضرة عن المدعى طلبت

١٩٥٣/٢١٨٣ جنح عابدين بتغريمه ٥٠ ج لكل قضية وبأن يدفع بصفته المذكورة إلى عمال مصنع السكر والتكرير بالحوامدية متجمد إعانة غلاء المعيشة المقرر بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ عن الفترة من أول مارس ١٩٥٠ حتى آخر فبراير ١٩٥١ وبأن يدفع للبدعين بالحق المدنى وهم رئيس نقابة عمال شركة السكر بالحوامدية ورئيس الاتحاد العام للنقابات لمصانع الشركة بالفطر المصرى حقوقهم المذكورة ومبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف وثلاثين جنيهاً أتعاباً للمحاماة وتأيد الحكم استئنافياً، وإذ تقدمت النقابة بصفته بمثلة للعمال إلى الشركة لتنفيذ الحكم فقد قامت هذه الأخيرة بدفع المستحق، إلا أنها تجاهلت ماسبق أن جرت عليه من معاملة المتزوج وله ولد أو ولدين بنفس معاملة المتزوج ذو الثلاثة أولاد فأكثر، ولما كانت المائة السادسة من الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ المقرر لإعانة غلاء المعيشة صريحة فى نصها على أنه إذا كانت الفئات التى تطبقها المؤسسة أسخى من الفئات الواردة بذلك الأمر، فإنها تطبق الفئات الخاصة بالمؤسسة، الأمر الذى كان يتعين معه على الشركة تطبيق ذلك النص، وأن تدفع للعمال الموضحة أسمائهم بالكشوف مستحقاتهم من متجمد إعانة الغلاء عن الفترة من أول مارس ١٩٥٠ حتى آخر فبراير ١٩٥١ إلا أنه إزاء توقف الشركة عن الدفع فقد تقدم العمال أنفسهم بشكوى إلى مصلحة العمل بهذا الشأن، وفيها قام أحد مفتشيها لمطالبة دقائر الاجور بمقرر الشركة عن المبددة قبل تنفيذ الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وبعده وتأكدت له صحة البيانات

بدورها رفض ذلك الدفع قائلة إن المدعى عليه سبق أن أثار هذا الدفع أمام القضاء عند نظر دعوى تثبيت الطعز التحفظي السابق استصداره عن نفس الموضوع في الدعوى رقم ١٦٨١٦/٩٥٦ عمال جزئي القاهرة وأن تلك الهيئة انتهت من بحثها إلى رفض ذلك الدفع

ومن حيث إنه لا نزاع في أن الفصل في دفع من الدفوع الموضوعية المثارة أمام القضاء بمعرفة إحدى هيئاتها لا يقيد هيئة أخرى فلكل وجهة نظره الخاصة .

ومن حيث إن الخلف بين الطرفين يدور حول ما إذا كان لرئيس إحدى نقابات العمال بصفته المذكورة حق مباشرة الدعاوى الشخصية لأعضائها .

ومن حيث إن البحث في ذلك يستتبع بدوره الالتزام بنشأة نقابات العمال وما أعطى لها من حقوق لمباشرتها وما حرم عليها منها .

ومن حيث إن المنشأ التاريخي لنقابات العمال يرجع إلى ما انتهى إليه تفكير العمال أمام اشتداد المنافسة بينهم وأصحاب الأعمال من ضرورة توحيد كلمتهم ليدافعوا عن أنفسهم ضد استبداد أصحاب الأعمال بهم فنولت فكرة إنشاء جمعيات تهدف إلى الدفاع عن المصالح الحرفية ، فكانت نقابات العمال في كل حرفة في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر ثم انتقلت الفكرة إلى الدول الصناعية الأخرى بأوروبا وصدر أول قانون منظم لنقابات العمال في مصر وهو القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ مبينا الشروط اللازمة لتكوين نقابات العمال محدداً أغراضها وكيفية إدارتها وحلها وحقوق وواجبات أعضائها ، ثم ألغى هذا القانون وحل محله القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ وقد أبان بدوره تلك الحالات وفيما خلا الأعمال التي حرم على النقابات مزاومتها طبقاً

الباب ١٨ من ذلك القانون أجاز لها أن تمارس جميع أوجه النشاط التي يقصد منها رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وأعطى المشرع للنقابات المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ الشخصية الاعتبارية وذلك طبقاً لنص المادة ١٧٢ من ذلك القانون . وهي الشخصية التي تجعلها مستقلة عن أشخاص أعضائها وينبغي على ذلك تمتعها بأهلية التملك وأهلية التعاوان وأهلية التقاضي بما يمكنها من تحقيق أغراضها وهو الوصف القانوني للنقابة .

ومن حيث إنه لا نزاع أيضاً في أن للنقابة صفة نيابية بحيث تعتبر ممثلة للعمال أمام الحكومة فتقدم ملحوظاتهم على مشروعات قوانين العمل وإبداء رغباتهم وآمالهم وآلامهم كما تعتبر ممثلة لهم أمام أصحاب الأعمال ولذلك نظم المشرع تدخلها في حالتين : الأولى قوانين عقد العمل المشترك . والثانية أمام لجنة التوفيق والتحكيم . ومن حيث إن مفاد ما تقدم أن القواعد العامة تقضي بتخصيص الشخص الاعتباري بحيث يكون اهتمامه مقصوراً على الأعمال المتعلقة بأغراضه الموحدة بنظامه الأساسي لأن قيامه بأعمال أخرى يؤدي إلى إهمال أغراضه الأصلية فهمة النقابة تقتصر على خدمة أعضائها في جميع المسائل الناشئة عن احترافهم العمل ومزاوتهم للمهنة ومن ذلك الأجر سواء من ناحية رفع مستواه أو بلوغه الحد الأدنى للاجور أو قبض العمال لاجورهم كاملة غير منقوصة وذلك بما تدخل لحل الخلافات الناشئة بينهم وأصحاب الأعمال .

ومن حيث إنه عن حق التقاضي فقد أوضحته الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٣ من وجوب

اشتغال نظامها الأساسى على بيان مقرها ومن يمثلها قانونا وبذلك يجوز لها أن تباشر بواسطة ممثليها القانونى الدعاوى المرفوعة منها أو عليها فيما يتعلق بشئونها باعتبارها شخصا اعتباريا أو شئونها الخاصة بالدفاع عن المصالح المشتركة للمهنة. ومن حيث إنه يستخلص من جماع ما تقدم أنه ليس للنقابة أن تباشر الدعاوى الخاصة بأعضائها إلا إذا اعتبرتها بعض النصوص القانونية وكيلة عنهم فى ذلك كما جاء فى المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ بشأن عقد العمل المشترك والمرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم وهو ما جاءت نصوص المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن تقابات العمال خلوة منه.

ومن حيث إنه من المستقر عليه أيضا أنه يشترط لقبول الدعوى أن ترفع من صاحب الحق المطلوب الحكم به أو أن ترفع باسمه من وكيل مفوض عنه فى رفعها ، فإذا كان المدعى لا يملك الحق المطلوب فى الدعوى ولا هو وكيل من أصحاب الحق فإن الدعوى تكون مرفوعة من غير ذى صفة.

ومن حيث إنه بتطبيق ما سلف على موضوع النزاع الحالى يستبين أن المدعى قد أقام الدعوى الزاهية بصفته رئيسا للنقابة عمال شركة السكر والتطير المصرية مطالبين بما لبعض أعضاء تلك النقابة من متجمد فروق إعانة غلاء المعيشة بعد أن حددها على أساس ما يراه مستحقا لكل منهم ولا جدال فى أن تلك الطلبات إنما هى طلبات شخصية لا تندرج تحت أوجه النشاط التى قصد من تكوين النقابات مباشرتها فهى ليست من المصالح العامة بل إن الدور الذى تقوم به النقابة لقد انتهى باستصدار أحكام الجرح سائلة البيان

القاضية بتغريم السيد أحمد عبود بصفته لعدم قيامه بتنفيذ الأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وبالزاه بصفته المذكورة بأن يدفع إلى عمال مصنع السكر والتكرير بالحوامدية متجمد إعانة غلاء المعيشة المقررة بذلك الأمر عن الفترة المطالب بها . وإلى هنا كان الصالح العام لأعضاء النقابة وجاء الصالح الخاص المضمن ترك كل عضو وشأنه فى المطالبة بالمستحق له سواء تراضى مع الشركة وسوى نزاعه بالطريق الودى أو لجأ إلى التقاضى يؤيد ذلك أن المادة السادسة عشر من قانون تقابات العمال القديمة رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ كانت تقر بحق النقابة بالإدعاء بالحقوق المدنية المترتبة على الجرائم التى تلحق ضرراً بالمصالح المشتركة لأرباب المهنة التى تمثلها وسكت القانون الجديد رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ عن منح النقابة حق مباشرة هذا الادعاء بما يعتبر عدولا من الشارع عن رأيه واكتفاء بالقواعد العامة التى تقضى بعدم تدخل النقابة فى الجرائم التى لا تمسها مباشرة إذ أن هذا التدخل يعتبر استثناء من القواعد العامة فى التقاضى التى تقرر بأنه لا محل للدعوى بدون مصلحة للبدعى الأمر الذى يستبين منه أن المشرع لم يقصد بحال من الأحوال أن يمنح النقابة حق مباشرة الدعاوى الخاصة لأعضائها لعدم وجود ضرورة لهذا الاستثناء وليس هناك ما يحول دون مباشرة كل عضو ما يراه حقا خاصا له ينهى النزاع حوله بما يراه متفامع بمصلحته الخاصة به سواء بالصالح أو بالتقاضى إذ لكل ظروفه الخاصة . ومن حيث إنه عن المصروفات فتترى المحكمة إعفاء المدعى بصفته متباطيا للمادة ٥٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى .

(قضية على الشيمى بصفته ضد السيد محمد أنطوى بصفته رقم ٤٥٤٢ لسنة ١٩٥٢ بالهيئة الشافقة)

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

١٧٨

محكمة المنزلة الجزئية

٢٧ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ — أمر أداء . . عدم سماح دفاع المدعى . صدور الحكم دون ذلك . عدم جوازه .
- ب — أحكام . الطعن فيها . تمليها بتقسيم درجات التقاضي .
- ج — التنازل مقدما عن الطعن . مخالفته لاظام العام
- د — التنازل اللاحق لصدور الحكم . حق خاص . جوازه .

المبادئ القانونية

١ — أمر الاداء وإن كان يعتبر بمثابة حكم غيابي إلا أنه لا يتاح للمدعى عليه أن يبدي دفاعه ولا يجوز أن يقضى ضداً بحكم انتهائي دون أن يسمع له دفاع أو على الأقل أن يمنح فرصة للدلاء بما لديه من دفاع .

٢ — إن الطعن في الأحكام مسألة تتعلق بتقسيم التقاضي إلى درجات .

٣ — الاتفاق مقدما على التنازل عن الطعن يخالف النظام العام .

٤ — إن التنازل اللاحق عن الطعن بعد صدور الحكم أمر يتعلق بحق خاص وهو جائز . المحكمة

د من حيث إن واقعات الدعوى تحصل في أنه بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ استصدر المعارض ضده أمر أداء من السيد قاضي هذه

المحكمة يقضى بإلزام المعارض بأن يؤدي للمعارض ضده مبلغ ٥٠٠ م و ٦٠٠ ج ومبلغ ٧٦٠ م و ٣٠٠ ج مصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة مع شمول الأمر بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقد استند المعارض ضده في استصدار هذا الأمر إلى سند إذني محرر بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ يستحق الأداء في ٥ أبريل سنة ١٩٥٥ .

د ومن حيث إن المعارض قد عارض في هذا الأمر قائلاً إن بما له من حق حبس الثمن تحت يده إعمالاً لنص المادة ٥٧٤ فقرة ثانية من القانون المدني يعترض على أمر الاداء لأن المبلغ موضوع السند الإذني الصادر به أمر الاداء هو باقى ثمن أطيان مبيعة من المعارض ضده للمعارض وقد تحرر عقد البيع والسند الإذني بتاريخ واحد هو ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ونص في السند صراحة على أنه باقى ثمن أطيان . هذا وأنه تبين للمعارض أن هنالك دعوى تثبيت ملكية قد أقيمت فعلاً أمام محكمة المنزلة الوطنية من آخرين ضد المعارض ضده طلب المدعون فيها الحكم بأحقيتهم لجزء شائع من العقار المبيع للمعارض فلذلك قد قام المعارض بالمعارضة في أمر الاداء سالف البيان طالباً قبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع الغاء أمر الاداء المعارض فيه وإعتباره كأن لم يكن مع إلزام المعارض ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

د ومن حيث إن المعارض قد قدم تدعيماً

المادة ٨٥٣ مرافعات المعدلة بالقانون ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣، إلا أنه يبدو واضحا للوهلة الأولى الفارق ما بين أمر الأداء وإجراءاته التي لا يتيح للدعى عليه أن يبدى دفاعه إلا عن طريق المعارضة في حين أن الحكم الذي يصدر في الغيبة يتاح قبل إصداره دائماً للدعى عليه أن يمثل أمام المحكمة وأن يبدى دفاعه.

ومن حيث إنه من المبادئ المسلم بها قانونا وعدالة هو ألا يقضى ضد أحد بحكم انتهائي دون أن يسمع له دفاع أو على الأقل أن يمنح فرصة للدلاء بما لديه من دفاع وجار سوينه الجزء الثالث بند ٢٢٢١ ص ٢٤٧، ومن ثم فإن قياس أمر الأداء على حكم القضاء أو حكم المحكمين أمر لا يستقيم لأن في حالة التحكيم تسمع أقوال الطرفين ولا يحكم في غيبة الخصم بحكم غيابي إلا لمظنة الاعتراف الضمني بالحق المدعى به أو التراخي عن إبداء وجهة النظر لتسليم الخصم بوجهة نظر خصيمه المرجع انشار اليه، في حين أن المدعى عليه لا يستدعى كما يبدى وجهة نظره قبل إصدار أمر الأداء.

ومن حيث إنه فضلا عما سلف فإن الطعن في الأحكام وتقسيم التقاضي إلى درجات إنما هي مسائل تمس نظام القضاء في الواقع من الأمر فهي من ثم مسائل تتعلق بالنظام العام والوضع الحقيقي للمسألة يتضح لدى افتراض أن خصمين قد اتفقا مقدما على أن يسألتا حكما غير قابل للاستئناف بطبيعته فهل يقبل الاستئناف؟ لا مراء في أن مثل هذا الاتفاق لا يجديهما شيلا ومثل هذا الاتفاق ينعقد باطلا لمخالفته لقاعدة من النظام العام إذ أن حق الاستئناف أو عدم الاستئناف المسائل العامة وليست حقوق خاصة يمتلك الفرد

لدعواه حافظة بالمستندات أدرجت تحت رقم ٥ ملف تضمنت (١) صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٥٠ مدنى المنزلة المرفوعة من محبوبة صالح السرى وآخرين بثبيت ملكيتين لأربعة قراريط وكسور كائن بحوض الخرايبة ٢٠ قطعة ٦ ولقدر شائع في منزل (٢) عقد بيع ابتدائي يتضمن شراء المعارض من المعارض ضده عشرة قراريط وثلاثة أسهم كاتبة بحوض الخرايبة رقم ٢٠ قطعة ٦ وهذا العقد مؤرخ في ٥ فبراير سنة ١٩٥٥.

ومن حيث المعارض ضده قد دفع بعدم جواز المعارضة لأن سند المديونية الذي هو أساس الالتزام قد نص فيه على أن المعارض يقبل أن أول حكم يصدر ضده يكون نهائيا غير قابل للمعارضة أو للاستئناف واستطرد يقول إن التنازل عن حق المعارضة والاستئناف جائز قانونا لأنه لا يتعلق بالنظام العام وأنه يصح الاتفاق على النزول عن الطعن ولو كان ذلك الاتفاق قبل صدور الحكم واستند في دفعه إلى كتاب الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية للدكتور عبد المنعم الشرفاوى واستتلى يشرح وجهة نظره بمقولة إن أمر الأداء حكم قضائي وأن المحكمة في إجازة التنازل عن حق الطعن هو اعتبار أن الطرفين المتعاقدين قد قبلا اعتبارا للحكم الأول الذي يصدر في الموضوع بمثابة حكم محكمين وأشار إلى حكم أصدرته محكمة المنصورة الابتدائية الوطنية في القضية رقم ٤٥٤ سنة ١٩٥٣ مدنى مسألف.

ومن حيث إنه لا مراء في أن أمر الأداء يعتبر بمثابة تحكم غيابي والفقرة الأخيرة من

الزول عنها. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٧٩٠ بأنه لا مانع من القانون يمنع من اتفاق الطرفين مقدما عن الزول عن حق الاستئناف. فانبرى لها الشراح بجلاسون وموريل وتيسيه «الجزء الثالث بند ٢٩٤» يفقدون هذا القضاء قائلين بأنه خلق لاستثناء في مسألة تتعلق بالنظام العام دون نص ينص على إيجاد هذا الاستثناء وتعديل لدرجات التقاضي بلا مسوغ وقالوا في هذا الصدد: «لأنه توسع في نطاق الاختصاص وليس تنازلا عن حق خاص فإذا بالاختصاص يتعدل ويتسع ويغدو قاضي أول درجة محكمة انتهائية».

«ومن حيث إنه على ضوء ما سلف يتضح أن الدكتور أحمد أبو الوفا كان يستند إلى أساس سليم حين قال: «إنما يراعى أن القبول السابق للحكم الذي يفيد الزول عن الطعن فيه هو القبول المستفاد من صدور الحكم موافقا لطلبات الخصم لا القبول الذي يستفاد من اتفاق طرفي الخصومة على تنازل كل منهما مقدما على الطعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى. فمثل هذا الاتفاق يخالف النظام العام لأننا رأينا أن حتى الالتجاء إلى القضاء ومن باب أولى حق مباشرة الدعوى حق عام لا يجوز الزول عنه ولا يعتد بهذا التنازل لأنه يخالف للنظام العام والتنازل مقدما عن الطعن في الحكم بطريق الطعن التي خولها القانون للخصم تنازل عن الوسيلة التي بمقتضاها يحسم الخصم حقه وهذا لا يجوز لأنه لا يؤمن معه الاعتساف وفيه اعتداء على قواعد نظام القضاء ودرجاته التي يقصد بها استكمال حمايته حقوق الأشخاص فالدهوى ليست هي سلطة الالتجاء إلى القضاء لحماية الحق لحسب وإنما هي سلطة الالتجاء إليه واستنفاد جميع الوسائل

المقررة قانونا لحمايته. إنما يجوز التنازل عن الطعن في الحكم بعد ثبوت الحق فيه أو أثناء نظر الخصومة التي انتهت بصدور الحكم لأن هذا التنازل يشف عن الزول عن الحق الموضوعي الذي يدعيه الخصم وهذا جائز المرافعات المدنية والتجارية صفحة ٦١١ بند ٤٨٨ طبعة ١٩٥٥».

«ومن حيث إنه بما سلف يستبين أن الدفع بعدم جواز المعارضة هو دفع في غير محله خلق أن يرفض».

«ومن حيث إنه فيما يتعلق بالموضوع فإنه يتبين من مطالعة السند موضوع أمر الأداء... المعارضة فيه - أنه ثابت بصلبه أن قيمته باقية من أطياف اشتراها المعارض من المعارض ضده وأن تاريخه هو تاريخ تحرير عقد البيع المقدم من المعارض بحافظة مستنداته ومن ثم يكون المعارض محقا حين يطلب حبس باقي الثمن تحت يده إعمالا لنص المادة ٤٥٧ من القانون المدني حتى ينقطع التعرض ويؤول الخطر الناجم من القضية رقم ١٢٥١ سنة ١٩٥٠ مدني المنزلة المقدمة صورة عريضة دعواها بحافظة المعارض فإذا ما زال التعرض حق للمعارض ضده أن يعاود المطالبة بالمبلغ الصادر به أمر الأداء إذا شاء».

«ومن حيث إن المعارض ضده لم يبد دفاعا موضوعيا ولم يطلب استيفاء الثمن موضوع أمر الأداء على أن يقدم كفيلا ومن ثم يتعين القضاء بالغاء أمر الأداء المعارض فيه».

«ومن حيث إن من يحكم ضده فإنه يلزم المصروفات عملا بنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات».

(قضية عمر محمد سليمان داود ضد عبد الحميد أحمد يوسف السري رقم ٣٠ سنة ١٩٥٦ - رئاسة السيد الأستاذ محمد بكري (الصدوق القاضي))

١٧٩

محكمة أبو حماد الجزئية

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٧

- ١ - عقد بيع ابتدائي . تجزئة ملكية البائع إلى أقل من خمسة أفدنة . مخالفته . لقانون الإصلاح الزراعي . تعلقه بالنظام العام .
- ب - التزام البائع بنقل الملكية . بطلانه .
- استحالة التسجيل . عدم القابلية للتعامل .
- ج - دعوى صحة ذلك التعاقد . وجوب رفضها .

المبدأ القانوني

عقد بيع ابتدائي - بطلانه إذا كان من شأنه إنقاذه تجزئة ملكية البائع إلى أقل من خمسة أفدنة - مخالفته المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي التين حظرتا هذه التجزئة - تعلق قانون الإصلاح الزراعي في هذا الصدد بالنظام العام .

التزام البائع بنقل الملكية باطل بطلاناً مطلقاً لأنه غير ممكن لاستحالة التسجيل . ولأنه غير قابل للتعامل فيه لاعتراضه مع قانون متعلق بالنظام العام دعوى صحة التعاقد عن هذا البيع . على القاضي أن يحكم برفضها ولو من تلقاء نفسه .

المحكمة

د من حيث أن المدعى أقام هذه الدعوى بصحيفتها المؤشر عليها من مكتب الشهر العقاري في ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بصلاحيته للشهر سوا المعلنه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . وقال شرحاً لها إنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ باع له المدعى عليه أطلاناً زراعية مساحتها ٩٨٨ م^٢ كائنة بتاحية

المسيد مركز أبو حماد مبنية الحدود والمعلم بالعقد وبصدر الصحيفة بثمن قدره ٤٥٠ جنيها قبضه البائع كاملاً وقت تحرير العقد وتعهد بامضاء المستندات الدالة على ملكيته لإمكان التصديق على العقد النهائي إلا أنه لم يفعل رغم إلتذره على يد محضر الأمر الذي حدا بالمدعى إلى رفع هذه الدعوى طالبا الحكم بإثبات صحة هذا التعاقد (عن ثلاثة قرارات) ونقل التكليف من اسم المرحوم عبد الرحمن عيسى إلى اسمه مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ الممجل وبإلا كفالة .

وحيث أن المدعى أصر بالجلسة على دفاعه وطلباته ، وقدم عقد البيع المبرم بينه وبين المدعى عليه وقد تبين من مطالعته أنه يحتوي على ذات الشروط والوقائع المتقدمة فيما خلا أن العين المباعة هي ثلاثة قرارات تحت العجز والزيادة .

وحيث أن المدعى عليه قرر بالجلسة أنه يوافق على الحكم للمدعى بطلباته . وأجاب على سؤال للمحكمة بأنه يملك سبعة قرارات من الأرض الزراعية باع ثلاثة منها للمدعى بمقتضى العقد موضوع هذه الدعوى وما زال الباقي مملوكاً له حتى الآن . وبمواجهة المدعى بذلك صادق المدعى عليه على ما قرره .

وحيث إنه يبين من مساق الواقعة على الوجه المتقدم أن من شأن تصرف المدعى عليه ببيع ثلاثة قرارات من أطلانه الزراعية البالغ مساحتها سبعة قرارات أن يكون مؤدياً إلى تجزئة ملكيته من الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة . وحيث أن المادة ٢٣ من القانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي والمعمول

المعلق ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ تنص على أنه إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة سواء كان ذلك نتيجة البيع أو المقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية فيجب على ذوي الشأن أن يذوقوا على من تول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعدد الإثاق رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع في دائرها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوي الشأن أو النيابة العامة لفصل فيمن تول إليه الأرض ، فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الإنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاو — وتفصل المحكمة في الطلب بغير رسوم — كما نصت المادة ٢٤ من نفس القانون على أنه تفصل المحكمة الجزئية في أيلولة الأرض غير القابلة للتجزئة إلى من يحترف الزراعة من ذوي الشأن ... الخ ... — والظاهر من جلي هذه النصوص أن الشارع قد قرر بمقتضاها قيدا جديداً مؤبداً من قيود حظر التصرف ، منع به تجزئة الملكية الزراعية الصغيرة إلى أقل من خمسة أفدنة ، ولأمر في أن ما حدا بالشارع إلى ذلك إنما هو كراهية الملكيات الزراعية الصغيرة جداً لأنها تهبط بإنتاج الأرض وتحرم أصحابها من أن يعيشوا عيشة كريمة ، إذ لا جدال في أن اضطراب تفتت الملكيات الصغيرة وعلى مر الزمن بسبب تقسيم الأرض بين الورثة أو بسبب التصرف في جزء منها جال حياة المالك هي ظاهرة خطيرة لها أثرها الفعّال في انخفاض مستوى الإنتاج القومي وهبوط مستوى المعيشة في الريف إلى درجة لا تليق بكرامة الأدميين وهذا الوضع هو الذي كان يحول دائماً بين الفلاح

وبين النطلع إلى مستقبل خير من ماضيه ، فكان لا بد إذن من أن يتدخل الشارع لتحريم تجزئة الأرض الزراعية الصغيرة لكي لا تنزل عن حد أدنى يمكن معه استغلالها استغلالاً اقتصادياً ملائماً . وفي هذا المعنى قالت المحكمة كبرية الإيضاحية لقانون الإصلاح الزراعي أنه : إذا كانت الملكيات الكبيرة جداً غير مرغوب فيها فكذلك الملكيات الصغيرة جداً فهي تهبط بإنتاج الأرض وتحرم أصحابها من مستوى المعيشة اللائق بالإنسان ، ولذلك عالجتها المادتان ٢٣ و ٢٤ من قانون تفتت الملكية درماً لازدياد حيوته في المستقبل بسبب تزايد عدد السكان وتقسيم الأرض بالارث وغيره من أسباب كسب الملكية ، ولما كان قد روي أن أصغر ملكية لا ينبغي أن تقل في المستقبل عن خمسة أفدنة فقد نص على أنه إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الملكية إلى أقل من هذا القدر وجبت أيلولة الأرض إلى واحد من لهم نصيب فيها مع تفصيل من يشتغل منهم بالزراعة فإذا لم يستطيع أياهم الوفاء بشئها بيعت بالمزاد العلني .

وحيث إنه بالرغم من وضوح هذه القاعدة القانونية الآمرة إلا أنها قد أثارت عند التطبيق انطاعاً كبيراً وجدلاً واسع النطاق لاسيما بصدد دعاوى إثبات التعاقد عن عقود البيع الابتدائية المنطوق بتحت حكم هاتين المادتين ، فقد ذهبت بعض الآراء إلى أن حظر التجزئة الواردة في القانون ليست نصاً عاماً مطلقاً بل هو قاصر على الأراضي الزائدة على مائتي فدان المستوى عليها من أربابها ، وذهب رأي آخر إلى أن القانون لم يورد جواباً على مخالفة نص المادتين المذكورتين وبطلان النص لم يقرر بطلان التصرف بل اكتفى

برسم الإجراءات الواجب اتباعها عند وقوع سبب من أسباب كسب الملكية مؤد إلى تجزئة الأرض إلى أقل من خمسة أقدته وهذه الإجراءات هي الاتجاه إلى المحكمة الجزئية لفصل في أيلولة الأرض إلى أحد ذوى الشأن - وذهب رأى ثالث إلى أنه ولو أن ماقرره القانون في هذا الشأن يعد متعلقا بالنظام العام مما لا يجوز للتعاقد من مخالفته إلا أن البطلان المترتب على إغفال حظر التصرف ليس مطلقا وأنه لا يترتب على مخالفته إلا قابلية التصرف للإبطال بحيث لا يستطيع أن يدفع به سوى أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة وأنه ليس من حق المحاكم أن تعرض من تلقاء نفسها إلى ما تشير به هاتان المادتان وقال رأى أخير إن الحكم بإثبات التعاقد لا يؤدي إلى انتقال الملكية بل لابد من تسجيله وأن الفصل في الدعوى لا يستلزم بحث ملكية البائع ومن ثم فإن العبء - عند إعمال هاتين المادتين - إنما يقع على عاتق مصلحة الشهر العقارى دون المحاكم ، بل إن هذه المصلحة الأخيرة لا تمتنع عن شهر العقود التى تؤدي إلى التجزئة - وقد حشا المدعى مذكرته بأكثر هذه الآراء وركن إليها في دفاعه .

وحيث إن المحكمة ترى - تنويراً للبصائر القانونية ، واستكمالاً منها للأسس التى تضع عليها قضاءها أن تناقش هذه الآراء وأن تعالجها بالبحث - بالحجة بالحجة - مستهدفة في ذلك أن تكشف عن وجه الصواب في هذا الجدل وفيما انتهت إليه من رأى .

وحيث أنه عن القول بأن حظر التجزئة قاصر على الأراضى المستولى عليها ، فهو مردود ببيان تخصيصه بغير مخصص ، فقد جاء نص المادتين ٢٤ و ٢٣ من القانون عاماً مطلقاً يتخذ

عن الملكية الزراعية في مصر على إطلاقها دون أن ترد به أية إشارة - ولو ضمنية - إلى أن هذا القيد لا يرد إلا على الأراضى الزائدة المستولى عليها بل إن هاتين المادتين قد جاءتا في باب مستقل في القانون معنون بعبارة (في الحد من تجزئة الأراضى الزراعية) وفضلاً عن ذلك فإن المذكرة الإيضاحية للقانون - وقد قدمنا نصها - قاطعة وصريحة في تميم القاعدة على الملكية الزراعية كلها ، هذا إلى جانب أن المحكمة الحكيمة التى توخاها الشارع من تقرير قيد حظر التصرف - وهى تلافى هبوط إنتاج الأرض الزراعية والعمل على رفع مستوى المعيشة في الريف - إنما تتبافى مع القول بتخصيص وقصر حظر التصرف على طائفة معينة من صغار الملاك دون غيرهم ، كأنما الشارع قد ركز آماله ويرسم سياسته في رفع مستوى المعيشة في الريف على الفلاحين الذين وزعت عليهم الأراضى المستولى عليها - وهم قلة أو على الأراضى التى وزعت عليهم - وهى بدورها قلة بالنسبة لمجموع ما عداها من المساحات الصغيرة الملوكة لأفراد الناس من قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى . وحيث أن ما أثير بشأن خلو القانون من نص على بطلان التصرف فإن من المجمع عليه بلا شبهة أو خلاف أن أحكام قانون الإصلاح الزراعى - لا سيما فيما تعلق منها بوضع حد أقصى وآخر أدنى للملكية الزراعية - إنما تعد من قبيل القواعد القانونية التى تعتبر من النظام العام إذ هى قواعد يقصد بها إلى تحقيق مصلحة عامة سياسية واجتماعية واقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد وتتقوى كنفته كذلك فإنه يجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة ونهضة بقها - ولا يجوز لهم أن

بما مضى لها بانهاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقات لهم مصالح فردية ، فإن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة - ونرى من ذلك أن النظام العام - وتوأمه الآداب هما الباب الذي تدخل منه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والحاقية فتؤثر في القانون وروابطه وتجعله يتمشى مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والخلقية في الجيل والبيئة - وتتسع دائرة النظام العام والآداب تبعاً لهذه التطورات وطريقة فهم الناس لنظم عصرهم وما تواضعوا عليه من آداب وتبعاً لتقدم العلوم الاجتماعية - فمن المقرر أن كل هذا يترك للقاضي يفسره التفسير الثلاثي لروح عصره ، فالقاضي يكاد إذن يكون مشرعاً في هذه الدائرة المرنة بل هو مشرع يتقيد بآداب عصره ونظم أمته الأساسية ومصالحها العامة (راجع في هذا البحث الوسيط المستهوي الجزء الأول طبعة سنة ١٩٥٢ بتد ٢٢٨)

وحيث إنه متى انتهينا إلى تعلق المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي بالنظام العام فإن مخالفتها تكون غير مشروعة وفي هذا تقول المادة ١٣٥ من القانون المدني (إذا كان محل الالتزام مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً) ومن هنا إذن يحسم البطلان الذي يتساءل عنه أصحاب الرأي وهو بلا أدنى جدال بطلان مطلق .

وحيث أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي السابق - من أن القانون قد رسم الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وقوع سبب مؤد إلى تجزئة الأرض الزراعية - وهو الانحلال على المحكمة الجزئية فإن هذه الإجراءات إنما هي

التي الشأن كي يتبعوها وأما المحكمة الموضوع - جزئية كانت أو ابتدائية - فإنها مقيدة بحدود الخصومة المطروحة أمامها ، فليس لهذه المحكمة مثلاً - وهي محكمة جزئية أن تدفع دعوى صحة التعاقد جانباً لتأخذ في بحث أيلولة الأرض إلى أحد ذوي الشأن ، فهذا مثلاً خروج عن دائرة الدعوى وقضاء فيما لا شأن له به ، لا سيما وأن لكل من المسألتين - أي مسألة صحة التعاقد ومسألة أيلولة الأرض - موضوعها واستجوابها ونطاقها يختلف عن الآخر - وقد كان على ذوي الشأن أن يسلكوا هم السبيل الذي ترجمته المادة ٢٣ و ٢٤ من القانون لأن يطلبوا من المحكمة - في مذهب أصحاب الرأي - أن تستهلك هي نظم تلك الإجراءات - وإلى جانب ذلك فإن محل الوقف دعوى صحة التعاقد حتى تقدر المحكمة الجزئية قرارها في مسألة أيلولة الأرض ، لأن الفصل في الدعوى لا يتوقف على الفصل في هذه المسألة ، ذلك أن الأمر لن يخرج أمام المحكمة الجزئية عن وضعين ، فإما أن تقرر أيلولة الأرض كلها إلى البائع ، وفي هذا ما فيه من إهدار للمشترى وفي هذا ما فيه كذلك من إهدار للعقد مخالفة المطروحة الآن ، وعلى كلا الحالين سيكون نصير دعوى صحة التعاقد إلى الرفض لإهدار عقد البيع المؤسسته عليه .

وحيث أنه عن الرأي القائل بأن التصرف المؤدى إلى التجزئة يمدد بالإجالة لا باطلاً فإن الرد عليه يستلزم - إلى جانب ما قدمناه من مخالفة التصرف للنظام العام - أن نقادش بالتحليل طبيعة هذا التصرف - فالبيع كغيره من العقود له لركان أساسية هي المرحاة والحل والمجيب ، وبحل الالتزام بقوى الشيء الذي يلتزم المدين القيام به -

والمدىين يلتزم لما ينقل حق عيني أو جعل أو بالامتناع عن عمل، والالتزام بنقل حق عيني هو التزام يعقل ولكن لما كان الأصل أن هذا الالتزام يتم تنفيذه بمجرد نشوئه فقد صار من المألوف لمنه ينقله إن محل الالتزام بنقل حق عيني هو هذا الحق العيني ذاته فإذا كان الحق العيني حق ملكية امتزج بالشئ المملوك وأصبح شيئاً واحداً فأصبح الالتزام بنقل الملكية محله هو الشئ ذاته الذى تنقل ملكية - ويشترط - أخذاً بنصوص المواد من ١٣١ إلى ١٣٥ مدنى بأن يكون المحل موجوداً أو عكساً بأن يكون مبيعاً أو قابلاً للتعيين وأن يكون قابلاً للتعامل فيه - فإذا كان محل الالتزام غير ممكن فإن الالتزام لا يقوم ويكون العقد باطلاً لأنه لا التزام بمسحيل وفى هذا تقول المادة ١٣٢ مدنى إذا كان محل الالتزام مستحيلاً فى ذاته كان العقد باطلاً، والمقصود بالاستحالة هنا هى الاستحالة المطلقة أى التى ترجع إلى الالتزام فى ذاته وبما انبثقت لموضوعه وكذلك إذا كان محل الالتزام غير قابل للتعامل فيه - سواء بطبيعته أو بالمنظر إلى الغرض الذى خصص له أو لخالفته للنظام العام أو الآداب، فإنه لا يصلح أن يكون محلاً للالتزام ويكون الالتزام به باطلاً (المادة ١٣٥ مدنى).

وقانون الإصلاح الزراعى - وهو من النظام العام كما قدمنا - قد قرر عدم مشروعية مثل هذا الالتزام المؤدى إلى هذه الجزئية - وحتى كان الالتزام باطلاً على هذه الصورة فإن للحكمة أن تقضى ببطلانه من تلقاء نفسها ولا يمكن أن يزول هذا البطلان بالإجازة (المادة ١٤١ / ٣ مدنى)، ومن ثم فإن القول بأن التصرف قابل للإبطال لحسب إنما يكون منافياً للطبيعة القانونية الصحيحة لهذا التصرف فضلاً عن أن من شأن الأخذ به أن يودى - فى حالات كثيرة - إلى تعطيل المادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون وذلك بأن يجيز المتعاقدين أو الورثة تجزئة الملكية فنسخ، وهو مالم يقضه الشارع على الإطلاق بل إن زجه بالنسبة العامة فى دائرة ذوى الشأن الذين يحق لهم الاتجاه إلى المحكمة الجزئية لتفضيل من تولد إليه الملكية كلها أو لبيع الأرض بالمزاد، إنما معناه أن الشارع قد قصد - حامداً إلى إيجاد نوع من الإشراف على ذوى الشأن الحقيقيين حتى يمكن إعمال ما يقضى به القانون فى هذا الصدد إذا تعاقل عنه هؤلاء.

وحيث أن ما قبل من أن الحكم بإثبات التعاقد لا ينقل الملكية، وأن التمهيل هو الذى ينقلها وأن العبد فى ذلك يقع على عاتق مكتب الشهر العقارى دون المحكمة لأنه هو الذى يبيح الملكية واسانيدها، فإن هذا القول من دونهما قرره محكمتنا العليا - بحق - من أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع العرفى أساسها حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزامه التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والمطلوب فيها من الماضى أن يحكم بإنفاذ هذه الالتزامات جبراً على البائع وذلك بالحكم بأن البيع الذى صدر منه صحيح

وحيث أنه متى كان قانون الإصلاح الزراعى قد حظر تجزئة الأرض الزراعية إلى أقسام من حيث هذه الأرض فإن تصرف مالك الأرض تصرفاً مؤدياً إلى هذه النتيجة، إنما يكون باطلاً لأن المحل هنا وهو التزام البائع بنقل الملكية يكون التزاماً باطلاً لسببين الأول أنه غير ممكن لأن القانون حظر نقل مثل هذه الملكية حظراً باتاً مؤبداً قلن يتأتى إذن تسجيل العقد ونقل الملكية - والثانى أنه غير قابل للتعامل فيه لأن

والأمة والنسب الزيادة عليه وبالأذن بتسجيل الحكم
توسلاً إلى انتقال الملكية ، فهي - بحكم الأساس
الذي بنيت عليه وبحكم طلبات المدعى - تستلزم
قانوناً من القاضي أن يفصل في أمر صحة البيع
ثم يفصل أيضاً في أمر امتناع البائع عن تنفيذ
الالتزامات ، وهل كان له عذر في هذا الامتناع ،
(انقضت مدته في ٨ مايو سنة ١٩٤٧ الجدول
العشرى الخامس للمجموعة الرسمية طبعة سنة
١٩٥٤ بند ٤١٨) . ومن ثم فإنه حتى لو كانت
هذه هي طبيعة الدعوى وانما هي مهمة القاضي
فيها ، فإن المحكمة لا تلقت إلى باطل منذهب
أصحاب هذا المبدأ بأن عمل القاضي قاصر على
بجرد التحقق من صدور التعاقد من أطرافه فحسب
ولما كانت المحكمة قد انتهت فيما تقدم إلى بطلان
عقد البيع المؤدى إلى تجزئة الأرض الزراعية
إلى أقل من خمسة أفراس ، فإنها لا تستطيع أن
تنقض بانهائه بل يكون عليها أن تحكم برفض
الدعوى المؤسسة عليه والمطلوب فيها الحكم بصحته
وتنفاذه . فأما ما يقال من أن العبء في تطبيق
المادتين ٢٣ و ٢٤ من قانون الإصلاح الزراعي
إنما يقع على عاتق مصلحة الشهر العقاري دون
المحاكم فهو قول يدعوا إلى العجب إذ لا تصور
المحكمة أن هناك قانوناً يناط احترامه بإحدى
الجهات دون الأخرى فما بالك بالقضاء الذي
لا ينعقد مجلسه إلا لإعمال القوانين فيما يعرض
عليه من أفضية .

وحيث أنه وقد قننت المحكمة كافة حجج
الآراء المتعددة المعارضة فإنها تنفل إلى خصوصية
هذه الدعوى مقررزة أن تصرف المدعى عليه
في ثلاثة قرايط من أرضه الزراعية البالغ
مساحتها سبعة قرايط لا يكون جائراً في القانون
وبالذات فإن دعوى المدعى التي يقصد منها إلى

الاستحصال على حكم بصحة هذا البيع وتنفاذه
توطئة للتأشير على هامش تسجيل الصحيفة حتى
تنقل له بذلك ملكية العين المبيعة طبقاً للمادتين
١٥ و ١٧ من قانون الشهر العقاري - هذه
الدعوى تكون قائمة على أسس متعارضة مع
قانون متعلق بالنظام العام الأمر الذي يجعل
معه رفضها .

وحيث أنه عن المصاريف فلزم المدعى
عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ / ١ مصاريف لأنه
الحصم المحكوم عليه في الدعوى .

قضية محمد علي ومبه ضد علي عبد الرحمن عيسى رقم
٥٠٢ سنة ١٩٥٦ برئاسة الأستاذ محمود متولي القاضي

١٨٠

محكمة سوق الجزئية

٣٠ مايو سنة ١٩٥٧

- ١ - تنفيذ - صورة فوتوغرافية للصورة التنفيذية
الأصلية - جوازها .
 - ٢ - مصاريف قضائية - غير مقدرة بالحكم .
- لم يصدر بها أمر على عريضة - قدم جواز التنفيذ .

المبادئ القانونية

- ١ - لاجتياز على طالب التنفيذ أن يقوم
به بموجب صورة فوتوغرافية للصورة التنفيذية
الأصلية خصوصاً إذا كان الحكم مما يضمن إشهاره
وذلك نزولاً على أحكام قانون الشهر العقاري
ولا تخفى التنفيذية .
- ٢ - لا يجوز التنفيذ بالمصاريف القضائية
إلا إذا كانت مقدرة في الحكم أو صدر بها أمر
على عريضة - ولا يغني عن ذلك تأشير قلم
الكتاب على هامش الحكم ونزولاً على مقتضى

الحالة المتقدمة على حالة الحكم بالمصاريف المناسبة فقط لأن المادة ٢٦٢ مرافعات جاءت مطابقة دون تخصيص المحكمة

وحيث إن واقعة النزاع تجعل حسبما بين من مطالعة سائر الأوراق في أنه بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة دمشق الابتدائية حكماً في الدعوى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ كلى دمنهور يقضى حضورياً بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥١/٩/٣ الصادر من المستشكل للمستشكل ضدّهما الأول والثاني والذي حصل عنه التنازل للمستشكل ضدّ الثالث بتاريخ ١٩٥١/١٠/١٣ عن الأطنان الموضحة الحدود والمعلم بصحيفة افتتاح الدعوى وذلك مقابل ثمن قدره تسعمائة جنيه وقد ألزمت المستشكل المصاريف ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة للمستشكل ضدّ الثالث وقد شمل ذلك الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة . هذا وقد أعلن الحكم لشخص المستشكل في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ - وبتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٥٧ انتقل المحضر لتنفيذ ذلك الحكم بالنسبة للصروفات ومقابل أتعاب المحاماة فأوقع حجزاً تنفيذياً على سبعة أراذب قمح هندي وقاه لمبلغ ٣١ ج و ١٨٠ م (منها ٢٨ ج قيمة مصاريف الحكم رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ كلى دمنهور ومبلغ مائتي قرش مقابل الأتعاب المحكوم بها في ذلك الحكم) هذا وقد تعين المستشكل حارساً على المحجوزات التي تحدد لبيعها يوم ٩ مايو سنة ١٩٥٧ - وقبل حلول ذلك اليوم أقام المستشكل هذا الإشكال طالباً بعد قبوله شكلاً لإيقاف تنفيذ الحكم رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ كلى دمنهور مع

للزام المستشكل ضدّهم الثلاثة الأول المصاريف وذلك بحكم مدجل النفاذ وبغير كفالة تأسيساً على أمرين : الأول - أن المستشكل ضدّهم يقومون بتنفيذ ذلك الحكم بصورة فتوغرافية حين أنه يجب وفقاً لحكم المادة ٢٥٧ من قانون المرافعات التنفيذ بالصورة التنفيذية الأصلية - الثاني - أن مصاريف الحكم المنفذ به غير مقدرة في الحكم كما وأن المستشكل ضدّهم لم يستصحبوا بها أمراً على عريضة وأنه لا يبقى عن ذلك تأشيرته تلم الكتاب بقيمة المصروفات على هامش الحكم وحيث أن المستشكل صمم بالجلسة على طلباته - كما طلب الحاضر عن المستشكل ضدّ الأول رفض الاشكال .

وحيث إنه عن الوجه الأول الاشكال فإن الثابت من مطالعة أوراق التنفيذ أنه يتم بصورة فتوغرافية للصورة التنفيذية للحكم رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ كلى دمنهور الشهر بمكتب الشهر العقاري والتوثيق بدمنهور في ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ برقم ٢٥٢٠ .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز التنفيذ - في غير الأحوال المستثناة بنص القانون - إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ - وتنص المادة ٣٩٢ من القانون المدني على أنه إذا كان أصل الورقة الرسمية موجوداً فإن صورتها الرسمية خطية كانت أو فتوغرافية تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل .

وحيث إنه علاوة على أن المستشكل لم يزعم بأن الصورة الفتوغرافية المنفذ بها تخالف الأصل . فإن الثابت أن الحكم المنفذ به صادر في دعوى صحة تعاقده - وهو من الأحكام الواجب

شهرها عملاً بالمادة ٩ من قانون الشهر العقارى
رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

د وحيث إنه لما كان هذا وكان الشهر يتم وفقاً
لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١١٤ لسنة
١٩٤٦ - والمادة التاسعة عشر من المرسوم
المؤرخ ١٤ أغسطس ١٩٤٦ الخاص باللائحة
التنفيذية للقانون المتقدم ذكره - بحفظ أصول
المحررات وإعطاء صاحب الشأن صورة فوتوغرافية
من المحرر بعد شهره والتأشير عليها بمطابقتها
للأصل - لما كان هذا وكان الثابت أن الحكم
المنفذ به أشهر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ برقم
٣٥٢٠ فإن الصورة التنفيذية الأصلية للحكم تكون
قد أودعت بمصاحبة الشهر العقارى . لما كان
هذا وكانت المادة السابعة من قانون الشهر
العقارى تحرم نقل أصول المحررات التى تم شهرها
من مكان الشهر - فإن من اتعمت بعد ذلك
مطالبة المستشكل ضدكم بتقديم الصورة التنفيذية
الأصلية للحكم المنفذ به .

د وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم يكون الوجه
الأول من وجهى الاشكال فى غير محلوه يتعين أطرافه
د وحيث إنه لما كان مبلغ الجنتين قيمة أتعاب
المحاماة والى تضمنها المبلغ المنفذ به محدد فى الحكم
رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ كلى دمنهور وكان المستشكل
لم يقدم ما يدل على سداد هذا المبلغ فإن الاشكال
فى حدود هذا المبلغ يكون على غير أساس .

د وحيث أن المادة ٣٦٣ مرافعات تنص
على أن تقدر مصاريف الدعوى فى الحكم إن
أمكن وإلا قدرها رئيس الهيئة التى أصدرت
الحكم بأمر على عريضة يقدمها المحكوم له ويعلن
هذا الأمر للمحكوم عليه بها (بمقابل المادة ١١٦
من قانون المرافعات القديم) وتنص المادة ٤٥٩
مرافعات على أنه لا يجوز التنفيذ اقتضاء لحق غير محقق
الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء .

د وحيث إنه لما كانت مصاريف الدعوى
المستشكل فى حكمها غير مقدرة فى الحكم ولم
يستصدر بها أمر على عريضة - فإنه لا يمكن
التنفيذ بها لتخلف عنصر من عناصر السندات
التنفيذية وهو عنصر تعيين المقدار - وتأشير
قلم الكتاب على هامش الحكم بالمصروفات التى
استحققت عنه بقصر فى مداه عن أن يرقى الى
مرتبة أمر التقدير الذى تنص عليه المادة ٣٦٣
مرافعات لأن هذا التأشير لا يخليها من النزاع
ولا يسبغ عليها الصيغة التنفيذية - هذا ولا محل
لتخصيص حكم المادة ٣٦٣ مرافعات - على
حالات الحكم بالمصاريف المناسبة لأن نص
المادة جاء مطلقاً وبالتالى لا وجه لأجراء هذا
التخصيص (طناً الكلية ١٤ ديسمبر سنة ٢٨ بمحاماة
السنة العشرون ص ٢٩٧ - مصر الكلية ١٦
أكتوبر سنة ٣٥ بمحاماة السنة السادسة عشر
ص ٢١٢ - مستعجل مصر ٢٠ مارس سنة
١٩٤٨ بمحاماة السنة الثامنة والعشرون ص ٨٢٣)
د وحيث إنه ترتيباً على مجموع ما تقدم
يتعين قصر التنفيذ على مبلغ جنتين وإيقاف
إجراءات البيع بالنسبة لباقي المبلغ .

د وحيث إنه لما كان الرسم المستحق على
الاشكال الخالى ثابت وكان المستشكل قد انخرس
جزءاً من الاشكال - فإن المحكمة ترى الزامه
بمصاريف الاشكال عملاً بالمادة ٣٥٨ مرافعات .
د وحيث إنه وإن كان النفاذ المعجل وبغير
كفالة واجب بقوة القانون عملاً بالمادة ١/٤٦٦
مرافعات وكان الحكم انتهاى عملاً بالمادة ٣٩
مرافعات إلا أن المحكمة لا ترى حرجاً من النص
عليه فى منطوق حكمها ونوعاً لا عملاً .

قضية كامل محمد دوىي المستكاوي ضد عبد الله محمود
الرئيسي وآخرين رقم ٤٦٩ سنة ١٩٥٧ رئاسة الاستاذ
محمود فتوى القاضي ١٥٣١ ٧٢٦ ٢٠٢٢

الضوابط العامة للسببية في قضايا الجنايات

للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ١ —

تمهيد :

السببية هي إسناد نتيجة ما إلى فعل معين ، أو ربطهما معاً برباط وثيق من توقف النتيجة على السبب Lien de causalité أو ارتباط العلة بالمعلول de cause à effet . وهي واحدة من حيث ما هيته في جميع صور المساءلة القانونية مدنية كانت أم جنائية . كما أنها عنصر لازم في جميع الجرائم عمدية كانت أم غير عمدية .

ولا تثير السببية بين نشاط الجاني والنتيجة المعاقب عليها صعوبة إذا كان هذا النشاط هو المصدر الوحيد لها مثل قاتل يطعن المجنى عليه عدة طعنات إلى أن يجهز عليه ، إذ توافرها يكون حيفئذ واضحاً لا غموض فيه . وإنما تدق السببية — أو الإسناد — وتتراوح بين الوجود وعدمه إذا ما تداخلت أسباب أخرى في إحداث النتيجة التي يعاقب عليها القانون إلى جانب نشاط الجاني . وهذه الأسباب قد تكون سابقة على فعل الجاني كضعف بنية المجنى عليه ، أو معاصرة له مثل اعتماد آخر يقع على المجنى عليه في نفس الوقت من باب المصادقة ، أو لاحق له كأن يطلق الجاني رصاصة على المجنى عليه فتصديه ولكنه لا يسقط قتيلاً على الفور بل يتراخى الموت فترة طويلة تداخل فيها عوامل أخرى متعددة في إحداثه مثل إهمال المجنى عليه في العلاج أو خطأ الجراح في عملية استخراج الرصاصة منه ، أو بإصابته بمرض معد أو بحروق تعجّل بوفاته . فإذا يكون الحكم ؟ هل يسأل الجاني عن قتل عمد ؟ أم عن مجرد شروع فيه باعتبار أن ذلك هو القدر الثابت في حقه وأنه غير مسئول عن العوامل الأخرى الإضافية لأن إصابته وحدها ما كانت لتحدث الوفاة التي حدثت ؟ .

ونفس التساؤل يثار على صورة مماثلة في جرائم الاعتماد على الأشخاص الأخرى ، وعلى وجه خاص في جرائم الجرح والضرب ، والقتل والإصابة خطأ . ففي الأولى يترتب على القول بتوافر السببية وجوب اعتبار الواقعة ضرباً أو جرحاً أفنى إلى الموت حين يترتب على اتفائها وجوب

اعتبارها جرحاً أو ضرباً بسيطاً . كما يترتب على القول بتوافرها وجوب اعتبارها ضرباً أفضى إلى عاهة مستديمة حين يترتب على انتفاؤها وجوب اعتبارها جرحاً أو ضرباً بسيطاً . وفي الثانية يترتب على القول بتوافرها وجوب اعتبار الواقعة قتلاً خطأ حين يترتب على القول بانتفاؤها وجوب اعتبارها مجرد إصابة خطأ . . .

كما تثار على نفس الصورة في جرائم أخرى مثل جريمة تعريض الأطفال للخطر إذا نشأ عنه انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته ، أو موت الطفل (م ٢٨٦) .

وفي جرائم الحريق العمد أو استعمال المفرقات ، إذا نشأ من الحريق موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأماكن المحترقة وقت إشعال النار ، (م ٢٥٧) .

بل تلزم السببية أحياناً عنصراً موضوعياً قائماً بذاته في بعض جرائم المال مثل النصب . ففيه يلزم أن يكون تسليم المال المنقول قد جاء نتيجة للطرق الاحتمالية التي اتبعها الجاني . ولذا يقال أحياناً إن الإسناد المطلوب لإثباته فيه مزدوج أيضاً ويتطلب إثبات إسناد الفعل المادى إلى الفاعل ، ثم إثبات إسناد النتيجة التي يعاقب عليها القانون إلى هذا الفعل . ذلك أنه في النصب يمكن تصور وقوع أفعال الاحتيال ، ثم تسليم المجنى عليه المال المطلوب إلى الجاني دون أن يكون بين الأمرين رابطة السببية . فالجنى عليه قد يظن إلى ما في طرق الجاني من خداع وأكاذيب ، ومع ذلك يسلمه المال المطلوب بتأثير آخر كالرغبة في مساعدته أو التقرب منه ، أو بنية القبض عليه متلبساً . وخيئذ لا تقوم الجريمة التامة رغم تحقق ركني الاحتيال والاستيلاء على المنقول المملوك للغير ، وإن جاز أن تعد الواقعة شروفاً لحجب ما دامت وسيلة الاحتيال تصلح أن تكون سبباً من شأنه وسخه حمل المجنى عليه على تسليم المال المطلوب تسليمه . وذلك لو فطن الأخير إلى حقيقة الأكاذيب فامتنع عن تسليم المال أو سلمه بالفعل ولكن لمثل ضبط الجاني متلبساً .

وفي الواقع أن السببية عنصر لازم في جميع الجرائم سواء أكانت جرائم اعتداء على الأشخاص أم الأموال . إلا أنها تكون أحياناً عنصراً مفترضاً لفرط اتصال الضرر المباشر الذي يعاقب عليه القانون في الجريمة بالفعل المادى ، فلا تذكر بوصفها عنصراً مستقلاً فيها . وذلك كما هي الحال مثلاً في جرائم التزوير والبلاغ الكاذب ، وأيضاً في السرقة وخيانة الأمانة حيث النتيجة التي يحظرها القانون وثيقة الصلة بالفعل الإجرامى ، حتى يقال أحياناً إن الإسناد المطلوب لإثباته في هذا النوع من الجرائم مفرد لا يتطلب أكثر من إسناد الفعل إلى فاعله .

أما في طائفة أخرى من الجرائم - وهي التي تعيننا في دائرة البحث الحالي - فقد لا تترتب النتيجة التي يحظرها القانون ، والتي يترتب على تحققها عقوبة دون أخرى ، حتماً ولا بحكم طبيعة الأشياء ، وخيئذ تصبح السببية عنصراً موضوعياً قائماً بذاته ومستقلاً عن الفعل المادى ، لازماً للربط بين هذا الفعل والنتيجة المطلوبة . ويتوافق ذلك على وجه خاص في جرائم

الاعتداء على سلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولذا فإن الإسناد المطلوب في هذه الطائفة من الجرائم مزدوج يتطلب أولاً إثبات إسناد الفعل المادى إلى فاعله ، كما يتطلب ثانياً إسناد النتيجة التي يراد العقاب عليها إلى نفس هذا الفعل دون غيره من عوامل ومؤثرات أجنبية . فما العمل عند تداخل نوع أو آخر من هذه العوامل الأجنبية ، وهل من شأنه أن يحول دون إسناد النتيجة النهائية إلى نشاط الجاني وتحميله وحده مسئوليتها بالكامل أم لا ؟ . هذا هو التساؤل الدقيق الذى كان — ولا يزال — محل عناية الكثير من شراح القانون خصوصاً في بعض البلاد كالألمانيا وإيطاليا ، حين يرى البعض الآخر أنه يحسن ترك تقدير السببية لقاضى الموضوع دائماً دون تقييده مقدماً بافتراضات معينة ، لتعذر وضع قاعدة عامة مطلقة فيها .

الآراء السائدة :

تستمد السببية في القانون جذورها من فكرة السببية كما هي معروفة في الفلسفة ، إذ طبيعتها واحدة لا تتغير . لذا كانت دراستها مبعثاً لاجتهادات ضخمة قام بها نفر كثير من الفقهاء والفلاسفة ولكن دائرة البحث الحالى تضيق عن أية محاولة للخوض في خضم هذه الاجتهادات ، على نوعيها . وإنما جعلنا هدفنا منه محاولة استخلاص ضوابطها العامة كما استقر عليها على وجه خاص قضاؤنا الجنائى ، في صورة عملية غايتها الإيجاز والتحديد على قدر الإمكان . ولذا إن يكون تعرضنا لجانبها الفلسفى إلا كتمهيد ضرورى لإمكان تأصيل هذه الضوابط في أصل دون غيره من بين اتجاهاتها العامة ، فلا نعرض لها بما يجاوز ذلك أو يتعداه ، حتى لا نخاطر مع القارىء في مجاهر من المساجلات الفلسفية أو الفقهية ، ما أغنانا عنها الآن .

وإذا أردنا في هذا التمهيد تلخيص الاتجاهات العامة للسببية فإننا نكتفى منها هنا باتجاهين سائدين نجسب : أولهما هو اتجاه السببية المباشرة ، وثانيهما هو اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة .

أولاً : اتجاه السببية المباشرة La cause directe ou efficiente

مقتضى هذا الاتجاه ألا يسأل الجاني عن النتيجة التي حصلت إلا إذا كانت متصلة اتصالاً مباشراً بفعله . أو بعبارة أخرى يجب أن يكون فعله هو السبب الأساسى ، أى الفعال أو الأقوى في حدوث هذه النتيجة ، بحيث يمكن القول بأنها قد حدثت من الإصابات التي أحدثها الجاني دون غيره . والسببية على هذا الوضع تتطلب نوعاً من الاتصال المادى بين الفعل والنتيجة لأنها لا تعترف إلا بالارتباط المباشر والمحقق بينهما ، حتى يمكن اعتبارها داخلة في بنيان الركن المادى للجريمة لا الإلهي . ومن ثم كان هذا الاتجاه من أصلح الاتجاهات للثتم وأكثرها رعاية لجانبه ، بل يؤخذ عليه أنه يودى إلى إفلات المتهم أحياناً من عاقبة أفعاله إذا ما تداخلت إلى جانبها عوامل أو أفعال أجنبية ، ولو بصورة مألوفة أو بقسط يسير غير محقق الأثر . ويأخذ القضاء الفرنسى — في السائد من أحكامه — بمعيار السببية المباشرة هذا . ومن الملاحظ أنه يميل إلى التشدد في تحديد الجرائم

القتل العمد - ولعل ذلك بالنظر إلى اعتبار شدة العقوبة أكثر منه إلى اعتبار قهري معين - حين يميل إلى التساهل فيها في جرائم الضرب والجرح ، ويبدو هذا التساهل أكثر وضوحاً في جرائم القتل والاصابة الخطأ ، حتى يقترب فيها من اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة اقتراباً واضحاً .

ثانياً : اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة La cause adequate

مقضى هذا الاتجاه أن يسأل الجاني عن النتائج المحتملة أو المتوقعة ، أى التي تحصل بحسب المجرى العادى للأمور ولو لم يمكن وصفها بأنها نتائج مباشرة أو محققة لفعله . ويعتبر فعل الجاني سبباً مناسباً أو ملائماً للنتيجة التي حصلت إذا كان كافياً بذاته في حصولها ، ما دامت ظروف الحال تنبئ بأنه قد توقعها ، وبصرف النظر عن العوامل الأجنبية التي تكون قد توسطت بين فعله والنتيجة النهائية ، سواء أكانت سابقة لفعله أم معاصرة أم لاحقة له .

والسببية تكون على هذا النحو صلة أدبية ترجع إلى حالة في الذهن وهي ملكة التقدير لا إلى ارتباط مادي بين الحوادث . وكان صلة السببية يجب أن تقوم بين خطأ المجرم وبين الضرر الواقع ، لا بين فعله أو امتناعه وبين الحادث الإجرامى ، (١) .

ويأخذ بعض الشراح على هذا الاتجاه أنه لا يخلو من التحكم ، فكون النتيجة ممكنة أو ليست ممكنة مع مراعاة الظروف التي حدثت فيها مسألة تقديرية يختلف فيها تقدير الناس ولا يصح أن تنبئ أحكام القانون الجنائى على أسس تحكمية كهذه ، (٢) لذا يميل الرأى السائد في بلادنا قتماً وقضاء إلى الأخذ باتجاه السببية المناسبة أو الملائمة ، ولكنه يجعل المعيار في تقديرها موضوعياً وبجراً ، حتى يتفادى بعض الحلول التحكيمية التي قد ينتهى إليها المعيار الشخصى وذلك على النحو الآتى :

موضوعية المعيار:

يمكن تقدير علاقة السببية طبقاً لمعيار شخصى أو موضوعى . والمعيار الشخصى يقتضى النظر إلى كل حالة بطريقة واقعة نسبية in-concreto للاحاطة بالظروف المختلفة التي وقعت فيها والبحث ما إذا كانت النتيجة المراد العقاب عليها ممكنة أم ليست كذلك . ثم هل كان بمقدور الجاني بالنظر إلى ظروفه الخاصة أو حالته النفسية ومستواه العقلى توقع حصولها بالكيفية التي حصلت بها أم لا . فلا يسأل عنها إلا إذا كان الجواب عن ذلك بالإيجاب . فمثلاً إذا كان المجنى عليه مريضاً وقت الاعتداء عليه بالقلب أو بالسكر ، وساهم هذا أو ذاك في أحداث الواقعة بتصيب مع الاعتداء فلا يسأل الجاني عن جناية قتل تامة ، ولو توافرت لديه نية ازهاق روحه إلا إذا تبين أنه كان يعلم بمرض المجنى عليه ، بل وبالعلاقة نوع المرض بالإصابة التي أحدثها ، وإلا فهو يسأل عن شروع في قتل بحسب . ويؤخذ على هذا المعيار أنه قد يودى إلى تخفيف المسؤولية عن المتهم لمجرد ما قد يبين من جهله ببعض

(١) الدكتور على بدوى « الاجكام العامة في القانون الجنائى » ص ٢٣

(٢) الدكتور محمد مصطفى الدالى « المسؤولية الجنائية » ص ٣٩

ملابس الواقعة أو ظروف المجنى عليه ، أو ما قد يظهر عليه من حماقة ، أو في جريمته من تسرع واندفاع ، حين أنه يشدد على آخر لجرد اطلاعه على هذه الظروف ، أو لما قد يبين من نضج في ملكة التقدير لديه . هذا إلى أنه معيار صعب التطبيق عملاً ، فضلاً عما فيه من غموض قد يؤدي إلى التحكم لتعذر الإلمام إلماماً تاماً بالظروف الشخصية للجاني ، وبالأخص تحديد مدى نضج ملكة التقدير لديه .

أما المعيار الآخر الموضوعي فهو يغض النظر عن اعتبار الظروف والملابس التي حدثت بالفعل للنظر إلى ما كان بمقدور الجاني توقعه واقتراض حدوثه منها بطريقة عامة ومجردة *in abstracto* فهو مسئول عن النتيجة التي حصلت ومطالب بأن يتوقعها ما دامت طبيعية تتفق والسير العادي للأمور سواء توقعها بالفعل ، أم لم يتوقعها بالنظر إلى ظروفه الخاصة مثل حالته النفسية ومستواه العقلي ، فهو يسأل في المثل السابق عن القتل العمد — متى توافرت لديه نية إزهاق روح المجنى عليه — ولو كان لا يعلم بمرض هذا الأخير بداء القلب أو السكر حتى إذا ساهم هذا أو ذاك بنصيب ثابت في وفاته . بل هو مطالب بأن يتوقع توافر الأمرين معاً : قيام المرض أولاً ثم احتمال مساهمته مع الاعتداء في إحداث الوفاة لأنهما من الأمور المألوفة التي تجري بها طبيعة الحياة عند توافر ظروف مماثلة . وهي مطالبة طبيعية طالما كان أساس المسؤولية هو الإرادة المدركة للعواقب المألوفة التي يمكن للإنسان العادي — متوسط الذكاء والادراك — أن يقدرها . وهو معيار فضلاً عن ذلك أكثر من سابقه وضوحاً ، وأسهل تطبيقاً ، لأنه لا يتطلب التغلغل في بحث حالة كل منهم على حدة لتحديد ما كان يمكنه تقديره من النتائج المختلفة وما لم يكن يمكنه .

والأخذ بهذا المعيار الموضوعي يلتزم — فيما يبدو لنا — مع خطة قانون عقوباتنا في مساءلة الشريك عن الجرائم التي وقعت بالفعل ، ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، طبقاً لعبارة المادة ٣٣ منه ، وذلك أخذاً إياه بقصده الاحتمالي أي غير المباشر . وقد استقر الرأي فقهاً وقضاء على أن الجرائم المحتملة التي يسأل عنها الشريك هي التي تتفق والسير العادي للأمور ، والتي كان عليه توقعها سواء أتوقعها بالفعل أم لا . أي طبقاً لمعيار موضوعي لأشخصي .

وفي الجملة يميل الفقه السائد في بلادنا إلى الأخذ بهذا المعيار الموضوعي في تحديد رابطة الإسناد على وجه عام سواء عند توافر القصد المباشر أم القصد الاحتمالي أي غير المباشر . ولا حكمة للبغاية بين الحالين فالمعيار ينبغي أن يكون واحداً في الحالين معاً إما شخصياً وإما موضوعياً . وحين يغلب الأخذ في مصر (١) وفرنسا بهذا المعيار الموضوعي ، يغلب في ألمانيا مثلاً اتباع المعيار الشخصي في النطاقين معاً .

(١) راجع مثلاً الأسانذة أحمد أمين ص ٣١٧ وطى بدوى ص ٣٦٠ والفلي « المسؤولية » ص ١٩٥ وكامل

أما قانون العقوبات الإيطالي فيبدو أنه أميل إلى المعيار الموضوعي أيضاً كما تنبئ عن ذلك المادة ١٤ منه والتي تقضى بأنه إذا تعاونت في إحداث الجريمة أسباب سابقة أو معاصرة أو لاحقة ولو كانت مستقلة عن سلوك المجرم فإن هذا لا يمنع من قيام صلة السببية بين فعله أو امتناعه وبين الحادث الإجرامى . ولكن الأسباب اللاحقة تمنع هذه الصلة إذا كانت بذاتها كافية لإحداث هذا الحادث . وعند ذلك لا يعاقب المجرم إلا عن فعله أو عن امتناعه إذا كونه في ذاته جريمة . فالقانون الإيطالي لا يدخل في الاعتبار بحسب هذه الصياغة للمادة ما يكون الجاني قد توقعه بالفعل وما لم يتوقعه من نتائج شتى ، بل يضع معياراً مجرداً بحثاً مقتضاه تحميله كافة ما يترتب على فعله من نتائج اللهم إلا إذا وجدت أسباب لاحقة كافية بذاتها وبصرف النظر عن تقدير الجاني لها لإحداث هذا الحادث .

عوامل مألوفة وغير مألوفة :

قلنا إن الرأي السائد حالياً في بلادنا يتمشى بالأكثر مع اتجاه السببية المناسبة أو الملائمة . وأن الغالب منه مستقر على عدم تطلب السببية المباشرة . وبعبارة أخرى أنه مستقر على أنه إذا تداخلت عوامل أجنبية عن فعل الجاني في تحقيق النتيجة التي يعاقب عليها القانون فإنها لا تقطع رابطة السببية بين هذا الفعل والنتيجة إلا إذا كانت تلك العوامل شاذة غير مألوفة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه سابقة على الفعل الإجرامى أم معاصرة له أم لاحقة . وأن يكون مصدرها عوامل طبيعية أم خطأ صادر من الجاني أم المجنى عليه أم شخص أجنبي كلية عن الواقعة ، وأن يكون الجاني قد توقعها فعلاً لئلا يملك التقدير لديه ، أم كان في مقدوره توقعها بحسب لفرط ما هي مألوفة تتفق والسير العادى للأمر . فمعيار الاحتمال أو التوقع *Prévisibilité* هو مناط البحث ، بل عموده الفقري في الواقع .

لذا فانه من الأهمية بمكان أن نحاول استخلاص ضوابط تكون مستمدة من قضائنا الجنائى — فى أساسها — لبيان ما ينبغى اعتباره متوقفاً مألوفاً من هذه العوامل ، فلا يوهن من رابطة السببية إذا ما توسط بين نشاط الجاني والنتيجة المعاقب عليها ، وما ينبغى اعتباره على العكس من ذلك شاذاً غير مألوف فيقطع بتوسطه بين الأمرين هذه الرابطة كلية بينهما . وربما يحسن مع الرجوع إلى أحكام محاكمة المصرية أن نرجع أيضاً إلى بعض الأحكام الأجنبية للمقارنة ، فضلاً عن إيراد أمثلة افتراضية للإيضاح خصوصاً عندما نوزن أحكام المحاكم .

أنواع العوامل الأجنبية :

العوامل التي قد تتداخل بين فعل الجاني والنتيجة النهائية بدور في إحداثها — يسيراً كان أم

كبيراً — على أنواع متعددة ، ويبدو لنا أنه يحسن هنا تقسيمها بحسب مصدرها ، وعندئذ نجد أنها لا تخرج في المؤلف عن أن تسند إلى مصدر من ستة : —

أولاً : فهي قد تكون عوامل طبيعية ساقطها الأقدار مصادقة ، بغير عمد ولا خطأ من الإنسان (بالإضافة إلى نشاط الجاني) .

ثانياً : وهي قد ترجع إلى خطأ من الجاني (بالإضافة إلى فعله العمدى بطبيعة الحال) .

ثالثاً : وهي قد ترجع إلى خطأ من المجنى عليه (بالإضافة إلى فعل الجاني أيضاً) .

رابعاً : وهي قد ترجع إلى خطأ من غير الجاني ولا المجنى عليه (أى إلى خطأ من شخص أجنبي عن الواقعة الأصلية) .

خامساً : وهي قد ترجع إلى فعل عمدى من غير الجاني ولا المجنى عليه (أى من شخص أجنبي عن الواقعة الأصلية) .

سادساً : وهي قد ترجع إلى امتناع متعمد عن التدخل من الغير (أى من شخص أجنبي عن الواقعة الأصلية) .

ولما كان لكل من هذه الأنواع الستة طابعه الخاص ، عند توسطه بين نشاط الجاني والنتيجة النهائية ، لذا رأينا أن نعرض لدراسة حكم كل نوع منها في فرع على جديته من فروع هذا البحث ، مترسمين نفس الترتيب الآنف الذكر ، ثم نعرض في فرع أخير لموضوع بيان السببية في حكم الإداة ويمدى رقابة النقض على هذا البيان .

الفرع الأول

تداخل عوامل طبيعية مستقلة عن العمد أو الخطأ بجانب فعل الجاني

من المؤلف في العمل أن تساهم عوامل طبيعية أجنبية عن فعل الجاني إلى جانب هذا الفعل في إحداث النتيجة النهائية . وتكون هذه العوامل مستقلة في حد ذاتها عن العمد أو الخطأ ، فلا تنسب إلى إنسان معين بل تكون الأقدار قد لعبت فيها دوراً ما ، أو قد يقال أحياناً إنها عوامل طبيعية جاءت وليدة المصادقة المحضة ، عند من يؤمن بأن هناك من العوامل ما يصح أن يقرى إلى المصادقة دون غيرها :

وهذه العوامل تكون عادة عبارة عما يلي : —

أولاً : ملابسات وظروف مختلفة صاحبت فعل الجاني .

ثانياً : حالة المجنى عليه الصحية وقت الاعتداء عليه أو بعد الاعتداء .

ثالثاً : مضاعفات طبيعية للإصابة حدثت بغير خطأ من أحد ولا إهمال .

وذلك على التفصيل الآتي : —

أولاً : الملابس المختلفة التي قد تصاحب فعل الجاني :

قد تحدث ملابس مختلفة تصاحب فعل الجاني ويكون لها أثرها على أية حال في النتيجة النهائية .
فمثلاً ألقى الجاني بالجني عليه من فوق قنطرة النهر قاصداً إغراقه في الماء ، فاصطدم هذا الأخير بأسفل القنطرة أثناء سقوطه وتكسرت جمجمته فوات بهذه الكيفية ولم يمت غرقاً كما أراد الجاني . أو خطا الجاني نحو الجني عليه بمسدس في يده مصراً على قتله فتماسك به لمنعه من ذلك ، ولكن حدث أثناء هذا العراك بينهما ليبلغ كل منهما غرضه أن مست يده الجني عليه زناد المسدس فانطلقت منه رصاصة أصابت منه مقتلاً . ومثلاً صوب حارس حقل بندقيته على صياد لقتله جزاء له على الصيد في حقله بغير موافقته فقفز الصياد تفادياً بالمقذوف ولكنه سقط في هوة سحيقة وتوفي بسبب ذلك (١) ، وهكذا مما يحتمل حصوله في العمل .

ففي مثل هذه الأحوال هناك عوامل شتى تداخلت بقسط ما — إلى جانب فعل الجاني — في إحداث النتيجة النهائية . ولكنها بغير نزاع لا تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة النهائية . لأن هناك توافق إجمالي بين سير الحوادث الفعلية وبين ما توقعه الجاني من حلقة السببية في وسائله . ولو اختلف الأمران في التفاصيل ولاشك في أن سلوك المجرم في هذه الحالات كان السبب المباشر في القتل ، وأنه كان نتيجة حتمية لفعل القاتل بما أنشأه من الوسائل ، أو بما حركه من العوامل التي أحدثته (٢) ، .

وهن أمثلة هذه الظروف الطبيعية التي عرضت على قضائنا المصري ، أن مشاجرة حدثت بين أشخاص على ظهر قارب صغير أعقبها تماسك بالأيدي وتضارب أدى إلى وقوع أحد المتشاجرين في النهر وغرقه ، فاعتبر الجاني الضارب مسئولاً عن ضرب أفضى إلى الموت لاعتن ضرب بسيط (٣) . وذلك مع أنه قد يقال إن نفس هذه المشاجرة لو وقعت في مكان آخر على البر بكل ما صاحبها من تماسك وتضارب لما كان يمكن أن تؤدي إلى وفاة الجني عليه ؛ ولما اعتبرت الواقعة أكثر من جنحة ضرب بسيط طبقاً للبادة ٢٤٢ ع .

وفي قضية أخرى تختلف ظروفها نوعاً عن هذه قضى بأن المتهم مسئول عن عاهة الرأس ولو أنه ضرب الجني عليه بمطواة في أذنه فسقط على الأرض واصطدم رأسه بها . ثم نقل إلى المستشفى وأصيب بعد بضعة أيام بحاله شلل وتعثّر في النطق فنقل إلى مستشفى خاص واقتضى علاجه إجراء

(١) راجع فون ليست Von List في شرح القانون الألماني ج ١ ص ٢٦١ .

(٢) الأستاذ علي بدوي في « الأحكام العامة في القانون الجنائي » ص ٤٢٨ .

(٣) محكمة جنايات الاسكندرية في ١٩١١/٤/٦ المجموعة الرسمية رقم ١٢٩ ص ٢٨١ .

عملية تربة لحصول نزيف بالشريان الاوسط قرر المختصون أنه من أثر سقوطه على الأرض بعد إصابته ، لامن أثر الضربة نفسها (١) .

وهنا قد اخل أيضا عامل جديد معاصر لفعل الجاني وهو سقوط المجنى عليه على الأرض واصدام رأسه بها . وقد أدى هذا إلى حالة شلل وتعثر في النطق لما ظهر من حدوث نزيف بالشريان الاوسط للمجنى عليه . وعلاج هذا النزيف اقتضى إجراء جراحة تربة للمجنى عليه . فكان من الطبيعي أن تعتبر المحكمة الجاني مسئولاً عن هذه التربة بوصفها عاهة مستديمة، نجمت عن الضربة الاولى . إذ لا شك أن السببية بينهما لا زالت قائمة لأن ما حدث كان نتيجة طبيعية لفعل الجاني وما اتخذته من موقف إذا المجنى عليه ، بل نظرنا لا تقل وضوحا هنا عنها في المثل السابق .

ولا ينتقص من توافرها شيئا القول بأن الجاني كان قد تعدد الضربة لحسب ولم يعتمد إسقاط المجنى عليه على الأرض واصطدام رأسه . فسيان أتعهد ذلك أم لم يتعمده ، مادام كان بمقدوره أن يتوقع إمكان حدوثه بطريقة مجردة . ولأن ما حدث كان يتفق إجمالا مع ما أراد هو حدوثه وإن اختلف الامر ان اختلافا يسيرا في بعض التفاصيل ، وهذا ما لا يؤبه به عند بحث مدى توافر السببية من عدمه كما قلنا .

ولما ينبغي أن تكون النتائج داخلة في نطاق ما صدر من الجاني من فعل عمدي أو غير عمدي بحيث يمكن القول بأنه توقعها أو بالأقل كان بمقدوره أن يتوقعها ، فلا يسأل عن النتائج التي تخرج عقلا عن دائرة تقدير الإنسان العادي . ومن هذا القبيل ما قضى به في بلادنا من أنه إذا كان المتهم يدرس قمحا في جرن فسقطت عليه كبريت من جيبه فر عليها النورج فاشتعل الجرن وامتد الحريق إلى ما يحاوره من أجران ومساكن وتوفي بسبب ذلك خلق كثير ، فإن المتهم لا يكون مسئولاً إلا عن الحريق الناشئ عن إهماله مباشرة ولا يسأل عن جريمة القتل خطأ (٢) . وقد ورد بهذا الحكم مثال فرضي طريف لا تقطاع السببية بسبب عدم اتفاق مجرى الحوادث مع السير العادي للأمور، مقتضاه أنه إذا أفلت رجل جواده إهمالا منه فصادف رجلا في يده سكين فداسه فسكرت رجله وأصاب السكين رجلا آخر في مقتل فسات وكان يحمل مصباحا من البترول في يده فسقط المصباح على أمتعة البائع فأشعلها وامتد لهيبها إلى مخزنه فدمره فلا يسأل إلا عن الجريمة الاولى ، ولا يصح أن يسأل عن القتل الخطأ والحريق بإهماله .

ثانياً — أثر حالة المجنى عليه الصحية :

من أهم العوامل المستقلة عن الخطأ أو العمد والتي قد تساهم مع فعل الجاني بدور جسيم أو يسير في إحداث النتيجة النهائية هي حالة المجنى عليه الصحية وسلامة بنيته وقوة مقاومته أو ضعفها بحسب

(١) نص ١٩٥١/٥/٢٩ بمجموعة أحكام النقض س ٢ وقم ٤٣١ س ١١٧٩ .

(٢) استئناف مطلقا في ١٩٠٨/١٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٠ س ٢٣٥ .

الاحوال . فقد يكون المجنى عليه وقت إصابته ضعيف المقاومة لأسباب سابقة على الاعتداء عليه مثل ضعف البنية الطبيعية أو التقدم في السن ، أو الإصابة بأمراض قديمة كالسكر أو المل أو ضعف القلب أو الانيميا أو ارتفاع ضغط الدم مما قد يكون له أثره في استفحال إصابته وتفاقم أخطارها بما ينتهى - مع الإصابة اللاحقة - إلى وفاته . وطبقا لاتجاه السببية السائد في قضائنا المصرى تعتبر السببية مع ذلك لا زالت قائمة بين فعل الجاني والوفاة فتعتبر الواقعة من ثم قتلا عمدا مثلا ، لا مجرد شروع فيه . وضرباً أفضى إلى الموت ، لا ضرباً بسيطاً . وقتلاً خطأ ، لا مجرد إصابة خطأ بحسب الاحوال .

ولا يتغير الوضع عن ذلك شيئاً إذا أصيب المجنى عليه بمرض طارىء من مثل ما تقدم بعد حصول الاعتداء عليه فعلاً ، فأضعف هذا المرض من قدرته على مقاومة الإصابة الناجمة عن الاعتداء . ذلك أن الضعف الشيخوخى والأمراض الطارئة المختلفة التى تنال من مقاومة المريض تعد فى جميع الاحوال من العوامل الطبيعية العادية الوقوع فى العمل والتى يمكن أن تدخل بالتالى فى تقدير الرجل العادى عند حساب السير المألوف للأمور .

ومن الأحكام الأولى فى هذا المعنى ما قضى به من أنه يكون مرتكباً لجريمة القتل خطأً من يصيب شخصاً مريضاً إصابة استوجبت علاجه مدة شهرين ثم توفى وثبت من الكشف الطبى أن سبب الوفاة هو المرض المزمن عنده ونظراً لكبر سنه ووجود الإصابة لم يتمكن من مقاومة المرض ، لأن الإصابة تكون قد عجلت الوفاة (١) .

— كما حكم أيضاً بأنه إذا كان الثابت فى الحكم استناداً إلى ما رآه الأطباء أن سبب الوفاة هو التسمم الصديدى الناشئ من الإصابة مع الضعف الشيخوخى فلا يقبل من المتهم القول بعدم ثبوت رابطة السببية لأنه متى كان الضرب الذى وقع منه هو السبب الأول المحرك للعوامل الأخرى المتنوعة التى تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداث النتيجة النهائية فإنه يعد مسئولاً عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله (٢) .

— كما قضى أيضاً بأنه إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذى أوقعه المتهم بالمجنى عليه كان سبب الوفاة وأن حالة المجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك ، فإن مساءلة المتهم عن الوفاة كنتيجة للضرب تكون صحيحة (٣) .

ولأنما ينبغى على أية حال أن يثبت أن الوفاة لم تكن بسبب المرض الطارىء أو الضعف

(١) استئناف الإسكندرية فى ٢٧/٣/١٩٤٨ الصرائح س ٥ ص ٤٧ .

(٢) نقض ٢١/٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨٥ من ١٧٢ .

(٣) نقض ٢١/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٤٨ من ٧٠٥ .

الشيخوخة وحدهما ، فعندئذ تنفي السببية بغير نزاع بين فعل الجاني والوفاة . إنما المفروض هنا أن الوفاة حصلت أصلاً بسبب الاعتداء وأن المرض أو الشيخوخة قد لعباً دوراً ثانوياً في الوفاة . أو بالأقل في التمهيد بها . أما إذا كان لهذا ولذاك الدور الفعل لا للإصابة في إحداث الوفاة فهذا ينبغي القول أيضاً بانقطاع السببية بين هذه الأخيرة وبين الوفاة . والقول بأن العلة في إحداث الوفاة هي في المرض الطارئ دون الإصابة ، أو في الإصابة دون المرض الطارئ ، مسألة موضوعية يستعان فيها بأراء الاختصاصيين ، والشك فيها ينبغي أن يفسر لصالح المتهم طبقاً للقاعدة العامة .

ويتعذر عادة توزيع مسؤولية وفاة المجنى عليه توزيعاً دقيقاً بين الإصابة وبين مرض المجنى عليه . ويكتفي الطبيب في الغالب بالقول بأن الوفاة نتجت عن اجتماع العاملين معاً ، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحالة المعروضة . وعندئذ لا مفر — طبقاً لاتجاه السببية السائد في قضائنا الجنائي — من القول ببقاء هذه الرابطة مع ذلك بين الإصابة والوفاة دون أن تتأثر أدنى تأثير بمساهمة حالة المجنى عليه المرضية بقدر معين في إحداث النتيجة النهائية ، حتى مع تعذر تعيين هذا القدر .

ثالثاً : أثر المضاعفات الطبيعية للإصابة بغير خطأ ولا عمد :

كثيراً ما يحدث الجاني بالمجنى عليه إصابة تكون بطبيعتها غير قاتلة . ولكن قد تحدث مضاعفات طبيعية لها رغم حسن العلاج والمبادرة إليه ، بحيث لا يمكن إسنادها إلى إهمال أحد أو فعله العمدى . فتعتبر هذه المضاعفات أمراً مألوفاً في السير العادي للأمور .

ومن هذه المضاعفات مثلاً النزيف ، وتسمم الجروح ، وتقيحها ، والتيتانوس والحمرة والجلطة الدموية والغثريتا (تقيح العظام) وذلك إذا اتخذت الإجراءات الطبية الكافية فلم تنجح للوقاية من مثل هذه المضاعفات أو للعلاج منها . أما إذا لم يتخذ هذا أو ذاك من الإجراءات فإننا نكون قد دخلنا في دائرة العوامل الناجمة عن خطأ الغير أو إهماله ، والتي لنا عودة إليها في الفرع الرابع .

ومتي كانت هذه المضاعفات أمراً طبيعياً مألوفاً في السير العادي للأمور فهي لا تقطع بتوسطها بين فعل الجاني والنتيجة النهائية رابطة السببية بينهما ، مهما قيل عن مدى تأثيرها في حدوث هذه النتيجة النهائية وبأنه لو لاها لما حدثت .

ومن ذلك ما قضى به من أن من يرتكب فعل الضرب عمداً يجب قانوناً أن يتحمل المسؤولية عن النتائج المحتملة ترتيبها على الإصابة التي أحدثها ، إذ هو كان عليه أن يتوقعها وقت ارتكابه فعلته . فإذا كان الحكم قد ساءل المتهم عن وفاة المجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة بالاعتبارات التي أوردتها في حكمها من أن وفاة المجنى عليه إنما نتجت عن تقيح الجروح ووصول عدواه إلى المخ ،

ما هو من المضاعفات المعروفة في مثل الإصابة التي أحدثها به المتهم فذلك منها صحيح . ولا يغير منه أن يكون هناك إهمال في علاج الجنى عليه ما دامت فعلة المتهم كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة ، (١) . فالمضاعفات الطبيعية للإصابة ليس من شأنها أن تقطع رابطة السببية بينها وبين النتيجة النهائية حتى ولو كان هناك إهمال في علاج الجنى عليه فما بالك إذا اتنى فيها حتى مجرد الإهمال أو الخطأ . والحكم صريح في ذلك ليس بحاجة إلى تعليق .

كما قضى أيضاً بأن المتهم مسئول عن عاهة الرأس التي تجمت عن عملية التربة ، ولو أن العظام وجدت سليمة بعد الضرب ، ولكن حدثت للصاب أثناء علاجه بالمستشفى أمراض أخرى لم تنشأ عن الضرب ، وهي خراج بالقدم اليسرى وخراج بالابط الأيسر وقد اقتضت عمل فتحات لها ، ولكن رجح الطبيب أن الامتصاص العفن منها قد أثر على مكان إصابة الرأس لأنها أصبحت ضعيفة المقاومة ، فنشأ عنه تقيح بالجروح تطلب عمل عملية له ورفع العظام المتشككة ، وذلك لأن المتهم يكون مسئولاً ولو وجدت إلى جانب الإصابة التي أحدثها عوامل أخرى ، تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على إحداثها (٢) .

ففي هذه الدعوى لم تكن المضاعفات نتيجة إهمال أو خطأ من أحد - لا الجنى عليه ولا الطبيب المعالج - بل نشأت في الواقع نتيجة مصادفة بحتة وهي ظهور خراجين للجنى عليه في مكانين مختلفين من جسمه هما قدمه اليسرى وإبطه الأيسر ، أي بعيدين عن مكان الإصابة ، ولا صلة لها بها . ولكن شامت الظروف السيئة للجاني وللجنى عليه معاً - أن يحصل امتصاص عفن في مكان إصابة الرأس مصدره تقيح هذين الخراجين . ثم تطورت الأمور إلى حد اقتضاء إجراء جراحة تربة في الرأس لإزالة العظام المتشككة بسبب هذا الامتصاص ، لا بسبب الإصابة نفسها . ومع ذلك قضى بأن السببية لازالت قائمة وأن الواقعة تعد ضرباً أفضى إلى عاهة مستديمة ، ولكن بعد أن تبينت المحكمة أن سبب تقيح عظام الرأس أنها أصبحت ضعيفة المقاومة بعد الإصابة التي أحدثها الجاني . أو بعبارة أخرى أنه لولا هذه الإصابة ما كان ليحدث الامتصاص العفن في عظام الرأس من خراجي القدم اليسرى والابط الأيسر . إذ لو كان الأمر غير ذلك لوجب أن يتغير حينئذ الحل إلى القول بانقطاع السببية بين الضربة والعاهة المستديمة .

وقضى أيضاً ، بأنه إذا توفيت الجنى عليها من نتيجة التهاب رئوي أصيبت به بسبب رقادها على ظهرها أثناء العلاج من جرح عمدي فإن الجاني يكون مسئولاً عن جريمة جرح أفضى إلى موتها (٣) .

(١) قض ١١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٤٤٤ من ٥٧٩ .

(٢) قض ١٩/١٢/١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ١١٨ من ٣٠٨ .

(٣) قض ٨/٦/١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٤ من ٩٤٥ .

وهنا نجم الالتئاب الرئوى عن رقاد المجنى عليها على ظهرها لمدة طويلة بسبب مقتضيات العلاج، فلم يكن له سبب آخر، كما لم يكن لوفاة المجنى عليها من سبب آخر غير هذا الالتئاب . ولذا اعتبرت المحكمة أن السببية لا زالت قائمة بين إصابتها وبين الوفاة .

أما إذا كان الالتئاب الرئوى غير ناجم عن الإصابة ولا عن العلاج ولا عن الرقاد بسبب الإصابة أو العلاج ، إنما عن إهمال المريض أو غيره بمثل التعرض إلى مجرى هوائى ، وكانت الإصابة بطبيعتها غير مميتة فلا محل عندئذ للقول ببقاء السببية بين الإصابة والوفاة . أو بعبارة أخرى حيث لا يمكن القول بأن الالتئاب الرئوى كان من المضاعفات الطبيعية للإصابة فلا محل للقول بقيام السببية بينها وبين الوفاة ، بل يعتبر الالتئاب فى تلك الحالة بمثابة مرض عارض مستقل عن الإصابة والعلاج وقاطع بالنالى لرابطة السببية ، فإذا توفى المريض منه وحده فلا تعد الواقعة سوى جهنحة ضرب أو جرح بحسب الأحوال .

ويكون شأن الالتئاب الرئوى فى هذا الفرض شأن إصابة المجنى عليه أثناء مدة العلاج بمرض لا صلة له بإصابته كالانفلونزا أو التيفوئيد أو السل أو السرطان أو داء فى الكلى أو القلب إذا توفى وتبين أن سبب الوفاة هو هذا المرض لا الإصابة . وهذه مسألة يدب فيها الاختصاصيون وحينئذ لا يسأل الجانى إلا عن القدر المتيقن فى حقه وهو مثلاً الشروع فى القتل بحسب . ومن هذا القبيل ما قضى به من أنه ، إذا كان الثابت أن وفاة المجنى عليه نشأت من انفجار الأنورزم الذى سبب تزيهاً نتج عنه ضغط على القلب . وأنه لا علاقة بين ذلك وبين الضرب الذى حصل فلا يكون المتهم مسئولاً عن وفاة المجنى عليه ، (١) .

الفرع الثانى

تداخل عوامل ترجع إلى خطأ الجانى بجانب فعله العمدى

قد تتداخل عوامل ترجع إلى خطأ الجانى بجانب فعله العمدى فى أحداث النتيجة أو النتائج النهائية ، مثل إقدام الجانى على ارتكاب جريمة من الجرائم مع خطئه فى نفس الوقت فى تقدير ما يحيط بها من ملائسات شتى ، وبالنالى ما قد تسفر عنه من نتائج قد لا تخطر له على بال .

ومن ذلك مثلاً أن يعتمد ارتكاب جريمة دون غيرها فتتحقق بدلاً منها جريمة أخرى . أو قد تتحقق الجريمة المقصودة ومعها جريمة ثانية . ومن المعروف أنه طبقاً لنظرية القصد الاحتمالى أو غير المباشر dol eventuel ou indirect تنبغى مساءلة الجانى عن جميع النتائج التى تحصل إذا كانت جرمته الأولى أو الأساسية Le délit base تؤدي إليها بحسب السير العادى للأمور على اعتبار أنه كان عليه أن يتوقع هذه النتائج ويفترض إمكان حصولها . وهى وإن كانت لا تدخل

في قصده الأصلي أى المباشر *doI direct* إلا أنه يمكن افتراض دخولها في قصده الاحتمالى أى غير المباشر، الذى يحل محله ويصلح مثله — كقاعدة عامة — ركناً معنوياً في الجرائم العمدية المختلفة . وما دمتنا قد قلنا إن هذه النتائج الجديدة تدخل في قصد الجانى المباشر ، وأن قصده الاحتمالى في شأنها هو قصد افتراضى محض ، فإن مساءلته عن هذه النتائج ينبغي أن تعتبر في الواقع أدخل في السببية منها في قصد الجانى . أو بالأدق أن رابطة السببية قد تكفى وحدها لتغليل مساءلته عن هذه النتائج بغير حاجة من الالتجاء إلى محض أمر افتراضى وتحميل قصد الجانى إرادة نتيجة معينة بغير سند من نص صريح في التشريع ، ولا حاجة من تكييف فقهي . وهذا فعلاً هو ما يذهب إليه عدد من الفقهاء الذين ينكرون نظرية القصد الاحتمالى كأساس لإمكان مساءلة الجانى عن هذه النتائج الجديدة مكتفين بالقول بتوافر رابطة السببية بين هذه النتائج وفعل الجانى كتغليل كاف للمساءلة متى كان لها محل . وبما يغنينا عن الالتجاء إلى مجرد حيلة قانونية *Procédé juridique* هي حيلة افتراض توافر قصد العمد لدى الجانى افتراضاً قد يناهض الواقع ، فضلاً عن مبادئ التجريم عندما لا نعترف بقصد مفترض أو غير مباشر كأساس للمسئولية الجنائية .

فتلّا ذهب تشريعنا المصرى إلى مساءلة الشريك عن الجرائم التى تقع من الفاعل الأصلي ولو كانت غير تلك التى تعمد الشريك ارتكابها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل بنتيجة محتملة للتجريض أو الاتفاق أو المساعدة التى حصلت ، (م ٤٣ ع) . كما ذهب إلى تشديد العقوبة على الجانى في جرائم الجرح والضرب بحسب جسامه النتيجة النهائية وهل هي وفاة المجنى عليه (م ٢٣٦) ، أم حدوث عاهة مستديمة به (م ٢٤٠) أم مجرد مرضه أم عجزه عن الاشغال الشخصية لمدة تتجاوز العشرين يوماً (م ٢٤١) . كما شدد العقوبة في الحريق العمد إذا نشأ عنه موت شخص أو أكثر (م ٣٢٥) . وفي شهادة الزور إذا ترتب عليها الحكم بإعدام المتهم وتنفيذ هذا الحكم فعلاً عليه (م ٢٩٥) وفي تعذيب المتهمين إذا ترتب عليه موت المجنى عليه (م ١٢٦) وفي تعريض المواصلات للخطر إذا ترتب عليه وفاة شخص أو أكثر (م ١٦٨) . والاتجاه السائد هو أن تشريعنا إنما أخذ في ذلك كله بنظرية القصد الاحتمالى ، فشدد العقوبة بحسب جسامه النتيجة ولو لم يثبت أن الجانى كان يقصد إحداثها بالذات ، أى ولو لم تدخل هذه النتيجة في قصده المباشر . وذلك استثناء من القاعدة العامة التى عندما تتطلب في الجرائم العمدية قيام القصد الجنائى إنما تتطلب ضرورة توافر القصد المباشر أى المحقق .

على أن القول بقيام مسئولية الجانى في مثل هذه الاحوال على أساس توافر القصد غير المباشر أو الاحتمالى لدى الجانى لا ينفى في الواقع إمكان ترتيب المسئولية في نفس الوقت على أساس من توافر السببية بين فعل الجانى وهذه النتائج الجديدة مادمتنا قد أخذنا باتجاه السببية المناسبة أو الملائمة ، ومادام قد استقر في قضائنا تحديدها طبقاً لضابط موضوعى لا شخصى ، فلا ينظر فيه إلى ما توقعه الجانى أو أراد حصوله ، بل إلى ما كان يجب عليه توقعه بطريقة عامة ومجردة ، فلا تعارض بين التعليلين ولا يستبعد أحدهما بالضرورة أخيه .

ومن صور تدخل عامل جديد يرجع إلى خطأ الجاني بجانب فعله العمدى حالة الحيدة عن الهدف والخطأ في شخصية المجنى عليه . ويحل بعض الآراء مسئولية في هذه الحالة أيضا بنظرية القصد الاحتمالى . على أن ذلك رأى محل نظر وبحاجة إلى تفصيل :

الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية :

الحيدة عن الهدف ويطلق عليها أحيانا الخطأ في شخص المجنى عليه aberratio ictus هي أن يعتمد الجاني إلى قتل زيد من الناس فيطلق عليه مثلا عيارا ناريا ولكن يخطئه ويصيب بكرا الذى يقف إلى جواره . أما الخطأ في شخصية المجنى عليه فهو أن يعتمد الجاني إلى قتل زيد من الناس فيخطئه في شخصيته ويصيب بكرا باعتبار أنه هو المقصود بالقتل نظرا إلى حالة الظلام أو للتشابه بينهما . والصورة الأولى تفترض وجود شخصين أمام الجاني . أما الثانية فتفترض وجود شخص واحد فقط . وإجماع الفقه والقضاء على أن الحيدة عن الهدف والخطأ في الشخصية أمران لاناثير لهما على مسئولية الجاني بوصفه قاتلا عمدا للشخص الذى أصابه بالفعل إذا مات ، أو شارباً في قتله إذا نجا من الموت (١) .

بل وفي حالة الحيدة عن الهدف تقوم جريمتان لا جريمة واحدة : أولاها الشروع في قتل الشخص المقصود بالنصيب أو قتله فعلا بحسب الأحوال . وثانيتهما قتل الشخص الذى أصيب نتيجة الحيدة عن الهدف أو الشروع في قتله إذا نجا من الموت رغم إصابته . أما عند الخطأ في شخصية المجنى عليه فلا تقوم سوى جريمة واحدة بطبيعة الحال لأن المقصود بالقتل لم يكن موجودا بالمرّة في مكان الاعتداء .

وقد عللت محكمة النقض — ذات مرة — بنظرية القصد الاحتمالى قيام القتل العمد عند الحيدة عن الهدف (٢) إلا أن ذلك يتنافى مع ما سبق ذكره من أن قانون عقوباتنا قد أخذ بفكرة القصد الاحتمالى استثناء من قاعدة عامة — حتى عند من يرون أنه أخذ بها فعلا — ولا يرون الاستثناء عنها برابطة السببية وحدها — والاستثناء لا يكون إلا بنص صريح . ولذا فإنه من السائد تعليلها برابطة السببية باعتبار أن الحيدة عن الهدف والخطأ في شخصية المجنى عليه من الأمور الطبيعية التى تتفق والسير العادى للحوادث كما يجب أن يتوقعه الجاني . وباعتبار أن هذا الخطأ في صورته لا ينبئ توافر جميع أركان القتل العمد من فعل ومحل وقصد جنائى (٣) . ولا أهمية في القانون لأن يكون القتل يدعى

(١) راجع مثلا قضا ٧ / ٤ / ١٩٤١ المجموعة الرسمية س ٤٢ رقم ٢٢٦ و ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ .

مجموعة الفوائد ج ٥ رقم ٢٩٨ س ٥٦٧ .

(٢) قضا ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٠٩ س ١٢٥ .

(٣) راجع الأستاذ أحمد أمين س ٣٢٠ والدكتور الهللى « المسئولية » س ١٩٩ والدكتور السعيد

« الأحكام العامة » س ٣٧٥ والدكتور راشد « البادى » فترة ٧٤٨ س ٦١٩ .

ومن المراجع الفرنسية جارسون م ٢٩٥ فترة ٥٥ ، ٦٧ وسوفو وهيل ج ٣ فترة ١١٩٤ . ويرى جازو

وآخرون الاستمانة في تعليل هذه النتيجة بفكرة القصد الغير المحدود (ج ١ فترة ٣٠٢) دون القصد الاحتمالى .

بكرا من الناس أو زيدا ودون حاجة إلى الاستعانة بنظرية القصد الاحتمالي في هذا النطاق .
وتنبغي ملاحظه أن المعيار واحد في الحالين . وأن تعليل مساءلة الجاني في حالتي الحيدة عن
الهدف والخطأ في الشخصية بقيام رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة — أو النتائج المتعددة —
التي تحققت فعلا دون الأخذ بنظرية القصد الاحتمالي أمر لا تترتب عليه فروق عملية . وإنما أهميته
فقهية بحثة خصوصا بعد إذ اضطرت محكمتنا العليا على الأخذ بالمعيار الموضوعي في نطاق السببية . كما
اضطرت على الأخذ به أيضا في تحديد ما تراه يدخل من الأفعال في دائرة العقاب طبقا لنظرية
القصد الاحتمالي أيضا (١) وذلك بعد إذ كانت ترى القليل من أحكامها القديمة الأخذ بمعيار شخصي
ومحاسبة الجاني على النتائج التي يبين أنه توقعها بالفعل دون غيرها (٢) .

كما يلاحظ أيضا أن الأخذ بمعيار شخصي في حالة الحيدة عن الهدف أو الخطأ في الشخصية ينبني
عليه — على عكس ما تقدم — وجوب القول بمساءلة الجاني عن الشروع في قتل المجنى عليه الذي
قصده بالذات وعن قتل الثاني الذي لم يقصده بوصفه قتلًا خطأ . لأن قتل هذا الأخير لم يكن ماثلا
في ذهنه ولم يتوقعه بالفعل وقت الاقدام على جريمته الأساسية (٣) ويستوى في ذلك أن يشيد بناء
المسئولية على أساس من نظرية القصد الاحتمالي أم من ضوابط الاسناد وحدها .

« يتبع »

(١) قض ١١ يناير سنة ١٩٣٥ مجموعة النواحد ج ٣ رقم ٣٩٦ و ٨ يناير سنة ١٩٣٤ ج ٣ رقم ١٨٠
و ٦ أبريل سنة ١٩٤٨ المجامعة س ٢٩ رقم ١٥٨ س ٣٠٧

(٢) مثل قض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٣٥ س ١٦٨ ورجع أيضا له في
« المسئولية الجنائية » للدكتور الفللي س ١٩٥ .

(٣) راجع مثلا فون إيست في شرح القانون الألماني ج ١١ س ٢٦١ .

طبيعة أوامر الأداء والظعن فيها

الأستاذ فتحي عبد الصبور

القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية

مقدمته :

١ - أوجب المشرع استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى الالتجاء إلى نظام استصدار أوامر الأداء عند المطالبة بدين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار سواء أكان الدين صغيراً أم كبيراً (م ٨٥١ مرافعات) ولنا نبغى من هذا البحث بسط أحكام نظام أوامر الأداء وإثباته بهدف إلى بيان طبيعة أمر الأداء التي تثار حولها الخلاف في الفقه والقضاء لما لها من أهمية عملية سواء من حيث الآثار القانونية المترتبة على أمر الأداء أو من حيث طرق الظعن فيه خصوصاً بعد أن أصبح الدائن ملزماً بأن يسلك طريق استصدار أمر الأداء في مطالبته بدينه الثابت بالكتابة حال الأداء والمعين المقدار دون أن يسلك الطريق العادي في رفع الدعوى .

٢ - ولكننا نرى قبل تناول ما يهدف إليه من هذا البحث أن نبين إجمالاً إجراءات استصدار أمر الأداء التي أوجبها القانون والتي تبدأ بأن يكلف الدائن مدينه بالوفاء بميعاد ثلاثة أيام على الأقل ثم يتقدم للقاضي المختص بعريضة مشتملة على وفائع طلبه وأسائده واسم المدين كاملاً ومحل إقامته مع المستندات المؤيدة لاستصدار أمر الأداء ثم يصدر القاضي الأمر مبيناً به المبلغ الواجب الأداء من أصل وفوائد ومصاريف إذا رأى أن يجيب الدائن إلى كل طلباته أما إذا رأى ألا يجيب إليها أو إلى بعضها كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة بالطريق العادي مع تكليف الدائن خصمه بالحضور إليها (م ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ مرافعات) . وإذا أصدر القاضي أمر الأداء كان للدائن المعارضة فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

٣ - أمر الأداء والأمر على عريضة :

والذي نراه في طبيعة أمر الأداء أنه ليس أمراً على عريضة لاختلافها من حيث إجراءات الصذور والآثار التي رتبها القانون لكل منهما رغم أنهما يتفقان في أنهما يصدران من قاض على عريضة في غيبة الخصوم وبدون سماع مراقبة وذلك للآتي :

أولاً : إن الأمر على عريضة يصدر باتخاذ إجراءات وقتية أو تحفظية أو إدارية لتنظيم سير الخصومة التي لم تبدأ بعد فهي لا تفصل في خصومة بين طرفين متنازعين . أما أمر الأداء فهو يفصل في مطالبته بحق وخصومة قائمة حول الحق لأجل إجراءات وقتية ولذلك فعمل القاضي في إصداره

الامر على عريضة عمل ولائى بعكس عمله فى إصدار الامر بالاداء فهو عمل قضائى .

ثانيا : إن القانون قد جعل نظام استصدار أوامر الاداء وجوبيا واعتبره طريقا لرفع الدعوى استثناء من القواعد العامة وذلك فى حالات المطالبة بالديون الثابتة بالكتابة وعلى ذلك فإن طلب استصدار أمر الاداء يعد مطالبة بضائيه *demande en justice* لان فيه معنى المطالبة أمام القضاء بالحق مطالبه جازمة بعد تكليف المدين بالوفاء ولا ينال من ذلك أن القاضى يفصل فى طلب أمر الاداء فى غيبة الخصم ودون تكليفه بالحضور مادام أن المشرع قد أراد رفع الدعوى بهذا الطريق وجعل سلوك هذا الطريق حتميا فى حالة الديون الثابتة بالكتابة فضلا عن أنه فى تكليف المدين بالوفاء قبل طلب استصدار الامر لإعلان المدين بأبه إذا لم يوف بالدين فيسلك الدائن طريق استصدار أمر الاداء قبله . أما الامر على عريضة فلا يشترط فيه إعلان الخصم قبل طلب استصدار الامر على عريضة .

ثالثا : ان المادتين ٨٥٣ و ٨٥٧ مرافعات قد قضتا صراحة بأن الامر بالاداء يعتبر بمثابة حكم قضائى كما أن الحكم فى المعارضة يعتبر بمثابة حكم حضورى مما تنفى معه فكرة أن الامر بالاداء يأخذ حكم الامر على عريضة . بمعنى أن يكون واجب النفاذ وبقوة القانون وفقا لحكم المادة ١/٤٦٦ مرافعات ولذلك نصت المادة ٨٥٧ مكرر مرافعات على أنه تسرى على الامر بالاداء والحكم الصادر فى المعارضة فيه الاحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الاحوال التى يبينها القانون شأنها فى ذلك شأن باقى الأحكام . يستدل من ذلك على أن امر الاداء ليس امرا على عريضة بل هو حكم قضائى كغيره من الأحكام (انظر ايضاحية للقانون ٤٨٥ سنة ١٩٨٣ الممثل لقانون المرافعات) .

رابعا : ان امر الاداء يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن المدين خلال ستة شهور من تاريخ صدوره (م ٨٥٦ مرافعات) وهو ذات الحكم إذا لم يعلن الحكم انقيان خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره وفقا للمادة ٣٩٣ مرافعات فإنه يعتبر كذلك كأن لم يكن . اما الامر على عريضة فإنه يسقط إذا تقدم للتنفيذ فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

٤ . أمر الاداء حكم قضائى :

وينبى على ما تقدم أن أمر الاداء حكم غيائى فاصل فى خصومة بحيث إذا لم يعارض فيه يصبح بعد قوات مواعيد المعارضة بمثابة حكم حضورى كما أنه إذا كانت قيمة الدعوى الصادر فيها الامر بالاداء لا تتجاوز الخمسين جنيها فإن أمر الاداء بعد قوات مواعيد المعارضة يعتبر حكما نهائيا غير قابل للطعن (راجع مستعجل مصر ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ عامه س ٣٦ ص ١١٠٧) . ولا ينال من كون أمر الاداء بمثابة حكم قضائى أنه لا تحرره اسباب لأن المشرع هو الذى رسم طريق استصدار أمر الاداء بتبسيط الاجراءات ولم يتطلب تحرير اسباب له على أساس أن موضوعه من الواضح فهو لا يصدر إلا فى حالة الديون الثابتة بالكتابة والحالة الاداء والمعينة المقدار بحيث لا ضرورة أو أهمية من تحرير اسباب له . وعلى ذلك فلا نرى صحيحا القول بأن أمر الاداء قضاء قطعى ملزم فى

مطالبة بحق وان كان معلقا على شرط عدم التظلم فيه فاذا تحقق شرط عدم التظلم أصبح لأمر الاداء كل حجية الحكم واثاره . ذلك لانتنا رأينا أن أمر الاداء قبل المعارضة فيه بمثابة حكم غيابي فله حجية الحكم الغيابي واثاره ما لم يسقط بمضى ستة شهور من تاريخ صدوره دون اعلانه للخصم المدين ولأنه بفوات مواعيد المعارضة يصبح حكما حضوريا له اثاره كذلك . وعلى ذلك فللأمر بالاداء قوة الحكم الغيابي واثاره فيجوز الحصول به على أمر الاختصاص وفقا لنص المادة ١٠٨٥ مدني إن كان مشمو لا بالنفاذ كما انه تسرى عليه احكام النفاذ المبجل المتعلقة بالاحكام الغيابية كما انه ينبغي على صدور أمر الاداء قطع مدة التقادم وسريان الفوائد إذ يجوز للقاضي ان يأمر بالفوائد مع مبلغ الدين في أمر الاداء . بدليل ما نصت عليه المادة ٨٥٣ فقرة اخيرة من انه يجب أن يبين بأمر الاداء المبلغ الواجب الاداء من أصل وفائدة ومصاريف . وتستند اثار أمر الاداء إلى تاريخ طلب الامر لا إلى تاريخ صدوره .

٥ - قضاء الاستئناف :

ومع وضوح القواعد المتقدمة وما جاء بالمذكرة الايضاحية سالفة الذكر رأت محكمة استئناف الاسكندرية أن أمر الاداء لا يخرج في الواقع عن كونه أمرا صادرا على عريضة ولا يرفع عنه هذا الوصف أن المشرع اعتبره بمثابة حكم غيابي أجاز فيه المعارضة وبمثابة حكم حضوري إذا لم ترفع المعارضة في الميعاد المحدد إذ انه إذ اعتبره كذلك لم يقصد غير الآثار التي تترتب على هذا الامر دون اعتباره حكما بمعناه المحدد كسائر الاحكام وأن المعارضة في أمر الاداء لا تعدو أن تكون تظلما كما هو الشأن في الأوامر الصادرة على عرائض وان معنى اعتبار أمر الاداء بمثابة حكم غيابي أو حضوري هو أن يكون كذلك من حيث شموله بالثمة فمن عدم اما فيما عدا ذلك فلا يعتبر حكما كسائر الاحكام وذلك على أساس انه لا يفصل في الخصومة ولم يبين على اسباب يمكن مناقشتها لدى استئنافه وان الخصومة لا تنعقد في الأمر بالاداء إلا عند الطعن عليه بطريق المعارضة (استئناف الاسكندرية ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . مجلة المحاماة ص ٣٦ ص ١٣٥٨) وبنت محكمة استئناف الاسكندرية على ذلك في حكمها ان استئناف أمر الاداء ذاته غير جائز سواء قوت المستأنف مباد المعارضة فيه أو لم يفوتها ويكون الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء هو الذي يقبل الطعن فيه بالاستئناف .

٦ - على ان هذا الرأي مردود في نظرنا بما أوردناه بالبند الثالث من هذا البحث وبأن الشارع قد ساوى بين أمر الاداء والحكم الغيابي من حيث أحكام النفاذ وصرح في مذكرته الايضاحية بأنه ليس من قبيل الأوامر على العرائض كما ساوى بينهما من حيث السقوط إذ لا يس أي منهما خلال ستة شهور من تاريخ صدوره ثم ساوى بينهما كذلك من حيث اعمارضة وميعادها لحملها لكل منهما خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الحكم الغيابي أو أمر الاداء (٨٥٥ و ٣٨٨ مرافعات) وقد كان للرأي الغيائي بان أمر الاداء هو أمر على عريضة سند من نصوص قانون المرافعات الخاصة باستيفاء الديون الثابتة بالكتابة (٨٥١ مرافعات وما بعدها) قبل تعديلها بالقانونين ٢٦٥

و٤٨٥٣ سنة ١٩٥٣ إذ كانت المادة ٨٥٥ مرافعات تنص قبل التعديل على أن التظلم من الأمر يكون خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه وكانت المادة ٨٥٧ قبل تعديلها تنص على أن أمر الدفع يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن للبلدين في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وذلك أسوة بالأوامر على المرائض ولكن بتعديل المواد سالفة الذكر اتجه الشرع إلى الوضع السليم للأمر بالأداء من حيث أنه فصل في خصوصية حول حق بدون مراعاة فاعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غيابي واعتبر التظلم منه معارضة بشأن المعارضة في الحكم الغيابي مما حدا بالمشرع إلى أن يستعمل لفظ المعارضة في أمر الأداء بدلاً من لفظ التظلم وأن يجعل ميقات المعارضة في الأمر متفقاً مع ميقات المعارضة في الأحكام الغيابية وكذلك نص في المادة ٨٥٦ على أن الأمر يعتبر كأن لم يكن إذا لم يعلن للبلدين خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره كما هو الحال في الأحكام الغيابية تماماً على ما تقدم (راجع المذكرة التفسيرية للقانونين ٤٨٥٣ و٤٨٥٤ سنة ١٩٥٣ المعدلين لقانون المرافعات).

٧ - وينبغي على كون أمر الأداء حكماً لا أمراً على عريضة فضلاً عن الآثار التي للأحكام الغيابية

كما بينا (بند ٤) :

أولاً : أنه يخضع للأحكام التي وضعها القانون لقواعد الطعن في الأحكام فلا يجوز الطعن فيه إلا بمن صدر ضده الأمر كما لا يجوز الطعن في الأمر من قبله أو بمن قضى له بكل طلباته كما أن مواعيد الطعن فيه لا تبدأ إلا من تاريخ إعلان الأمر إلى نفس المدين أو في موطنه الأصلي كما أن المعارضة في أمر الأداء ترفع بتكليف بالحضور أمام المحكمة التي أصدرت الأمر المعارض فيه سواء أكانت محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال على أن يراعى في صحيفة المعارضة أن تشمل على بيان الأمر المعارض فيه وأسباب المعارضة وإلا كانت باطلة (م ٣٨٩ و٨٥٥ مرافعات).

ثانياً : إن أمر الأداء يجوز استئنافه قبل المعارضة فيه لأنه بمثابة حكم غيابي والأحكام الغيابية يجوز استئنافها قبل الطعن فيها بالمعارضة على أن يعتبر الطعن في الحكم الغيابي بطريق الاستئناف ولا من حق المعارضة (م ٣٨٧ مرافعات) : وكذلك يجوز الطعن في الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء الاستئناف سواء أكان قد صدر بتأييد أمر الأداء أم بالغاؤه ويبدأ ميقات الاستئناف بأمر الأداء إذا لم يطعن فيه بالمعارضة من اليوم التالي لانقضاء ميقات المعارضة أما ميقات الاستئناف بالأحكام الصادرة في المعارضة فيبدأ من تاريخ إعلانها للحكوم عليه .

٨ - شكل استئناف أمر الأداء :

وليس التفرقة بين استئناف أمر الأداء دون الطعن فيه بالمعارضة وبين استئناف الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عن أمر الأداء قاصرة على بدء ميقات الاستئناف وإنما تارة الخلاف بينهما عند البحث في شكل الاستئناف المرفوع في الحالتين إذ نصت المادة ٥٠٤ لمرافعات على طريقتين لرفع الاستئناف. أولهما : أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة وهذا الطريق هو طريق استئناف كافة الدعاوى فيما عدا المتخصص عليه في المادة ١١٨ مرافعات. والثاني أن يرفع

الاستئناف بتكليف بالحضور تراعى فيه الاوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى وذلك بطريق استئناف الاحكام الصادرة في الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ من افعلت المجلد ٢١٤ سنة ١٩٥٣ وهى :

(١) الدعاوى المستعجلة .

(٢) دعاوى شهر الإفلاس والدعاوى البحرية متى كانت السفينة فى الميناء .

(٣) دعاوى السندات الاذنية والكمبيالات .

(٤) كل الدعاوى التى ينهى على وجوب الفصل فيها على وجه السرعة .

(٥) دعاوى التماس إعادة النظر : وقد رتب القانون على عدم مراعاة الطريق القانونى لرفع الاستئناف بطلانه الذى تملك المحكمة من تلقاء نفسها القضاء به (م ٤٠٥ مرافعات) .

١١٨ - وقد انقسم الراى فى طريقة استئناف أمر الاداء وطريقة استئناف الحكم الصادر فى المعارضة فيه إلى ثلاثة آراء :

الراى الاول : يذهب إلى أن العبرة فى استئناف الاحكام الصادرة فى المعارضة فى أمر الاداء هو بموضوع الدعوى التى صدر فيها أمر الاداء فان كانت ضمن الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١١٨ مرافعات كان الاستئناف بتكليف بالحضور وإلا كان الاستئناف بطريق تقديم عريضة إلى قلم الكتاب واتخاذ إجراءات الاستئناف المنصوص عليها قانونا فى هذه الحالة وكذلك تكون العبرة فى استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه بموضوع الدعوى التى صدر فيها .

والراى الثانى : ذهب إلى التسوية كذلك بين استئناف أمر الاداء دون المعارضة فى دين استئناف الحكم الصادر فى معارضة من حيث شكل الاستئناف فاشترط أن يكون الاستئناف فى الحالين بتكليف بالحضور استنادا إلى أن المعارضة فى أمر الاداء يفصل فيها على وجه السرعة عملا بنص المادة ٨٥٥ مرافعات وعلى ذلك فتدخل ضمن الدعاوى التى تضمنها نص المادة ١١٨ مرافعات سالف الذكر وان أمر الاداء الذى لم يعارض فيه يصدر كذلك بإجراءات رسمها القانون على وجه السرعة إذ تطلب صدوره خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تقديم عريضة طلب أمر الاداء (م ٨٥٣ مرافعات) .

ويجيب الراى الاول أنه لم يعمد بما نصت عليه المادة ٨٥٥/٢ مرافعات من شأنه قلم المحضرين يقيد دعوى المعارضة (فى أمر الاداء) من تلقاء نفسه ويحكم فيها على وجه السرعة . . . مما يجعل المعارضة فى أمر الاداء من الدعاوى التى يحكم فيها على وجه السرعة والتى تضمنها نص المادة ١١٨ مرافعات وبالتالى يكون استئنافها بطريق التكليف بالحضور كما يجيب الراى الثانى أنه اعتبر أمر الاداء صادرا فى دعوى على وجه السرعة مع أن القانون لم ينص صراحة على ذلك ومن ثم فلا يمكن اعتبار أمر الاداء صادرا فى دعوى يحكم فيها على وجه السرعة وفقا للمادة ١١٨ مرافعات

التي اشترطت صراحة في الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة أن ينص القانون على وجوب ذلك ولا يمكن اعتبار دعوى أنها من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة ما لم يصرح بذلك القانون .

١٠ - والرأى الثالث : وهو الذي نراه - يفرق بين استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه وبين استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء .

أما استئناف أمر الاداء دون المعارضة فيه فالعبرة في طريقة رفعة بموضوع الدعوى التي صدر فيها فإن كانت ضمن دعاوى المادة ١١٨ مرافعات كدعاوى السندات والتكبيالات كان استئناف الحكم الصادر فيها بطريق التكليف بالحضور لأن أمر الاداء الذي لم يعارض فيه بمثابة حكم حضوري فيرجع في تعريف طريقه استئنافه إلى موضوع الدعوى . فإذا خرج موضوعها عن الدعاوى المتصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات كان استئناف الحكم فيها بعريضة إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بالاستئناف .

أما استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الاداء فالتا نرى دائما أنه ينبغي رفعه بتكليف بالحضور دون اعتداد بموضوع الدعوى سواء كانت تدخل ضمن دعاوى المادة ١١٨ مرافعات أم لا ذلك لأن القانون قد افصح عن أن المعارضة في أمر الاداء يفصل فيها على وجه السرعة (١) ومن ثم فبعد من الدعاوى التي يتضمنها نص المادة ١١٨ مرافعات وبالتالي يكون استئناف الاحكام الصادر فيها بتكليف بالحضور .

١١ - أهمية التفرقة :

وأهمية تفرقة بين طريق الاستئناف بالنسبة لأمر الاداء أو للحكم الصادر في المعارضة فيه تظهر في أمرين :

أولاً : مواعيد الطعن بالاستئناف .

ثانياً : مدى انطباق قاعدة أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه المتصوص عليها في المادة ٣٨٤ مرافعات .

(١) أما من حيث مواعيد طعن بالاستئناف فهي في حالة الاستئناف بطريق التكليف بالحضور عشرين يوماً لأحكام محاكم المواد الجزئية وأربعين يوماً لأحكام المحاكم الابتدائية وثلاثة عشر يوماً للميعادان إلى النصف في مواد الأوراق التجارية ويكون الميعاد عشرة أيام في المواد التي يوجب القانون فيها الفصل على وجه السرعة (م ٤٠٢ مرافعات) وفي حالة رفع الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب ينتهي أن تقدم العريضة إلى قلم الكتاب خلال المواعيد السابقة الذكر وهي عشرين يوماً لأحكام المحاكم الجزئية وأربعين يوماً لأحكام المحاكم الابتدائية ثم يعلن المستأنف عليهم خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف بالاستئناف المرفوع (م ٤٠٥ و ٤٠٦ مرافعات)

شعبته الثانية من محكمة الاستئناف

(١) لقا الابتدائية ١٩٥٢/٤/١٩ غداة ٣٩ من ٢٩٨٣

ويعتبر الاستئناف مرفوعاً في الحالة الأولى بإعلان صحيفة الاستئناف بورقة تكليف بالحضور وفي الحالة الثانية بمجرد تقديم عريضة الاستئناف إلى قلم كتاب المحكمة المختصة وقبل إعلانها إلى الخصوم. وتقريباً على ما تقدم يكون ميعاد استئناف أمر الأداء دون المعارضة فيه إذا كان صادراً في دعوى بموجب القانون "فصل فيها على وجه السرعة أو كان صادراً في مواد الأوراق التجارية كدعوى السندات الإذنية أو الكمبيالات عشرة أيام بالنسبة للأوامر الصادرة من المحاكم الجزئية وعشرين يوماً بالنسبة للأوامر الصادرة من المحاكم الابتدائية أما إذا كان أمر الأداء قد صدر في غير دعاوى المادة ١١٨ من أوقات وكان استئنافه بطريق تقديم عريضة إلى قلم الكتاب فإن مواعيد الاستئناف تكون هي المدينة بالمادة ٢٠٤ سالفة الذكر مع وجوب إعلان الاستئناف للخصوم بعد ذلك خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف.

أما مواعيد الاستئناف في حالة استئناف الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء فهي عشرة أيام دائماً من تاريخ الإعلان فينبغي إعلان ورقة التكليف بالحضور (صحيفة الاستئناف) إلى المستأنف عليه خلال هذا الميعاد مهما كان موضوع الدعوى الصادر فيها أمر الأداء المعارض فيه وذلك لما قدمنا من أن المعارضة في أمر الأداء من الدعاوى التي أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة.

١٢ - (٢) حكم المادتين ٣٨٤ و ٤٠٦ من أوقات :

نصت المادة ٣٨٤ من أوقات في فقرتها الأولى على مبدأ عام هو نسبة الأثر المترتب على الظن في الأحكام فلا يفيد من الظن إلا من رفعه ولا يمنع به إلا على من رفع عليه ثم استئنفت في فقرتها الثانية والثالثة من ذلك المبدأ حالات قضت بأنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجوزة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الظن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يظن فيه أثناء نظر الظن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضياً إليه في طلباته وإذا رفع الظن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد قوائمه بالنسبة لهم. وكذلك يفيد التضامن وطالب الضمان من الظن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها وإذا رفع ظن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه، في حين نصت المادة ٤٠٦ مكرر من أوقات بشأن الاستئناف المرفوع بتقديم عريضة إلى قلم الكتاب على أنه في الثلاثين يوماً التالية لتقديم عريضة الاستئناف يجب على المستأنف أن يعلن استئنافه إلى جميع الخصوم الذين وجه اليهم الاستئناف وإلا كان الاستئناف باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

١٣ - ولا مراء في أن مجال تطبيق نص المادة ٤٠٦ مكرر من أوقات هو حالة الاستئناف المرفوع بعريضة إلى قلم الكتاب لا بورقة تكليف بالحضور لأن ميعاد المادة ٤٠٦ مكرر من أوقات خاص بإعلان الاستئناف بعد رفعه بعريضة إلى قلم الكتاب أما ميعاد الظن الذي يتحدث عنه المادة

٣٨٤ مرافعات سابقة الذكر فهو ميعاد رفع الاستئناف المقرر قانوناً في م ٢٠٤ مرافعات وهو يسرى
 كما قدمنا سواء رفع الاستئناف بطريق التكليف بالحضور أو بتقديم عريضة إلى قلم الكتاب
 وبذلك يتحدد في رأينا نطاق تطبيق حكم كل من المادتين ٣٨٤/٢ و ٤٠٦ مرافعات فينطبق حكم
 المادة ٣٨٤/٢ مهما كان الطريق الذي رفع به الاستئناف في حالات عدم تجزئة موضوع الطعن
 أو التضام في الالتزام أو وجوب اختصام أشخاص معينين قانوناً في الدعوى فيما يختص بمواعيد
 الطعن ورفع الاستئناف في الميعاد أو بعد فواته فإذا كان الاستئناف قد رفع - بأي طريقة - على
 أحد المحكوم لهم في الميعاد واختصم آخر فيه بعد الميعاد فإنه لا يجوز اعتبار الاستئناف المرفوع على
 من رفع عليه الاستئناف بعد الميعاد غير مقبول شكلاً لأن المادة ٣٨٤/٢ مرافعات قد أوجبت في
 تلك الحالات اختصام باقي المحكوم لهم ولو بعد الميعاد. وينطبق حكم المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات
 فقط في حالة رفع الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب فيما يختص بصحة الاستئناف بعد رفعه وعدم
 صحته فقد أبطلت المادة ٤٠٦ مكرر الاستئناف المرفوع بعريضة إلى قلم الكتاب الاستئناف -
 كطريق من طرق الطعن - إذا لم يعلن خلال ميعاد ثلاثين يوماً من رفعه (بتقديم العريضة إلى قلم
 الكتاب) إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم الاستئناف فإذا أعلن الاستئناف في هذه الحالة إلى
 بعض المستأنف عليهم بعد الميعاد بطل بالنسبة له إلا إذا كان موضوع الطعن غير قابل للتجزئة أو كان
 عن التزام بالتضامن أو في الحالات التي يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فإن بطلان
 الاستئناف بالنسبة لأحد المحكوم لهم يستوجب بطلانه بالنسبة للجميع (المذكورة التفسيرية للقانون
 ٣٢٤ سنة ١٩٥٣ المعدل لقانون المرافعات) ذلك لأنه إذا بطل الاستئناف بالنسبة لأحدهم أصبح
 الحكم هائياً بالنسبة له وأصبح حكمه المكتسب في هذه الحالة يفضل أمل المستأنف في كسب طعنه
 بالنسبة إلى الباقي (نقض ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ بمجموعة الكتب التي من ٤ ص ٢١٣٧) .

١٤ - وتفرعاً على الرأي المتقدم نرى أنه يجوز إعمال حكم المادة ٣٨٤/٢ مرافعات في مرحلة
 رفع الاستئناف بعريضة في حالات التضامن وعدم التجزئة أو وجوب اختصام أشخاص معينين
 بالنسبة لميعاد رفع الاستئناف فيصبح رفع استئناف بتقديم عريضة قبل بعض المحكوم لهم ولو بعد الميعاد
 المبين بالمادة ٤٠٢ مرافعات مقي. كانت قد قدمت عريضة استئناف في الميعاد بالنسبة لباقي المحكوم
 لهم. وعلى العكس لا يجوز إعمال حكم م ٣٨٤/٢ مرافعات بالنسبة لميعاد إعلان الاستئناف المرفوع
 بعريضة إلى قلم الكتاب في تلك الحالات الهائلة فلا يجوز إعلان بعض المحكوم لهم المستأنف عليهم
 بعد ذلك الميعاد ويبطل الاستئناف كله حتى بالنسبة للمحكوم له الذي أعلن به في الميعاد.

١٥ - ولكن يرى الدكتور أبو الوفا في كتابية المرافعات ونظرية المرفوع أن البطلان المقرر
 بالمادة ٤٠٦ مكرر بحكمه بالنسبة لمن لم يعلن بالاستئناف المرفوع بعريضة في الميعاد ويكون
 صحيحاً بالنسبة لمن أعلن به في الميعاد دون أن يستثنى من ذلك أحوال التضامن وعدم التجزئة وكذلك
 الأحوال التي يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين واستند على هذا الرأي:

أولا : مانعت عليه المادة ٢/٣٨٤ مرافعات من انه يكنى رفع الاستئناف في الميعاد في الاحوال سالفة الذكر بالنسبة لأحد المحكوم لهم . وأنه لا يتصور ان يسقط حق الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب الذي وجهه إلى جميع المحكوم عليهم مع ان حقه لا يسقط إذا وجهه إلى بعضهم واعلنهم في الميعاد .

ثانيا : ان م ٢/٣٨٤ مرافعات أجازت للمحكوم عليه رفع الظعن ولو بعد قوات ميعاد الظعن أو قبوله الحكم منضما إلى الظعن المرفوع من أحد زملائه في الميعاد في الاحوال الثلاثة سالفة الذكر .

ثالثا : انه لا يتصور التفرقة بين رفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب ورفع بصحيفة تعلن إلى المستأنف عليه وانه لا معنى لهذه التفرقة (المرافعات للدكتور أبو الوفا ص ٦٨٧ و ٧٤٨ ونظرية الدفع للدكتور أبو الوفا ص ٢٨٧) .

١٦ - على أننا نرى أن الرأي المعارض مردود بما وضعه المشرع من فوارق بين رفع الاستئناف بعريضة ورفع بورقة تكليف بالحضور من حيث اجراءات كل من الطريقتين وحالاتهما والمواعيد التي حددها لتلك الاجراءات كما أنه مردود بأن الميعاد الذي نتحدث عنه المادة ٢/٣٨٤ مرافعات - كما قدمنا - هو ميعاد رفع الظعن الذي قد يرفع بعريضة أو بتكليف بالحضور أما الميعاد الذي تناوله المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات فهو ميعاد إعلان الاستئناف المرفوع بعريضة فلا محل لتطبيق حكم المادة ٢/٣٨٤ في الحالة الثانية بالنسبة لميعاد إعلان الاستئناف المرفوع فعلا بعريضة . ومردود كذلك بأن نص المادة ٤٠٦ مكرر مرافعات مقابل لنص المادة ٣٢ مكرر التي أوجبت في حالة الظعن بالنقض الذي يتم بتقرير يودع بقلم كتاب محكمة النقض إعلان الظعن بعد صدور قرار دائرة المطعون بأحواله - إلى جميع الخصوم الذين وجه الظعن اليهم بورقة من أوراق المحضرين وذلك خلال خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة كما ان نص المادة ٤٠٦ مكرر يطابق لنص المادة ٣١ مرافعات (قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥ ثم تضمنه نص م ٣٢ مكرر سالف الذكر) .

١٧ - قضاء النقض :

وقد قضت محكمة النقض بأن بطلان إعلان تقرير الظعن بالنقض بالنسبة لأحد الخصوم الواجب اختصاصهم في موضوع غير قابل للتجزئة يترتب عليه بطلانه لجميع المطعون ضدهم (المحكوم لهم) استنادا إلى أنه لا يجوز التحدي في هذه الحالة بنص المادة ٢/٣٨٤ مرافعات لأن حكما ينصب على مواعيد الظعن ولأن الاصل انه إذا أصبح الحكم نهائيا بالنسبة لبعض الخصوم في موضوع غير قابل للتجزئة فان حقهم المكتسب في هذه الحالة يفضل امل الطاعن في كسب طعنه بالنسبة للباقيين (نقض ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ١١٣٧ ونقض ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفني س ٣ ص ٤٤٤ ونقض ٩ فبراير سنة ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني س ٧ ص ٢١٣) .

كما قضت بأنه لما كان الاختصاص في الطعن بطريق النقض وفقاً للمادة ٢٩٠ مرافعات لا يكون إلا بتقرير يحصل في قلم كتاب المحكمة شامل لأسماء الخصوم جميعاً وكان يجب إعلانه إليهم في خمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وفقاً للمادة ٣١٠ مرافعات وإلا كان الطعن باطلاً دون أن يعنى من ذلك ما نصت عليه م ٢/٣٨٤ مرافعات لأن هذا النص مقيد في الطعن بالنقض بما تقرضه المادة ٢٩٠ م ٣١٠ من قانون المرافعات فإن مؤدى ذلك أنه وإن كان الطعن بطريق النقض في موضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب اختصاص القانون أشخاص معينين فيها يكون مقبولا متى قرر في ميعاده بالنسبة إلى أحد المحكوم لهم ولو كان هذا الميعاد قد فات بالنسبة للباقيين إلا أنه يجب في هذه الحالة اختصاص الجميع في ذات التقرير بالطعن وإعلانهم به جميعاً في الميعاد المنصوص في المادة ٣١٠ مرافعات وإلا كان الطعن باطلاً بالنسبة لجميع المطعون عليهم، (نقض ١١ مارس ١٩٥٤ مجموعة المكتب الفني س ٥ ص ٦١٠) .

ثم قضت محكمة النقض بالنسبة لميعاد رفع الطعن بأنه متى كانت الطاعنة قد قررت طعنها في الحكم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٨٠ مرافعات بالنسبة للمطعون عليه الأول إلا أنه لما كان الحكم قد صدر بالزام المطعون عليهما بالتضامن فإنه وفقاً للمادة ٢/٣٨٤ مرافعات يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً في غير محله متى كان طعن الطاعنة وهي محكوم عليها يرفض بعض طلباتها قد رفع على المطعون عليه الثاني (المحكوم له) في الميعاد إذ لم يعلن إليه الحكم ولم يعلنه هو، (نقض ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ٩٦٣) . كما قضت محكمة النقض بأعمال حكم م ٢/٣٨٤ مرافعات إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة فإن للطاعن الأول وهو أحد المحكوم عليهم والذي قرر بطعنه بعد الميعاد القانوني أن يفيد من الطعن المرفوع من الطاعنة الثانية متى كان منضمماً إليها في طلباتها، (نقض ٢٩ يناير سنة ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفني س ٤ ص ٤١١) .

١٨ - ويرى من قضاء النقض سيالاً المذكور أنه يفرق بين ميعاد رفع الطعن وميعاد إعلان تقرير الطعن فيجوز تطبيق المادة ٢/٣٨٤ مرافعات في الحالة الأولى ولا يعمل حكمها في الحالة الثانية وليس في هذا القضاء ما يعيبه إذ أن نظام رفع الطعن بالنقض بالتقرير به في قلم الكتاب قد اقتضى أن ينص المشرع على ميعاد لرفع الطعن وميعاد آخر لإعلان الخصوم المطعون عليهم بتقرير الطعن كما أن صريح نص المادة ٢/٣٨٤ يقتصر حكماً على ميعاد رفع الطعن بينما نص المادة ٤٠٣ مكرر يقتصر على حالة إعلان عريضة الاستئناف التي رفع باياداعها قلم الكتاب كما أن نص المادة ٣٣٣ مكرر (٤٣١ قبل تعديلها) لا يتناول إلا حكم إعلان تقرير الطعن بالنقض للخصوم . ولما كان المشرع في تقنينه المادة ٤٠٦ مكرر قد استلهم نظام الطعن بالنقض المقرر بالمادتين ٢٩٠ و ٣١٠ مرافعات وطبقه في الاستئناف بصفة عامة فإن مجال تطبيق المادة ٢/٣٨٤ مرافعات بالنسبة للطعن متى أمر الأداء أو في الحكم الصادر في المعارضة في أمر الأداء إنما يتحدد بالنسبة لميعاد رفع الطعن سواء أكان بعريضة إلى قلم الكتاب أم بتكليف بالحضور إذا كان موضوع الأمر من الدعاوى المنصوص عليها

في المادة ١١٨ مرافعات أو كان الحكم المطعون فيه ضللا في المعارضة في أمر الاداء ولا يمتد حكم المادة ٢/٣٨٤ إلى ميعاد اعلان عريضة الطعن المودعة بقلم الكتاب إذا كان طريق الطعن هو بإيداع عريضة بقلم كتاب المحكمة كما في حالة الاستئناف (م ٤٠٦ مكرر) أو النقض (م ٤٣٣ مكرر).

١٩ — وإذا كان مؤدى القواعد المتقدمة انه إذا كان موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف بتأييد أمر الاداء مثلا التزام بالتضامن أو لا يقبل التجزئة وكان المستأنف قد رفع طعنه في الميعاد على أحد المحكوم لهم فانه ينبغي اختصاص الباقي ولو كان اختصاصهم بعد الميعاد القانوني لرفع الاستئناف دون أن يبطل ذلك الاستئناف وذلك عملا بالمادة ٢/٣٨٤ التي تنطبق في هذه الحالة وكان الحكم يتغير إذا استوقف أمر الاداء مباشرة ورفع الاستئناف بعريضة إلى قلم الكتاب وكان موضوعه التزام بالتضامن أو لا يقبل التجزئة فانه وإن جاز للمستأنف أن يختصم في عريضة الاستئناف بعض المحكوم لهم بعد الميعاد المقرر لرفع الاستئناف متى اختصم الآخرين في الميعاد إلا انه لا يجوز له عند اعلان عريضة الاستئناف في الميعاد المحدد بالمادة ٤٠٦ مكرر إلا ان يعلن جميع الخصوم في الميعاد المذكور وإلا وقع الاستئناف باطلا إذ لا يمكن في أحوال التضامن وعدم التجزئة ابطال الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم وقبوله بالنسبة للآخرين. نقول إذا كان الحكم في الحالتين : حالة استئناف حكم المعارضة في أمر الاداء واستئناف أمر الاداء مباشرة دون معارضة — متباينا أو غير متجانس فان وزر ذلك يقع على المشرع الذي جعل لرفع الاستئناف طريقين مع انه كان يهدف إلى تبسيط اجراءات الطعن بالاستئناف.

٢٠ — اقتراح بتعديل بعض النصوص :

وإذا كان لنا ان نقترح بعض التعديلات في النصوص الخاصة بأوامر الاداء في قانون المرافعات منعا للخلاف بشأن طبيعتها وطرق الطعن فيها وزيادة في إيضاح مقصد الشارع في هذه المسألة وهدفه في تبسيط الاجراءات فانا نقترح التعديلات الآتية :

أولا — تعديل المادة ٨٥٢ فقرة أولى كالآتي :

« يكون رفع دعوى المطالبة بدين مما ذكر بالفقرة الأولى من المادة السابقة بعريضة يقدمها الدائن أو وكيله إلى قاضي محكمة المواد الجزئية التابع لها موطن المدين أو رئيس الدائرة المختصة بالمحكمة الابتدائية بحسب الأحوال مالم يقبل المدين اختصاص محكمة أخرى بالفصل في النزاع وذلك بعد ان يكاف الدائن مدينه أولا وفاء الدين بميعاد ثلاثة أيام على الأقل والا كانت الدعوى المرفوعة على غير ما تقدم غير مقبولة » .

ثانيا — تعديل المادة ٨٥٣ فقرة أولى كالآتي :

« يجب ان يرفق بعريضة طلب الامر بالاداء سند الدين وما يثبت حصول التكليف بوفائه ويبقى هذا السند في قلم الكتاب الى ان يمضي الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥٥ » .

ثالثا — تعديل المادة ٨٥٣ فقرة ثالثة كالآتي :

و يصدر الامر بالاداء على احدى نسختي العريضة خلال ثلاثة أيام على الاكثر من تقديمها ويجب ان يبين بالامر المبلغ الواجب ادائه من أصل وفوائد ومصاريف ويعتبر الامر بمجرد صدوره بمثابة حكم غيابي .

رابعا — تعديل المادة ٨٥٧ مكرر كالآتي :

م ٨٥٧ مكرر : وتسرى على الامر بالاداء وعلى الحكم الصادر في المعارضة فيه الاحكام الخاصة بالنفاذ المعجل وطرق الطعن في الاحكام ويرفع الاستئناف عن أيهما بتكليف بالحضور على الوجه المبين بالمادة ٢٠٥/٢ مهما كان موضوع الدعوى .
وبالله التوفيق .

تفسير زمن الحرب بالمعنى المفهوم

في قانون العقوبات

للككتور أحمد رفعت خفاجي

وكيل نيابة استئناف القاهرة والمنتدب للتدريس بكلية البوليس

١ - تمهيد :

يبين من تلاوة المواد من ٧٧ إلى ٨٥ من قانون العقوبات والواردة في الباب الأول الخاص بالجنايات والجناح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج أن المشرع المصري يفرق في العقوبة بين ما إذا كانت هذه الجرائم قد ارتكبت في زمن الحرب أم في زمن السلم فغلظ العقاب في الحالة الأولى وذلك باعتبار أن اقتراف مثل هذه الجرائم إبان الحرب قد يضر بأمن الدولة الخارجى ضرراً بليغاً بل قد يؤدي إلى هزيمتها في الصراع القائم بينها وبين غيرها من الدول ومالم أن الدولة في معرض الدفاع عن كيانها في العائلة الدولية في أخرج الأوقات فقد تعين النظر بعين الخطورة إلى هذه الجرائم عند ارتكابها .

ولا شك أنه يقع على عاتق الفقهاء تفسير حالة الحرب والتمييز بينها وبين حالة السلم حتى يمكن تطبيق الجزاء الجنائي تطبيقاً عادلاً .

٢ - صعوبة البحث :

ولقد بلغت صعوبة هذا التفسير في مصر بصفة خاصة حينما أعلنت مصر الحرب على إسرائيل في غضون سنة ١٩٤٨ فلقد تساءل الشراح هل تعتبر مصر في زمن حرب مع إسرائيل ؟ ولعل مصدر هذه الصعوبة هي أنه من المسلم به في القانون الدولي العام أن الكفاح المسلح لا يكون حرباً بالمعنى القانوني إلا إذا كان قائماً بين قوات دولية — ومن المعروف أن مصر لم تعترف بإسرائيل كدولة داخلية في العائلة الدولية كما أنه لا يعترف القانون الدولي العام بصفة الحرب للنزاع الذي يقوم بين دولة وجماعة من الأفراد وقد أعلنت مصر الحرب على إسرائيل لا باعتبارها دولة وإنما لكي تعيد الأمن والطمأنينة إلى فلسطين من عدوان عصابات الصبونية الموجودة بها .

فاذا أضيف إلى ذلك أن الكفاح المسلح قد أوقف تنفيذاً للهدنة التي أعلنتها هيئة الأمم المتحدة على طرفي القتال ، فالهدنة التي توقف الحرب ولا تنهينا كما يقول شراح القانون الدولي العام أو كما يعتبرون أن حالة الحرب مازالت مستمرة رغم عقد الهدنة — هي الهدنة التي تقوم بين دولتين وهناتهن أمام دولة واحدة هي مصر ، أما الطرف الآخر فليس بدولة وذلك طبقاً للقانون الدولي الداخلي المصري بل أنها هدنة أجرتها هيئة الأمم المتحدة وألزمت بها إسرائيل ومصر .

القسم الأول : في فكرة ذاتية القانون الجنائي واستقلاله

فكرة ذاتية القانون الجنائي واستقلاله تعنيان عن الخوض في قواعده القانون الدولي العام :

ولما كنا نرى أنه لا يسعنا في تفسير زمن الحرب بالمعنى المفهوم في قانون العقوبات إلا الرجوع إلى فكرة ذاتية القانون الجنائي - تلك الفكرة التي ظهرت في فرنسا في خلال عام ١٩٤٥ ، أو بالأحرى في ٧ يونيو سنة ١٩٤٥ وأوجدها القضاء الفرنسي في إحدى أحكامه وساندها الفقهاء الفرنسيون وما زالت هي الفكرة التي يعول عليها في تفسير عبارات القانون الجنائي ومعرفة أحكامه وتقصى آثاره .

ولقد تجددت الفقه الفرنسي وأطال الحديث منذ ذلك العهد إلى الآن فيما يسمونه بخصوصية القانون الجنائي أو في استقلال قانون العقوبات أو ذاتيته .

ولقد أجمعوا التفكير فوضعوا المؤلفات وصاغوا الأبحاث وأثاروا المناقشات ونظموا تطبيقات لهذا الاتجاه الجديد الذي أغرى المحاكم مؤونة التوغل في معرفة أحكام القانون المدني أو التجاري أو الإداري أو الدولي وذلك بعد تفسير نصوص قانون العقوبات .

ولما كان الأمر كذلك فقد أصبحت فكرة ذاتية القانون الجنائي واستقلاله تعنيان عن الخوض في قواعد القانون الدولي العام لمعرفة المركز القانوني لإسرائيل في العائلة الدولية وهل تعد دولة أم لا ومن ثم فقدم تعين شرح هذه الفكرة وبيان الأدلة على قيامها والأخذ بها في محيط الفقه ودوائر القضاء .

لقد استقر الرأي في فرنسا على أن القانون الجنائي نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى له أهدافه الذاتية ووسائله الفنية الخاصة وليس مجرد قانون تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي ترسمها له النظم الأخرى .

وهذا الاستقلال في القانون الجنائي مصدره القضاء الفرنسي فلهذا جاءت أحكامه مؤكدة تجاهل بعض قواعد قانونية مقررة في سائر فروع القانون .

ويجمل التقييم إلى أن لهذا المسلك الفقهي ولهذا الاتجاه القضائي ما يؤيد من وجهة الفقه القانوني .

وهذا المسند القانوني قد عثر عليه القضاء في فكرة حماية مصالح الجماعة . فلقد نبع الاستقلال من أن القانون الجنائي قانون جزائي يرعى من وراء العقاب إلى الدفاع عن الأمن الاجتماعي ومنهته ضرورة تنفيذ حماية المصالح الجوهرية للجماعة .

ولكن يجدر التساؤل أليس في هذا الاتجاه مخالفة صارخة لفكرة التفسير الضيق في القانون الجنائي كما يستفاد من نص المادة الخامسة من قانون العقوبات المصري وكما يوجبها مبدأ الشرعية في القانون الجنائي ؟

ويرد على ذلك الاستاذ رومير فوان استاذ القانون الجنائي بجامعة بوردو في أجده يحوئ فيؤكد

انه من المسلم به فقهاء قضاء متدأمد بعيد ان تفسير احكام القانون الجنائي يجب الا يكون واسعا كما لا يجب ان يكون ضيقا وإنما معلنا لارادة المشرع .

ويضيف الأستاذ جاستون استغاثي أن استقلال القانون الجنائي ليس صيغة حرب في محيط القانون وليس ثورة ضد سائر العلوم المتصلة بالقانون الجنائي ولكنها ضرورة حماية المصالح العامة بتوقيع العقاب على الجاني هي التي تضع حدود هذا الاستقلال ومداه وتنظم ذاته في نطاق حماية الجماعة والدفاع عن مصالحها . بمعنى انه يجب فهم فكرة ذاتية القانون الجنائي واستقلاله عن باقي الانظمة القانونية في حدود الغرض من هذا الاستقلال وهو ضرورة حماية مصالح المجموع بفرض الجزاء الجنائي على مرتكب الجريمة اما بعيدا عن هذا الهدف فيتعين احترام سائر فروع القانون .

٤ — تطبيقات فكرة ذاتية للقانون الجنائي واستقلاله في سائر فروع القانون :

ولسنا هنا في مقام الاقتناع بوجود هذا الاتجاه الحديث وقيام الأدلة عليه فهو أمر مسلم به في فرنسا ولا ينازع فيه أحد من جمهور الفقهاء . وإنما يجدر بنا أن نبين مظاهر هذا الاستقلال القائم بين القانون الجنائي وسائر فروع القانون كما يستلزم من مطالعة احكام القضاء الفرنسي وتطبيق الفقهاء الفرنسيون عليها وما جاء في مؤلفاتهم في هذا الشأن مثل الأستاذ رينيه سافاتييه والأستاذ جان كاربونييه بقسم القانون المدني بجامعة باريس والاستاذين جاستون استغاثي وروبير فوان .

٥ — القانون الجنائي والقانون المدني :

في التعويض عن جريمة :

ففي المحيط المدني قررت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية تعويضا مدنيا للجنح عليه عن ضرر ناشئ عن جريمة رغم ان المجني عليه قد اشترك فيها أو سمح بارتكابها أو سهل في وقوعها . وقد كان من المحتمل رفض التعويض في إحدى هذه الحالات إذا كان الأمر قد عرض على القضاء المدني وطبق القواعد المقررة في المجموعة المدنية وحدها .

في ضمان الإفراج :

تنص المادة ١٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه إذا لم يتم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ إحدى الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك ويرد الجزء الثاني للبتهم إذا صدر في الدعوى قرار بان لا وجه أو حكم بالإفراج . ومقتضى هذا النص أن ضمان الإفراج يظل ملكا للبتهم وذلك تطبيقا للقواعد المدنية وإعمالا للتصوصات الإجرائية وذلك الى ان تأمر النيابة العامة بضم جزء منه للحكومة في حالة اختلاس للبتهم باحدى الالتزامات المفروضة عليه .

ولما كان الأمر كذلك فاختلاس هذا المال بمعرفة كاتب السجن بعد استلامه من المتهم يعد بلا شك جريمة بتبديد مال شخص مالم لا يعلم من قبيل الاموال الأميرية .

الا ان محكمة النقض المصرية دون ان تذكر صراحة فكرة استقلال القانون الجنائي ودون أن تردد في حكمها اصدار القواعد المدنية سالفة الذكر قد اعتبرت مبلغ ضمان الاقراج الذي استلبه كاتب السجن عن مفرج عنه مالا للحكومة فاذا ادخله الموظف المذكور في ذمته بنيه الغش فان هذا الفعل يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١١٨ من قانون العقوبات لا جنحة تبديد .

٦ — القانون الجنائي والقانون التجارى :

في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد :

وفي محيط قانون العقوبات بمناسبة جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لم يعرف هذا القانون معنى الشيك الذى يعاقب على اصداره بدون رصيد فلم من هذا السكوت خلاف فى رأى فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن اعطاء الشيك فى هذا الخصوص معنى مغايراً لمعناه فى القانون التجارى بينما ذهب آخرون إلى التقييد فى هذا الشأن بقواعد القانون التجارى .

ولقد حكمت الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية بعقاب شخص لارتكابه جريمة اعطاء شيك بدون رصيد رغم أن الورقة التى حررها لا تعد شيك من وجهة نظر القانون التجارى لسبب عدم استيفائها القواعد الشكلية فى تحرير الورقة التجارية والى تستلزم بيانات معينة فى الشيك مثل التاريخ ومكان الانشاء والامر بالدفع لدى الاطلاع إلى غير ذلك .

وبعبارة اخرى فقد استقر القضاء الفرنسى على أن الشيك فى القانون الجنائي معنى خاصاً قد يوافق معناه فى القانون التجارى ولكنه لا يطابقه فاذا كان الشيك باطلاً وفقاً لضوابط القانون التجارى فان هذا البطلان لا يعتبر بذاته مانعاً من العقاب فى نظر القانون الفرنسى .

أما فى مصر فقد استقرت المحاكم على اعتبار العيب الموضوعى أو العيب الشكلى فى الشيك غير مانع من العقاب وتطبيقاً لذلك حكم بمعاينة لاعب القمار الذى يسحب شيكاً بدون رصيد دون النظر إلى بطلان الشيك الناتج من عدم مشروعية السبب .

ويمكن أن نلخص ما تقدم بقولنا إن القضاء وجمهور الفقهاء ذهبوا إلى فهم الشيك فهماً خاصاً يستند إلى فلسفة القانون الجنائي وسياسة العقاب دون تقييد بمعنى الشيك فى القانون التجارى وعدم الربط بين معناه فى القانونين الجنائي والتجارى وهذا الرأى هو الذى تمليه طبيعة القانون الجنائي واتجاهاته الحديثة . فالقانون الجنائي يميل إلى بناء أحكامه على الواقع . وقد قام هؤلاء الفقهاء أساساً على حجج ثلاث :

١ — أن غاية القانون الجنائي من العقاب على جريمة سحب شيك بلا رصيد هو حماية الشيك بوصفه أداة وفاء وتمكينه من القيام بوظائفه الاقتصادية فاذا كان ثمة خلاف بين القانون الجنائي والقانون التجارى فى تحديد معنى الشيك فهو خلاف قاصر على الناحية الفنية ولكنه لا يمتد إلى الأهداف التى يلتقى عندهما القانون .

٢ — أن تقييد القانون الجنائي بمعنى الشيك فى القانون التجارى يقضى إلى افلات الساجب بفعله

من المسئولية الجنائية إذ يستطيع أن يترك بعض البيانات اللازمة لصحة الشيك وفقاً لارتباط القانون التجاري وهي نتيجة غير مقبولة إذ تمكن الساحب من استعمال الشيك كأداة للتخارج. ولا غرابة في اختلاف معنى الشيك في القانون الجنائي عن معناه في القانون التجاري لأن القانون الجنائي نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى له أهدافه الذاتية ووسائله الفنية الخاصة وليس مجرد نظام قانوني تقتصر وظيفته على خدمة الأهداف التي رسمها له النظم الأخرى فإذا اشتد القانون الجنائي في تحييد معنى الشيك بمظهر المحرر وما يعكس في نفس الغير من ثقة ولم يمتد في هذا الشأن بصحة المحرر كشيك أو بطلانه من وجهة نظر القانون التجاري فإنه يكون بذلك متسقاً مع الوظيفة المقررة له.

٧ — القانون الجنائي والقانون الإداري :

في جريمة الرشوة :

وبين هذا الاستقلال أيضاً من التكيف القانوني الذي يخضعه القانون الجنائي على الاصطلاح الخاص بصفة الموظف العمومي وهو ركن من الأركان الخاصة ببعض الجرائم بل قد يكون ظرفاً مشدداً لجرائم أخرى . ولقد استبان من بعض نصوص قانون العقوبات تعريف لصفة الموظف العام غير هذا التعريف الذي جاء به قانون نظام موظفي الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ بمعنى أن تعريف القانون الجنائي جاء أعم من الذي قرره القانون الإداري الأمر الذي يقتضي أن يرفض تطبيق التعريف الإداري عندما تكون بصدد مسألة جنائية .

وتبريراً لهذا المسلك يلجأ القضاء إلى فكرة وجوب محافظة القانون الجنائي على استقلاله وذاتية بالنسبة للقانون الإداري وتجاه سائر فروع القانون الأخرى مثل القانون المدني والقانون التجاري ولقد ترتب على هذا المسلك قيام تنازع قوانين بين فروع القانون المختلفة مثلما في ذلك كحل التنازع الكائن بين القوانين الوطنية المختلفة عندما تكون بصدد علاقة قانونية ذات عنصر أجنبي .

ومثال التنازع بين القانونين الجنائي والإداري طريقة تكييف صفة الموظف العام في جرائم الموظفين أو التي ترتكب في حقهم ومثل هذه الصفة تعطى لشخص حسب ما يقضى به القانون الإداري أم أن هناك استقلالاً في هذا الوصف أوجده القانون الجنائي بعد أن طرح جانباً ما قرره قواعد القانون الإداري في هذا الصدد ولا شك أن فكرة استقلال القانون الجنائي جعلتها تؤكد وجود تكييف لصفة الموظف العام خاص بهذا القانون بعيد الصلة عما أملته أحكام القانون الإداري . ولقد تمسك القضاء الفرنسي بهذه الفكرة منذ أن صدر قانون العقوبات الفرنسي في سنة ١٨١٠ رغبة منه في التوسع في تفسير مواد الرشوة التي تنص فقط على الموظفين والمستخدمين وأمورى المصالح العامة ولقد سلم القضاء بوجود تفسير هذه العبارات بطريقة واسعة بحيث لا تشمل فقط الموظفين الذين يتمتعون بدرجة معينة من السلطة العامة بل كل من له صفة الوكالة العامة — سواء

لها بطريق اللاتداب أو بوسيلة تفويض من السلطة التنفيذية وأيضاً كل عتد يستخدم في المصالح العامة وغير ذلك .

د بمعنى أن أحكام الجنائيات الفرنسية قد اعتبرت بعض الأشخاص في حكم الموظفين للجمهوريين رغم عدم وجود نص في قانون العقوبات وخطبة عليهم أحكام الرشوة العامة رغم أنهم لا يعدون كذلك طبقاً للنصوص القانونية الفرنسية الصادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٤م. الخاص بنظام رة موظفي الدولة الفرنسية وتفسير شراح القانون الإداري لهذا التشريع .

٨ - القانون الجنائي والقانون الدولي العام :

في زمن الحرب :

وبصد تطبيق هذه الفكرة على زمن الحرب موضوع هذا البحث نقول إن زمن الحرب بالمعنى المفهوم في قانون العقوبات غير زمن الحرب بالمعنى المسلم به في القانون الدولي العام وهذا مظهر من مظاهر استقلال القانون الجنائي عن القانون الدولي العام فإذا كان الكفاح المسلح لا يعتبر حرباً بالمعنى الوارد في القانون إلا غير إلا إذا كان قائماً بين دولتين فإن هذا الكفاح المسلح يعد كذلك بالمعنى الوارد في قانون العقوبات إذا كان قائماً بين دولة وجماعة من الأفراد مثل عضات الصهيونية الموجودة في أرض فلسطين ومن ثم تعتبر في زمن الحرب مع إسرائيل ولا يشترط قيام حالة حرب قانونية بالمعنى المسلم به في القانون الدولي العام وإنما يكفي وجود حالة حرب فعلية حتى يمكن إعمال النصوص الواردة في قانون العقوبات التي تطبق بصد جرائم وقعت في زمن الحرب وذلك طالما أن خطر وجود حماية مصالح الجماعة يقتضي هذا التفسير لهذا ذاتية القانون الجنائي .

وعلى عن البيان أن هذه التفسير لا يعتبر من قبيل التوسع في تفسير القانون الجنائي وإنما جاء في معرض بيان مراد الشارع من سن التشريع لإعلاناً لأوامرها التي قصدتها عند طياغة النصوص الجنائية لحماية المجتمع من شرور الجريمة .

القسم الثاني

في منظورية الحالة الواقعية :

١ - نظرية الحالة الواقعية تفيدنا عن الخوض في قواعد القانون الدولي العام :

و فضلاً عما تقدم فانه يمكن الاستناد في هذا الصدد إلى نظرية الحالة الواقعية تلك النظرية التي آمن بها الفقهاء فاعتبروا من الحالة الفعلية سنداً لبعض الأنظمة القانونية ومن ثم فقد رتبوا عليها آثار قانونية ونتائج شرعية .

ومادام الأمر كذلك فقد تبين الأخذ بهذه النظرية في محيط العلاقات الخارجية وهو أمر يؤدي بنا إلى القول بوجود حرب فعلية يحظر فيها القانون الجنائي بنفس النظرية التي يعطيها الحالة الحروب

القانونية وبعبارة أدق فإن نظرية الحالة الواقعية قد اعتننا من الخوض في قواعد القانون المدنية العام .

١٢ - تطبيقات هذه النظرية :

ولقد ظهرت تطبيقات عديدة لهذه النظرية في محيط القانون الخاص أو بين قواعد القانون العام في القانون الخاص اعتبر القانون المدني وضع اليد على العقار مدة معينة وبشروط خاصة طريقاً من طرق اكتساب الملكية كما قرر قاعدة - الحياة في المنقول سند الملك - واعترف القانون التجاري بنظام شركات الواقع . أما في دوائر القانون العام فوجدت قرينة تدل على أن ظاهر الحال من علامات انتهاء شخص لجنسية دولة معينة ، وكذلك الحكومة الفعلية والدولة الفعلية والحرب الفعلية .

ويجدر بنا أن نعالج بعض هذه الأنظمة القانونية كلاً على انفراد وبذلك يتبين بجملة من إيمان المشرع الجديد بالحالة الفعلية .

١٣ - شركات الواقع :

يوجد بجانب الشركات المؤسسة طبقاً للقانون شركات أخرى وهي الأكثرية لا تؤسس طبقاً للاختصاص القانوني وإنما تنشأ من حيث الواقع نتيجة لاشتراك أشخاص في عمل مشترك وهدف واحد ويظهرون أمام الغير على اعتبار أنهم شركاء في مؤسستهم ولا يمكن أن يخضع على هذه الأعمال صفة الشركة بالمعنى القانوني إلا إذا توافرت فيها جميع الشروط الموضوعية لتأسيس الشركات ، ورغم أن القانون يقرر بطلان شركة الواقع فإنها وجدت وقامت بأعمالها والقول بوجوبية البطلان في هذا المقام يتصادم مع الحقيقة الثابتة هي أن الشركة وجدت رغم أنها تحمل منذ ولادتها مكرهاً ، يؤدي إلى فنائها وقد قامت بأعمال تدخل في غرضها كأنها شركة صحيحة .

ولهذا لا يمكن القول بجملة قلم أن بطلان الشركة ذو أثر رجعي وإستحالة تجاهل الحقائق القائمة . فالبطلان لا يمنع وجود حالة الاشتراك الفعلية بين الشركاء وسرعان ما اعترف القضاء في فرنسا وفي مصر بأنه يستحيل إنكار المصطفى وأعماله لا يمكن القول بيزوال الحقائق الواقعية ثم سار الفقه في أثره واعترف بقوة هذه الحقائق لجأت كلفة شركة واقع واستعملت لأول مرة في فرنسا في حكم صادر من المحكمة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية في ٨ أبريل سنة ١٨٦٥ ،

والنتيجة هي أنه يعتبر صحيحاً جميع ما قامت به الشركة ونفذته من أفعال .

١٣ - الموظف الفعلي :

من هو الموظف الفعلي :

يطلق بهذا الاسم على كل شخص يباشر أعمال الوظيفة دون أن تكون له صفة رسمية فتخول له ممارستها فوجدت ذلك عادداً في ظروف إستثنائية تلواجه فيها الدولة كالحرب أو قيام ثورة داخلية .

فقد يحتل العدو إقليماً في دولة معينة ونقف الإدارة الفعلية لهذا الإقليم أمام المستند فيقدم أحد المواطنين ويباشر أعمال هذه الإدارة وقتئذ ويدود عن حياض ذلك الإقليم المحتل ويدافع عنه أمام العدو الغاصب فيعتبر مثل هذا الشخص موظفاً فعلياً . أو إذا قامت فتنة داخلية تعذر على الحكومة الشرعية فيها في مهمتها فتتولي رجال الثورة إدارة المصالح العمومية وتصريف شئون الدولة فيعتبر مثل هؤلاء موظفين فعليين .

كل من يحدث ذلك في فترة لا يعرف فيها صاحب الحق الشرعي في الوظيفة العامة كجالة انتداب العمدة ومشايخ البلاد من الجهة الإدارية المحلية المختصة ومن الأهالي فيباشرون المنتخب أعمالاً وظيفته ثم يتقدم في صيغة انتخابه طعن يكون من نتيجة إبطال انتخابه ففي الفترة التي مضت بين الانتخاب والفصل في صحته بالبطالان يعتبر العمدة أو شيخ البلد موظفاً فعلياً .

كما قد يحدث ذلك إذا كان صاحب الوظيفة الشرعي شريكاً في جريمة اختلاس الوظيفة العامة مع الموظف الفعلي فيخول له مباشرة أعمال وظيفته برمتها .

وبحث مدى صحة تصرفات الموظف الفعلي في محيط القانون المدني بحسب الاجتهاد بين فقهاء القانون الإداري .

أما مدى مسئولية هذا الموظف في القانون الجنائي وهل يقع تحت طائلة العقاب المقرون في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات فيرى الأستاذ قالين أنه إذا باشروا أعمال الوظيفة بدافع من المصلحة العامة فقد تعين القول بعدم مؤاخذهته أخذاً بفكرة الصالح العام في القانون الجنائي .

١٣ - الحكومة الفعلية :

امتدأ نزاع الألمان لفرنسا في سنة ١٩٤٠ حتى تحوير فرنسا في سنة ١٩٤١ بمعرفة الجنرال ديغول تولت مقاليد الحكم في فرنسا حكومة فيشي وثار جدل حول المركز القانوني للحكومة فيشي وبالتالي في مشروعية الأعمال القانونية التي باشرتها هذه الحكومة في خلال تلك الفترة . وانهت بالجدل إلى الاعتراف لهذه الحكومة بصفة الحكومة الفعلية وبالتالي بصحة الأعمال القانونية التي أجرتها بما أن تصرفاتها لا تضر الدولة وذلك في حدود الأمر الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٤ .

١٤ - الدولة الفعلية :

إن عدم الاعتراف بدولة مزعومة لا يمنع من وجودها من الناحية الواقعية فعدم اعتراف الدول العربية بإسرائيل وهي دولة مزعومة لا يؤثر على وجودها من الواقع وذلك لأن الاعتراف له صفة إقرارية فهو لا يخلق الدولة كما أن عدم إصداره لا يؤدي إلى فناء الدولة فإذا ما توافرت له كل مقومات الدولة والثابت أن إسرائيل باشرت بمقتضى صلاحيات الدولة الداخلية والدولية والمحصلة من عدم الاعتراف بإسرائيل في عدم إقامة أي نوع من التعليل بينها وبين الدولة التي لم تعترف بها .

ويترتب على ذلك أن القوات المسلحة لإسرائيل قد انتظمت على شكل منظم ودخلت في قتال مسلح من نوع القتال الذي تقوم به الدول أشخاص القانون الدولي ومن ثم فهي تتمتع بكل حقوق المحاربين وتلتزم بواجبهم وبعبارة أعم فهي تخضع لقواعد قانون الحرب وهذا ما تم بالفعل في القتال بين مصر وبين إسرائيل حيث طبقت قواعد أسرى الحرب وغنائم الحرب والحرب ووقف القتال والهدنة .

١٥ - حالة الحرب الفعلية :

يبين مما تقدم أن الموقف بين مصر وإسرائيل لا يزال من الناحية القانونية يعتبر حالة حرب مما يترتب على ذلك من نتائج في نطاق القانون الدولي وفي دائرة القانون الوطني فهي حالة حرب فعلية تقوم بين الدول العربية ومن بينها مصر من جانب وعصابات الصهيونية من جانب آخر ولو أن هذه الأخيرة لا تعد دولة طبقاً لأحكام القانون المصري فليس هناك ما يمنع من اعتبار هذا الموقف حالة حرب فعلية ينطبق عليها سائر قواعد حالة الحرب بالمعنى المفهوم في القانون الدولي العام .

بجاءت : -

١٦ - ختام البحث :

وفي الختام يمكننا أن نؤكد أن إسرائيل في زمن حرب مع مصر ومن شأن ذلك أن تطبق في هذا الشأن القواعد القانونية المتصلة بحالة الحرب ومن بينها تكليف الجرائم التي تقع تحت طائلة العقاب المقرر في باب الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج وذلك أخذاً بمفهوم ذاتية القانون الجنائي واستمالة وإعمالاً لنظرية الحالة الواقعة .
والله ولي التوفيق .

انعدام الرضا كسبب لبطلان الزواج

في القانون المقارن

للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الاستئناف والمتدرب للتدريس بكلية البوليس

- ١ -

مقدمة عامة :

الزواج ككل العقود لا يتم إلا إذا تراضى طرفاه على إيجابها وتلقاها على معناه . والرضا الحر الخالي من كل العيوب التي قد تلحق بالإرادة أو تشوبها وتعرض في هذا المقال والمقال الذي يليه لحكم إنعدام الرضا بالزواج في القانون المصري وبسنة قوانين أجنبية هي اليونانية واللاتينية والفرنسية والسويسرية والألمانية والإيطالية .

القانون المصري :

غير خلاف أن القانون المصري في الأحوال الشخصية هو نظام قانوني مركب من عدة شرائع دينية تسرى كل منها على أبناء الطائفة التي ينتمون إليها ، أي أن تعدد الشرائع في القانون المصري هو تعدد شخصي لا إقليمي ، غير أنه لما كانت مصر دولة إسلامية دينها الرسمي هو الإسلام وقد نص على ذلك دستور الجمهورية بنص صريح ، كان من اللازم إحتياط الشريعة الإسلامية هي القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية أو الشريعة الغالبة من بين الشرائع المختلفة المكونة للقانون المصري والتي يرجع إليها كلما تعذر تطبيق شريعة ملية معينة . (١)

والرضا بالزواج أهمية كبرى في الشريعة الإسلامية فهو ركنه الذي لا يكون باطلاً بدون ولا يقوم عليه أثر . ويرتب فقهاء الشرع الإسلامي على ذلك وجوب ائتراق الزوجين بحيث إن لم يفتقرا رضا فرق بينهما القضاء . فإذا كان الرجل قد دخل بمن عقد عليها في هذه الحالة كان دخوله بمنزلة الرنا غير أنه لا يجب عليه الحد لأن شبهة العقد تسقطه .

ويتفرع على ذلك أنه لا عدة على المدخول بها ولا يثبت بهذا العقد نسب ولا توارث كما لا يجب به مهر ولا نفقة ولا طاعة ولا أي حق من سائر حقوق الزوجية أو واجباتها . (٢) ومن هذا يبين أن الشريعة الإسلامية تعلق على الرضا بالزواج أهمية كبرى فغيره لا يكون ثمة زواج . وهذا أمر طبيعي إذ أن الرضا إن كان لازماً بالنسبة لانعقاد الاتفاقات المالية والعقود التي ترتب حقوق شخصية أو عينية فانه الزم ما يكون بالنسبة للزواج فعليه ترتب أخطر الآثار بالنسبة للأسرة وهي قوام المجتمع ونواته .

(١) لاكنى لاعتبارها كذلك نظرنا أنها دين الغالبية من المصريين لأن الاغلبية لا تحكم الاقلية من هذه الزوايا

(٢) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للمرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف طبعة ١٩٣٨ ص ٣٩

سوقه نص قانون الأحوال الشخصية للاختصاص بالاثوز كسبب في المادة ٢٦ منه على أنه لا لزواج إلا برضا الزوجين ، وقدر جرح هذا القانون على أن يعطى التعبير عن الإرادة في الزواج أهمية كبرى ، فحصرنا على أن يثبت رضا الآخر من مباشره إذا كانت معلومة ومودعة إلى فهم المقصودة ، وعلى هذا جرى نص المادة ١٧ . ومفاد هذا نص المصنف أن الشارع القبطي قصد أن يجعل من الرضا بالزواج آية وجوده ودليل صحته والزامه ، فبقر بأنه لا لزواج ، تنقياً أي أن الزواج بدون رضا يكون وجوده كعدمه ولا ترتب عليه نتيجة وآثاره . .

ثانياً — القانون اليوناني :

تنص الفقرة الثانية من المادة ١٣٥٠ من القانون المدني اليوناني على أنه يلزم فضلاً عن بلوغ كل من الزوجين السن المقررة قانوناً بمقتضى الفقرة الأولى ، أن يتم رضا الخطيبين شخصياً رضاه غير معلق على شرط ولا مقترن بأجل ، فالرضا الذي يتطلبه المشرع في هذه المادة هو رضا الخطيبين المتقدمين على الزواج ويشترط فيه لذلك أن يكون ثباتاً ومنجزاً فهو صفة بأجل أو تعليقه على شرط يوجب بطلان الزواج . (المادة ١٣٧٢ من القانون المدني اليوناني)

ويشترط القانون اليوناني أن يتم الرضا بالزواج وفقاً لشكل معين وهو حصوله في كنيسة الروم الأرثوذكس أمام الكاهن الذي يقوم بمراسم العقد . (١)

وانعدام الرضا يعتبر وفقاً للقانون اليوناني من أسباب البطلان المطلق إذ يجوز لكل من الزوجين ولكل من له مصلحة مشروعة في البطلان ، أن يطلب الحكم به ، كما يجوز النيابة العامة أن تطلب الحكم بإبطال الزواج من تلقاء نفسها دون أن تكون ملزمة به (المادة ١٣٧٨ مدني يوناني (٢) ويجوز رفع دعوى البطلان بواسطة وكيل خاص المادة ١٣٧٩)

زوال البطلان :

إلا أن القانون اليوناني نص في الفقرة الثانية من المادة ١٣٧٢ مدني على زوال هذا البطلان إذا صدر الرضا الكامل عن حرية واختيار .

عيوب الرضا في الزواج :

تجزم الفواعل العامة في الرضا الشرط توافره في العقود عامة أن يصدر عن إرادة حرة بحرية لا يشوبها عيب من العيوب . إلا أن مجال الإرادة في عقد الزواج أضيق منه في مائر العقود لأن الزواج -

(١) راجع فيما يتعلق بتكييف هذا الشرط عند إبرام الزواج خارج اليونان بحثنا في مجلة المحاماة لسنة ١٩٧٢ العدد

١٢٦ من المجلد ٢٦ من شروط الزواج الذي في القانون المدني اليوناني .

(٢) وهل ذلك يخضع طلبها الحكم بالبطلان لحض تقديرها راجع كتاب التقنين المدني اليوناني - للاشارة

روالوس وعرفة وخانكي تلمذة المل المادة ١٣٧٨ مدني

ولو أنه عقد - إلا أنه نظام قانوني institution يحدد القانون شروط انعقاده والاجراءات والإشكال الواجب افرأغه فيها ، كما أنه يحدد آثاره وأحكامه من حقوق وواجبات كل من طرفيه تجاه الآخر وعلاقتها مع الأولاد الذين قد يرزقون ثمرة له . وهو يتميز في القوانين العربية التي تقارب في المدنية بحكم خاص وهو أن أطرافه لا يمكن أن إنهاء ولو باتفاق (١)

ولهذا لم يأخذ القانون اليوناني من عيوب الرضاء إلا الغلط (م ١٣٧٤ مدني يوناني) والتهديد (م ١٣٧٥) أما التدليس فليس عيباً من عيوب الرضاء في الزواج لما يجري به عادة الناس من السعي إلى إتمامه بوسائل شتى . en mariage'il trompe qui peu

(١) الغلط :

قلنا أن مجال الإرادة في الزواج أضيق منه في سائر العقود لأن الزواج هو نظام قانوني أكثر منه عقداً يسيطر عليه أطرافه . ولذا كان من الطبيعي أن ينحصر أثر الغلط في الزواج في نطاق ضيق فلا يتعدى شخص الزوج أو الزوجة أو صفة جوهرية ذات أثر في الشخصية . وفي الحالات النادرة التي تكون الزوجة قد فقدت فيها بكارها بسبب سوء سلوكها - وثبت ذلك أمام المحكمة من الوقائع وملاسات الدعوى - يجوز لها أن تحكم بالطلاق على أساس أن هناك خطأ معنوياً في الشخص manque d'identité morale de la personne (٢) . غير أنه يجب عدم إطلاق العنان والتوسع في تقدير الغلط في الزواج فلا يجب مراعاة أحكام المواد ١٤ وما بعدها من القانون المدني اليوناني التي تنظم أحكام الغلط في العقود .

(ب) التهديد :

لا يختلف التهديد menace الذي يجعل الزواج قابلاً للإبطال عن الإكراه المبطل للعقود على وجه العموم . وعلى ذلك فهو كل ضغط تتأثر به إرادة الشخص فيندفع إلى الزواج . والذي يفسد الرضاء ليست هي الوسائل التي تستعمل في التهديد بل هي الرهبة التي تقع في نفس الشخص فيختار الإقدام على الزواج دفماً لوقوع الشر المهدد به (٣) . وظهر أن المشرع اليوناني لم يستعمل كلمة

(١) راجع مؤلف دكتور جميل الشرقاوي في الأحوال الشخصية لغير المسلمين طبعة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ص ٢٣ . ويلاحظ أن معظم التشريعات الأجنبية لا تأخذ باتفاق الطرفين كسبب من أسباب التطلق وإن كان هناك بعض الاستثناءات كالقانون البلغاري الصادر به المرسوم بقانون في ١٢ مايو ١٩٤٥ والقانون الفرنسي قبل تعديله بالقانون الصادر في ٢٧ يوليو ١٨٨٤ .

(٢) التقنين المدني اليوناني المرجع السابق ٩٩ تعليق على المادة ١٣٧٤ . وتقابل هذه المادة نص الفقرة الثانية من المادة ١٨٠ مدني فرنسي التي تنص على أنه إذا وقع غلط في الشخص فلا يجوز أن يضمن في الزواج غير الزوج الذي وقع في الغلط . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأثرها الجمعية في ٢٤ / ٤ / ١٩٦٤ بأن المقصود بهذا النص هو الغلط في الذاتية الطبيعية أو المدنية (القانونية) للشخص ، وأنه لا يعتد بالغلط الذي ينصب فقط على صفات الشخص .

(٣) الوسيط للدكتور السهوري الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٣٣٤ نبذة ١٨٧ .

الإكراه Violence وإنما استعمل كلمة التهديد فدل بذلك على أن وسائل القسور المادي *contrainte* أو الإكراه ليست هي مما يعيب الإرادة لحسب بل مما يعدمها تماما . ولذا تقع هذه الوسائل تحت حكم المادة ١٣٥٠ مدني يوناني التي تشترط وجود الرضا فيكون الزواج عند حصولها باطلا وليس قابلا للإبطال فقط . وإلا فلا يتصور أن يكون المشرع قد قصد أن وسائل الضغط المادي لا أثر لها على الإرادة .

ولا يهم أن يصدر التهديد من الزوج الآخر فقد يصدر من الغير سواء أكان قريبا أم أجنبيا كما لا يشترط أن يكون الزوج الآخر عالما بمحصوله أم لا .

على أن الشوكة أو النفوذ الأدبي *crainte reverentielle* لا يعتبر من قبيل التهديد الذي يجعل الزواج قابلا للإبطال لأنه ليس من قبيل الوسائل غير المشروعة ولأن الزواج ليس من قبيل الغرض غير المشروع .

من له الحق في التمسك بالبطلان :

يترتب على وجود الغلط أو التهديد أن يكون الزواج قابلا للإبطال لا باطلا ، ولذا لا تقبل دعوى البطلان المؤسسة على أحد هذين السببين إلا من الزوج الذي كان ضحية الغلط أو التهديد . فإذا توفي الزوج صاحب الصفة في طلب البطلان فإن الحق في إقامة الدعوى لا ينتقل إلى ورثته (المادة ١٣٧٨ فقرة ثالثة من القانون المدني اليوناني)

سقوط الحق في إقامة دعوى الإبطال لعيب الرضا :

ويسقط الحق في إقامة دعوى الإبطال بمضي ستة أشهر من الوقت الذي كان يمكن فيه رفع الدعوى ويتقادم هذا الحق على أي حال بمضي ثلاث سنوات على انعقاد الزواج (المادة ١٣٨٠)
ثالثاً — القانون الانجليزي :

يشترط القانون الانجليزي أن يتوافر الرضا الحر بين الزوجين على الزواج كشرط لصحته يترتب البطلان على تخلفه (١) . ولا يكفي فقط الرضا بالزواج بل يشترط كذلك الرضا بالشخص الآخر كزوج . وعلى ذلك يبطل الزواج في القانون الانجليزي وليس فقط يكون قابلا للإبطال Voidable إذا شاب رضا أحد الطرفين غلط في شخص الزوج الآخر أو إذا وقع أحد الطرفين في غلط في طبيعة مراسم الزواج كما لو كان يعتقد وهو في سبيل الدخول إلى الإحتفال بالزواج أنه يدخل إلى حفل ديني مثلاً بقصد تغيير المذهب (٢) وكذلك الحكم لو تم الزواج نتيجة ضغط Coerion على إرادة أحد الزوجين أو تدليس من أحدهما

(١) تولد توي في التطبيق طبعة ١٩٥٤ ص ١٠٠ ورايدن في التطبيق طبعة ١٩٤٢ ص ٢٩

(٢) قضية Mehtak ودات حول زواج امرأة متوطنة في إنجلترا من هندوس في بومباي وكانت تعتقد أن

عيوب الرضاء :

يسوى القانون الإنجليزى - كما هو ظاهر بما تقدم - بين انعدام الرضاء وبين صدوره مشوبا
ياكراه Duress أو غلط في شخص الزوج أو في طبيعة مراسم الزواج في إيجاب البطلان وليس
فقط في اعتباره قابلا للإبطال . أما مجرد السكتان concealment أو التدليس
Fraudulent misrepresentation فلا يؤثر في صحة العقد الذى تراضى فيه الطرفان وهما على بينة
من أنه زواج .

رابعاً - القانون الفرنسى :

تنص المادة ١٤٦ من القانون المدنى الفرنسى على أنه لا يوجد زواج إذا لم يقع الرضاء به، وقد
ذهب الشراح القدامى إلى أن عدم وجود الرضاء بالزواج يجعل العقد منعدماً ، إلا أن القضاء رفض
الآخذ بهذه النظرية وسار على أن تخلف شرط الرضاء ليس إلا سبباً للبطلان النسبى كما هو الشأن في
حالة عيوب الإرادة . وقد سار هذا الاتجاه على وجه الخصوص في حالة طلب البطلان للجنون إذ
قضت محكمة النقض الفرنسية في ٩ نوفمبر ١٨٨٧ برفض طلب البطلان المقدم من شقيق الزوج المصاب
بالجنون (١)

وقد أضاف القانون الصادر في ١٩ فبراير ١٩٣٣ حالة انعدام الرضاء إلى أسباب البطلان المطلق
في الزواج . وقد صدر هذا التعديل عن فكرة منطقية . ذلك لأن انعدام الرضاء لا يستوى ووجود
عيب فيه . وبهذا لا يجوز اعتبار انعدام الزواج سبباً من أسباب البطلان النسبى لحسب . ومن ناحية
أخرى فإن إتمام مراسم الزواج أمام موظف الحالة المدنية يضى على الزواج مظهره فلا يستساغ
القول بأن الزواج منعدم في هذه الحالة . وترتبط على اعتبار انعدام الرضاء سبباً من أسباب البطلان
المطلق أن يكون لكل ذى مصلحة أن يقيم دعوى بطلب إبطال الزواج ، ويكون الحكم الصادر بقبولها

مراسم الزواج ليست إلا طريقاً للدخول في اللذة الهندوسى . راجع تولستوى في النطق المرحم السابق ص ١٠٤
هاش ٦٠ ومشهور في مؤلفته عن تنازع التوائين طبعه ١٩٥٤ ص ٣١١ وعشر طبعه ١٩٥٢ ص ٣٤٨
وهائى طبعه ١٩٤٩ ص ٢٦٤ ويلاحظ أنه رغم عدم التمسك بشرط نوافر الرضاء صراحة في القانون الزوجية الانجليزى
Matrimonial causes act فان تخلف هذا الشرط يجعل العقد «حالا ويجرى القضاء على ذلك» . ويعتبر
الحكم في نصه Mehta سنة ١٩٤٥ - اابقة لصاحبة ملتزم بها - اثر الحاكم كما يقضى بذلك law - common
الذى يسود في معظم البلاد الانجلو أمريكية والذي يعتبر المصدر الرئيسى فيه هو القضاء والذي تطلق عليه عبارة اصطلاحية
هي Judge - made law or case-law

(١) دالوز ١/١٨٨٨/١٦١ وسيرى ١/١٨٨٧/٤٦١ وفى نفس هذا المعنى محكمة السين ٤ مارس ١٩٢٦
جازيت دى باليه عدد ٢٥ مارس ١٩٢٦ في تليجرام وزير دولة لاجية طبعه ١٩٤٨ الجزء الأول ص ٢٥٩
وكولان وكاميتان وجولبودى لامور اندير طبعه ١٩٤٧ الجزء الأول ص ١٨٠ .

مقررًا للبطلان لا منشأ له (١) .

غيوب الرضاء :

يبين من استقرار نص المادة ١٨٠ من القانون المدني الفرنسي أنه يجوز الطعن على الزواج بطلانه إما بسبب أن رضا أحد الزوجين لم يكن حراً (نتيجة وقوعه تحت إكراه) وإنما بسبب وقوع الخلل الزوجين في غلط . وعلى ذلك يكون المشرع الفرنسي قد أشعق التدليس من غيوب الرضاء . ويبدو أن ذلك كان عمداً (٢) لما قلناه من جريان عادة الناس على استعمال كل وسائل الترغيب لإتمام الزواج فيكون من الزائد عن الحد فتح الباب لبطلان الزواج عن طريق الطعن عليه بالتدليس .

(١) الإكراه :

لا يختلف الإكراه في الزواج عنه في سائر العقود . وعلى ذلك فالإكراه الذي يعتد به في هذا المجال هو الذي يولّد ضغطاً على الشخص المميز . ويجب لتقدير خطورته أن تدخل في الاعتبار حالة السن والجنس والحالة الاجتماعية للشخص الذي تعرض للإكراه (المادة ١١١٢ من القانون المدني الفرنسي) أما الشوكة أو النفوذ الأدبي فلا يمكن اعتباره من قبيل الإكراه الذي يفسد الرضاء ويعيبه (المادة ١١١٤ فرنسي) (٣) وتقدير وجود الإكراه من مسائل الواقع التي يستعمل بتقديرها قاضي الموضوع (٤) .

(ب) الغلط :

لا يتصور ابتداء أن يقع الغلط في الزواج إلا على الشخص . وهذا هو ما قصت به الفقرة الثانية من المادة ١٨٠ مدني فرنسي (٥) وقد ضيق العلامة بوتييه نطاق الغلط في الشخص (في الزواج) فقصره على الغلط في الذاتية الطبيعية للشخص . إلا أن هذا النوع من الغلط أصبح نادر الوقوع الآن لأنه أصبح من غير المقبول الزواج بطريق الإنابة *Mariage par procuration* فالزوج يرى زوجته التي يريد العقد عليها ويصعب تصور أن يتم الزواج بغيرها . ويرى الفقيهان كولان وكايتان أنه لو حدث مثل هذا الغلط فلا يكون هناك فقط مجرد غيب في الإرادة بل انعدام كلي الرضاء . لأنه لو أراد شخص أن يتزوج من (ماري) بعينها ثم تبين أن العقد تم بينه وبين (ماري) أخرى أو (جان) مثلاً وكانت هذه الأخيرة لديها الرغبة في أن تتزوج من هذا الشخص فلا يكون ثمة تلاقى إرادتين على

(١) بلانبول وريبير وبولانجيه المرجع السابق ص ٣٦٠

(٢) كولان وكايتان وجوليودي لامورا اندير للرجع السابق ص ١٧٥ لبذة ٢٠٨

(٣) وفي الشريعة الإسلامية يشترط لاعتبار الإكراه المعدم الرضاء أن يكون المكره قادراً على إيقاع ماهدد به وأن يخاف المكره وقوع ماصدر تهديده به في الحال بأن يخلب على ظنه وقوع المكره به إن لم يفعل الأمر المكره عليه . فإن كان الخبير غير قادر على إيقاع ماهدد به فلا يكون الإكراه معتبراً (المادة ٢٨٩ من مرشد البحرين) وراجع بحث الشيخ أحمد إبراهيم (المقرد والعروط والخيارات) بمجلة القانون والاقتصاد السنة الرابعة ص ٦٩٣ وقد جاء فيه أن الإكراه هو فعل يوجد من شخص فيحدث في شخص آخر معنى يصير به مدفوعاً إلى طلب منه .

(٤) لوران المختصر الجزء الأول طبعة ١٨٨١ ص ٢٢٣ لبذة ١٣٦

(٥) كولان وكايتان وجوليودي لامورا اندير للرجع السابق ص ١٧٦ لبذة رقم ٢١٠

الزواج ومن ثم يكون ركن الرضاء قد تخلف (١) . وعلى ذلك فقد أقر القضاء الفرنسي — أسوة بالقضاء الكنسي — وجود الغلط إذا انصب على صفة جوهرية في الشخص *Qualité essentielle* ولكن ما هي هذه الصفة الجوهرية ؟ أجابت عن ذلك المحاكم بأنه لا يقصد بها سوى الحالة العائلية للشخص أو ما يسمى بالذاتية المدنية *Identité civile* وذلك كما لو انحلت شخص إسمها معيناً وادعى بمتعة بحالة عائلية معينة ليشتبع الاعتقاد بأنه ينتسب إلى عائلة كبيرة كذبا . ولكن لا يعتبر من قبيل ذلك الغلط في المركز المادي أو الأدبي أو حتى القانوني للشخص . ومن هذا القبيل ما قضت به محكمة النقض الفرنسية بدواثرها المجتمعة من رفض ابطال زواج مبرم بين فتاة ومسجون مفرج عنه (٢) . وكذلك لا يكون هناك غلط في الشخص في حالة ما إذا تزوجت فتاة قسدياً أخفى عنها حقيقتها ولا بالنسبة للفتاة التي تزوج رجلاً يظهر عجزه عن انجاب الاطفال (٣) . ولا يعتبر كذلك من قبيل الغلط في صفة جوهرية الغلط الواقع على جنسية الشخص (٤) . على أنه يمكن اعتبار الوسائل الاحتمالية التي يخفى بها أحد الزوجين صفة جوهرية والتي لا تبرر الحكم ببطالان الزواج بالنسبة للزوج الآخر . من قبيل الاهانة البالغة *Injure Grave* التي تجيز له طلب التطبيق (٥) .

صاحب الحق في التمسك بهذا البطلان :

لا يجيز القانون الفرنسي لغير الزوج الذي صدر رضائه غير سليم أن يطلب الحكم بابطال الزواج . (الفقرة الثانية من المادة ١٨٠ فرنسي) وهذا تطبيق للقاعدة العامة في البطلان النسبي والتي تجعل التمسك به حق لصاحب الرضاء المعبى وحده . وعلى ذلك فالزوج الآخر وأصول الزوج الذي عيب رضائه وكذا الغير لا يجوز لهم التمسك بالبطلان . وكذلك لا يجوز لدائى الزوج أن يتمسكوا ببطالان الزواج باسمه لأن حق ابطال الزواج من الحقوق اللصيقة بالشخص وقد نصت المادة ١١٦٦ مدني فرنسي على استثناء هذه الحقوق من تلك التي يجوز لدائى الشخص مباشرتها .

ولا ينتقل حق ابطال الزواج لوجود عيب في الرضاء به ، إلى ورثة الزوج المتوفى إذا كان لم يرفع الدعوى قبل وفاته . أما إذا كانت الدعوى قد أقيمت قبل وفاة الزوج فقد قال بعض الشراح بعدم انتقال حق متابعة هذه الدعوى إلى الورثة على أساس أنه قصد بالدعوى إنهاء رابطة لم تقم

(١) حكما بتاريخ ٢٤ أبريل ١٨٦٢ سيري ١٨٦٢ / ١ / ٣٤١ .

(٢) نقض فرنسي ١٥ يناير ١٨٧٢ دالوز الدوري ١٨٧٢ / ١ / ٥٢ .

(٣) محكمة السين المدنية ٤ / ٤ / ١٩١٨ سيري ١٩٢٠ / ٣ / ١٢٩ وعليه تعليق للأستاذ روسو ومحكمة استراسبورج ٢١ / ١٢ / ١٩٣٠ دالوز الدوري ١٩٢٣ / ٢ / ١٦١ وعليه تعليق الأستاذ ناست ومحكمة بوردو المدنية في ٩ يونيو ١٩٢٤ (جازيت دي باليه ١٩٢٤ / ٢ / ٢٠١) وفيه اعتبرت المحكمة كسبب للبطلان إخفاء الزوج عن زوجته سبق تزوجه وتطبيقه وأنه أب لطفل . وراجع عكس ذلك حكم محكمة السين المدنية في ١٨ يناير ١٩٣٨ سيري ١٩٣٨ / ٢ / ١١٩ .

(٤) كولان وكاميتان وجوليو دي لامورانددير المرجع السابق من ١٧٦ و ١٧٧ .

على رضا سليم ويموت صاحب الحق في رفع الدعوى تنفك الرابطة وتصبح الدعوى ولا محل لها (١). وينتقد البعض الآخر من الشراح هذا الرأي وينهون إلى أن القواعد العامة تقضى بحق الورثة في متابعة الدعوى التي رفعها مورثهم. ولكي يحرم الورثة من هذا الحق الذي قد يعود عليهم بمصالح مالية يجب أن يوجد نص صريح يقضى بذلك؛ ومثل هذا النص غير موجود (٢). وأرى مع أصحاب الرأي الثاني أن للورثة الحق في متابعة الدعوى التي رفعت قبل وفاة مورثهم لأن محلها لازال موجودا لم يسقط بالوفاة وهو تقرير متغير علاوة زوجية من حيث البطلان والصحة لما يكون لذلك التقرير من أثر على المصالح المالية التي كانت بين الزوجين والتي تهم ولاشك ورثة الزوج المتوفى. وهذا هو مبدأ عام لا يتقيد بوجود هذه المصالح فعلا أو عدم وجودها في بعض الحالات.

سقوط دعوى الإبطال لعيب الرضا

القاعدة العامة في البطلان النسبي أنه يزول بالإجازة confirmation وقد تكون هذه الإجازة صريحة أو ضمنية. ومع أن القانون المدني الفرنسي لم يعالج الإجازة الصريحة كسبب لسقوط دعوى الإبطال لعيب الرضا في الزواج، إلا أنه لا شك في أنها مة بولة نزولا على حكم القواعد العامة (٣) والإجازة المعتبرة هي تلك التي تصدر من الزوج الذي عيب رضائه.

أما الإجازة الضمنية فتستفاد من انقضاء ستة شهور من وقت زوال الاكراه أو انكشاف الغلط مع استمرار المعيشة المشتركة خلالها. ويترتب على فوات هذه المدة - كما تقضى بذلك المادة ١٨١ مدني فرنسي - سقوط دعوى الإبطال لعيب الرضا - وإنما نص المشرع صراحة على الإجازة الضمنية بقصد حصر نطاقها فيما نص عليه فقط فليس أصعب في مجال الإثبات من الإرادة الضمنية. فإذا لم تستمر المعيشة المشتركة وعاش كل من الزوجين منفصلا عن الآخر فلا تنطبق المادة ١٨١. واختلف الفقه حول تحديد المدة التي تسقط بفواتها دعوى الإبطال، فالبعض يرى أن البطلان لا يتقدم في هذه الحالة قياسا على دعاوى الحالة، والبعض الآخر يرى أن الدعوى تسقط بمضي ثلاثين سنة وهي مدة التقادم العام التي تنص عليها المادة ٢٢٦٢ مدني. أما التقادم العشري فيذهب أنصار هذا الرأي إلى عدم تطبيقه في هذا المجال لأن النص الذي يقرره خاص بالبطلان في الحقوق والالتزامات المالية. ومن المسلم أن الزواج لا يخضع للقواعد العامة في العقود (٤).

وسنعرض في مقالنا في العدد القادم إن شاء الله لحكم انعدام الرضا في القانون السويسري

والألماني والإيطالي.

والله الموفق المعين.

(١) من هذا الرأي جلاسون ولوران وبودري لا كانتنيري وهوك فوركاد.

(٢) بلانيول وريبير وبولانجييه المرجع السابق ص ٣٦٩ نبذة ١٠١٩ ومن هذا الرأي أيضا أوبري ورو.

(٣) لوران المرجع السابق ص ٢٤٦ نبذة ١٧١. وراجع عكس ذلك بلانيول وريبير وبولانجييه وعللون ذلك

بأن القانون لم ينص صراحة على سقوط دعوى الإبطال لعيب الرضا بالأجزة الصريحة. ويرى أن هذا الرأي فيه التزام غريب لحرفية النصوص بأباه الدوق القانوني.

(٤) بلانيول وبولانجييه المرجع السابق نبذة ١٠٢١.

الخطأ الشخصى والخطأ المصلحي

للأستاذ على فاضل حسن
وكيل نيابة جنوب القاهرة

- ٢ -

المطلب الثالث - النظرية في ميزان النقد :

٣٠ - لم تعد نظرية الخطأ المصلحي عصية على النقد بعد أن فقدت التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحي أهميتها بالنسبة للإدارة - بعد أن طور القضاء القرائى النتائج المبينة عليها تطويراً لا يتلائم ومصلحة الإدارة في كثير من الحالات .
وستناول في نقدنا الموضوع من زاويتين تشمل الأولى . معايير التفرقة ، وتنصرف الثانية إلى الآثار المترتبة على التفرقة .

٣١ - أولاً - في نقد معايير التفرقة :

لم نثران في نقد كل مذهب من المذاهب المتقدمة التي حاولت إقامة حاجز فاصل بين الخطأ الشخصى والخطأ المصلحي ، ونحن هنا ننقد المذاهب مجتمعة في إغفالها نوعاً هاماً من الخطأ المصلحي يسمى عند البعض بخطأ المصلحة *Faute du service* ذلك أن الخطأ المصلحي إما أن يقع من موظف يكون متسبباً فيه غاية ما هناك أنه يسأل عنه لوقوعه منه أثناء وبسبب الوظيفة ودون وجود قصد خاص لديه للأضرار بشخص من وراء هذا الخطأ ويسمى في هذه الحالة : الخطأ المصلحي *Faute de service* ،

وقد يقع الخطأ المصلحي نتيجة سوء تنظيم الإدارة واختلال سيرها ويسمى في هذه الحالة خطأ المصلحة *Faute de service* ومن أمثلة هذه الصورة قضية (أنجييه) سالفة الذكر وقضية (كليف) وملخصها أن البوليس قبض على أحد المتظاهرين في عيد العمال (أول مايو) وأودعه إحدى الشكنات العسكرية تمهيداً لاستجوابه . وهناك اعتدى أحد الجنود عليه بالضرب المبرح ورغم عدم معرفة المعتدين بالتحديد فقد قضى مجلس الدولة في ١٣ - ٣ - ١٩٣٥ بمسئولية الإدارة لأنها باهمالها الرقابة على الشكنات قد سهلت الفرصة لوقوع الاعتداء . فالخطأ هنا ليس راجعاً إلى شخص بعينه بل إلى الإدارة في مجموعها (سرى ١٩٣٦ - ح ٢ ص ٣٧) .

٣٢ - ويعني لنا أن تؤكد هنا أن خطأ المصلحة وإن نسب إلى المرفق كله دون أن يلامس بأحد عماله بالذات ، إلا أن هذا لا يني أن الخطأ وأن الإدارة تؤخذ به كوحدة ، ولذا يتعين على المضرور

أن يثبت هذا الخطأ ، وعلى ضوء ما تقدم تتحدد مسئولية الإدارة عن خطأ المصلحة واضحة ومستقلة عن مسئوليتها المستمدة من نظرية المخاطر التى تكتفى بالضرر دون الخطأ .

٣٣ — ولا زالت حتى يومنا هذا — التفرقة بين الخطئين يعوزها الضابط القاطع — الذى فيه فصل الخطاب . ومهما حاول أنصار النظرية الادارية التغطية على هذا العيب الجوهرى بالضرب على نعمة وجوب انقضاء حل مناسب لكل حالة على حدة . . فإن الأمر سيظل محتاطا غامضا . صحيح أن النظريات الادارية تقسم بالليونة وال مرونة — ولكن فرق كبير بين المرونة داخل إطار ثابت الأركان معلوم مقدما لكل المعنيين بالأمر . فرق بين هذا وبين ذلك الاضطراب والاضطراب الذى يخلق بسحبه الكشافة فوق نظريتنا الادارية هذه فيحيلها طلسما مجهلا لامعنى له . . . بلا أركان ولا آثار . . .

ليس فى هذا القول غلو ولا إسراف ، وإذا ما شخصنا بأبصارنا إلى القضاء الفرنسى — مهد النظرية وأحسننا فى غير جهد ما نقول :

فقد عرضت على محكمة ديجون المدنية قضية المدرس (مورزوت) التى أقامها أحد أولياء التلاميذ ضد هذا المدرس الذى كان يعمل بمدرسة ديجون ويلقب تلاميذه دزوسا مشبعة بالاحقاد والانتحال منها .

١ — أن رجال الدين هم مشعلوا الحرب .

٢ — وأنهم مجرد طفيليات .

٣ — وأن الجنود الفرنسيين جبناء . .

٤ — وأن الألمان فى الحرب السبعينية أحسنوا صنعا إذ قتلوا الأطفال !!

٥ — وأن من يعتقد فى وجود الله . . غبى .

٦ — وعلى الطلبة ألا يعترفوا بخطاياهم لرجال الدين بل لهؤلاء الذين يصيبهم ضرر منهم .

٧ — وأن الله — سبحانه وتعالى — يحفظه تقود مليئة .

٨ — وأنه لا اختلاف بين الانسان والبقرة فكل منهما ذيل !!

(أ) حكمت محكمة ديجون بأن إرمصاص المدرس المتقدمة إن هى إلا مجرد اختلاف فى تقدير الأمور .

(ب) لجأ المدعى إلى محكمة استئناف ديجون فقضت أن الأقوال (١) و (٢) تنطوى على خطأ مصلحى بينما تعد بقية الأقوال خطأ شخصيا تختص به المحكمة .

(ج) رفع المدير إشكالا إلى محكمة التنازع . ورأى المفوض أن أقوال المدرس تعتبر خطأ جسيما عدل القول رقم (٦) فهو نصيحة خلقية .

(د) قضت محكمة النزاع أن أقوال المدرس جميعها خطأ شخصي جسيم .
(أنظر في ذلك الدكتور الطماوي في مسئولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية ص ٩٢ وامثلة
أخرى في هامش ص ٩٤) .

٣٤ بـ . ومنها يكن من أمر فإن الجهود إن ذهبت أدراج الرياح بسدد تهديد ، مبدأ الخطأ
المصلحة له فاتها قد أدركت قسطا وفيرا من النجاح في تعيين ، مدى ذلك الخطأ ذي التفصيل الذي
أورده دوين في عرض صور الخطأ المصلحة الثلاثة ، وعلى كل حال فبحسب الاستطاع بحال النظر
إلى هذه الصور كميار لفضل الخطأ المصلحة عن الخطأ الشخصي ، إذ أنها أقرب إلى التصنيف منها
إلى التعريف فضلا عن أن هذه الصور كثيرا ما تتداخل في بعضها ، فالخطأ الإيجابي مثلا في حالة
إصابة جندي البوليس لأحد المتظاهرين وقتله قد يعتبر خطأ سلبيا من حيث أن الإدارة قد أهملت
في اتخاذ الحيلة اللازمة في تنفيذ إجراءاتها البوليسية ، كذا مسئولية الإدارة عن تعييناتها كالأهمال
في الإشراف على خيولها مما يؤدي إلى دهمها شخصا ما . هو في الواقع خطأ سلبى لجنته اللامبالاة
وعدم الاكتراث .

٣٥ - ثانيا - في نقد آثار التفرقة :

نقسم الكلام في هذه النقطة إلى قسمين :

(١) في العلاقة بين المضرور ، وكل من الإدارة والموظف :

(٢) في العلاقة بين الإدارة والموظف .

(١) العلاقة بين المضرور . وكل من الإدارة والموظف :

دوج الفقهاء على المجاهرة بأن المضرور إذا قاضى الإدارة مطالبا بالتعويض فإنه لا يستطيع إثبات
مسئوليتها إلا إذا كان الخطأ مصلحيا ومن هنا نبث الأهمية العملية لهذه التفرقة فإن الإدارة تستطيع
نفي مسئوليتها إذا أقامت الدليل على أن الخطأ شخصي ، لا يسأل عنه إلا الموظف المتسبب فيه وحده
دون غيره .

وعلى ذلك إذا جاء القضاء يوما وقال للإدارة . أنتى مسئولة . . شخصا سواء كان الخطأ شخصيا
أو مصلحيا لمزلت - بلا شك - هذه التفرقة ، وأصبحت سفسطة جوفاء لا طائل تحتها وهذا هو
الذى حدث فعلا ١١ على النحو الذى عرضناه تفصيلا عند الكلام على فكرة الجمع بين الخطئين الشخصى
والمصلحة والى انتهت بالامسك بتلابيب الإدارة عن خطأ الموظف الشخصى حتى ذلك الذى يأتية
خارج مكان وزمان الوظيفة

٣٦ - (٢) العلاقة بين الإدارة والموظف :

أسلفنا البيان في استهداف الإدارة لمطالبات المضرورين . سيان أن كان ذلك عن خطأ مصلحى

كالمفروض أصلاً ، أم عن خطأ شخصي ، حسب تطور القضاء الإداري الفرنسي ، غير أن هذا القضاء قد تحفظ بالنسبة للخطأ الأخير لجعل المسؤولية بصدوره نسبية لامتلاكه كالحال في الأول .

أولاً — الخطأ المصلحي :

هنا تلزم الإدارة وتلتزم وحدها دون الموظف ، فالموظف غير مسئول سواء أمام المدين أو الإدارة ، ومعنى ذلك أن مسؤولية الإدارة مطلقة .

وهذا مسلم به قضاء ، ونستقي من الأحكام قضائية (بورسين) حيث تبين لمجلس الدولة أن ضابطاً خلال الحرب العالمية الأولى أعدم شخصاً رمياً بالرصاص لجرمة اعتقد أنه قد ارتكبها ، ثم ظهرت براءته بعد ذلك ، وأعدت وزارة الحربية بخطتها في ذلك ومنحت وريثة المجنى عليه تعويضاً قدره ٤٠ ألف فرنك ، غير أن وزير الحربية حاول الرجوع بالطريق الإداري على الضابط وأقتضاء مبلغ التعويض منه ، فالغى مجلس الدولة في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٤ قرار الرجوع هذا مقررًا عدم جواز مساءلة الموظف في حالة الخطأ المصلحي (دالوز ١٩٢٤ - ح ٣ - ص ٤٩)

ثانياً — خطأ المصلحة :

المفروض أن الخطأ هنا ناجم عن اضطراب سير المرفق الإداري عموماً ، وأن المتسبب فيه غير معلوم ، لهذا يكون من المنطق بل من الحتم عدم إمكان رجوع الإدارة على المتسبب في الخطأ .

ثالثاً — الخطأ الشخصي .

هنا مسؤولية الإدارة نسبية ، بمعنى أن التزامها بالتعويض إذاً المضرورة لا يمنع من رجوعها على الموظف ، ولا يكون في هذا الموقف أي تناقض أو غرابة . فان حكمة تقرير مسؤولية الإدارة عن أخطاء لم يكن لها دخل في حدوثها هي الأخذ بيد المضرورة ، ومسح آلامه عن طريق تيسير مورد التعويض له ، فإلا الدولة مضمونه خلاف الموظف المحدود الدخل . سند المسؤولية إذن اجتماعي لا قانوني وأساسها اقرب إلى فكرة تحمل النجبة منها إلى الخطأ ، وهذه الحكمة تنفي في العلاقة بين الإدارة والموظف . فلها أن تقتطع منه مادقته عنه ، والقول بعكس ذلك فيه إفصاح لموجة الإهمال والاستهانة والاستهتار بين الموظفين ، مادام لن يصيبهم ضرراً ما جادوا عن جائة الصواب ، ولم يدام الموظف يخطئ . . . والدولة تدفع !

٣٧ — غير أننا نرى أن رجوع الإدارة على الموظف عديم الفائدة في أغلب الأحوال والأدلة التالية شهود على ذلك .

أولاً — وجوب كون الخطأ شخصياً بحسب . فلو كان مزدوج الصفة لامتنع الرجوع في حدود مصلحة ، الخطأ على الأقل ، ولما كان الاتجاه الغالب الآن في اعتبار الخطأ الشخصي قرينة على الخطأ المصلحي لذلك يجب التحرز من تقرير الرجوع في كل الأحوال ، صحيح أن هذه القرينة بسيطة يمكن اثبات عكسها ، إلا أننا ينبغي ألا ننسى أن غلب الإثبات ماقى على كاهل الإدارة .

ثانياً - اشتراط احتفاظ الادارة في حلولها محل المضرور في الرجوع بالتعويض على الموظف في الدعوى المرفوعة من المضرور على الإدارة ، واعتبار هذا الحل جوهرياً في نظر الكثير من الفقهاء لامكان الرجوع ، وبذلك تضيع كثير من الفرص من يد الادارة نتيجة عدم اشتراطها ذلك عن جهل أو عن سهو .

ثالثاً - عسر الموظف المرجوع عليه : فالموظف المتسبب في الخطأ عادة من صغار المستخدمين وهم عماد جهاز المرافق العامة التي يكثُر تعامل الافراد معها واحتكاكهم بها ووقوع الخطأ من جراء ذلك الاحتكاك ، لهذا يبدوا مقاضاة مثل هذا الموظف مضيعة للجهد والمال (المصروفات القضائية) وتشتيتا لوقت المحاكم دون جدوى .

رابعاً - تقييد الحجز على راتب الموظف بنسب ضئيلة (الربع عادة) ففضلا عن تفاهة مرتب الموظف - كما تقدم - فان نسبة إباحته مالا طليقا للإدارة لتستأدى حقها نسبة متواضعة لا تذكر بجانب التعويضات الطائلة التي يسخرها القضاء الإداري مدفوعا وراء البواعث الاجتماعية والإنسانية .

٣٨ - والخلاصة أن مسؤولية الادارة عن خطأ الموظف الشخصي تسكاد تكون من الناحية العملية مطلقة شأنها في ذلك شأن مسؤوليتها عن الخطأ المصلحي ، فقد أصبحت مسؤوليتها كاملة تجاه المضرورين من جهة - وتعذر أو تعسر عليها استرداد مادمته من الموظف المتسبب من جهة أخرى .

وبذلك تكون التفرقة بين الخطأ المصلحي قد تضخمت ثم تميخت عن لاشئ .

* * *

المطلب الرابع : الرأي الذي نقول به :

٣٩ - هل يمكننا أن نقرر - بعد كل ما تقدم - أن النظرية المدنية القائمة على أساس مسؤولية المتبوع (الادارة) عن فعل التابع (الموظف) تفضل النظرية الادارية المستوحاة من فكرة التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي .

هذا ما سنحاول التدليل عليه الآن :

١ - (أولا) في الاختصاص :

مؤدى الأخذ بالنظرية الادارية اختصاص القضاء الإداري بنظر ما يسمى بالخطأ المصلحي في حين تقتصر ولاية القضاء المدني على الخطأ الشخصي ، ولما كانت المحكمة الادارية لا تقيد بتقدير

(١) وقد أضاف الشام عن هذه الحقيقة الهامة الأستاذ « ليون بلوم » مقوض مجلس الدولة في قضية (ليونينية) المتقدمة فأكد مسؤولية الدولة عن خطأ الموظف الشخصي إذا ارتكبته أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأدية وظيفته ، أي متى كانت الوظيفة قد هيأت أو سهلت له مقارفة الخطأ

وتكليف المحكمة المدنية للوقائع فإن رفع النزاع إلى القضاء المدني ووصف الأخير للخطأ بأنه شخصي لا يمنع القضاء الإداري إذا أثير الموضوع أمامه من اعتباره ذات الخطأ مصلحياً. انسياقاً وراء ضوابط غير محددة تتلوى وتتلون وفقاً لكل حالة (١) (قضية أنجييه المتقدمة) .

وقد يحدث العكس فترى المحكمة المدنية أن الخطأ المطروح أمامها خطأ مصلحي، بينما تعارضها المحكمة الإدارية مفررة إنه خطأ شخصي، وهذا ما رأيناه فعلاً في قضية المدرس (مورزوت) ودروسه بمدرسة ديجون .

ولا يخفى ما في هذا التناقض من اشاعة للغموض واضاعة للجهود والوقت والمال .

٤١ - ولعل هذا المأخذ يزداد وضوحاً عندنا في مصر حيث المحاكم المدنية - لا مجلس الدولة هي صاحبة الاختصاص العام في قضايا الإدارة ، فجلس الدولة حتى يومنا هذا لا يختص إلا بالتعويض عن أعمال الإدارية التي تتقارب في نطاقها أحكام النظريتين المدنية والإدارية (١) وحتى هذه يراحمه في نظرها القضاء المدني بالشروط المنصوص عليها في ٩٠٨ من ق ١٦٥ سنة ١٩٥٥ ، فيمكنه التعويض عنها بل والغائها إذا هوى بها العيب الذي يشوبها إلى ذلك الغصب المادي .

ففي هذا المجال - وما أضيقه (١) يعمل مجلس الدولة وحتى في تلك الشقة الضيقة ترى من العسير إقحام النظرية الإدارية (١) قانون المدني الحالي صدر بعد مولد مجلس الدولة المصري ، ولم يورد في مواده سيماً المنظمة للمسئولية التقصيرية تحفظاً أو استدراكاً ما بشأن القواعد الواجبة التطبيق على الاختصاص المتقدم ومعنى هذا أعمال النظرية المدنية في كل الحالات ولو أختص مجلس الدولة ببعضها وقد يرد على هذا بأن طبيعة مجلس الدولة في فرنسا أبت عليه الاستكانة إلى النصوص المدنية ، ولكن هذه الحجة في الواقع لها ما يبررها في فرنسا إذ أن القانون المدني هناك لا يحكم العلاقات بين الأفراد والأشخاص المعنوية العامة - عكس الحال في مصر - وبالتالي فهو لا يخاطب المحاكم الإدارية ، ويحق لها بذلك أن تخرج عن سلطانه .

٤٢ - أما الأعمال المادية الحقل الخصب للمسئولية فيمتنع على مجلس الدولة نظرها ، وبهذا يكون التحدث في أمر النظرية الإدارية معركة في غير ميدان وتظل الغلبة للنظرية المدنية التي تنصاع لها على الدوام محاكمنا المدنية .

٤٣ - فالواجب إذن على الأقل في حدود التنظيم القضائي الحالي استبعاد النظرية الإدارية والواقع أننا لو سائرنا الرأي المضاد لوصلنا إلى مفارقات لا يسبغها الذوق القانوني فلو لجأ شخص - ترى الحال - إلى المحكمة الإدارية التي لا تتعقد حتى الآن إلا في القاهرة والإسكندرية

(١) فجلس الدولة عندنا يموض عن أوجه عدم المشروعية الأربعة ، ولا يحفل بالقيود التي تطلبها زميله الفرنسي بصدد الشكل والاختصاص :

رواية تخلص منها حكماً بالتعويض عن خطأ الإدارة بدعوى أنه مصلحي، واستعصى على آخر متواضع الحال رفح الدهوى أمامها — بخصوص نفس الواقعة — بسبب ظروفه المادية التي تؤه بمصاريف الانتقال من بلدته النائية إلى مقر المحكمة الإدارية فأقام الدعوى أمام المحكمة المدنية القريبة منه ووجدت الأخيرة نفسها مقيدة بالقواعد المدنية ثم حكمت في غير صالحه، فان في هذه النتيجة التي تتأذى منها العدالة رداً مفحماً لمن يقول بالنظرية الإدارية في مصر.

٤٤ — (ثانياً) في الموضوع :

هناك فكرة ملحة ظلت تداعب خاطري دائماً .. لماذا لا نستظل بالقواعد المدنية بدلاً من كل هذا العناء ؟ قد تلوح أمامنا بعض الحجج الهزيلة ، وهذه لن نقف أمامها طويلاً :

(١) فالتحجج — مثلاً — بأن القانون المدني لا ينظم إلا علاقات الافراد فيما بينهم بجوابه أن القانون المصري بالذات سوى بين الاشخاص الطبيعية والاعتبارية (م ٥٢ / ٥٣ مدني) وأعطى الأخير كل الحقوق التي للأولى خلافاً ما استثنى ، وحينما سن المشرع لائحة ترتيب المحاكم من قبل وأعطى للقضاء ولاية التعويض عن القرارات الادارية المعيبة لم يفرد لذلك أحكاماً خاصة وفي هذا الدليل الكافي على اعتباره القواعد المدنية القانون العام في هذا الميدان .

(٢) أما الزعم بأن العلاقة بين الموظف والإدارة ليست علاقة تعاقدية كذلك القائمة بين التابع والمتبوع فيرد عليه بأن التعاقد ليس أساساً لقيام المسؤولية الأخيرة يؤكد هذا المعنى العميد السنهوري أحد واضعي القانون المدني في كتابة الوسيط (١) حيث يقول « تقوم علاقة التبعية على سلطة فعلية فليس ضرورياً من جهة أن تكون هذه السلطة عقدية تقوم على الاختيار ... »

(٣) وهذه حجة ثالثة — القواعد المدنية عاجزة عن معالجة حالة خطأ المصلحة أي عندما يكون الخطأ غير منسوب إلى شخص معين ، ويمكننا تفنيد هذه الحجة بأنه يمكن مساءلة الإدارة هنا على أساس خطأها الشخصي (المادة ١٦٣ مدني) لا خطأها المفترض بوصفها متبوعة (م ١٧٤ مدني) هذا ومن المنفق عليه في حالة الخطأ المصلحي الذي يكون فيه الموظف محدث الضرر غير معروف تطبق النظرية المدنية (راجع السنهوري الوسيط ص ١٠١٨ والتطبيقات العديدة التي أوردها بالهامش)

(٤) نأتي إلى حجة رابعة قد تكون براقة المظهر بحملها أن مجالس الدولة لا يسفح مجال — وهو المتحرر المتطور — أن يدور في فلك النظرية المدنية ؟؟؟

٤٥ — وقد رددنا على ذلك — عند بحث الاختصاص — بما فيه الكفاية ومع ذلك دعنا نأمل قليلاً النظرية المدنية لنحلها في الموضع الملائم لها في تركيب التطور والارتقاء . أشار القانون المدني القديم إلى هذه النظرية في المادة ١٥٢ فنص على أنه « يلزم السيد أيضاً بتعويض الضرر الناشئ عن أفعاله مخممة متى كان واقعاً منهم حالة تأدية وظائفهم ، والنص كما تدل صياغته يضيق رابطة التبعية

ما أمكنه ورغم ذلك فإن القضاء المدني لم يقف مكتوف الأيدي حياله بل أشيعه تفريعا وتطويها حتى وصل إلى مساواة المتبوع إذا كانت الوظيفة قد سهلت أو ساعدت أو هيأت الفرصة لارتكاب الخطأ أى إذا كان الخطأ قد ارتكب بمناسبة تأدية الوظيفة (السنهوري المراجع السابق ص ٢٥٥ و٢٥٦) وشتان بين النص وبين ذلك القضاء ١٩

٤٦ — ثم جاء القانون الحالى بالمادة ١٧٤ فأصدا من ذلك تأكيد ما انتهى اليها القضاء المصرى من نتائج (السنهوري ص ١٠١٣) فلذا كان القضاء المدني قد استبق التشريع بهذه الخطوات بل الطفرات الهائلة فكيف يرى بعد ذلك بالجمود ؟ لقد أنتهى قضائنا المدني إلى نفس النتيجة التى أعلنتها مجلس الدولة الفرنسى ولكن على أسس ثابتة وقواعد راسخة .

٤٧ — وإذا كانت سهام القصد قد تخطت جميعها أمام هذا الصرح الشامخ الذى شاده القضاء المدني فإن نظرة واحدة داخل محراب ذلك القضاء - وكيف أنه أمسك العصا من وسطها معطيا كل ذى حق حقه كفيلا بأن تزيدنا استمساكا بالنظرية المدنية :

أولا — مركز المضرور : تسأل الإدارة عن خطأ موظفها أيا كانت درجة الخطأ حتى ولو كان يسيرا والمضرور فى هذا ينعم بميزة غير متوافرة فى النظرية الادارية حيث لا تسأل الإدارة إلا عن خطأها الجسمى لحسب ، وحيث ينقسم الخطأ - على غير أساس - سوى التحكم الذى لا سند له إلى خطأ ظاهر للوضوح ، وآخر جسمى على النحو الذى فصلناه فى حينه .

والادارة حين يثبت الخطأ على موظفها لا تستطيع المحاورة والمداورة .. عليها أن تكفكف آلام المضرور لا يهتم فى ذلك أن يكون الخطأ شخصا أو مصلحيا .

وبذلك نغنى أنفسنا من مشكلتين نصطدم بهما فى النظرية الادارية :
الأولى : وضع معيار جامع مانع للخطأ المصلحي إذ أن الادارة أزاء المضرور مسئولة دائمة وفى مقابل ذلك فاتها ترجع على الموظف من ناحية أخرى فى كل الأحوال .

الثانية : تقدير درجة الخطأ المصلحي فى كل حالة على حدة ، وهل الخطأ على قدر معين من الجسامية يبرر مسئولية الادارة . نحن هنا نكيل بكيل واحدواف . أن المعيار المجرد In abstract الذى شرعه القانون المدني أدعى إلى الثبات وأقرب إلى الاطمئنان ، فالادارة تسأل عن كل خطأ لا تقع فيه إدارة متوسطة العناية وجدت فى نفس الظروف الخارجية . وعامل الظروف الخارجية هذه هى التى تضيق على النظرية المدنية . الحيوية فيجعلها طازجة أبدا .

ويقول العميد السنهوري فى وصف ذلك المعيار (ويتبين أن الظرف الواحد قد يكون ظرفا داخليا شخصيا بالنسبة إلى شيء معين ثم ينقلب إلى ظرف خارجى عام بالنسبة إلى شخص آخر وفى

هذه النسبية التي تقول بها ما يجعل القياس المجرد أوفر مرونة وأكثر مطاوعة لمقتضيات الظروف (السنهوري - المرجع السابق - ص ٧٨٥ - نبذة ٥٢٩) ويقصد بالظروف الخارجية : الظروف العامة التي تهيئ بكل الناس كظروف الزمان والمكان وهنا نستلهم حين القضاء الإداري إلى نظريتنا المدنية حينما أخذ يحاسب المرافق وفقاً لهذه الظروف (الزمان / المكان) وعندما مال في نهاية الأمر إلى التأسيس بالنظرية المدنية ووضع معيار موضوعي لقياس خطأ المرفق .

٤٨ - (ثانياً) مركز الإدارة . ترجع الإدارة على الموظف في كل الأحوال ، هذا وإن كان هناك تضامن في دفع التعويض بين الإدارة والموظف (م ١٦٩ مدني) فإن الإدارة تكون متضامنة مع الموظف لا عنه ، ولا يجدي في حالة رجوعها عليه أن يدفع في مواجهتها بأن خطأها مفترض إذ أن هذه قرينة أقامها المشرع لصالح المضرور لصالح الموظف المستول . ومن ناحية أخرى لا يمكن للموظف دفع مسؤوليته بزعم أن الخطأ مصلحي ... وفي هذا تتحاذ النظرية المدنية أيضاً .

٤٩ - (ثالثاً) مركز الموظف . قر في أذهاننا الآن أن الموظف مستول دائماً حتى عن خطئه اليسير وعن ذلك الخطأ الذي يسميه الإداريون شخصياً ، وهذا أمر مستحب بقدر ما هو مطلوب إذ بغير هذا السلاح المسلط لا يستقيم عمل ولا يرعوى مخطئ . ومع ذلك فإن الموظف يستطيع أن يجعل له مخرجاً من أحكام هذه المسؤولية إذا بدت ثقيلة قاسية على النحو الآتي . (١) الخطأ المباح تنص المادة ١٦٧ مدني على أنه لا يكون الموظف العام مستولاً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إتيه من رئيس متى كانت إطاعة هذا الأمر واجبة عليه أو كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة وأنه راعى في عمله جانب الحيطة ،

والإعفاء في هذه الحالة قاصر على الموظف المرفوس ، ولا يتمتع به الرئيس إلا إذا أنطبق عليه النص بشروطه الواردة فيه

(٢) الرجوع في حدود الخطأ . تقرر المادة ١٧٥ مدني ، أن للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مستولاً عن تعويض الضرر . والموظف غالباً ما تنقسم معه الإدارة ووزر الخطأ ، وعلى هذا يتعين عليها ألا تتحاسبه إلا عن خطئه وحده .

(٣) حق العفو . الإدارة إن ملكت حق الرجوع على الموظف إلا أنها كثيراً ما تغفو عنه تخفيفاً وترقيفاً ، وبديهي أن العفو هنا حق للإدارة لا للموظف ، فهو منحة منها لا واجب عليها ويراعى طبيعة الحال ظروف كل موظف على حدة ، وفي هذا مزيد من المرونة للقاعدة المدنية .

(٤) التعسف في استعمال الحق : يرى الدكتور سليمان الطحاوي (المرجع السابق ص ٢٥٠) أن رجوع الإدارة على الموظف وأقتضاها التعويض منه كاملاً عن خطأ قد يكون نافياً

إن هو إلا ضرب من الإعتساف فى إستعمال الحق مصداقاً للبادة ٢/٥ مدنى التى تجرى عباراتها بالآتى .

يكون استعمال الحق غير مشروع فى الأحوال الآتية ب — إذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

٥ — من جماع ما تقدم فتنتهى الى الحقيقتين الآتيتين :

أولاً — أن القضاء الإدارى المصرى يتعذر عليه تطبيق نظرية الخطأ الشخصى والخطأ المصلحى :

أ — على الأعمال المادية لأنه غير مختص بها .

ب — وعلى الأعمال الإدارية لأنه مرتبط بالنصوص المدنية .

ثانياً — إن النظرية المدنية أدنى الى صواح كل من المضرور والإدارة والموظف من النظرية الإدارية .

* * *

هذا هو رأينا الخاص .

وعسى ألا نكون قد وقعنا فى خطأ فى معالجة ذلك الخطأ ، ١١

العدد الثالث	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الصفحة
١٢٠	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية ١ - حكم العبرة في الأحكام بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة. ٢ - حكم تسبيب كاف، إحالة المحكمة في مسودة الحكم إلى أسباب حكم آخر يحمل مقومات وجوده قانوناً. لأخطأ. ٣ - تقض أسباب واردة على الحكم الابتدائي. استئناف وشككه. قوة الأمر المقضي. الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئناف المتهم شكلاً. عدم جواز توجيه الطعن إلى الحكم الابتدائي.	٢٨٥
١٢١	١ - إجراءات. شفوية المرافعة. تأسيس المحكمة قضاة. على أقوال شهود لم تسمعهم ركان سماعهم. كتمان ودون إجراءات أي تحقيق في الدعوى. اكتفاء الدفاع بتلاوة أقوال الشهود الغائبين. بطلان الحكم.	٢٨٥
١٢٢	٢ - إجراءات. شفوية المرافعة. شهادة. تخلف الشاهد عن الحضور. عدم إفادته بمجرد أن سماعه متعذر.	٢٨٦
١٢٣	تفتيش. مجال تطبيق المادة (١٥١) ج. حكم. بيانات الواجب توافرها في الحكم الصادر بالإدانة. م. ٣١٠ ج.	٢٨٦
١٢٤	١ - حكم تسبيب كاف، زنا. إشارة الحكم إلى ما جاء برسالة استندت إلى عبارتها في ثبوت جريمة الزنا دون إيراد مضمونها. لأقصور.	٢٨٧
١٢٥	٢ - تزوير. مضاهاة. اعتماد الحكم على مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها. لأبطلان.	٢٨٧
١٢٦	١ - تلبس. مواد مخدرة. صورة واقعة لا تتحقق فيها حالة التلبس.	٢٨٨
	٢ - تفتيش. نيابة عامة. التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق. استغلاله عن القبض الباطل السابق عليه.	
	تعدد. حق التهدي للدعوى الجنائية. توجيه النيابة تهمة	

العدد الثالث	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	رقم الصفحة
	الرشوة إلى المتهم في الجلسة على أساس ارتباطها بتهمة إحراز المخدرات المرفوعة بها الدعوى . قضاء محكمة الجنايات في الدعوى ولو لم يعترض الدفاع . خطأ .	
١٠ ديسمبر ١٩٥٦	إثبات . شهادة . قتل عمد . إطراح المحكمة أقوال المجنى عليه عن المسافة بينه وبين المتهم . أخذها بما ورد بتقرير الصفة التشريعية وبما قرره بعض شهود الإثبات . لا خطأ .	١٢٧ ٢٨٨
" " "	إجراءات . شقوية المرافعة . حكم استئنافي . تسبيل معيب . إدانة المتهم بناء على ما أثبتته مفتش العمل في محضره دون سماعه . سماع المحكمة الاستئنافية شهود نفي المتهم . بطلان الحكم .	١٢٨ ٢٨٨
" " "	وصف التهمة . أخذ المحكمة المتهم بوصف معين بدلاً من وصف النيابة . استنادها في ذلك إلى الواقعة المادية المبينة بوصف التهمة . لا خطأ .	١٢٩ ٢٨٩
" " "	دفاع . خبير . مناقشته . إطمئنان المحكمة إلى تقرير المهندس الفني . رفضها طلب إعادة مناقشته . تعليلها هذا الرفض تعليلًا مقبولًا . لا خطأ .	١٣٠ ٢٨٩
" " "	١ - نقض . سبب جديد . دفاع . محاماة . إثارة المتهم أن محاميه الموكل كان محامياً عن المجنى عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث . هو سبب جديد .	١٣١ ٢٨٩
	٢ - دفاع . محاماة . محكمة الجنايات . كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية .	
	٣ - إثبات . حرية القاضي في تكوين عقيدته . إطمئانه إلى ثبوت الواقعة على متهم من دليل يعينه . عدم مطالبته الأخذ بهذا الدليل بالنسبة إلى متهم آخر .	
١٨ ديسمبر ١٩٥٦	١ - تقادم . انقطاعه . دعوى عمومية . إجراءات التحقيق والمحاكمة . قطعها لمدة التقادم ولو لم يسكن المتهم طرفاً في تلك الإجراءات - م ١٧١ ج .	١٣٢ ٢٩٠
	٢ - تقادم . انقطاعه . دعوى عمومية . جمع الاستدلالات . شرط قطعها لمدة سقوط الدعوى العمومية .	

العدد الثالث	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
١٣٣	٢٩٠	١٨ ديسمبر ١٩٥٦
		نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . استئناف . الطعن بطريق النقض مباشرة في الحكم الجزئي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمره . غير جائز .
١٣٤	٢٩٠	د د د
		إخفاء أشياء مسروقة . متى تم جريمة الإخفاء ؟
١٣٥	٢٩١	د د د
		تزوير أوراق رسمية . ورقة العيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها . هي ورقة رسمية .
١٣٦	٢٩١	٢٤ ديسمبر ١٩٥٦
		نيابة عامة . اختصاص وكيل النيابة الكلية . تفتيش . اختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن التفتيش في أي جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها . علة ذلك .
١٣٧	٢٩١	د د د
		١ - حكم د تسبيب كاف . تفتيش . الدفع بأن إذن التفتيش صدر بعد إجراء التفتيش . لا يستلزم ردا خاصا .
		٢ - مواد مخدرة . جريمة جلب المخدر . استحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم . اتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء . لا أثر له في قيام الجريمة .
١٣٨	٢٩٢	د د د
		سلاح . التصريح الصادر من مأمور المركز باحراز سلاح . اعتباره ترخيصا مؤقتا . انتهاء مدته بمضى سنة .
١٣٩	٢٩٢	د د د
		١ - ارتباط . عقوبة . ارتباط اللجنة بالجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة . حق المتهم في عدم توقيع عقوبة اللجنة عليه في هذه الحالة .
		٢ - حكم . د تسبيب كاف ، ضرب . عدم إشارة الحكم إلى تاريخ الكشف الطبي . لا عيب .
١٤٠	٢٩٢	د د د
		حكم تسبيب كاف . قتل . اشتراك . خطأ الحكم في بيان عدد الآعيرة التي أصابت القنيل . عدم تأثيره على واقعة الاشتراك المسوبة إلى المتهم .
١٤١	٢٩٣	٢٥ ديسمبر ١٩٥٦
		دعوى مدنية . تعويض . متى يجوز للدعي المدني المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ؟
١٤٢	٢٩٣	د د د
		١ - غرقة الاتهام . استئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات المدنية والتي تتعلق باتخاذ إجراءات إدارية . غير جائز .

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٢ - نقض . أحكام لايجوز الطعن فيها . متى يجوز الطعن في أوامر غرفة الاتهام ؟	٢٥ ديسمبر ١٩٥٦	٢٩٣	١٤٣
١ - إجراءات . إعلان . دعوى عمومية . تعجيل القضية من النيابة بعد انقطاع السير فيها دون إعلان المتهم بتكليف صحيح . بطلان الحكم .			
٢ - حكم غياني . إجراءات . إعلان . تعجيل الدعوى من النيابة دون إعلان المتهم . عدم حضور المتهم الإجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى . عدم اعتباره حكماً حضورياً .			
١ - خيانة أمانة . حجز إداري عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإداري .	د . د . د	٢٩٤	١٤٤
٢ - خيانة أمانة . حجز إداري . قانون . نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ . عدم سريانها على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره .			
سرقه . شروع فيها . محاولة المتهم وهو عامل بالشركة المجنى عليها اختلاس مازوت . اعتبار الواقعة شروعاً في سرقة . صحيح .	د . د . د	٢٩٤	١٤٥
١ - قضاة . رد القضاة . عدم سلوك المتهم الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب . طلب المتهم بالجلسة رد رئيس الدائرة . إصدار المحكمة قراراً بتأجيل الدعوى . لاخطأ .	د . د . د	٢٩٥	١٤٦
٢ - قضاة . رد القضاة . اختصاص . محكمة الجنايات . اختصاص محكمة الجنايات المنظورة أمامها الدعوى الجنائية بالفصل في طلب الرد .			
٣ - تحقيق . مكانة . متروك لاختيار المحقق .			
١ - موظفون . أسباب الإباحة وموانع العقاب الثمين طبقاً للاوضاع القانونية في وظيفة بديوان الخاصة الملكية السابق . تنظيمه على غرار المصالح الأميرية وتطبيق نفس الأنظمة واللوائح التي تطبق على موظفي الحكومة . استخدامها ، حقهم في الاستفادة من الاعفاء الوارد في المادة ٦٣ ع .	د . د . د	٢٩٥	١٤٧
٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب ، شروط الاعفاء			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
الواردة في المادة ٦٣ ع . مثال .			
٣ - قانون . الجهل به . متى يعتبر الفعل المبنى علم . الجهل بالقانون غير مؤثم .			
خيانة أمانة . متى تتم جريمة تبديد المحجوزات ؟	٣١ ديسمبر ١٩٥٦	٣٠٢	١٤٨
غرفة الاتهام . الحكم نهائياً من محكمة الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . تقرير غرفة الاتهام بعد ذلك بإحالتها إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . خطأ . المادة ١٨٠ أ ج .	د . د . د	د	١٤٩
إثبات . اعتراف . حكم « تسليب معيب » . تفتيش . مواد مخدرة . اعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بميازته للعلة التي وجدت بها المخدر . قبول الدفع ببطلان التفتيش وبرادة المتهم . عدم تعرض الحكم للاعتراف . قصور .	د . د . د	د	١٥٠
تفتيش مواد مخدرة . صدور أمر لمأمور الضبط القضائي بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه . عشوره أثناء التفتيش على ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش في كوة ، ضبطه ما كشف عنه هذا التفتيش ، صحيح .	د . د . د	٣٠٣	١٥١
(٢) قضاء محكمة النقض المدنية			
١ - شيك . التزام . حكم « تسليب معيب » . صدور خطاب من البنك يفيد استلام المستفيد لقيمة الشيك . عدم صلاحية هذا الخطاب كدليل على أن مبلغ الشيك سلم على سبيل القرض للمستفيد . عدم إقامة الدليل القانوني في الحكم على أن هذا المبلغ سلم إلى المستفيد على سبيل القرض . قصور .	٧ مارس ١٩٥٧	٣٠٤	١٥٢
٢ - دين . التزام . إثبات . مطالبة الدائن بحجز من الدين المدعى اقراضه . عدم دلالة على سبق حصول قرض .			
٣ - حكم . القبول المانع من الطعن فيه . معارضة . تقض . الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي . اعتباره نزولاً عن الحق			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
في المعارضة وعدم اعتباره قبولاً مانعاً من الطعن فيه . م ٢٨٧ مرافعات . ٤ - نقض . أسباب جديدة . حكم . معارضة . إعدار . إعلان . الدفع ببطالان الإعدار الذي بني عليه اعتبار الحكم حضوراً سواء عملاً بالمادتين ٧٢ و ٨٠ أو المادتين ١٢ و ٢٤٤ مرافعات . عدم جواز التعدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .			
دعوى . خصومة . سقوطها . استئناف . عدم تمسك المستأنف عليه . بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف بسقوط الخصومة وتمسكه فقط بسقوط حق المستأنف في التمسك بالحكم الصادر بتعيين خبير قبل التعجيل . عدم جواز تمسكه بعد ذلك بسقوط الخصومة . المادة ٢٠١ مرافعات .	٧ مارس ١٩٥٧	٣٠٦	١٥٣
١ - شفعة . العقار المشفوع فيه . بيع عقارات متعددة منفصلة عن بعضها . جواز التجزئة وقيام حق الشفيع في أن يأخذ بالشفعة العقار الذي توافرت فيه أسباب الشفعة دون العقارات الأخرى . ذكر رقم الشفعة ١٩٠١ .	" " "	٣٠٨	١٥٤
٢ - شفعة . طلب الشفعة في الحالة التي تجوز فيها تجزئة الاطيان المبيعة . تضرر المشتري لترك باقي الصفقة تحت يده وإبداء الشفيع استعداده لأخذ هذا الباقي رغم الضرر عن المشتري . الحكم للشفيع بالجزء المطلوب بالشفعة وكذلك يباقي الصفقة . لا خطأ ، اعتراض المشتري أمام محكمة الموضوع بأن ما أبداه الشفيع من أخذ الباقي بأنه طلب جديد للشفعة لم تتوافر شروط مواعيده . لا يؤثر .			
٣ - شفعة . توارثها . قانون . مواريث . ما يصح اعتباره ملا يورث . انتقال حق الشفعة بالارث .			
٤ - نقض . الصفة في الطعن . بيان ما إذا كان الخصم وارثاً لغيره . عدم لزوم بيانه في تقرير الطعن متى تقررت هذه الصفة قبل صدور الحكم المطعون فيه . الدفع بذلك من المطعون عليه			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
شفويا بالجلسة . لا يقبل . المادتان ٤٢٩ و ٤٤٠ مرافعات . ٥ - نقض . الصفة في الطعن . دعوى . تمثيل الخصوم فيها . أهلية . قاصر . تمثيل الطاعن بشخصه أمام محكمة الموضوع وصدور الحكم في مواجهته وذكره به وتقريره بالطعن باعتباره بالغا . التمسك بقصر الطاعن شفويا بالجلسة . غير جائز .			
وضع اليد . وقف . إجارة . دعاوى الحيازة . تأجير ناظر الوقف للأطيان المملوكة للوقف . عدم كفاية ذلك لنوافر الركن المادى للحيازة .	١٤ مارس ١٩٥٧	٣١٤	١٥٥
١ - تحكيم . قوة الأمر المقضى . ملكية . صدور حكم المحكمين بصفة نهائية بأحقية أحد الخصوم لأطيان بما عليها من الزراعة ، ثبوت ملكية الزراعة لهذا الخصم متى كانت قائمة في الأرض فعلا وقت صدور الحكم . كون الخصم الآخر هو الزارع لها أو كون الحكم لم ينفذ بالاستلام . لا يغير من الأمر شيئا .	، ، ،	٣١٥	١٥٦
٢ - حجز . حكم . تسبيب كاف . ملكية . رفع الدعوى بطلب أحقية المدعين لزراعة محجوز عليها حجزا صوريا بحجة أن المدعى عليه هو الزارع لها . ثبوت أن لا أحقية المدعين في طلبهم . لا حاجة للبحث في صحة الحجز أو صوريته عند القضاء برفض الدعوى .			
٣ - نقض . سبب جديد . ملكية . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بملكية الزراعة المتنازع عليها أو بالمستندات المقدمة بملف الطعن . عدم قبول إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .			
١ - عمل . تعويض . حكم . تسبيب كاف . ، دعوى . سببها . فسخ . عقد دعوى رفعت من العامل للطالبة بتعويض عن فصله بلا مبرر وفي وقت غير لائق . بحث الحكم هذا الموضوع وانتهاه إلى رفض الدعوى لأن الفسخ له ما يبرره مع استبعاد تطبيق المادة ٦ / ٣٠ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ ، لاتناقض ولا خروج عن نطاق الدعوى .	، ، ،	٣١٩	١٥٧

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
٢ - عمل . حق صاحب العمل في الفسخ المشار إليه في المادتين ٢١ / ٣٠٠١ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ / زيادة عن حقه في الرجوع على العامل بالتعويض طبقاً للمادة ١٣ من ذلك القانون .			
١ - حساب . إثبات . التوقيع على ورقة مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين . عدم اعتبار ذلك دالاً على اللام بالحسابات السابقة .	٢١ مارس ١٩٥٧	٣٢٢	١٥٨
٢ - وكالة . أهلية . مسئولية . هبة . صدور هبات وقروض من مورثة لم تكن حالتها العقلية تسمح لها بأي تصرف . مسئولية من كان يتولى إدارة أموالها عن هذه الهبات والقروض .			
٣ - عقد . بطلانه . دعوى . دفع . جواز التمسك بطلان المقد في صورة دفع من الدفع الموضوعية .			
٤ - حكم . القبول المانع من الطعن فيه . مناقشة آثار الحكم وبيان مدى حجته أو التراخي في الطعن على الحكم . عدم اعتباره رضاء بالحكم .			
٥ - دفاع . عدم الزام المحكمة بتعقب الخصوم في شتى مناحي دفاعهم .			
١ - بيع . رهن . إثبات . الإثبات بالبينة . حكم . تسبيب معيب . التفات الحكم عن تقرير طلب ورثة البائع بأحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن البيع يخفى رهناً ولا إثبات وضع يدهم على العين المبيعة ويد مورثهم من قبل . خطأ . إسقاط الحكم ورقة ضد تمسك بها الورثة لاستتبع إسقاط طلب التحقيق . المادة ٢٣٩ مدني قديم .		٣٣٠	١٥٨
٢ - نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . امتداد مدة اخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الادارة بوجود العطلة الرسمية . المادتان ١٢ و ٢٣ من أفعال .			

العدد الثالث	فبراير	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٠	٢١ مارس ١٩٥٧	إجارة . التزام المؤجر بالتسليم . حكم « تسليب معيب » . معنى التسليم الصحيح للعين المؤجرة . عدم قيام المؤجر بما تعهد به في عقد الإيجار واشترط فيه على نفسه ألا يستحق شيئا من الأجرة إلا بعد التسليم الوافي الكامل . قول الحكم إن الأشياء النافذة بالعين المؤجرة تالفة دون أن يبين كيف تكون تالفة في حين أنها تؤثر على الانتفاع . قصور . المادة ٥٦٥ مدني . (٣) قضاء المحكمة الإدارية العليا (مجلس الدولة)
١٦١	٢ يونيو ١٩٥٦	١ - موظف . تقدير درجة كفايته . الاجراءات الخاصة بذلك . حدود اختصاص لجنة شئون الموظفين في هذا الصدد . ٢ - ترقية . ضابط الترقية بالاختيار طبقاً لقانون نظام موظفي الدولة .
١٦٢	» » »	إنصاف . قرارات مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ ، عدم تولد أثرها حالا ومباشرة بمجرد صدورهما ، بل بعد فتح الاعتماد المالي من الجهة التي تملكه . مثال بالنسبة لإنصاف خدم المساجد .
١٦٣	» » »	١ - القضاء الإداري تميزه عن القضاء المدني في أنه ليس مجرد قضاء تطبيقي ، بل هو على الأغلب قضاء إنشائي عدم التزامه بتطبيق قواعد القانون المدني على روابط القانون العام إلا بنص خاص يستلزم ذلك . عند انعدام النص تكون له حريته في انتزاع الحلول المناسبة مثال بالنسبة لقواعد التقادم في فقه القضاء الإداري الفرنسي . ٢ - ماهية صيرورتها حتما مكتسبة للحكومة إذا لم يطالب بها صاحبها في مدة خمس سنوات عدم تخلف أي التزام طبيعي في ذمة الدولة المحاكم تقضي بهذا السقوط من تلقاء نفسها عند توافق شرائطه أوجه الخلاف مع قواعد التقادم المدنية ، المادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانية والحسابات . ٣ - تقادم . المطالبة التي تقطع التقادم طبقاً للقواعد المدنية هي المطالبة القضائية . تقرير القضاء الإداري لقاعدة ميسرة في

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الصفحة
علاقه الحكومة بموظفيها . الاكتفاء في قطع التقادم بمجرد الطلب أو الظلم .			
١ - ترقية . حالات منع الترقية المنصوص عليها بالمادة ١٠٦ من قانون نظام موظفي الدولة . سريانها على الترقياث العادية ، وتلك التي تم طبقا للمادة ٤ مكررة من ذلك القانون . دليل ذلك .	٩ يونيو ١٩٥٦	٣٥٦	١٦٤
٢ - ترقية . إرجاء ترقية الموظف بالنطبق للمادة ١٠٦ من قانون الموظفين انتظارا للنتيجة محاكمته يقع سواء أكانت المحاكمة تأديبية أم كانت جنائية بناء على طلب الجهة الإدارية .			
١ - كادر سنة ١٩٣٩ . إنشاء درجة جديدة هي الدرجة التاسعة . إدراجها ضمن درجات الكادر العام دون كادر الخدمة الخارجية عن هيئة العمال .	» » »	٣٥٨	١٦٥
٢ - موظف . وقفه عن العمل . الأصل هو حرمانه من المرتب مدة الوقف . الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية . سريان هذه القاعدة أيا كان سبب الوقف وأيا كانت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال وإن اختلفت أوضاع التأديب وإجراءاته بسبب ذلك .			
٣ - موظف . وقفه عن العمل . ليس في النصوص ما يؤدي إلى جعل قرار الوقف كأن لم يكن إن لم يعرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .			
اختصاص . القرار المطعون فيه بمس مراكز موظفين من الفئة العالية . دخوله في اختصاص محكمة القضاء الإداري دون المحاكم الإدارية .	» » »	٣٦٤	١٦٦
(٤) قضاء محاكم الجنايات			
النائب العام . اختصاصه . المحامي العام عضو من أعضاء النيابة . للنائب العام إلغاء قراراته إلا ما كان منها باسم النائب العام واستعمالا لسلطاته الاستثنائية .	٢٥ مارس ١٩٥٧	٣٦٥	١٦٧

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
شيخ الحارة . موظف عام ، وقائم بخدمة عامة . طلبه ميلنا من المال . يعد في حكم الرشوة . (٥) قضاء الاحوال الشخصية	٢٦ مارس ١٩٥٧	٣٧٤	١٦٨
١ - استئناف الحكم في اشكالات التنفيذ في قضايا الاحوال الشخصية . ٢ - غياب المستأنف في الاشكال في قضايا الاحوال الشخصية : حكمه .	١٧ سبتمبر ١٩٥٦	٣٨٢	١٦٩
١ - احوال شخصية . تخصيص دوائر الاحوال الشخصية . تنظيم إداري . ٢ - طلاق . قيد القاضي بنظم الطلاق بين غير المسلمين المختلفي الملة الواردة في شريعتهم . (٦) قضاء الضرائب	٢٧ أكتوبر ١٩٥٧	٣٨٣	١٧٠
ضرائب . لا يتطلب القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ لربط الضريبة بطريق التقدير إلا فحص نشاط المدول في سنة الأساس دون باقي السنوات .	١٥ مارس ١٩٥٦	٣٨٨	١٧١
تغيير المنشأة الفردية إلى شركة تضامن لا يستتبع عدم تطبيق أحكام القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ . (٧) القضاء التجاري	١٦ مايو ١٩٥٧	٣٩١	١٧٢
إفلاس . المحكمة المختصة . محكمة موطن المدين التجاري . ولو نص على اختصاص آخر ، لتعلق الاختصاص بالنظام العام . مراعاة المحكمة ذلك من تلقاء نفسها .	٢٠ أكتوبر ١٩٥٦	٣٩٤	١٧٣
إفلاس . التنازل عن دعوى الإفلاس . غير جائز استثناء من حكم المادة ٣٠٨ مرافعات .	٢٧ " "	٣٥٩	١٧٤
إفلاس . شرطه . التوقف عن الدفع . ولو عن دين واحد . (٨) محكمة شئون الممال الجزئية	" " "	٣٩٦	١٧٥
١ - الممثل . صلته بالمتعاقد معه . تبعية تنظيمية وفنية	٢٣ " "	٣٩٩	١٨٦

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
٢ - نقابة المهن التمثيلية . صفتها النيابية . حقها في التقاضي عن المصالح المشتركة للمهنة .			
٣ - طلب وقف تنفيذ قرار الفصل . سلطة القاضي عند نظره .			
(٩) قضاء المحاكم الجزئية المدنية			
١ - نقابة العمال . مباشرتها الدعاوى الشخصية بأعضائها دون توكيل . عدم جوازه . ٢ - دعوى . شروط قبولها .	٢٤ أكتوبر ١٩٥٧	٤٠٦	١٧٧
١ - أمر أداء . عدم سماع دفاع المدين . صدور الحكم دون ذلك . عدم جوازه .	٢٧ مارس ١٩٥٦	٤١٠	١٧٨
٢ - أحكام . الطعن فيها . تعلقها بتقسيم درجات التقاضي .			
٣ - التنازل مقدما عن الطعن . مخالفة للنظام العام .			
٣ - التنازل اللاحق لصدور الحكم . حق خاص . جوازه .			
١ - عقد بيع ابتدائي . تجزئة ملكية البائع إلى أقل من خمسة أفدنة . مخالفة لقانون الإصلاح الزراعي . تعلقه بالنظام العام .	٢٩ أبريل ١٩٥٧	٤١٣	١٧٩
٢ - التزام البائع بنقل الملكية . بطلانه . استحالة التسجيل .			
عدم القابلية للتعامل . ٣ - دعوى صحة ذلك التعاقد . وجوب رفضها .			
١ - تنفيذ . صورة فوتوغرافية للصورة التنفيذية الأصلية . جوازه .	٣٠ مايو ١٩٥٧	٤١٨	١٨٠
٢ - مصاريف قضائية . غير مقدرة بالحكم . لم يصدر بها أمر على عريضة . عدم جواز التنفيذ .			
الضوابط العامة للسيدية في قضايا الجنائي للدكتور رهوف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس		٤٢١	
طبيعة أوامر الأداء والطعن فيها للأستاذ فتحى عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .		٣٧٤	
تفسير زمن الحرب بالمعنى المفهوم في قانون العقوبات للدكتور أحمد رفعت خفاجى وكيل نيابة استئناف القاهرة والمنتدب للتدريس بكلية البوليس .		٤٤٩	
انعدام الرضاء كسبب لبطلان الزواج في القاتون المقارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف والمنتدب للتدريس بكلية البوليس .		٤٥٨	
الخطأ الشخصى والخطأ المصالحى للأستاذ على فاضل حسن وكيل نيابة جنوب القاهرة .		٤٦٦	

قوانين وقارات ومنشورات

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٧

باللائحة التنفيذية للأحكام المعدلة للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال
الصادرة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين
وتكوين الأموال ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ،
وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة ٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه على النموذج رقم ٩ تأمين ، المرفق .

وتمنح الهيئات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ مهلة ستة من تاريخ العمل بالقرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٧ لتنفيذ أحكام المادة ٧ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى الهيئات التي ترغب في مهلة أطول لتنفيذ هذه الأحكام أن تقدم طلبا بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار إلى مصلحة التأمين .

مادة ٢ — يعهد بعمليات إعادة التأمين المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (١) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين .

أحكام خاصة بإعادة التأمين على الحياة من شركات التأمين

مادة ٣ — تحسب الاقساط التي تؤدّيها الشركة الملتزمة بالتأمين إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين عن إعادة التأمين المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٧ مكررا (١) سائغة الذكر ، على أساس التعريفة المرفقة .

وفي حالة التأمين الذي يغطي شخصين أو أكثر يحسب قسط إعادة التأمين المناظر باعتباره بمجموع القسطين أو الاقساط الخاصة بكل شخص منهم على حدة ، مأخوذة على أساس التعريفة المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ٤ - إذا غطيت الاخطار الإضافية بزيادة اعتبارية في سن المؤمن عليه التي يحسب على أساسها قسط التأمين المباشر ، يزداد سن المؤمن عليه بذات القدر في حساب قسط إعادة التأمين المشار إليه في المادة السابقة .

فإذا كانت الاخطار الإضافية مغطاة بقسط إضافي ، يحسب قسط إعادة التأمين المناظر من القسط الإضافي على أساس النسبة التي يقسم بها خطر الوفاة .

فإذا كانت الاخطار الإضافية مغطاة عن طريق إقاص مبلغ التأمين لفترة معلنة ، يحسب قسط إعادة التأمين على نصيب الشركة المصرية لإعادة التأمين من مبلغ التأمين الأصلي دون خفضه .

وفي جميع الحالات تلتزم الشركة المصرية لإعادة التأمين بتصويبها من الاخطار الإضافية التي تغطيها الشركة الملتزمة بالتأمين على الحياة المعاد جزء منه وفقا لأحكام المادة ٧ مكررا (١) من القانون المشار إليه ، ويقسم الخطر الإضافي بين الشركة الملتزمة بالتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين بذات الطريقة التي يقسم بها خطر الوفاة .

مادة ٥ - يحسب الخطر الذي يعاد التأمين على نسبة منه سواء أكان ساريا في تاريخ تنفيذ القانون أو أجرى التأمين ضد الخطر بعد ذلك التاريخ وسواء أكان واقعا في جمهورية مصر أو في الخارج على أساس جزء من مبلغ التأمين يعادل :

(أ) في التأمينات المختلطة وما يماثلها نسبة الفرق بين سنة انتهاء التأمين وسنة إعادة التأمين إلى الفرق بين سنة انتهاء التأمين وسنة إبرام الوثيقة .

على أنه إذا كان التأمين بأقساط محدودة تستبدل سنة انتهاء التأمين في هذه النسبة بسنة انتهاء أداء الاقساط .

(ب) في التأمينات مدى الحياة ، نسبة تحسب على نفس الأساس المذكور في الفقرة (أ) مع اعتبار التأمين منتهيا ببلوغ سن الخامسة والثمانين .

(ج) في التأمينات المؤقتة التي تبدأ في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر بمبلغ التأمين بالكامل .

(د) في التأمينات الأخرى تستخدم تقريبات مماثلة أساسها زيادة مبلغ التأمين على قيمة تقرب من الاحتياطي الحسابي .

ولا يعتبر خطرا يعاد التأمين على جزء منه . التأمينات على الحياة المبرمة في شركات التأمين إذا قل مبلغ التأمين فيها عن ٢٥٠ جنيها .

مادة ٦ — تحسب السن في تطبيق التعريف المنصوص عليها في المادة ٣ على أساس أقرب سن صحيحة أو أى تقريب لها تقبله الشركة المصرية لإعادة التأمين .

مادة ٧ — في حالة خفض مبالغ التأمين أو تصفية الوثيقة أو إلغائها أو إعادة سريانها يجرى تعديل مناظر في إعادة التأمين ، وذلك على الأساس النسبي .
ويجوز بالاتفاق بين الشركة المصرية لإعادة التأمين والشركة الملتزمة بالتأمين استخدام وسائل تقريب أخرى .

أحكام خاصة بإعادة التأمينات العامة من شركات التأمين

مادة ٨ — تحسب الاقساط التي تؤديها شركات التأمين إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين عن إعادة التأمين المنصوص عليها في البنود (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) من المادة ٧ مكررا (١) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه على أساس تعريفات اتحاد التأمين بمصر .

فإذا لم تكن هناك تعريفات لبعض الاقسام ، أو لبعض العمليات الداخلة في هذه الاقسام فنحدد التعريف بالاتفاق بين اتحاد التأمين بمصر والشركة المصرية لإعادة التأمين .

وتسرى على إعادة التأمين في هذه الحالة ذات الاسعار التي تجرى بها التأمينات المباشرة حتى تعتمد التعريف المشار إليها في نهاية الفترة السابقة وفقا لاحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٩ — تلتزم الشركة المصرية لإعادة التأمين فيما يختص بتسديدها الذي تؤدي عنه الاقساط وفقا لاحكام المادة السابقة ، بجميع الالتزامات التي تلتزم بها الهيئة الملتزمة بالتأمين ، وفقا لشروط الوثائق الصادرة منها ، والتسويات التي تجريها .

أحكام عامة في شأن إعادة التأمين من شركات التأمين

مادة ١٠ — يجرى التبادل المنصوص عليه في المادة ٧ مكررا (٢) من القانون على أساس نسبة من إعادة التأمين التي تحصل عليها من الخارج الشركة المصرية لإعادة التأمين نظير ما تعيد به التأمين في الخارج من العمليات التي ترد إليها من شركات التأمين وفقا للمادة ٧ مكررا (١) من القانون ، مضافا إليها نسبة مما تحتفظ به من هذه العمليات .

ويقتصر التبادل المشار إليه في الفقرة السابقة على إعادة التأمين ضد الحريق المنصوص عنها في البند ٢ من المادة ٧ مكررا (١) .

ويحدد مجلس إدارة الشركة المصرية لإعادة التأمين النسبتين المشار إليهما في الفقرة الأولى من قسم الحريق بما لا يقل عن ٢٥٪ ولا يجاوز ٥٠٪ للنسبة الأولى وبما لا يقل عن ١٠٪ ولا يجاوز ٢٥٪ للنسبة الثانية .

ويسرى هذا التبادل على أساس الاشتراك في حساب موحد ينشأ لهذا الغرض ، ويجرى توزيع التبادل على شركات التأمين بنسبة أقساط إعادة التأمين الخاصة بقدم الحريق ، عن العمليات التي أتمتها خلالها بمسئلة الحساب كل شركة إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين وفقا للادة ٧ مكررا (١) من القانون .

ويخضع التبادل لشروط العمليات الداخلة في تكوين الحساب الخاص به ، مع عمولة إضافية بواقع ٣ ٪ من أقساط إعادة التأمين المسندة إلى الشركات في حالة العمليات الواردة من الخارج بواقع ١٠ ٪ في حالة العمليات الواردة من الداخل .

مادة ١١ - تخضع أسعار إعادة التأمين المنصوص عليها في هذه اللائحة لرد جزء من الاقساط في نهاية السنة ، وفقا لنظام الشركة المصرية لإعادة التأمين .

مادة ١٢ - تقدم كشوف إعادة التأمين المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (٢) من القانون شهريا إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين في خلال الأربعة الأسابيع التالية للشهر الذي تقدم عنه الكشف ، وتكون هذه الكشف على صور النماذج التي تعدها الشركة المذكورة .

وتقدم الكشف الخاصة بالعمليات السارية في أول يناير سنة ١٩٥٨ عن عمليات الأقسام الواردة حتى البنود ٢١ و ٢٣ و ٢٤ من المادة ٧ مكررا (١) والكشف الخاصة بالعمليات السارية في أول يناير سنة ١٩٥٩ عن عمليات الأقسام الواردة في البنود ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من ذات المادة ، على صور النماذج التي تعدها الشركة المصرية لإعادة التأمين ، وذلك خلال الثلاثة الأشهر التالية لكل من هذين التاريخين .

مادة ١٣ - تسوى حسابات إعادة التأمين المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (٢) من القانون عن كل ثلاثة أشهر اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٨ وتقدم هذه الحسابات إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين خلال الشهر التالي لانتهاؤ الفترة التي يعد عنها الحساب ، وتكون على صور النماذج التي تعدها الشركة المذكورة ، وعلى الشركة المصرية لإعادة التأمين أن تخطر الشركة المرسله للحساب باعتمادها أو بملاحظتها عليه خلال شهرين من تاريخ تسليمه .

مادة ١٤ - تلتزم الشركة المصرية لإعادة التأمين في حساب نصيبها من التعويضات ، بنصيبها النسبي من تكلفة إجراءات التسوية المصروفات القضائية ولا تدخل في هذه التكلفة أو المصروفات مرتبات موظفي شركة التأمين .

ويكون للشركة المصرية لإعادة التأمين ، نصيبها النسبي فيما يسترد أو يستخلص من التكلفة المشار إليها ومن المستندات ومن تطبيق حق الحلول .

مادة ١٥ - يحسب احتياطي الأخطار السارية في نهاية السنة ، في الحسابات المشار إليها في المادة ٢٣ على ذات الأساس الذي تحسب عليه أقساط محفظة الأعمال السارية في أول يناير سنة ١٩٥٨ أو أول يناير سنة ١٩٥٩ أو في أى تاريخ لاحق تدخل فيه المحفظة على حسب الأحوال .

مادة ١٦ — يعد الحساب الخاص بعمولة الارباح المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (٢) من القانون عن كل قسم من أقسام التأمين المنصوص عليها في المادة ٧ مكررا (١) من القانون على حدة .
ويحمل هذا الحساب بمصاريف إدارية للشركة المصرية لإعادة التأمين بواقع ٥٪ من الاقساط في حالة التأمينات العامة و ١٠٪ منها في حالة التأمينات على الحياة . كما يحمل الحساب بالخسائر المرحلة من السنة السابقة كما تظهر في الحساب المناظر .

وتقدم هذه الحسابات إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة وعلى صور النماذج التي تعدها الشركة المذكورة .

مادة ١٧ — يكون للشركة المصرية لإعادة التأمين أو من تندبه حق الاطلاع على الحسابات التي استقيمت منها البيانات التي ترسلها إليها الشركات للتحقق من صحتها .

أحكام خاصة بإعادة التأمين من الهيئات العامة

مادة ١٨ — يحدد الخطر الذي تلتزم أية هيئة من هيئات التأمين العامة بإعادة التأمين عليه تطبيقا لأحكام المادة ٧ مكررا (١) من القانون ، وفقا لما يقرره مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٩ ب — تحدد التعريفات التي تحسب على أساسها أقساط إعادة التأمين المشار إليها في المادة السابقة ، وشروطها ، ونماذج البيانات والحسابات الدورية الخاصة بهذه العمليات وواعيد تقديمها بالاتفاق بين الهيئة والشركة المصرية لإعادة التأمين .

مادة ٢٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزارة الداخلية :**قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧**

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧
بشأن العمدة والمشايخ (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ ، في شأن العمدة والمشايخ ؛
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

الباب الأول**في إعداد قوائم الحصص**

مادة ١ — يكون لكل حصة قائمة ؛ تشمل أسماء أفرادها المقيدين بجدول انتخاب القرية سواء
أكانوا من الذكور أم من الإناث ، وتقوم بتحرير هذه القوائم ، لجنة برئاسة العمدة أو نائبه ،
وعضوية شيخ الحصة والمأذون ، وللأمور عند الاقتضاء أن يختار لعضوية هذه اللجنة ، من يحسن
القراءة والكتابة من ناخبي الحصة .

وتقيد أسماء أفراد الحصة بأرقام سلسلة في سجل يعد لذلك ، ويختتم بخاتم المديرية .
وتحرر القائمة من نسختين ، يوقعهما أعضاء اللجنة في أول سطر خال من الكتابة بعد كتابة
الأسماء ، وبيان عددها بالأرقام والحروف كما يوقعهما المأمور أو نائبه .
وتحفظ إحدى النسختين لدى العمدة ، والثانية لدى الأمور .

مادة ٢ — لكل شخص مقيد في جدول انتخاب القرية ، أن يطلب قيد اسمه في قائمة
إحدى حصصها .

ولكل شخص مقيد في قائمة إحدى الحصص ، الحق في أن ينقل اسمه إلى قائمة حصة أخرى ،
بطلب يقدمه إلى مأمور المركز ، مصدق عليه من شيخ الحصة التي يريد الانتقال إليها ،
ومن العمدة .

وتقدم هذه الطلبات خلال شهر مايو من كل سنة ولا يجوز قبول طلبات الانتقال إلى
الحصة الشاغرة حتى يتم شغلها ، كما يوقف قبولها بالنسبة إلى الحصص التي تخلو خلال ذلك الشهر من
تاريخ خلوها ، وتعتبر الحصة المنشأة بتمتة حصة شاغرة .

مادة ٣ - تثبت المأمور على الطلبات المشار إليها في المادة السابقة ، تاريخ ورود كل طلب ، ويأمر بقيده في السجل الخاص بالمركز وتعلّى الطلبات أرقاما متتابعة سنويا .

وفي الأسبوع الأول من شهر يونيه ، يرسل المأمور الطلبات الخاصة بكل قرية ، إلى رئيس لجنة تحرير القوائم بها ، كما يرسل إليه النسخة المحفوظة لديه من سجل القوائم .

مادة ٤ - تجتمع لجنة تحرير القوائم بكل قرية في الأسبوعين التاليين ، لمراجعة قوائم الحصص وتعديلها ، طبقا لما هو وارد في جدول الانتخاب العام الخاص بالقرية ، وذلك بإضافة أسماء من أضيفوا إليه ، وحذف الأسماء التي حذفت منه ، كما تحذف وتضاف أسماء من طلبوا الانضمام إلى حصص غير حصصهم .

وفي جميع الأحوال ، يكون الحذف بشطب الاسم شطباً مادياً ، والتأشير بأسبابه ، مع توقيع رئيس اللجنة ، وتكون الإضافة بتعليق الأسماء الجديدة ، مع استمرار الرقم المسلسل ، وبيان السبب في كل حالة ، ويوقع رئيس اللجنة وأعضاؤها في نهاية التعديل .

وتقوم اللجنة بتنفيذ التعديلات التي تمت في نسخة المركز ، بحيث تتطابق النسختان تماما .

مادة ٥ - يؤشر رئيس اللجنة على كل طلب بما تم نحوه ، وتعاد هذه الطلبات إلى مأمور المركز لحفظها في ملف خاص ، مرتبة حسب أرقامها المتتابعة ، ويستغنى عنها بعد ثلاث سنوات ، تبدأ من أول يونيه التالي لانتهاؤ موعده تقديم الطلبات .

مادة ٦ - تعرض قوائم الحصص في مقر العمدة لمدة أسبوع ، يبدأ من السبت الأخير من شهر يونيه ، ولكل شخص مقيد في جدول الانتخاب ، أن يطلب من المأمور خلال هذا الأسبوع والأسبوع التالي له ، قيد اسمه في إحدى قوائم الحصص ، كما أن لكل شخص ورد اسمه في القوائم أن يطلب إلى المأمور ، حذف اسم من قيد بغير حق .

وعلى المأمور أن يبت في هذه الطلبات ، ويأمر بتنفيذ ما يقرره بشأنها في نسخة القائمة المحفوظة لديه ، ثم يخطر عمدة القرية أو من يقوم مقامه لإجراء تعديل مماثل في النسخة المحفوظة عنده ويتم ذلك في خلال العشرة الأيام التالية لانتهاؤ ميعاد تقديم هذه الطلبات .

الباب الثاني

في إنشاء الحصص وإلغائها

مادة ٧ - يجوز لجامعة من حصة واحدة أو أكثر ، أن تطلب إلى مأمور المركز إلغاء حصة خاصة بها ، وعلى المأمور بحث هذا الطلب على الوجه الآتي :

(أ) التحقق من جدية الطلب وصحة صدوره عن الطالبين .

(ب) تناسب عدد الطالبين مع عدد أفراد الحصص الأخرى في القرية .

(ج) وجود خمسة على الأقل من الطالبين تتوافر فيهم شروط الترشيح للثياخة ، مع إمكان التجاوز عن شرط النصاب المالي .

(د) أمر بإلغاء الحصص الجديدة على الأمن العام في القرية .
وعليه أن يرسل الأوراق ومعها كشف بأسماء أفراد الحصص المطلوبة ونتيجة البحث ، إلى المدير
ليحيله إلى لجنة العمد والمشايخ للنظر فيه .
ويتم إنشاء الحصص الجديدة في الموعد المعين لتعديل القوائم .
مادة ٨ - إذا ترتب على انفصال أفراد من إحدى الحصص ؛ أن أصبح عدد الباقين فيها
ضئيلاً ، فللمدير بعد أخذ رأي العمدة ومأمور المركز ، أن يعرض الأمر على لجنة العمد والمشايخ ،
لتنظر في إلغاء الحصص ورفع شيخها ، ويجوز للجنة أن تنظر في الأمرين معاً في جلسة واحدة .
والإلغاء الحصص يترتب عليه تخيير أفرادها في الانضمام إلى الحصص الأخرى ويتم ذلك في الموعد
المحدد لتعديل القوائم .

الباب الثالث

في تعيين العمد والمشايخ

الفصل الأول

في إعداد كشوف المرشحين

مادة ٩ - عند خلو وظيفة العمدة ، يعين المركز لجنة برئاسة ضابط وعضوية نائب العمدة
والمأذون والصراف ، تقوم بتحرير كشف بأسماء من يجوز ترشيحهم لها .
أما بالنسبة إلى وظيفة الشيخ ؛ فتكون اللجنة برئاسة العمدة وعضوية أقدم المشايخ والمأذون
والصراف .
وللأمر عند الاقتضاء ؛ أن يعين لعضوية اللجنة في الحالتين ؛ أحد الموظفين العموميين أو
أحد الناضحين المقيدين في جدول انتخاب القرية ممن يحسنون القراءة والكتابة .
مادة ١٠ - يثبت بدء عرض كشف الجائز ترشيحهم بدفتر أحوال القرية ويحرر عن ذلك
محضر يوقعه العمدة أو نائبه والمأذون والصراف ؛ يذكر فيه حصول العرض وأما كنهه ؛ ويخطر
المركز بذلك بإشارة تليفونية .
ويندب المركز أحد الضباط البرور على الأماكن المعروض بها الكشف المذكور مرتين على
الأقل ؛ خلال مدة العرض للتحقق من حصوله .
وعلى الضابط المذكور ؛ إثبات ذلك في دفتر أحوال القرية وفي محضر العرض المشار إليه بالمادة
السابقة .
وبانتهاء مدة العرض ؛ تعقد اللجنة المحضر ويوقع عليه الإعتناء ويرسل مع الكشف التي تم
عرضها إلى المركز .

مادة ١١ - يقبل مأمور المركز خلال مدة العرض والعشرة الأيام التالية لها ، الطلبات التي يتقدم بها ذوو الشأن ، بخصوص كشف الجائز ترشيحهم ، ويعطى لمقدمها إيصال بأرقام متتابعة ، ويحرر الإيصال من أصل يعطى لأصاحب الطلب ، وصورة تبقى ثابتة بالدفتري . والطلبات التي ترد بالبريد ، ترسل الإيصالات عنها إلى أصحابها بالطريق الإداري .

وعلى الأمور أن يحيل الطلبات فور تسليها إلى السكرتير العام للمديرية ليأمر بتحضيرها وعرضها على اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون .

ولا يجوز للمأمور أن يحفظ أيّاً من هذه الطلبات ولو كان وروده بعد الموعد القانوني مادام الموضوع لا يزال معروضاً أمام اللجنة المشار إليها .

مادة ١٢ - يحيل السكرتير العام الطلبات التي ترسل إليه فوراً على التحقيق ، ويجب أن يتم تحضيرها وعرضها على اللجنة خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمها .

وعلى اللجنة المذكورة أن تحرر بأعمالها محضراً تدون فيه موضوع الطلب الذي أحيل إليها وقرارها فيه ، وترفق هذا المحضر بالطلب ، وبعد تنفيذ قرارها وإخطار ذوي الشأن به ، يرفق الطعن والمحضر بأوراق الموضوع ليكون تحت نظر لجنة العمد والمشايخ عند التعيين ، وتحت نظر الوزارة عند اعتمادها .

مادة ١٣ - تقدم طلبات الترشيح لوظيفة العمدة إلى رئيس الإدارة بالمديرية أو من يقوم مقامه في حالة غيابه .

ويجب أن يكون الطالب محرراً على عريضة دمغة من فئة الحسين ملياً ومصحوباً بشهادة ميلاد الطالب أو مستخرج رسمي منها ، وشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة خلو من السوابق ، وتقبل هذه الأوراق أثناء مواعيد العمل الرسمية .

ويعطى رئيس الإدارة أو من يقوم مقامه ، إيصالاً لمقدم أوراق الترشيح يثبت به التاريخ والساعة ، ويحرر من أصل يعطى لمقدم الطلب وصورة تبقى ثابتة بالدفتري .

كما يقيد الطلب في دفتر يعد لذلك ، ويثبت به رقم مسلسل سنوي واسم المرشح ورقم الإيصال وتاريخه وساعته وتاريخ إحالته إلى الاتحاد القومي وتاريخ إعادته ، ورأي الاتحاد القومي واسم القرية وتاريخ خلو العمدة .

مادة ١٤ - يكون عرض قرار إعادة فتح باب الترشيح ، المنصوص عليه في المادة التاسعة من القانون ، بالاجراءات المبينة في المادة ١٠ من هذا القرار .

مادة ١٥ - يجب أن يبين قرار دعوة الناخبين لانتخاب العمدة والمكان والزمان المحددين للانتخاب ويعرض هذا القرار ومعه قائمة المرشحين المقبولين بالاجراءات السابقة وذلك في خلال السبعة الأيام السابقة على يوم الانتخاب ويكون إصدار هذا القرار قبل الميعاد المحدد للانتخاب بعشرة أيام على الأقل .

الفصل الثاني

في تنظيم عملية الانتخاب

مادة ١٦ — في حالة غياب السكرتير العام للمديرية ، يحل محله في رئاسة لجنة انتخاب العمدة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون مفتش ضبط المديرية فإذا غاب عين المدير ضابطا لا تقل رتبته عن رتبة بكباشي ولا يجوز تعيين مأمور المركز الذي يجري الانتخاب في دائرته رئيسا لهذه اللجنة .

ويدعو المدير الأشخاص المقيدة أسمائهم في قوائم حصص القرية ، للحضور أمام اللجنة في المكان والزمان الذين يحددهما الانتخاب ، فإذا زاد عدد هؤلاء عن ستائة ، جاز تشكيل لجنة أو لجان فرعية ، يرأس كل منها موظف عمومي لا تقل درجته عن السادسة أو ما يعادلها .

ويرأس اللجنة في حالة انتخاب الشيخ ، موظف عمومي لا تقل درجته عن السادسة أو ما يعادلها . ويعين المدير سكرتيرى لجان انتخاب العمدة والمشايخ من بين الموظفين العموميين ، كما يعين أعضائها من النخبين الذين يحسنون القراءة والكتابة ويجب أن يتم ذلك قبل الموعد المحدد للانتخاب بثلاثة أيام على الأقل .

ولا يعين في عضوية هذه اللجان ، أحد من المرشحين أو أقربائهم إلى الدرجة الرابعة .

١٧ — تجتمع هذه اللجان في مقر المركز أو مقر نقطة البوايس أو في أى مكان عمومي آخر بالقرية ، حسب ما يقرره المدير .

مادة ١٨ — تعد المديرية عقب صدور قرار دعوة النخبين بطاقات صغيرة بيضاء طولا كل منها عشرة سنتيمترات وعرضها ثمانية سنتيمترات وتختتم كل بطاقة بخاتم المديرية ويكون عددها مطابقا لعدد النخبين المقيدون في قوائم حصص القرية .

وتوضع هذه البطاقات في ظرف يختتم عليه بالجمع الأحمر بخاتم المدير ويكتب عليه عددها واسم القرية التي يجري الانتخاب لعمديتها والتاريخ المحدد لهذه العملية .

وتعدد الظروف بتعدد اللجان بحيث يشتمل كل ظرف على عدد من البطاقات مساو لعدد النخبين المدعويين أمام كل لجنة .

كما تعد المديرية كشفا بأسماء النخبين المدعويين أمام كل لجنة وتخصص فيه خانة يضع فيها السكرتير علامة تدل على حضور النخب ، وإبداء رأيه ، وتختتم هذه الكشوف بخاتم المديرية .

مادة ١٩ — يدعو المدير رئيس لجنة الانتخاب الأصلية ورؤساء لجان الانتخاب الفرعية إن وجدت ، في اليوم السابق على عملية الانتخاب ، ويسلم كلا منهم ، الظرف الخاص بلجته وكشوف النخبين المدعويين أمامها .

مادة ٢٠ — تعد المديرية قاعات الانتخاب ، بحيث تجهز بالادوات الآتية :

(١) مكتب ومقاعد لجلوس الرئيس والاعضاء .

(ب) صندوق انتخاب . (ج) ساتر واحد على الأقل .

مادة ٢١ — على رئيس اللجنة وأعضائها ، أن يتوجهوا إلى المكان المحدد لانعقادها قبيل الساعة الثامنة من صباح اليوم المحدد لعملية الانتخاب .

وعلى الرئيس ، أن يفتح الظرف المحتوي على بطاقات الانتخاب ، ويقوم بعدها والتحقق من مطابقة العدد لعدد الناخبين المدعويين لإبداء الرأي أمام اللجنة .

ثم يفتح صندوق الانتخاب ، ويتحقق من خلوه وسلامته ، ثم يغلقه ويحفظ بمفتاحه ثم يبدأ بدعوة الناخبين للدخول أمام اللجنة عند الساعة الثامنة تماما .

وعلى السكرتير ، إثبات ذلك في حضرها .

مادة ٢٢ — أول من يبدى رأيه من الناخبين ، هم أعضاء اللجنة . إذا كانت أسماؤهم واردة بكشف المدعويين أمامها .

مادة ٢٣ — يدخل الناخبون أمام اللجنة ، الواحد بعد الآخر ، وعلى اللجنة أن تتحقق من شخصية كل ناخب بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو شهادة الانتخاب أو بأية طريقة أخرى تراها كافية لذلك ، كما تتحقق من وجود اسمه وكشف الناخبين المدعويين أمامها .

ومتى تم ذلك ، يعطيه الرئيس بطاقة انتخاب ، ويطلب إليه أن ينتجى خلف الساتر ، ليدون على الورقة اسم من يختاره للعمدية من بين المرشحين المقبولين .

وعلى الرئيس أن ينبه الناخب إلى أن كتابة اسمه أو وضع أية علامة أو إشارة تدل عليه على البطاقة ، أمر يترتب عليه إبطال رأيه .

وعلى الناخب بعد كتابة اسم من يختاره ، أن يطوى الورقة ويسلمها لرئيس اللجنة ، لوضعها في الصندوق .

ولمن يرغب في إعطاء صوته شفها ، أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من الاعضاء ، وعلى السكرتير إثبات هذا الرأي في بطاقته ، ويرقع عليها الرئيس ، ثم يطويها ويضعها في الصندوق .

وفي جميع الأحوال ، يقوم سكرتير اللجنة ، بالتأشير أمام اسم الناخب في كشف الناخبين المدعويين أمامها ، بما يدل على حضوره وإبداء رأيه .

مادة ٢٤ — تستمر اللجنة في عملها إلى الساعة الخامسة مساء ما لم يكن جميع الناخبين المدعويين أمامها قد حضروا وأبدوا آراءهم قبل ذلك .

ومع ذلك ، إذا وجد في جمعية الانتخاب في الساعة المذكورة ناخبون لم يبدوا آراءهم فتحرر اللجنة كشفا بأسمائهم ، وتستمر عملية الانتخاب حتى يعطوا أصواتهم ، ولا يسمح لغيرهم بإبداء رأيه .

مادة ٢٥ — يتولى سكرتير اللجنة تحرير محضر بأعمالها ويثبت في هذا المحضر جميع إجراءاتها .

مادة ٢٦ — تقوم اللجنة بعد الانتهاء من عملها على الوجه المتقدم بحصر عدد الناخبين المتخلفين ،

وتحرر محضرا لكل منهم ؛ بالنطبق المادة ٣٦ من القانون ؛ وترفق به ما تكون قد تلقتها من
اعتذار ؛ وتسلم هذه المحاضر إلى الضابط المسئول عن النظام أمام اللجنة ؛ ليسلمها إلى أمور المركز
ليأمر بقيدها ؛ واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

كما تحصر اللجنة عدد بطاقات الانتخاب الباقية بدون استعمال ؛ وتتحقق من مطابقتها لعدد
الناخبين المتخلفين ؛ وتثبت ذلك جميعه في محضرها .

وعلى رئيس اللجنة الفرعية ختم الصندوق بالجمع الاحمر باستخدام قطعة من العياش ووضع
الاختام في اماكن متعددة ؛ بحيث لا تسمح بادخال أوراق في الصندوق .

وتنقل الصناديق ومحضر اللجنة وبقية أوراقها ، إلى مقر اللجنة الأصلية حيث ينضم إليها رئيس
اللجنة الفرعية ، لتأليف لجنة الفرز .

ويفتح رئيس اللجنة الأصلية ، صناديق الانتخاب ، واحدا بعد الآخر ويفرز ما به من بطاقات ،
ويتحقق من أن عدد هذه البطاقات في كل صندوق مضافا إليه عدد الناخبين المتخلفين ، يطابق عدد
الناخبين المدعويين أمام كل لجنة .

وتباشر لجنة الفرز عملها ، بحضور من يرغب من الناخبين ، ولرئيس اللجنة أن يأمر بإخلاء
القاعة ، إذا رأى ضرورة لذلك .

ويعلن الرئيس على الحاضرين ، اسم العمدة المنتخب ، أو اليوم الذي يحدده لاعادة الانتخاب ،
بالنطبق المادة ١٢ من القانون ، كما يعلن أسماء المرشحين الذين سيعاد الانتخاب بينهم .

مادة ٢٧ - يتولى سكرتير اللجنة الأصلية ، سكرتارية لجنة الفرز ، وعليه أن يحرر محضرا
بأعمالها ، يدون فيه نتيجة الفرز ، ويحدد الاصوات التي نالها كل مرشح .

وعند الانتهاء من العملية ، يوقع رئيس لجنة الفرز وأعضاؤها والسكرتير على المحضر المذكور ،
ثم توضع البطاقات المستعملة الخاصة بكل لجنة ، في ظرف يختم عليه بالجمع الاحمر بخاتم رئيس لجنة
الفرز ، كما توضع البطاقات البيضاء في ظرف آخر ؛ يختم بالجمع الاحمر أيضا .

وتوضع جميع هذه الظروف ، وكذلك محضر لجنة الفرز ومحضر اللجان الفرعية في ظرف
كبير يختم عليه بالجمع الاحمر ، ويسلم إلى المدير في صباح اليوم التالي .

مادة ٢٨ - على رئيس اللجنة ، في حالة تقرير إعادة الانتخاب أن يخطر في اليوم التالي رئيس
قلم الشياخات بالمديرية ، لإعداد البطاقات والأوراق اللازمة للعملية .

وعليه أيضا أن يخطر بذلك أمور المركز ، تعليق إعلان بذلك في الاماكن المطروقة
بالقرية .

مادة ٢٩ - لإجراء الفرعة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون ، يقوم رئيس اللجنة ،
بإعداد أوراق صغيرة بيضاء متساوية ، يكتب في كل منها اسم مرشح ، ثم تطوى كل ورقة على
حدة ، بحيث تكون الأوراق جميعها متشابهة تماما .

ثم تخط الأوراق في صندوق الانتخاب ويقوم عضو لجنة العمد والمشايخ بسحب ورقة منها وإسليمها إلى رئيس اللجنة الذي يعلن اسم المرشح الوارد فيها ، ويكون هو الفائز .
وتتم القرعة بطريقة علنية ويحتفظ بأوراقها في ظرف خاص يختم بالجمع الأحمر وعلى سكرتير اللجنة إثبات هذه الإجراءات في محضرها .

مادة ٣٠ - يعرض محضر لجنة الفرز ، على لجنة العمد والمشايخ لتعيين المرشح الفائز .
مادة ٣١ - يصدر المدير قراره بدعوة الناخبين المقيدة أسمائهم في قائمة الحصة لاختيار شيخ لهم من بين الأشخاص الواردة أسمائهم في الكشف المذكور .
ويكون إصدار هذا القرار قبل الميعاد المحدد للانتخاب بسبعة أيام على الأقل .
ويقوم العمدة بإعلان ذلك القرار بتعليقه على باب ديوان العمدة لمدة ثلاثة أيام سابقة على اليوم المحدد للانتخاب .

ويتبع في إجراء عملية الانتخاب وإدارتها ما هو مقرر في المادة ١٦ وما بعدها من هذا القرار .

مادة ٣٢ - مأمور المركز مسئول عن حفظ النظام في جمعيات الانتخاب التي يستلزمها شغل وظائف العمد والمشايخ في دائرة ، وعليه ندب القوات اللازمة لذلك والتنبيه عليها بالألا يحضر جمعية الانتخاب سوى الناخبين المدعويين ، ويحظر حضورهم حاملي سلاح .

الباب الرابع

في تعيين أعضاء لجنة العمد والمشايخ

مادة ٣٣ - يصدر المدير في موعد لا يجاوز أول شهر نوفمبر السابق على انتهاء مدة عضوية لجنة العمد والمشايخ المنتخبين ، قرارا بفتح باب الترشيح لعضوية اللجنة المذكورة لمدة سبعة أيام .
ويعلن ذلك القرار مع بيان شروط العضوية المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون بتعليمته على باب ديوان المديرية وديوان المركز .

مادة ٣٤ - تقدم طلبات الترشيح خلال ساعات العمل الرسمية إلى المدير ويتسلمها رئيس الادارة بالمديرية وترفق بها المستندات الآتية :

(أ) شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .

(ب) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة خلو من السوابق .

(ج) شهادة الانتخاب أو شهادة رسمية من مأمور المركز بأن المرشح مقيد في جدول الانتخاب ولا يقبل طلب الترشيح ، إذا لم يصحب بشهادة الانتخاب أو الشهادة الدالة على القيد في الجدول .
ويقيد رئيس الإدارة هذه الطلبات ، في سجل خاص ، ويعطى عنها إيصالات ويعرض هذا السجل يوميا على المدير أو من ينيبه عنه لمراجعته على الإيصالات والتوقيع عليه في السطر التالي لاسم آخر مرشح .

مادة ٣٥ - يحيل المدير طلبات الترشيح إلى الاتحاد القومى ، فى اليومين التالين لقفـل باب الترشيح .

مادة ٣٦ - إذا كان عدد المرشحين اثنين فقط ولم يعترض عليهما الاتحاد القومى أصدر المدير قرارا بفوزهما لعضوية اللجنة بالترشيح .

أما إذا اعترض الاتحاد القومى على جميع المرشحين أو انصب اعتراضه على جميعهم عدا واحدا أو اثنين منهم فعلى المدير أن يصدر قرارا بفتح باب الترشيح مرة أخرى وتبمع فى ذلك الاجراءات السابقة ولا يقبل فى هذه المرة ترشيح من سبق أن اعترض عليه الاتحاد القومى .

أما إذا قبل الاتحاد القومى أكثر من مرشحين اثنين عن المركز الواحد فإن المأمور يدعو عمد البلاد العاملين لانتخاب اثنين من بينهم وذلك قبل الموعد المحدد للانتخاب بأسبوع على الأقل ويعلن هذا القرار مع بيان أسماء المرشحين .

مادة ٣٧ - يبدى العمدة المشار إليهم فى المادة السابقة آراءهم أمام لجنة تتألف من مأمور المركز أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه رئيسا ، ومن عضوين من غير المرشحين أحدهما يختاره المدير من الناخبين المقيدين بأحد جداول المركز بشرط أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة والثانى يختاره العمدة الناخبون بالطريقة المهيئة بعد ، ويكون سكرتيرا للجنة .

مادة ٣٨ - تجتمع اللجنة المشار إليها بديوان المركز .

وفى الساعة التاسعة من صباح اليوم المعين للانتخاب ، يشرع الرئيس فى اختيار السكرتير من حضر أكثر من نصف عدد الناخبين وذلك بأن يدعو الناخبين لاختياره من بين من يحسنون القراءة والكتابة من العمدة .

وتستخدم فى ذلك أوراق صغيرة بيضاء تختم بخاتم المركز ، أما انتخاب الأعضاء ، فتعمله أوراق صغيرة بيضاء تختم بخاتم المديرية بقدر ضعف عدد العمدة العاملين فى بلاد المركز .

مادة ٣٩ - تبمع فى عملية الانتخاب وفى إدارة لجنة الانتخاب ما هو منصوص عليه فى المادة ١٩ وما بعدها من هذه اللائحة ويكون لكل عمدة صوتان .

مادة ٤٠ - يحرر سكرتير اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين وهو أول من يبدى رأيه من الناخبين .

مادة ٤١ - بعد الانتهاء من عملية فرز الأصوات يعلن رئيس اللجنة النتيجة ثم يحرر محاضر ضد الناخبين المتخلفين بالتطبيق للمادة ٣٦ من القانون ويرفق بكل محضر ما يكون قد تلقاه من اعتذار .

وتسلم هذه المحاضر إلى المركز لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة .

أما باقى أوراق اللجنة وكذا نسخة من محضرها فتوضع فى ظرف خاص يختم بالجمع الأحمر بخاتم رئيس اللجنة ثم يسلم الظرف ونسخة المحضر إلى المديرية فى اليوم التالى لحفظه تحت طلب الوزارة .

مادة ٤٢ - ترسل المديرية إلى الوزارة كتابا مفصلا عن الاعضاء الذين تم انتخابهم ، يشمل اسم كل منهم وصفته إن كان من العمدة أو من غيرهم وتوافر شروط العضوية فيه ومحل إقامته ومقدار الضرائب المربوطة باسمه وعدد الاصوات التي نالها وعدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت.

مادة ٤٣ - يكون اختيار أعضاء لجنة العمدة والمشايخ ، للحضور جماعاتها بحسب الترتيب الهجائي لاسمائهم .

الباب الخامس

في وظيفة العمدة أو الشيخ واختصاصاتهما

مادة ٤٤ - الشيخ يساعد العمدة في أعماله ، وعليه تنفيذ الاوامر التي تبليغ اليه منه .

مادة ٤٥ - لا يجوز للعمدة أو الشيخ ، أن يبارح القرية المعين بها إلا بعد الحصول على إذن سابق بذلك .

والعمدة أن يرخص للشيخ بإجازة لا تتجاوز أسبوعا ، وفيما عدا ذلك يتعين الحصول على إذن من المأمور .

وللمأمور أن يرخص للعمدة بإجازة لا تتجاوز شهرا ، وفيما زاد على ذلك يتعين الحصول على ترخيص من المدير .

الباب السادس

في رفق العمدة والمشايخ إداريا ومحاكمتهم أمام لجنة

العمدة والمشايخ

مادة ٤٦ - إذا أصبح العمدة أو الشيخ عاجزا عن أداء واجباته للرض أو كبر السن أحالته المديرية إلى قومسيون طبي المديرية ، لتقرير حقيقة حاله ، فإن لم يتوجه إلى القومسيون ، انتقل القومسيون إليه في محل إقامته بعد إعلانه بالميعاد الذي يعين لذلك ، فإن تهرب أو امتنع عن عرض نفسه ، حذر القومسيون محضرا بذلك ، وأحاله إلى المدير .

وعلى المدير ، أن يحيل العمدة أو الشيخ بعد ذلك ، إلى لجنة العمدة والمشايخ ، للنظر في فصله .

مادة ٤٧ - يعطى المدير ، بصفته رئيسا للجنة العمدة والمشايخ ، العمدة أو الشيخ بقرار إحالته إلى اللجنة المذكورة ، مع بيان الأسباب التي دعت إلى ذلك ، ويدعوه إلى الحضور في الزمان والمكان المعينين لانعقادها .

ويكون إعلان هذا القرار إلى العمدة أو الشيخ ، في قريته ، وبالطرق الإدارية ، قبل عقد الجلسة المعينة بأسبوع على الأقل .

مادة ٤٨ - لو وزير الداخلية ، وللمدير ، أن يأمر بإجراء تحقيق فيما هو منسوب إلى العمدة أو الشيخ ، تمهيدا لإحالته إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون ويعين وكيل وزارة الداخلية المختص ، موعد انعقاد اللجنة المذكورة .

ويعلن العمدة أو الشيخ ، بالحضور في الزمان والمكان المعينين لانعقاد اللجنة ويتم هذا الإعلان بالطرق الإدارية .
وفي حالة غم وجود المعان إليه ، يسلم الإعلان إلى العمدة أو إلى الشيخ المقيم اسم العمدة في قائمة حصته حسب الأحوال .

وإذا امتنع المعان إليه عن تسليم الإعلان ، فعلى القائم بذلك ، إثبات هذا الامتناع وإعادته .
ويبدى العمدة أو الشيخ ، دفاعه أمام اللجنة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فإن غاب ، بدون عذر مقبول وغم إعلاته ، جاز للجنة أن تبت في أمره .

مادة ٤٩ - يتولى مدير إدارة الشياخات أو من يقوم مقامه سكرتيرية هذه اللجنة .
مادة ٥٠ - إذا رأى الوزير استئناف قرار تاديبى بالتطبيق لأحكام المادة ٣٢ من القانون أعلن المستأنف ضده بالاستئناف بالاجراءات السابقة .

مادة ٥١ - يحضر لجنة العمدة والمشايخ مندوبو الوزارات والمصالح المختصة بتطبيق اللوائح والقوانين المشار إليها في المادة ٣٣ من القانون دون أن يكون لهم صوت معدودة في المداولات .

الباب السابع

أحكام عامة وانتقالية

مادة ٥٢ - تلغى جميع الاجراءات التي اتخذت لتعيين العمدة أو المشايخ أو إنشاء الحصص أو الغاؤها قبل العمل بالإمانيون ، ويبدأ من جديد إعداد كشوف الترشيح وفقاً لأحكامه .

مادة ٥٣ - استثناء من أحكام المادة الثانية من هذه اللائحة ، تنشأ قوائم التخصيص الجديدة ، خلال شهر من تاريخ العمل بأحكامها .

ويكون لكل شخص خلال هذه المدة حق طلب نقل اسمه من حصة إلى أخرى بطلب يقدمه إلى لجنة تحرير القوائم .

كما تقيد في قوائم التخصيص ، أسماء العربان المقيمين في دائرة كل قرية والذين كانوا يتبعون عمدة العربان ومشايخهم .

وتعرض هذه القوائم خلال الأسبوع التالي لانتهاء من إنشائها وتقدم الطلبات بشأنها ويتم الفصل فيها بالإجراءات المبينة في المادة السادسة من هذه اللائحة .

مادة ٥٤ - في جميع عمليات الانتخابات سالف الذكر تكون باطلة كل الآراء المتعلقة على شرط ، أو التي تعطى لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين ، أو التي تعطى لأكثر من شخص في ورقة واحدة . أو التي تثبت على ورقة غير التي سلفت من اللجنة ، أو على ورقة أمضاها

الناخب الذي أبدى رأيه ، أو بها أية علامة أو إشارة ، قد تدل عليه أو تؤثر في سرية الانتخاب .
مادة ٥٥ — تحفظ أوراق عمليات الانتخاب بالمديرية ، لمدة سنة تالية على تاريخ الانتخاب
ما لم يطعن فيها بأى طريقة من طرق الطعن الادارية أو القضائية ، فإنها تبقى لحين الفصل في الطعن
المذكور .

وفي جميع الاحوال ، يكون حفظها في مكان أمين ، ويقتضى التحفظ التام على سلامتها وسلامة
أختام الجمع الموضوعة عليها .

مادة ٥٦ — يحمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٣ المحرم سنة ١٣٧٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٧) .

وزارة العدل :**قرار**

بمنح صفة الضبط القضائي إلى بعض موظفي وزارة التجارة بالنسبة
إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية ،
وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ،
وبعد الاتفاق مع وزير التجارة ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يتحول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم :
- ١ — مدير عام مصلحة التجارة الداخلية ووكلاؤها .
 - ٢ — الموظفون الفنيون بمراقبة البيع بالتقسيط والمازاد .
 - ٣ — رؤساء مكاتب السجل التجاري ومن يقوم بأعمالهم بالمديريات والمحافظات .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ٢٠ المحرم سنة ١٣٧٧ (١٧ أغسطس سنة ١٩٥٧) .

وزارة التكوين:**قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧**

بوقف العمل بأحكام بعض مواد المرسوم بقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٧ ،

وعلى ما اراءه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يوقف العمل بالمواد ٣ مكرر ٢، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (أول يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على المطاحن (٢)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الرقابة على المطاحن المخصصة للتكوين المعدل
بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الاخطار يوميا عن حركة الحبوب والدقيق المعدل
بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الرصيد الاحتياطي للدقيق والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،

وعلى ما اراءه مجلس الدولة ،

(٢٥١) ندمر بالفاتح المصرية العدد ٢٠ مكرر (ب) الصادر في أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

قصر :

مادة ١ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم ١٠ المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من حبوب القمح والوارد منها والمصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والمنتج والمصرف والباقي .

كما يجب عليهم أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم ١٠ المرافق لهذا القرار يقيد به يوميا أسماء متسلي كميات الدقيق المصروفة من المطحن وتاريخ التسلم والكمية المصروفة لكل منهم وتوقيعه . ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مخومة بختم مراقبة التكوين المختصة قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو المحو فيها . وفي حالة الاضرار يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن - وتبقى هذه السجلات في المطحن ولا تذلل منه رغم تغيير واضح اليد .

مادة ٢ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين على إدارتها إخطار مراقبة التكوين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة اليهم وما طحن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا .

ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى المراقبة المختصة . مادة ٣ - على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها إخطار مراقبة التكوين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة اليهم يوميا .

ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى المراقبة المختصة . مادة ٤ - على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٨٢٪ وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطي من هذا الدقيق يحتفظون به دائما مع مراعاة استبداله بصفة دورية .

ويكون هذا الرصيد معادلا لكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومي للتوزيع وفقا لأحكام المادتين ٥ و ٦ من هذا القرار .

مادة ٥ - يحسب المتوسط المذكور في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التي صرفت وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع في الثلاثة أشهر السابقة على يوم التفيش - أما بالنسبة إلى المطاحن والمستودعات المستجدة فيسكنى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل فيها إلى تاريخ التفيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ، ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة ٦ — يجب أن تكون كمية الرصيد الاحتياطي من الدقيق على الوجه الآتي :

(أولا) مرة واحدة من المتوسط المشار إليه في المادة السابقة بالنسبة إلى المطاحن في جميع أنحاء الجمهورية .

(ثانيا) سبع مرات من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات التي تقع بدائرة مراقبات تموين كفر الشيخ وقنا وأسوان .

(ثالثا) اثني عشرة مرة من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات التي تقع بدائرة مراقبات تموين القنال والسويس ودمياط .

(رابعا) عشرة مرات من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات التي تقع بدائرة مراقبات سيناء والصحراء الغربية .

(خامسا) مرتان من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات الأخرى .

ولا يحسب عند جرد هذا الرصيد سوى كميات الدقيق التي تمت تعبئتها في جوانات مغلقة مثبتا عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٧ — على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة لإخطار مراقبة التموين المختصة بتليفونيا بتوقف العمل بمطاحنهم فور حصوله وأسباب ذلك . ويجب أن يؤيد هذا الإخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم . ولا يجوز لهم الصرف من الرصيد الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من الدقيق إلا بعد تدبير الرصيد المشار إليه .

ويجوز لمراقبي المناطق التموينية عند الاقتضاء إقفالهم من الرصيد الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بعد زوال الأسباب وإنهاء المدة سالفة الذكر .

مادة ٨ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٩ — تلغى القرارات رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ و ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها والقرارات المعدلة لها .

مادة ١٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (أول يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ،

وعلى القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأحكام الخاصة بتنظيم إنتاج وتداول دقيق القمح الفاخر ،

وعلى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ بحظر فتح محال جديدة لبيع الدقيق إلا بترخيص خاص من وزارة التموين ،

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صناعة الخبز البلدى المعدل بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم صناعة الخبز البتاوى بمديرية أسوان المعدل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تداول إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢/ المستورد ،

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة الخبز الشامى ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الفصل الأول

دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢/

مادة ١ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم فى استخراج دقيق القمح

الصافى استخراج ٨٢/ أن ينتجوا هذا الدقيق مطابقا للخواص والآنية :

(أ) أن يكون خاليا من السن الاحمر والردتين الناعمة والخشنة .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشر فى المائة) .

(١) نعر بالوقائع المصرية العدد ٥٢ مكررو (ب) الصادر فى أول يولييه سنة ١٩٥٧ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ١٪ (واحد في المائة) .
 (د) ألا تزيد نسبة الالياف محسوبة على المادة الجافة على ٤ر. ٪ (أربعة من عشرة في المائة)
 (هـ) ألا تزيد نسبة الرمل على ١ر. ٪ (واحد من عشرة في المائة) .
 مادة ٢ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ (اثنين في المائة) ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجاري طحنها بالقواديس .

مادة ٣ — يجب أن تكون الردة الناعمة المعدة لرغف العجين (تقريصه) نظيفة وخالية من المواد الغريبة ومطابقة المواصفات الآتية :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشرة في المائة) .
 - (ب) ألا تزيد نسبة الرماد على ٤ر٢٪ (أربعة واثنين من عشرة في المائة) .
 - (ج) ألا تزيد نسبة الالياف على ٨ر٦٪ (ثمانية وستة من عشرة في المائة)
 - (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥ر٪ (خمسة من عشرة في المائة) .
- ويراعى ألا يتخلف شيء على المنخل ٢٥ .

وعلى أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها وأصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها تسليم المخازن العربية ومحال بيع الدقيق الردة اللازمة للرفع بمعدل اثنين ونصف لكل جوال زنة ثمانين أقة قائم .

كما يجب على محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للرفع إذا طلبوا ذلك ، ويجوز تعليق تسليم هذه الردة على شراء الدقيق .

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٥ — على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها وغف العجين (تقريصه) على الردة المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة .

مادة ٦ — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تعبئة الدقيق الصافي استخراج ٨٢٪ والردة المعدة للرفع في أجولة .

- وتكون أجولة الدقيق الصافي استخراج ٨٢٪ زنة ٨٠ أقة قائم .
- ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ٧ - لا يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق المهيئة فيما بعد وإليها .
(رأى) مديريات قناة وأسوان وكفر الشيخ ودمياط .

(ب) محافظات القناة والسويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية .

مادة ٨ - لا يجوز بيع الدقيق أو الردة المعدة لرغف العجين أو عرضهما للبيع أو حيازتهما بقصد البيع ما لم يبين على العبوة وزنها القائم بالآلة أو بالكيلو جرام وتاريخ التعبئة واسم المطاحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافي استخراج ٨٢٪) أو (ردة للرغف) حسب الأحوال .
وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف وأرقام ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن سنتيمتر واحد في وسط العبوة أو على بطاقة تعلق أو تعلق عليها بإحكام تام .

مادة ٩ - على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبروية في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلما قدم لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت .

مادة ١٠ - على المذكورين في المادة السابقة قبول الجوالات الفارغة المصروفة من مطاحنهم والتي ردها أصحاب الخمايز وتجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرقع على أن يدفعوا ثمنها ٥٠ ملياً عن الجوال الكبير و ٢٢٢ ملياً عن الجوال الصغير .

وعلى أصحاب الخمايز وتجار الدقيق رد هذه الجوالات الفارغة بالتروط السابقة عند طلبها بمعرفة أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها .

مادة ١١ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمستولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجلان مطابقان للنموذجين أ ب المرفقين لهذا القرار يثبتون فيهما يومياً البيانات الموضحة بهما .
وعليهم تقديم هذه السجلات إلى مراقبة التموين الواقع في دائرتها المحل لحتم صفحاتها وترقيمها قليل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو الحرق فيها ، وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماد التعديل من مراقبة التموين المذكورة

الفصل الثاني

دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪

مادة ١٢ - يحظر على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ لأى غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة التموين .

مادة ١٣ - يعتبر دقيق القمح الفاخر في حكم المادة السابقة إذا ظهر من نتيجة التحليل أن نسبة الرماد محسوبة على المادة الحلاقة ٧٢٪ (سبعة من عشرة في المائة) فأقل .

مادة ١٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخابر والمصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها ومحال بيع الدقيق بالجزئة والمستولين عن إدارتها استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد في صناعاتهم أو عرضه للبيع أو حيازته بأية صفة كانت . ويكون صرف هذا الدقيق بموجب أذن صادرة من الوزارة على شون البنوك المعتمدة لذلك .

مادة ١٥ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع المأكرونة والفطائر والحلوى والكعكة والمخابز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي العادي والخبز الأفرنكي المأكرونة وكذلك المستولين عن إدارتها ومحال بيع الدقيق المرخص لهم في بيع الدقيق الفاخر وكذلك المستولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعاتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد المحددة مواصفاته بالمادة ١٧ من هذا القرار والمعيا في جوالات مميزة ببطاقات ألصقت عليها بمعرفة اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٩ من هذا القرار .

كما يحظر عليهم أن يستخدموا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الكميات المرخص لهم فيها من الوزارة .

ويقصد بالفطائر والحلوى جميع المنتجات التي تستخدم في صناعتها العجين وحده أو مع مواد أخرى كالسكر أو السمن أو الزبدة أو الزيت أو غيرها .

مادة ١٦ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين صناعة المأكرونة والبسكويت والفطائر والكعكة والحلوى التي يدخل العجين في صناعتها والخبز الأفرنكي العادي والخبز الأفرنكي المأكرونة والكعك الشامي والساقط والقراقيش والبقسماط من دقيق غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) المستورد استخراج ٧٢٪ المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ١٧ — تكون مواصفات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد كالآتي:

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشرة في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٣٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٠٦٪ (ستة من عشرة في المائة) .
- (د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٪ (واحد من عشرة في المائة) .

مادة ١٨ — تقوم شون البنوك فيما بين الساعة الثامنة صباحا والخامسة مساء بتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد بعد تعيين جوالاته بالبطاقات المشار إليها في المادة ١٩ من هذا القرار .

مادة ١٩ — تشكل لجنة بكل من مراقبات تموين القاهرة والإسكندرية والقنال والسويس على الوجه الآتي :

رئيساً	أحد ضباط مباحث المراقبة
مفتش مطاحن
أعضاء	موظف المراقبة من لهم دراية بقواعد المحاسبة
	مندوب من قسم صيانة الخبواب
	ويشارك مع اللجنة مندوب عن البنك عند مباشرتها العمل بالشوثة .

وتختص هذه اللجنة بالإشراف على لصق البطاقات على جوالات الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد الموجودة بشون البنوك .

ويجب أن تكون هذه البطاقات محتومة بخاتم وزارة التوين المعد لهذا الغرض مبيئاً بها تاريخ لصقها واسم الشوثة ومكتوب عليها عبارة "دقيق فاخر نمرة (١) مستورد" .
وتقوم اللجنة بتحرير محضر بأعمالها من خمس صور ويجب أن يبين فيه عدد الجوالات التي تم تمييزها .

مادة ٢٠ - على أصحاب المخازن ومصانع المكرونة ومصانع الحلوى ومحال بيع الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ والمستولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج .

الفصل الثالث

صناعة الخبز

١ - صناعة الخبز البلدى

مادة ٢١ - على أصحاب المخازن والمستولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ في صناعتهم أن ينخلوا الردة المدة للرغف قبل الرغف عليها بالمنخل ٢٠ وأن يحفظوا به في الخبز وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجينة سابق أو مما يتعلق بها من أتربة ومواد غريبة .

مادة ٢٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الخبز البلدى أن يجعلوا الرغيف مستوى الخدع مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة محتفظاً عند فضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٨ سم في المديرية والمحافظات فيما عدا محافظات الاسكندرية والصحراء الغربية والقنال والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المنصورة ورأس البر فلا يجوز أن يقل قطر الرغيف عن ١٩ سم .

مادة ٢٣ - يجب أن يكون الخبز طيب المذاق والرائحة ومعتدلاً من الدقيق المطابق للخواص المحددة في المادة الأولى .

ولا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠٪ ساخناً و ٣٧٪ بارداً باستثناء محافظات الاسكندرية والصحراء الغربية والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المنصورة ورأس البر فلا يجوز أن تزيد

نسبة الرطوبة بهذه الجهات على ٣٧ في المائة ساخنا و ٣٤ في المائة باردا، ومديرية البحيرة فلا يجوز أن تزيد الرطوبة على ٣٩ في المائة ساخنا و ٣٦ في المائة باردا .

ويقصد بالخبز البارد الخبز المهيى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز .

مادة ٢٤ — يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى فى الجهات المبينة بعد وقتما لما هو موضح أمام كل منها :

(أولا) محافظة ومديرية الجيزة ٥٠ درهما (خمسون درهما) .

(ثانيا) محافظة الاسكندرية ومحافظة القنال والقنطرة شرق من محافظة سيناء والضبعة من محافظة الصحراء الغربية ٤٦ درهما (ستة وأربعون درهما) .

(ثالثا) مديريات دمياط والشرقية والغربية والمنوفية والدقهلية (عدا بندر المنصورة) والقليوبية وكفر الشيخ والفيوم وبني سويف وجرجا وقتنا وأسوان ٥٢ درهما (اثنان وخمسون درهما) .

(رابعا) بندر المنصورة ٤٩ درهما (تسعة وأربعين ونصف من الدراهم) .

(خامسا) مديرية البحيرة ٥١ درهما (واحد وخمسون درهما) .

(سادسا) : أ ، محافظة السويس والبحر الأحمر وسيناء (عدا القنطرة شرق) ومصيف رأس البر ٧ درهما (سبعة وأربعون درهما) .

ب ، مصيف بلطيم ٩ درهما (تسعة وأربعون درهما) .

(سابعا) مديرتا المنيا وأسيوط — ٥٢ درهما (اثنان وخمسون درهما) .

(ثامنا) برج العرب والحمام — ٦٥ درهما (ستة وأربعون ونصف من الدراهم) .

(تاسعا) مرسى مطروح — ٥٥ درهما (خمسة وأربعون ونصف من الدراهم) .

(عاشرا) سيدى برانى والسلوم وسيوه — ١ درهما (واحد وأربعون درهما) .

وعلى أصحاب الخباز العربية والمسئولين عن إدارتها بجميع أنحاء الجمهورية بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر له بالسعر الآتى :

(أ) ٥ مليات (خمسة مليات) المستهلك .

ويضاف مليم واحد عن كل ستة أرغفة تسلم المنازل .

(ب) ٧٥ ر (أربعة مليات وثلاثة أرباع المليم) تسليم المحال العامة ومحال البقالة .

مادة ٢٥ — يجوز لتعمدى المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات المرابطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الخبز التى يحتاجونها للوقاء بالتزاماتهم من غير الوزن المقرر بكل جهة ويعطى الترخيص من مراقب التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ

أو مركز القوة المربطة . أو صاحب الشأن في الأحوال الأخرى على أن يرقى بالطلب صورة من التمهيد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

- (أ) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن .
 - (ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام .
 - (ج) مقدار الخبز اللازم يوميا .
 - (د) وزن الخبز كما هو وارد في شرط العهد أو الالتزام .
- مادة ٢٦ — في جميع الأحوال يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥ ٪ للخبز البارد ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الساخن .
- والمقصود بالخبز البارد هو المهيوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز .
- مادة ٢٧ — عند التفطيش على الخباز لمراقبة تنفيذ الأوزان سألقة الذكر يراجع وزن عدد من الأوعية الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة وخمسين زغيفا .
- ويكون وزن الخبز مخالفا لتلك الأوزان إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأوعية التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي في الخبز البلدى طبقا للمادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .
- مادة ٢٨ — يجب على البائع أن يسلّم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقضا وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ — يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معه لبيع الخبز .

ب — الخبز الشامى

مادة ٣٠ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها صناعة الخبز الشامى .

مادة ٣١ — على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشامى من دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ في المائة أن ينتجوا هذا الخبز مطابقا للتواصفات الآتية :

- (أ) يكون الرغيف مستديرا غير ملتصق الشطرين بمستوى الخبز يمكن الاختبار بوزن دقيق أو زيادة محتفظا عند فضجه بظهوره الطبيعي وغير محترق .
- (ب) يتم رغف العجين على دقيق القمح الفاخر من نفس النوع المصنوع منه الخبز .
- (ج) لا تزيد درجة الرطوبة فيه على ٣٠ ٪ .
- (د) لا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف مطلقا .

ويحظر عليهم صناعة هذا الخبز في غير المخازن المرخص لها في استخدام الدقيق المشار إليه وفي حدود الكميات المصروفة إليهم لصناعة هذا الخبز .

كما يحظر عليهم صناعة هذا الخبز من غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢ ٪ .

ج - الخبز البتاو بمديرية أسوان

مادة ٣٢ - يجوز لأصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها بمديرية أسوان أن يصنعوا خبز البتاو من دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢ ٪ مع مراعاة الآتي :

(أ) أن يكون الرغيف مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة محتفظا عند نضجه بمنظره الطبيعي دون احتراق ومستديرا بحيث لا يقل قطره عن ١٢ سم .

(ب) أن يكون وزن الرغيف ٥٢ درهما وثمانه خمسة مليات .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ٤٠ في المائة ساخنا و ٣٧ في المائة باردا .

(د) ألا يجاوز التسامح في الوزن بسبب الجفاف ٥ في المائة للخبز البارد ، ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الجاف .

والمقصود بالخبز البارد هو الهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الخبز .

مادة ٣٣ - عند التفطيش على المخازن لمراقبة تنفيذ أحكام المادة السابقة يراعى وزن عدد من الارغفة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة رغيف ويكون الوزن مخالفا إذا ثبت أن متوسط العجن في مجموع الارغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي طبقا للمادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

د - الخبز الشمسي

مادة ٣٤ - يكون الخبز الشمسي حر الصناعة والتداول في جميع أنحاء الجمهورية .

الفصل الأخير

أحكام عامة

مادة ٣٥ - ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخازن ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى وزارة التكوين ، لإدارة منتجات الحبوب ، لتعطي رقبا سريا ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للبواصفات المقررة لكل صنف .

وترسل عينات الحبوب المعدة للطحن في القواديس والسفندرات إلى إدارة التجارب والأبحاث الفنية بوزارة التجارة للتحقق من مطابقتها للشروط المنصوص عليها في المادة ٣ من هذا القانون .

وتعتبر العينة غير مطابقة للبواصفات المطلوبة إذا كانت بخالفة النسبة واحدة من النسب المقررة

ان تلك المواصفات ، وفي جميع الاحوال يجب أن يتم تحليل العينة وإخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال ٤٥ يوما من تاريخ أخذ العينة .

مادة ٣٦ - يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين من الموظفين من لهم صفة مأموري الضبط القضائي .

مادة ٣٧ - يقصد بالترخيص الصادر من وزارة التموين في أحكام هذا القرار الترخيص الذي يصدر من تلك الوزارة أو مراقباتها المختصة .

مادة ٣٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفه أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣٩ - تلغى القرارات رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ و ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٢ لسنة ١٩٥٠ و ٤ لسنة ١٩٥٣ و ٩٦ لسنة ١٩٥٤ و ٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات المعدلة لها .

مادة ٤٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (أول يوليه سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٧

بتعديل البند الأول من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢
بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قبر

مادة ١ - يستبدل: بضم البند (أولاً) من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى :

أولا :

(أ) الأقمشة الصوفية المنتجة محليا للسيدات والرجال .

٢٥٪ من سعر بيع المصنع توزع كآتي :

٧٥٪ لتاجر الجملة .

١٧٥٪ لتاجر التجزئة .

(ب) الأقمشة الصوفية المستوردة للسيدات .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كآتي :

١٠٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

ويقصد بالأقمشة المذكورة في هذا البند الأقمشة المنسوجة على الأنوال من الصوف الخالص أو المخلوط .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية

الجاهزة وتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ،

وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل الجدول المرافق

للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٢ — تسري أحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر على مخازن الأدوية والجمعية

التعاونية لإنتاج وتوريد الأدوية وذلك بالنسبة إلى الأدوية الميئنة بالجدول المرافق لهذا القرار على

(١) نشر بالوقائع المعنوية العدد ٦٩ مكرر الصادر في ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧ .

أن ترسل صورة من البيان المذكور بالمادة الأولى من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إلى إدارة الأدوية بالوزارة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
تحريراً في ٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

جدول ملحق بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧

١ — الأدوية المضادة لحيوية الميكروبات الآتي بيانها :

(أ) بنسلين بروكاين ٤٠٠.٠٠٠ د. بالزجاجة .

(ب) بنسلين بروكاين ٤٠٠.٠٠٠ د. مع استرويتومايسين نصف جرام .

(ج) استرويتومايسين جرام واحد بالزجاجة .

(د) مركبات النتراسيكلين والاكسييتتراسيكلين واليكوروتتراسيكلين حقن وكبسول وأقراص وشراب .

(هـ) الكلورامفينيكول شراب وكبسول ولبوس للأطفال .

٢ — الأدوية المستعملة في التخدير الآتي بيانها :

(أ) أنير التخدير .

(ب) كلوروفورم التخدير .

(ج) كلورالائيل .

(د) ثيوبنتون ومشابهاته .

٣ — حقن المورفين والتبرين .

٤ — مصل الدفتريا والدينتانوس ولقاح السعال الديكي .

٥ — الأدوية المستعملة في أمراض القلب الآتي بيانها :

(أ) المستحضرات المحتوية على الديجيتالا .

(ب) الميكارنال والكوروفاس أقراص وحقن .

٦ — الكورتيزون الميثكورتين والاندراكوتين .

٧ — الهيدراين ٠٠٠ د. وحدة بكل سم^٣ ، ٢٥٠.٠٠٠ د. وحدة بكل سم^٣ .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

رئيسه هاشم الغمازى

السنة الثامنة والثلاثون

ديسمبر
سنة ١٩٥٧

العدد
الرابع

سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا
إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ

[قرآن مجيد]

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حسانى
القاهرة

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

- | | | |
|----|---|----------------------|
| ٣٠ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية | |
| ٢١ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية | (الجمعية العمومية) |
| ١٦ | حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية | |
| ٥ | أحكام صادرة من قضاء المحكمة الادارية العليا | (مجلس الدولة) |

* * *

الضوابط العامة للسببية في قضايا الجنائي للدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق —
جامعة عين شمس .
مشكلة خريجي السجن في مصر للدكتور حسن صادق المرصافي مدرس القانون الجنائي
بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية .
نظرة القانون الانجليزي في جرائم الاحداث للاستاذ محمود التوفى القاضي بمحكمة القاهرة
الابتدائية .
انعدام الرضاء كسبب لبطالان الزواج في القانون المقارن للإستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الاستئناف والمدرس المنتدب بكلية البوليس .
نقل الموظف من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية للأستاذ ابراهيم شحاته مفوض الدولة .

* * *

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٧ بتعيين المساحة التي تزرع قمحا في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية .
ص ١٧٣
قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧ بتحديد المساحة التي تزرع قطنيا في سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية .
ص ١٧٣
قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف
مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية . ص ١٧٤
قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦
بشروط توظيف الأجانب . ص ١٧٤

قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات المعدل بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ ص ١٧٥٠

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧ بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة على أموال الإعانات التي تصرف تنفيذاً للأمرين العسكريين رقمي ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ ص ١٧٦
قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧ بشأن إعفاء العقود الخاصة بالتسليح من الضرائب والرسوم والقواعد المالية ص ١٧٧

قرارات رئيس الجمهورية :

قرار بشأن التمرية الجركية ورسوم للإنتاج ص ١٧٨
قرار باعتماد لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الأقباط الأرثوذكس ص ١٧٨
قرار باللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ص ١٨٥

وزارة العدل :

قرار بمنح صفة الضبط القضائي إلى بعض موظفي وزارة التجارة بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم ص ١٨٩
قرار بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٨٩
قرار بتعديل لائحة المأذونين ص ١٩٠
قرار بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٩١
قرار بتحويل موظفي الجمارك ومراقبة رسوم الإنتاج صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٩١
قرار بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي ص ١٩٢

وزارة الشؤون البلدية والقروية :

قرار رقم ١٨١٧ لسنة ١٩٥٧ ص ١٩٣

وزارة التكوين :

قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن ص ١٩٥
قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ص ١٩٥

قرار رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٥٧ بتعديل الفقرة (أ) من البند أولا من المادة الأولى من القرار
نموذج رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب
بأسعارها . ص ١٩٦

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج
الدقيق وصناعة الخبز . ص ١٩٧

قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ص ١٩٨

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع . ص ١٩٩

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم
تداول علف الحيوان المصنوع . ص ٢٠٢

وزارة الزراعة :

قرار بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن في موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية . ص ٢٠٣

لجنة المختصين :

محمد طهني القليل - محمد الحناوي - توفيق سعيد - عبد العزيز الشويحي

عبد الحليم أبو زيد - نصيف ركني - أحمد تيار ولد - أحمد شوقي

ديسمبر
سنة ١٩٥٧

المحكمة

الدور الرابع
الجلسة الثامنة والثلاثون

قضايا محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم
إسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل المستشارين)

٢ - متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به
المتهمة من أنها تستفيد من الاعفاء المنصوص
عليه في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات بقوله
«إن ما ورد في المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب
إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء
ليست في ذاتها جريمة معاقباً عليها والقانون
يعاقب على مجرد إحراز الجواهر المخدرة إحراراً
مادياً مع العلم بأنه مخدر» فإن هذا الرد يكون
صحيحاً في القانون .
(القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٦ قى بالهيئة السابقة) .

١٨٣

٧ يناير سنة ١٩٥٧

١ - أمر حفظ . نيابة عامة . الأمر الصادر من النيابة
بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنايات . شروطه .
وجود مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح
فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى . لا يفي .
ب - تزوير أوراق رسمية . قرعة عسكرية .
الإخطارات الخاصة بالإعفاءات من القرعة العسكرية
السابقة على صدور القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ .
عدم زوال الصفة الرسمية عنها .
ج - تزوير أوراق رسمية . وضع أسماء مزورة على
صور الإخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص

١٨١

٧ يناير سنة ١٩٥٧

تلبس . مواد مخدرة . تقديم المتهم المخدر إلى
الكونستابل بمحض اختياره بعد تظاهره بالبراءة .
تلبس .

المبدأ القانوني

تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتها
في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض
على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام المتهم قدم
المخدر إليها بمحض إرادته واختياره .
(القضية رقم ١٣٢٣ سنة ٢٦ قى) .

١٨٢

٧ يناير سنة ١٩٥٧

١ - حكم . بياناته . السهو عن بيان صناعة المتهم
وسنه في الحكم . لا عيب .
ب - إخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . متى يستفيد
المتهم من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥
عقوبات ؟

المبادئ القانونية

١ - السهو عن بيان صناعة المتهم وسنه في
الحكم لا يعيبه ما دام ليس هناك شك في شخصيته
ومادام هو لا يدعى أن لسنه تأثيراً في مسؤوليته .

الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلد توقيععه .

هـ - لا مصلحة للتهمة فيما ينهض على الحكم متى كان ذلك متعاقماً بغيره من المتهمين ولا يمس حقاله .

(القضية رقم ١٣٣٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٤

٧ يناير سنة ١٩٥٧

إصابة خطأ . ركن الخطأ . تقدير السرعة التي تصلح أساساً للمسئولية الجنائية في جرائم القتل والإصابة الخطأ . موضوعي .

المبدأ القانوني

السرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسئولية في جرائم القتل والإصابة بالإهمال إنما يختلف تقديرها بحسب الظروف المحيطة بالحادثة ، والفصل في ذلك هو فصل في مسألة موضوعية .

(القضية رقم ١٣٤٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٥

٧ يناير سنة ١٩٥٧

أسباب الإبلابة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكم «تسيب معيب» . إدانة المتهم دون رد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . قصور .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم عند ضبطه كان مصاباً بتم قضى بادانته دون أن يرد على ما دفع به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ،

بعد محو الأسماء الصحيحة . اعتباره تنبيراً للحقيقة في محرر رسمي .

د - تزوير أوراق رسمية . اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة . اعتباره تزويراً في ورقة رسمية .

هـ - نقض . المصلحة في الطعن . انعدام المصلحة في النعي على الحكم متى كان متعلقاً بغير الطاعن .

المبادئ القانونية

١ - يجب في الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنايات أن يكون صريحاً ومدوناً ولا يغني عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإداري .

٢ - إن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أبقى الإعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الإخطارات الخاصة بها .

٣ - متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الإخطارات الموقعة عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هذه الأسماء موجودة بأصل الإخطار فإنه يعتبر تغييراً للحقيقة في محرر رسمي بمحو وإضافة كلمات ، وتحقق به جريمة التزوير .

٤ - مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير

هو من الدفوع الجوهرية ، فانه يكون قاصراً
صوراً يعيبه .

(القضية رقم ١٣٤٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٦

١٤ يناير سنة ١٩٥٧

عمل . التحكيم في منازعات العمل . قوة الأمر المقضى .
اعتبار قرار التحكيم بمثابة حكم انتهای . المرسوم بقانون
رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

قرار التحكيم الصادر وفقاً لأحكام المادة ١٦
من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في
شأن التوفيق والتحكيم ، هو بمثابة حكم انتهای له
قوة الأحكام الانتهائية ، ومن ثم فانه يكون قابلاً
للتنفيد بمجرد اعلانه أو بعد أسبوع من الموعد
المحدد له .

(القضية رقم ١٣٤٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة : حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهيم بسي
الجندي المستشارين) .

١٨٧

١٤ يناير سنة ١٩٥٧

تقد حظر التعامل في النقد الأجنبي . حالاته . القانون
رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

أطلق الشارع في الفقرة الأولى من المسادة
الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ حظر
التعامل في عمليات النقد الأجنبي حالة كانت أو مؤجلة
إلا إذا استوفيت الشروط التي يحددها وزير
المالية بقرار منه — يستوى في هذا المعنى العمليات

التي بين النص نوعها أو غيرها بما لم ينص عليه
مادام قوامها جميعاً التعامل بالنقد الأجنبي .

(القضية رقم ١٣٤٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٨

١٤ يناير سنة ١٩٥٧

نقض . سلطة محكمة النقض . اعتبار المحكمة المتهم فاعلاً
أصلياً لا شريكاً . توقيعها عليه العقوبة المقررة للاشتراك .
سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من المتهم اشتراكاً
من رفض الطعن . م ٤٣٣ ج .

المبدأ القانوني

متى كانت الواقعة بالنسبة للمتهم كما أثبتتها المحكمة
الذي دانه باعتباره فاعلاً أصلياً يحمل الفعل المسند
إليه اشتراكاً في جريمة الشروع في القتل المقترنة
بجناية السرقة بحمل سلاح ولا يحمل منه فاعلاً أصلياً
وكانت العقوبة المقررة بها مقرر قانوناً لجريمة
الاشتراك في القتل المقترن بجناية أخرى فانه يتعين
القضاء باعتباره ما وقع من المتهم اشتراكاً في
جريمة الشروع في القتل مع رفض الطعن طبقاً
لنص المادة ٤٣٣ من قانون الاجراءات .

(القضية رقم ١٣٥٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد
حسين المستشارين) .

١٨٩

١٤ يناير سنة ١٩٥٧

١ - إثبات - خبير - قتل - عدم تقييد المحكمة بما قد
يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل .
ب - إثبات - شهادة - سماع شهادة المتهم في لجنة
بعد فصلها عن الجناية مع تحليفه باليمين . جائز .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة في حدود ما لها من حق استظهار

١٩١

١٥ يناير سنة ١٩٥٧

مواد مخدرة . عقوبة . متى يجب على المحكمة أن تعمل
نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ .

المبدأ القانوني

أورد المشرع في القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن إحرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو إذا ثبت ذلك للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها ، ومن ثم فتمت كانت واقعة الدعوى كما أوردها الحكم ترشح أن الإحراز إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وكانت هذه المحكمة لم تستين من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المخففة دون المخففة مع قيام هذه الحالة — فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير .

(القضية رقم ١١٥١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندي المستشارين) .

١٩٢

١٥ يناير سنة ١٩٥٧

متشردون ومشتبه فيهم . عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على المائد إلى حالة التشرد بعد سبق الحكم عليه بانذاره لتشرده .

عناصر الجريمة الاتقيد بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل إذ أن مأموريته قاصرة على حق ابداء رأيه الفني في وصف الاصابات وسبب القتل .

٢ — لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادة المتهم في جنتحة مع تحليفه اليمين — بعد أن قررت محكمة الجنايات فصلها عن الجنائية — مادام هذا الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة مرفوعة عليه الدعوى الجنائية كمتهم في ذات الواقعة محل المحاكمة .

(القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٩٠

١٤ يناير سنة ١٩٥٧

نقض . سبب جديد . إجراءات . غرفة الاتهام . الدفع بطلان قرار غرفة الاتهام بالإحالة إلى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني

الدفع بطلان قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات لخلوه من بيان الهيئة التي أصدرته هو دفع بطلان لإجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم لإثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٣٦٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

المبدأ القانوني

متى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بانذاره للتشرد ثم عاد إلى حالة التشرد في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بانذاره فانه يمتنع الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(القضية رقم ١١٥٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وفهم يسي الجندي وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٩٣

٢١ يناير سنة ١٩٥٧

نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بدون ترخيص . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان المتهم قد قدم للمحاكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون

ترخيص ، فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً عملاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها .

(القضية رقم ١٣٧١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

١٩٤

٢١ يناير سنة ١٩٥٧

١ - غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .
٢ - غش . حكم . « تسبب مريب » . استناد الحكم في ثبوت علم المتهم بجريمة خدع المشتري على مجرد المزاول والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة . قصور .

المبادئ القانونية

١ - جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري .

٢ - لا يكفي لإدانة المتهم بجريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ ما أورده المحكمة من أسباب لثبوت العلم بناء على مجرد المزاول والمران أو عدم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لان ذلك ليس من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية .

(القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفهم يسي الجندي والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

١٩٥

٢١ يناير سنة ١٩٥٧

١ — تحقيق . تفتيش . السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح . لا عيب .
م ١٩١ ج .

ب — تفتيش . نيابة عامة . العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع .

ج — نيابة عامة . تحقيق . ندب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة للتحقيق . صحيح .

د — تحقيق . الدفع بطلانه . إجراءات . حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المتهم في الدفع بطلانه . م ٣٣٣ ج .

المبادئ القانونية

١ — لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يغيبه السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراده الاذن .

٢ — العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .

٣ — معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندية للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح في القانون .

(القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفيهم يسي الجندی والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٩٦

٢٢ يناير سنة ١٩٥٧

وصف التهمة . قتل عمد . قتل خطأ . دفاع . تعديل وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ — دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه — ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(القضية رقم ٦١٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٩٧

٢٢ يناير سنة ١٩٥٧

مواليد ووفيات . إثبات . جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من المحاكمات متى خلت السجلات الرسمية المدة لإثبات الوفيات من أي بيان مخالف . م ٣٠ مدني .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد أخرجت بشهادة الوفاة الصادرة من المحاكمات بعد أن تبين من الشهادات السلبية التي قدمت نخلو السجلات الرسمية للمدة لإثبات الوفاة من أي بيان مخالف لما ورد بها ، فإنها لم تخطئ . ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون

المدنى وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان
السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعلة
أو لآخرى .

(القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومحمود
محمد مجاهد وفيهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفى المستشارين)

١٩٨

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإباحة وموانع
العقاب . دفاع شرعى . إثبات المحكمة فى حكمها ما يدل
على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى . استخلاصها
ما يخالف هذه الحقيقة . سلطة محكمة النقض فى تصحيح
هذا الاستخلاص .

المبدأ القانونى

متى كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها من
الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع
شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة،
فإنه عندئذ يكون لمحكمة النقض أن تصحح هذا
الاستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(القضية رقم ١١٣٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وفيهم يسى الجندى
وأحمد زكى كامل المستشارين)

١٩٩

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

تموين . صدور قرار بمد أجل التوريد . عدم قيام
المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه
للمحاكمة . صحيح .

المبدأ القانونى

متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور
القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ — وقضى ببراءته

لصدور تشريعات أخالت أمد التوريد — فإنه
لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور
القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى
حلول الميعاد المحدد فيه .

(القضية رقم ١٣٩٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

٢٠٠

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

خيانة أمانة . حكم «تسيب معيب» . استناد الحكم فى
إدانة المتهم بجرمة التبيد على مجرد عدم نقله المحجوزات
إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المتهم فى الأشياء
المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ . قصور .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المتهم
فى جريمة التبيد المستندة إليه على مجرد عدم نقله
المحاصيل الزراعية المحجوز عليها إلى السوق فى
اليوم المحدد للبيع ولم يستظهر أن المتهم تصرف
فى الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ، فإنه
يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(القضية رقم ١٤٠٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمد محمد حسنين وفيهم
يسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى
المستشارين)

٢٠١

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

خيانة أمانة . حكم «تسيب معيب» . إدانة المتهم بجريمة
التبيد دون إثبات قيام القصد الجنائى لديه . قصور .

المبدأ القانونى

متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون
أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف

٢٠٣

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

إثبات . خبير . استناد الحكم إلى تقرير الطبيب
المعين في التحقيق والذي استعان في تكوين رأيه بتقارير
أطباء آخرين لم يحلفوا اليمين . لا عيب .

المبدأ القانوني

للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين
رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته
فإذا كان الطبيب الشرعي الذي ندب في الدعوى
قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب
أخصائي ثم أقر هذه الآراء وتبناها وأبدى رأيه
في الحادث على ضوءها ، فليس يعيب الحكم الذي
يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي
كون الأطباء الذين رجع إليهم لم يحلفوا اليمين .
(القضية رقم ١٤١٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد محمد
حسين وفهيم يسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد
عفيفى المستشارين) .

٢٠٤

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

نقض . الخصوم في الطعن . إدانة الشاهد في الحكم
المنقوض بشهادة الزور . استفادته من نقض الحكم
ونقضه بالنسبة له أيضا .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة
الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل
هذا الشاهد عما سبق له ابدأؤه من أقوال كما أن
من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة
الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض

نذته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه
لنفسه إضرارا بما لكه فإنه يكون قاصر البيان .

(القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة حسن داود وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد
حسين وفهيم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفى
المستشارين) .

٢٠٢

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى تنطبق
المادة ٦٣ - ١ ع ؟
ب - إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس
المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يخالف الثابت فيه .
لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٦٣ من قانون العقوبات
في فقرتها الأولى لا تنطبق إلا إذا ثبت صدور
أمر من رئيس وجبت طاعته - ولا يغنى اعتقاد
الموظف بصدور الأمر عن حقيقة صدوره فعلا
والثابت من صدور الأمر لا يغنى عنه لتوافر حسن
النية .

٢ - مجرد عدم توقيع رئيس المحكمة على
محضر الجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات
مادام المتهم لا يدعى أن شيئاً مما دون في المحضر
قد جاء مخالفاً للحقيقة .

(القضية رقم ١٤١٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود
محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهيم يسى الجندى وأحمد
زكى كامل المستشارين) .

ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر .

٢ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقاً للبادء ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

(القضية رقم ١١٨٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل وفيهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٢٠٧

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

خيانة امانة . قصد جنائى . تراخى المجنى عليه في دفع نفقات حفظ المنقولات التى عين المتهم حارساً عليها . يعمى بمعرفة المحضر وفاة المتأخر إيجار الخزن الذى حفظت فيه . عدم جواز اتخاذ ذلك دليلاً على توفر القصد الجنائى لديه .

المبدأ القانونى

مضى كان الثابت أن المجنى عليه قد تراخى في تسليم المنقولات التى عين المتهم حارساً عليها وفي دفع نفقات حفظها حتى بيعت بمعرفة المحضر وفاة المتأخر إيجار الخزن الذى حفظت به فإنه لا يجوز اتخاذ ذلك دليلاً على أن المتهم بتصرفه القانونى هذا قد قصد إلى تهديد ما أودع لديه .

(القضية رقم ١٣٢٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٢٠٨

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

متشردون ومشبه فيهم . تلبس . تفتيش . مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه

الحكم بالنسبة للطاعنين يستفيد منه حتماً المحكوم عليه بشهادة الزور للارتباط الوثيق القائم بين الجريمةتين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضاً .

(القضية رقم ١٤٢٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٢٠٥

٢٨ يناير سنة ١٩٥٧

هتك عرض . توفره قانوناً ولو لم يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه .

المبدأ القانونى

هتك العرض هو كل فعل يغفل بالحياة يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوفره قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليه .

(القضية رقم ١٤٢٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمد محمد حسين وفيهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٢٠٦

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

١ - قتل خطأ . جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أيهما لا ينفي مسؤولية الآخر .

ب - دعوى مدنية . مسؤولية الشخص عن أعماله الشخصية . تضامن . التضامن في التعويض واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .

المبادئ القانونية

١ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين

في أقواله : عدم اعتباره في حالة تلبس بجرمة الاشتباه .
عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .

المبدأ القانوني

وجود متهم في وقت متأخر من الليل في
الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن
اسمه وحرفته ، لا يفيء بذاته عن تلبسه بجرمة
الاشتباه ولا يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات
أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض
عليه وتفتيشه طبقاً لنص المادة ٣٤ من قانون
الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٣٦٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
الصادرة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين واحمد زكي كامل
والسيد احمد عفيفي المستشارين) .

٢٠٩

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

حكم . بياناته . الخطأ المادى الواضح في تاريخ
الحكم . لا غيب .

المبدأ القانوني

لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد في
تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما
حكمت به المحكمة .

(القضية رقم ١٤٠٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأستاذة السيد مصطفى فاضل وكيل المحكمة
وحسن دارد ومحمد محمد حسين وفهيم يسى الجندي واحمد
زكي كامل المستشارين) .

٢١٠

٢٩ يناير سنة ١٩٥٧

غرفة الاتهام . سلطة غرفة الاتهام في تمحيص الأدلة
وتقديرها . المادة ١٢٩ (ا . ج) .

المبدأ القانوني

أضفت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات
الجنائية على غرفة الاتهام سلطة تمحيص الأدلة
وتقديرها والموازنة بين جانب الاثبات والنفي
من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير
مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .
(القضية رقم ١٤٢٣ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عياد واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على ومحمود محمد مجاهد وأحمد قوشه وفهم يسى جندى ومحمد متولى عظم وأحمد زكى كامل وابراهيم عثمان يوسف المستشارين)

من الدرجة الأولى ثم عين قاضياً من الدرجة الثانية فإن تحديد أقدميته في وظائف القضاء إنما يكون وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ لا وفقاً لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة وبمجرد صدور المرسوم بتعيينه قاضياً من الدرجة الثانية تكون أقدميته قد تحددت وفقاً لما هو مبين في الفقرة الثالثة .

٢ - متى تبين أن الطالب كان محامياً وعين وكيلاً للنائب العام من الدرجة الثانية الأمر الذي يفيد أن أقدميته بين وكلاء النيابة من الدرجة الثانية قد حددت بناء على مرسوم التعيين وفقاً لنص الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وأن أقدميته قد استقرت على هذا الوضع إلى أن رقى وكيلاً للنائب العام من الدرجة الأولى ثم عين قاضياً من

٢١١

٢٧ ابريل سنة ١٩٥٧

١ - أقدمية . تعيين الطالب قاضياً من الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة درجة ثانية ثم رقى إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى . تحديد أقدميته . قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
ب - أقدمية . تعيين المحامي وكيلاً للنيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة الأولى ثم تعيينه قاضياً من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . غير جائز .
ج - أقدمية . القضاة المعينون من خارج السلك القضائي . كيفية تحديد أقدميتهم . القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن الطالب عندما عين قاضياً من الدرجة الثانية لم يكن من بين المعينين من خارج السلك القضائي بل كان يشغل وظيفة وكيل للنائب العام من الدرجة الثانية وبقى إلى وظيفة وكيل للنائب العام

الدرجة الثانية وتحددت أقدميته في هذه الوظيفة وفقا لنص الفقرة الثالثة فلا يجوز له أن يعود ويطلب من جديد تعديل أقدميته على أساس ما هو مبين بالفقرتين الرابعة والخامسة .

٣ - لم يرد بقانون استقلال القضاء أي قيد يوجب أن يكون تحديد أقدمية القضاة المعينين من خارج السلك القضائي من تاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم وقد خول القانون وزير العدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ حق تحديد أقدمية هؤلاء بقرار يصدره في ظرف شهر على الأكثر من تاريخ التعيين . فإذا كان الثابت أن المرسوم المطعون فيه لم يتضمن تحديد أقدمية القضاة المطعون في أقدميتهم وترقيتهم وأنه قد صدرت من وزير العدل قرارات بتحديد أقدميتهم فلا محل للقول بأن أقدميتهم إنما ترجع إلى تاريخ صدور هذا المرسوم .

(الدأب رقم ١٠٧ سنة ٢٣ ق «رجال القضاء»)

٢١٢

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧

أ - أهلية - ترقية - الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها . اعتبار الأهلية على درجات وأولوية الأعلى درجة بالترقية .

ب - أهلية - تفتيش قضائي - إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين - جواز الاكتفاء بما في ملفه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته .

المبادئ القانونية

١ - إن المشرع إذ نص في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء على أن الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية . إذ نص على ذلك قد اعتبر أن الأهلية على درجات وأنه عند التفاضل بين درجاتها يكون من هو حائز على درجة أعلى من غيره أولى بالترقية .

٢ - إغفال التفتيش على أعمال القاضي خلال سنة من السنين لا يمنع من أن يكون مافي ملفه من تقارير وأوراق وبيانات كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة أهليته بأهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

(الطلبات ارقام ٩١٥٤١ و ١٣٣ سنة ٢٤ ق و ٢٧ و ١٣٤ سنة ٢٥ ق «بأهلية السابقة» .

٢١٣

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧

تفتيش قضائي - إجراء التفتيش على القضاء قبل كل حركة قضائية - غير واجب .

المبدأ القانوني

ليس في القانون ما يوجب إجراء التفتيش على القضاء قبل كل حركة قضائية .

المحكمة

«... من حيث إن الطالب يبنى طلبه على أن الوزارة خالفت القانون فيما نص عليه في المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأسأمت استعمال السلطة ، ذلك بأنه قد

فتش على أعماله قبل صدور المرسوم المطعون فيه بأيام وأسفر هذا التفتيش عن تقرير ثبت منه عنايته بعمله وحسن تطبيقه للقانون وسلامة تقديره ؛ ولذلك فقد كان يتعين ترقية .

« ومن حيث إن وزارة العدل ردت على الطلب بأنه ليس ثمة خطأ من جانبها في تطبيق القانون ولا تعسف في استعمال السلطة ، فالطالب لم تبلغ أهليته الدرجة التي بلغها من رقي من زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ، وأن الوزارة لم تعتمد في تقدير أهلية الطالب على التقرير الذي يشير إليه وحده ، ولا سيما أنه لم يسلك في الاعتراض عليه الطريق الذي رسمه القرار الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ ، وقد عقب الطالب على ما جاء بدفاع الوزارة بأنه حصل أكثر من مرة على درجة « فوق المتوسط » وأنه لم يملن بالتقرير الأخير ولا بإيداعه حتى يؤخذ بالسكوت عن الاعتراض عليه . هذا إلى أن الوزارة أوفدته إلى الخارج لدراسة نظام الأحداث بما يشهد بكفايته .

« ومن حيث إن النيابة قالت في مذكرتها التي وضعتها في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إن الموضوع بحاجة إلى ضم ملف الطالب وكذا البيانات الخاصة بأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ورقوا دونه وذلك لحسم ما يثيره الطالب من نزاع .

« ومن حيث إن الطالب المقيم برقم ١٢٣ سنة ٢٤ ق رجال القضاء يتحصل كما جاء به في الطالب عند صدور المرسوم المطعون فيه بتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ كان قاضياً من الدرجة الأولى ورقى بهذا المرسوم اثنان من زملائه إلى وكيل محكمة قنة د ب ، ولم يرق هو مع أنه كان

يسبقهما في الأقدمية وهما لا يزيدان عنه في درجة الأهلية وهو لذلك يطلب إلغاء القرارات المكملة له فيما تضمنته من تخطيه في الترقية والحكم بأحقية الترقية أسوة بهما .

« ومن حيث إن الطالب يبنى هذا الطلب على أن الوزارة خالفت القانون وأساءت استعمال السلطة حيث تركته في الترقية ورقت اثنين من زملائه كانوا يلونه في الأقدمية ولا يرجحانه في درجة الأهلية ، إذ هو يساويهما في الكفاية وكان تطبيق القانون يقتضي أن تراعى أقدمية الطاعن ما دامت أهليته على قدم من المساواة مع أهلية زملائه الذين رفقوا دونه ، وأحال في بيان ما يستند إليه في تأييد طلبه وإثبات أهليته إلى ما بينه في أسباب طعنه السابق (رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق رجال القضاء) وأضاف الطالب أن وزارة العدل كان ينبغي لها أن تأمر بإجراء تفتيش جديد على أعمال الطاعن ولكنها أبقت الحال على ما هو عليه حتى حصل تخطيه مرة أخرى ، ولذلك يكون تصرفها مبنيًا على مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ، وقد ردت الوزارة في مذكرة دفاعها بأنها تنصر على ما جاء بمذكرتها السابقة في الطعن رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق ، وأن ما أورده الطالب ليس فيه ما يثبت أن الوزارة أساءت استعمال السلطة أو أنها حادت عن مقتضيات المصلحة العامة ؛ وقد عقب الطالب على مذكرة الوزارة بأن الأمر يقتضي الاطلاع على ملفه وملفات زملائه الذين تخطوه إلى الترقية ومن التناقض أن تختار الوزارة الطالب لتمثيلها في مؤتمرات قانونية خارج البلاد ثم تقول إنه لم يبلغ درجة الأهلية التي بلغها من رفقوا دونه .

« ومن حيث إن النيابة صممت في مذكرتها الأخيرة على ما جاء بمذكرتها الأولى وهي ترى

أن الحكم على أهلية الطالب بالنسبة لزملائه أمر متروك لتقدير المحكمة .

« ومن حيث إن ما يقوله الطاعن من أن واجب الوزارة كان يقضيها لإجراء تفتيش على أعماله قبل الحركة الأخيرة المطعون في مرسومها ، هذا القول مردود بأن القانون ليس فيه ما يوجب لإجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية وفضلا عن ذلك فإن الواضح من الاطلاع على الملف السري للطالب أن آخر تفتيش على أعماله كان بتاريخ ٥ من إبريل سنة ١٩٥٤ أي قبل صدور الحركة الأخيرة المطعون في مرسومها بفترة قصيرة .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ، وعلى البيانات الرسمية المستخرجة من السجلات السرية لزملائه الذين رُقوا بمقتضى المرسومين المطعون فيهما إلى درجة وكلاء محاكم من الفئة « ب » ، أو ما يماثلها من كانوا يلونه في الأقدمية ، يبين من ذلك أنه لم يقع في تخطي الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادر بها المرسومان المطعون فيهما ، مخالفة للقانون أو تعسف في استعمال السلطة ، ومن ثم يكون على غير أساس طلب إلغاء هذين المرسومين والقرارات المكملة لها ويتعين رفض الطلبين .

(الطلبان رقا ٥٩ و ١٢٣ سنة ٢٤ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢١٤

٢٧ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - نقض . الخصوم في الطلب . مجلس القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب إليه .

ب - ترقية . أقدمية . القضاء برفض طلبات إلغاء

مراسيم سابقة فيما اشتملت عليه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ا » دون زملائه التاليين له في الأقدمية . طلب إلغاء المرسوم اللاحق الذي تضمن ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » فيما تضمنه من تخطي في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة « ب » . لا أساس له .

المبادئ القانونية

١ - توجيه الطلب إلى مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية .

٢ - متى كان قد قضى برفض طعون الطالب في المراسيم السابقة فيما اشتملت عليه من تخطي في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » ، ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ا » ، دون زملائه التاليين له في الأقدمية لما استبانت المحكمة من عدم مخالفة تلك المراسيم للقانون ولما ثبت لها من مراجعة تقارير التفتيش الخاصة بالطالب وزملائه الذين تخطوا في الترقية من أن الطالب لا يدانهم أهلية ، فإن وسيع الطالب في مكانه بعد هؤلاء يكون قد استقر على أساس هذا الحكم . وبهذا الحكم يصبح زملاؤه الذين كانوا يلونه في الأقدمية أسبق منه فيها لأنهم يزيدون عليه في الأهلية ولأنه لا يدانهم فيها ومن ثم فإن طلبه بإلغاء المرسوم اللاحق الذي رقي فيه لدرجة وكيل محكمة من الفئة « ب » ، فيما تضمنه من تخطي في الترقية إلى

درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) أو ما يعادلها يكون على غير أساس .

(الطلب رقم ٥٥ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢١٥

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

تفتيش قضائي . إعلان الطالب بتقارير التفتيش وإطلاع عليها في الوقت المناسب . عدم سلوكه السبل المرسوم في القرار الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ بشأن التظلم من هذه القرارات . النفي عن التقارير بعد ذلك . لا محل له .

المبدأ القانوني

مضى كان الطالب لم يسلك السبل المرسوم في القرار الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ بشأن إدارة التفتيش والتظلم من تقارير التفتيش وقد كان بوسعه أن يفعل ذلك وقد أعلن بها وإطلع عليها في الوقت المناسب فلا يكون هناك محل للنفي على هذه التقارير .

(الطلبات أرقام ٦٧ و ٩٢ سنة ٢٤ و ١٩ و ٥٢ و ١٠٧ و ١٨٦ سنة ٢٥ و ١٤ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢١٦

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

ترقية . الرخصة . الخولة . وزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بالامتنياز . سلطته في أعمال هذه الرخصة أو إعمالها . واجبه عند إعمالها .

المبدأ القانوني

لا توجب المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ على وزير العدل ترقية كل أو بعض من ترشحهم

لجنة الترقية بالامتنياز بل إن كل ما أرجوه القانون عليه أنه إذا ما رأى في الاختيار من ذوي الكفايات الممتازة أن يكون المختارون ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم وألا يزيد عددهم عن ثلث المرقين جميعاً فإن شاء الوزير عمل هذه الرخصة وإن شاء أهملها وعمد إلى الترقية بالأقدمية . وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة .

(الطلب رقم ٩٤ سنة ٢٤ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢١٧

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

نقض . ميعاد الطعن . أقدمية . عدم علم الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاء الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عدداً من زملائه . تقريره بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاء من الدرجة الأولى . على أثر صدور هذه المراسيم وفي الميعاد القانوني . الدفع بعدم قبول الطعن بسقوط ميعاده . لا محل له .

المبدأ القانوني

مضى كان الطالب لم يعلم بقرارات تحديد أقدمية قضاء الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عدداً من زملائه وعندئذ فقط وبعد إعلان أسمائهم في هذا المرسوم استبان له أنهم من المخرجين معه في سنة واحدة وأنهم قد سبقوه في كشف الأقدمية فقرر بالطعن في المراسيم الصادرة

درجة مستشار فان الطعن في المرسوم اللاحق
يصبح غير ذي موضوع ولا مصلحة للطالب فيه
(الطلبان رقا ١٢٦ سنة ٢٤ ق و ٢٣ سنة ٢٥ ق
« رجال القضاء » بالهيئة السابقة)

٢١٩

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

ترقية - الصلاحية للترقية إلى درجة - عدم اعتبارها
دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلى منها -

المبدأ القانوني

الصلاحية للترقية إلى درجة ليست في
ذاتها دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة
أعلى منها - على ما استقر عليه قضاء
هذه المحكمة .

(الطلب رقم ١١٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٠

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

أ - ترقية - عرض حالات جميع رجال القضاء على
مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية - غير واجب -
ب - تفتيش قضائي - قيام إدارة التفتيش بإبلاغ
القاضي بصورة من الملاحظات التي أخذت عليه في تقرير
التفتيش وعدم اعتراضه عليها - ملته على التقرير - غير
منتج -

ج - أهلية - تفتيش قضائي - جواز الاكتفاء بما
في ملف القاضي من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير
درجة أهليته -

المبادئ القانونية

١ - لم توجب المادة ٢١ من قانون

استقلال القضاء عرض جميع حالات رجال

القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة

القضائية وبالتالي لم ترتب جزاء على إغفال

بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة
الأولى على أثر صدور هذه المراسيم وفي
الميعاد القانوني فانه لا يكون هناك محل
للدفع بعدم قبول الطعن لسقوط ميعاده إذ
لم يكن يتسنى للطالب أن يعلم بأسماء من
رقوا دونه إلا عند صدور كل مرسوم من
المراسيم التي قرر بالطعن فيها .

(الطلبات أرقام ١٠٢ سنة ٢٣ و ٨ و ٥٨ و ٨٨ سنة
١١ و ٢٤ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢١٨

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

١ - اختصاص - أقدمية - مرتبات - الحكم بالغا -
مرسوم فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة
مستشار أو ما يادلها - المطالبة بفرق الرتب وتحديد
الأقدمية في الطعن في المرسوم اللاحق - خروج هذين
الطلبين عن ولاية هذه المحكمة .

ب - نقض - الصلاحية في الطعن - الحكم بإلغاء المرسوم
فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار -
انعدام الصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق .

المبادئ القانونية

١ - متى قضى بإلغاء مرسوم فيما
تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة
مستشار أو ما يادلها فان المطالبة بفرق
الرتب وتحديد أقدمية الطالب في الطعن
في المرسوم اللاحق هو بما يخرج عن ولاية
هذه المحكمة إذ هو نتيجة للحكم بإلغاء
المرسوم السابق .

٢ - متى كان قد قضى للطالب بإلغاء
مرسوم فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى

قاعدة تنظيمية عامة ابتغاء المصلحة العامة
فلا سبيل إلى النعي على تصرفها بسوء استعمال
السلطة .

(الطلب رقم ١٦١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٢

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - نقض . شكل الطلب . طعن الطالب على المرسوم
الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية
التالين له في الأقدمية إلى وظائف قضاء من الدرجة
الثانية وقوله إن القرارات التي صدرت بعد المرسوم
بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية والتالين له
أيضاً في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة
الأولى وأغفلت ترقيته فيها كما أغفلت في المرسوم .
اعتبار ذلك تمييزاً كافياً للقرارات المطعون فيها .

ب - ترقية . اهلية . سلطة جهة الإدارة في تخطي
الموظف في الترقية إذا قام لديها ما يدل على انتقاص
اهليته ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطالب لاذ طعن على المرسوم
الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من
الدرجة الثانية ممن كانوا يلونه في الأقدمية
إلى وظائف قضاء من الدرجة الثانية قال
إن القرارات التي صدرت بعد هذا المرسوم
بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية
ممن كانوا يلونه في الأقدمية أيضاً إلى
وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى
وأغفلت ترقيته في هذه القرارات كما أغفلت
في المرسوم فإن في ذلك من البيان والتحديد
لهذه القرارات ما يكفي لاعتبار القرارات
المطعون فيها معينة تمييزاً كافياً مما يتعين

هذا العرض بالنسبة للطالب .

٢ - متى كانت إدارة التفتيش القضائي
قد أبلغت القاضي بصورة من الملاحظات
التي أخذت عليه في تقرير التفتيش فلم يعترض
عليها فإن طعنه على هذا التقرير يكون غير
منتج .

٣ - إنه وإن كانت المادة السادسة

من القرار الوزاري الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢
تنص على أن ينتقل المفتشون مرة على
الأقل كل سنة لفحص عمل القاضي إلا أنه
ليس ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن
يكون ما جاء بملف القاضي من تقارير
وبيانات وأوراق كافياً لتقدير درجة أهليته
تقديراً يطمأن إليه ويمكن من واقعة مقارنة
أهليته بأهلية زملائه التالين له في الأقدمية .

(الطلبان رقما ١٤٠ سنة ٢٥ و ١٣٠ سنة ٢٦ ق
بالهيئة السابقة) .

٢٢١

٢٥ مايو سنة ١٩٥٧

نيابة عامة . تعيين . ترتيب المعينين في وظائف
معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث . تركه
لتقدير الوزارة .

المبدأ القانوني

لم يورد قانون استقلال القضاء قواعد
خاصة لتحديد ترتيب المعينين في وظائف
معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات
الثلاث أي أن ذلك متروك لتقدير الوزارة
ومتى كانت الإدارة قد ألزمت في تصرفها

٢٢٤

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - اهلية . ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقدير درجة اهليته قبل المرسوم المطعون فيه . إهمال إرفاق هذا التقرير ملف القاضي عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ . حق القاضي في أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلاً .
ب - تفتيش قضائي . جواز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في السنة الواحدة .
ج - أقدمية . اعتبار طلب تصحيح الأقدمية أثراً من آثار الحكم بإلغاء المرسوم المطعون فيه .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان التفتيش قد تم فعلاً على عمل القاضي وتم تقدير أهليته قبل المرسوم المطعون فيه فليس لوزارة العدل أن تهدر التقرير المقدم عنه أو أن تؤخر إيداعه بملف القاضي وتمنع تحقيق أثره في المقارنة بين أهلية من قدم عنه التقرير وباقي زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية ، فإذا أهمل إرفاق هذا التقرير عند إجراء الحركة القضائية بلا مسوغ من القانون كان من حق القاضي إذا ما تظلم من تخلفه في الترقية أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلاً وقت إصدار المرسوم أو القرار المطعون فيه .

٢ - مفاد المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ أنه يجوز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر

معه رفض الدفع بعدم قبول الطلب شكلاً بالنسبة للقرارات المذكورة المطعون فيها .

٢ - التدرج في الوظائف العامة مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة وإذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على انتقاص أهلية الموظف ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة كان لهذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تختطأ في الترقية إلى من يليه .

(الطلب رقم ١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٣

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

نقض . تقرير الطعن . اكتفاء الطالب في تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة . لا بطلان .

المبدأ القانوني

إذا كان الطالب قد اكتفى في تقريره عن تفصيل الأسباب التي بني عليها وجه الطلب ببيان موجز محدد يخرجها عن الإبهام ويبعدها عن الجهالة التامة ، فإنه لا يكون هناك مسوغ لبطلانه ذلك أن القانون لم يرسم لهذا البيان طريقة خاصة بل يكفي إذا كان وجه الطعن معيناً بإيجاز أن يكون المقصود منه ظاهراً ومحدداً .

(الطلبات أرقام ١١٢ و ٤٥ سنة ٢٤ و ٢٥ و ٣٠ و ٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

من مرة في السنة الواحدة .

٣ - إذا قضى بالغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس نيابة من الدرجة الثانية أو ما يعادلها فإن طلب تصحيح أقدميته يعتبر أثراً من آثار الحكم بالغاء ذلك المرسوم .

(الطلبات ارقام ١٣٤ سنة ٢٤ و ٢٩ و ١٤٢ سنة ٢٥ و ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٥

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - تفتيش قضائي عدم وجود تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع هذا التقرير عند صدور القرار المطعون فيه . النعي على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرره عنه كان عن مدة سابقة على القرار وات الوزارة هي التي أخرجت إجراء هذا التفتيش إلى ما بعد الحركة القضائية . لا سند له .

ب - تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب .

المبادئ القانونية

١ - العبرة هي بما يوجد فعلاً من تقارير وأوراق مما يمكن أن يحويه ملف القاضي وقت صدور قرار بحركة قضائية . فإذا لم يكن لتقرير التفتيش على عمل القاضي وجود عند صدور القرار المطعون فيه ولم يكن التفتيش موضوع هذا التقرير قد بدأ فيه فإنه لا سند من الواقع والقانون للنعي على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرره عنه كان عن مدة سابقة على القرار المطعون فيه وأن الوزارة هي التي أخرجت إجراء

هذا التفتيش إلى ما بعد إجراء الحركة القضائية .

٢ - لا يوجد في القانون ما يوجب على وزارة العدل أن تجري التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية .

(الطلب رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٦

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

١ - أهلية . عدم التزام وزارة العدل بعرض جميع حالات النضارة على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم بناء على عرض ناقص . لا عيب .
ب - أهلية . أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصراً من عناصر الأهلية . كون القضية المطعون في ترقية أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا محل له .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ تنص على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى - غير قضاء المحاكم الابتدائية - على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية لم تستلزم أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضايا ومن في حكمهم قبل أية حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية وليس بما يقتضيه أعمال القاعدة التي قررتها المادة المذكورة - أن تقوم الوزارة بعرض جميع الحالات على مجلس القضاء وأن يكون اغفال هذا العرض مدعاة لتعيب

أمام محكمة النقض بعد الميعاد . عدم قبول الطلب شكلا .
التحدى برفعه أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل
صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون ١٩٥٥
سنة ١٩٥٥ . لا يجدى .

المبدأ القانوني

إذا كان الطالب لم يقرر بالظعن في قرار وزير
العدل فيما لم يتضمنه من منحه مربوط درجة
مساعدة نيابة أمام هذه المحكمة إلا بعد الميعاد فإن
الدفع بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد
يكون في محله - ولا يجدى الطالب التحدى بأنه
رفع طلبه هذا أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل
تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء
بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ذلك لأنه يكون
قد رفعه أمام جهة غير مختصة ولم يتقدم به إلى
هذه المحكمة إلا بعد الميعاد وهي صاحبة
الاختصاص دون غيرها .

(الطلب رقم ١٠١ سنة ٢٥ ق « رجال القضاء »
بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

أهلية . تعريفا . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في
درجة الأهلية وتقديم الأسبق في الأقدمية بين
المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف
الحركات القضائية .

المبدأ القانوني

الأهلية ليست أمراً ثابتاً بل هي درجات
متفاوتة وقد أشار الشارع إلى هذا التفاوت في
نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢١ من قانون
استقلال القضاء عند ما أوجب أن تكون الترقية

المرسوم أو القرار الذي يصدر بناء على عرض
ناقض بأي عيب شكلي ذلك أنه فضلا عن أن
الظعن المترتب على إغفال إجراء من الإجراءات
لا يقع إلا حيث يكون هذا الإجراء واجبا بنص
القانون فإن لمجلس القضاء - طبقا للمادة ٣٦
من القانون المشار إليه - أن يطلب من الجهات
الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات
والأوراق .

٢ - إذا كان القضاء المطعون في ترقية
يسبقون الطالب في الأقدمية فإنه لا يكون هناك
محل لما يطلبه من مقارنة أهليته بأهليتهم ذلك أن
الأقدمية هي عنصر من عناصر الأهلية ولا سبيل
إلى محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا
العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة
المطعون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من
عناصر الأهلية نسبة معينة ولأن للسلطة المختصة
وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل
الموازنة بين هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية
طبقا لما تدعو إليه المصلحة العامة ما دامت
لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقدير
درجتها .

(الطلبات أرقام ١٠ و ٤٤ و ١٣٥ سنة ٢٥ ق
« رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢٢٧

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

نقض « إجراءات الظعن » . اختصاص . مرتبات .
الظعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح
الطالب مربوط درجة مساعد نيابة . التقرير بهذا الظعن

كانت عليه قبل صدور ذلك المرسوم واعتبار ترقيته إلى درجة نائب محكمة من الفئة « ب » من تاريخ صدور المرسوم المذكور وذلك تحقيقاً للأثر الرجعي للإلغاء ؛ كما يمتد أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب وتركه في الترقية إلى الدرجات الأعلى باعتبارها أثراً من آثار المرسوم الملغى من كان من شأنها إقصاء الطالب عن مجال الترشيح للوظيفة الأعلى أسوة بزملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية ولم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته إلى هذه الوظيفة أو الدرجة .
(الطلب رقم ١١٤ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٢٣٠

٢٢ يوفيه سنة ١٩٥٧

تفتيش قضائي . علم الطالب بعد صدور القرار الجمهوري المطعون فيه بالتقرير الذي أودع بملفه . عدم اعتراضه عليه وعدم اتخاذ في شأنه مانع عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . ما يثيره في خصوص هذا التقرير . لا محل له .

المبدأ القانوني

متى كان الطالب — مع تسليمه بأنه علم بعد صدور القرار الجمهوري المطعون فيه بالتقرير الذي أودع بملفه لم يعترض عليه ولم يتخذ في شأنه ما نص عليه قرار وزير العدل بتنظيم إدارة التفتيش القضائي . فإنه لا محل لما يثيره في خصوص هذا التقرير .

(الطلب رقم ١٢١ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

على أساس ما بلغه المرشح من درجة الأهلية وإعمال هذا الحكم يقتضي عند التفاضل بين درجات الأهلية أن يكون الحائز للدرجة أعلى من غيره أحق بالاختيار في مجال الترقية ، إلا أن لا يكون تفاوت بين المرشحين للترقية فعندئذ تراعى الأقدمية ؛ وفي ذلك ترسم لمрад الشارع من تحقيق المصلحة العامة التي توجب تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية ، وتحقيق العدالة بتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية ؛ وهذه الموازنة وإن اتحد أساسها القانوني — إلا أنها تختلف باختلاف الحركات القضائية بالنظر إلى أن المرشحين ليسوا سواء في كل حركة من هذه الحركات .

(الطلب رقم ١٩٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٩

٢٢ يوفيه سنة ١٩٥٧

ترقية . صدور قرار من اللجنة القضائية بإلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة « ب » . امتداد أثر هذا الإلغاء إلى المراسيم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى الدرجات الأعلى .

المبدأ القانوني

متى تبين من قرار اللجنة القضائية في النظم المقدم من الطالب أنه ألغى المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنه من ترك وتخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة « ب » ، فإن مقتضى هذا الإلغاء ولازمه أن يعاد الطالب مركزه القانوني وإرجاع أقدميته إلى ما

قبوله كطالب مترتب على طلباته السابقة ومن ثم يكون الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد على غير أساس.

٢ - متى ثبت من الحكم الصادر بإلغاء المرسوم السابق أهلية الطالب للترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يماثلها لمساواته في الأهلية مع زميله الذي يليه في الأقدمية وتناولته الترقية إلى هذه الدرجة بالمرسوم المذكور فإن أهلية الطالب تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زميله هذا الذي كان يليه في الأقدمية وسبقت ترقيته ما لم تقدم وزارة العدل دليلاً على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى أسوة بهذا الزميل. فإذا كانت الوزارة لم تقدم بل ولم تدع هذا المسوغ فإنه يتعين إلغاء القرار الجمهوري اللاحق فيما تضمنه من تخطي الطالب إلى وظيفة رئيس محكمة التي رقي إليها زميله المذكور بهذا القرار باعتبار أن القرار هو أثر من آثار المرسوم الملغى وباعتبار أن هذا المرسوم كان أساساً للقرار المذكور وذلك قياساً على ما تقتضيه المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات.

(الطلب رقم ١٣٩ سنة ٢٠٦ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة).

٢٣١

٢٢ يونيو سنة ١٩٥٧

أ - تقضى . إجراءات الطعن . طلب إلغاء قرار جمهوري باعتباره ملغى تبعاً للراسم السابق الحكم بالنائها . لاجتماع في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجبة . الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد . لا أساس له .

ب - ترقية . أهلية . صدور حكم بالناء المرسوم السابق فيما تضمنه من تخطي الطالب إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يماثلها لمساواته في الأهلية مع زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتناولته الترقية . ترقية هذا الزميل إلى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية الطالب أسوة بزميله . خطأ .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الطالب يقصد من طلبه إلغاء قرار جمهوري باعتباره ملغى تبعاً للراسم السابق الحكم بإلغائها استناداً إلى أن هذا القرار هو أثر من آثار المراسم الملغاة وباعتبار أن تلك المراسم هي أساس لهذا القرار وأن إلغاءه هو إعمال لحكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات باعتبار أن هذا الإلغاء هو أثر من آثار الحكم الصادر بإلغاء تلك المراسم فإن هذا الطلب لا يحتاج في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجب اتباعها بل يصح

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد وأحمد قوشه
ومحمد منزلي، عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٢٣٢

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - بيع « ثمن المبيع » - شفعة . حق المشتري الثاني في حبس ثمن المبيع إذا رفعت دعوى شفعة عن جزء من الأطنان المبيعة متى كان لم يختصم في دعوى الشفعة . المادة ٣٣١ مدني قديم .

ب - فسخ . بيع . حكم « تسليب كاف » . دفاع . استناد الحكم في رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح وتقدير المحكمة أن لا عمل للفسخ استنادا إلى الشرط الضمني الفاسخ . عدم تحدث الحكم عن دفاع للبائع ومستندات لا تغير النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لا عيب .

ج - عقد « تفسيره » . بيع . وصف الحكم للعقد وصفا صحيحا بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن وإنزاله عليه حكم القانون الصحيح . لا خطأ .

د - دعوى « مصروفاتها » . بيع . فسخ . عدم احقية البائع في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد إظهار المشتري تمسكه بالعقد وعرضه للتنفيذ عينا في الوقت الذي كان فيه التنفيذ ممكنا . التزام البائع بمصروفات الدعوى . م ٣٥٧ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - تخول المادة ٣٣١ من القانون المدني القديم للمشتري حبس ثمن المبيع إذا ظهر له سبب يخشى منه نزع ملكيته عما اشتراه ولو صح القول بنأن دعوى الشفعة لا تهدد حق المشتري

المشفوع منه لأن حقه في استرداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشفيع مما لا يجوز له حبس الثمن فإن هذا القول لا يصدق على المشتري الثاني للعقار الذي تم تخنصم في دعوى الشفعة إذ يكون في هذه الحالة منقطع الصلة بالشفيع ولا يحق له الرجوع عليه بما عسى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالي يستهدف حقه للضياع بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزع ملكيته منه وعلى ذلك يجوز لهذا المشتري الثاني حبس الثمن حتى يفصل في دعوى الشفعة .

٢ - متى كان الحكم قد استند في قضاءه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح ينفسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقضى به استنادا إلى الشرط الضمني الفاسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصياتها فلا يكون بالحكم خالصة بعد ذلك إلى التحدث عن دفاع البائع ومستنداته إذا كانت هذه المستندات وذلك الدفاع لا يغير من النتيجة التي انتهى إليها الحكم استنادا إلى تلك القاعدة التي لم يوجه إليها البائع مطلقا .

٣ - متى كان الحكم قد نهج في تفسير العقد منها قوماً إذ نظر إلى نصوصه وتبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد فانه من ذلك إلى وصف صحيح للعقد بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن ثم أنزل عليه حكم القانون الصحيح فانه لا يكون مخالفاً للقانون .

٤ - إذا كان البائع غير محق في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد أن أظهر المشتري تمسكه بالعقد وعرض على البائع تنفيذه عيناً في الوقت الذي كان فيه هذا التنفيذ ممكناً فإن البائع يكون ملزماً بمصروفات الدعوى وفقاً للادة ٣٥٧ من قانون المرافعات .

المحكمة

... حيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول قصوراً في التسبيب ، وقال في بيان ذلك إن الحكم انفت عن دفاعه وأغفل الرد عليه فقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاعه الذي سبق أن أبداه أمام محكمة أول درجة فأخذت به ، ومحصل هذا الدفاع أن مورث المطعون عليهم قد أخل بالتزاماته التي التزم بها في العقد المؤرخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ لإخلاله موجبا لفسخه ذلك أنه استند في حبس ثمن الأطنان المباعة إليه إلى ظهور الشفيع الذي اتخذ إجراءات الشفعة وإلى أن الطاعن قد أخفى ذلك عنه مع أن الواقع غير ذلك إذ أنه كان يعلم باتخاذ هذه الإجراءات وأن ولده الأستاذ جمال الزيني - المطعون عليه الثاني - كان يعلم بها أيضاً ، ويقول الطاعن إنه قدم إلى المحكمة مستنداته المؤيدة لهذا الدفاع فلم تلتفت إليها ولم

ترد عليها ، كما أنها أغفلت الرد على دفاعه ثم انتهت إلى رفض دعواه بفسخ العقد فجاء حكمها مشوباً بقصور يبطله .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في خصوص ما ينعاه الطاعن بهذا السبب على أنه قد استبان للمحكمة أن التعاقد الذي تم بين الطاعن ومورث المطعون عليه قد خلا من تحديد موعد لدفع ثمن الأطنان المباعة وبالتالي لم يرد به ذكر لشرط صريح يفسخ بمقتضاه العقد من تلقاء نفسه بقوة ذلك الشرط في حالة التأخر عن دفع الثمن ثم قال الحكم : أما الشرط الضمني الفاسخ فلا يلتزم به القاضي بل يخضع لتقديره فله ألا يحكم بالفسخ وأن يمكن الملتزم من الوفاء بما تعهد به حتى بعد رفع الدعوى عليه بطلب الفسخ إذا استبان له من ظروف الدعوى وخصوصياتها أن لا مبرر للفسخ ... وبما أنه ظاهر من وقائع الدعوى الحالية أن الزيني - مورث المطعون عليهم - بعد أن طالبه شتاً باتمام التعاقد لم يبد منه أى تصرف يدل على أنه راغب عن اتمامه ، بل أظهر من أول الأمر تمسكه به وحرصه على تنفيذه ولكنه رأى أن دعوى الشفعة المرفوعة ضد البائع له قد تخرج إحدى القطع من ملكية البائع فلا يستطيع نقل ملكيتها إليه ... وبما أنه قد تبين من الاطلاع على دعوى الشفعة المرفقة أن شتاً - الطاعن - قد أقر فيها بحق الشفيع وانتهت القضية بحكم قضى بأحقية الشفيع في أخذ القطعة ذات الـ ١٨ ف تخرجت هذه الأرض فعلاً من ملكية البائع للزيني وأصبح من المستحيل عليه تنفيذ العقد المبرم بينهما فيما تختص بهذه القطعة ...

وحيث إنه يبرز من ذلك أن الحكم المطعون

دعوى صحة التعاقد على القول بتقصير الزينى - المشتري - فى أداء الثمن المتفق عليه فى الموعد المحدد له ، وفى هذا يقول الدفاع عن شتا إن العلاقة بينه وبين الزينى هى علاقة اشتراك فى شراء أرض أولاد كامبوس وأن الثمن كان يجب أن يدفعه الزينى فى الوقت المتفق عليه بين شتا وكامبوس المحدد فى عقدهما وهو وقت التوقيع على العقد النهائى بينهما ، أما الدفاع عن الزينى فيقول إنه بعد أن صدر عقد كامبوس لشتا وحده فقد أصبحت العلاقة بين شتا والزينى هى علاقة بائع ومشتري - وأصبح العقد المتفق عليه بينهما عقداً يبيع صريحاً مستقلاً عن عقد كامبوس وهو على هذا النحو ليس فيه اتفاق على تحديد موعد مع الزينى لدفع الثمن .

وبما أن المحكمة ترى الأخذ بوجهة نظر الدفاع عن الزينى فى تكييف العلاقة بينه وبين شتا واعتبارها علاقة مشتركة بائع على ما جرى عليه القضاء فى أحكامه من أنه متى اتفق مشترى أرضاً مع آخر على أن يتنازل له عن جزء منها نظير سداد ما يقابله من الثمن المدفوع فيعتبر هذا بيعاً ثانياً وتجرى فى شأنه أحكام البيع بالنسبة للعلاقات بين المشتري والمشتري منه .

وبما أنه ظاهر من الاطلاع على العقد المحرر بين شتا والزينى بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنه قد خلا من الاتفاق على تحديد الثمن ولا يمكن أن يقوم إحداهما الطرفان بالتحديد مقام الاتفاق الذى كان ينبغى أن يتم باتحاد ارادتهما عليه وقت التعاقد .

وبين من ذلك أن الحكم قد نهج فى تفسير العقد منهجاً قوياً إذ نظر إلى نصوصه وتبين ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وقت التعاقد فاستعمل

فيه قد استند فى قضائه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من الطاعن الى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح بفسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقضى به استناداً الى الشرط الضمنى المفسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصياتها التى يثبتها فى أسباب حكمها وإلى سلفت الإشارة إليها فلم يكن بالحكم حاجة بعد ذلك إلى التحدث عن دفاع الطاعن ومستنداته التى هدف بها إلى إثبات علم مورث المطعون عليهم بأجراءات دعوى الشفعة إذ إن هذه المستندات وذلك الدفاع لم تكن لتغير من النتيجة التى انتهى إليها الحكم استناداً إلى تلك القاعدة التى لم يوجه إليها الطاعن مطعناً .

وحيث إن السبب الآخر يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله من أربعة أوجه : حاصل الوجهين الأول والثانى منها أن الحكم فسر عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ على أنه عقد يبيع صادر من الطاعن إلى مورث المطعون عليهم مع أن نصوص هذا العقد تدل على أن العاقدين قصداً منه إلى أن يكون مورث المطعون عليهم شريكاً فى العقد الصادر من أولاد كامبوس إلى الطاعن بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكذلك أخطأ الحكم إذ قرر أن عقد ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قد خلا من تحديد موعد لدفع الثمن مع أنه قد نص فيه على أن موعد الدفع هو الموعد المحدد للتوقيع على العقد النهائى الصادر من أولاد كامبوس إلى الطاعن .

وحيث إن هذه النعمى مردود بما أقام الحكم قضاءه عليه فى خصوصه إذ قال : « وبما أن الحكم الابتدائى قد أسس قضاءه بفسخ العقد ورفض

من ذلك إلى وصف صحيح للمقد بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن ثم أنزل عليه حكم القانون الصحيح وهو إذ فعل ذلك لا يكون مخالفاً للقانون .

د وحيت إن حاصل الوجه الثالث أن الحكم خطأ إذ قرر أن دعوى الشفعة تعتبر نزاعاً في الملكية مما يترتب عليه حق المشتري في حبس باقي الثمن تحت يده مع أن دعوى الشفعة لا تعتبر نزاعاً في الملكية ، وهذا النعي في غير محله ذلك أن الحكم لم يترتب النتيجة التي انتهى إليها على قيام دعوى الشفعة في ذاتها بل استند في ذلك على ما جاء بأسبابه التي سلفت الإشارة إليها في الرد على السبب الأول من أن مورث المطعون عليهم كان يخشى أن تنزع القطعة التي مساحتها ١٨ ف موضوع دعوى الشفعة وهي خير الأحيان المبيعة إليه وأكبرها قيمة من يده ، وقد تحقق ما كان يخشاه إذ أقر الطاعن بحق الشفيع في أخذ هذه القطعة بالشفعة وقضى بذلك للشفيع فعلاً . ثم رتب الحكم على ذلك أن مورث المطعون عليهم كان محقاً في حبس الباقي من الثمن عن الطاعن ، وهذا الذي قرره الحكم واستند إليه لا يخالف القانون في شيء ذلك أن المادة ٣٣١ من القانون المدني القديم التي تحكم واقعة الدعوى تخول المشتري حبس ثمن المبيع إذا ظهر له سبب يخشى منه نزع ملكيته بما اشتراه ، ولو صح القول بأن دعوى الشفعة لا تهدد حق المشتري المشفوع منه لأن حقه في استرداد ما دفعه من الثمن إلى البائع له مضمون قبل الشفيع فإن هذا القول لا يصح بالنسبة للمشتري الثاني للعقار الذي لم يختصم في دعوى الشفعة إذ يكون في هذه الحالة مقطوع الصلة بالشفيع ولا يحق له الرجوع عليه بما عصى أن يكون قد دفعه إلى البائع له وبالتالي يستهدف حقه

للضياح بعد أن يكون العقار المشفوع فيه قد نزع ملكيته منه ، والحال في خصوصية هذه الدعوى أن إجراءات دعوى الشفعة لم توجه إلى مورث المطعون عليهم ولم يكن مخصصاً فيها ومن ثم فقد كانت مخاوفه التي برر بها حبس الثمن عن الطاعن تستند إلى سند جدي مبرر لهذا الحبس . د وحيت إن حاصل الوجه الرابع أن الحكم خطأ إذ قضى بالزام الطاعن بمصروفات الدعوى عن درجتي التقاضي مع أن مورث المطعون عليهم لم يودع خزينة المحكمة المبلغ الذي أودعه إلا ليتفادى الحكم بالفسخ فكان يجب أن يلزم هو بالمصروفات هذا فضلاً عن أن الإيداع كان ناقصاً إذ كان المبلغ المودع يقل عن حقيقته المستحق في ذمته .

د وحيت إن هذا النعي مردود بأن الطاعن لم يكن محقاً في رفع دعوى الفسخ بعد أن أظهر مورث المطعون عليهم تمسكه بالمقد وعرض على الطاعن تنفيذه عينا في الوقت الذي كان فيه هذا التنفيذ ممكناً على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه حيث قال د وبما أنه ظهر من وقائع الدعوى الحالية أن الزيني مورث المطعون عليهم - بعد أن طالبه شنا بتمام التعاقد لم يبد منه أي تصرف يدل على أنه راغب عن إتمام الصفقة بل أظهر من أول الأمر تمسكه به وحرصه على تنفيذه ، أما ما يقول به الطاعن من أن الإيداع كان ناقصاً فردود بأن المبلغ الذي أودعه مورث المطعون عليهم خزينة المحكمة هو كل ما يلتزم بإيداعه وفقاً للحكم الصادر في دعوى الشفعة ، وقد استند الحكم المطعون فيه في الزام الطاعن بالمصروفات إلى أنه الخصم المحكوم عليه في الدعوى فهو الملزم بمصروفاتها وفقاً للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات وليس

الدليل بالرد رغم اتصاله بجوهر النزاع يعتبر قصورا موجبا لنقضه .

٢ - إذا رفع المدين دعوى ببطالان إقرار الدين الصادر منه تأسيسا على التدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني وكان إقراره بالتنازل عن دعوى البطلان قد تضمن أيضا التنازل عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال فإن هذا التنازل ينصرف قانونا إلى التنازل عن حق الادعاء بالبطلان لنفس هذه الأسباب سواء عن طريق الدعوى أو الدفع وليس بما نفع من ذلك ألا يكون التنازل قد تضمن الاعتراف بصحة الإقرار لأن عدم الاعتراف بصحته لا يحول دون أن ينتج التنازل عن حق الادعاء بالبطلان أثره القانوني الذي تتم به إجازة الإقرار بالرغم مما شابه من التدليس وانعدام السبب وتطهيره من جواز البطلان النسبي لهذه الشوائب .

٣ - تمسك المدين ببطلان إقرار الدين الصادر منه أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة بسبب فقد الأهلية - هذه الدفوع يخالطها واقع يعود الفصل فيها إلى محكمة الموضوع وحدها .

المحكمة

« ... حيث إن مما ينهض الطاعن في الأسباب الثامن والحادي عشر والثاني عشر على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون إذ أهدر خطاب ٩/٥/١٩٥١ الذي أقرت فيه المطعون

في ذلك ما يخالف القانون .

« وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس فيتعين رفضه » .
(القضية رقم ١٠١ سنة ٢٣ ق) .

٢٣٣

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - دين . التزام . إثبات . إجازة . غش . حكم « تسبب معيب » اتخاذ الدائن من خطاب صادر من المدين دليلا على إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من شائبة البطلان النسبي الناشئة عن التدليس وانعدام السبب . انتهاء الحكم إلى انعدام سبب الإقرار وأنه كان سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس . سكوت الحكم عن الرد على ذلك الدليل . قصور .

ب - دعوى . تنازل . أهلية . دين . تنازل المدين عن دعوى بطلان إقرار الدين الصادر منه للتدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني . التنازل أيضا عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا التنازل .

ج - نقض . أسباب يخالطها واقع . تنازل . دين . دعوى . دفعوع . غش . أهلية . محكمة الموضوع . تمسك المدين ببطلان إقرار الدين أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة . اعتبارها دفوعا يخالطها واقع .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الدائن قد اتخذ من خطاب صادر إليه من المدين دليلا على إجازة المدين لإقرار الدين وتصحيحه من شائبة البطلان النسبي الناشئة عن التدليس وانعدام السبب وكان الحكم قد انتهى إلى أن سبب هذا الإقرار قد انعدم وكان في ذاته سببا غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس ، فإن سكوت الحكم عن تناول هذا

في الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية بتنازلها عن الدعوى وعن طلباتها وثيقة حقوقها فيها والمستأنفة لا تملك بعد هذا التنازل العودة إلى تمسك بطلان الإقرار . التنازل يحمل معنى الاجازة الصريحة لا الضمنية . ريبين من الاطلاع على خطاب . ١٩٥١/٥ الصادر من المطعون عليها الاولى للطاعن والذي تم منه في دعوى اللجنة - والمودع تحت رقم ٣ بحفاظة الطاعن بملف الطعن - أنها قالت فيه : ... إنكم أبرياء أنت وزوجك وأخوك وأن ما حدث منى من تصرفات وأقوال إنما كانت تحت التأثير الشديد من جورج وأن جميع ماقررتوه أمام النيابة وأمام المحكمة كان هو الحق ... كما يبين من الاطلاع على إقرار التنازل الصادر من المطعون عليها الاولى بشأن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية والموقع عليه منها أمام الموثق بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٥١ (والمودع تحت رقم ٩ بحفاظة الطاعن) أنه تضمن قولها : « أقر أنا الموقعة على هذا ... وأعترف بأنى قد تنازلت تنازلاً نهائياً لارجوع فيه عن الدعوى المدنية المرفوعة منى ضد أحمد إبراهيم أبو النصر رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى الاسكندرية وهذا التنازل نهائى عن الدعوى المذكورة وما اشتملت عليه من حقوق فى الحال والاستقبال . »

« وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يتناول فى أسبابه خطاب ١٩٥١/٥/٩ بأى رد ، ولما كانت عبارات هذا الخطاب تدل فى ظاهرها على عدول المطعون عليها عن أقوالها ضد الطاعن وإقرارها بصحة روايته فيما كان موضوع التحقيق فى الدعوى الجنائية التى

عليها الأذى بعدم صحة شكاواها ضد طاعن وبذلك لم يعتبر : « الإقرار بإجازة بصحة لستد الدين موضوع الدعوى بفرض أنه كان مشوباً ببطلان للفش وانعدام السبب - كما أن الحكم خطأ » . الاستناد إذ قال بأن تنازل المطعون عليها الاولى الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية التى كانت قد رفعتها ضد الطاعن بطلب إبطال الإقرار بالدين هو تنازل مقصور على تلك الدعوى ولم يتعد إلى الاعتراف بصحة الدين فى حين أن هذا التنازل يشمل الدعوى وما اشتملت عليه من حقوق ولم يكن ثمة من حقوق تنازل عنها فى الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ سوى تلك التى كانت تزعمها فى طلب بطلان الإقرار بالدين وهى نفس الأسباب التى ادعتها لذلك أمام محكمة الاستئناف - وأخطأ الحكم فى القانون إذ لم يعتبر هذا التنازل ، على أسوأ الفروض ، إجازة من المطعون عليها الاولى تصحيح لإقرار الدين من شوائب البطلان المدعى به - كما أخطأ الحكم إذ قال بأن المقصود من التنازل تخليص الطاعن من الاتهام فى قضية اللجنة فى حين أنها كانت قد حجزت للحكم أمام محكمة الجناح المستأنفة قبل تاريخ هذا التنازل - وإذا بنى سبب التنازل على التعلل بما لم يدرفى خلده المطعون عليها الاولى من عودة الطاعن إلى مطالبتها بما فى الإقرار .

« وحيث إنه يبين عما أثبتته الحكم المطعون فيه من دفاع الطاعن رداً على البطلان الذى تمسكت به المطعون عليها الاولى أنه قال : « إن هذا البطلان نسبي يتصحح بالاجازة ودليل هذه الاجازة نزول المستأنفة عن شكواها فى اللجنة لعدم صحتها ولأنها كانت مدفوعة فى اتهامها ثم إقرارها الرسمى

انتهت ببراءة من تهمة السرقة والنصب وكان الطاعن قد اتخذ من هذا الخطاب أمام محكمة الاستئناف دليلاً على إجازة المطعون عليها الأولى لإقرار الدين وتصحيته من شائبة البطلان بالنسبة للناسخ عن التدليس وانعدام السبب وكان الحكم قد انتهى إلى أن سبب هذا الإقرار قد انعدم وكان في ذاته سبباً غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس، فإن سكوت الحكم عن تناول هذا الدليل بالرد رغم اتصاله بجوهر النزاع يعتبر قصوراً موجباً لنقضه، كما أنه يبين من جهة أخرى أن الحكم المطعون فيه حين عرض للرد على ما تمسك به الطاعن من تنازل المطعون عليها الأولى المؤرخ ١٨/١٢/١٩٥١ عن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ قال... إن هذا القول هو تحميل للتنازل أكثر مما يحتمل لأنه ظاهر بأن هذا التنازل قصد منه تخليص المستأنف عليه من التهمة المسندة إليه وهو في ذاته قاصر على التنازل عن الدعوى ولم يتعد ذلك إلى الاعتراف بصحة الدين وقيامه في ذمة المستأنف ولعلها لم يكن يدور بخلداه وقتئذ أن المستأنف عليه الأول سيأدر إلى مطالبتها بما ورد في هذا الإقرار بعد أن يتخلص من التهمة المسندة إليه... ومن ثم فلا يعتبر إجازة مصححة له وقاضية على بطلانه، وهذا الذي قرره الحكم قد انطوى على خطأ في الاسناد وقصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ذلك أن إقرار التنازل على ماسلف بيانه ليس مقصوراً على التنازل عن الدعوى رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ كما قال الحكم بل تضمن أيضاً التنازل دعماً اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال، وقد رفعت تلك الدعوى - كما يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لصحيفتها المقدمة تحت رقم ٧ بمحافظة

الطاعن بطالب بطلان شطب الرهن وبطلان إقرار الدين المؤرخ ٢١/٢/١٩٥٠ تأسيساً على التدليس وبطلان الإرادة وانعدام السبب القانوني وهي نفس الأسباب التي قامت عليها المطعون عليها الأولى دفعها أمام محكمة الاستئناف ببطلان إقرار الدين فإذا صح نازلها عن حقوقها في دعوى البطلان رقم ١٤١٠ سنة ١٩٥٠ انصرف ذلك قانوناً إلى التنازل عن حق الادعاء بالبطلان لنفس هذه الأسباب سواء عن طريق الدعوى أو الدفع وليس بما نفع من ذلك أن لا يكون التنازل قد تضمن الاعتراف بصحة الإقرار لأن عدم الاعتراف بصحته لا يحول دون أن ينتج التنازل عن حق الادعاء بالبطلان أثره القانوني الذي تتم به إجازة الإقرار بالرغم مما شابه من التدليس وانعدام السبب وتطهيره من جزاء البطلان النسبي لهذه الشوائب - هذا إلى أن الحكم لم يبين كيف قصد بهذا التنازل تخليص الطاعن مما اتهم به في دعوى الجنيحة في حين أنها كانت قد حجرت للحكم أمام محكمة الجنيح المستأنفة قبل تاريخ هذا التنازل ولا كيف دار بخلد المطعون عليها الأولى أن الطاعن لن يعود إلى مطالبتها بالدين بعد هذا التنازل عن الطعن في الإقرار به، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه، ولا يمنع من ذلك أن يكون المطعون عليها قد تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان جميع الاقرارات الصادرة من المطعون عليها الأولى في خطاب ٩/٥/١٩٥١ وفي ورقة التنازل المؤرخة ١٨/١٢/١٩٥١ للغش ولانعدام الإرادة بسبب فقد الأهلية وأن يكون المطعون عليه الثاني قد تمسك في رده على أسباب الطعن بدفعه تلك التي لم تفصل فيها محكمة الاستئناف

التحكيم الفصل في النزاع في مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قد رخصت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل في النزاع وليس من شأن الإخلال بهذه القاعدة أن يلحق البطلان القرار الذي يصدر من الهيئة بعد مدة الشهر وقد خلا ذلك المرسوم بقانون من النص على البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة سالفه الذكر .

٢ - إن المادة ١٦ / ٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع في خلال ثلاثة أيام من صدوره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى الحث على سرعة إخطار طرفي النزاع بالقرار الذي تصدره الهيئة ، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفة تلك القاعدة .

٣ - مؤدى المادتين ١١ و ١٦ / ٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ أن انعقاد هيئة التحكيم يقع صحيحا إذا لم يحضره العضوان المخلفان المندوبان من جانب رب العمل ومن جانب النقابة أو أحدهما وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأى هذين المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه فإذا لم يدع أن هذين المندوبين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه فإن النعى في هذا الخصوص على القرار الذى

وطالب من محكمة تنقض أن تنقض له على مرجعها باعتبارها دفوع قانونية ذلك أن هذه الدفوع يخالفها واقع يعود الفصل فيه إلى محكمة الموضوع وحدها .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن » .

(ال قضية رقم ٢١٤ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٤

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - عمل . إجراءات . تحكيم . « التحكيم في منازعات العمل » . صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المنصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ . لا بطلان .

ب - عمل . إعلان . « التحكيم في منازعات العمل » إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان .

ج - عمل . « التحكيم في منازعات العمل » . حكم « بياناته » . نقض « أسباب الطعن » . عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت في قرارها رأى المندوبين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا لما انتهت إليه اللجنة .

د - عمل . « عقد العمل » تحقيقه بتوافرية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله . المادة ٦٧٤ مدنى والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ في شأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل التى أوجبت على هيئة

اللجنة يكون خبر مجد .

٤ - يتحقق عقد العمل بتوافر أمرين هما
تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجرا على عمله
وذلك وفقا لماؤدى المادة ٦٧٤ من القانون المدني
والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
سنة ١٩٥٢ .

المحكمة

... حيث إن الطعن نى على سببين
يتحصل أولهما فى النعى على القرار المطعون فيه
بالبطلان من أربعة أوجه : الوجه الأول - أن
القرار المطعون فيه ومحاضر الجلسات قد خلت
من بيان أن مندوبى مصلحة العمل ومصلحة
الصناعة قد حلفا اليمين القانونية على ما تقضى به
المادة ١٤ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢
وعدم حلف العضوين من شأنه أن يبطل القرار
لتعلقه بالنظام العام . والوجه الثانى - أن الهيئة
التي أصدرت القرار المطعون فيه قد فصلت فى
الزراع موضوع الخصومة بعد مضى أكثر من
شهر على بدء نظره بمعرفتها مخالفة فى ذلك نص
المادة ١٥ من القانون المذكور . والوجه الثالث -
أن القرار المطعون فيه قد خلا من بيان أن الهيئة
التي أصدرته قد راعت ما أوجبه المادة ٢/١٦
من القانون والتي تقضى بوجوب أخذ رأى
المتدوين المشار إليهما فى المادة العاشرة إذا كانا
حاضرين أو رأى من يحضر منهما وبوجوب
إثبات رأيهما أو رأى أحدهما إذا كان مخالفاً
لما انتهت إليه الهيئة - وأسباب مخالفة هذا
الرأى ، والوجه الرابع - أن القرار المطعون فيه
لم يعلن الى الطاعنين خلال ثلاثة أيام من صدوره
على ما تقضى به المادة ١٦ / ٤ من القانون إذ

الثابت من المستندات أن الخطاب الذى أرفق
به القرار المطعون فيه قد أوصل من رئيس الهيئة
إلى الطاعنين بعد ثمانية عشر يوما من صدوره .
وحيث إن هذا النعى مردود فى جميع وجوهه
أولا - بأن الثابت من صور محاضر الجلسات
التي قدمها الطاعنون أن مندوبى مصلحة العمل
ومصلحة الصناعة قد حلفا اليمين القانونية -
وقد تنازل الطاعنون عن هذا الوجه فى مذكرتهم
الشارحة . ثانيا - بأن المادة ١٥ ، من
القانون التي أوجبت على هيئة التحكيم الفصل فى
الزراع فى مدة لا تزيد على شهر من بدء نظره قد
وضعت قاعدة تنظيمية للحث على سرعة الفصل
فى الزراع وليس من شأنه الاخلال بهذه القاعدة
أن يلحق بالبطلان القرار الذى يصدر من الهيئة
بعد مدة الشهر وقد خلا المرسوم بقانون رقم ٣١٨
سنة ١٩٥٢ من النص على البطلان جزاء على
مخالفة أحكام المادة ١٥ ، سالف الذكر . ثالثا -
د بأن المادة ١١ ، من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة
١٩٥٢ تقضى بأن يحضر أمام هيئة التحكيم عضوان
مخلفان أحدهما يندبه رب العمل والآخر تندبه
النقابة وإذا تغيب هذان المتدوبان أو أحدهما
صح انعقاد الهيئة وليس لمذنين المتدوبين حق
الاشتراك فى المداولة كما تقضى المادة ٢/١٦ ،
من المرسوم بقانون بأنه يجب على الهيئة قبل
المداولة وإصدار قرارها أخذ رأى كل من
المتدوين المذكورين الحاضرين أو رأى من
يحضر منهما ، فإذا صدر قرار الهيئة على خلاف
رأى المتدوين أو أحدهما وجب إثبات رأى
المخالف فى القرار مع بيان أسباب عدم الأخذ
به ، ومؤدى هاتين المادتين أن انعقاد الهيئة يقع
صحيحا إذا لم يحضره المتدوبان المذكوران أو

أحدهما . وأن الهيئة لا يجب عليها قانونا أن تثبت في قرارها رأى هذين المتدوين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفا للرأى الذى انتهت إليه — ولما كمال الطاعنون لم يدعوا أن هذين المتدوين أو أحدهما قد أبدى رأيا مخالفا لما انتهت إليه فإن النعى على القرار المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير مجد . رابعا — أن المادة ١٦ / ٤ ، من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ نصت على وجوب إعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفى النزاع فى خلال ثلاثة أيام من صدوره قد وضعت قاعدة تنظيمية قصد بها إلى الحث على سرعة إخطار طرفى النزاع بالقرار الذى تصدره الهيئة ، ولم يرتب المرسوم بقانون سالف الذكر البطلان جزاء على مخالفة تلك القاعدة .

وحيث إن السبب الآخر من أسباب الطعن يتحصل فى النعى على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله كما عار أسبابه قصور ذلك أن التحقيق الذى أجرته هيئة التحكيم قد كشف عن حقيقة الرابطة بين الصناع المتضمنين للنقابة التى يمثلها المطعون عليه وبين الطاعنين وأن تلك الرابطة هى رابطة المقاول رب العمل لا رابطة العامل رب العمل بدليل ما ورد فى التحقيق من أن هؤلاء الصناع يقومون بتوريد الاحذية لرب العمل مقابل سعر معين يدفع لهم حسب مجموع الانتاج فى نهاية كل أسبوع وأنهم يشتركون مع رب العمل فى مواد الصناعة فيقدم لهم رب العمل الجود والنعول ويقدم الصناع المسامحة والخيط والغراء ويحتسب عليهم رب العمل أجر الاضاءة ، كما ان هؤلاء الصناع يستعينون بعمال من الباطن يسألونهم عن

اجورهم ونصرفاتهم دون تدخل من رب العمل فضلا عن ان الصناع يقومون بالعمل الموكول اليهم بأدواتهم الخاصة ولا يتعرضون للجزاءات الادارية التى يملك رب العمل توقيعها على عماله ولاكنهم يسألون عما يصيب الخانات التى تسلم اليهم من تلف ، وأنه ليس هؤلاء الصناع مواعيد محددة للعمل ولا يمنحون عطلات وإذا مرض أحدهم فإنه لا يتقاضى أجرا فى فترة المرض ولكنه يمنح قرضا من رب العمل يسترد منه بما يستحق له مقابل ما ينتجه بعد شفائه وأن العلاقة الوحيدة التى تربط هؤلاء الصناع برب العمل هى مجرد قيامهم بعملهم فى مصنعهم لضمان المحافظة على سر المهنة — وأن تطبيق هذا الذى كشف عنه التحقيق ينتهى إلى تكييف العلاقة بين أولئك الصناع وبين رب العمل بأنها عقد مقاولة — ولكن القرار المطعون فيه استند إلى معايير أخرى فى تكييف تلك العلاقة استنادا إلى بعض المذاهب الفقهية القديمة فأقام قضاءه على ثلاث معايير هى معيار التبعية الاقتصادية بمقولة إن هؤلاء الصناع يعتمدون فى نشاطهم وكسب أرزاقهم على العمل الذى يؤدونه للطاعنين ومعيار التبعية الادارية بمقولة ان الصناع يخضعون لاشراف رب العمل فى نأدية عملهم وأخيرا معيار الاجور — وأن هذه المعايير الثلاثة لا تصلح أساسا لتكييف العلاقة التى تربط الفريقين بأنها علاقة عقد العمل ذلك أن معيار التبعية الاقتصادية معيار غامض فكما أن العامل يعتمد فى نشاطه وكسب رزقه على ما يؤديه من عمل فإن المقاول بدوره يعتمد فى نشاطه وكسب رزقه على علاقته برب العمل ، كما ان التبعية الادارية بدورها لا تكشف عن حقيقة الرابطة

لأن القانون خول رب العمل في عقد المقالة حق تعيين مندوب من قبله لدى المفاوض لمراقبة سير العمل حسب الاتفاق المبرم معه وحق التدخل لضمان تنفيذ عقد المقالة على الوجه المتفق عليه. أما معيار الاجور فانه كذلك لا يصلح أساساً للفرقة بين عقد العمل وعقد المقالة، فضلا عن أن الثابت من التحقيق الذي قامت به الهيئة أن مستوى أجور صناعات الأحذية قد سائر ارتفاعات المعيشة الحقيقية ولم يساير إعانة غلاء المعيشة التي فرضها القانون للعمال والمستخدمين فارتفعت الأجور التي يتقاضاها صناعات الأحذية إلى ما يزيد عن ٢٠٠ ٪ بينما تراوحت إعانة غلاء المعيشة بين ١٥ و ١٠٠ ٪ - أما صرف بعض القروض للصناع أو منحهم بعض المكافآت أو التأمين عليهم فانها أمور لا تخرج عن أن تكون من أعمال البر - وأنه يخص من ذلك كله أن القرار المطعون فيه قد خالف أحكام المواد من ٦٤٦ إلى ٦٥٠ من القانون المدني بشأن عقد المقالة، كما خالف المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والمادة ٦٧٤ من القانون المدني بشأن عقد العمل - فضلا عن أن القرار المطعون فيه أغفل الرد على ما أورده الطاعنون في دفاعهم مفصلاً عن طبيعة الرابطة التي تربطهم بصناع الأحذية مما يعيب القرار بالقصور.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٦٧٤ من القانون المدني تنص على أن «عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر» وأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تنص على أن «تسرى أحكام هذا القانون على العقد

الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه وفي مقابل أجر» ومؤدى هاتين المادتين أن عقد العمل يتحقق بتوافر أمرين هما تبعية العامل لرب العمل وتقاضيه أجراً على عمله، ولما كان القرار المطعون فيه قد أقام قضاءه على تحقيق هذين الأمرين في خصوص الرابطة التي تربط الطاعنين بالصانع المنضمين للنقابة التي يملكها المطعون عليه بما أورده في أسبابه من أنه «ثبت أن صاحب المصنع هو الذي يحدد ساعة فتح المصنع وساعة إغلاقه وهو الذي يشرف إما بنفسه أو بواسطة رئيس عماله لإشرافاً مهنياً كاملاً على جميع عمال المصنع ويراقب حسن أدائهم لعملهم وهو الذي يحدد عدد الطريجة التي يسلمها لكل طاقم حسب حالة السوق ويحدد له نوع ومقاسات هذه الطريجة ويقدم لهم القوالب اللازمة للأحذية المطلوب إنجازها وهو الذي يحافظ على النظام في مصنعه فإذا ما خالف أحد العمال أمره جازاه أو فصله مباشرة إذا كان المخالف رئيساً للطاقم أو بطريقة غير مباشرة إذا كان المخالف أحد المساعدين - وأن التحقيق أثبت أن أجر العامل ارتفع تباعاً ابتداء من سنة ١٩٣٩ وما بعدها وأنه سائر في ذلك قوانين إعانة غلاء المعيشة - وأنه تبين من أقوال طرفي النزاع أن العلاقة التي تربطهما هي علاقة العامل بصاحب العمل فهذا الأخير هو الذي يقوم بالتأمين على عماله وهو يصرف لهم قروضا عند حاجتهم لها ويمطيههم إجازات سنوية مدفوعة كما أن كثيراً من أصحاب المصانع جروا على صرف مكافآت نهاية الخدمة للعمال المقصولين، كما أن الأجر ازداد تباعاً تماشيًا مع قوانين إعانة غلاء المعيشة» وهذا كله يدل على أن الطرفين كانا متفقين على

الأحذية - أما أن العامل يشترك في مصاريف صنع الحذاء يتحمله ثمن المسار والغراء والديبارة فإن هذا زعم غير صحيح لأن الأجر الذي يدفعه صاحب المصنع للعامل يدخل فيه مصاريف هذه التكلفة حتى لقد ذكر أحد أصحاب المصانع في التحقيق أن أجر صنع الحذاء يزيد تبعاً لزيادة هذه المصاريف ولزيادة الغلاء بالنسبة للعامل وهذا يفهم منه أن صاحب العمل هو الذي يتحمل هذه المصاريف في الحقيقة وأنه لجأ لهذه الطريقة توجيهاً للاقتصاد ولكي لا يسرف العامل في إستهلاك تلك المواد - وهذا الذي أوردته القرار لا يفترقه قصور - هذا فضلاً عن أنه لا على الهيئة إذ هي أغفلت الرد على جميع ما يثيره الخصوم من أوجه الدفاع ما دام أنها أقامت قضاءها على توفر الأمرين اللذين تتحقق بهما وثابطة عقد العمل بين الطاعنين والعمال المنظمين لل نقابة التي يمثلها المطعون عليه وفي ذلك ما يكفي لحل القرار للطعون فيه .

« وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن » .

(التظية رقم ٢٨٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمود عباد اسحق عبد السيد وأحمد قوشه وعبد متولي عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٥

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

أ - نقض أسباب جديدة . دعوى « سيبا » عمل . استناد العامل في دعواه بطلب التعويض إلى سبب جديد لم يطرحه على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٤٠٣ مدني . ب - إثبات حكم « تسبيب كاف » . محكمة الموضوع . سلطتها في استغلاص ما تقتضيه وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائمة .

صفة رافعي النزاع وأنهم عمال لا مقاولين ، لنا كان ذلك فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد تخالف للقانون أو أخطأ في تطبيقه وتأويله - أما ما أوردته الحكم لدعم وجهة نظره بما تحدث فيه عن الخيار الاقتصادي انعرف حقيقة التكييف القانوني للنقد الذي يربط طرفي النزاع فإنه يزيد يستقيم الحكم بدونه - كما أن ما يمينه الطاعنون على القرار المطعون فيه من قصور مزدود بشأن القرار أورد في أسبابه وجهة نظر الطاعنين وذكر : « أن ما يدل به أصحاب المصانع من حجج تلخص في أنه لما يضاف على رافعي النزاع صفة المقاول أن صانع الأحذية يستخدم من يطله عمالاً آخرين هم مساعده يأخذون أجورهم منه وعلاقتهم به علاقة مباشرة ولا يتدخل رب العمل في ذلك مطلقاً مزدود بأنه مد من مانع يمنع العامل الذي يعمل بمصنع ما هو مكلف بأداء عمل معين فيه أن يستعين بمساعدين مختارهم هو وذلك لحسن التفاهم الواجب توافره بينه وبينهم وهذا لا يضر صاحب العمل فالجميع يعملون داخل مصنعه وتحت إشرافه كما أن الأجر الذي يدفعه هو أجر الوحدة الذي يوزع على العامل ومساعديه - وفي أن هؤلاء الصناع يعملون على بتوك وكراسي يملكونها وبآلاتهم الخاصة ويشتركون في مصاريف صنع الحذاء إذ يتحملون ثمن المسار والغراء وهذا مردود عليه بأن العامل يقدم البتوك والكراسي تمهيداً مع لخرقة صناعة معينة وهذا لا يضاف عليه صفة المقاول ، كما أن عمله بالآلة الخاصة لا يدل على شيء فكثير من العمال في الصناعات المختلفة يعملون بآلاتهم الخاصة التي اعتادوا الشغل بواسطتها خصوصاً عند ما تكون تلك الآلات صغيرة الحجم قليلة القيمة كما هو الحال في صناعة

المبادئ القانونية

١ - إذا كان العامل قد أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل منعه من استلام عمله بعد إبلاغه من مرضه حين توجه إلى مقر العمل لهذا الغرض ثم فصله وأنه بذلك يكون قد فسخ العقد المحدد المدة فحق عليه التعويض فإنه لا يجوز لهذا العامل أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه يستند في طلب التعويض إلى أن رب العمل قد أخل بالتزاماته المتفق عليها في العقد فلمتنع عن دفع مرتب المدة التي كان مريضاً فيها وأن امتناع رب العمل هذا يبيح له الامتناع عن العمل وفسخ العقد طبقاً لنص المادة ٣١ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني ذلك أنه لا يقبل من المدعي لأول مرة أمام محكمة النقض أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف.

٢ - لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتضيه وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائغة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول.

المحكمة

... فمن حيث إن الطاعن ينفي بالسبب

الأول على المحكم المطعون فيه مخالفة لشروط عقد الاتفاق الحرر بينه وبين المطعون عليه والعقد شريعة المتعاقدين ومخالفة تؤدي إلى مخالفة قواعد القانون الصحيحة وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن العقد اتفق فيه على منحه إجازة مرضية لمدة شهرين بمرتب كامل وأن مرتبه ينبغي أن يرفع إليه في نهاية كل شهر ، كما أن قانون عقد العمل الفردي رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم نزاعه النزاع ينص في المادة ٣١ منه على أنه يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان في الحالات الآتية ، (١) ... (٢) إذا لم يقم صاحب العمل بإزاء العامل بالتزاماته طبقاً لأحكام هذا القانون (٣) ، (٤) ، (٥) ثم نصت المادة ٣٢ من هذا القانون على أنه إذا ترك العامل العمل لأحد الأسباب الواردة بالمادة السابقة يلزم صاحب العمل بتعويض العامل على الوجه المبين في المادة ٣٣ من هذا القانون إذا كان العقد غير محدد المدة - فإذا كان محدد المدة استحق العامل تعويضاً مساوياً للتعويض المنصوص عنه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني الأهل ، ٤٩١ من القانون المدني المختلط . والثابت الذي لا جدال فيه أن الشركة أخلت بالتزاماتها فامتعت عن دفع مرتب شهر أغسطس للطاعن من بعد أن ثبته عليها بذلك مرتين في خطابه المؤرخه من ١٩٤٩ في ١٩٤٩ ، في إنداءه المعلن للشركة في ٢٤/٩/١٩٤٩ وامتنعها هذا يجوز له للامتناع عن العمل وفسخ العقد والمطالبة بالتعويض المنصوص عليه في المادة ٤٠٣ من القانون المدني . والمحكم المطعون فيه إذ نفت عن ذلك كما أنه عقد الاتفاق وقانون عقد العمل والقانون المدني يكون قد خالف قانون العقد كما خالف قواعد القانون الصحيحة .

ومن حيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك لأن هذا السبب جديد لم يعرض من قبل على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف فلا يجوز للطاعن أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، والثابت أن الطاعن أقام دعواه واستند في طلب التعويض إلى أن الشركة المطعون عليها منعه من استلام عمله بعد إبلاله من مرضه حين توجه إلى المصنع لهذا الغرض ثم فصلته وهي بذلك قد فسخت العقد المحدد المدة فحق عليها التعويض المطالب به - وعلى هذا السبب وحده شرح دعواه في مذكراته أمام محكمة أول درجة ثم في عريضة استئنافه ومذكراته أمام محكمة الاستئناف - ولتحقق من صحة هذا السبب وحده صدر الحكم التمهيدي من محكمة أول درجة بجملة ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ حيث قالت : حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (الطاعن) بكافة الطرق القانونية أن المدعى عليه منعه من العودة إلى عمله عقب انتهاء إجازته المرضية ثم فصله بعد ذلك ، وللمدعى عليه نفي ذلك وإثبات أن المدعى هو الذي امتنع عن التوجه للعمل ، وعلى ضوء ما استخلصته محكمة أول درجة من أقوال الشهود في هذا الخصوص أصدرت حكمها استناداً إلى أقوال شهود الطاعن ولكن محكمة الاستئناف أصدرت حكمها المطعون فيه استناداً إلى أقوال شهود المطعون عليها إذ رجحت أقوالهم لاتفاقها مع الثابت في المستندات ولاقتناعها بالرأى الذي انتهت إليه - فلا يقبل من الطاعن ولأول مرة أمام هذه المحكمة أن يستند في دعواه إلى سبب جديد لا يتصل بالنظام العام ولم يطرحه هو على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف .

ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني

والثالث على الحكم المطعون فيه تناقضه وتخاذل أسبابه - ذلك بأن الحكم المطعون فيه قطع في أسبابه في أن الطاعن كان مريضاً حقيقة وأنه انقطع عن عمله بسبب هذا المرض ثم قضت له بمرتبه عن مدة مرضه كاملة من أول أغسطس إلى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ فامتناع الشركة عن دفع هذا المرتب في وقته إنما كان إخلالاً منها بالالتزام الذي يفرضه عليها عقد الاتفاق المحرر بينها وبين الطاعن ثم هو إخلال في الوقت نفسه بقانون عقد العمل الفردي - وكل ذلك كان يوجب على المحكمة أن تحكم للطاعن بالتعويض الذي طالب به والجابر للضرر الذي أصابه ولكنها في حكمها بالمرتب عن مدة المرض وبرفض التعويض تكون قد ناقضت نفسها - حين قالت إن الطاعن انقطع عن العمل بمحض إرادته وتغيب عن الشركة من غير أن يخطر بها مرضه وأن الشركة لذلك كان لها العذر ابتداءً من حبس المرتب عن الطاعن - ولا شك أن هذا التناقض يعيب الحكم ويطله .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة قال : وحيث إنه لا نزاع في أن انقطاع المستأنف عن العمل كان بسبب المرض ، كما يستفاد من الشهادات الطبية الصادرة من طبيب الشركة والتي ذكر فيها أنه يحتاج للعلاج والراحة لغاية ٩/٩/١٩٤٩ ولا شك أن المستأنف يستحق المرتب عن فترة مرضه عملاً بالمادة الثانية من عقد الاتفاق والشركة وإن لها العذر ابتداءً من حبس المرتب عن فترة تغيب المستأنف بسبب عدم علاجها رسمياً بمرضه . لأنه لم يتقدم إليها كما هو العرف المتبع بطلب أورنيك

لعرض نفسه على طبيبها وإخطارها بالإجازة التي يحتاجها للراحة والعلاج — ولكن ما دام قد ثبت بطريق لا يقبل الشك أنه كان مريضاً فهي إذن ملزمة بدفع المرتب إليه عن مدة المرض (أى مبلغ ٨٥ جنيهاً و ٨٠٠ ملهم) . وحيث إنه بالنسبة لما نسبته المستأنف للشركة من أنها منعت عن العمل فإنه يبدو من الأوراق أن الشركة لما لم تدفع إليه مرتبه عن شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ بعد خطابه المرسل إليها في ١٩٤٩/٩/٥ امتنع عن العودة للمصنع واستمر متغيّباً عن عمله من ١٩٤٩/٩/٩ وهو تاريخ انتهاء فترة العلاج والراحة ولم يعد إليه — بل ظل قاطعاً صنته حتى ٢٤ مايو ١٩٤٩ حيث أرسل إليها إنذاره الذي ذكر فيه لأول مرة أن الشركة أوصدت بابها في وجهه حتى لا يواصل العمل — ولم يبين كيف حالت الشركة بينه وبين استمراره في عمله إذ اتضح من أقوال الشهود — كما سبق — أنه لم يعد إلى المصنع بعد انقطاعه عن العمل — وهو لم يقدم دليلاً على عكس ذلك — بل إن الشركة بادرت وأرسلت إليه خطاباً مسجلاً تنفي فيه أنه تقدم لاستلام عمله أو أن أحداً من موظفيها منعه من العودة إلى العمل — وكلفته في خطابها المذكور بالعودة لمباشرة عمله في الوقت الذي يريد — أما قول المستأنف وشاهديه أنهم لما ذهبوا لمقر الشركة في ٣-٩-١٩٤٩ ليتسلم عمله فهموا من الاستاذ محمد الجوهري أن الشركة لا ترغب في عودته إلى العمل فهو قول ترتأى المحكمة في صحته لأنه يتناقض مع تصرف الشركة التي أرسلت إليه من قبل ذلك يومين اثنين خطاباً تكلفه فيه بمباشرة عمله بالمصنع — وكان الأولى بالمستأنف لو أنه أراد العودة لعمله أن يذهب إلى المصنع تنفيذاً لأمر الشركة لمباشرة عمله فيه —

فإذا منعه أحد هناك سجل ذلك بالطريق الذي يراه (١) إما بإبلاغ البوليس الذي يتبعه المصنع (٢) أو إدارة العمل (٣) أو الاستشهاد بشهود على هذا المنع — أما وهو لم يفعل فإن ذهابه لمقر إدارة الشركة لا يعنى سوى أنه ذهب للتفاهم على قبض مرتب شهر أغسطس الذي كانت الشركة ترى أنه غير محق فيه — ولما لم يستطع التفاهم على قبض هذا المرتب أمعن في إصراره على الامتناع عن العمل — ويؤيد هذا الرأي ما شهد به في التحقيق محمد الجوهري وعلى العقي — هذا إلى أن الشركة في سبيل إظهار صراحة دفاعها عرضت على المستأنف العودة إلى العمل وحددت له ميعاد انتهى في ١/٥/١٩٥٠ ليتوجه إلى المصنع ليتسلم عمله والقيام به على الوجه المتفق عليه وهذا العرض لم يرد عليه المستأنف بالقبول . وهذا القول الواضح من جانب الحكم المطعون فيه لا تناقض فيه لأن الحكم اعتمد في ثبوت مرض الطاعن على الشهادات التي قدمها للمحكمة والتي لم يقدمها من قبل ذلك للشركة ولم يتبع إجراءاتها في استلام نموذج المرض لتكون الشركة على بينة من الأمر في وقته — ولذلك التمس لها الحكم العذر في حبسها لمرتبه ابتداء وهو قول سائغ تؤيده أقوال شهود الشركة الذين رجح الحكم المطعون فيه أقوالهم فأخذ بها دون أقوال شهود الطاعن بما للمحكمة من سلطاتها المطلق في استخلاص ما تقتضيه به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائغة تتفق مع الثابت في الأوراق ولا تخرج عن محاضر التحقيق ولا عن المعقول .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في باقي أسباب الطعن الرابع والخامس والسادس مخالفته للثابت في الأوراق وقصوره كذلك في التسبب بمقولة إن الطاعن عند مرضه

يعيب الحكم ويبطله - فإذا أضيف إلى ذلك ما قاله الحكم عن عرض الشركة على الطاعن في أول مايو سنة ١٩٥٠ وعدم رده على هذا العرض بالقبول بين القصور واضحاً لأن هذا العرض من جانب الشركة إنما حصل منها كتابة في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥٠ ولم يتسلها الطاعن إلا في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٠ أى قبل الميعاد الذى حددته الشركة بيومين أو ثلاثة - ومع ذلك فقد رد الطاعن في مذكرته اتى قديماً لتلك الجلسة (١٣ مايو سنة ١٩٥٠) بأن هذا العرض إنما هو مناورة مكشوفة يقصد منها إضافة حقوق الطاعن ولذلك قال عنه إنه عرض مرفوض لمخالفته للقانون وللواقع والعدالة ولذلك تكون الشركة هي المقصرة وهي التي فوّخت المقد، ولذلك يتعين الحكم عليها بالطلبات - وهذا القول من جانبه يتنافى مع ما جاء بالحكم المطعون فيه بما يعيبه ويبطله .

ومن حيث إن هذا التمسى مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يعتمد في إثبات مرض الطاعن وأحقيقته لمرتبته عن مدة المرض على الإصالي الخطابين المسجلين المدعى بإرجاعهما للشركة في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ - ولا على الخطاب المرسل من وكيل الطاعن في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ولا على الإنذار المرسل منه للشركة والمعلن إليها في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ لأن الطاعن لم يقدم الدليل على أن الشركة استلمت هذه الخطابات ولم يذكر في إنذاره أنه أخطر الشركة بمرضه أو بالإجازة التي منعت له - ولكن الحكم اعتمد في قضائه على الشهادتين الطبيتين اللتين أودعهما الطالب مهلف الدعوى وعلى ما ثبت فيهما أنهما صادران من طبيب الشركة ولذلك قال بالحكم إنه لا يتمسك بالدفعة للشركة في

عرض نفسه على طبيب الشركة مرتين وصرح له بإجازتين مرضيتين تنتميان في ٩/٩/١٩٤٩ وأنه أخطر الشركة بذلك بخطابين مسجلين وقدم الايصالين على هذا الاخطار ضمن مستنداته ثم انظر أن ترسل اليه الشركة مرقب شهر أغسطس ولكنها لم تعمل فأرسل اليها خطابه الثالث والمسجل في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ثم حارل بعد إبلاؤه العودة إلى عمله فتمتته فأرسل إليها إنذاره أئورخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ يسجل عليها تعنتها معه قلباً وصله في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطاب الشركة أئورخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تنكر عليه المرض وتزعم فيه أنه تمتنع عن العمل . سارع في اليوم التالي (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩) بالذهاب لمقر الشركة مع شهوده ولما أصرت الشركة على موقفها سجل عليها عملها في مذكرة أحوال قسم عابدين في نفس التاريخ أى (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩) - ورغم هذه المستندات القاطعة الدلالة في إثبات ما يدعيه - فإن الحكم المطعون فيه أطرح هذه المستندات ولم يعمل أثرها القانوني - ولكنه على العكس حكم بما يناقضها وبذلك يكون قد خالف الثابت في الأوراق - وكذلك الحال بالنسبة لما قرره حكم محكمة أول درجة في اعتماده على أقوال شهود الطاعن المؤيدة بالمستندات فلم ير الحكم المطعون فيه منافسة ذلك والرد عليه - ولكنه عمد إلى أسباب جديدة لم يكن مبحثها الاعتقاد واليقين بل تراوح بين عقيدتين وتردد بين أمرين فبعد قال بالنسبة لشهود الطاعن إن المحكمة ترتاب في أقوالهم وكانت هذه الرتبة هي التي انتهت بالحكم المطعون فيه إلى الرأي الذي انتهى به - مخالفاً للثابت في الأوراق في أسباب يشوبها القصور الذي

إجراء معين فانه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه سقوط الحق في مباشرة - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - فاذا كان الممول من يسكنون حسابات منتظمة وكان قد قدم طلب اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد آخر موعد مذ إليه - بل التبليغ عن الاختيار بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ فان هذا الطلب يكون قد قدم بعد الميعاد ويتعين لذلك سقوط حقه في الاختيار وذلك وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن يتحصل في المحي على الحكم المطعون فيه بمخالفة للقانون من جهة وجوه - الأول منها - أن نص المادة ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ صريح في وجوب توافق شرطى انتظام حسابات الممول ومراعاه المواعيد التي يحددها القرار الوزاري حتى يحق له اختيار رقم المقارنة وإلا حدد الربح العادي على الأساس الوارد بالمادة ٢/٢ أي على أساس ١٢٪ من وأمن المال المستثمر وقد حدد القرار الوزاري رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٤١ بنهاية نوفمبر سنة ١٩٤١ ثم صدوت القرارات ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ و ٤٤٤ إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤١ في مخالفة للقانون بما قال به الحكم المطعون فيه إن اختيار ذوي الحسابات المنتظمة نسبة المقارنة لا يكون إلا بعد مراجعة المصلحة حسابات الممول لتبين وجه المصلحة فيما يقع اختياره عليه

حبس مرتب الطاعن عن شهر أغسطس وأضاف إلى ذلك أن الطاعن لم يتقدم إلى الشركة حسب العرف والعادة المتبعة لتسلم نموذج مرض يثبت فيه المرض ونقرير الطبيب في شأنه بما كان يخول الطاعن صرف الدوام مجاناً على حساب الشركة وفقاً للقانون وبما كان يغنيه في الوقت نفسه عن الخطايات المسجلة والإنذارات ، ثم إن الحكم يعد ذلك ناقش أقوال الشهود على النحو الثابت في الرد على السيدين السابقين وانتهى بما له من سلطة التقدير والاقتناع إلى الأخذ بأقوال شهود الشركة - ثم تكلم بعد ذلك عن العرض الأخير الذي عرضته الشركة على الطاعن وقرر أنه لم يقبله - وهو ما يقول به الطاعن نفسه في مله كراته أمام محكمة الاستئناف وفي تقرير الطعن - فلا يبقى محل بعد ذلك كله للقول بمخالفة الثابت في الأوراق أو أن الحكم عاره قصور يعيبه ويبيطله .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .
(القضية رقم ٢٤٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد ورئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه محمد ومحمد متولى عتلم وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٦

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

ضرائب : ضريبة الأرباح الاستثنائية : إجراءات - الممول يسكن حسابات منتظمة وقد قدم طلب اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد الميعاد المقرر . سقوط حقه في الاختيار - القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .

المبدأ القانوني :

في ظل القانون قد حدد ميعاداً لاتخاذ

وأنه لم ينص في القانون ولا في اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على سقوط حق الممول إذا تراخى عن إبلاغ المصلحة باختياره في الميعاد . والوجه الثاني — أنه لم يكن للممول غير ذوى الحسابات المنتظمة وقت صدور القانون المذكور حق اختيار رقم المقارنة ، ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ فأضاف فقرة بشأنهم إلى المادة ٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وصدر القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ محدداً أجلاً لتقديم طلبات اختيارهم ، ويبدو من ذلك خطأ الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من أن حق الاختيار ومواعيده الصادر بشأنها القرارات الوزارية رقم ٢٤٢ و ٢٥٩ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ تسرى في حق الممولين غير ذوى الحسابات المنتظمة وأن وزير المالية إذ أصدر في حقهم القرار الوزاري رقم ٣٢ سنة ١٩٤٤ يكون قد جاوز قصد المشرع في التسوية بينهم وبين الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وفوت الغرض الذي رعى إليه . والوجه الثالث — أن المستفاد من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولائحته التنفيذية والتعديلات الطارئة عليه والقرارات الوزارية المكملة له أنها لم تفرق في مواعيد استعمال حق الاختيار وشرائطه وأوضاعه بين طائفة الممولين ذوى الحسابات المنتظمة وغيرهم ممن ليس لديهم حسابات منتظمة مستوحية في ذلك طبيعة الظروف المحيطة بكل طائفة . والوجه الرابع — أن قول الحكم المطعون فيه بأن مصلحة الضرائب قد تهدر حسابات ذوى الحسابات المنتظمة أو تعدل فيها بحيث لا يتبين الممول وجه مصلحته في الاختيار إلا بعد إقرارها فردود بأن الممول أدري بانتظام حساباته . والوجه الخامس — أن مواعيد طلبات الاختيار هي مواعيد سقوط

يترتب على عدم مراعاتها سقوط حق الممول في الاختيار ووجوب تحديد الربح الاستثنائي بما زاه على ١٢٪ من رأس المال المستثمر .

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة وقد أقاما قضاءهما بأحقية مورث المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لاحتساب الأرباح الاستثنائية على أن المشرع قد أراد التيسير على الممولين الذين يسكنون حسابات منتظمة ولم ينص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ولا لائحته التنفيذية والقرارات الوزارية على سقوط حق الممول في اختيار أحد الأساسين إن جاء اختياره بعد الميعاد القانوني مضافاً إلى أسباب حكم محكمة أول درجة الذي أقامته على أنه كان وزير المالية ألا يفرق في المواعيد التي يحددها لتبليغ اختيار الممول رقم المقارنة بين من يسكنون حسابات منتظمة ومن لا يسكنونها وأن العبرة أن تكون عند مراجعة حسابات الممول بمعرفة المصلحة حتى يتبين وجه مصلحته في اختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وأن القرارات الوزارية رقم ٢٤٢ و ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ و ٢٢ لسنة ١٩٤٢ و ٣٢ لسنة ١٩٤٤ قد جاوزت قصد الشارع في التسوية بين فئتي الممولين الذين يسكنون حسابات منتظمة ومن لا يسكنونها لأن حق الاختيار شرع لمصلحة الممول مما يترتب عليه أنه لا يجوز حرمانه من هذا الاختيار إلا من الوقت الذي لا يستعمل حقه فيه .

ومن حيث إن الطعن مقصور على ما قضى به في خصوص حق مورث المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة وقد

حصل الحكم المطعون فيه أن الممول المذكور عن
يمسكون حسابات منتظمة .

ومن حيث إن المادة الثانية من القانون رقم
٦٠ لسنة ١٩٤١ بينت كيفية تحديد الربح
الاستثنائي الخاضع للضريبة بأحدى الطريقتين :
أولاً - إما ربح سنة يختارها الممول من
السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من
السنوات المالية للبناء التي انتهت خلال
السنوات الثلاث المذكورة . ثانياً - وإما ١٢٪
من رأس المال الحقيقي المستثمر - فإذا لم يكن
للممول رأس مال أو كان رأس المال يقل عن
ثلاثة آلاف جنيه اعتبر أن له رأس مال يبلغ
هذا المبلغ - وقد نصت الفقرة الأولى من
المادة الثالثة من هذا القانون على أن يكون اختيار
أحدى الطريقتين المذكورتين كأساس للمقارنة
متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات
منتظمة وأن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب
طبقاً للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار
وزاري . ونصت الفقرة الثالثة من المادة
المذكورة على أن الممول إذا لم يبلغ اختياره في
المواعيد المحددة يحدد الربح الاستثنائي على أساس
رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من
المادة الثانية من القانون المشار إليه . وإعمالاً
لنص المادة الثالثة من القانون أصدر وزير المالية
القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ نص فيه على أنه
لأجل استعمال الحق المخول للمولين بمقتضى هذا
القانون ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية
الضرائب الواقع في دائرة اختصاصها مركز
إدارة أعماله طلباً في ميعاد لا يجاوز آخر نوفمبر
سنة ١٩٤١ موضحاً به الطريقة التي يختارها من
الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من

القانون المشار إليه ثم مد هذا الأجل إلى آخر
ديسمبر سنة ١٩٤١ بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩
لسنة ١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢
بالقرار الوزاري رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤١ ثم إلى
١٥ فبراير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم
٢٢ سنة ١٩٤٢ فكان هذا الأجل آخر موعد
يجوز فيه للمول تقديم طلبه باختيار رقم
المقارنة ، ولما كان القانون رقم ٦٠ لسنة
١٩٤١ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الثالثة
على أن هذا الإقرار يقدم طبقاً للأوضاع وفي
المواعيد التي تحدد بقرار وزاري ورتب على
عدم تبليغ الممول اختياره في المواعيد المحددة
أن تحدد أرباحه الاستثنائية على أساس المقارنة
المنصوص عليه في الفقرة د ثانياً ، وحدها ومتى
كان القانون قد حدد ميعاداً لاتخاذ إجراء معين
فإنه يترتب على عدم مباشرة هذا الإجراء فيه
سقوط الحق في مباشرة حق الاختيار ، كما جرى
عليه قضاء هذه المحكمة (الحكم الصادر في ٢٦
من نوفمبر سنة ١٩٥٣ في الطعن رقم ٣٩٦ سنة
٢١ ق) ولما كان ما حصله الحكم المطعون فيه
أن مورث المطعون عليهما يمسك حسابات
منتظمة وكان قدم طلب اختياره في ٢٤ من
فبراير سنة ١٩٤٢ في حين أن آخر موعد مد
إليه أجل التبليغ هو ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ .
لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذاً بالحكم
الصادر من محكمة أول درجة بأحقية مورث
المطعون عليهما في اختيار أرباح سنة ١٩٣٧
وفقاً للمقارنة قد خالف القانون مما يتعين معه
نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح
للفصل فيه .

ومن حيث إنه يبين من الوقائع السابقة

ترى صلاحيته للنظر على الوقف للقيام بشروط الوقف وحسن إدارة الوقف - وعلى ذلك فإذا كان الوقف خيرياً واستخلصت محكمة الموضوع من تقديم وزارة الأوقاف بطلبها النظر على الوقف أنها لا تستحق النظر عليه بحكم القانون ، كما استخلصت من كتاب الوقف في حدود سلطتها التقديرية أن الواقف غير مسلم وأن مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية في أسباب سائغة تنفق مع ما جاء بكتاب الوقف والأوراق فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً سليماً لا مخالفة فيه للقانون .

٢ - يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطعن في الحكم وذلك وفقاً لبص المادة ٢٠ من قانون المرافعات .

المحكمة

عن الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً من حيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلاً لأن التقرير به حصل في اليوم التاسع عشر من تاريخ النطق حضورياً بالحكم المطعون فيه فجاء التقرير متأخراً يوماً واحداً عن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للتقرير بالطعن في الحكم الذى يصدر حضورياً في مسائل الأحوال الشخصية بمقولة إنه يرى احتساب يوم صدور الحكم ضمن هذا الميعاد .

ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك لأن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت في فقرتها الأولى على أنه : إذا عين القانون

أن مورث المطعون عليه قد أبلغ في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٢ عن اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لاحتساب أرباحه الاستثنائية فيكون ضلبي قد قدم بعد الميعاد ويتعين لذلك سقوط حقه في الاختيار .

(القضية رقم ٢٩١ : سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة عبدالرزاق محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عظم وزيارهم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٧

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - وقف . وقف خيرى . النظر عليه . محكمة الموضوع . حقه في تعيين ناظر الوقف الخيري إذا كان الواقف غير مسلم وكان مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية . قانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

ب - تقض . ميعاد الطعن . أحوال شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطعن في الحكم . المادة ٢٠ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - جهات المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ : المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه بينما وضعت المادة الثالثة من ذلك القانون استثناء لهذا النص في حالة ما إذا كان الواقف غير مسلم وكان المصرف غير جهة إسلامية وعندئذ يكون النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية فإذا توافر الشرطان أمتنع النظر على وزارة الأوقاف وكان الأمر للمحكمة لتقييم من

الحضور أو الحصول الإجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحجب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزياً للميعاد، ووفقاً لهذا النص الصريح فإن يوم صدور الحكم المطعون فيه لا يحسب ضمن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٨٨١ من أرقام لطن في الحكم ولذلك يكون الطعن قد حصل في ميعاده المقرر ويتعين رفض الدفع وقبول الطعن شكلاً.

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية.

ومن حيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لأن الثابت بكتاب الوقف بما نقله الحكم المطعون فيه أن وقف الخيرات كان أساساً على مدرسة البنات التي لم يقصر التعليم فيها على طائفة معينة. ولم يشترط الواقف أن يكون التعليم فيها دينياً — ومن ثم لم تكن جهة المصرف غير إسلامية وكان مقتضى هذا القول أن تطبق محكمة الاستئناف حكم المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ الذي يجعل النظر على هذا الوقف الخيري لوزارة الأوقاف — إلا أن الحكم المطعون فيه انفت عن هذه المادة وطبق المادة الثالثة من هذا القانون على اعتبار أن الواقف غير مسلم وأن المصرف جهة غير إسلامية وأخذ في ذلك بفرض احتمالي للمصرف مرده إلى أن الواقف ذكر في كتاب الوقف أن ما يفيض من ربح الحصص الموقوفة بعد الصرف على مدرسة البنات يصرف على فقراء الطائفة القبطية الأرثوذكسية — في حين أن الفائض غير مشقق ولم يتم عليه دليل

— هذه من ناحية — ومن الناحية الأخرى فإن الوقف — نفس في بدايته مدرسة البنات من غير تخصيص التعليم فيها على طائفة معينة — ثم جعل في نهايته لفقراء كافة من جميع الملل والأديان ومتى كان الوقف الخيري كذلك فإنه يكون على جهة بر إسلامية ويكون النظر عليه لوزارة الأوقاف بحكم القانون.

ومن حيث إن هذا التعلل مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا نزاع بين طرفي الخصوم في أن الواقف يعمل وقفه على جهة بر لأن مصرفه هو المدرسة التي أنشأها لتعليم البنات، فهو بذلك وقف خيري. وإنما انحصر الخلاف في النظر عليه — هل هو من حق وزارة الأوقاف أو من حق وزارة — وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ على أنه إذا كان الوقف على جهة بر يكون النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف، ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه — وهذا هو الحكم العام وليس للحاكم ولاية التعيين في النظر في هذه الحالة لأن الوقف على تماسق يصبح مشمولاً بنظر وزارة الأوقاف بحكم القانون إلا إذا اشترط الواقف النظر لنفسه فإنه في هذه الحالة لا يكون النظر لوزارة الأوقاف استثناءً — بل يكون النظر للواقف بحكم تقانون كذلك — أما إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية وتوافر هذان الشرطان معاً، ففي هذه الحالة وكل تقانون للمحكمة حق التعيين في النظر لمن ترى صلاحيته ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ويكون النظر بحكم القانون للواقف إن كان حياً. وحيث إن المحكمة لا ترى رأى النيابة

في أن المصرف الأساسي لا يعتبر جهة غير إسلامية المدرسة وإن اعتبرت معيدا للتعليم والثقافة وكان التعليم فيها غير مقصور على بنات الطائفة القبطية - ولم يشترط الواقف أن يكون التعليم فيها ذات لون ديني - كما لم يقصر التعليم فيها على أولاد طائفة بمينها بل جعله مباحا للجميع لافرق بين مسلم وقبطي مما يستدل منه أن مصرف الوقف في هذه الحالة ليس له أي صفة دينية - إلا أن الواقف شرط في كتاب وقفه صرف الفائض بعد المدرسة إلى أبناء الطائفة القبطية الأرثوذكسية - كما شرط في حالة تعذر الصرف على المدرسة أن يكون الصرف على الفقراء المذكورين - ولا شك أن هذه النصوص مجتمعة تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي اعتبار مصرف الخيرات جهة غير إسلامية - وعلى ذلك يكون من حق المحكمة تعيين من ترى صلاحيته للنظر على الوقف - ولأنه يبين من الأوراق أن المستأنف من وريثة الواقف لأن الواقف جده لأمه وأنه أقيم ناظرا على وقف أبيه مما يدل على صلاحيته للنظر على الوقف المذكور - ولم يرد في الأوراق ما ينفي عنه هذه الصلاحية الخ... وهذا الذي قرره الحكم يتفق مع نص المادتين الثانية والثالثة من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ فبينما جعلت أولاهما النظر على وقف الخيرات لوزارة الأوقاف بحكم القانون مالم يشترط الواقف النظر لنفسه فإن أخراهما وضعت استثناء لهذا النص في حالة ما إذا كان الواقف غير مسلم وكان المصرف غير جهة إسلامية وعندئذ يكون النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية فإذا توافر الشرطان امتنع النظر على وزارة الأوقاف وكان الأمر للمحكمة لتقيم من ترى صلاحيته للنظر على الوقف للقيام بشروط الواقف ويحسن إدارة

الوقف . لما كانت حجة الموضوع قد استخلصت في خصوص هذه الدعوى من تقديم وزارة الأوقاف بطلبها للنظر على الوقف أنها لا تستحق النظر عليه بحكم القانون ، كما استخلصت من كتاب الوقف في حدود سلطتها التقديرية أن الواقف غير مسلم وأن مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية في أسباب سائغة تنفق مع ما جاء بكتاب الوقف والأوراق ، لما ثبت من أن مصرف الوقف لم يكن خالصا للمدرسة ولأن الفائض منه خصص للفقراء من الأقباط ، ومن أن النظر على الوقف جعل بعد الواقف للأرشد من ذريته عند وجودهم واتفاقهم ، فإن اختلفوا فيما بينهم كان أمر الفصل في هذا الخلاف إلى رئيس الطائفة القبطية الأرثوذكسية ولجلستها وقتئذ . فإذا اقرضت الذرية كان النظر على الوقف جميعه لرئيس الطائفة المذكور - لما كان ذلك يكون ما استخلصته المحكمة بحكمها المطعون فيه هو استخلاص موضوعي سليم لا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٦ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه ومحمد مثولى عظم المستشارين) .

٢٣٨

٤ أبريل سنة ١٩٥٧

أحوال شخصية . اختصاص . استئناف . مجالس مالية . نفقة . نظر دعوى النفقة أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الأعلى وبقاؤها بدون فصل حتى ١٢/٣١/١٩٥٥ . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الدعوى . القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

المبدأ القانوني

مق تبين أن دعوى النقطة كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التى تختص باستمرار النظر فيها هى محكمة الاستئناف الواقع فى دائرتها المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف وذلك وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، وللقول بأن الاختصاص فى هذه الدعوى للمحاكم الجزئية واستئنافها يكون أمام المحاكم الابتدائية هو قول خاطئ مختلف للقانون .

المحكمة

... حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى خصوص ما تثيره الطاعنة فى سبب للنعى على أن المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تجعل الاختصاص فى مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية ، ومن ثم يكون استئنافها أمام المحاكم الابتدائية وهذا الذى أقيم الحكم عليه مخالف للقانون ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ نصت على أنه : تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لقانون المرافعات ... ثم نصت المادة الثانية منه على أنه : تحال الدعاوى التى تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس المالية إلى

محكمة الاستئناف الوطنية التى تقع فى دائرتها المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم المستأنف ، ويبين بما نصت عليه هاتان المادتان أن المشرع عنى بتنظيم قواعد الإحالة على المحاكم الوطنية تنظيماً مؤقتاً بالنسبة للقضايا التى تكون قد رفعت إلى المحاكم الشرعية والمجالس المالية قبل تاريخ إلغاء تلك الجهات وهو أول يناير سنة ١٩٥٦ ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فأوجب القانون إحالة القضايا التى من هذا النوع على محكمة الاستئناف إذا كانت الدعوى منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية بما يستفاد منه أن المشرع قد صرف النظر عن الاختصاص المترتب على تقدير قيمة الدعاوى ونوعها بالنسبة إلى القضايا المحالة من المجلس الملى الاستئنافى ، أما عن المنازعات التى تنشأ بعد تاريخ العمل بالإلغاء فقد تحدثت عنها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ووضعت قواعد الاختصاصات العامة والمنظمة لمسائل الأحوال الشخصية التى تنشأ بين المتخاصمين بعد التاريخ الآنف ذكره . ثم بينت نوع المنازعات التى تختص بنظرها المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، ولما كان الحال فى خصوصية هذه الدعوى أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التى تختص باستمرار النظر فيها هى محكمة الاستئناف الواقع فى دائرتها المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف أى محكمة استئناف المنظورة وذلك وفقا لنص المادة الثانية من هذا القانون وقوله إنها تجعل الاختصاص فى مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية وأن استئنافها يكون أمام المحاكم

المحكمة - تبطل أو تكون قابلة للإبطال إذا كانت نتيجة غش أو تواطؤ كما لو كان المتصرف له قد تعامل مع السفه وهو عالم بسفه أو تواطأ معه في تعامله لتفويت آثار حجر متوقع بما تتوافر معه عناصر الاحتيال على القانون. فتي كان الحكم قد خلص بأسباب واقعية لا مطعن عليها إلى أن من صدر له سند الدين موضوع النزاع كان عالما وقت صدوره بحالة السفه التي كان عليها المدين وأنه كان سيئ النية إذ استغل هذه الحالة في استكنابه له فان الحكم فيما انتهى إليه من عدم الاعتداد بهذا السند لا يكون قد أخطأ في القانون.

٢ - تصرف السفه - في ظل القانون المدني القديم وفي حكم القانون الحالي على السواء - يكون في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال باطلا بطلانا مطلقا إذا كان تصرفه ضارا به ضررا محضا كما هو الحال في التبرعات وقابلا للإبطال إذا كان من المعاملات. فإذا كان الحكم قد قطع بأن الدين لم يكن جديا وأن الدائن استكتب المدين سند الدين وهو عالم بحالة سفهه مستغلا بسوء نية هذه الحالة بما يؤده أن السند كان تبرعا فإن قضاء الحكم ببطلانه - دون إبطاله - لا يكون قد خالف القانون.

٣ - إنه وإن كانت دعوى البطلان المطالب تسيط بمضى خميس عشرة سنة إلا أن

الابتدائية هو استناد خاطئ مخالف للقانون مخالفة تستوجب نقضه.

(التفصيل رقم ١٥ سنة ٢٦ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين).

٢٣٩

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - أهلية - سنة - حكم تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر عليه سنة في ظل القانون المدني القديم.

٢ - أهلية - سنة - حكم تصرف السفه في حالة ثبوت التواطؤ والاستغلال هو البطلان المطلق.

٣ - تقادم مسقط - حكم «تسيب كاف» - دعوى - دفاع - دفع - عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق - انتهاء الحكم إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا - الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتسلك به الدائن في هذا الصدد - غير لازم.

٤ - تقادم مكسب - دين - عدم جواز تملك الحق في الديون بمضى المدة.

٥ - قوة الأمر المقضي - تنفيذ عقارى - توزيع - اقتصار المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته في الدين وحصول الدائن في التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين - انعدام حجية أحكام التوزيع بالنسبة للباقي الذي رقت به الدعوى.

٦ - نقض - الخصوم في الطعن - إعادة الاسم - حوالة - وكالة - جواز إعادة الاسم في رفع الدعاوى وجواز الطعن بالنقض من صاحب الاسم المستعار.

المبادئ القانونية

١ - قرار الحجر للسفه وإن لم يكن له أثر في ظل القانون المدني القديم إلا من تاريخ صدور هذا القرار - غير أن التصرفات السابقة - على ما استقر عليه قضاء هذه

الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوماً فلا يتقلب مع الزمن صحيحاً وإنما تتقدم الدعوى به فلا تسد بعد مضي المدة الطويلة . أما إرادة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم . لأنه دفع والدفع لا تتقدم ، فإذا كان الحكم قد انتهى إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا فإن ذلك يكفي لتقرير نتيجه اللازمة قانونا وهي عدم تقدم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للإشارة إلى ذلك صراحة أو للرد على ما ينسك به الدائن في هذا الصدد .

٤ — ليس في القانون ما يحيز القول بتملك الحق في الديون بمضي المدة طالبت أو قصرت .

٥ — متى كان الثابت أن دور المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين قد اقتصر على طلب تحرير القائمة النهائية وأنه لم يتقدم بأية مناقضة في التوزيع بشأن الدين موضوع هذا السند وكان ما ناله الدائن في التوزيعات المختلفة هي مبالغ صغيرة خصمت من أصل الدين ورفعت الدعوى بالباقي فإن الحكم فيما انتهى إليه من عدم حجية أحكام التوزيع بالنسبة لهذا الباقي لا يكون قد أخطأ في القانون .

٦ — متى كان الطاعن قد رفع الدعوى ابتداء باسمه خاصة وباعتباره محالا بسند الدين

موضوع النزاع من صدر له هذا السند ثم رفع الاستئناف باسمه أيضا عن الحكم الابتدائي الذي قضى برأض دعواه ، ثم قرر الطعن بالنقض باسمه أيضا في الحكم الاستئنافي فإن طعنه يكون جائزا — ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد صرح في مذكرته الشارحة بأن طعنه هو لحساب ورثة الدائن المحيل أو أن تكون الحوالة قد ارتدت إلى المحيل باتفاق لاحق أو ألا يكون الطاعن قد قدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين ورثة المحيل لأجراء الطعن لأن هذا كله لا يبعد أن يكون تقريراً لأمر مشروع في ذاته قد تضمنه الاتفاق بين الطرفين على إعاره الطاعن اسمه في الطعن استمراراً للخصومة التي تولاهما باسمه أيضا في مراحلها السابقة . وليس في القانون ما يلزم الطاعن أن يقدم نص الاتفاق المعقود بينه وبين المحيل على التقرير بالطعن أسوة بما قدمه من الاتفاق على رفع الاستئناف لأن الأصل أن مثل هذا الاتفاق هو من شأن طرفيه وحدهما .

المحكمة

... حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل السبب الرابع منها في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى ببطلان سند الدين المطالب به لصدوره في حالة سفه المدين في حين أن تاريخ السند سابق على تاريخ تقديم طلب الحجر ذلك أن كل شخص يعتبر أهلاً للتعاقد ما دامت لم تسلب أهليته أو

يحد منها بحكم القانون ولا يمتد الأثر الرجعي لقرار الحجر للسفهاء إلى ما قبل تاريخ تقديم طلب الحجر إذ لا يتصور قيام الغش أو التواطؤ قبل أن يفكر إنسان ما في طلب توقيع الحجر للسفهاء ستة أشهر كاملة .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن قرار الحجر للسفهاء وإن لم يكن له أثر في ظل القانون المدني القديم المنطبق على واقعة الدعوى إلا من تاريخ صدور هذا القرار غير أن التصرفات السابقة — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — تبطل أو تكون قابلة للإبطال إذا كانت نتيجة غش أو تواطؤ كما لو كان المتصرف له قد تعامل مع السفهاء وهو عالم بسفاهه أو تواطأ معه في تعامله لتفويت آثار حجر متوقع بما تتوافر معه عناصر الاحتيال على القانون فتي كان الحكم المطعون فيه قد خاص بأسباب واقعية لا مطعن عليها إلى أن المرحوم محمد زكي الذي صدر له السند كان عالماً وقت صدوره بحالة السفهاء التي كان عليها المدين وأنه كان سيء النية إذ استغل هذه الحالة في استكتابته له فان الحكم فيما انتهى إليه من إبطال هذا السند لا يكون قد أخطأ في القانون .

د وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن سند الدين باطل بطلاناً مطلقاً لا تصححه الاجازة ذلك أن السفهاء كالصبي المميز هو ناقص الأهلية فأنه فنكون تصرفاته قابلة للإبطال ويصح أن تلحقها الاجازة الصريحة أو الضمنية

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن تصرف السفهاء — في ظل القانون المدني القديم وفي حكم القانون الحالي على السواء — يكون في حالة ثبوت

التواطؤ والاستغلال باطلاً بطلاناً مطلقاً إذا كان تصرفه ضاراً به ضرراً محضاً كما هو الحال في التبرعات وقابلاً للإبطال إذا كان من المعاوضات وقد قطع الحكم المطعون فيه بأسباب لم يطعن عليها بأن الدين لم يكن جدياً وأن الدائن استكتب مورث المطعون عليه سند الدين وهو عالم بحالة سفاهه مستغلاً بسوء نية هذه الحالة مما مؤداه أن السند كان تبرعاً وعلى ذلك يكون قضاء الحكم ببطلانه — دون إبطاله — لم يخالف القانون في شيء .

د وحيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك أن حق انطون عليه في التمسك ببطلان السند قد سقط بمضي المدة الطويلة إذ صدر الدين في ٣٠ / ١١ / ١٩٣٠ ولم يدفع المطعون عليه ببطلانه إلا في منتصف سنة ١٩٤٨ وقد حدد القانون المدني الجديد للسقوط ثلاث سنوات في حالة الإبطال للسفهاء وخمس عشرة سنة في حالة البطلان المطلق ، وقد تمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون عليه في الدفع ببطلان السند لمضي أكثر من خمس عشرة سنة على صدوره فلم يرد الحكم بشيء على هذا الدفاع .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأنه وإن كانت دعوى البطلان المطلق تسقط بمضي خمس عشرة سنة إلا أن الدفع بهذا البطلان لا يسقط بالتقادم أبداً ذلك أن العقد الباطل يظل معدوماً فلا ينقلب مع الزمن صحيحاً وإنما تقادم الدعوى به فلا تسمع بعد مضي المدة الطويلة ، أما إثارة البطلان كدفع ضد دعوى مرفوعة بالعقد الباطل فلا تجوز مواجهته بالتقادم لأنه دفع والدفع لا تقادم . فتي كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى بطلان

سند الدين بطلانا مطلقا على ما سلف بياه فان ذلك يكفي لتقرير تتيجه اللازمة قانونا وهي عدم تقادم الدفع بهذا البطلان بغير حاجة للإشارة الى ذلك صراحة أو للرد على ما تمسك به الطاعن في هذا الصدد .

« وحيث ان السبب الثاني يتحصل في أن المحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب اذ لم يلتفت الى ما تمسك به الطاعن من صحة حجية الأحكام الصادرة من قاضي التوزيع سواء في قوائم التوزيع المؤقتة أو النهائية التي نال فيها الدائن الأصلي نصيبا من الدين موضوع السند مما يعتبر حجة بصحة الدين ومقداره في مواجهة المدين ثم وارنه المطعون عليه باعتباره طرفا في التوزيع فلم يرد الحكم على ما تمسك به الطاعن أمام محكمة الاستئناف من عدم قبول الدفع بإبطال السند للسفاه تأسيساً على هذه الحجية » وحيث ان هذا السبب مردود بأنه وإن كانت قرارات القسمة والتوزيع تعتبر نهائية بالنسبة لكل من كان طرفا فيها غير أنها لا تحوز قوة الأمر المقضي الا فيما فصل فيه من الطلبات التي رفضها قاضي التوزيع أو تلك التي كانت موضوعا للمناقشات في قوائم التوزيع أما اذا كان الدائن قد تقدم بطلبه واستحصل على جزء من دينه في التوزيع ولم يناقض المدين في الدين فان ذلك لا يحول بين المدين وبين تمسكه بما لديه من دفع اذ طوّل بها في الدين ولا يقبل من الدائن أن يدفع بأن لحكم التوزيع حجية الأمر المقضي بالنسبة لباقي الدين ذلك أن هذا الباقي لم يكن محل نزاع في اجراءات القسمة أو التوزيع ولم يكن المدين قد ناقض في صحة الدين أو مقداره وقضى برفض مناقضته حتى يصح القول بأن الحكم قد تناول الدين برمته . فتم

كان الثابت على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي التي أحال اليها الحكم للمطعون فيه أن دور المطعون عليه في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بالسند اقتصر على طلب تحرير قائمته النهائية وأنه لم يتقدم بأية مناقضة في التوزيع بشأن الدين موضوع هذا السند ، وكان ما ناله الدائن في التوزيعات المختلفة على ما قال الطاعن هي مبالغ صغيرة خصصت من أصل الدين ورفضت الدعوى بالباقي فان الحكم فيما انتهى اليه من عدم حجية أحكام التوزيع بالنسبة لهذا الباقي لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه أي قصور .

« وحيث ان السبب الخامس يتحصل في أن المحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون اذ لم يعتبر أن الدائن قد تملك الحق في الدين موضوع السند بمضى خمس سنوات مع توافر السبب الصحيح وحسن النية ذلك أنه يفرض أنه كان سيء النية وقت تحرير السند فان حسن نيته يتولد من وقت صدور احكام نهائية بصحة تصرفات اخرى صدرت من المدين في تاريخ معاصر للسند موضوع النزاع ثم صدور احكام بتوزيع اجزاء من قيمة هذا السند للدائن مما يتوافق به السبب الصحيح وحسن النية ويؤدي الى التملك بمضى خمس سنوات .

« وحيث ان هذا السبب مردود بأنه لا يرتكز الى أساس قانوني اذ ليس في القانون ما يحيز القول بتملك الحق في الديون بمضى المدة طالعت أو قصرت .

« وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

(القضية رقم ٩٠ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه إذ أهدرجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة تأسيساً على اختلاف الخصوم والموضوع قد خالف القانون (المادة ٢٩٧ مدني مختلط والتي تحكم واقعة النزاع) ونقول الطاعنة في بيان ذلك :
أولاً — إن شرط اتحاد الخصوم كثيراً ما يتوافر ولو لم يكن ذات الشخص الطبيعي هو الذي أقام الدعوى الثانية ... بل يكفي أن تكون هناك رابطة قانونية بالشخص الذي رفع الدعوى الأولى يجعله ينتفع بالحكم الأول إذا صدر بما فيه مصلحته باعتباره ممثلاً فيها تمثيلاً قانونياً لاتحاد المصلحة ولو حدة السبب — وعلى ذلك تتحقق الوحدة قانوناً في حالة صاحب الرقبة بالنسبة للأحكام الصادرة لصاحب حق الانتفاع ضد الغير — وفي حالة الدائن العادي بالنسبة للأحكام الصادرة لمصلحة المدين قبل الغير .
وفي حالة المدينين في التزام غير قابل للتجزئة بالنسبة للأحكام الصادرة لصالح أحد المدينين .
ثم قالت إن حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ قرر مبدأ مسؤولية الحكومة عن حادث إحراق محل النريانون وحاز قوة الأمر المقضي من حيث تقرير هذا المبدأ بالنسبة لرافعي الدعوى وبالنسبة لكل من يعتبرون أنهم يمثلونهم قانوناً ولو تمثيلاً ضمناً في شخص رافع الدعوى المذكورة . وقد شمل الحكم في تقريراته كل محتويات المحل فوجب أن يستفيد منه ملاك تلك المحتويات . ثانياً — إنه لا نزاع كذلك في اتحاد الموضوع في الدعويين لأنه فيهما هو المطالبة بتعويض الضرر الناشئ عن حادث الحريق والموجب لمسؤولية الحكومة — أما

٢٤٠

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

قوة الأمر التقي . عدم قيام حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بمحجية الحكم السابق صدره لمصلحة شخص آخر غير اعتماداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

ب — إجارة . مسؤولية . تلف الشيء المؤجر بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه . انتفاء مسؤولية المستأجر في هذه الحالة . المادة ٤٦٣ مدني مختلط .

المبادئ القانونية

١ — مؤدى نص المادة ٢٩٧ من القانون المدني المختلط المقابلة للمادة ٢٣٢ من القانون المدني الملغى أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كان طرفاً فيها حقيقة أو حكماً بأن كان الخارج عن الخصومة ممثلاً فيها وفقاً لما تقرره القواعد القانونية في هذا الشأن — وعلى ذلك إذا اختلف أشخاص الخصوم وانتهى تمثيلهم فلا يستطيع الخارج عن الخصومة أن يفيد من حكم سبق صدره لمصلحة شخص آخر غيره وأن يعتبر لهذا الحكم حجية الأمر المقضي التي لا سبيل لنقضها اعتماداً على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

٢ — إذا كان تلف الشيء المؤجر لم ينشأ عن فعل المستأجر أو عن فعل خدمه وإنما نشأ عن فعل شخص آخر غير هؤلاء فلا يحصل لمسألة المستأجر طبقاً للمادة ٤٦٣ من القانون المدني المختلط عن رد الشيء المؤجر في نهاية عقد الإيجار بحالته أو رد قيمته .

تعدد وفردات هذا التعويض فانه لا يعتبر من وحدة الموضوع — لان العبرة انما تكون بالحق المطالب به — وهو حق التعويض .

« ومن حيث ان هذا النعى مردود بما نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدنى المختلط التى تحكم واقعة النزاع والمقابلة للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى الملقى حيث نقول ، الاحكام التى صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها — ولا يجوز قبول ادبات ما يخالفها اذ لم يكن اخلاف فى الحقوق المدعى بها ولا فى الموضوع ولا فى السبب ولا فى الصفة المنصف بها الاخصام ، ومؤدى ذلك ان حجية الاحكام القضائية فى المسائل المدنية لا تقوم الا بين من كان طرفا فيها حقيقة او حكما بان كان الخارج عن الخصومة ممثلا فيها وفما لما تقرره القواعد القانونية فى هذا الشأن . وعلى ذلك اذا اختلفت اشخاص الخصوم واتفى تمثيلهم فلا يستطيع الخارج عن الخصومة ان يفيد من حكم سبق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره او ان يعتبر لهذا الحكم حجية الامر المقضى التى لا سبيل لنقضها اعتمادا على وحدة المصلحة او وحدة الموضوع — وفى ذلك يقول الحكم المطعون فيه « ان محكمة اول درجة لم تكن على حق فى استنادها الى الحكم الاستثنائى المختلط الصادر فى القضية رقم ٤٣٨ سنة ٧٢ ق المرفوعة من شركة ديريليس ا . درياكوس ضد الحكومة واعتباره حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه وأن حججه لا تجوز مناقضتها او مناقشتها فى الدعوى الحالية اذ أنه يشترط للدفع بحجية الحكم النهائى فى دعوى أخرى اتحاد الخصوم والموضوع والسبب — ولا نزاع فى اختلاف الخصوم فى الدعوىين اذ المدعى فى تلك الدعوى هم اصحاب محل الجران تريانون — بينما المدعى فى الدعوى

الحالية هي شركة بازيان — كما أن الموضوع فى الدعوى المختلطة هو تعويض عن مبان ومحتويات محل التريانون وعن الخسائر التى لحقت بسبب تعطيل الانتفاع بالمحل بينما الموضوع فى الدعوى الحالية هو المطالبة بشمن المعرفين المؤجرين لاصحاب محل التريانون ، فاذا اضيف الى ذلك على ما بين من أوراق الدعوى أن الشركة الطاعنة لم تكن ممثلة فى الدعوى المختلطة ولم تكن بين الشركتين روابط قانونية تؤدى إلى القول بقيام هذا التمثيل بل الصحيح العكس اذ اقامت الشركة الطاعنة دعواها على الشركة الاخرى (اصحاب محل التريانون) بشمن المعرفين ، فى نفس الوقت الذى كانت دعوى الشركة الاخيرة لا تزال منظورة أمام المحكمة ولم تر من ناحيتها أنها تمثل الشركة الطاعنة فاستبعدت لذلك ثمن المعرفين من بين طلباتها ؛ وكل ذلك يؤكد انقطاع الصلة فى هذا الخصوص بين الشركتين وينفى فى الوقت نفسه فكرة التمثيل ولا يدع سبيلا للقول بحجية الامر المقضى للحكم المختلط فى النزاع الحالى .

« ومن حيث ان الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون بعدم تطبيقه للمادة ٤٦٣ من القانون المدنى المختلط التى يلزم المستأجر برد الشيء المؤجر فى نهاية عقد الإيجار بحالته أو رد قيمته إن عجز عن رده . . « ومن حيث ان هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة اول درجة فى هذا الخصوص لم يخالف نص القانون الذى نستند عليه الطاعنة وقد ورد به « أن المستأجر ملزم فى نهاية مدة الإجارة برد الشيء المؤجر بالحالة التى يكون عليها وقت الرد دون تلف ناشئ عن فعله أو فعل من يخدمونه أو يسكنون معه الشيء المؤجر إلا إذا وجد اتفاق على غير ذلك ، والطاعنة

التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ وذلك وفقاً لمؤدى نص المادة ٣ من هذا القانون .

٢ - متى كان النزاع خاصاً بادماج عمال تابعين لمقاولين عهدت لإيهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابلور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة وهم ليسوا من عمالها ، فإن هذا النزاع يكون خارجاً عن ولاية هيئة التحكيم المحددة التي أسبغها عليها المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فضلاً عن أن هذا النزاع لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل أو بشروطه . وهو مناط اختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمالهم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلاتها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ . ذلك أن أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابلور المياه بمدينة بورسعيد ليست من الأعمال الأصلية للشركة المذكورة التي أنشئت للقيام بها .

٣ - لا يجوز أن يختص أمام محكمة النقض إلا من كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه عملاً بمفهوم المخالفة للسنتين ٤٣٤ و ٤٣٥ من قانون المرافعات ، فإذا تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن مختصاً أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً بالنسبة له .

تسلم بأن تلف المعرفين إنما نشأ عن فعل المتظاهرين في الوقت الذي أغلق فيه المستأجر محله احتياطاً لما توقعه من قيام المظاهرات ولما خشيه من عبث المتظاهرين فلم ينشأ التلف عن فعله هو أو عن فعل خدمه فلا محل بعد ذلك لمساءلته على ما قال به الحكم المطعون فيه بحق .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن في غير محله متعيناً ورفضه .

(القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المشارين) .

٣٤١

١١ أبريل سنة ١٩٥٧

أ - نقض . اختصاص . اختصاص محكمة النقض . عمل « التحكيم في منازعات العمل » اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت إليها قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧ .

ب - عمل . اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . قيام النزاع بشأن ادماج عمال تابعين لمقاولين عهدت لإيهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابلور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع . المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ والقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣ .

ج - نقض . الخصوم في الطعن . عمل « التحكيم في منازعات العمل » عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه : عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة له . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - تختص محكمة النقض بالفصل في الطعون التي رفعت إليها عن قرارات هيئات

المحكمة

د ... حيث إن الطعن أقيم على سبيلين يتحصل أولهما في النعي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قضى به من اختصاص هيئة التحكيم بالفصل في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه تأسيساً على أن العمال المنضمين للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول ليسوا من عمال الطاعة ولا تربطها بهم الروابط القانونية التي تسمح باعتبارهم من عمالها إنما هم عمال المقاولين الذين تعاقدت معهم الطاعة للقيام ببعض أعمال لا تدخل في نطاق غرضها الأصلي وأن رابطة العمل في خصوص هؤلاء العمال لا تقوم إلا بينهم وبين المقاول الذي يستخدمهم وأن في مطالبتهم الانضمام إلى عمال الطاعة الدليل القاطع على أنهم لا تربطهم بها رابطة العمل كما أن طلب الاندماج ضمن عمال الطاعة طلب لا ينصب على العمل ولا على شروطه وبذلك يكون القرار المطعون فيه قد خالف نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ - وأن استناد القرار المطعون فيه إلى المادة (١٥) من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ينطوي على خطأ في فهم القانون لأن هذه المادة خولت عمال المقاول حقوقاً جديدة قبل صاحب العمل الأصلي عندما يؤدي هؤلاء العمال أعمالاً من أعماله الأصلية، وسوت تلك المادة بين هؤلاء العمال وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق وجعلت صاحب العمل الأصلي متضامناً مع المقاول في هذا الخصوص إلا أن الأعمال التي يقوم العمال المنضمون للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول لا تعد من الأعمال الأصلية للطاعة إذ أنها لا تدخل في الغرض الذي أسست

من أجله الشركة الطاعة على التفسير الذي جاء به القانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ .

د وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الطلب الذي تقدم به المطعون عليه الأول بإدماج العمال المنضمين للنقابة التي يمثلها ضمن عمال الطاعة صريح الدلالة على أن هؤلاء العمال لا تربطهم بالطاعة رابطة العمل، فهم باقرار المطعون عليه الأول وبما أثبتته القرار المطعون فيه ليسوا من عمال الطاعة بل هم عمال تابعون للمقاولين الذين عهدت إليهم الطاعة القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بور سعيد ورابطة العمل قائمة بين العمال المنضمين للنقابة وبين المقاولين ولا شأن للطاعة بهؤلاء العمال - ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه تسري أحكام هذا القانون على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم، ولما كان العمال المنضمون للنقابة التي يمثلها المطعون عليه الأول ليسوا من عمال الطاعة على ما سبق البيان فإن النزاع الذي عرض على هيئة التحكيم يكون خارجاً على ولايتها المحددة التي أسبغها عليها المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ فضلاً عن أن طلب إدماج العمال المنضمين للنقابة ضمن عمال الطاعة لا يعد نزاعاً خاصاً بالعمل أو بشروطه وهو مناط اختصاص هيئة التحكيم بالفصل فيما ينشأ بين أصحاب العمل وعمالهم - ولا محل للتجدي بالمادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ذلك أن المادة كانت تنص على أنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وجب على هذا الشخص أن يسوي

بين عماله وبين عمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك . وقد استبدل نص هذه المادة بنص جديد جاء به القانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ وجرى النص الجديد بأنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وكان ذلك في منطقة واحدة وجب عليه أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك . ويقصد بالأعمال الأصلية الأعمال التي يباشرها صاحب العمل بصفة أصلية وبالنسبة للشركات الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها - ولا تعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكملة له أو تتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي - ولا تطبق هذه الأحكام إلا على العقود المبرمة بعد ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وجاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة ١٥ ، من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أنه : عند تطبيق هذه المادة ثارت صعوبات بشأن مدى سريانها لذا روي أن يستعاض عن هذه المادة بمادة أخرى تقضى على الغموض والاعتراضات التي قامت في طريق تنفيذ المادة السابقة الذكر ، وأوردت المذكرة أن التعديل يبنى على أسس ثلاثة .

أولا - وثانيا - حدد التعديل المقصود بالأعمال الأصلية وقد ذكرها على سبيل الحصر وهي الأعمال التي يباشرها رب العمل بصفة أصلية بالنسبة للوحدات الفردية . أما بالنسبة للشركات فهي الأعمال التي أنشئت شركة من أجل القيام

بها وكان منصوصا عليها في عقد التأسيس . أما بالنسبة لشركات الامتياز فقد اعتبر أيضا عمالا أصلية بجانب ما تقدم الأعمال التي نص عليها في عقد الامتياز . ثالثا - ومؤدى ذلك كله أن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ سواء في نصها الأصلي أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ قد خربت العمال الذين يستخدمهم من عهد إليهم صاحب العمل ببعض أعماله الأصلية الحق في مطالبة هؤلاء الآخرين بمساواتهم بعمال صاحب العمل كما وضعت على صاحب العمل التزاما بمسؤوليته بالتضامن مع من عهد إليهم القيام ببعض أعماله الأصلية قبل العمال الذين يستخدمهم هذا الأخير في خصوص تلك المساواة - وقد حددت المادة ١٥ ، بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الأعمال الأصلية بالنسبة للشركات بأنها الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها ، ووضح من المذكرة التفسيرية لهذا القانون أن تحديد تلك الأعمال كان تفسيريا لما قصد إليه المشرع من عبارة « الأعمال الأصلية » الواردة بالمادة ١٥ ، من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قبل تعديلها - ولما كانت أعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ليست من الأعمال الأصلية للطائفة التي أنشئت للقيام بها ، لأن الطائفة أنشئت لشق قناة للبلاحة البحرية واستغلالها ولا ارتباط بين الأعمال التي يقوم بها العمال المنضمون للطائفة التي يمثلها المطعون عليه الأول وبين الغرض الذي أنشئت من أجله الطائفة . وقد خلا عقد تأسيسها وعقد امتيازها من النص على التزامها بتلك الأعمال ، ويؤكد هذا أن الطائفة تعاقدت مع الحكومة بمقتضى

بين عماله وبين عمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك . وقد استبدل نص هذه المادة بنص جديد جاء به القانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ وجرى النص الجديد بأنه إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله الأصلية أو جزء منها وكان ذلك في منطقة واحدة وجب عليه أن يسوى بين عماله وعمال صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل متضامنا معه في ذلك . ويقصد بالأعمال الأصلية الأعمال التي يباشرها صاحب العمل بصفة أصلية وبالنسبة للشركات الأعمال التي من أجلها أنشئت الشركة والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازها - ولا تعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست لها صفة الاستمرار كالأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرتبطة بالعمل الأصلي أو مكملة له أو تتفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي - ولا تطبق هذه الأحكام إلا على العقود المبرمة بعد ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وجاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٣٠٩ سنة ١٩٥٣ الذي عدل المادة ١٥ ، من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أنه : عند تطبيق هذه المادة ثارت صعوبات بشأن مدى سريانها لذا روي أن يستعاض عن هذه المادة بمادة أخرى تقضى على الغموض والاعتراضات التي قامت في طريق تنفيذ المادة السابقة الذكر ، وأوردت المذكرة أن التعديل يبنى على أسس ثلاثة .

أولا - وثانيا - حدد التعديل المقصود بالأعمال الأصلية وقد ذكرها على سبيل الحصر وهي الأعمال التي يباشرها رب العمل بصفة أصلية بالنسبة للوحدات الفردية . أما بالنسبة للشركات فهي الأعمال التي أنشئت شركة من أجل القيام

رب العمل بوضع كادر لعماله عند عدم تقديم الدليل على قيام عرف بذلك .

هـ - عمل . أجور . ساعات العمل الإضافية - الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يومياً وعلى احتساب ١/٧ الأجر اليومي عن كل ساعة زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ والاتفاق المذكور .

و - عمل . منح . تقرير منحة سنوية تمهد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطراف . صدر قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ . المادة ٦٨٣ مدني . القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

ز - عرف . محكمة الموضوع . سلطاتها في تقدير قيام العرف .

ح - نقض . أسباب جديدة . عرف . عمل « ساعات » العمل . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ - مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن التوفيق والتحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم . وعلى ذلك فإذا تبين أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب رب العمل في وجوب تقديم اللين إلى العمال كامل الدسم وكانت مراقبة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الذي لم يرقم نزاع بشأنه فإن قرار هيئة التحكيم بعدم اختصاصها بنظر طلب صرف اللين كامل الدسم لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كان قرار هيئة التحكيم قد حصل

الاتفاق المبرم في ١٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٤ على التزام الطاعنة بصيانة وري وتنظيف الطرق والأرصنة والمزارع القائمة وصيانة الجبانات وحراستها في المدينة والأحياء العربية وذلك في مدينة الاسماعيلية . وعلى صيانة وري وتنظيف الطرق والمزارع القائمة وذلك بمدينة بور توفيق - وقد خلا هذا الاتفاق من نص مماثل بالنسبة لتلك الاعمال في مدينة بور سعيد - لما كان ذلك فإن هيئة التحكيم إذ رفضت الدفع بعدم اختصاصها بنظر النزاع تكون قد خالفت القانون بما يتعين معه نقض القرار دون حاجة لبحث السبب الآخر من مبنى الطعن .

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ في رئاسة وعضوية السادة الأستاذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة اسحق عبد السيد وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٤٢

١٨ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - عمل . اختصاص . « التحكيم في منازعات العمل » مناط اختصاص هيئة التحكيم . القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

ب - عمل . إعانة الغلاء . حكم « تسبيب كاف » . صلح . محكمة الموضوع . نقض « أسباب موضوعية » . التحكيم في منازعات العمل . تحصيل قرار الهيئة أن الحالات المروضة على الهيئة بشأن إعانة الغلاء والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح المبرم بين الطرفين هي حالات فردية . موضوعي . التحدى بخطأ القرار في تسكيف هذا الصلح . غير منتج .

ج - عمل . اختصاص . إعانة الغلاء . حكم « تسبيب كاف » . التحكيم في منازعات العمل . انتهاء قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في شأن إعانة الغلاء . خطؤه تزيد في فهم المادة ٣ من الأمر العسكري ٢٥٨ سنة ١٩٤٢ . لا عيب .

د - عمل . عرف . أجور . كادر العمال . عدم التزام

من الاوراق أن الحالات التي عرضتها نقابة العمال على الهيئة وادعت أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح الذي أبرم بينه وبين العمال وصدقت عليه الهيئة في تحكيم سابق بشأن إعانة الغلاء هي حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم فإن تحصيله يكون موضوعيا لا رقابة لمحكمة النقض عليه . ويكون غير منتج التحدى بخطأ القرار في تكييف ذلك الصلح القضائي .

٣ — متى كان قرار هيئة التحكيم قد انتهى إلى أن الشكوى في شأن إعانة الغلاء هي مما يخرج عن اختصاصه فلا محل للنعى عليه بالخطأ في فهم وتأويل المادة ٣ من الامر العسكري رقم ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ إذا كان ما ورد بالقرار في هذا الخصوص هو تزيد لم يكن القرار بحاجة إلى تقريره .

٤ — لم يورد المشرع في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى نصاً يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال فإذا كانت نقابة العمال لم تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن قرار هيئة التحكيم لا يكون قد خالف القانون إذا قرر أنه لا إلزام على صاحب العمل بأن يضع كادراً لعماله إلا برضائه .

٥ — متى طبق القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات في بعض الصناعات وفي الوقت ذاته طبق الاتفاق المبرم بين

رب العمل ونقابة العمال والذي مقتضاه أن الطرفين ارتضيا أن تكون ساعات العمل اليومى سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك أعطى أجراً عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الاجر اليومى فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات التي أشار إليها ذلك القانون هي التي تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥٪ وهي العلاوة الواجبة قانوناً ، أما ما دون التسع ساعات فإنه يخضع لما ورد بعقد الاتفاق المذكور أى تحسب العلاوة بواقع سبع الاجر اليومى .

٦ — متى كان الثابت أن هناك منحة سنوية اعتبرها رب العمل ثابتة وتعهد بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطرافه فإن قرار هيئة التحكيم برفض طلب صرفها يكون قد خالف القانون وذلك طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدنى والمادة ٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢

٧ — تقدير قيام العرف هو من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٨ — متى كان قرار هيئة التحكيم برفض طلب تخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً قد صدر في حدود القانون والاتفاق المبرم بين الطرفين ولم تقدم نقابة العمال ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

«... من حيث إن السبب الأول — يتحصل في أن القرار المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز نظر المطلب الأول على أنه لا يمكن مجازاة النقابة فيما تقول به من أن عدم تنفيذ الشركة مقتضى عقد الصلح هو مما يهدر قيمته ، لأن ما يترتب على إخلال الشركة بشروط العقد إنما هو إلزامها بتنفيذه إذا أنه أصبح ملزماً للطرفين بعد أن صدقت عليه هيئة التحكيم وله القوة التنفيذية للأحكام بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من قلم الكتاب ، — إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك قد انطوى على خطأ في تكييف الصلح القضائي الذي انعقد الإجماع على أنه لا يعتبر حكماً بالمعنى القانوني العام لأنه وإن تكن له قوة سند واجب التنفيذ نظراً لتصديق القاضي عليه إلا أن ذلك لا يخرج عنه كونه اتفاقاً تم بتراضي الطرفين فلا يرقى تصديق القاضي إلى مصاف الأحكام ، ويتحصل السبب الثاني — في النعي على القرار المطعون فيه الخطأ في فهم وتأويل نص الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وما يقتضيه تطبيق هذا النص من شروط ، وتقول الطاعنة في تبيان ذلك إن هيئة التحكيم اعتبرت أن الحالات التي ادعت الطاعنة أن الشركة خالفت فيها الاتفاق المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٥١ والمصدق عليه من الهيئة في قضية التحكيم رقم ٩ لسنة ١٩٥١ هي حالات فردية لا تمس صالح العمال أو فريق منهم ، وأن الشكوى إنما تتعلق بسوء تطبيق ما قرره الاتفاق في شأن تنفيذ الأمر العسكري المذكور على هذه الحالات ومن أجل ذلك قررت الهيئة عدم اختصاصها في حين أن الطاعنة إنما أوردت الحالات المذكورة على سبيل المثال بقصد تدعيم وجهة نظرها في تقصير الشركة

والإثبات أن شروط تطبيق نص الأمر العسكري لم توافروا لم تقصد عرض شكايات فردية على الهيئة ويتحصل السبب الرابع عشر — في النعي على القرار المطعون فيه بالنسبة لما قضى به من عدم جواز نظر المطلب الأول لانتفاء هذا النزاع صلحاً في التحكيم رقم ٩ لسنة ١٩٥١ وقالت الطاعنة في شرح هذين السببين الآخرين إن فيما قاله القرار المطعون فيه عوداً إلى الخطأ في تكييف الصلح القضائي .

«ومن حيث إن النعي بما ورد في السبب الثاني هو نعي عار عن الدليل ، ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يثبت أن الحالات التي عرضتها إنما كانت على سبيل المثال فإذا كان القرار المطعون فيه قد حصل من الأوراق أنها حالات فردية فيكون تحصيله موضوعياً لا رقابة لمحكمة النقض عليه . ويكون غير منتج التحدي بما ورد في السببين الأول والرابع عشر .

«ومن حيث إن محصل السبب الثالث أن القرار المطعون فيه إذا اعتبر أن لاجل للقياس على أجور المؤسسات الأخرى عند البحث في توافر شروط تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد أخطأ فهم وتأويل هذه المادة وذلك أن النص جرى بأنه يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة وبذلك يكون قد قرر معياراً يستلزم بطبيعة الحال بحث مستوى الأجور عموماً لمثل العمل الذي يقوم به العمال الذين يراد تطبيق هذا النص عليهم . «ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن ما ورد بالقرار في هذا الخصوص هو تزيد لم يكن القرار

إليه القرار المطعون فيه تعليلاً لعدم جواز المساواة بين العمال من جهة والمحترفين والموظفين من جهة أخرى .

ومن حيث إن محصل السبب السادس والسابع أن القرار المطعون فيه قد أهدر كذلك العرف والمألوف وذلك إذ قرر أن تنظيم الأجور هو من شأن صاحب العمل لا يقوم للعمال أى حق مدتب في شأنها إلا ما يرد في عقد العمل وأنه لا الزام على صاحب العمل بأن يضع كادراً لعماله إلا برضاه ، وفي تبيان ذلك تقول الطاعنة ان المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ نصت على انه على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر ان يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحتين احدهما لتنظيم العمل ومعاملة العمال وأن عبارة (لائحة معاملة العمال) ماهي بتعبير آخر إلا (كادر العمال) يؤيد ذلك نص المادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ التي كانت تسمى كادر العمال بلائحه تنظيم العمل ومعاملة العمال .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان ذلك ان المادة ٣١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملاً فأكثر ان يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لائحتين باللغة العربية احدهما لتنظيم ومعاملة العمال في المؤسسة والاخرى للجزاءات وشروط توقيعها ، ويشترط لفاذ لائحة الجزاءات وما يطرأ عليها من تعديلات ألا تعترض عليها مصلحة العمل خلال ٤٥ يوماً من تقديمها إليها . وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية المقصود

بحاجة إلى تقريره بعد أن انتهى الى أن الشكوى في شأن إعانة الغلاء هي بما يخرج عن اختصاصه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن القرار المطعون فيه إذ قضى برفض المطلب الثاني الخاص بمنح العمال علاوات دورية قد استند في قضائه إلى أن محضر الصلح المطعون عليه في ١١ من يوليو سنة ١٩٥١ لم يتضمن التزاماً خاصاً بالعلاوات المشار إليها وذلك تمهيداً لما انتهى إليه القرار المطعون فيه - من القول بحجية القرار السابق الذي قضى بالتصديق على الصلح - وتقول الطاعنة في بيان سبب النعي إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء مشوب بالخطأ في تكييف الصلح القضائي .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن القرار المطعون فيه لم يقض بعدم جواز نظر المطلب الثاني لسبق الفصل فيه وإنما قضى برفضه استناداً الى أسباب موضوعية ولم يكن ما ورد في القرار بشأن محضر الصلح إلا رداً على ما ادعته الطاعنة من أن هذا المحضر تضمن التزاماً من الشركة انطعون عليها بمنح العلاوات .

ومن حيث إن محصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه إذ أقام قضاءً على أن ما يطلبه العمال في شأن العلاوات الدورية والأجور نفسها من المساواة بالمحترفين والموظفين لا يمكن أن يكون له أساس سليم لاختلاف العمل وظروف العمل - إذ أقام القرار قضاءً على ذلك قد أهدر مصدرين من مصادر القانون وهما العرف ومبادئ العدالة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه لا يمدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما انتهى

أعطى أجرا عن كل ساعة زائدة يعادل سبع الأجر اليومي ، ولما كان أجر العامل يجب زيادته بمقدار ٢٥٪ على الأجر العادي بالنسبة لكل ساعة يشتغلها فوق المقرر قانونا ، فإن مؤدى ذلك أن تكون الساعات الزائدة على التسع ساعات الى أشار اليها القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ هي التي تستحق عليها العلاوة بواقع ٢٥٪ أما مادون التسع ساعات فإنه يخضع لما ورد بمقتضى اتفاق الشركة المطعون عليها أى تحسب بوائع سبع الأجر اليومي ، ومن ثم فلا يكون القرار المطعون فيه خطأ فى القانون .

« ومن حيث إن السبب التاسع يتحصل فى أن القرار المطعون فيه قد أهدر العرف والقانون وذلك إذ قضى برفض المطلب الرابع والخاص بصرف مرتب يوم العطلة الأسبوعى أسوة بالجرائد المماثلة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الأوراق أن القرار قد أقام قضاءه فى خصوص طلب صرف أجر يوم العطلة الأسبوعى على أن القانون لم يلزم صاحب العمل بصرف أجر للمامل عن غير أيام العمل الفعلى . وأما عن العرف ووجوب المساواة على أساس العدالة فإنه لا يعتبر بالعرف إلا عند تماثل الظروف للاستناد إلى المساواة فيما يؤدى فى الواقع إلى المزايدة على الأجور مما ليس فى صالح الصناعة وما يؤدى تبعاً لذلك وفى النهاية إلى الإضرار بصالح العمال أنفسهم ، ومفاد ما استخلصه القرار المطعون فيه أن لا وجود لعرف فى هذا المقام لاختلاف الظروف وانعدام التماثل وهو استخلاص موضوعى لارقابة لمحكمة النقض على ما حصله القرار المطعون فيه فى خصوصه .

« ومن حيث إن محصل السبب العاشر أن

باللائحتين وذلك إذ قررت تعريفاً لللائحة الأولى أنها هى الخاصة بنظام العمل وتعريفاً لللائحة الأخرى أنها هى الخاصة بالجزاءات - ويبين من ذلك أن المشرع لم يورد نصاً يوجب على رب العمل وضع كادر خاص بالعمال ، ولما كان ذلك وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على قيام عرف يقتضى إلزام رب العمل بوضع كادر لعماله فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إن محصل السببين الثامن والسادس عشر أن القرار المطعون فيه إذ قضى بتقرير حق العمال فى صرف أجر الساعات الإضافية التى تزيد على التسع ساعات المقررة قانوناً مضافاً إليه ٢٥٪ من الأجر العادى عن الساعة ولم يجعل للعامل الحق فى هذه الزيادة بالنسبة لما عدا ذلك من الساعات الإضافية الأخرى إذا كان نظام العمل يقتضى أن تكون مدته أقل من تسع ساعات فإن القرار يكون قد خالف القانون ذلك أن القانون جعل الحد الأقصى لتشغيل العامل تسع ساعات تاركاً لتحديد ساعات العمل فيما دون هذا الحد إلى صاحب العمل وفى نفس الوقت قضى بزيادة ٢٥٪ من الأجر على الساعات التى يقررها صاحب العمل زيادة على عدد الساعات العادية الجارى عليه العمل فى المنشأة .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان ذلك أن القرار المطعون فيه قد طبق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٣٥ الذى حدد ساعات العمل بتسع ساعات فى بعض الصناعات وفى الوقت ذاته طبق الاتفاق المبرم بين الشركة المطعون عليها والنقابة الطاعنة والذى مقتضاه أن الطرفين ارتضىا أن تكون ساعات العمل اليومي سبع ساعات وأنه إذا زاد تشغيل العامل عن ذلك

القرار المطعون فيه قد أهدر العرف ومبادئ العدالة إذ رفض المطلب الخاص المتعلق بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً وفي تبيان ذلك تقول الطاعنة إن العرف قد جرى على ذلك في دور الطباعة وأن العدالة لا تسمح بأن من يعمل ليلاً يعامل نفس المعاملة التي يعامل بها من يعمل نهاراً مهما كان عدد الساعات المنفق عليها مع من يعمل نهاراً ودون التفتت إلى الحد الأعلى المحدد قانوناً بتسع ساعات .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من القرار المطعون فيه أنه قد أقيم فيما أقيم عليه في هذا الخصوص على الاتفاق المعقود في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٦ هذا الاتفاق الذي تضمن جعل ساعات العمل اليومي سبعة بدلاً من تسع ساعات وعلى أن القانون لم يفرق بين العمل ليلاً والعمل نهاراً - وعلى ذلك يكون القرار قد صدر في حدود القانون والاتفاق ، ولم تقدم النقابة الطاعنة ما يدل على أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بقيام عرف مخالف فلا يجوز لها التحدى بذلك لأول مرة أمام هذه المحكمة .

د ومن حيث إن محصل السبب الحادى عشر أن القرار المطعون فيه إذ قرر أن المنحة التي كانت الشركة تصرفها إلى العمال لا يمكن اعتبارها جزءاً من الأجر لأنها لم تكن ثابتة مطردة - إذ قرر الحكم ذلك قد خالف القانون وأخطأ تكييف هذه المنحة وأغفل ما قد يقبله العمال تحت ضغط الظروف المختلفة من تنزيل حتى في أجورهم العادية ذاتها .

د ومن حيث إنه يبين من القرار المطعون فيه أنه أقيم على أن الثابت بما قرره العمال أنفسهم أن المنح التي كانت الشركة تصرفها لم تكن ثابتة وقد

تذبذبت من ستة شهور إلى شهرين نزولاً بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٨ وإذن فلا أساس للقول من النقابة في الوقت ذاته بأن المنحة كان لها صفة الأجر لعموميتها وأطراد صرفها وثباتها - وأما عن تعهد الشركة عن سنة ١٩٤٨ بأن يكون صرف المنحة في المستقبل على أطراد بواقع شهرين على الأقل في كل سنة فقد ورد في مذكرة النقابة نفسها أن العمال احتجاجوا على إنقاص المنح مما يدل على أن هذا التعهد إنما نشأ عن هذا الاحتجاج وعامل الرغبة من جانب الشركة لدفع آثاره بما قد يضر بصالحها ، - ولما كان مفاد هذا الذي أثبتته القرار المطعون فيه أن هناك منحة اعتبرتها الشركة ثابتة وتعهدت بصرفها باستمرار وعلى أطراد ، وهذه المنحة هي ما يوازي مرتب شهرين سنوياً ولما كانت المادة ٦٨٣ من القانون المدني قد نصت على أنه تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر د كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزءاً أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما أشبه ذلك - إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الأجر لا تبرعاً ... ، وكانت المادة الرابعة من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه د يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناول له العامل من أجر ثابت مضافاً إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد رفض المطلب السادس الخاص بصرف المنح بما يعادل مرتب شهرين عن كل سنة فإنه يكون قد خالف القانون .

التوفيق والتحكيم في منازعات العمل هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم — ولما كان يبين من الأوراق أنه لم يكن ثمة نزاع من جانب الشركة المطعون عليها في وجوب تقديم اللين إلى العمال كامل الدسم وكانت مراقبة ذلك إنما تتعلق بتنفيذ هذا الالتزام الذي لم يتم نزاع بشأنه — لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بتظر هذا المطلب فلا يكون خطأ في القانون .

(القضية رقم ٢٨٣ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمود عباد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٢٤٣

١٨ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - قضاء . مخاصمتهم . تسعير جبهى . خطأ مهني . محكمة الموضوع . تقريرها لأسباب تسكني لحل قضائها أن حبس الخصم احتياطياً في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار لا يعتبر خطأ مهنيًا جسيماً . النفي على الحكم في هذا الخصوص . جدل موضوعي .

ب - قضاء . مخاصمتهم « تقرير الخصمة » . دفاع . عدم إجابة الخصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها في تقرير الخصمة . لا خطأ . م ٨٠٠ مرافعات .

ج - دفاع . محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك .

د - إعلان . إجراءات . دعوى . مواعيد . قضاء « مخاصمتهم » . محكمة الاستئناف . إعلان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحة هذا الإعلان . م ٧٢ مرافعات .

ه - إعلان . محل مختار . الإعلان في قلم الكتاب . عدم إقامة محامي الخصم بالبلد الذي به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطناً فيه . إعلان المذكرات . والأوراق

« وحيث إن هذا المطلب صالح للفصل فيه . ولما كان الثابت أن المنحة السنوية التي تعهدت بها الشركة المطعون عليها هي مرتب شهرين فيتعين القضاء بإجابة هذا المطلب .

« ومن حيث إن محصل السبب الثاني عشر أن القرار المطعون فيه إذ رفض إلزام الشركة المطعون عليها بإنشاء مطعم للعمال لتقديم وجبة الغذاء بتمن خفض بناء على أنه ظاهر أن لا إلزام للشركة بإجابة هذا المطلب فإنه يكون أهدر العرف والعادة — ذلك لأن مقر الشركة بعيد عن الأماكن التي يباع فيها الطعام بأثمان تناسب قدرة العمال .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعة لم تقدم ما يفيد أنها تمسكت أمام هيئة التحكيم بما تعتبره مبرراً لمطلبها الذي تثيره الآن وأنها قدمت ما يؤيده من العرف أو العدالة فضلاً عن أن تقدير قيام العرف من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

« ومن حيث إن محصل السببين الثالث عشر والخامس عشر أن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر المطلب الثامن الخاص بتقديم اللين كامل الدسم قد خالف القانون — وتقول الطاعة في بيان ذلك إن القرار أقام قضاءه في هذا الخصوص على « أن ما ينسب من هذا القبيل يكون جريمة معاقبة عليها في حين أن خضوع مثل هذه الحالة للقضاء الجنائي من ناحية ما تنطوي عليه من جريمة لا يمنع من اختصاص هيئة التحكيم بمراقبة صرف اللين الذي يفي بالغاية ويحقق حماية العمال من الخطر .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ بشأن

المخضمة قد أعلن إلى الخصوم قبل الجلسة المحددة لظرفها بأكثر من ثلاثة أيام فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً قانوناً طبقاً للبادة ٧٢ مرافعات متى كل لم يمنع على هذا التقصير أنه لم يكن لضرورة تقتضيه .

٥ — إذا لم يكن محامي الخصم مقبلاً بالبلد الذي به مقر المحكمة ولم يتخذ هذا الخصم موطناً فيها فيكون إعلان المذكرات والأوراق إليه صحيحاً في قلم الكتاب وذلك طبقاً للبادة ٨٤ مرافعات .

٦ — متى كان إعلان الدعوى للخصم قد وقع صحيحاً قانوناً ولم يحضر هو ولا محاميه للمرافعة فليس له أن يشكو من عدم استماع دفاع شفوي منه .

المحكمة

... من حيث إن الطاعن بنى طعنه على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي ببطالان الحكم المطعون فيه لأنه مترتب على إجراءات باطلة من ثلاثة وجوه : أولها — أن الدعوى كان محدداً لها جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ثم عجلت لجلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ولم يصل إلى الطاعن إخطار التعجيل إلا في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ أي قبل موعد الجلسة بأقل من ثمانية أيام وهذا إجراء مخالف لمفهوم المادتين ٧٢ و ٨٠ من قانون المرافعات الأمر الذي يترتب عليه بطلان إعلان التعجيل وما تلاه من إجراءات بما فيها الحكم المطعون فيه ولا محل للاعتراض بأن هذه القواعد مقررة عند رفع الدعوى إذ أن نص المادة ٧٢ مرافعات عام لا تخصيص فيه على قصره على

إليه في قلم الكتاب . مبيح . المادة ٨٤ مرافعات .
١ — دفاع . إعلان . إجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى إعلاناً صحيحاً . عدم حضوره هو ولا محاميه للمرافعة . شكواه من عدم سماع دفاع شفوي منه . لا محل لها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد قرر أن حبس الخصم احتياطياً في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار طبقاً للواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ والمرسومين رقمي ٩٦ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يعتبر خطأ مبنياً جسيماً وأقام قضاءه على اعتبارات تكني لعله فإن النعي في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً بما يستقل به قاضي الموضوع .

٢ — إذا لم تجب المحكمة الخصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها بتقرير المخاصمة فإن الحكم لا يكون قد عالف المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات .

٣ — تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقیقات ما دامت قد قامت بتحقيق الدعوى وأقامت حكمها على أسباب سائغة وكافية لعله دون حاجة إلى تحقيق أو استجواب ومؤدية إلى ما انتهى إليه قضاؤها .

٤ — إذا كان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام محكمة الاستئناف في دعوى

صحيفة الدعوى وإعلانها لأول مرة . ثانياً — أنه بعد إحجز القضية للحكم أعلنت مذكرات الخصوم للطاعن في قلم الكتاب مع أن الطاعن كان قد اتخذ في تقرير الخصومة محلاً مختاراً . وثالثاً — أن الأصل في إجراءات المرافعات أمام محكمة الموضوع أن تكون شفوية والإخلال بهذه القاعدة في خصوص الدعوى الحالية ومنع قيام العذر الذي أبداه الطاعن ومنعه من الحضور للمرافعة الشفوية والذي لم تستطع محكمة الموضوع أن تنفيه — هو مخالفة لهذا الأصل بدون مبرر ولا يفي عن ذلك أن تكون الدعوى قد حجزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لان الأصل هو المرافعة الشفوية وهو جزء من علنية الجلسات وإذا أصر عليها الخصوم في مثل صورة الدعوى فإن عدم الإجابة إليها بدون عذر مقبول يعتبر إخلالاً خطيراً بالأجراءات .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في أوجهه الثلاثة بأنه يبين من الحكم المطعون فيه ومن محاضر جلسات قضية الخصومة إنها كانت كانت محجوزة للحكم للجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ وفيها حكمت المحكمة برفض الدفع وبقبول الدعوى شكلاً وبجواز الخصومة وإحالتها إلى الدائرة الثانية لنظر موضوعها بجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة ذاتها مثل أطراف الخصومة بمحاميين عنهم ، وقد حضر الاستاذ عبد الحميد الجميل عن الاستاذ عبد المجيد نافع عن الخامس (الطاعن) وطلب التأجيل حتى يحضر لانه مشغول بالمرافعة في قضية أخرى ، وطلباً محامياً المطعون عليهما الأولين حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات تكميلية لمن يشاء منعاً من تعطيل الفصل في الدعوى . والاستاذ عبد الحميد صمم على التأجيل لحضور الاستاذ عبد المجيد نافع

للمرافعة في الدعوى فقررت المحكمة تأجيل الدعوى للجلسة ٢٣ ما يوسنة ١٩٥٣ للحكم ومذكرات تكميلية لمن يشاء في أسبوعين والمدة مناصفة يبدأها الخصم . وبجلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٣ قررت المحكمة فتح باب المرافعة للجلسة ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ وعلى النيابة ضم التحقيقات المشار إليها في أسباب قرارها في خلال أسبوع وصرحت لطرفي الخصومة بالاطلاع في الأسبوع التالي ثم صدر قرار من رئيس الدائرة بأنه نظراً لأن يوم ٢٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ يوافق عطلة رسمية بمناسبة إعلان الجمهورية فتؤجل الدعوى للجلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ قصر أجل الدعوى للجلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة الأخيرة لم يحضر الخصم ولم يحضر عنه أحد ثم حجزت الدعوى بعد مرافعة محامي المطعون عليهم للحكم للجلسة ٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت المادة ١/٧٢ من قانون المرافعات تنص على أن ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف يكون ثمانية أيام على الأقل في الدعاوى المدنية وثلاثة أيام في الدعاوى التجارية . ويكون الميعاد ثلاثة أيام أمام محاكم المواد الجزئية ، ونصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على أنه يجوز في حالة الضرورة نقص هذين الميعادين إلى ثلاثة أيام وإلى أربع وعشرين ساعة ، ولما كان قرار تقصير الأجل من جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ إلى جلسة ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ قد صدر في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ وأعلن للطاعن وباقي الخصوم في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً قانوناً ، ولم يتضمن النعي أن هذا

التقصير لم يكن ضرورة تقضيه ، ولما كانت المادة ٨٤ من قانون المرافعات قد أوجبت على الخصم الذي لا يكون له وكيل بالبلد الذي به مقر المحكمة أن يتخذ له موطناً فيه ، ولما لم يكن محامى الطاعن مقبلاً بالمنصورة (مقر محكمة الاستئناف) ولم يتخذ هو موطناً فيها فيكون إعلان المذكرات والأوراق إليه صحيحاً في قلم الكتاب ، ولما كان إعلان التقصير لجلسة ٢٨ من يونيو ١٩٥٣ قد وقع صحيحاً قانوناً ولم يحضر هو ولا محاميه للبرافعة فليس له أن يشكو من عدم استماع دفاع شغوى منه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون إذ وصف الواقعة التي أثبتت بأنها من الخطأ اليسير الذي يقع فيه أى عضو نيابة مع أنها خطأ مبنى جسم ، وقال في بيان ذلك إن من أول واجبات المطعون عليه الأول بوصفه وكيلًا للنيابة أن يعرف الجرائم التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي أو لا يجوز ، وأنه من المسلم به أن الجريمة التي كانت منسوبة للطاعن عقوبتها الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنميات أو بإحداهما ، وأن المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه لا يجوز الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح التي ينص القانون على ألا تزيد عقوبتها عن الحبس ثلاثة أشهر . ومخالفة هذا النص الأخير يعتبر خطأ مهنياً جسيماً ، وأما ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لتصرف المطعون عليه الأول من احتمال أن يكون الطاعن عائداً وأن الرأى العام والحكومة كانت مهتمة بمسائل التكوين ، ومن أنه يجوز أن يكون المطعون عليه الأول قد فهم أن الحبس احتياطياً جائز دائماً في قضايا الجنح

فهذا تعليل غير سائق لأن الحبس لا يكون لمجرد الظن ولأن القضاء يجب أن يكون بعيداً عن المؤثرات الخارجية ولأن احتمال فهم المطعون عليه الأول للقانون على الوجه الذي قال به الحكم المطعون فيه يكون خطأً الجسيم الذي لا يغتفر خاصة وأن وكيل الطاعن وأحد السادة القضاة قد نبهاه إلى هذا الخطأ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن د الفقرة الأولى من المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ نصت على عقاب من يخالف أحكام قرارات وزير التجارة والصناعة الخاصة بالإعلان عن الأسعار بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن خمسة جنميات ولا تزيد على خمسين جنمياً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ونصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه في حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى ، ثم استورد إلى أن د المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا تبين بعد استجواب المتهم أن الدلائل كافية وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقباً عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور جاز لقاضي التحقيق أن يأمر بحبس المتهم احتياطياً ومن هنا يظهر أن عدم جواز الحبس الاحتياطي يحى عن طريق القياس والاستنتاج العكسي ورب قائل يقول تعليقا على هذا النص إن القياس غير جائز في أحكام القانون الجنائي وأن نص المادة ١٣٤ ساقطة الذكر إن أجازت الحبس الاحتياطي في الجنح التي تزيد عقوبة الحبس فيها على ثلاثة شهور فإنها لم تنص على تحريم الحبس الاحتياطي إذا كانت عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاثة شهور وهذا التأويل قد يرد بخاطر عضو النيابة . ثم خلع الحكم المطعون

فيه إلى أن الحبس الاحتياطي في الجريمة المنسوبة للخصم هي من المسائل التقديرية التي تخضع في غمض التأويلات التي يصح فيها الاجتهاد فهي إذن مسألة تقديرية وليست مسألة حسابية لا يجوز فيها غير حل واحد . - ولما كان المحكم الموضوع سلطة تامة في تقدير ما إذا كانت الواقعة المطروحة تكون خطأ مهنيا جسيما أو بسيرا ، وكان المحكم المطعون فيه قد قرر أن حبس الطاعن احتياطيا بتهمة عدم الاعلان عن الأسعار طبقا للدواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٠٥٠ والمرسومين رقمي ٩٦ سنة ٩٤٥ و ١٦٣ سنة ١٩٥٠ لا يعتبر خطأ مهنيا جسيما وأقام قضاءه على ما سلف بيانه على اعتبارات تكفي لملء فأن النعي في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما يستلزم به قاضي الموضوع دون رقابة في ذلك بما يتعين معه رفض هذا السبب

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في تعيين الحكم المطعون فيه بقصور تسببه وإخلاله بحق الدفاع وبالخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن : أولا - إنه طلب استجواب المطعون عليه الأول فيما هو منسوب إليه ولكن الحكم أغفل الرد على هذا الطلب . ثانيا - إنه طلب فتح باب المرافعة لضم تحقيقات تمت بعد حيز القضية للحكم ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب . ثالثا - إنه كان طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع أقوال الشهود المبينة أسماؤهم في تقرير المخاصمة عن الوقائع المبينة في ذلك التقرير . هذه الوقائع التي سبق للحكم أن قررت أنها متعلقة بالدعوى . ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب بمقولة إنه كان يتعين على الطاعن إبداءه في تقرير المخاصمة أو أمام

غرفة المشورة تطبيق نص المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ تفهيم المادة المذكورة لأنها خاصة بشكل تقديم طلب المخاصمة ولأن نصها إنما يتطلب بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها ولا يلزم أن يطلب المقرر بالمخاصمة إحالة الدعوى إلى تحقيق مادام قد ذكر الواقعة في التقرير وذكر الشاهد عليها ولأنه لم يرد بالمادة نص على البطلان إذا خولفت الإجراءات الموضحة فيها ولا بطلان إلا بنص .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بإجابه طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات ما دامت قد قامت بتحقيق الدعوى وأقامت حكمها على أسباب سائغة مما أشير إليه في الرد على السبب السابق وهي أسباب كافية لحل الحكم دون حاجة إلى تحقيق أو استجواب ومؤدية إلى ما انتهى إليه قضاءها . ولما كانت المادة ٨٠٠ من قانون المرافعات قد نصت على أنه يجب أن يشتمل التقرير على بيان أوجه المخاصمة وأدلتها وأن تودع معه الأوراق المؤيدة لها ، فإذا لم يجب المحكمة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبداءها بتقرير المخاصمة فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إنه لذلك جميعه يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢٨٨ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد قواد جابر وإسحق محمد السيد ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم المستشارين)

فلا يعتبر استغلالا تجاريا بل هو أول مراحل الاستغلال الزراعي وأن إعداد عمل لبيع الأزهار بعيدا عن المزرعة لا يغير من طبيعة نشاط المنشأة الزراعية وليس وضع الأزهار عند عرضها للبيع في أسبئة أو قراطيس ما يغير من طبيعتها إذ أن ذلك من قبيل حسن العرض استجلابا للعملاء وصيانة للأزهار .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما ينهه الطاعن على قوله « ومن حيث إنه مما لا ريب فيه أن بيع المحاصيل الزراعية الناتجة من الأرض التي يملكها الزارع لا تعد عملا تجاريا ومن ثم لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما إذا تجاوز النشاط طبيعة الاستغلال الزراعي بحيث تعداه إلى عمليات غير متصلة بها أو لازمة لها فإن الربح الذي تحققه هذه العمليات يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بمعنى أنه إذا قام الزارع بنقل منتجاته من مكان الإنتاج ليبيعها في المدن وخصص لهذا الغرض محلا للبيع ثم أضاف إلى منتجاته بعض العمليات والإضافات الفنية التي تزيد عن قيمتها فعندئذ يجمع بين الصفتين صفة المزارع المعنى من ضريبة الربح الزراعي وصفة التاجر الذي يخاطر برأس المال والعمل ومن أجل ذلك يخضع بصفته الثانية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . ومن حيث إنه يجب أن يكون العمل الزراعي له حد محدود فني جاوزه خرج العمل عن أن يكون عملا زراعيا واستحال إلى عمل صناعي أو تجاري فإذا ما باع المالك منتجاته كما أخرجتها أرضه فتعتبر عملية زراعية أما إذا حولها وأضاف عليها ما يزيد من قيمتها فإن عمله ينقلب إلى عمل تجاري .

٢٤٤

١٨ أبريل سنة ١٩٥٧

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . رجوع الربح الذي تدره منشأة الممول إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبئة والأسلاك وغيرها ورجوعه أيضا إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة . خضوع الأرباح في هذه الحالة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

المبدأ القانوني

إذا كان الربح الذي تدره منشأة الممول يرجع إلى ما يضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبئة والأسلاك وغير ذلك كما يرجع إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة ، وكل ذلك لا يستلزمه النشاط أو الاستغلال الزراعي ولا يتصل به اتصال لازم وضرورة فلا يكون استغلال الممول للمنشأة استغلالا زراعيا يعفيه من دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباحها منها - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أخطأ في تطبيق الفقرة الرابعة من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على إعفاء المنشآت الزراعية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إلا إذا كان المشروع الزراعي قد اتخذ شكل الشركة المساهمة ، أما بيع المحصول كما هو سواء في المزرعة أو في محل أعد لذلك

بضيفه إلى الأزهار والورود من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والاسلاك وغير ذلك كما كان يرجع إلى ترتيب الأزهار وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة وكل ذلك لا يساويه النشاط أو الاستغلال الزراعى ولا يتصل به اتصال لزوم وضرورة ومن ثم فلا يكون استغلال الطاعن للنشأة استغلالاً زراعياً يعفيه من دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباحه منها وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة فى حكمها الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ٣١٤ سنة ٢٣ ق .

«وحيث إنه يبين من ذلك أن الطعن لا يقوم على أساس ويتعين رفضه» .

(القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢٣ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٤٥

٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - اختصاص . بيع . دعوى « تقدير قيمتها » . دعوى يطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار مبادر عن عقد بيع صدر من بائعين لم يختصم أحدهما فى الدعوى وكانت حصة البائع المختصم فيها فى القدر المبيع تدخل فى اختصاص القاضى الجزئى . اختصاص المحكمة الجزئية بالدعوى . القول بعدم اختصاصها تأسيساً على أن قيمة الإقرار كله تجاوز هذا الاختصاص . لا محل له .

ب - بيع . حكم « تسبيب معيب » . دفاع . دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الحكم الدليل على وفاة المشتري بكامل الثمن وعدم رده على دفاع البائع فى هذا الخصوص . خطأ وقصور .

ج - نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . إثبات المحضر فى أصل إعلان صورة الحكم أن المخاطب معه لم يوقع وإثباته أنه ترك للمعلن إليه صورة الورقة

« ومن حيث إنه لذلك يكون المستأنف ضده — الطاعن — خاضعاً للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بسبب أنه يقوم بنشاط تجارى وهو بيع الزهور فى مكان غير الذى انتجت فيه وبمحالة غير التى استخرجت بها من الأرض وإنما يبيعها بعد صبغها بصبغة أخرى ووضعها فى أسبنة وبوكيات وكورنيشات وهذا التحوير الفنى بما يغير قطعاً من حالة الزهور إذ تصبح قيمتها الغاية بمثلة فيما أضافه إليها المستأنف ضده من فنه وخبرته ومن موارد أخرى متعددة كالورق والسلك والأشرطة والأسبنة وخلافه ولا يمكن والحالة هذه القول بأن منشأة المستأنف ضده هى منشأة زراعية إذ أن بيع الزهور قد اتخذ شكل المشروع التجارى وليس هذا العمل من مستلزمات الاستغلال الزراعى بل هو نشاط منفصل عنه يحمل روح المخاطرة ، والمخاطرة بطبيعتها بعيدة عن كل نشاط زراعى » .

« وحيث إن هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للفانون ذلك إن يفصل التفرقة بين الاستغلال الزراعى والاستغلال التجارى والصناعى هو تغليب إحدى الصفتين على الأخرى — فإذا كان الربح الذى يحققه الاستغلال لا يرجع إلى المواد الأولية التى تنتجها المنشأة بل يرجع إلى ما يستخدم فى تحويل تلك المواد وتصنيعها بعمليات غير لازمة لها بحسب طبيعتها غلبت على المنشأة صفة التجارة أو الصناعة بعكس ما إذا كان الربح الذى تغله المنشأة راجعاً إلى الاستغلال الزراعى البحث دون أن يتعداه إلى عمليات غير متصلة به أو لازمة له ، وواقعة الحال فى خصوصية هذه الدعوى على ما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه والتى سبق بيانها أن الربح الذى كانت تدره منشأة الطاعن يرجع إلى ما كان

المعلقة . بطلان الاعلان . المادتان ١٠/٥ و ٢٤ مرافعات .

د - نقض . ميعاد الطعن . بداية ميعاد الثلاثين يوماً المحددة للطعن بالنقض . المادتان ٢٠ و ٢٨ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين اختصم أحدهما في الدعوى دون الآخر فإن الدعوى تكون قد حددت بما طلب في نطاق حصة البائع المختصم في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى ذلك إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لانقطاع الصلة بين البائعين استناداً إلى اقتصار حق كل منهما على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع ، فإذا كانت تلك الحصة بما يدخل في نطاق اختصاص القاضى الجزئى فإنه لا يكون هناك عمل للقول بعدم اختصاصه تأسيساً على أن قيمة الإقرار المتنازع عليه كله تخرج عن هذا الاختصاص .

٢ - متى كان الثابت أن المشتري دفع جزءاً من ثمن المبيع عند تحرير عقد البيع واتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائي وأن البائع تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المشتري لم يوف كامل الثمن المستحق في ذمته فإن الحكم يكون قد خالف القانون إذا قضى بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الدليل على وفاء المشتري بكامل الثمن ، كما

أنه يكون قد عاره قصور في التسبيب إذا لم يرد على دفاع البائع في هذا الخصوص .

٣ - متى كان المحضر قد أثبت في أصل إعلان صورة الحكم أن أخا المعلن إليه الذى خوطب في الإعلان لم يوقع كما أثبت أنه ترك للمعلن إليه صورة الورقة المعلقة فإن هذا الذى أثبتته المحضر لا يكفي لتوافر ما يشترطه القانون في المادة ١٠/٥ مرافعات من أن يشتمل أصل الورقة المعلقة إما على توقيع مستلم الصورة وإما إثبات واقعة امتناعه وسببه ويكون إعلان الحكم قد وقع باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات لأن عدم توقيع المخاطب معه قد يكون راجعاً إلى سبب آخر غير امتناعه عن التوقيع كتقصير المحضر في القيام بواجبه .

٤ - ميعاد اثلاثين يوماً الذى حددته المادة ٢٨ مرافعات للطعن بالنقض هو من المواعيد التى تحسب بالأيام لا بالساعات ويبدأ هذا الميعاد من اليوم التالى لحصول إعلان الحكم ولا يحسب اليوم الذى تم فيه الإعلان طبقاً للمادة ٢٠ مرافعات .

المحكمة

... حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يحصل أولها في النعى على الحكم المطعون فيه بخالفه قواعد الاختصاص النوعى فيما قضى به من صحة إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ في خصوص بيع ستة قراريط شائعة في إثني عشر قيراطاً - ذلك أن هذا الإقرار تضمن أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦

اشتمل على بيع اثني عشر قيراطا مقابل ثمن مقداره ٢٥٥ جنيها - ولما كان النزاع يدور بين طرفي الخصومة حول قيام هذا العقد أو حصول التماسخ عنه وكان المطلوب في الدعوى هو الحكم بصحة الإقرار عن هذا العقد في حدود نصف قيمته أي أن النزاع يدور حول جزء من كل متنازع فيه ومن ثم تقدر قيمة الدعوى بقيمة الكل المتنازع عليه عملا بالمادة ٤٣ مرافعات وإذا كانت قيمة الإقرار تخرج عن اختصاص القاضي الجزئي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تجاوز اختصاصه - وإنه لما كان الاختصاص النوعي من النظام العام فانه يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النمي مردود بأن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي حرر عنه إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ والذي طلبت المطعون عليها الأولى الحكم بصحته ونفاذه في حدود ستة قراريط شائعة في اثني عشر قيراطا - هذا العقد صدر من الطاعنين وأخ لها لم يختصم في الدعوى ببيع اثني عشر قيراطا إلى المطعون عليه الثاني مقابل ثمن قدره ٢٥٥ جنيها ومن ثم تكون حصة الطاعنين في هذا العقد هي ثمانية قراريط يبلغ ثمنها ١٧٠ جنيها . ولما كانت المطعون عليها الأولى إذ طلبت الحكم بصحة ونفاذ الإقرار الصادر عن هذا العقد تكون قد حددت دعواها بما طلبته في نطاق حصة الطاعنين في القدر المبيع ولا يمكن أن يتعدى ذلك إلى حصة البائع الذي لم يختصم في الدعوى لا تقطاع الصلة بينه وبين الطاعنين استنادا إلى اقتصار حق كل من البائعين على الحصة التي يملكها في الشيء المبيع كما أن التماسخ الذي أدعاه الطاعنان لا يمكن أن يمتد أثره على فرض صحته إلى أكثر من حصتهما في

المبيع - ولما كانت تلك الحصة بما يدخل في نطاق اختصاص القاضي الجزئي فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص النوعي .
وحيث إن الشق الأول من السيين الثاني والثالث من أسباب الطعن يتحصل في النمي على الحكم بمخالفة القانون والقصور في التسييب استنادا إلى أن الثابت من إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن المطعون عليه الثاني لم يدفع كامل الثمن المبين بعقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأن الباقي في ذمته من هذا الثمن مبلغ مائة جنية وخمسة جنيها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ هذا الإقرار يكون قد قضى ضمنا بصحة ونفاذ عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ مع أن الثابت من الإقرار أن الثمن المبين بعقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ لم يدفع كاملا من المطعون عليه الثاني إلى الطاعنين وأخيها المرحوم محمود سلامة وأن في القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع مع تخلف المشتري عن دفع كامل الثمن مخالفه للقانون فضلا عن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان إذ أغفل الرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النمي صحيح ذلك أن المطعون عليها الأولى إذ طلبت الحكم بصحة ونفاذ إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تكون قد طلبت الحكم لصحة ونفاذ البيع الذي تم في ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بين الطاعنين وأخيها المرحوم محمود وبين المطعون عليه الثاني في حدود ما آل إليهما بالعقد المؤرخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٧ الصادر إليهما من المطعون عليه الثاني - ولما كان عقد البيع من العقود التي تتضمن التزامات متبادلة بين طرفيها فإذا طالب أحد طرفي العقد بانفاذه جبرا على المتعاقد الآخر

المبادئ القانونية

١ - إذا كان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم وحل قاص آخر محله وكان الحكم خلوا من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته - فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان وذلك طبقاً للبواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ و مرافعات ،

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً فى الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة فى موضوع دعوى التزوير التى تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال .

المحكمة

... من حيث إن ما ينصاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بطلان هذا الحكم لأن الهيئة التى سمعت المرافعة لم تكن هى الهيئة التى أصدرت الحكم ذلك لأن الثابت من الأوراق أن الهيئة التى سمعت المرافعة بجلسته ١٧ / ٢ / ١٩٥٣ كانت مشكلة من السادة إبراهيم حلى وخالد اللوزى ومحمود مرسى . وأما الهيئة التى أصدرت الحكم فكانت مشكلة من السادة إبراهيم حلى وحسن عبد البر وخالد اللوزى ، وهذا التعارض يقوم فى القليل مانعاً يحول بين محكمة النقض وبين مباشرة سلطتها فى التثبيت من سلامة الاجراءات الجوهرية - هذا إلى أن البيان الخاطىء يكون بمثابة عدم البيان ، وقد أوجب القانون فى المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات أن يكون الحكم مشتملاً على أسماء القضاة الذين أصدروه وإلا كان الحكم باطلاً ،

كان عليه أن يقيم الدليل على أنه قام من ناحيته بالوفاء بما ألزم به - ولما كان الثابت من إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ أن عقد ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ تضمن أن الطاعنين وأخاطمها باعوا لثنى عشر قيراطاً إلى المطعون عليه الدائى مقابل ثمن قدره ٢٥٥ جنيهاً دفع منه مبلغ ١٥٠ جنيهاً عند تحرير العقد واتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائى - كما كان الثابت أن الطاعن الثانى قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية - فى المذكرة المقدمة صورتها الرسمية تحت رقم ٣ حافظة رقم ٥ بملف الطعن - بأن المطعون عليه الثانى لم يوف كامل الثمن المستحق فى ذمته - فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بصحة ونفاذ إقرار ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ دون أن يقيم الدليل على وفاء المشتري بكامل ثمن المبيع يكون قد خالف القانون كما أن الحكم قد عاره قصور فى التسليب بعدم الرد على دفاع الطاعن الثانى فى هذا الخصوص ويتعين لهذا نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ٨٦ سنة ٢٣ ، رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد - س المحكة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وأحمد قوشه ومحمد متولى علم المستشارين) .

٢٤٦

٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - حكم . « بياناته » إجراءات . خلوا الحكم من يات أن القاضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم . المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ مرافعات .
ب - نقض . « أحكام يجوز الطعن فيها » . تزوير . جواز الطعن استقلاً فى الحكم الصادر برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً فى الطعن بالتزوير . م ٢٧٨ مرافعات .

د ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك لأنه لما كانت المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا - وكانت المادة ٣٤٢ تنص على أنه يجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل مانع لا حدهم وجب أن يوقع على مسودة الحكم - وكانت المادة ٣٤٩ تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه. وكان مفاد ذلك كله أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به فوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق به وجب إثبات ذلك في الحكم والا لحقه البطلان - لما كان ذلك وكان أحد القضاة الذين سمعوا المرافعة في الدعوى (السيد محمود مرسى) لم يحضر تلاوة الحكم المطعون فيه وحل قاض آخر محله (السيد حسن عبد البر) وكان الحكم خلوا من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق به قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته - وكان هذا البيان جوهريا - على ما سبق بيانه - فان هذا الحكم يكون مشوبا بالبطلان لما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(القضية رقم ١٢٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٧

٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧

١ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . ايداع . حجز . عدم التزام المقرر بالزيادة . ايداع مصاريف البيع الأول

إذا كان هو متخذاً إجراءات نزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب . لا محل له . ب - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . عدم التزام مقررى الزيادة ببيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة . ج - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . حلول . وكالة . تقرير المقرر بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص آخر . أثره . د - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . مواعيد . امتداد الميعاد المحدد للتقرير بالزيادة إذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها . هـ - تنفيذ عقارى . إجراءات . إعلان . زيادة العشر . تقرير الزيادة . خلو تبليغ هذا التقرير من بيانات خاصة باسم طالب الاعلان . لا بطلان . م ٦٧٩ مرافعات . و - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه ؟ م ٦٧٨ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان بمقرر الزيادة بالعشر هو مباشر إجراءات التنفيذ فلا محل لالزامه بإيداع مصاريف البيع الأول التي أوجبت المادة ٦٧٤ مرافعات على بمقرر الزيادة أن يودعها - ولا محل للقول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب لأن الخصومة في هذه الصورة تكون مترددة بين مباشر الإجراءات الذى قرر بالزيادة وبين الحاجز ولا أثر لها على حقوق الدائنين أو المدينين فى دعوى نزع الملكية .

٢ - لم يوجب القانون على مقررى الزيادة بالعشر بيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة لأن الأمر في تحديد الحصص فيما بينهم يرجع إليهم وحدهم ولا أثر له فى حقوق الدائنين أو مباشر إجراءات البيع أو المدينين ما دام أنهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالثمن المبين بتقرير

الزيادة إذا لم يتقدم أحد للشراء أو بالثمن الذي يزسو به المازاد عليهم إذا وقع البيع لهم ، فإذا تخلفوا عن الوفاء كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملاً بالمادة ٦٩٦ مرافعات .

٣ — إذا كان مقرر الزيادة بالعشر قد قرر بها بصفته الشخصية وبصفته حالاً محل شخص آخر فإن الشأن في أمر صفة مقرر الزيادة عن حلوله محل الشخص الآخر في التقرير بالزيادة قاصر على هذا الشخص إن شاء أخذ حصته في العقار المنزوع ملكيته إذا رسا المازاد لصالح مقرر الزيادة وإن شاء تركه ويكون مقرر الزيادة هو وحده المسئول عن ثمن تلك الحصة .

٤ — إذا صادف آخر يوم من الأيام العشرة المحددة للتقرير بزيادة العشر عطلة رسمية امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها ذلك أن حكم المادة ٢٣ مرافعات عام يسرى على جميع المواعيد سواء ما كان منها معيناً للحضور أو للحصول الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

٥ — يبين من نص المادة ٦٧٩ مرافعات أن القانون إذ وضع على حائق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة بالعشر لم يشترط لذلك التبليغ شكلاً خاصاً أو ذكر بيانات خاصة ولم يرتب القانون البطلان بشأن التقرير بالزيادة إلا بما نص عليه في المادتين ٦٧٤ و ٦٧٥ مرافعات وليس في هاتين المادتين ما يشير إلى وجوب اشتغال التبليغ على بيانات خاصة باسم طالب الإعلان .

٦ — يبلغ تقرير الزيادة بالعشر إلى من كانوا طرفاً في إجراءات البيع الأول على ما هو مفهوم من نص المادة ٦٧٨ مرافعات ، فإذا كان قلم الكتاب قد قام بتبليغ التقرير إلى من كانوا طرفاً في إجراءات البيع الأول فإن هذا التبليغ يكون قد تم وفق القانون ولا محل للنهي بعدم حصول التبليغ لبعض ورثة المدين الدين لم توجه إليهم إجراءات نزوح الملكية خصوصاً إذا كان قلم الكتاب الذي وضع القانون على عاتقه تبليغ التقرير لا يعلم وليس من شأنه أن يعلم بوجود ورثة آخرين لم توجه إليهم الإجراءات .

المحكمة

... حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وبالخطأ في الإسناد إذ استند الحكم على واقعة لا وجود لها في الأوراق وغير منتجة في الدعوى كما عار الحكم قصور . وأسس الطاعنان هذا السبب على أن المطعون عليهم لم يقوموا بإيداع مصاريف البيع الأول مخالفين بذلك ما تقضى به المادة ٦٧٤ مرافعات مما يترتب عليه بطلان التقرير بزيادة العشر عملاً بالمادة ٦٧٥ مرافعات ، وأن ما أورده الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الاعتراض مردود بعموم نص المادة ٦٧٤ مرافعات التي لم تفرق في وجوب إيداع المبالغ المبينة بها بين ما إذا كان مقرر الزيادة هو مباشر لإجراءات البيع أو غيره — كما أن ما أورده الحكم من أن قلم الكتاب لم يطالب المطعون عليهم بإيداع مصاريف البيع الأول واقعة لا أساس لها في أوراق الدعوى فضلاً عن أنها على فرض ثبوتها غير منتجة لأن هدم مطالبة قلم الكتاب بإيداع

تلك المصاريف لا يبرر مخالفة أحكام المادة ٦٧٤ وأنه على فرض أن العلة في وجوب إيداع مصاريف البيع الأول هي ضمان حق متخذ إجراءات البيع الذي صرفها مقدما فإن ذلك لا يبرر إعفاء متخذ تلك الإجراءات من إيداعها إذا قرر بزيادة العشر لما يمكن أن يكون قد علق بها من حقوق للغير تحول دون إجراء المقاصة التي هي وحدها أساس الإعفاء من وجه نظر الحكم المطعون فيه وأضرب الطاعنان أنهما تمسكا بجميع هذه الأوجه أمام محكمة الاستئناف وذكر أن الإعفاء من إيداع تلك المصاريف يفرض جوازه بحسب دولته في صورة هذه الدعوى ما توقع ضد المطعون عليهم من حجوزات تحت يد المدينين ولكن الحكم المطعون فيه لم ينتفت إلى شيء من ذلك ولم يرد حل هذا الدفاع .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن القانون إذ أوجب في المادة ٦٧٤ مرافعات على مقرر الزيادة بالعشر أن يودع مصاريف البيع الأول إنما قصد إلى حماية حق متخذ إجراءات نزع الملكية فيما أنفق من مصاريف وهذه المحكمة تنقضي في حالة ما إذا كان المقرر بالزيادة هو مباشرة إجراءات التنفيذ فلا محل لإذنه لإلزامه بإيداعها مرة ثانية لأن الإيداع في هذه الحالة يكون لحسابه هو وضمانا لحقوقه فيما أنفقه ومادام أنه هو الذي أنفق هذه المصاريف مقدما فإن من العبث إلزامه بدفع مال ليكون ضمانا لما أنفق خصوصا وأن هذه المصاريف ممتازة بحكم المادتين ٧٣٥ من قانون المرافعات و ١٣٨ من القانون المدني . ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعنان من احتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف في صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب

لأن الخصومة في هذه الصورة تكون مترددة بين مباشر الإجراءات الذي قرر بالزيادة وبين الحاجز و أثر لها على حقوق الدائنين أو المدينين في دعوى نزع الملكية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء في هذا الخصوص على ما أورده من عدم وجوب إيداع مصاريف البيع الأول إذا كان مقرر الزيادة هو مباشر إجراءات البيع فإنه لا يكون قد خالف القانون . كما أن ما أورده الحكم من واقعة عدم مطالبة قلم الكتاب بإيداع تلك المصاريف لا يؤثر في صحة النتيجة التي انتهى إليها . وإذا كان الحكم قد أغفل الرد على ما أثاره الطاعنان بشأن احتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف فإن ذلك لا يعيبه إذ لمحكمة غير ملزمة بتعقب دفاع طرف الخصومة في كل ما يثيرونه من أوجه الدفاع ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يكفي للحل .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في التمسك على الحكم المطعون فيه بالقصور في الأسباب والخطأ في تطبيق القانون استنادا إلى أن المطعون عليهم قد أغفلوا في تقرير الزيادة بالعشر بياناً جوهرياً هو تحديد النسبة التي تخص كلا منهم في العقار المزروع ملكيته كما أخذ الطاعنان على الزيادة غموضه فيما تضمنه من أن المطعون عليها الأولى قررت بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته الحالة محل ابنها فيليب كفوردي دون أن تبين أساس هذا الحل والمقصود منه مع أن الطاعنين أثبتا أن هذا الحل قد قضى بطلانه . وأن التقرير بزيادة العشر يرتب على المقررين التزامات للغير بما نصت عليه المادة ٦٨٢ / ٢ مرافعات من اعتبار مقرر الزيادة مشترياً بالتمن الذي يبينه في التقرير إذا لم يطلب أحد البيع بجلسة المزاد وأن هذا يقتضي في حالة تعدد

المقررين أن تذكر في التقرير أنصبتهم وصفاتهم حتى يمكن الرجوع عليهم إذا تخلفوا عن الوفاء بشروط البيع على ما تقتضى به المادة ٦٩٦ مرافعات وأن للطاعنين التمسك بالبطلان الناشئ عن إغفال هذا البيان حتى تستقر لها ملكية مرسا مزاده عليهما - ولكن الحكم المطعون فيه قد رد على الشق الأول من هذا الدفاع الخاص بعدم بيان حصص المقررين بالزيادة بأن ذلك من شأنهم وحدهم وفي ذلك مخالفة للقانون على ما سبق البيان كما أن الحكم أغفل الرد على الشق الثاني من هذا الدفاع الخاص بصفة المطعون عليها الأولى فشابه في هذا الخصوص قصور بطلاله .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن القانون لم يوجب على مقرري الزيادة بيان حصة كل منهم في تقرير الزيادة لأن الأمر في تحديد الحصص فيما بينهم يرجع إليهم وحدهم ولا أثر له في حقوق الدائنين أو مباشر إجراءات البيع أو المدينين مادام أنهم ملتزمون قبل هؤلاء بالوفاء بالثمن المبين بتقرير الزيادة إذا لم يتقدم أحد للشراء أو بالثمن الذي يرسو به المزاد عليهم إذا وقع البيع لهم ، فإذا تخلفوا عن الوفاء كان لكل صاحب مصلحة الرجوع عليهم مجتمعين عملاً بالمادة ٦٩٦ مرافعات أما الشأن في أمر صفة المطعون عليها الأولى عن علوها محل ابنها في التقرير بالزيادة فناصر على هذا الابن أن شاء أخذ حصته في العقار المزروع ملكيته إذا رسا المزاد لصالح المطعون عليهم وإن شاء تركه وتكون المطعون عليها الأولى هي وحدها المسئولة عن ثمن تلك الحصة ويؤكد هذا ما نصت عليه المادة ٦٧٠ مرافعات من أنه يجوز للرأسي عليه المزاد أن يقرر في قلم كتاب المحكمة قبل اقضاء ثلاثة الأيام التالية ليوم للبيع أنه اشترى بالتوكيل

عن شخص معين إذا وافقه على ذلك كل من الموكل والكفيل عند الاقضاء وبهذا يبرأ الوكيل وتعتبر الكفالة عن الموكل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن القانون لا يوجب على مقرري الزيادة بيان حصصهم في تقرير الزيادة لأن هذا الأمر من شأنهم وحدهم فإنه لا يكون قد أخطأ تطبيق القانون كما أن سكوت الحكم عن الرد على ما أثاره الطاعنان في خصوص صفة المطعون عليها الأولى لا يعيبه إذ فيما أورده الحكم في الرد على ما أثاره الطاعنان في خصوص حصص المطعون عليهم ما يكفي لحله ولا على المحكمة إذا هي لم تتبع دفاع الطاعنين في جميع المناحي ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يحمله .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون فيما انتهى إليه من اعتبار التقرير بالزيادة صحيحاً مع أن التقرير حصل بعد عشرة أيام من تاريخ حكم مرسى المزاد بخالف بذلك ما تقتضى به المادة ٦٧٤ مرافعات ويكون بذلك باطلاً وعملاً لنص المادة ٦٧٥ مرافعات وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن آخر يوم من الأيام العشرة كان عطلة رسمية ومن ثم يمتد الميعاد إلى اليوم التالي بعد انتهاء العطلة أخذاً بحكم المادة ٢٣ مرافعات غير صحيح في القانون ذلك أن التقرير بزيادة العشرة إجراء يقوم به صاحب الشأن في قلم الكتاب ولا يتم باعلان على يد محضر حتى يمكن أن تسرى عليه أحكام المادة ٢٣ مرافعات التي لا يعمل بها إلا فيما يتعلق بالأوراق التي يتم إعلانها بواسطة المحضرين وأخذاً بما قرره هذه المحكمة في الطعن رقم ٢٢٦ سنة ١٨ ق بشأن قيد

الاستئناف قبل ٨ ساعة قبل حلول هذا الأجل في ظل قانون المرافعات القديم .

و حيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ٢٠ من قانون المرافعات نصت على أنه إذا عين القانون للحضور أو لحصول إجراء ميعاداً مقدراً بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجرياً للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء كما نصت المادة ٢١ من القانون على أنه إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء زيد عليه يوم لكل مسافة . . . ثم جاء نص المادة ٢٣ عاماً بأنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها ، — ويبين من هذه النصوص أن المشرع وضع في المادتين ٢٠ و ٢١ قاعدة عامة في احتساب المواعيد فنص على أن الميعاد ينقضى بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الإجراء ثم عقب في المادة ٢٣ فنص على امتداد الميعاد إذا صادف آخره عطلة رسمية إلى أول يوم عمل بعدها . ومؤدى ذلك أن حكم المادة ٢٣ عام يسرى على جميع المواعيد سواء ما كان منها معيناً للحضور أو لحصول الإجراء — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٤٧ سنة ٢١ ق .

و حيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الأسباب استناداً إلى أن تبليغ الزيادة بالعرض شابه بطلان من وجهين : أولهما أنه لم يشتمل على البيانات التي أوجبها القانون في الأوراق القضائية إذ خلا تبليغ التقرير من ذكر

إسم طالب الإعلان مخالفاً بذلك ما تقضى به المادة ١٠ من قانون المرافعات ومن ثم يكون باطلاً عملاً بالمادة ٢٤ مرافعات وأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن تبليغ التقرير حصل بمعرفة قلم الكتاب على النموذج الرسمي الخاص بذلك قول لا سند له في الأوراق . كما أن الحكم لم يبين ما هو هذا النموذج الخاص وهل وضعه المشرع لقلم الكتاب . وفضلاً عن ذلك فإنه وإن كانت المادة ٦٧٩ مرافعات قد وضعت على عاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة إلى ذوي الشأن إلا أنها لم تعف قلم الكتاب من ذكر اسم طالب الإعلان حتى يستوثق أصحاب الشأن من تنفيذ أحكام القانون . والوجه الآخر أن تبليغ التقرير لم يحصل لجميع ورثة المدين المتخذة ضده الإجراءات مع أنهم ملاك العقار المنزوع ملكيته وأصحاب المصلحة الكبرى في الإجراءات وأنه إذا كانت إجراءات نزاع الملكية قد اتخذت في مواجهة بعض ورثة المدين دون البعض الآخر فإن هذا الإجراء الخطأ لا يبرر التقاضي في الخطأ بإغفال إعلان التقرير لجميع ورثة المدين .

و حيث إن هذا السبب مردود في الوجه الأول بأن المادة ٦٧٩ مرافعات قد أوجبت على قلم الكتاب تبليغ محضر التقرير بالزيادة في خلال خمسة الأيام التالية لانقضاء ميعاد التقرير بها للرأى عليه المزداد والمدين والحائز وإلى المقررين بالزيادة والدائن مباشر الإجراءات وجميع الدائنين الذين أصبحوا أطرافاً في الإجراءات وفقاً للمادة ٦٣٧ — ويبين من هذا النص أن القانون إذ وضع على عاتق قلم الكتاب تبليغ تقرير الزيادة لم يشترط لذلك التبليغ شكلاً خاصاً أو ذكر بيانات خاصة ولم يرتب القانون بطلان

بشأن التقرير بالزيادة إلا بما نص عليه في المادتين ٦٧٤ و ٦٧٥ مرافعات ، وليس في هاتين المادتين ما يشير إلى وجوب اشتغال التبليغ على بيانات خاصة باسم طالب الاعلان على ما يذهب الطاعنان ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض دفاع الطاعنين المؤسس على بطلان تبليغ التقرير بالزيادة المستند إلى إغفال ذكر اسم طالب الاعلان لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولم يعتوره قصور في الأسباب — كما أن الوجه الثاني من هذا السبب مردود بأن تقرير الزيادة يبلغ إلى من كانوا طرفا في إجراءات البيع الأول على ما هو مفهوم من نص المادة ٦٧٨ مرافعات ، وما دلم أن فلم الكتاب قد قام بتبليغ التقرير إلا من كانوا طرفا في إجراءات البيع الأول فإن هذا التبليغ يكون قد تم وفق القانون خصوصا وأن قلم الكتاب الذي وضع القانون على عاتقه تبليغ التقرير لا يعلم وليس من شأنه أن يعلم بوجود ورثة آخرين لم توجه اليهم إجراءات نزاع الملكية .

وحيث أنه لكل ذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٦٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس والسيد إبراهيم الديواني والإمام الإمام الخريبي وعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين).

٢٤٨

٢٣ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - القرار الإدارى . السحب قد يكون جزئياً أو كلياً حسبما تنجبه إليه نية الإدارة . متى تكشف هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وإنزال أثره القانونى . مثال .

ب - موظف . نقله إلى إحدى وظائف السلكين الدبلوماسى أو القنصلى . عدم جواز ترقية إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل . قصر هذا الحظر على الترقية التى يجب أن تتم فى نسبة الأقدمية . عدم سريانها على الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الأولى أو ما يعلوهما . لأن الترقية فيها تكون بالصلاحيات ولو تمت بمراعاة الأقدمية .

ج - ترقية بالاختيار . لا يجوز تخطى الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير هو الأصلح .

المبادئ القانونية

١ - إن سحب القرار الإدارى قد يكون كلياً شاملاً لجميع محتوياته وآثاره ، وقد يكون جزئياً مقصوراً على بعضها مع الإبقاء على بعضها الآخر ، كل ذلك حسبما تنجبه إليه نية الإدارة فعلاً ، ومتى تكشف هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها

تحديد مدى السحب وإنزال أثره القانونى . فإذا بان للمحكمة من الظروف وقرائن الأحوال التى لا يستلزم القرار الصادر فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ متضمناً حركة التعيينات والترقيات بالسلكين السياسى والقنصلى وما تعرض له من شكاوى من أصحاب الدور الذين تركوا فى الترقية مما حدا بمجلس قيادة الثورة إلى إصدار قرار بوقف نفاذ تلك الحركة أعقبه قرار مجلس الوزراء فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحبها وردها لوزارة الخارجية لإعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، أن النية اتجهت إلى سحب الحركة المذكورة بسحبها جزئياً مقصوراً على ما كان منها محلاً للشكوى ، وقد كان ذلك بوجه خاص فى شأن من تركوا فى الترقية . وليس من شك فى أن النية لم تنجبه إلى سحب تعيين من عينوا من خارج الوزارة فى مثل درجاتهم (كالمدعى) فإن هذا يستتبع

بطريق اللزوم والاحتفاظ لهم بأقدميتهم بين زملائهم بوضعهم في عداد موظفي وزارة الخارجية منذ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، الأمر الذي يؤدي إلى مراعاة هذه الأقدمية بالنسبة للدعى عند الترقية إلى مستشار من الدرجة الثانية في حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ . وقد بان من الكشف المقدمة من الوزارة أن ترتيبه الأول بين السكرتيرين الأول بالوزارة قبل إجراء الحركة الأخيرة .

٢ — تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي على أنه لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي أو القنصلي إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله مالم تكن الترقية في نسبة الاختيار . ويتضح من ذلك أن حظر ترقية المنقول من الخارج قبل مضي سنة على نقله مقصور على الترقية التي يجب أن تتم في نسبة الأقدمية ، وذلك حماية لأصحاب الدور من هم في الداخل ، ومن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التي يجوز إجراؤها بالاختيار دون التقيد بالأقدمية ، إذ تنفي حكمه قيد السنة المشار إليه ، ويجب إطلاق يد الإدارة في اختيار الأصلح ، سواء أكان من الداخل أم من الخارج . ولما كانت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر تنص على أن الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الأولى وما يعلوهما من وظائف

تكون بالصلاحية دون التقيد بالأقدمية (لأنها بحكم مرتبتها في التدرج من الوظائف الرئيسية التي يكون التعيين فيها بالاختيار بالصلاحية) ، فإنها بهذه المثابة لا يسرى عليها قيد السنة المذكور ، ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية إلى هذه الوظائف قد تمت بمراعاة الأقدمية ، إذ المفروض أن أصحاب الدور الذين رُقوا كانوا صالحين لهذه الترقية .

٣ — ان الاختيار يجد حده الطبيعي في هذا المبدأ العادل ، وهو : لا يجوز تخطي الأقدم إلى الاحداث الا اذا كان الأخير هو الأصلح أما عند التساوي في درجة الصلاحية فيجب أن تكون الترقية بالأقدمية فيما بين المرشحين .
الحكمة

د من حيث ان عناصر هذه المنازعة حسبما يبين من الاوراق ، تحصل في أن المدعى أقام الدعوى رقم ٣٦١٦ لسنة ٩ ق أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة في ١٣ من يوليو سنة ١٩٥٥ طالباً بالحكم د بالغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى درجة مستشار من الدرجة الثانية ، والحكم بأحقية في الترقية إلى هذه الدرجة مع الزام المعلن اليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال بيانا لذلك انه تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة سنة ١٩٣٧ وعين في وظيفة معاون نيابة في يونيو سنة ١٩٣٨ وتدرج في المناصب القضائية إلى أن وصل في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الأولى الممتازة ، وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤

ترقيته لم يعرض على مجلس القضاء الأعلى باعتبار أنه نقل إلى وزارة الخارجية فعلا ، وأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحب قراره الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ مقصور على الترقيات والتنقلات الخاصة برجال السلكين السياسى والقنصلى ولا شأن له بنقل المدعى إلى وزارة الخارجية . فطعن المدعى فى هذه الحركة أمام محكمة النقض . وفى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بإجراء تعيينات وترقيات وتنقلات بين أعضاء السلكين السياسى والقنصلى وتضمن هذا القرار تعيين المدعى سكرتيراً أول بوزارة الخارجية وترقية آخرين إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية وجميعهم يلون المدعى فى الأقدمية فى وظيفة سكرتير أول ، وقد نصت المادة الثانية من القرار المشار إليه على أنه : يعتبر المعينون بموجب هذا القرار نقلاً من الوزارات والمصالح الأخرى الذين شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ معينين بوزارة الخارجية اعتباراً من ذلك التاريخ . وقد تظلم المدعى إلى وزير الخارجية فى ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ طالباً بإلغاء فيما تضمنه من تركه فى الترقية مع وضعه فى الأقدمية قبل المرقين جميعاً . وفى أول يونيو سنة ١٩٥٥ أخطر المدعى بقرار صادر من نائب وزير الخارجية برفض تظلمه وقد تضمنه أسباب القرار أن المدعى ، ولو أنه عين اعتباراً من ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، إلا أن تعيينه على أثر صدور قرار مجلس القيادة بتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ بإيقاف الحركة

صدر قرار من مجلس الوزراء بتعيينه بطريق النقل إلى وظيفة سكرتير أول بوزارة الخارجية ، وبأشرف المدعى عمله فى وزارة الخارجية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٥ ، وفى ١٥ من يناير سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بوقف حركة تعيينات وتنقلات أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ قرر مجلس الوزراء سحب الحركة المذكورة وإعادتها لوزارة الخارجية لإعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى . وفى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ قدم المدعى مذكرة إلى السيد وكيل وزارة الخارجية بما ترمى إليه من سحب الحركة الدبلوماسية والقنصلية وبأن وزارة العدل بسبيل إعداد حركة قضائية ، وطلب تحديد وضعه وهو لا يخرج عن أحد أمرين : إما اعتباره ضمن رجال القضاء وإعمال كافة الآثار المترتبة على ذلك ومنها ترقيته إلى درجة وكيل محكمة إذ قد حل عليه الدور فى الترقية فى هذه الوظيفة ، وإما اعتباره منقولاً إلى وزارة الخارجية من ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وفى هذه الحالة يتعين إعمال كافة النتائج المترتبة على ذلك ومراعاة هذا الوضع عند إجراء الحركة الدبلوماسية والقنصلية التى تصدر بعد ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وطلب مخاطبة الجهات المختصة فى هذا الشأن ، فأرسلت وزارة الخارجية هذا الطلب إلى وزارة العدل فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ ، وقد صدرت الحركة القضائية فى ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ متضمنة ترقية من يلونه فى الأقدمية ، وتبين أن أمر

كان موقوفا إلى أن تأيد بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ على أن يكون لنقله أثر رجعي من تاريخ التعيين في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، وكان الغرض من انسحاب أثر قرار التعيين إلى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ تقادى الحرج في تحديد مركز المتظلم قبل الدولة بوصفه موظفا ، ولكي تكون خدمته متصلة في وزارة العدل ووزارة الخارجية ؛ وإلا لما استطاع قبض مرتبه من وزارة العدل وقد شطب اسمه منها اعتبارا من ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ولا من وزارة الخارجية إذ اعتبر تعيينه من ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ . . وقد أسهب المدعى في شرح الطبيعة القانونية لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ وهل يعتبر ، بالنسبة إليه ، تأييدا وثبينا لتعيين الصادر به قرار مجلس الوزراء في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ (كما تقول وزارة الخارجية) ، أم هو عبارة عن قرار تعيين جديد صادر بأثر رجعي للملافة أو ضاع لا تلائم مع طريق سير العمل ، وانتهى إلى أن التكيف الصحيح لقرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ أنه قرار بتعيين المدعى في وزارة الخارجية بأثر رجعي ، أي اعتبارا من ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . ثم استورد المدعى يقول إن الوزارة في قرارها الصادر برفض التظلم قد سلكت بهذه النتيجة القانونية وكان يتعين عليها - والحالة هذه - أن تعمل كافة الآثار القانونية المترتبة على هذا التعيين الحاصل في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، أن يكون له بوصفه سكرتيرا أول في الوزارة من هذا التاريخ أن يرقى إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية في حركة الترقيات الصادرة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ ،

خصوصا إذا لوحظ أن الوزارة التزمت في إجراء هذه الحركة الأقدمية المعلقة وأن ترتيب المدعى في كشف الأقدمية هو الأول بالنسبة إلى زملائه السكرتيريين الأول ، وخلص المدعى من كل ذلك إلى أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ باعتاد الحركة الدبلوماسية قد خالف القانون ؛ لما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية إلى درجة مستشار من الدرجة الثانية ويتعين من أجل ذلك إلغاؤه . وقد ردت الحكومة على الدعوى بأن الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ معدلة من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفصل تنص على أنه لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي أو الفصل إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله مالم تكن الترقية في نسبة الاختيار ، ولما كانت الوزارة قد أجرت حركة الترقيات الأخيرة في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ على أساس الأقدمية المطلقة فمن ثم تكون دعوى المدعى على غير أساس سليم من القانون . وقد رد المدعى على ما دفعت به الحكومة فقال ما محصله إن المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ جعلت الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الأولى وما يعلوها من وظائف بالاختيار للصلاحيات دون التقييد بالأقدمية ، وأنه ولئن كانت لجنة شئون الموظفين قد راعت الأقدمية عند الترقية إلى وظائف المستشارين من الدرجة الثانية فإن هذا لا يعني إنها خالفت قاعدة الاختيار الواجب مراعاتها في الترقية إلى هذه الوظيفة بل إنها طبقت قاعدة الاختيار

تطبيقا سليما ، يؤكد ذلك أنه لما صدرت الحركة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقام الدليل على مجافاتها للعدل أصدر مجلس الوزراء قراره بسحبها في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ . وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ صدرت الحركة دون أن يتخطى فيها أحد من تخطوا في الحركة المسحوبة وليس معنى هذا أن مجلس الوزراء - صاحب الرأي النهائي في الحركة - قد خالف النص الذي يوجب أن تكون الترقية بالاختيار ، وإنما معناه أنه طرح جانبا ما كتب في حق الموظفين من تقارير لعدم الاطمئنان إليها واستعمل حقه في الاختيار بأن رقى أصحاب الدور في الأقدمية حيث توافر فيهم شرط الصلاحية للترقية بالاختيار . وما يؤيد فساد استدلال الوزارة أنها رقت المدعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ إلى درجة مستشار من الدرجة الثانية ولم يكن قد مضى على نقله إلى الوزارة مدة سنة . ثم صمم المدعى على طلباته . وبجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ، وأقامت المحكمة قضاءها على أن القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بتعيين المدعى في وظيفة السكرتير الأول قد سحب فأنه لم يبق أثره القانوني ويعود المدعى إلى وزارة العدل . وكان على هذه الوزارة أن تقيد اسمه فيها طالما أن شطب كل لفه إلى وزارة الخارجية . وقد اعتبر المدعى نفسه بعد سحب القرار موظفا بوزارة العدل وقسم طعنا إلى محكمة النقض في الحركة القضائية التي أجريت وتخطى فيها بوصفه أحد رجال النيابة ، فليس إذن في الأمر ما يدعو إلى الخروج على الأوضاع القانونية السليمة وإقرار الرجعية في القرارات الإدارية ، والأمثلة التي

ساقها المدعى إنما تختلف وتباين مع الحالة المعروضة التي لا تنطوي بأي حال من الأحوال على أية مخالفة لمقتضيات سير المرافق العامة أو على نتائج غير مقبولة في حالة ما إذا عمل حكم القانون إعمالا صحيحا وذلك بعدم إقرار الرجعية في القرارات الإدارية . وأن القرار الصادر في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحب القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو عمل إداري لم يطمع المدعى فيه في المواعيد المقررة فاكتمل بذلك حماية تعصمه من الإلغاء . فليس له الآن أن يثير أي طعن موجه إلى قرار السحب أو النتائج المترتبة عليه . وأنه وعلى مقتضى ما تقدم إذا كانت الحركة المطعون فيها قد صدرت قبل أن يصبح المدعى في عداد موظفي وزارة الخارجية وترتب له أقدمية بين السكرتيرين الأول فإنه والحالة هذه لم يمس القرار المطعون فيه أي مركز قانوني أو حق للمدعى حتى يطالب بتصحيحه عن طريق الإلغاء ، وبالتالي لا محل لمناقشة مدى صحة ما تثيره الحكومة حول عدم جواز ترقية المدعى إلى وظيفة مستشار بالقرار المطعون فيه لعدم مضي سنة عليه في وظيفة سكرتير أول على فرض أن تعيينه فيها يرجع إلى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، بعد أن انتهت المحكمة إلى اعتبار بداية شغل المدعى لوظيفة السكرتير الأول هو تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أن النص في قرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ على أن يكون تعيين المدعى ذا أثر رجعي يرتد إلى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ هو نص يبرره الضرورة الملحة ، وهي كما قالت وزارة الخارجية تفادي النتيجة الحرجة التي يؤدي إليها إعمال الأثر

وما يتلوها من وظائف هي طبقاً للفترة الرابعة من المادة المشار إليها جميعها بالاختيار ، ومن ثم يكون قرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ حقيقياً بالإنهاء المجرد فيما تضمنه من الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية ، أما اختيار المدعى بعد ترشيحه وإجراء المناقشة فهذا أمر مرجعه إلى تقدير الإدارة مراعاة القيد العام الذي يقيد ولاية الترقية بالاختيار وهو أنه عند التساوي في الصلاحية يراعى ترقية الأقدم ، أما أن تصيب المدعى الترقية بالاختيار أو لا تصيبه بمراعاة القيد المتقدم فهذا رهين بنتيجة المناقشة عند إعادة النظر في الترقية بعد إلغاء القرار المذكور إلغاء مجرداً فيما تضمنه من الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد وقع مخالفاً للقانون .

ومن حيث إنه يبين عما سبق تفصيله في مقام تحصيل وقائع هذه المنازعة أنه في ١٥ من ديسمبر ١٩٥٤ وافق مجلس الوزراء على الحركة الدبلوماسية والفصلية. وقد تضمنت هذه الحركة تعيين المدعى سكرتيراً أول بوزارة الخارجية — في مثل درجته في النيابة — وقد تسلم المدعى عليه بالوزارة في أول يناير سنة ١٩٥٥ . وفي ١٥ من هذا الشهر أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بوقف تنفيذ هذه الحركة . وفي ١٦ منه أصدر مجلس الوزراء قراراً بسحبها وردها إلى وزارة الخارجية لإعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفصلية . وبعد أن أعادت وزارة الخارجية النظر في الحركة وأجرت فيها بعض التعديلات قدمت مشروعاً جديداً إلى مجلس الوزراء وافق عليه في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ متضمنة تعيين

المدعى في سحب قرار ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بالنسبة للمدعى . ألا وهي وجوب اعتبار المدعى غير موظف إطلاقاً في الفترة من ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، فإذا أصيب إلى ذلك أنه كان بالفعل في تلك الفترة يقوم بالعمل بوزارة الخارجية بوصفه سكرتيراً أول ويقتضى مرتبه من ربط هذه الوظيفة ، فإن رجعيته قرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ في خصوص تعيين المدعى في وزارة الخارجية تبدو من الناحية القانونية مثلاً مقبولا للإستثناء من قاعدة عدم رجعية القرارات الإدارية ، ولا ثريب على القرار المشار إليه إن هو أنس على هذه الرجعية فالشذوذ في هذه الحالة ليس في الرجعية بل الشذوذ في عدم الرجعية وصحة هذه الرجعية تستتبع لزوماً أعمال كافة آثارها ، فليس ثمة مخصص للاجتهاد بأثر لها دون سائر الآثار ، بل إن قرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ ذاته إذ أنس على هذه الرجعية قد أوردتها مطلقاً دون تخصيص ، ولم يقصر هذا الاسحاب إلى الماضي على مجرد تسوية الموقف المالي ، ولا مراعاة في أن من بين هذه الآثار الاحتفاظ للمدعى بأقدميته في وظيفة سكرتير أول بين زملائه في هذه الوظيفة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وقد كان الأول في هذه الأقدمية . هذا ولا وجه لما تتحدى به من أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لا تجوز النظر في ترقية الموظف استقوله من وزارة أو مصلحة إلى إحدى وظائف السلكين السياسي والفصلية إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل ؛ ذلك أن مجال تطبيق هذه الفقرة لا يكون إلا حيث تكون الترقية بالأقدمية لا في النسبة المقررة للاختيار والترقيات إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية

المدعى سكرتيراً أولاً بالوزارة ، ثم نصت المادة الثانية منه على أن « يعتبر المعينون بهذا القرار نقلاً من الوزارات والمصالح الأخرى الذين شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ معينين بوزارة الخارجية اعتباراً من التاريخ المذكور » .

ومن حيث إن سحب القرار الإداري قد يكون كلياً شاملاً لجميع محتوياته وآثره . وقد يكون جزئياً مقصوراً على بعضها مع الإبقاء على بعضها الآخر ، كل ذلك حسبما تتجه إليه نية الإدارة فعلاً . ومن تكشفت هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وإنزال أثره القانوني .

ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الظروف وقرائن الأحوال التي لا يستلزم القرار الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ وما تعرض له من شكاوى من أصحاب الدور الذين تركوا في الترقية بما حدا بمجلس قيادة الثورة إلى إصدار قرار بوقف نفاذ تلك الحركة أعقبه قرار مجلس الوزراء في ١٦ من يناير سنة ١٩٥٥ بسحبها وردها لوزارة الخارجية لإعادة النظر فيها على أساس القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفنصلي - أن النية اتجهت إلى سحب الحركة سحباً جزئياً مقصوراً على ما كان منها محلاً للشكوى . وقد كان ذلك بوجه خاص في شأن من تركوا في الترقية ، وليس من شك في أن النية لم تتجه إلى سحب تعيين من عينوا من خارج الوزارة في مثل درجاتهم . وآية ذلك أن المادة الثانية من قرار ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ نصت على اعتبار الموظفين المذكورين معينين بالوزارة اعتباراً من ١٥ من ديسمبر

سنة ١٩٥٤ ؛ وهذا النص يؤكد أن النية لم تتجه إلى سحب تعيينهم الذي لم يكن محل اعتراض ، بل أريد الإبقاء عليه كما كان دون المساس به ، وهذا يستتبع بطريق اللزوم الاحتفاظ لهم بأقدميتهم بين زملائهم بوصفهم في عداد موظفي وزارة الخارجية منذ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ومراعاة هذه الأقدمية عند الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية في حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ ، وقد بان من الكشف المقدمة من الوزارة أن ترتيب المدعى في الأقدمية كان الأول بين السكرتيرين الأول بالوزارة قبل إجراء الحركة الأخيرة .

ومن حيث إنه لا وجه لما تنحصى به الوزارة من أنه ما كان يجوز ترقية المدعى إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية في حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ ما دام لم يكن مضى عليه ستة منذ تاريخ نقله إلى الوزارة استثناءً إلى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ التي تقضى بأنه لا يجوز النظر في ترقية الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي أو الفنصلي إلا بعد مضى ستة على الأقل من تاريخ نقله ، لم تكن الترقية في نسبة الاختيار ، وما دامت حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ قد تمت على أساس الأقدمية المطلقة - لا وجه لذلك كله ، لأن حظر ترقية المنقول من الخارج قبل مضى ستة على نقله مقصور على الترقية التي يجب أن تتم في نسبة الأقدمية ، وذلك حماية لأصحاب الدور ممن هم في الداخل ، ومن ثم فلا يسرى هذا القيد على الترقيات التي يجوز إجراؤها بالاختيار دون

ورد الأمر الى نصابه القانوني على الوجه المبين بالمنطوق .

(القضية رقم ٨٥٦ سنة ٢ ق) .

٢٤٩

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - ترقية . الرخصة التي خولها المشرع للإدارة في إجراء الترقية بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة . اعتبارها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من ذلك القانون . أعمال الإدارة لهذه الرخصة أياً كانت طبيعة الوظيفة المرقى إليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

ب - ترقية . تحديد الميزانية للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة . وجود نوعين من الوظائف : الأولى تتميز بطبيعتها فتتقاضى حسب تخصيص الميزانية تأهيلاً خاصاً وصلاحيات معينة ؛ والثانية لا تتميز بطبيعتها بهذا التمييز . وجوب مراعاة هذا الفارق عند إجراء الترقية ولو كانت بالأقدمية . أعمال الأقدمية في الترقية على إطلاقها لا يكون إلا في النوع الثاني دون الأول . كيفية أعمال الأقدمية في وظائف النوع الأول .

ج - ترقية . شروط الترقية بالاختيار .

المبادئ القانونية

١ - ان المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة مرت بمرحلتين تشريعتين كان نصها في المرحلة الأولى يجرى كما يلي :

ولا تمنح الترقية المخصصة للوظيفة إلا

لمن يقوم بعملها فعلاً ولا يجوز بغير مرسوم أن يقيد الموظف على درجة وظيفة من الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم . - وقد قصد بهذا النص ألا يرقى موظف على درجة وظيفة

التحديد بالأقدمية ؛ إذ تقتضي حكمة قيد السنة المشار إليه . ويجب إطلاق يد الإدارة في اختيار الأصلاح سواء أكان من الداخل أم من الخارج ، وقد نصت المادة ١٥ من القانون سالف الذكر على أن الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو قنصل عام من الدرجة الأولى وما يعلوها من وظائف تكون بالصلاحية دون التحديد بالأقدمية ؛ لأنها بحكم مرتبتها في التدرج من الوظائف الرئيسية التي يكون التعيين فيها بالاختيار بالصلاحية ، وبهذه المثابة لا يسرى عليها قيد السنة المذكور . ولا يغير من ذلك أن تكون الترقية الى هذه الوظائف قد تمت بمراعاة للأقدمية ؛ إذ المفروض أن أصحاب الدور الذين رقبوا كانوا صالحين لهذه الترقية ، بل ان الاختيار يحد حده الطبعي في هذا المبدأ العادل ؛ وهو أنه لا يجوز تخطي الأقدم الى الأحداث الا اذا كان الأخير هو الأصلاح . أما عند التساوي في درجة الصلاحية فيجب أن تكون الترقية بالأقدمية فيما بين المرشحين . فما كان يجوز - والحالة هذه - ترك المدعى في الترقية الى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية . و - كان الأول في ترتيب أقدمية السكرتيرين الأول كما أن صلاحيته غير منكورة ؛ وآية ذلك أنه اختير من وزارة العدل الى وزارة الخارجية . ثم رقى في حركة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ - أي قبل السنة - الى الوظيفة التي تخطى فيها في حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون متعيناً إلغاؤه . ولما كانت المنازعة بعد ترقية المدعى قد أصبحت محصورة في ترتيب أقدميته بين أقرانه . فيجب إلغاء حركة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ القاء جزئياً في هذا الخصوص

إذا كان لا يقوم بأعبائها ، اذ التلازم واجب بين الدرجة والوظيفة ، ولكن لما كانت بعض الوظائف تزداد أعباؤها ومسئولياتها وقد يدعو ذلك الى رفع درجة الوظيفة تمشيا مع قاعدة الاجر نظير العمل ، كما أن بعض الموظفين يندبون أو يقيدون على وظائف أعلى من درجاتهم وليس من المصلحة بعد أن تثبت صلاحيتهم للقيام بأعباء تلك الوظائف أن ينقلوا منها ليشغلها غيرهم . لذلك صدر القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٢ في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٢ السالفة الذكر على الوجه الآتي : « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة الا لمن يقوم بعملها فعلا وإذا قام الموظف بأعباء وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الأقل سواء بطريق التندب أو القيد على الدرجة أو رفعها جاز منحه الدرجة إذا توافرت فيه شروط الترقية إليها . . . » . وغنى عن البيان أن ذلك جوازى للإدارة متروك لتقديرها ، كما أن التندب أو القيد لا يكسب الموظف المندوب أو المقيّد على وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة تقل عن سنة أى حق فى الترقية الى الدرجة الأعلى ، اذا ألقى نذبه أو قيده عليها خلال السنة (المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور) . ويظهر من ذلك أن القانون المشار اليه قد استحدث حكما تشريعياً أعطى الإدارة بمقتضاه « رخصة فى ترقية

الموظف المندوب أو المقيّد على وظيفة درجتها أعلى وقام بأعبائها خلال تلك المدة لمدة سنة على الأقل الى درجتها حتى توافرت فيه شروط الترقية إليها ، وهذه الرخصة استثناء من قواعد الترقية حسبما نصت عليه المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، فتجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ المعدلة دون التقيد بنسبة الاقدمية أو بنسبة الاختيار أو البدء بالجزء المخصص للاقدمية وهذه الرخصة تعملها الإدارة بمقتضى هذا التعديل أيا كانت طبيعة الوظيفة المرقى إليها ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

٢ - إن تحديد ميزانية الدولة للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها فى كل وزارة أو مصلحة إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة وفقا لاحتياجات المرافق بما يكفل سيرها على الوجه الامثل ، غير أن من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما يقتضى بحسب تخصيص الميزانية له تأميلا خاصا وصلاحيه معينة ، بحيث لا يقوم أفراد المرشحين بحسب دورهم فى الاقدمية بعضهم مقام البعض الآخر فى هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعته هذا التمييز الخاص ، مما لا مشدوحة معه من مراعاة هذا الفارق الطبقى عند اجراء الترقية حتى بالنسبة لما يجب أن يتم عنها بالاقدمية بالتطبيق للمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون

التقييد بالأقدمية ، إلا أن الترقية بالاختيار
تجدها الطبعي — إذا روى ترقية الأحداث
— في أن يكون الحدث أكفأ من الأقدم ،
أما عند التساوي في درجة الكفاية فتكون
الترقية بمراعاة الأقدمية فيما بين المرشحين .

الحركة

ومن حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبها
بين من الأوراق ، تتحصل في أن المدعى قدم
تظلاً إلى اللجنة القضائية لوزارة التربية والتعليم
قيد برقم ١١٠٠٩ سنة ١ ق طالبا لإلغاء القرار
الوزاري رقم ١٢٢٨٨ الصادر في ٣١ من مايو
سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من ترقية الاستاذ يوسف
سيد إلى الدرجة المالية الأولى متخطياً إياه في ذلك ،
وقال في بيان تطلبه إنه تدرج في وظائف وزارة
المعارف حتى منح الدرجة الثانية في سبتمبر سنة
١٩٥٠ ووقع عليه الاختيار مديراً لمكتب
البعثة المصرية بواشنطن في ٢١ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ وكان مخصصاً لهذه الوظيفة في ميزانية
١٩٥١/١٩٥٢ الدرجة الأولى . وفي الميزانية
التي خففت الدرجات الأولى المخصصة لمديري
مكاتب البعثات المصرية إلى الدرجة الثانية وأصبح
عدد الدرجات الأولى (بعد رفع واحدة من
الخامسة إلى الأولى) ثلاث درجات ذكر أمامها
في الميزانية أنها لمديري مكاتب بعثات ومراقب
عام ، ثم صدر على إثر ذلك قرار بتعيين الأستاذ
يوسف سيد مراقباً عاماً ، وتلاه قرار آخر رقم
١٢٢٨٨ في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ تضمن
ترقيته إلى الدرجة الأولى مع النص صراحة في
القرار على أن السبب الوحيد لذلك هو أن الدرجة
التي رقي إليها مخصصة لوظيفته . ويقول المدعى في
تظليهِ إن القرار المذكور يفسد بخالف القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة
ذلك أن إعمال الأقدمية في الترقية على إطلاقها
لا يكون بداهة إلا في النوع الثاني من الوظائف
أما بالنسبة إلى النوع الأول فلا يمكن إعمال
الأقدمية على إطلاقها وإلا كان ذلك متعارضاً
مع وجه المصلحة العامة الذي قصدت إليه
الميزانية من هذا التخصيص . بل تجدها الأقدمية
حدها الطبعي في إعمال أثرها فيما بين المرشحين
الذين يتوافر فيهم التأهيل الخاص والصلاحية
المعينة اللذان يتطلبهما تخصيص الميزانية ،
فلا يرقى مثلاً مهندس حيث تتطلب الوظيفة
قانونياً أو يرقى كيميائي حيث تتطلب مهندساً
أو مجرد مهندس حيث تتطلب الوظيفة
تخصيصاً في نوع معين من الهندسة وهكذا ،
ولو انتظمهم جميعاً أقدمية مشتركة في وحدة
إدارية قائمة بذاتها في خصوص الترقية ، كل
هذا مرده إلى طبائع الأشياء لتحقيق الغرض
الذي استهدفته الميزانية من تمييز الوظيفة
هذا التمييز الخاص .

٣ — إنه وإن كان مفاد المواد ٣٨
و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة تخصيص
نسبة معينة للترقية بالأقدمية يجب أن تتم
فيها على هذا الأسس وأخرى يجوز الترقية
فيها بالاختيار للكفاية وذلك في الترقيات
لدرجة الدرجة الثانية ، وأن الترقية من الدرجة
الثانية إلى الأولى ومن الأولى إلى أعلى يسلوها
فيجوز أن تكون جميعها بالاختيار دون

أنه يبين من الاطلاع على ميزانية الوزارة (ادارة البعثات) للسنة المالية ١٩٥٢ / ١٩٥٣ التي أجريت الترقية بموجبها أنه أدرج بها ثلاث درجات أولى لمديرى البعثات العليا بالخارج ومراقب عام ولا مرا. في أن إيرادها على هذا النحو إنما يعنى أن هذه الدرجات الثلاث غير متميزة تميزاً ظاهراً بل هي كلمة واحدة داخلية في التدرج الهرمى التصاعدي للدرجات، فهي بهذه المثابة مخصصة تخصيصاً عاماً لعدد من الوظائف غير المتميزة في النوع، وليس لها كيان ذاتى مستقل عن باقى الوظائف التي ينظمها السلم الإدارى، ومن ثم تخضع في شغلها لأحكام الفصل الثالث من الباب الأول من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ الذى يوضح شرطاً للترقية ونسباً مختلفة في كل درجة للترقية بالأقدمية أو بالاختيار. وأن مجرد شغل الوظيفة لا يكسب الموظف حقاً في الترقية إلى درجتها إلا إذا كانت صلاحية الوظيفة متسلسلاً بها. فإذا كانت الوزارة تسلم بأقدمية المتظم وجدارته للترقية، فإن الاختيار الحق يحتم الوقوف عنده وعدم تخليه إلى من يليه في الأقدمية إلا لمبررات قوية. وإذا كان المتظم أقدم من المطعون ضده فضلاً عن أنه يمتاز بكفاية نادرة ولم يثبت من جهة أخرى أن المطعون ضده يفوقه كفاية ولا هو يظهر الامتياز غير منازع فيه، فيكون طليب المتظم قائماً على أساس سليم من القانون. وبصحيفة أودعت سنكرتارية محكمة القضاء الإدارى في ١٣ من يوفيه سنة ١٩٥٤ طعنت الحكومة في قرار اللجنة القضائية شالف الذكر وقيد الطعن برقم ٨٦٠٥ سنة ٨ ق واستندت الحكومة في طعنها إلى الأسباب التي أبدتها أمام اللجنة القضائية. وكان المدعى قد تقدم بطلبه إلى اللجنة

ومشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة. أما وجه مخالفته للقانون فذلك أن الدرجة التي رقى إليها الأستاذ يوسف سيد ليست مخصصة لوظيفته وإنما هي داخلية ضمن وحدة هرمية بحيث تعتبر حفاً مشاعاً لكل موظف الدرجة الثانية ولما كان المتظم أقدم من الأستاذ يوسف سيد فهو أحق منه بالترقية إلى هذه الدرجة. وإذا فرض جدلاً بأن الدرجة المرقى إليها مخصصة لوظيفة الأستاذ يوسف سيد فإن التفسير الصحيح للبواد ٢٢ و ٢٨ و ٢٩ من قانون موظفى الدولة يقتضى ألا يرقى الموظف إلى الدرجة المخصصة لوظيفته إلا إذا سبقة في الترقية إلى مثل هذه الدرجة من هم أقدم منه في الدرجة القديمة. وأما أن القرار مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة فذلك أن القرار استهدف ترقية الأستاذ يوسف سيد وجرمان المتظم شخصياً من الترقية. وقد ردت الحكومة على المتظم بأن ترقية الأستاذ يوسف سيد كانت للدرجة المخصصة لوظيفة المراقب العام التي يشغلها فعلاً منذ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١، وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٢٢ من قانون موظفى الدولة التي تنص على ألا تمنح درجة الوظيفة إلا لمن يشغلها ويقوم بأعمالها فعلاً، هذا إلى أن الترقية إلى الدرجة الأولى تكون بالاختيار، وللوزارة مطلق الحرية في إجرائها دون معقب عليها في ذلك ما دام خلا تصرفها من إساءة استعمال السلطة وبمجلس ٩ من مارس سنة ١٩٥٤ قررت اللجنة القضائية إلغاء القرار الوزارى رقم ١٢٢٨٨ الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ بترقية الأستاذ يوسف سيد إلى الدرجة الأولى تاركاً المتظم في الترقية إلى هذه الدرجة وما يترتب على ذلك من آثار، واستندت اللجنة في إصدار قرارها إلى

يتعين توضيح المقصود من الدرجة المخصصة للوظيفة في مفهوم المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أنه لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلا قائمة نوعان من الدرجات : أما النوع الأول فينظم درجات مالية ترتبها الميزانية في تسلسل هرمي تصاعدي لكل وزارة أو مصلحة ولا تكون مخصصة لوظائف معينة بذاتها أو تكون مخصصة تخصيصا عاما لعدد من الوظائف غير المتميزة في النوع أو في الاختصاص والتي لا يكون لها كيان مستقل عن باقي الوظائف التي ينظمها السلم الإداري بحيث يبين أن هذا التخصيص لم يقصد به إلى إخراج هذه الدرجات التي يشملها الهرم التصاعدي الذي ترتبه الميزانية بل تقتصر دلالة هذا التخصيص على مجرد تحديد عدد الدرجات التي يشغلها الموظفون القائمون بكل فرع من فروع العمل في الوزارة أو المصلحة لكي لا يترك الإدارة توزيع الدرجات المخصصة لكل وزارة أو مصلحة بين فروع العمل المختلفة فيها . ومثل هذه الدرجات تنظم طريقة شغلها أحكام الفصل الثالث من الباب الأول من قانون نظام موظفي الدولة التي تضع شروطا للترقية ونسبا مختلفة في كل درجة للترقية بالأقدمية أو بالاختيار . أما النوع الثاني من الدرجات ، فهو الذي تخصصه الميزانية لوظائف معينة وتبرز هذا التخصيص واضحا في ترتيبها لوظائف الوزارة أو المصلحة ودرجاتها بحيث لا تكون لهذه الدرجات ذاتية مستقلة ، بل تكون تابعة لوظائف المخصصة لها . ويراعى في هذا التخصيص أن بعض الوظائف يكون لها من الاستقلال والأهلية اللازم توافرها فيمن يقوم بها ما يدعو إلى إفرادها بوضع خاص في الميزانية

القضائية - قد أقام للدعوى رقم ٣٥٩٠ سنة ٧ ق أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتارية المحكمة في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٣ طالبا الطلبات ذاتها التي تقدم بها إلى اللجنة القضائية . وقد نظرت الدعويان معا . وبحلقة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة فيهما : د (أولا) فيما يتعلق بالطعن رقم ٨٦٠٥ سنة ٨ ق بقبوله شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء قرار اللجنة القضائية المطعون فيه . ورفض التظلم ، وألزمت المدعى عليه بالمصروفات (ثانيا) فيما يتعلق بالدعوى رقم ٣٥٩٠ سنة ٧ ق برفض الدفع بعدم قبولها ، وبقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها ، وألزمت المدعى ، بالمصروفات . وأقامت المحكمة قضاءها على أنه يبين من الاطلاع على ميزانية ١٩٥٢/١٩٥٣ د أنه مخصص لوظيفة مراقب عام البعثات الدرجة الأولى ، ولا يغير من هذا النظر ورودها في الميزانية مع درجتين أوليين لمديرى بعثات ، فإن هذا لا يمنع من أن تكون خاصة بمراقب عام البعثات وإن تظل الدرجتان شائعتين بين مديرى البعثات تكون من حق أقدمهما في الدرجة السابقة دون تخصيص فيما بينهم ، وأنه مادامت درجة أولى مخصصة لوظيفة مراقب عام البعثات التي يشغلها الاستاذ يوسف سبيد فعلا منذ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فإن من حقه أن يرقى إليها وتكون ترقية إلى هذه الدرجة أعمالا سليما للنادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . .

د ومن حيث إن الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه اعتبر الدرجة الأولى محل النزاع مخصصة لوظيفة مراقب عام البعثات التي يشغلها المطعون في ترقية ومن أجل ذلك

كلها بالاختيار . وحينما يحتم القانون حصول الترقية على هذا النحو فإنه يتعين بعد المفاضلة بين المرشحين ترقية الأقدم إذا تساوى في درجة الكفاية مع الآخر . ولما كان قرار الترقية المطعون فيه قد بنى على أن الدرجة المرقى إليها مخصصة لوظيفة مراقب عام البعثات التي يشغلها المطعون في ترقيته فإنه وقع مخالفا للقانون . أما اختيار المدعى بعد إجراء المفاضلة بين جميع المرشحين فهذا أمر مرجعه إلى تقدير الإدارة العامة بمراعاة القيد العام الذي يقيد ولاية الترقية بالاختيار . وهو مراعاة الأقدم عند التساوى في الجدارة فقد تصيبه الترقية بالاختيار وقد لا تصيبه ، تبعا لنتيجة المفاضلة عند ما تعيد الإدارة النظر في الترقية بعد إلغاء القرار المطعون فيه . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن النقطة القانونية مثار النزاع تنحصر فيما إذا كان يجوز ترقية المطعون عليه بالتطبيق للمادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أو باعتبار الدرجة موضوع النزاع هي من الدرجات المخصصة لوظيفة متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية . وأن المطعون عليه هو الذي يتوافر فيه التأهيل أو الصلاحية المعينة لهذه الوظيفة . أو بالاختيار على أساس المفاضلة بينه وبين أقرانه ، أم أنه لا يجوز ترقيته على أي أساس من الأسس المتقدمة .

ومن حيث إنه يتعين من أجل ذلك بيان الحكم القانوني في كل حالة من الحالات الثلاث المشار إليها ، وذلك لاستجلاء قصد الشارع في ضوء الحكمة التشريعية التي استلهمها .

وتخصيص درجة مالية لها تكون تابعة لها وملحقة بها ، ومن ثم لا تدخل في نطاق التدرج الهرمي للدرجات . ولا تجرى عليها أحكام الترقية المبينة في الفصل الثالث من الباب الأول من قانون نظام موظفي الدولة . بل يكون الحصول عليها نتيجة للتعيين في الوظيفة التي هي مخصصة لها . وهذا النوع الثاني من الدرجات هو المقصود بالمادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة ، ومن هنا جاءت هذه المادة في الفصل الثاني الخاص بالتعيين في الوظائف لا في الفصل الثالث الذي ينظم الترقية إلى الدرجات . ويبين من مطالعة ميزانية عام ١٩٥٢/١٩٥٣ أن الدرجة الأولى محل النزاع وردت في القسم ٨ - وزارة المعارف العمومية فرع ٨ البعثات العلمية بند ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ، تحت عنوان الوظائف العالية الإدارية ضمن ثلاث درجات أولى لمدير البعثات العلمية بالخارج ومراقب عام . وورود هذه الدرجة في الميزانية على هذا النحو قاطع بأنها ضمن دائرة الدرجات التي يشملها الهرم التصاعدي الذي ترتبه الميزانية لوظائف الكادر العالي الإداري في الفرع ٨ البعثات العلمية . وناطق أيضاً بأن وظيفة مراقب عام البعثات لم تقرد بوضع خاص في الميزانية . وإنما جمعت مع وظيفة مدير البعثات العلمية بالخارج في صعيد واحد . ومتى كان الأمر كذلك ، فلا يصح التحدى بأن الدرجة الأولى محل النزاع مخصصة لوظيفة مراقب عام البعثات . ومن ثم تخرج عن مجال تطبيق المادة ٢٢ سالفة الذكر وتجري عليها أحكام الترقية المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الأول من قانون موظفي الدولة . وهذه الأحكام تحتم أن تكون الترقيات من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى

ومن حيث إن المادة ٢٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة منحت بمرحلتين كان نصها في المرحلة الأولى يجرى كما يلي : « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلا ولا يجوز بغير مرسوم أن يقيد الموظف على درجة وظيفه من الوظائف التي يكون التعيين فيها بمرسوم ، وقد قصد بهذا النص ألا يرقى موظف على درجة وظيفه إذا كان لا يقوم بأعبائها ، إذ التلازم واجب بين الدرجة والوظيفة ولكن لما كانت بعض الوظائف تزداد أعباؤها ومسئولياتها ، وقد يدعو ذلك إلى رفع درجة الوظيفة تمثيلا مع قاعدة الأجر نظير العمل ، كما أن بعض الموظفين يندبون أو يقيدون على وظائف أعلى من درجاتهم وليس من المصلحة بعد أن تثبت صلاحيتهم للقيام بأعباء تلك الوظائف أن ينقلوا منها ليشغلها غيرهم ، لذلك صدر القانون رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٥٣ في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٢٢ السالفة الذكر على الوجه الآتي : « لا تمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلا . وإذا قام الموظف بأعباء وظيفه درجتها أعلى من درجته لمدة سنة على الأقل سواء بطريق النذب أو القيد على الدرجة أو رفعها جاز منحه الدرجة إذا توافرت فيه شروط الترقية إليها ... » ، وغنى عن البيان أن ذلك جوازي للإدارة متروك لتقديرها ، كما أن النذب أو القيد لا يكسب الموظف المندوب أو المقيد على وظيفة درجتها أعلى من درجته لمدة تقل عن سنة أي حق في الترقية إلى الدرجة الأعلى إذا ألغى نذبه أو قيدته عليها خلال السنة (المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور) ، ويظهر من ذلك أن القانون المشار

إليه قد استحدث حكما تشريعا أعطى الإدارة بمقتضاه رخصة في ترقية الموظف المندوب أو المقيد على وظيفة درجتها أعلى وقام بأعبائها خلال تلك المدة لمدة سنة على الأقل إلى درجتها متى توافرت فيه شروط الترقية إليها ، وهذه الرخصة استثناء من قواعد الترقية حسبما نصت عليه المواد ٣٨، ٣٩، ٤٠ من القانون ٣١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فتجوز الترقية بمقتضى المادة ٢٢ معدلة دون التقيد بنسبة الأقدمية أو بنسبة الاختيار أو البدء بالجزء المخصص للأقدمية ، وهذه الرخصة تعملها الإدارة بمقتضى هذا التعديل أيا كان طبيعة الوظيفة المرقى إليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية .

ومن حيث إن تحديد ميزانية الدولة للوظائف المختلفة ، وتعيين درجاتها وتوزيعها في كل وزارة أو مصلحة إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة وفقا لاحتياجات المرافق بما يكفل سيرها على الوجه الأمثل ، غير أن من الوظائف ما هو متميز بطبيعته بما يقتضى ، بحسب تخصيص الميزانية له ، تأهيلا خاصا وصلاحية معينة ، بحيث لا يقوم أفراد المرشحين - بحسب دورهم في الأقدمية - بعضهم مقام البعض الآخر في هذا الشأن ، ومنها ما ليس متميزا بطبيعة هذا التمييز الخاص . بما لا مندوحة معه من مراعاة هذا الفارق الطبيعي عند إجراء الترقية حتى بالنسبة لما يجب أن يتم منها بالأقدمية بالتطبيق للواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، ذلك أن أعمال الأقدمية في الترقية على إطلاقه لا يكون بداهة إلا في النوع الثاني من الوظائف ، أما بالنسبة إلى النوع الأول فلا يمكن أعمال

السنة الاولى قسم ٩ فرع ٨ ، البعثات العلمية ،
صحيفة ٣٢٩ ثلاث درجات ثانية لوظائف مديري
بعثات تعليمية بالخارج ومراقب ، ودرجتان
أولى لمديري بعثات تعليمية بالخارج ثم ورد
بميزانية السنة التالية قسم ٨ فرع ٨ ، البعثات
العلمية ، صحيفة ٣٣٢ ثلاث درجات ثانية لمديري
بعثات تعليمية بالخارج ومراقب ، وثلاث
درجات أولى لمديري بعثات تعليمية بالخارج
ومراقب عام ، ويؤخذ من ذلك أن ما استحدث
في الميزانية الاخيرة هو وظيفة جديدة من الدرجة
الاولى لمراقب عام بإدارة البعثات العلمية .

د وما أنه بتطبيق الاصول المتقدمة على
خصوصية النزاع يبين أن ترقية المطعون عليه
استنادا إلى المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ في غير محله ، ذلك أن هذه الترقية
تمت في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٣ قبل تعديل
نلك المادة بالقانون رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٥٣ ،
كما لا وجه للنحدي بأن هذه الترقية قد تمت
إلى وظيفة من الوظائف المتميزة تميزا خاصا
بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية ، لأن هذا
التمييز الخاص غير قائم ، وإنما هي لا تعدو أن
تكون من الوظائف التي لا تتطلب تأهيلا خاصا
وصلاحية معينة بذاتها على النحو الذي سلف
تحديده ، هذا فضلا عن أن المطعون ضده لا يتميز
عن المدعى بتأهيل خاص أو صلاحية معينة
أيأ كانت طبيعة تلك الوظيفة ، فلا يبق بعد ذلك
إلا استظهار الحالة الاخيرة وهي ماذا كان يجوز
ترقيته بالاختيار للكفاية بالتطبيق للفقرة
الاخيرة من المادة ٣٨ من قانون نظام موظفي
الدولة التي تنص على أن « الترقيات من الدرجة
الثانية إلى الاولى ومن الاولى إلى ما يعلوها

الأقدمية على إطلاقها وإلا كان ذلك متعارضا مع
وجه المصلحة العامة الذي قصدت اليه الميزانية من
هذا التخصيص ، بل تجدد الأقدمية
حدها الطبيعي في اعمال أثرها فيما بين المرشحين
الذين يتوافق فيهم التأهيل الخاص والصلاحية
المعينة اللذين يتطلبهما تخصيص الميزانية ، فلا يرقى
مثلا مهندس حيث يتطلب الوظيفة قانونيا أو يرقى
كيميائي حيث يتطلب مهندسا أو مجرد مهندس حيث
تطلب الوظيفة تخصيصا في فرع معين من الهندسة
وهكذا ، ولو انتظمهم جميعا أقدمية مشتركة في
وحدة ادارية قائمة بذاتها في خصوص الترقية ،
كل هذا مرده إلى طبائع الاشياء لتحقيق الغرض
الذي استهدفته الميزانية من تميز الوظيفة هذا
التمييز الخاص .

د ومن حيث أنه ولئن كان مفاد المواد ٣٨
و٣٩ و٤٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة تخصيص نسبة معينة
للترقية بالأقدمية يجب أن تتم فيها على هذا الأساس
وأخرى يجوز الترقية فيها بالاختيار للكفاية
وذلك في الترقيات لغاية الدرجة الثانية ، وأن
الترقية من الدرجة الثانية إلى الاولى ومن الاولى
إلى ما يعلوها فيجوز أن تكون جميعها بالاختيار
دون التقيد بالأقدمية — لأن كان ذلك كذلك
إلا أن الترقية بالاختيار تجدد حدها الطبيعي ،
إذا روي ترقية الأحداث في أن يكون الأحداث
أكفا من الأقدم . أما عند التساوي في درجة
الكفاية فتكون الترقية بمراعاة الأقدمية
فيما بين المرشحين .

د ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ميزانية
الدولة في السنة المالية ٥٢/٥١ وفي السنة ٥٢/٥٢
١٩٥٣ أنه ورد بميزانية وزارة التربية والتعليم في

من درجات فكلها بالاختيار دون التقييد بالاقدمية ، ، وليس من شك في أن المدعى - وهو الاقدم - لا يقل في درجة الكفاية عن المطعون عليه ، فما كان يجوز والحالة هذه تخطيه في الترقية حتى بالاختيار ، إذ أن الترقية على هذا الأساس تجد حدها الطبيعي حسب سلف إيضاحه في أن يرقى الاحداث إذا كان أكفأ من الاقدم ، أما عند التساوي في درجة الكفاية فتكون الترقية بالاقدمية فيما بين المرشحين ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين إلغاؤه ، ولما كانت المنازعة ، بعد ترقية المدعى إلى الدرجة الاولى في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، قد أصبحت محصورة في ترتيب أقدميته بين أقرانه ، فيجب إلغاء قرار الترقية المطعون فيه إلغاء جزئياً في هذا الخصوص ورد الامر إلى نصابه القانوني على الوجه المبين في المنطوق .

(التضحية رقم ١٩٥ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة وبدوي إبراهيم حموده والإمام الإمام الحربي وعلي إبراهيم بنداوي ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

٢٥٠

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦

ترخيص بالسفر للخارج ترخيص الإدارة في ذلك حسب مقتضيات الصالح العام . مثال .

المبدأ القانوني

إن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسب تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب

الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد أو يؤدي سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه قد قام على أمور معينة منسوبة إلى الطالبة لو صحت لبررت النتيجة التي انتهى إليها القرار ، وبأن المحكمة من الأوراق المقدمة أن الإدارة استخلصت من التقارير الرسمية انقضية من الملحق العسكري بجدة ومن موظفين مصريين معارين إلى الحكومة السعودية أن في إقامة المدعية في المملكة العربية السعودية ما يؤدي المصلحة العامة . فإنه لا تريب على الحكومة المصرية إذا كانت قد اطمأنت فيما انتهت إليه إلى صدق تقارير موظفيها المسئولين ، ورجحتها في هذا الخصوص على شهادة موظف في حكومة أجنبية بحسن سير المدعية وسلوكها وردت في عبارات عامة لا تنفي على التخصيص ما نسب إليها . ومن ثم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون ، ويتعين إلغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض وقف التنفيذ .

المحكمة

« ... من حيث إن عناصر هذه المنازعة ؛ حسباً يبين من الأوراق ، تتحصل في أن المدعية أقامت الدعوى رقم ١١٦٠ سنة ١٠ ق أمام محكمة قضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتارية المحكمة في ٢٥/٣/١٩٥٦ ، وطلبت - ضمن ما طلبته - وقف تنفيذ القرار الصادر من وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجنسية) بعدم الترخيص لها في السفر إلى المملكة العربية

السعودية أن في اقامة المدعية في المملكة العربية السعودية ما يؤذى المصلحة العامة ، ولا تريب على الحكومة المصرية اذا كانت قد اطمأنت فيما انتهت اليه الى صدق تقارير موظفيها المسؤولين ، ورجحتها في هذا الخصوص على شهادة موظف في حكومة أجنبية بحسن سير المدعية وسلوكها . وردت في عبارات عامة لا تنفي على التخصيص ما نسب اليها ، ومن ثم يكون الطعن قد قام على أساس سليم من القانون . ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه ، والقضاء برفض وقف التنفيذ .

(القضية رقم ١٥٥٥ سنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة والسيد إبراهيم الديواني والإمام الإمام الخريبي لأعلى إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل وإسماعيل المستشارين) .

٢٥١

٣٠ يونيو سنة ١٩٥٦

قرار تأديبي . وجوب قيامه على سبب يبرره . رقابة القضاء الإدارى لذلك . أساس ذلك . مثال .

المبدأ القانونى

ان القرار التأديبي يجب أن يكون على سبب يبرره ، فلا تدخل الإدارة لتوقيع الجزاء الا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار الإدارى فان للقضاء الإدارى أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من الأركان التى يقوم عليها القرار . فإذا كان الثابت أن السبب الذى قام عليه القرار التأديبي (وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحاكاة بدون عذر مقبول بفهم أن الطالب متهاون وليس مريضاً) هو أمر مشكوك

السعودية . وقد قضت المحكمة المذكورة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٦ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، استناداً إلى أن المدعية قدمت شهادة صادرة من مدير الأمن العام للمملكة العربية السعودية مؤرخة ١٨ من رمضان سنة ١٣٧٥ هـ تفيد أن المدعية تتمتع بحسن السير والسلوك مدة وجودها بالمملكة العربية السعودية وذلك ينقض ما جاء بمذكرة الحكومة المؤرخة ٢ من أبريل سنة ١٩٥٦ ، ويجعل القرار المطعون مستنداً إلى وقائع مشكوك في صحتها .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أن القرار المطعون فيه قد قام على اعتبارات من المصلحة العامة تتعلق بسمعة مصر وكرامتها خارج البلاد بناء على أمور معينة منسوبة إلى المدعية استخلصتها الإدارة من تقارير رسمية مقدمة من موظفين مصريين مسئولين لا ينفخها شهادات عامة بحسن السير والسلوك صادرة من موظفين في حكومة أجنبية .

ومن حيث إن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقاً مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك . كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد . أو يؤذى سمعتها في الخارج . أو لغير ذلك من الاسباب المتعلقة بالمصلحة العامة .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه قد قام على أمور معينة منسوبة إلى الطالبة لو صحت لبررت النتيجة التى انتهى اليها القرار . وقد بان للمحكمة من الأوراق المقدمة أن الإدارة استخلصت من التقارير الرسمية المقدمة من الملحق العسكرى بمحنة ومن موظفين مصريين معارفين الى الحكومة

في محنته ، بل إن الأصول المقدمة للمحكمة ترجح العكس - على حسب الظاهر من الأوراق - فيكون الحكم المطعون فيه والحالة هذه اذ قضى بوقف تنفيذ القرار التأديبي ، للأسباب المذكورة ، وحتى لا تقوت على الطالب فرصة التقدم للامتحان ، وهو أمر يتعذر تداركه - إن الحكم المذكور قد قام على أساس سليم من القانون .

المحكمة

د من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسباً بين من الأوراق ، تتحصل في أن المدعى بصفته أقام الدعوى رقم ١٤٢٤ لسنة ١٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتارية المحكمة في ١٩/٥/١٩٥٦ طالباً وقف تنفيذ قرار مجلس تأديب كلية البوليس الصادر في ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ بحرمان ابنه حسين عباس جوهر من امتحان الفترة الثانية من المواد القانونية وحرمانه أيضاً من التقدم لامتحان الدور الأول في المواد البوليسية ، ثم إلغاء القرار المذكور ، مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات .

ونقضت المحكمة المذكورة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٦ بوقف تنفيذ هذا القرار استناداً إلى أن الطالب المشمول بولاية المدعى كان معذوراً في عدم حضوره للكلية ، وفي جلسة المحاكمة انبأنا لنصيحة الطبيب المعالج ، وأن محاكمته وهو في هذه الحالة تخل بحق الدفاع عن نفسه إخلالاً يفسد المحاكمة ويطلبها

د ومن حيث إن الطعن يقوم على أن ... الطالب لم يكن مريضاً يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ وهو اليوم السابق للمحاكمة تأديبياً وقد قطع بذلك كبير الأطباء بالكلية بعد

الكشف على الطالب بمنزله في اليوم المذكور ، وأن الشهادة الطبية التي استند إليها الحكم المطعون فيه مؤرخة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٦ أي بعد صدور القرار المطعون فيه ، وهي لم تقدم إلى الكلية وإنما قدمت إلى المحكمة كاستند في الدفاع ، وأنه لا المدعى ولا الطالب قد اعتذر لهيئة التأديب في اليوم المحدد للمحاكمة بالعدر الذي تضمنته تلك الشهادة الطبية التي استند إليها الحكم المطعون فيه ، وكان في إمكان أيهما أن يبرق بهذا العذر إلى هيئة التأديب ويطلب تأجيل المحاكمة .

فالظاهر إذاً من الأوراق أن الطالب لم يكن معذوراً في التخلف عن جلسة المحاكمة التأديبية .

د ومن حيث إن القرار التأديبي يجب أن يقوم على سبب يبرره ، فلا تدخل الإدارة لتوقيع الجزاء إلا إذا قامت حالة قانونية أو واقعية تبرر تدخلها . ولما كان السبب هو ركن من أركان القرار الإداري ، فإن للقضاء الإداري أن يراقب قيام هذه الحالة أو عدم قيامها كركن من الأركان التي يقوم عليها القرار .

د ومن حيث إن القرار المطعون فيه قد قام على أساس أن الطالب تغيب عن الكلية بدون إذن وبدون عذر وبلا مبرر ، بينما يدفع الطالب هذه التهمة بأنه كان مريضاً منذ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ واقتضى علاج حالته المرضية غيابه إلى ما بعد محاكمته في ٦ من مايو سنة ١٩٥٦ .

د ومن حيث إنه ليس من شك في أن الحالة المرضية وما تقتضيه من علاج هي عذر مبرر للغياب ، كما أن التراض هو اتحال لعذر غير صحيح بما يخجل بالنظام بالكلية ، فالفيصل في خصوصية هذا النزاع هو ما إذا كان قد قامت

بالطالب الحالة الأولى أو الحالة الثانية ، وأى الجاليتين يمكن استخلاصها استخلاصاً سائفاً من الأصول الثابتة فى الأوراق .

ومن حيث إنه ولئن كان كبير أطباء الكلية قد توجه فى يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ ل منزل الطالب وقرر فى أقواله أنه عند الكشف عليه كانت حرارته عادية ٣٦ و ٨ ، وأنه لم يجد به ما يدل على مرض سابق ، إلا أنه قرر فى الوقت ذاته أن والدته أخطرت به بأن ابنها كان يشكو من ارتفاع درجة الحرارة ، وأطلعته على جدول بدرجات حرارة مختلفة تتراوح بين ٣٨ و ٣٩ مئوية فى الأربعة الأيام السابقة على الكشف عليه واستدلت بذلك على أنه كان مصاباً بحركة خفية وكان يشك فى أنها تيفود ، وأن حرارته نزلت يوم الكشف عليه بسبب أنه تعاطى أقراص الكلورومايسين ، كما قدم المدعى ضمن مستنداته شهادة من الدكتور عبد الوهاب البرلى الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة عين شمس مؤرخة ١٨ من مايو سنة ١٩٥٦ بأنه استدعى فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٦ لفحص الطالب فوجده يشكو من صداع شديد وارتفاع فى درجة الحرارة وآلام فى الجسم منذ عدة أيام ، وبالفحص الطبي وجد درجة حرارته ٣٩ و ٥ مئوية وحلقه ولوزه ملتهبة ولسانه أبيض وعنده انتفاخ بسيط فى البطن ، وأشار عليه بالراحة التامة فى السرير مدة ١٠ أيام لملاحظة تطور الحالة كما تقضى الأصول الطبية فى مثل هذه الأحوال ، وطلب فحص الدم لمساعدته فى تشخيص سبب الحمى ، ونظراً لحالته التى كانت دون المتوسط أشار بيده على علاجه بمضادات الجيوبات مع علاج الأعراض العامة

وبدأت حرارته فى الهبوط تدريجياً خلال الأيام الثلاثة التالية إلا أنها لم تستقر نهائياً إلا بعد ستة أيام من تاريخ الفحص الأول . وبعد شفائه أشار عليه بالزام الراحة التامة فى المنزل لمدة أسبوع من تاريخ الحرارة الطبيعية كما تقضى بذلك الأصول الطبية ، كما قدم تحليلاً طبيياً من معمل الدكتور محمد عثمان رفاعة مؤرخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٦ ثابتاً منه أن سبب التحليل هو الاشتباه فى حمى التيفود ولكن ثبت من التحليل أن الطالب التهاباً فى المصارين ، وهذه الشهادات الطبية تدل على قيام حالة مرضية بالطالب منذ بدء تغيبه فى ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ وتقتضى علاجه مع الراحة فى الفراش الى ما بعد يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ ، وليس ثمة ما ينفىها أو يهدم الثقة بها وبوجه خاص لأن كشف كبير أطباء الكلية قد كان فى يوم متأخر بعد تحسين الحالة وزوال الأعراض المرضية وإن كان الأمر قد يحتاج مع ذلك الى استمرار الراحة ومراقبة تطورها استكمالاً للعلاج .

ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن السبب الذى قام عليه القرار ، وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحاكم بدون عذر مقبول يفهم أن الطالب مريض وليس مريضاً ، هو أمر مشكوك فى صحته بل إن الأصول المقدمة للمحكمة ترجح العكس على حسب الظاهر من الأوراق ، فيكون الحكم المطعون فيه — والحالة هذه — إذ قضى بوقف تنفيذ القرار التأديبى للأسباب المذكورة ونحن لا نفوت الطالب فرصة التقدم للانتحان ، وهو أمر يتعدى تداركه — إن الحكم المذكور قد قام على أساس سليم من القانون فيتعين رفض الطعن ، وهذا كله مع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء . (القضية رقم ١٦١٦ لسنة ٢ ق بالهيئة السابقة)

عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار التي يتعلل بها أو يتمحل لها ، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخص له فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة إن وجدت .

٢ — يبين من استظهار نصوص المواد ١٠ و ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، أن إقامة الأجنبي في جمهورية مصر أيا كانت صفتها ، سواء أكانت خاصة أم عادية أم مؤقتة ، هي مركز قانوني لا ينشأ من تلقاء نفسه ، بل لابد لنشوءه من صدور قرار إداري به .

٣ — إنه وإن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من حالات الإقامة الثلاث (الخاصة أو العادية أو المؤقتة) ، إلا أنه يلزم فيها جميعا ، طبقا للبلاد ٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ، أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية . فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت في تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ، إذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقفية عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودي من جانب الدولة ، ولا تزيلها هذه الصفة مهما تكررت تجديدها ، مادام لم يصدر قرار إداري ينشئ للأجنبي

٢٥٢

٤ أغسطس سنة ١٩٥٦

١ — أجنبي . تمتع الدولة بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام . عدم التزامها بالسماح له بالدخول في أراضيها أو بعمد إقامته إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا في ذلك .

ب — أجنبي . إقامته في مصر هي مركز قانوني لابد لنشوءه من صدور قرار إداري . يستوى في ذلك أن تكون الإقامة خاصة أم عادية أم مؤقتة .

ج — أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها . إذا كانت إقامته خاصة أو عادية فلا لإدارة رفض الترخيص بها أو تجديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن والسلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان حالة على الدولة . لضرورة عندئذ لا أخذ رأي اللجنة النصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التي يمتنع فيها أخذ رأي هذه اللجنة .

المبادئ القانونية

١ — من الأصول المسبلة ، أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في اتخاذ ما تراه لازما من الوسائل للحفاظ على كيانها وأمنها في الداخل والخارج ومصالح وعيائها . تمتنع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقا مع الصالح العام ، فلا تلزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بعمد إقامته بها إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها ، فإن لم يوجد ، وجب

مركزاً قانونياً في إقامة من نوع آخر . وإذا كانت الإقامة خاصة أو عادية كان لها أن ترفض الترخيص بها أو تجديدهما ، حتى لو توافرت شروطها الأخرى ، إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة وذلك بدون حاجة إلى أخذ رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ ، إذ اشترط أخذ رأي هذه اللجنة إنما يلزم ، طبقاً للمادة ١٥ ، في حالة إبعاد أجنبي من ذوي الإقامة الخاصة أو العادية خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ، فلا يلزم أخذ رأيها عند تقدير ملاءمة الترخيص للأجنبي في الإقامة أو تجديدهما أياً كانت صفتهما بعد انتهائهما ، ولا عند إبعاد الأجنبي من ذوي الإقامة المؤقتة حتى خلال مدة الإقامة المرخص له فيها .

المحكمة

ومن حيث إن عناصر هذه المنازعة حسبما يبين من الأوراق ، تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٥٧ لسنة ١٠ أمام محكمة القضاء الإداري بصحيفة أودعت سكرتيريتها في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ ، طالباً ضمن طلباته وقف تنفيذ القرار الصادر في ٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ المبلغ إليه في ١٢ منه بتكليفه مغادرة البلاد لانتفاء مدة إقامته . وقد قضت المحكمة المذكورة في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٦ بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه استناداً إلى أنه : « قدم شهادة من القنصلية التركية تفيد أنه مفيد

بسجلاتها منذ سنة ١٩٣٠ وكان قيده يتجدد سنوياً حتى سنة ١٩٥٦ وشهادة من البنك الأهلي بأنه كان له حساب مفتوح من ٣ من أبريل سنة ١٩٣٥ وظل كذلك بدون انقطاع حتى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وكان يوقع بأعضائه ، وشهادة من بنك بركليز أنه كان لديه حساب له من سنة ١٩٣٤ لغاية سنة ١٩٣٧ ومن سنة ١٩٤٠ لغاية سنة ١٩٤٧ ، وأنه كان يوقع على الشيكات المسحوبة على هذا الحساب بنفسه ، ويدل الملف على أن إقامة المدعى كانت تتجدد بانتظام منذ سنة ١٩٤٩ حتى الآن ، ومن ثم يكون المدعى ، بحسب الظاهر ، من الأجانب أصحاب الإقامة العادية الذين لا يجوز إبعادهم عن البلاد إلا لسبب من الأسباب المبينة بالمادة ١٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ وبعد أخذ رأي اللجنة الاستشارية المبينة بالمادة ١٦ من القانون المذكور ، وعلى ذلك يكون الأمر الصادر للدمى بتكليفه بالسفر المطعون فيه على أساس أنه من أصحاب الإقامة المؤقتة وبدون عرض أمره على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ - يكون هذا الأمر مخالفاً للقانون ، وبالتالي يكون طعن المدعى مستنداً إلى أسباب جديدة تبرر إجابته إلى طلب وقف تنفيذه نظراً لما يترتب على التنفيذ من نتائج يتعذر تداركها .

ومن حيث إنه من الأصول المسلسلة ، أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق في اتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للحفاظ على كيانها وأمنها في الداخل والخارج ومصالح رعاياها تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها ، في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام ، فلا تلزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامته بها إلا

إذا كانت شريعاتها ترتب له حقا من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها ، فإن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الاعذار التي يتعلل بها أو يتمل لها ، حتى ولو يكن له سبب يدل على خطورته ، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخص له فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها ، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة إن وجدت .

ومن حيث إن المادة ٩ من المرسوم بقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب إذ نصت على أنه : يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلا على ترخيص في الإقامة وأن يغادر الأراضي المصرية عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد إقامته . إنما رددت الأصل الممل في القانون الدولي . ثم نظمت المواد التالية المواكز القانونية للأجانب في الإقامة ، وعينت الأوضاع والشروط في هذا الشأن ، فنصت المادة ١٠ (المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٣ في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢) على أنه : يقسم الأجانب من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات :

١ — الأجانب ذوو الإقامة الخاصة وهم :
(أ) الأجانب الذين ولدوا في المملكة المصرية ولم تنقطع إقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

(ب) الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية عشرون سنة لم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع .

(ج) الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية أكثر من خمس سنوات كانت

تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروع وكذلك الأجانب الذين يمضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها إذا كانوا في الحالين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية للبلاد . وتعين بقرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأي الجهات المختصة الأعمال والخدمات المذكورة .
(د) العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة عشر سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ .

٢ — الأجانب ذوو الإقامة العادية وهم :
الأجانب الذين مضى على إقامتهم في المملكة المصرية خمس عشرة سنة ولم تنقطع حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا المملكة المصرية بطريق مشروع . ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة خمس سنوات ما لم يكونوا في إحدى الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ . ويجوز تجديد إقامتهم .

٣ — الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة ، وهم الذين لا تتوافر فيهم الشروط السابقة ، ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصا في الإقامة لمدة أقصاها سنة يجوز تجديدها . وتبين بقرار من وزير الداخلية الإجراءات الخاصة بالترخيص في الإقامة وتجديدها وميعاد طلبها ،

ونصت المادة ١٥ على أنه : لوزير الداخلية بقرار منه إبعاد الأجانب ولا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوي الإقامة الخاصة أو العادية إلا إذا كان

خلال مدة الإقامة المرخص له فيها ، فلا يلزم أخذ رأيها عند تقدير ملاءمة الترخيص للأجنبي في الإقامة أو تجديدها أيا كانت صفتها بعد انتهائها ، ولا عند إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة ، حتى خلال مدة الإقامة المرخص له فيها .

« ومن حيث إنه قد بان للمحكمة من الأوراق أن المطعون عليه تركى الجنسية قدم إلى مصر في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٣٥ للإقامة بها لمدة سنة بإذن من القنصلية المصرية بفينا ، ثم طلب الترخيص له في الإقامة المستديمة فلم يجب إلى طلبه ، ثم عاد إلى مصر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ بترخيص من القنصلية المصرية بروما لمدة ثلاثة أشهر ، وأعطيت له بعد ذلك تأشيرة بالعودة ، ثم منح إقامة مؤقتة لمدة سنة من ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧ كانت تتجدد سنويا بصفة مؤقتة رغم إلحاحه في منحه إقامة مستديمة ورغم مركزه الادبي وقتذاك . ولما صدر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ تقدم في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٢ بطلب منحه إقامة خاصة أو عادية وقدم شهادة من القنصلية التركية تتضمن أنه يقيم بمصر منذ سنة ١٩٣٥ وشهادة من بنك بركايز تتضمن أن له حسابات من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٩ ومن سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٧ ، ولم تر إدارة الجنسية في هذه الأوراق ما يقطع بانتظام إقامته وعدم انقطاعها فلم تجبه إلى طلبه وعاملته على الأساس المؤقت فكانت تجدد إقامته سنة فسنة ، وقد انتهت الأخيرة منها في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٦ . ولا اعتبارات تتعلق بسلامة الوطن ومصلحته العليا رؤى عدم تجديد إقامته وصدر له أمر تكليف بالسفر .

في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة وبشرط أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية

« ومن حيث إنه يبين من استظهار هذه النصوص أن إقامة الأجنبي في جمهورية مصر أيا كان صفتها سواء أكانت خاصة أم عادية أم مؤقتة . هى مركز قانونى لا ينشأ من تلقاء نفسه بل لا بد لنشؤته من صدور قرار إدارى به ، ولئن اختلفت الشروط والأوضاع ومدى الآثار القانونية في كل حالة من الحالات الثلاث . إلا أنه يلزم فيها جميعا ، طبقا للمادة ٩ ، أن تكون بترخيص من وزارة الداخلية ، فإذا كانت الإقامة مؤقتة ترخصت في تقدير مناسبتها بسلطة مطلقة في حدود ما تراه متفقا مع المصلحة العامة بأوسع معانيها ، إذ الإقامة العارضة لا تعدو أن تكون صلة وقتية عابرة لا تقوم إلا على مجرد التسامح الودى من جانب الدولة ، ولا تزايلها هذه الصفة مهما تكررت تجديدها ، مادام لم يصدر قرار إدارى ينشئ للأجنبي مركزاً قانونياً في إقامة من نوع آخر . وإذا كانت الإقامة خاصة أو عادية كان لها أن ترفض الترخيص بها أو تجديدها ، حتى لو توافرت شروطها الأخرى ، إذا كان في وجود الأجنبي ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة . وذلك بدون حاجة إلى أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ ، إذ اشتراط أخذ رأى هذه اللجنة إنما يلزم ، طبقا للمادة ١٥ ، في حالة إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية

« ومن حيث إنه يظهر من ذلك أن الماطعون عليه لم يمنح أية إقامة خاصة أو عادية . وإنما منح إقامة مؤقتة كانت تجدد سنوياً ، وقد انتهت المدة الأخيرة منها وكلف بالسفر عند انتهائها ، ولم تر الإدارة تجديدها لأسباب تتعلق بأمن الدولة وسلامتها .

« ومن حيث إنه على مقتضى ما تقدم . يكون الطعن ، على حسب الظاهر ، قد قام على أساس سليم من القانون ، فيتعين إلغاء الحكم الماطعون فيه ، والقضاء برفض طلب وقف التنفيذ ، وذلك مع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء . . .

التضية رقم ١٦٨٩ لسنة ٢ قى بالهيئة السابعة . »

الضوابط العامة للسببية في قضايا الجنايات

الدكتور رؤوف عبيد — أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٢ —

الفرع الثالث

تداخل عوامل ترجع إلى خطأ المجنى عليه
بجانب خطأ الجاني أو فعله العمدى

تمهيد

قد يتداخل خطأ من جانب المجنى عليه إلى جانب فعل الجاني عمدياً كان أم غير عمدي ويلعب معه دوراً ثابتاً في إحداث النتيجة المعاقب عليها . ويلزم عندئذ بحث مدى إمكان توزيع المسؤولية بين كل من الجاني والمجنى عليه ، إن كان هناك ثمة محل للتوزيع .
وأم الصور التي عرضت حل قضائنا الجنائي في صدد تداخل عوامل ترجع إلى خطأ المجنى عليه بجانب نشاط الجاني كانت في مثل الحالات الآتية : —

الحالة الأولى : صدور خطأ من المجنى عليه في جنح القتل والإصابة خطأ بحيث تنجم الوفاة أو الإصابة عن اجتماع الخطأين معاً ، ويتمتع القول بإمكان حدوثها لولا هذا الاجتماع . وقد عرضت حالات متعددة من هذا القبيل في شأن حوادث المرور على وجه خاص .

الحالة الثانية : صدور خطأ من المجنى عليه بعد فعل الجاني العمدى . وقد تحقق ذلك في العمل في قضايا التسميم على وجه خاص حينما أقدم شخص غير معذله العلمام المسموم على تناوله بدلاً من المجنى عليه المقصود بالقتل ، فتوفي هو ونجا هذا الأخير .

الحالة الثالثة : صدور إهمال أو خطأ من المجنى عليه في علاجه من إصابته عمدية كانت أم غير عمدية بما قد يترتب عليه من تجسيم عاقبتها إلى عاهة مستديمة أو إلى وفاة . فهل ينبغي أن يكون لمثل هذا الإهمال أو الخطأ في العلاج تأثير في إمكان إسناد النتيجة المشددة مع ذلك إلى فعل الجاني أو خطئه . . . أم أن هناك محل للمغايرة في الحكم بحسب جسامته مدى الخطأ أو نوع الباعث إليه ؟ . . .

ففي مثل هذه الحالات وجد موضوع السببية أرضاً خصبة للتطبيق وللإجتهاد . وقضاؤنا الجنائي لم يخرج فيها عن الاهتداء أيضاً بضابط التوقع أو الاحتمال ، فاعتبر الجاني مسئولاً عن النتيجة مهما تداخل بين نشاطه وبينها من خطأ المجنى عليه ، متى كان هذا الخطأ عادياً مألوفاً ، غير مسئول عنها إذا كان خطأ هذا الأخير من الشذوذ الذي لا يرد بالخطر ، وكافياً بذاته لإحداث النتيجة التي حدثت .

على أن البحث بحاجة إلى تحليل وتفصيل بما يدعونا إلى توزيعه على مواضيع ثلاثة : —
— فنعالج في الأول أثر تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم غير العمدية ، باعتبار أنه أكثرها شيوعاً في العمل .

— ونعالج في الثاني أثر تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم العمدية .

— ونعالج في الأخير أثر تداخل إهمال المجنى عليه أو خطئه في علاج نفسه في الجرائم العمدية وغير العمدية على السواء .

* * *

الموضوع الأول

١ — تداخل خطأ المجنى عليه في الجرائم غير العمدية

القاعدة المعروفة هي أنه لا مقاصة في المسؤولية الجنائية حين تنقاص الأخطاء في المسؤولية المدنية ، فيقتصر خطأ المضرور بما يوازي جسامته من مقدار التعويض المستحق . أما في حدود المسؤولية الجنائية فإن من الرأي المستقر أن الخطأ الذي يؤدي إلى القتل أو الإصابة يصح أن يكون مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما خطأ الآخر . أو بعبارة أخرى أن خطأ المجنى عليه لا يجب خطأ الجاني متى كان مألوفاً متوقفاً ، حتى ولو كان قسراً هذا الأخير من المسؤولية أحد من قسط الأول منها ، (١) إلا أن ذلك لا ينفي أنه من الجائز أن يدخل خطأ المجنى عليه في اعتبار المحكمة . — من وجهة قضائية بحثة — عند تقدير العقوبة لحسب (١) .

حكم الخطأ المشترك في القانون المدني :

حدوث الواقعة الجنائية نتيجة خطأ مشترك بين الجاني والمجنى عليه ، يثير سؤالاً هاماً دقيقاً وهو إلى أي مدى يمكن الرجوع إلى قواعد القانون المدني في هذا الشأن ؟ . . . نميل إلى القول بأنه يمكن الرجوع إلى هذه القواعد الأخيرة رجوعاً تاماً متى نعلق الأمر بمجرد تقدير توافر قيام الشبهة أو انتفاءها ، ولم يتعلق بكيفية تقدير التعويض . ذلك أن طبيعة السببية واحدة لا تتغير في النطاق الجنائي عنه في المدني . يهديك إلى ذلك أن الحكم الجنائي الذي يقضى بتوافر السببية أو

(١) نقض ١٥/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ١٢٦ ص ١٧٠

(٢) نقض ١٢/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٢٠٠ ص ٤٥٧

بانتفاؤها يقيد القاضي المدني تقييداً تاماً . وقد نصت على ذلك صراحة المادة ٥٦٤ من قانون الإجراءات الجديد عندما قالت : « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها (١) ... » . فإذا قرر القاضي الجنائي أن إصابة المجنى عليه لا يمكن نسبتها إلى خطأ الجاني ، بل إلى خطأ نفس المجنى عليه ، تعذر على القاضي المدني أن يقول كلا بل أنسبها أنا إلى خطأ الجاني دون المجنى عليه . فليست هناك طريقتان للإسناد إحداهما جنائية والأخرى مدنية ، بل طريقة واحدة ، تؤدي — أو لا تؤدي — إلى هدف واحد .

وقد وضع القانون المدني الجديد بعض قواعد اقيام السببية أو انتفاؤها مثل تلك التي وردت في المادة ١٦٥ ونصها : « إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث مفاجئ ، أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر » . وهذا حكم يضع في الواقع مبدأ استلزام السببية كشرط للمسئولية ، فإذا انتفت سبب من مثل الأسباب الواردة في المادة تعذر القول بقيام أية مسئولية مدنية كانت أم جنائية . والفصل بين القانونين الجنائي والمدني في الأحكام ليس مرغوباً فيه كبداً عام خصوصاً عندما تكون أحكام القانون المدني قريبة إلى الواقع من الأمور — بعيدة عن الحلول التحكيمية أو الافتراضية — ناهيك باتفاقها مع قواعد المسئولية بل العدل والنظر السوي .

لذا ترى أنه عند قيام واقعة جنائية نتيجة خطأ مشترك بين الجاني والمجنى عليه لا مانع من الاسترشاد بالحلول السائدة في النطاق المدني سواء أكان مصدرها تشريعياً أم فقهيّاً أم قضائياً بقدر اتفاقها مع أصول المسئولية الجنائية ، وعلى وجه خاص مع قاعدة استلزام السببية وهي واحدة في طبيعتها فثلاً يثير الدكتور السنهوري نفس التساؤل في النطاق المدني ، ويضع له حلولاً لا تعارض بينها وبين تلك السائدة في النطاق الجنائي ، بل تقابل وتوافق عندما يقول : « فإذا تحقق أن وقع من المدعى عليه خطأ ومن المضرور خطأ آخر ، وكان لكل من الخطأين شأن في إحداث الضرر ، وجب أن نعرف إلى أي حد يؤثر خطأ المضرور في المسئولية التي نجمت عن خطأ المدعى عليه . وهنا يجب أن نميز بين ما إذا كان أحد الخطأين قد استغرق الخطأ الآخر . أو بقي كل من الخطأين مستقلاً عن الخطأ الآخر فتكون منهما خطأ مشترك إذا استغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر لم يكن للخطأ المستغرق من أثر . فإذا كان خطأ المدعى عليه هو الذي استغرق خطأ المضرور كانت مسئولية المدعى عليه كاملة لا يخفف منها خطأ المضرور . أما إذا كان خطأ المضرور هو الذي استغرق خطأ المدعى عليه ، فإن مسئولية المدعى عليه ترتفع لانعدام رابطة السببية . ويستغرق أحد الخطأين الآخر في حالتين : الحالة الأولى إذا كان أحد الخطأين يفوق كثيراً في جسامته الخطأ الآخر . والحالة الثانية إذا كان أحد الخطأين هو نتيجة الخطأ الآخر ... » .

() يستوى في ذلك نسبة الواقعة إلى الجاني أم نسبة النتيجة النهائية إلى نشاط الجاني دون غيره .

والحالة الأولى سترد تطبيقات متعددة لها في النطاق الجنائي فيما بعد . أما الحالة الثانية وهي كون أحد الخطأين نتيجة الخطأ الآخر فيضرب الشارح لها المثل الآتي : ، إذا ركب شخص مع صديق له في سيارة يقودها هذا الصديق مسرعاً في مسيره بها ، فتجسم عن هذا السير السريع خطر دفع الراكب تحت تأثير الفرع إلى أن يأتي بحركة خاطئة التماساً للنجاة فأضر بنفسه كان خطأ المضروب هنا هو نتيجة خطأ المدعى عليه فاستغرق خطأ الصديق خطأ الراكب ؛ وتحققت مسئولية الصديق كاملة (١) ...

أما إذا كان خطأ المدعى عليه هو نتيجة خطأ المضروب فإن خطأ المضروب هو الذي يستغرق خطأ المدعى عليه ، ولا نقف إلا عند ما يكون خطأ المضروب سبباً للضرر الذي وقع ، فلا تتحقق مسئولية المدعى عليه لانعدام رابطة السببية . فإذا دهس سائق سيارة أحد العابرة ، وأثبت أن المضروب تحول لجأه من جانب الطريق إلى الجانب الآخر دون أي احتياط ، وكان هذا الخطأ هو السبب الوحيد للإصابة فقد أثبت أن الخطأ المفروض في جانبه — وهو الخطأ في الحراسة — ليس إلا نتيجة خطأ المضروب ، واستغرق خطأ العابر خطأ السائق ، وانعدمت علاقة السببية ما بين خطأ السائق والضرر فانفتت مسئولية السائق إذا اعتبر خطأ المضروب هو وحده السبب في وقوع الضرر ... فإذا لم يستغرق أحد الخطأين الخطأ الآخر بل بقيا متميزين كل منهما اشترك في إحداث الضرر مستقلاً ، كان الضرر سبباً : خطأ المدعى وخطأ المضروب . وهذا ما يسمى بالخطأ المشترك *faute commune* والأصل أن كل من الخطأين يعتبر سبباً في إحداث الضرر إذ نولاهما وقع هذا الضرر (٢) ...

ومن تطبيقات هذا الموضوع في النطاق المدني ما قضى به من أنه إذا لم يقف سائق الترام في المحطة ومع ذلك تساق أحد الركاب على نحو غير مسموح به دون أن يلتفت السائق إليه وعلى غير انتظار فأصيب من جراء ذلك ، فإن السائق لا يكون مسئولاً (٣) . أما إذا نزل الراكب عند تهدئة السير وهو يقترب من محطة إجبارية فإنه لا يرتكب إلا خطأ يسيراً جداً يجبه خطأ السائق إذا كان هذا بعد التهدئة لم يقف ، بل عاود السير بعد أن ترك الركاب يظنون أن هذه التهدئة أمام المحطة الإجبارية سيقفها الوقوف (٤) . وفي قضية أخرى هدأ السائق من سيره أمام محطة إجبارية ولكنه لم يقف وكان أحد الطلبة قد تعلق بمركبة وأسرع السائق في السير فسقط الطالب بين عجلات الترام ومات في المستشفى فاعتبرت المحكمة أن هناك خطأ مشتركاً بين السائق الذي أسرع بعد أن أوم الناس أنه سيقف في المحطة الإجبارية وبين الطالب الذي تعلق بالمركبة والترام يسير ولو بعد تهدئة السير (٥) . وإذا قامت جهة الإدارة بأعمال حفر في الطريق العام لحفرت خندقاً في عرض شارع رئيسي وأتى راكب الموتوسيكل وهو يعلم بوجود الخندق ولم يقلل السرعة كان هناك خطأ مشترك (٦) .

(١) يحيل إلى نفس مدني بهذا المعنى في ٢٦ يناير ١٩٢٩ مجموعة عمر المدنية ج ٢ رقم ١٦٢ ص ٤٨٩ .

(٢) الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ج ١ ، فترة ٥٩٣ - ٥٩٦ ص ٨٨٣ - ٨٨٨ .

(٣) استئناف مختلط في ٢٣ يونيو ١٩٤٨ Bulletin سنة ٦١ ص ١٢ .

(٤) استئناف مختلط في ١ ديسمبر ١٩٤٨ Bulletin سنة ٦١ ص ٢٢ .

(٥) استئناف مختلط في ١٦ فبراير ١٩٤٩ Bulletin سنة ٦١ ص ٥٧ .

(٦) استئناف مختلط في ٢٥ مارس ١٩٤٢ Bulletin سنة ٥٤ ص ١٤٩ .

ففي هذه الصور اعتبر الخطأ مشتركاً ، والسببية بالتالي قائمة بين خطأ من أخطأ واصابة من أصيب . وطبيعة السببية واحدة سواء أكانت المسؤولية المطلوب إقامتها مدنية أم جنائية . وكل الفارق هو أنه إذا كانت المسؤولية مدنية جازت المقاصة بين الأخطاء المشتركة طبقاً لما نصت عليه المادة ٢١٦ من التقنين المدني الجديد من أنه « يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض ، أو لا يحكم بتعويض ما إذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في إحداث الضرر أو زاد منه » ، وقواعد هذه المقاصة لا تعيننا في نطاق هذا البحث بطبيعة الحال .

على أنه ينبغي أن يراعى أن اشتراك المجنى عليه بخطئه في إحداث الحادث مع خطأ الجاني أمر تجوز مراعاته عند تقرير العقوبة على الجاني كما أسلفنا ، ولكن لا يميز على أية حال إعفائه من المسؤولية كلية ، حين يميز في النطاق المدني لإنقاص التعويض ، أو عدم الحكم بتعويض كلية ... وهذا هو كل ما يفرق حكم الخطأ المشترك في الجنائي عنه في المدني .

حكم الخطأ المشترك في القانون الجنائي :

فما عدا الفارق الذي أسلفناه ، فإن ضوابط قيام السببية أو انتفاءها لا ينبغي أن تختلف في الجنائي عنه في المدني ، متى سلمنا بأن طبيعة الرابطة واحدة لا تتغير ، وبالاخص قاعدة أن الخطأ يصح أن يكون مشتركاً بين الطرفين ، فيسند الحادث إليهما معا أو يسند إلى خطأ أحدهما دون الآخر ، بحسب الإحوال .

والسند الحادث إلى خطأ الجاني وحده لا يثير صعوبة ، إنما يدق الأمر نوعاً عند ما يسند إلى خطأ المجنى عليه دون خطأ الجاني مع التسليم بصدور خطأ من هذا الأخير ... أو بعبارة أدق يمكن القول باستغراق خطأ المجنى عليه لخطأ الجاني ؟ يبدو أنه لا يمكن القول بذلك لا بد من أن يتوافر لهذا الخطأ الأخير شرطان مجتمعان :

أولهما : أن يكون خطأ المجنى عليه شاذاً لا يمكن توقعه أو فاحشاً وكافياً بذاته في إحداث النتيجة التي حصلت .

ثانيهما : أن يكون المجنى عليه متمتعاً في نفس الوقت بحرية الاختيار وبالادراك وقت صدور خطئه الشاذ أو الجسم .

ولا غنى عن الوقوف فترة كافية عند كل من الشرطين بقدر اتصاله بموضوع هذا الفرع من البحث .

الشرط الأول : جسامة خطأ المجنى عليه أو شذوذه :

إذا كان خطأ المجنى عليه فاحشاً ، إلى درجة يتلاشى معها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر ، على حد تعبير محكمتنا العليا فإنه يجب خطأ الجاني بما يستوجب انتفاء المسؤولية الجنائية والمدنية معا (١) أو بعبارة أخرى أنه محل محل خطأ الجاني في تحمل تبعات الجرائم ويعتبر كما لو كان قد انفرادونه في

(١) نقض ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٣ من ٣٣ .

أحداث النتيجة النهائية التي كان يمكن أن تحدث من خطأ المصاب الجسم في حق نفسه ، ولو لم ينسب إلى شخص آخر أى خطأ في الابتداء .

— ولذا حكم في فرنسا مثلاً بأنه إذا صدم سائق سيارة طفلاً ليلاً وهو يحاول عبور الطريق لجاة فقتله . فلا مسئولية على السائق الذى كان يسير بسرعة معتدلة مضيقاً أنواره ، حتى ولو تبين أنه لا يحمل ترخيص قيادة . ذلك أنه يتعذر إسناد الحادث هنا إلى عدم القيادة بغير ترخيص مادام قد تبين أن أصول القيادة كانت مرعية ، بل روى أن الأولى هو إسناده إلى عبور الطريق لجاة بما تعذر منه على السائق مفادات الحادث (١) .

— كما قضى هناك أيضاً بأنه لا مسئولية على سائق عربية إذا جمع منه حصان يخطأ منه فقتل عابر سبيل تقدم إليه مختاراً محاولاً الإمساك بزمامه وكبح جماحه (٢) وهذا الحكم أيده بعض الشراح كما كان محل انتقاد من البعض الآخر الذى اعتبر أن خطأ المجنى عليه لم يبلغ من الجسامه حداً يجب معه خطأ السائق في واقعة الدعوى (٣) .

— وهذا الرأى الثانى يتمشى مع حكم صدر من محاكمة المصرية في دعوى تماثلت ظروفها مع هذه إلى حد يلفت النظر ، وقد ذهب هذا الحكم إلى أنه إذا تدخل شخص من تلقاء نفسه في عمل بقصد منع الضرر عن الغير ، كما إذا تدخل لوقف جواد جمع من سائقه ، فتج عن تدخله ضرر لشخصه فإن من يكون مسئولاً عن الحادثة فيما لو وقع الضرر للغير يكون مسئولاً أيضاً عن الضرر الذى أصاب ذلك الشخص ، وليس له أن يدفع عن نفسه هذه المسئولية بدعوى أن ذلك الشخص قد أخطأ في تدخله في الحادثة إذا كان هذا التدخل بقصد القيام بعمل إنسانى (٤) . ولنا عودة إلى موضوع تدخل المنتقد وأثره في السببية .

— وتطبيقاً لنفس الضابط من السائد في الفقه القول بأنه إذا ألقى إنسان بنفسه أمام سيارة فاصداً الانتحار فلا مسئولية على سائقها حتى ولو كان يسير بسرعة تتجاوز المقرر .

— وكذلك إذا انتحر إنسان بأن تناول سما اشتراه من صيدلى فلا مسئولية على الصيدلى عن قتله خطأ حتى ولو تبين أنه قد خالف اللوائح فباع السم بغير أمر الطبيب (٥) . ولا تختلف الحال عن ذلك إذا كان إلقاء المجنى عليه بنفسه أمام السيارة بقتة ، أو تناوله السم بغير قصد الانتحار ، بل السبب رجونه فادحة أو تهور واضح ، ففي الحالين ينبغى القول بإسناد النتيجة إلى مثل هذا الخطأ الجسم دون خطأ السائق أو الصيدلى ، حتى مع توافره إذا كان نافياً .

(١) نقض فرنسى في ٣٠ نوفمبر ١٩١٦ سبرى ١٩١٧ - ١ - ٩٧ .

(٢) نقض فرنسى في ١٦ أغسطس ١٩٠٣ سبرى ٩٠٥ - ١ - ٢٧٧ وعليه تعليق بالتأييد من الاستاذ رو

(٣) جازو المطول ج ٥ فقرة ٢٠٥٨ وجارسون م ٣١٩ - ٢٢٠ فقرة ١٧٥ .

(٤) استئناف وطنى لى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٣ المجموعة الرسمية من ٢٥ رقم ٩٥ من ١٧٥ .

(٥) جازو المرجع السابق .

وأحياناً يثار البحث في موضوع مسئولية الجاني عن إصابة أو قتل شخص تقدم لانتقاد المجنى عليه متطوعاً ، فهل تسند الحادثة إلى خطأ الجاني ، أم بالأكثر إلى فعل المنتقد ؟ من الوجهة المدنية الموضوع ذو شقين : حق المنتقد في الرجوع بالتعويض على المتسبب الأول في الحادث ، ثم حقه في الرجوع به على نفس المصاب . ومن الراجح أن المنتقد يعتبر فضولياً بالنسبة للمصاب . وله على هذا الأساس أن يرجع عليه بما يصيبه من ضرر ، على الأقل إذا لم يتقدم للانتقاد عن رغبة (١) .

أما إذ توافرت رغبة واضحة من جانب المنتقد فعندئذ قد يصح القول بانتفاء حقه في الرجوع بالتعويض على المصاب ، بل وبانقطاع السببية بين خطأ من تسبب في الحادث بأدى ذى بدء ، وإصابة المنتقد أو وفاته بحسب الأحوال . بما يستوجب انتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية معاً ، لأنها شرط في المسئوليتين معاً ، وكل ذلك أخذاً بضابط التوقع والسير العادى للأمر .

وقد عرض الموضوع أمام محكمة الاستئناف المختلطة في صورة واقعة تسبب فيها شخص بخطئه في غرق شخص آخر ، فتقدم شخص ثالث لانتقاده فغرق معه . قضت المحكمة بالتعويض عن غرق المنتقد وإن كانت قد قررت في نفس الوقت أنه إذا تبين أن هذا قد خاطر مخاطرة خير مألوفة (لارتفاع النيل) لانتقاد الغريق الأول كان هناك خطأ مشترك يترتب عليه تخفيض التعويض ، وقد وضعت المحكمة معياراً لمعرفة ما إذا كان الضرر مباشراً في مثل هذه الأحوال ، فإذا كان تدخل الغير لانتقاد شخص من خطر وضع فيه بخطأ المدعى عليه إنما هو اندفاع طبيعي من الغير أملاء قيام هذا الخطر ، كان الضرر الذى يصاب الغير من جراء تدخله ضرراً مباشراً يجب التعويض عنه (٢) ، وتنقل المحكمة في هذا الحكم عن قضية إنكليزية معروفة العبارات الآتية : الخطر يستدعى الانتقاد وصرخة الاستغاثة هي دعوة إلى النجدة . وليس القانون بالذى يتجاهل المفاعلات العقل هذه عند ما يربط التصرف بنتائجه ، بل هو يعترف بها نتائج مألوفة ، ويضع ما يترتب عليها من أثر في حدود الأمور الطبيعية التى يغلب وقوعها . والخطأ الذى يهدد حياة بالخطر هو خطأ يرتكب ضد المصاب المهدد ، وهو في الوقت ذاته خطأ يرتكب ضد من يتقدم لانتقاده (٣) .

وفي النطاق الجنائى لا ينبغي أن تختلف الحلول في جوهرها عما تقدم ، بل مما يلفت النظر أن الحكم الإنكليزى آنف الذكر قد استعمل عبارات لا تخرج حتى في ألفاظها عما ألفناه في قضاء مجامعنا مثل قوله عن الرابطة بين التصرف ونتائجه إن القانون يعترف بها نتائج مألوفة ، ويضع ما يترتب عليها من أثر في حدود الأمور الطبيعية التى يغلب وقوعها ... ، وذلك عندما يكون تدخل المنتقد أمراً طبيعياً يمكن توقعه أما عند ما يتم هذا التدخل عن رغبة خاصة أو اندفاع ملحوظ ، وبالتالى عند ما يصح وصفه بأنه كان أمراً شاذاً لا يمكن توقعه ، وخطأً كافياً بذاته في إحداث النتيجة النهائية .

(١) راجع مازوج ٢ فقرة ١٤٩٩ .

(٢) استئناف مختلط في ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ Bulletin س ٥٤ ص ١٦١ .

(٣) الوسيط في شرح القانون المدنى الجديد ص ٦٠٤ هامش ١ .

فإنه يمكن لأن يعتبر مسروراً عن وفاة المتقذ أو إصابته به خطأً بقصد مبدئ الأول في الحال.
كما ينبغي النظر في هذا الحكم اتفاقاً أيضاً مع الفقه الفرنسي وعلى الأخص رأي سائز الذي أشرنا
إليه آنفاً في حدد نفس الموضوع .

والخطأ الجسم من المجنى عليه يعادل على أية حال الخطأ الشاذ غير المتوقع منه ، إذ أن معيار
السير العادي للامور يحكم ضابط السببية على وجه عام ، فكلاهما سيان في قطع هذه الرابطة عند توسط
أيهما بين خطأ الجاني وبين الإصابة أو الوفاة .

ويتعذر القول في الواقع بوجود حدود فاصلة بين ما يصح أن يوصف في خطأ المجنى عليه بالجسيم
وما يصح أن يوصف بالشاذ غير المتوقع ، إذ أن جسامه الخطأ وحدها كثيراً ما تشير إلى شذوذه
وتخروجها بالتالي عن المألوف الذي يمكن توقعه . كما أن العكس صحيح أيضاً فإن شذوذ الخطأ عن
المألوف قد يكون له أثره عملاً في تقدير مدهاء والقول بأنه جسيم قاصح . فلا غرابة إذاً لو عطلنا التلازم
في العمل بين وصفي الجسامه والشذوذ عن المألوف عندما يردان للتعبير عن خطأ المجنى عليه الذي يجب
خطأ الجاني ، ويتحمل دونه تبعه النتيجة . وسنلاحظ هذا التلازم في بعض الأحكام التي سترد فيما بعد
والتي انتهت إلى القول بانقطاع السببية بين خطأ الجاني والنتيجة لهذا الاعتبار دون غيره .

الشرط الثاني : تمتع المجنى عليه بحرية الاختيار وبالادراك :

ينبغي أيضاً في خطأ المجنى عليه حتى يمكن القول بأن له أثره في انتهاء رابطة السببية بين خطأ الجاني
والنتيجة الأخيرة ، أن يكون الأول متمتعاً بحرية الاختيار وبالادراك ، فإذا انعدمت حرية الاختيار
كالمضطرة أو الإكراه تعذر القول بأن هناك ثمرة خطأ يعتد به من المكروه أو المضطر في حساب النتيجة .
كما ينبغي في خطأ المجنى عليه حتى يحدث نفس الأثر ، أن يكون الأخير متمتعاً بالادراك . فانهدام
الادراك لدى المصاب في قتل أو إصابة خطأ ليس من شأنه أن يجعله النتيجة دون خطأ الجاني حتى
ولو أمكن وصف خطأ المجنى عليه بأنه شاذ أو غير متوقع إذا صدر من عاقل . أو بالأدق أن ما
يمكن اعتباره خطأً فاحشاً أو غير متوقع إذا صدر من إنسان متمتع بالادراك قد لا يمكن اعتباره
كذلك إذا صدر من مجنون أو سكران ، بل يصبح عندئذ مألوفاً عادياً بمجرد صدوره منه ، فلا يجوز
حون مسؤولية المسؤول عن قتله أو إصابته خطأ .

مثلاً إذا كاف شخص بمصاحبة مجنون في قطار ومنعه من الهرب ، فأغفل في مراقبته وأخذته سنة
من النوم ، فانهز المجنون بالفرصة لياقي بنفسه من القطار أثناء سيره قاصداً الهروب فتوفي كان حارسه
مسئولاً عن قتله باهمال ولا يسوغ القول بأن المجنون قد أخطأ في حق نفسه خطأ شاذاً جسيماً
بالقفز من القطار وهو في عنفوان سرعته . ذلك حين أن قبل القفز من قطار مسرع إذا صدر من
إنسان مستكمل قواه العقلية ينبغي أن يعد خطأ فاحشاً يتحمل وحده تبعته ولا محل لأن يتحملها معه

آخر ، ولو كان هذا الآخر إنسان كلف بمرافته في قطار لأنه مثلاً مقبوض عليه لانتهاكه في جريمة ويراد ترحيله من بلدة إلى أخرى . أو لو كان هذا الآخر عاملاً في القطار كلف بإحكام غلق الباب الذي قفز منه المقبوض عليه فلم يفعل إهمالاً أو نسياناً . ذلك أن في خطأ مدد القفز من القطار أثناء سيره إذا صدر من إنسان عاقل من الجسامة ما يكفي لأن يجعله كافيًا وحده في إحداث الوفاة أو الإصابة ، والانفراد بها دون إهمال الحارس المرافق للهارب ، أو نسيان غلق الباب ولو صدر من إنسان مكلف بحكم عمله بأى من الأمرين : حراسة الهارب أو غلق الباب ، وذلك بداهة بخير إخلال بمسؤوليته الإدارية .

فكل من يجب عليه قانوناً أو اتفاقاً رقابة شخص في حاجة إلى الرقابة بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية يكون مسئولاً جنائياً عن كل قتل أو إصابة يحدثها الأخير ، متى أمكن إسناد خطأ إلى الشخص المكلف بالرقابة وإسناد الوفاة أو الإصابة إلى هذا الخطأ ، وذلك في نطاق القواعد العامة للمسؤولية الجنائية ، وبغير تدخل بين نطاقها ونطاق المسؤولية المدنية عن تعويض الضرر الذي يحدثه القاصر أو المجنون ، إذ هذه الأخيرة تنحصر لقريئة المادة ١٧٣ / ١ من القانون المدني . ومتى صح ذلك على ما يقع من المجنون أو السكران أو القاصر من قتل أو إصابة على الغير ، فهو يصح لنفس الأسباب ، ومن باب أولى ، على ما يقع من هذا الأخير على نفسه .

وفي ضوء هذه الفكرة قضت محكمة الجزائر بأنه إذا عمدت إدارة مستشفى للأهراض العقلية إلى ممرضتين بالإشراف على نزيلة مجنونة مصابة بلوثة دفتها إلى محاولة الانتحار والتهديد به ، فتركتها وحيدة خلافاً للتعليمات الصادرة إليهما وذهبتا للغداء في وقت واحد معاً ، فعمدت المجنونة إلى شق نفسها . كانتا مسئولتين معاً عن قتلها بإهمال (١) ، ولا عبرة بخطأ المجنونة في حق نفسها ، لأن من شأن المجنون أن يعدم المسؤولية عن الخطأ ، فيظل قائماً خطأ الممرضتين وحده ، وسبباً في النتيجة التي حدثت والتي كان يمكن توقعها بالنظر إلى حالة المجنى عليها العقلية .

ولا تختلف الحال عن ذلك إذا توسط بين خطأ الجاني والنتيجة النهائية خطأ ضار من سكران متى كان الجاني يعلم بسكره هذا الأخير وتخلي عنه حالة كونه ملوماً بملاحظته قانوناً والإشراف عليه إذ أن السكر كالمجنون من شأنه أن يعدم الإرادة أيضاً لدى صاحبه ، فلا يعتد بها من ثم في ترتيب أثر قانوني إلا أن يكون هذا الأثر متعلقاً بمسؤولية متولى الإشراف أو الرقابة دون السكران نفسه ، ولنسوق المثل الفرضي الآتي للإيضاح . افتاد رجل الشرطة إنساناً في حالة سكر بين في الطريق العام بصورته مسكوه أن يعتدى على المارة بمدينة ، ثم وضعه في غرقة من قسم البوليس مع آخرين ، وبغير أن ينتزع منه المديّة . فإذا اعتدى بها على أحد منهم ، وجب اعتبار رجل الشرطة أيضاً مسئولاً عن إصابة هذا الأخير خطأ ، بل وعن إصابة السكران لنفسه إذا طعن بنفسه بالمديّة في مثل هذه الظروف ولا يقال إن فعل السكران يجب خطأ رجل الشرطة بحال .

أمثلة من قضائنا الجنائي عن الخطأ المشترك:

هذه هي القواعد العامة التي تنظم توزيع المسؤولية بين خطأ الجاني والمجنى عليه عند اجتماعهما واشتراكهما معاً في إحداث النتيجة المعاقب عليها . ولتقدم الآن تطبيقاتاً منتزعة من أحكام محاكمنا للإيضاح ، وقد وزعناها على طائفتين : قضى في الأولى ببقاء السببية بين فعل الجاني والنتيجة لأن خطأ المجنى عليه اعتبر عادياً مألوفاً ، وقضى في الثانية بانهاءها لأن خطأ هذا الأخير اعتبر فاحشاً جسيماً ، أو شاذاً غير مألوف :

١ — حيث اعتبرت السببية قائمة :

— إذا كان مدير ما كينة طحين لم يضع حاجزاً حول عمودها المتحرك البارز من الحائط وعلقت به ملابس غلام كان يلعب بجواره فالتف العمود حوله وقتله ، ثم تقدم شخص محاولاً إنقاذ الغلام ولكن العمود بتر ذراعه كان المدير مسئولاً عن القتل والإصابة خطأ ، لأنه مهما يكن من خطأ الغلام فإنه لا يجب خطأ مدير الماكينة في عدم مراعاة إجراء ما يلزم من طرق لوقاية الجمهور ، ما دام المحل الذي فيه العمود المتحرك المذكور مفتوحاً يدخله الأطفال وغيرهم ، (١) .

— بل قضى حكم قديم بأنه إذا باع المتهم مخدرات إلى شخص مخالف للقانون فأسرف المشتري في تعاطيها حتى مات بسببها كان البائع مسئولاً عن قتل المشتري خطأ ، لأنه كان عليه أن يتوقع نتيجة عمله بصرف النظر عن الكمية التي تناولها المشتري ، (٢) .

ويبدو هذا الحكم منطوقاً على توسع منتقد في تحديد السببية ، إذ أن إقدام المشتري على تناول العقار المخدر بإفراط قاتل ، وهو عالم بطبيعته وأخطاره كان أولى أن يعتبر عاملاً غير متوقع ، وكافياً من ثم بتوسطه بين خطأ البائع والوفاة لقطع رابطة السببية بينهما . على أن الملاحظ هو أن القضاء يميل في نطاق الجرائم غير العمدية إلى بعض التساهل في تحديد العوامل المألوفة بما يترتب عليه من توسع في مساءلة الجاني . إلا أن التوسع إلى هذا المدى لا يتفق على أية حال مع الضوابط العامة للسببية كما يجري عليها القضاء الجنائي .

وأكثر ما يساهم خطأ المجنى عليه مع خطأ الجاني في إحداث الوفاة أو الإصابة يكون في حوادث المرور ، والقضاء مضطرب فيها على القول بأن خطأ المجنى عليه متى كان عادياً مألوفاً لا يجب خطأ الجاني ولا ينفيه ، فلا يقطع صلة السببية بينه وبين الإصابة أو الوفاة بحسب الأحوال .

— ومن ذلك مثلاً ما قضى به من أنه إذا كان سائق سيارة يقودها مسرعاً وهو سكران مطلقاً أنوارها ، فإنه يكون مسئولاً عن صدم عربة نقل وإحداث إصابات بقائدها ، حتى ولو كان قائد العربة هو أيضاً مخالفاً للوائح بعدم استعماله النور الخلفي لعربته مما ساعد على وقوع الحادث (٣) .

— وأنه إذا كان سائق السيارة يسير غير محاط ولا متحيز ، مخالفاً للوائح بسيره إلى اليسار

(١) نقض ١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٣٨ من ٢٩٠ .

(٢) نقض ١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٩ رقم ١٢ من ٣ .

(٣) نقض ١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٩٩ من ٢٥٧ .

أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارات ، فلا ينفي مسؤوليته أن يكون المجنى عليه قد ساعد على وقوع الحادث بأن اندفع إلى جهة اليسار فسقط بالقرب من دواليبها (١) .

كما حكمت محكمتنا العليا أيضا بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها واستظهر رابطة السببية بين ما وقع من الخطأ وبين إصابة المجنى عليها وتعرض لدفاع الطاعن ثم قال « وبما أنه بما سبق يتبين أن التهمة ثابتة على المتهم إذ بدأت المجنى عليها العبور وكان عليه عند انفتاح إشارة المرور أن يقننه لها ويعمل على مفاداة الحادث فلم يفعل فتسبب عن ذلك وقوع الحادث ... وبما أنه ظاهر أيضا أن المجنى عليها ساهمت بقسط يسير من الخطأ لأنها وهي سيدة مسنة كان عليها أن تريت فلا تبدأ العبور إلا بعد استيثاقها من سلامة الطريق وعدم اقتراب سيارات منها خصوصا وأنها بطيئة الحركة كما يفهم ذلك من ظروف الحادث وهو خطأ من جانبها يدخل في الحساب عند تقدير العقوبة ولذا يتعين عقاب المتهم بالمادة ٢٤٤ ع ، ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما قالته المحكمة أن يؤدي إلى مارتبته عليه وكانت مساهمة المجنى عليها في الخطأ الذي أشارت إليه المحكمة لا تسقط مسؤولية الطاعن عن الحادث الذي تسبب فيه بخطئه فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون له أساس (٢) .

— وأنه إذا كان سائق السيارة يسير مسرعا دون أن يطلق آلة التنبيه ، فإنه يكون مسؤولا عن إصابة المجنى عليه حتى ولو كان هذا الأخير قد أخطأ بأن خرج من انتهى مسرعا دون حيطه لياقي صديقا له على الجانب الآخر من الطريق فوق وقع لحادث . ذلك أنه « على فرض التسليم جدلا بأن المجنى عليه كان خارجا من المقهى وقت مرور السيارة فلا ينفي ذلك من خطأ المتهم بقيادته السيارة بسرعة دون أن يطلق آلة التنبيه مما أدى الى وقوع الحادث (٣) .

— وأنه إذا كان سائق السيارة يسير بسرعة زائدة في منحدر عند دخوله مفترق طرق فإنه يكون مسؤولا عن قتل المجنى عليها مع ما دفع به من أن السبب المباشر لوقوع الحادث هو عبور المجنى عليها الطريق المزدحم ثم تراجعها الى الخلف عند ما فوجئت بالترام القادم من الاتجاه العكسي . بل وفي هذه الدعوى كان الدفاع عن الطاعن قد نعى على حكم الموضوع عدم تعرضه لدفاعه هذا برد ، فرأت محكمة النقض بأنه « لما كان الحكم قد استظهر بما أورده أن قتل المجنى عليها كان نتيجة خطأ الطاعن ويتصل اتصال السبب بالسبب مستندا في ذلك الى ماله أصله الثابت بالأوراق من أقوال الشهود والمعاينة . وكانت المحكمة غير ملزمة بإيراد دلي ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي من أن الطاعنة هي التي تسببت بخطئها في حصول الحادث بعبورها الطريق دون تريت إذ الرد على ذلك مستفاد من قضائها بالأدلة التي أوردتها في حكمها ... (٤) .

(١) نقض ١٢ يونيو ١٩٤٤ مجموعة التواعد ج ٤ رقم ٣٦٨ من ٥٠٨ .

(٢) « ٣ أبريل ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١٥٧ من ٤٧٦ .

(٣) « ٣ أبريل ١٩٥٦ « « « « « ٧ رقم ١٨٧ من ٦٧٠ .

(٤) « ٤ يونيو ١٩٥٦ « « « « « ٧ رقم ٣٢٠ من ٨٢١ .

— كما أقر هذا المبدأ صراحة حكم أحدث بما تقدم فذهب إلى أن سائق سيارة نقل يعد مسؤولاً عن قتل سائق سيارة نقل أخرى متى كان المتهم يقودها مسرعاً بحالة ينجم عنها الخطر وعلى يسار الطريق فاصطدمت بسيارة النقل الأخرى القادمة في عكس اتجاهه ، بما أدى إلى وفاة المجنى عليه ، وكان المتهم قد دفع بانعدام السببية بين هذا الخطأ وبين وقوع الحادث الذي نجم عن خطأ المجنى عليه وحده حيث لدعى أنه قد قذف بنفسه من السيارة قبل وقوع التصادم بما أدى إلى إصابته بالاصابات التي أودت بحياته . ثم نعى المتهم على حكم الموضوع أنه أغفل بيان رابطة السببية بين الخطأ الصادر منه وبين وقوع الحادث ، فرفضت محكمتنا العليا الطعن لما رأته من أن الحكم المطعون فيه قد استخلص رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاة المجنى عليه ، وهو استخلص سائغ مقبول إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر ، (١)

— ونفس القاعدة أخذت بها المحاكم أيضاً في شأن المسؤولية عن أعمال الهدم والبناء إذا كان الخطأ أو الإهمال الذي تسبب في الحادث مشتركاً بين من يجري الهدم أو البناء وبين المجنى عليه . فمثلاً حدث أن ساكناً بأحد المنازل قتل من سقوط سقف عليه بسبب عدم اتخاذ المالك للاحتياطات اللازمة عند إجرائه بعض الترميمات بهذا السقف ، وكان المجنى عليه مستأجراً من باطن مستأجر آخر ، فلم تكن تربطه بالمالك تمة صلة قانونية ، وكان المالك قد نبه على مستأجريه بالإخلاء ... ولكن قضى مع ذلك بمسئولية المالك عن الحادث لأن عدم إذعان المستأجرين لطلب الإخلاء الموجه إليهم بفرض حصوله لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر ، (٢)

ومقتضى هذا الحكم أنه إذا وجدت وسيلة فنية لحماية السكان مع إجراء ترميمات المنزل في حضورهم وجب على المالك اتباعها ولا يعفيه من المسؤولية أن ينبه على السكان بالإخلاء . أما إذا تعذرت حمايتهم ، أو كانت الترميمات من الجسامة بحيث لا غنى عن إخلاء المنزل للتمكن من إجرائها لوجب أن يدعنوا لطلب الإخلاء ، وإلا فلا محل للقول ببقاء مسؤولية المالك عندئذ ، ولو جب أن يسند الحادث إلى رفض الإذعان إلى طلب الإخلاء متى توافرت مبرراته القانونية والفعلية الصحيحة . وهذه مسألة موضوعية ، ومثل ذلك يصح القول به أيضاً عندما يكون المنزل آيلاً للسقوط ويرفض الساكن الاستجابة إلى طلب الإخلاء أو تمكن المالك من القيام بالترميم المطلوب لمثل منع انهيار البناء في الوقت المناسب . ذلك أن مسؤولية المالك ليست مطلقة وينبغي أن يكون رائد الساكن معاونة المالك على صيانة المكان ودرء أخطاره عن ساكنيه وعن المارة ، يستوى في ذلك أن يكون مستأجراً من المالك مباشرة أم من باطن مستأجر آخر . فإذا امتنع المستأجر عن إبداء المعاونة رغم طلبها منه

(١) نقض ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض من ٧ رقم ٢٧١ من ١٠٢٤ .

(٢) نقض ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض من ٦ رقم ٤٢٢ من ١٤٦٣ .

و عنه على أسبابها ، وكانت هذه الأسباب صحيحة قائمة ، وأعطى الممثلة التي تسمح بها حالة البناء ، وإسكينه رفض إبداء المعاونة على الترميم لغير سبب مقبول ، أو من قبيل التعسف ، أو من باب أولى بسوء نية انتفت مسئولية المالك الجنائية ، لتحل عليها مسئولية الساكن عن إصابة من قد يصاب بسبب خطئه هو ، وذلك كله في نطاق التواعد العامة إذ لا مسئولية جنائية بغير خطأ . ولا خطأ على المالك إذا توافر في جانبه ما ذكرنا من اعتبارات .

ب - حيث اعتبرت السببية منقطعة :

أما في الأمثلة الآتية فقد رأيت محكمتنا العليا أن رابطة السببية بين خطأ المتهم والنتيجة المعاقب عليها قد انقطعت بتداخل خطأ من المجنى عليه اعتبرته - على العكس مما تقدم - جسيماً أو شاذاً لا يتفق مع السير العادي للأمر ويصح بالتالي أن يتحمل وحده مسئولية إحداث القتل أو الإصابة . وكان من أهم الأحكام التي تعرضت تفصيلاً لموضوع السببية بين الخطأ والنتيجة عند تداخل خطأ صادر من نفس المجنى عليه مع محاولة توضع ضابط محدد لبقائها ولا نقضائها حكم صدر في قضية معاون إحدى محطات السكة الحديدية انهم بأنه تسبب بغير قصد ولا نعلم في قتل غلام ، وكان ذلك بأن أهمل في إقفال تحويلة خط حديدى بعد تخزين عربة صهريج بترول فتحرك الصهريج مندفعاً فقتل غلاماً كان قد تسلسل تحت الصهريج مصادفة ليلتقط بعض البترول المتساقط من الصهريج . وقد حكمت محكمة الموضوع بإدانة الم معاون ابتداءً واستثنائياً ، ولكن محكمة النقض نقضت الحكم على أساس ، أنه يلزم لتحقيق جريمة القتل الخطأ أن يكون الخطأ الذى ارتكبه الجاني هو السبب الذى أدى إلى حدوث القتل بحيث لو أمكن تصور حدوثه ولو لم يقع هذا الخطأ فلا جريمة ولا عقاب . وتطبيق هذه القاعدة يستدعى حتماً استبعاد كافة صور القتل التى يقطع فيها عقل كل إنسان في مركز الجاني لأسباب صحيحة مقبولة بأن نتائج الإهمال محصور مداها محددة نهايتها وأنها لا تصل إلى إصابة أجد ولا أماته . إذ في هذه الصورة لا يكون القتل ناشئاً عن خطئه بل يكون ناشئاً عن سبب آخر لا شأن للإهمال به وليس مسئولاً عن نتيجته .

د وحيت إن صورة هذه الدعوى هى من هذا القبيل ، إذ كل ما كان يتصوره من في مركز المتهم من نتائج الإهمال أن يندفع قطار على الرغم من سائقه إلى شريط صهاريج الغاز فيصطدم بها ، وأن كل ما قد ينشأ في النهاية العظمى عن هذا الاصطدام عطب مقدم القاطرة أو عطب الصهريج . أما أن يتصور أن يكون من نتائج هذا الإهمال إصابة شخص يكون مستقراً على الشريط تحت الصهريج فقد كان مستحيلاً عليه - أو على الأقل كان غير واجب عليه - أن يتصوره :

أولاً : لأن ذلك الشريط هو من ممتلكات السكة الحديدية ومن حرمة المحمي بقوة القانون عن أن يدخله الجمهور ، وكل من وطئه كان مخالفاً مستحقاً للعقاب . وثانياً لأن الاستقرار تحت الصهريج والاختفاء عن الأنظار هو في ذاته من الشذوذ الذى لا يرد بالحاضر . وهذا التعليل الذى يحد من تصور نتائج الإهمال هو تعليل صحيح مقبول . وإذن فإصابة هذا المجنى عليه وموته لا شأن لخطأ

الطاعن بهما ولم يذنباً إلا عرضاً بسبب مخافته هو لقوانين السكة الحديدية وتعرضه نفسه لمخاطرها .
 « وحيث إن الذي يؤكد صحة هذا النظر أن الحواشة والتحويلة لو كانتا مغلقتين ثم فتحنا قصداً وقت وقوع الحادثة لتخزين صهريج ثان واتصل هذا الصهريج الثاني بالاول فحركه ، فوقع الحادثة في لحظة من السائق ومن فتح الطريق ، لما أوقف أحد منهما على قتل المجنى عليه قتلاً عمداً ولا خطأ ، بل لعدت الحادثة حادثة قضاء وقدر لا مسئولية فيها على أحد منهما ، لأنهما غير مكلفين ببحث حالة الصهريج الاول لمعرفة ما إذا لم يكن أحد محتجباً تحته . ومهما تكن المسئولية عن نتائج ترك تذك الحواشة والتحويلة مفتوحتين إهمالاً فلا يمكن أن تكون أشد منها في صورة فتحهما قصداً ، (١) وقد انتهت المحكمة إلى قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن عما أسند إليه .

على أن هذا الحكم كان محل نقد من الأستاذ الدكتور الفللى الذى كتب تعليقا عليه ورد به أن الظاهر من حيثيات حكم محكمة النقض أنها أخذت بالقاعدة السارية التى تقضى بأن تحمل المخطئ نتائج ما يحدث عن خطئه يتوقف على توقع هذه النتائج... وبما يتوقع أن الإهمال فى إغلاق الحواشة والتحويلة قد يؤدى إلى قتل إنسان أو جرحه ، إذ من الطبيعى أن ضرورة العمل قد تدعو بعض عمال المحطة أو أحد عمال شركة الغاز إلى الوجود بجوار الصهريج ، فتدور وقوع الحادثة لأحد من هؤلاء يمكن ، وكون المجنى عليه أجنبياً لا يغير من وضع المسألة لأنه وإن كان صحيحاً أنه وقع من جانبه خطأ بدخوله المحطة ، وأن خطأ هذا يعاقب عليه إلا أن هذا الخطأ لا يرفع المسئولية عن المتهم المخطئ . إذ هو لم يكن السبب الأساسى فى حصول القتل ، لأن عدم دخول المجنى عليه المحطة لم يكن يمنع وقوع الحادث لخص آخر يتصادف وجوده على الشريط ، وإنما السبب الأساسى الذى لو انعدم لاستحال حصول القتل هو إهمال العامل الذى لو كان قام بتواجبه لما حدثت أية إصابة لا للمجنى عليه ولا لغيره . أما الصورة الفرضية التى تستدل بها المحكمة على تأييد وجهة نظرها فبردها عليها أن القتل والجرح لا يكفى حصول أيهما وحده لقيام المسئولية ، بل يشترط لقيام المسئولية أن يكون ثمة خطأ من جانب المتهم . وفى الصورة الفرضية لا خطأ من المعاين فطبيعى أنه لا يسأل ، أما السائق فركزه يتكيف بحسب الوقائع . فإذا كان دفع الصهريج للصهريج شيئاً عادياً يحدث من أى سائق آخر فلا مسئولية عليه ، أما إذا كان وقع فى هذا الدفع إهمال غير مباح فنياً فهو مسئول ، (٢) .

وهكذا تفاوتت الرأى تقارباً واضحاً فى شأن القول بتوافر السببية أو عدمه فى موضوع هذه الدعوى . فحكمه الموضوع بدرجتها قالت بتوافرها واعتبرت المعاين مسئولاً عن قتل الغلام بخطئه . ومحكمة العليا قالت بعدم توافرها وأسندت الحادث إلى خطأ الغلام دون خطأ المعاين . والأستاذ الدكتور الفللى أخذ فى تعليقه بما يؤيد وجهة نظر درجتي الموضوع دون المحكمة العليا . ولم يكن الخلاف بين الجميع فى موضوع الضابط الواجب الاتباع وهو ضابط التوقع دون غيره . ولا معيار هذا الضابط وهو المعيار الموضوعى دون الشخصى ، أى ما كان على المعاين توقعه بحسب السير العادى

(١) نفص ٢٠ يناير ١٩٢٠ المحاماة سنة ١٠ ص ٢٢٧ .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد السنة الاولى عدد ٢ ص ٢٠٦ — ٢١١ .

للأمور ، وبصرف النظر عما يثبت أنه توقعه فعلا في هذا السير . كلاً لم يكن الخلاف في شيء من هذا بل في تطبيق الضابط وما يؤدي إليه من نتائج . ولئن دل هذا التفاوت على شيء ، فعلى مرونة ضابط التوقع — ومعياره الموضوعي — ومدى ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج متراوحة عند التطبيق . فمثلاً لاحظت محكمتنا العليا أنه كان مستحيلاً على المعاون أن يتصور إمكان قتل الغلام الذي قتل ، أو بالأقل أنه كان من غير الواجب عليه أن يتصوره لأن الشريط من ممتلكات السكة الحديدية ، ولأن الاستقرار تحت الصهريج هو وحده من الشذوذ الذي لا يرد بالحاضر . حين لاحظت غير ذلك محكمة الموضوع بدرجتها . كما ذهب إلى غير ذلك الأستاذ المعلق على الحكم على أساس أن ضرورة العمل قد تدعو بعض عمال المحطة أو شركة الغاز إلى التواجد بجوار الصهريج . فوقع الحادث لأحد من هؤلاء — يمكن ، وكون المجنى عليه أجنبياً لا يغير من وضع المسألة .

ولكن لو كان بعض عمال المحطة أو شركة الغاز هو الموجود بالقرب من الصهريج أما كان من الجائز أن يتنبه إلى الخطر المحدق به بحكم مهنته ، أو يتخذ احتياطة من مبدأ الأمر بأفعال التحويلة أو بالكشف عليها قبل أن يبدأ عمله ؟ ولعله كان يباشره دون ما حاجة إلى الاستقرار تحت الصهريج الاختفاء عن الإبصار كما فعل الغلام المسكين الذي كان يخشى بطبيعة الحال مسئولية ضبطه مثابساً بما توهمه من أنه سرقة للغاز المتساقط . . هذه الاعتبارات مجتمعة من شأنها أن تحمل التراوح في تقدير التوقع في صورة هذه الدعوى أمراً طبيعياً على النحو الذي جرت به الأمور فيها .

وأياً كان فيها مدى توفيق محكمتنا العليا في تطبيق قاعدة التوقع التي تسير عليها ، فإنه يعيننا من هذا الحكم على وجه خاص أنها أصرت على إقرار القاعدة ووضحتها إلى حد مذكور . أما قيمة النتيجة التي انتهت إليها فأمر آخر يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية مادامنا بصدد استنباط ضوابط عامة أكثر مما نحن بصدد تقدير تطبيقات منطوق قيمتها بالأكثر هو فيما تكشف عنه من سيادة اتجاه دون آخر .

— وفي قضية أخرى اتهم سائق قطار بأنه تسبب بخطئه وبإهماله في قتل شخص كان قائماً أثناء الليل على شريط القطار — ولعله ظنه شريطاً مهجوراً — وكان وجه الخطأ المسند إلى السائق أنه لم يطلق الصفارة ، فأدانت محكمة الموضوع رغم تمسك السائق بأن اللائحة العمومية للسكك الحديدية لا تلزمه بإطلاق الصفارة . ومع هذا فإن محكمتنا العليا نقضت الحكم معتبرة إياه قاصراً في بيان رابطة السببية بين عدم إطلاق الصفارة وبين إصابة المجنى عليه بأية قضاءها على ما يلي من الأسباب : —

إذا كانت واقعة الإهمال التي رفعت بها الدعوى على المتهم هي أنه لم يتنبه إلى وجود المجنى عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار فإنه إذا كان المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيراً جسيماً بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها ، وكان ذلك — لمخالفته للبألوف بل للمعقول لا يمكن أن يرد على أي سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقضي بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح — إذا كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف يكون واجباً عليها ، خصوصاً وقد تمسك المتهم

أما هنا في صدر عدم إطلاق الصغارة بأن اللائحة العمومية للسكك الحديدية لا تلزمه بإطلاقها أن تحدث في غير ما غموض عن رابطة السببية بين عدم إطلاقه الزمارة وبين إصابة المجنى عليه ، فبين كيف كان واجباً عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة وكيف كان عدم إطلاقها سبباً فيما وقع ، وأنه لو كان أطلقها لثبته المجنى عليه من نومه الذي كان مستغرقاً فيه واستطاع النجاة قبل أن يفاجئه القطار ويصيده ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً تقضيه ، (١) .

وفي هذا الحكم يبدو أن خطأ المجنى عليه كان كافياً لأن يعتبر وحده مسؤولاً عن الحادث ؛ دون خطأ سائق القطار . . . وأي خطأ يمكن إسناده هنا إلى سائق القطار ؟ . . . إن محكمتنا العليا نفت حتى مجرد الخطأ عندما لاحظت — على أساس من الصواب — أنه لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق صغارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح وبنقيها الخطأ عنه كانت في غنى عن أن تتعرض لقصور حكم الموضوع في بيان رابطة السببية وأن تلزمه بالتالي أن يتحدث عنها في غير ما غموض .

ذلك أنه لا محل للبحث في توافر السببية إلا عند القول أولاً بتوافر الخطأ . أما في الحكم الذي قبله فقد كان الوضع بعد مختلف إذ ثبت هناك صدور خطأ من جانب معاون المحطة بثبوت عدم إقفاله تحويلة الخط الحديدى بعد تخزين عربة صهر ييج برول بخلافاً للأوامر الصادرة إليه . لذا كان حكم البراءة من محكمتنا العليا هناك أساسه الوحيد هو انقطاع السببية بين هذا الخطأ وبين قتل المجنى عليه الذي استقر تحت الصهر ييج واختفى عن الأبصار وهو ما اعتبرته المحكمة أمراً شاذاً لا يمكن توقعه .

وانتفاء الخطأ من جانب المتهمم ، أو انتفاء السببية بينه — مع ثبوت توافره — وبين النتيجة المعاقب عليها يكنى في النهاية للقول بعدم العقاب ، بل وبالإفلات من المسؤولية المدنية أيضاً . إلا أنه لا محل للتداخل بين الأمرين : فانتفاء الخطأ أو الإهمال شيء وانتفاء الإسناد شيء آخر مختلف عنه وانتفاء أحدهما يكنى لتفى المسؤولية . والتمييز بينهما قد يدق أحياناً خصوصاً وأن القول بتوافر الخطأ أو الإهمال أو بعدم توافره قد يتوقف في صور كثيرة على ملكة التقدير عند القائل قبل كل شيء ، وقد يتفاوت فيه الرأي من ثم تفاوتاً واضحاً ، كما أن السببية في ضوء معيار التوقيع رابطة ذهنية أو معنوية قد يتفاوت تقديرها أيضاً بحسب التفاوت الطبيعي في ملكة التقدير من إنسان إلى آخر . ولذا فلا غرابة إذا وجدنا الأحكام تعتمد أحياناً إلى نقي الخطأ وهي بهدد إلى السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، والعكس قد يحصل في أحيان أخرى . بل إن التداخل قد يحصل أحياناً بين توافر السببية وتوافر العمد في الجرائم العمدية ، على ما سنلاحظه فيما بعد ، خصوصاً بالنسبة لمسئولية الجاني عن النتائج المحتملة بما يقتضيه الأمر من إثارة البحث في رابطة السببية بينها وبين نشاط الجاني ، وفي نفس الوقت في مدى توافر العمد بالنسبة لها ، خصوصاً

في صورته غير المباشرة ، كما حدث في بعض قضايا التسميم الأمر الذي سنعرض له في العدد المقبل محاولين من جانبنا دفع الخلط بين الأمرين .

ولأنه وإن كانت السببية مستقلة عن الخطأ في الجرائم غير العمدية ، إلا أن هذا الاستقلال لا يظهر في جلاء عندما يكون الخطأ واجب الإثبات على ما لاحظته الأستاذ الدكتور السنهوري . والخطأ المستوجب المسؤولية الجنائية واجب الإثبات دائماً كما هو معلوم ، ذلك أن المضرور عندما يكلف بإثبات الخطأ يلجأ في العادة إلى إثبات خطأ يكون هو السبب في إحداث الضرر . ومن ثم فإن إثبات الخطأ يكون في الغالب اثباتاً لعلاقة السببية ، قلست السببية وراء الخطأ ولا يقين في وضوح أنها وكن مستقل . وإنما يتضح استقلالها في الأحوال التي تقوم فيها المسؤولية على خطأ مفترض أو خطأ مفروغ من إثباته كسؤولية الحارس عن الحيوان . ففي هذه الحالة الخطأ مفروغ منه ولا يكلف المضرور إثباته ، أما السببية فيمكن نفيها بإثبات السبب الأجنبي . ففيها إذن يتركز النضال ما بين المسؤول والمصاب . ومن ثم تبرز هي ، ويدور الإثبات حولها وحدها دون الخطأ ، (١) .

وإذا كان الخطأ المستوجب المسؤولية الجنائية لا يمكن أن يكون مفترضاً بقرائن قاطعة أو غير قاطعة — على عكس الحال في النطاق (٢) فقد وضع السبب الأول فيما يبدو — لما يحدث كثيراً في العمل من عدم إرجاع انتفاء المسؤول الجنائية إلى مصدره الحقيقي من انتفاء الخطأ دون السببية ، أو انتفاء السببية دون الخطأ .

— ونفس هذا القول يصدق على واقعة دعوى كان المجنى عليه فيها راكباً سيارة نقل فوق بالات القطن المحملة بها ، ثم وقف عند اقترابها من كوبرى كانت تمر من تحته فصدمة الكوبرى صدمة قاتلة . قدم سائق سيارة النقل بوصفه مسئولاً عن قتله خطأً بسماحه للقتيل بالركوب فوق بالات القطن المرتفعة ، ونفى إدارته أمام محكمة الموضوع ، ولكن المحكمة العليا نقضت حكم الإدانة بانية قضاءها على أن المجنى عليه هو الذي تسبب بإهماله وتقصيره في حق نفسه فيما وقع له إذ هو لو كان متنبهاً إلى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظل جالساً في مكانه بها لما أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة إنه ساهم في وقوع الحادث إذ سمح للمجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن ، وإنه كان عليه أن يجلسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جانب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث ، (٣) .

وقد علق الأستاذ محمد عبد الله المحامى العام السابق على هذا الحكم تعليقاً موجزاً قال فيه : يبدو أنهم في جرائم القتل والجرح بإهمال يتساهلون في تحرى السببية المباشرة بين الفعل المنسوب إلى

(١) الوسيط فقرة ٥٨٣ ص ٨٧٤ .

(٢) راجع المواد ١٧٣ — ١٧٨ من القانون المدني عن أحوال الخطأ المفترض بقرائن ، ولا مثل لها بطبيعة الحال في القانون الجنائي .

(٣) نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٠ ص ٦٧ .

المتهم وبين النتيجة التي حصلت للمجنى عليه . ويلاحظ في هذه القضية أنه بالرغم من أن المتهم سهل بخطئه الواضح لرعونة المجنى عليه أن تفعل فعلها وهياً لهذه الرعونة فرصة لإحداث الحادث قد رأت المحكمة العليا فيما صدر من المجنى عليه من رعونة فملا يقطع علاقة السببية بين خطأ المتهم وبين النتيجة التي أرادت النيابة محاكته من أجلها، (١)

وفي مثل هذه الصورة أيضاً ظهر إلى أي مدى يمكن أن يتفاوت الرأي في مدى توافر السببية بين الخطأ والنتيجة ، فالسببية كانت متوافرة في رأي محكمة الموضوع - والنيابة بطبيعة الحال - بين خطأ السائق ووقفة المجنى عليه . وكذلك في رأي الأستاذ المعلق على هذا الحكم بالأقل في ضوء ما جرت عليه المحاكم من تساهل في تحري علاقة السببية المباشرة بين الفعل المنسوب إلى المتهم وبين النتيجة التي حصلت للمجنى عليه في جرائم القتل والجرح بإهمال . ذلك حين نفت المحكمة العليا توافر السببية وأسندت النتيجة إلى خطأ المجنى عليه نفسه ، إذ هو لو كان متنبهاً إلى الطريق الذي تسير فيه السيارة وظن جالساً في مكانه بها لما أصيب بأذى ... ، .

على أنه كان يمكن أن يثار التساؤل هنا أيضاً عن مدى توافر الخطأ في حق سائق السيارة . فهل من سلطته مثلاً أن يمنع عاملاً يعمل على نفس السيارة من الركوب فوق بالات القطن . وهل في هذا ثمة خطأ أم أنه أمر طبيعي يتفق مع طبيعة النقل بسيارات النقل خصوصاً وقد يحتاج الأمر إلى ملاحظة البالات أثناء سير السيارات ؟ ... ثم هل العلاقة بين السائق والعامل هي علاقة رئيس بمرووسه ، أم علاقة زميلين في العمل تابعين لرئيس واحد وهو صاحب السيارة ، ويكون للعامل من ثم أن يختار مكان جلوسه لاسطغان لأحد عليه إلا أن يكون لرب العمل لحسب ؟ ... ثم هل الخطأ في النهاية في مجرد جلوس العامل فوق بالات القطن أم في وقوفه على قدميه رغم اقتراب الكوبري الذي قضى عليه ، وهو الخطأ الذي تسبب وحده في الحادث على ما لاحظته محكمة العليا ؟ ...

كل هذا كان من الممكن أن يثار في مثل واقعة هذه الدعوى ، ولعله أثير بالفعل ، ولكن المحكمة العليا قد اكتفت بنفي السببية بين النتيجة وخطأ السابق - الذي سلمت بتوافره ، أو الأقل لم توجد نفسها بحاجة إلى نفيه بعد إذ نفت السببية - وكان ذلك كل ما يلزمها للفصل فيها طبقاً لما انتهت إليه من عدم مسئولية السائق ، ولم يكن ذلك على غير أساس من الصواب فيما يبدو لنا .

« يتبع »

مشكلة تجريحى السجون فى مصر

للدكتور حسن صادق المرصفاوى
مدرس القانون الجنائى بكلية الحقوق — جامعة الاسكندرية

— ١ —

فى الخامس من مايو عام ١٩٥٥ صدر قرار من وزير العدل ، تناول بالتعديل بعض مواد القرار الوزارى الرقم ٢ من ١ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق . وقد عرف حين صدوره باسم قرار إلغاء السابقة الأولى ، وهى تسمية لا تصدق عليه لأنها أوسع منه نطاقا . فالسابقة الوحيدة لم تلغ فعلا على وجه مطلق ، وإنما منح من أدين للمرة الأولى حق الحصول على صحيفة بيضاء لا يسودها الحكم الوحيد الصادر ضده بقيود معينة ، أهمها قدر العقوبة ونوعها .

ولقد أوضح وزير العدل فى بيان له عن بواعث ذلك القرار بقوله : « إن من الناس من اندفع إلى مفارقة جريمة وحيدة نتيجة طيش جاح أو هوى مباغت ، فإذا رين ثم ندم على هذا الإثم الوحيد الطارىء . وسمى إلى كسب قوته ألقى الأبواب فى وجهه موصدة بسبب ذلك الإثم الوحيد الذى سود صحيفته ، فيحمله الفراغ على المفسدة والعودة إلى الجريمة للغم منها ، وهى النتيجة التى يهدف الشارع الجنائى إلى توقيها كي تعيش الجماعة آمنة مطمئنة . ومن أجل ذلك كله كان لزاما التفاضى عن آثار هذه الزلة الوحيدة — إن كانت من الهزات — بعدم إدراجها بتذكرة السوابق التى تسلم إلى المحكوم عليهم ، ولذا اتجه التفكير إلى التوفيق بين صالح هذه الطائفة من المحكوم عليهم وصالح الجماعة فى الضرب على أيدي المفسدين الذين جبلوا على الإجرام ، فأخذت الوزارة فى بحث الموضوع من جميع نواحيه وخلصت إلى رأى قد يحقق الهدف (١) ، وعلى هدى هذا الضرر الذى ألغاه الوزير نظم القرار حال أولئك الفريق من المحكوم عليهم على الوجه الذى سوف نراه .

وإذن فقد أولت الحكومة عنايتها إلى تجريحى السجون من المحكوم عليهم ، وكان تدخلها بموجب نص تشريعى ، وهى خطوة وإن كانت موفقة من ناحية المبدأ الذى شيدت عليه ، إلا أنها قصرت عن العلاج ، وكان حرياً بها وقد دخل الأمر فى نطاق رعايتها التشريعية أن نجسب به من جميع نواحيه ، فنضع للمشكلة كاملة حلاً ناجحاً ونهتم بذلك الفريق من أبناء البسلة الذين تنكبوا الطريق السوى وترددوا فى مهاوى الجريمة ، لتأخذ بأيديهم نحو حياة شريفة يستقيم معها أمرهم ، ونعود الفائدة على الوطن من صلاحهم .

(١) بيان وزير العدل عن إغفال إدراج السابقة الوحيدة بتذكرة السوابق (ملف السابقة الأولى بوزارة العدل) .

فمشكلة خريجي السجون أعمق كثيراً من أن يحلها المشرع بنص قانوني يتناول فيه فريقاً من أولئك الذين انزلت أقداًهم إلى مقارفة الإثم للمرة الأولى ، فهم جانب منها فقط ، هو قلة بالنسبة لعدد ضخم تلفظه السجون كل سنة إلى معركة الحياة (١) ، وكان الأجدر أن تدور الدراسة ويستقصى البحث حول خريجي السجون جميعاً الذين يتفاقم خطر تعدد يوم بعد الآخر ، فلا يقتصر الأمر على جزء من ذوى السابقة الوحيدة فقط . بل من عداًهم ومن كان عائداً إلى الإجرام وتعددت سوابقه . فالمشرع وقد أولى عنايته فريقاً من ذوى السابقة الوحيدة دون باقيهم زاد بذلك المشكلة تعقيداً . وإن اهتدى إلى طريق الإصلاح حقاً فقد وقف في بدايته . فهو لاء وأولئك هم جزء من الجماعة لهم عليها حق الأخذ بيدهم إلى الطريق السوى ، فلم تعد النظرة إلى المحكوم عليه تتبلور في أنه طريق المجتمع يخشى على أمنه منه ، فيحاط بسياسات متينة من الرقابة تحرم عليه الاندماج فيه خشية أن تسرى عدواه إلى غيره ، بل إن الأفكار قد تطورت والنظرة قد تغيرت ، وأصبح الانتماء إلى المجرم مشجعاً باعتباره عضواً مريضاً في المجتمع ضل سواء السبيل تلغى العناية بأمره ورسم وسيلة العلاج له ، وإرشاده إلى صراط مستقيم حتى لا يصبح معول هدم فيه ، ولا تسرى الخطيئة منه إلى غيره .

ولقد رأينا أن تتناول تلك المشكلة الحيوية بالبحث علنا نهتدى إلى حل نوفق فيه بين مصلحتين لا تعارض بينهما ، مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد الذى هو جزء منه إذ في صلاح الأخير مصلحة الأول ، وسوف نلبس دراستنا ثوباً من الواقعية لما عليه الحال في الجمهورية المصرية مهتدين في هذا بعادات أفرادها وطبائهم ، وحالة الأمن فيها ، وما تكشف عنه إحصائياتها الرسمية .

والذى ينبغى التنبيه إليه من البداية هو أن الغرض من رعاية خريجي السجون ليس مجرد إيجاد عمل لأولئك الفريق من المحكوم عليهم الذين تلفظهم السجون كل عام ، وإنما الغاية أن تنأى بهم عن العودة إلى سلوك طريق الإجرام ، ومن هذا السبيل نحمل المجتمع من الجريمة . فالشخص الذى يبارح السجن بعد وفاة مدة عقوبته الغرض منه أنه قد ارتدع عما لقيه من جزاء ، فيفتش عن عمل شريف يكتسب منه ، ولكنه قد يلقى الأبواب في وجهه موصدة بسبب حكم سود صحيفته ، فيمتلأ قلبه بالحقد على المجتمع الذى أبى أن يقبله من عثرته ، وحينئذ سوف يجد من يتربص بهذه السائحة ويقتنم تلك الحالة النفسية ، ويفرش له طريق الجريمة بالسهولة واليسر . وما تجره عليه من أرباح طائلة بجهود قليل ، وسرعان ما ينتقل إلى أولئك الزملاء الذين لقيهم في السجن يشاركونهم الجريمة ، ومن ثم تتكون العصابات وتتجلى الخطورة على المجتمع ، فيعد أن كانت الجريمة فرد واحد ، أصبحت جرائم جماعات تتضافر لما هو أشد وأكبر . ولذلك فإن مكافحة الإجرام لا يكفى فيها

(١) بين من تقرير مصلحة السجون أن المفرج عنهم لوفاء المدة في عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ من الرجال ٣٦٥٤ من النساء و١٩٢٦ و١٩٢٧ - ١٩٢٨ من الرجال ٢٧٩٦ من النساء ، وفي عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ من الرجال ٦٢٥٦٧ من النساء ، وفي عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ من الرجال ٧١٦٠٩ ومن النساء ١٨٢٦ ، وفي عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ من الرجال ٧٠١٦٧ ومن النساء ١٠٦٦ .

بجرد العقاب ووسائل الإصلاح في السجن ما لم تتم باجراءات أخرى خارج السجن الغرض منها إبعاد الفرد عن العودة الى طريق الجريمة (١).

وسوف نقدم للبحث بكلمة موجزة عن فكرة العقاب والغرض منها لنصل الى تعريف حكمة انشاء ادارة تحقيق الشخصية التي هي من بين أركان هذا البحث ، ثم نقسم الكلام الى شقين نتناول في الأول منهما أرباب السابقة الوحيدة ، ونبحث في الشق الآخر من عدام من خريجي السجون . ولن تشمل دراستنا المحكوم عليهم من الأحداث لأن لهم نظم خاصة تنفق وسنهم وطريق تقويمهم بما يحملهم أفرادا ذوى صلاح للمجتمع ، ويقتصر هذا البحث في نطاقه عن الإحاطة برعايتهم . الجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ من تفاعل عوامل مختلفة متباينة ، منبتها طبيعة الشخص وبيئته والظروف المحيطة به وهي ظاهرة يترتب عليها الإخلال بنظام المجتمع ، وقلقلة في استقراره ، وسريان ديب الفوضى بين أفرادها ، وانتفاء اطمئنانهم . ومن الطبيعي أن تهب غريزة حب البقاء في المجتمع لندفع عنه عناصر الهدم فتكافح الجريمة . وسبيلها في تحقيق هذا الهدف هو أخذ الجاني بالعقاب جزاءا وفاقا على ما قدمت يداه .

ولقد كانت حماية المجتمع من هذا الطريق في أول أمرها تتحقق بوسائل لمحتما القسوة وسهوها العنف . وتنسق وخطورة الجرم . فكلما كبر الاثم والمساس بالمجتمع كلما كان الجزاء شديدا . وأما ان كانت الجريمة بسيطة فعقوبتها يسيرة . ولم تكن تلك الأجزية على قسوتها في مبدأ أمرها محلا لدراسة أو موضوعا لبحث . بيد أن تطرفها من ناحية وتقدم المدنية من جهة أخرى أدى بالفلاسفة والكتاب في منتصف القرن الثامن عشر الى أن جمعوا منها مسألة يتدارسونها . فشادوا مختلف النظريات التي على بنائها أرجعوا حق الدولة في العقاب ابتغاء رفع القسوة التي انسمت بها الاجزمية الجنائية . ومع أن تلك الآراء الجديدة كانت كسبا للعلم وفائدة للمجتمع . إلا أنها لم تفلح في علاج الإجرام . وهو الهدف الذي يسعى الجميع لتحقيقه .

ودارت عجلة الزمان وارتقت الانسانية وتقدمت الآراء ، وبدأت النظرة تحول من دراسة الجريمة الى دراسة المجرم ، ومن الظاهرة الاجتماعية الى أساسها ، من الفعل الذي يعاقب عليه القانون الى الأسباب والدوافع التي أوصلت إليه ، وكان مهد هذه النظرية ايطاليا ، حيث قامت المدرسة الجديدة والتي سميت بالواقعية تبنى مذهبها على أسس من الواقع والملاحظة والاستقراء . ومنذ ذلك الحين اتجهت التشريعات الحديثة بنظرها الى المجرم لا على أنه إنسان طريد من المجتمع ، بل بوصفه فرداً من أفرادها انخرفت به الظروف عن الطريق السوي ، وهو في حاجة الى الإصلاح والتقويم ، ولذا فإن قضى بتوقيع عقوبة عليه فلا يجب أن يكون أثر حكم القضاء دمه بطابع الإجرام الذي يقف دائماً عقبة كأداء في سبيله تبعده عن طريق العيش الشريف ، إلى حيث يرتع الجريمة تقوده إليه زلة سابقة .

Traité théorique et Pratique de droit Penal, Perre Bouzat (١)
P. 301. N. 400.

ولكن طبائع الانسان تختلف من واحد إلى آخر ، وظروف وملابسات الجريمة لا تتفق بين فرد وفرد والعقوبة التي يحكم بها على مقاروف الفعل المحرم يتفاوت أثرها بين المحكوم عليهم ، فهي بالنسبة للفنى المرفه أقسى منها حين توقع على عامل أجير ، وتوجب عدالة العقوبة أن تكون ذات أثر واحد في إيلام الجاني ، لتسفر عن مساواة بين مخائف الأفراد ، وعلى ضوء هذه الفكرة ، وتحقيقاً للملك الغاية قامت النظرية التي تنادى بتفريد العقاب ، وهي في مجملها تجعل للعقوبة قدراً شخصياً يتفاوت بين كل مجرم وفقاً لحاله وظروف جريمته . وهو مبدأ ساد التشريعات الحديثة .

وتحقيقاً للغرض من تفريد العقاب ، وتمكيننا لإعماله يجب أن يكون من بين العناصر أمام القاضى ، حين يروم النطق بقدر العقوبة ، تعرفه لماضى المتهم وما سبق أن دمهغه به القضاء من أحكام ، فمن يعود إلى طريق الجريمة ، يكون أشد إثمًا من يزاق إلى الفعل . أو الامتناع المحرم للمرة الأولى وفي هذا السبيل قامت إدارة تحقيق الشخصية ، إذ كان كشف سوابق المتهم وماضيه من بين الأغراض التي تنميها الشارع حين انشأها . وكان تطبيقها البارز في مصر هو الأحكام العامة في العود والتي وردت بقانون العقوبات ، ويترتب على توافر أى صورة منها تشديد العقوبة وأحياناً تغيير نوعها ، ورفعها من جنحة إلى جناية .

ولقد كان أول تشريع صدر في مصر منظمًا لقلم السوابق هو الدكرى رقم ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ ، ونص في مادته الأولى على أن يشكل في النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الأهلية قلم السوابق تحت إدارة النائب العمومى . وخولت المادة الثانية منه د لناظر الحقانية عمل اللوائح اللازمة لسير القلم المذكور ، وإعمالاً لنص المادة الثانية من الدكرى المشار إليه صدر القرار الوزارى الرقم ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوابق منظمًا له ، وأدخلت عليه تعديلات في ٤ من مايو سنة ١٩٣١ و ٦ من فبراير سنة ١٩٣٨ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهى القرارات التي ألغيت بنص المادة الثانية من قرار وزير العدل الرقم ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ .

وإدارة تحقيق الشخصية لا تستهدف خدمة الجهات القضائية فقط بالكشف عن سوابق المتهمين ، بل إن مقتضيات الحياة والنشاط المختلف فيها قد أوجبت جميعاً التحقق من أن ماضى من يبنى مباشرة تحمل ما لم يشبه ما يسود صحيفته ، فتقدم إدارة تحقيق الشخصية تذكراً تكشف عن حقيقة ذلك ، ولذا كُن مدار القرار الوزارى وتعديلاته حول ما يدرج وما لا يثبت في تذكرة سوابق الفرد .

وتستق إدارة تحقيق الشخصية معلوماتها عن الأحكام القضائية الصادرة ضد الأفراد من بيانات ترسلها إليها النيابة العامة على نماذج معدة على نحو خاص تسمى « صحف الأحكام » ، أهم ما تكشف عنه شخصية الفرد ، وما به من علامات مميزة إن وجدت ، ووصف الاتهام الذى وجه إليه ، وقدر العقوبة الصادر بها الحكم ضده ، وتحفظ تلك الصحف في قلم السوابق على نحو فنى خاص ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة .

يبد أنه ليس كل حكم يصدر بالإدانة في جريمة ترسل عنه صحيفة إلى إدارة تحقيق الشخصية ، إذ يترتب على هذا إغراقها بعمل لا جدوى منه ، إن كانت الجرائم من النوع البسيط ، كالتخالفات ، وبعض الجنح القليلة الأهمية ، ولذا فإن ما تلقاه تلك الإدارة من صحف إنما يكون عن أحكام صادرة في جرائم على نوع من الأهمية والخطورة .

ولقد تكفل قرار وزير العدل الرقم ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ — وهو المطبق في العمل الآن — ببيان نوعين من الأحكام ، أولها ترسل عنه صحف إلى قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية ، والنوع الآخر لا ترسل عنه صحف إطلاقاً ، كما أوجب ذلك القرار أن ترسل صور من الصحف الآتية البيان إلى قلم السوابق المحلى وكذلك صحف عن بعض جرائم أخرى أقل أهمية وقيلما يأتي بيانه .

فلقد أوجبت المادة الأولى من القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ والمعدل بقرار وزير العدل الرقم ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ على النيابة العامة أن ترسل إلى قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية صحفاً وفيشات عن أحكام الإدانة الآتية الصادرة من أية محكمة جنائية عادية أو عسكرية (أولاً) الأحكام الصادرة في الجنايات (ثانياً) الأحكام الصادرة في الجنح بالحبس لمدة سنة فأكثر (ثالثاً) الأحكام القاضية بأية عقوبة في الجنح الآتية : ١ — السرقات والشروع فيها وإخفاء الأشياء المسروقة (م ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢١ و ٤٤٤ مكررة من قانون العقوبات) ٢ — النصب أو الشروع فيه ، وخيانة الأمانة وما في حكمها وإخفاء الأشياء المتحصلة منها (م من ٢٢٦ إلى ٢٤٣ و ٤٤٤ مكررة من قانون العقوبات) ٣ — الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر والشروع في ذلك (م ٣٢٦ ع) ٤ — التزوير (م ٢٠٧ إلى ٢٠٩ و ٢١٥ إلى ٢٢٧) ٥ — هتك العرض (م ١٦٩ / ١ ع) ٦ — التحريض على الفسق والفجور (ق ٦٨ لسنة ١٩٥١ الخاص بمكافحة الدعارة ، والمواد ١٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ ، و ١٧٨ مكرر و ١٧٨ ثالثاً من قانون العقوبات) ٧ — دخول المساكن بقصد ارتكاب جريمة فيها (م ٢٧٠ و ٣٧١ و ٢٧٢ ع) ٨ — إتلاف المزروعات (م ٢٦٧ ع) ٩ — قتل الحيوانات والاضرار بها ضرراً كبيراً ، والشروع في ذلك (م ٣٥٥ ع) ١٠ — الاتلاف (م ٣٦١ و ٣٦١ مكررة ع) ١١ — الفعل الفاضح العلنى (م ٢٧٨ ع) ١٢ — العود إلى ارتكاب جريمة التعرض للأنثى بالطريق العام أو في مكان مطروق (م ٣٠٦ / ٢ مكرر ع) ١٣ — القتل الخطأ (م ٢٣٨ ع) ١٤ — التشرذم والاشتباه المحكوم فيها بالمراقبة أو بالحبس والمراقبة معا (مرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) ١٥ — إخراج السلاح (قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤) ١٦ — غش الأغذية والبضائع (قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ و ١٥٣ لسنة ١٩٤٩) ، والجنح المماثلة طبقاً للقانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ ، وطبقاً للبادتين ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل ، والمعدل بالمرسومين الصادرين برقمى ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٧٧ لسنة ١٩٥٣ ، وبالقانونين رقمى ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

رأى جميع بالقانون ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣ — ١٧ — جرائم النقد المنطبقة على المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ بقانون وبالرسوم رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى النيابة العامة أن ترسل إلى قلم السوابق المحلى صحفاً بمائلة عن الأحكام آتفة البيان وكذلك صحفاً عن أحكام الإدانة الصادرة في الجنج الأخرى غير سائلة الذكر — عدا ما سوف يستثنى فيما فيما بعد — كما يتعين أن ترسل إليه صور من أحكام الإدانة من مخالفات التعرض للإناث في الطريق العام أو في مكان مطروق المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات .

بيد أن المشرع قد استثنى بعضاً من الأحكام فلا ترسل عنها صحف إطلاقاً سواء إلى قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية أو قلم السوابق المحلى ، ويان تلك الأحكام هو الآتى : —

- ١ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له بشأن زراعة القطن في مساحة تزيد على المساحة المقررة — ٢ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩١٨ و ٢٥ لسنة ١٩٣٨ الخاصين بالتدابير التي تتخذ لمنع انتشار دودة القطن وري البرسيم المسقاوى — ٣ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ والقوانين المعدلة له بشأن تحديد المساحة التي تزرع قمحاً وشعيراً — ٤ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية — ٥ — الأحكام الصادرة تطبيقاً للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٦٣٧ بشأن المواليد والوفيات — ٦ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن مقاومة مرض البلهارسيا ، والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن استئصال القواقع الناقلة للبلهارسيا — ٧ — الأحكام الصادرة في جرائم عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — ٨ — الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني — ٩ — الأحكام القاضية بتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه أو بارساله إلى مدرسة إصلاحية أو إلى محل آخر معين من قبل الحكومة — ١٠ — الأحكام الصادرة بالانذار في جرائم التشرذ والاشتباء (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .
- وخلاصة القول إن بعض أحكام الإدانة فقط يحفظ عنها بيان بإدارة تحقيق الشخصية ومنها ثلثت البيانات في تذكرة سوابق الفرد عند طلبها ، وهى أيضاً التى نص قرار وزير العدل الرقم ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ على عدم إدراجها في الصحيفة إذا ما طلبها المحكوم عليه على ما يأتى بيانه .

فلنا إن إدارة تحقيق الشخصية في مبدأ أمرها كانت تحترم العدالة حين تتمثل في دور القضاء ، فتقدم المحكمة صورة صحيحة لماضى المتهم الذى يمثل أمامها ، ولكنها بمرور الزمن وتطور أساليب العيش وتنوعها ، وتعند القواطين وتعدها ، بدت ضرورة الاستعانة بمعلومات تلك الإدارة عند

التحاق الأفراد ببعض الأعمال ، ليضمن إلى حالتهم وماضيهم (١)

ولقد كان من أثر هذا أن برز تعارض بين مصلحتين ، مصلحة المجتمع حين يعطى الفرد صحيفة تكشف عن ماضى أفعاله ليؤمن باقى أفراد ، ومصلحة الفرد الذى تقف تلك الصحيفة فى وجهه عن طريق باب العمل الشريف . وتتجلى الأهمية بشكل يستلغ العناية والبحث ، حين يكون المجرم قد انزلت قدمه الى مهاوى الجريمة فى لحظة من أوقات الطيش ، والتي ساوره عنها ندم جعله يستمدى من بعده الصراط المستقيم ، بيد أنه حين يبحث عنه يجد الباب موصداً فى وجهه بسبب تلك الزلة التى سودت صحيفته ، فيقف راجعاً وفى قلبه ثورة ، وفى أعماقه حقد على ذلك المجتمع الذى لم يرحم ضعفه البشرى فى وقت ضيق . فيحرف عن الطريق السوى ، ليجتث عن آخر يصب فيه جام غضبه وسواد نفسه . فلا يجد أمامه الا الجريمة ، وهو حين يأتينا يكون غير نادم ، بل راض وفى قلبه طمأنينة .

ولا شك أن مثل هذه النتيجة تسفر عن ضرر للمجتمع ، يتفشى الإجرام فيه ، الذى لا ينحصر علاجه فى رعاية المحكوم عليه بعد خروجه من السجن . ولكنها تطب ابعاده قدر الطاقة عن المحابس لما فيها من مفسد تبت فى نفسه بذور الشر والجريمة . ولذا نجد أن العلاج كان موجها الى تلك الغاية لتوفيق بين رد الفعل الذى خلفته الجريمة ، وبين صالح الفرد فى مجانبته للسجن ، ان كان حاله يبشر باستقامة أمره فى مستقبل أيامه .

ولقد كان نظام وقف تنفيذ العقوبة من بين السبل التى أريد بها تحقيق ذلك الهدف ، وهو فى اجمالها عبارة عن النطق بالعقوبة مع ارجاء تنفيذها لفترة من الوقت ، ان استقام أمر المحكوم عليه خلالها سقطت وكأنها لم تكن ، وأما ان مال عن سبيل الرشاد ، جاز أن تنفذ عليه تلك العقوبة . ولقد تنوعت تفصيلات اعمال ذلك النظام ، ولكنها جميعا تتفق فى أنها تهدف الى غاية واحدة هى ابعاد المحكوم عليه عن مفسد السجن .

وفى سبيل فتح باب المستقبل للعمل الشريف أمام المحكوم عليه قام نظام رد الاعتبار ومقتضاه أنه متى مرت فترة معينة من الوقت بعد تنفيذ العقوبة المقضى بها دون أن يقع من المحكوم عليه فعل يبنى عن أنه لم يخلف طريق الإجرام وراء ظهره . فان الحكم الصادر ضده يحى سواء بقوة القانون أو بحكم من القضاء على اختلاف فى التفاصيل .

ولكننا لو وضعنا كلا النظامين على ميزان الصلاحية لرعاية مستقبل المحكوم عليهم ، لما وجدناهما

(١) ومن بين الامثلة الكثيرة على ذلك المواد ٦/١٠٧ و ٨/١٢٠ و ٣/١٣٠ و ٧/ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة ، والمادة ٤٠ - ٨ من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى والمادة ٨ - ٣ من القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية . والمادتين ٧ و ٨ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة المتجولين ، ولائحة نقاشى الاختتام الصادرة فى سنة ١٩٨٤ ، ولائحة الكتبة العموميين الصادرة فى سنة ١٨٩٤ ، ولائحة الفلايكية الصادرة فى سنة ١٨٩٦ ولائحة الشياطين الصادرة فى سنة ١٨٩٨ ، ولائحة مساحى الأخذية الصادرة فى سنة ١٩٠٦ .

قد نجحنا في تحقيق هذا الأمر ، فإن كان أولها -مما قد أبعده المحكوم عليه عن مفاسد السجن ، وأعاد-
الثاني إلى حظيرة المجتمع ، إلا أن صحيفة السوابق مازالت تكشف عن حكم الإدانة في أى صورتين
حتى تنقضى مدة إيقاف التنفيذ أو يحصل رد الاعتبار قانوناً أو قضاء ، وفي خلال تلك الفترة التي
ليست بالقصيرة ، ماذا يكون حال المحكوم عليه ، ان تقدم يبنى عملاً ، وفي يده صحيفة بها سابقة له ؟
لا جدال في أنه سوف يجد الباب موصداً في وجهه ، وهذه النتيجة هي التي شغلت الأذهان ، ابتغاء علاجها
في سبيل رعاية أولئك المحكوم عليهم .

فلقد اعتاد المجتمع أن ينظر إلى خريج السجن على أنه منبوذ ينفر منه الجميع ، فيتحاشاه الأفراد
في حياتهم الخاصة ، ويرفضون قبوله في دوائر أعمالهم ، وهي نتيجة ظاهرة الفسوة ، ذلك أن لكل
جريمة دوافعها وبواعث أدت إلى مفارقها ، وقد يكون الفرد عبداً لها لدرجة تضعف معها إرادته
في تجنبها وإن لم ترفع عنه مسئوليتها كمن يقتل ثاراً لشرف أو دفاعاً عن عرض .
ومن ناحية أخرى لن يغير من إبداع الفرد السجن الجريمة ارتكبتها من كونه عضواً في المجتمع ،
وإن انحرف عن السبيل السوي ، وليس من المقبول أن ينظر إليه عند خروجه من السجن نظره
إلى طريقه ، بل إن عليه أن يتلقاه ليصلح من حاله ويقوم بما ادوج من أمره .

وتحت تأثير النظرة الحديثة إلى المجرم ، وبمدايه عن الارتداد إلى مهاوى الجريمة مرة أخرى ،
إن استشر أن المجتمع يلفظه . بدأت الأفكار تنحصر إلى العناية بخريجى السجن عامة ، من منهم
أجرم للمرة الأولى أو من كان عائداً إلى الإجرام ، بفتح باب العمل الشريف أمامهم . وكانت البداية
أن نبت فكرة إلغاء السابقة الوحيدة ، غير أنها قامت غامضة بهمة دون حدود أو قيود ، بما جعل
التفكير في وضعها موضع التنفيذ في مصر محوطاً بالخوف والحشية بما قد يسفر عنه ضرر للجماعة
وهي أولى بالحماية من بعض أفرادها الذين تنكبوا الطريق السوي إلى مواطن الجريمة .

ولقد انكأ من لم يرض إلغاء السابقة الوحيدة من صحيفة المحكوم عليه (١) إلى أسانيد منطقية
وبرايقية ، فذهب إلى أن من اختار طريق الجريمة عليه وزره ، فبين يديه القانون حلاله بين وحرامه
بين ، وإن يكون في صالح الجماعة أن يتقدم لها بصحيفة بيضاء قد تخفى وراءها مجرماً اتخذ من الجريمة
مواية ، وإنه وإن كان من بين المجرمين من اندفع إلى الجريمة عن هوى أو طيش إلا أن تعرفهم
عن غيرهم ليس بالأمر الهين ، وصالح الجماعة يقتضى ألا يختصوا بحكم مستقل قد يكون من ورائه
أن قبلت في ذمتهم واحد هو خطر عليها ، وإنه عند تعارض مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ،
نكون الأخيرة هي الأفضل والأولى بالرعاية . وفضلاً عما تقدم فإن المشرع لم يغفل ذلك الفريق
من المجرمين بل إنه قد أوجد لهم نظاماً يحكم ما سلف من إجرامهم بإقراره قواعد رد الاعتبار
قانونياً كان أو قضائياً ، وقصر من مدده إلى درجة كبيرة سبق بها كثيراً من البلدان الأجنبية ، ثم
إنه ليس كل السوابق هي التي تظهر في صحيفة الفرد ، ولكن ما كان منها عن جرائم خطيرة يوجب
الصالح العام الكشف عنها .

يبد أن تلك الحجج ما كانت لتوقف تيار النظرة الرحيمة إلى أولئك الأفراد، والأخذ بنصرهم وإعادتهم إلى أقوم سبيل بفتح باب العيش الشريف أمامهم، سيما وأن القوانين تقف عقبة في طريقهم، إذا ما أرادوا كسب معاشهم.

فرعاية ذلك الفريق من أفراد المجتمع الذين قضى بإدانتهم لأول مرة ينبغي أن يكون محل اعتبار من الجماعة، كخطوة أولى في سبيل رعاية خريجي السجون وهو ما يدعو إلى طرح الرأي القائل بوجوب إثبات السابقة الأولى في صحيفة المحكوم عليه دواماً.

فظاهر الأمر بالنسبة للمجرم الذي يتقاضى بإدانتته لأول مرة أنه لم يسبق أن قارف الجريمة؛ وما دام هذا هو شأنه وجب الأخذ بيده؛ ورده إلى الصراط المستقيم؛ وإن صح احتمال أن يكون قد سبق واقتراف جرائم لم تكشف عنها الأيام إلا أن تلك قلة نادرة، لا ينبغي بسببها أن يعمم الحكم ويحرم الجمع من ميزة عدم إدراج السوابق في صحفهم؛ فالشاهد والمتفق مع العقل أن إخفاء الشخص لجريمته وهربه من طائلة العقاب فعلاً؛ إنما يكون بعد أن ولجت أقدامه أبواب المحابس ولقن فيها أصول الجريمة، وأما زلته الأولى فعلاً ما نكون عن اندفاع وطيش وترك رءاهما أثراً ينم عن فاعليها.

كما لا يقال إنه عند تراحم مصلحة المجتمع وصالح الفرد ترجح الأولى فملك نظرة سطحية إذ لا تعارض بين الاثنين إلا في الظاهر؛ فما لا جدال فيه أن رعاية مصلحة الفرد الذي قضى بإدانتته للمرة الأولى تسفر في ذات الوقت عن صالح الجماعة بتكوين ما اعوج فيه. ولن يساعد نظام رد الاعتبار وإيقاف تنفيذ العقوبة على حل المسألة موضوع الدراسة؛ لأن المشكلة ما زالت باقية خلال مدة رد الاعتبار أو فترة إيقاف التنفيذ. وأخيراً فإن القول بأن ما يدرج من الأحكام في صحيفة الفرد هو ما كان عن الجرائم الخطيرة فقط، هو قول ذو بريق خادع؛ لأن مقياس الخطورة في ذاته محل نقد، إذ من الجرائم ما تصدر فيها أحكام جسيمة بيد أنها لا تدل على خطورة في مرتكبيها؛ كعقوبة عن جريمة قتل دفاعاً عن العرض.

وارتد النظر من جديد إلى بحث ما إذا كان من الأفضل إلغاء السابقة الوحيدة إطلاقاً بلا قيود؛ أم أن الأوفق وضع ضوابط لذلك؛ وفي كلّي الحالين يتعين التوفيق بين مصلحة المجتمع من ناحية، ومصلحة صاحب السابقة من جهة أخرى.

فلقد اقترحت اللجنة الشعبية لإصلاح السجون (١) إلغاء كافة الآثار التي تترتب على وجود السابقة الأولى يستوى في هذا أن يكون الحكم صادراً في جنائية أو جنحة؛ بيد أنها في سبيل حماية صالح الجماعة ارتأت وضع قيد يحد من إطلاق الحكم؛ وذلك بنصها على أنه إذا حدثت سابقة أخرى من صاحب السابقة الأولى بماثلة للسابقة الأولى أو أشد منها تعاد كافة آثار السابقة الأولى والثانية ويضمان بعضهما إلى بعض.

(١) راجع ملف السابقة الأولى بوزارة العدل.

كما قدمت مصلحة السجون (١) اقتراحاً مقتضاه عدم تسجيل السابقة الأولى في صحيفة السوابق إلى وقت معلوم وأجل محدود، هو ذلك الذي حدده لرد الاعتبار القانوني أو القضائي، فإذا انقضى هذا الأجل دون أن يرتكب جريمة ما من نوع جريمته الأولى أو أشد منها أثراً على الأمن والمجتمع. فإنه يكون قد استحق ما بذل له من عون ورفع عن كاهله سوء ما اقترف؛ وتسقط هذه السابقة نهائياً؛ وإلا أعيد تسجيل السابقة الأولى؛ وعملاً بمقتضى مواد العود في حالة انطباقها.

واند كانت هذه المقترحات أمام الحكومة حينما أولت الموضوع عنايتها وازمعت دراسته ابتغاء إصدار تشريع يحقق الهدف المنظور إليه، وانتهت إلى أن أصدر وزير العدل قراراً في ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ بشأن السابقة الوحيدة. عدل فيه القرار الصادر بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١، وفرق بين حالتين الأولى منهما إذا طلب المحكوم عليه تذكراً السوابق، فلا تثبت فيها السابقة الوحيدة بقيود معينة، والحالة الأخرى أن يكون طلب التذكرة بناء على رغبة سلطة عامة وحينئذ تدرج بها جميع السوابق.

فلقد نص في المادة الرابعة عشر المعدلة على أنه «لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه الأحكام الآتية:

- ١ - الأحكام التي رد اعتبارها عنها قضاء.
 - ٢ - الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بالإنذار المحكوم عليه بوصفه متشرداً أو مشتتباً فيه. وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة مما يحفظ عنه صحيفة وفيش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية. وأن تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالعفو عنها.
- وان المقترحات السالفة الإشارة إليها. وما انتهى إليه قرار وزير العدل لا تخرج جميعها من العيوب. وإنما توجه إليها أسهم النقد من كل جانب. وتركز جميعاً في أمرين يتفرع عنهما مأخذ عدة.

فهي لم تضع من الضوابط ما يطمئن أفراد المجتمع قبل نوع معين من الجرائم، وإنما أطلقت الحكم عاماً بالنسبة للسابقة الأولى؛ وهو أمر بالغ الخطورة إذا ما استعرضنا أمام نظرنا بعض الجرائم التي لها مساس بخلق الشخص؛ وتتل في ذلك على انحراف يخشى منه إن الحق يعمل وكانت صحيفته لا تكشف عنه. ممن تهم بالتحريض على الفسق والفجور ويقضى بإدانتها؛ ثم تبغى العمل كمرية في منزل أو عيادة في مستشفى أو خادمة في مدرسة، هل يكون من صالح أهل المنزل أو مرضى المستشفى. أو طالبات المدرسة إلحاق مثلها بالعمل. وهل يطمئن إلى أن جريمتها إنما كانت عن طيش ونزق وأن العقوبة أردعتها. وكفلت تغيير انحراف فيها؟ وهل اطمئنان الفرد إلى خادم يتقدم له بصحيفة بيضاء فلا ليست وراءها سابقة ملغاة. هو ذات الاطمئنان حينما تكون

(١) راجع ملف السابقة الأولى بوزارة العدل.

الصحيفة رغم بياضها قد سبق لصاحبها أن أدين في جريمة سرقة . وإن تقوم هنا حجة الراى القائل بعدم إلغاء السابقة الوحيدة لاحتمال أنها ليست الأولى فعلا ؟

ومن ناحية أخرى فإن تلك المقترحات قد خص بعضها فريقا من المحكوم عليهم دون الفريق الآخر من التمتع بميزة إلغاء السابقة الأولى ، حال أن بعض الأحكام التى تدرج بالصحيفة قد لا تكون مانعا فى نظر المجتمع من إلحاق صاحبها بعمل يرتزق منه .

وإنه لمن الأفضل أن نتناول بالبحث الاقتراحين سالفى الإشارة إليهما ثم دراسة قرار وزير العدل .

فالاقتراح الذى تقدمت به اللجنة الشعبية لاصلاح السجون تتجلى خطورته فى تعميمه لقاعدة إلغاء السابقة الأولى على وجه مطلق . ولقد رأينا مدى ما قد تسفر عنه من أخطار تنبئى وقاية المجتمع منها . وهو حين يقيد هذا الاطلاق بجواز ارجاع السابقة الأولى وآثارها إذا ما ارتكب المحكوم عليه جريمة متشابهة لتلك التى صدر الحكم فيها أو أشد منها . فإنه يبعث الحياة إلى أمر قد مات وما له أن يعود . وفضلا عن هذا فإنه يفترض أنه لا يطرح أمر السابقة الأولى على القضاء إذا ما ابتغى معرفة ماضى المتهم . وهو أمر لا يتفق والعدالة ولا مع نصوص القانون التى توجب إعمال قواعد المود فى مثل هذه الصورة . ولا أهمية لإلغاء عدم إدراج السابقة الأولى عند وقوع جريمة أخرى معه . إذ أنه قد تحقق الغرض من الإلغاء بفتح باب العمل للمحكوم عليه بعد أن كانت السابقة تقف فى وجهه .

والذى يؤخذ على مشروع مصلحة السجون هو التعميم والاطلاق الأمر ذو الأثر الخطير على صالح المجموع كما سلف البيان . وإن كان يحمده مذهب فى توقيت انتفاع المحكوم عليه بإلغاء السابقة الأولى حتى يدل على أنه قد انصلح حاله فعلا .

وأما التعديل الذى أدخل على المادة الرابعة عشر من القرار الوزارى الرقم ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ فتعيبه عدة أمور .

فهو قد سوى فعلا بين الجنايات والجنح فى عدم إدراجها فى تذكرة سوابق المحكوم عليه ، بيد أنه قيد الجنايات منها بأن تكون العقوبة الصادرة فيها لا تتجاوز الستة أشهر حبسا ، مع أن من الجنايات وإن قضى فيها بمثل هذه العقوبة تجعل من المحكوم عليه فردا غير صالح للالتحاق بنوع معين من الوظائف للجريمة متلك المرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . فعند إعمال المادة ١٧ من ذلك القانون يجوز النزول بالعقوبة إلى ستة شهور حبس . ومثل هذا الشخص لا يصح اشتغاله بعمل فراش فى مدرسة للبنات . ومن الجنايات وإن قضى بعقوبة الجناية ؛ إلا أنها — كما سلف القول — لا تدل على خطورة فى مرتكبها وعدم صلاحيته للالتحاق بالاعمال كجناية احراز سلاح أو احراز مخدرات (١) .

(١) بين من الإحصاء القضائى الذى تصدره وزارة العدل سنويا عن عام ١٩٥٤ أن القضايا المحكوم فيها من

وتحديد مدة الحبس بما لا يزيد على ستة أشهر هو تحديد تحكيمي ، وتختلف فيه مصائر الناس . فنن القضاء من يقضى في واقعة معينة بالحبس ستة شهور ؛ حين أنه لو طرحت على غيره لكان الحكم الصادر فيها بالحبس لتسعة أشهر أو سنة ، وذلك وفقاً لما إذا كان القاضي يميل إلى الرحمة أو هو قهيب من الشدة ؛ وتلك مسألة غير متكورة . وبغضاً عن هذا فإن بعض الجرائم — كما سلف البيان — يعد مرتكبها خطراً حتى ولو كان الحكم الصادر فيها بالحبس لمدة أقل من ستة أشهر ، كالسرقات التي تقع من الخدم على أموال مخدميهم .

وأخيراً فإن تقييد هذه الميزة بعدم صدور حكم آخر بأية عقوبة بما يحفظ عنه صحيفة ريش بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية فيه بحافاة العدالة قد يرتكب الشخص جريمتين ، وفي كل مرة تدفعه ظروف لا تدل على خطورته ، ولا يكون من العدالة حينئذ أن تقف الجريمتان في سبيل العيش الشريف . والصورة العملية المشاهدة وإنما هي جرائم تهديد الحجزات الإدارية التي تقسح من المزارعين على أموالهم المحجوز عليها إدارياً والتي تعتمد على مدار السنين .

ولعل هذه الانتقادات توحى بفكرة حصر الجرائم ونقسيمها إلى فئتين ؛ الأولى منها لا تدرج أحكام الادانة الصادرة فيها بتذكرة سوابق الشخص ، والفئة الأخرى تثبت أحكامها في التذكرة . بيد أن هذه النظرة إن بدت ظاهرة الوجاهة إلا أنه يعيبها أنها غير ميسورة عملاً لضخامة عدد الجرائم التي يجب وضعها في الميزان فضلاً عن أن الجريمة الواحدة يختلف الأمر بشأنها إن أخذت في الاعتبار بالنسبة لشخص فاعلاً .

•••••

محاكم الجنايات بحسب أنواع الجرائم قتل ٢٩٦ ، شروع في قتل ٣٠٤ ، وضرب أفضى إلى الموت ١٦١ وضرب ترك عامه مستديمة ٦١٠ ، سرقات ١٦٥ وشروع في سرقة ٥٦ ، مخدرات ١١٠٥ ، وشوة ٧٢ ، اعتناق ترويج مبادئ الهداية ٨ فسق وهتك عرض ١٢٩ ، سلاح ٤٩٥ ، تزوير ٢٠٦ ، اختلاس ٥٣ ، تزيف ٥٥ ، حرق ١٠٥ ، عود ٢٥٠٩ ، جنابات أخرى ٥٢ جنح حكم فيها من محاكم الجنايات ١٠٤ ، سرقات ٦ ، جنح أخرى ٤ ، والجملة ٤١٤ .

نظرة القانون الانجليزى

فى جرائم الاحداث

للاستاذ محمود التوتى القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

قسم القانون الانجليزى المسئولية الجنائية تبعا لعمر المتهم . فحددما بالألا مسئولية فى السن دون الثامنة . إذ اعتبر أن الطفل فى هذه السن لا يمكن أن يرتكب جريمة مهما حاول . ومهما كانت وسيلة . فورد فى المادة الخمسين من قانون الاحداث سنة ١٩٣٣ دانه من المفروض قطعاً أنه ليس هناك طفل دون الثامنة من عمره يمكن أن يكون مذنباً فى أية جريمة . وهذا الفرض لا يقبل لإثبات عكسه .

أما فى السن من الثامنة إلى الرابعة عشر فهو أيضاً غير قادر على ارتكاب جريمة ما غير أن هذا الفرض قابل لإثبات عكسه . وذلك فى حالة تقديم الدليل القاطع على أن تدمير الحدث أو شراسته غير العادية أو تصرفه المنطوى على الشر كان على علم منه بأن ما يفعله مخالفاً للقانون وأنه خطأ يستوجب العقاب . وهذا الدليل المثبت للجريمة — هو من ناحية أخرى دليل على نضوج مبكر نفس لهذا الطفل البائس وهذه الفئة الأخيرة قد سماها المشرع بالأطفال المنحرفون Delinquent children .

وأما من كان فى السن ما بين الرابعة عشر ودون السابعة عشر فانهم يعاملون معاملة أشد قسوة نوعاً ما وهم ما يطلق عليهم الأحداث young persons .

وأما من هم فى السابعة عشر فيتمتعون من البالغين adults ويحاكمون أمام المحاكم العادية مع بعض القيود التى ترد على العقوبة . فمثلاً جاء فى المادة السادسة عشر من قانون العدل الجنائى الصادر فى سنة ١٩٤٨ د بأنه لا يمكن أن يصدر حكم الاعدام على من كان عمره أقل من الثمانية عشر عاماً وقت ارتكابه الجريمة ، ونصت المادة السابعة عشر من القانون نفسه « لا يمكن للمحكمة أن تبعث بشخص أقل من واحد وعشرين عاماً إلى السجن إلا إذا كان رأياً قد استقر على أنه ليس تمت وسيلة أخرى مناسبة لمعاملة المتهم » .

محاكم الأحداث

هى محاكم أنشئت خصيصاً للنظر فى أمور الأحداث المنحرفون وإجراءاتها هى بصفة عامة كالإجراءات التى تتبع عادة أمام المحاكم الجنائية الأخرى . مع مراعاة بعض التعديلات الواردة فى اللائحة التنفيذية لقانون الأحداث الصادر فى سنة ١٩٣٣ . إذ تقرر المادة الخامسة منها « أنه يسمح للوالد أو الوصى أن يساعد الحدث فى تحضير دفاعه بما فى ذلك استجواب شهود الإثبات » كما أن المادة السادسة من اللائحة تلزم القاضى بأن يشرح التهمة للطفل أو الحدث فى لغة مبسطة

مناسبة لعمره ، وتفكيره ، وإدراكه بحيث يستطيع أن يكون على بينة من أمر نفسه . وأن يعرف جيداً مدى مسئوليته عن التهمة الموجهة إليه . وإلا كان الحكم باطلاً .

كما ألزم القانون في المادة ٥٩ فقرة أولى القاضى بوجوب الامتناع عن استعمال الألفاظ الآتية : إدانة . حكم . اتهام . مذنب ، وعليه أن يستبدلها أو يستعوض عنها بألفاظ أخرى يمكن أن يؤدي نفس المعنى . كما أن المادة ٧٧ من ذلك القانون تنص على عدم انعقاد محكمة الأحداث في المبنى أو الغرفة التي تتعقد فيها المحاكم الأخرى وفي أيام غير أيامها وأوقات غير أوقاتها . فضلاً عن أن جلساتها تعقد في سرية تامة على أن للمحكمة أن تسمح للصحفيين حضورها أو أى شخص آخر ترى مبرراً لحضوره . كما يسمح للضباط أو المحامين بذلك ولكن في القضية التي ارتبط بها عمله فقط . هذا - والمادة ٩٤ تحظر على الصحف عند نشر أخبار محاكمات الأحداث أن تكشف عن اسم الحدث أو عنوانه أو اسم مدرسته أو أصدقاءه أو أية بيانات أخرى يقصد بها الاستدلال على شخصه أو شخص أى طفل أو حدث آخر له علاقة بالمحاكمة سواء كان شاهداً أو مدعياً أو مجنى عليه . على أن هذا الحظر ليس مطلقاً فقد ترى المحكمة التصريح بالنشر في حالتين : (١) إذا كان في النشر صالح المجتمع . (٢) أو صالح العدالة . وقبلها تسمح المحاكم بذلك .

تشكيل محكمة الأحداث :

تتكون محكمة الأحداث من ثلاثة قضاة ويستحسن دائماً أن تكون من بينهم سيدة . ويشترط في هؤلاء القضاة أن يكونوا ممن يهتمون بصفة خاصة بشئون الأحداث وعن يلدون للمأما كافياً بمشاكل الطفولة ومعاملة الأطفال أو عن سبقت لهم التجربة في ميدان الأعمال الاجتماعية المختلفة التي تؤهلهم للجلوس كقضاة في محاكم الأحداث . ويحال هؤلاء القضاة إلى المعاش إذا بلغوا سن الخامسة والستين .

وبالرغم من أن سلطة قضاة الأحداث في فرض العقوبات سلطة ضيقة وأقل من القاضى العادى إلا أن لهم سلطاناً أعظم انشاعاً في فرض وسائل الإصلاح المختلفة حسباً يرونها ملائمة للحدث أو للطفل فنصت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من ق سنة ١٩٣٣ على ما يأتى : -

« على كل محكمة عند النظر في قضية طفل أو حدث أن تأخذ في الاعتبار رعاية الطفل أو الحدث وأن تتخذ في الحالة المناسبة الخطوات اللازمة لإبعاده عن الوسط غير المرغوب فيه . ولضمان ذلك ورد النص الخاص بتعليمه وتدريبه مهنيّاً ، فيجوز للمحكمة مثلاً أن تضع الحدث الذي تثبت إدانته guilty تحت الاختبار مدة من الزمن معقولة أو تخلى سبيله إخلاء مشروطاً أو مطلقاً . على أنه يجوز إعمالاً للمادة ٥٧ أن ترسله إلى مدرسة معتدة أو تضعه في رعاية شخص يصاح للرعاية . وعقوبة الإرسال إلى المدرسة غير جائز لمن كانت سنه أقل من عشر سنوات إلا إذا رأت المحكمة أنه ليست بمك وسيلة أخرى لمعالجة أمره . كما أن الحدث لا يبقى في المدرسة أكثر من ثلاث سنوات حتى من السادسة عشر فإذا بلغها أو زاد عنها فانه من غير المسموح له أن يبقى إلا لسن

التاسعة عشر فقط ويمكن اخلاء سبيل الحدث أثناء بقاءه في المدرسة بتصريح خاص وبناء على طلب يقدم للمحكمة والتي تبحثه على ضوء التقارير الخاصة بسلوك الحدث وتبدي رأيها فيه .

ويلاحظ أن المشرع الانجليزي رأى عكس ماأراه المشرع المصري في حالة اشتراك الحدث مع بالغ في ارتكاب جريمة واحدة إذ الاختصاص عندهم للمحاكم العادية دون محاكم الاحداث إلا إذا رأت المحكمة عند نظر الدعوى وجوب فصل الأعمال المنسوبة للحدث عن أعمال البالغ فتندئذ تحيلها بالنسبة الأول إلى محكمة الاحداث المختصة .

العقوبات التي توقع على الحدث :

توجد في هذه المعالجة لإيراد العقوبات التي توقعها محكمة الاحداث لأنها طويلة مسبهة ومفصلة بشكل غير عادي وهي على أية حال تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : في الجرائم التي يجوز الحكم فيها على مرتكبها إذا كان بالغاً بالغرامة فقط . وهذه يقضى فيها على الحدث بأحد الأمور الآتية :

(١) اطلاق سراحه بلا قيد ولا شرط .

(٢) اطلاق سراحه بشروط .

(٣) وضعه تحت الاختبار .

وفي هذه الحالات الثلاثة يجوز الحكم على الحدث بالتعويض إن كان له مقتضى .

(٤) ارساله إلى الحجز الخاص . وليس لهذا النظام شبيه في مصر وكثير من البلاد .

(٥) الحكم بادخاله مركزاً من مرا كز رعاية الاحداث .

(٦) تغريمه أو الحكم عليه بالمصاريف الجنائية .

(٧) الحكم على والديه بالغرامة أو بتقديم ضمان عنه .

القسم الثاني : إذا كانت الجريمة مما يقضى فيها على مرتكبها البالغ بالحبس . فإنه يقضى فيها

على الحدث بإحدى العقوبات الآتية :

(١) ارساله إلى مدرسة معتمدة .

(٢) وضعه تحت رعاية شخص صالح للرعاية .

(٣) ايداعه لإصلاحية الاحداث .

فاذا كان الحدث قد بلغ من العمر أكثر من ستة عشر عاماً فإنه يرسل إلى معهد بورستال

Borstal Institution - وفي مقال آخر سنتحدث بإذن الله عن هذا المعهد لأهمية نظمه

وإجراءاته .

انعدام الرضاء كسبب لبطلان الزواج

في القانون المقارن

للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الاستئناف والمدرس المنتدب بكلية البوليس

- ٢ -

عرضت في مقال المنشور في العدد السابق لحكم انعدام الرضاء بالزواج في القانون المصري واليوناني والانجليزي والفرنسي . وأتناول في هذا العدد حكم انعدام الرضاء بالزواج في القانون السويسري والألماني والإيطالي .

القانون السويسري :

يعلق القانون السويسري وجود الزواج على توافر عناصر ثلاث هي : اختلاف الجنس ورضاء الطرفين ولو كان رضاء معيباً وإجراء الزواج أمام موظف الحالة المدنية . وعلى ذلك يترتب على تخلف رضاء الطرفين بالزواج انعدامه *Inexistence* وليس بطلانه فقط . وبذا يحق لكل ذي مصلحة أن يحتج بهذا الانعدام ولا يسقط هذا الحق بالتقادم (١) . ويختلف انعدام الزواج عن بطلانه في القانون السويسري في أن الأول لا يترتب عليه أية نتائج ولو كانت مؤقتة ، في حين أن الثاني فإن وجوده ولو كان ناقصاً أو عرضياً يترتب نتائجاً قانونية حتى يقضى ببطلانه بحكم من القضاء .

عيب الرضاء :

أخذ القانون المدني السويسري في مجال البطلان النسبي في الزواج بعيوب الرضاء الثلاث المعروفة في القواعد العامة وهي الغلط والتدليس والتهديد ، وسنتناول الكلام على كل منها بإيجاز :

أولاً - الغلط :

تنص المادة ١٢٤ من القانون المدني السويسري على أنه لا يجوز لأي من الزوجين أن يطلب إبطال الزواج : (أ) إذا كان المدعى قد أجرى مراسم الزواج تحت تأثير الغلط إما لأنه لم يكن يريد الزواج وإما لأنه لم يرد الزواج من أصبح زوجها . (ب) إذا كان قد أبرم الزواج تحت تأثير غلط في الصفات الجوهرية للزوج بحيث يترتب على تخلفها أن تصبح الحياة المشتركة غير محتملة .

(١) روزيل وماتتا شرح القانون المدني السويسري الطبعة الثانية الجزء الأول من ٢٢٠ نبذة ٢٤٦ . ويبدو أن الانعدام في هذه الحالة ليس صورة من صور البطلان لأنه يبرهن انعدام كل أثر للإرادة القانونية أي كل تعبير أو إضاح لها (راجع رسالة الدكتور جيل الشراوي في نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المصري طبعة ١٩٥٦ ص ٢٢٩) .

ويبين من هذا النص أن الزواج يكون قابلا للإبطال تأسيسا على "خط في حالتين :
الحالة الأولى : إذا كان رضاء المدعى بالزواج قد شابه الغلط بحيث أنه لم يكن يريد الزواج أصلا
أو لأنه لم يرد الزواج عن أصبح زواجه . ويقع عبء إثبات وجود مثل هذا الغلط على عاتق
الزوج المدعى .

وفي الحقيقة أنه يصعب تصور حالة الشخص الذي لا يريد الزواج ويكون كامل الإدراك ولم يقع
تحت تأثير طرق احتمالية أو تهديد ، ويرضى بمراسم الزواج تحت تأثير الغلط وكذلك فإن الغلط
في شخص الزوج نادر الوقوع عملا بل أنه يكاد يكون من المستحيل حدوثه (١) .

الحالة الثانية : إذا كان الزوج قد أبرم الزواج تحت تأثير الغلط في الصفات الجوهرية للزوج
والتي يترتب على تخلفها صيرورة الحياة المشتركة غير محتملة .

فلا يكفي لكي يعد الغلط سببا من أسباب قابلية الزواج للإبطال أن تكون الصفات التي وقع
الغلط فيها جوهرية ، بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون من شأن تخلفها جعل الحياة المشتركة غير
محتملة ، إذ أنه من النادر ألا يصطبغ الزواج بشيء من خيبة الأمل . وعلى ذلك لا يعد غلطا
في صفة جوهرية الغلط الواقع في الثروة أو المركز الاجتماعي . وكذلك لا يعد من قبيل ذلك الغلط
في الصفات الطبيعية *qualités physiques* اللهم إلا إذا اكتشف الزوج الذي وقع في الغلط
وجود علة أو عاهات في الزوج الآخر أو كان هذا الأخير مصابا بالعجز الجنسي الطبيعي
أو العارض (٢) .

وتتصرف عبارة "الصفات الطبيعية" في أغلب الأحوال إلى معنى معنوي . كما لو اكتشف
أحد الزوجين أن زوجه قد حكم عليه لجريمة مخلة بالشرف أو أنه يمارس مهنة غير شريفة أو أنه
مصاب بنقص وراثي أو شذوذ في الطباع ... الخ . ويعتبر كذلك من قبيل الغلط في الصفات
الجوهرية أن يتزوج رجل من سيدة تخفي عنه حياتها المستهتره السابقة أو كونها حامل عند الزواج ،
وعلى العكس من ذلك لا يسمح بتطبيق نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ سالف الذكر الغلط
الواقع على الشعور أو المعتقدات أو كون الحماة ذات طابع حاد .

ويجب الأخذ في تقدير الغلط في الصفات الجوهرية بمعيار شخصي . ويشترط أن يؤدي هذا
الغلط إلى جعل الحياة المشتركة غير محتملة .

(١) يمدنا العمل بمجاذبة من هذا النوع إذ حدث أن اصطنع مسجون أسباني أدخل في فرنسا ، تذكرة حالة
شخصية نسب فيها نفسه لعائلة معينة . ونجح في حل فتاة على التزوج منه . وبعد إتمام مراسم الزواج اكتشفت الزوجة
أنها وقعت في براثن خيال . فتل هذا الغلط لا يستبر سببا من أسباب قابلية الزواج للإبطال إلا إذا كان هو السبب
الدافع إلى إتمامه . وهو أدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ١٢٥ التي تتكلم عن التبليس كسبب من
أسباب جعل الزواج قابلا للإبطال . حكم محكمة بوج Bourges بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٢٧ مشار إليه في روزيل
وماتا المرجع السابق من ٢٢٣ نبذة ٣٥٥ .

(٢) روزيل وماتا المرجع السابق من ٢٢٤ .

من له حق طلب الابطال للغلط :

بشكل عام لا يستطيع غير الزوج الواقع في الغلط أن يطلب ابطال الزواج سواء أكان مبنى عليه الفقرة الأولى أو الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدني السويسرى . على أنه إذا كان الزوجان معا قد وقعوا في الغلط فيكون لكل منهما أن يطلب الحكم بالابطال . وهذا تطبيق للقواعد العامة .

ثانياً - التدليس :

يرى أحد الفقهاء الفرنسيين القسداى (١) أن الناس يتوصلون في الزواج بالغش (٢) *en mariage, il trompe qui peut* وهذا مادعا المشرع الفرنسى إلى عدم اعتبار التدليس سبباً من أسباب ابطال الزواج ما دام لا يكون من نتيجته وقوع أحد الزوجين في الغلط في شخص الزوج الآخر .

أما المشرع السويسرى فقد جعل من التدليس سبباً موجبا لابطال الزواج إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢٥ من القانون المدني . وتنص هذه المادة على أنه : يجوز لأى من الزوجين أن يظلم على الزواج :

١ - إذا كان الزوج الآخر أو الغير ممن يكون قد تواطأ معه قد أغراه عمداً بحيث يترتب على ذلك وقوعه في غلط يتعلق باعتباره زوجه .

٢ - إذا كان قد أخفى عنه وجود مرض ذى خطر على صحته أو صحة أحد من فروعه .

وبين من هذا النص أنه يشترط لكي يقضى بابطال الزواج استناداً إلى الاغراء المتج لوقوع الزوج في غلط يتعلق باعتباره زوجه الآخر . أن يصدر هذا الاغراء إما من الزوج المدعى عليه أو من أحد من الغير الذى يكون متواطئاً مع الزوج الآخر . ولا يكون الزواج قابلاً للابطال إذا تم الاغراء خارج هذه الحدود اللهم إلا إذا ترتب عليه وقوع الزوج المدعى في غلط في شخص الزوج الآخر أو في صفاته الجوهرية .

وكان المشروع الذى تقدم به المجلس الفيدرالى يتضمن تخويل أى من الزوجين حق طلب ابطال الزواج حق ولو كان الغلط ينصب على اعتبار عائلة الزوج المدعى عليه . ولكن البرلمان حذف هذه العبارة .

على أنه يشترط أن يكون الغلط المدعى بوجوده في اعتبار الزوج الآخر أو في حياته أو سلوكه قبل الزواج ، هو السبب الدافع للمدعى إلى الزواج منه بحيث لولاه لما أقدم على زواجه (٣) .

والاغراء الذى يكون من نتيجته وقوع الزوج المدعى عليه في الغلط يجب أن يكون بحسب الأصل مصحوباً بأعمال إيجابية أو طرق احتيالية . ولا يعتبر السكوت أو الكتمان من قبيل ذلك

(١) أنطوان لوازيل وقد عاش في القرن السادس عشر وهو مؤلف كتاب الطرق البرقية .

(٢) روزيل وماتتا المرجع السابق ص ٢٢٥ .

(٣) ولا يكتفى أن ينصب الغلط على سمة الزوج الآخر أو مركزه الاجتماعى .

إلا في أحوال خاصة كما لو كان الزوج قد تخلص من الإجابة على الأسئلة التي وجهها له الزوج الآخر والتي تتعلق باعتباره وكيانه منتحلاً اعذاراً كافية . ويمكن لتبرير طلب ابطال الزواج استناداً إلى المادة ١٢٥ فقرة أولى أن يقيم المدعى الدليل على الاغراء الذي اتبع الغلط دون اشتراط أن يؤدي هذا الغلط إلى جعل المعيشة المشتركة فوق طاقة المدعى .

أما الفقرة الثانية من المادة ٢٥ المذكورة فهي تجعل من اخفاء أحد الزوجين عن الآخر وجود مرض ذي خطر على صحته أو صحة أحد من فروعِهِ سبباً لبطلان الزواج يجوز للزوج الآخر أن يتمسك به . ويمكن أن يتدرج في عداد الأمراض التي تستوجب تطبيق هذه الفقرة : الصرع والزهرى والسل والمهتريا وبعض الأمراض الجلدية كالبرص ... الخ ويتمنع قاضي الموضوع بسلطة تقديرية واسعة في هذا النطاق فهو الذي يقدر من ظروف الحال ما إذا كان المرض المصاب به أحد الزوجين والذي أخفاه عن الزوج الآخر يترتب عليه تعريض حياة هذا الأخير أو أحد فروعِهِ للخطر أم لا .

ويرى بعض الشراح (١) أن الإثبات صعب في هذا المجال إذ يقع على عاتق الزوج المدعى أن يقيم الدليل على وجود المرض وعلى علم الزوج الآخر به وإخفائه عنه . إذ يستطيع هذا الأخير أن يدعى جهله بإصابته بهذا المرض خاصة إذا كان مستتراً لا تدل عليه علامات ظاهرة .

وإذا أشهد الزوج المدعى الطبيب المعالج للزوج الآخر فإن لهذا الطبيب أن يمتنع عن الشهادة حماية لسر المهنة . إلا أنه يخفف من حدة ذلك أنه عند اخفاق المدعى في طلب بطلان الزواج استناداً إلى هذا السبب فإنه يجوز له أن يطلب التطلق طبقاً لنص المادة ١٤٢ من القانون المدني السويسري التي تجيز لأي من الطرفين أن يطلب التطلق من زوجه الآخر إذا أصيبت الحياة الزوجية في الضميم بحيث أصبحت فوق طاقة طالب التطلق ، إذ أن وجود أي من الأمراض الخطيرة المعدية لاشك من الأمور التي تسبب تصدع العلاقة الزوجية . كما أنه من الجائز أن يستند الزوج المدعى في طلبه البطلان إلى نص الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدني السويسري السابق الإشارة إليها .

ثالثاً - التهديد .

تنص المادة ١٢٦ من القانون المدني السويسري على أنه : يجوز لأي من الزوجين أن يطعن على الزواج إذا كان قد أبرمه تحت تأثير تهديد بخطر عظيم وحال على حياة أو صحة أو شرف المدعى أو أحد من أقربائه . ويقصد بالتهديد كل وسيلة تستعمل لبعث الرهبة في النفس فيختار الشخص الزواج دفعا لخطر شديد حددته المادة بأن يكون خطراً حالاً على حياة أو صحة أو شرف المدعى أو أحد من أقربائه والذي يجعل العقد قابلاً للإبطال هو ما يحدثه التهديد من رهبة تؤثر على إرادة الزوج المهدد فلا يكون حراً في اختياره الزواج .

(١) روزيل وماتتا المرجع السابق ص ٢٢٦ .

١٢٦- وتتميز كلمة «الاتقابة» preches الواردة في المادة ١٢٦ إلى الأصول والفروع وكل
التي يمكن أن يوصل بالزوج بالهدد اتصالا وثيقا سواء أكان أساسه القرابة parente أو المودة القوية
affection فالخطبية والصديق الحميم مثلا يتدرجان تحت هذا النص .

ولا يهم بعد ذلك أن يصدر التهديد من الزوج الآخر أو من الغير كما أنه من اللازم أن يقيم
الزوج المدعى الدليل على أن الحياة الزوجية أصبحت غير محتملة بالنسبة إليه .

سقوط الحق في طلب البطلان :

لا يقبل طلب إبطال الزواج استنادا إلى أي من الأسباب المنصوص عليها في المواد من
١٢٢ - ١٢٦ إلا من الزوج الذي عيب رضاؤه بغلط أو تدليس أو تهديد .

ولم ير المشرع السويسري أن يترك الباب مفتوحا للطعن على الزواج إلى ما لا حد له بل نص
في المادة ١٢٧ مدق على أن الدعوى تقادم بمضى ستة أشهر من التاريخ الذي علم فيه صاحب الحق
بسبب البطلان ، أو من الوقت الذي تحجرت فيه إرادته من التهديد الذي كان واقعا عليه . وفي جميع
الاحوال تقادم الدعوى بمضى خمس سنوات من تاريخ الزواج .

وظاهر أن هذا النص لا يتوقف تطبيقه على استمرار المعيشة المشتركة خلال فترة السقوط كما نص
على ذلك القانون المدني الفرنسي في المادة ١٨١ منه . بل أن الاجازة الضمنية المستفاد من انقضاء الفترة
التي تنص عليها المادة ١٢٧ مدق سويسري تلحق أثرها ولو كان الزوجان يعيشان منفصلين .

وإذا أقام أحد الزوجين دعوى الإبطال استنادا إلى وجود عيب في إرادته اكتشفه لمدة تقل
عن ستة أشهر فدفع المدعى عليه الدعوى بأنه يعلم بالغلط أو بالتدليس أو أن التهديد ارتفع عنه منذ
أكثر من هذه المدة وبالتالي يكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط بمضى المدة ، فإن عبء الإثبات
يقع على عاتق هذا الأخير (١) .

وكذلك يسقط الحق في إقامة الدعوى بالعفو pardon إذا كان حصوله غير مشكوك فيه ،
وذلك رغم عدم نص المشرع على ذلك بالنسبة إلى البطلان كما فعل بالنسبة للتطليق في المادتين ١٢٧
فقرة ثالثة و ١٣٨ فقرة ثالثة (٢) . ونرى أن العفو في هذا المجال يعني اجازة صريحة للعقد القابل
للإبطال وهو ما يجوز وفقا للقواعد العامة .

ولا يسقط حق الزوج في إقامة دعوى البطلان لعيب الرضا إذا توفي الزوج الآخر . فقد نصت
الفقرة الأولى من المادة ١٢٢ مدق سويسري على أنه « لا يجوز أن يحكم ببطلان زواج انحلت رابطة
دون طلب . ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب الحكم به » فهذه المسألة ولو أنها وردت في باب
الزواج الباطل وليس القابل للإبطال إلا أننا نرى أنها تنطبق على هذا النوع الأخير لاتحاد العلة

(١) روزيل وماتا المرجع السابق من ٢٢٧ التبذة رقم ٢٥٨ .

(٢) نفس المرجع السابق .

في الحالتين . وينحصر وجه التفرقة الوحيد في أن طلب الحكم ببطلان الزواج الذي انجلبت رابطة تأسيسا على سبب من أسباب البطلان النسبي لا يجوز قبوله من كل ذي مصلحة كما هو الشأن في الزواج الباطل وإنما من الزوج صاحب الحق فقط .

القانون الألماني :

لم ينظم القانون الألماني لا في نصوص القانون المدني الملغاة ولا في قانون الزواج الصادر سنة ١٩٤٦ انعدام الرضاء كسبب لبطلان الزواج . ولكنه هاج عيوب الرضاء الثلاثة (الغلط والتدليس والتهديد) ضمن أسباب البطلان النسبي للزواج فنص في المواد من ١٣٣٤ إلى ١٣٣٥ من القانون المدني والمواد من ٣١ - ٣٤ من قانون الزواج لسنة ١٩٤٦ على هذه الأسباب :

وتقف القاعدة التقليدية التي تقضي بالابطال بغير نص حائلا دون إمكان طلب بطلان الزواج استنادا إلى تخلف ركن الرضاء . فيه وإن كان يخفف من حدة هذا الحكم أن الغلط في القانون الألماني يرد على طبيعة الزواج ذاته فيتزوج الشخص وهو ليس عالما بما هو مقدم عليه وفي هذه الحالة يعتبر الغلط في حكم انعدام الرضاء لأن الرضاء المعتبر في كل عقد هو الرضاء الحر الذي ينصب على محل يعينه كل من الطرفين . فإذا تخلف منهم أحدهما لمقصود الزواج نتيجة الغلط فإن رضاءه يكون متخلفا وليس فقط مغيبا .

أولا - الغلط :

نظم القانون الألماني نوعين من الغلط الذي يشوب الرضاء في الزواج :

(١) الغلط في طبيعة العقد أو في شخص الزوج : فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٣١ على أنه "يجوز لكل من الزوجين أن يطلب إبطال الزواج إذا كان يجهل وقت إبرامه طبيعة العقد أو إذا كان لم يقصد إلى إبرام الزواج . ويكون الحكم كذلك إذا شاب رضاء الزوج غلط في شخص الزوج الآخر . " فهذه الفقرة تقابل في شق فيها المادة ١٣٣٢ من القانون المدني الألماني (والتي ألغيت بالقانون الصادر سنة ١٩٤٦ والتي كانت تتضمن نفس الحكم) وهي تعنى الحالة التي تكون فيها الإرادة الظاهرة للزواج غير موجودة عند أحد الزوجين ، غير أنه إذا كان ذلك نتيجة تحفظ ذهني *reserve mentale* أو تعبير صوري *déclaration simulée* أو غير جدي *non sérieuse* (هزلي مثلا) ، فإن الزواج لا يكون قابلا للإبطال ولا باطلا . وذلك على خلاف القواعد العامة التي تقضي بأن أيأ من هذه الأسباب يجعل التصرف القانوني قابلا للإبطال (المواد من ١١٦ إلى ١١٨ مدني ألماني) (١)

(١) راجع شرح القانون الألماني للأستاذة ينفوار وكاويل وآلا آخرين المرجع السابق تعليق على المادة ١٣٣٢ من ٦١ هامش ٢ ونفس المرجع تعليق على المادة ٢٣٣٢ مدني من ٥ هامش ٢ .

وقد يكون تخلف وجود الإرادة الحقيقية للزواج نتيجة غلط أو سوء فهم لمضمون التعبير وذلك من حالتين فقط :

الاولى : أن لا يعتقد أحد الزوجين أن العقد الذى يقدم على إبرامه هو زواج .

الثانية : أن تخالف الإرادة الحقيقية للزوج إرادته الباطنة وهاتان الحالتان نادرتان الوقوع عملا لانهما تفترضان وقوع الزوج فى غلط فاحش *méprise grossière* يصعب التسليم بوجوده إلا بالنسبة لزواج الإصم أو الأبكم أو الشخص الذى يجهل اللغة الألمانية مثلا . فاذا وجد مثل هذا الغلط فلا يهم بعد ذلك السعى وراء معرفة الظروف التى أنتجته أو البحث عما إذا كان الزوج الآخر له صلة بهذا الغلط أم لا ، وللزوج الذى وقع فى الغلط فقط أن يطلب إبطال الزواج وعليه عبء إثبات توافر الشروط التى يتطلبها النص .

وتتضمن هذه الفقرة أيضا حكما آخر هو أن الغلط فى شخص الزوج يبرر طلب إبطال العقد من الزوج الذى وقع فى هذا الغلط وهذا هو ما كانت تقضى به أيضا المادة ١٣٣٣ من القانون المدنى . والمقصود بالغلط فى شخص الزوج هو الغلط الذى يقع فى الذاتية الطبيعية للشخص فقط *identité physique* أما الغلط الذى يقع فى الشخصية المدنية *civil* أو القانونية للشخص فلا يدخل تحت مدلول هذا النص وإنما يدخل تحت حكم المادة ٣٢ التى تتكلم عن الغلط فى الصفات الشخصية للزوج .

(ب) الغلط فى الصفات الشخصية للزوج الآخر

نصت المادة ٣٢ من قانون الزواج لسنة ١٩٤٦ على أنه : يجوز لمن وقع من الزوجين فى غلط فى الصفات الشخصية للزوج الآخر عند إبرام الزواج ، والنزاع لو كان على بينة منها عندئذ لأحجم عن إتمام العقد ، أن يطن على الزواج بالإبطال .

وهذا النص كانت تجرى به المادة ١٣٣٣ من القانون المدنى (الملقاة) . وقد كان مشروع هذه المادة يتضمن عبارة : *rapports personnels* فكلمة للمقصود من الصفات الشخصية ، التى تضمنتها نص المادة . لحذفت هذه العبارة عند عرض المشروع على مجلس الريخستاغ الألمانى *Reichstag* وأريد بهذا الحذف تحديد نطاق الغلط المؤثر فى صحة العقد وعدم التعويل على كل ظرف يتعلق بالشخص وخاصة ما يتعلق بثروة الزوج . إذ لا يجوز الحكم بإبطال زواج بناء على طلب أحد الزوجين لوقوعه فى غلط فى مقدار ثروة زوجته مثلا .

وعلى ذلك لا يعتبر الغلط سببا لإبطال العقد وفقا لهذه المادة إلا إذا انصب على الصفات الداخلية فى شخص الزوج *qualités intrinseques de la personne* أى الصفات المعنوية *morales* ومن قبيل ذلك الغلط فى بكورة الزوجية *virginité* أو قبرتتها على الإنسال أو القدرة الجنسية لدى الزوج ... إلخ ، أما عن الشروط الخاصة بالثروة والمركز الاجتماعى فهى لا تدخل فى الاعتبار

إلا إذا ترتب على تخلفها إخلال خطير بكفاءة الزوج الشخصية أو تماس شديد بكرامته واعتباره .
ولا يكفي أن يتوافر هذا الغلط لدى أحد الزوجين على النحو المتقدم لكي يقضى بإبطال الزوج
بل يجب فضلا عن ذلك أن يكون هذا الغلط هو السبب الدافع للزواج .
سقوط دعوى الإبطال للغلط :

ويسقط الحق في إقامة دعوى الإبطال تأسيساً على الغلط في طبيعة الزواج أو في شخص الزوج
إذا أبدى الزوج صاحب الحق رغبته في الاستمرار في المعيشة المشتركة بعد انكشاف هذا الغلط له .
وهذا الحكم هو ما يجرى به الفقرة الثانية من المادة ٣١ .

أما دعوى الإبطال التي ترفع استناداً إلى الغلط في الصفات الشخصية للزوج فيسقط الحق في
رفعها إذا أبدى الزوج صاحب الحق رغبته في الاستمرار في المعيشة المشتركة بعد اكتشافه هذا
الغلط أو إذا كان طلب الإبطال غير مبرر تبريراً كافياً إذا أدخل في الاعتبار الظروف التي عاش
فيها الزوجان حتى وقت رفع الدعوى . (الفقرة الثانية من المادة ٣٢) .

ثانياً - التدليس :

تنص المادة ٣٣ من قانون الزواج في فقرتها الأولى على أنه يجوز لكل من الزوجين أن
يطلب إبطال الزواج إذا كان قد اندفع إلى إتمامه نتيجة تدليس واقع على ظروف لم يكن ليقبلها
لو تمتع بتقدير سليم لطبيعة العقد .

والتدليس هو تضليل العاقد بوسائل احتيالية لا يفاعه في غلط أو لاستمراره في غلط واقع فيه
يدفعه إلى إتمام العقد (١) فالعلاقة إذن وثيقة ما بين التدليس والغلط .

والتدليس لا يجعل العقد قابلاً للإبطال إلا للغلط الذي يولده في نفس العاقد (٢) .

هذه هي القواعد العامة في التدليس في العقود وهي بذاتها التي تنطبق بالنسبة لعقد الزواج —
فالغلط الذي يولده التدليس يجعل العقد قابلاً للإبطال دائماً وتأسيساً على أي سبب من الأسباب
أي ولو لم يرد على الصفات الشخصية للزوج الأمر الذي تشترطه المادة ٣٢ ولا يشترط أن
يصدر التدليس من الزوج الآخر بل يكفي أن يصدر من الغير . على أنه يلزم في هذه الحالة أن يكون
الزوج الآخر على علم بهذا التدليس ويقع عبء وجود هذا العلم على عاتق الزوج طالب الإبطال (٣) .
ويستثنى من عمومية ورود التدليس على أي ظرف يتعلق بالزوج وصلاحيته في ذلك كأساس
لطلب إبطال الزواج ، أن يرد الغلط الذي يولده التدليس على ثروة الزوج الآخر فمثل هذا النوع
من التدليس لا يصلح سبباً من الأسباب التي تجعل عقد الزواج قابلاً للإبطال وهذا ما نصت عليه

(١) نظرية العقد للدكتور سليمان مرقس طبعة ١٩٥٩ من ٢٥٤ نبذة ٢٥٤ .

(٢) الوسيط للدكتور السهورى الجزء الأول من ٣١٨ نبذة ١٧٩ .

(٣) شرح القانون المدني الألماني المراجع السابق تعليق على المادة ١٣٣٤ من ٦٤ هامش رقم ٣ .

الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ بقولها : لا يجوز طلب ابطال الزواج استنادا إلى الغلط الواقع على إثارة له .

سقوط دعوى الأبطال للتدليس :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ على أنه : لا يجوز طلب الحكم بإبطال الزواج إذا كان التدليس صادراً من الغير دون علم الزوج الآخر أو إذا كان الزوج بعد انكشاف التدليس له قد أبدى رغبته في الاستمرار في المعيشة المشتركة .

وبين من هذا النص أن دعوى الأبطال للتدليس لا تكون مقبولة في حالتين :

الأولى : إذا صدر التدليس من شخص من الأغيار ولم يكن للزوج الآخر علم بهذا التدليس .

الثانية : أن يدعى الزوج المدلس به رغبته في الاستمرار في المعيشة الزوجية مع الزوج الآخر بعد اكتشافه حصول التدليس به . ويفترض في هذه الحالة الأخيرة أن يكون التدليس قد صدر من هذا الزوج الآخر أو من الغير بشرط علمه به .

ثالثاً - التهديد :

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون الزواج على أنه : يجوز لأي من الزوجين أن يطلب ابطال الزواج إذا كان قد أقدم عليه نتيجة تهديد وتقابل المادة ١٣٣٥ من القانون المدني الألماني (المعناه) :

ويقصد بالتهديد كل وسيلة تستعمل لبعث الرهبة في النفس ، بحيث يختار الشخص المهدد الأقدام على الزواج دفعاً للضرر المهدد به . ولا يختلف التهديد المشروط في الزواج عما تقتضيه القواعد العامة في العقود .

ولا يشترط أن يصدر التهديد من الزوج الآخر ولا أن يكون له علم بحصوله . فيمكن أن يقع تهديد غير مشروع intimidation injuste يكون هو السبب الذي دفع الزوج إلى الزواج . ولا يتكلم القانون الألماني إلا عن التهديد وهو الإكراه الأدبي أو المعنوي . أما الإكراه المادي contrainte materielle الذي يبلغ من القوة حداً لا سبيل إلى دفعه فإنه يعطل الإرادة تعطيلاً كاملاً ويجعل الرضا معدوماً والعقد باطلاً لا قابلاً للإبطال لحسب (١) .

سقوط دعوى الأبطال للتهديد :

وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على أنه : لا يجوز طلب ابطال الزواج إذا أظهر الزوج

(١) شرح القانون المدني الألماني المراجع السابق تعليق على المادة ٣٣٥ من ١٩٦٥ فاستن ١٠١

رغبته في الاستمرار في المعيشة المشتركة بعد أن توقفت حالة الرهبة المتولدة عن التهديد .
ويقصد المشرع بذلك الاجازة الصريحة للزوج من الزوج الذي كان ضحية التهديد بعد ان يسترد
حرية وتحرر إرادته . (وهذا هو ما كانت تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٣٣٧ من نصوص
القانون المدني الملغاة) .

وظاهر من كل ما تقدم أن دعوى الإبطال لا تقبل إلا من الزوج الذي شاب رضاء غلط أو
تدليس أو تهديد .

القانون الإيطالي :

تنص المادة ١٢٢ من القانون المدني الإيطالي على أنه يجوز لأي من الزوجين أن يطلب إبطال
الزواج إذا كان رضاه مشوباً بإكراه أو معييباً بخلط .
والخلط الذي ينصب على صفات الزوج الآخر لا يعتبر سبباً من أسباب بطلان الزواج إلا إذا
استعان إلى خلط في شخصه .

أما الإكراه *violenza* فهو كل ضغط حسي أو معنوي على إدارة الزوج يجعله يختار الإقدام
على الزواج دفعا للشر المهدد به . ويرجع فيه إلى القواعد العامة في العقود .

خاتمة :

وبهذا نكون قد انتهينا من بيان حكم انعدام الرضاء بالزوج وعيوبه في القانون المقارن
ونتناول في مقال قادم إن شاء الله انعدام الاهلية كسبب لبطلان الزواج في القانون المقارن .
والله الموفق العليم .

نقل الموظف من الفئة المتوسطة

إلى الفئة العالية

للاستاذ إبراهيم إبراهيم شحاته مفوض الدولة

يعتبر موضوع نقل الموظف من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية أو العكس موضوعاً ذا أهمية حيوية وقد أثار كثير من الخلاف حول طبيعة هذا النقل من ناحية ، وحول تحديد أقدمية الموظف في الدرجة الجديدة المنقول إليها من ناحية أخرى ، وإن كانت هذه آراء تلك أو موقوفة على ما ينتهي إليه الرأي فيها إلى حد كبير .

وقد انقسم الرأي في هذه المسألة انقساماً ظاهراً على النحو التالي إلى أربعة مذاهب :

المذهب الأول : يرى أن النقل من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية يعتبر نقلاً نوعياً فهو تعيين جديد ولكن النقل بين كل من نوعي الفئة الواحدة لا يعتبر تعييناً جديداً ، فمن ينقل من كادر كتابي إلى كادر فني متوسط أو العكس لا يعتبر نقله نقلاً نوعياً أخذاً لحكم التعيين ومن ينقل كذلك من كادر إداري إلى كادر فني عال يعتبر منقولاً نقلاً عادياً (١) .

المذهب الثاني : يرى الفصل المطلق بين نطاق كل كادر عن الكادر الآخر حتى لو اتسببا لفئة واحدة ويقيم حساباً بين الكادرات الأربع بجهت لو تم النقل من أيها إلى غيره اعتبر النقل نقلاً نوعياً يأخذ حكم التعيين الجديد في جميع الأحوال بلا تفرقة بين فئة وأخرى ف سواء كان النقل من درجة كتابية أو إدارية أو فنية متوسطة أو فنية عالية إلى أخرى من بين هذه فإن الحكم واحد لا يختلف .

المذهب الثالث : يعترف بقيام الفصل بين الفئتين العالية والمتوسطة ويجعل النقل من واحدة لأخرى تعييناً جديداً فيما عدا استثناء واحداً هو حالة النقل الذي يتم طبقاً لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وهو ذلك الذي يجري حال نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ثم ينقل الموظف شاغل الدرجة بقرار من الوزير المختص إلى الدرجة العالية بعد حذف درجته من الكادر المتوسط وإضافتها إلى الكادر العالي ففي هذه الصورة وحدها يعتبر نقل الموظف نقلاً مكانياً بحتاً وتحتسب أقدميته في الدرجة الجديدة كما لو كانت هي هي أقدميته في الدرجة المتوسطة الأولى .

(١) يلاحظ أن التسم الاستشاري للفتوى والتعريض بمجلس الدولة قد أخذ بهذا المذهب الأول في فتاواه الأولى ومنها الفتوى الصادرة بجلسته ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ ، ثم أخذ بعد ذلك بالمذهب الثالث في فتاواه الصادرة بجلسته ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ .

المذهب الرابع . يزيل الجواز تماما بين الكادرات الأربعين الفئتين المتوسطة والعالية ويجعل النقل من أيها إلى الآخر نقلا عاديا في جميع الصور فلا يمكن أن يعتبر تعيينا في أية صورة وعلى هذا النحو يجعل الأقدمية عائدة إلى التاريخ الأول لطبقة الدرجة بغض النظر عن وصفها بما إذا كانت متوسطة كتابية أو فنية أو عالية إدارية أو فنية وهو أخطر المذاهب في اعتقادنا .

وسنعرض لكل من حجج هذه الآراء الأربعة ونوضح القول الفاصل في هذه المسألة التي باتت خطيرة الشأن بعيدة الأثر في تسيير الجهاز الوطني بالدولة .

ونستعمل القول فيها باستعراض النصين الجمهوريين في المسألة وهما نص المادة الثانية والفقرة الرابعة من المادة السابعة والأربعين من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وتنص المادة الثانية على أن تنقسم الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين عالية ومتوسطة وتنقسم كل من هاتين الفئتين إلى نوعين فني وإداري للأولى . وفي كتابي الثانية . وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هذه الوظائف ولا يجوز بغير إذن من البرلمان نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من نوع إلى آخر - أما الفقرة الرابعة من المادة ٧٧ فتعني دلي أنه (في حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي في نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة عالية من نوع درجته ومعادلة لها) .

ويستند الرأي الأول والثاني إلى حكم المادة الثانية تلك ، ويستند الرأي الثالث إلى حكم الفقرة الرابعة هذه ، أما الرأي الرابع الذي يزيل الجواز بين الكادرات الأربعة فإنه يستند إلى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة بمقولة إن هذه القواعد لم تفرق بين كادر وآخر فتحسب المدة التي قضيت في أحد هذه الكادرات بأكملها في الكادر الآخر الذي نقل إليه الموظف إذا توافرت الشروط الأخرى لضم مدد الخدمة .

وسنعرض حجج الرأي الأول مفندي حجج الآراء الأخرى في غضون هذا الاستعراض .

فنقول بأنه طبقا لنص المادة الثانية سالفة الذكر يعتبر كل كادر منفصلا تماما عن الكادر الآخر - ومستقلا بوظائفه ودرجاته عن وظائف ودرجات الكادرات الأخرى إذ لا يجوز نقل وظيفة من فئة إلى أخرى أو من كادر إلى آخر إلا بإذن من السلطة التشريعية وإذا كان مقتضى الفصل التام بين الفئتين هو استقلال كل فئة بدرجاتها ووظائفها فإن مقتضاها الضروري أيضا هو استقلال موظفي كل فئة من حيث المراكز القانونية المختلفة عن موظفي الفئة الأخرى بحيث لا يجوز الخلط بين مراكز هؤلاء وهؤلاء ولا بين حقوق هؤلاء وهؤلاء ، لأن الخلط بين هذه المراكز والحقوق المنتمية إلى نظم مستقل بعضها عن بعض أمر يخل باستقلال هذه النظم ، ويخل بأحكام القانون التي تضمنت قيام الاستقلال بين الفئة العالية والفئة المتوسطة كما تضمنت الاستقلال بين الوظائف الداخلة في الهيئة وتلك الخارجة عنها ، وعلى ذلك فإن من يلحق بواحدة من هاتين الفئتين العالية أو المتوسطة يحسب تاريخ التحاقه بها بدأ لأقدميته في هذه الفئة وفقا لأحكام القانون ، فإذا ألحق الموظف أولا بالفئة

المتوسطة بدرجة من النوع الكتابي مثلاً كانت أقدميته في هذا النوع من تاريخ التحاقه بهذه الفئة فإذا ألحق بعد ذلك بالنوع الفني المتوسط سواء كان نقله تالياً لنقل الدرجة والوظيفة في الميزانية أم كان غير مسبوق بشيء من ذلك كانت أقدميته في النوع الجديد محتسبة من تاريخ التحاقه بالنوع الأول ، لأن النوعين كليهما داخلان في فئة واحدة هي الفئة المتوسطة التي تشمل النوعين الكتابي والفني المتوسط. إذا توافرت شروط ضم مدد الخدمة وفقاً لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧-١٢-١٩٥٢ .

أما إذا ألحق الموظف أولاً بالنوع الكتابي ثم نقل إلى النوع الإداري أو الفني العالي فإن أقدميته في النوع الجديد تحتسب من تاريخ إلحاقه به ، لأنه ينتمي إلى فئة أخرى أعلى من الفئة الأولى فلا يسوغ رد أقدميته في هذه الفئة الأعلى إلى أقدميته في الفئة الأدنى ، لأن ذلك كما قلنا يخل باستقلال الفئات بعضها عن بعض ويجعل التعيين أو الالتحاق بالفئة الجديدة الأعلى منطوياً على الأثر الرجعي حين يتخذ الأقدمية في الفئة الأدنى أساساً لاحتساب الأقدمية في الفئة الأعلى ، فمكان الموظف كان معيناً منذ البداية في هذه الفئة الأعلى ، وهو ما لم يحدث ولم يقع فهو نوع من الأثر الرجعي الممنوع الذي يراد به التحايل على أحكام القانون الذي وضع شروطاً واقتضى أوضاعاً معينة للتعيين في كل فئة . وقد لا تتوافر شروط التعيين في الفئة العالية فيمن ألحق بالفئة المتوسطة وقت هذا الالتحاق الأول فلا يجوز حسابان أقدميته في الدرجة المتوسطة في أقدميته بالدرجة العالية ، لأنه ما كان يمكن أن يعين في الدرجة العالية ابتداء لعدم توافر شروط التعيين فيها لديه وقت إلحاقه بالدرجة المتوسطة وحتى لو كان في هذه الشروط متوافرة فإنه أثر رجعي بلا ريب والأثر الرجعي لا يجوز إلا في أحوال استثنائية قليلة تحدث حينئذ إما في النصوص وإما في المبادئ . والأصول العامة الضرورية المسجلة في القضاء الإداري ، وليس مثل هذه الحال أو في سند من القانون بل إن الأسانيد تتعاضد لا يطالها وبيان جهتها لأن القول بمد أقدمية الدرجة العالية إلى الدرجة المتوسطة المماثلة لها سوف يخلط بين نظامين مستقلين وبين درجات ووظائف مستقلة بعضها عن بعض وبين مراكز قانونية مستقل بعضها عن بعض كذلك بما ينطوي عليه هذا من إهدار الأحكام المنصوص عليها صراحة . بل وإهدار للبادئ العامة في فهم نظم موظفي الدولة وفي أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبما ينطوي عليه أيضاً من إخلال بالضمانات والحمايات التي ينبغي أن يتمتع بها موظفو الفئة العالية الذين يتعرضون لمزاولة موظفين آخرين كانوا في فئة أدنى من فئتهم ثم أقحموا عليها وجعلوا كما لو كانوا في الفئة العالية منذ البداية ، وكما لو كانوا نظراء لهم قبل تحقيق النظر فعلاً بينهم فكان السكادرين مندوبان وهما منفصلان أو كأنهما متداخلان وهما مستقلان .

وعلى ذلك فإن الالتحاق أو التعيين بالفئة العالية وإن أتى في أعقاب خدمة سابقة بدرجة متوسطة بمثابة إلا أن صفته وتكليفه كمتعين هي لا تغير وذلك إعمالاً للمتعضيات الضرورية في الفصل بين الفئتين وتطبيقاً للأحكام القانونية التي تحتم هذا الفصل تحتملاً لا سبيل إلى التحلل منه يجعل التعيين ذا أثر رجعي شامل للخدمة في درجات السكادر الكتابي أو الفني المتوسط .

أما حجة الاستناد إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧-١٢-١٩٥٢ بشأن ضم مدد الخدمة

السابقة إذ لم تفرق أحكامه بين السوجة العالية والمتوسطة فهي حجة واهية لأن قراراً كهذا لا يستطیع هدم الاستقلال القائم بين نظام كل من الفئتين العالية والمتوسطة . لأنه استقلال مقرر بحكم المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وبحكم المبادئ العامة الضرورية المفهومة من نظم التوظيف المختلفة القائمة في مصر . وبحكم قوانين الميرانية المتتابعة . فلا يمكن تفويض هذا الاستقلال أو الحد منه بكيفية ما إلا إذا حصل ذلك بطريق التشريع وحده . ولا يصلح قرار إداري مهما تكن صورته بديلاً للتشريع في هذا المقام . وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم يخرج على أحكام الاستقلال القائمة بين الفئتين في اعتقادنا . وإذا اعتبر خارجاً عليها من باب القرض الجدلي فما كان ذلك بغير لحكم الاستقلال الحتمي القائم بين نظام كل من الفئتين لأنه استقلال ثبت بنص القانون فلا يزول بمقتضى مفهوم بعيد محتمل وارد على سبيل التخيير لنص قرار إداري يدنو القانون مرتبة ويتقيد بأحكامه ، بحيث إذا تعارض مع هذه وجب طرده وتطبيق حكم القانون — ولا يمكن القول بأن القرار إنما صدر بناء على تفويض من المشرع لمجلس الوزراء في هذا الخصوص فيكون لمجلس الوزراء خيراً في وضع القواعد التي يراها ، لأن التفويض بطبيعته حراً يرد إليه ولا يتجاوزُه ونطاقاً مرسوماً ينبغي ألا يكسره — وهو التزام حدود القانون وعدم الخروج على أحكامه ، فلا يجوز للسلطة المفوضة تجاوز الحدود التي رسمتها لها السلطة المفوضة وإلا كان عمل الأولى باطلاً لا يعتد به لخروجه على نطاق التفويض ، والأمر في اعتقادنا لن يصل إلى هذا الحد الذي يمكن معه القول بأن قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد هدم الاستقلال القائم بين نظام كل من الفئتين العالية والمتوسطة المقررة قانوناً (١)

وفضلاً عما تقدم فإن إجازة ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية يؤدي إلى سهولة التحلل من القيد المفروض بمقتضى المادة ٤١ من قانون التوظيف التي لا تميز ترقية أصحاب الدرجات المتوسطة الذين وصلوا إلى أعلى درجة متوسطة في الوزارة أو المصلحة التي يتبعونها إلى الدرجة العالية التي تتلوها إلا في حدود نسبة ٤٠٪ من نطاق الاختيار فتستطيع الإدارة تعيين أصحاب المؤهلات العالية المدرجين في الفئة المتوسطة ووصلوا إلى الدرجة الرابعة في هذه الفئة مثلاً في درجات رابعة من الفئة العالية قبل ترقيةهم ثم يرقون بعد ذلك في نسبة الأقدمية مع أهل الفئة العالية القدامى وكأنهم كانوا أئداداً وأتراباً لا يفرق بينهم على الإطلاق قبل ذلك ، ويتفادون بذلك الحظر الوارد في نص المادة الحادية والأربعين بخصوص الموظفين من الفئة المتوسطة الذين لا يرقون إلى الدرجة العالية التالية إلا في نطاق الاختيار وحده دون نطاق الأقدمية . ولو كان ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية أمراً سهلاً هكذا لما حظر المشرع ترقية الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية بالأقدمية أو لإجازة ترقية أصحاب المؤهلات المتوسطة منهم في كل نسبة الاختيار لافي خمس هذه النسبة فقط . ولفتح باب الإطلاق

() وذلك على خلاف ما قضت به محكمة القضاء الإداري بامته ١٩٥٧/٢/٧ في الاستئناف المرفوع من وزارة المواصلاات ضد أحمد الشربيني محبوب وكانت المحكمة لإدارة لوزارة المواصلاات قد قضت لصالحه بضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية واستندت المحكمة في ذلك إلى إطلاق عبارة قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢/١٢/٥٢ فأيدت محكمة الاستئناف الحكم لأسبابه .

إلى الدرجات العليا واسما أمام موظفي هذه الفئة المتوسطة ولجعله أصلا بدلا من أن يكون استثناءا جاز بالنص الصريح . أما وقد جعل المشرع كل كادر أو كل فئة مستقلة عن الفئة الأخرى وجعل نهاية الفئة المتوسطة بحسب الأصل هي الدرجة الرابعة فلا يجوز الانطلاق بعدها إلا وفقا لشروط وطبقا لقيود لا تخلو من صرامة . فإن الأصل كذلك هو استقلال أقدمية كل فئة عن أقدمية الفئة الأخرى فلا يتدحجان إلا عندما تميز الأصول العامة الضرورية ذلك وإذا كان أهل الفئة المتوسطة الذين يرقون استثناء في درجات الفئة العالية طبقا لنص المادة الحادية والأربعين سالف الذكر لا يستلزم الانطلاق بعد ذلك في الترقية إلى الدرجات التالية في الكادر الفني العالي إلا بذات القيود والشروط التي اقتضتها الترقية الأولى التي جازوا بمقتضاها الحدود الفاصلة بين الفئة المتوسطة والفئة العالية فلم يكسبهم الالتقاء في الفئة الجديدة بصفة فعلية وبطريقة أكيدة لا مجال معها لافتراض بقائهم أو انتمائهم إلى الفئة المتوسطة لم يكسبهم هذا الانتماء الفعلي إلى الفئة العالية أقدمية الفئة العالية الأصلية التي يستطيعون بمقتضاها الترقية بالأقدمية وبالاختيار معا في كل درجة من الدرجات العالية إذ يمتاز هؤلاء الأصلاء على أولئك الدخلاء أو العارئين بأنهم يستطيعون الترقية في كل نطاق الأقدمية والاختيار بكامليهما معا . فلو كانت الفئتان مختلطتين أو متشابهتين تمام التشابه لما بقيت التفرقة بينهما حتى بعد اندماجهما في سلك واحد وانتمائهما لكادر واحد في فئة واحدة .

ولا حجة فيما يمكن أن يقال من أن مقتضى الاستقلال بين الفئتين أيضا هو عدم احتساب أقدمية الدرجة العالية في أقدمية الدرجة المتوسطة إذا نقل شاغل الأولى من الفئة العالية إلى الفئة المتوسطة كما إذا كان الموظف في الدرجة الخامسة الإدارية ثم عين في الدرجة الخامسة الكتابية ، لا حجة في ذلك ، لأن هذا أمر غير جائز في الحقيقة لانعدام الحكمة من تقريره تماما ، إذ أن النقل من الفئة العالية إلى الفئة المتوسطة ينطوي في الحقيقة على تنزيل وهو ما لا يجوز كقاعدة عامة إلا في الأحوال الاستثنائية التي يجوز فيها هذا التنزيل وفقا لأحكام النصوص القليلة الواردة أو التي ترد في هذا الصدد ، ولا يمكن حرمان الموظف من أقدميته في الدرجة العالية إذا نقل لتظيرتها المتوسطة إلا بنص صريح ، لأن التنزيل من تلك الدرجة لهذه لم يجوز إلا بنص صريح أجاز هذا التنزيل ؛ فلا يجوز حذف أقدمية مركز قانوني أعلى من أقدمية مركز قانوني أدنى إلا بنص صريح كذلك ، لأن الأعلى يكون دائما فوق الأدنى ومن صلح يوما لشغل الأعلى يصلح دائما لشغل الأدنى - والتنزيل ذاته استثنائي فلا يجوز التوسع في تفسيره بمضاعفة آثاره وتضخيم أخطاره لا يجوز حرمان الموظف من الدرجة العالية فقط بل ومن تنزيلها كدرجة متوسطة تحتسب مدته السابقة فيها فتمنح الدرجة وتمحى نهائيا كعالية وكمتوسطة معا وهو ما لا يجوز لأن التنزيل قد انصب على وصف الدرجة فقط وعلى إبدال النطاق الذي كانت مندرجة فيه من عال إلى متوسط فلا يشمل أكثر من ذلك إلا بمقتضى نص يقرر هذا صراحة ولا يوجد نص كهذا .

وإذا قيل بأن في ضم أقدمية الدرجة العالية إلى نظيرتها المتوسطة عند انزال الموظف أثرًا رجعيًا لنقل الموظف من الفئة العالية إلى الفئة المتوسطة فإن سند الإثر الرجعي في هذه الحالة هو

ستد التزويل نفسه الذى أزال وصف الدرجة العالية وأحل محله وصفاً جديداً فصارت متوسطة منذ تاريخ التزويل الذى يقتضى بطبيعته إحلال درجة متوسطة محل درجة عالية ، فإذا جعلت أقدمية الموظف كما لو كانت فى المتوسطة منذ البداية على خلاف ما كان واقعاً فإن هذا هو أثر التزويل نفسه الذى لا ينحل عنه ولا ينفك منه وما كان ينصور التزويل أو يجوز إلا بإبدال وصف الدرجة من جهة والاقتصار على هذا الإبدال دون حذف الأقدمية العالية من الأقدمية المتوسطة من جهة أخرى ، وعليه فإن هذا الاعتراض الذى يمكن أن يقال به اعتراض لا يجرى ولا يغنى ولا ينال من صحة المبدأ الذى قررناه وهو عدم احتساب أقدمية الفئة المتوسطة فى أقدمية الفئة العالية لا العكس ، وإذا كان ديوان الموظفين قد سار على غير ذلك فجرى على احتساب أقدمية الدرجة المتوسطة فى أقدمية الدرجة العالية فإن مسلكه مخالف للقانون بل وللبيداه العامة الضرورية فى مفهوم نظام موظفى الدولة على النسق الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

وقد أخذت محكمة القضاء الإدارى بهذا رأى الذى اتهمنا إليه فاعتبرت الالتحاق بالكادر الأعلى تعييناً جديداً وليس نقلاً عادياً وذلك فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٩٢٢٨ لسنة ٨ ق — المرفوعة من نصيف دميان ضد هيئة السكك الحديدية بجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ وكذلك فى حكمها الصادر بجلسته ١٧ أكتوبر فى القضية رقم ٢٣٤ لسنة ١٠ ق المرفوعة من عبد الوهاب قطب محمد ضد ديوان الموظفين وقد طعنت هيئة مفوضى الدولة فى الحكم الأول أمام المحكمة الإدارية العليا بالنقض الإدارى رقم ٨٨٥ لسنة ٣ ق وفى الحكم الثانى بالنقض الإدارى رقم ٣٢ لسنة ٤ ق وما زال الطعنان منظورين أمام المحكمة الإدارية العليا . ثم قضت محكمة القضاء الإدارى أخيراً بجلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ الهيئة الثالثة بذات المبدأ فى القضية رقم ٢٣٦ لسنة ١١ ق المرفوعة من محمد السعيد المرسى ضد ديوان الموظفين (١) وقد طعنت فيه هيئة مفوضى الدولة أيضاً وقد كانت الأسباب المذكورة كافية لتقرير المبدأ تقريراً مطلقاً إلا أن أصحاب رأى الثالث وإن سلخوا بالأصل الذى قام عليه مبدأ استقلال كل فئة عن الأخرى إلا أنهم يوردون عليه استثناء واحداً هو ذلك الذى يتم فيه نقل الموظف طبقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى تنص على أنه (فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى بميزانية إحدى الوزارات أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها) فيقولون بأن النقل تبعاً لنقل الوظيفة أو الدرجة يفلت من الحكم العام ويعتبر نقلاً ولا يعتبر تعييناً بمقولة إن الموظف كان يشغل الدرجة والوظيفة وقتاً كانت

(١) ولم يشذ عن هذا المبدأ سوى حكم واحد حتى اليوم هو الصادر من الهيئة الثالثة (ب) بمحكمة القضاء الإدارى بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٧ فى القضية رقم ١٧٠٨ لسنة ٩ ق المرفوعة من السيد بدوى على أبى عبده ضد وزارة الزراعة . ولم يطمئن فى هذا الحكم بالنقض ، ويظهر أن الدائرة نفسها قد عدلت عن هذا رأى فى حكمها الصادر بجلسته ١٦ من مايو سنة ١٩٥٧ فى القضية رقم ٩٢٢٨ لسنة ٨ ق ، أى بعد الحكم الأول بأقل من شهر .

متوسطة ثم نقل معها حين حذفت من المستوى المتوسط وأدرجت في المستوى الأعلى ويستندون في هذا الخصوص إلى نص المادة الذي عبر بلفظ النقل وإلى أنه ورد في باب النقل ولم يرد في باب التعيين وإلى أن حكمة ضم مدد الخدمة السابقة موفرة تماماً في هذه الحالة حتى إذا ما اعتبر الأمر تعييناً جديداً فينبغي احتساب المدة السابقة في الدرجة الأدنى في أقدمية الدرجة الأعلى وعلى ذلك فإذا كان موظف قد شغل وظيفة في الدرجة الخامسة الكتابية شهراً أو شهرين أو سنة أو سنتين ثم حذفت وظيفته من المستوى الأدنى وأدرجت في السلك الأعلى فصارت خامسة إدارية أو فنية عالية ثم قرر الوزير المختص نقل الموظف من الدرجة الخامسة الكتابية إلى الخامسة الإدارية أو الفنية العالية مثلاً احتسبت أقدميته في هذه الدرجة الجديدة راجعة إلى أقدميته الأولى المتوسطة وليست من تاريخ الحاقه بالفئة العالية فالأمر في نظر أصحاب هذا الرأي نقل عادي وإن كانوا لا يصرحون تماماً بأنه نقل مكافئ وسندهم في ذلك كما قلنا موضع المادة ولفظة (نقل الموظف) التي استعملها المشرع مع أن النص حين أجاز نقل الموظف شاغل الدرجة المتوسطة إلى الدرجة العالية حين خلقت خلقةً جديداً فصارت عالية لم يعن بذلك أكثر مما حمل اللفظ نفسه وهو نقل الموظف أي إجازة هذا النقل على خلاف الأصل العام الذي لا يميزه والذي يقيم استقلالاً تاماً وفصلاً حاسماً بين كل من الفئتين العالية والمتوسطة. فهذا النص حين خرج على هذا الأصل العام مجزأ النقل من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى قد أجاز التحال من الشروط المطلوبة للتعين في الكادر العالي الأسمى والأرق فقط بمعنى أنه إذا كان الموظف حاصلًا على مؤهل متوسط وحذفت وظيفته التي هي من الدرجة الرابعة الكتابية أو الفنية المتوسطة مثلاً في الميزانية من الكادر المتوسط والحقت بالكادر الإداري أو الفني العالي ثم قرر الوزير المختص نقل الموظف إلى الوظيفة أو الدرجة الجديدة الأعلى كان ذلك أمراً جائزاً ولا يفت على الوظيفة الجديدة مستوى. وسموها مرتبة حائلاً بين هذا الموظف وبين التمتع بها على خلاف القواعد العامة، وما كان النص ليفيد شيئاً أكثر من ذلك وما كان ليوضع لتغيير ذلك لأنه رخص بنقل الموظف إلى الكادر الأعلى حتى لو لم يكن حاصلًا على مؤهل عال بالاستثناء من حكم المادة الحادية عشر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ورخص بنقل هذا الموظف إلى المستوى الأسمى والأعلى لأول مرة بتغير امتحان بالاستثناء من حكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ورخص بنقل الموظف إلى هذا المستوى الأعلى لأول مرة في درجة موازية لدرجته الأدنى حتى لو لم تكن هي أولى حلقات السلم الأسمى والأعلى أي حتى لو لم تكن هي الدرجة السادسة فيمكن تعيينه دفعة واحدة في الدرجة الخامسة إذا كان شاغلاً للدرجة خامسة متوسطة قبل ذلك أو في الدرجة الرابعة العالية إذا كان شاغلاً للدرجة رابعة متوسطة قبل ذلك وهذا كله بالاستثناء من حكم المادة التاسعة عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أن يكون التعيين لأول مرة في أدنى الدرجات بوظائف الكادرين الفني والإداري ويكون التعيين في وظائف الكادر الفني المتوسط في الدرجتين السابعة أو الثامنة حسب الوظيفة المطلوب التعيين فيها الخ)

ولاريب في أن الالتحاق بالمستوى الأسنى هذا عند نقل الموظف إنما هو الالتحاق به لأول مرة وليس الالتحاق للمرة الثانية أو الثالثة لأنه كان قبل ذلك منتبها إلى المستوى الأدنى ولا علاقة له بالمستوى الأعلى على الإطلاق فإذا جاءت المادة ٧٤ وأجازت نقل الموظف شأنه شأن تدرجة المتوسطة أى الأدنى إلى درجة فنية عالية أو إدارية أى أعلى كان هذا الموظف في حل من الأسماء من الحصول على المؤهل العالى إذا كان غير حاصل عليه وفي حل من البعد عن الامتحان المطلوب للتعين لأول مرة وفي حل من الالتحاق بدرجة أعلى في سلم أعلى حتى لو لم تكن هذه الدرجة هى أولى درجات السلم الأعلى وما كان نص المادة ٧٤ ليفيد شيئا أكثر من ذلك أو ليحمل بمعنى أوسع أو أعمق من ذلك فهو لم يتعرض للأقدمية قط ولم ينظم وضعها فتبقى مع الأصل خاضعة للقواعد العامة بحيث لا يجوز ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية تمشيا مع هذا الأصل الثابت في قيام الاستقلال التام بين الفئتين العالية والمتوسطة إذ لا خروج على الأصل إلا بمقتضى نص صريح يحيز الاستثناء أو بمقتضى قاعدة أصولية ضرورية عامة ومسلية فإذا لم يرد نص صريح بالاستثناء فلا محل للتوسع في التفسير أو لإجراء القياس لأن التوسع في التفسير في نطاق تجديد المقدمات على خلاف النصوص أمر لا يجوز كما أن إجراء القياس في هذه الحال محذور لوجود النص وقيام الأصل الثابت بمقتضاه وانتفاء مبرر القياس ولأن القياس في هذا المجال أيضا غير مقبول وغير سائغ لأنه إذا أُجيز فستنطق معانيه وستختلط مقاييسه بحيث تمحى التفرقة بين الكادرين المتوسط والعالى ويجوز ضم أقدمية ذلك إلى أقدمية هذا في كل وقت وبلا ضابط وإذا قيل بأن ضم هذه الأقدمية سوف يقتصر على حالة النقل تطبيقا للمادة ٧٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ دون غيرها ترتيبا لآثار النقل كافتها خان في هذا القول كثيرا من التحكم وكثيرا من التوسع في ذات الوقت إذ ينطوى على تشبيه النقل النوعى بالنقل المكاني في كل الوجوه كما يعتبر النقل عملا قانونيا مقطوع الصلة تماما بعملية التعيين في كل حال وفي كل صورة وهو قول داحض بداهة لأن النقل إما أن يكون مكانيا بحيث من مكان إلى مكان أو من وظيفة إلى وظيفة أخرى من نفس النوع والطبقة والأهمية وإما أن يكون نقلا نوعيا ينطوى على معنى التعيين إذا كان من وظيفة إلى وظيفة أخرى تختلف عن الوظيفة الأولى في النوع والطبقة والأهمية كأن يكون من وظيفة بسيطة ذات درجة بسيطة كالسابقة إلى وظيفة أخرى ذات درجة أعلى من الدرجة السابقة أو كأن يكون من وظيفة ذات طبيعة كتابية إلى وظيفة أخرى ذات طبيعة فنية عالية أو من وظيفة أدنى إلى وظيفة أعلى في السلم الرئاسى للوظائف كالنقل من وظيفة وكيل فرع أو إقسم أو قلم إلى وظيفة رئيس لهذا الفرع أو القسم أو القلم أو من وظيفة مدرس إلى وظيفة ناظر أو مفتش في نفس النوع من التعليم مثلا فينطوى الأمر في كل هذه الصور على تعيين أو على ترقية أو على خليط من هذين معا فلا يعتبر النقل نقلا مكانيا عاديا مرتبا لكافة آثار النقل المكاني العادى الذى لا يغير في المركز القانونى للموظف بل أنه نقل نوعى قد يأخذ حكم التعيين في صورة وقد يأخذ حكم الترقية في صورة وقد يأخذ حكم التزويل والعقاب في صور أخرى ويخضع في كل من هذه الأحوال المتنوعة للأحكام والقواعد القانونية التى تلزم وطبيعة التصرف وتتنق

ونصوص التشريع إن وجد والمبادئ الإدارية العامة إذا لم يوجد .

وعلى ذلك فإن الاحتجاج بموضع المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وورودها تحت باب النقل والندب والاعارة وليس تحت باب التعيين احتجاج غير مجد لأن لفظ النقل وإن اختلف في منطوقه عن لفظ التعيين واختلف عنه في مدلوله إلى حد ما فإنه يتداخل معه ويشابهه في مجال النقل النوعي بحيث يضحى التعبير بهذا اللفظ أو ذلك أمراً لا يغير من حقائق الأمور وجوهرها في شيء وإذا كان المشرع قد أورد الفقرة الرابعة من نص المادة ٤٧ في باب النقل فإن هذا الوضع المادى للنص لا يغير طبيعة النقل النوعي ولا يحيله إلى نقل مكاني كما أن باب النقل بدوره باب عام يشمل النقل بنوعيه مكانياً كان أم نوعياً فتطبق أحكام النقل المكاني على ما اعتبر منه مكانياً وتطبق أحكام التعيين أو الترقية أو التزويل إذا كان نوعياً بحسب صورته وحاله وتكييفه القانوني الصحيح ثم إن المشرع نفسه لا يهتم كثيراً باستعمال الفاظ معينة مجمع عليها بحيث ترقى إلى مرتبة الاصطلاح المسلم في خصوص بعينه عندما يبوب التشريع أو يقسم إلى أبواب فقد يريد باستعمال اللفظ تحت باب معين معنى يتفق مع عنوان الباب وقد لا يتفق مع عنوان هذا الباب ثم إن عنوان باب النقل نفسه غير قاطع في الاستدلال على نية المشرع باعتبار النقل تقييماً وغير نوعي حتى إذا كان من وظيفة وظيفة أخرى تنابر الوظيفة الأولى من حيث الطبيعة أو النوع أو الطبقة أو الأهمية لأن النقل نقل وكفى ، فلا يمكن القول بأن النقل يعني احتساب الأقدمية على الدوام ، لأن ذلك يتعارض مع طبيعة النقل إذا كان نوعياً من جهة ، ويتعارض مع نصوص كثيرة منها نص المادة الثانية من قانون التوظيف ونص المادة ٣٣ منه التي تحرم ترقية موظف لدرجة تنابر في طبيعتها نوع الوظيفة التي يشغلها الموظف فنية كانت أو إدارية أو كتابية ، كما يتعارض مع مبدأ الاستقلال للفتن العالية والمتوسطة كل منهما عن الأخرى ، وقد عبر المشرع بلفظ التعيين في حالات ترقية وإرادة في باب التعيين كما فعل في المادة ٢٠ إذ نص على أن يكون تعيين وكلاء الوزارات ومن في درجاتهم ومن هم في درجة أعلى منها وكذا وكلاء الوزارات المساعدين ومن في درجاتهم ورؤساء المصالح ومن يعين في درجة مدير عام وكذا المديرين والمحافظين ووكلاء المديريات ووكلاء المحافظات بمرسوم وغالباً ما يكون هذا التعيين بطريق الترقية أو بطريق النقل ومن النادر جداً أعلى سبيل الاستثناء قد يكون تعييناً لأول مرة — ولو أخذ بحجة التقسيم المادى لأبواب ، لوجب ورود هذا الحكم في باب الترقية كما أورد المشرع المادة ٢٢ في باب التعيين مع أنها كثيراً ما تتضمن نقلاً إذ تقول (وإذا قام الموظف بإعفاء وظيفة درجاتها أعلى من درجته سنة على الأقل سواء بطريق الندب أو القيد على الدرجة أو رفعها) كما عبر في المادة ٢٥ بلفظ التعيين الذي يشمل التعيين لأول مرة والتعيين بطريق الترقية إذ قال (وتعتبر الإقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها) والمقصود بذلك هو التعيين المبتدأ أو غير المبتدأ وورد في باب التعيين ولم يرد في باب الترقية مع أن معظم أحواله منطوية على النقل وكان يمكن إبداء النص في باب النقل ولكن المشرع وضعه في هذا المكان فلم يغير الأحكام ولن يتباين القواعد القانونية بوضع النص في هذا الموضع أو ذاك من التشريع .

والقول بأن نقل الوظيفة بكافة اختصاصاتها من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية ثم نقل الموظف الذي كان يشغلها من درجة متوسطة إلى درجة عالية تبعاً لذلك وفقاً لحكم المادة السابعة والأربعين من المرفق المذكور يحمل هذا الموظف جديراً باحتساب أقدميته المتوسطة في أقدميته العالية قول لا يستند إلى أساس، لأن الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤، إذ أجازت نقل الموظف من درجة المتوسطة إلى درجة العالية إنما أجازت ذلك على سبيل الاستثناء ولم تجز أكثر من هذا النقل الذي يعتبر نقلاً نوعياً تطبق عليه كافة أحكام التعيين فهي لم تجز ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية إذا كيف يسوغ جعل المهندس الذي يحمل مؤهلاً متوسطاً في سنة ١٩٤٥ مثلاً كدبلوم الفنون والصناعات معتمداً على زميله الذي يحمل بكالوريوس الهندسة بعينه بأربع سنوات مثلاً لمجرد نقل درجة الأول في الميزانية من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية، وإذا كانت الوظيفة واحدة واختصاصاتها واحدة كذلك فإن التأهيل يختلف لدى صاحب البكالوريوس عن صاحب الشهادة المتوسطة بما يتبعه من اختلاف الاستعداد والقدرة غالباً. فالنص إذ أجاز الحاق صاحب المؤهل المتوسط بالكادر العالي إنما أراد استثناءه فقط من الشروط المنصوص عليها للتعيين في الدرجات العالية وهي المؤهل الجامعي طبقاً للمادة السادسة والحادية عشرة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن شرط الامتحان حتى إذا كان حاملاً لمؤهل عالٍ فهذا النص الوارد في المادة السابعة والأربعين لم يرد سوى التجوز عن شروط التعيين استثناء من أحكامها العامة شأنه شأن التشريعات المؤقتة التي صدرت بتحويل الوزراء أو جهات الإدارة سلطة نقل الموظفين من كادر متوسط إلى كادر عالٍ أو العكس كالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ ثم القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٣ بامتناد العمل بالأول ثم القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٣ بامتناد العمل بهما مدة جديده ومثل مثل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر باستثناء وزارة التكوين من قيود التعيين في الكادر العالي لفترة معينة وشأنها شأن المادة الأولى من القانون رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ التي قضت بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على ما يلي:

أما موظفو الكادر المتوسط الذين يعينون في وظائف الكادر العالي فيحتفظ لهم بمقررتهم التي كانوا يتقاضونها في الكادر المتوسط إذا زادت على أول مرتبة الدرجة التي عينوا فيها ويحفظ ألا تتجاوز نهاية مرتبة هذه الدرجة.

فهذا النص الذي أودع أن يخرج عن حكم التعيين الجديد في الكادر الإداري بالنسبة لبداية المرتبة فقد نص صراحة على أن يحتفظ موظفو الكادر المتوسط بمرتبات التي يتقاضونها في الترتيب الحالية المكتسبة أو الفنية المتوسطة إذا توافرت فيهم شروط التعيين بالفئة العالية وأعينوا في الدرجة السادسة العالية فعلاً ومعنى ذلك أن الاستثناء إنما اقتصر فقط على وضع المرتبة دون أن يمتد إلى الأقدمية ورغم توافر شروط التعيين كلياً في الكادر العالي فنياً كان أم إدارياً فالتعيين تعيين جديد مهول كانت الظروف وجت لاحتجاب طبيعة العمل القديم مع العمل الجديد، لأن اتحاد طبيعة العمل في كادرين مختلفين أمر يمكن ومجمل كثيراً ولا يكون إلا عرضاً ولكنه ليس هو الأصل إذ الأصل هو علو مستوى الوظائف الإدارية على مستوى الوظائف الكتابية حتى لو تشابهت الوظائف في

الاختصاص لأن الأولى ذات صبغة توجيهية إشرافية تحمل معن العلو والسمو على الثانية. فلا يمكن جعل كاتب من الكتاب مارس وظيفة إدارية كبرى عدة أشهر كما لو كان في هذه الوظيفة منذ حصل على الدرجة الرابعة الكتابية مثلاً قبل ذلك بخمس سنوات أو أكثر لمجرد نقل وظيفته الأخيرة في الميزانية إلى الفئة العالية، كما لا يستساخ تقديم المهندس الحاصل على مؤهل متوسط وعلى الدرجة السادسة في سنة ١٩٤٤ مثلاً على زميله الحاصل على البكالوريوس في سنة ١٩٤٥ والحاصل على الدرجة السادسة الفنية العالية في سنة ١٩٤٥ كذلك لمجرد نقل وظيفة الأول إلى الكادر الفني العالي ولا يسوغ اعتبار وظيفة متوسطة أو عالية نقلت إلى كادر خاص كالأكادر القضائي بمختلف صورته أو كادر أساتذة الجامعات مبرراً لجعل الموظف الذي ينتقل تبعاً لهذه الوظيفة (إذا حدث) كما لو كان موظفاً قضائياً أو عضواً بهيئة التدريس بالجامعات منذ وجوده في الوظيفة المتوسطة أو العالية أياً كان وضعها أو اختصاصها والفرقة في هذا الخصوص لا محل لها فيما أن تضم الأقدمية في الحالات جميعاً وإما ألا تضم فيها مع مراعاة النصوص الخاصة الواردة في كل حالة بداهة وإذا كان القانون الخاص بكل فئة يتمتع بكادر خاص قد نص على قواعد معينة في شأن تحديد الأقدمية لمن يعينون لأول مرة فإن الاستفادة من هذه القوانين هو اعتبار كل كادر مستقلاً تماماً عن غيره من الكادرات الأخرى واعتبار الأصل هو الاستقلال في الأقدمية والضم هو الاستثناء الذي يعتبر في كثير من الأحوال رخصة للإدارة تباشرها بناء على نص خاص يخولها هذه السلطة بحيث إذا لم يوجد النص الذي يجيز اعتبار أقدمية معينة فلا يجوز اعتبارها بحسب مشيئة الإدارة إن شئت ضمت وإن شئت لم تضم ما دامت لم تمنح هذه السلطة التقديرية قانوناً، فلا يجوز اعتبار الموظف من الدرجة الثالثة الذي ينتقل قاضياً بعد حصوله على الدرجة الثالثة بخمس سنوات مثلاً كما لو كان قاضياً منذ حصوله على الدرجة الثالثة إلا في حدود ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص باستقلال القضاء .

كما لا يجوز اعتبار موظف الدرجة الثالثة الحاصل على الدكتوراه والذي ينتقل مدرساً يأخذى كليات الجامعة بعد ذلك بست سنوات كما لو كان مدرساً منذ هذه السنوات الستة وإذا أريد الاحتجاج بقواعد العدالة وما إليها في هذا الخصوص فهو احتجاج مردود بقيام الأصول العامة الاستفادة من النصوص والمنظمة من المبادئ الضرورية التي يقوم عليها نظام التوظيف في مصر، وهي أصول تقيم استقلالاً بين الطائفتين العالية والمتوسطة وبين هاتين الفئتين وغيرهما من الفئات الخاصة قضائية كانت أم جامعية أم عسكرية أو غير ذلك من الطوائف الأخرى في حدود النظم المرسومة لكل من هذه الطوائف .

وإذا قيل بأن تطبيق مبدأ الضم في خصوص المادة ١٧ وحدها لا يثور بالنسبة للفئات الأخرى الخاصة لأن لكل من هذه الفئات قانونها الخاص بها الذي ينظم قواعد التعيين والأقدمية فيها كان هذا القول مردوداً بأن مطلق الاستفادة بقواعد هذه الكادرات الخاصة ليس في خصوص ضم أفضلية معينة بذاتها إلى الأقدمية الخاصة الجديدة ولكن موضع الاستشهاد هو في استقلال كل فئة

من هذه الفئات عن غيرها كأصل لا يمكن الخروج عليه إلا بنص صريح يقرره إما فرضاً وجبراً فيفيد سلطة الإدارة وأما تجوزاً واختياراً فيترك الأمر لمحض تقديرها ، كما أن البعض قد يثير في هذا الخصوص تطبيق المادة ٤٧ / ٤ استناداً للمادة ١٣١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تبسط تطبيق أحكام هذا القانون على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما لم تنص عليه هذه القوانين إذ أن قوانين استقلال القضاء ومجلس الدولة وتنظيم الجامعات خالية من نص مشابه للفقرة الرابعة من المادة ٤٧ وقد يعتبر البعض ذلك منفذاً لضرورة تطبيق حكمها مفسراً بضم الأقدميتين الأولى والجديدة ، وهو ما يعطل جزءاً كبيراً من السلطة التقديرية المخولة لمجلس القضاء الأعلى وللمجلس الخاص بمجلس الدولة وكذا لمجلس الجامعة في هذا الخصوص طبقاً للقوانين الخاصة بهذه الهيئات وهو ما لا يسوغ ولا يجوز .

وإذا كان نقل الموظف طبقاً لحكم الفقرة الرابعة سابقة البيان إلى الكادر العالي يعتبر نقلاً نوعياً بمثابة تعيين جديد فإنه يترتب على هذا النقل حتماً إلغاء الوظيفة في الكادر المتوسط التي نقلت درجتها إلى الكادر العالي ، وطبقاً للمادة ١١٣ من قانون التوظيف يترتب على إلغاء الوظيفة أما فصل الموظف طبقاً للبند رقم (٥) من المادة ١٠٧ من هذا القانون أو تعيينه في وظيفة مساوية أو أدنى من وظيفته وفقاً لأحكام المادة ١١٣ المشار إليها فإن حكم المادة ٤٧ / ٤ يعتبر إزاء ذلك حكماً استثنائياً ينبني تفسيره في أضيق نطاق سيما وهو لا يحتمل بعبارة تفسيراً أكثر مما قدمناه ولا يلبسط لأفق أوسع مما أوضحناه ، ولا يمكن القول بأن الوظيفة المتوسطة قد نقلت من نطاقها الأدنى إلى النطاق الأعلى لأن الوظائف لا تنقل من كادر إلى كادر بل تلقى من كادر وتلحق أى تنشأ وتضاف لكادر آخر أو فئة أخرى فعملية نقل الدرجات والوظائف تنحلل إلى عمليتين وتنقسم إلى مرحلتين : الأولى هي الإلغاء أو الحذف من النطاق الأول وهو المتوسط أو العالي ، والثانية هي الانشاء أو الإضافة إلى النطاق الجديد الأعلى وهذا النقل عملية تشريعية يقوم بها المشرع وليس عملية إدارية يضطلع بها الرئيس الإداري أو جهة الإدارة فهو تصرف تشريعي منبث الصلة تماماً بنقل الموظف (١) فلا محل للربط بين التصرفين بلا رابط أو خلطهما بلا ضابط ، ومع ذلك فقد غير المشرع في نص الفقرة الرابعة بلفظة « نقل الدرجات » وهي لا تنقل بل تلقى ثم تنشأ ، ولا يعرف في المنطق القانوني الصحيح ما يسمى بنقل الدرجات لأن النقل يقتضي نقل الشيء بحالته كما هو تماماً بلا أدنى تغيير فيه أو في وصفه فينقل المتوسط متوسطاً كما كان وينقل العالي عالياً كما كان أما إذا نقل المتوسط إلى مكان أعلى ونطاق أعلى فقد تغيرت طبيعته وتبدل كنهه فارتفع بعد

(١) وإذا كان نقل الدرجة أو الوظيفة في الميزانية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي عملاً تشريعياً من حيث الشكل فلا يجوز العطن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإداري حتى ولو بصفة تبعية ضمنية لطلب إلغاء قرار التخطي ، فالأمر على خلاف ذلك في نقل الدرجات في ميزانيات المجالس البلدية مثلاً لأن هذا النقل يتم بقرار من المجلس البلدي فلا يكتسب صبغة تشريعية . وبالتالي يمكن تجربته أمام محكمة القضاء الإداري باعتباره سبباً من أسباب الإلغاء إذا الطوى على تصف ظاهره .

أنه لا يمكن بعد ذلك ولا كسب مزايا جديدة فصارت الدرجة بعد حذفها من النطاق الأدنى
نطاقاً بل النطاق الأعلى ذات طابع جديد ووضع تشييب وعمر كز مهيب ، فهي ليست الدرجة
الدنيا ولا الوظيفة الدنيا حتى لو شابت هذه في الاختصاص والمسئوليات لأنها إن شابتها في
الاختصاص والمسئوليات فستفترق عنها في الطبيعة والمستوى والوصف والمركز فهذه الدرجة
الأعلى تسلم إلى ذروة الدرجات ولا تقف عند الرابعة وعلى ذلك فإن شغل هذه الدرجة الأعلى
يتم شغلاً جديداً محتسب من تاريخه ولا محتسب من تاريخ شغل الدرجة الأدنى ، فالاحتياج
نص المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تقول بأن الأقدمية في الدرجة تعتبر من
لتاريخ التعيين فيها احتياج يؤيد الرأي القائل بأن الالتحاق بالفئة العالية يعتبر تعييناً جديداً
تحتسب فيه الأقدمية من تاريخ شغل الدرجة الجديدة ، ولا يمكن أن تحتسب الأقدمية في الدرجة
الأعلى من تاريخ التعيين في درجة أدنى ، لأن هذه مفارقة لتلك ومنفصلة عنها وتدونوها في الطبيعة
والوصف والمستوى والمركز فالاحتياج خضوع هذا الرأي بنص المادة ٢٥ بمقولة إن هذه المادة قد
أعبرت الأقدمية منوطاً بتاريخ التعيين في الدرجة وليست بتاريخ التعيين في الكادر توصلنا إلى إدماج
الأقدميتين وخطبهما وضمهما احتياج يدحض نفسه بنفسه ، لأنه يتجاهل مقتضى النص نفسه إذ
يقول (تعتبر الأقدمية في الدرجة من تاريخ التعيين فيها) فالأقدمية في الدرجة المتوسطة تعود إلى
تاريخ التعيين فيها ، والأقدمية في الدرجة العالية تعود إلى تاريخ التعيين فيها كذلك ، ولا يمكن اعتبار
الأقدمية في الوظيفة أو للدرجة العالية عائدة إلى الأقدمية في الدرجة الأدنى وهي المتوسطة . لأن
ذلك يعني خلط الدرجتين ومزج الوظائف وإدماج الطبيعتين وربط المركزين بهما ببعض مما يعدم
الفرق بينهما تماماً ، وهو ما يناقض حقائق الأمور ويخالف نص المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ ويقضي إلى إلغاء الكادرات ما دام يسرى عليها تسوية تامة ويفترض العالي متوسطاً
والمتوسط عالياً ويستأصل الحواجز القانونية والفواصل الضرورية بين هذه الكادرات .
أما ما يقال من أن عبارة النص قد وردت مطلقة فقيرت بلفظ الدرجة دون وصفها بأنها
عالية أو متوسطة فيبقى المطلق على إطلاقه حتى يقيد ، وبذلك تكون الأقدمية في الدرجة الرابعة
العالية التي تقل إليها الموظف عائدة إلى تاريخ تعيينه في الدرجة الرابعة المتوسطة التي كان يشغلها
قبل ذلك ، وهذا القول ظاهر العوج ، لأنه يدع القيود الضرورية المستفادة من نصوص القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومنها نص المادة الثانية ، كما يتجاهل القواعد البديهية المفهومة في نظم
التوظيف المصرية التي تجعل الدرجات أنواعاً متغايرة وأضرباً متباينة يقيم استقلال بين هذه الأضرب
ونلك الأنواع ، فأطلاق النص الوارد في المادة ٢٥ مقيد بالضرورة وبالبداهة بحكم النصوص
والقواعد والمبادئ الأخرى المقررة في التشريع صراحة وفي الميزانيات المتعاقبة وغيرها من القواعد
العامّة التطبيقية الأخرى التي يمكن تطبيقها

وبلاحظ فضلاً عما تقدم أن هيئة مفوضي الدولة يظهر من أحكام محكمة القضاء الإداري
قد استقر الرأي فيها على تطبيق القيود الواردة في المادة ٢٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

وعلى أولئك الموظفين العاملين بمؤهلات متوسطة أو وضعوا في الكادر الإداري أو الفني العالي قبل العمل بهذا القانون فلا ينطبق إلى الدرجات التالية بحراً من قيد نسبة الأربعين في المائة من نطاق الاختيار ولا يحذف من تلك النسبة في هذا الخصوص بحسب هذه الأطلاق في الترقية أقدمية كانت أو اختياراً كما كان وخدمة قبل العمل بهذا القانون في ١/٧/١٩٥٤ بل إن حقه المكتسب هذا قد أهدر اختدأ بنظرية الأمر المباشر للقانون فاعتدى بعيد الأطلاق ومعللاً بعد تحرر وهم وبعونه في الكادر الإداري - مثلاً - فكيف يباح منع وجوده في الرأى إحصاء أقدمية متوسطة لأقدمية عالية بالنسبة لمن ألقوا بالكادر الإداري بعد العمل بقانون التوظيف أى بعد ١/٧/١٩٥٤ ولم الذين لم يكتسبوا حقاً في الأطلاق على الأطلاق ، وكانوا بالكادر المتوسط وقت وجود الفئة الأولى في الكادر الثاني وكانت الأولى أجندوا وأول باعتراف أقدمية حقيقية عالية وليست مفترضة أو متوسطة ، وكانت اجترأ باحترام حقلها المكتسب قبل فرض قيود المادة ١٤ من أولئك الذين لم يكتسبوا أدنى حق أو مجرد أمل في التحلل من هذه القيود والذين نقلت درجاتهم أو وظائفهم من الكادر المتوسط إلى الكادر الثاني وإذا أميز الاحتياج بقائمة عمل الوظيفة التي تنقل وقتها كانت متوسطة بمعللها واختصاصاتها حيثما كانت عالية فهذا الاحتياج كان يلحق بالأخذ به من باب أولى بالنسبة لمن كانت وظائفهم واحدة لم تتغير وتدرجهم ذات صيغة واحدة لم تبدل ومركزهم القانوني ذات طبيعة إدارية في البداية وفي النهاية ، ما دام قد أخذ به بالنسبة لمن كانوا في البداية في مركز قانوني طبيعي متوسط ثم صاروا في النهاية في مركز قانوني ينطبق إلى الفئة العالية فهم لا شك أقل مستوى وأدنى تقديرًا من الفئة الأولى التي كانت عالية في الابتداء والانتهاج كما كان يجوز قطع في منطق التخرج الصحيح للنصوص والفهم السليم لقواعد التشريع أن تدخل الفئة الأدنى من القيود بينما تظل الفئة الأعلى والافضل خاضعة لهذه القيود مغللة بها وهي التي انطوت أو تصورت التحرر منها فلا ترقى إلا في نطاق ٤٠ في المائة من نسبة الاختيار بينما تطلق الأولى وهي الأدنى إطلاقاً تاماً وكاملاً .

ولم تتم دعوة أخرى لتلج على تطبيق مبدأ القسم في خصوص أصحاب المؤهلات المتوسطة المقدر لها عند تعيين الدرجة السادسة الملاحظة بمراتب قدوة عشرة بجنهات واختص طبقاً للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ إذ أن من هؤلاء من هو معين بالكادر الفني المتوسط ومنهم من هو معين بالكادر الفني العالي ولأصحاب المؤهلات العالية المقينين بالكادر الفني العالي أقدمية اختيارية على الأولين أصحاب المؤهلات غير العالية قدرها ثلاث سنوات طبقاً لمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ المحاطن بالمعادلات الدراسية فإذا كان (أ) حامل أو عمل المتوسط قد عين بالدرجة السادسة المخفضة في الكادر المتوسط في أكتوبر سنة ١٩٥٥ مثلاً نوعين (ب) حامل نفس أو عمل المتوسط في وظيفة عمالة بوظيفة الأول في حيث الاحتفاظ من (كهنديس أو مهندس مثلاً) ولكتبتها سادسة منتسبة إلى الكادر الفني العالي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ أيضاً وعين (ج) حامل سابق عمل له إلى كالبكالوريوس من أول اليسار من في وظيفة عمالة بوظيفة عمال من حيث الاختصاص من وكانت بالدرجة السادسة الفنية العالية فإن (د) يظل مستقل تماماً عن كل من (ب) و (ج) في الأقدمية لانه ينتمي إلى كادر

يختلف تماماً عن الكادر الذي ينتمى إليه هذان أما (ب) و (ج) فسيوضعان في أقدمية عالية ينتهي ترتيبها إلى أن يكون (ب) متأخراً عن (ج) بثلاث سنوات أى يعتبر كما لو كان معيناً في أكتوبر سنة ١٩٤٨ بالنسبة لـ (ج) فإذا حصل بعد ذلك وتقلت درجة أو وظيفة (أ) في الميزانية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالى ونقل (أ) بقرار من الوزير المختص تبعاً لنقل وظيفته فسيكون (أ) أقدم من (ج) إذا كان معيناً قبله بيوم واحد في شهر أكتوبر كان يكون معيناً في ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بينما عين (ج) في ١٠ من نفس الشهر في ذات السنة ويضحي هذا الذى عين في الكادر المتوسط ابتداءً ثم نقل بعد ذلك إلى الكادر العالى أحسن حظاً لا من زميله الذى يماثله في المؤهل وعين بالكادر العالى معه في نفس التاريخ لحسب بل يضحي أحسن حظاً من ذلك الموظف حامل المؤهل الأعلى والذى عين بالكادر الأعلى منذ البداية ، وهو وضع يفرق بين حملة المؤهل الواحد بفرقة شاذة ومعكوسة إذ يضار حامل المؤهل المائل بسبب تعيينه في الكادر العالى ويضار حامل المؤهل العالى بسبب تعيينه بالكادر العالى ابتداءً ويستفيد صاحب المؤهل الأدنى الذى عين بالكادر المتوسط ابتداءً ولم يحظ بالانتماء للكادر العالى إلا انتهاء ، وهى نتائج ينبغي وضعها في الحسبان وإدراجها في الميزان قبل الأخذ بهذا رأى أو ذاك ، وهى لاشك مؤيدة لوجهة النظر التى تأخذ بالاستقلال المطلق بين كل من الفئتين العالية والمتوسطة .

وفضلاً عن ذلك فإن الاستناد إلى علة ضم مدد الخدمة أو الحسنة المقصودة منها وهى تشابه العمل الذى يشتره الموظف في كل من الكادرين يعتبر نوعاً من التخريج القاسم على القياس وليس نوعاً من تفسير النصوص أو تطبيق القواعد التشريعية المسجلة ، واللجوء إلى القياس لا يكون إلا عند إهمام النص الصريح أو الحكم الضمى المستفاد من المبادئ العامة للتشريع بشرط أن يكون محل الحكم صالحاً للقياس قابلاً له وغير متعارض مع أى نص أو حكم قانونى مسلم ، واستقلال الكادرين كما سبق أن قدمنا أصل ثابت لا خروج عليه ولا استثناء منه إلا بنص صريح ، فإذا لم يوجد النص الصريح الذى يجيز ضم الأقدمين فلا يجوز القياس على استثناء آخر لأن الاستثناء بطبيعته خارج على القياس وشاذ على القاعدة العامة وبما خرج على القياس لا يقاس عليه ، ويضاف إلى ذلك ما سبق أن قدمناه من أن قواعد ضم مدد الخدمة مقيدة باحترام استقلال كل كادر عن الآخر لأنها ليست استثناء يرد على هذا الاستقلال بل هى استثناء يرد على قاعدة اعتبار التعيين من تاريخ حصوله أو من تاريخ الحصول على الدرجة ، كما أنها منظمة بقرار من مجلس الوزراء يدنو القانون مرتبة فيبقى إهداره حتى إذا تعارض مع القانون ، والأمراً فيما نعتقد غير متعارض لأن القرار الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم يحز ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية بل سكت عنها كما سكتت القرارات التى سبقته على اعتبار أن مبدأ الاستقلال غير قابل للجدل وليس محلاً للشك أو الارتياح ، كما أن تطبيق مبدأ الضم وفقاً للحكم بالفقرة الرابعة من المادة ٧ أخذاً بالحسنة المقصودة من ضم مدد الخدمة أمر سوابق مختلف من حالة لاخرى لأنه إذا تقلبت عشر درجات متوسطة إلى الكادر العالى ثم نقل الموظفون العشرة الذين كانوا يشغلون هذه الدرجات بقرار من الوزير المختص

فقد يوضع بعضهم محل البعض عند النقل وقد تضاف اختصاصات جديدة إلى الوظائف بعد نقلها بأسبوع أو شهر أو سنة أو سنتين باعتبارها وظيفة انتقلت من الطبقة البسيطة المتوسطة إلى الطبقة الكبيرة العالية وليس في القانون ما يمنع من إضافة هذه الاختصاصات بل إنه أمر بدهي وطبعي وأقرب إلى المعقول ، لأن نقل الوظيفة يعنى النظر إليها باعتبار خاص وأهمية معينة كثيراً ما تحمل جهة الإدارة على دعم اختصاصاتها وتوسيع مسئولياتها ، فإذا كان هذا يحدث في بعض الفروض دون بعض فهل يطبق مبدأ الضم تطبيقاً عاماً أم يطبق في أوضاع التشابه دون أوضاع التباين والاختلاف ؟ ويفضى الأمر في النهاية إلى النظر في كل حالة على حدة دون الأخذ بمبدأ عام معين .

وأخيراً فإن إجراء القياس على الاستثناء في هذا الخصوص قد يفضى إلى احتجاج من كانوا يشغلون الوظيفة الكتابية ولم ينتقلوا إليها حينما صارت إدارية بهذا النقل الذى قلب طبيعة الوظيفة قلباً ذاتاً مرجحى كما هو منطق الرأى القائل بالضم بأنهم ذاولوا أعمالاً ذات طبيعة إدارية بحيث إذا توافرت فيهم شروط التعيين فيما بعد بالكادر العالى طلبوا ضم المسمى الذى قضيت فى الوظيفة الكتابية التى نقلت ولم ينتقلوا معها إلى الكادر الإدارى فإذا شغل (أ) الدرجة السادسة الكتابية ثم نقلت هذه الوظيفة فى ميزانية ٥٤/١٩٥٥ مثلاً إلى الكادر الإدارى ولم ينتقل (أ) إليها بل نقل إليها (ب) ثم حصل (أ) على درجة جامعية وعين فى ١٩٥٧ مثلاً فى وظيفة إدارية فانه سوف يطلب ضم مدد خدمته فى الكادر الكتابى استناداً لطبيعة عمل الوظيفة التى كان يباشرها قبل ٥٤/١٩٥٥ المتشابهة مع طبيعة عمل الوظيفة التى نقل أو عين فيها سنة ١٩٥٧ رغم انفصال المدة وتباين الوظيفتين وعدم نقل الموظف بقرار من الوزير المختص تبعاً لنقل درجته أو وظيفته .

كما يوجد من الوظائف الكتابية ما ينطوى على كثير من الأهمية من حيث الاختصاصات والمسؤوليات المشابهة لاختصاصات ومسؤوليات وظائف إدارية أصلاً أو وظائف كانت كتابية ثم نقلت بعد ذلك إلى الكادر الإدارى فيمكن لشاغل الوظائف المشابهة التى لم تنقل إلى الكادر الإدارى التحدى بهذه المشابهة إذا عينوا فيما بعد بهذا الكادر الإدارى تعييناً يبتدىء لحصولهم على الدرجة الجامعية التى تيسر لهم هذا التعيين وتجيّزه وذلك رغم عدم نقل وظائفهم أو درجاتهم ورغم عدم نقلهم شخصياً تبعاً لنقل وظيفة أو درجة وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ المنوّه عنها وهذا أمر لا يمكن قبوله ولا سند له من القانون أو القواعد العامة .

وأخيراً فإن ما يثار فى خصوص ضم الأقدمية المتوسطة إلى الأقدمية العالية من الاستناد إلى قواعد العدالة التى توجب اتصافاً لأهل الفئة المتوسطة الذين نقلوا إلى الفئة العالية حسب أقدميتهم المتوسطة فى أقدميتهم العالية وخاطبها بها ، هذا الذى يثار لا أساس له ، لأن العدالة لا تطبق فى موضع النصوص من ناحية ، ولأنها ليست عدالة كما توهم البعض من ناحية أخرى ، إذ تنصف فئة على حساب أخرى وتقدم أهل الفئة المتوسطة على أهل الفئة العالية بلا سند صريح ، وتسلب حق

فهذا لا يبيح لأمر لك والعدل مطلقاً بالنسبة للجميع، فلا تؤثر طائفة على طائفة ولا تفيدوا حقيقة على حساب أخرى بل تفيد الجميع أو تزجج للفائدة عن الجميع، سيما إذا لم يوجبها المبدأ للضرورة أو الميسوغ للبيان بينهما في وزن الحقيقة الواحدة.

وعلى ذلك فلن الرأي الذي يقيم للفواصل بين الفئتين العالية والمتوسطة ويحفظ الأقدمية في هذه مسئلة عن الأقدمية في تلك فلا تدمج الإقيمتان ولا يخلط المكوّن هو القول الضابط الذي ينفق والمطلق القانوني الصحيح أمه القول الذي يورد على هذه القاعدة استثناءات تختلف سعة وضيقه فبدأ من خلط الإقيمتين إذا تم نقل الموظف وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ طبقاً للرأي الثالث وتبالغ في السعة فتخلط الكادرات كلها تماماً بحيث تضم الأقدمية في واحد منها في أقدمية الآخر بلا مانع ولا ضابط ولا قيد أو حد طبقاً للرأي الرابع. هذان القولان لا أساس لهما من النصوص ولا من قواعد العدل بل يخالفان النصوص صراحة، ويهدران المبادئ الضرورية في نظم التوظيف المصرية إهداراً كلياً، ويخالفان القواعد العامة للإصيلة في تخرج تلك النصوص وفهم هذه المبادئ بما يقضي في النهاية إلى إلغاء البكدرات ومحو الفئات ويضحي التشريع عيلاً والتنظيم الوطني لغوا وهو ما لا يجوز.

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
١٨١	٢٧ يناير ١٩٥٧	تلبس . مواد مخدرة . تقديم المتهم المخدر إلى الكونستابل بمحض اختياره بعد تظايره بالشراء . تلبس .
١٨٢	" " "	١ - حكم . بيافاته . السهو عن بيان صناعة المتهم وسنه في الحكم . لا عيب .
		٢ - إخفاء أدلة الجريمة . مواد مخدرة . مع يستفيد المتهم من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ عقوبات ؟
١٨٣	" " "	١ - أمر حفظ . نيابة عامة . الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنايات . شروطه . وجود مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يقضى .
		٢ - تزوير أوراق رسمية . قرعة عسكرية . الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدور القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة الرسمية عنها .
		٣ - تزوير أوراق رسمية . وضع أسماء مزورة على صور الإخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص بعد نحو الأسماء الصحيحة . اعتباره تغييراً للحقيقة في محرر رسمي .
		٤ - تزوير أوراق رسمية . اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة . اعتباره تزويراً في ورقة رسمية .
		٥ - نقض . المصلحة في الطعن . انعدام المصلحة في النعي على الحكم متى كان متعلقاً بغير الطاعن .
١٨٤	" " "	إصابة خطأ . ركن الخطأ . تقدير السرعة التي تصلح أساساً للمسئولية الجنائية في جرائم القتل والاصابة الخطأ . موضوعي .
١٨٥	" " "	أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حكم « تسبیب معيب » . إدانة المتهم دون رد على مادفع به من أنه كان في حالة

المجلد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		دفاع شرعي عن نفسه . قصور .
١٨٦	١٤ يناير ١٩٥٧	عمل . التعكيم في منازعات العمل . قوة الأمر المقضي . اعتبار قرار التعكيم بمثابة حكم انتهازي . المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .
١٨٧	د د د	نقد حظر التعامل في النقد الأجنبي . حالاته . القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ .
١٨٨	د د د	نقض . سلطة محكمة النقض . اعتبار المحكمة المتهم فاعلا أصليا لا شريكا . توقيعها عليه العقوبة المقررة للاشتراك . سلطة محكمة النقض في اعتبار ما وقع من المتهم اشتراكا مع رفض الطعن . م ٤٣٣ أ . ج .
١٨٩	د د د	١ - إثبات . خبير . قتل . عليم تقييد المحكمة بما قد يعرض له الطبيب في تقريره من توفر نية القتل . ٢ - إثبات شهادة . سماع شهادة المتهم في جلسة بعد فصلها عن الجناية مع تحليفه اليمين . جاز .
١٩٠	د د د	نقض . سبب جديد . إجرامات . غرفة الانهم . الدفع بإعلان قرار غرفة الانهم بالإحالة إلى محكمة الجنايات لحلوله من بيان الهيئة التي أصدرته . عليم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٩١	١٥ د د	موادة مخدرة . عقوبة . متى يجب على المحكمة أن تعمل نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون ٢٥١ سنة ١٩٥٢ .
١٩٢	د د د	متشردون ومشتبه فيهم . عقوبة . العقوبة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرد بعد سبق الحكم بإنذار لتشرده .
١٩٣	٢١ د د	نقض . أحكام لا يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بدون ترخيص . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
١٩٤	د د د	١ - غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٥	٤٩٤ ٢١ يناير ١٩٥٧	٢ - غش . حكم . تسبیب معیب . استناد الحكم في ثبوت علم المتهم بجرمة خدع المشتري على مجرد المزاولة والمران أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع الخالفة . قصور . ١ - تحقيق . تفتيش . السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح . لا عيب . م . ١٩١ ج . ٢ - تفتيش . نيابة عامة . العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع . ٣ - نيابة عامة . تحقيق . تدب وكيل النيابة الجزئية معاون النيابة للتحقيق . صحيح . ٤ - تحقيق . الدفع ببطلانه . اجراءات . حضور محام مع المتهم في التحقيق الذي تولاه معاون النيابة . عدم اعتراضه على ذلك . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه . ١٣٣٣ ج . وصف التهمة . قتل عمد . خطأ . دفاع . تعديل وصف التهمة من قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع لإخلال بحق الدفاع . مواليد ووفيات . إثبات . جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الحائضخانة متى خلت السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفيات من أي بيان يخالف . م . ٣ مدني . نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإباحة وهو انزع العقاب . دفاع شرعي . إثبات المحكمة في حكمها ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص . تكوين . صدور قرار بحد أجل التوريد . عسدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح . حياة أمانه . حكم . تسبیب معیب . استناد الحكم في إدانة المتهم بجرمة التبيد على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ . قصور .
١٩٦	٤٩٤ ٢٢	وصف التهمة . قتل عمد . خطأ . دفاع . تعديل وصف التهمة من قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع لإخلال بحق الدفاع .
١٩٧	٤٩٤	مواليد ووفيات . إثبات . جواز الاستناد إلى شهادة الوفاة الصادرة من الحائضخانة متى خلت السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفيات من أي بيان يخالف . م . ٣ مدني .
١٩٨	٤٩٥ ٢٨	نقض . سلطة محكمة النقض . أسباب الإباحة وهو انزع العقاب . دفاع شرعي . إثبات المحكمة في حكمها ما يدل على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة . سلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الاستخلاص .
١٩٩	٤٩٥	تكوين . صدور قرار بحد أجل التوريد . عسدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح .
٢٠٠	٤٩٥	حياة أمانه . حكم . تسبیب معیب . استناد الحكم في إدانة المتهم بجرمة التبيد على مجرد عدم نقله المحجوزات إلى السوق . عدم استظهاره تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة بقصد عرقلة التنفيذ . قصور .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠١	٢٨ يناير ١٩٥٧	خيانة أمانة . حكم « تسبيب معيب » إدانة المتهم بجريمة التبييد دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور .
٢٠٢	٤٩٦	١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى تنطبق المادة ٦٣ - أ ع ؟
٢٠٣	٤٩٦	٢ - إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة عليه . عدم الادعاء بما يخالف الثابت فيه . لا بطلان .
٢٠٤	٤٩٦	إثبات . خبير . استناد الحكم إلى تقرير الطبيب المعين في التحقيق والذي استعان في تكوين رأيه بتقارير أطباء آخرين لم يحلفوا البين . لا عيب .
٢٠٥	٤٩٧	نقض . الخصوم في الطعن . إدانة الشاهد في الحكم المنقوض بشهادة الزور . استفادته من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا .
٢٠٦	٤٩٧	هتك عرض . توفره قانوناً ولولم يترك الفصل أثراً بجسم المجنى عليه .
٢٠٧	٤٩٧	١ - قتل خطأ . جواز وقوع القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أيهما لا ينفى مسئولية الآخر .
٢٠٨	٤٩٧	٢ - دعوى مدنية . مسئولية الشخص عن أعماله الشخصية . تضامن . التضامن في التعويض واجب سواء أ كان الخطأ عمدياً أو غير عمدي .
٢٠٩	٤٩٨	خيانة أمانة . قصد جنائي . تراخي المجنى عليه في دفع نفقات حفظ المنقولات التي عين المتهم حارساً عليها . بيعها بمعرفة المحضر وفاء متأخر لإيجار المخزن الذي حفظت فيه . عدم جواز اتخاذ ذلك دليلاً على توفر القصد الجنائي لديه .
٢١٠	٤٩٧	متشردون ومشتبه فيهم . تلبس . تفتيش . مجرد وجود المتهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله . عدم اعتباره في حالة تلبس بجريمة الاشتباه . عدم جواز القبض عليه وتفتيشه .
٢١١	٤٩٨	حكم . بياناته . الخطأ المادي الواضح في تاريخ الحكم . لا عيب .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٠	٤٩٨ ٢٩ يناير ١٩٥٧	غرفة الاتهام . سلطة غرفة الاتهام في تمحيص الأدلة وتقديرها . المادة ١٣٩ ج .
٢١١	٤٩٩ ٢٧ أبريل	(٢) قضاء محكمة النقض المدنية والجمعية العمومية ، ١ - أقدمية . تعيين الطالب قاضياً من الدرجة الثانية بعد أن كان يشغل وظيفة وكيل نيابة درجة ثانية ثم رقي إلى وكيل نيابة من الدرجة الأولى . تحديد أقدميته . قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . ٢ - أقدمية . تعيين المحامي وكيلا للنيابة من الدرجة الثانية وترقيته إلى وكيل من الدرجة الأولى ثم تعيينه قاضياً من الدرجة الثانية . طلبه من جديد تعديل أقدميته على أساس الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٣ . غير جائز . ٣ - أقدمية . القضاة المعينون من خارج السلك القضائي . كيفية تحديد أقدميتهم . القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ .
٢١٢	٥٠٠	١ - أهلية . ترقية . الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها . اعتبار الأهلية على درجات وألوية الأعلى درجة بالترقية . ٢ - أهلية . تفتيش قضائي . إغفال التفتيش على عمل القاضي في سنة من السنين . جواز الاكتفاء بما في مناه من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضاء قبل كل حركة قضائية . غير واجب .
٢١٣	٥٠٠	١ - تقض . الخصوم في الطلب . مجلس القضاء الأعلى . عدم قبول توجيه الطلب إليه .
٢١٤	٥٠٢	٢ - ترقية أقدمية . القضاء برفض طلبات إلغاء مراسيم سابقة فيما اشتملت عليه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة ب ، ثم إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ، دون زملائه التاليين له في الأقدمية . طلب إلغاء المرسوم

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٥	٢٥ مايو ١٩٥٧	اللاحق الذي تضمن ترقية الطالب إلى درجة وكيل محكمة من الفئة د ب ، فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة د ب ، لا أساس له .
٢١٦	٥٠٣	تفتيش قضائي . إعلان الطالب بتقارير التفتيش وإطلاعه عليها في الوقت المناسب . عدم سلوكه السبيل المرسوم في القرار الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٥٢ بشأن التظلم من هذه القرارات . النعي عن التقارير بعد ذلك . لا محل له .
٢١٧	٥٠٣	ترقية . الرخصة المخولة لوزير العدل في ترقية من ترشحهم لجنة الترقية بالامتياز . سلطته في أعمال هذه الرخصة أو إعمالها . واجبة عند إعمالها .
٢١٨	٥٠٤	نقض . ميقات الطعن . أقدمية . عدم علم الطالب بقرارات تحديد أقدمية قضاة الدرجة الثانية الذين عينوا بعده من زملائه المخرجين معه في سنة واحدة إلا عند صدور مرسوم تناول عددا من زملائه . تقريره بالطعن في المراسيم الصادرة بترقيتهم إلى وظائف قضاة من الدرجة الأولى على أثر صدور هذه المراسيم وفي الميعاد القانوني . الدفع بعدم قبول الطعن لسقوط ميعاده . لا محل له .
٢١٩	٥٠٤	١ - اختصاص . أقدمية . مرتبات . الحكم بإلغاء . مرسوم فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار أو ما يعادلها . المطالبة بفرق المرتب وتحديد الأقدمية في الطعن في المرسوم اللاحق . خروج هذين الطلبين عن ولاية هذه المحكمة .
٢٢٠	٥٠٤	٢ - نقض . المصلحة في الطعن . الحكم بإلغاء المرسوم فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار . انعدام المصلحة في الطعن على المرسوم اللاحق .
		ترقية . الصلاحية للترقية إلى درجة . عدم اعتبارها دليلا على الصلاحية للترقية إلى درجة أعلى منها .
		١ - ترقية . عرض حالات جميع رجال القضاء على مجلس القضاء عند إجراء الحركة القضائية . غير واجب .

العدد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢١	٢٥ مايو ١٩٥٧	٢ - تفتيش قضائي . قيام إدارة التفتيش بإبلاغ القاضي بصورة من الملاحظات التي أخذت عليه في تقرير التفتيش وعدم اعتراضه عليها . طعنه على التقرير . غير منتج . ٣ - أهلية . تفتيش قضائي . جواز الاكتفاء بما في ملف القاضي من تقارير وأوراق وبيانات في تقدير درجة أهليته . نيابة عامة . تعيين . ترتيب المعينين في وظائف معاوني النيابة المتخرجين من الجامعات الثلاث . تركه لتقدير الوزارة .
٢٢٢	٢٢ يونيو ١٩٥٧	١ - نقض . شكل الطالب . طعن الطالب على المرسوم الصادر بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية التالين له في الأقدمية إلى وظائف قضاة من الدرجة الثانية وقوله إن القرارات التي صدرت بعد المرسوم بترقية بعض وكلاء النيابة من الدرجة الثانية والتالين له أيضا في الأقدمية إلى وظائف وكلاء نيابة من الدرجة الأولى وأغفلت ترقية فيها كما أغفلت في المرسوم . اعتبار ذلك تعيينا كافيا للقرارات المطعون فيها . ٢ - ترقية . أهلية . سلطة جهة الإدارة في تخطي الموظف في الترقية إذا قام لديها ما يدل على انتقاص أهليته ومجاوبته للصفات التي تتطلبها طبيعة الوظيفة .
٢٢٣	٥٠٦	نقض . تقرير الطعن . اكتفاء الطالب في تقريره عن تفصيل الأسباب ببيان موجز يحدد يخرجها عن الإبهام ويبيدها عن الجاهالة التامة . لا بطلان .
٢٢٤	٥٠٦	١ - أهلية . ترقية . تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على عمل القاضي وتقرير درجة أهليته قبل المرسوم المطعون فيه . إهمال . إرفاق هذا التقرير ملف القاضي عند إجراء الحركة القضائية بلا مشوخ . حق القاضي في أن يقارن بمن سبقه في الترقية من المتأخرين عنه في الأقدمية على أساس أن ملفه يتضمن هذا التقرير فعلا . ٢ - تفتيش قضائي . جواز إجراء التفتيش على عمل القاضي أكثر من مرة في السنة الواحدة . ٣ - أقدمية . اعتبار طلب تصحيح الأقدمية أثرا من آثار

العبد الرابع	قهرست	السنة الثامن	الثلثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	
٢٢٥	٢٢ يونيو ١٩٥٧	الحكم بإلغاء المرسوم المطعون فيه . ١ - تفتيش قضائي . علم وجود تقرير التفتيش وعدم البدء في التفتيش موضوع هذا التقرير عند صدور القرار المطعون فيه . النهي على هذا التقرير بأن التفتيش الذي حرر عنه كان عن مدة سابقة على القرار وأن الوزارة هي التي أخرت إجراء هذا التفتيش إلى بعد الحركة القضائية . لا سند له . ٢ - تفتيش قضائي . إجراء التفتيش على القضية قبل كل حركة قضائية . غير واجب .	٥٠٧
٢٢٦	٥٠٧	١ - أهلية . عدم التزام وزارة العدل بعرض جميع حالات القضية على مجلس القضاء قبل وضع الحركة القضائية . صدور مرسوم بناء على عرض ناقص . لا عيب . ٢ - أهلية . أقدمية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية . كون القضاء المطعون في ترقيةهم أسبق في الأقدمية على الطالب . طلبه مقارنة أهليته بأهليتهم . لا محل له .	٥٠٧
٢٢٧	٥٠٨	نقض « إجراءات الطعن » . اختصاص . مراتب . الطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح الطالب من بوط درجة مساعد نياية . التقرير بهذا الطعن أمام محكمة التمييز بعد الميعاد . عدم قبول الطلب شكلا . التحدي برفعه أمام مجلس الدولة في الميعاد قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون ٢٤ لسنة ١٩٥٥ . لا يجدي .	٥٠٨
٢٢٨	٥٠٨	أهلية . تعريفها . تقديم الأفضل بين المتفاوتين في درجة الأهلية . وتقديم الأسبق في الأقدمية بين المتساوين في الأهلية . اختلاف هذه الموازنة باختلاف الحركات القضائية .	٥٠٨
٢٢٩	٥٠٩	ترقية . صدور قرار من اللجنة القضائية بإلغاء المرسوم الصادر بالحركة القضائية الشرعية فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة نائب محكمة من الفئة « ب » امتداد أثر هذا الإلغاء إلى المراسم والقرارات التالية فيما تضمنته من تخطي الطالب إلى الدرجات الأعلى .	٥٠٩

العبد الرابع	فهرست	السنة الثامنة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٣٠	٥٠٩	٢٢ يونيو ١٩٥٧
٢٣١	٥١٠	١ - نقض . إجراءات الطعن . طلب إلغاء قرار جمهوري باعتباره مافى زبأ المراسيم السابق الحكم بانغائها . لا حاجة في تقريره إلى طعن تراعى فيه الإجراءات الواجبة . الدفع بعدم قبوله لعدم التقرير به في الميعاد . لا أساس له .
٢٣٢	٥١١	٢ - ترقية . أهلية . صدور حكم بإلغاء المرسوم السابق فيما تضمنه من تخلي الطالب إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يماثلها لمساواته في الأهلية مع زميله الذي كان يليه في الأقدمية وتناوله الترقية . ترقية هذا الزميل إلى وظيفة رئيس محكمة دون الطالب ودون أن تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ طارئ . يحول دون ترقية الطالب أسوة بزميله . خطأ .
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
	٤ أبريل ١٩٥٧	١ - بيع « ثمن المبيع » . شفعة . حق المشتري الثاني في حبس ثمن المبيع إذا رفعت دعوى شفعة عن جزء من الأهلين المبيعة من كان لم يختصم في دعوى الشفعة . المادة ٣٣١ مدني قديم .
		٢ - فسخ . بيع . حكم « تسليب كاف » . دفاع . استناد الحكم في رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع إلى قاعدة قانونية متضمنة أن الحكم بالفسخ غير واجب لحلو العقد من شرط صريح وتقدير المحكمة أن لا عمل للفسخ استناداً إلى الشرط الضمني الفاسخ . عدم تحدث الحكم عن دفاع للبائع ومستندات لا تغير النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لا عيب .
		٣ - عقد « تفسيره » . بيع . وصف الحكم للعقد وصفاً صحيحاً بأنه عقد بيع خلا من تحديد موعد لدفع الثمن وإنزاله عليه حكم القانون الصحيح . لا خطأ .
		٤ - دعوى « مصروفاتها » . بيع . فسخ . عدم أحقية البائع

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
في رفع دعوى فسخ عقد البيع بعد إظهار المشتري تمسكه بالنقد وعرضه التنفيذ غيباً في الوقت الذي كان فيه التنفيذ ممكناً . التزام البائع بمصروفات الدعوى . م ٣٥٧ مرافعات .			
١ - دين . التزام . الجاهل . إجازة . غش . حكم . تشييب معيب ، اتخذ الدائن من خطاب صادر من المدين دليلًا على إجازة المدين لإقرار الدين وتوضيحه من شائبة البطلان النسبي الناشئ عن التدليس والعدم السبب . انتهاء الحكم إلى العدم سبب الإقرار وأنه كل شيئاً غير مشروع لأنه وليد الغش والتدليس . سكوت الحكم عن الرد على ذلك الدليل . قصور .	٤ أبريل ١٩٥٧	٥١٥	٣٣٣
٢ - دعوى . تنازل . أهلية . دين . تنازل المدين عن دعوى بطلان إقرار الدين الصادر منه للتدليس وفقدان الإرادة وانعدام السبب القانوني . التنازل أيضاً عما اشتملت عليه تلك الدعوى من حقوق في الحال والاستقبال . أثر هذا التنازل .			
٣ - نقض . أسباب مخالطها واقع . تنازل . دين . دعوى . دفع . غش . أهلية . محكمة الموضوع . تمسك المدين ببطلان إقرار الدين أو ببطلان إقرار تنازله عن الدعوى التي رفعها ببطلان هذا الإقرار للغش ولانعدام الإرادة . اعتبارها دفوعاً مخالطها واقع .			
١ - عمل . إجراءات . تحكيم . التحكيم في منازعات العمل ، صدور قرار هيئة التحكيم بعد مدة الشهر المخصوص عليها في المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ . لا بطلان .		٥١٨	٢٣٤
٢ - عمل . إعلان . التحكيم في منازعات العمل . الإعلان قرار هيئة التحكيم إلى طرفي النزاع بعد ثلاثة أيام من صدوره . لا بطلان .			
٣ - عمل . التحكيم في منازعات العمل . حكم . بيانات . نقض . أسباب الطعن . عدم التزام هيئة التحكيم بأن تثبت في			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد الرابع	الصفحة
قرارها رأى المتدوين أو أحدهما إلا إذا كان مخالفاً لما انتهت إليه اللجنة .			
٤ - عمل . وعقد العمل ، تحقيقه بتوافر تبعه العامل لرب العمل وبقاضيه أجراً على عمله . المادة ٦٧٤ مدني والمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢	٤ أبريل ١٩٥٧	٥٢٢	٢٢٥
١ - تقض . أسباب جديدة . دعوى « سببها » . عمل . استئناف العامل في دعواه بطلب التعويض إلى سبب جديد لم يطرحه على محكمة أول درجة ولا على محكمة الاستئناف . عدم جواز ائارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ والمادة ٤٠٣ مدني .			
٢ - إثبات . حكم « تسبب كاف » . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه ضميرها في أسباب سائفة .			
ضرائب . ضريبة الأرباح الاستثنائية . إجراءات . محمول بمسك حسابات منتظمة وقدم طلب اختياره أرباح سنة ١٩٣٧ رقماً للمقارنة لتحديد أرباحه الاستثنائية بعد الميعاد المقرر . سقوط حقه في الاختيار . القانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ .	» » »	٥٢٧	٢٢٦
١ - وقف . وقف خيرى . النظر عليه . محكمة الموضوع . حقها في تعيين ناظر الوقف الخيري إذا كان الواقف غير مسلم وكان مصرف الوقف على جهة بر غير إسلامية . القانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ .	» » »	٥٣٠	٢٣٧
٢ - تقض . ميعاد الطعن . أحوال شخصية . مواعيد . عدم جواز احتساب يوم صدور الحكم الحضورى في مسائل الأحوال الشخصية ضمن ميعاد الثمانية عشر يوماً المحددة في المادة ٨٨١ مرافعات للطعن في الحكم . المادة ٢٠ مرافعات .			
أحوال شخصية . اختصاص . استئناف . مجالس مالية . نفقة . نظر دعوى النفقة أمام الدائرة الاستئنافية أمام المجلس الملى	» » »	٥٢٢	٢٣٨

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
وبقاؤها بدون فصل حتى ١٩٥٥/١٢/٣١ . اختصاص محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف باستمرار النظر في الدعوى . القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .			
١ - أهلية . سفه . حكم تصرفات السفه السابقة على قرار الحجر عليه للسفه في ظل القانون المدني القديم .	١١ أبريل ١٩٥٧	٥٣٤	٢٣٩
٢ - أهلية . سفه . حكم تصرف السفه في حالة ثبوت التواطؤ والاستقلال هو البطلان المطلق .			
٣ - تقادم مسقط . حكم تسبيب كاف . . دعوى . دفاع . دفع . عدم تقادم الدفع بالبطلان المطلق . انتهاء الحكم إلى بطلان سند الدين بطلانا مطلقا . الإشارة إلى عدم تقادم الدفع بهذا البطلان أو الرد على ما يتمسك به الدائن في هذا الصدد . غير لازم .			
٤ - تقادم مكسب . دين . عدم جواز تملك الحق في الديون بمضى المدة .			
٥ - قوة الأمر المقضي . تنفيذ عقارى . توزيع . اقتصار المدين في التوزيعات التي تقدم فيها الدائن بسند الدين على طلب تحرير القائمة النهائية وعدم مناقضته في الدين وحصول الدائن في التوزيعات على مبالغ صغيرة من أصل الدين . انعدام حجية أحكام التوزيع بالنسبة للباقي الذي رفعت به الدعوى .			
٦ - نقض . الخصوم في الطعن . إعاره الاسم . حوالة . وكالة . جواز إعاره الاسم في رفع الدعاوى وجواز الطعن بالنقض من صاحب الاسم المستعار .			
١ - قوة الأمر المقضي . عدم قيام حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية إلا بين من كان طرفا فيها حقيقة أو حكما . عدم جواز تمسك الخارج عن الخصومة بحجية الحكم السابق صدوره لمصلحة شخص آخر غيره اعتمادا على وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .		٥٣٨	٢٤٠

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	رقم الصفحة
٢ - إجارة . مسئولية . تلف الشيء المؤجر . بفعل شخص أجنبي غير المستأجر أو خدمه . انتهاء مسئولية المستأجر في هذه الحالة . المادة ٦٣ مدني مختلط .			
١ - نقض . اختصاص . اختصاص محكمة النقض . عمل التحكيم في منازعات العمل . اختصاص محكمة النقض بالطعون التي رفعت اليها قبل العمل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٧	١١ أبريل ١٩٥٧	٥٤٠	٢٤١
٢ - عمل . اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . قيام النزاع بشأن ادماج عمال تابعين لمقاولين عهدت اليهم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية القيام بأعمال النظافة وصيانة الحدائق وأعمال وابور المياه بمدينة بورسعيد ضمن عمال تلك الشركة . عدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذا النزاع . المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ والقانون ٣٠٩ لسنة ١٩٥٢			
٣ - نقض . الخصوم في الطعن . عمل التحكيم في منازعات العمل . عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام هيئة التحكيم في النزاع الذي صدر فيه القرار المطعون فيه . عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة له . المادتان ٤٢٤ و ٤٣٥ مرافعات .			
١ - عمل . اختصاص . التحكيم في منازعات العمل . مناط اختصاص هيئة التحكيم . القانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢	١٨ أبريل ١٩٥٧	٥٤٣	٤٤٢
٢ - عمل . إعانة الغلاء . حكم تسليب كاف . صلح . محكمة الموضوع . نقض أسباب موضوعية . التحكيم في منازعات العمل . تحصيل قرار الهيئة أن الحالات المعروضة على الهيئة بشأن إعانة الغلاء والتي ادعى أن رب العمل خالف فيها عقد الصلح المبرم بين الطرفين هي حالات فردية . موضوعي . التحدي خطأ القرار في تكييف هذا الصلح . غير منتج .			
٣ - عمل . اختصاص . إعانة الغلاء . حكم تسليب كاف . التحكيم في منازعات العمل . انتهاء قرار هيئة التحكيم إلى عدم اختصاصه بالشكوى في شأن إعانة الغلاء . خطؤه تزيداً في فهم			

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
<p>المادة ٣ من الأمر العسكري ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ . لا عيب .</p> <p>٤ - عمل . عرف . أجور . كادر العمال . عدم التزام رب العمل بوضع كادر لعماله عند تقديم الدليل على قيام عرف بذلك .</p> <p>٥ - عمل . أجور . ساعات العمل الإضافية . الاتفاق بين رب العمل والعمال على أن تكون ساعات العمل سبع ساعات يومياً وعلى احتساب $1/7$ الإجر اليومي عن كل ساعة زائدة . أثر تطبيق القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٢٥ والاتفاق المذكور .</p> <p>٦ - عمل . منح . تقرير منحة سنوية لعمد رب العمل بصرفها للعمال باستمرار وعلى أطراف . صدور قرار لهيئة التحكيم برفض طلب صرفها . خطأ . المادة ٦٨٣ مدني . القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .</p> <p>٧ - عرف . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير قيام العرف .</p> <p>٨ - تقض . أسباب جديدة . عرف . عمل . ساعات العمل . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بقيام عرف بتخفيض ساعات العمل للعمال الذين يعملون ليلاً . غير جائز .</p> <p>١ - قضاة . مخاصمتهم . تسخير جبري . خطأ مني . محكمة الموضوع . تقريرها لأسباب تكفي لحل قضائها أن حبس المخاصم احتياطياً في تهمة عدم الإعلان عن الأسعار لا يعتبر خطأ منياً جسياً . النفي على الحكم في هذا الخصوص . جدل موضوعي .</p> <p>٢ - قضاة . مخاصمتهم . تقرير المخاصمة . دفاع . عدم إجابة المخاصم إلى طلبات لم يسبق له إبدائها في تقرير المخاصمة . لا خطأ . م ٨٠٠ مرافعات .</p> <p>٣ - دفاع . محكمة الموضوع . طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقیقات أو استجواب . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة ذلك .</p> <p>٤ - إعلان . إجراءات . دعوى . مواعيد . قضاة . مخاصمتهم . محكمة الاستئناف . إعلان قرار تقصير أجل ميعاد الحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة المحددة بأكثر من ثلاثة أيام . صحة هذا الإعلان . م ٧٢٤ مرافعات .</p>	<p>١٨ أبريل ١٩٥٧</p>	<p>٥٤٩</p>	<p>٢٤٣</p>

ملخص الانعكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	رقم الحكم
٥ - إعلان . محمل مختار . الإعلان في قلم الكتاب . عدم إقامة محامى الخصم بالبلد الذى به مقر المحكمة وعدم اتخاذ الخصم موطناً فيه . إعلان المذكرات والأوراق اليه في قلم الكتاب . صحيح . المادة ٨٤ مرافعات .			
٦ - دفاع . إعلان . اجراءات . دعوى . إعلان الخصم بالدعوى اعلاناً صحيحاً . عدم حضوره هو ولا محاميه للرافعة . شكواه من عدم سماح دفاع شقوى منه . لا محل لها .			
ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . رجوع الربح الذى تدره منشأة الممول إلى ما يضيفه إلى الأرباح والورد من عناصر خارجة عنها كالأسبنة والأسلاك وغيرها ورجوعه أيضاً إلى ترتيب الأرباح وتنسيقها بطرق معينة أساسها الفن والخبرة . خضوع الأرباح في هذه الحالة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .	١٨ أبريل ١٩٥٧	٥٥٤	٢٤٤
١ - اختصاص . بيع . دعوى « تقدير قيمتها » . دعوى يطلب الحكم بصحة ونفاذ إقرار صادر عن عقد بيع صدر من بائعين لم يختصم أحدهما في الدعوى وكانت حصة البائع المختصم فيها في القدر المبيع تدخل في اختصاص القاضى الجزئى . اختصاص المحكمة الجزئية بالدعوى . القول بعدم اختصاصها تأسيساً على أن قيمة الإقرار كله تجاوز هذا الاختصاص . لا محل له .	» » » ٢٥	٥٥٥	٢٤٥
٢ - بيع . حكم « تسليب معيب » . دفاع . دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الحكم الدلائل على وفاة المشتري بكامل الثمن وعدم رده على دفاع البائع في هذا الخصوص . خطأ وقصور .			
٣ - نقض . إعلان تقرير الطعن . إعلان . إثبات المخضر في أجل إعلان صورة الحكم أن المخاطب معه لم يوقع وإثباته أنه ترك للعلن اليه صورة الورقة المعلنة . بطلان الإعلان . المادتان ٢٠ / ٢ و ٢٤ مرافعات .			
٤ - نقض . معياد الطعن . بداية معياد الثلاثين يوماً المحددة			

ملخص الاحكام	تاريخ الحكم	رقم البيعة	رقم الحق
الطعن بالنقض . المادتان ٢٠ و ٢٨ مرافعات .			
١ - حكم د بياناته ، اجراءات . خلو الحكم من بيان أن القاضى الذى لم يحضر النطق بالحكم قد اشترك فى المداولة ووقع على مسودته . بطلان الحكم . المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ . مرافعات .	١٨ أبريل ١٩٥٧	٥٥٨	٢٤٦
٢ - نقض . د أحكام يجوز الطعن فيها ، . تزوير . جواز الطعن استقلا في الحكم الصادر برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائيا في الطعن بالتزوير . م ٣٧٨ مرافعات .			
١ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . ايداع . حجز . عدم التزام المقرر بالزيادة بإيداع مصاريف البيع الأول اذا كان هو متخذا اجراءات تزع الملكية . القول باحتمال تعلق حق الغير بتلك المصاريف فى صورة توقيع حجز عليها تحت يد قلم الكتاب لا محل له .	٢٥	٥٥٩	٢٤٧
٢ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . عدم التزام مقررى الزيادة ببيان حصة كل منهم فى تقرير الزيادة .			
٣ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . حلول . وكالة . تقرير المقرر بالزيادة بصفته الشخصية وبصفته حالا محل شخص آخر . أثره .			
٤ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . مواعيد . امتداد الميعاد المحدد للتقرير بالزيادة اذا صادف آخر يوم من أيامه عطلة رسمية الى أول يوم عمل بعدها .			
٥ - تنفيذ عقارى . اجراءات . اعلان . زيادة العشر . تقرير الزيادة . خلو تبليغ هذا التقرير من بيانات خاصة باسم طالب الإعلان . لا بطلان . م ٦٧٤ مرافعات .			
٦ - تنفيذ عقارى . زيادة العشر . تقرير الزيادة . لمن يجب تبليغه . م ٦٧٨ مرافعات .			

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الاحكام
٢٤٨	٥٦٥	٢٣ يونيو ١٩٥٦	(٤) - قضاء المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة) ١ - القرار الإداري . السحب . قد يكون جوتيا أو كلياً حينما توجه إليه نية الإدارة . متى تكشف هذه النية للمحكمة وجب على مقتضاها تحديد مدى السحب وإزالة أثره القانوني . مثال : ٢ - موظف . نقله إلى إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي أو الفني . عدم جواز ترقية إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ النقل . قصر هذا الحظر على الترقية التي يجب أن تتم في نسبة الأقدمية . عدم سريانه على الترقية إلى وظيفة مستشار من الدرجة الثانية أو فصل عام من الدرجة الأولى أو ما يعاونهما ، لأن الترقية فيها تكون بالصلاحية ولو تمت بمراعاة الأقدمية . ٣ - ترقية بالاختيار . لا يجوز تخطي الأقدم إلى الأحدث إلا إذا كان الأخير هو الأصلح . ١ - ترقية . الرخصة التي خولها المشرع للإدارة في إجراء الترقية بالتطبيق للمادة ٢٢ من قانون نظام موظفي الدولة . اعتبارها استثناء من قواعد الترقية المنصوص عليها بالمواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٢ من ذلك القانون . أعمال الإدارة لهذه الرخصة أيما كانت طبيعة الوظيفة المرقى إليها ، ولو كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص الميزانية . ٢ - ترقية تحديد الميزانية للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها إنما يقوم على أساس من المصلحة العامة . وجود نوعين من الوظائف . الأولى تتميز بطبيعتها فتقتضي حسب تخصيص الميزانية تأهيلاً خاصاً وصلاحية معينة . والثانية لا تتميز بطبيعتها بهذا التمييز . وجوب مراعاة هذا الفارق عند إجراء الترقية ولو كانت بالأقدمية . أعمال الأقدمية في الترقية على إطلاقها لا يكون إلا في النوع الثاني دون الأول ، كيفية أعمال الأقدمية في وظائف النوع الأول . ٣ - ترقية . شروط الترقية بالاختيار . ترخيص بالسفر للخارج . ترخيص الإدارة في ذلك حسب
٢٤٩	٥٧٢	" " "	" " "
٢٥٠	٥٨٠	" " "	" " "

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
مقتضيات الصالح العام . مثال .			
قرار تأديبي : وجوب قيامه على سبب يبرره . رقابة القضاء الإداري لذلك . أساس ذلك . مثال .	٣٠ يونيو ١٩٥٦	٥٨١	٢٥١
١ - أجنبي . تتمتع الدولة بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أو عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام . عدم التزامها بالسماح له بالدخول في أراضيها أو بتمديد إقامته إلا إذا كانت تشريعاتها تربط له حقاً في ذلك .	٤ أغسطس ١٩٥٦	٥٨٤	٢٥٢
٢ - أجنبي . إقامته في مصر هي مركز قانوني لا بد للشوئته من صدور قرار إداري . يستوى في ذلك أن تكون الإقامة عامة أم عادية أم مؤقتة .			
٣ - أجنبي . إذا كانت إقامته مؤقتة ترخصت الإدارة في تقدير مناسباتها بسلطة مطلقة في حدود المصلحة العامة بأوسع معانيها . إذا كانت إقامة خاصة أو عادية فالإدارة رفض الترخيص بها أو تهديدها إذا كان في وجوده ما يهدد الأمن والسلامة في الداخل أو الخارج أو الاقتصاد أو الصحة أو الآداب أو السكينة أو كان حالة على الدولة . لا ضرورة عندئذ لأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ . الحالات التي يتعين فيها أخذ رأي هذه اللجنة .			
الضوابط العامة للسببية في قضائنا الجنائي للدكتور رؤوف عبيد - أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .		٥٨٩	
مشكلة خريجي السجون في مصر للدكتور حسن صادق المصفاوي مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية .		٦٠٧	
نظرة القانون الإنجليزي في جرائم الأحداث للأستاذ محمود التوفيق القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .		٦١٩	
انعدام الرضاء كسبب لبطلان الزواج في القانون المقارن للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف والمدرس المتدرب بكلية البوليس .		٦٢٢	
نقل الموظف من الفئة المتوسطة إلى الفئة العالية للأستاذ إبراهيم إبراهيم شحاتة مفوض الدولة .		٦٣٢	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٧

بتعيين المساحة التي تزرع قحاً في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٧

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية بأحكام القانونين رقمي ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ و ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

(١، ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر (١) الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٧

بتعديل المادة ٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن
صرف مياه المحال العمومية والصناعية في المجارى العمومية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ النص الآتى :
- « يسرى القانون على البلاد التى لها مجالس بلدية ويصدر بمرأته عليها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد أخذ رأى المجلس البلدى .
- ويجوز بقرار من الوزير بعد أخذ رأى المجلس البلدى إعفاء البلدة أو أية منطقة منها من تطبيق كل أو بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له . »
- مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .
- يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٧٧ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦
بشروط توظيف الأجانب (٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الأجانب النص الآتى :
- « مادة ١ — لا يجوز إسناد أية وظيفة مدنية كانت أو عسكرية إلى أجنبى إلا فى أحوال استثنائية وبعد أن يثبت أن الوظيفة تتطلب مؤهلات علمية خاصة لا تتوفر لمصرى . »

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر (١) الصادر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٨ مكرر «ب» الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

ومع ذلك يجوز أن يشغل رعايا الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الوظائف التي تنفق مع المؤهلات العلمية التي يلزم توافرها فيمن يرشح لها من المصريين على أن يكون ذلك على سبيل التدريب ولمدة محدودة نظير مكافآت لا تتجاوز ما يتقاضاه نظراؤهم من المصريين .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥) .

قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالنداء إلى اتخاذ

لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات

المعدل بالقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٢ مكررا من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ النص الآتي .

« مادة ١٢ مكررا — استثناء من حكم المادة السابقة يختص بالفصل في المخالفات المتعلقة بالإهمال في مقاومة دودة القطن وري البرسيم بعد الميعاد القانوني لجنة إدارية تشكل في كل مركز أو قسم من مراكز المديرية والمحافظات من مفتش البواش أو من يقوم مقامه رئيسا ومن وكيل مفتش الزراعة بالمركز أو من يقوم مقامه وعضو شياخات المركز يعينه مدير الإقليم بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية لمدة سنتين أو عضو أعيان يختاره المحافظ بالمحافظات بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية لمدة سنتين عضوين ، ويكون قرار اللجنة بأغلبية الآراء وتعقد هذه اللجنة أسبوعياً ابتداء من ١٥ مايو وتستمر في نظر المخالفات التي وقعت خلال العام حتى تنتهي من البت فيها ويصدر قرار من وزير الداخلية بالإجراءات التي تتبع أمام هذه اللجنة وتكون محاكمة العمد والمشايخ على ما يقع منهم من مخالفات من اختصاص لجنة شياخات المديرية . »

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ١٤ مكررا إلى القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ نصها كالآتي :

« مادة ١٤ مكررا — استثناء من المادة السابقة يجوز أن يكون الإخطار فيما يختص بتكاليف مقاومة دودة القطن بكشوف إجمالية ترسل للعمد خلال شهر من تاريخ انتهاء العلاج ويقوم بهذا الإخطار وكلاء مفتشي الزراعة بالمراكز أو من ينوب عنهم ويقوم العمد بإخطار ملاك الأرض

أو من يقومون مقامهم بالتكاليف الخاصة بكل منهم والحصول على توقيعاتهم على الكشف المذكورة بالعلم .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزيرى الزراعة والداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧

بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة على أموال الإعانات التى تصرف

تنفيذاً للأمرين العسكريين رقمى ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — لا يجوز توقيع الحجز لاستيفاء ما يستحق للحكومة والأشخاص الإدارية والأفراد على أموال الإعانات التى تصرف تنفيذاً للأمرين العسكريين رقمى ٩ و ١٠ لسنة ١٩٥٦ من الأموال المعتمدة بقرارى رئيس الجمهورية رقمى ٧٣ و ٧٩٠ لسنة ١٩٥٧ أو أى قرار يصدر باعتماد مبالغ أخرى لهذا الغرض ما لم يكن الحجز من أجل تحصيل الضرائب المقررة بمتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، أو دين مضمون برهن تأمينى على العقار الذى صرفت الإعانة بسببه ، أو دين نشأ عن الأعمال الخاصة بتعمير المنشآت التى خربت أو تلفت بسبب الحرب .

مادة ٢ — يخصم من الإعانات المقررة ما يكون قد سبق صرفه لأصحابها من اعتمادات الإعانة أو التعويضات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة شؤون بور سعيد للقيام بوفاء الضرائب والرسوم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ — مع مراعاة أحكام المادة الأولى تبطل جميع الحجوز الموقعة تحت يد الحكومة على تلك الأموال المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بدون وجه حق على أموال من الاعتمادات المقررة لإعانة المصابين بأضرار

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ مكرر (ب) الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

الحرب أو أدخل الغش في البيانات أو الطلبات الخاصة بالحصول على هذه المبالغ وذلك فضلا عن استرداد ما صرف له بدون وجه حق بطريق الخبز الادارى — ويكون المدير المسئول بالمحل أو المؤسسة أو الشركة أو غيرها من الهيئات مسئولا عن هذه الجريمة إلا إذا أثبت عدم علمه أو استحالة مراقبته .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ؛ وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٧

بشأن إعفاء العقود الخاصة بالتسليم من الضرائب والرسوم والقواعد المالية (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعفى من جميع الضرائب والرسوم الحكومات والمؤسسات الاجنبية الى تعاقد معها وزارة الحربية بشأن توريد المعدات أو الآلات اللازمة لاغراض التسليم .
ولا تخضع وزارة الحربية فى إبرام وتنفيذ هذه العقود لجميع القواعد والتعليمات المالية المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

وتعفى الوزارة فيما يتعلق بهذه العقود من تفتيش ورقابة كل من ديوان المحاسبة ووزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٢ — على وزير الحربية بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد تقرير نظم التفتيش والرقابة والقواعد والاجراءات التى تتبع فى إبرام وتنفيذ عقود توريد المعدات والآلات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليه سنة ١٩٥٥ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٢ مكرر «ا» الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار

بشأن التعريفة الجمركية ورسوم للإنتاج (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفة الجمركية والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ برسم الإنتاج على حاصلات أو منتجات الصناعة المحلية المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ .
وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تظل التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج المعمول بها حتى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧
نافذة المعمول لمدة تنتهي في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .
مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من ٧ أكتوبر ١٩٥٧ .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧)

قرار

باعتقاد لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الاقباط الارثوذكس (٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الأمر رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٢ باعتقاد لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الاقباط
الارثوذكس ، المعدل بالأمر رقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتمد لائحة ترشيح وانتخاب بطريك الاقباط الارثوذكس المرافقة لهذا القرار .
مادة ٢ — يلغى الأمر رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٢ ورقم ٣٣ لسنة ١٩٤٦ المشار اليهما .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٧ مكرر الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرر (١) الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧

مادة ٣ - على وزير الداخلية ، تنفيذ هذا القرار . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس

الباب الأول

في اختيار القائم مقام البطريرك

مادة ١ - إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله ، أو لأي سبب آخر ، فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام ، بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرياسته ، في ميعاد لا يتجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسي ، لاختيار أحد المطارنة قائما مقام البطريرك .
ويصدر أمر جمهوري بتعيين قائم مقام البطريرك ، ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية ، بحسب القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية ، وطبقا للوائح المعمول بها ، وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك .

الباب الثاني

في الترشيح للكرسي البطريركي

مادة ٢ - يشترط فيمن يرشح للكرسي البطريركي :

(أ) أن يكون مصرياً قبطياً أرثوذكسياً .

(ب) أن يكون من طغمة الرهبة المتبتلين الذين لم يسبق لهم زواج ، سواء كان مطرانا أو أسقفا أو راهبا ، وأن تتوافر فيه جميع الشروط المقررة في القوانين والقواعد والتقاليد الكنسية .

(ج) أن يكون قد بلغ من العمر ، أربعين سنة ميلادية على الأقل عند خلو الكرسي البطريركي وأن يكون قد قضى في الرهبة عند التاريخ المذكور مدة لا تقل عن خمسة عشر عاما .

مادة ٣ - تتولى وضع قائمة المرشحين للكرسي البطريركي ، لجنة تؤلف من القائم مقام البطريرك رئيساً ، ومن ثمانية عشر عضواً ، يختارهم المجمع المقدس بحيث يكون نصفهم من المطارنة والاساقفة . والنصف الآخر من أعضاء المجلس الملي العام أو نوابه الحاليين أو السابقين .

ويجب أن يتم تأليف هذه اللجنة خلال شهر من تاريخ خلو الكرسي البطريركي على الأكثر ، ويكون اجتماعها بناء على دعوة الرئيس ، فإذا غاب أو منعه من الحضور مانع ، ناب عنه في توجيهِ الدعوة وفي الرئاسة ، أقدم المطارنة رسامة ، ولا يكون هذا الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا أعضاء كل من الهيئتين المكونتين لها ، فإذا لم يتكامل هذا العدد أرجىء الاجتماع إلى جلسة أخرى ويكون هذا الاجتماع فيها صحيحاً أيا كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة للحاضرين .

مادة ٤ — على من يريد ترشيح نفسه لمنصب البطريرك ، أن يقدم إلى اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، خلال شهرين من تاريخ خلو الكرسي ، تزكية مكتوبة موقعة من ستة من المطارنة أو الاساقفة أو رؤساء الاديرة . أو من اثني عشر عضواً أو نائبا من أعضاء المجلس الملي العام ونوابه الحاليين أو السابقين .

وتعطى ايصالات لمقدمي هذه التزكيات ، كما تقيّد في دفتر خاص يبين فيه تاريخ ورود كل منها وساعته .

ولا يجوز لاحد من المذكورين أن يوقع أكثر من تزكيتين والا اعتبر توقيعه صحيحا على التزكيتين السابقتين في القيد بدفتر التزكيات وباطلا فيما تلاهما .

مادة ٥ — تجتمع لجنة الترشيح خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاؤ ميّعاد تقديم التزكيات المبين في المادة السابقة ، وتقوم بفحص التزكيات المقدمة لها ، وتستبعد ما كان منها مخالفا لما نص عليه في المادة السابقة . ثم تعد قائمة بالتزكيات الباقية منها ، وتقوم بعرضها بعد نهاية المدة المذكورة في الدار البطيركية بالقاهرة وفي دور المطرانيات بالجهات الاخرى مدة خمسة عشر يوما ، وتعلن عن اجراء هذا العرض في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية .

مادة ٦ — يجوز لكل ناخب مقيد في جدول الانتخاب البطيركي أن يطلب في الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ النشر استبعاد من لا يرى فيه الاهلية ، أو توافق الشروط اللازمة للكرسي البطيركي ، وذلك بعريضة يقدمها لرئيس اللجنة مبينا فيها الاسباب وتعطى ايصالات لمقدمي هذه الطلبات .

وتتولى اللجنة خلال الشهر التالي لانتهاؤ ميّعاد تقديم الطلبات فحص التزكيات والفصل في الطلبات سالفة الذكر ، ولها الحق في استبعاد أى شخص من مقدمي التزكيات إذا لم تتوافر فيه الشروط المشار إليها في المادة الثانية .

وتضع اللجنة القائمة النهائية بأسماء المرشحين اللاتنين للكرسي البطيركي من بين مقدمي التزكيات الذين تتوافر فيهم الشروط ، على ألا يقل عددهم عن خمسة ولا يزيد على سبعة ، وترتب أسماءهم بحسب الحروف الهجائية .

مادة ٧ — تحدد اللجنة موعدا للانتخابات ، وتعلق صورة من القائمة النهائية للمرشحين على باب دار البطيركية بالقاهرة ، وعلى باب كل مطرانية في الجهات الاخرى ، ويبين في ذيلها موعد الانتخاب ودعوة الناخبين ، في الزمان والمكان المحددين له ، وينشر عن ذلك في ثلاث صحف يومية تصدر في القاهرة باللغة العربية ، ويجب ألا يجاوز هذا الموعد ثلاثين يوما من تاريخ النشر .

الباب الثالث في انتخاب البطريرك

أولا — الناخبون

مادة ٨ — يعد بديوان البطريركية جدول لقيد أسماء الناخبين .

ويشترط في الناخب ، أن يكون مصرياً قبطياً أرثوذكسياً وأن يكون معروفاً بصادق إيمانه واتصاله المستمر بالكنيسة وألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو جنحة ماسة بالشرف ، وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإنه يشترط فيمن يقيد بجدول الناخبين من الأراخنة :

(١) أن يكون قد بلغ من العمر خمسة وثلاثين سنة ميلادية على الأقل في تاريخ خلو الكرسي البطريركي .

(ب) أن يكون حاصلاً على شهادة دراسية عالية أو أن يكون موظفاً حالياً أو سابقاً في الحكومة المصرية ، أو الهيئات العامة ولا يقل مرتبه عن أربعمائة وثمانين جنيهاً سنوياً — أو موظفاً بأحد المصارف أو الشركات أو المحال التجارية أو ما يماثلها ولا يقل مرتبه عن ستمائة جنيهاً سنوياً — أو يكون ممن يدفعون ضرائب لا تقل عن مائة جنيهاً سنوياً ، ويشترط في الحالة الأخيرة أن يكون الناخب ممن يحسنون القراءة والكتابة .

(ج) أن يتم اختياره بمعرفة إحدى الجهات الموكول إليها ذلك في المادة التالية وبالطريقة التي تحددها لجنة الترشيح .

مادة ٩ — تقوم بتحرير جدول الناخبين لجنة تؤلف من ثلاثة من رجال الدين واثنين من أعضاء المجلس الملي العام أو نوابه ، الحاليين أو السابقين ، ويختار القائم مقام البطريرك أعضاء اللجنة وتكون رئاستها لأعلى رجال الدين من أعضائها رتبة أو لأقدمهم رسامة .

وتقوم هذه اللجنة — طبقاً للبيانات الكتابية التي تلقاها — بقيسّد أسماء الناخبين من الفئات الآتية :

- (١) المطارنة والأساقفة ورؤساء الأديرة ووكلائها وأمنائها .
- (٢) أعضاء المجلس الروحي بالقاهرة ووكلاء المطرانيات ووكلاء الشريعة في المدن والبنادر .
- (٣) أربعة وعشرين كاهناً من كهنة القاهرة وسبعة من كهنة الاسكندرية .
- (٤) الوزراء الاقباط الحاليين والسابقين ، وأعضاء مجلس الامة الحاليين من الاقباط .
- (٥) أعضاء ونواب المجلس الملي العام الحاليين والسابقين .
- (٦) اثنين وسبعين من أراخنة مدينة القاهرة ، وأربعة وعشرين من أراخنة مدينة الاسكندرية تختارهم لجنة الترشيح .
- (٧) اثنين عشر من أراخنة كل أبروشية في الجملات الاخرى تختارهم لجنة برياسة مطران أو أسقف الابروشية وعضوية خمسة من الأراخنة الذين يختارهم المطران أو الاسقف المذكور لهذا الغرض .

(٨) أصحاب الصحف ، ورؤساء تحريرها ، ومحررى الصحف اليومية من الاقباط بشرط أن يكونوا أعضاء في نقابة الصحفيين .

وتقيد أسماء الناخبين من الفئات الخمس الأولى بناء على بيانات من القائم مقام البطريك . كما تقيد أسماء الناخبين من الفئة السادسة بناء على بيانات لجنة الترشيح ومن الفئة السابعة بناء على بيانات المطران أو الاسقف حسب الاحوال — ومن الفئة الثامنة بنساء على بيانات نقابة الصحفيين .

ويحصل القيد بدون رسم ، ويجب أن يتم خلال شهرين من تاريخ خلو الكرسى البطريكى .

مادة ١٠ — بانتهاء إعداد جدول الناخبين على الوجه المبين فى المادة السابقة ، ينشر عن ذلك فى ثلاث صحف يومية تصدر فى القاهرة باللغة العربية ويعرض هذا الجدول بالدار البطريكية لمدة خمسة عشرة يوما من تاريخ الإعلان المشار إليه .

ولكل من أهمل قيد اسمه بغير حق أو حصل خطأ فى البيانات الخاصة بقيد أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل من كان اسمه مقيدا فى الجدول أن يطلب حذف اسم من قيد بغير حق ، أو قيد اسم من أهمل قيده بغير حق أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

وتقدم هذه الطلبات إلى القائم مقام البطريك خلال مدة العرض والخمسة عشر يوما التالية لها وتعطى لمقدميها إيصالات . وتفصل فيها لجنة برئاسة القائم مقام البطريك وعضوية اثنين تختارهما لجنة الترشيح يكون أحدهما من رجال الدين .

وقرارات هذه اللجنة نهائية ، وتقوم لجنة القيد بتنفيذها ، على أنه إذا قررت اللجنة حذف اسم أحد الاراختنة المشار اليهم فى البندين السادس والسابع من المادة التاسعة ، تقوم اللجنة الترشيح باختيار من يحل محله ممن توافر فيهم الشروط الواردة بهذه اللائحة وتقوم لجنة القيد بدرج أسماء من يقع عليهم الاختيار فى الجدول .

مادة ١١ — تسلم لكل من قيد اسمه فى جدول الانتخاب شهادة بذلك يبين فيها اسم الناخب ولقبه وصناعته وسنه وقت القيد ومحل إقامته ورقم القيد وتاريخه . ويوقع هذه الشهادة رئيس لجنة القيد وتختتم بخاتم البطريكية .

ويقوم بالتسليم رئيس لجنة القيد أو أحد المطارنة أو الاساقفة ، كل فى الإبروشية التى يقع بداثرتها محل إقامة الناخب . ويوقع الناخب عند تسلمه الشهادة كما يوقع من قام بتسليمها إليه على حافظة تعد لهذا الغرض .

ويجب أن يتم تسليم هذه الشهادات قبل اليوم المعين لعملية الانتخاب بخمسة عشر يوما على الأقل .

ثانياً — عملية الانتخاب

مادة ١٢ — تؤلف لجنة الانتخاب ، من القائم مقام البطريك رئيساً ، ومن ثلاثة من رجال الدين يختارهم المجمع المقدس ؛ وثلاثة من الارباخنة يختارهم لجنة الترشيح قبل الموعد المعين للانتخاب بثلاثة أيام على الأقل .

ويعهد الرئيس إلى أحد أعضائها بأعمال السكرتارية .

ويحضر عملية الانتخاب مندوب من وزارة الداخلية بناء على طلب رئيس هذه اللجنة .

وإذا غاب الرئيس أو منعه عن الحضور مانع ، فاب عنه أقدم المطارنة الحاضرين رسامة ، وإذا غاب أحد أعضاء اللجنة اختار الرئيس من يحل محله من الناخبين الحاضرين في جمعية الانتخاب .

مادة ١٣ — تجتمع اللجنة المذكورة بالدار البطريكية في اليوم المعين لإجراء الانتخاب وتستمر عملية الانتخاب من الساعة التاسعة صباحاً إلى الخامسة مساءً وإذا وجد في جمعية الانتخاب في الساعة الخامسة مساءً ناخبون لم يبدأوا آراءهم فتحرر اللجنة قائمة بأسمائهم وتستمر في عملها حتى تنتهي من تلقي آراءهم .

ويكون الانتخاب صحيحاً مهما كان عدد الناخبين الحاضرين .

مادة ١٤ — لا يدعى أمام لجنة الانتخاب لبدء الرأي سوى الناخبين المقيدة أسماءهم في الجدول المشار إليه في المادة الثامنة من هذه اللائحة .

واستثناء من ذلك ، تتلقى لجنة الانتخاب آراء مندوبي الكنيسة الاثيوبية التي يدلون بها بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم الرسميين ، وهؤلاء المندوبون هم :

(أ) أصحاب النياقة المطران والاساقفة والانشجي .

(ب) مندوب حضرة صاحب الجلالة الامبراطور .

(ج) أربعة وعشرون كبيراً من كهنة الامبراطورية ، يمينهم جلالة الامبراطور .

ويتم تحديد أسماء هؤلاء الناخبين بإخطار يتلقاه القائم مقام البطريك من السفارة الاثيوبية بالقاهرة .

مادة ١٥ — تعد بطاقات مرقمة في دفتار بقدر عدد الناخبين المقيدين بالجدول وتختتم هذه البطاقات بخاتم رئيس لجنة الانتخاب ، وتسلم لكل ناخب عند حضوره إلى جمعية الانتخاب في اليوم المعين لذلك البطاقة التي تحمل اسمه ورقم قيده بالجدول ، ويوقع باستلامها على سجل يعد لذلك وتوضع بطاقات المتخلفين عن الحضور من الناخبين المقيدين في ظرف يكتب عليه عددها ويسلم إلى رئيس لجنة الانتخاب ليقوم بمراجعة العدد وختم الظرف بالجمع الأحمر .

وتقوم بتسليم البطاقات والاشراف على جمعية الانتخاب لجنة تؤلف من ستة من الناخبين يختارهم لجنة الترشيح قبل يوم الانتخاب بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ١٦ — عند حضور الناخب أمام لجنة الانتخاب ، عليه أن يسلم إلى سكرتيرها البطاقة

المشار إليها في المادة السابقة ، وعلى السكرتير أن يقرم بطى البطاقة ووضعها في صندوق يعد لذلك تم يسلم الناخب ورقة انتخاب .

وتعد هذه الورقة بحيث تشمل أسماء المرشحين الواردة بالقائمة النهائية المشار إليها في المادة السادسة .

ويكون إبداء رأى ، بأن ينتحى الناخب خلف ساتر ويقوم بشطب أسماء المرشحين الذين لا يرغب في اختيارهم بحيث لا تزيد الاسماء الباقية بدون شطب على ثلاثة .

ولا يجوز للناخب أن يكتب اسمه على ورقة الانتخاب ، أو يضع عليها أية علامة أو إشارة تميزها ، أو تدل عليه ، وإلا اعتبرت الورقة باطلة .

مادة ١٧ — بعد إتمام عملية الانتخاب ، تقوم اللجنة باحصاء عدد الناخبين المتخلفين وعدد ممثلى الكنيسة الأثيوبية ثم تفتح صندوق البطاقات ، وصندوق أوراق الانتخاب للتحقق من أن عدد البطاقات مضافا إليه عدد الناخبين المتخلفين يطابق المتقيدين في جدول الانتخاب ، ومن أن عدد أوراق الانتخاب مضافا إليه عدد الناخبين المتخلفين يطابق عدد الناخبين المقيدين في جدول الانتخاب مضافا إليه عدد ممثلى الكنيسة الأثيوبية .

وبعد أن يقوم السكرتير بإثبات ذلك في المحضر تقوم اللجنة بفرز الآراء ، وتفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إبداء كل ناخب رأيه أو بطلانه .

وتكون مداورات اللجنة سرية ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى فيه الرئيس .

وبإتمام الفرز يعلن الرئيس أسماء الثلاثة الحائزين على أغلب الأصوات بحسب ترتيب حصولهم عليها . ويحرر سكرتير اللجنة محضرا بأعمالها من نسختين ، يوقع من الرئيس والأعضاء ومنسكوب وزارة الداخلية ، ويحدد في المحضر يوم الاحد التالى لعملية الانتخاب موعدا لإجراء القرعة الهيكلية بالكنيسة المرقسية الكبرى بالقاهرة .

وترسل نسخة من هذا المحضر إلى وزارة الداخلية ، أما النسخة الأخرى فتحتفظ بالبطريركية وكذلك سائر أوراق عملية الانتخاب بعد وضعها في مظارييف وختمها بالجمع الأحمر .

مادة ١٨ — يعان القائم مقام البطريرك عن موعد إجراء القرعة الهيكلية ومكانه وتم القرعة وقتا للقواعد والتقاليد الكنيسة .

ويعلن القائم مقام البطريرك ، اسم من اختارته القرعة ، ويعمل عن ذلك محضر يحرر من نسختين ويوقعه رئيس لجنة الانتخاب والحاضرون من أعضاء المجمع المقدس ولجنة الترشيح وترسل نسخة منه لوزارة الداخلية في اليوم التالى .

ويصدر قرار جمهورى بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقا لتقاليد الكنيسة .

الباب الرابع حكم عام وآخر وقى

مادة ١٩ - يجوز عند الضرورة بقرار من لجنة الترشيح إطالة المواعيد المبينة في هذه اللائحة أو تقصيرها .

مادة ٢٠ - عند تطبيق أحكام هذه اللائحة لأول مرة يعتبر تاريخ العمل بها تاريخاً لخلو الكرسي البطريكي .

قرار

باللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٨ من الدستور ،
وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة والنماذج الملحقة بها في شأن تنفيذ القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان المشار إليه .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

اللائحة التنفيذية

لقانون البنوك والائتمان

مادة ١ - يعد في البنك المركزي (البنك الاهلي المصري) سجل للبنوك تفرد فيه صفات كافية لكل بنك يقرر تسجيله ، وتفيد في هذا السجل البيانات الآتية :

١ - رقم التسجيل وتاريخه .

٢ - اسم البنك .

٣ - نوع النشاط (تجارى / غير تجارى) .

٤ - الشكل القانوني للبنك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ تابع الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

- ٥ — تاريخ التأسيس (أو تاريخ مباشرة العمل في مصر بالنسبة للبنوك الأجنبية) .
- ٦ — مدة البنك .
- ٧ — المهنة الممنوحة للبنك (طبقاً للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك) .
- ٨ — رأس المال :
- (أ) المصرح به .
- (ب) المدفوع .
- (ج) المخصص للعمل في مصر (بالنسبة للبنوك الأجنبية) .
- ٩ — الاحتياطي :
- (أ) القانوني والنظامي .
- (ب) احتياطي آخرى (غير تخصيصية) .
- (ج) احتياطي مخصصة للعمل في مصر (بالنسبة للبنوك الأجنبية) .
- ١٠ — السندات : (أ) المصرح بإصدارها . (ب) المصدرة .
- ١١ — عنوان المركز الرئيسي (أو عنوان المركز المشرف على العمل في مصر بالنسبة للبنوك الأجنبية) .
- ١٢ — الفروع : (أ) في مصر . (ب) في الخارج (بالنسبة للبنوك المصرية) .
- ١٣ — أسماء أعضاء مجلس الإدارة (أو أسماء ووظائف ممثلي البنوك الأجنبية في مصر المسؤولين عن الإدارة فيها ، أو أسماء الشركات المتضامنين إذا اتخذ البنك شكل شركة تضامن أو توصية) .
- ١٤ — أسماء مراقبي الحسابات .
- ١٥ — تاريخ بداية ونهاية السنة المالية للبنك .
- ١٦ — رقم وتاريخ عدد الجريدة الرسمية التي نشر فيها قرار مجلس إدارة البنك المركزي بقبول التسجيل .
- ١٧ — كل ما يطرأ على البيانات السابقة من تعديل .
- مادة ٢ — يكون رسم التسجيل بالنسبة للمركز الرئيسي أو المركز المشرف على العمل في مصر بالنسبة للبنوك الأجنبية مائة جنيه وبالنسبة لكل فرع أو وكالة في القاهرة أو الاسكندرية خمسون جنيهاً وفي عواصم المديريات والمحافظات الأخرى خمسة وعشرون جنيهاً وفي الأقاليم عشرة جنيهاً .
- مادة ٣ — يقدم طلب التسجيل إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهملي المصري على النموذج رقم (١) بنوك واتمان الملحق بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وترفق بالطلب الأوراق الآتية :

- ١ - صورة من عقد التأسيس ونظام الشركة .
- ٢ - صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين الماليتين السابقتين مرفقا بها شهادة وتقرير مراقبي الحسابات .
- ٣ - صورة من محضر جلسة آخر جمعية عمومية صدق فيها على تعيين أعضاء مجلس الإدارة الحاليين أو القرارات الصادرة بتعيين الممثلين المسؤولين الموكل اليهم إدارة أعمال البنوك الأجنبية في مصر :
- ٤ - صورة شهادة وزارة المالية والاقتصاد الخاصة بالمهلة الممنوحة للبنك وفقا لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك .
- ٥ - شيك لأمر البنك الأهلي المصري (إدارة الرقابة على البنوك) بقيمة رسم التسجيل المشار اليه في المادة الثانية من هذه اللائحة .
- ٤ - ينشر القرار الصادر من مجلس إدارة البنك المركزي بقبول طلب التسجيل في الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويخطر البنك الطالب بهذا القرار في ذات الميعاد . وفي حالة رفض الطلب يخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .
- ٥ - يقدم طلب التعديل المراد ادخاله على العقد التأسيسي للشركة أو نظامها أو البيانات الأخرى المشار إليها في المادة الأولى من هذه اللائحة إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري على النموذج رقم (٢) بنوك واثنين الملحق بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وترفق به المستندات الدالة على هذا التعديل .
- وإذا تضمن التعديل إضافة فروع أو وكالات جديدة إلى البنك فيرفق بالطلب شيكا لأمر البنك الأهلي المصري (إدارة الرقابة على البنوك) بقيمة رسم التسجيل المشار إليه في المادة الثانية من هذه اللائحة بحسب الحال ، ويخطر البنك طالب التعديل بالقرار الصادر من محافظ البنك المركزي في شأن طلب التعديل خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .
- ٦ - تقدم بيانات المركز المالي الشهري المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان المشار إليه إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري من نسختين على النماذج (٣) أو (٤) أو (٥) أو (٦) بنوك واثنين الملحق بحسب الحال وذلك خلال فترة لا تتجاوز نهاية الشهر التالي لتاريخ المركز المالي الشهري المشار إليه .
- ٧ - إذا رغب بنك أو أكثر في الاندماج في بنك آخر فعلى كل منهما تقديم طلب الرغبة في الاندماج إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري ، وترفق به الأوراق الآتية :

- ١ — صورة محضر الجمعية العمومية غير العادية التي صدر فيها قرار الاندماج .
 - ٢ — صورة من ميزانية كل من البنك طالب الاندماج والبنك المطلوب الاندماج فيه في التاريخ الذي يسبق قرار الاندماج مباشرة ، على أن يرفق بكل منها شهادة من مراقبي الحسابات بصحة البيانات الواردة فيها .
 - ٣ — صورة عقد الاندماج .
 - ٤ — بيان أساس تقويم أصول البنك طالب الاندماج وكيفية تحديد حقوق مساهميه .
 - ٥ — بيان طريقة الوفاء بحقوق مساهمي البنك طالب الاندماج .
 - ٦ — بيان أصول وخصوم البنك طالب الاندماج التي تؤول إلى البنك المطلوب الاندماج فيه .
 - ٧ — بيان خصوم البنك طالب الاندماج التي لا تؤول إلى البنك المطلوب الاندماج فيه وكيفية الوفاء بقيمتها .
- ويصدق على البيانات المشار إليها من مراقبي الحسابات .
- مادة ٨ — يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً في شأن طلب الاندماج المشار إليه في المادة السابقة ويبلغ هذا القرار إلى كل من البنكين طالب الاندماج والمطلوب الاندماج فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .
- مادة ٩ — يقدم طلب وقف العمليات إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري مبيناً به الأسباب الداعية إليه ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :
- ١ — شهادة من البنك الطالب بأنه أبرأ ذمته نهائياً قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين موقعا عليها من رئيس مجلس إدارة البنك أو العضو المنتدب ومصدقا عليها من مراقبي الحسابات .
 - ٢ — بيان بالمركز المالي للبنك بعد الوفاء بالتزاماته قبل المودعين وغيرهم من الدائنين مصدقا عليه من مراقبي الحسابات .
 - ٣ — ما يدل على نشر إعلان مرتين على الأقل في جريدتين إحداهما باللغة العربية تصدران في المدينة السكن بها المركز الرئيسي للبنك في مصر أو المركز المشرف على أعمال البنك الأجنبي في مصر ، ويجب أن تمتد خمسة عشر يوماً على الأقل بين الاعلانيين ، ويذكر في الإعلان اعتزام البنك تقديم طلب إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري بوقف عملياته في مصر وتاريخ تقديم هذا الطلب ، ويجب أن يتضمن الإعلان دعوة المودعين والدائنين الآخرين إلى تقديم بيان إلى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك الأهلي المصري في موعد لا يتجاوز تاريخ تقديم طلب وقف العمليات مبيناً به حقوقهم التي لم يقيم البنك بالوفاء بها إذا وجدت .
- ويجب أن تمر ثلاثة أشهر على الأقل بين تاريخ آخر إعلان وتاريخ تقديم طلب وقف العمليات إلى إدارة البنوك المشار إليها .
- مادة ١٠ — يصدر مجلس إدارة البنك المركزي قراراً في شأن طلب وقف العمليات المشار إليه في المادة السابقة ويبلغ هذا القرار إلى البنك الطالب خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

وزارة العدل**قرار**

بمنح صفة الضبط القضائي لـ: بعض موظفي وزارة التجارة
بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دائرة اختصاصهم (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية ،

وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ ؛
وبعد الاتفاق مع وزير التجارة ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يخول صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم :

- (١) مدير عام مصلحة الملكية الصناعية والتسجيل ووكلائها .
- (٢) مراقب السجل التجاري ووكيل المراقبة ومفتشو السجل التجاري .
- (٣) مدير إدارة الوكلاء التجاريين ووكيلاها والموظفون الفنيون بها .
- (٤) رؤساء مكاتب السجل التجاري ومن يقوم مقامهم بالمديريات والمحافظات .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في غرة ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٧)

قرار

بتحويل بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي (٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ،
وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وبعد الاتفاق مع وزير الزراعة ،
وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١ و ٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ .

قرار :

مادة ١ — يخول المهندسون الزراعيون بالتفانيس الزراعية صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

قرار

بتعديل لائحة المأذونين (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ،

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بالقرار المؤرخ في ٤ يناير سنة ١٩٥٥ المعدلة بالقرار الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرار :

مادة ١ — تعدل المادة ٣٥ من لائحة المأذونين على الوجه الآتي .

لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو الذين في خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج .

وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج المرضى بمصلحة السجون ذكراً وإناثاً إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعيًا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للبوليس أو مصلحة السجون والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السبيل والسجنائين والسجنانات بمصلحة السجون إلا بترخيص من المصلحة التابعين لها وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ .

قرار

بتحويل بعض الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائي (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا ،
وعلى المادة ٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وبعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ،
وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يخول رجال مصلحة الجمارك ومراقبة رسوم الانتاج التابعة لها صفة مأمورى الضبط
القضائي فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنسبة إلى الجرائم التى تقع فى
دوائر اختصاصهم .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريراً فى ٢٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

قرار

بتحويل موظفى الجمارك ومراقبة رسوم الانتاج صفة مأمورى الضبط القضائي (٢)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ برسم انتاج على حاصلات الأرض أو منتجات
الصناعة المحلية ،

وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وبعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد ،
وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يخول موظفو ومستخدمو مصلحة الجمارك ومراقبة رسوم الانتاج صفة مأمورى
الضبط القضائي فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ المشار إليه والقرارات المنفذة له .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
تحريراً فى ٢٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

(٢١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ .

قرار

بتحويل بعض موظفي وزارة الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي (١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها ،
وعلى القانون رقم ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم تداول الخبز ونقله ،
وعلى القانون رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم نقل اللحوم .
وعلى القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا ،
وعلى القانون ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ،
وعلى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية ،
وبعد الاتفاق مع وزير الصحة العمومية ،
وبعد الاطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يخول الموظفون الآتي بيانهم صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام القوانين رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ و ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ و ٦٨٥ لسنة ١٩٥٤ و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ و ٣٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها والقرارات المنفذة لها بالنسبة للجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم :

- (١) مدير قسم مراقبة الأغذية ووكيله ومفتشوه وأطباؤه .
 - (٢) مفتشو صحة المديرية والمحافظات ومساعدوهم .
 - (٣) أطباء المراكز والبنادر والنقط والوحدات الصحية الشاملة .
 - (٤) مفتشو الأغذية والمعاونون الصحيون .
- مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريراً في ٢٩ صفر سنة ١٣٧٧ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٦ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

قرار رقم ١٨١٧ لسنة ١٩٥٧ (١)

وزير الشؤون البلدية والقروية

بعد الاطلاع على القرارات الوزارية أرقام ١٦٠ و ٢٢١ و ٦٦١ و ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن نظام وقواعد تأجير المساكن والمكانب الخالية الموضوعة تحت الحراسة ضمن ممتلكات البريطانيين والاستراليين والفرنسيين والمراقبين والمعتقلين ،

قرر :

مادة ١ - يكون تأجير الوحدات السكنية والمكانب الموضوعة تحت الحراسة ضمن ممتلكات البريطانيين والاستراليين والفرنسيين الشاغرة الآن أو التي تخلو مستقبلاً - وفقاً للنظام والقواعد الموضحة فيما بعد وذلك فيما عدا مدينة بورسعيد .

مادة ٢ - يعلن عن المساكن والمكانب الشاغرة بوسيلة فعالة بحيث تتضمن قوائم المساكن والمكانب الشاغرة - كافة البيانات المتعلقة بها من حيث (الموقع - السعة - القيمة الإيجارية) ويحدد موعد لتقديم الطلبات .

مادة ٣ - تقدم الطلبات على النموذج الخاص وتحرر بياناته بمعرفة الطاب شخصياً ، ويرفق بالطلب حوالة بريدية بمبلغ خمسة جنيهات - بصفة تأمين مؤقت - يحتسب من الإيجار المستحق عند التعاقد ويرد للطالب في حالة الرفض ويضاف للإيرادات عند التراجع في توقيع العقد أو ثبوت عدم صحة البيانات التي تقدم بها الطالب .

مادة ٤ - تكون أسس الأفضلية في اختيار المسأجر وفقاً لما يأتي :

أولاً - الوحدات السكنية :

تكون أولوية الاتفاقيات بها وفقاً للترتيب الآتي :

(١) المنازل التي تنهار أو التي يتقرر إلزالتها أو إخلاؤها لخطورتها بمعرفة السلطة القائمة على التنظيم .

(٢) أسر الشهداء بالمعركة الأخيرة .

والمقصود بالأسرة - الزوجة والأولاد الذين يعولهم أو الأم التي لا عائل لها سواء .

(٣) من أزيلت مساكنهم في المشروعات العامة - حديثاً - أو تهدمت منازلهم في المعركة الأخيرة .

(٤) الموظفون المنقولون حديثاً للبلد الموجود به المسكن المرغوب تأجيره .

(٥) غير هؤلاء ممن يثبتون أنهم في حاجة إلى مسكن .

(٦) وتم المفاضلة بين الراغبين بالبنود السابقة على أساس :

الحالة الاجتماعية — عدد الأولاد — قيمة الدخل السنوى — قرب أو بعد مكان العمل —
الحالة الصحية — تناسب الإيجار مع الدخل — مدى الحاجة للسكن — تاريخ الطلب .
وفي حالة تكافؤ عناصر المفاضلة يتم الاختيار بالاقتراع السرى .
ثانياً — المكاتب :

تكون أولوية تأجير المكاتب وفقاً للترتيب الآتى :

(١) المؤسسات والجمعيات والهيئات الخيرية والاجتماعية والرياضية والثقافية المسجلة وفقاً
للقوانين والتي لا تهدف إلى الكسب .

(٢) أرباب المهن الحرة .

(٣) الشركات على اختلاف أنواعها .

وتجرى القرعة بين كل مجموعة إذا ما تعددت الطلبات على المكتب الواحد .

ثالثاً — الوحدات السكنية والمكاتب التي يعلن عنها ولا يتقدم لها أحد — يعاد الإعلان
عنها بلوحة إعلانات الوزارة ووحداتها بالأقاليم بصفة مستمرة ويبت في الطلبات التي تقدم عليها
أولاً بأول بأسبقية تاريخ التقديم اليوى — ووفقاً لقواعد الأولوية المشار إليها فيما تقدم .

مادة ٥ — يستبعد من مقدمى الطلبات من يكون قد حصل على مسكن من مساكن شركة سكك
حديد مصر الكهربية وواحاح عين شمس أو من المساكن الشعبية .

مادة ٦ — تعلن أسماء من يقع عليهم الاختيار للتأجير بلوحة الإعلانات بالوزارة أو بوحداتها
بالأقاليم — مدة خمسة أيام وللבעرض أن يقدم تظله خلال يومين لاتخاذ القرار النهائى بالتأجير .

مادة ٧ — يحتفظ لجميع مقدمى الطلبات السابقة على المساكن أو المكاتب التي أعلن عنها ولم
يبت فيها بعد — بطلباتهم عليها . ومن تغيرت حالته أو ظروفه الاجتماعية يقدم للوزارة المستند
الدال على التغير .

مادة ٨ — تشكل لجنة — بقرار منا — لدراسة الطلبات المقدمة وفقاً للقواعد المشار إليها
وتعرض قراراتها على السيد وكيل الوزارة للبت فيها .

مادة ٩ — تلقى جميع القرارات الوزارية السابقة فى شأن نظام تأجير المساكن الموضوعه تحت
الحراسة والمشار إليها فيما تقدم .

مادة ١٠ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار والعمل به فوراً ونشره بالجريدة الرسمية .

نحربراً فى ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

وزارة التكوين

قرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن (١)

وزير التكوين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

فقرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الخامسة من القرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧ المهار للمهنة النص الآتي :

« مادة ٥ - يحسب المتوسط المذكورة في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التي صرفت وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع في الثلاثة أشهر السابقة على يوم استفتيش أو اليوم الذي حدد لمراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات ، أما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل فيها إلى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٧)

قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (٢)

وزير التكوين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرار:

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٧ و ٣٣ و ٣٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ النصوص الآتية:

مادة ٧ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق الميمنة فيما بعد واليها:

(١)

مديريات قنا وأسوان وكفر الشيخ ودمياط .

(ب) محافظات القنال والسويس والبحر الأحمر والصحراء الغربية والصحراء الجنوبية وسيناء .

مادة ٢٣ فقرة ثانية - ولا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠٪ (أربعين في المائة) ساخنا و ٣٩٪ (تسعة وثلاثون في المائة) باردا باستثناء محافظات الإسكندرية والقنال والصحراء الغربية والقنطرة شرق من محافظة سيناء وبندر المنصورة ورأس البر فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة في هذه الجهات على ٣٧٪ (سبعة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٦٪ (ستة وثلاثون في المائة) باردا - ومديرية البحيرة لا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة فيها على ٣٩٪ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨٪ (ثمانية وثلاثون في المائة) باردا .

مادة ٢٣ - عند التفيش على المخازن لمراقبة تنفيذ أحكام المادة السابقة يراعى وزن عدد من الأربعة الموجودة لدى المخزن لا يقل عن مائة وخمسين رغيفا ويكون الوزن مخالفا إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأربعة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي طبقا للعادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (أول أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٧

بتعديل الفقرة (أ) من البند أولا من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبرى

وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع

التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع الشهرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة (أ) من البند أولاً من المادة الأولى من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

(أ) الأقمشة الصوفية وكذلك الأقمشة التي يدخل الصوف في صنعائها بأى نسبة كانت المنتجة محليا للسيدات والرجال .

٢٥ ٪ من سعر بيع المصنع وتوزع كآلاتي :

٧٥ ٪ سبعة ونصف في المائة لتاجر الجملة .

١٧٥ ٪ سبعة عشر ونصف في المائة لتاجر التجزئة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٧٧ (١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ ،

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :

مادة ١٣ — على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها المرخص لهم في استخراج دقيق القمح المذكور في المادة السابقة أن يتجروا هذا الدقيق مطابقا للخواص والآلية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة ٠,٧ ٪ (سبعة من عشرة في المائة) .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٠,٣ ٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٠ مكرر الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠.١٪ (واحد من عشرة في المائة) كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) بنسبة لا تتجاوز ثمانية في المائة على أن يكون مطابقا للوصفات الآتية :

(أ) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأخضر والردتين الناعمة والخشنة .

(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على أربعة عشر في المائة .

(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على واحد وتسعة من عشرة في المائة .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على اثنين من عشرة في المائة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٧٧ (٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،

وعلى ما أراه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٤٦ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه النص الآتي :

« مادة ٤٦ — على وكلاء شركات البترول في مدينة القاهرة وبندرا الجيزة وبندر امبابية ونواحي حلوان والمطادي وطره والمهصورة وشبرا الخيمة وشبرا البلد وميت عقبة بامبابية والمرج والمطرية وبلقاس وبهيم وبولاق الدكرور ووادي النطرون أن يقدموا الكوبونات وتراخيص الصرف التي تمثل مبيعاتهم إلى شركات المواد البترولية التابعة لها بصفة دورية . وعلى الشركات المذكورة أن تقدم جميع الكوبونات والتراخيص التي تمثل مبيعاتها ومبيعات وكلائها مؤلما بجملة واحدة في اليوم الرابع من كل شهر إلى لجنة المراجعة المنصوص عليها في المادة ٤٩ لتقوم تلك اللجنة بفرض وعد الكوبونات والتراخيص في مواجهة مندوبي الشركات المذكورة . وعليها أيضا أن تقدم مع هذه الكوبونات والتراخيص اقارارا مكتوبا مشتملا على بيان تفصيلي بحركة تداول الكبروسين لكل توكيل على

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

حدة يوضح فيه رصيد الكيوسين الذي كان متبقياً في آخر يوم من الشهر قبل السابق ومقدار الوارد له خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاته خلال ذلك الشهر والكوبونات والتراخيص التي تسلمها مقابل المبيعات ومقدار الرصيد في آخر يوم من الشهر وذلك طبقاً للنموذج المرافق . ويرفق بهذا البيان بيان إجمالي مماثل عن حركة التداول خاص بالشركة وتوكيلاتها مجتمعين .

وعلى وكلاء شركات البترول في غير المناطق المبيّنة في الفقرة السابقة أن يقدموا الكوبونات وتراخيص الصرف التي تمثل مبيعاتهم في اليوم الثاني من كل شهر إلى لجنة المراجعة السكّان بدائلها مقر التوكيل ولو كان هذا التوكيل يشمل أكثر من مركز واحد . وعليهم أيضاً أن يقدموا مع الكوبونات والتراخيص إقراراً مكتوباً مشتملاً على بيان تفصيلي بحركة تداول الكيوسين في توكيلاتهم على النحو الموضح بالنموذج المشار إليه في الفقرة الأولى . وفي حالة اشتغال التوكيل على أكثر من مركز واحد فعلى الوكلاء أن يقدموا إلى لجنة المراجعة كشفاً مبيناً به البلاد الداخلة في حدود هذه التوكيلات .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ٥٢ من القرار المذكور النص الآتي :

مادة ٥٣ - على شركات البترول أن ترسل بكتاب موصى عليه في موعد لا يجاوز اليوم الأخير من كل شهر إلى إدارة المواد البترولية والوقود بالوزارة بياناً يشتمل على الآتي :

- (١) رصيد البترول الأبيض (الكيوسين) الموجود في أول الشهر السابق .
 - (٢) الكميات الواردة خلال الشهر السابق .
 - (٣) الكميات المباعة خلال الشهر السابق سواء بكوبونات البطاقات أو الكوبونات ذات القيمة أو التصاريح والكميات الباقية في نهاية الشهر المذكور .
- على أن تكون هذه البيانات عن كل توكيل على حدة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
تحريراً في ١١ ربيع الآخر ١٣٧٧ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ،

وعلى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

فقرر :

مادة ١ — يحظر على أصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها المرخص لها في صناعة علف الحيوان أن يتجوا غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا للبوصافات التي تعين بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة إلا بترخيص من وزارة التكوين ، ويسرى هذا الترخيص لمدة شهر من تاريخ صدوره .

كما يحظر على أصحاب المطاحن ومضارب الأرض والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من الزوائد أو رجميع الكون إلا بترخيص من وزارة التكوين .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين الاتجار في كسب بذرة القطن المقشورة أو غير المقشورة أو حيازته لأي سبب من الأسباب سوى تصنيعه علفا للحيوان .

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من علف الحيوان المصنوع إلا بالكيفية والأوضاع التي تقررها الوزارة .

مادة ٥ — على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا أولا بأول بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين الواقعة في دائرتها مصانع علف الحيوان بيانا بكميات الكسب المسلبة إلى هذه المصانع في ميعاد لا يجاوز اليوم التالي للتسليم .

كما يجب على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها أن يخطرأ بكتاب موصى عليه مراقبة التكوين الواقعة في دائرتها مصانعهم عن كميات الكسب التي تم تسليها من المعاصر وذلك في ميعاد لا يجاوز اليوم التالي لوصولها إلى مخازنهم .

مادة ٦ — على وكلاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني في جميع أنحاء الجمهورية أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين التابع لها الشخص المصروف إليه بيانا عن كميات علف الحيوان التي تم صرفها إذا كانت هذه الكمية عشرة أطنان فأكثر واسم وعنوان وصفة الشخص الذي تم الصرف إليه سواء أكان هذا الشخص تاجرا أو مريا أو جمعية تعاونية وذلك في ميعاد لا يجاوز اليوم التالي الذي تم فيه الصرف .

وعلى التجار والجمعيات التعاونية والمربين الذين يتسلمون عشرة أطنان فأكثر أن يخطرأ مراقبات التكوين التابعين لها عن وصول كميات علف الحيوان المصروفة إليهم في ميعاد لا يجاوز اليوم التالي لوصولها . . .

مادة ٧ - على أصحاب علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها مسك سجلات طبقا للنموذج رقم ١ المرافق يثبتون فيها أولا بأول كميات كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة والمواد الخام الأخرى المستخدمة في صناعة علف الحيوان والكميات الناتجة منها والكميات المباعة وأسماء المشترين وعناوينهم وتاريخ التسليم وتوقيع المسلم والرصيد المتبقى آخر كل شهر .

كما يجب على التجار والجمعيات التعاونية وشؤون بنك التسليف الزراعي والتعاوني مسك سجلات وتاريخ التسليم طبقا للنموذج ٢ المرافق يثبتون فيها كميات العلف التي ترد إليهم ومصدرها والكميات المباعة وأسماء وعناوين المشترين وتاريخ التسليم وتوقيع المسلم والرصيد المتبقى في آخر كل شهر . وتعتمد جميع السجلات المذكورة من مراقبات التكوين المختصة وعلى الأشخاص والهيئات المزمين بمسك هذه السجلات أن يحتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

ويقوم مقام السجلات سالفة الذكر ما قد يكون لدى أصحاب مصانع علف الحيوان والتجار والجمعيات التعاونية وشؤون بنك التسليف الزراعي والتعاوني من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى منتظمة متى كانت هذه الدفاتر والسجلات مشتملة على البيانات المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٨ - على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة التكوين في ميعاد لا يتجاوز اليوم السابع من كل شهر بيانا طبقا للنموذج رقم ٣ المرافق بكميات المواد الخام الداخلة في صناعة العلف والكميات الناتجة والمصرف منها والرصيد المتبقى في نهاية الشهر .

وعليهم أن يرسلوا صورة من هذا البيان إلى المنطقة التموينية التابعون لها في نفس الميعاد سالف الذكر .

مادة ٩ - يقف صرف المواد الخام التي تصرف بإذن من الوزارة والمستخدم في صناعة علف الحيوان لأصحاب المصانع الذين يقومون في الموسم التالي لإنتاج الكسب بإعداد مصانعهم لإنتاج علف الحيوان المضغوط .

كما يقف صرف المواد المذكورة للصنع الذي يثبت تلاعبه سواء بالتصرف في بيع الكسب دون تصنيع أو بإنتاج علف ضار بالحيوان .

مادة ١٠ - تشكل لجنة بالوزارة لوضع قواعد صرف المواد الخام المستخدمة في صناعة العلف على الوجه الآتي :

(١) مراقب أبحاث المواد الغذائية أو من ينوب عنه رئيسا

(٢) مدير إدارة العلف أو من ينوب عنه

(٣) أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة الزيوت أعضاء

(٤) أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة العلف

(٥) مندوب يرشحه بنك التسليف الزراعي والتعاوني

ويصدر بتعيين الأعضاء المشار إليهم في البنود ٣ و ٤ و ٥ قرار من وزير التكوين .
ولا تكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزارة .
مادة ١٢ - كل مخالفة لأحكام المواد ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها . كما يحكم بالمصادرة عند مخالفة المادة ٣ .
وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧) .

قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين والقوانين المعدلة ،
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ،
وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع ،
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،
وعلى ما لارأسه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٥ والفقرة الثانية من المادة ٦ والفقرة الأولى من المادة ٩ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النصوص الآتية :
« مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر بغير ترخيص من وزارة التكوين الاتجار في كسب بذرة القطن المقشورة أو غير المقشورة ،
« مادة ٥ - على أصحاب المعاصر والمستولين عن إدارتها أن يرسلوا أولا بأول بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التكوين الواقعة في دائرتها مصانع علف الحيوان بياناً بكميات الكسب المسجلة إلى هذه المصانع في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ التسليم ،
كما يجب على أصحاب مصانع علف الحيوان والمستولين عن إدارتها أن يخطروا بكتاب موصى

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٨ مكرر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

عليه مراقبة التموين الواقعة في دائرتها مصانعهم عن كميات الكسب التي تم تسليها من المعاصر وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها إلى مخازنهم .

« مادة ٦ (فقرة ثانية) — وعلى التجار والجمعيات التعاونية الذين يتسلمون عشرة أطنان فأكثر أن يخطرُوا مراقبات التموين التابعة لها عن وصول كميات علف الخيول المصرورة إليهم وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها . »

« مادة ٩ (فقرة أولى) — يقف صرف المواد الخسامة التي تصرف بأذن من الوزارة والمستخدمة في صناعة علف الحيوان لأصحاب المصانع الذين لا يقومون في الموسم التالي لإنتاج الكسب بأعداد مصانعهم لإنتاج علف الحيوان المضغوط . »

مادة ٢ — تحذف الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار المذكور .

مادة ٣ — تكون السجلات المنصوص عليها في المادة ٧ من القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وفقاً للنماذج الملحقة بهذا القرار .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٧٧ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

وزارة الزراعة :

قرار

بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن في موسم ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٧ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن ؛
وعلى ملاحظاته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — لا يجوز أن يزرع من أصناف القطن في سنة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ الزراعية غير الأصناف المحددة لكل منطقة وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام هذا القرار على مزارع وزارة الزراعة وحقول تجاربها .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧) .

جدول

بتعين أصناف القطن في المناطق المختلفة بالجمهورية المصرية

أولاً — تخصص المناطق الآتية لزراعة صنف الكرنك والجيزة ٥٤ ولا يجوز زراعة أصناف أخرى فيها :

(أ) مديريات كفر الشيخ ودمياط والدقهلية فيما عدا مركزى أجا وميت غمر .

(ب) مراكز رشيد وكفر الدوار وشبراخيت بمديرية البحيرة .

(ج) مركز كفر صقر بمديرية الشرقية .

(د) مركزى المحلة الكبرى وقطور بمديرية الغربية .

ثانياً — تخصص المناطق الآتية لزراعة صنف المنوفى فقط :

(أ) مديريات القليوبية والمنوفية والغربية فيما عدا مركزى المحلة الكبرى وقطور ومديرية الشرقية ما عدا مركز كفر صقر .

(ب) مركز أجا وميت غمر بمديرية الدقهلية .

(ج) مراكز المحمودية ، دمنهور ، أبو حمس ، إيتاى البارود ، كوم حمادة بمديرية البحيرة .

ثالثاً — تخصص المناطق الآتية لزراعة صنف القطن جيزة ٣٠ فقط :

(أ) مراكز الدلنجات ، حوش عيسى ، أبو المطامير ، بمديرية البحيرة .

(ب) مركز امبابة بمديرية الجيزة .

رابعاً — تخصص المناطق الآتية لزراعة صنف القطن الاشمونى فقط .

جميع مديريات الوجه القبلى ما عدا مديرتى قنا وأسوان ومركز امبابة بمديرية الجيزة .

خامساً — تخصص المناطق الآتية لزراعة صنف جيزة ٣١ (دندرة) :

(أ) مديرتى قنا وأسوان .

(ب) مركز أولاد طوق شرق والبلينا بمديرية سوهاج علاوة على صنف الاشمونى .

سادساً — تخصص مديرية الفيوم لزراعة صنف جيزة ٤٧ علاوة على صنف الاشمونى .

سابعاً — توزع الأصناف المستنبطة كالاتى :

(أ) جيزة ١٠ فى المناطق المخصصة لزراعة صنف المنوفى .

(ب) جيزة ٥٩ فى المناطق المخصصة لزراعة صنف الكرنك والجيزة ٥٤

(ج) جيزة ٦٠ وجيزة ١٨٥ فى المناطق المخصصة لزراعة الاشمونى .

General Organization of the Ale



Bibliotheca Alexandrina



0542561